

مجاب للرولة المكتب الفني

عَيْنَ المَبَازِعُ القَانِفَيِّهُ

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السنتان الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون من أول اكتوبر ۱۹۸۸ الى آخر سبتمبر سنة ۱۹۹۰



الهيئة المصرية العامة للكتاب



المكتب الفنى

عَجُونُ الْمُنَاذِئُ الْقَانُونَةِ مُ

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع

السنتان الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون من اول اكتوبر ۱۹۸۸ ال آخر سبتلبير سنة ۱۹۹۰



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تشكيل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السنة الثالثة والأرمون

من اول اكتوبر سنة ١٩٨٨ الى آخر سبتمير سنة ١٩٨٩

رئيس الجمعية العبومية

السيد الاستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة يحي عبد الفتاح سليم الشري

السيد الاستاذ السنتسار ثائب رئيس مجلس الدولة ابو بكر دمرداش ابو بكر رئيس اللجنة الاراس

> السيد الاستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة عل السيد عل السيد

البيد الأستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة

سهر لبيب عشرقى

السيد الأستاذ الستشار نالب رئيس مجلس الدولة. عند اللطف أحمد عقبة أبو الخر

رئيس اللجنة الثانية

رئيس ادارة الفتوي لوزارات المسحة والارقاف وشئون الازهر والشئون الاجتماعية

رثيس اللجنة الثالثة ·

رئيس ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتساد والتموين. والتجارة الداخلية

رئيس ادارة الفتوى لرئاسة، الجبهبورية ورئاسسة مجلس الوزراء والمعالمظات ووزارة التخطيط

المستشار بقسم التشريع

رئيس ادارة الفتري لوزازة النقل والوامسلات

رئيس ادارة الفتوى لوزارتي. التربية والتطبيم والتعليم الللي. (ورئيس ادارة المنسسوي لوزارات القوى المسلملة والثقافة والاعلام والمسياحة بالاضافة) السيد الأستاذ السنشار فاقب رئيس مجلس الدولة عبد الدريز احمد سيد حماده

السيد الأستاذ الستشار فلتب رئيس مجلس الدولة مجيد حلص مجيد ايزاهيم

السيد الأسيّلة للستشار ناقب رئيس مجلس الدولة رالدكتور معهد جودت اللط

السيد الأستاذ الستشار ثالب رئيس مجلس الدولة محمد مجمور محمد السيد البيار

السيد الاستاذ الستشار ثالب رئيس مجلس الدولة ترون عبد الله أحمد عبد الله

السيد الأستاذ الستشار ناتب رئيس مجلس الدولة معهد معروف معهد السيد: الاستال الستشار قالب رئيس مجلس الدولة الدكتور عبد الرحمن عثمان عزوز

> السيد الأسناذ السنشاد وكيل مجلس اندولة صلاح الدين أبو الماطى نصير

السيد الأمتاذ الستشار وكيل مجلس الدوله معمد مجدى خليل هارون

السبد الاستاذ المستشار وكيل مجلس البولة نبل مرهم مرقص سليان

السيد الأستاذ الستشار وكبل مجلس الدولة معبد توفيق معبد الريوى

السند الأستاة الستشار وكيل مجلس الدولة عويس عيد الوهاب عويس

السبد الاستاذ السُتشَار وُكيِّل مجلس الدولة عادل معمود زكى فرغل

السند الأستاذ الستشاد وكيل مجلس الدولة أحمد ابراهيم عبد العزيز تاج الدين

السيد الأستاذ الستشار وكيل مجلس الدولة اسماعيل اسماعيل ابراهيم فوده

> السيد الاستفاد يحيى احمد راغب دكروى ولسيد الاستفاد سيد حسن عل وفا

رثيس ادارة الفتسوى لورارة الاسكان والتعمير

رئيس ادارة الفتوى لوزارات المسسسناعة والبترول والثروة المدنية والكهرباء

رئيس ادارة العنسوى أوراره الزراعة واستصلام الأراضي •

المستشار بقسم التشريع •

رئيس ادارة الفتـوى لوزارة الى -

المسشار بقسم التشريع

رئيس ادارة الفتـوى لوزارة النقل البحرى والمسالح المامة بالاسكندرية ٠

رئيس ادارة الفترى لوزارات الداخلية والخارجية والمسدل (والمستشار بقسم التشريع بالاضافة)

رئيس ادارة الفتدي لوزارتي الدفاع والانتاج الحربي

الستشار بقسم التشريع

المستشار بقسم القشريع

(1)

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٨

ضريبة _ ضريبة على الاستهلاك : _

حصيلة القرامات والتعويضات المحكوم بها وقيم الأشياء المسادرة المتنقل عنها تشكل احد مصادر ايرادات الدولة _ اساس احد مصادر ايرادات الدولة _ اساس ذلك : أن المشرع في قانون الموانة المامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ قد التزم بقاعت ، عمومة المؤانة ، _ استثناء مثلك يجوز تخصيص نسبة لا تجاوز ٥٠٪ من الحسيلة المسار اليها تول مصلحة الفراقب على الاستهلاك المرف منها _ اساس ذلك : المادة (٥٠) من قانون مصلحة الفراقب على الاستهلاك المرف منها _ اساس ذلك : المادة (٥٠) من قانون المسلمة المباركة المرابع على الاستهاد وقم ١٩٧٣ لسنة ١٨١١ حسكوت المشرع عن تخصيص النسبة المباركة من الحصيلة لفرض معين حالار المترتب على ذلك : _

أنْ يطبق في شانها القاعدة العامة فتؤول ال الخزانة العامة للدولة .. تطبيق .

تنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموازنة المعامة للعولة على أن و يتم تقدير الايرادات دون أن يستنزل منها أية نفقات كما لا يجوز تخصيص مورد معين لمراجهة استخدام محدد الا في الأحوال الضرورية التي يسلد بها قرار من رئيس الجمهورية ، وأن المادة (٥٨) من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن وتخصص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من حصيلة الفرامات والتعويضات المحصلة وقيم الأشياء المصادرة المتنازل عنها ، وتوزع هذه النسبة وفقا للقواعد، والشروط التي يصلحر بها قرار من الوزير وذلك على المرشدين والشرط الني عانوا في الضبط والمسابقية الاجراءات وعلى الخدمات الخاصة بالعاملين بالصاحة ، والخاصة بالعاملين بالصاحة ،

ومفاد ما تقدم ان المشرع في قانون الموازنة العامة قد التزم بقاعدة

« عمومية الميزانية » ومقتضاها ان يتم تقدير موادد الدولة دون استنزال.
أية نفقات ودون تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد " الا أنه أجاز
استثناء من هذه القاعدة العامة ان يتم تخصيص أحد موارد الدولة لمصروف.
معين وذلك في الأحوال التي يقررها القانون - ولما كانت حصيلة الغرامات
والتعويضات المحكوم بها وقيم الإشياء المصادرة المتنازل عنها تشكل أحد
مصادر ايرادات الدولة ، والأصل ان تؤول كاملة الى الخزانة العامة للدولة
تطبيقا للقاعدة العامة المذكورة بيد أن قانون الضرائب على الاستهلاك أجاز

استثناء من ذلك في المادة (٥٨) تخصيص نسسية لا تجاوز ٥٠٪ من الحصيلة المساد اليما تتولى مصلحة الضرائب على الاستهلاك الصرف منها على الأغراض المحددة بهذه المادة • أما النسبة الباقية من تلك الحصيلة فقد سكت المشرع عن تخصيصها لغرض معين ، ومن ثم يتعين أن يطبق بشأنها القاعدة العامة سالفة البيان فتؤول الى الخزانة العامة للعولة •

لذليك

انتهى رأى الجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أيلولة نسبة لا تجاوز ٥٠٪ من حصيلة الغرامات والتعويضات المحكوم بها تطبيقا للقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨١ الى مصلحة الضرائب على الاستهلاك ، أما باقى الحصيلة فيؤول الى الخزانة العامة للدولة .

ر نتوی رقم ۱۰۷۳ فی ۱۹۸۸/۱۰/۱۱ چلسة ٥/١٩٨٨/١٠ ملف رقم ۱۹۸۸/۲/۲۲) ٠

(4)

جلسة ه من اكتوبر سنة ١٩٨٨

_ تركيس _ محال صناعية وتجارية _ مدى اشـــتراط الجنسية المسرية في طالب والرخيسية المسرية في طالب والرخيسية را المرية في طالب الترخيس مد وجنسية) (محال صناعية وتجارية) لع يشترط الشرع الجنسية المسرية للمناعية المتحال المساطئة وتأميا الرخيات المحسول على ترخيص اطاقه مسال من المسال المخالف المتحال المحال المحال

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ وتسنت إن المشرع في القانون المذكور تكفل ببيان المحال الخاضعة لأحكامه وهي المنصوص عليها في الجدول الرافق له والشروط الواجب توافرها فيها وفي طالب الترخيص وحظر اقامة أي محل أو ادارته من المحال الخاضعة لإحكامه الا بعد الحصول على ترخيص بذلك وبين اجراءات الحصول على رخصة المحل والاشتراطات الواجب توافرها في المحال وقرر دوام الرخص التي تصرف طبقا الأحكامه ما لم ينص على توقيتها وحدد الاجراءات التي تتبع عند تغيير مالك المحل بسبب تنازله عنه أو وقاته وعدد أحوال الغاء رخصة المحل ، وأورد محال بيم اللحوم ضمن محال القسم الثاني من الجدول الملحق بالقانون تحت رقم ٦٩ ٠ واستظهرت الجمعية من استعراضها لأحكام هذا القانون أن المشرع لم يشتوط الجنسية الصرية في طالب الترخيص وفقا لأحكامه فلم يرد من بين شروط الترخيص ما يتملق بجنسية المرخص له كما هو الحال بالنسبة لبعض التشريعات الخاصة بمزاولة بعض المهن التي حطرت ممارسة المهنة على غير المصريين وكذلك بالنسبة لتشريعات الخدمة المدنية التي حطرت على الأجانب تولى الوطائف العامة ومن ثم يكون لغر المصرين الحصول على ترخيص اقامة محال من المحال الخاضعة الأحكام القانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٤ اذا ما توافرت كافة الشروط والاجراءات التي تطلبها هذا القانون مع مراعاة ما تتطلبه بعض القوانين الأخرى من شروط لمزاولة الأجنبي للمعل في مصر كقانون العمل الصادر بالقانون وقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذي حظر على الأجنبي مزاولة أي عمل في مصر الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدويب • لذلك

انتهى رأى الجمية السومية لقسيسي الفتوى والتشريع الى جواد الترخيص للاجنبي باقامة محل من المحال التي تسرى عليها أحكام القانون رقم 20% لسنة 1902 سالف البيان ٠

ر فتوی رقم ۱۰۲۶ فی ۱۹۸۸/۱۰/۱۹۸۸ جلسة ٥/١٠/٨٨٠ ملف رقم ١٩٨٢/١) ·

· (٣).

جلسة أه من الكتوبر سنة ١٩٨٨

عاملون بالقطاع العام ... مرتب ... علاوات ... علاوة تشجيعية : ...

١ _ منى جواز منع العلاوة التشجيعية لشاغل الوظائف المليا بشركات القطاع العام : _

اجاد المشرع بعتشى نصى المادة رقم (-ه) من نظام العاملين بالقطاع العام العاملين بالقطاع العام العاملين بها ملاون رقم 18 استة ١٩٧٨ لرئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام منح العاملين بها علاوة تشبيعية بعقدار العلاوة الدوجة واشترط لنحها العصول على تقدير كاملة بمرية معتل عن العاملين الاخيرين أو ان يكون العامل فله ادى عملا مميزا الراز لله: أنه يجوز منع العلاوة التشبيعية لشاغل الوطاقات العلي بشركات القطاع العام (باستشاء ذوى الربط الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية) ذلك : أن قائدة رقم (-ه) سالحة الذكر الساس. لذلك : أن قلاد رقم (-ه) سالحة الذكر الساس. على مرتبة معتاد ولم يستيلوم توافل الشيطين هما يتوافر احد عناصر التميز أو بالعصول على مرتبة معتاد ولم يستيلوم توافل الشيطين هما - تجليق ،

٣ ــ منى جواز جبر الكسر الى واحد صحيح فى العالات التى يقل فيها عدد العاملين
 عن غشرة افراد : ...

لا يجوز چير الكسر الى واحد صحيح فى العالات التى يقل فيها عدد العاملج، عن عشرة افراد ... الر ذلك : اله لا يجوز منج احدهم علاوة تشجيعية ... تطبيق •

تنص المادة ٥٠ من نظام العامدين بالقطاع العام الصادر بالقانون وقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على أنه و يجوز لرئيس مجلس الادارة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الإجر المقرد للوطيفة وبمراعاة ما يأتى:

- ان يكون العامل قد حقق اقتصادا في النفقات أو رفعا لمستوى الاداء
 او زيادة في الأنتاج أو أن تكون كفايته قد حددت بمرتبة ممتاز عن العامين الآخيرين »
 - ٢ .. الا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين ٠
- " يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة
 على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة
 نوعة على خدة ٠٠٠٠ ٠٠

واستبان للجمعية مما تقدم أن المسرع أجاز لرئيس مجلس أدارة شركة القطاع المام منبع الماملين بها علاوة تقسمجيمية بمقدار العلاوة الدورية

المقررة دون التقيه بنهايه ربط الدرجة واشترط لمنحها الحصول على نقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العامين الآخيرين أو أن يكون العامل قه أدى عملا مبيزة بأن يكون قد حقق اقتصادا مي النفقات أو رفعا لمستوى الاداء او ريادة في الانتاج وعلى ذنك يكون المشرع قد ربط الاستحقاق بتوافر أحد الشروط سالفة البيان فمتى توافر في حق العامل شرط من هذه الشروط جاز منحه علاوة نتسجيمية بفئة العلاوة الدورية القررة له ولا وجه للقول بأستلزام حصول العامل في جميم الحالات الواردة في البند ١ من المادة المذكورة على تقدير كفاية يسرتبة ممناز في المامين الآخيرين ومن ثم لا يستحق هذه العلاوة شساغلو وظائف الادارة العليا بسركات القطساع العام باعتبارهم لا يخضمون وفقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لنظام تقدير كفاية الأداء ، ذلك أن هذا القول يتعارض مع صراحة الفقرة الأولى من المادة ٥٠ سالفة البيان التي اكتفت أما بتوافر أحه عناصر التمييز أو بالحصول على مرتبة ممتاز ولم تستلزم نوافر الشرطين معا كما هو الحال في نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى استلزم لمنع العلاوة التشبعيمية بالإضافة الى توافر عنصر التميز ، حصول العامل على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العامين الأخبرين، ومن ثم قان شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام ـ باستثناء ذوى الربط الثابت الذبن لا يستحقون علاوات دورية _ يجوز منحهم العلاوة التشجيعية اذا ما تحققت أحد شروط منحها فيهم بالتطبيق لنص المادة ٥٠ سالفة السان

أما عن جواز منح هذه العلاوة لواحد من العاملين اذا كان عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية أقل من عشرة فان ذلك يتعارض مع صراحة نص المادة ٥٠ سالفة البيان التي أوجبت عام زيادة عدد العاملين الذي يتم نعتم منحه مغده العلاوة في سنة واحدة عن ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة ومن ثم فلا يجوز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد بما لا يجوز معه منح أحامهم علاوة تشبجيعية وعلى ذلك جرى حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩ الحالات التي يقل فيها عدد العاملين بالمخامه عن عشرة أفراد ، ولا وجه للقياس على ما جاء بحكم هذه المادة بعد تعديلها بالقانون وقم ولا وجه للقياس على ما جاء بحكم هذه المادة بعد تعديلها بالقانون وقم ولا ألمبنة ١٩٨٧ اذ أن لكل قانون مجال أعمال ونطاق خاص به م

لذلك

انتهى رأى الجبعية الصوعية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح شـــاغلى الوطائف المليا ــ من غير فوى الربط الثتابت ــ بشركة النصر الأجهزة الكهربائية والالكترونية علاوة تشجيعية وفقا لنص المادة ٥٠ من القانون وقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المفار اليه * وعدم جواز جبر الكسر الى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عندة العاملين عن عشرة الحراد •

ر فتوی رقم ۲۰۲۰ فی ۱۹۸۸/۱۰/۱۹ چلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۲۲/۶/۸۱) ۰

. جلسة ه من اكتوبر سنة 1988

عاملون مدنيون بالعولة _ تسوية حالة _ نالهاة الزمنية القررة بالمادة (١١) مكروا من القانون وقع ١٣٥٠ ليستة ١٩٥٠ الممل بالقانون رام ١١٧ اسمنة ١٩٨١ بشأن علاج الآلار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات العراسية : _

حدد المشرع في اقلانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٠ مهلة زمنية للعاملين المفاطين باحكامه حتى ١٨٨٠/١٧٠ لرفع الدعوى امام المحكمة المختصة للمخالية بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات الملاكور تعديل المركز المانوني المركز المركز المركز المركز المركز المركز المركز في مركز فانوني يجيز له مطالبة البهة الادارية بعقه في التسوية وديا الوسطة المان المركز ويعول بينه وبين المطالبة بعقه في التسوية مانع قانوني لا يعامل اللى لا يوجد في هذا المركز ويعول بينه وبين المطالبة بعقه في التسوية وزيا الم المركز المركز المركز المركز المركز المركز المركز المركز المركز الا من تاريخ وزوال المانع القانوني حقيق الحقيق المركز المركز المانية الملكز الا من تاريخ

تنص المادة الحادية عشرة مكردا من القانون رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترنبة على المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٨١ بشأن علاج الآثار المترنبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حيلة المؤهلات الدراسية على أنه و مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم مجلس المولة يكون ميماد رقم المديوي المالكمية المختمة المختمة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون أو بلهتمني أحكام المقالبة بالحقوق التي نشأت منا القانون أو بهتمني أحكام المقالبة بالحقوق التي نشأت ١٩٧٨ من ١٩٧٨ منا المحكمة المامل استنادا القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٨ من ١٩٧٨ المركز القانوني للعامل استنادا الم احكام مند التشريعات على أي وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا المحلم قضائي نهائي ، وتنص المادة الحامسة من ذات القانون على أن و ينشر المامل المتناد على أن ويقيد تم مد المهلة المنصوص عليها في المادة (١٠) المشار اليها بمقتضى وقد تم مد المهلة المنصوص عليها في المادة (١٠) المشار اليها بمقتضى المانون رقم ٣٣ المناذ ورقم ٣٣ المناذ ورقم ٣٣ المناذ النها بمقتضى المنة الم١٩٠ من المناذ المناذ

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ حدد مهلة زمنية للماهلين المخاطبين بأحكامه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة به ، وحظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل الركز القانوني للعامل الا تنفيذا لحكم قضيسائي نهائي ، بيد أن ذلك الحظم لا يسرى الا على العامل الذي يكون في مركز قانوني يجيز له مطالبة البجهة الإدارية بحقه في التسوية وديا أو قضائيا ، أما العامل الذي لا يوجد في هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بحقه في التسسوية عانم قانوني فلا يحاج قبله بالحظر الوارد في المادة الحادية عشرة مكررا سالفة الذكر الاحترار عالمة الذكر

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة فقد استظهرت الجمعية أن المامل المذكور لم يكن في مركز قانوني يسمح له برقع دعواه فن الميعاد المقرر ، لصدور قرار ادادى غير مشروع بانها جمعته بمحافظة القاهرة اعتبارا من ١٩٨٣/٣/٤ ، فامتنع عليه أن يطالب بحقوقه الناشئة عن القانون رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٠ ، ولم يزايله هذا المانع الا يصدور حكم من محكمة القضاء الادادى بتاريخ ٢٠/١٩٨٦ بالفاء قرار انهاء خامته الباطل ، ومن ثم فأن الأمر يقتفي أن يمكن المامل المذكور من تصوية حالته أوفقا لأحكام القانون المذكور ، طالما قد بادر الى ذلك في ميعاد السنة محسوبا من ثاريخ القرار الصادر بسحب قرار انهاء خامته .

تندك

انتهى راى الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريم بإلى جوادُ تسوية حالة السيد / سعيد صالح مرسي طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على الوجه المبن فيما تقدم ٠

ر اللتوي رقم ١٠٦٣ في ١٩٨٨/١٠/٥ جلسية ١٩٨٨/١٠/٥ ملف رقم ١٠٦٣/٢/٨٦ .

(6)

جلسة ه من التوبر سنة ١٩٨٨

ضرائب ورسوم ... رسوم گرلخیص العبق باقهائی، : -

تنص المادة ٣٣٣ من التقنين المدنى على أن ه يصبح الوفاه من المدين المدنية الله من المن تتخص آخر 4 مصلحة في الموفاه ، وذلك مع مراعاة ما جاه بالملحة ٨٠٠ ٢٠٠٠ والملحة ٢٤٤ من ذات التقنين تنص على أنه (١) إذا آسام المغير بوفساه الدين ، كان له حسبى الرجوع على المدين المدنى دمه ، (٢) ومع ذلك يجوز للمدين الذي حصل الوفاه بغير ارادته أن يمنع درجوع الموفى بعا وفاه عنه كلا أو بعضا ، إذا أثبت أن له أية مصلحة في الاعتراض على الوفاه ع كما استعرضت الجمعية المدومية الملادة (٨) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن رسوم الارشاد والتعويضات ورسوم الموفى والمنافر والرسوم والمكوث التي تنص على أنه « لا تخصع للرسوم بالممل في المواده ، ٦ ، ٧ السابقة السفن والمائمات التي يرخص لها بالممل في المواز الاراكات عن بالمدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون كالواعين الراسليم ٠٠٠ والكر اكان ٠٠٠ عل أن تؤدى مند السفن والمائمات مقابل الترخيصي لها بالممل رسما سنويا قدره مائة وخمسون قرضا عن كل طن من حيولتها إذا كانت غير مزودة بالة مسيرة و ولاثيائة قرش عن كل طن من حيولتها إذا كانت مزودة بالة مسيرة و ولايجوز أن يقل هذا الرسم في حيولتها إذا كانت مزودة بالة مسيرة ولايور أن يقل هذا الرسم في حيولتها إذا كانت مزودة بالة مسيرة ولايور أن يقل هذا الرسم في

الحالتين عن عشرة جنيهات » * وكفلك المادة الأولى من قراد رئيس الجمهورية رقم ۲۱٪ لسنة ۱۹۸۳ باضافة ميناء دمياط الجديد الى الجدولين ۲ و ۳ الملحقين بالقانون رقم ۲۱٪ لسنة ۱۹۸۳ • التي تنص عني أن • ضاف ميناء دمياط الجديد ٠٠٠ الى المواني الواردة بكل من الجدولين رقمي ۲ و ۳ الملحقين بقانون رسوم الارشاد والتمويضات ورضوم الواني والمناثر والرسو والمكوث المصادر بالقانون رقم ۲۶ لسنة ۱۹۸۳ المشاد اليه » •

ومفاد ما تقدم أن التقنين المدنى أجاز في مجال الوفاء بالالتزامات ان يقوم المدين بالوفاء أو نائبه أو أي شخص آخر له مصلحة في الوفاء ، الا اذا كان الالتزام بأداء عمر ورفض الدائن الوفاء من غير المدين ومتى قام الغير بوفاء الدين كان له الرجسوع على المدين بمقسمار ما أداه ، الا اذا أثبت المدين أن الوفساء تم يفير ارادته وكان له مصسلحة في الاعتراض على ذلتك • ولما كان السابت من الأوراق .. في النزاع الماثل .. أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة و والتي يتبعها الجهاز التنفيذي لتنبية وتصبر مدينة وميناه دمياط » قد تمهدت الصابحة المواني والمنائر بسداد الرسوم القررة طبقا للمادة (٨) من القانون رقم ٢٤ لسنةً ١٩٨٣ المشار اليها ، والمستحقة أصلا على شركة بنتا اليابانية المسند اليها تنفيذ مشروع ميناء دمياط بموجب العقد المبرم بينها وبين الهيئة المذكورة • اذ قبلت الصلحة هذا التمهد وسمحت لاحدى السبفن التابعة للشركة اليابانية بمفادرة الميناء ، حتى لا تتحمل الهيئة بغرامات تأخير ، ومن ثم يتمين على الهيئة أداء الرسوم سالفة الذكر الي المسلحة بعد اجراء الراجعة الحسابية على الفواتير القدمة من المسلحة في هذا الخصيوس والبالغ حنسسة

قيمتها ٤٠ و ١٩٨٧/١/١ عن عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ والمدة من ١٩٨٠/٢/١ والهيئة وشسانها بعد ذلك فى الرجوع على الشركة اليانية بعقدا م ١٩٨٥/٢/١ والهيئة وشسانها بعد ذلك فى الرجوع على الشركة اليانية بعدم التزام ميئة المجتمعات الصرائية بأداد الرسوم المشاد الليانية المستخدمة عبارة عن ه كراكات ٤ لا تخضع للرسوم القررة بالقانون وقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر ذلك لا تخضع للرسوم القررة بالقانون وقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر ذلك من الراقانون أما وسم الترخيص بالمسل فى الميناء المحدد بالمادة (٨) من ذات القانون فلا اعفاء منه • كما لا وجه للقول بأن المقد الجرم بين المهنئة المذكورة والشركة اليابانية تفسمن اعفاء للشركة من أداء الفرائب والرسوم وبالتائى فلا محل لالزام الهيئة بأداء أية رسوم ، اذ لا يحتج

يهذا التماتد في مواجعة مصلحة الموانى والمنائر ، فضلا عن أن الهيئة قد تعهدت صراحة بأداء الرسوم محل المنازعة ولم تنكر تعهدها بذلك

أما بالنسبة لاختصاص الصلحة بتحصيل الرسوم المشار اليها : خالثابت أنها تولت اصدار تراخيص المعل بيينا دمياط البعديد وتقدير الرسوم المستحقة طبقا للقانون وقع ٢٤ لسنة ١٩٨٣ حتى تاريخ افتتاح المياه وسعيا ثم تولت هيئة ميناه دمياط اعتبارا من هذا التاريخ مباشرة المتصاصاتها المقررة بوجب قوار وثيس الجمهورية وقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر الم

لذليك

انتهت الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة المجتمعات الصرائية الجديدة (الجهاز التنفيذي لتممير وتنمية مدينة وميناء دمياط) باداء الرسوم المستحقة على الشركة اليابانية بنتا أو شن الى مصلحة الواني والمنائر بعد المراجعة الحسابية للفواتير على النحو سألف الريسان ،

· (١٩٨٨/٢/٢٢ في ١٩٨٨/١٠٠ جلسة ٥/١٩٨٨ علف رقم ٢٧٣/٢/٢٧) .

(7)

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٨

.. عقد اداري ... تنفيذه ... الفطا المقدى والتمويض عله : ...

وقفظا الطنى هو عدم قيام الهين بتغليد التراماته التاشئة عن الصلد ايا كان السيب في ذلك _ يسترى في ذلك أن يكون عدم التغليد لاشتا عن عبده أو اهباله أو فسله دون عبد أو اهمال _ الما استحالاً على ذلك إن أن ينظد التراماته عينا "كان مستولاً عن التعويض المدم الوفاء بها ما تم يتبت أن استحالاً التنظيد نشات عن سبب اجتبى لا يد له فيه _ اماس ذلك : قالمة (ه ٢٧) من التلنين الله في _ تطبيق .

انه من الأمور المسلم بها في مجال العقود أن الخطأ العقدي هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد أيا كان السبب في ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون علم التنفية ناشئا عن عمدم أو اهماله أو فعله دون عبد أو اهمال ، ووفقا لحكم المادة ٢١٥ من التقنين المدنى فانه اذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مسئولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه • ولما كانت الهبئة العامة للاستثمار _ في النزاع الماثل _ قد تعاقدت مم اتحاد الاذاعة والتليفزيون على أن يقوم الاتحاد بتجهيز قاعة بأحد الفنادق لمقد مؤتمر تشرف عليه الهبئة في نظر مبلغ معن ، وعلى أن تلتزم الهيئة برد الأجهزة المستخامة في القاعة بعه انتهام المؤتمر، واذ أوفى الاتحاد بالتزامه بينما لم تقم الهيئة برد بعض الأجهزة المشار اليها عقب انتهاء المؤتمر لفقدها ، فإن ذلك يكون خطأ عقديا في جانبها يخول للاتحاد حق الطالبة بالتعويض عن قيمة الأجهزة المفقودة والتي تقدر بمبلغ ٧٥ و ٦٧٦ جنيه حيث لم تثبت الهيئة أن فقد الأجهزة يرجم لسبب أجنبي لا دخل لها فيه • ولا يفر من ذلك ما جاء بدفاعها من أن تجميم الأجهزة في نهاية المؤتبر من اختصاص الهندسة الإذاعية بالاتحاد وأن واقعة الاستلام مسألة شكلية ، مادام أنها لم تنكر تسلم الأجهزة الموجودة بقاعة المؤتمر وقك وقم الموظف المختص بهيئة الاستثبار على استلام هذه الأجهزة وأم تقدم الهيئة الدليل على ردما كاملة •

لذلك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المامة للاستثمار والمناطق الحرة باداء مبلغ ٧٥ و ٦٨٦ جنيه الى اتحاد الاذاعة والتليغزيون ٠

ر فتوی رقم ۲۰۹۰ فی ۲۰ /۱۹۸۸/۱۰ چلسة ۱۹۸۸/۱۰/ ملف رقم ۲۹۲/۲/۳۳) ۵

(Y)

جلسة ه من اكتوبر سنة ١٩٨٨

اختصاص .. ما يطرع عن اختصاص الجمية المومية السمى اللتوى والتشريع .. نزاع. بين مسلحة الجهارى واحدى الهيئات الآلائية : ...

اطتصاص الجمعية العمومية القسمي افلترى والتشريع بنظر التازعات التصوص عليها في الهذه (2) من المادة (177 من فاتون مجلس الدولة رقم (2 السنة (177 مقصور عليها ألى المنافقة بين العجات التصوص عليها في حلم الظفرة وهي الوزايات والمسائح المامة والهيئات المسلمة والهيئات المسلمة والميئات المسلمة والميئات المسلمة والميئات المسلمية الميئات المسلمية الم

تنص المادة ٦٦ من قانون سجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ على أن « تختص الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداه الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠٠

 (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض •

ويكون رأى الجدمية الصومية أقسمى الفتوى والتشريع في هذم المنازعات ملزما للجانبين » •

ومفاد ذلك أن اختصاص الجمعية الصومية تقسمى الفتوى والتشريح بنظر المنازعات المنصوص عليها في البند (د) من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ المشار أليه مقصور على المنازعات القائمة بن الجهات المنصوص عليها في حقد الفقرة وهي الوزارات والمسائح العامة والهيئات المحامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية أو بين حقد الجهات وبعشسها البحض ، ولما كان ذلك ، وكان النابت من الأوراق أن المنزاع المروض والقائم بين معسسلحة الجمارك واحدى الهيئات الألمائية لا يندرج ضمن المغلزعات المسار اليها بحصبان أحد طرفيه جهة أجنبية خاصة وليست من

الجهات المنصوص عليها في النص سالف الاشارة ، وتبعا لذلك فان هذا النزاع يخرج عن اختصاص الجمية الصومية لقسمي الفتوي والتشريع ·

لذلك

انتهى رأى الجمعية المبومية لقسمه الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل •

د فتوی رقم ۲۰۲۱ فی ۲۹۸۸/۱۰/۱۰ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۲۰۲۲/۲/۳۲ ع ۰

(A)

جلسة ه من اكتوبر سنة ١٩٨٨

شرائب .. ضريبة جبركية ... اعقاءات ... منى احقية الوكالات المتعسمية في اعقاد. السيفرات الملوكة لها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم : ...

تخضع صيارات الوكالات التخصصة عند التصرف فيها في مصر للفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم وفقاً لعالتها وقيمتها وفيقاً للتعريفة الجهركية السارية وقت السداد ــ اساس ذلك : إن القانون رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الإطاءات الجمركية لم يتضمن النمي في أي اطاءات جمركية للوكالات التخصصة - " كل ما ورد بالقانون من الطاءات والقوضيات والقانون من عظيق ،

تنص المادة (٩) من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الوكالات المتخصصة التى انضبت اليها الحكومة المصرية بموجب القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥١ على أن « تعفى الوكالات المتخصصة وأموالها وايراداتها وأملاكها الأخرى من :

(أ) جميم الضرائب المباشرة ٠٠٠٠٠٠

(ب) جميع الرسوم الجمركية والقيود الخاصلة يعظر الاستيراد والتصدير أو الحد منها وذلك فيما يتملق بما تستورده الوكالات المتخصصة أو تصدره من حاجبات خاصة بأعمالها الرسمية ، على أنه من المقهوم الله يعجز بيع الحاجبات المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية في البله النقل استوردت الله الا بشروط يتفق عليها مع حكومة ذلك البله » ونست المادة (١٠) من ذات الاتفاقية على أنه ه "لا تطالب الوكالات المتخصصة حكاماتها عامة باعفائها من ضريبة الانتاج ورمسوم البيع الداخلات في تمن الأموال المنقولة أو الثابتة ١٠٠٠ و قصيت المادة ١٣ من الاتفاقية على أن « يتمتع مشلو المول الأحضاء في الاجتماعات التي تلمع اليها أي ووردم منه بالمزايا والحصائات الآتية أسفرهم إلى مقر الاجتماع ووردم منه بالمزايا والحصائات الآتية :

(و) ذات الحصانات والتسهيلات إلى تمنح لنظرائهم فى المرتبة
 من اعضاء البعثات الديلوماسية فيما يتملق بامتمتهم الشخصية »

ونصبت المسادة (١٩) على أن د يتبتح موظفسو الوكسالات المتخصصة ٢٠٠ (و) باعفا أثائهم وامتمتهم التى يستوردونها عند تولية وظائفهم لاول مرة الى الدول ذات الشان من الرسوم الجمركية » •

ونصت المادة (۲۱) على أنه « علاوة على المزايا والحصانات المنصوص عليها في المادتين ۱۹ و ۲۰ يتمتع الرئيس التنفيذي لكل وكالة متخصصة أو أى موظف ينوب عنه أثناء غيسابه وزوجته وأولاده القصر بالمزايا والفسانات والاعقاءات والتسهيلات المنوحة للمبموثين الدبلوماسيين طبقا للهانون الدولى ء ٠

واستبان للجمعية مما تقدم أن الاتفاقية المسار اليها فرقت في مجال تقرير الإعفاءات والمزايا والحسانات بن كل من الوكالة المتخصصة كشنخص قانوني وممثلي ألعول الأعضاء والوطفين والرئيس التنفيذي للوكالة فالذي يتمتع بذات الزايا والاعفساءات بما فيها الاعفساءات الجمركية المنوحة للدباوماسين مو الرئيس التنفيذي لــكل وكــالة متخصصــة دون غيره من مخسبلي السدول الأعضساء أو الموظفين الذين قررت لهسم الأتفساقية بعض المزايسا والاعفساءات لسم تمتسه لتشسمل من الاعفاءات الجمركية الا أثاثهم وامتمتهم السمخصية . أما الوكالة ذاتها خقد حددت الاتفاقية على سبيل الحصر القدر الذي تتبتم به من مزايا واعفاءات وتسهيلات فحصرتها في مجال الاعفاءات الجمركية بالاعفاء من جميع الرسوم الجمركية والقيود الخاصة بحظر الاستيراد وذلك فيما يتعلق يما تستورده الوكالة من حاجيات خاصة باعمالها الرسمية فما تستورده الوكالة يكون .. عنه وروده .. معنى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا أنه عند بيع هف المحاجيات في البلد الذي استوردت اليه فانها تخضع للرسوم الجسركية وفقا لقاتون هذا البلد اللهم الا اذا وجد أتفاق فيما بين حكومة هذا البلد والوكائة يُلِيني بالاعفاء من الرسوم الجمركية أو ينظم كيفية التصرف في الاهسياء التي استوردتها الموكالة وشروطه واجراءاته ، أما في حالة غياب مثل هذا الاتفاق فلا يجوز كقاعدة عامة بيم العاجيات التي استوردتها الوكالة معفاة من الرسوم الجمركية خى المبلد الذي اصتوردت اليه ولا وجه للقول باعفاء ما تستورده الوكالة هن حاجيات من القرائب الجنركية وما يلحق بها من شرائب ورسوم عند التصرف فيها في البلد الذي استوردت اليه أسنوة بأغشاه المسملك الديلوماس اذ انه فضلا عن انعدام سند هذا القول في تصوص الاتفاقية صالفة البيان خاصة واننا بصند تقدير اعفاء من يسوم وضرائب لا يجوز الا ينص صِريح في القانون فإن الاحالة الى المعاملة الممنوحة للديلوماسيين في مجال الاعفاءات المقررة للوكالات المتخصصة مقررة صراحة ــ لاعتبارات عدرها واضعو الاتفاقية للرئيس التنفييةي للوكالة دون الوكالة دائها •

وبتطبق ما تقدم على الحالة المعروضة واذ يبين من الاوراق أن السيارات التي استوردت كانت للاستخدام الرسمي لمكتب منظمة اليونسكو بالقاهرة ومركز الأهم المتحدة للاعلام - وكانت وزارة الخارجية - ادارة المارسم - قد أفادت بكتابها وقم ٢٠٨ المؤرخ ١٩٨٧/١/١٩ الى ادارة المنتجي لوزارة المالية أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق فهما بين الحكومة المصرية وايا من الوكلات المتحصصة ينظم شروط التصرف في الأشياء المستوردة المفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها الى مصر ومن ثم فان التصرف في السيارات في الحالة المروضة يخضع للقانون السارى وقت التصرف طيها ه

ولما كان القانون رقم ١٨٦ أسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاطاءات الجبركية (شأنه في ذلك شأن القانون رقم ٩١ أسنة ١٩٨٣ الملغي) لم يتضمن النص على أي اعفاءات جبركية للوكالات المتخصصة وكل ما ورد به من اعفاءات بالنسبة لسيارات الركوب مقصور على ما تستورده السفارات والمفوضيات ومن ثم تخضم سيارات الوكالات المتخصصة عند التصرف فيها في مصر لللضرائب الجبركية وغيرها من الفيرائب والرسوم وفقا تحالتها وقيتها وطبقا للتعريفة الجبركية السارية وقت السفاد ،

﴿ فَتُوى رَقِي ١٠٦٧ فِي ١٩٨٨/١٠/٣٠ جِلْسَةُ ١٩٨٨/١٠/٨ مَلَفًا رَقِم ١٩٨٨/٢٠/٣٧) .

(4)

جلسة ه من اكتوبر سنة 1988

الملاك الدوكة المامة والخاصة _ مقابل الانتقاع بها •

اراضي طرح النهر الذي لم تستميل في الزراعة والها دراي استغلالها الخراض التمير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة ... تشرح علم الاراضي من نطاق سريان احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٠٤ بتنظيم تأجي المقانات المحلوكة للدولة ملاية خاصة والتسرف فيها ... تدول وحدات الدكم المحل الانتراف عليها واحازيها طبقا للقواحد التي يقرما المحافظة المنتصديم مراعاة موافقة المجلس الشعبي علم للمحافظة ولمي حدود المواعد المامة التي يضمها مجلس الوزراء ... اسامل ذلك: حكم المادة (٨/) من قانون الحكم المحل رقم ٣٧ كسنة ١٨/) من قانون الحكم المحل رقم ٣٧ كسنة ١٨/٠ عليها ...

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المقارات المبلوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمدلة بالقانون رقم الآسنة ١٩٦٧ التى تنص على أن ٥ تسرى أحسكام هذا القانون على المقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما يأتى:

......... _ \

ه سالأراضى الفضاء الملوكة للدولة الواقعة في نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازما منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعيير والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الاسسلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بالاتفاق مع وزير الاسسلان والمرافق ، بعد أخذ رأى مجلس المحافظة المختص » • وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تنقسم الأراضى الملوكة للمولة ملكية خاصة إلى ما يأتى :

(أ) الأراض الزراعية : وهى الأراض الواقعة داخل الزمام والاراضى المتاحعة المبتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراضى طرح النهر وهى الأراضى الواقعة بين جسرى نهر النيل وفرعيه التى يحولها النهر من مكانها أو يتكشف عنها والجزائر التي تتكون في مجراه م

(ب) ، الأراضي البور ، ۱۰۰۰۰۰۰۰

كيا تنص المادة (١٨) من القانون المذكور على أن « يكون طرح النهر من الأملاك الخاصة للمولة وتتولى الهيئة المامة للاصلاح الزراعي حصر مقدار طرح النهر وآكله في كل سنة وذلك يعد عمل المساحة بالاشتراك مع الجهات الادارية ١٠٠٠ و كليك استعرضت الجديمية المعومية المسعومية المقدومية المعرمية المعربور للمحافظ المدلة بانقانون وقم ٥٠ لسنة ١٩٩١ التي تنص على أنه و يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشجي المحلى للمحافظة وفي صدود القواعد المامة التي يضمها مجلس الوزراء أن يقرر قواعد التصرف في الاراض المعافظة الميان المحافظة والمحافظة وقل الاراض المعدمة المنافظة المحافظة والمحافظة وا

ومفاد ما تقلم أن المشرع وضع يمقتضي القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيما عاما للتصرف في الاراضي المنوكة للدولة ملكية خاصة والاشراف عليها عدا تلك التي أخرجها من نطاق تطبيق أحكامه كالأراضي الفضاء المبلوكة للدولة الواقعة في نطاق المدن والقرى باستثناء ما يكون لازما منها لمشروعات الاستصلاح والتعبير * وقد قسم المشرع الأراضي الخاضمة لاحكام هذا القانون الى عدة أنواع من بينها الأراضي الزراعية والبور . وهي التي تقم داخل الزمام وبعده لمسافة كيلو مترين والتي تكون مزروعة بالفعل ، وكذلك أراضى طرح النهر الواقعة بين جسرى نهر ألنيل وفرعيه والتى يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التي تتكون في مجرأه • وجبيع أراضي هذا النوع أسند الاشراف عليها والتصرف فيها كأصل عام ـ الى وزَّارة الزراعة (الهيئة العامة للاصلاح الزراعي) * الا أنه بالنسبة لأراضى طرح النهر التي لم تسستغل في الزواعة وانبأ ووي استغلالها لأغراض التعمير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة ، فانها تخرج من نطاق سريان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بعد أن أصبحت من الأراضى الغضاء وتم البناء عليها ومن ثم ينحسر عن هذه الأراض التنظيم الوارد في القانون المذكور وتخضع لتنظيم خاص بموجب حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، حيث تتولى وحدات الحكم المحلى الاشراف عليها وادارتها طبقا للقواعد التي يقررها المحافظ المختص لللتصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة للمولة ووحدات الحكم المحلي ، بعد موافقة المجلس الشمعبي المحلى للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء ٠ ومما يؤكد هذا النظر أن اللجنة العليا للسياسات بمجلس الوزراء بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ قد أوصت باسناد تبعية أراضى طرح النهر المقام عليها منشسات صياحية أوحدات الحكم المحلى التديرها وتحصل مقابل الانتفاع منها لحساب الدولة •

ولما كابت بعض اراض طرح المنهر الواقعة داخل كردون مدينة الجيزة في الحالة الهروضية به لم تستقل في الزراعة واقيم عليها منشآت سياحية ، في الحالة الهروضية به لم تستقل في الزراعة واقيم عليها منشآت سياحية ، ويكون في حدة المحلية لمدينة الجيزة الإشراف عليها وتحصيل مقابل الانتفاع بها لمحسلب المدولة وذلك في ضوء القواعد التي يقروها معافظ الجيزة في هذا الخصسوس ، وشريطة أن تكون الأراض المنتصة ، والسياحة يترخيص، من الجهات المختصة ،

لذلك

انتهى رأى الجمعية المعرمية لقسمى الفترى والتشريع ألى أحقية الوحدة المحلية لمدينة الجيزة في الاشراف على أراضى طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية والواقعة داخل كردون هذه المدينة ، وكذا تحصمسيل مقابل الانتفاع بها لحسماب المدولة ، وذلك بمراعاة القيود مسالفة المسلمة .

ر فتوی رقر ۱۰۹۸ فی ۱۹۸۸/۱۰/۳۰ جلسة آه/۱۹۸۸/۱۰ ملف رقر ۱۹۳/۲/۷) ·

(1+)

جلسة 19 من اكتوبر سئة 1988

جامعات ـ نقل ـ تفسير المادتين ١٥٥ - ١٥٦٠ من قافوق تنظيم الجامعات •

اقانون رقم 29 لسنة ۱۹۷۷ پشان تنظيم المجامعات نص على نقل المهدين والدرسين للساعدين ال وقاقف عدنية اذا تم يجمعلوا على الدرجة العلمية المطلوبة خلال الواعيد المحددة ب فوات علم المواعيد دون المحمول على الدرجة المطلوبة لا يترتب عليه ضرورة النقل لهلم المواعيد ليست وجوبية بـ أساس ذلك بـ النقل لا يتم الا بقرار من السلطة للخصصة التي لها مجال التقدير والملاحة حسب الملابسات الخاصة بالبحث وبعراعات الظروف الخارجة

تنص المادة ١٥٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم 21 لسنة ١٩٧٢ المحدلة بالقانون رقم 25 لسنة ١٩٧٣ على أن و ينقل المبيد الى وظيفة أخرى اذا لم يعصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات المداسة المليا بحسب الأحوال خلال خسس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا ، أو أذا لم يحصل على درجة المكتوراه أو ما يعادلها خلال عشر سنوات على الآكثر منذ تعيينه معيدا في الأحوال التي لا يلزم للحصول على هذه المتديجة سميق الحصول على درجة الماجسية العليا بعصب على الأحوال » و والمادة ٢٥ من ذات القانون التي تنص على أن و ينقل المدرس خلال خسس سنوات على الآكثر واه أو ما يعادلها للماعد ألى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة المكتوراه أو ما يعادلها خلال خسس سنوات على الآكثر منذ تعيينه معرسة على الحرورة أو ما يعادلها

واستبان للجمعية العسبومية لقسسمي الفتسوى والتشريع أن المسرع حسد في المسادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعسات مواعيسة معينسة للمعيسة بن والمدرمسين المسساعة بن يحصسلون خلالها على درجة الماجستير أو دبلومي الدواسة العليا أو المدرجة الماجستير أو دبلومي الدواسة العليا أو الملاجة الأحوال ، فإذا انقضت هذه المواجبة شك انه يتعين أن يصدر بالنقل قرار من السلطة المختصة يسرى من تاريخ صفوره واذ قد تمترض بعض مؤلاء الباحثين ظروف خارجة عن ارادتهم فلا يتمكنوا من أنجسائه أبعداهم بالمعلقة خلال المهلة المحتدة ، ومن ثم يتمين أن يتمول لعسسلطة ألمحتدة مجالا للتقدير والملامة سفي مثل منه الحلات مقتمت المهية وفقا لما تراه المعالمة المالمية وفقا لما تراه محققا للصالح العالم وفقا لما تراه محققا للصالح العام و ولا يحاج في هذا الصدد بأن المواعيد المشار اليها

مواعيد وجوبية ، يترتب على فوانها بالضرورة نقل من لم يحصل على المدرجة العلمية الى وطبقة آخرى ، وذلك أن المشرع لم يلزم السسلطة المختصة صراحة باتخاذ هذا الاجراء «النقل » فور انتها المبعاد المقرر بل ترك المجال لهذه السلطة في اصدار قرار النقل عقب فوات المواعيد المشار اليها مع الأخذ في الاعتبار الملابسات الخاصة بسير البحث فضلا عن الطروف الخارجة عن الاوادة كما صبق البيان ،

لذليك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسنى الفتوى والتشريع الى أن نقل المبية المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا أم يحصل على الدرجة المليية المطوبة خلال المواعيد المحددة بالمادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامات لا يتم الا بقرار يصدر من السلطة المختصة التى قد ترى منحه مهلة اضافية للحصول على هذه الموجة على النحو المبين قيما تقدم -

ر فتوی رقم ۱۹۲۷ فی ۱/۱۹۸۸/۱۰/۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۰/۷) .

(۱۹) جلسة ۱۹ من اكتوبر مسئة ۱۹۸۸

فرائب .. الفريبة على الأراضي الفضاء .. تقدير القيمة الايجارية .. اعادة التقدير ·

القصانون رقم ٢٤ لمسئة ١٩٧٨ بانسسه معتوق تمويل مشروعات الاسسكان الانتصادي حدد الأسس التي تتبع في تقدير قيمة الارض للوصول ال وعاء القريبة حالي المنابقة الارض القضاء المنابقة الارض القضاء المنابقة الارض القضاء المنابقة الارض القضاء المنابقة المنابقة الارض القضاء المنابقة الم

استعرضت الجمعية العبومية أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشياء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي وتبينت أن المشرع أضماف ضممن موارد صندوق تدويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المنشأ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ حصيلة ضريبة سنوية على الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأسمليية والتي لا تخضع للضريبة العامة على العقارات المبنية مقدارها ٧٪ من قيمة الأرض ، كما حدد المسرع أحوال الاعفاء من هذه الضريبة ومواعيد استحقاقها والأسس التي تتبع في تقدير قيمة الأرض وبيانا لذلك نص في المادة ٣ مكررا (٢) من القانون المذكور على أن « يتم تحديد قيمة الأراضي الفضاء الخاضعة الأحكام هذا القانون على أساس القبية الواردة بالعقود المسجلة • وإذا لم توجه عقود مسجلة فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تقدير مصلحة الضرائب لعناصر التركة اذا كان من بين عناصرها أرض فضاء م. وذلك ما لم تنقض على التسجيل أو التقدير خبس سنوات على استحقاق الضريبة النصوص عليها في هذا القانون ، على أن تزاد قيمة الأرض بواقع ٧٪ (صِبعة في المائة.) سنويا من أول السنة التالية لثاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة . وفى الحالات التى لا تسرى عليها أحكام الفقرة السابقة يكون تقدير قيمة الارض وفقا لثمن المثل فى عام ١٩٧٤ مم زيادة مقدارها ٧٪ (سبعة فى المائة) منذ ذبك التاريخ حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة ، • ونص فى المائة ٣ مكردا (٣) من ذات القانون على أن « يتبع فى شأن حصر الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ، واقرارات المولين ، وتقدير قيمة الأراضى والتطلم من النقدير والرفع والتحسيل الأحكام المنسوس عليها فى القانون وقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على المقارات المبنية ،

وتتولى اللجان وانجالس والجهات المتصوص عليها في القانون المسار اليه كل فيما يخصها ، اجراءات الحصر والتقدير والتحصيل والرقع والبت في التطلبات » •

ومفاد ذلك أن المشرع اعتمه بقيمة الأرض الفضاء الواردة بالمقود المسجلة فاذا لم توجد عقود مسجلة قيتم الاعتداد بتقدير مصلحة الضرائب لمناصر التركة اذا كان من بينها أرض فضاء وفي هاتين الحالتين يشترط آلا يكون قد انقضى على التسجيل أو التقدير خسس سنوات سابقة على تاريخ استحقاق الفجريبة وفي غير هذه الأحوال يكون تقدير قيمة الأرض وفقا لشين المثل في عام ١٩٤٤، التي اعتبرها المسرع صبة الإساس على أن تزاد قيمة الأرض في جميع الحالات بواقع ٧٪ سنويا حتى نهاية السسنة مباشرة على استحقاق الفرية وبلك يكون المشرع قد حدد على من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ في شسان تاجر وبيم الأماكن وتنظيم من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شسان تاجر وبيم الأماكن وتنظيم بعد انسانها على اساس تقدير قيمة الأرض وقا لثين لكون تحديد أجرة المبانى بعد انسانها على اساس تقدير قيمة الأرض وقتا لثمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة صنوية مقدارها ٧٪ لحين البناء

وإذا كان المشرع قد أحال في المادة ٣ مكردا (٣) ساللة البيان الى الركام المتصوص عليها في اللائون وقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شان الشريبة على المقارات المبنية فيما يتمان بعضر الأراشي الخاشمة الأحكام القانون وه ٢٤ أسنة ١٩٧٨ واقرارات الموليق وتقير قيمة الأرش والتطلم من المتقابين والرفن والتطلم من الاحكام والرفن واللهندين فان علم الأساقة تجد عدما الطبيعي في الاحكام ولي * تعطر في تعني مشريع في الأحكام وجد الما المانون المكافئ من أحكام وجد المنافئ المكافئ من أحكام وحدام المنافئ المكافئ المكافئة ال

وعلى ذلك فاذا كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قد تضمن احكام المحصر العام للعقارات وأيضا أحكام وحالات الحصر السسبوى للعقارات المستجدة والأجزاء المضافة ، كما تضمن القانون المدكور كيفيه تقدير القيمة الايجارية السنوية للمقارات الخاضعة الأحكامه للوصول الى تحديد وعاء الضرية كما تضمن أحكام اعادة تقدير القيمة الايجارية والمدجان المختصة بذلك واجراءات التظلم من هذا التقدير ومواعيده ، فان سريان هذه الأحكام بالنسبة للأراض المفضاء الخاضمة للقانون وقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ يكون فيما لم يرد به نص صريح في القانون المذكود .

ولما كان المشرع في القانون وقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد حدد الاسس التي تتبع في تقدير قيمة الأرض للوصول الل وعاء الفريبة ، وربط بين منه القيمة المحددة وتاريخ استحقاق الفريبة التي تحدد اعتبارا من أول يناير النسبة للأراض التي خضعت المفريبة وقت صدور القانون أو اعتبادا من أول يناير التألي لانقضاء سنة على تاريخ تحقق مناط الخضوع للفريبة بالنسبة للأراض المستجدة المحسورة أوض فضاء لاول مرة ، ومن تقدير قيمة الأراض المفضاء المام المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ اعادة تقدير قيمة الأورض المفضاء المابق تحديده وربط الفريبة على أساسه استنادا لحكم الإحالة الوراد في المادة من مدا القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٧ والتي تضمنت الإحالة الى الأحكام الواردة في المانون المخير الذي احزا عادة تقدير القيمة الإجارية للمقارات ومن ثم الفريبة المستحقة عليها ما الأحكام الواردة في المانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ لتماون وقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ في شأن اسس تقدير لقيمة الإرض حتى تاريخ الاستحقاق ء

لذليك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفترى والتشريع الى عدم جواز تعديل قيمة الأرض الفضماء عند اجراء الحصر المسام المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ -

ر فتوی رقم ۱۹۲۸ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱ چلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۱/۱ ع ٠

(۲۲) جلسة 19 من اكتوبر سنة 19۸۸

قوات مسلحة _ مرتب علاوات _ علاوة الأركان حرب : _ القانون رقم ٣٣٣ لسنة للم مرتب علاوة المركان حرب : _ القانون رقم ٣٣٣ لسنة العرب المركان حرب المركان على المركان المركان المركان المركان المركان المركان على المركان ا

تنص المادة 129 من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط للخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المهدلة بالقانونين رقمي ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٩ على انه و في حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدئية ينقل الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته المسكرية الإصلية وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة المسكرية ٠٠

ويتحدد أجر الضابط في الوظيفة المنقول اليها على أصاس الرواتب الإصلية التي يتقاضاها في الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات النابتة المقروة لرتبته العسكرية أو الأجم المقرد للوظيفة المنقول اليها أيهما آكبر ٠

ويحتفط الضابط المنقول بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقا له بالوظيفة المسكرية من الرواتب الإصلية والتمويضات الثابتة والتمويضات الثابتة مقرر له بالوظيفة المدنية وذلك حتى يتم استنفاد هذا الفرق بالترقية أو الملاوات أو التمويضات » وقد قضت المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه بسريان حكم الفقرة الرابعة من المادة ١٩٤٩ على الضباط السابق نقلهم الى وظائف مدنية وماذالوا مستمرين بالخدمة بها حتى تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ وذلك دون صرف أو تحصيل أية فروق مالية عن الماشى ، على أن يعتد في تحسديد مفردات وقيمة التمويضات .

كنا استصرضت الجمعية قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة الأركان حرب لضباط القوات المسلحة المنحل بالقرار رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٧٩ اللي قضي بمنح ضباط القوات المسلحة من حاملي درجة الماجستير في العلوم المسكرية المامة أو التخصصية علاوة أركان حرب قدوها عشرون جنيها شهريا وكذلك يمنح الضباط حملة المؤهلات المجامعية علاوة أركان حرب يقفس الفئة عند حصولهم على درجة الماجستير في التخصص الذي تحدد القوات المسلحة ، واستعرضت الجمعية أيضا قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧. بشأن تعديل علاوة الأركن حرب لضباط القوات المسلحة ،

واستيان للجيمية مما تقدم أن المشرع قرد يعض المرايا لفسايط القوات المسلحة المنقول الى وظيفة مدنية الأمر الذى يقتضى – في كل حالة على حدة – تتبع الاجراءات التي اتخذت عند شغل الضايط لوظيفته المدنية للوصول الى حقيقة التكييف القانوني السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه وصل مو النقل أم التميين المبتدأ أذ أن هذه المزايا بما فيها الاحتفاظ بعلاوة الأركان حرب لا نستحق الا في حالة النقل دون غيره ، وأول علاماته عدم وجود فاصل زمني بين انتهاء الخدمة في القوات المسلحة وشفل الوظيفة المنقر ليس خدة على ما استقر عليه افتاء هذه الجدمية ، الا أن هذا المنصر ليس وحدد تحديد التكييف القانوني لقراد استاد الوظيفة المدنية الى الفسايط على السباية ،

ولما كان الثابت من الأوراق أن السيد المروضة حالته انتهت خدمته
بالقوات المسلحة بناه على طلبه بتاريخ / ١٩٨٦/٣/ ولم تنطو الأوراق على
ما يغيد انه نقل الى وظيفة مدنية كما أن اجراءات النقل من القوات المسلحة
وأهمها العرض على لجان الضباط وفقا لنص المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢
لسنة ١٩٥٩ لم تتبع بضانه ومن ثم تكون خدمته العسكرية قد انتهت
السنة ١٩٥٩ لم تتبع بضانه وومن ثم تكون خدمته العسكرية قد انتهت
العسلة بالخدمة المسكرية ولو كان تعيينه هذا قد ثم دون فاصل زمنى
طالما قامت المدلائل التى تفيد أن التكييف القانوني الصليم لاسناد الوطيفة
المدنية اليه هو التعيين وليس النقل ، ولا يغير من هذا النظر الاشارة في
ديباجة قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٢ بتعيين المذكور بوزارة المالية
الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان اذ أن القصد من وراه هذه
البس هنا محل بحث مدى هشروعيته للاحتفاظ للمذكور بعرتبه الذي
ليس هنا محل بحث مدى هشروعيته للاحتفاظ للمذكور بعرتبه الذي
تعيينه في وتبة عقيله «

واذ يبين مما تقدم ان المذكور قد عين في الوظيفة المدنية ولم ينقل لها ومن ثم ينتفى مناط احتفاظه بملاوة الأركان حوب وفقا لقراد وثيس الجمهورية وقرار وزير الدقاع سالفي البيان *

لذلك

انتهى رأى الجمية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد المروضة حالته في علاوة الأركان حرب *

ر فتوی رقم ۱۱۲۹ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۲۳/٤/۸۱) -

(14)

جلسة ١٩٨٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

الجمعية العبوبية السمى اللتوى والتشريع ــ اختصاص ــ صاحب الصلة في طلب الراي : ...

ثلاثة ٢٦/٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ - اختصاص الجمعية العومية لقسمى القنوى والتشريع بالأصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المحدة بنمس الخافة ٢٦/٦ من قانون مجلس الدولة ولالك براى ملزم للجانين - يكون طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية من الممل القانوني للجهة طالبة اليت في النزاع المتصل يها - طرح النزاع على الجمعية العمومية بكتاب من رئيس الادارة الرائزية بمصلحة الجمادك بيروسعيد والنكاة الحرة - التي ذلك : عمم قبول طلب عرض النزاع لانسلم المسلة -

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالع العامة أو بين الميئات المحلية أو بين عدم الهيئات المحلية أو بين عدم الهيئات المحلية أو بين عدم الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية المصوعية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين • • • •

ومفاد ذلك أن الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع تختصى بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المحددة بنص المادة ١٦/٦ من قانون مجلس المولة ، وذلك برأى ملزم للجانبين ، ويكون طلب عرض النزاع على الجمعية الصومية من المثل القانوني للجهة طالبة البت في الخاصل بها ،

ولما كان النزاع المائل ... قد تم طرحه على الجمعية الصومية بكتاب من السيد رئيس الادارة المركزية بمصلحة الجمارك بدور صعيد والمنطقة الحرة ، وهو لا صفة له في تبثيل مصلحة الجبارك الذي يبثلها رئيسها .

الأمر الذي يتعين معه عدم قبول الطلب القدم منه في النزاع المروض •

لذلك

انتهت الجنيبة الصوهية لقسمى القتوى والتشريع الى عدم قبول طلب عرض النزاع لائمدام الضفة •

ر فتوی رقم ۱۹۳۰ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱ چلسة ۱۹۸۸/۱۰ ملف رقم ۱۹۳۲/۲/۲۲) -

(12)

جلسة 19 من اكتوبر سنة 19۸۸

ر]) علملون بالقطاع العام ... لجنة شئون العاملين ... اختصاصها (ترقية) •

القانون رقم 20 أسنة 1970 بُسنان العاملين بالتفاع العام ناط الشرع للجنة شئون العاملين النظر في كل ما يتجل بشافق الدرجة الثانية فعا عونها ــ اختصاص هلم اللجنة يُشجل بالفرودة النظر في ترقية شافق الدرجة الثانية ال الأول .. تخبيق •

﴿ أَبِ ﴾ علِملون بالقِطاع العام ... اعادة تعين •

الماية ١٩٠٥من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اشترطت لاعابة التعيين شرطين :

اولهما : أن يستوفي المِعامل الشروط القررة لاسقل الوظيفة الراد اعادة تعييته فيها •

وثانيهما : ان يكون تارير الكفاية الاخير القدم عنه في وظيفته السابقة بهرئية كلمه على الأقل ــ اشتراط مجلسي الاعادة ان يكون التقرير الأخير المقدم عن المامل الراد اعادة تعييله بعرتبة - معتلاً ، يعد امرا فاقدا السند شرعيته ــ تطبيق -

تنص المادة (٣) من قانون نظام الماملين بالقطاع العام السادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « تشكل في كل شركة بقرار من رثيس مجلس الادارة لجنة أو أكثر لشـــــــــــــــــــــــــــ وتنص المادة (٤) من ذات القانون على أن و تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السسابقة بالنظر في نعين ونقل وترقية المساملين واستحقاقهم العلاوات واعتماد تقارير الكفاية القدمة عنهم وذلك بالنسبة لوظائف الدرجة الثانية فما دونها • كما تختص بالنظر فيما يي رئيس مجلس الادارة عرضه عليها من موضوعات • وترسل اللجنة توصياتها الى رئيس مجلس الادارة خلال أسبوع لاعتبادها ٥٠٠٠٠ ع كما تنص المادة (١٩) من القانون المذكور على أنه « استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة اخرى معاثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الأقاسية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشفل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها على أن يكون التقرير الأخير المقلم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة كف على الأقل ، • وكذلك تنص المادة (٢٠) منه على أنه و اذا كان للعامل المرشح للتميين في غير أدنى وطائف المجموعة المنوعية مدت خبرة كلية فأنه

يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بعيث لا تقل فن مجموع المدد البينية الواردة في بطاقات وصف الوطائف الادني من الوطيفة المرشح للتميين بها » وأبرا تنص المادة (٢٤) منه على أن « يضع مجلس الادارة نظاما يكفل هياس كفاية الاداء • • • ويكون تقدير الكفاية بمرتبة مبتاز ، أو كف ، أو ضعيف ، ولمجلس الادارة أن يضيف مراتب اخرى • • • • • •

واستظهرت الجمعية أن المشرع ناط بلجنة شئون العاملين فشركات القطاع العام النظر في كل ما يتصل بشاغلي المدرجة الثانية فما دونها ، من ترشيح للتعيين أو الترقية أو استحقاق للعلاوات وكذا اعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم ، وترسيل النجنة المذكورة توصياتها في هذا الشأن الى رئيس مجلس ادارة الشركة لاعتمادها وفقا للضوابط المجددة لذلك ، ومن ثم فان اختصاصها يشميل بالشرورة النظر في ترقية شاغلي المدرجة الثانية الى الأولى ، ولا وجه للقول بأن رئيس مجلس الادارة يزاول هذا الاختصاص دون غيره ، اذ أن ذلك يتمارض مع صريع نص المادة (٤) من قانون الماملين بالقطاع العام المشاد اليها ، كما لا يحاج في هذا الصدد بأنه المدرجة الأولى حرفها لمن من خارج المركة للتعيين مباشرة عنى وظيفة من المدرجة الأولى حلية لشؤن العاملين لاختلاف الأمر في هذه الحالة عن عرض أمره على للحرجة الثانية للدرجسة الأولى ، وبالتالي لا يسسوغ الاسترشاد بهذه الحالة في مجال المترقية من المدرجة الثانية الى المدرجة الثانية الى المدرجة الثانية الى المدرة الثانية الى المدرسة المدرسة على تلك المدرسة المدرسة الثانية الى المدرسة المدرسة على تلك المدرسة المدرسة على تلك المدرسة المدرسة المدرسة على تلك المدرسة المدرسة على تلك المجنة الدولى الترقية من المدرسة المدرسة على تلك المدرسة المدرسة المدرسة على تلك المدرسة المدرس

وترتيبا على ما تقدم فان لجنة شئون العاملين بشركة تنمية المستاعات الكيماوية و سيد » تختص بالنظر في ترقية العاملين من شاغلى الدرجة الأولى • النائية الى الدرجة الأولى •

إما فيما يتعلق بمشروعية ما اشترطه مجلس ادارة الشركة المذكورة عند اعادة تعبين العامل من أن يكون آخر تقرير كفاية عنه بمرتبة م ممتاز عافقد استبان للجمعية من نص المادة ١٩ يقانون العاملين بالقطاع العام أن المشرع أجاز اعادة تعبين العامل الذي أنهيت خدمته في ذات وطيفته السابقة أو في وطيفة آخرى في نفس الشركة أو في شركة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه مع احتفاظه بعدة خدمته السسابقة في الإقلمية ويتحديق ذلك بتوافر شرطين أولهما : أن يستوفى العامل الشروط المقررة لشيقل الوظيفة المحاد تعبينه عليها و وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير لشيق الوظيفة المحاد تعبينه عليها و وثانيهما : أن يكون تقرير الكفاية الأخير

المقدم عنه في وطيفته السابقة بمرتبة - كفه على الأقل ، واذ جعل المشرع اعادة التعيين في نطاق السلطة التقديرية للشركة ، الا انه لم يخولها حق تقرير شروط اضافية على ما سبق ذكرء تحول دون اعادة التعيين ونضيف مانها لم ينص عليه القانون ، ومن ثم فأن مؤدى تطبيق الشرط الثاني المقرر لاعادة التعيين ، أنه يستنع على الشركة اعادة تعيين من حصل في آخر تقرير كفايته على مرتبة على مرتبة على مرتبة ضعيف ، وليس لها أن تستلزم الحصول لم على مرتبة كفاية تزيد على - كف - وألا تكون قد أضافت شرطا جديدا لم يتطلبه القانون ، وبنساء عليه فأن الشرط الذي وضسعه مجلس ادارة شركة دسيد عن ضرورة حصول العامل الماد نعيينه في آخر تقرير كفاية على مرتبة ، محالاً به على مرتبة ، محالاً في هاقلدا لسند شرعيته ،

لذليك

انتهى رأى الجمعية المبومية لتسمى القتوى والتشريم الى :

أولا : اختصاص لجنة شئون العاملين بشركة تنبية العسسناعات الكيماوية « سيد » بالنظر في ترقية العاملين من شاغلي الدوجة الثانية الى الدوجة الأولى •

الأنبيا: عدم مشروعية ما اشترطه مجلس ادارة الشركة المذكورة عند
 اعادة تسيين المامل من أن يكون آخر تقرير كفاية وضع عنه في وطيفته
 السابقة بمرتبة « مبتاز » •

ر فتوی رقم ۱۱۶۳ فی ۱۹۸۸/۱۱/۲ چلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۹ ملف رقم ۱۱۹۸۳) ۰

(10)

جاسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٨

إموال الهولة المامة والمفاصة ... الانتفاع باللل العام ...

انتفاع الهمهات الماسة بطال الهام المهلوك للدولة أو للرجا من الأشخاص الاعتبارية الهامة الأخرى أن يكون بدون مقابل .. لا تلتزم الهمهات اللمة يلواء هذا المقابل الا في حالتين : الأولى : هذا ارتضمت الجهة المنظسة بالمال الهام أداء مقابل عن ذلك ، والثانية : إذا خلافت الجهة الفرض المخصص كه الحال الهام .. تطبيق ،

ان الأصل في انتفاع الجهات العامة بالمال العام المعاوف للدولة أو لفيرها من الاسخاص الاعتبارية العامة الأخرى أن يكون يدون مقابل ، الا اذا ارتضت الجهة المنتفعة بالمال العام أداء مقابل عن ذلك و وأعمال مذا الاصل منوط بأن يكون انتفاع تلك الجهات بالمال العام في مجال تقديم الخدمات العامة التي تضطلع بها • قاذا ما خالفت الفرض المذكور تعين عليها أداء مقابل الانتفاع المقرو •

ولما كانت الهيئة القومية للبرية ... في النزاع الماثل ... تشغل قطعة أرض مساحتها ١٦٨٠ مترا هربعا تقع ضمن أراضي ميناه بور سعيد الملوكة للدولة ملكية عامة والمخصصة للهيئة المامة لميناه بور سعيد ، واذ تستغل ميئة البريد هذه المساحة في تقديم الخعمات البريدية ولم ترتض أن يكون شغلها بمقابل وانما تؤدي عنها فقط ايجارا اسميا قدره جنيها واحدا في المسنة كان يؤدي لهيئة قناة السويس و ومن ثم فلا يسوغ الزان عليه ميئة البريد بأداء مقابل انتفاع نظير شخل نلك الساحه ، رلا يحاج في منا المهنات المامة الاقتصادية ، وبالتالي يحق لها تقاضي مقابل انتفاع عن جميع الإراضي المخصصة كاصول للهيئة بما في ذلك الأراضي التي تشغلها مصالح حكومية أو ميئات عامة وفي حدود فئات الإشائ المشار اليها بقرار وزيم بسداد محكومية أو ميئات عامة وفي حدود فئات الإشائ المساد إليها بقرار وزيم بسداد

الأولى : أن تقبل صراحة أداء مقابل الانتفاع .

الثانية: ان كانت تشغل المال العام في غير الفرض المخصص له -وبناء عليه تكون مطالبة الهثية العامة ليناء يورسعيه للهيئة القومية للبريد باداء مقابل انتفاع عن قطمة الأرض - محل النزاع _ لا صند لها من الواقع أو القانون جديرة بالرفض ·

لتليك

انتهت الجمعية العبومية لقسميمي القتصوى والتشريع الى رفشي الملمالية •

(فتوی رقم ۱۹۸۶ فی ۱۹۸۸/۱۹/۱ چلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۲۹/۲۷/۲۷)

1 13 6 5

CYD

حلسة 19 من اكتوبر سنة 1988

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ بدلات _ بعل السودان •

الهيرة في تعديد اثنات هذا البمل تكون بالدرجة المالية التي يشغلها ألطاس وليس يالركب المستحق له ... تغير مسميات وفئات الدرجات المالية التي كانت قائمة وقت صدور قرارات مجلس الوزراء المقررة الملكة البدل في ظل انصل بالقوائية المتحقلة الرفاة ١٩٠٠ على الميلة استحقاق البدل أسنة ١٩٥١ بالدرجة النائية والمثان المناصة والساحمة من ثنات المثانية وقر ٨٥ السنة ١٩٧٠ بالدرجة الثائمة المثانية والمباسبة بالمدرجة الثائمة المراد والمساسبة بالمدرجة الثائمة بالمباسبة بالمدرجة الثائمة والمباسبة بالمدرجة الثائمة والمباسبة بالمباسبة بالمدرجة الثائمة والمباسبة بالمدرجة الثائمة وبط المباسل بداية وبط المباسبة لقالبية مستحقية يتقلب استعماد قرارا جديما بناء على القرارا في القرارا جديما بناء على القرارات المبارئ المبارئ المبارئ المبارئة المبار

انه بتاريخ ١٩٤٨/٤/٤ وافق مجلس الوزراء على أن يصرف لوظفى الحكومة المصرية الذين يعملون بالسودان بعثل يسمى و بدل. السودان ، بالفئات الآتية :

جنيب

- ٣٥٠ في السنة لموظفي الدرجة الثانية وما فوقها ٠
 - ٣٠٠ في السنة لموطفى الدرجة الثالثة ٠
 - ٢٥٠ في السنة الوظفي الدرجة الرابعة ٠
 - 240 في السنة لوظفي العرجة الخامسة .
 - ١٤٤ في السنة الوظفي المرجة السادسة ٠
 - ٩٠ في السنة الوظفي الدرجة السابعة ٠
 - ١٠ في السنة الوظفي الدرجة الثامنة ٠

وبتاريخ ١٩٥٦/٣/١٤ وافق مجلس الوزراء على منع اعضاء هيئة التدريس بغرع جامعة القاهرة بالخرطوم د بدل السودان ، ، على أن يمامل المدرسون ــ ودرجاتهم المالية تمادل الدرجات الرابعة والثائية والثانية في الكادر العام ــ على أساس البدل المقرر لموظفى الدرجة الثالثة بواقع في الكادر العام ــ على أساس البدل المقرد لموظفى الدرجة الثالثة بواقع ٣٥ جنيه شهريا ، ويعامل مساعدوا الأساتذة والأساتذة ووكيل الجامعة ودرجاتهم المالية تتراوح ما بين الدرجة الثالثة ودرجة وكيل وزارة دائم

في الكادر العام ، على أساس البدل المقرر الوظفي العوجة الثانية بواقع ٨٣٣ ر ٤٠ جنيها شهريا ٠

ومفاد ذلك إن قرارات محلس الوزراء المسأر المها اعتدت بالدرحة المالية التي يشغلها العامل لتحديد فئة بدل السودان المقرر له ، ولما كانت الدرجات المالية التي كان يعتنفها المشرع عند تقرير هذا البدل في ظل المسل بكادر الموظفين والمستخدمين الصادر بقرار مجلس الوزراء في أول يناير منة ١٩٣٩ ، تبدأ من درجة وزير وتنتهي بالدرجة التاسعة وكذلك الحال في ظل العمل بأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ينظام موظفي الدولة الا أن الشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينظام موظفي الدولة قسم الدرجات الى أربعة عشرة درجة تبدأ من الثانية عشرة وتنتهى بالدرجة المتازة وقد ناط الشرع في هذا القانون برئيس الجبهورية اصدار قرار بمعادلة درجات القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، تنفيذا لذلك أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعه وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفي القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أخذ الشرع بنظام المستويات بدلا من الدرجات وحصرها في أربعة ، وبين ما ينطوي عليه كل مستوى من درجات القانون ٤٦ أسنة ١٩٧٨ وفي القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أخذ المشرع بنظام المجموعات الوظيفية وقسم الدرجات المالية الى تسم درجات تبدأ من السادسة وتنتهى بالمتازة ، وقضى في المادة ١٠٢ من القانون المذكور على أن ينقل العاملون الخاضمون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الى الدرجات المالية الجديدة المادنة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون مم احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها •

ولما كان قرار منح بعل السودان فد اعتد بالعرجة المالية التي يشغلها المحاصل دون المرتب المقرر له ، فان فئة هذا البدل تطل دون تعديل لشاغل المدرجة المقرر لها البدل أو العرجة المعادلة لها في القوائين مسالفة البيان ال يرقى الى درجة أعلى .

ربما أن النابت أن تمادل الدرجات في ظل تعاقب القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم يكن يثير مشكلة في التطبيق لعدم حدوث تعديل في الدرجات واقتصر الأمر على تغييرها الى فقات مع تفيير مسمياتها أو ادخالها الى مستوى معين يندوج تحت عدة درجات (وانشاه درجات صغرى تعادلي أدني العرجات فيما يتعلق بالفتات ينظم المسودان إلا أنه لما صدر التانون رقم 24 لسنة 1974 بنظام المملين المدنيني بالمولة فان بعض فئنت القانون رقم ٥٨ لسنة 1971 عودلت في القانون رقم ٥٤ لسنة 1974 بعرجة واحدة فالفئتان الثالثة والرابعة عودلت فللدرجة الثانية والفئات الخاصت والسادسة والسابعة ولالتا بالمعربة الثانية والشئات الخاصت والسادسة والسابعة من المتمنر الاقتصار في التطبيق في هذه المعلق لحق على مند المعالم على تمادل المدرجة ريتميز القول بوجوب تعديل فئة المبدل اعتبارا من ناريق بلوغ مرتب العامل بداية ربط الفئة المائية التالية من قلات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حسيما ورد يقرار مجلس الوزداء المقرر لوذاء المقرر

وبما أن هذا الوضع - رغم اتفاقه مع حكم القانون - الا أنه سيترتب عليه خفض في مقدار بدل السودان لفالبية العاملين بالفرع الى نسب كبيرة قد لا تتناسب مع وجوب استقراد أوضاع العاملين المالية أخذا في الاعتبار الاوتفاع المستمدار قرار جديد من رئيس مجلس الوزراه بناه على اقتراح لجنة شئون المخدمة المدنية بفئات جديدة لبدل السودان وفقا للمادة ٤٤ من قانون نظام العاملين المدنية بفئات جديدة لبدل السودان وفقا للمادة ٤٤ من قانون نظام العاملين المدنية بفئات على الشروط والأوضاع التي يصدر بها قراد من خارج الجمهورية وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قراد من رئيس مجلس الوزراه بناه على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية •

لذليك

انتهى وأى الجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : أن العبرة في صرف بعل السؤدان (طبقا للأوضاع القائمة)
على أساس العرجة وليس على أسساس المرتب وذلك على ضوء تمادل
العرجات وقفا لما سلف بيانه •

النبيا : تبديل فئة بدل السودان اعتبارا من تاريخ بلوغ مرتب المامل بداية ريط الفئة المائية التائية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في المحالات التي تم فيها دمج آكثر من فئة من هذه الفئات بدوجة واحدة من درجات القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ •

ثلاثا: أن استصدار فئات جديدة لبدل السودان لملاج ما سيتوتب على التطبيق السابق من خفض فيما يمنح حاليا لفالبية الماملين يفرع الجامعة بالخرطوم يتطلب استصدار قرار جديد من رئيس مجلس الوقداء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية طبقا للمادة 22 من قانون نظام الماملين المدنين بالمولة المسادر بالقانون رقم 27 لسنة 1978 -

ر فتوی رقم ۱۱۰۹ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱۳ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۹ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۱/۱۳ - ۹ د

(VV)

جلسة ۲ مَن توفعير سنة ۱۹۸۸

ضريبة ... ضريبة جمركية ... الاعلاء منها ...

القانون رقم ٧ أسسة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة العربية الابيب البترول ــ الاعفادات الجمركية الواردة في المعدد ١٩٧١ من القانون الشاء اليه قد القيت منذ تاريخ العمل بالقانون ولم المحدد المعركية منذ هذا الناريخ العمل بالقانون والمحدد التاريخ العمل الشركة المعركية منذ هذا الاعفاء التي بعوده اعتبارا من الاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٧ باصماد قانون تنظيم الاعفاءات المحدد المحدد

استعرضت الجمعية العمومية وثائق تأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول وتبينت أنه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ تم توقيع عقد تأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول و سوميد » من كل من :

- ١ ــ شركة بترول أبو ظبى الوطنية ويمثلهـــا وزير الدونة للمـــالية
 والصناعة •
- ٢ ــ المؤسسة العامة للبترول والمادن بالملكة العربية السعودية ويمثلها محافظ المؤسسة العامة للبترول والمادن بالملكة العربية السعودية •
- ٣ ــ الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ويمثلها رئيس مجلس ادارتها والعضو المنتاب
 - ٤ ــ الشركة الكويتية للاستثمار ويمثلها رئيس مجلس ادارتها
- الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب المدنية وكالة رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية
- ٣ ــ شركة قطر الوطنية للبترول ويشلها القائم باعمال سفارة دولة قطر لدى جمهورية مصر العربية •
 - ٧ ... المؤسسة المصرية العامة للبترول ويمثلها رئيس مجلس ادارتها ٠

وقد نصبت المأدة (١) من عقد التأسيس المسار اليه على انه و اتفق الموقعون على هذا العقد هلى انشاه شركة مساهية متبتمة بجنسية جمهوورية مصر العربية طبقا لقانون يصدد يانشائها والنظام الملحق به الرفق صووته. بهذا العقد ، وأرفق بعقد التأسيس مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون تأسيس الشركة العربية لأنابيب البترول ونصت المادة ١٧ من مشروع القانون على أن و تعفى الشركة ومقاولوها والمقاولون من الباطن من الضرائب الجمركية وغيرها من الخضرائب والرسوم فيما يتملق باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمهمات والمنقولات الأخرى وذلك بناء على اقراد من المؤسسة المصرية العامة للبترول بأنها مستوردة ولازمة لتنفيذ عمليات الشركة ،

وللأجانب من المقاولين والمقاولين من الباطن الحق بعد موافقة المؤسسة المصرية العامة للبترول في اعادة تصدير ما يرونه من هذه الأشنياء وفي هذه الحالة تمفى من رسم التصدير عند اعادة تصديرها واذا بيعت هذه الأشنياء داخل الجمهورية لغير المؤسسة المصرية العامة للبترول أو احدى الشركات التابعة لها يقوم المشترى بأداء الضرائب الجمركية وغيرها عن الضرائب والرسوم على أساس. قيمتها وقت البيم .

كما يعفى المقاول والمقاولون من الباطن الأجانب من كافة الضرائب والرسوم المتعلقة بتنفيذ التزاماتهم الواردة في العقود الخاصسة بتنفيذ مشروع خطوط أنابيب بترول خليج السويس ـ البحر المتوسسط ـ ا أو توسعاته .

ويُعفى الاجانب العاملون لدى المتساول أو المتساولين من الباطن من المسرائب على المرتبات في جمهورية مصر العربية بما في ذلك الضريبة العامة ... على الايراد خلال فترة انشاء مشروع خطوط الأنابيب ، وقد وافق مجلس الشمب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤ على مشروع . لقانون المشار الميه دون تعديل وصدر بذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ .

واستعرضت الجمعية المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣. بتنظيم الاعفاءات الجمركية التي نصت على أن « تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبضرط المعاينة ما يأتى ي

إلى الشركة العربية الأنابيب البترول ٠٠٠ و نصت المادة ١٣ من ذات التقانون على انه د مع عدم الاخدال بالاعضاءات الجمركية المقررة بعوجب اتفاقيات مبرمة من الحسكومة المصرية واللول والمنظمات النولية والاقليبية والجهات الاجتبية يصل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجعوكية الواردة بهذا القانون ويلمى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جعركية وغيرها من الشرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليه في القوانين والقرارات الآتية : ١٠٠٠٠٠٠٠٠ القانون وقم ٧ لسنة في المتريس الشركة العربية لأنابيب البترول (صوعيد) .

واستمرضت الجمعية كذلك القانون رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٦ ياصدار قاتون تنظيم الاعفاءات الجبركية الذي نصت مادته الأولى على أن « يصل في شأن تنظيم الاعفاءات الجمركية بأحكام القانون المرافق » ونصت مادته المتانية على أن « يلغى ما يأتى :

١ _ القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعقاءات الجمركية ٠

٢ __ النصوص المقررة لاعفاءات جمركية إيناً وردت في القوانين والقوانين والتعفر والتعفر والتعفر التعفر التعفر التعفر التعفر التعفر التعفر التعفر القرائب الجمركية كليا أو جزئيا أو تضمنت تلك النصوص تأجيل مسلماد المضرية الجمركية أو تقسيطها ، أو كان الاعفاء المقرر بها لسلم بذاتها أو لجهة ممينة أو لفرض محدد » ونصت المادة الرابعة منه على أن الاتخل أحكام هذا القانون بنا بأتى :

١ -- الاعفى ادات الجمركية المقررة بمقتضى اتفاقيسات مبرمة بين
 ١ المحرمة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الاقليمية أو الجهائد
 ١ التجنبية ٥٠٠٠ و

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ سالف البيان منح شركة سوميد ومقاوليها والفساولين من الباطن اعضاء من الضرائب (الجمركية وغيرها من الضرائب والرسسوم فيما يتعلق باستيراد الآلات وألمعائزات والمنقولات الآخرى كما منع الإجانب من المساولين والمقاولين من ألباطن ألحق بعد موافقة المؤسسة المصرية العامة للبترول للحق اعادة تصدير ما يرونه من هذه الأشياء معفاة من رسم التصدير مثم أل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ مالك البيان والفي الاعفاات الجمركية المقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ وبعقتهي المادة المستورة ألم بينة ١٩٧٤ وبعقتهي المادة المستورة عن ذات القانون أعلى المشركة العربية الآتابين المبترول دون

مقاوليها والمقاولين من الباطن من الضرائب الجبوكية وغيرها من الضرائب والرسبوم الملحقة بها على ما تستورده من آلات ومعدات وأدوات وأجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشبيخيل مشروعاتها ، ويدلك تكون الاعفاءات الجمركية الواردة في الماتة ١٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ قد الغيث منذ تاريخ المل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ولم يعد يتمتح بالاعفاءات الجمركية منذ هذا التاريخ سوى الشركة العربية لأتابيب البترول دون المتعاملين معها من القاولين والأجانب ، وغني عن البيان أن سند اعفاء الشركة من الضرائب والرسوم الجمركية أصبح القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ووفقا للاجراءات والشروط الواردة فيه وليس القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ الذي الغيت مادته رقم ١٧ سالفة البيان التي تضمنت اعفاء الشركة ومقاوليها من الضرائب الجمركية بموجب البند رقم ٧ من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، بيد أن هذا الاعفاء الذي كان مقررا للشركة المذكورة بموجب القانون رقم ٩١ أسنة ١٩٨٣ قد الني يدوره اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفادات الذي نص البند ١ من مادته الأولى على الفاء القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم قان الاعفاء الذي كان مقررا للشركة يكون قد الغي أيضا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦. ويتعين والحال هذه خضوع ما تستورده الشركة اعتبارا من التاريخ المذكور للضرائب والرمنوم الجمركية ، ولا وجه للقول بأن الاعفاءات التي كانت مقررة للشركة بمقتضى المادة ١٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ تظل قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باعتبار أن هذه الاعفاءات مقررة بمقتضى اتفاق بين الحكومة المصرية ممثلة في رئيس الجمهورية الذي وقم مشروع قانون التاسيسُ الذي تضمن الاعفاءات وجهات أجنبية هي الجهات البترولية المربية الوقعة على عقد تأسيس الشركة ومشروع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ وَذَلُكَ أَرُولًا عَلَى حَكُم المَّادة الرائِعة مَن مواد اصْندار القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ التي قضت بأن أحكام هذا القانون لا تخل بالاعفاءات الجنزكية اللقررة بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والجهات الأجنبية ، لا وجه لهذا القول اذ انه فضلا عن أن المشرع في القانون رقم ٩١ أسنة ١٩٨٣ قد الغي صراحة الاعفاطت الواردة في القانون رقم ٧ أسنة ١٩٧٤ بعيث لم تعد هذه الاعفاطات قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، وإن ما قرره هذا القانون الأخير من اعفاء خاص بشركة سوميد الغى بدوره بصدور القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الذى خلا من ترديد الاعقاء الخاص بالشركة ، قان الغاء المشرع صراحة للاعقاءات الواردة في القانون رقم ٤ لسينة ١٩٧٤ بمقتضى نص المسادة ١٣ من القسانون رقم ٩١ لسسنة ١٩٨٣ ويعسه أن تُص المشرع في صبيعر

ذات المادة على ائه مع عدم الاخلال بالاعقاط، الجمراكية القررة بموجب اتفاقيات مبرمة مع الحكومة المعرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الأجنبية ، يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات المبصركية المواددة بهذا القاتون ، ويؤكد بما لا يدع مجالا للشاله أن المشرع لم يعتبر _ بحق _ القانون رقم ٤ لسئة ١٩٧٤ متضمنا اقرارا اظافية أبرمتها الحسكومة المعرية مع حكومات أو جهات أجدبية أخرى بل مجرد قانون خاص تضمن بعض الاعقاءات الجمركية تم القساؤها بنص صريع في قالون الاعقاءات الجمركية رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم فلا وجه للقول باستمرار تمتع الشركة بالاعفاءات ساقفة البيان خاصة وأن تتبع اجراءات تأسيس الشركة وصعور قانونها سالف البيان لا يقطع بأنها نتاج اتفاقية مبرمة وفقا لأحكام الدستور الصرى فيما بين الحكومة الصرية ودولة أو منظمة أو جهة اجنبية كل ما هنالك أن العكومة المصرية رغبة منها في انجاح مشروعات الشركة ولتتوقير الحافز للمستثمر العربي على المناهمة في واس مال الشركة مقحت المشركة يعض الاعقامات الجمركية كان لازما أن ترد في قانون يقررها تتفيذا لئص الملعة ١١٩ من الدستور التي حظرت اعفياء أحيد من أداء الضَّرَائيهِ الْعَلَمَةَ الا في الأعوال المبيئة في القانون ، ومن ثم فاذا ما رأى للقرع أن الاعقابات التي قررها قد حكنت القرض منها بعد أل بدأ المشروع في الالتاج غفرد الفاحاً قلا مناص من المنزول على ادادة المصرع الصريعة نے مذآ الشائد •

الذلسك

ائتهى رأى الجمسية الصومية لقسمى الفتوى والتشويع الل عدم تستيج المشركة العربية كأناييب البترول بالاعقاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم اعتبارا هن تاريخ العمل بالقانون وقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٩ سالك البيان -

د ختوی دانو ۲۱۷۷ کی ۲۱/۱۱/۸۱۹ چلسة ۲۹۸۸/۹۸۱ طاف والو ۱۹۸۸/۱۱/۸۷ س

جلسة ٢ من توقعير سنة ١٩٨٨

عملين مدنيون بالدولة ـ انتهاء الخلمة ـ من الإحالة لُلُمال -

القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۷۷ ببعد الأصل العام في سن القامة والاستثناء عه ...
يشترط لاستفادة المعلوم من ميزة البلد بالشدة بعد سن الستين في تطبيق احتما القانونين.
رفين ۱۹ به السنة 1970 توافر فرين : الأول سن يكونوا من موفق المولاة او معلقها المسافحة 1970/۱۹۶۱ بالسبة المسافحة الم

استم ضت الحبية العيومة فتواها الصادر بحلسة ١٩٨٧/١١/١١ والتي انتهت لل أنْ خدمة السيدة/ نميمة حمدي تنتهي ببلوغها سن السنن-وتبيئت أن المادة (١٩) من قانون التأمن والماشات لوظفي الدولة المدنين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن د تنتهى خدمة الموظفيل المنتفعيل بأحكام هذا القانون عند يلوغهم من السنين ويستثنى من ذلك : ١ .. الموطفون الذين تجيز قوانين توطُّفهم استيقاهم في الخدمة بعد السن المذكورة ه وتنص المادة (٢٠) من قانون التلبين والماشات لمستخدم الدولة وعبالها الدائمين رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على أن د تسرى على الستخدمين والمبال والمنتفعين بأحكام هذأ الفانون ساثر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ السبة ١٩٩٠ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، ، وإن المادة (١٣) من قانون التأمين والماشات لوطفي الدولة ومستخدميها وصالها الهدنيين وقم ٥٠ أسنة ١٩٦٣ الذي ألغم الممل بالقانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لمعنة ١٩٦٠ الشار اليهما تنص على أن و تنتهم خدمة المنتفعين. بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، ويستثنى من ذلك : ٠٠٠ ٢ مد المستخدمين والعمال الموجودين بالخاصة الذين تقضى لوائم اوطاعهم بالهساء خدمتهم عناد باوغهم سن الخامسسة والسندين ٢٠٠ .. الموظفون الموجودون بالخنمة وقت الممل بهذا القانون الذين تقضى لواثع توطفهم بالهاه خدمتهم بعد المن المذكورة و ٠ ومفاد ذلك أن المشرع قد وضع أصلا عاما يسرى على الموظفين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإنهاء خعمتهم ببلوغهم سن السنين ، واستثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين الموجودين بالخعمة في تاريخ المصل بأحكام القانون المذكور الذين تجيز قوانين توظفهم بقامهم في الخدمة بعد بلوغ هم السن المحلحة في القوانين الماملين بها ، ويسرى هذا الحكم على مستخدمي الدولة وعالها المداثمين المساملين بها ، ويسرى هذا الحكم على مستخدمي الدولة وعالها المداثمين المساملين بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ وفقا المدافق الواردة بالمادة (٧٠) منه بسريان أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص به وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ منه المسابق على مسئة المعاملين بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ منه مشترطا لاستفادة العاملين من ميزة البقاء بالخدمة والاستثين في منه مشترطا لاستفادة العاملين من ميزة البقاء بالخدمة بهد من المستين في بعد من المستون رقمي ٣٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ومن بعد من المستون رقمي ٣٠ و ٣٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ومن بعد من المستون من مونا التمار اليهما ومن بعد من المستون رقمي ٣٠ و ٣٠ لسنة توار شرطين :

الأول: أن يكونوا من موطفى الدولة أو مستخدميها أو عمالها الدائمين المرجودين بالخدمة بأى من هسند الصساحات في ١٩٦٠/٣/١ أو ١٩٦٠/٣/١ أو ١٩٦٠/٣/١ المناقبة المارونين رقمي ٣٦، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٣/١/١ بالنسبة لتطبيق أحسكام القنانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣/١/

والثاني: أن تكون قواتين أو لواقع توظفهم في كل من التواريخ المذكورة بالنسبة لن تسرى عليهم تقضي ببقائهم في الخدمة بعد سن السنين وخذا وقد سبق للجدمية المدومية أن أفتت بجلستها المنعقدة بتاريخ مهذا وقد سبق للجدمية المدومية أن أفتت بجلستها المنعقدة بتاريخ ميزة معينة مقتضاها أنها خدمتهم في من أخرى غير السنين فأنهم عندوضعهم على درجات تنتهى خدمتهم ببلوغهم سن السنين ، وعلى ضوه ذلك جديمه واذ تبين أن السيدة المذكورة كانت معينة بمكافأة شاملة في الاجريخ المعمل باحكام القانونين رقمي ٣٦ و ٧٧ لسنة عاملة في ١٩٦٢/٢/٢١ ، ولم تكن خاضعة لنظام لالنحي يسمح لها بالبقاء في المختمة لأكثر من سن خاضعة لنظام لالخي يسمح لها بالبقاء في المختمة لأكثر من سن السنين معا ينتفي معه مناط الاستفادة من فيزة البقاء بالخدمة بعد سن السنين سواء قبل أو بعد وضمها على درجة و

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك الاستناد الى أحكام قرار وزير الثقائة والارشاد القومي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ قي شان تلظيم مطبئلة الموظفين

المبدن بمكافآت على اعتمادات وما قضت به المادة (١٣) منه من انتهاء خدمة الموظف الممن على اعتباد يبلوغه سن الخامسة والستين لأن الثابت أن هذا القوار وقد صدر من وزير الثقافة والارشاد القومي بكون قد حاء على خلاف أحكام قانون موطفي الفولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الممول به آنذاك والذي ينص في المادة (٣٦) منه على أن « تسرى على الموطفين المؤقتير الشاغلن وطائف دائمة جميع الأحكام الواردة في هذا القانون ، أما الموظفون المينون على وظائف مؤقتة أو الأعمال مؤقتة قاحكام توطفهم وتاديبهم وقصلهم يصدر بها قرآر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أُجَدُ رأى ديوان الموظفين ، • فطبقا لهذا النص ناط المشرع بمجلس الوزراء دون غيره اصممهار القرار الذي يتضمن أحكام توطف وتأديب وفصل الموظفين المؤقتين ، ومن ثم فان صدور مثل هذا القرار من سلطة أخرى يومسمه بعدم المشروعية ، وبالتالي يكون القرار وقبر ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه غير مشروع ولا يسوغ الاستناد اليه كلائمة . وتبما لذلك يتآكد تخلف مناظ الاستفادة من ميزة البقاء بالخدمة بعد سن الستين بالنسبة للسيدة الذكورة مما تخضم معه للأصل العام الذي يقضى بانهام الخدمة في سن الستين .

لذلسك.

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٧/١١/١١ المسار اليها -

(فتوی رقم ۱۹۸۲ فی ۱۹۸۸/۱۱/۱۹ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸ ملف رقم ۲۹۸۳/۸۹) -

(14)

جلسة ٢ من نوفهير سنة ١٩٨٨ أ

(١) عملون مدنيهن بالدولة ـ مرتب ، الأهي طلال فترة الأجازة الرضية الاستثنائية ـ والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ حالة الرسمية ١٩٧٥ حالة الله ١٩٨٤ حالة ١٩٨٠ ما مراد من فاتون العملين الدنية بالدولة معدلا بالقانون رقم ١٩١٠ لسنة ١٩٨٣ حال من تشيير عند تحديد المستعقات المالية فلمال المريض طليق المقام التأميني الوادة بالأول المناسبة المريض المالية المريض المالية المريض المستعقات المالية المريض المستعقات المناسبة الإسلامية المستعقات في طالة المستعقات المراسمية المالية المراسمية المريض المالية من مراسم المستعقات المناسبة المستعقات المالية ال

ر بِي عاملون عدنيون بالدولة _ الأجازات _ أجازة عرضية استثنائية •

المسود من استدراد المعامل الرياس بعرض مزمن من اجازته الاستثنائية باجر كامل الم يعزف من اجازته الاستثنائية باجر كامل المنافق عبد توفيد اكبر طعد من الرحاقة الى المعافق عبد الأمراض الارستة لا ينطق القترة التي تل السبق التم به الاستفادة التي الاستفادة التي المستفادة المنافق المنافق المنافق الاستفادة المنافق المنافق المنافقة عبد المنافق المنافقة عبد المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة منافقة المنافقة المنافقة

تنص المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه « في تطبيق أحكام حذا القانون يقصد:

(أ) ٠٠٠ (ط) الأجر: كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصل, ويشمل:

١ ــ الأجر الأساسي ويقصد يه :

 (۱) الأجر المنصــوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظف بالنسبة للمؤمن عليهم في البند (۱) من المادة (۲) ٠٠٠٠٠٠ .

٢ ... الأجر المتغير : ويقصه به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص :

(أ) الحوافز (ب) الصولات (ج) الوهبة (د) البدلان ٠٠٠٠٠ (هـ) الأجور الانسافية (و) التمويض عن جهود غير عادية ٠٠٠٠٠٠٠ د والمادة ١٨ من القانون المذكور التي تنصي على أن « يستحق الماشي في الحالات الآلية :

۱ ... انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن التقاعد المنصوص عليه ينطلم التوطف المباطل به أو لبلوغه سن السئين بالنسبة السؤمن عليهم بالمبدين (ب) ، (به) من المأدة (٢) وذلك متى كانت مدد اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .

...... _ ٢

٣ __ انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكمل أو العجز الكمل أو العجز البحر المحل وذلك الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب المعل وذلك أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٠٠٠٠٠٠ و والمادة (٧٨) من ذات القانون التي تنصى على أنه « اذا حال المرضى بين المؤمن عليه وبين أداء عملة تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدى له ١٠٠٠٠٠٠

واستئناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو يالجزام أو يمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجزه كاملا طوال منامة مرضه الى أن يشغى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مجاشرة عمله أو يتبن عجزه عجزا كاملا ٠٠٠٠٠٠ ، والمادة (٨١) منه التي تنص على أنه « لا تخل أحكام هذا التأمين بم، قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائم أو النظم الخاصة أو العقود المستركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومسئويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق القررة في هذا التامين ، • كما استعرضت الجنعية المادة و ٦٦ مكروا ، من قانون نظم المساملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ أسنة ١٩٨٣ ، التي تنص على أنه « استثناء من أحكم الأجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنه الني يصدر بتحديدها قراد من وزير الصبحة بناه على موافقة الادارة العامة للمجالس الطبية أجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشغى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في أجازة موضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة للمعاش ، •

واستبانت الجمعية مما نقدم أن المشرح رعاية منه للسامل المريض بأحد الأمراض المزمنة قرر بقانون العاملين المعنيين بالعولة في المادة ٦٦ مكرزا منحة أجازة استثنائية يأجر كامل طوالي بنية إجازته التي تستمر الى أن يبلغ مسن الإحالة للمعاش اذا ما تبين عجزه عجزار كاملا. تر والأجو الكامل المقرّر له في هذه الحالة هو الأجر الأساسي المحدد بجدول الأجور الملحق بهذا القانون ، وما ير تبط به ارتباطا حتميا ويحسب على أساسه ، كالعلاوات الاجتماعية والاضافية وبدلي التمنيل وطبيعة العمل علما ملحقات الأجز الأخرى كالحوافز والأجور إلاضافية والمكافأت التي يلزم لإستجفاقها مباشرة العمل بالفعل ، فلا تصرف له • كما قضى المشرع في قانون التأمين الاجتماعي في المادة ٧٨ بمنح هذا العامل تعويضا يعادل أجره كاملا أثناء فترة أجازته الاستثنائية حتى يتبين عجزه التام · والأجر طبقا للتعريف المحدد له يهذا القانون عبارة عن مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقايل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلى، ويشمل عنصرين هما : الأجر الأساسي : وهو الأجر المبين في الجداول المرفقة بنظم التوظف التي يخضع لها المؤمن عليهم • والأجر المتغير : ويقصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه خاصة الحوافز والبدلات والأجور الاضافية ٠ ولما كان المتمن عنه تحديد المستحقات المالية للعسامل المريض هو تطبيق النظام التأميني الوارد بقانون التأمين الاجتماعي الذي يستمد الحق فيها من هذا القانون طبقا للمادة ٨١ منه على أن لا يحرم من أي حقوق أخرى نصت عليها القوانين أو اللوائع أو النظم الخاصة تزيد على القدر المستحق في هذا النظام • ومن ثم قان العامل التريض بمرض مزمن يستحق أثناه أجازته الاستثنائية حتى يثبت عجزه التام تعويضا يعادل أجره كاملا بعنصريه (الأساسي والمتغير) اعمالا للمادة ٧٨٧ من قانون التأمين الاجتماعي وليس له ما يزيد عن ذلك خلال نفس المدة بمقتضى المادة ٦٦ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالمولة •

أما فيما يتماق بأحقيته في طلب انها خدمته بعد ثبوت عجزه التام ، فقد استظهرت الجدمية من حكم المادة ٦٦ مكروا المساز اليها أن المقصود باستمرار العامل المريض بعرض عزمن في أجازته الاستثنائية بأجر كامل اذا تبين عجزه التام حتى يبلغ من الاحالة الى الماش حو توفير أكبر قدر من الرعاية له ، لا سيما وأن تلمين الاصابة بأحد الأمراض المزمنة المحدد في المادة ٧٨ سالفة الذكر لا يعطى الفترة التي تلى العجز التام * بيد أنه اذا طلب العامل المذكور انها، خدمته للعجز الكامل ليتسنى له الاستفادة من مزايا تأمينية أخرى أفضل من مد أجازته الاستثنائية ، كالمحمول على معاش العجز الكامل طبقا لحكم المادة (١٨) من قانون التلمين الاجتماعي معاش العبز الكامل للبحول على معاش العبز الكامل طبقا لحكم المادة (١٨) من قانون التلمين الاجتماعي الأقل ،

وقد لا تتوافر هذه المعة للعامل المذكور حتى لو استمر فى الخدمة الى بلوغه من التقاعد، فيحصل على تعوض من دفعة واحدة بدلا من معاش ومن ثم قلا مانع من اجابته إلى طلبه بإعتباره مساحب الحق فى اختيار أفضل المزايا المالية التي كفلها له المشرع ولا يحاج فى هذا الصدد بأن قضاء المحكمة الادارية العليا اتجه فى ظل أحكام القانون رقم ١٩٦٢ السنة ١٩٦٣ لمائدى حلت محله المادة ٦٠ مكروا من قانون المائي للدنيين بالمدولة ألى المعمم جواز انهاء خدمة العامل المريض بعرض مزمن بناء على طلبه و اذ أن عمله عملا المقضاء قام على أساس أن الجهة الادارية انهت خدمته دون أن تعليق فى شائة اجكام القانون الذي يعنجه الحق فى الحصول على أجازة عرضية فى استعدل على أجازة عرضية استثنائية ، وكان العامل على غرورة كاملة بأحكام خذا القانون المامل على غروراة كاملة بأحكام خذا القانون ا

لذا ك

انتهى رأى الجبعية العبومية لقسمي الفتوي والتشريع الى ما يلي :

الولا : استحقاق العامل المريض بمرض مزمن لتعويض يعادل أجره كاملا

(الأساسي والمحضر) وفقا للمادة ٧٨ من قانون التامين الاجتماعي وذلك اثناء أجازته الاستثنائية الى أن يثبت عجزه التام ·

ثانيا : جواز انهاء خدمة العامل المذكور والخاضع لقانون العاملين المدنيين . بالدولة بناء على طلبه بعد ثبوت عجزه التام -

(التوی دائم ۱۲۱۹ فی ۱۳/۱۱/۸۹۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸۸ میلف زائم ۱۹۸۷/۲۱/۸۱) -

(۲۰) جلسة ۲ من توفيير سنة ۱۹۸۸

له استقبار عال عربي واچني له طروعات التمعير والإنشاء لله حدود الاعقاء الفتريين ملعود 11 من القانون وقع 27 لسنة 1972 •

قسى الشرع صواحة عل جوال عد عدة الانطأد الشريبي بالنسبة الشريعات التعديم والشاء المشرع المواحد يكون الدة ١٥ سنة بدلا من عشر سنوات .. يتم ذلك بقراد من دليس الجمعهودية بناء على الشراع مجلس ادلادة الهيئة .. الشروع في غير هذه العاقلة لا يتمتع سيون بجدة الإنطاء القريمة كم تشاطرات أن المساوات أن المساوات على المساوات المسا

تنص المندة ١٦ من القانون وقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ بقيان استثمار المالي المحربي والأجنبي والمناطق الحرة الممدل بالقانون وقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على أنه و مع علم الاخلال فاية اعظامت ضريبية اقضل مقروة في قانون أخر، عنى أذرباح المتروعة في قانون أخر، وملحقاتها وتمفي الأرباح الني توزعها من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها حسب وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها حسب الأحوال ومن الضريبة المامة على الايراد بالنسبة للاوعة المفاة من الضرائم النوعة طبقا لهذا النس وذلك تلك لمنة خمس سنوات اعتبارا من أول مسئة تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال ١٠٠٠

وتكون مدة الاعقاء ثماني سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات المسالح المام وفقا الطبيعة المسروع وموقعه الجغرافي ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية وفي زيادة الصادرات طبقا لما يقترحه مجلس ادارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء •

ويكون الإعفاء بالنسبة لشروعات التصير وانشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الإراضي الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات و ويجوز ملحا بقرار من رئيس الجمهورية بناه على اقتراح مجلس ادارة الهيئة الى خيسة عشر عاما ، كما استمرضت المادة ٧٧ من ذات القانون التي قضت بأن « تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضع في الطلب المال المراد استثمار وطبيعته وسائر البيانات الإشرى المتي من شائلها ايضاح كيلق المشروع المقادم بشبائه الطاب ، وليبلس إدارة المهيئة سلطة الموافقة على طلبان الاستثباذ التي تقدم اليه · · · ·

ومقاد ما تقدم فن المهرع وضم قاهدة عامة تسرى على جميع المشروعات الاستثمارية التي توافق على اقامتها الهيئة العامة للاستثمار طبقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ مقتضاها تبتع المشروع بالإعفاءات المشريبية المشار الهها في المادة ٢١ صالفة البيان لمدة خمس سنوات أعتبارا من أول سنة عالم تالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوالي ، الا أن المشرع اجاز ساستثناه من هذه القاعدة العامة للمستئمار أن تكون مدة الاعماء نمائي سنوات المقروع وموقعه المقروة واذا تعضى ذلك اعتبارات الصالح المشرع المنابعة المشرع وموقعه البخرافي ومعى أهميته في النمية المشرع عاضاء بأم والمشرع اعفاء خاص صنوات المشرع والمشاه للمدن المجمورية سبناء على التمام وظاهر خاص مدته عشر صنوات ، واجهاذ لرئيس الجدورية سبناء على التراح عجلس ادارة الهيئة سمه مده عده المدة الى خمس عشر عاما ،

وقد استخلصت الجمعية من المقارنة بين أحبوال الاعفاء الضريبي ومدده الواردة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المسار اليه ان المشرع اذ نص صراحة على جواز مد مدة الاعضاء الضريبي بالنسبة لمسروعات التصير وانشباء المدن الجديدة بحيث يكون الاعفاء لمدة ١٥ سنة بدلا من عشر سنوات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة دون أن يضمن النص ما يجيز الله اذا كانت مدة الاعفساء خمس سنوت أو كانت مدته ثمان سنوات ... استخلصت الجمعية من ذلك أن مه الاعفاء مقصور على حالة مشروعات التعبد وانساء المدن الجديدة ، أما في غير هذه الحالة فأن المشروع لا يتمتم سوى بمدة الاعفاء التي تتقرر له عند الموافقة على قيامه وهي خمس سنوات أو ثمان سنوات والتي تتحدد في ضوء ما يقدم لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار من دراسات وبيانات تتملق يطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي وأهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدي مساهمته في استغلال الوارد الطبيعية في زيادة الصادرات ، فاذا ما رأى مجلس ادارة الهيئة عند ممارسة اختصاصه في المرافقة على اقامة المشروع ان طبيعة المشروع وأهميته وحجم رأس ماله ٠٠٠ تستلزم منحه اعفاء من الضرائب مدته ثماني سنوات ، كان عليه قبل اصدار مواققته على المشروع عرض الأمر على مجلس الوزراء للنظر في المُوافقة على جمل مدة الاعفاء ثماني سنوات بدلا من خبس ، ومتى صدر قرال الموافقة على اقامة المشروع دون أن يتضمن تحديد مدة الاعفاء فان

الإعفاد يكون بطبيعة الحال الله ٥ سنوات ولا يجوز بعد خفيه الجوافقة واثناء مبارسة المشروع لنشاطه مد مدة الخبس ببنوات الى ثبان سنوات من باب اولى بعد انتهاء مدة السنوات الخبس لأن المه لا يرد حسيما سلف القول الا بالنسبة المشروعات التمبير وانشاء المدن الجديدة •

ولما كان البين من الحالة المروضة أن موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار على اقامة الشركة لم تتضمن منحها اعفاء من الضرائب تبحاوز مدته الخمس سنوات ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك مد هذه المدة ال ثمان سنوات

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز مد مدة الاعفاء من الضرائب في الحالة المروضة •

(فتوی رقم ۱۹۲۰ فی ۱۹۸۸/۱۱/۲۹ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۷ ملف رقم ۱۹۲۹/۲/۳۷) .

CYD

جلسة ٢ من توفعير سنة ١٩٨٨

الهيئة العربية للتصنيع .. تكييلها (مجلس الدولة) (اختصاص) •

تعتبر الهيئة العربية للتصنيع منظمة متخصصة انسانها جمهودية حصر العربية ودولة الابدات العربية والملكة العربية السعودية ودولة قطر بهدف الحامة العدة صناعية - يتمين مارجوع في تل ما يتصلق بعلانة الموطنين التابعين لها بعا في ذلك وسائل حل المنافات التي تقوم بينهم وبينها الل اتطافة تأسيس الهيئة ذائها - بعضلى المادة -7 من القانون دام ١٢ أسنة العربية و بينها المادة تأسيس الهيئة ذائها - بعضل المدارة والصالية ذلك تشابل المهيئة المهيئة الموافقة وبين المهدئة والمالية ذلك تشابل المهيئة المهيئة الموافقة بعد السحاب المول المؤسسة لها عما معر - الهيئة استعرت من حيث المستورة الهائة العربية المساورة من على المعادن على ما كانت عليه المساورة المهائة الابدارة لها في الل اصدوره الم ١٣ لسنة ١٩٧٧ على ما كانت عليه تميل صدوره - تقل المهيئة العربية للمساورة المهائة العربية للمعر المائة المهيئة العربية المهائة العربية المعادن المائية ومصابها شعمى عنبارى كانا كانت عليه المنافقة المعربية للمعمى الخلاص المهيئة العربية للمعرب المائية العربية للمعرب المائية بالمهيئة العربية للمعمى المائية بالمهيئة الموربية للمعرب المائية بالميئة بن احد المامائية بالمهيئة الموربية للمعرب المائية بالمهيئة الموربية للمعرب المائية بالمهيئة الموربة للمعرب المائية بالمهيئة الموربة للمعرب المائية بالموربة للمعرب المائية بالمهيئة الموربة للمعرب المائية بالمهيئة المائية بالموربة المعربة المائية بالمؤلفة المعربة المائية بالمؤلفة المعربة المعربة المائية بالمؤلفة المعربة المائية بالمؤلفة المائية بالمؤلفة المائية بالمؤلفة المائية المؤلفة المؤلفة المؤلفة المائية المؤلفة المؤلفة المائية المؤلفة ال

تبيئت الجمعية العمومية هن الأوراق أن العامل السيستطلم الرأى بشانه من العاملين بمصنع الطائرات التابم للهيئة. العربية للتصنيع ، وفا كانت ألهيئة المذكورة _ حسبها استقر عليه قضد، بحكمة النقض _ تعتبر منظمة متخصصة أنشأتها جنهورية نعسر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة المربية السعودية ودولة قطر يهدف اقامة قاعدة. صعاعية. ومن ثير يتمين الرجوع في كل ما يتضل بعلاقة الموظفين التابعين لها بها يما في ذلك وسنائل حل المنازعات الثي تقوم بيئهم وبينها «.لا الى القوانيزيو الوطنية للعول المنشئة لها ولكن الى اتفاقية تأسيس الهبئة ذاتهسا ٠. واذا كانت اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيم المعدق عليها في مصر بالقانون رقم ١٢ لنسنة . ١٩٧٥ . تنص في المادة الأولى منها على أن، د تنشأ وفقا الأحكام هذه الاتفافية هيئة عربية تسسمى الهيئة العربية للتصنيم وتكون لها الشخصية القانونية وكافة الحقوق والصلاحيات وتنص في مادتها الثالثة عشر على أن « يبين النظام الأسساسي لنهيئة الأحكام الخاصة بنظامها المالي والرقابة على حساباتها ٢٠٠٠٠٠٠٠ ووسائل حل المنازعات وسيائر الأحكام المنظمة لنهيئة ، وتنص المادة ٦٠ من النظام الأساسي للهيئة على أن ذ (١) تنشى، الهيئة لجانا قضائية خاصة للفصيل في المنازعات الادارية والعمالية التي تنشئا بين الهيئة أو وحداتها وبين

الموقفين والعاملين بها وينفب لهذه اللجان قضساة من خارج الهيئة ، (٢) يصفر هجلس الادارة لائمة خاصة تبين تشكيل هذه اللجان وكيفية ممارستها لاختصاصاتها والاجراءات التي تبيع أمامها »

ولما كان مفاد ذلك أن اتفافية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع ناطت بالنظام الأساسي بيان الأحكام الخاصة بالمسائل المساد اليها في المادة ١٣ منها وهن يهنها الأحكام الخاصة بوسائل حل المنازعات الادارية والعمالية التين تنشأ من الهبئة أو وحداتها وبين المرطفين والعاملين بها ، وتضمن النظام الأساسي العص على انشاء لجان قضافية للغمس في عدد المنازعات مها مؤداء أن التحان القضائمة بالهمئة تختص دون غيرها بالفصل في كافة التازعات التي تنشأ بينها وبين العاملين فيها ، وأن ما يصلو عن هذه اللجان يحوز قوة الأمر المقضى به (يراجم في هذا الشــــان حكم محكمة استثناف القاهرة الدائرة ٣٤ مدني في الاستثناف رقم ١١٦ لسنة ١٠٤ جلسة ١٩٨٨/١/٢٠ وحكم محكمة العقض بـ الدائرة العمالية في الطعن رقم ٩٨٩ لسبنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) . ولا يغير من ذلك القول بأن الهيئة قد أصبحت هيئة قوعية بالمستحاب العول المؤمسمة لهسما عدا عصر ومن ثم يخطعم العاملون فيها للقوانين المصرية ، ذلك أن الماها الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « (١) تظل الهيئة المربية للتصنيع المنشأة كشخص اعتباري بمقتضى قراد الفجئة العليا المعادد بعديعة اللآمرة والكاثن مقرها ومركز نشاطها بجمهورية مصر العوبية متمهمة بالقماصية الاعتبارية ونقا للامكام المررد في فأنون مركزهما ومقرحما الجلعم لأكرهما . كما تصغم وتظل متمتعة بالاختصاصات والزايا والمصالات المتررة لها وفقا للقرأد المعقمم ذكرته والقرار بقانون وهم ١٥٠ لسمة ١٩٧١ المفعار اليه ٠ (١) وتظل المهيئة العربية للتصديع خاهمة في وجوهما وتصاطها لجميع الأحكام المتروة في تفريع مقرمًا ومركز تشاطها وفي تظامها الأنساسي قيمًا عدا ما يكون من تلك الأحكام مخالفا لما يعص عليه في هذا القانون • (٣) وتسعير الهيطة العربية فلتصعيع في مزاولة تقناطها واسعيفاء سقوظها والوفاء بالتؤاماكها يوضفها هناصناً الخياويا في مصر وغيرها من الدول ، ٠

ومفاد ذلك أن الهيئة العربية للتصنيع استمرت من حيث وجودها والزيا المحررة لها في ظل أحكام هذا القانون ، على ما كانت علية قبل صدوره اذ أبقى لها المصرع على شخصيتها القانونية وكافة حقوقها ونظامها الأساسي وسلطانها مؤكدا بذلك استعراد شخصيتها الاعتبارية المقررة لها قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ ، هذا على الرغم من خروج الدوله. التالث العربية منها وفقا لما عبرت عنه في الإعلان الوسيسي الصافد عنهم

ومن ثم تطل الهيئة العربية للتصنيع قائمة بوصفها شخصا اعتباريا كما كانت عليه عند انشائها ولا يجوز تطبيق القوانين الصرية عليها بمقولة أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ يضفي عليها تكييلا قانونيا جديدا مفايرا لما كان ثابتا لها قبل صدوره من شأنه اخضاعها لما كانت لا تخضع له من قوانين ،

وبالبناء على كل ما تقدم ، ولما كان المسلمل محل طلب الرأى من المعافي بالهيئة المسربية للتصنيع وكان اختصاص اللجنة القضائية المشكلة في الهيئة المذكورة عو اختصاص مائع لا تشاركها فيه جهة قضائية أو الخزية أخرى وقد أقام المذكور أمامها السعوى رقم ١٠٠١ لسنة ٩ ق التي قضى فيها بتاريخ ٢٩/١٩٨٧ بمام قبول السعوى شكلا وذلك اسبتادا الى أنه تقدم بطلب صرف مرتبه عني مدة تجنيه خطا بتاديخ ٢٩٨/١٦٦ ومن ثم تكون دعواه الا بتاديخ ٨/١٩٨/١٦١ ومن ثم تكون دعواه قد أقوست على خلاف الاجراءات والمراجد المحكم قوة الأمر المقضى ومن ثم فلا يكون شعرات و ١٩ من الالعنة القضائية ، وقد حاز صفا المحكم قوة الأمر المقضى ومن ثم فلا يكون ثم تحرب للتمقيب على هذا المحكم بعا يتحسر معه اختصاص المجمعية المعمومية لقسمي الفترى والمتشريع بعظر الموضوع المائل ه

لذلسك

اختهى رأى فلجنعية الغنومية القسمى الفترى والتشريع إلى عسمه اختصاصها بنظر الموضوع *

(فتوی رقم ۱۳۲۱ فی ۱۹۸۸/۱۱/۲۸ جلسة ۲/۱۱/۸۸۱ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۱/۲ و •

44. 3

(۲۲) جلسة ۲ من توللير سنة ۱۹۸۸

أموال الدولة العامة أو القاصة _ اكتساب الآل صفة العبوبية وفقدها : _

يتم اكتساب طال الطامى المواول للهولة أو أحد الاشخاص الاعتبارية الدامة للصفة أفامة يتضميمه للنامة المعاد بالوسائل الخرية قانونا وذلك بالقسل أو يعتني قانون أو قرار من الوزير المخصص - تقفد علم الصفة إيضا بأحد الوسائل القررة الاكتسابية أو ياتمه القرض من التنضييس للمناسة المامة - كما يكتسب طال الصفة المامة بالخمل فاتم يقدما بالقسل أيضا - يتحقق ذلك أذا انقطع على وجه مستمر وبالخمل استمثال هذا المال في القرض المضمض لك وذلك معالم تضميصه للمناسة المامة - مثال : عدم استقلال الهيئة الارض المضمضة لها في القرض القرن طمسمت من أجله وتركها دون استمثال على نحو يومى بعدم حجيجا أليها بما يقطع بزوال الصفة المامة عنها ومودتها ال حالتها قبل تتطبيعي بالتجارها عالا خاصا معلوكا للدولة - تطبيق -

استمرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة المسادرة بجلسة المراحية المسادرة بجلسة من الممار الميا ، وارتات أنه ليس ثمة وقائم جديدة انطوى عليها طلب اعادة العرض ولم تكن تحت نظرها مين اصلحت المنتوى المتقدى المتقدة وتبين لها أن المادة ١٦٦ من قانون مجلس اللولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ ناطت بالجمعية المعومية الاختصاص بابعاء الرأى مسببا في المنازعات التي تنشأ بين الجهات التي حدها الشرع على سبيل الحصر ، على أن يكون رايها منزما للجانبين حسما الإرجم التزاغ وقلما له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما ينتهى اليه رأى المجمعية المعومية في هذا الشأن و ومن ثم ، فأن الرأى الصادر عنها في مجال المنازعة هو رأى نهائي حاسم للنزاع ،

ولما كان موضوع النزاع المعروض سبق أن فصلت قيه الجمعية الصومية برأى ملزم بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ على النحو المشار اليه ، فمن ثم تكون قد استنفذت ولايتها بنظر النزاع ، ولا يجوز لها أن تعيد النظر فيما سبق ان انتهت اليه في هذا الشأن ، خاصة وان ما جاء بطلب اعادة العرض لم يتضمن جديدا من أى وجه وكانت كل عناصر المنازعة قائمة أمام الجمعية المعومية عند نظرها ، كما وان ما جاء بكتاب الهيئة المتر / ١٩٨٨/ ١٩٨١ المشار اليه من أن معظم الأواضى المخصصة لخدمة الهيئة عبارة عن جنابيات وحرم السكك الحديدية وأراضى فضاء تستخدم لمشروعات الهيئة التى يتم التخطيط على أساسها حاليا ومستقبلا لأن طبيمة

مشروعات الهيئة لا تستلزم استخدام جديع الأراض المخصصة لها مرة واحدة وانما تستخدم في المشروعات المحلية والمستقبلة الأمر الذي يتحتم معه عدم ازالة تخصيص أداض الهيئة الا بعد إن تقرر عدم الحاجة اليها ـ فهر مردود عليه بما سبق أن عرض على الجنمية العمومية اقسمي المنوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/١٧٩ من أن مذه الأراض هي أصلا مملوكة للدولة ملكية خاصة وخصصت لموقق السكك الحديدية ألا أن الهيئة تقاعست عن رد الاعتداء الواقع على ما خصص لها ، من مجلس مدينة أسمون ـ وهو جهة رسمية وليس أفرادا من الأهالي ـ مدة طويلة بنفت هرحلة أقامة عمارات سكنية في الأداض المعدى عليها يستفرى تنفيذها وقتا طريلا دون أن تحرك الهيئة ساكنا مما يغدو ما انتهت الله الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع من زوال التخصيص للهيئة المتصرف في هذه الأراض الى ملكية الدولة الخاصة بالفعل وقيام مجلس المدينة بالتصرف في هذه الأراض التي زالت عنها صفة المال المام بالفعل بعقضي بالتصرف في هذه الأراض الحكم المحل مبنيا على أساس سليم من القانون والسلطة المخولة له يقانون الحكم المحل مبنيا على أساس سليم من القانون و

لذليك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعادة النظر فيما انتهت اليه بجلستها المنعقدة يتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ في شأن موضوع النزاع المشار اليه ٠

< فتوى رقم ١٩٢٧ في ١٩٨٨/١١/٢٦ جلسة ١٩٨٨/١١/٢١ ملف رقم ١٩٨٨/٢/٣٢) -

(YY)

جلسة ٢ من توفعير سنة ١٩٨٨

شركان .. شركة قطاع عام .. انشاؤها.. القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ٠

نظم دائره الأحكام الطاحة بهيئات النظاع العام وشركاته وحدد القصود بكل منهما رسم الشرع في الخانون الملاكور اصلوب انشاء شركات القطاع العام الجديدة بعد العدل
بلحكامه - كهيئة القطاع العام المقصمة في حدود التحام أيا من اعتمادات بموازنها التنظيظية
ان تشريه احلى عدد الشركات صواء بطردها أو بالاشتراف مع الأسخاص الاحتبارية العام
او الماصة أو الأواراد - بعمد بتأسيس الشركة قرار من الوذير للقضى بلاء على القراح
من الهيئة المقتصة وبعد موافقة دريس مجلس الوزراء - انشاء شركات القطاع العام اعتبارة
من المربغ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ يجب أن يكون عن طريق هيئة القطاع العام اعتبارة
المؤتصدة وبعراعاة الخصواطة والاجراءات المعدفي هذا الشائل - لا يجوز للمحافظ أن ينفرد
المنافذة القررة للوزراء الا ان ذلك لا يشمل السلطات التي قصد المشرع أن يبارد
الوزراء الماحتهان المساطة المركورة بني مشاركة من جهات الحرى باعتبار ان ملم
المسلطات لا تلذيج تحت عبارة الاطتصاصات والسلطات التيليذية المفولة للمحافانين سنطيق -

تنهى المادة (١) من قانون الإدارة المحلبة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته على أن د وحدات الحكم المحل هي المحافظات والمراكز والمعن والأحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠٠٠ . وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن و تتولى وحدات الإدارة المحلمة في حدود السياسة العامة واشطة العامة للدولة انشاه وادارة جميم الرافق المسامة الواقعة في دائرتها • كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق أختصاصها جبيم الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتض القوانين واللوائح الممول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيمة الخاصة التي يضاد بهما قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات انشباحا وادارتها والمرافق التي تتولى انشباحا وأدارتهـا الوحدات الأخرى للادارة المحلية ٠٠٠٠ ، والمادة (٢٧) من القانون الذكور التي تنص عل أن و يتولى المعافظ بالنسبة الى جميم المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الادارة المحلية وفقا لأحكام هذا القمانون جميم السلطات والاختصاصمات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ وكذلك استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة 19۸۳ ألتي تنص على أن د تقوم هيئات القطاع العام في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشمساركة في تنمية الاقتصماد القومي والعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقما المسياسة الممامة للمولة وخططها ٢٠٠٠٠ والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن تنشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتستبر من أشخاص القانون العام ويحدد القرار العسمادر بانشائها :

١ __ ١٠٠٠٠٠٠٠ ٤ _ مجموعة الشركات التي تشرف عليها وتبعدد على أساس تماثل انشطتها أو تشابهها أو تكاملها ٠٠٠٠٠٠ به والمادة (١٧) من القانون المذكور التي تنص على أن ه شركة القطاع العام وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا للسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتمسسادية والاجتماعية ، ويجب أن تتخذ شسكل الشركة المساهمة ، • والمادة (١٨) منه التي تقضى بأن ، تعتبر شركة قطاع عام : ١ _ كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام ٢٠ - كل شركة يساهم فيها أو يمثلك جزءا من رأس مالها شخص عام أو آكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مم أشبخاص خاصة ، وتدخل في هذه النسبة ما تساهير يه شركات أو بنوك القطاع العام من حصة في رأس المال ٢٠٠٠٠ ، وتبيئت أن المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لقانون القطاع المام وشركاته المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ تنص على أنه ء يجوز لهيئة القطاع المام في حدود الاعتمادات المقررة لذلك في موازنتها التخطيطية انشاء شركات قطاع عام جديدة يمفردها أو بالاشتراك مم غرهسا من الأشخاص الاعتمارية العامة أو الخاصة أو الافراد لتحقيق التكامل بين. الشركات التي تشرف عليها أو لتطويرها ويتونى مجلس ادارة الهيئة مراجمة طلب التأسيس للتحقق من أنه يتفق مع اطار التنمية والدراسات التي أعدت عن الشركة والجدوى والاقتصادية من انشائها ، وتنص المادة (٣٠) من ذات القرار بأن و يعرض رئيس مجلس ادارة الهيئة على الوزير المختص طلب التأسيس مبينا، به غرض شركة القطاع العام وقيمة رأس المال به ٠. وتنص المادة (٣١) منه على أن تدول هيئة القطاع العام المختصة متابعة-فأستيفاء أجراءات ومستنفات تأسيس الشركات الجديدة ١٠٠٠٠٠٠ م. وتنص المادة (٣٢) منه على أن و يصدر بتأسيس شركة القطاع السام قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المختصة وبعهد موافقة رئيس مجلس الوزراء، وينشر هذا القرار والنظام الأساسي للشركة على نفقتها في الجريمة الرسمية عمرية والمراد

وأخيرا استعرضت الجمعية المادة (١) من قراد رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى التى تقضى بأن و تنشأ هيئة تعاع ۽ تسمى هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى و تكون لها الشخصية الاعتبارية ويشرف عليها وزير النقل ٢٠٠٠ واللهدة (٢) من ذات القراد التى تقضى بأن و تهدف الهيئة الى المسادكة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق خطة التنمية طبقا للسياسة السامة للمولة وخططها في مجال نقل الركاب والنقل البرى والنهرى للمناع ء ٠٠

واستظهرت الجمعية مما تُقدم أن المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تناول تنظيم الأحكام الخاصة بهيئات القطاع العام وشركاته وحدد المقصود بكل منهما • فهيئة القطاع العام هي أحد الأشخاص الاعتبارية المامة التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية ، وتقوم في مجال اختصاصها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها وتزاول نشاطا متشابها أو متكاملا _ بالشاركة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة المامة للدولة .. اما شركة القطاع العام فهي وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي طبقا لخطة التنمية وسياسية الدولة ، وتتخذ شكل الشركة المساهمة وتعتبر من هذه الشركات كل شركة يمتلكها شخص عام بمقردة أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وينوك القطاع العام وكذلك كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءًا من رأس مالها شبخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من أشخاص خاصة ٠ وقد رسم المشرخ في القانون المذكور أصلوب انشناه شركات القطاع العام الجديدة بعد العمل بأحكامه ، وذلك بأن أجاز لهيئة القطاع العام المختصة في حدود المتاح لها من اعتمادات بموازنتها التخطيطية ، أن تنشىء احدى هذه الشركات سوام بمفردها أو بالاشتراف مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد وذلك بهدف تحقيق التكامل بين الشركات التي تخضم لاشرافها أو لتطويرها ويصدر بتأسيس الشركة يعد استيفاء الاجراءات والستندات اللازمة لذلك قراد من الوزير المختص بناء على اقتراح من الهيئة المختصة وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء • ومن ثم فان انشاه شركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور يجب أن يكون عن طريق هيئة القطاع العام المختصة وبمراعاة الضوابط والاجراءات المعددة في هذا الشأن - ولما كانب محافظة الفربية به في الحالة المروضة به تدير مرفق نفل الركاب الداخلي بدائرة المحافظة بأسلوب الادارة المباشرة ، وترغب في المائه المدافظة باسلوب الادارة المباشرة ، وترغب في انشاء شركة قطاع عام تتولى ادارة هذا المرفق ، فانه يتعين لتحقيق ما تهدف اليه المحافظة أن يتم ذلك في الإطار القانوني الصحيح لادارة المرافق العامة ومن خلال هيئة القطاع العام المنقل البرى والنهرى المنشئة يقرار رئيس المبحدورية رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٩٣ والمختصة في مجال نقل الركاب والنقل البرى والنهرى المنسئركا مما في المبدو والنهرى المنسئركة ومتى وافق مجلس ادارة الهيئة المذكورة على التأسيس يعد مراجعة خطة التنمية والمداسات التي أعدت عن الشركة والبعدوى يعد مراجعة خطة التنمية والمداسات التي أعدت عن الشركة والبعدوى قرار بتأسيسها من الوزير المختص وهو وزير النقل المشرف على الهيئة المذكورة بناء على القيئة الأحراء أو بوعد موافقة رئيس مجلس الحرارتها ، وذلك طبقا لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته سالف المان وشركاته سالف المان وشركاته سالف و

ولا ينال من هذا النظر القول بأن المحافظة ... وفقا لقانون الادارة المحلية ... هي الوحدة المحلية المنوف بها ادارة مرفق نقل الركاب داخل نطاق المحافظة ، ومن ثم يجب أن تتولى تسييره بشكل مباشر دون اللجوء الى أجهزة أو شركات تقوم بادارته نيابة عنها ، ذلك أن الوسائل المقررة لادارة المرافق المامة متعددة فين بينها أسلوب الاستغلال الماشر ومن بينها أسلوب الادارة عن طريق ميثات القطاع العام أو أسلوب منع الالتزام أو المتاز المرافق العامة . ولم يلزم المصرع في القانون المذكور الوحدات للحلية ياتباع أسلوب معين عند ادارتها للمرافق العامة التي تدخل في نطاق اختصاصها تاركا ذلك لتقديرها في اطار التنظيم القانوني المقرر لكل وسيلة وبما يتفق مع طبيعة نشاط المرفق العام .

كما لا يحاج في هذا الصدد بأنه يجوز للمحافظة باعتبارها أحد الأستخاص الاعتبارية المامة أن تنشئ بمفردها شركة قطاع عام تكون مهلوكة بالكامل ، ويصدر بتأسيسها قرار من المحافظ ، لما في ذلك من تمارض مع قواعد وإجراءات تأسيس شركات القطاع المام سالفة البيان والتي ناطت بالوزير المختص اصدار قرار التأسيس بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء وذلك لأن المحافظ ولئن كان يباشر طبقا للمادة ٢٧ من قانون الادارة المحلية حـ الاختصاصات والسلطات التنفيذية المقررة للوزراء بعقضي القوانين واللوائع الا أن ذلك لا يشميل السلطات التي قصد المشرع

أن يباشرها الوزراء المختصون كميثاين للسلطة المركزية يغير مشاركة من جهات أخرى باعتبار أن هذه السلطات لا تندرج تحت عبارة الاختصاصات والسلطات التنفيذية المخولة للمحافظين أخذا في الاعتبار أن انشاء احدى شركات القطاع العام مما يعخل في السياسة العامة للدولة وخطعها في حدود ما نصت عليه المادتان ا و ١٧ من قانون ميثات القطاع العام اللتين أشارتافي نصهما الى السياسة العامة للدولة عند بيان اختصاص هيئة القطاع العام وعند تعريف شركة القطاع الصام ــ وأن الوزير وكذلك وثيس مجلس الوزداء هما ضمن تشكيل مجلس الوزداء المهود اليسه الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة طبقا للمادة ١٣٨ من الدستور

لدلسك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواذ أن تشترك محافظة الفربية مع هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى في تأسيس شركة قطاع عام على أن يصندر بتأسيسها قرار من وزير النقل بعد موافقة رئيس مجلس الوزراه وبمراعاة الاجراءات والضوابط المحددة لذلك في القانون رقم ٩٩٧ لسنة ٩٩٨٣ ٠

د فتوی رقم ۱۹۳۳ فی ۱۹۸۸/۱۱/۲۸ چلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲ ملف رقم ۱۹۳۷) -

(YE)

جلسة ١٦ من نوفعير سنة ١٩٨٨

١ ـ اختصاص ـ ما يفرع عن اختصاص الجبعية السومية السمى الفتوى والتغريع : مقابل الإنتفاع بالأرض ورسم الصيافة والكسح ال الليمة الإيجارية : -

منا القابل وذلك الرسم ليسا من الرسوم تلعلية ولا يعنو التزاع بشائهما أن يكون تزاعا في الليمة الإيجارية للوحدة الأوجرة ... اثر ذلك : يخرج الأممل فيه عن اختصاص المجمعية العمومية تقسمي اللتوي والتشريع بقض النظر عن اطرافه ... اساس ذلك : ان القصل في منا التزاع يجب أن يتم وفقا الاجراءات والواعيد وأمام الجهة التي حددها القاتون النظم للملاقة بين المؤجر والمستاجر ... تطبيق .

٢ _ الجيمية المعومية القسمي اللتوي والتشريع _ طلب اعادة النظر : _

راى الجمعية الممومية في التلازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لتص البند (د) من المادة (٢٦) من قانون مجلس الموقة الصادر بالقانون دقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ يساد ملزما للجانين سا الجمعية سبق لها أن أصادت رايها في التزاع سام لهمة طالبة اعادة النظر أي وقائم جديمة لم تكن تحت نظر الجمعية المعومية عند فصلها في التزاع س الر ذلك : طلب التزاع مجددا لا يصو أن يكون طلب اعادة نظر فيه خلافا لاحكام المانون التي يمتنع مها معاددة النظر في الرأى الملزم الاسادر في التزاع لسابقة الفصل فيه ساحية

تبين للجمعية المدومية أن موضوع هذا النزاع سبق عرضه عليها بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠ ملف ٢٩٣/٢/٣٢ والذي المتهت فيه الى عدم اختصاصها بنظر النزاع حول اضافة مقابل الانتفاع بالأرض ورسم الصيانة والكسح الى القيمة الايجارية للمين المؤجرة باعتبار أن هذا المقابل وذلك الرسم ليسا من الرسوم المحلة ولا يعدو النزاع بشأنهما أن يكون نزاعا في القيمة الايجارية للوحدة المؤجرة ، يخرج المعصل فيه عن اختصاص الجمعية المعومية لقسمى المقتوى والتشريع بنفض المقان من أطرافه ، اذ يتمين أن بتم وفقا للاجراءات والمواعيد وأمام الجهة المتاتب ، ذلك أن لهذا المتاتب ، ذلك أن لهذا المتاتب وأرضاعه المخاصة ، ومن ثم فأن ما نص عليه من اجراءات معينة وما حدده من جهة بذاتها لنظر المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكامه يكون واجب الانباع ، وتكون الجهة التي حدما هي المختصة دون غيرها ينظر تلك المتعمية المصومية المسمى المتوس والتشريع تبعا لمذاك المناص ، غيرها ينظر تلك المغان ، وينحسر عن الجمعية المصومية المسمى المنتوى والتشريع تبعا لمذلك الاختصاص بنظرها اعمالا لمها تقيد المام بالخاص ،

ولما كان من المقرر أن رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لنص البند (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس اللولة العسادر بالقسانون رقم ٤٧ لسنة المادة (٦٦) من قانون مجلس اللولة العسادر بالقسانون رقم ٤٧ لسنة المادغة المورضة ، وأن الوحدة المحلية لمركز العدوة لم تقدم وقائم جديدة لم تكن تحت نظر الجمعية الممومية عند فصلها في النزاع ، ومن ثم فان طلبها عرض النزاع مجددا لا يعدو أن يكون طلب إعادة نظر فيه خلافا لأحكام القانون التي يستنع معها معاودة النظر في الرأى الملزم العسادر في الزاع السابقة الفصل فيه ه

لذنسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه •

د فتوی رقم ۱۹۶۱ کی ۱۹۸۸/۱۱/۲۹ چلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸۹ ملف رقم ۱۹۲۲/۲/۳۲ ·

(Ya)

جلسة ١٦ من توفمبر سنة ١٩٨٨

... عاملون مدنيون بالدولة ... انتهاء القدمة ... امراض مؤمنة ... الاستقالة •

ـــ المادة ٦٦ مكرر من قانون العاملين الدنيين بالدولة الهمادر بالقانون رقم ٤٧ لمسئة. ١٩٧٨ •

منع الشرع العامل المريض باحد الامراض الترمئة اجازة مرضية استتنائية باجر كامل حتى يشغى او تستقر حالته عادة تبين عجزه النام فيستمر في اجازته الرضية باجر كامل الى أن يبلغ سن الاحالة الى الماشي ـ ليس حناك امانع قانوني من انها، خصته بالاستقالة بناء على طلبه الناء مدة اجازته الاستتنائية اساس ذلك : أن الرعاية الخاصة المشار البيا بالمادة ٢٦ مكروا قد تقررت اسالع المامل وبالتالى فله أن يتنازل عنها شريطة أن يكون على علم تام بعكم المادة الشعار الها حالية .

تنص المادة ٦٦ مكر را من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « استثناء من أحكام الأجازات المرضية يمنع الغامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر يتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للمحالس الطسة أحازة استثناثية بأحر كامل إلى أن يشغى أو تستقر حالته استقرارا بمكنه من العودة الى عمله أو يتبن عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة الأخرة بظل في أحازة مرضية بأحر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، وتنص المادة ٩٤ من ذات القانون على أن « تنتهي خدمة العامل لأحد الأسماب الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣ ـ الاستقالة ، • كما تنص المادة ٩٧ منه على أنه « للمسامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة • ولا تنتهى خلمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة • ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ٠٠٠٠ فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى يفتر جزاء الفصل أو الاحالة إلى المعاش ٠٠٠٠٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرح رعاية منه للمامل المريض بأحد الأمراض المزملة قرر في المادة ٦٦ مكروا من قانون العاملين المدنيين بالدولة منحه أجازة مرضية استثنائية بأجر كامل حتى يشغى أو تستقر حالته فيتكن من العودة إلى عمله • أما أذا تبين عجزه التام فيستمر فى أجازته المرضية بأجر كامل ألى أن يبلغ سن الإحالة إلى الماش • بيد أنه أذا طلب الصامل المريض أثناء معة أجازته الاستثنائية انهساء خدمته بالاستقالة ، فليس ثمة ما يمنع قانونا من أجابته إلى طلبه ، باعتبار أن الوعاية المخاصة المشار اليها بالمادة (٢٦ مكردا) مقررة لصالحه ، وبالتالى نها أن يتنازل عنها ، أن كان يهدف من أنهاء خدمته إلى الاستفادة يهزايا تأمينية أخرى وردت بقانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، يراما أفضل من حصوله على أجازة استثنائية بمرتب كامل • ولا وجه لمن حكم المادة ٢٦ مكررا المشار اليها هو توفير آكبر قدر من الرعاية لحالة العامل المريض مرض مزمن دون أن يؤدى ذلك أن المقصود العامل المريض بمرض مزمن دون أن يؤدى ذلك أن تندرج ضمن الحالات الإستقالة وانها علاقته الوظيفية ولأن طألة المرض لا تندرج ضمن الحالات المشار اليها في المادة ٩٧ من قانون العاملين المدنين التي يحظر فيها على الادارة قبول استقالة العامل •

كما لا يحاج في هذا الصدد بأن قضاء المحكمة الادارية العليا اتجه

ـ في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ الذي حلت محله المادة ٢٦ مكروا سالفة الذكر ـ الى علم جواز انهاء خدمة العامل المريض بمرض
مزمن بناء على طلبه ، اذ أن هذا القضاء على أساس أن الادارة أنهت خدمة
العامل دون أن تطبق في شأنه أحكام القانون الذي يخوله المحقى في الحصول
على أجازة مرضية استثنائية ، وكان العامل على غير دواية كاملة بأحكام
هذا القانون .

ولما كان العامل المعروضة حالته مصابا باحد الأمراض المزمنة وتقدم أثناء مدة أجازته الاستثنائية باستقالة ، فلا مانع من قبول استقالته وانهاء خهمته ، شريطة أن يكون على علم تام بحكم المادة ٦٦ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المصار اليها .

لذئسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جــواز قبول استقالة السيد/ نصر الدين دسوقى محمد المامل بوزارة الماخلية متى كان على دراية كاملة بحكم المادة ٦٦ مكررا من القـــانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ ·

د فتوی دقم ۱۲۰۰ في ۱۹۸۸/۱۲/ چلسة ۲۱/۱۱/۱۹۸۸ ملف دقم ۱۹۸۸/۱۲/ . •

(YY)

جلسة ١٦ من توفمير سنة ١٩٨٨

غيرا. _ خيرا، وطنيون _ مدى جواز منع الغيع الذي يتم التطاف مه بعد سن الستين بعض الاختصاصات التنفيذية : _ .

حقل بتشرع بيقضى بالانة (١٥) من نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رام 27 كسنة 1940 المسلة بالقانون دائم ١١٠ سنة ١٩٨٧ مد شعدة العامل بعد بلوشه الحسن القررة لاتهاء المشعدة سناط القشرع بالوزير المفضى بالتنبية الادارية بناء على عرض لهيئة شئون الشعدة للدنية قراء دولم ١ لسنة ١٩٠٩ بنظام توظيف الفيراء الوطنيين للعدل الوزير بالقرادين دولمي ١٩٧٥ سنة ١٩٨٧ ، ٦٠ لسنة ١٩٨٩ بنظام توظيف الفيراء الوطنيين للعدل إن يستد الى الطبح الذي يعين بطريق التعاقد الى اختصاصات باصداد قرارات أو معارسة سلطات تنظيفية ما أن ذلك الا يعوز اسناد اختصاصات تنظيفية للفي يتم التعاقد معه بعد سن السنين ما أساس ذلك : أن تعين الفير بعد عده المن واسناد اختصاصات تنظيفية أنه ينظوى على التعاقد حول العطر العربية الذي فرضه المشرع في المادة (١٥) سالغة تنظيفية أنه ينظوى على التعاقد حول العطر العربية الأدى فرضه المشرع في المادة (١٥) سالغة التكرب عليقوى على التعاقد حول العطر العربية الذي فرضه المشرع في المادة (١٥) سالغة التكرب عليقوى على التعاقد حول العطر العرب المشرع في الخات الدن واسناد اختصاصات

تنص المادة ١٤ من نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ على أن « يوضعه نظام لترظيف الخبراه الوطنيين والأجانب ولمن يقومون بأعمال مؤقته عارضة أو موسعية وللعاملين المتدرجين وذلك بقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شعون الخدمة المدنية ، واستعرضت المادة ٩٥ من ذات القانون بعد تمديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بعراعات أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المدلة له ٠

ولا يجوز هله خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة ، •

كما استعرضت الجمعية أحكام قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ١ لسبنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيني المصدل بالقرارين رقعى ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ و ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي نصب مادته رقم ١ على أن « يصل في شأن توظيف الخبراء الوطنيين بالأحكام الواردة في هذا القرار وتسرى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القرار » وتنص مادته ٢ على أن « يكون توظيف الخبير بطريق التعاقد من بين ذوى الخبرات والتخصصات النادرة التي لا تتوفر في أى من العاملين بالجهية وذلك في حدود الاعتصادات المالية المدرجة بموازنة الوحدة وبشرط ألا تجاوز سنه ستين عاماً •

ومع ذلك يجوز تعيين الخراء بهد سن الستين لأداء مهمة محددة لا تجاوز مدتها سنة ٠

ولا يجوز أن يسند الى الخبير أية اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية •

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حظر مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة ، وناط في ذات الوقت ... بالوزين المختص بالتنمية الادارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية وضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولمن يقومون بأعمال مؤقتة ، وتنفيذا لهذا التفويض التشريعي أصدر الوزير المختص بالتنهمة الادارية قراره سالف البيان الذي يحظر فيه بنص صريح قطعي أن يسند الى الخبر الذي يعين بطريق التعاقد .. باعتباره من ذوى الخبرات النادرة أو لأداء مهمة محددة .. أي اختصاصات باصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية ، وهذا الحظر فضلا عن صدوره في حدود التفويض التشريعي المشار اليه فانه يستنه في حقيقته على ما قضي به المسرع في المادة ٩٥ سألفة البيان من حظر مد الخدمة بعد السن القررة لانهائها ، اذ ان تعيين الخبير بعد هذه السن مع اسناد اختصاصات تنفيذية له ينطوى بلا شك على الالتفاف حبول العظر الصريح الذي فرضيب المشرع في المادة ٩٥ ومن ثم أستمرار أسناد الوظيفة بجميع اختصاصاتها التنفيذية الى العامل رغم بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وهو أمر يتعارض مع مبدأ حظر مد الخدمة الذي اعتنقه المشرع كما سبق .

ولما كان نظام توظيف الخبراء الوطنيين سالف البيان يخاطب جميع الجهات التي يسرى عليها نظام الماملين المدنيين بالمدولة ومن ثم يتعين على هذه الجهات التقيد بأحكام حذا النظام باعتباره صادرا عن السلطة التي فوضها المشرع في وضعه وفي حدود هذا التغويض ، فلا يجوز الخروج عن هذا النظام ولو من سلطة اعلى من السلطة مصدره النظام ليس فقط لأنه من المستقر عليه أنه اذا ما فوض المشرع سلطة ما في اتخاذ اجواه أو تنظيم معين فلا يجوز لسلطة اخرى أعلى في سلم التدوج الرئاسي ان تتولى تعديل ما تضمه السلطة الأدني من تنظيم لتعارض ذلك مع قواعد تتولى تعديل ما تضمه السلطة الأدني من تنظيم لتعارض ذلك مع قواعد الاختصاص التشريعي بل لأن طبيعة النظام القانوني القائم لمتوظيف

الماملين تأبى ... بعد حظر مه الخدمة بعد سن الستين أن يسته للخبير المين بعد هذه السن اختصاصات تنفيذية •

لذليك

انتهى رأى الجيمية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اسناد اختصاصات تنفيذية للخبير الذي يتم التعاقد معه بعد سن الستين -

ر فتوی رقم ۱۲۷۲ فی ۱۹۸۸/۱۲/۸ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۱ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۲/۸ ¿

(YY)

جلسة ١٦ من نوفهير سنة ١٩٨٨

قوات مسلطة ـ معاشات ـ استحفاق الأفوات ـ القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٩ بَسَائِر الماشات والكافات والتعويض تضباط القوات السلطة : ..

... استحقاق الأخوات للمعاش القرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ أسنة ١٩٧٨ منوط بشرطين : ...

اولهما : إن يكن من الستحقات السابق حرمانين وفقا لقوانين الماشات السابقة •

ثانيها : إن تتواش غيون شروف الاستطاق الأفرة في الأفاون رام ٩٠ اسنة ١٩٧٥ وهي عدم الزواج واعالة التوفي لهن حال حياته والا يكون لهن ايراد خاص يمادل قيمة الماشي ـ اذا تواش حلان الشرطان يامن من احتكم القانون رقم ٥٣ اسنة ١٩٧٨ ويسق فهن المحسول على الماشي ـ المشرع لم يرتب لهن أي نصيب فيه الا في حالة عدم وجود أي من المتاسين المتصوص عليهم بالفقرة (ج) من الماضة ١٤ من القانون رام ٣٣٣ استة.

استمرضت الجمعية الصومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٦ واستمرضت أحكام القسانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٩٩ في شان الماشسات والمكانات والتأمين والتمويض لفبباط القوات المسلحة الذي نصت المادة ٤٧ منه على أنه و يقصمه بالمستحقين في المساش أدملة المتوفي وأولاده وأخوته الذكور القصر أو المسابين بمجز صحى كامل يمنعهم من الكسبه وغير المتزوجات من بناته وأخوته والوالمان ويشترط لاستحقاق الاخوة والإخوات والوالمدين أن يثبت أن المتوفي كان يمولهم أثناء حياته وألا يكون لديهم ايراد خاص يمادل قيمة استحقاقهم في الماش أو يزيد عليه فاذا لقدى ما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق ع و وسعت المادة ٤٩ من ذات القانون على أن و يوزع الماش بين المستحقين عن الشميد بسبب من ذات القانون على أن و يوزع الماش بين المستحقين عن الشميد بسبب المدينة أو المتوفي بسبب احدى الحالات المنصوص عليها في

٤ ــ اذا لم يترفى أرملة ولا ولدا ولا والدا ولا والدة وترفى أخساً واحدا أو أختا واحدة منع الآخ أو الأخت نصف المعاش ، واذا ترثى أكثر من أخ أو أخت منحوا بالتساوى نصف المعاش ، ونصت المادة ٥٥ على أن دحصص المستحقين في المعاش الني تقطع لأى سبب من الأسباب لا تؤول.

الى ياقي المستحقين ماعدا حصة الأرملة فانها تؤول الى أولادها من صاحب الماشي ٠٠ ، وتنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التقاعد والتأمين والمائسات للقوات المسلحة على أنه ، اذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشسات وفقها للأنصمة والأحكام القررة بالجدول رقم (١) المرفق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ، • ونصت المادة ٤٣ من ذات القانون المستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الشيار اليه على انه « يقصد بالستحقين في تطبيق أحكم هذا القانون الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنسات والوائدين والاخوة والأخسوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة أو استشهاد أو فقه المنتفع أو وفاة صاحب المهاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية ، • وتنص المادة ٤٧ من ذات القانون بعد استبدالها بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن و يشترط لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة ، • وتنص المادة ٤٨ على أنه و يشترط لاستحقاق الاخوة والأخوات بالاضافة الى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت اعالة المنتفع أو صاحب الماش اياهم أثناء حياته بشهادة ادارية ٠٠ ، وتنص المادة ٥٠ المدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « يعاد للبنات والأخوات حصصهن السابق قطعها لزواجهن سدواء في المساش أو المكافأة الشهوية المقررة قانونا للأوسمة والأنواط أذا طلقن أو ترملن بعد وفاة المنتفع أو صاحب الماش • واذا طلقت أو ترملت البنت أو الأخت أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المنتفع أو صاحب الماش منع كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث ودون مساس بحقوق باقى الستحقين ، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادتين 23 و ٤٨ ٠٠٠٠٠

ويمنع اعتبارا من تاريخ الصل بهذا القانون كل من الأبناه والبنات والوالدين والأخوات والاخوة السابق حرمانهم من المعاش وفقا لقوانين الماشات السابقة ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون المسساس بحقوق باقي المستحقين وذلك متى توافرت فيه شروط استحقاق الماش المنصوص عليها بهذه القانون ، • وتنص المادة الماشرة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ على أن و ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه اعتبارا من تاريخ المعلل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والماشات للقوات المسلحة وذلك مع مراعاة ما يل ٠٠٠ (١) تصرف الفروق المالية. المترتبة على هواد قانون التقاعد والتأمين والماشات الصادر بالفانون رقم و لسنة ١٩٧٥ والمدلة بأحكام همذا القانون والحقوق المقررة بالمواد المضافة اليه بهذا القانون اعتبارا من ١٠٠٠ (ج) المزايا التى استحدثها مذا القانون تصرف اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ و ينص البند ٣ من القواعد المحقة بجدول توزيع الماشات رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٨ المحقة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بيمديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٨ على أنه د مع مراعاة حكم البند ٣ من المادة ٤٩ في حالة ايقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو جزء منه يؤول الى باقى المستحقين من فئة هذا المستحق وفي حالة علم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة فيتم الرد على باقى المستحقين بالفئات الأخرى فاذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول بالخول التالى:

فئة المستحق الموقوف أو القطوع معاشه / فئة المستحق الذي يرد عليه المعاش ·

الأرملة

الإرملة

الإرملة

الإرملة

الأولاد

الاستوة والأخوات

السائرة

الإرلاد

السائرة

الوالدان

السائرة

الوالدان

السائرة

الوالدان

السائرة

الإراكة

وقضت القاعدة ١٢ من ذات القراعه الملحقة بالجمعول رقم (١) المضافة بالقانون رقم ١٩٣ مسنة ١٩٨٠ على أنه م عند وفاة أحد الوالدين في الحالتين رقم ١٠ و ١٢ قان نصيبه يؤول الى الآخر منهما وفي حالة وفاته فيثول نصيب الوالدين للاخوة والأخدوات بما لا يجاوز النصيب المحدد بالحالة رقم ٢٠٠٠١ ٠٠

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٢٣٣ أسنة ١٩٥٩ حدد المستحقين لماش الشبهيد أو المتوفى في احدى الحالات ألواردة به بأرملة المتوفى أو الشهيد واخوته الذكور القصر أو المسابن بعجز صحى كامل يمنمهم عن الكسب والبنات والأخبوات غير المتزوجيات والوالدين، واشترط لاستحقاق الأخوات المتزوجات أن يثبت اعالة المتوفي لهن حال حياته والأ يكون لهن ايرأد خاص يعادل قيمة للعاش والا انتفض المعاش بمقدار ايرادهن ، كما حدد على وجه قاطع كيفية تؤزيْم المعاش على المستحقين له ومقدار تصيب كل منهم فيه فلم يجعل للأخوات غير المتزوجات ممن تتوادر فيهن شروط الاستحقاق أي نصيب في معاش شنقيقهن الا في حالة عدم وجود أي من الأرملة أو الوالد أو أحد الوالدين وترك المتوفي أخا أو أخَّنَا وأحلمَة أو اخوة والخوَات غير متزوجات • كما حظر المشرُّع إيلولة حصص وانصبة المستحقين التي تقطع عنهم لأى سبب من الأسباب إلى غيرهم من المستحقين الآخرين الا في حالة واحدة هي حالة ڤظعُ المُعَاشَن عن الأرملة ، فيؤول نصيبها ألى أولادها من المتوفى • وبذلك يكون المشرع قد اعتبر الأخوات غير المتزوجات ممن تتوافر فيهن الشروط المقررة مَّن المستحقات لمعاش شقيقهن • بيد انه لم يرتب لهن أي نصيب فيه الأفي حالة عدم وجود أي من المستحقين المنصوص عليهم بالفقرة (ج) من ألمادة 29 من القانون رقم ٢٣٣ أسنة ١٩٥٩ الشار اليه فوجود أي منهم من شائه حرمان الأخوات غير المتزوجات من هذا المعاش كما أن قطع أو وقف الماش المستحق لهم لأى سبب من الأسباب لا يؤدى الى أيلولة حسمهم اليهن • فالحرمان هنا حرمان مطلق لا يزول بالقطع أو الوقف • وفي القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ اعتبر المشرع الأخوات من المستحقات للمعاش المقرر وفقا لأحكامة بشرط أن يكن؛غير متزوجات وأنى يثبت اعالة المتوفى لمهن خال حياتِه ، كما أخذ المشرع في هذا القانون بقواعد الرد والأيلولة قمى حالة وقف أو قطع معاش أحد المستحقين وفقا لأحكامه بحيث يؤول نصيبه الى المستحقين من قلته أو فئة أخرى اذا لم يزجه من فلته أحد ٠ كما بين جدول توزيع الأنصبة والقواعد الملحقة به حصص وأنصبة الأخوات غير المتزوجات وحالات استحقاقهن وأحبوال الرد اليهن محمر مي هذا الجدول استحقاقهن بالحالتين رقمي ٣ و ١١ منه وذلك اذا ترك المتوفى أرملة أو زوجا وأختا وأخا أو أكثر واذا ترك أخا او اختا أو أكثر كما يرد اليهن عند وفاة الوالدبن نصيبهما المحدد بالحالتين رقمي ٣ و ١١ من الجدول المشار اليه ، وفي القانون رقم ٥٢ أسنة ١٩٧٨ مالف السيان وسم المشرع من نطاق قاعدة المستفيدين من المعاش فقرر منح الأخوات السابق حرمانهن من المعاش وفقا لأحكام القوانين السابقة ما كان يستحق الهن باقتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المنتفع دون مساس بحقوق باقي المستحقين وذلك بشرط أن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المتررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وعلى ألا يبدأ صرف المعاش المستحق في هذم الحالة الا اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ٠

وبالبناء على ما تقدم ولما كان استحقاق الأخوات للمعملش المقرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ منوطا بتوافر شرطن أولهما أن يكن من المستحقات السابق حرمانهن وفقا لقوانين الماشات السابقة وثانيهما أن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وهم علم الزواج وأعالة المتوفي لهن حال حياته واذ تواقر هذان الشرطان في الآنسات المعروضة حالتهن لسابقة حرمانهن من معاش شقيقهن المستحق وفقا لأحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ _ الذي وُقعت الوفاة في ظل العمل به - لوجود الارملة والأم والوالدين الا أنهن أصبحن من المستحقات وفقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يفدن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ويحق لهن الحصول على المماش المقرر بالتطبيق لأحكامه ويكون ما صرف لهن من معاش اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ قد صادف صحيح حكم القانون ، ولا وجه للقول بعدم أحقيتهن فيصرف هذا الماش استنادا الى أن المبرة في تحديد المستحقن في صرف المعاش هو يوقت الوفاة فقط اذ انه فضلا عن أن هذا القول لا ينعد له سندا من القانون ، فان المعروضة حالتهن كن من المستحقات لمعاش شقيقهن الا انهن حرمن منه لوجود الأرملة والأم والوالدين • ومن ثم يستفدن من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ سالف السان .

لذليك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تاييد فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ والتي انتهت الى أحقية الانستين •••••• في الاسستمراد في صرف معسسان شسقيقهما اللواء الشسهيد / ••••••

⁽ فتوی رقم ۱۲۸۹ فی ۱۹۸۸/۱۲/۱۳ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۲/۱) -

(YA)

جلسة ١٦ من نوفعير سنة ١٩٨٨

استثمار مال عربي وأجتبى ــ انشاء الشروعات والفاؤها •

المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ ـ جمل المشرح مجلس ادارة الهيئة العامة الاستنجار والمنافق العرة السيئة العامة الاستنجار والمنافق العرة السيئة العامة الادارة الفيئة والمادة على المنافقة على طلبات الادارة الفائقة على طلبات الاستثمار التي تقدم الدو وفقة الارجراءات وافضوابط للعددة فانونا ـ المجلس الادارة مسلطة الفائة الخاطفة الخاطفة المناطقة المناطقة

ينص نظام استثمار المسال العربي والأجنبي والمنساطق العرة الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقسم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقسم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والمعدل الادارة (مجلس ادارة الهيئة المامة للاستثمار والمناطق الحرة) هو السلطة المهيئة على شئون الهيئة موسميف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخد مد يراه لازما من القرارات لتحقيق الفرض الذي قامت من أجله ٠٠ ه ٠ ورتص المادة (٧٧) منه على أد وتقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة و يوضع المنابع المامة الاستثمار الى الهيئة ، ويوضع منابع المامة المائة الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الاخرى التي من منابعا المجال دارة الهيئة .

ومفاد ذلك أن المشرح أذ أنشأ الهيئة المسامة للاستثمار والمناطق. الحرة وجعل مجلس ادارتها السلطة الهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسبر عليها فقد ناط بالمجلس اتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة ، ومنحه سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه وفقا للاجرادات والضوابط المحددة قانونا ، حتمي ينظم المشروعات الاستثمارية ويحكم الرقابة عليهسا ويوجههسا بما يتفق.

ومن حيث ال منع مجلس ادارة الهيئة المسسامة للاستثمار وللناطق الحرة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه ، تقتضى بالضرورة. التسليم له بسلطة اللها الموافقة إذا خولفت الشروط المرتبطة بها ، إذ أن المنع والمنع مرتبطان ومالازغان ولا يستقيم تقرير أضعما للمجلس دون الاعتراف له بالآخر ، طالما قامت الأسسباب المبروة لذلك فتنظيم سسير المشروعات الاستثمارية ومتابعتها واحكام الرقابة عينها وضمان توجيهها بناً يحقق الإهداف المقتودة منها يلزم لتخقيقة تقويل مجلس ادارة الهيئة سلطة أنفاء الموافقسة على المشروع إذا لم يلتزم المرخص له بالضوابط المختزوضة عليه قانول وخرج على شروط الموافقة المسسادرة به ، وتبعنا لذلك ، فأن موافقة مبلس أدارة الهيئة المامة للاستثمار والمناطق العروع على المشروع الاستثماري تقنرن بالفرض من المسروع ، فاذا خرج المشروع على المشروع المناطق ماما من شرطها هو ذلك المتصل بالفرض من المشروع ، وهو سروط جوهري ترتكز شرطها هو ذلك المتصل بالفرض من المشروع ، وهو سروط جوهري ترتكز عنيه الموافقة ، ما يتعين معه التسليم بأحقية مجلس الادارة في هذه الحالة في المشاوع ،

ومن حيث انه لما كان ما تقيدم ، وكان الشابت من الأوراق _ ان مجلس ادارة الهيئة العامة للاستنمار والمناطق الحرة بعد أن أصدر القرار رقم ٢١/١٣٩ - ٨٦ أثر قيام الشركة بتمليك جميم وحدات المنبروع في للشوكة الأهلية للاستنشار والتعمير ، قد التي هلم المواققية بالقيرار رقم ٢١/١٣٩ ــ ٨٦ اثر قيام الشركة متمليك جميع وحدات المشروع في حين أن موافقة الهبئة حددت نسبة ٥٠٪ للتمليك ونسبة ٥٠٪ إيجار ، فان قرار الفاء الموافقة يكون قد صدر سليما وله ما يبرره ، ولا ينال من ذلك صدور القرار رقم ٣/١١٢ ـ ٨٤ الذي عدل ضوابط التعليك لمشروعات الاسكان بما سمح بتمليك جميم الوحدات بالنسبة لشركات الأموال الان المبرة في هذا الشمان بتاريخ الموافقية على اقامة المشروع وشروط هذه الوافقة كما أن قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٢١/١١٩ ــ ٨٥ بالوافقة على المشروع الجديد للشركة الذي أدخل ضمن هيكله التمويلي الأرباج المحقفة من المشروع الأول على أساس البيع الكامل للوحدات السكنية ، لا يعتبر مَاظِفَةُ عَسَمُتِيَّةً عَلَىٰ تَعَدَيلِ القرآر وقم ١٠/٧٤ ــ ١٠ المُشَارِ النِّهُ جَا يسمع بتمديل انسبة تمليك هذه الوحدات فنثل غاده الواققة يتعين أأن تمشاتر صريحة وقاطعة ، وفقا للاجراءات التي رسمها القانون •

لذل ك

اننهت الجمعية الصومية لقيسيى الفتوى والتشريع الى سسلامة قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٢/١٣٩ ــ ٨٦ بالغاء الموافقة على مشروع اسكان دجلة المعادى -

ر فِتوى دِقْم ١٩٣٠ في ١٩٨٨/١٢/٢٢ جِئسة ١٩٨١/١٩٨١ ملف رقم ٧٧/٧/٧٢ . •

(YA)

جلسة ١٦ من نوفمير سنة ١٩٨٨

ـ ادارات طانونية بالأسسات العامة والهيئات العامة ـ اعضاؤها ــ الرتب ـ علاوات ــ العلاوة التشجيعية : ــ

القائرن رقم 22 لسنة 1977 وضع تقاما قانونيا خاصا بمديرى واعضاء الادارات القائرة في المستقبل وفائق الإدارات القائونية في الهيئات المامة وشركات القطاع العام سالا يجوز منع ضاغل وفائق الإدارات القانونية العلاوات التشجيعية المتصوص عليها بقانون العاملين المديين بالدولة أو قانون العاملين المديين بالدولة أو قانون العاملين بالقطاع العام ساساس ذلك : أن النقائم المال القرر لدي لا يعرف هذا النوح من العلاوات سالمينية .

استعرضت الجمعية المعومية فنواها السابقة بجلسة ١٩٨٧/٤/١٥ ما المحامة منها ــ المناسبات الواردة بها ــ الى عدم جواز منع شاغلى وظائف الادارات القانونية بشركات القطاع المام الملاوات التشبعيمية المنصوص عليها بقانون نظام الماملين بالقطاع المام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٨ كما أفانون نظام الماملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تفضى بأن « تفسيم السلطة المنتبين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تفضى بأن « تفسيم السلطة يضم تقارير الكفاية على الماملين الشاغلين لوظائف من الدوسية الأولى وما دونها ويكون قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه ٥٠٠٠٠ ويقتصر على أساس ما يبديه الرؤساء بشأتهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة على أساس ما يبديه الرؤساء بشأتهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة للختصة ٥٠٠٠ و والمادة ٥٢ من ذات القانون الني تفضى بأنه « يجوز للملطة المختصة منع المامل علاوة تشجيعية تعادل المسلاوات الدورية المؤرضاع التي تقروما وبدراءة ما يأتي :

۱ ـ أن تكون كفاية العامل قد حددت بعرتبة مستاز عن العامين الأخيرين وان بكون قد بذل جهدا خاصسا أو حقق اقتصادا في النفقات أو رفعا لمسستوى الأداء ٠٠٠ وتبينت الجيمية أن المادة (١) من مواد اصدار قانون الادارات القانونية بالمؤسسات المسامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاه الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة (٩٠) من ذات القانون

عبى أن « تشكل ادارة للتفتيش الفني على أعبال الادارات القانونية وعلى نشاط مديرها وأعضائها ، من عدد كاف من المنتشين ينديون من بين إعضاء الهيئات القضائية ٠٠٠٠ ومن بين للديرين العامين والمديرين بالادارات الفانونية ، وتكون تابعة لوزارة المدل » وينص المادة (١١) من الديون بلذكور على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونيسة الخاضعة لهذا القانون على الوجه التالى ٠٠٠٠ وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفعا للحدول المرقق بهذا القانون » ٠

وتنص المادة (٣٤) منه على أن « يصل فيما لم يرد نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السمبارية بشمسان العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال * * * *

وقد جاء بالقواعد الملحقة يجدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارات القانونية الآتى : « يستحق من يبلغ نهاية مربوط الفنة ، العلاوة الدورية المررة للفئة الأعل مباشرة في نطاق ذات المستون ٠٠٠

يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول بعل تفرغ قدره
 ٣٠/ من بداية مربوط الفئة الوظيفية •

... لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أي بدل طبيعة عمل آخر » *

واخيرا تنصى المادة الأولى من القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المساد اليه على أن د يستبدل المبدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسسسة ١٩٧٨ ٠٠٠ والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠ وعلى حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٠٠٠ ويستمر العمل بالقواعد الملحقة بهذا الجدول » ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ وضع نظاما قانونيا خاصا بمديرى وأعضاء الادارات القانونية في الهيئات العامة وشركات القطاع العام ، ليكفل لهم الاستقلال الفنى والحيدة عند مباشرتهم لهام وطائقهم بهذه الجهات ، ومن بين الأحكام الخاصة التي تضمنها القانون المذكور ، أن التفتيش على أعمالهم وتقدير كفايتهم الفنية يتم عن طريق ادارة مستقلة عن الجهات التي يصلون بها ووتتيم وزارة العدل ، كما أن تحديد مستحقاتهم المالية من مرتبات وعلاوات

وبدلات يكون في اطار ما جاء بجدول الأجور والقواعد الخاصة الملحقة به ، المرفق بهذا القانون سواء كانت آكثر أو إقل سنخاء من تلك الواردة في التشريعات المسارية بشان العاملين بالدولة أو القطاع اليام • ولا كان القانون رقم 24 كسنه ١٩٧٣ قبد نظم المعلاوات المستحقة الأعضاء الإدارات المتنونية فحدد قدرها وقواعد منحها ومن ثم فلا يجوز إسستعارة إنواع بخرى من العلاوات الوارد ذكرها في نظم العاملين بالمدولة والقطاع العام بها يتمين معه استبعاد منحهم علاوات تشجيعية ، باعتباد أن النظام المالي المعرف هذا النوع من العلاوات .

ولا يعلج في جدًا إلصدد بأن الماجة ١٩ من المائونو ٤٧ السبنة ١٩٧٣ أجازت الرجوع فيها لم يرد يشيسانه نص في حدًا القسانون إلي أحسكام التشريعات السارية على العاملين المدنيين بالمهولة أو القطاع العام ، ذلك لا نه مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى أحكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص وبنا لا يتمارض مع طبيعته والفرض من وضعه .

وترتيبا على ما تقدم فانه لا يجوز منع السيد / مجمد عبد الكريم عكاسة المعامى بالادارة القانونية بالهيئة الصامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية علاية تضجيمية طبق للمادة ٥٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

انلىك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح الممروضة حالته علاوة تشمجيمية طبقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ·

ر فتوی رقع ۱۳۲۱ کی ۱۹۸۸/۱۲/۲۲ جلسل ۱۹۸٬۲۲/۸۸۸ ملِفِ رقع ۱۹۲۸/۱۲۲۲) -

(**4**+)

جلسة ۳۰ من نوفمبر سنة ۱۹۸۸

حجز … حجز ما للمدين لدى القير … يَقِين ... شركان •

الحال كان فانون تنظيم التسركات رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ للمثل بالقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ للمثل بالقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ لله المباحة لله الجان المباحة المباحة الله وزارة الهباحة ما يكون مستجال عليها من مبائغ بسبب مزاولة ايهالها ويكون المباحة لدى وزارة الهباحة من لوجة فض المنازعات المشكلة للنظر في الشباكاي المنابع من المباحث المباحثة أو بوجب حكم قضائي واجب النافذ في موضوع يتملق بالترامات للله الشركات السبحية أو بوجب حكم قضائي واجب النافذ في موضوع يتملق بالترامات للله الشركات السبحية أن بوجب المباحثة التسميح المباحثة المباحثة

تنص المادة ٣٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية العسادر بالقانون رقيم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه و يجوز لكل دائن بدين بحقق المجود حال الاداء أن يحجز ما يكون لمدينه لدى المغير من المتقولات أن الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط ٢٠٠٠ و تنص المادة ٣٤٠ من ذات انقانون على أنه م اذا كان الحجز تحت يد احدى المصالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة ٢٠ وجب عليها أن تعطى الحاجز بناء على طبه شهادة تقوم مقام التقرير ٢٠ وتبس المادة ٤٣٥ من القانون المذكور على أنه د يجب على المحجوز لديه بعد خصمة عشر يوما من تاديخ تقريره أن ينفع الى الحاجز المبلغ الذي أقر به وما يقى منه بحق الحاجز وذلك متى كان ينفع الى الحاجز المبلغ الذي أقر به وما يقى منه بحق الحاجز وذلك متى كان المقاد و ١٣٠ قد روعيت ٢٠ كما استعرضت الجمعية المادة (٤) من قانون تنفيم الدي تنفي على أن و يشترط لمنع الاستة ١٩٧٧ المعلل بالقانون رقم ١٩١٨ المعلل بالقانون رقم ١٩١٨ المعدد (٣):

(ه) ٢ .. ألا يقل رأسمال الشركة عن المبالغ الآتية :

••• وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة سداد التأمين والجهة التى يودع بها » • ولملادة ١٧ بهن ذات القابون إلمتى تنجى على أن و ينجهم من التأمين المال المنهسوس عليه فى الملادة (\$) للبسالغ التى تسسستجق على الشركات بسبب مزاولة أعمالها ، ويكون الخصم بناء على قراد من لجنة فضر

المنازعات المنصوص عليها في المادة (١٨) أو حكم قضائي واجب التفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركة "

وفى هذه الحالة يعب على الشركة أداء جبيع المالغ التى تخصم من المالي خلال ثلاثين يوما من تاريخ مطالبة وزارة السياحة بدلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، والا كان لوزير السياحة وقف نشاط الشركة » والمادة (١٩) منه تنصى على أن « تختص لجنة ففى المنازعات المسار اليها ، بالنظر فى الشكارى المقامة ضد الشركات السياحيسسة بسبب مباشرة إعبالها المتصوص عليها فى المادة الأولى من مذا القانون ، » »

وكذلك تبينت الجيمية أن المادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون الملكور الصادرة بقرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢٣٣ لسيسنة ١٩٨٣ تقضى بأن « يتم سداد مبلغ التأمين المتصوص عليه في الفقرة (ه) من المادة لامن قانون تنظيم الشركات السياحية بالصلة المصرية أو ما يمادلها عن المملات الاجنبية المقبولة و يودع المبلغ لدى وزارة السياحة نقدا أو بعظاب ضمان معتمد من أحد البنوك المصرية » • وتقضى المادة ١٢ منها بأن « يتبع الآتي عند تقديم شكوى ضد احدى الشركات السياحية :

المناسبة على المناسبة المناسب

واستظهرت الجمعية منا تقدم أن حجز ما للمدين لدى الفير هو الحجز الذي يوقعه الدائن على حقدوق مدينه أو منقدولاته التي في ذمة الفير (أي مدين المدين المدين أب في حيازته ، بقصد منع هذا الفير من الوفاء للمدين أو تسليمه ما في حيازته من منقولاته ، وذلك تمهيدا الاقتضاء حق إلحاجز من المال المحجود أو من ثبته بعد بيمه وقد حدد قانون المرافعات المدنية والتجارية في المواد من ٣٣٥ وما يليها الاجراءات اللازمة لصحة توقيح هذا المحدد :

ولما كان قانون تنظيم الشركات السياحية قد اجاز في المادة ١٧ منه أن يخصم من مبلغ التأمين، المالي الذي تلتزم الشركات السياحية بايداعه لدى وزارة السياحة ، المبالغ التي تستخق عليها بسبب مزاولة اعمالها ويكون الخصم اما بناء على قرار يصبو من لجنة فض المنازعات المسكلة للنظر في الشكاوى المقدمة ضد هذه الشركات و أو بوجب حكم قضائي

و جب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركات المذكورة على أن بتم استكمال مبلغ التأمين الى النصاب المقرر قانونا خلال ثلاثين يوما من مطالبة وزارة السياحة لتلك الشركات بذلك والا كان لوزير السياحة رقف نشاطها *

وإذ صدر - في الحالة المروضة - حكم من هيئة تحكيم بالزام شركة السياحة باداء هبلغ ١٧٠٨٩ جنيها الى شركة نهر الاردن للسياحة وذلك في موضوع الخلاف الذي نشأ عند تنفيذ اتفاق مبرم بينهما لبيع تذاكر سغر و وذيل هذا الحكم بالصيغة التنميذية من محكمة عابدين تنركر سغو أو المركة نهر الأردن للحصب ول على المبلغ المحكوم به لصائحها ، اتباع الجوادات حجز ما للمدين لدى الغير الشار اليها بقانون المواقعات المدية والتجارية للحجز على مبلغ التأمين المورع من الشركة المحكوم من منده الدى وزارة السياحة بحصبان أن المشرع قد أجاذ صراحة الخصم من هذا التأمين للوقاء بالمالغ المستحقة على الشركات السياحية بمقتفى حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتملق بالتزامات الشركة الشركة المشرة قد اجاذ صراحة للشركة بالمترة اعدالها - كما سلف البيان - وهو الأمر المتحقق بالنسبة على مبائم التأمين المورع من هذه الشركة المحروات المركة على مبائم التأمين المورع من هذه الشركة المحروات المركة على مبلغ التأمين المورع من هذه الشركة المحاورة و

ولا وجه للقول في هذا الصدد بعدم جواز الحجز على مبلغ التأمين المذكرة باعتباره مخصصا لسداد الفرامات المالية التي قد توقع على الشركات السياحية الخالفة لأن قانون تنظيم الشركات السباحية اذ أجاز خصسم الفرامات المالية التي تستحق على هذه الشركات بسبب مزاولة أعمالها بقراد من لجنة فض المنازعات فائه قرن ذلك بجواز الخصسم من مبلغ التأمين بموجب حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركات بموجب حكم قضائي واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركات

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز المحجز على ملغ التأمين في الحالة المعروضة / للأسباب السالف ذكرها . رفتوى وقم ٩ في ١٩٨٨/١/١٠ علف وقم ١٩٨/١٢/١٠) .

(۳۹) جلبية ۲۰ بن توفيير بينة ۱۹۸۸

ـ عاملون مدنيون بالدولة .. نقل المدة 10 من قانون قالم المحاملين المدنيين بالدولة .. والمدولة .. فقل المجلس من وحدة إلى الحرى يقتضير أن يتم والمدونة نوعية في أخرى يقتضير أن يتم ين مجموعة نوعية في أخرى يفتلفة بالجهة والجهة والمجلس من مجموعة نوعية في أخرى يفتلفة بالجهة والمجلسة المدون المجلس المدون المجلس المدون المجلسة بالمجلسة المدون المجلس المدون المجلسة المجلسة

استيمرضت الجمعية العموميسة فتواعا العسادرة بجلسسسة المراع المراعدة بجلسسسة المراع المراعدة بحلسسسة المراع المراع

وتضم كل وحدة جدولا للوطائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئونياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجبوعات النوعية وتقييمها بإحدى الدرجات للبينة بالجدول رقم (١) الملجق بهذا إلقانون ٠٠٠، وتنص المادة (١١) من ذات القانون على أن و تقسم وطائهم إلى حداث التي تخضع الحسكام هذا القانون الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وجامة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والناب · كما تنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أنه و استناه من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوجدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الأصلى الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة الني قضاحا في وظيفته السابقة في المقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المجلوبة لشغل الوظيفة الني يجاد التعيين عليها . على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتب ضعيف ، أ وكذلك تنص المادة ١٤٪ منه على أن و تعتبر الأقامية في الوطيفة من تاريخ التبيين فيها فاذا اشتمل قرار التعبين على "أكثر من عامل اعتبرت الأقدمية كما يلي : ٣٠٠٠٠ هـ اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه العالة من تاريخ اعادة

ىميينه » * وأخيرا تنص المادة ٥٤ منه على أنه و ٠٠٠ يجوز نقل المامل مرّ: وحدة الى أخرق من ألوخدات التي تشرق عليها أحكامه ٢٠٠٠ •

واستظهرت الجنمية منا تقدم أن المشرع انجه في القانون رقم 42 لسنة ١٩٧٨ المشار اليه الى الأخذ ينظام موضوعي لترتيب الوظائف يقوم على الاعتداد بواجبات الوظيفة ومسئولياتها وتخديد شروط التأفيل اللازمة اها بناء على طبيعة ونوعية تلك الواجبات والمسئوليات وليس فقط عن طريق الاعتداد بالأومل المحاصن عليه من يشسخل هده الوظيفة ، اللك لايمدو أن يكون شرطا من تروط شغل بعض الوظائف وفي اطار هذا النظام نتبسم وظائف الوحدات الخاضعة الأحكام قانون العاملين المدنيين بالمولة الى مجموعات نوعية تضم كل منها جميع الوظائف التي تتشابه في طبيعة الوعدات في مستويات المسئولية و وتعد كل مجموعة وحدة منهيزة ومفاقة في مجال التميين والترقية والنقل والندب .

واذ أجاز الشرع في المادة (٥٤) من القانون المذكور نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه ، فان النظيهام وضوعي لترتيب الوطائف الذي اعتنقه المشرع يقتضي أن يتم النقل يغي مجدوعتين نوعيتين متماثلتين ، حيث لا يسوخ النقل الى مجموعة توعية مغايرة لتلك التي ينتمي اليها العامل بالوحدة المنقول منها ، لما في ذلك من إمدار لنظام المجموعات النوعية المغلقة .

ولما كان العامل المروضة حالته قد نقل من مجدوعة نوعية الى أخرى محتلفة بالجية المنقول اليها ، فإن هذا الإجراء ولئن خالف صحيح حكم القانون ، إلا أنه يمكن اعتباره بهناية اعادة تعين للعامل المذكور في وظيفة من مجدوعة أخرى في نفس الدجة وفقا لحكم المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ مالف الذكر ، طلما قد استوفى المذكور اشتراطات شغلها وقبل ذلك ، حيث تحسب أقدميته في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ اعادة تعيينه ، تاريخ النقل » - ولا وجه للقول بتطبيق حكم المادة ٢٣ من المتونى راعادة التعيين في وظيفة العامل السابقة أو وظيفة اخرى محائلة أي أن يعاد التعيين في وظيفة العامل السابقة أو وظيفة اخرى محائلة أي أن يعاد التعيين في وظيفة العامل بها أو في وحدة أخرى حتى يحتفظ له سواء في الوحدة التي كان يعمل بها أو في وحدة أخرى حتى يحتفظ له في مجموعة نوعية مضاعا في وظيفته السابقة في الأقدمية أما أذا أعيد التعيين في مجموعة نوعية مضاع في وظيفته السابقة في الأقدمية أما أذا أعيد التعيين في مجموعة نوعية مضاع قر وطيفته السابقة في الأقدمية أما أذا أعيد التعيين في مجموعة نوعية مضاع قر على تعطيبها .

لذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوي والتشريع الى تأييسه رأيها السبابق بجلسة ١٩٨٧/١٢/٣٣ و فيما خلصت السابق بجلسة ٩٤٠/١٢/٣٣ و ملف رقم ١٩٨٧/١٢/٣٣ و فيما خلصت الله من علم جواز النقل في الحالة المروضة وجواز اعتباره بشابة اعادة بمبين وفقا لحكم المادة (٣/٤٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر و إذا قبل العامل ذلك •

ر فتوی رقم ۱۰ فی ۱/۱/۱۸۸ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۳۰ ملف رقم ۱۹۸۸/۱/۳۷) ·

(44)

خِلسة ٣٠ من توفيير سنة ١٩٨٨

_ عاملون مدترون بالدولة _ مد خدمة سابقة (نجنيد) _ فللات 25 من القانون دقم ١٧٧٧ لسنة ١٩٨٠ في سان الفلمة السكرية والوطنية _ طهوم الزميل وفق فلادة المشار ولهما هو الزميل الذي تدى مدة الفلمة المسكرية والوطنية - وفائلك الزميل الذي لم يؤد المفدمة المسكرية _ اساس ذلك : أن مجال اعتمال قيد الزميل هو الفميته حتى وفي كانت ناسئة عن ضم مدة خدمة عسكرية أو مدنية _ بيان ذلك .. تطبيق ،

تنص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شان الخدمة المسكرية والوطنية المدل بالقانون رقم ١٠٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن « تعتبر منة الخدمة المسكرية والوطنية الغمليسة الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية العامة للمجندين الذي يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات الصامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذا المدة في الإقدمية واستحقاق العلاوات المقرة المدنية وتحسب هذا المدة في الإقدمية واستحقاق العلاوات المقرة

كها تحسب كهدة خبرة واقدعية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تنطلب الخبرة أو تشترطها عند النعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة *

وتحدد تلك المدة بشمهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع •

وفي جميع الأحوال لايجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة » *

ومفاد ذلك أن الشرع رعاية منه للمجدد وحتى لا يضار بتجنيده قرر حساب مدة خدمته المسكرية في الأقدمية واستحقاق الملاوات المقسررة بالنسبة للماملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات المامة ووحدات الادارة المحلية ، كما قرر حسابها كمدة خبرة واقدمية بالنسبة للماملين بالقطاع المام والجهات التي تشترط الخبرة عند التميين أو الترقية ويستحقون منها الملاوات المقررة ، ولم يجعل المسرع حساب تلك المدة أمرا مطلقا ، مل قيد ذلك بألا يسبق المجدد زميله في التخرج المين معه بلات الجهة في

الاقدمية · فاذا وجد هذا الزميل الاتحسب للمجند من فترة تجنيده سوى المدة التي لا يترتب عليها ان يسبق زميله · أما اذا لم يوجد للمجند رميل نيتم حساب مدة تجنيده كاملة · فربذلك يمكن التوفيق بين مصلحة المجند ني الا يضار من مدة تجنيده ، ومصلحة زميله في ألا يترتب على حساب عده المدة أن يسبقه المبعد في الاقدمية ·

ويشمل مفهوم الزميسل المشاد اليسه بالمادة 28 من قانون الخدافة ألمسكرية والوطنية الزميل الذي أدى مدة الخدمة المسكرية وضمت الى أقدميته ، وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخدمة المسكرية ، حيث إن الإساس فلي مجال اعدال قيد الزميل هو أقاميته حتى وأو كانت ناشئة عن ضم مدة خدمة عسكرية أو مدية •

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة .. فانه لما كان السيد / محمد أحمد صالح الحاصل على دبلوم المدارس النسانوية التجارية عام ١٩٧٩ قد أدى الخدمة العسكرية فارجعت أقسيته برئاسسة متجلس الموزراء الى ١٩٨٨/١/١٨٢ ، وهو يعتبر في ذات الوقت زميّلاً للسبيّلة لل جمال محمد السيد الحاصل على ذات المؤهل في ذات العام ويليه في ترتيب الاقدمية في تاريخ النمين و من ثم يتمين عنسه حسساب مدة الخدمة العسكرية ألتي قضاها الثاني ألا يسبق الأول في الاقدميسة اعمالا لقيد المعلم المناسوس عليه بالمادة ٤٤ الشار اليها .

لذليك

انتهى رأى الجمعية العبرمية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

١ ــ أن مفهوم الزميل وفقا لنص المادة ٤٤ من فانسون النحيمة المسكرية والوطنية يشمل الزميسل الذي ادى مدة النحدمة المسكرية وضمت الى أقدميته ، وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخدمة المسكرية ،

٣ ــ فى الحالة المروضة لايجوز أن يسبق السيد / جمال محمد السيد زميله السيد / محمد أحمد صالع فى الاقدمية ·

وَ فَتَوَى وَقِمْ ٢٥ فَي ١٩٨٤/١/١٢ جِلْسَةً ١٩٨٨/١١/١٠ مِلْفُ ١٩٨٨/١/١٦ . •

(TT)

جلسة ۳۰ من نوفمبر سنة ۱۹۸۸

فرائب سافريبة على الرتبات سالملة التي تحسل بها : _

الخفانون دقم ۱۰۷۷ لسنة ۱۹۸۱ بشأن الفرائب على الدخل حدد وعاء الفرية وسعوها على أساسي الجنبه الممري باعتباره علمة البلاد الرسيعية ـ العملة المصرية هي الاساسي في "كل ما يتعلق بالفرائب ـ الرذلك : أن الاشخاص الدين يتقلبون علائل ما يؤونه من خلعات مصواه كأنت في صودة مرتب او غيرها بالعملات الأجنبية لا يلزمون الأنوان باجاد الفرية المستحلة عن هذه المبالغ بذات العملة الاجنبية التي يتقلصون بها مستحقاتهم ـ تطبيق

استعرضت الجمعية المهومية التطور التاريخي للأحكام المنظمة للوفاه بالمملة المصدية وتبين لها أن الأمر العالى الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن السعر الالزامي لأرزاق البنكنوت الصادرة من البنك الأهل المصرى قد نص في مادته الأولى على أن « أوراق البنكنوت الصحادرة من البنك الأهمى المصرى تكون لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة في القطر المصرى ٠

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق (لأى سبب وبأى مقدار) يكن دفعاً صحيحا وموجبا لبراة الفمة ٠٠ ، وان القانون رقم ٥٧ لسستة يكن دفعاً صحيحا وموجبا لبراة الفمة ٠٠ ، وان القانون رقم ٥٧ لسستة أن « يكون لأوراق النقد التي يصدرها البلك (البنك الأهلي الممرى) قوة ابراء الدين بدون قيد ، وتقبلها الحكومة كاداة للوقاء في خزائتها ، وأن قانون البنوك والائتسان الصسادر بالقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٧ ينس في المادة السابعة عشد منه على أن « يكون لأوراق النقد التي يصدرها البلك كلم كزى قوة ابراء غير محدودة » *

كمه استعرضت الجمعية الممومية الأحكام المنظمة لكيفية التمامل بالنقد الأجنبى فتبين لها أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التمامل بالنقد الأجنبية ونص في مادته الأولى على أنه و لكل شخص طبيعي أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات المامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى عن غير عمليات التصدير السلعى والسياحة و وللاشعاص الذين أجيز لهم الاحتفاظ بالنقد الإجنبي طبقا

للفقرة السابقة الحق فى القيام بأية عملية من عمليسات النقد الأجنبي بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتمامل داحليا ، على أن يتم هذا العامل عن طريق المصارف المتمدة للتمامل فى النقد الأجنبي والجهات الإخرى المرخص لها بالتمامل طبقا لأحكام هذا القانون فى جمهورية مصر المربية ٠٠ و ونصت المادة ١٤ منه على أن « كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع فى محالمتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس ٠٠ » .

واسترجمت الجمعية العمومية كذلك أحكام قانون الضرائب علي الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي ينص في المادة ٥٥ منه على ان و تسرى الضريبة (الضريبسة على المرتسسات) على : • • • • • ٢ لم لتباب وما في حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة فيما عدا الماشات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمهاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر أو في الخارج عن خدمات أديت في مصر ، وتنص المادة ٥٨ منه على أنه وفيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة ١ من هذا القانون يتحدد وعاء الضريبة على المرتبة على أساس مجموع ما يحصل عليه المول من مرتبات وماهيات.

والمستفاد من جماع هذه التصوص أنه منذ أن خرج المشرع على قاعدة المحب و فقد جعل للمسلة الورقية المصرية قوة ابراء للنمة غير محدورة. تمتنع ممها أية منازعة في قبولها ، وأنه فيما يتملق بتنظيم التعامل بغير هذه المبلة داخل البلاد فقد نظمه ووضع أسسه وضوابطه القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي حظر صراحة الخروج على أحكامه أو مخالفتها ، وعلى ذلك فانه فيما يخص الضريبة على المرتبات بالنسبة لمبلة تحصيلها فان التأبت من أحكام القانون رقم ٧٥ لسسنة ١٩٨٦ الخاص بالفرائب على اللحنل المشار اليه أن وعاء الضريبة وسعرها يتحدد على أساس الجنبه المصرى باعتباره عبلة البلاد الرسمية ومن ثم. فان العملة المصرية هي الأساس في كل ما يتعلق بالضرائب .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الأشخاص الذين يتقاضون مقابل ما يؤدونه من خدمات سواه آكان في صهورة مرتبات أو غيرها بالمسلات الإجنبية ، لايلتزمون قانونا بأداء الضريبة عن هذه المسائخ بذات المملة . الإجنبية التي تقاضونها ، اذ لو أن الشرع اداد ذلك لما أعوزه النص عليه .

صراحة كما فعل بالنسبة الاشتراكات التأمينات الاجتباعية في قانون التأمين الاجتماعي وقدت المادة ١٢٦ منه بالتزام الاجتماعي وقدت المادة ١٢٦ منه بالتزام المؤمن عليه في حالة الاعارة الخارجية بقيمة حصته وحصة رب المعل وتدفع بمملة أجنبية ، وتبعا لذلك فان تحديد وعاء الضربية في الحالة المروضة وربطها يتم بالعملة المصربة .

لذليك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استئداه ضريبة المرتبات المستحقة عن المسالخ والمرتبات الخاضسمة لها يكوند بالعملة المصرية •

ر فتوی رقم ۵۸ فی ۱۹۸۹/۱/۱۹ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۳۰ ملف رقم ۵۸ ۴۷۷/۲/۳۷) م

(YE)

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

الجومية المورمية السمى اللتوى والتشريع ... اختصاص ... صباحب الصلة في طلب الرأى : ...

للاحة ١٩/٦ من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ـ اختصاصي الجميعة الموسية تقصصي القنوي والتشريع باجداء الراي في المساقل الدولية والمستورية والشيريعة وغيرها من المسائل القانونية يكون باحداثها من احد الانسطاس الشدر اليهم حقولاء الاختصاص مر دليس المجهورية او دليس الهيئة الشيريعية او دليس مجلس الوزراء الواحد الوزراء أو دليس مجلس الوزة صفلها بلاءة الراي وود من دليس مجلس لداوة الواحد العربية العلمي والكين حسائل الدولة علم المواد علم الموادراء الواحد العربية العلمية والكيادي حسائل الدولة علم المواد علم المواد المحلس الدولة علم الموادراء الرادي علمية المحلس الدولة علم الوادة علم الموادرات الموادرات المحلس الدولة علم الوادرات المحلس المحلس الموادرات المحلس المحلس

ننص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن د تختص الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع بايداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانولية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس العرزية أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة ٥٠٠٠

(ب) المنازعات التي تنشأ بن الوزارات أو بن المسسالح المامة أو بن الهيئات العامة أو بن المؤسسات العامة أو بن الهيئسات المحلية أو بن هذه الجهات وبعضها البعض و ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفترى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبن .

ومفاد ذلك أنه في مجال تحديد اختصاص الجمعية المهومية لقسمي الفتوى والتشريع فانه فيما عدا المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية حول الحقوق والمراكز القانونية والتي تطلب هذه الجهات الفصل فيها برأى ملزم فان طلب الرأى في المسائل القانونية الأخسرى من الجمعية المعومية لا يجوز تقديمه الا من الأسخاص الوارد تحديدهم حصرا في المبند أ من المادة تمن القانون رقم 24 لسسنة ١٩٧٧ المسار اليه وهم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو وئيس مجلس الوارداء أو رئيس مجلس الوارداء أو رئيس مجلس الدولة وحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة وحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة و

ولما كان التابت من الأوراق أن الموضوع المروض يتملق بعدى أحقية المحافظ في فرض رسسم مرور على الطرق الرئيسية التي تشرف عليها الهيئة المامة للطرق والكبارى فائه بهذه المثابة لايتضمن منازعة في حق أو مركز قانوني محدد وانسا لايمدو أن يكون خلافا في الرأى القانوني لا يتسنى أخذ رأى الجمعية الممومية بشأنه الا يطلب من أحد الإشخاص المحدين بالنص سالف البيان ، وبالنظر الى أن الطلب المروض قد ورد من رئيس مجلس ادارة الهيئة المامة للطرق والكبسارى فانه يسكون غمر مقبول ،

فلهذء الأسياب

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى •

ر فتوی رقم ۱۳۱۹ کی ۱۹۸۸/۱۲/۲۳ چلسة ۲۰/۱۱/۸۸۸ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۲/۳۳) ۰

(40)

. . . .

جِلسة ٣٠ من نوفهبر سنة ١٩٨٨

عقد اداری .. تثلیده .. الفطا المقدی هو عدم قیام المدین بتغلید انتزاماته اشتاشته عن داطه .. افا استحال علی المدین ان ینظد اشتزاماته عینا کان مستولا عن التعویض لعدم الوفاه پها ما لم یثبت ان استحالة التغلید ترجع الی سبب اجنبی لا ید له فیه .. مثال : افعادت مقافحی، او افقوة القاهرة او الفطا من الفع او خطا الدائن نفسه .. تطبیق ،

استعرضت الجمعية المعومية شروط المناقصة الصامة رقم ٢٣ لسنة الإمريد ١٩٨٦/٨٥ التي أعلنت عنها الهيئة العامة للسلع التيوينية لتوريد وزيت جسوز هنه خام ٠ كما استعرضت العرض المقام من المورد (اجريمبكس للدن) في هذه المناقصة والذي لم يتضمن أية تحفظات بخصوص ثبات السعر المقدم منه أثناء مدة تنفيذ المقد ٠ وكذلك أمر التوريد المدادر من الهيئة للمورد المذكور بتاريخ ١٩٨٦/٦/١١ ٠

واستبانت الجمعية أنه من الأمور المسلم بها في مجال المقود الادارية أو المدنية أن الخطأ المقدى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن المقد • فاذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مستولا عن التمويض لعدم الوفاء بها ، مالم يثبت ان استحالة التنفيذ ترجع الى صبب أجنبي لا يد له فيه ، كجادت فجائي أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو خطأ الدائن نفسه •

ولما كانت الهيئة العامة للسلم التبوينية - في الحالة المروضة - قد تعاقدت من خلال المناقصة العامة المشار اليها مع المورد (اجريمبكس - لنمن) على توريد كمية ٢٠ ألف طن من زيت جوز الهند الخام بسمر الطن و٢٣٦٥ دولار على ان تصل الكبية في شهر يوليو سنة ١٩٨٦ ، ويتم العتاد المسسستندى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم المورد لنخطاب ضمان نهائي بواقع ١٠٪ من قيمة الكمية المذكورة ، واذ توقع طرفا المقد حدوث تأخير في فتح الاعتماد المستندى لمدم توافر النقد الإجنبي اللازم لتحريل الصفقة المشار اليها ، فقد اتفقا على معالجة الآثار المترتبة على ذلك في البندين اله و ١١ من شروط المناقضة المامة سائفة الذكر والتي تعد جزءا لايتجزأ من هذا المقد ، حبث ينص البند (۱۸) على أن ه يلتزم مقد العطاء المورد - بالأسمار المقدمة منه النساء مدة التنفيذ بدون تعديل » ، وينص البند (۱۱) على أنه « منه عالة التأخير في فتح تعديل » ، وينص البند (۱۱) على أنه « منه المناد في على التنفيذ بدون

الاعتماد مطابقا بعد اتمام التعاقد ، يحق للمورد التأخير في التوريد لمدة معائلة ٠٠٠ » *

ولما كانت الهيئة قد تأخرت بالقصل في فتع الاعتماد المستندى وتوزيزه لمدة ثلاثة أشهر ونصف من تاريخ تقديم المورد لخطاب الضمان النهائي ولهنا تم مد ميعاد التوريد حتى ١٩٨٦/١/١٧ بها يعوض هذا المتاخير وقام المورد بسليم الهيئة نصف الكبية المتفق عليها في مخالفا بنلك شروط التماقد ولا يجوز القول بأن ارنفاع سعر زيت جوز الهند الخام محل المقد يؤدى الى اعفائه من التوريد لأن ارتفاع السعر على فرض صحته قد لايصل الى مرتبة الحوادث المفاجئة التي تجيز اعفاء المدين من الوفاء بالتزاماته المقدية و

كما لا يحاج في هذا الصدد بأنه أذا ما تأخر فتح الاعتماد المستندى لدة تزيد على شهر فيحق للمورد التحلل من التزامه بالتوريد وفقا للعرف التجارى ، ذلك أنه أيا ما كان الرأى في وجود هذا العرف ، فأن المتعاقدين (الهيئة والمورد) قد اتفقا صراحة على مد ميماد التوريد لمدة تعادل التأخير في فتح الاعتماد ، وعلى ثبات السعر خلال مدة تنفيذ المقد * كما سلف البيان * ولايجوز اهدار هذا الاتفاق الصريح بدعوى وجود عرف تجارى يخالف ذلك *

لذليك

انتهى رأى الجمعية العموميـــة لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الورد في الحالة المروضة يتوريد ياقى الكبية المتعاقد عليها •

ر فتوی رقم ۱۳۲۲ فی ۱۹۸۸/۱۲/۲۲ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۳۰ ملف رقم ۱۳۷۹/۲/۳۷) •

(۳۳) حلسة ۳۰ من توفهبر سنة ۱۹۸۸

اتفاليات .. الاتفاقية المرية التركية لتعويض الحقوق والمسالح التركية •

النص في البند ثالثا من هذه الاقطابة على اعتبار الوثائق التي يتقدم بها الرعايا الاتراف حافظيمين والاعتبادين مقبولة لدى الجهات تلميية يتمين تفسيرها في هوه، بقية أحكام الاتفائية حابية مقبولة لدى الجهات المسرية لا تشير اكثر من أن هذه المستشات تشير من وجهة نظر الحكومة المصرية المتوط بعث طلبات الرعايا الاتراف في الوة المستشدات المصرية المقافية حاب المستشدات المصرية حابين المساطرة من السلطات المصرية حابلاتات الورائة التركية التي تعاوض مع مستشات من فاتم موتبتها صادرة من السلطات المصرية لا تحتير الورائة التركية التي تعاوض مع المستشات والاحكام الهمادرة من السلطات المصرية لا تحتير مقبولة لديها حاساس ذلك حافظييق (١) ه

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٨ ملف ١/٢/١٠٠ كما استعرضت نصوص الاتفاق الموقع بالقاهرة بناريخ ٤/٦/ ١٩٨١ بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية بشان تعويض الأموال والحقوق والمصالح التركية والذى وافق عليه مجلس الشمب بتاريخ ٢٠ / ١٩٨٢/٣ ٠ وتبين لها أن المادة (٣) من هذا الاتفاق ننص على أن و يتقدم الأشخاص الطبيميون والاعتباريون من الرعايا الأتراك بطلباتهم في معة أقصاها سنة اعتبار من تاريخ هذه الانفاقية وذلك طبقا لأحكام بروتوكول التنفيذ المرفق بالاتفاق والأسس ونصت المادة ١١ من ذات الاتفاق على أن د كلفت اللجنة الصرية التركية المستركة التي شكلت للمسل بمسورة مستمرة في نطاق أحكام البروتوكول التنفيذي يمتابعة تنفيذ الاتفاقيسة الحالية ولاتخاذ الاجراءات الضرورية عند الاقتضاء لضمان تنفيذ أحكامها على الوجه المرضى وبأسرع وقت ممكن ... و كما استم ضت الجمعية نص المادة ١ من بروتوكول التطبيق الخاص بالاتفاق الموقع بالقساهرة في ١٩٨١/٦/٤ التي قضت بأن ، تسلم السلطات المختصة في الجمهورية التركية وكذا سفارة الجمهورية التركية بالقامرة إلى الأشخاص الطسمين والاعتبارين الذين يرغبون في الافادة من أحكام الاتفاق المذكور شبسهادة تفيه أن هؤلاء الأشمخاص يندرجمون تحت الشروط الواردة بالمادة ١ من الاتفاق

وعل أية حال فانه اذا ما اعترضت السلطات المصرية في جمهورية مصر العربية على المستندات المتعلقــة بممتلكات وحقوق ومصالع الرعاية

⁽١) يراجع المنى والبدأ فتوى جلسة ١٩٨٧/٣/١٨ .

الأتزاك والواردة بالاقرار المسسار اليه ولم يمكن تسوية هذا الاعتراض بالوسائل الديلوماسية ، فأن النزاع يعرض على اللجنة الشتركة المشار إليها في المادة ١١ من الاتفاق * و كمسا استعرضت الجمعية الأسفني والإجراءات الخاصسة بتلقى طلبات الرعايا الأتراك وبحثها والبت فيها والموقع عليها من الجانبين التركي والمصرى بالقاهرة في ١٩٨١/٦/٤ والذي نصى البند و ثالثا ، منها على أن و ترفق بالطلبات المقدمة من الأشسخاص الطبيعين والاعتبارين صورة مصدق عليها من الوثائق المثبتة للارث والصادرة من الجهات المختصة بتركيا ، وتعتبر هذه الوثائق مقبولة لدى الجهات الصرية ، * ونص البند و خامسا ، منها على أن و يتولى الجانب المصرى بحث الطلبات للحالة اليه من الجانب التركي مم الجهات الصرية المختصة على ضبوء المستندات الرفقة بهذه الطلبات ومن واقم الملفات المتعلقة بهذه الأموال لدى الجهات المذكورة ويقوم الجانب المصرى بابلاغ الجانب التركى بننيجة بحث الطلبات المذكورة وذلك خلال مدة أقصاها سنة أشهر من تاريخ تلقى هذه الطلبات موضحا بها قيمة الأموال والحيثيات التي أدت الى هذه النتيجة » ونص البند الرابع عشر على أن و رفض اللجنة المصرية التركية المستركة لطلب صاحب الشأن كليا أو جزئيا لا يؤثر على حقه في المطالبة بما قد يكون له من حقوق قبل الجهات المعرية بالطرق القضائية أو الادارية فقا لأحكام القوانين السارية في مصر ، • ومفاد ما تقدم أنه رغبة في أجراء تسوية شاملة ونهائية للتعويض عن الأموال والحقوق وللمسالح التركية التي مست نتيجة تطبيق أحكام بعض ألقبواني والتشريمات والتدابير التي صدرت في مصر ثم توقيع الاتفاق المشار اليه والذي يبين من جماع نصوصه وما أرفق به من ملاحق أن الجانبين أدرجا المستندات المثيتة للارث والصادرة من السلطات المختصة التركية ضمن الستندات التي يثبت بها صحة الطلبات المقدمة من الأشخاص الطبيمين والاعتبارين الأتراك ونص في البند و ثالثا ، سالف البيان على أن تعتبر هذه الوثائق مقبولة لدى الجهات الصرية •

ومن حيث أنه ولئن جاء نص البند ثالثا مطلقا من أى قيد - الا أنه يجب ألا يقف تفسيره على ظاهره فقط بل يجب تفسيره فى ضدوء بقية نصوص الاتفاق وما الحق بها من مستندات وما تكشف عنه هذه النصوص من اوادة مفستركة للجانبين ، وإذا كان الأمر كذلك وكان المستفاد من أحكام الاتفاق أن الجانبين قد توقعا أن يرفض الجانب المصرى طلبات يعض الرعايا الاتواك الاتفاق على الرغم من أن هذه الطلبات مرفق

بها مستندات أو صور مستندات صادرة من الجهات التركية مثبتة لحقهم غى الأرث ومن ثم فقد بينا فى الاتفاق العكم عنه رفض السلطات المصريةُ لهذه الطلبات ففي هذه العالة اذا لم يمكن تسوية هذا الاعتراض بالوسائل الديلوماسية فان النزاع يعرض أولا على اللجنة المستركة المسار اليها في المادة ١١ من الاتفاق وفي حالة عدم وصول هذه اللجنة لحل في الموضوع سبب رفض السلطات المعرية لهذه الطلبات فان هذا الرفض لا يخل يحق صاحب الشأن من الرعايا الأتراك في المطالبة يما قد يكون لهم من حقوق قبل الجهات المصرية بالطرق القضائية أو الادارية وفقسا لأحكام القوانين السارية في مصر ، وإذ كان الأمر كذلك فإن عبارة و مقبولة لدى الجهات المهرية ، لايمكن أن تعنى أكثر من أن هذه المستندات تعتبر من وجهة نظر الحكومة المصرية المنوط بها يحث طلبات الرعايا الأتراك في قوة المستندات الصرية الصادرة عن السلطات المصرية المختصة نون ضرورة اتخاذ احراء آخر ، وأن ما أثبت بها هو عنوان للحقيقة والصحة الا أن ذلك لا يعنى أن هدا المستند المقبول يحوز حجية أو أفضلية أو قوة اذا ما تعارض مم مستند من ذات مرتبته صادر من السلطات الصرية . أو انه يقلم على المستناد المسرى في حالة تعارضه معه اذ أن ذلك الفهم فضلا عن تعارضه مع الارادة الشيتركة للمتعاقدين حسبما أفصحا عنها في نصوص الاتفاق الشار اليه ، فانه يؤدى الى نتائج لايمكن التسليم بها ويمس بمبدأ سيادة الدولة • بيد أن كل ذلك لا يعنى ـ كمـا جاء في مذكرة السيد السفير التركي بالقامرة .. ان اعلانات الوراثة التركية لا تمتبر حجة على الجانب المصرى بل تثبت لها هذه الحجية كما لو كانت ضادرة عن السلطات المعربة بشرط عدم تناقضها أو تمارضها مم ما هو ثابت بالستندات والأجكام المسرية فاذا ما وجد هذا النعارض كآن لأصحاب الشأن اللجوء الى الطرق الادارية أو القضائية لاثبات حقوقهم وفقا لأحكام القوانين المصرية السبارية على النحو سالف السان ٠

لذلسك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٨ التي انتهت الى أن القصود بلفط و مقبولة ، الواددة في البند و ثالثا ، من اجراءات الملحقة بالاتفاق الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية بتاريخ ١٩٨١/٦/٤ هو اعتبار الوثائق التركية المتبتة للارث بمثابة وثائق صادرة عن السلطات المصرية •

(۳۷) حلسة ۳۰ من نوفيس سنة ۱۹۸۸

ـ عاملون مدنيون بالدولة ـ تسوية حالة ـ

التحاصيلين على مؤهل عائل الناء الخدمة من يعين في احدى الوحدات الطفاعية للهادة 2/4 من القانون قرام 1/4 المسادة 1/4 اعتبادا من القانون قرام 1/4 السنة 1/4 اعتبادا من الربح اعتبادا المناسبة عامل الربح اعتباد الفلمية يوامل الربح اعتباد الفلمية يوامل وفقا لاحكام القانون رقم 7 السنة 1/44 ـ تحديد الأقلمية يكون وفقا لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم 7 لسنة 1/46 ـ لا وجه تتطبيق المادة ع 1/46 السنة 1/46 عن المناسبة المامل على مؤمل الأعلى بعد اعتباد المامل على مؤمل الأعلى بعد اعتباد التوصيف والتأثيم حـ تطبيق .

. تنص المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضـــاع الماملان المدنيان بالدولة والقطاع المام على أن و ٠٠ تبعدد أقدمية من بعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفُئة المقررة لمؤهله طبقا الأقدمية خريجي ذات الدفعة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المينون طبقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ الشيار اليه ما لم تكن أقدميته أفضل وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقا للأحكام السابقة ينقل بغثته وأقدميته ومرتبه الى مجبوعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التي تلام خبراته مالم يكن بقساؤه في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له ، كما استعرضت حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الممدل بالقسانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه » ٣٠٠٠ ساذا اعبه تصن العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة هن تاريخ اعادة تعيينه و واستبانت أن المشرع قرر في المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نقل العساملين الذين يحصلون على مؤهلات علما أثناء الخامة الى مجبوعة الوظائف العليا غير التخصصية واحتفظ لهم بأقدمياتهم ومرتباتهم في المجموعة الوظيفة المنقولين منها اذا كانت أعلى من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى المينين بها وذلك ما لم يكن بقاؤهم في مجموعاتهم الأصلية أفضل لهم ، هذا في حين بن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه أجاز اعادة تعين العامل وفقا لأحكامه في وظيفة من مجموعة نوعية مغتلفة بذات درجته أو بدرجة أخرى وحدد اقدميته في هذه الحالة من تاريخ اعادة التميين ولم يجيز له الاحتفاظ باقدميته السابقة •

ومن حيث أن افتاء الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع قد استقر على ان المشرع وقد هجر في القسانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ نظام تسعير الشهادات وأخذ بنظام موضوعي لترتيب وتوصيف الوظائف أساسه الوطيفة وما تطليه من اشتراطات لشغلها وليس الوظف الشاغل لها وأن مذا المسلك من جانب المسرع القائم على أساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتفق مع حكم المادة الرابعة من الغانون رقم ١١ لسبنة ١٩٧٥ المسار اليه وأنه اعتمارا من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالوحدة ينقضي حكم المادة الرابعة المشار اليها ، ومن ثم فان من يعين في احسب على الوحدات الخاضعة للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ اعتمساد جمداول التوصيف والتقبيم وفقا للمؤهل الأعلى الحاصل عليه أثناه الخنبمة يعامل وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه ، وترتيبا على ما تقدم غان تمين العاملة المذكورة في الحالة المروضة حالها يمقتضي مؤهلها العالى الذي حصلت عليه أثباء الحدمة بعد اعتباد جيداول التوصيف والتقييم بالجهة التي تعمل بها يعد بمثابة اعادة تعيين يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما توافرت في شأنها اشتراطات شبيقل الوظيفة فتحدد أقدميتها في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٢٤ منه من تاريخ التعيين ، وبذلك فانه لا محل لأعبال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في هذه الحالة لتخلف مناط أعمالها وهو حصول العامل على تسوية بطريقة الخطيبا ٠

لذليك

انهى رأى الجمية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نقل السيدة / ١٠٠٠٠٠٠ لل مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية بعد حصولها على المؤهل العالى هو بهنابة اعادة تميين في هذه المجموعة وتحدد القسيتها فيها هن تاريخ اعادة تعيينها .

ر فتوی رقم ۱۳۲۶ فی ۱۹۸۸/۱۲/۲۲ چلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۰ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۲/۲۷ و

44

(YÀ)

جلسة ۳۰ من نوفمير سنة ۱۹۸۸

ضرائب حـ غرائب چركية حـ الخفاقية منحة انشاء مركز مصايد كالسجالة بيجين المست الحالي حـ اعظا الربايا البابليون من الحصرائب والرسوم المجمركية تظروضة في چمهورية حمر الحربية بمناسبة توريد المنتجات والمشمات في نقلق المقود المحولة من المندة حـ اسامي لكك : أعمال قوة الخانون التي حازتها الخطافية للنمة بعد الحرارها والتصديق عليها من حبلس الشعب حـ تطبيق -

تبين للجمعية المعومية أنه مبتى وأن صدر قرار وثيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر المربية واليابان لمنحة انتسباه مركز مصبايد للاسساك بمحيرة السد المالى والموقع في في القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ وعرض على مجلس الشمع في دور الانعقاد الصادى الأول من المصل التشريعي المنات وصدق عليه وقد تضينت الأحكام الواردة رفقه : ٣ ــ(١) تستخدم لرعايا بابانين أو مصرين طبيعين أو أشخاص اعتبارية ينص عليها بعد لل غيا بابانين أو مصرين طبيعين أو أشخاص اعتبارية ينص عليها بعد المتخدامية أو المشخاص البابنية الطبيعية أو الإشخاص الميابنية الطبيعية أو الإشخاص البابنية الطبيعية أو الإشخاص البابنية الطبيعية أو الإشخاص البابنية الطبيعية أو الإشخاص الجابنية الطبيعين أو الاعتباريين في حالة الحسيات الميابنية ، وبواسلة الأشخاص الطبيعين أو الاعتباريين في

 ٤ ـ تبرم الحكومة المسرية أو الجهـــة التي تمينها عقودا بالن الباباني مع رعايا بابانين لشراء المنتجات والخدمات المسار اليها في البند ٣ - هذا وسوف تقوم الحكومة البابانية بفحص مثل مشه المقود للتآكد -من صلاحيتها للمنحة -

 ٥ ــ (١) تتمهد الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالبن الياباني تفعلى الالتزامات التي استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المبنة بمقتضى المقود التي يتم فحصها طبقا لما نص عليـــه في البند ؟ المسار اليه ٠٠٠

١ ــ ١ ــ تتخذ جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ ٠٠٠٠
 ١ ـ) اعفاء الرعايا اليابانين من الرسوم الجمركية والفراثب وأى غرامات

مالية قد تفرض في جمهورية مصر العربيسة فيما يتعلق بتسوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم فحصها ٠

ومقاد ذلك انه على ضوء أحكام اتفاق منحة انسساء مركز مصايد للاسماك ببحيرة السد العالى فان المنحة مخصصة لتوريد المنتجات والخدمات المسرية واليابانية الملازمة لتنفيذ المشروع صواء من الأشخاص الطبيعية أم من الأشخاص الاعبارية ، وذلك بالني المياني تحت فحص الجانب المياني للذي يتكفل بتفطية جميع الالتزامات المناشئة عن المقود التي يتم فحصها والتي آكد من اتفاقها مع شروط المنحة ، والى جانب ذلك فان الرعايا اليابانيين يتم اعفائهم من جميع الضرائب والرسوم الجمركية والفرامات التالية المتعلقة بعمليات النوريد الشار اليها *

فاذا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان المهمات التي تطالب. مصلحة الجمارك بسداد الضرائب والرسوم عنها قه تم استيرادها بناء على الموافقة الاستبرادية رقم ١٠٨ في ١٠١/١/١ التي أصدرتها لجنة المستريات الخارجية لقطاع التعمير على أساس أن الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى هي المشرفة على المشروع والمستوردة وأن المورد الخارجي هي مؤسسة كيتانو اليابانية للمقاولات وهي من الأشخاص الاعتبارية اليابانية المشاو اليها في البند ٣ (١) من اتفاق المنحة ، كما تم خصم القيمة من الحصة. المخصصة من المنحة لإنشاء المركز بعيد فحص العقد المبرم بأن المؤسسية البابانية والهيئة المامة لننبية يحرة السد العالى بمعرفة الحكومة اليابانية، ولما كان الرعايا اليابانيون وفقا لما تقدم يتم اعفاؤهم من الضرائب والرسوم الجبركية الفروضة في جمهورية مصر العربية بمناسبة توريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود المحولة من المنحة ، وكانت الضرائب الجم كية موضوع الطالبة المعروضة وقدرها ٤٥٠ر٣١٢٦٣٠ جنيه مستحقة على المهمات التي قامت مؤسسة كيتانو اليابانية بتوريدها ، فانه اعمالا لقوة. القانون التي حازتها اتفاقية منحة انشاء مركز مصايد للأسماك ببحرة الساء ألمالي بعد اقرارها والتصديق عليها ، تكون هذه المهمات مععاة من الضرائب والرسوم الجمركية ولا يقم أي التزام على هيئة تنمية بحدة السد العالى سيستادها ٠

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة. ﴿ فتوى رقم ١٣٢٦ في ١٩٨٨/١٢/٢٢ جلسة ١٦٨٨/١١/٣٠ عنف رقم ١٦٧٦/٣/٣١ ي.

(PY)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

بتوك ... عضوية مجلس الادارة ... حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة بتكين ... استثمار مال عربي واجتبي ... شروط استثناء ممثل الاشخاص الاعتبارية الطبيعية الاجتبية : ...

حظر الشرع في القانون وقع ١٥٩ أسنة ١٩٩١ الجمع بين عضوية مجلس ادارة بنك من المبارة بنك من البركة الله من شركات البركة التي المباركة في هو أو شركة من شركات الانتجان المستخدم الطبيعية أو الانتيارية الانتجان المباركة المبار

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة يتاريخ ٢/١١/١٨ منف رقم ٢/٢/١٦ التي انتهت للأسباب الواردة فيها _ الى انه لا يجوز الجمم بين عضوية مجلس ادارة البنك العربي الافريقي وعضوية مجلس ادارة أي بنك أو شركة مساهمة أخرى ، كما استعرضت الجمعية المادة ١٢ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ التي نصت على أن و تستثني الشركات المنتفعة بأحكام القانون من حكم البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ٠٠٠ كما تستثنى هذه الشركات من أحسكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة في المادة ٠٠٠٠ والمادة ٢٦ بالنسبة لمثل الأشبخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية ٠٠٠ واستعرضت الجبعية نص المادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المستولية المعدودة التي قضت بأن و لا تخل أحكام القانون الرافق بما ورد من أحكام في القوانين الخاصمة بشركات القطاع المام أو باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة أو يتنظب بعض الشركات و وأخيرا استعرضت الجمعية المادة ٩٤ من (القانون المذكور (المقابلة المهادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٥٤ سالف البان) التي نصت على أنه د مم عدم الاخلال بالاستثناءات المقدرة لممثل بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر أن يجمم الى عضويمه مجلس ادارة بنك آخسر إو شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشناط فى مصر ، وكذلك القيام يأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى أيهما » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع _ لاعتبارات قدرها _ حظر في القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ الملغى ، رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ الملغى ، الجميع بين عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر وعضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي لها نشاط في مصر ، واستثنى المشرع في قانون الاستثمار من هذا الحظر عميق الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية .

ولما كانت قاعدة حظر الجمع هذه تقوم على وحدة الشخص وتعسده صفاته فاذا ما خضع للقاعدة بيقضى احدى صفاته حظر عليه التبنع باى استثناء يعتم له يصفة أخرى ، فاذا كان الشخص يجمع بين عضسوية مجلس ادارة بنكين وكان خاضما في أحد البنكين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة آكثر من بنك واحد ولكنه معفى من الخضوع للدات القاعدة أو مستثنى منها في البنك الآخر فأنه لايجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة أنبنكين وانمسا يلزم أن يسكون هذا الإعفاء أو الاستثناء شخصيا أى متعلقا بصفته الشخصية أو مزدوجا أساملا الصفتين معا بأن يكون معفيا في كلا البنكين من الغضوع لقاعدة الحظر ومن ثم فانه يتمين للقول باستثناء ممثل الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الاجنبية من قاعدة حظر الجمع أن يكون الشخص ممتلا في بنكين أو اكثر في معلس ادارة بنك حتى يتمتم بهذا الاستثناء طألا انتفت عنسه هذه بالصفة في البنك الآخر "

ولما كان السيد المعروضة حالته عضوا بمجلس ادارة البنك الوطنى المتنبية ــ وهو شركة مساهمة مصرية تخضع لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة المعرف بين أن عضويته في مجلس اداره بنك عصر الدول بصفته مساهما في البنك في حين أن عضويته في مجلس اداره بنك عصر الدول بصفته ممثلا لاتحاد المصارف العربية والفرنسية ــ وهو شركة فرنسية • في عضوية مجلس ادارة هذا البنك ومن ثم يسرى عليه الحظر الوارد في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ سالفة البيان الا لا يكفى عدم خضوع عضويته في مجلس ادارة بنك عصر الدول بصفته ممثلا للسخص اعتباري أجنبي لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة

أكثر من بنك طالمًا انتقت عنه هذه الصفة بالنسبية لعضويته في مجلس ادارة البنك الوطني للتنمية •

.لذلسك

انتهى رأى الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز جمع السيد المروضة حالته بين عضوية مجلس ادارة البنك الوطني للتنبية وعضوية مجلس ادارة بنك مصر الدولى •

ر فتونی دقم ۲۸ فی ۱۹۸۹/۱/۵۰ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۲۱ ملف دقم ۲۸/۲/۲۱ » ·

(+ غ) جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

اختصاص .. ما يغرج عن اختصــاص الجمعية العومية للسمي اللتوى والتشريع ... « المازعات التاجيرية أ. «

د يغرج عن اختصاص الجمعية الممومية تقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الموقة كافة المنازعات التأجيرية التي يحكمها القانون رائم 24 لسنة 1977 وتعديلاته والتي تنشا بين الجهات الادارية ـ ينطف الاختصاص نظرها للمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها الكان المؤجر معل النزاع أو قاض الأمور المستمجلة حسب الأحوال ـ للقانون الشار اليه ذاتيته واوضاعه الطاصة ـ تطبيق .

رأت الجمعية العمومية أن البحث في اختصاصها بنظر هذا النزاع سابق على البحث في شكله أو موضوعه ، وتبين لها أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أن ه تختص الجمعية الميومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشيأ بن الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الجهات العامة أو بين المؤسسات المامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العبومية لقسمي الفتوي والتشريع في هذه الحالة ملزما للحانس ٢٠٠ ء وأن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شبأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة (١) منه على أنه « فيما عدا الأراضي الفضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المدة للسكني أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق الأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصسدار قانون الحكم المحلى ٠٠٠ » ، وتنص المادة (٥) منه على أن تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحسكام هذا القانون ۽ ٠

والمستفاد من ذلك أنه ولئن كان الأصل العام هو أن الجمعية العمومية لقسدى الفتوى والتشريع هي المختصة طبقا لحكم المادة ٦٦ / د من القانون وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار البه بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية الصومية في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، الا انه إذا تعلق الأمر بمنازعة تأجيرية يحكمها القانون رقم 23 لسنة ١٩٧٧ وتبديلاته ، فإن الفصل فيها يخرج عن المتصاص الجمعية العمومية العسمي الفترى والتشريع وذلك بغض النظر عن اطرافه ، اذ يتمين أن يتم وققا للاجرافات والمراعيد وأمام الجهة التي حديما القانون المنظم لملك وهي المحكمة الإبندائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر محل النزاع أو قاض الأمور المستحبلة حسب الأحوال فهذا القانون المختبد وأوضاعه المخاصة ، من ثم فان ما نص عليه من اجرافات معينة وتحديده لجهة بذاتها لتنظيم هذا النوع من المنازعات يكون هو الواجب الاتباع وتكون الجهة التي عديما عذا القانون هي المختصسة والواجب الاتباع وتكون الجهة التي عديما عذا القانون هي المختصسة الاختصاص ينظرها أذ أنه من المقرر أن الخاص يقيد العام ، وهو ما استقد المجتساس ينظرها أذ أنه من المقرر أن الخاص يقيد العام ، وهو ما استقد عليه أنتاء الجمعية العمومية تهسمي الفتوى والتشريع (فتواها بجلسة 1٩٨١/١/٥٩ ملف رقم ١٩٨٤/١/١٤) ، وفتواها بجلسة وملك رقم ١٩٨٤/١/٥٩)

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ولما كان النزاع المروض يتملق بتوزيع قيمة تكاليف ترميم وصيانة البنى رقم ١ ميدان خالد بن الوليد بالكيت كات ما يعد منازعة ايجارية يختص بنظرها القضاء المادى وفقا الأحكام قانون ايجار الأماكن ولا يمتد اليها اختصاص الجمعية المهومية لقسمي الفتوى والتشريع بسجلس الدولة •

لذليبك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الِفتوي والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع *

و فتوی رقم ٤١ في ١٩٨٩/١/٨١ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١ ملف رقم ١٩٨٨/٢/٢٢ c

(﴿ ﴾ ﴾) جلسة ٢١ من ديسمبر استة ٢٩٨٨

عاملون مديون بالدولة - تعين - التمين في فع ادلى الدرجات - « مندة بيشة ه ينس شرط قضاء الرشح للتمين في غير ادنى الدرجات لمنة بيئية في وفيلة من الدرجات الأدنى مبادرة للوظيفة الراد التمين فيها - لا يغير تصيير الرشح عن خارج الوجدة في غير ادفى الدرجان الن يتم ذلك في نفس الجموعة النهضة التي كان يتتمي الها التحلم باستيالك لمدة الفيرة المعلمة المتعلمة لتسفل الوطيفة الرشح لها - له أن يستلك بالأجر إلى كان يتقاماه في وفيلته السابقة اذا كان يزيد على بدية الأجر اللرد للوطيفة المهير عليها شرط الا يجاوز نهايته وان تكون مدة خدمته متصلة - تطبيق «

تنص المادة ٢٥ من القانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقسم 22 لسنة ١٩٧٨ الممثل بالقانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٨٣ على أن « يكون التعيين ابتداء في أدني وطائف المجموعة النوعية الواردة في جسمول وطمائف. الوحسة «

ويجوز التعيين في غير هذه الوطائف سواه من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٠٠ من المدد الطلوب شخله أمن وطائف كل درجة وذلك طبقا للقواعد والشروط التي تضمها لجنسة شميش الخدمة المدنية ١٠٠٠٠ والمادة ٢٥ من ذات القانون التي تنص على أنه و ١٠٠٠٠ واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى ، احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المفرد للوظيفة المسابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المفرد للوظيفة المسابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المفرد للوظيفة

والمادة ٧٧ من المتانون المذكور التي تنص على أنه و ٢٠٠ كما تحسب منة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافسرها الشغل الوظيقة على أساس أن تضاف ال بداية أجر التميين عن كل سنة من السنوات الزائدة قبية علاوة دورية بحد أقمى خسس علاوات من علاوات درجة الوظيقة الممين عليها العامل بشرط ٢٠٠ وعلى ألا يسبق زميله الممين في ذات الجهة في وظيفة من نفس المدرجة في التاريخ الفرضي لبسداية الخبرة المحسوبة من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر ٢٠٠ » و والمادة ٢٦ منه التي تنهى على أنه و مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شمسطل

الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على اللحجة والمجموعة النوعية التي ينتمى النها ع حكما استعرضت الجمعية المادة (١) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (١) لسبنة ١٩٨٠ بشأن النمين في غير أدنى الوظائف التي تقضى بأن و يكون التعيين في غير أدنى وظائف المجرعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو من خارجها وفقا للقواعد وبيراجاة توافر الشروط التالية :

٣ ــ ألا تقل مدة الخبرة المبلية للمرشع عن مجموع المد البينية إنلازم قضاؤها في وطائف الدرجات الأدنى من الوطيفة المرشم لها وفقا إكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التميين بها «

٤٠٠٠ ثان التوافر في مدة الخبرة الممارة اليهسما الشروط المقورة في الموحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد عن المدة اللازم توافرها لشبقل الوظيفة ع و المادة (٢) من القرار المذكور التي تقضي بأنه و يشترط فلاعتماد بعدة الخبرة الممار اليها في المادة السابقة ما يلي:

٣ أن يتفى فوع الخبرة العملية خلال مدة الخبرة المذكورة مع طبيعة عمل الوطيقة المرشح العامل للتمدين بها » والمادة (٣) منه التي تقضى بأنه لا لايجود في جميع الأحوال تمدين العامل في وظيفة درجتها اعلى منه وصل البة نمبله لمهن بغذات الوحدة في التاريخ الفرض لبداية المؤلى من المحسوبة طبقا لأحكام منا القرار » وكذلك استعرضت المادة الأولى من قرار وترير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٤٤٥٠ للنمة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية (للزائمة) عنه التعمين للعاملين المؤملين ، التي تنص على أن « يدخل في حساب مدد الحبرة المعملية المنصوص عليا في القرة النائمية من للادة ٢٧ من القاندون ٤٧ أناملية المناملين المؤملين المؤملين المؤملين المؤملين المؤملين المؤملين المؤملين المؤملين المؤملين المناملين المؤملين المؤملين المد الآتية :

المدد التي تففى باحدى الوزارات والممالح والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة وهيئات وشركات التعلم المامة والميثات العامة وهيئات وشركات التعلم المامة وهيئات وشركات

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادة ١٩٥٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاد للعاملين بداخل الوحفات أو من خارجها التميين في غير ادني درجسات وطائف كل مجموعة ، توغية بالوصدة ، على أن تستوفي الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار الجنة شئون الخبعة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ • ومن بين الشروط التي تطلبها عدا القرار توافر خبرة عملية للمرشح للتعيين تتفق مع مستوى التاهيل الملمي وطبيعة عمل الوظيفة الرشح لها ، لاتقل عن مجموع المدد البينية الزم قضاؤها في وطائف الدرجات المُدنى من هذه الوطيفة ﴿ وَفَقَا لكل مجموعة توعية على حدة وبدا من درجة بداية التعيين بهاء وسراعات الضوابط المحددة لحساب تلك الخبرة ﴿ ولا وجه للقول بانه أيلزم تضاء المرشح للتميين في غير أدنى الدرجان لمدة بينية في وظيفة من المدرجسة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد التعيين فيها ، لأن مؤدى ذلك قصر التعيين في غير أدنى الدرجات على العاملين بنفس الوحدة أو من صبق لهم العمل وحدات الدولة أو التظاع العام والذين استوفوا المدة البينية المذكورة • وهو ما يخالف صريح نص المادة (١٥) وقرار لجنة شنئون الخدمة المعنيّة اللذين أجازا بمذا النعيين للعاملين بداخسل الوحدة أو من خارجها حتى ولو لم يسبق التحاقهم بعمل في وحدات الدولة أو القطاع العام فضملا عن أنه يجب التفرقة بين نظام اعادة التعيين في غير أدنى الدرجات وقواعد الترقية للوطائف الأعلى وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٧ لسسمة ١٩٧٨ التي تستلزم قضاء العامل لمدة بينية في وظيفة من الدرجة الأدني للوظيفة المرقى اليها بدّات المجموعة النوعية ، ذلك أن لكل منهما مجال أعماله الخاص الذي لا يختلط بالآخر • وكذلك فلا يلزم لتعيين المرشح من خارج الوحدة في غير أدنى الدرجات أن ينم ذلك في نفس المجموعة النوعية التي كان ينتمي اليها ، اكتفاء باستيفائه لمدة الخبرة العملية المتطلبة لشمغل الوظيفة المرشح لها ٠ أما عن حساب مدة الخبرة العملية الزائدة للمرشح ، فقد تطلب قرار لجنة شئون الخدمة المدنية سالف الذكر أن توافر فيها الشروط المقررة بالوحدة بشأن حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد عن المدة اللازم استيفاؤها لشغل الوظيفة • وغنى عن البيان أنه في حالة عدم وجود قواعد خاصة بالوحدة في هذا الشأن ، فلها أن تسترشيد في ذلك بقواعد حساب تلك المدة اأواردة بقرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنبية الادارية رقم ٤٧هه لسنة ١٩٨٣ مَم مرَاعاة أنه في جميع الأحوال لايجوز تعيين المرشح في وظيفة درجتها أعلى مما وصل اليه زميله المعين بذات الرحدة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة طبقا لأحكام قرار اللجنة المشار اليه •

ولما كان السيد / محمد جمال الدين صغير - في الحالة المروضة -تد تقدم الشغل وطيفة مدير ادارة الشئون الماليـــة من الدرجـة الأولى « بمجموعة التنمية الادارية » بمستشقى أسوان العام ، الملن عنها بمديرية

الشنئون المنتحية وهو حاصل على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٨: وسيق تعبينه بنديزية العموين عن طريق القوى العاملة بتاريخ ١٩٦٩/٣/١ ، ثم نقل منها الى مصلحة الضرائب العقارية التي يشغل بها الدرجة الثانية و بمجموعة التمويل والمعاسبة ، اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١٥ . وإذا استوفي لهنذكور اشترأطات شغل الوظيفة المعلن عنها ـ طبقا لقواعه التعيين فني غر أدنى الدرجات سالقة البيان ما فصدر قرار محافظ أستوان رقم ٢٨٥ بناريخ ٧/٧/٧/٩ بتعبينه في تلك الوظيفة • ومن ثم يعد هذا القرار صحيحة لا مطعن عليه * ولا وجه للقول. بعسهم مشروعيته لتعين البسيد الذكور في مجبوعة نوعبة مختلفة عن الجبوعة التي كان يعبل بها بمصلحة الضرَّائبُ العقارية والكونةُ لم يتضى مدة بينية قدرها ست سسنوات في الدرجة النائية ، ذلك أن قواعد التعيين في غير أدنى الدرجات كما سلف القول، لم، تشترط أن يكون نعيين المرتبع من خسمارج الوحدة في نفس المجموعة الندعية التي كان ينتمي اليها ، أو اقضائه لمدة بينية في وظيفه من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد تعيينه فيها ، اكتفهاء باستيفائه لمدة الخبرة المملية المتطلبة للتمين في هذه الوظيفة وذلك على النحو السالف ايضاحه • ولا يحاج بأن قرار تعيين السيد المذكور قد خالف حكم المادة (٣) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية سالف الذكر ، لوجود زميلين له بمديرية الشئون الصحية باسوان هما السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ والسيد / ٠٠٠٠٠٠ ، عينا قبل التاريخ الفرضي لحساب مدة خبرته ، ولم يصب لا بمسه الى الدرجسة الأولى • ذلسك أن التسسابت من الأوراق أن لجنة شيسون العاملان بالمديرية قامت بحسساب مدة خبرته العملية بدا من تاريخ تعيينه بمديرية التموين في ١٩٦٩/٣/١ ، وبالتالي يكون تاريخ تعيين المذكورين في ٧/١/١٩٦١ و ١٩٧١/٢/١٤ لاحقسا للتاريخ الفرضي وقد استرشدت اللجنة المذكورة في حساب الخبرة العملية الزائدة عن ١٤ سنة للمعروضة حالته ببعض القواعد الواردة بقرار وزير المولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ ، المتعلقة بالجهة التي قضت فيها الخبرة ، والمدة النبي تحسب ، والمؤهل الذي يعتد به ، وذلك لعدم وجود ضوابط خاصة بمديرية الشئون الصحية في هذا الشأن . وهو ما يتفق مع قواعد التعيين في غير أدني،الدرجات سالغة البيان •

أما عن تطبيق حكم المادة (٢/٢٧) من القانون رقم 24 لسنة ١٩٥٨ على حالة السيد المذكور ، فلم يثبت من الأوراق معاملته بمقتضى هذه المادة باضافة أية علاوات الى بداية أجر الوظيفة المعين عليها .

واخيرا فلا مانع من أستفادته من حكم المادة (٣/٢٥) من القانون وقم ٤٧ السنة ١٩٧٨ التي تجير في حالة اعادة تميين العامل في وظيفة ثمن مجموعة آخرى في نفس درجته أو في درجة أصرى أن يحتفظ بالأجم الذي كأن يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الأجر القور للوظيفة الهين عليها ، بشرط الا يعاوز نهايته وأن تكون مدة خامته متعسسلة • ذلك لانه ليس في قواعاء التعيين في غير أدني الدرجات ما يتعارض مع الحكم المذكور ، أن يحول دون تطبيقه على العاملين السابقين المينين في غير أدني الدرجات بدون فاصل زمني بين الخدمة السابقة واللاحقة •

لذليك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار التميين في الحالة المروضة -

(فتوی رقم ۹۳ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۲ چلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۱ ملف رقم ۷٤٧/۳/۸۱) -

(EY)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

تميين ـ التمين في غير ادني العرجات ـ شروطه ٠

الخادة (١٠) من قانون تقام العاملين الدنيخ بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٧٨ اجاز الخصرع للعاملين داخل الوحدة أو خدرجها التميين في غير أدني الدرجات بمراحاة
الشروط المقردة قانونا ودنها خبرة عصلية لا تقل عن مجموع اللهد البينية اللازم الفساؤها في
وطاقف الدرجات الأدنى ــ لا يلزم استراط قضاء منة بينية في الوظيفة الأدني مباشرة ــ
التميين في غير أدني الدرجات بوحدة خارى أو في نفس الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة
لا الزام فيه بتواهل الشرط المتقدم متى توافرت في الهين معة الخهرة العملية الكلية في
مجال عمل الوطيفة التي يجن عليها ــ شرط قضاء المدة الهيئية يكون في مجال الترقية
عليا لمن طبيقات المقينة والذكور ــ تطبيق •

استعرضت الجمعية الصومية فتواها السابقة بجلسة ١٩٨٠/٦/١١ الله أن أن من ملف رقم ٥٧١/٣/٨٦ » التي انتهت للأسباب الواردة فيها له أن الماملين بالشركة يدخلون في عداد المخاطبين يحكم المادة ٢٠ من قانون الماملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فيجوز اعادة تعيينهم في غير ادني وطائف مجموعة نوعية مختلفة عن تلك التي ينتمون اليها ، دون غير المعند المينية اللازمة للترقية ، اكتفاء بتوافر الخبرة الكلية م

كما استعرضت الجمعية المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصداد بالقانون رقم ١١٥ لسنة الصداد بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٨ التي تنص على أن د يكون التعيين ابداء في أدني وظائف المجموعة الزوعية الواردة في جدول وظائف المرحدة

ويجوز التمين في غير هذه الوظائف سواه من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقا للقواعد والشروط التي تضمها لجنة شئون الخدمة المدنية ١٠٠٠ والحدة ٣٠٠ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع مراعاة استيفاه العامل الاشتراطات شعفل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسيقها مباشرة في الدرجة والمجوعة النوعية التي تنتمي اليها ع

وكذلك تبينت أن المادة (١) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنيسة زقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التمين في غير أدنى الوظائف تقضى بأن « يكون التعيف في غير أدنى وطائف المجموعة النوعية مسسواه من داخل الوحدة أو خلاجها وبعراعاة توافر الشروط التالية : ٠٠٠٠ ــ ٣ ــ ألا تقل مدة الخبرة العملية المرشح عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الادنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية بملى جدة وبدءا من درجة بداية التعمين بها ٠٠٠ ٠

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ١٥ من قانون الساملين المدنيين بالدولة أجاز للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها التعيين فيَ غير أدنى درجات وظائف كل مجموعة نوعية بالوحدة ، على أنْ تُراعى النبروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شبئون الخدمة المدنية وقير ١ لسنة ١٩٨٠ - ومن بن هذه الشروط توافر خُبرة عملية للمرشح لا تقل عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدني من الوظيفة الرشيم لها وفقة للجموعة النوعية التي تنتمي المهسا تلك الوظائف، وبدءا من درجة بداية التعين بها • الا أنه لا يلزم أن يقضي الرشيج مدة ببنية في وظيفة من الدرجة الأدنى مناشرة للوظيفة المراد التمين فيها ، لأن مؤدى ذلك قصر النعيين في غير أدنى الدرجات على الماملين ينفس الوحهة المنتمن لمجموعة نوعية واحدة والذين استوفوا المدة البينية المسار آليها • وعو ما يخالف ضريح نص لمادة ١٥ التي أجازت هذا التصين سنواه للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها • فضلا عن أنه يتعين التفرقة بين نظام أعادة التميين في غير أدني الدرجات وقواعه الترقية للوطائف الأعلى وفَقاً لنص المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر التي تشترط قضاء العامل لمهة بينية في وظيفة من الدرجة الأدنى للوظيفة المرقى اليها بذات المجموعة النوعية ، ذلك أن لكل منهما مجال أعماله الخاص الذي لا تختلط بالآخ . فاشتراط قضاء مدة بينية في الوظيفة القررة لها درجة ادنى لا يقوم الا عند النرقية ، أما عند التعين في غير أدني الدرجات بوحدة أخرى أو في نفس الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة فلا الزام بتوافر الشرط المتقسدم متى توافرت في المين مدة الخبرة العملية الكلية في مجال عمل الوظيفة التي يسن. قيها 🔹

ولما كان العامل المعروضة حالته قد رشح للتعيين في وظيفة مدير ادارة الضيانة من العرجة الأولى بمجموعة الوظائف الهندسسية بديرية الطرق والكبارى ، أى من خارج جهة عمله الأصلى بديران عام محافظة المجيدة و ومن ثم فانه طبقا لأحكام التعيين في غير أدنى العرجات مسالفة البيان ، يهجوز تعيينه دون اشتراط قضائه مدة بينية قدوها ست صنوات في العرجة الثانية ، طلما استوفى مدة الخبرة العملية الكلية التطلبة لشفل الوطيفة المرشح لها ، وباقى الشروط الأخرى المقررة بالمادة ١٥ من القانون

رقم 29 لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة شبئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨١ المشار المهما ٠

لذلسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز معين العامل المعروضة حالته في وطيفة من الدرجسة الأولى بمجسوعة الوطائف الهندسية بمديرية الطرق والكباري بمحافظة البحيرة ، دون استراط قضائه لمدة بينية في الدرجة الثانية ، وذلك على النحو السالف الضاحة .

ر فتوی وقم ۵۶ فی ۱۹۸۹/۱/۱۴ چلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱ ملف وقم ۵۹ ۷۳۱/۳/۸۱ و

(24)

اجلسة ٢١ من ديسمير سنة ١٩٨٨

بنوك مد بنك التنمية والاتمان الزراعي مكافأة الشهرين المستطلة عن كل سبئة خمدة مـ تأمين اجتماعي مـ جواز فسهها بالتسبة للعاملين بالبنك • « صرف مكافلة الشهرين المستطلة عن كل سبئة خمدة مـ عن كل سبة خبعة بالانساف للعاملين فيل ١/١٧/١٠ او مكافلة الشهر بالنسبة المعمينين بعد هذا التاريخ يتم بالانسافة الى حلولهم التأمينية التي حلت مصل مكافلة نهاية الخمدين القانونية وقال تقانون العمل مـ هذه الكافات تعد ميزة الفصل تصرف بالزيادة على مكافات تري الطبعة القانونية وتستمق للمامل عند ترى الطبعة مـ صلد الكافات لا تعد منجة ومن ثم لا تؤجد في الاعتبار عند تعديد اجر الاشتراك وفقا لقانون التامين والماشات مـ تطبيق •

. استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة (١٦٠) من نظام الماملين بالبنك الرئيس للتنميسة والائتمان الزراعي من أن « يستحق ابعاملون بالبنك مكافأة ترك الخدمة الإضافية (الميزة الأفضل) وفقسا لأحكام نظام صندوق ترك الخدمة للعامين بالبنك والقرارات الصادرة في مدا الشأن ٠٠٠ ويصرف للعاملين عائد استثمار أموال الصندوق سنويا بنسبة رصيد كل منهم في موال الصندوق » ، وما نص عليه نظام صندوق مكافأة تسوك الخدمة الوظفى البنك وعمساله في المادة الأولى من أنه و تنفيذا لقرار مجلس الادارة الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ والمعدل بالقرار الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ بشأن تقرير صرف مكافأة ترك الخدمة الوظفي البنك وعماله على أساس مرتب شهر ونصف عن كل سنة يقضيها الموظف أو العامل في خدمة البنك ، وذلك بالشروط والأوضاع الواردة في قراري المحلس سالفي الذكر بالإضافة إلى ما يستحقه الوظف أو العامل من الكافأة التي نص عليها قانون عقد العبسل الفردي أو حصة البنك في صندوق الادخار أيهما أحسن ٠٠٠ ولواجهة هذا الالتزام ينشأ صندوق يسمى (صندوق مكافأة ترك الخدمة الوظفي البنك وعماله) يؤدي مكافأة ترك الخدمة المستحقة لموظفي البنك وعماله بالشروط والقمود والأوضاع التي وضعها المجلس بجلستيه المنعقدتين في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ و ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ والتي قد تتقرر مستقبلا ٢٠٠٠ وما نصت عليه المادة التاسعة من أنه و في حالة الوفاة تصرف الكافأة للمستفيدين طبقا لأحكام قانون عقد العمل الفردى » ، وما نصب عليه المادة الرابعة عشرة

من ن د مكافاة ترك الحدمة المنشا عن أجلها هذا الصندوق لا يجوز باية حال من الأحوال صرفها قبـــل ميداد استحقاقها ، ويكون المستحق للموظف أو العامل أو المستفيدين عند وفاته من هذه المكافأة هو مقدار صافيها بعد خصم كل مبلغ يكون الموظف أو العامل مدينا به للبنك ، •

والمستفاد من ذلك أن نظام العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي قرر للعاملين بالبنك مكافأة أو ميزة مالية اضافية تستحق عند نرك الخدمة وفقا للأحكام التي تضمنها نظام صندوق مكافأة ترك الخدمة لموظفى البنك وعماله والقرارات الصادرة من مجلس ادارة البنك في هذا الصدد وأن الثابت أن المكافأة المشار اليها يتم صرفها على أساس حسابها بواقع فترة زمنية معينة (شهر أو شهرين) عن كل سنة يقضيها العامل في خدمة البنك وذلك بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة القانونية ويستحق صرفها عند ترك الخدمة محسوبة على أساس المرتب الأخر ، وأن صرف هذه المكافأة للماملين بالبنك يتم بالاضافة الى حقوقهم التأمينية التي حلت محل مكافأة نهاية الخدمة القانونية وفقا لقانون العبل ، وانه لواجهة البنك لالتزاماته بشأن هذه الكافأة فقد أنشأ صندوق مكافأة تراك الخدمة ليقوم بصرفها عند ترك الخدمة ونص صراحة في نظام هذا الصسبندوق على انه لايجوز سرف الكافأة قبل ميماد استحقاقها وان جاز صرف دفعات منها تحت حسباب هذه المكافأة في أحوال معينة وهو ما لايغير من طبيعتها كميزة أفضل ` خاصة وأن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسسنة ١٩٧٥ أجاز في المادة ١٦٢ منه استخدام أرصدة مبالغ الميزة الأفضل لمنح قروض لللمؤمن عليهم أصحاب الحق في هذه الزيادة اثناء الخدمة بشروط معينة دون أن يغير ذلك من طبيعتها "

وتبعا لما تقديم فإن النظيام المترر لكافأة ترك الخسيمة المسسار البها على النحو السابق ببانه يستتبع القول بأنها ميزة أفضيسل وهو ما حرصت المادة (١٦٠) من نظام العاملين بالبنك على تأكيد بالنص صراحة على أنها ميزة أفضل وهي ميزة تصرف بالزيادة على مكافأة ترك الخدمة القانونية وتستحق للعامل عند تركه الخدمة ، وبهذه المنابة فانها لاتعد منحه ، ومن ثم الاثوخة في الاعتبار عند تحديد أجر الاشتراك وفقا لقانون التأمن والمعاشات المشار اليه ،

لذليك

انتهى رأى الجمعية الصوفية لقسمى الفتوى والتشريع الى ال مكافأة لها و المنطقة القرية وفقا الأحكام نظام الماملين بالبنك الرئيسي المتنمية والانتمان الزراعي وأحكام نظام صندوق مكافأة ترك الخدمة بالبنك تمد ميزة أفضل الاندخل في حساب أجر الاشتراك في التأمينات الاجتماعية

(التوى رقم ٥٩ في ١٩/١/١٩٨٩ جلسة ١٩/١/١٢/٨٨ ملف رقي:١٩٨٦/١/١١) .

(11)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

هوى الالفاء - العكم في التعوى - كيفية تنفيذ العكم بالله، الترقية المفاه مجرئة - الأمستقيل، المستقيل المناف في المناف المراف الادارية أن نفترن بتاريخ صدورها بعيث تسرى بالتسبة للمستقيل، يرد على هذا الأصل بقس الاستثناءات بعبور صدور بعشى القرادات الترك تصدر تنفيذ الأوادات المناف المراف المادي المادة في المادي المادة والراد اداري لقد يقتصر على أثر من آثار القراد أو جزء مته مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيسمى الالفاء السبيا أو جزيا ما قد يتناول الإلفاء القراد جيمت بكل آثاره بعا يصم الفراد كله فيسمى الالفاء القراد المادي الما

استبانت الجمعية المسومية أن الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقرن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسسية الى المستقبل ولا تسرى بالنسسية الى المستقبل ولا تسرى بأثر رجمي على الوقائم السابقة على ناريخ صدورها ، وذلك احتراما للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية ، الا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجمي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الادارى بالغاء قرارات ادارية (الغاء مجردا أو نسبيا) ،

والحكم الصادر بالغاء قرار ادارى قد يقتصر على أثر من آثار القرار الراد وجزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما ، فيسجى الالغاء نسبياً أو جزئيا وقد يكون الالغاء شاملا لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه يكل آثاره ، أى يترتب عليه اعدام القرار كله ، وهو ما يسمى بالالقاء المجرد أو الكامل .

ولما كان البطلان الذي يؤدى الى الفاء القرار الادارى القساء مجردا انسا يميب هذا القرار في ذاته ، ومن ثم يكون من شسان حجية الحكم المسادر بالاللفة أن يضمحي القرار المحكوم بالفاقه كأن لم يكن ، ولا يحجج به قى مواجهة أحد ، ويستفيد ذوو الشأن جميعا من هذا الالفاء المجرد ، وبدء عليه فأنه اذا صدر حكم بالفاء قرار ترقية بعض العاملين الفاء مجردا ، فيتمين على جهسسة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بائر رجعى من تاريخ صدوره حتى تاريخ المحكم بالفائه . وعلى الادارة أن تميد النظر في المراكز القانونية المداملين يستحقه على الوجه القانوني المصحيح ، وتكون اعادة الترقية المفاة بالنسمة لمن يستحقه على الوجه القانوني المفترة ما بين تاريخ صدور القرار المغي وتاريخ الحكم بالفائه ، اذ أنه ليس للادارة بعد أن أقصحت عن نيتها في اجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد الفائها وتتسلك بما لها من ولاية احتيارية في هذا الصدد ،

ويتطبيق ما تقدم على الوحالة المعروضة ـ فان مقتضى تنفيذ حسكم محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ٦٦٣ لسنة ٣٦ ق بالفاء قرار رئيسن الوزاء رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر الفاء مجردا ، أن تقوم الجهة الادارية بسحب هذا القسرار باثر رجمي من تاريخ مسسسوره في الادارية بسحب هذا القسرار باثر رجمي من تاريخ مسسسفوره في فتجرى المقارنة بين المرشمين للترقية الى وظيفة مدير عام الشئون القانونية وتجرى المقارنة بين المرشمين للترقية الى وظيفة مدير عام الشئون القانونية بجامعسة القسامرة ، وهما الدكتسور / و و و الدكتسور لاشتراطات شغله ، وباعنباز أن الحكم المشار اليه لا يكسب الطاعن حقا في المرتية الى تلك الوظيفة بل يكون شأن الطاعن هو شأن من الفيت الملفى عصدر القسرار الملفى وضعه في المركز الذي يستحقه لو لم يصدر القسرار الله

ولما كانت لجنة شدون مديرى وأعضاء الادارات القانونية للجامعات المصرية قد رأت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤ أن الأول كان أحق من الثانى في شخل وظيفة مدير عام الشعون القانونية في ١٩٨٧/١٠/٢ : تاريخ صدور القرار الملفى • فانه يجوز للساطة المختصـة بالترقية أن تجرى ترقية الدكتور/ • • • • الى الوظيفة المذكورة باثر رجمى ولما كان حكم محكة القضاء الادارى الصـادر بجلسـسة ١٩٨٧/٤/٨ في الدعوى المرقسوعة من الادارى الصـادر بجلسـسة ١٩٨٧/٤/٨ في الشعوء القرار المذكور أسماء القرار المذكور أسماء القرار المذكور على منطب قلم من ين هذه الآثار عما يترتب على ذلك من آثار وكان من بين هذه الآثار ما ما يترتب على ذلك من آثار وكان من بين هذه الآثار ما ما حت به المحكمة في أسسـاب الحسكم من أن تمسـتعيد المجهــة

الإدارية سلطاتها في اجراء المفاضلة بين المدعى والمطمون ضده عند اجراء الترقية وان في ذلك خبر تصويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقته نتيجة السدور هذا الترار وبنت على ذلك حكمها برفض طلب التحويض ، قان ذلك يحوز حجية المشيء المحكوم فيه بما يمنع بعد ذلك عند تنفيذ المناق الخاص بالالفاء من المجادلة في سلطة الجهة الادارية في اجراء الترقية باثر وجعى يرتد الى تاريخ صدور القرار الملغى "

4. 13

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز في الحالة المروضسة أن يكون لقرار ترقية الدكتور / ٠٠٠٠٠٠٠ في وظيفة مدير عام الشتون القانونية يجامعة القاهرة أثر رجمى يرتد الى تاريخ صدور القرار الملفى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الإدارى سسالف المدكر ٠

ر فتوی رائم ۸۱ فی ۲۱/۱/۲۹۸ جلسة ۲۱/۸۱/۱۸۸۸ ملف رائم ۲۸/۳/۲۷) ۰

(20)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸ .

قراد اداری ـ ترقیة ـ الفاؤه ـ الر الحكم بالالقاء المجرد :

من شان الحكم الصادر بالإلفاء أن يضمى الله أن للحكوم بالفائه كان لم يكن ولا يعتبج به في مواجهة أحد ويستليد ذوو الشان جميعا من هذا اللافاء المجرد ــ على الادارة عند تنفيذ علما أو الله أن لزيل الله أد للفي وكافة ما يترتب عليه من آلار • بالل رجعي من تلايخ صدود حتى العكم باللفاء ــ على الادارة أن تعيد النظر في المراتز القانونية للحاملية اللادن الذين المتنب ترقيب الله الله الله الله تترقيب على الموجه المقانوني الله يترقيب الله المستجع حد تكون أعامة التراقية الملكة بالسبية لمن يستحقها بالله رجعي يرتبه ألى المقترة ما يتن الله الله الله عن المراجع الله الله عن المتنب الله عن المتنب الذي سميلة الذي المتنب الله عنه الادارية الذي سميلة الذي المتنب الله المتنب الله الادارية الذي المترات عنه الادارة عن نيتها في اجراء الترقية حد تطبيق •

استبانت الجمعية المسومية أن الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن نقرن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل ولاتسرى باثر رجمى على الوقائم السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك احتراها للحقوق المكتسبة أو المراكز القانوبية الذاتية الا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات باثر رجمى ومنها القرارات الني تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الادارى بالفاء قرارات ادارية على اثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما ، فيسمى على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما ، فيسمى الالفاء نسبيا أو جزئيا وقد يكون الالفاء شاملا لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار حميمه بكل آثاره ، أي يترتب عليه اعدام القرار كله ،

ولما كان البطلان الذي يؤدى الى الفاء القرار الادارى الفاء مجردا السادر بعيب هذا القرار في ذاته ، ومن ثم يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالالفاء أن يضحى القرار المحكوم بالفائه كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ، ويستفيد ذوو الشأن جبيما من هذا الالفاء المجرد ، ويناه على جهة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار الملفي وكافة ما ترتب على جهة الادارة عند تنفيذ هذا الحكم أن تزيل القرار الملفي وكافة ما ترتب عليه من آثار باثر رجمى من تاريخ صدوره حتى تاريخ المحكم بالفائه وعلى الادارة أن تجيد النظر في المراكز القانونية للملهلين الدين المنبيت وعلى الإدارة أن تجيد النظر في المراكز القانونية للملهلين الدين المنبيت برخية على الوجه

القانوني الهسحيح • رتكون اعادة الترقية الملفاة بالنسبة لمن يستحقها باثر رجعي يرتد الى الفترة مابين تاريخ صدور القرار الملغي وتاريخ الحكم بالفائه • اذ انه ليس للادارة بعد أن أفصحت عن نيتها في اجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد الفائها وتتبسك بمالها من ولاية اختيارية في هذا الشأن •

وبتطبيق ما تقدم ـ على الحالة المروضة ـ فان مقتضى تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية في الدعوى رقم ٤١ لسنة ٢١ ق بالالقاء الحرد لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩١ أسنة ١٩٧٦ يتعيين السيد / ٠٠٠٠٠ مدر إ للادارة المسامة للمسلاقات المسامة بوزارة النقسل البحرى بدرجة مدير عام أن تقوم السسلطة الادارية المختصسة بسحب هذا القرار وما ترتب عليه من أثر متمثل في صدور قرار رثيس مجلس الوزراء رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٠ في ١٩٨٠/٣/٢٤ بترقيسة السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ د الى درجــة مدير عـام » وهــو يلى الســيد / المذكـور في الأقدمية بالدرجة الأولى ، على أن يكون اجراء السحب بأثر رجعي من تاريخ صدور القرار المحكوم بالغائه • ثم تقوم الادارة بترقية السيدين الله كورين الى درجة مدير عام بأثر رجعي يرتد الى ١٩٨٠/٣/٢٤ و التاريخ الذي سبق أن أفصحت فيه عن نبتها في اجراء الترقية الى درجة مدير عام ، بمراعاة أن السبيد / ٠٠٠٠٠ يسبيق السبيد / ٠٠٠٠٠ في الأقدمية بالدرجة الأولى ، وطبقا لاشتراطات شغل الوظيفة التي سيرقيان اليها • وذلك هو مقتضى تنفية حكم الالغاء المجرد في الحالة المروضة • ماتامت قد توافرت في تاريخ التنفيذ وظائف شاغرة تسمح بترقيتهما.معا • ولا وجه للقول في هذا الشـــان بأن الســـيد / ٠٠٠٠٠٠ كان يستحق الترقية الى درجة مدير عام في ١٩/٥/١٨ ، اذ انه ثبت من حكم الالفاء سالف الذكر عدم وجود درجة مدير عام في التاريخ المذكور قرين وظيفة مدير الادارة العامة للعلاقات العامة ، ولهذا تم الغاء قرار ترقيته اليها القاء محردا "

كما لايحاج بانه كان يتمن رد اقدميته في درجسة مدير عام الى ١٩/١٢/٢٩ تاريخ تسكينه بالهيكل التنظيمي الجديد المعتمد لوزارة المتلقل البحري على وطيفعة مدير الادارة العسلمة للنقل البحري « بدجسة مدير علم على بعد الدرجة في بعد الله علم » ، ذلك أن المذكور لم يكن قد رقى بعد على جذه الدرجة في

التاريخ الشار اليه حتى يمكن تسكينه على وظيفة تشترط في شاغلها أن يكون حاصلا على الدرجة الأولى *

تدلسك

انهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفترى والتشريع الى جنواز اصسدار قرار ترقيسة السيد / ٠٠٠٠٠٠ الى درجة مدير سمام اعتبالوا من ١٩٨٠/٣/٢٤ ٠

ر فتوی رقم ۸۲ فی ۲۹/۱/۲۸۱ جلسة ۲۹۸۸/۱۲/۱۱ ملف رقم ۸۲/۱۲/۲۱) ۰

(27)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۸

ضرائب سهرية جركية .. الاطاء عنها ٠

القانون دفر ٢٣ لسنة ١٩٧٤ يشان يضى الإدكام القاصة بالتمعي مدلا بالقانون دفر ٢٣ لسنة ١٩٧٥ عن عن المترع الجهات القانفة بالتمعي بعاملة جمرائية حتيزة باعلاقها من الفريائي والرسوم على ما تستويده من الورائي الوسائة وبعدات يتم تجديدها بتجرائية حتيزة الإسكان بـ صدور قرار وزير الاسكان دفر ٢٤ لسنة ١٩٧٧ يتيزيم الانحانات للعندات المتناف مى شروعات التمعيد والقرار دفر ١٧٢ لسنة ١٩٧٨ اسنة ١٩٧٨ الكنن الجديده والقسائع ١٠٠٠ يغير من هذا النظراء تضمته القانون دفر ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ يتنظيم الإعطاءات الجديدية المساورة قبل العمل فاقررة الإعطاءات الجديدية المساورة قبل العمل يهذا القانون وما تمي عليه في فاقدة المتلقة من مواد اسماد القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ما المسائد القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ما المسائد المائدية في المائدية في المائدية والتراث والتراث من والا سنترائي على انقضائه سقوط العمل في المائدية دفي التمويد واستراث شروط الاعمل في المائدية دفي التمويد واستراث شروط الاعمل في المائدية دفي التمويد واستراث شروط الاعمل في المائدية دفي المائدية دفي التمويد واستراث شروط الاعمان خليق في

تنصى المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشسان بعض الأحكام الخاصة بالتصير المهدل بالقانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٥ على أن د من الجهات القائمة بالتصير من الضرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسسيوم المستحقة على الواردات من المواد والآلات والمهدات ورسائل النقل اللازمة لمشروعات التصير والتي يصدر يتحديدها قرار من وزير الاسكان والنصير وتخطر بذلك وزارة المالية ، ولا يجوز التصرف في هذه الواردات ٥٠٠٠ » •

والمستفاد من ذلك أن المشرع حص الجهات القائمة بالتصير بمعاملة جموكية متميزة حيث أعفاها من الضرائب الجموكية وغيرها من الشرائب والرسوم على ما تستورده من أدوات ومعدات يتم تحديدها بقرار من وزير الإسكان مع احطار وزارة المالية بذلك ٠٠ وتنفيذا لذلك أصسدر وزير النصير القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم هذه الإعفاءات للقطساعات المختلفة في مشروعات التعمير ٠ والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨ بسريان هذه الإعفاءات على بعض مشروعات انشاء المدن الجديدة والمسانع ٠٠

ومن حيث ان النابت من الأوراق أنه بالنسبة للسيارات الست غشرة قان عشر سيارات منها تم الافراج عنها نهائيا من السلطات المختصة في ظل سريان القانون وقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ وأن السيارات الست الأخرى قد صدر باعفائها قرار لجنة الاعفاءات الضريبية والجمركية بوزارة التمبير رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٤ يتاريخ ١٩٨٨/٥/٤ وأن السيارات الست عشرة جميمها تم توزيمها على الجهات القائمة بالتمبير وفي خدمة مشروعات التمبير والمتمنة بالاعفاء الضريبي ، وتبعا لذلك ومتى صدرت القرارات اللازمة باعداء مده السيارات فانه لا محل لما تثيره مصلحة الجمارك حول استحقاق الضرائب والرسوم عليها ،

ومن حيث أنه لإيفير من هذا النظر ما تضمنه القانون رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعفاءات الجمركية في البند ٢ من المادة الثانية من مواد الاصدار من الفاء النصوص المقررة لإعفاءات جمركية أينما وردت في القوانين والفرارات التنظيمية الصحادرة قبل المحسل بهذا القانون ، وما نس عليه في المادة الثالمة من مواد الاصدار من أنه داستئناء من أحكام المادة السابقة تتم تسوية الإوضاع الجمركية يصفة نهائية للأشياء التي الزج عنها قبل المصل بأحكام هذا القانون تحت نظام الافراج المؤقت لحين النظر في اعفائها من الضرائب الجمركية وذلك وفقة للقواعد التي كان مم مدولا بها وقت الافراج عنها ، على أن يم ذلك خدلال مدة أقصاما سنة من تاريخ المصل بأحكام هذا القانون ٤ ١٠٠ ذلك أن هذا الميماد هو ميماد ولا يترتب على انقضائه سقوط الحق في الاعفاء مادامت السحسيارات الإعفاء واردة للجهات القائمة على التعمير واستوفت شروط الإعفاء طبقا لأحكام المقانون المسروط الإعفاء طبقا لأحكام واردة للجهات القائمة على التعمير واستوفت شروط الإعفاء طبقا لأحكام المناس غير سليم ويتمين رفضها م

لالسك

ائتهت الجبعية المبوميسية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض الطالية ١

ر فتوی رقع ۸۷ فی ۲۲ /۱/۱۹۸۱ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۸۱ ملف رقم ۸۷/۲/۹۳) .

(۷۶) جلسة ٤ من يناير سئة ١٩٨٩

بدوك - بنوك الطاح الدام - تفرير مكانات تشجيعية لرئيس واعضاء مجلس الادايا - المفتص بدلك - المادة ١٨ من الفانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٥ في شان البيناك المركزي المعرى والجهاز المحرفي -- المقتصر المشرح رئيس الجمهورية دون غيره بتحديد مستحقات رؤساء مجلس ادارة بنوك المقاطع الدام ونوايهم من مرتبات وبدلات ومكانات بكانف أنواجها -- الردك -- لا يجوز اسراك جهه اخرى في معارسة هذا الاختصاص دون استند الى تمي واضع وسريح يترد ذلك -- طبيق قرار رئيس مجلس ادارة البناك المركزي المصري بظرير مكانات تشجيعية لرئيس وغضاء مجلس ادارة البنك الاحل المحرى يمير صادرا من عم مطتمى مدانا للدان المري يعمد علي مطتمى مدانا المادة المحرى يمير صادرا من عم مطتمى المادة المادي يمير صادرا من عم مطتمى المدان المادة المادي يمير صادرا من عم مطتمى المدانات المادة ا

تنص الفقرة الأخيرة من المادة (۱۸) من القانون رقم ۱۲۰ لسنة ١٩٧٥ . في شان البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفي على أن « تحدد مرتبات وبدلات ومكافآت رئيس مجلس الادارة (رئيس مجلس ادارة بنك القطاع السام) ونائيه والمفسوين المتخصصين بقرار من رئيس المجهورية » وتنص المادة (۲۲) منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنه المجهورية على أن « يخول مجلس ادارة البنك المركزى المصرى سلطات الجمية المعومية بالنسسة لبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق بالسسائل الاتبسة :

 (أ) اقراد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائد وتوذيع الأرباح *

(ب) الترخيص للبنك باستخدام المخصصات في غير الأغراض
 المخصصة لها في ميزانية البنك » *

ومفاد ما تقدم أن المشرع اختص رئيس الجمهورية دون غيره يتحديد مستحقات رؤسها، مجالس ادارة بنوك القطاع العهام ونوابهم والأعضاء المتخصصين من مرتبات وبدلات ومكافآت بكافة أنواعها فلا يسوغ تبصا لذلك اشراك جهة أخرى في ميارسة مذا الاختصاص دون استناد الى نص واضح وصريح يقور ذلك •

ومن حيث انه ولئن كان رئيس الجمعية الممومية لشركة القطاع العام مه وفقها لنص المادة ٤٩ من نظام المساملين بالقطاع العسام الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسسنة ١٩٧٨ يماكم تقرير مكافآت تشمسجيعية لرئيس واعضاء مجلس الادارة الا أن ينوك القطاع المام كانت لاتعرف نظام الجمعية المحومية اشركات القطاع المام، ولذلك فان المشرح حين تعرض لذلك في نصل المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، خول مجلس ادارة البنك المركزى المصرى وليس دئيس مجلس ادارته ـ سلطات هذه الجمعية في حالتين على سبيل المحصر دون غيرها الأولى تتعلق باقرار الميزانية وحساب الأوباح والمنانية موضوعها الترخيص للبنك باستخدام مخصصاته في غير الأعراض فلحسده لها في لليزانية ولم يخوله أية بدوك التعلق بتقرير مكافآت تشجيعية لمؤساه وأعضاء مجالس ادارة بوك التعلق المام ، هذا قضالا عن أن رئيس مجلس ادارة البنك المركزى المصرى لا يعد وفقا لهم المادة (٢٢) سالفة البيان رئيسا للجمعيات المعرمية لينوك القطاع المام في مفهوم حكم المادة (٤٩) من القانون رقم المدومية لينوك القطاع المام في مفهوم حكم المادة (٤٩) من القانون رقم المدومية لينوك المشاد اليه •

ومن حیث انه ولما کان ما تقدم ، وکان النابت من الاوراق أن رئیس مجلس ادارة البنسك المرکزی المصری فی طلل السبل بالمادة (۲۲) من المقانون رقم ۲۰ سنة ۱۹۷۵ المشاد البه - قبل تعدیلها بالقانون رقم ۵۰ المسئة ۱۹۸۶ ـ قد قرر مکافات تضجیعیة لرئیس واعضباه مجلس ادارة البنك الأمل المصری ، فان مذا المنح یکون قد صدر عن غیر مختص به ویکون ماتالی مخالفا للقانون ۰

4 11

انتهت الجمعية الميومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صبحة قرار محافظ البنك المركزى المسرى بتقرير مكافسات تشسجيعية لرئيس وأعضاء مجلس ادارة البنك الأهل المسرى .

(التوى رقم ٦ في ١٩٨٩/١/١٩ جلسة ١٩٨٩/١/١٤ ملف رقم ٦٢/٢/١٦) .

(£A)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

حكم _ تنازل الغمم عن تنفيذ الحكم العمادر المسلحته .. الره (مرافعات) •

" لقادة ١٤٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ •

أجاز المشرع تنازل الغصم عن الحكم المسادر المسلحته ويترتب على ذلك انقضاء الخصوصة التي صدر الحكم فيها فيمتنع عليه تجديد المقالبة بانحق النابت به سريان ذات المبدأ على الاحكام المسادرة من جهات القضاء الاداري فيهوي التسوية فيهوز للمامل التنازل عن تتليد الحكم المسادر اساطحه ضد الجهة الادارية باعتباره صاحب حق شخص وله أي يتنازل عن حقد ساستثناء من صدد القاصد لا يجوز التنازل عن تنايد الأحكام المسادرة في عنوي المنافذ المنافذة الله تعلق الأمر فيها بالنظام العام الذي تقوم على اسامه الرقابة على مشروعية القرارات الادارية ساطييق .

تنص المادة ١٤٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقسم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن « النزول عن الحسكم يسستتبع النزول عن الحق الثابت به ٢٠

ومفاد ذلك أن المشرع أجاز في قانون المرافعات تنازل الخصم عن السكم الصادر لمصلحته ، ويترتب على ذلك انقضاء الخصومة التي صدر المحكم فيها ، فيهتنع عليه تجديد المطالبة بالحق النابت به - أى أصل الحق الذي رفعت به الدعوى لأن الدكم كقاعدة عامة من شائه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها .

ويسرى ذات المبدأ على الأحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى في دعاوى التسوية ، فيجوز للمامل التنازل عن تنفيذ الحكم المسادر لصالحه ضه الجهة الادارية ، باعتباره صاحب حق شخص وله أن يتنازل عن حقه ، أما الأحكام الصادرة في دعاوى الالفاء فيحظر التنازل عن . تنفيذها لتملق الأمر فيها بالنظام المام الذي تقوم على أساسه الرقابة على متروعية القرارات الادارية .

ولما كان السيدان المذكوران ... في الحالة المروضة ... قد تنازلا عن تنفيذ الدكم الصادر لصالحهما من محكمة القضياء الادارى في الدعوى رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٦ ق ، وبالتالي عن حقهما الذي قضى به الحكم بتسوية حالتهما في الدرجة المسادسة المخفضة من درجات القانون رقم ٢١٠ للمنة وتصف من تاريخ لما .١٩٥٨ بيوتب شهرى مقداره عشرة جنيهات وتصف من تاريخ تعيينهما في الخدمة في ١٩٦٢/٣/٨٢ ، وذلك ازاء ما تبين لهما من ألى . تنفيذ المحكم المذكور سيؤدى المنخفض الأجر المهرر لهما شهريها من ١٤٢ . جنبها الى ١٢٦ جنبها • ومن ثم فلا مانم من قبول هيشة ميناء القاهرة الجوى لهذا التنساذل لكوف الدعوى المتسازل عن المحكم فيها من دعاوى التسوية •

لذليك

انتهى رأى الجيمية المهومية لقسمى الفتوى والتشريح الى جواز التنازل عن تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقسم ١٣٤٧ لسنة ٣٦ ق بالحالة المورضية -

د فتوی رقم ۸۵ قی ۸۱/۲/۲۱ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۸ عللف رقم ۸۵ ۸۲/۳/۸۲ .

(£4)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

استثمار _ مشروعات استثمار المال العربي والاجتبى والمناطق الحرة _ الحجور على الموال هذه المشروعات .

القانون رقم 27 لسنة 1972 بنسان استثمار الخال العربي والأجنبي والناطق الحرة • المصل بالقانون رقم 177 لسنة 1970 •

قوض المترع حجاية خاصة فاصل الشروعات الاستثمارية المتشاة وقفا لاحكام الخانون المذكود تشجيعاً فها وجذبا الاصحاب دوس الاموال فقرد تحصين هذا الحال من التاميم والهسادية ومن المحبر عليه وقوض الحراسة عليه الا عن طريق القساء يترتب على ذلك خروج أموال هذه المتروعات من اطار التنفيذ المبار عن طريق تطبيق قانون المحبر الاحادى ... استيفاء مستحفات مسلحة الفرائب لمن الشركات الاستثمارية المتشاة طبقة لقانون الملكور ... عن طريق الحجز الاحادى يتعارض مع نمي القانون ويضافف قسد المترع ... طبيق .

تنص (لمادة السيابعة من نظام استنهاد المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم 27 لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها « ولا يجوز المحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرنها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي » «

والمستفاد من هذا المنص أن المشرع رعساية منه للمشروعسات الاستشارية المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم 27 لسنة ١٩٧٤ المشار اليه، وتسجيعا لها ، وجذبا الأصحاب راوس الأموال لتوظيف مدخراتهم في هذا المجال ، فرض حماية خاصة الأموال هذه المشروعات حين قرر بنص قاطع وصريح تحصين هذا المال من التأميم والمسادرة ، ومن الحجز عليه وتجييده وفرض الحواسة عليه الا عن طريق القضاء ، ونزولا على المفهوم المتقدم ، فإن المشرع يكون قد أخرج أموال هذه المشروعات من اطار التنفيذ المباشر عن طريق نطبيق قانون الحجز الاداوى بحيث يظل التنفيذ عليها للأحكام الاجوائية المتيرة في هذا الشأن .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، فان استيفاه مستحقات مصلحة الشرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه عن طريق النحجز الادارى على أموال هذه الشركات يتعارض مع نص القانون ويخالف قصد المشرع منه • ومن ثم فلا يجوز للمصلحة اللجوء الى هذا الأسلوب لاستثناء مستحقاتها قبل هذه الشركات •

لللك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفترى والتشريع الى علم جواز قيام مسلسلجة الشرائب بترقيم الحجز الادارى على أمسوال الشراكات الاستثمارية المنشسساة وفقا لأحكام القانون وقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وفاه لمستحقاتها لديها *

د فتوی دقم ۸۰ فی ۱۹۸۹/۱/۲۱ چلسة ۱۹۸۹/۱/۲۸ ملف دقم ۸۰/۲/۵۷) ،

(0+)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

بقرسسات عانة _ تحولها الى شركات عامة _ الروض _ اللتزم بعب سدادها •

القانون دقم ۱۱۱ تسنة ۱۹۷۰ في شان بعض الأحكام المفضحة ببطى شرمحات المطاع ألجام بـ قراد وزير المائية رقم ۱۹۲۸ تسنة ۱۹۷۰ في شان القواعد المفاصة بتلييم ردوس أموال المؤسسات العاملة للمولة ال شرمحات عامة .

بترتب على نزال الشخصية المصنوبة للمؤسسة المحادة نشات شخصية معنوية جديدة هي شخصية المسلمة المسلمية المسلمة التي حدث محل المؤسسة المنفقة والتي تتول اليها جديم امدول ولاونجوات وحفوق والترامات المؤسسات المثاورة ويتجارها خلطة عاما لها ـ ليس في قرام ووزير طالية المسلم الله المؤسسات الم مسلمهات او حلول وزارة المثلية محل الشركة المامة بسداد القروض الله سنة المؤسسة التي حلت محلها التيام ماما المثالة المؤسسة التي حلت محلها التيام عالم خلفا عاما لها ـ تطبيق .

تبينت الجمعية المعومية أنه تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٩١٨ أسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة ببعض شركات القطاع المام وقرار وتيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ بتحديد المؤسسات التي تباشر نشاطها بداتها صدر قرار وزير السياحة رقسم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويل المؤسسة المعربة العسامة المسياحة والفنادق الى شركة مساهمة والفنادق الى شركة مساهمة والفنادق الى شركة مسياحية مصرية تسمي الشركة المعربة المسياحة والفنادق د أيجوث ٥ تكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لاحكام هذا القرار والنظام الملحق به ٥ ونصت المسادة السادسة وقودات وحقوق التزار على أن « تقول الى هذه الشركة جميع أصول وموجودات وحقوق والتزامك المؤسسة المصرية المامة المسياحة والفنادق وتعد الشركة خلفا المؤسسة المشركة ؟

واستعرضت الجمعية قرار وزير المالية رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٦ في شمال التواعد المخاصة بتقييم رؤوس أموال المؤسسات العامة المحولة الى شركات عامة والذي نصت مادته الأولى على أن « تقوم الأصول والخصوم التي تتكون منها ربوس أموال المؤسسات العامة الملفاة والتي تنول الى شركات عامة « تحت التأسيس » أو بالنسبة للحصص المينية التي تنول للمركات عامة قائمة وفقا للقواعد الآنية : ••••••

سابعا : رأس المال : ويتحدد على أسساس الفرق بين الأصبول والخصوم الظاهرة بميزانية التقييم مع فصل رأس المال ــ مساهمة في حساب مستقل طبقا للنظام المحاسبي الموحد والذي يتحدد بالقدر المعطى بقروض اقترضتها المؤسسة الملفاة من صندوق الاستثمار أو صسندوق الدائم » *

ومفاد ما تقدم أنه ترتب على صدور قرار وزير السياحة رقسم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ الشار اليه زوال الشخصية المنوية للمؤسسة المصرية العامة " للسياحة والفنادق ونشأة شخصية معنوية جديدة هي شخصية الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق التي حلت محل المؤسسة اعتبارا من تا بغر العمل بالقرار المذكور وآلت اليها جميم أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسية المذكورة باعتبارها خلفا عاما لها ومن ثم تلتزم هذه الشركة بسداد القروض التي كانت في ذمة المؤسسة المذكورة ولا وجه للقول بضرورة تحويل هذه القروض الى مساهمات اعتبارا من تاريخ تحويل المؤسسة إلى شركة والفاء ما سبق قيده على حسابها من فوائله استنادا لنص البناء سابعا من قرار وزير المالية رقبم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان اذ ان هذا البند نظم كيفية تقييم رموس أموال المؤسسات المامة المحولة الى شركات لتحديد رأس المال وفقا للأصول المحاسبية على أساس الفروق بين الحقوق والالتزامات بعد تحقيق وتقييم عناصر الأصول والخضوم ويسبر هذا الفرق عن صافي حقوق الملكية ، ومن ثم فليس في هذا البند أو في غيره من أحكام القرار الشيار الله ما يفيد تحويل قروش المؤسسات المشار اليها الى مساهمات أو حلول وزارة المالية مخل الشركات في سيناد هذه القروض ، وبالتالي تلتزم الشركة المذكورة بسيداد القروض التي كانت في ذمة المؤسسة التي حلت محلها باعتبارها خلفا عاما لها •

لذلسك

انتهى رأى الجيمية السومية المسمى الفترى والتشريح الى التراء الشركة المسرية للسياحة والفنادق بالقروض التي آلت الليها من المؤسسة المركة المامة للسياحة والفنادق •

[﴿] فتوى رقم ٨٦ في ٢٢/١/٢٧ جلسة ٤/١/٩٨٩ ملف رقم ٢٤/١/٢٧ ﴾ •

(61)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٩

ادارات قانونية بالؤسسات العامة والهيئات العامة اعضاؤها ــ ترقية ــ الاعتداد بعدد الاجازة الفاصة المرافقة التروج بالفارج او ترعاية الحقال ضمن العد المُسترطة للترقية ، قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ ــ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شــان الاعارات القانونية بالؤسسات العامة والهيئات العامة والوحمات التابعة لها ،

اكتمال الخصور بالتسبة للترقية في وطاقف الادارات القانونية بعجرد الليد في احد جعاول لظامة المحامين وبالتسبة للبخص الاخر منها اشترط فضاة عن هذا الليد ضرورة القضاء فترة زمنية على هذا الليد في المجدول الادني مباشرة وبالتسبة لبخص الوطاف احتجراها الليد في احد المجدول لمدة مدينة أو انقضاء مدد استغال بالمحامث حالتيد في احد جداول المحامين في يغيد الاستغال بالمتحاف معادت في ظهم بالمجلسي احض الحالات التي تشخص قال
اسبه ال جدول غير المستغلب - لا وجه للقول بأن الحيرة ليسبت بانقضاء مدد على الليد وانها
بمجارسة المهاة خلالها فعلا طوال المدة المحامين حال طلاف عدم عدول العامل علمو
الادارة القانونية على اجزة خاصبة سواء المرافقة الأروج أو لرعاية الطفال لا يؤدى الى الفساء
الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة علمه بل تقلل هذه الرابطة للالمة ويتمين الاعتداد بهذه المده
الدراسة المنظمة للتراف حراية ما حاليق حدم الرابطة للالمة ويتمين الاعتداد بهذه المده
المرافقة المرافقة للترافة من على المنافقة الرحة والمائة المنافقة ويتمين الاعتداد بهذه المده
المرافقة المرافقية المرافقة الرقية المنافقة ويتمين الاعتداد بهذه المده المنافقة المرافقة الرقية ومنافقة المرافقة الرقية ومنافقة المرافقة الرقية المنافقة الرقية ومنافقة المؤلمة ويتمين الاعتداد بهذه المده

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ ملف رقم ٦٨/٦/٨٦ التي انتهت _ للأسباب الواردة فيها _ الى عدم الاعتداد بمدة الاجازة الخاصة سواء لرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطغل ضبين المدد المشترطة لترقية مديرى وأعضاء الادارات القانونية وفقا المحكام القانون رقيم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، كما استعرضت أحكام قسانون المعاماة الصادر بالقيانون رقيم ١٧ لسنة ١٩٧٣ الذي حل معل قانون المعاماة رقم ٦٦ لسمنة ١٩٦٨ الملغي ، وتبيينت منه أن المشرع عهد في المادة · ١٢ من القانون المذكور الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦٠ تولى مستولية مراجعة الجدول العاموالجداول المنصوص عليها في المادة ١٠ سينويا والتثبت من معابقة البيانات الواردة بها لقرارات لجان القبول وبيهث حالات المقيدين بها الذين تقتضي حالاتهم نقل أسمأتهم الى حداول غير المستغلين واصدار القرار اللازم في هذا الشأن، كما استمرضت العبية أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن الإدارات القاتونية بالمؤسيسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ وتبينت أن المصرع اشترط في المادة ١٢ من حذا القانون فيمن يبين في إحدى الوطائف الفنية بالادارات القانونية التي تسرى عليها

أحكامه ، أن تتوافير فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالمولة أو القطاع العام حسب الأحوال ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامن المستغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة ١٣ وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من ذات القانون ، واستمرضت المجمعية المادة ١٣ من القانون المذكور التي نصت على أنه و يشترط فيمن يشخل الوطائف الفنية بالادارات القانونية أن يكون قد مفى على قيسهم بجدول المحامين المدة المبيئة قرين كل وظيفة وذلك على النحو التالى :

محام ثالث: القيد أمام المحاكم الابتدائية •

محام تُسانُ : القيه أمام محاكم الاستثناف أو انقضاه بثلاث سنوات على القيه أمام المحاكم الابتدائية -

محام أول : القيمة أمام محاكم الاستثناف لمبة ثالث سسبوات أو انقضاه ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية -

معام ميتاز: القيسه أمام معاكم الاسبتثناف لمه ست سسنوات أو انقضاء احدى عشرة سننة على الاشتفال بالمعاماة مع القيد أمام معاكم الاستثناف *

مدير ادارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستثناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة •

مدير عام ادارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة تسلات سينوات أو القيد أمام محاكم الاستثناف وانقضساء خمس عشرة سبنة عل الاشتفال بالمحاماة مع القيد أمام محكمة النقضر.

وتحسب مدة الاشتغال بعيل من الأعبال القيانونية النظية طبقا لقانون الخاضعة لهذا التغيرة طبقا التعيين في الوطائف الخاضعة لهذا النظام » و ونصبت المادة ١٤ من ذات القانون على أنه با مع مراعاته ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التميين في وطاعب الادارات القانونية في درجة معام ثالث فيا يعلوها بطريق الترقية من الوطيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعياة الأقلمية بين المرشجين عند التساوى في الكفاية » •

واستظهرت الجدمية مسا تقسم أن التمين في وطائف الادارات القانونية الخاضمة الأحكام القانون رقم ٤٧ لسمة ١٩٧٣ سالف البيان في درجة محام ثالث فما يعلوهسا يتم عن طريق الترقية من الوهيفة المني

تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية وشروط شغل وظائف الادارات القانونية الواردة في المادة ١٣ مسالفة البيان ولما كان المشرع في هذه الشروط قه اكتفى بالنسسية لبعض الوظائف بمجرد القيد في أحد جداول نقابة المحامين وبالنسبة للبعض الآخر منها اشترط فضلا عن هذا القيه ضرورة انقضاء فترة زمنية على القيد في الجدول الأدني مباشرة ، وبالنسبة لبعض الوظائف اشترط اما القيد في أحد الجداول لمدد ممينة أو انقضاء مهد اشتغال بالمعاماة ، وعلى ذلك فمتى استكمل عضو الادارة القانونية مدد القيد أو مدد الاشتفال بالمحاماة الراردة في المادة ١٣ سالفة البيان فانه يكون قد استوفى شروط الترقية مادامت توافرت في حقه باقي الشروط التي تطلبها المشرع ، ولما كان القيسة في أحد حساول المحاسن المستغلين يغيد الاشتغال بالمحاماة مادامت لم تقم بالمحامي احدى الحالات التي تقتضى نقل أسمه الى جدول غير المستغلين وذلك حسيما تقرره لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة سالف السان، ومن ثم فمادام لم يصدر قرار عن احدى اللجان المختصة المسكلة وفقما لقانون المحاماة يؤثر في صحة قيد المحامي بأحيد الجداول فانه بتمن الاعتداد بها ، ولا وجه للقول في هذا الشأن بأن المرة ليست بانقضاء مدد على القيد بغض النظر عن ميارسة المنة خلالها وانمأ ببيارسة المنة فعلا طوال كل مدة من المدد المذكورة في المادة ١٣ سالفة البيان ، اذ ان هذا القول لا يجد له سندا من تصوص القانون فضلا عن تعارضه مم ما هو ثابت بجداول نقيابة المحامن وبالتيالي فأن حصول العامل عضو الادارة القانونية على أجازة خاصة سواء لم افقة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدي الى انفصام الرابطة الوظيفية ببته وبأن حهة غبله بل تظل هذه الرابطة قائية ومن ثم يتمين الاعتداد بهذه المد ضمن المدد الشترطة أترقسته وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ نسينة ١٩٧٣ .

لذالك

انتهى رأى الجيمية الصومية لقسبى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بهدد الإجازة الخاصة لمرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد الشموطة لترقية بديرى وأعضاء الادارات القانونية ،

ر فتوی رقم ۸۹ فی ۱۹۸۹/۱/۲۹ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸ ماف رقم ۱۸/۱/۲۲) •

. (OY)

جِلسةِ ٤ من يناير سنة ١٩٨٩ .

المين اجتماعي ... معاش ... انتهاء الاستحقاق في العاش (عاملون مدنيون بالدولة) -

المواد ١٠٠٧ ، ١٩١١ ، ١٩٣٣ من قانون التامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٧ استة
١٩٧٥ صعد الشرع سن العادية والعشرين كحمد ينتهي جنده (ستحقاق الابناء معاشات - مد
المشرع علمه السين ان حصل منهم على مؤهل على واو يلتمق بعمل وام يؤاول مهنة ولالك
ال المسادة والعشرين خلالا التحق الابن بعمل او زاول مهنة قبل بلوله علمه السن أو
بلغ علمه الدسن القطع استحقاقه في الماش - مناف قطع الماش الأبر مو الالتحاق العلم
بالعمل والاستمرار فيه او بلوغ السن المقرد - الأرفك - اذا انفسجت رابطة التحاق العمل
المسلول بلوغ قلك الدن عاد اليه استحقاقه في الماش لأن قطع الماش لا يمتع من الموقد
لاستحقاقه بنواط الشروف المقردة قانونا - تغييق ٠

تنص المادة ١٠٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على آنه و يشترط الاستحقاق الأبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثني من هذا الشرط الحالات الآتية :

١ __.٠٠٠٠٠٠٠ ٣ _ من حصل على مؤجل نهاشى لا يجاوز الرحملة المساد البها بالبند السابق ولم يلتحق بمبل ، أو لم يزاول مهنته ؛ ولم يكن قد بلغ صين السادسة والمشرين بالتسبة للجاميلين على مؤهل الليسانس والبكالوريوس •••• • *

وتنص المادة ١٩١١ منه على أن و يوقف صرف مفاش المستحق في الحالات الآلية :

 الالتبعاق بأى عبل والمحمول منه على دخل مسانى يساوى قيمة المساش أو يزيد عليه ، • وتنص المادة ١١٣ منه على أن « يقطع مماش المستحق في الموالات الآتية :

٣ _ بلوغ الابن أو الأخ سن العادية والعشرين ويستثنى من ذلك الحالات الآنة :

(ج) الحاصل على مؤهل نهائي حتى تاريخ التحاقه بمبل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصساي على الليسانس أو البكالوريوس ٠٠٠٥ ° والمستفاد من ذلك أن المشرع بعد أن حدد سن الحادية والمشرين كهد ينتهى عنده استحقاق الأبناء معاشات مد هذه السن لمن حصل منهم هل مؤهل عالى ولم ينتهى بصل ولم يزاول مهنة ، وذلك الى السادسة والمشرين ، فاذا التحق الابن بعمل أو زاول مهنة قبل بنوغه هذه السن ، أو بالم هذه السن ، انقطم استحقاقه في الماش .

ومن حيث أنه تهما لذلك فان التحاق الابن المحاصل على مؤهل غالى أو مزاولته لهنة قبل بلوغه سن السادسة والمشرين يؤدى الى قطع الماش المستحقد له ، وهذه تنبيجة لا تتأتى الا اذا كان الالتحاق بالمبل التحاقسا المسلم التحاقسا مناط قطع الماش المشرد قانونا على النحو الذي يتحقق معه مناط قطع الماش المشرد "

وغنى عن البيان أن قطع مصائل المستحق منوط باستمراره في المعل الله التحق به وعدم بلوغه السن المقررة ، فاذا انفصمت رابطة التحالة بهذا العمل قبل بلوغ تلك السن ، عاد اليه استحقاقه في الماش لا يعلم المعاش لا يهنع من العودة الى استحقاقه بتوافر الشروط المقررة قانونا .

ومن حيث إنه ال كان ما تقدم ، وكان النابت من الأوراق أن السيد / عبد كمال عبد الفتاح قد استقال من عمله - كيهندس مدى - بالمركة السعودية المصرية للبناء بعد أيام من التحاقب به ، وقبل أن يبلغ سن السادسة والمشرين ، فأنه يتمين اعتبار مماشه مقطوعا في الفترة ما بين السادسة والمشرين ، فأنه يتمين اعتبار مماشه مقطوعا في المعرف التحاقه بالممل واستقالته منه على أن يعود اليه الاستحقاق في الماش بانتهاه هذه المفترة وذلك لحين بلوغه سن السادسة والمشرين أو التحاقة مصل أخر أيها أقرب ،

من أحل ذلك

و فتوی رقم ۱۹۲۷ فی ۱۹/۹/۲/۹۶ جلسة ۱/۹۸۹/۱/۱۵ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۰۲) •

(۵۳) جاسة ٤ من ينايز سنة ٩٨٩

يبع وايجاد أماكن ــ تعليك الساكن الشميية والاقتصادية ــ الفتزم كتميل فواف قروش انشاء علم الوحدات -

المادة ٢٧٥ من قانون تاجع وبيع الاماكن وتنظيم الطلاقة بين الأوجر والستاجر رقم 19 لسنة ١٩٥٠ مثرات المراحة وشروط السنة ١٩٥٠ مثرات المراحة والاقتصادية والاقتصادية والتوسطة من يمترق القرار اللاتور الاتوراد المراحة والاقتصادية والتوسطة من الصافقات تصويل بناء تلك التوجية من المساسات ومن ثم فهي تندرج بطبيعة الحال ضمن المناصر اللازمة قصمات تكلكة بناء بهذم المساسات والتي يتحصل بها المشترون وذلك على خلاف الوضع بالنسبة المساكن الايواء حيث المراحة على أن القروض واواندها التي استشمت في بناء تلك المساكن يتحمل بها مندوق تحويل مروعات الاستكان الاقتصادي عالية.

تنص المادة ٧٧ من القانون رقم 21 لسنة ١٩٧٧ في شهان تأجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « تملك المساكن الشميية والاقتصادية والمتوسطة التي المنجة المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القسائون ، فطير أبيرة تقسل عن الأجرة القانونية ، الى مساجريها على أساس مداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر يها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، كما تنص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم الدي أقامتها أو تقييها المحافظات ، على أنه ٠٠٠ « ثانيا : بالنسبة لوحدات التي أقامتها أو تقييها المحافظات ، على أنه ٥٠٠ « ثانيا : بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أد تقييها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ ، يكون تمليكها طبقاً للقواعد والمروط والأوضاع المؤسسحة بالملحق رقم (٢) -المرافق لهذا المقرار ، ، وقد جاء بالملحق رقم (٢) من هذا الترار ما يلى :

ـــ فى حالة تأخر المشترى عن سهاد أى قسط فى المواعيد المحددة له ، تسرى على الاقساط المتأخرة سهادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السهدد ٠٠٠ بعضه عن عقبه البيدع نصباً يقفى بأن يعظر التصرف بالبيدع أو التناذل أو تغير التحصيص للوحدات المباعة الا بعد موافقة المعافظة • وفين حالة المحمول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالاضافة الى فوائد القروض عن رأسي المال لمدة التقسيط ...

ـــ تؤور لحصيلة البيع ومقابل الانتفاع « بحساكن الايواء » الى صنفوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى على أن يتحمل الصنفوق يقية أقساط القروض والفوائد التي استخدمت في بناء هذه الوحداته ٠٥٠

واستظهرت الجمعية مما نقدم ان المشرع في المادة ٧٧ من قسانون تأجير وبيع الإماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجير رقم ٤٩ لسنة المهم الله بين المؤجر والمستأجير رقم ٤٩ لسنة المسمية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات ، الى مستأجريها المحافظات ، الى مستأجريها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شفلها قبل العمل بهذا القسانون في المهم ١٩٧٧/٩/٩ وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تعليك المساكن المشار اليها التي أقامتها المحافظات وشفلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ ، وتلك التي أقامتها أو تقيمها وتشفل بعد هذا التاريخ •

وبالنسبة لقواعد تبليك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل يعد ٩/ ١٩٧٧/٩ حسيها جاء بالجدول الثاني المرفق بالقيار المذكور حيد المناني المرفق بالقيار المذكور حيد فانه المناني بال تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفة المباني يعون الأرض ، وتقسيط القيمة على ثلاثين عاماً بعون فوائسه - فاذا الأخساط المتناخر مبداده أو الله تأخر بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السياداد - واذ لم يتطرق هذا القيار الى أقساط وفوائد القروض التي تحصل عليه المحافظات لتمويل بناء تلك المنوعية من المساكن ومن ثم فهى تندرج بطبيعة المحافظات لتمويل بناء تلك المنوعية من المساكن ومن المساكن والتي يتحمل بها المشترون – وذلك على خلاف الوضع بالنسبة وفوائدها التي واستحاف التي استخامت في بناء تلك المساكن والتي يتحمل بها المتروض وذلك على خلاف الوضع بالنسبة وفوائدها التي استخامت في بناء تلك المساكن يتحمل بها صندوق تدويل مشروعات الاسكان الإواء » حيث نص القرار المذكور صراحــة على أن القروض مشروعات الاسكان الإواء الاحداد توالدي المساكن يتحمل بها صندوق تدويل مشروعات الاسكان الإواء الاحتمادي هم شمروعات الاسكان الإواء الاحتمادي الم

ولا يعاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قراد رئيس الوزراء سالف الذكر فيما تضميمنه من تحديمه لقواعمه تمايك المساكن التي تقيمها المحافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ليجاوز القرار حدود التفويض بالقرر في هذا القانون ، وبالتسالي فيتعين استيماد السباط القروض وقوائدها المستخدمة في بغاء المساكن الاقتصادية من تكلفة البناء • ذلك انه أيا ما كان الرأى في مشروعية القرار المذكور ، والترامه حدود التفويض ، فالنابت أن أحكامه لم تتعرض لهذه الإقساط أو فوائدها •

لفاسك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أقساط. القروض وقوائدها التي حسلت عليها معافظة بني سويف لبناء وحدات مكنية اقتصادية وتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يتحمل بها المشترون لتبلك الوحات ٥

ر فتونی رقم ۲۹۹ فی ۱۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۱/۶ ملف رقم ۲۹۸ و ۲۸۸

(26) جلسة ١٨ من ينايز بسنة ١٩٨٩

عاملون مدليون بالدولة _ ترقية _ مدد خبرة كلية وبيئية بطاقة وصف الوطيلة _ تعديلها •

عند الترقية الى الوظيفة الأمل يحد بها تطلبته بطاقة وصف الوظيفة من وجوب أفضاء خلفة وصف الوظيفة من وجوب أفضاء خلفة والبيئية في الوظيفة الدائمة الشفل الوظيفة الأوداد الترقي اليها على ان الأكون أصف الله المقالوب للشفل الوظيفة والمجارل على الأولم المطلوب للشفل الوظيفة والمجارة الترفيقية التي يرقى من خلالها ــ امكانية تعميل بطاقة الوضاء لذا العرب المجارة (١) حاليق (١) حالية إلى المجارة الأداء المكانية التعميل بطاقة الأداء التحالية الأداء المكانية المحالية التحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية التحالية المحالية المحالي

استعرضت الحيمية العبومية ما استقر عليه افتاؤهما من ضرورة الاعتداد بالتسوية التي أحريت للعامل وما تنتجه من درجة وأقدمة ومرتب الا أنه عنه الترقية للوظائف الأعلى يعته بمجموع مسدد الخبرة البينية وكذلك المدة البينية اللازمة لشغل الوظيفة الراد الترقى اليها طبقها لاشتراطات شنغلها وألتى قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هُدُهُ الوظيفة والمامل به المنامل وفي ذات الجموعة النوعية التي يرقي المامل من خلالها (ملف رقم ٥٦/٣/٨٦) كما استعرضت قضاء المحكمة الإدارية العلبا في العلمن رقم ٩٧٩ لسبنة ٣٣ ق والعلمن رقم ١٠٣٢ لسبنة ٣٣ ق والذي قسام على أن العبرة بها جاء في بطاقسة وصف الوظيفة فهي وحدها التي تعدد اشتراطات شيخلها سواء من حيث التأهيسل العلمي أو المدة البيئية الواجب قضاؤها في الوظيفة الأدنى مباشرة أو مدة الخبرة الكلية في مجال المهلُ • وتبين للجمعية أنه مع التسليم بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقوم على أساس موضوعي في الوظيفة الصامة وليس على أساس شخصي حيث يعتد بصفة أساسية بالوظيفة وشروط شغلها عند التعيين أو الترقيسة والمحددة في بطاقة الرصف لهذه الرطيفة والتي تدور جول التأهيل العلمي المطلوب والخبرة النوعيسة اللازمة المسخلها ، إلا أنه. يجب التفرقية في هذا الشان بين ما اشترطه المشرع فيمن يعين مياشرة في غير أدني الدرجات وما اشترطه فيدن يرقى اليها ، فقه اشترط المشرع فيمن يمين مباشرة في غير أدنى

 ⁽١) يمثل هذا المبدأ بمنواز عن مبدأ آخر المجمعية العمومية يتضى بوجوب اجتماع المدر إليهنية والكلية مما عند الترقية -

الدرجات وجوب قضاء مجموع المدد البينية اللازمة لشسفل الوظيفة يعاط من درجة بعاية التميين وهو شرط استلزمته طبيعة هذا التميين ، أما في البترقية فلم يسلك المشرع ذات النهج اذ سكت عن اشتراط ضرورة قضاء العامل مدة خبرة في ذات المجتوعة تساؤى مجموع المدد البينية اللازمة للوصول الى الوظيفة المرقى اليها واكتفى بالنظر الى الوظيفة المرقى اليها واكتفى بالنظر الى الوظيفة المرقى اليها واكتفى بالنظر الى الوظيفة ، وعلى ذلك في بطاقة وصف الوظيفة ، وعلى ذلك نطالا خلت هذه المبطاقة من اشتراط قضاء العامل مدة خبرة كلية في ذات للجموعة تسماوى مجموع المدد البينية اللازمة لمسخل الوظيفة بعا من درجة بعاية المبتدئ والمد البينية الملازمة لمسخل الوظيفة بعا من شرط قضاء المله البينية اللازمة للترقية من الوظيفة يشخلها السامل الى الوظيفة والمعلى على المؤهل المعامل المنطف الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية الذي يرقى المسامل المنطف الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية الذي يرقى المسامل المنطف الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية الذي يرقى المسامل المنطف المنطفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية الذي يرقى المسامل في خيالها و

ومن البديهي أنه اذا ما تطلبت بطأقة الوصف مدة خبرة كلية معينة فان مدة المدة هي الأخرى يجب أن تكون قد قضييت بعد الحصول على المؤمل المطلوب لشغل وطائف المجموعة الوظيفية التي يرقى السامل من خلالها والقول بغير ذلك يؤدى الى الاعتداد يعدد خبرة قضيت في مجموعة وظيفية مفايرة لتلك التي يرقى المسامل خلالها والى الاعتداد يعدد خبرة ماية على حصول المامل على المؤهل المطلوب للخول المجموعة وبعا يؤدى اليه ذلك من اخلال بالتدرج الرئاسي الذي حظر المشرع المساس به وحنى لا نفاجاً بأن المروس أصبح رئيسا والرئيس أصبح مروساً

وجدير بالذكر أنه لما كان قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المساير اللاژمة لترتيب الوطائف للماملين المدنيين بالدولة والإحكام التي يقتضيها تنفيذه قد نص في المادة (١) على وصف الوطيقة بأنه البيان اللي يهرفها والذي يظهر عواصل التقييم الداخلة في تكوينها وبين على صسعوبة واجباتها ومسئوليساتها وواليد الادني من مطالب التأهيل اللازمة لشغلها - كما تضمن الملحق رقم عن ملحق القرار سالف الذكر تعريف العرجات وأورد تحت تعريف كل يرجة بيان الحد الأدني من مطالب التأهيل اللازمة لشخل وطائف العرجة ومن بينها قضاء ملة بينية معينة في وظيفة من العرجة السابقة الماديلة وصف الوطيفة المسار اليه وكما هو وارد في بطائفة الوصف يمكن تعديله بعيث ينص فيه صراحة على ضرورة الاعتماد عند شغل الوطيفة تعديلة بعيث ينص فيه صراحة على ضرورة الاعتماد عند شغل الوطيفة تعديلة بعيث ينص فيه صراحة على ضرورة الاعتماد عند شغل الوطيفة

إلى الترقية اليها بهدد الخبرة الكلية التي قضيت في ذت المجموعة النوعية وبعد الحصول على المؤرضة النوعية وبعد الحصول على المؤمل اللازم لشمغل الوطيفة اذا قدرت الجهة الادارية الممنية ملاسمة ذلك في الوطبائف التي تحددها بحسب طبيمتها والاختصاصات المستدة الى شاغلها *.

لذلبك

انتهى رأى الجيهية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه عند الترقية الى الوظيفة من وجوب الترقية الم الوظيفة الأعلى يعتد بما تطلبته يطاقة وصف الوظيفة من وجوب تضاء المدة البينية – في الوظيفة السابقة – الملازمة لشغل الوظيفة المراد الترقي اليها على أن تكون هذه المدة دائما هي التي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والمامل به العامل وفي ذات المجرعة النوعية التي يرقى من خلالها وأنه في الوقت نفسه يمكن تعديل بطاقة الوصفاذا قدرت المجهة الادارية الممنية ذلك على الوجه المبين في الأسباب

د فتوی رقم ۸۸ فی ۱۹۸۹/۱/۲۹ چلسة ۱۹۸۹/۱/۸۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۱/۷۷ ·

er region in the

(00)

جلسة ١٩٨٩ من يناير سنة ١٩٨٩

تامين اجتماعي ــ تامين اصابة المهل ــ الجمع بين معانى الاصابة ومعانى الشيطوخة (عماني) • ز

قانون التَّمَيِّن الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٠ أستة ١٩٧٠ • (عاملون مدَّيون بالموقة) •

الأصل هو سربان قانون التامين الاجتماعي على كل من تربعة علاقة بجهة السول إيا كانت فيما عدا علاقات السمل التي نص على استثنائها سراحة بـ المشرع. حدد نظم التامين بـ كم يضمن القانون المذكور نصبا يمنع مستكفة المؤمن عليه من احكام تامين اصابات العمل الذا بلغ سنا معينة _ اساسي ذلك _ أن الهدف من هذا النوع من التأمينات هو تطبقية مطاطر حوادت العمل للمحامل تحققها في اي من يبلغها المؤمن عليه حتى لو تجاوز الستين خلال عند سن معينة لنص على ذلك صراحة _ الر ذلك _ انه من حتى المامل الجمع بين مماش الاصابة ومعاش الشيخوخة المستحق كه بلوقه من الستين _ لا ينال من استحقاقه لهذا المامان ان جهة المعمل أمر وذر استراك تامين اصابات المعمل الطامي به ـ اسامي ذلك ـ المام المعقوق التامينية ان هيئة التاميات الحمل المامة عن الاستواد المعامل بهداد الاشتراكات المقردة ـ المهيئة ومن مقاميم والمستحقة حتى وال لم يقم صاحب المعلى بسداد الاشتراكات .

استمرضت الجمعية الصومية فتواها السابقة بجلسة ٩/١٠/٩٠ كما تبينت أن المادة (١/) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسبة١٩٥٥ وتمه يلاته تنص على أن و يشهل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية :

- ١ _ تأمِن الشمخوخة والبيعة والدفاة ١
 - ٢ ... تأمين اصيبابات العبل ٠
 - ٣ ـ تأمين المرض •
 - 2 _ تأمين البطالية •
- من الرعاية الاجتماعية الصحاب المعاشات ، •

كما تنص المادة ٢ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

(أ) الماملين المدنيين بالجهساز الاداري للمولة والهيئسات المامة والمؤمسيات المسافة والوخدات الاقتصادية التسابعة لاى من هذه العجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع المام

(ب) العاملين الخاصين لاحكام قانون السل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية : • • • • والمادة (٥) من ذات القانون تنض على انه و في تطبيق إحكام هذا القانون يقصيه : • • •

(ه) باصابة المسل: الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول وقم (١) المرفق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية النصل أو بسببه، وتمتير الاصابة المنابخة عن الاجهاد أو الارماق من الممل اصابة عمل ٠٠٠ ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع لليؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف الرابحي و العربة عن العلريق العليمي ٠

(و) بالمساب : من أصيب اصسابة عمل ٥٠ ، والمادة ٤٠ من القانون المذكور الواردة في الفصل الخامس - الأحكام العامة من الباب النائث المناص بتأمين الشيخوخة والمجز والوفاة ١٠ تنص على أنه و اذا أعيد صاحب المساش الى عمل يخضسه الأحكام هذا القسانون أو الأحدى المجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مقرر وفقا لقانون يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المساد اليها أو بلوغه من الستين أيها أسيق ٥٠٠٠

ولا تسرى إحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه اذا تجاوزت سنه السيتين وذلك فيها عدا من تهد خدمته بقراد من السيلطة المختمسة من المؤمن عليهم المشار اليهم في البند (١) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنصوص عليها في المواد ٣١ و ٣٣ و ١٦٤ ويهمرف الماش في هذه الحالات من أول الشهر الذي تنتهى فيه الخدمة ع والمادة ٤٦ من القانون تنض على أن د يدول تأمير صابات العمل مما يأتى :

١ _ الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العبل طبقاً
 للنسب الآلية ٥٠٠٠.

٢ ... ربع استثمار الاشتراكات المشار اليها ٥٠٠٠٠

والمادة (٥ تنص على أنه و اذا نشأ عن اصبابة العمل عجز كامل أو وفاة يسوى الماش بنسبة ١٨٠ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) بما لا يزيد على الحد الاقصى للنصوص عليه بالفقرة الأثيرة من المادة (٢٠) أو المادة (٢٠) أن الماد الادنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢٤) أن والمادة ٢٠ على أنه و اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم تقدد نسبته ب ٢٠ في قائد راستحق المصاب مماشا يساوى نسبة ذلك المجز من الماش المنصوص عليه بالمادة (٥١) » والمادة (٢٠ تنص على أن و يجمع المؤمن عليه أو صاحب الماش أو المستحقول بن المماشات المقررة في تأمين اصابات المرا وبن الأجر أو بن الحقوق الأخرى الموردة بهذا القانون وفقا لما ياتي : .

٣ _ يجيع المؤمن عليه أو صاحب الماش أو المستحقوق بين معاش الاصابة والمساش النصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوضاة وذلك بما لا يجاوز أج تسوية المساس أو الأجر الآكبر الذي صوى على أسساسه أي المساشين يحسب الأحوال وذلك بما لا يجاوز المحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة الآخيرة من المادة (٢٠) بالنسبة لمجموع الماشات المستحقة على الأجر الاساسى ٢٠٠٠ والمادة ٩٦ تنص على أن «تسرى أحكام هذا المباب (في تأمين البطالة) على المؤمن عليهم الخاضمين الأحكام هذا المهانون فيما عدا الفتات الآخية :

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قسانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسبة ١٩٧٥ جعل الأصل هو سريان المقانون على من تربطه علاقة بعجه العمل أيا كانت فيما عدا علاقات المصل التي نص على استثنائها صراحة كما حدد نظم التأمين التي تضمينها هذا القانون، نص على استثنائها صراحة كما حدد نظم التأمين الصيخوخة والمجز والوفاة وتأمين اصابات المصل وتأمين المرضى وتأمين البطالة وتأمين الرعاية الاجتماعية الاصحاب المعاشات ، وأفرد لكل نظام منها بابا مستشقلا يتناول موادده ومزاياه والأسكام المقررة للاستفادة منه ، وذلك بالاضافة الى الاحكام المسامة المواددة في البساب المحادد عشر من القانون التي تعتبر الشريعة المامة لكل نظم التأمين المشاد

وفيها يتعلق بتثمين اصابات المسل ، فقد جاه القصود باصابة المسل في البند و بالمادة (و) من القانون ، ويشمل كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمساشرة عملة أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تحفف أو انحبراف عن الطريق الطبيعي ؛ ثم وردت أحكام هذا التأمين تحت البساب الرابع من المقانون الذي يتضمن ان موارد تمويله تتكون من الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بادائها صاخب المصل طبقا للنسب المحددة لها ، وكذلك من ربع استشار هذه الاشتراكات أن أن المزايا التي يحصل عليها المؤمن عليه و المامل » تتمثل في رعايته طبيا وعلاجه ، وصرف تموضات أو مقاشات بحسب الإحواله ، على أن تراعي الشوابط المقررة للجمع بين تلك المزايا وما هو مستحق له من مزايا تأمينية أخرى و وتجدر الإشارة الى أن الباب الرابع لم يتضمن نصا يمنع تأمينية أخرى و وتجدر الإشارة الى أن الباب الرابع لم يتضمن نصا يمنع باعتباد أن الهدف من هذا النوع من التأمينات هو تغطية مخاطر حوادث المعدف ترافط المور وادث المعدف من هذا النوع من التأمينات هو تغطية مخاطر حوادث المعدف تراك الهدف من هذا النوع من التأمينات المومل المحتمل تحقيقة في أي صن يسلطها المؤمن عليه حتى لو تجاوز الشينين طاله عن الما المختمل توقعة عن التوري على الهذه المؤمل المحتمل تحقيقة في أي صن يسلطها المؤمن عليه حتى لو تجاوز الشينين طاله عزال يؤدى عبلا معرضا لهذه المخاط المناط المتماد المناط المتحر براك الهدة المخاط المناط المتحر الإنسانية المناط المحتمل تحقيقها في أي معن يسلطها المؤمن المناط المتحر الإنسانية المناط المتحر الإنسانية المناط المناط المتحر عليه المناط المتحر المناط المتحر المناط المتحر المناط المتحر المناط المتحر المناط المتحر المناط المناط المناط المناط المناط المناط المتحر المناط المتحر المناط ال

فضلا عن أنه لو أراد المشرع أن يقف تأمين الاصابة عند سن معينة لنعمي على ذلك صراحة وهذا ما اتبعه بالفعل بالنسبة لتأمين الشيخوخة والمجز والوفاة و بسبب غير اصابات العمل > الوادد تحت الباب التالث من المقانون مسالف الذكر حيث نص في المادة (- ٤) على عنم انتضاع المامل الذي بلغ سن الستين بأحكام التأمين المذكور باسستثناء بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر *

وكذلك بالنسبة لتأمين البطالة الذي جاه بالباب السابسع من ذات القانون النص في المادة (٩١) على عام متريان أحكامه على التعامل الذي بلغ السنين -

واذ كان الأصل أن تأمين إصابات العمل كما هو شأن سائم أنواع التأمين تسرى على العامل أيا كانت علاقة العامل بيجة العمل فيما عدا ها استثنى صراحة كما سبق البيان ، وكان العامل لا يلتزم بأي استقطاع من مرتبه كشرط لسريان هذا النوع من التأمين في عقه اكتفاه بما يلتزم به صاحب العمل من اشتراكات شهرية من التأمين في عقه اكتفاه بما يلتزم به صاحب العمل من اشتراكات شهرية من التأمين في عقد التفاه بما يلتزم

وَأَنْ الهيئة المُعْتَصَةَ تُلتَزَمُ بِالوَقَهُ بِالتَرْامَاتِهَا القَرْرَةُ كَامُلُهُ بِالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنه فى الهيئة المختصة ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المتررة بهذا القانون ، كذلك فان القول بعدم سريان هذا التأمين لمجرد وقف خصم أقساط التأمين والماش التي كانت تخصم من راتبه للحساب الهيئة العامة للتأمين والماشات لا تقوم على أساس سليم من القانون لانه لا توجه أقساط يتم خصيها من راتب الماعل لسريان علما التأمن "

ولما كان الدكتـــور / ٠٠٠٠٠ .. في الحالة المروضــة .. قد الصيب في حادث تعمادم أثناء عودته من مقر عمله الى منزله دون توقف أو انسراف عن الطريق الطبيعي ، مما أدى الى عجزه عجزا جزئيا مستديما قدرته الهيئة المامة للتأمين الصحى بنسبة ٥٠٪ *

واذ خلت الأوراق من نسبة أى خطأ للسبد المذكور ، ومن ثم فان اصابته تمد اصابة عبل في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي ويستحق عنها مماش الإصماية المقرد في المادة (٥٣) وله أن يجمع بينه وبهي مصاش المسيخوخة المستحق له ببلوغه سن الستين وذلك في الحدود المنصوص عليها في المادة ٧٧ و بند ٣ » .

ولا يؤثر في استحقاقه لماش الاصابة أنه كان في تاريخ اصابت يممل استاذا متفرغا بجامعة الازهر وقد تجاوز الستين من عمره ، ذلك النخضوع لاحكام تأمين اصابات المعل والتمتع بمزاياه لا يرتبط بسن مدين طالا وجلت علاقة عمل على النحو السائف بيانه ، كما لا ينال من استحقاقه لهذا الماش أن جامعة الازهر لم تؤذ اشتراك تأمين اصابات المعل للخاص به ، أذ أن هيئة التأمين المختصة ملتزمة سطبقا لنص المان ، ها من القانون المتسار اليه سياداه الحقوق التأمينية كاملة بالنسبال المؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقسم صساحب العمل بسيداه الاشتراكات المقروة، ثم يكون للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات التروة، ثم يكون للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات

لذلسك

انتهى رأى الجمعية الممومية المسمى الفتوى والتشريع الى تطبيع احكام المدين اصابات العمل المنصوص عليها يقانون التأمين الاجتماعي. وا ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على المروضة خالته على الوجه المبين قيماً تلهم

ر فتوی رَقم ۱۹۰ فی ۱۹۸۹/۲/۸۰ جلسة ۱۹۸۹/۱/۸۸۸ طقت رقم ۱۹۸۹/۲/۸۲)

(70)

جلسة ١٨٨ من يتايز سنة ١٩٨٩

اختمىساس ــ ما يغرج عن اختمىساس الجمعية الميومية لقبمي القتوى والتشريّع (مرافعات) •

المحادث المحادث والمحادث المحادث المح

تنصل المادة ٢٦ من القسانون رقام ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشمال وسوم التوثيق والشهر على أنه « في الأحوال التي تمنتحق فيها رسيوم تكميلية يصدر أمن المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى النيسان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحسه معجرى المحكة "

ويجوز النوى التمان ١٠٠ التقلم من أمر التقدير خلال ثبانية المام من تاريخ الاعلان ، والا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الادارى ، كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائي بعد وضع الصيفة التنفيذية المصادرة أمر التقدير من المحكة الواقدع في دائرة اختصاصها ألكتب الصادر منه ذلك الامر ، ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير بها بتقرير في قلم الكتاب ، ويرقع التظلم الى المحكة الابتدائية الكافن بحجاء تها المحكة الابتدائية الكافن بحجاء تها المحكة الابتدائية الكافن المحكمة الذلك المحكمة المادة ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم المحكمة الذا قضت يقتم اختصاصها المحكمة الذا قضت يقتم اختصاصها

أن تأمر باحسالة الدعوى بحالتها الى المحكة المختصة ، ولو كان عسمم الاختصاص متعلقا بالولاية ٥٠ وتلتزم المحكسة المحالة اليها الدعوى بنظرها ، والمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ التى تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم بابداء الى مسببا في المسائل الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها والبعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسنى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ٠٠٠ ٠٠

ومقاد ما تقدم ان الأصل هو اختصاص الجبعية العبومية السنس. الفتوى والتصريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشاز اليها بنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ • الا أن المشرع في القانون رقم ٧٠ نسنة ١٩٦٤ بشمان رسوم التوثيق والشهر خرج على هذا الاصل فيها يتعلق بالمنازعات التي تثور حول تقدير الرسوم التكميلية فحدد طريقا خاصها بالمادة ٢٦ من هذا القانون للطمن فيها، وذلك بأن يتم التظلم من أمر تقدير الرسوم خلال ثمانية أيام من اعلانه لذوي الشان ، اما أمام المحضر عند الإعلان ، وأما يتقرير يودع قلم الكتاب ، ويترتب على فوات ميعاد ثمانية الأيام المشار اليها دون تظلم أن يصبح أمر التقدير نهائياً • وبر فسع التظلم الى المحكمة الابتدائيسة الكائن بدائرتُها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها نهائيا ٠ ولما كان الخاص يقيه العام ، فإن اختصاص الغصيل في تلك المنازعيات ينحسر عن الجمعية العبوهية لقسيم الفتوى والتشريع وينعقه للبخكية المذكورة وايا كان أطراف النزاع فيها • ولا يغير من ذلك أن أحالة النزاع الماثل الى الجمعية العمومية كان بحكم من محكمة عابدين الجزئية طبقــا لنص المــادة ١١٠ من قانون المراقعات المدنية والتجارية ، اذ استقر افتساء الجمعية الصومية على عام صرياق النص المذكور في مواجهتها على أساس أن الاحالة لا تكون الا بين معكمتين تابعتني لجهة قضائية واحدة أو تجهدي قضائيتين مستقلتين ،

والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة بالمنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات •

لذليك

انتهت الجمعية الميومية لقسمى الفتوى والتشريح الى عدم اختصاصها بنظر مصارضة الهيئة الصامة لبنك ناصر الاجتماعى فى أمر تقدير الرسوم التكميلية فى النزاع المعروض .

ر فتوی رقم ۱۹۱ فی ۱۹۸۹/۲/۳۷ جلسة ۱۹۸۹/۱/۸۸ ملف رقم ۱۳۹۲/۲/۳۲) •

(OY)

جلسة ١٨ من يفاير نسنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع المام ــ تاديب ــ تعقيق ــ السلطة المختصة بعضك التعقيق •

قانون نظام العاملين بالقطاع العام العساكد بالكانون رقم 18 لسنة ١٩٧٨ -

قرق الشرع بن السنطة المختصة بعضا التحقيق في المغالات المتسوبة في هم المعاملين بشركات القطاع العام اذا ما ادنات وجها الذلك وبين السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التاديس على من يثبت الخراطة الذنب ادادي ... ناط نقشرع برئيس مجلس الادارة دون غيره مباشرة الاختصاص يحفظ التحقيق بالنسبة لجميع المعاملين إيا ما كانت درجة وظائلهم .. أثر ذلك ... أن ليس الجلس الادارة حقظ التحقيق مع المسلملين الفاضمين السلطته في توقيع الجزاءات التاديبية الخررة الجلس الادارة ... اساس ذلك ... أن المباط المسلم به في مجال الناديب و إن السلطة التاديبية لا تبدأ في مباشرة المتصاصبها الا بعد أن تقليق ... عليق ... الا بعد أن التعلق باحالة العامل المفالف البها ... عقييق .

تنصى المادة ٨٠ من قسانون نظام الساملين بالقطاع المسام الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨عل أن «كل من يخالف الواجبات أو يرتكب المحظورات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعبال وظيفت يجازى باحسه المجزاات المنصوص عليها في المواد التالية ، وذلك بما يتناسب مع وظيفته وظروف المخالفة التي ارتكبها ١٠٠٠ والمادة ٨٢ من ذات القانون تنص على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز تومها على الماملين هي : ٠٠٠

والمادة ٨٤ من القانون المذكور تنص على أن د يكون الاختصاص في في توقيح الجزاءات التاديبية كما يلي :

ا شاغل الوطائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاه الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السمنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خصمة عشر يوما ٠٠٠

٢ ـــ لرقيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغل وطاقف الدرجة الثالثة
 فمأ دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ ـــ ٨
 من الفقرة الأولى من المادة (٨٢) . . .

٣ ــ للمحكمة التاديبية ٠٠٠

٤ سلجلس الادارة بالنسبة لشساغل وظائف الدرجة السانية فما نوقها علما أعضاً مجلس الادارة المينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توشيع أى من الجزاءت الواردة في المادة ١٨ من منا القائرن ؟

ه ... لرئيس الجمعية العبومية للشركة ٠٠٠

واستظهرت الجمهية أن المشرع في المادنين ٨٤ و ٨٦ من قانون الماملين بالقطاع الصام قد فوق بين السلطة المختصة بحفظ التحقيق في المخالفات المنسوبة الأي من العالمين بشركات القطاع الصام اذا ما ارتأته وجها المذك ، وبين السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التاديبي على من يثبت اقترافه لذنب اداري ، فناط المشرع برئيس مجلس الادارة – دون غيره سمياشرة الاختصاص الأول بقراد مسبب ، بالنسبة لجميع العاملين أيا الادارة أو المحكمة التأديبية مزاولة الاختصاص الثاني بعا يتناسب مع مباشرة المذكمة التأديبية مزاولة الاختصاص الثاني بعا يتناسب مع مبلس الادارة توقيع ما يراه ملائما من الجزاءات المصوص عليها في البنود من ١ ـ ٨ من القتود المؤلى من المادة ٨٦ من هذا القانون على شاغلي وطائف المدرجة الثانية قيا دونها • ولمجلس الادارة سلطة توقيع المجزاءات الواردة في المادة ٨٦ من القانون الملكزي وذاك على شاغلي وطائف المدرجة الثانية على من القانون الملكزي وذاك على شاغلي وطائف المدرجة الثانية المدرجة الثانية المدارة المدينين واغضاء مجلس وادارة التشكيلات النقابية •

وترتيب على ما تقدم ، فليس لمجلس الادارة خفط التحقيق مع المماملين الخاضمين لسلطته في توقيع الجزاءات التاديبية ، اذ ان اتخاذ هذا الإجراء من اختصاص رئيس مجلس الادارة دون مشاركة من جهة اخرى ، ولا يعد ذلك حجبا للسلطة التاديبية المقررة لمجلس الادارة ، حيث ان المبدأ المسلم به في مجال التاديب ، هو أن السلطة التاديبية لا تبدأ في مسادرة اختصاصها الا بعد أن تنتهى مرحلة التحقيق باحالة المسامل المخالف البها .

لذليك

انتهى رأى الجميعية المميومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص رئيس مجلس الادارة بمغطّ التمقيق في المخالفات المنسوبة للماملين من شاغلي الدرجة الثانية فما فوقها بشركات القطاع العام .

د فتوی رقم ۱۳۸ فی ۱۹۸۹/۲/۹۸ جلسة ۱۹۸۹/۱/۸۸ ملف رفر ۱۹۸۹/۲/۸۳ ی .

(AA)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

تلمين اچيهاعي ــ اشتراكات التلمن ــ الأثر الترتب على كأخر سدادها (عاملون مدنيون بالدولة) •

المادة ۱۷۹ من فانون التامين الإجتماعي رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۰ ـ المامة ۳۰ من قرار وزيرة التامينات رقم ۲۰۸ لسنة ۱۹۷۷ بشان قواعد واجراءات اداء وتحسيل الاشتراكات ۰

الزم المشرع صاحب العمل بادا، الاستراكات التامينية المستحقة في مواعيد معمدة وفي حالة تلخره في ادا، المبالغ الطلوبة يلتزم بعبلغ اضافي ينسبة ١٪ منها شهريا عن المنة المستحد على السند على المستحد المستحد خلال المستحد على المستحد المستحد الاستحد على المستحد الاستحد الاستحد الاستحد الاستحد الاستحد الاستحد الاستحد المستحد السداد بكتاب وصور علم الوصول حال إلى ذلك حال المورة في هده العالمة تكون بتاريخ السجيل وليست بتاريخ وصول مستحد السداد فكتاب وصور وليست بتاريخ وصول مستحد السداد فكتاب وصور وليست بتاريخ وصول مستحد السداد فكا الذل قد يتأخر وصولة بسبب البريد حسليق المستحد المسدد فلا الذل قد يتأخر وصولة بسبب البريد حسليق المستحد السداد فعلا الذل قد يتأخر وصولة بسبب البريد حسليق المستحد السداد فعلا الذل قد يتأخر وصولة بسبب البريد حسلية المستحد السداد فعلا الذل قد يتأخر وصولة بسبب البريد حسلية المستحد السداد فعلا الذل قد يتأخر وصولة بسبب البريد حسلية المستحد السداد فعلا الذل قد يتأخر وصولة بسبب البريد حسلية المستحد السداد فعلا الذل قد يتأخر وصولة بسبب البريد عليه المستحد السداد فعلا الذل المستحد السداد فعلا الذلك المستحد السياد المستحد السداد فعلا الذل المستحد السداد فعلا المستحد السياد المستحد السداد فعلا الذل المستحد السيداد فعلا المستحد السداد فعلا المستحد السداد فعلا المستحد السياد فعلا المستحد السداد المستحد السداد فعلا المستحد السداد فعلا المستحد السداد المستحد السداد فعلا المستحد السداد المستحد السداد المستحد السداد المستحد السداد فعلا المستحد المستحد المستحد السداد المستحد السداد المستحد السداد المستحد المستحد المستحد المستحد السداد المستحد المستحد

تنص المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ على أن « يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الآتي بيانها في المواعيد المحددة قرين كل منها :

١ __ الاشتراكات المستحقة عن الشهر ونشيل الحصة التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه وذلك في أول الشهر انتالي لشهر الاستحقاق بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجر الأساسي وفي أول الشهر التالي لشهر الصرف بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأحر المتفير .

٢ ــ ويلتزم صاحب العمل في حالة التأخير في أداء المبالغ المشار اليها بأداء مبلغ اضافي بنسبة ١٪ شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد · ويعفى صاحب العمل من المبلغ الاضافي اذا تم السداد خدسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء · · · › ·

وتنص الملدة ٣٥ من قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ في شمأن قواعد واجراءات أداء وتحصيل الاشتراكات والاجراءت التي يتمين على أجهزة التأمين الاجتماعي اتباعها على أن « يكون وفاء الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة المختصة بموجب شيكات ، ويجوز وفاء الاشتراكات بحوالة بريدية أو تقدا بالنسبة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن تكون الشيكات مقبولة الدفع بالنسبة للقطاع الخاص ٠٠٠ ويتحدد تاريخ سداد الاشتراكات والمبالغ القررة للهيئة المذكورة وفقا لما يل :

 ١ ــ تاريخ تسليم المسيك أو الحوالة البريدية إذا تم السهاد بموجهما الى الهيئة -

٢ ــ تاريخ الصحال الدفع فى حالة توريسه المبلغ نقدا لخزينة الهيئة ٠

٣ ــ تاريخ التسجيل اذا أرسل مستنه السداد بكتاب موصى عليه
 مع علم الموصيول » •

والمستفاد من ذلك أن المشرع الزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات التامينية المستحقة طبقا لنص البند ١ من المادة ١٢٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشسار اليه في مواعياء محددة . وفي حالة تأخره في أداء المبالغ المطاوبة خلالها فانه يلتزم بببلغ إضافي بنسبة ١٪ منها شهريا عن المهدة ما بين تاريع وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد مع مراعاة الاعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السهداد خلال خمسة عشر يوما من وجوب الأداء ١٠

هذا ، وقد تضين قرار وزيرة النامينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ المسنة ١٩٧٧ وهو المساد الإشتراكات ، وهو المساد الإشتراكات ، وهو تاريخ التسجيل اذا أرسل مستنه السداد بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ٠

وعلى ضوء ذلك يكون مناط التجميل بالمبلغ الاضافي هو التأخير في السحداد عن الموصد الذي حدده نص القانون والقراد الوزارى المنفذ له وإذا أرسل مستند السحداد خلال هذا المحاد بطريق البريد المسجل فلا يجوز مساءلة مصدره عن التأخير طالما ثبت أنه سجله خلال المحاد المقرد الأن المجرة بتاريخ التسجيل وليست بتساريخ وصسول مستند السعاد فعلا الذي قد يتأخر وصوله بسبب تأخر البريد .

لما كان ذلك ، وكان الشابت من الأوراق ان الهيئة المامة للتحكيم واختيسارات القطن قد أرسيات الاستراكات المطلوب مبلغ ضبافي عنها بطريق المريك المستجل ، حيث أرسات اشتراك شهر أكتوبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٣٨١٧٤ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١ ، واشتراك شهر نوفمبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٣٨١١٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١ واشتراك شهر ديسمبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٢٨١٧٩٧ بناريخ ١٩٨٧/١/١٧ واشتراك شهر ديسمبر ١٩٨٦ بالشيك رقم ٢٨١٧٠ بناريخ ١٩٨٧/١/١٧ بناريخ ١٩٨٧/١/١٠

المواعيد القررة ، لما كان ذلك ، فانه لا يجوز تحميل الهيئة بالمبلغ الاضافي بسبب التأخير في البريد ، وتكون فمتها بريئة منه •

للعيان

ائتهت الجمعية العمومية للسسمى الفتوى والتشريع الى براءة ذمة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن من المبلغ الاضافى الشمهرى المقرر عن تأخير تسديد اشتروكات التأمينات الإجتماعية في الجالة الممروضة ·

ر فتوی رقم ۱۱۵۰ فی ۱۹۸۹/۳/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸ ملف رقم ۲۴/۳/۳۲ ؛ ٠

(۵۹) جلسة ۱۸ من يناير سنة ۱۹۸۹

مغابرات عانة ... نقل ... أقدمية ... كيفية تعديد اقدمية ضباط القوات المسلحة المتقولين للمغابرات العامة (قوات مسلحة) •

المُلَادة (٣٨) من القانون رقم ١٠٠ أسنة ١٩٧١ بِنظام المَعَايِرات العامة ٠

أجاز المشرع النقل ال جهاز للفايرات العامة بتروط حدها ـ استلزم المشرع تواهر هده الشروط في المتورط في المتورد ومهادا مضبطاً لاتهام الشروط في المتورد أو الكناء متكاملة ومهادا مضبطاً الاتهام الشروط في المنازعة المدرجة أو الرئية الصحيرية التى كان يشغلها المتلول عند نقله دون تعويل على المدرجة أو الرئية المسكرية السابقة عليها في القوات السلحة تعدد ألفسية المشول لل المفايرات العاملة اعتبارا من تاريخ سقله دينية المسكرية الإصلية وقت نقله فياتي سابقا على كل من شغل الوظيفة المعادلة المتول اليها في تاريخ لاحق على التربخ سابق على هذا التاديخ بينهن المتحارة أي احكام التلازم بما تقلبة باستعارة أي احكام وعم المفروج عليها باستعارة أي أحكام أخرى من نظم مفتلفة ـ اساس ذلك ـ أن أحكام وعم المفروج عليها باستعارة أي أحكام أخرى من نظم مفتلفة ـ اساس ذلك ـ أن أحكام وعم المفروج عليها باستعارة أي أصور أو تقيين وستلزم استكمال أحكامها بالحكام أخرى من قانون آخر ـ تطبيق .

استعرضت الجمعية العبومية فتواها العسادرة بجلسة ١٩٨٩/ ١٩٩٦ (ملف رقم ١٩٨٧/٣/٨٦) التي انتهت ــ للأسباب الواردة فيها ــ الى سريان حكم الفقرة الأولى من المادة ١٤٩ من القانون رقسم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ على من ينقل من ضباط القوات المسلحة الى المخابرات المامة، وذلك في المحدود وبالقيود الواردة في الأسباب ، واسستمرضت الجمعية المادة ٨٨ من القانون رقسم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العسامة المعلمة بالقانونين رقسي ٦٩ لسنة ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على انه « يجوز نقل العاملين في الوحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها الى احدى وظائف المخابرات العامة ١٠٠

وفى جميع الأحوال يكون النقل الى الفئة الممادلة للمديجة أو المرتبة المسكرية التى كان يتسفلها الفرد عند نقله الى المخابرات المامة وبذات اللميته فيها ٠٠٠

ويسرى ذلك على من تم نقله الى المغابرات المامة من تاريخ العمل بأحكام الفانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ » ٠ ومفاد ذلك أن المشرع أجاز النق لل المخابرات العامة بشروط جددما واستلزم ضرورة توافرها في المنقول ، رقد تضمنت المادة ٢٨ المشار اليها أحكاما متكاملة ومعيارا منضبطا لاتمام هذا النقيل ، حيث يتم الى الفئة المسادلة للعرجة او الرتبة السبكرية التي كان يشغلها المنقول عند مقله دون تعويسل على العرجة أو الرتبة المسكرية السبابقة عليها في القوت المسلحة ، وتحدد أقدمية المنقول الى المخابرات العامة اعتبارا من ماريح شغله رتبته المسكرية الأصلية وقت تقله فيأتي سابقاً على كل من شغل الوظيفة المعادلة المنقول اليها في تاريخ لاحق على التاريخ السائف الذكر ويكون لاحقا لكل من شغلها وتاريخ سابق على هذا التاريخ السائف الذكر

واستبانت الجمعية مما تقدم أن المادة ٣٨ المسار اليها لم يلحقها أي قصور أو نقص يستلزم استكمال أحكامها بأحكام أخرى من قانون أخر ، وانطلاقا من ذلك تفدو الحاجة الى استكمالها بالمادة ١٤٩ من القانون وقم ٢٣٢ ليمنة ١٩٥٩ في شيأن شروط الخدمة والترقية لضيباط القوات المسلحة لامحل لها ، خاصة وان النقل الى المخابرات العامة لا يفتصر على ضباط القوات للسلحة وحدهم وانما يجرز النقل الى المخابرات المامة وانا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ المسار اليها من جهات وهيشات أخسرى خملاف القوات السلجة كهيئة الشرطة ووجنات الإدارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام ، ومن ثم أتت الفقرة الثالثة من ذاك المادة بالأحكام التي تنظم وضع المنقولين الى المخابرات العبامة أيا كانت الجهة المنقولون منها وذلك تحقيقا للمساواة بين المنقولين من جهات مختلعة والذين بنخ طون في هبكل وظيفي واحه تجمعهم فيه أقدمية واحدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان استعارة بعض الأحكام الأخسري من نظسم مختلفة كنص المادة ١٤٩ مز قانون خدمة وترقية ضباط القوات المسلحة المشار اليه مؤداه اختلاف المعيار المطبق على المنقولين الى المخابرات العامة ، حسب وضم المنقول والنظام القانوني الذي كان مطبقا عليه في الجهة التي كان ينتمي اليها قبل النقل وهو الأمر الذي يقضى الى اختسالاف التطبيق لنص المادة ٣٨ المشار اليه على ذوى المراكز القانونية المتماثلة ـلكل ما سبق عرضه فانه يتمين الالتزام بما تضمنه نص المادة ٣٨ من قانون المخابرات العامة من أحكام وعدم الخروج عليها ، وان تحديد أقدميات المنقولين الى المخابرات المامة يكون وفقا لأحكامها

وبانزال ذلك على الحالات الأربع الواردة في كتاب وكيل المخابرات العامة المشار اليه ، وبمواعاة الوظيفة التي نقل كل منهم اليها بالمخابرات المامة وتاريخ شفله الرتبة المسكرية المادلة لها واتحاد أصحاب هذه الحالات في الفئة ج ، فإن الحالة (١) قد رقى الى الفئة المسار اليها في ١٩٨٢/١/١ ومن ثم يأتي ١٩٨٢/١/١ ومن ثم يأتي ١٩٨٢/١/١ ومن ثم يأتي تاليا له ، أما بالنسبة الى الحالتين (٣) و (٤) وقد نقلا الى المخابرات المامة في ١٩٨٥/١/١ في الفئة ج المسادلة لرتبة الرائد لتى كان قد يفها كل منهما بالقوات المسلمة قبل نقله ، فتحدد أقلميتها في هذه المفئة من تاريخ حصول كل منهما على تلك الرتبة فيأتي الحالة (٤) سابقا على الحالة (٣) لحصول الأول على رتب الرائمة في ١/١/١١٩٨٤ (ينما حصل عليها المنافي في ١/٧/١١٩٨١ ويكون الترتبب النهائي في ١٤٨٤/١/١ ويكون الترتبب النهائي في ١٤٨٤/١/١ (١) حيث حصل عليها في (١/١/١٩٨٤ ثم الحالة (٢) حيث حصل عليها في (١/١/١٩٨٢ ثم الحالة (٢) حيث حصل عليها في ١٩٨٢/١/١ ثم الحالة (٤) حيث حصل عليها في ١٩٨٢/١/١ ثم الحالة (٢) حيث حصل عليها في ١٩٨٢/١/١ ثم الحالة (٣) حيث حصل عليها في ١٩٨٤/١/١ ثم الحالة (٣) حيث حصل عليها في ١٩٨٤/١/١ ثم الحالة (٣) حيث حصل عليها

وبالنسبة الى ما يتبع في شأن قرار نائب رئيس المخابرات العامة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اعادة تسوية حالات ضباط القوات المسلحة المنقولين الى المخابرات العامة وترتيب أقدمياتهم وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ١٩٥٩ من القسانون رقسم ٢٣٢ لسسنة ١٩٥٩ المسار اليه فقد استظهرت الجمعية أن ثمة استقرارا مفاده ان ترتيب الأقدمية بن شاغلى فئة وطيفية واحدة ينظمها حكم القانون ومن ثم فان الحق فيها يستمد من القانون مباشرة ولا يعدو القرار الصادر في هذا الشأن أن يكون قرارا تنفيذيا ، فإذا ما صدر هذا القرار على نحو يخالف احكام القسانون جاز صحبه دون التقيد بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية عموما ،

لذلسك

انتهى رأى الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : تحديه أقدمية المنقولين الى المخابرات المامة ونقا لأحكام المادة ٣٨ من قانون المخابرات المامة فقط ·

ثانياً : جواز سعم قراد ناثب رئيس المخابرات العامة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشاد الله واعادة ترتيب اقدمات لمتقوابن الى المخابرات العامة وفقاً لأحكام المادة ٣٨ المشاد البها على النعو السابق بباته٠

د فتوی رقم ۱۰۹ کی ۱۹۸۹/۲/۱۰ چلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸ ملف رقم ۲۰۹۳/۳/۸۱ . -

(7+) 1909 the sets is 10 the

غِرائِبِ ورسوم چِيرِكِية بِ الاقراعِ الزَّفَّتِ عَنِ النِضَاعَةَ الْسَتَوَرَدَةَ ــ شُروطَه (قَوَةً قامرة) *

المادة ١٠١ من قانون الجمارك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ قراد وذير التالية وقم ٣٦٦ لسنة ١٩٨٢ بشان الافراج المؤلف عن سيارات الركوب الف**قسة** •

اجاز الشرع الافراج الأوقت عن المسائع الواردة للبلاد ومنه االسيارات دون تحصيل الجبرائيد والرسوم الجمركية وقف لتصريل المؤرائيد والاوضاع التي يحمدها وزير الالبة - من بهد صدر السيادة اللهرع عنها بؤلتا فور انتهاء بهذا الافراغ الم التهاء الغرائ منه أيها السبق وعنه الإبلال بهذا الالتزام تتحتى المقالة المجدركية ويستجن على السيادة الخدرائيد والرسوم للقرة - إذا ثبت أن الحلال مبتورد إلجبيارة بالتزام بالمجتمع على السيادة الخدرائيد والرسوم للقرة له فيه جهل تقول إلتزامه بستحيلا لأن هذا الالتزام يتأخى و لاجه للمثالة بنشله - اساس ذلك - كمن المادة ١٧٣٣ من الاناون الدنى -

ينص قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ غي المادة ١٠١ منه على المهروب الإنواج مؤقتا عن البضائم دون تحصيل الفسرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحدجما وذير المخزانة ، وينص قرار وزير المالية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الافراج المؤقت عن سيارات المركوب المخاصة في البند ج من المادة ٣ على أنه و ينمن اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو انتهاء المغرض منه أي الأمرين أسبق حدوثا ، وينص القانون المدتى في المادة ٣٧٣ منه على أن و ينتفى الالزام إذا التبت المدين أن الموقع مستحيلا عليه السبب أجنبي لا يد له فيه » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون الجمارك أجاز الافراج المؤقت عن البضائد الواردة للبسلاد ومنها السيارات دون تحصييل الفراعب والرسوم البحيركية وفقا للشروط والأوضاع التي يحدها وزير المالية ، ومن بين هذه والمرط وفقا لما ورد بقرار وزير المالية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٨٢ المفياد الهدار الهدار المهارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء المفيار الهدار المبقوطة المؤراء و وعند الاخلال بهذا الالتزام تتمعق المخالفة الجمركية ويستحق على السيارة الفرائب والرسوم المقردة قانونا ، وهو ما يتمقق إذا أخل مستوود السيارة الفرائم باعادة المدين المواعيد المحدود المسيارة بالتزامه باعادة المدين المواعيد المحدود المسيارة بالتزامه باعادة المدين المواعيد المحدود المسيارة بالتزامه باعادة

وانه ولئن كان ما تقعم ، الا أنه اذا حدث وكان اخسلال مسستورد السيارة بالترامه باعادة تصديرها واحمًا الى سبب أجنبي لا يد له فيه جعل تنفيذه الالترامه مسستجيلا قان هذا الالترام (اعادة التصدير) ينقضى ولا وجه للمطالبة بتنفيذه "

فاذا كان ما تقدم وكان التابت أن السيارة التى استوردتها شركة سينس وأفرج عنها مؤقتا برسم اعادة التصدير بضمان الهيئة القومية للانصالات السلكية واللاسلكية قد هلكت علاكا كليا خلال أحداث الشخب سنة ١٩٨٦، وهو ما يستحيل معه تنفيذ الشركة لالتزامها باعادة تصديرها بسبب لا يد لها فيه ، فائه يتصبن تيما لما تقسم الكف عن مطالبتها بالشرائب والرسوم الجعركية بعنوى اضلالها بالتزامها ، اذ لا التزام بستحيل ومن ثم فان مطالبة مصلحة الجمارك للهيئة القومية للانصالات السلكية واللاسلكية الشامئة للشركة بعيلغ ٢٤٣٥ جنبها قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عن النسيارة تكون على غير أساس من الكانون ويتمين رفضها -

للليك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض الماالبه. دفع ١٩٨٩/٢/٣٠ ملك رقم ١٩٨٩/٢/٣٠ . .

(۲۴) جلسة ۱۸ من ينايو سنة ۱۹۸۹

(أ) عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ حواظر ومكافقت تشجيعة _ ضوابط منحها .
 اللائان ٥٠ ، ٥١ من قانون العاملين المدنين بالدولة المعادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة
 ١٩٧٨ -

ناط الشرع بالسلطة الفخصة وضع كلام للحوافز طالعية والمنوية للماملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف للنشودة على أن يتضمن حله التنظم شروط وضوابط منحها ... استحاق الحوافز والكافات وهي بمستوى أداء الساسل وقياه وإجبات وظيفته على اكمل وجه .. توقيع جزاء تأديبي دليل على عام تعطيفه الستوى الأداء الطلوب .. تطبيق .

ب) عاملون مدئيون بالدولة _ تقرير الكفاية _ تهاكية التقرير .

اللحة (٣) من قانون العاملين تلدنيين بالعوالة السناهر بالقانون رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٨ -

ناط الشرع بوحدة شئون الطملين اختلار العطل جمودة من البيان الكلم من ادائه أو تقرير كفايته بمجرد اعتباده وله أن يتقلم منه خلال عشرين يوما من تلايخ علمه ال البهة المُتملة بذلك _ يمبع تقرير الكفاية تهائيا بعد الأقصاء ميماد التقلم منه أو البت فيه الخاصاء التقرير نهائيا بالقساء ميماد الكالم منه يمتتع على السلطة المنتصة تغفيف _ تطبق ا

تنص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة المسادر بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٨ على أن د تضم السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعدولة وهروط منجها " وبعراعاة ألا يكون صرف اللك الحوافز بغنات موحدة وبعسورة جماعية كلما صمحت طبيعة المعلل بذلك ، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداه الهامل والتقارير الدورية المتلملة عنه » والمادة ١٥ من ذات القسانون تنص على أنه د يجسوز للسلطة عنه » والمادة ١٥ من ذات القسانون تنص على أنه د يجسوز للسلطة أو أعالاً أو بحوانا أو اقتراحات تساهد على تحسيق طرق العلى أو رفيع كلماء أن التراحات تساهد على تحسيق طرق العلى أو رفيع كلماء التي تنص على أن ود حتى المناطق بانقضاء التي تنص على أن المنقضاء التي التمادية ١٤ منه التي تنص على أن المنتقضاء التي التمادية ١٤٠٠ من التقضياء التي تنص على أن المنتقضاء التي تنص على المناطقة ١٤٠ من دورة ١٤٠ من دورة المناطقة ١٤٠ من دورة المناطقة ١٤٠ من دورة المناطقة المناطقة ١٤٠ من دورة المناطقة المناطقة

٢ ــ سنة في حالة الخسم من الأجر معة تزيد على خسنة أيام الا السمر فسيت الجمعيسة فواعد حترف العواقق والكافات التشجيعية ومكافاة الجماز الخطة بالجهاز التنفيقي لتصع منيفاء ــ خنتيما جماع -

واستتبافت الجمعية من النصوص التقلعة أن الشرع في المادتين ٥ ال ١٥ الله العالمان المدنيين بالدولة ناط بالسلطة المختصة وضع نظام للحدافز المادية والمنهية للعاملين بالوحدة بها يكفل تحقيق الأهداف المنشودة على أن يتضيهن هذا النظام شروط وضوابط منحها ، وبسراعاة الا يكون سرف المحافز المادية بفئات موخة وبصورة جماعية كلما سيحت طبيعة العمل بذلك ، وأن يرتبط صرقها بمستوى أداء العمامل وكفايته • كما أجاز المشرع للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للمامل الذي نقدم خدمات ميتازة أو أعمالا أو بخواسا في تخسين ظرق العمل أو رفيم كُفاءة ألأداء أو تُؤفير النفقات • ولهما في هذا الصند أن تضع قواعه وضوابط تقرير تلك المكافآت بما يتفق مع طبيعة العمل في الوحدة وتطبيقا للنصين الشار اليهما قانت السلطة ألمختصة بالجهاز التنفيذى ليغمير سيداه بواتسع تظام لمنخ الموافز والمكافات التضحفة ومكَّافاة انجاز الْخطة • وقه جاء بنظام الَّحوافز ان العامَل يحرم فتها في حَالِةً تَوَقِيعِ خَزَاءَ الاندَأَرِ أَوَ الخَشِمِ مَنَ الرَّتِ عَلَيْهُ أَوَ الغَيَابُ بِدُونَ أَوْنَ. وذلك عَنْ أَلْدَةُ النِّي يُتَقَرِّرُ مِنْمُ النَّعَالَمُوْ عَلِيهِا • كُمِنَا وَرَدُ يَتَظَّامُ الكَافَاتُ التُسْجِيعية أنه لا يجوز تقرير هذا الكافاة للمأمل الذي وقم عليه جزاء الانذار أو الخصم من الم تب وذلك عن المدة التي قد يرى منم العامل فيها تلك المكافئة خلال السنة المالية • أما مكافئة النجلة ، وهي نوع من الخوافز ، لميناريم التقريرها ألا يكون قد وقع على العاط حِزاء تاديبي ، حتى سهدد قراد ببيجو الجزاء . . .

ولما كان المهندس المعروضة حالته بالجهاز المشار اليه ، قد جوزي بخصم عشرة أيسام من أجره بنساء على حكم من المحكمة التأذيبية بتساريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ ، قان توقيم الغصم يكون على أساس الأجر المقرر له في هذا التاريخ ، باعتبار أن الحكم التاديبي ينشى حاله قانونية في حق من صدر ضعه ، وبالتسالي فيعته عنه توقيع العقويسة في الحالة المروضية وما يترتب عليها من آثار بتاريخ صدوره ، وليس بتاريخ القرار الصادر من جهة الادارة لتنفيذ الصكم المذكور • وبالنسبة للحوافز والمافأت التشجيعية ومكافأة انجاز الخطة فانه طبفا لشروط منحها سالفة السان _ فهو لا يستحق الأولى والثانية عن المدة التي وقع عليه خلالها جزاء الخصيم بمعوها الجزاء بمغي سنة من تاريخ توقيمه • ولا وحه للقول بأن فهر ذلك جمعا معظوراً بين عقوبتين (الخصم من الأجر والحرمان من الحوانر والمُكَافَئَاتَ ﴾ عن مخالفة واحدة ارتكبها العامل ، حبث إن استحقاق الحوافير والمكافآت رهين بمستوى أداء العامل وقيامه بواجبان وطيفته عل أكمل وحه فاذا ما وقم عليه حزاء تأديبي كان ذلك على عدم تحقيقه لمستوى الاداء المطارب فيتخلف في شانه مناط استحقاقها ٠

وفيها يتعلق بجواز تخفيض نقرير كفاية المعروضة حالته عن عام ١٩٨٦ ، فقد تبينت الجمعية أن المادة (٣٠) من قانون العاملين المدنين بالدولة سالف الذكر تنص على أن د تعلن وحدة شئون العامين العامر بعمورة من البيسان المقدم عن أدائه أو تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من المسلطة المختصة أو من لجنة شئون العاملين بخسب الأحوال .

وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه * ويكون تظلم الماملين شاغل الوظائف العليا من البيانات المثنمة عن أدائهم الى السلطة المختصة * ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الفرض.

ويبت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا ·

(ب) العامل الذي وقع عليه جزاء تاديبي بعقوبة الخصم من أجره أو الوقف عزر العمل لمدة تزيد على خمسة أيام *** خلال العام الذي يرضع عنه التقريم **

ومفاد ذلك أن وحدة شيئون العاملين نقوم باخطار العامل بصورة من الهينان المقدم عن أدائه أو تقرير كفايته بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو لجنة شيئون العاملين بحسب الإحوال • وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه الى الجهة المختصة بذلك • ويصبح بيان تقييم الادارة أو تقوير الكفاية نهائيا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه •

ولما كان العامل في الحالة المعروضة • قد قدرت كفايته عن عام المجرد بدر بدر بدر المجرد لمدر المجرد بدر المجرد المجرد ألم المجرد المجر

لذليك

انتهى رأى الجمعية المبومية لقسمى الفترى والتشريع الى ما يأتى :

۲ ــ عدم جواز تنخفیض تقریر کفایته عن عام ۱۹۸۳ .

(فتوی رقم ۱۹۲ فی ۱۹۸۹/۲/۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۱/۸۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۳/۸۹) .

(77)

حاسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ علاوات _ علاوة اجتماعية •

القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۸۱ بتفریر علاوة اجتماعیة ۰

د قرر النسرع منع علاوة اجتماعية للمطفليين بلحكام الغانين وقم ١٨٨ لسنة ١٩٨١ يعراعات الحالة الاجتماعية للماضل وما يواجهه من فلقات بعد الزواج واعالة الأولاد ... يتم تعديل مند العلاوة تبدأ التعلق العالة الاجتماعية للماضل ... تعرف او ووقف سرفها اعتباقا من اول النسرة (الثال لتفع ماهد العالة ... منافل سوف علاوة الزواج هو قيام بابطة الزوجية ... الاركملة لا تستحق علاوة زواج لتخلف مناف النحة عنها بوطة زوجها والا كافت تستحق علاوة زمانة الاولاد عند انتقال اعالتهم اليها الألا ارتباط بين العلاوتين ... تطبيق ...

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة المجمادية على سريان أحكامه على العاملين بالفولة بالجهاز الادارى والحكم المحل والهيئات العامة ٢٠ ونصبت مادته الثانية على أنه « يمنح كل عامل من العاملين المنصوص عليهم في المادة السابقة علاوة اجتماعية بالفئات الإنة:

حئيسا

٢ شهريا علاوة زواج ٠

شهريا اعالة عن كل وله بحد اقصى اربعة جنيهات شهريا •

ونست المادة الخامسة على أن و تمنح المسلاوة على أساس الحالة الإجتماعية للعامل في ١٩٨١/٦/٣٠ أو في تاريخ التميين بالنسبة لمن يمينون بعد هذا التاريخ ، وتعدل الملاوة وفقا لأحكام هذا القانون تبعالتهر الحالة الاجتماعية ، وتصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشمهر التال لتاريخ تغير الحالة الاجتماعية » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر منع عسلاوة اجتماعية للمخاطبين بأحكام هذا القسانون بسراعاة العالة الاجتماعية للمامل وما يواجههه من ثفقات بمه الزواج واعالة الاولاد ، ويتم تمديل هذه المسلاوة تبما لتغير الحالة الاجتماعلة للعامل وتصرف أو يرقف صرفها اعتبارا من أول الشمهر التالى لتقير هذه الحالة ، هذا وقد حدد نص المادة التانية سالفة الاشارة ختين للملاوة الأولى علاوة زواج قدرها جنيهان شهريا ، والتانية علاوة اعالة بنيهان لكل ولد بحد اقصى أربعة جنيهات شهريا ، ومن ثم فلا أرتباط. بن علاوة الزواج وعلاوة الاعالة ، ولا توجد فئة واحدة تسمى فئة المتزوج ويعول وانما هناك فئنان في هذه الحالة الأولى فئة المتزوج متى توافرت شروطها ، والشانية فئة الاعالة متى توافرت شروطها وبالحدود المقررة قان كان كا

ولما كان منساط صرف علارة الزواج هو قيسام رابطة الزرجية فاذه انتهت هذه الرابطة لأى سبب ، قان المالة الاجتماعية للعامل تتغير ، وعليه ينبشي وقف جرف هذه الملاوة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تغير المالة الإجتماعية ، وتهما لذلك فان الأرملة لا تستحق علاوة ذواج لتطفئف مناط المنع عنها بوفاة زوجها ، وأن كانت تستحق علاوة اعالة الإلاد عند انتقال اعالتهم اللها أذ لا ارتباط بين الملاوتين .

ولما كان ما تقلم فإن الطلب المقدم من بعض العاملات الأراهل بالمركز القومي للبحوث التربوية بطلب تقرير احقيتهم في غلاوة زواج ، لا يتماشي وحكم القانون ويتمين الالتفات عنه *

من أجل ذلك

انتهى رأى الجيمية الميومية القسنى الفترى والتشريح الى عسم احقية العاملات الأرامل بالمركز القومي للبحوث التربوية في الحصول على علارة الزواج المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ :

ر قتوی رقم ۲۳۶ فی ۱۹۸۹/۳/۶ جلسة ۱۹۸۹/۱/۸۸ مُلَفَ رقم ۲۹۲۱/۵/۱۳ م

(77)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩ .

عاملون مدنيون بالدولة ... مركب ... عالاوة اجتماطية •

القانون رفع ١١٣ أسنة ١٩٣٧ بعِنْم عَلَاقَةَ الْإِنْمَائِيةِ لَـ الْقَانُونُ رَفْم ١١٦ كَسَنَة ١٩٨٤/ يتاويز اعانة لاسحاب المعانسات والمستحقين -

قرر المشرع بهتضى القانون زقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۸۹ علاوة اجتهامية اضافية للمخاطبين . باحكامه بواقع اربعة جنبهات للعاملين بالدولة والقطاع العام — حظر المشرع الوجع بين هده الملاوز وافي علاوة اخرى معاملة — قرد المشرع بهتضى القانون رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۸۸ عمالة فليرها ارجعة جنبهات لاصحاب العاملات — العلاوة المقررة بعتضى القانون الأمام تمامل تلفه القررة بعتضى القانون الأقول من حيث قيمتها والهدف من تقريرها — تنبيعة ذلك : عدم جواة الجمع بين العلاوتين — تطبيق .

ينص القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية اضافية في المادة الأولى منه على أن « تبنح علاوة اجتماعية اضافية بواقسع أربعة ميهات شهريا للماملين داخل جمهورية مصر العربية الأتي بيانهم :

(1) العاملون بالعولة ٠٠٠٠٠٠٠

(ب) العاملون بالقطاع العام •

(ج) المساملون في الدولة الذين تنظم شستون توظفهم كادرات خاصة » و تنص المادة الثانية على أنه « لا يجوز الجمع بين أكثر من علاوة طبقا الإحكام هذا القانون من آكثر من جهة أو بينها وبين أية علاوة مماثلة وذلك دون اخلال بالصلاوة الاجتماعية المقردة بالقانون رقسم ١١٨ لسنة ١٩٨١ » . . وينص القانون رقسم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير اعانة لأصحاب المماشات والمستحقين في المادة الأولى على أن « تضاف اعانة بواقع اربعة جنيهات شهريا للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا الأحكام التشريعات الآكية : ١٩٠٠ القانون رقسم ١٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون المتعاعد والتأمين والماشات للقوات المسلحة »

والمستفاد من ذلك أن المشرع منح علاوة اجتماعية اضمافية بواقع أربعة جنيهات للماملين بالدولة والقطاع العام واصحاب الكادرات الحاصة وحظر الجمع بين هذه الملاوة وبين أى علاوة مماثلة مع عدم الاخلال بأحكام للقانون رقع ١١٨ لسنة ١٩٨٨ يتقرير علاوة اجتماعيسة ، كما قرد أعانة قدوما أربعة جنيهات شهريا الأصحاب الماشات .

ولمة كان المشرع قد حظر بنض صريح الجيع بين العلاوة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وأى علاوة مبائلة وكانت الإعانة الواردة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ وأى علاوة مبائلة وكانت الإعانة الواردة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ من حيث قيبتها والهدف عن تقريرها ومن ثم لا يجوز إلجيم بينهما ، وذلك اعمالا للحظر الذي تضسته الملادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٢ المشار الله ومبا يؤكه قصد المشرع في عدم الجميع بينهما ، ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ المشار الله من أنه أعد تنفيذا لسياسة الحكومة التي تستهدف رفع الماناة عن كامل محدودي المدخل والتخفيف من أعباء المهيشة وأسوة بهم تم للماملين وهو ما يكثمف عن رغبة المشرع في التسوية بين أصحاب المعاشسات والمستحقين عنهم والعاملين الموجودين بالخامة في مجال الاستفادة بالميزة الميسادية التي وردته بالقانونين المشار اليهما ، وهو ما يقتضى عام الجمع الميازا للهساواة ،

وتبعا لذلك ، فانه لا يجوز الجمع بين الصلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ والاعانة المقررة بالقانون رقم ١٩٦٦ لسبنة. ١٩٨٢ للعاملين بجهات مدنية ويطبق بشائهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ صائف السان •

لذليك

انتهى رأى الجُمِية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز للعاملين في جهاته مدنية وينطبق بشانهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الجمع بين العلاوة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ . والاعانة المقررة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ .

ر فتوی رقم ۲۰۸ فی ۱۹۸۹/۳/۷ چلسة ۱۹۸۹/۱/۸۹ ملف رقم ۲۰۸۹ ۱۹۳۴) . .

(72)

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٩

اداية معلية ــ رسوم ــ مقابل انتفاع ورسم خدمات •

قالون نظام التحكم للحل المباور بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ -

حبد المشرع على سبيل العجم موادد حساب القعمان والتنبية المعلية بالمنافقات وبين أوجه استخدامها .. من بين هذه الوادد الرسوم التي يفرضها المجلس الشمي المجل لمسالح ذلك المساب والتي أشترت المشرع المرضها موافقة مجلس الوزنية .. هذا كم لا تم هلم الوافقة تحفل هذه الرسوم ضمن الوادد العابة للمجافقات .. عليتي .

يقشى قانون الحكم المجلى رقم 27 لسنة 1979 في المادة 17 منه على المحصاص المجلس الشمعي المحلى للمنافظة بفرض « الرسوم ذات الطابع المحل لل والمحل لل والمحل لل المحل المحل لل المحل لل المحل ا

الرسوم التي يقرضها الجلس التسمين المحلق للمحافظة
 لعرائم حدًا الحسات *

٢ - أرباح المشروعات الانتاجية ألتي ينولها العساب المذكور •

" لتبرعات والهيئات والوصايا التي يواتسق المجلس الشسميي
 المحل للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب •

٤ سـ ٥٠٪ من الزيادة التي تتحقق في الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدد في الموازئة ع

 ١ - تمويل المشروعسات الانتاجية والخدمات المحلية وفقساً لخطة محلية يتم توزيعها واعتبادها في اطار الخطة الغامة للدولة ٢ ــ استكمال المشروعات الواردة فى الخطة المسامة التى لا تكفى الاعتمادات المالية المدرجة لها فى موازئة المحافظة لاتماهها وانشىاه المشروعات المتى تقام بالجهود اللماتية *

٣ ... رفع مستوى أدا الخدمة المامة المعلية ٠

٤ ما الصرف على الخدمات السامة العيوية المساجلة ٠٠٠ ويهمما بتنظيم حساب الخدمات والتنبية قرار من المحافظ المختص ٠٠٠ وتعامل الموالم علما المحساب بعامية الأموال المسامة وبعسفة خاصة فيما يتملق بتطبيق قانون العقوبات ، وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة ولا يثول فائض هذا الحساب الى المخزانة العامة .

والمستفاد من ذلك أن المشرع حدد على سبيل الهجم موارد حساب المعدم وارد حساب المعدمات والينمية المحلية بالمحافظة ، وبع، أوجهه استخدامها ، ومن بين مده المؤارد الرسوم التي يفرضها المجلس التبجهي المحل لصالح ذلك الحساب ، والتي استرط المشرع المرضها موافقة مجلس الوزداء ، فاذا لم تتج عند المواققة بمان ما يفرضه المجلس لا يعد رسوما محلية بالمعافظة المتعمود ، ولا يتول بالتالي المحافظة أن يكون زيادة أرتفى المنتفون بالكرائي وديم المحافظة المحافظة وذلك طبقا لمنس البند ج تأنيا من المادة ٢٩ سالفة المرادد العامة للمحافظة وذلك طبقا لنص البند ج تأنيا من الموادة ٢٩ سالفة وإيرادات المرافق التي تقوم بادارتها ، ومنها الكبائن ، وتبما لذلك لا يجوز يحال ادخال هذا المورد ضمن موارد حسساب المخدمات التي حددتها المادة ٢٧ ، أو الصرف من حصيلته في غير ما تقرر الملك في إلمادة ٣٨ من قانون نظم المحكم المحل .

ولما كان ذلك ، وكان التابت من الأوراق ان ميلغ ، ١٠٠٠ جنيه التي خصصها المجلس الشعبي المحل لمحافظة بورسميد التيمال التيهديد والتمير ومبيانة وحدات المسيف تندرج في المراض الهصاب ، وأن الزيادة التي قرضها إلمجلس في جداً المجموعي لا تعد رسوما محلية بل مجرد ضافة المقابل الانتفاع ، قائه تبما لذلك لا يجوز أن تنول هذه الزيادة الى حباب الخدمات ، ولكن يجب أن تدخل في الموارد المامة للمحافظة - ولا ينال من ذلك : المجول بأن عام أبلولة حسيلة الزيادة الى حبياب الجديات من شانه ذلك : المجول بأن عام أبلولة حسيلة الزيادة الى حبياب الجديات من شانه عدا سدة عرب عن المادة المساب ، ذلك المستوع سرقه عن هذا المساب ، ذلك المساب ، قاله المستوع سرقه عن هذا المساب ، ذلك المساب ، قاله ، قاله

٣٨ سالفة الاشارة - جمل من بين استخدامات موارد الحساب استكمال المشروعات الواردة في الخطة العالمة التي لا تكفي الاعتبادات المالية المدجة لها في موازنة المحافظة الاتباهيا ، وجد ما ينهرف الى أعسال الترميم والصيانة الملائمة للكبائن باعتبارها من المرافق التي تديرها المحافظة ويبخل عائدها ضمين مواردها المخاصة ،

لذليك

انتهت الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسم جواز أيطولة حسيلة الزيادة في مقابل الانتفاع وُرسَم الخصات التي ترضيها المجلس الشعبى المتحل لمعافظة بورسمية بتاريخ ٢٩٨٥/٣/١٤ إلى حساب المحلسة المحلسة عرضولها في الموارد المامة للمحافظة .

﴿ أَتَوْلِ لِلَّمْ اللَّهُ مُركًا وَهُمُوا عِلْسِيَّةً مَا رُوا وَهُوا مَلْفُ لِلَّمْ الْعُرْعُولُولِ } .

(40)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

بيع وايجاد أماكن ... تعليك للساكن الشميية والاقتصادية ... اللتزم بتعمل فوائد قروفى' انشاء علم الوحدات ،

وضع قراد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٠٨ واحد تبليك المساكن الشعبية والاقصلاية التي اقامتها المطافقات وشفلت قبل ١٩٧٧/٩/١ واتى اقامتها او تهيها بعد هذا التاريخ – ثم يتطرق القراد الشاد اليه الى تعديد الملتزم يتعمل بالساكن ومن وقوائد القروض التي تعمل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك التوعية من المساكن ومن في في تندرج بطبيعة العال ضمن المناصر اللازمة لبناء همه المساكن واتى يتعمل بهما المسترون بغلاف مساكن الايواء حيث نص القراد الذكور صراحة على أن القروض والفوائد التي المستكن تمويل مشروعات الاستكان الدياء على مشروعات الاستكان الاعاماري – تطبيق و

تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على ان « تملك المسماكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المعافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل يهذا القانون ، نظير أجرة تقل عن الأجرة القانونية ، الى مستأجريها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمنة خمس عشرة سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراه › • استعرضت الجمعية الصومية النادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشان تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها : وتقيمها المحافظات التي تنص علي أنه : • • • • • ثانيا : بالنسبة لوحمدات المساكن الشعبية والاقتصادبة والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم سفلها بعد ١٩٧٧/٩/٩. يكون تمليكها طبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم(٢) المرافق لهذا القرار » • وقد جاء بالملحق رقم (٣) من هذا القرار ما يلي « أولا : نسب التوزيم : ٠٠٠٠٠٠ يتم تمليك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المباني يدون الأرض ٠٠٠ وتقسيط القيمة على ٣٠ سنة بدون قوائد ٥٠٠٠٠

خامسا : حالات التأخير في السداد ٠٠ وأحكام أخرى :

فى حالة تأخر المشترى عن سسداد أى قسط فى الواعيد المحددة له ، تسرى على الاقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧/ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد ٠٠٠٠ يتضمن عقد البيع نصا يقضى بأن يحطر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص للوحدات الماعة الا بعد موافقة المحافظة ١٠٠٠ وفي حالة الحصمول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن راس المال لمدة التقسيط "

تثول حصيلة البيع مقابل الانتفاع « بمساكن الابواء » الى صندوق تمويل مشروعات الاسسكان الاقتصادى على أن يتحمل الصندوق بقيمة أقساط انقروض والفوائد التى استخدمت في بناء هذه الوحدات ٠٠ ٠٠

واستظهرت الجمعية معا تقعم أن المشرع في المادة ٧٧ من قانون تأخير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ناط برئيس مجلس الوزواء وضع قواعه وضروط تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات ، إلى مستاجريها وذلك بالنسسبة للوحدات التي تم شسخلها قبل العمل بهذا القانون في رام ١٩٧٧/٩٠ وتنفيذا لهذا التفويض مصدر قرار رئيس مجلس الوزواء رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تعليك المساكن المسار اليها التي اقامتها المحافظات وشفلت قبل /١٩٧٧/٩١ وتلك التي اقامتها أو تقيمها بعد هذا التاريخ ٠

وبالنسبة لقواعد تبليك الوحدات السكنية الاقتصادية التى تشفل بعد ١٩٧٧/٩/٩ حسبما جاء بالجدول النانى الرفق بالقرار المذكور حابسها تقوى بان تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفة المبانى بدون الأرض ، وتقسيط القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد ، فاذا ما تأخر المشترى عن سداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الإقساط المتاخرة سدادها فوائد بواقع ٧ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد، واذ لم يتطرق مذا القرار الى أقساط وفوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهى تندوج بطبيعة الحال ضمن المناصر اللازمة لحصاب تكلفة بناء مذه المساكن والتي يتحمل الحال ضمن المناصر اللازمة لحصاب تكلفة بناء مذه المساكن الايواء ، حيث نقل القرار المدكور صراحة على أن القروض وفوائدها التي استخدمت في بناء تلك المساكن الإيواء ، حيث المناسطاكن الايواء ، حيث القرائد المساكن الإيواء ، هيث الإيواء ، المساكن الإيواء ، الإيواء ، المسكان الإيواء ، الإنتمسادي يتحمل بها صنفوق تمويل مفروعات الإسسكان الإنتمسادي .

ولا يعاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس الوزراء سالف الذكر فيما تضمته من تحديد لقواعد تمليك المساكن التي تقيمها المحافظات وتشفل بعد تلذيق البيل بالقانون يقم 63 لسنة ١٩٧٧ المهباد إليه ، لتجاوز إلقراد حدد التقويض للقرد في هذا القانون ، وبالتلل فيتعين استساد أقساط القروض وفواللجها المستخدمة في بناء المساكن الاقتصادية من كلفة البناء - ذلك أنه أيا ما كان الرأى في مشروعية القراد الجذود ، والترامه حدودالتقويض ، فالثابت أن أحكامه لم تتعرض لهذه الاتساط وفوائدها .

لذلسك

انتهى رأى الجنمية الصومية المسمى الفتوى والتشريع الى أن الساط التروض وقوائدها التي حصلت عليها مجافظة البحيرة لبناه وحدات سكنية المتصادية وتم شبغلها بعداً ١٩٧٧/٩١ يتحمل بها المسترون لتلك الدحات •

ر فتوی رقیم فن / / ۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۱۳۰/۲/۷) :

(११)

جُلسنة الأول من قبرايز سنة ١٩٨٩

 أفيقاز أأركزى فلنحاسيات ـ معلل رقابته ـ شركان مساحية ـ شركان خاصه ـ الشركة السيودية المعرية فلتمي ـ فانهن الججاز الركوني للمحاسبات وفي ١٩٤٨ ـ المسلم ١٩٤٨ ـ الخاطية الشركة المسرية السعودية إلمهمي المساحية وقرار وليسي المهمهورية علم ٢٥٦ السنة ١٩٧٧ -

ناط المشرع بالجهاز الركوى للمحاسبات الرقاية على عدد من الجهسات المحدة على صيبل الحسر وبن يتها الشركات التى يسامه إنها شباس عام بعا لا يقل عن ٢٠٠ من ماسخالها – إشراعة الهمرية المبعودية للنمور تبد فيلة لإنطائية تأسيسها بن شركات القطاع الماض لمزاولتها تشافها داخل القطر بمسامعة العاقوية للصرية فيها يتسبد ٥٠٠ – ومن ثم تتدرج ضعم الشركات التى تضم لرقابة الجهاز الركزى للمحاسبات ــ الانطاءات والزايا القررة المشركة بشقتى القطائية الشائل لا تحول دول قيام الجهاد الركزى للمحاسبات ... للمحاسبات ... لا الجهاد الركزى للمحاسبات ... برافاجها - الجهاد الركزى للمحاسبات ... المحاسبات المجاد الركزى المحاسبات المجاد المركزي المحاسبات المحاس

تنص المادة ١٥١ من نستور جينؤوية مصر العربية على أن و وليس الجنؤورية يبرم الماهدات ويبلقها مجلس القسمب بما يناسب من البيان-وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المهررة -

على الله معاهدات الصنائع والتحالف والتجارة والملاحة وجبيع الماهدات التي يترتب عليها تمديل في أراض الدولة ، أو التي تتملق بطوق السيادة، أو التي تحمل خزانة الدولة شهيئا من النفقات غير ألواردة في الموازئة ، تحم موافقة مجلس الشعب عليها *

استخرضت الجيمية المسومينة الماقة (٢) من التفاقيية تأسيس الشمراكة المسعودية ــ المرية للتصدير ، إلتي واقتى عليها مجلس الشمب ، ومهديت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن المواققة عليها وعلى النهام الأساس المدى بها ، والتي تعص على ان « تنشأ وفقا لأحكام حلم الاتفاقية شركة مساهمة مصرية تسيين الشركة السعودية ــ المصرية للتمبير ، وتكون لها الشخصينة القانونية والاعتبارية وكافة الحقوق والمسلاحيات للقيام بأعمالها في جمهورية مصر العربية وتتمتع بالاستقلال المأل والاهادي الكيامل ، الماجة ١١ من ذات الاتفاقية التي تنص على أن « تجبير الشركة من شركات القباع المقاص ولا تسري عليها التشريمات والمالية فيه ولمجلس ادارة

الشركة وضع اللوائع المتعلقة بالشغون المالية والادارية والفنية دون التقيد بالقوانين واللوائع المتعلقة بالقوائين اللوائع الخامسة بشئون العاملين الوظيفية ، مع التقيد بقوانين التأمينات الاجتماعية وتعويضات العاملين ، والمادة ١٢ من الاتفاقية التي تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررة في أي قانون مصرى تعفى أدباح الشركة من جميع الفرائي والرسوم ٢٠٠٠ والمادة ١٥ من الاتفاقيسة التي تنص على انه « يحق للمساهم المسعودي استيفاء وتحويل أرباحه وحقوقه الناتية له عن الشركة الى الخارج بالمهالاته الحرة دون أية قبود » •

وكذلك استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن الجهاز المركزي للمحاسبات حيثة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق يمجلسي الشمع ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الاسخاص المامة الأخرى وغيرها من الاسخاص المنصوص عليها من هذا القانون ، وتعاون مجلس الشعب في القيام بمهامه في هذه الرقابة يذلك على النخو المبين الى هذا المقانون » والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على ال « يباشر المجهاز اختصساصاته بالنسبة للجهسات الاتهانة على النه « يباشر المجهاز اختصساصاته بالنسبة للجهسات

٣ ــ الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم
 فيها شبخهي عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنوك القطاع العام
 بما لا يقل عن ٢٩٪ من وأس عالها » •

واستظهرت الجمعية أن المشرع في قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 182 لسنة العملية الفي المهاد من الشعب في الرقابة على أموال إلاستخاص المامة الإخرى وغيرها الرقابة على أموال إلاستخاص المامة الإخرى وغيرها من الإشخاص المنصبوص عليها في هذا القانون ويماوس الجهاز أنواع الرقابة المررة له على عدد من الجهات المحددة على سبيل الحصر ومن بينها الشركات التي لا تمتير من شركات القطاع المام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع المام أو بنك من بنوك القطاع المام بدا لا يقل عن ٢٥ بر من راسمالها و

ولما كانت الشركة المستحودية _ المسرية للتممير حطيقا الاتفاقية تأسيسها تعد شركة مصرية مسافشة من شركات القطاع الناص ، وهي تزاول تشاطها داخل جنهؤرية مطرأ البربية ، وتساهم فيها النكومة المسرية ينسبة ٥٠٪ من رأس المال وهن ثم فتتدوج ضمن الشركات المسار اليها التقر تخضيع لرقاية الجهاز المركزي للنجاسيات ولا يغير من هذا النظر الدسساء الشركة المذكورة تم ينساء على اتفاقية بين حكومتي مصر السمودية ، أصبح لها قوة القانون بعد أن استوفت أجراءاتها المستورية، وقد تضييت أحكاها استثنائية تسرى على المشركة دون غيرها وشركات القطاع الخاص التي تمعل في مصر وتساهم فيها المولة ذلك أن الاتفاقية لم تستيغد تطبيق القانون المصرى على الشركة ونشاطها باعتبارها شركة لم تستيغد تطبيق القانون المصرى على الشركة ونشاطها باعتبارها شركة وجمر كين وحق المساهم السعودى في تحويل أدبات بالعملة الأجبية إلى الخارج دون قيود ، وسلطة وضع لوائح ادارية وطالية جميعها لا تحول دون قيام الجهاز المركزي للمحاصبات برقاية هذه الشركة طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة المدكة طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة

لذلسك

انتهى رأى الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حصوع السركة السعودية المسرية للتصع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على النحو السائف مائه •

ر فتوی رقم کی / / ۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۱۳۰/۱/٤۷) -

(YY)

جِلْبِنَةَ أَلِأُولُ مِنْ قَيْرِائِزُ سِنَّةً ١٩٨٩

رَ أَ) بِنُولُ .. البنك الركزي الشرى .. سلطانه بالنسبة لبنوك القطاع العام .

— تلاجة (۲۲) من القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۷۰ في شاق البناك المركزى القصرى والعجاز العمرفي - مجلس ادارة بنك المطاح الضام هو السلطة الهيمنة على تصريف شئونه ـ القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۲۷۰ في ضان البنك المركزي الممرق والمجاز للمراقي الم يتضمن المحلك المحلمات المجارفية المركزي المقاع المام ـ ياتي المبنك المركزي على في المجارفية المراق المركزي جمعية عمومية ليتوالا المحلم المحلم

(ب) شركات المساهمة والشركات المستركة ... اعضاء مجالس الادارة المشلول لبنوي. الفقاع والمام ... 1940 بعد تعديلها والفقاع والعام ... 1940 بعد تعديلها بالقانون رقم ... 1940 بعد تعديلها بالقانون رقم ... 1940 بعد تعديلها والتعارف ألم المن وزير الاقتصاد والتعارف ألم يكن وزير الاقتصاد والتعارف الخير معافل بعد التحديل المنافق المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافق المنافقة المن

(ج) شركات مساهمة - حقر العِمم بين الوظيقة العامة وعقد بة مجلس الإدارة •

المُلاة (۱۷۷) من القانون رقم ١٥٩ أسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركان الساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة -

حاقر الشرع الجمع بن الراقيقة النامة والشاركة في تأسيس شركات مساهمة أو في عضوية مجلس الادارة ... علة هذا المعتر هو متع الثالغ على مسالع الشركة بتقوذ بعقر. الوقائق العمومين ... الاستثناء من هذا العقر يكون بالأن غامي من دليس مجلس الوزراء .

(6) شركات مساهبة ... حقر اشتراك عضو مجلس التسعب أو التبورى في عضوية مجاس التسعب أو التبورى في عضوية مجاس الدارات التركات الذكورة ما لم يكن مؤسسا أو مالكا لمشرة في الكال من التبركة. الأسهم ... مخالفة منذ المحلف بأواء ما قبضه من الشركة. في خزالة الفوالا ... عليق ...

استعرضت الجمعية الصومية المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسبنة ١٩٧٥ في شبان البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي التي تنص على أن « يكون لكل من بنوكي القطاع العام مجلس ادارة يشكل على الوجه الآتي:

......

ويرشبح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بناء على اقتراح محافط البنك المرانزي رئيس مجلس الادارة ونائبه وأعضام ويصدر بتعيينهم قراد من رئيس الجمهورية » • والمادة ١٩ من ذات القانون التي تنص على ال و مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع المام الشبار اليها في المادة السابقة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف هره ٢٠ والماذة ٢٢ من القانون المذكور - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٤ - الدر تنص على أن « يخول مجلس ادارة البنك المركزي سلطات الجيعية المهومية بالنسبة لبنوك القطاغ العام وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية ٠٠٠٠ ، ٠ والمادة ٢٨ منَّه التي تنص على أنه « استثناء من حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المستولية المعدودة يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التي يعملون يها في عضوية مجالس البنوك الشعركة المشأة وفقا الأحكام القانون رقم الأ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة . وذلك طبقا للقسواعد التي يصب و بها فرار من مجلس ادارة البنك المؤكري ۽ ٠

كما استجرضت الجمعية المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم الدوم الشركات المدامة المركات المساهمة أو المستوكة التي تقفى بأن « يتم اختيار أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة أو المشتوكة التي يتم انشاؤها وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهمنا المثلين للأشخاص الاعتبارية المامة أو أوحدات القطاع العام بموافقة رئيس مجلس الوزواد بناء على عرض الوقير المختص » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع في الغانون وقد ١٢٠ لسنة ١٩٧٠ جَفَلُ من محلس ادارة بنك الجفاع الدام السلطة المدينة على شنونه وتضريف أموره كما أفرد للجهاز المسرقي العام خاصا لم يضمنه السكاما تتملق بكيلية تقديل المبينيات المتنوية للنولة القطاع الصلم واختصفاه عليه والما وقصع مجلس بمكين المبينة البيئام المبلد المسرقين وصح مجلس المهلد المسرقين وصح مجلس الهاية المجلد المسرقين وصح مجلس الهاية المسرقين وصح مجلس الهاية المهلد المشرقين والمهلة تمان المعادد

يمارس اختصاصات الجصعية العمومية للبنوك بحكم القانون كما منع المشرع بعض هذه الاختصاصات لمجالس ادارة بنوك القطاع العام ولم يخضف و قراراتها لتصديق جهة أخرى الاأن مجلس ادارة البنك المركزى لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام ، وإنما يمارس بعض سلطات الجمعية الممومية رهى المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على صبيل الحصر "

واذ كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1400 لسنة 19۷۸ قد قضى بأن يتم اختيار أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة أو المستركة التي يتم انشاؤها وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة 190٤ أو القانون رقم ٣٤ لسنة 190٤ أو القانون رقم الاعتبازية العامة أو لوحدات القطاع العام بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختصى فانه تطبيقا لهذا النص ولما سبق الهضاحة ، يكون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية غير مختص باصدار قرارات بمين مشل بنوك القطاع المام مى مجالس ادارة البنوك التي تساهم فيها هذه البنوك -

واذا كان المشرع بمقتضى التعديل الذي أصاب المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بمقتضى القانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والاثتمان وقانون البنك المركزي المصرى والجهاز المصرفي، قه عدل عن مسلكه للسابق وقضى صراحة بأن يكون لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بصفته رئيسا للجمعية المامة لينوك القطاع العام تعيين ممثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة البنوك والشركات التي تساهم فيها تلك البنواك بناء على ترشيح محافظ البنك المركزي واقتراح رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع المام ، فإن هذه السلطة المستحدثة لا تمارس الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ صالف الذكر أى اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ اليوم التالي لتاريخ نشره وفقيا لنعى المادة الرابعة منه • ولما كان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قد أصدر القرارات أوقام ٣٤٩ و ٣٨٠ و ٤٢٦ لسيسنة ١٩٨٣ مساللة البيال بتسناديم ١١/١١/٦٠ • أي قبل سريان التمديل الذي طرأ على المادة ٢٢ المدار اليهًا ، فانه يكون قد اغتصب سلطة ليست له ، الأمر الذي يصبيب القرارات المذكورة بعيب عدم الاختصاص ، ومن ثم بطلانها . ولا يغير مما تقدم أنه أشير في ديياجة القرارات سالقة الذكر الى أحكام القانون وقم ٩٧ لسينة ١٩٨٣ باصدار قانون حيثات القطاع المام وشركاته ، اذ ان وزير الاقتصاد لا يعبد وفقا الأخكام هبدا القانون وثيسا للجمعية العامة لبنوك القطاع العام

وآية ذلك انه أذا كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد اختص في المادة ٣٦ منه الوزير المختص بصفته رئيسا لنجمعية العامة لشركة القطاع العام بتغيين ممثلي الشركة في مجالس ادارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها ، الا إنه لا بمكن اعتبار وزير الاقتصاد في القانون الذكور الوزير المختص بالنسبة للجمعية العامة لينوك القطاع العام • أولا : لعدم وجود تشكيل لهذه الجمعيات بالنسبة لبنوك القطاع العام • وثانياً : لأن المشرع في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ـ وهو قانون خاص ـ ناط بمجلس ادارة البنك المركزي المصري ، وهو لا يوأسب وزير الاقتصاد ، يعض مسلطات الجمعية الصومية الواردة على سبيل الحصر كما سبق البيان وليس من بينها سلطة اختيار مبثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها ، ولم يعهد المشرع لوزير الاقتصاد بصفته رئيسا لمجلس ادارة البنك المركزي عند ممارسة اختصاصات الجمعية العامة بالنسسية لبنوك القطاع العام بتعيين ممثلي هذه البنوك في مجالس ادارة البنوك والشركات التي تساهم فيها الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ في ١٤/١/١٨٤ ٠ ومن ثم قلا مجال لسريان ما جاه بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المنار اليه على بنوك القطاع العام .

ويؤكد ذلك أنه لو كان وزير الاقتصاد هو المختص بتميين ممثل بنوك القطاع المام بصفته رئيسا للجمعية العامة لبنوك القطاع المام وفقا للمادة المذكورة لما أعوز المشرع النص على ذلك صراحة في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٥ ، اذ أن النص في هذه المادة على سلطة الوزير هذه بمد تمديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ يؤكد أنها لم تكن له في ظل المصل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ م

كما استمرضت الجمعية المادة ١٩٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصحار قانون شركات المساهنة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المستوفية المحدودة التي تنص على أنه « لا يجوز لأى شبخص الجمع بين أى عمل في الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة علمة وبين عضوية مجلس الادارة في احتى الشركات المساهمة أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك الاشتقال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك باجر أو بقير أجر حالا اذا كان مشلا لهذا الجهات ، ويجوز استثناه من حكم الفقرة المساجمة ومن الأسكام الإخترى المائمة في القوانين المحاصة أن يرضي المشخص بالاشتراك في تأسيس اجنى الشركات المساهمة أو بأعمال ولاستشارة فيها ، وذلك بأذن خاص من ألوزي المختص التابي له الشخص ،

لما يَجِورُ لَهُ مَيْشَرَةُ الْإَعْيَالُ الْأَخْرِي الْشَارُ الْيَهَا فِي الْقَارِةُ الْسَامِعَةُ فِشْرِطُ الا يَتِيْنُ عَلَيْ ذَلْكُ تُولِيهُ وَلَيْهُ وَالْسَهُ مِجَلَسٌ الأَدَارَةُ وَ الْقِيامُ بَاعِنُمُ الْمُشْهِ الْمُنتَّئِبُ، وَذَلْكُ بَالْذَنْ اللهِ يَعْدَ الرَّمِنُ عَلَى وَلِيسَ مَجِلَسٌ الوَّرَاهُ، وَفَي جَمِيمَ الأَجْوَالُ لا يُصْلُو الْفَرِئُةُ الا يُعْدِ بَحِدًا الْمِرْ وَالنَّاكِمُ مَنْ عِلمِ ارتباطُ وطَيْقَةِ الشخص بَعْلُ الشَرِكَةُ أَوْ الْتَأْتُورُ قُبِهَا وَبِشُرِطُ أَلَا يَتَمَادُضُ الْتَرْخِيصُ مَعْ واجبات الوَّطِيفَةُ وحَسَنَ ادَاتُهُا * *

.. ومفاد بذلكِ أن حطر الجمع بين الوطيفة العامة والمساركة في تأسيس. شركات مساهمة أو عضوية مجلس ادارتها مو منع بعض مصالع الشركة بنفوذ بعض الموظفين المومين. لقضاء مصالحها أو للتأثير في الكتتبين في رأس مال الشركة عند طرح الأسهم للاكتبتاب مما حدا بالمشرع الى محريم الاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس ادارتها الا باذن خاص من الوذير التابع له العامل أو رئيس مجلس الوزراء حسب الأحوال ، وقد أشار تقرين اللجنة الشمركة في مجلس الشمب عن مشروع شركات الساهية سالف الذكر ، الا إن الفقرية الثانية من المادة ١٧٧ أجازت _ استثناء _ أن يرخص للشخص بالاشبتراك في تأسيس شركة مساهمة أو عضوية مجلس ادارتها بمقتضى اذن خاص من الوزير المختص النابع له العامل في كل حالة على جده ، ويجد بحث الأمر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة العامل بعمل الشركة ؛ أو التأثير فيها ، وبشرط ألا يتمارض الترخيص مع واجبات الوطيفة وحسير ادائها * وعلى ذلك يكون المشرع قد حظر على العاملين بالحكومة أن الفطاع العام أو الهيئات العامة الجمع بين وطائفهم في تلك الجهات وبين عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة ومنها البنوك ألا ادا كان العامل معتلا للنَّجِهُ التيُّ يعمل لها في مجلس ادارة الشركة المساهمة ، واستثناء من ذلك يجوز للعامل أن يجمع بين عمله وعشبوية مجلس ادارته احدى الشركات الساهمة باذن خاص من رئيس مجلس الوزواه ٠

واذ يبين من الأطلاع على قراد وزير الاقتصاد دقم 271 اسنة 1947 بجمييان الدكتور / ورسالة بكلية الاقتصاد والعاوم البيئانية المتحدر / ورسالة المستاذ بكلية الاقتصاد والعاوم البيئانية بغامية المقامة ذات الطّابع البيئانية وقا المنابعة بغامية المنابعة والمائية والمنابعة المنابعة ا

كما استمرضَت البَّبَعية المَّادة الْأَوْ الْمَارَّ مِن الْقَانُونُ وَقَمْ 104 لسنة 1941 مَبْلَسِ مالف الذكر التي قضت بأنه « لا يجوز لعضو مجلس الشعب أو مُبْلَسِ المسودي أن يمين في مجلس ادارة شركة مساهمة أثناء عضويته الا إذا كان أحد المؤسسيين لها أو كان مالكا لمشرة في المَاتَة على الإقل من أسهم وأس مال الشركة أو كان قد سبق له شسيفل عضوية عجلس ادارتها قبل التكانه »

ويكون باطلا كل عبل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المُخالف بأن يؤدى ما يكون قد قبضه من الشركة لمخزانة الدولة ، •

ومفاو ذلك أن الشرط به لاعتبارات قدوها به خطر تمين اعضاء مجاسى الشبب والشورى في عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة الا في الحالات الواردة على سبيل الحصر في المادة ١٧٩ الشان اليها ، وقرر جزاء المطلان على كل عمل يخالف هذا الحظو والزم المخالف برد ما يكون قد قبضه نظر عضويته لمجلس ادارة الشركة الى المخزانة المامة

ولما كان الحطر الوارد في المادة المذكورة قد جاه من العموم والقسول بحيث يضمل العضو بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الفير ، فأن تمثيل عضو مجلس الشمب أو الشورى أحدى الشركات المساهمة ومنها البنوك في عضوية مجلس ادارة شركة أو بنك آخر في غير الحالات الواردة على مسبيل الحصر يقع باطلا ويلزم المخالف برد ما يكون قد قبضه من الشركة الم خزانة المولة ، يؤكد ذلك ما جاه في المادة ٢٣٦ من اللائمة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة من ضرورة أن يتوافر في الشخص الطبيعي المشبعي المشبعي المشبعي المشبعي المشبعية المحال الا يكون الشخص شاغلا

لضوية مجلس الشعب أو الشبيوري مع مراعاة الحالات الثلاث التي استثناها المسرع صراحة *

واد يبين من الاطلاع على قراد وزير الاقتصاد رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٣ بتمين الدكتور / ١٩٠٠ أسستاذ المسالية بكلية التجارة جامعة الاسستكندية ممثلا للبنك الأهلى المصرى في مجلس ادارة بنك تشيس الاهلى / مصر وهو في ذات الوقت من أعضاء مجلس الشمسي ، ولم تقم به احدى الحالات التي تجيز له الجمع بين عضويته بمجلس الشسمب وعضوية مجلس ادارة البنك المركزى ، فإن هذا القرار يكون قد صدر باطلا لمخافته لنص المادة ١٩٨١ من القسانون وقم ١٩٥١ لسسنة ١٩٨١ المادار الله ،

وأخيرا فائه بالنسبة للسيد / ٠٠٠٠٠٠٠ فقد ثبت من كتاب السيد محافظ البنك المركزى المؤرخ ١٩٨٩/١/٢٢ انتهاء عضوية السيد المذكور بالمعرف العربي الدولي ، ومن ثم فلا محل لبحث مسألة مدى جواذ جمعه بين عضوية مجلس اداوة هذا المصرف وعضوية مجلس اداوة بنك قناة السويس .

لذليك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسسمي الفترى والتشريع الى عدم مشروعية قرارات وزير الاقتصاد أرقام ٢٤٩ و ٣٨٠ و ٤٣٦ لسنة ١٩٨٣ على النحو المبين بالأسباب ١

﴿ قَتُوى رَقِّمٍ فِي / / ١٩ جِلْسَةَ ١/١٩٨٩ عَلَفَ رَقَمَ ١٩٨٦/٥٣٣) -

CAP

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٨٩

. تعويض ــ دَكِنَ الفِطَّا ــ تعدد صور الفِطَّا ... الفِطَّا السُخْصِي والفِطَّا الرَفْتِي ــ توزيع عبه المسئولية •

« فيوت خطا بضى العاملين لا يتنافى ولا يتعارض مع امكان قيام إخطاء الحرى ساهيت في تحقيق الفرر ساذا ما تحقق للشركة قيام جلم الإطلاء الأطرى التي ساهيت في اصلات ما لعقها من افرار يتعين متقليا تقسيم تعويض الفرر بنسبة مساهمة كل مسئول في خدام الأخطاء وفي تحقق الفرد المترتب عليها عجلا بالقاعدة الأرسولية القانونية والتي تقضي بان مسئولية العامل لا تتجاوز حمود ما ارتكيه من خطأ … تطبيق .

ان الخطأ المنسوب الى السيدين المذكورين ثابت في حقهما على نحو ما فصله الحكم التأديبي الصادر في هذا المشأن حين قرر مسئوليتهما عن استيراد المعدات وانهما على علم بتفاصيل التعاقد المبرم مع المورد والتاريخ المحتمل لوصول هذه المعدات ، وان الأمر كان يقتضي اعداد مكان مناسب بموقع مصنع الشركة بالقباري يتم تركيبها فيه ، وان ذلك اصبح الهم التخفيض عليها وسحبها من المنطقة الجبركية الى الشركة العامة للصوامع اذ كان التابت من الأوراق أن المحالين لم يحركا ساكنا ازاء كل عذه الأمور ، ولم يطلبا من أي مسئول بالشركة المامة لتمريخ هذه المعدات ، بل تركت الحاويات بموقع المسامة أن علم المحاويات يستحق عليها غرامة تأخير قصيئة أمكن تدبير الضحة أن علمه الحضويات خصية وشيعت عليها غرامة تأخير قصيئة أمكن تدبير الضحات خصية وضيعت عليها المهدات ، عليها وضعت عليها المهدات ، عليها وضعت عليها المهدات ، والنصوات خصية وضعت عليها المهدات ،

واذا كان خطأ السيدين المذكورين ثابتا على النحو المتقدم وترتب عليه ضرر للشركة التي يعملان بها يتمثل في مبلغ التعويض عن عدم تفريخ الحاويات الذي دفع للشركة العامة للصوامع بيد أن ثبوت خطأ السيدير المذكورين لا يتنافى ولا يتعارض مع امكان قيام أخطاه أخرى ساهمت في تحقق الفرر ، وبالتالى فانه اذا ما تحقق للشركة قيام هذه الأخطاء الأخرى التي قد تكون ساهمت في احداث ما لحقها من أضرار يتمين منطقيا تقسيم تعويض الضرر بنسبة مساهمة كل مسئول في هذه الأخطاء وفي تحقق الشرر المترتب عليها عمان بما تقضى به الأصول القانونية القررة من أن

مسئولية العامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ ، وان كل خطأ يتحمل مرتكبه جزما من تعويض الضرو المترتب عليه بنسبة مساحبته فيه ٠

ولما كان ذلك ، وكانت الشركة ألتي يصل بها السيدان المذكوران ، لم تعتبر النحل الذي وقع منهما هو الخطأ الوحيد الذي سبب الضرر ، ورتبت على ذلك عدم مسئوليتهما المدنية ، فانه يتعين الأخذ في الاعتبار تقديرها هذا بمقتضى القول بالزامهما يتعويض القرر في الحجود التي صاحم فيها خطؤهما في حدوث الضرر ، وأخذا في الاعتبار الاخطاع التي معاطم فيها حدوثه .

الذليك

انتهى رأى الجمعية الصومية أقسمى الفتوى والتشريع الى أن مسئولية السيد / ١٠٠٠٠ مدير ادارة الشتريات بشركة الاسكندية لتلج والتيريد ، والسيد / ١٠٠٠٠ رئيس القطاع التجارى بها عن غرامات التياجر التي تعبلت بها الشركة تكون يقدر خيائها وسبية ما إحدثه خيا كل منهما بالاشتراك مع أخياه الآخرين في الفرر الحاصل للشركة - كل منهما بالاشتراك مع أخياه الآخرين في الفرر الحاصل للشركة -

﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ جِلْسِيةِ اللَّهُولِ. بين أُمِيرُ إِبْدِ سِنْتُهِ ١٩٨٩ .

غيرائي حافرائي جوركية حافظهان جوركية القاؤها (مؤسسة معر الطهان) التي القاؤها (مؤسسة معر الطهان) القاؤها (مؤسسة معر الطهان) القاؤهان القائمة ال

استبان للجمعية الصوعية إن المادة ٤ مكردا (٧) من القانون وقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ في شران توحيك ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ في شران توحيك مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحامة تسمى د الشركة المربية المتشائة للطيران » تصب على ان د تعفى شركة الطيران العربية المتحدة خلال منة الترخيص لها بنزاولة تشسكناطها من الخرات والرسوم الآتية : • • • • • • • • •

وإن المادة ٤ مكررا (٨) من دات القانون نصب على أن : تعفى شركة الطاران العربية المتحسدة أمن كافة الرسوم بما في ذلك الرسسوم الجبركية وعوائد الرصيف والبلدية القيمية والظيمية الاضافية والاستهلاك والانتاج ٠٠٠٠ وقد أزفق به الترخيص الصادر لهنة أتشركة لمزاولة نشاطها وقد نصب المادة (١) منه على الله و أيصل تجهذا الترخيص لمدة ٢٥ سنة (خبس وعشرين سنة) من تاريخ بده الشركة مراولة العسساطها (أول ينانِر سنة ١٩٦١) وان القانون رقم ١١ إنسنة ١٩٩٦ بشان بَخْش الأحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسشلة العربية العامة للفقل الجزي تنص المادة ١ منه على أن و تباشر الشركات التايمة للمؤسسة الفرابية للمقل البعوى نشاطها طبقا للأحكام المقررة في القالؤن وقام ١٩٦٠ أسنة ٢٩٦٠٠، في شان توحيد مؤسسة الخطوط الجوجة وشركة مغد للطوان في شركة واحدة ، تسنني شركة الطيران العربية المتخدة المعدل بالقانون وقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والترعيص المرفق أبه ، وتتستع بالاعفاءات والمزايا المقردة في خَلْدُ الْأَحْكَامُ غُنْ كُلُّ مَا تَبَاقِيرُ مِنْ عَمَلَيْاتَ ﴾ وأن المائة ؟ مُنْ أَلْقَانُونُ رَكُمُ ٧٨ لسنة ١٩٧٥ أيتقرير بمُثلن الاغلامات الجنركية النَّص غلى الله: تعلَّى من الفرّاف الجمر كية وغيرهسا من الفرائب والرسيم والمسالة

والأصناف والمهمات الواردة للجهمات المسمامة في مجال الطبران المدني والتابعة لوزارة الطيران المدني ، واللازمة لأداء نشاطهما ويصمدر بتحديد هذه الأصناف والمهمات والمعداك قرار من وزير المالية بناء على طلب الوزم المختص ، وإن المادة ٦ من القانون رقيم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ بيعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطران تنص على ان و مم مراعاة ما هو منصوص عليمه في هذا القانون؛ تستبر المؤسسة أوالوحمدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للأحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعسادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ يشأن يعض الأحكام الخامسة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوى وتتبتم بالإعفاءات والمزايا المقررة في هذه الأحكام عن كل ما تباشره من عمليات ، • وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٣ يتنظيم الاعفاءات الجمركية تنص المادة ٣. منه على أن و تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط الماينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص ٢٠٠٠ ــ ١٥ ــ المعدات والمهمات التي تستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدني العاملة في مجال الطوران المدنى والغزمة لمباشرة نشاط هلم الجهان ، •

ومفاد النصوص التقدمة ان الشرع قدر بعض الاعفاءات الجبركية المؤسسة مصر للطران (شركة الطران العربية المنحدة) بموجب القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وإن هذه الاعقاءات قد مرت بأربم مراحل المرحلة الأولى منذ العمل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وحتى صدور القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۷۰ ، ولا ريب ان المؤسسة كانت تتمتم خلالها بهذه الاعفاءات ، والمرحلة الثانية منذ العمل بالقانون رقم ٢٨ أسنة ١٩٧٥ المشار اليه وستى صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، وخلال هذه المرحلة كانت المؤسسة لا تتمتع بهذه الانخاءات حيث الغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٧٥ اذ قصيمه الشرع باصمهاره توحيه التشريعات الجمركية المتعلقة بالجهات التي تعمل في مجال الطاران المدنى ومن ثم يسرى في شأن مؤسسة مصر للطران أبان عند المرحلة القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ . أما المرحلة التالثة يرهى منذ العمل بالفانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ حتى صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه ، وفي عده المرحلة كانت مؤسسة مصر للطيران تتمتم بالاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ السنة ١٩٦٠ المشار اليه اذ ان ملة الترخيص لها بمزاولة نشاطها لم تكن قد انتهت ، فضلا عن ان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٥ قد أوضحت المادة (١) منه بجلاء استبرار المؤسسة المشار اليها في التمتم بالإعفاءات

والمزايا المقررة في أحكام الفانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المسار اليه والذي أحال في هذا المجال على الاعفاءات المقرَّرَة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ، وهو ما يعنى اعادة العمل نمرة أخرى بالأحكام المقزرة بهذا القانون بعد أن كانت قد الغيت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ ، ويؤكد حدًا المعنى أن وذير المالية عندما أصعر قرازه الرَّقيْم ٨٧ لسنة ١٩٨٦ استند لأحكام هذا القانون الالتير محددا للأصناف المفاة ولم يورد مؤسسة مصر للطران ضبئ تعداد الجهات التابعة للطيران المدئي الأمر الدي يسبىء عن عدمسريان القانون وقم٢٨ لسُّنة ١٩٧٥ على المؤسسة المشار اليها خلال هذه الرحَّلة • وفي المرحلة الأخرة التي مرت بها هذه الاعقاءات وهي التالية لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ فان القانون المذكور أتى بتنظيم جديد للاعفاءات الجمركية حيث ناط بوزير المالية بناء على توصية الوزير المختص وبشرط المعاينة اصهار قرار بتحديد الأصناف التي نستوردها الجهات التابعة لوزارة الطيران المدنى العاملة في مجال الطيران المدنى وتكون لازمة لمباشرة نشاطها ، وألتي تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ومن ثم تكون الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ قد الغيت ضمنا ولم تعد المؤسسة المشار اليها تتمتع بها ، يؤيد ذلك صدور قراد وذير المالية _ تنفيذا الأحكام هذا القانون ـ رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٥ نمشتملا على مُؤسسة مصر للطيران من بين الجهات التي تسرى في شأنها القوائم المرفق به ، وبالتالي يكون هذا القرار قد صدر متفقا وأحكام القانون ، ويكون طلب المؤسسة المشار اليه بتعديل هذا القرار واستبعادها منه قد ورد غير متفق وأحكام القانون

لالسك

انتهى رأى الجيمية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ قد الفي الاعفاءات القررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٥ وأن مؤمسة مصر للطيران عادت الى التبتع بهذه الاعفاءات منذ الصل بالقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٧٥ وحتى الممل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ عيث أصبع هذا القانون واجب التطبيق على المؤمسة المشار اليها ، لالفائه الاعفاءات القررة بالقانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦٠ *

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲/۸۷ ملف رقم ۳۷۸/۲/۳۷) -

(٧٠) جُلِسةِ الاول من فيراير سنةِ ١٩٨٩

عاملونِ مدَّيونَ بِالدولةِ .. تسوية حالة .. تقييم الوِّملاتِ التي تعتمها العامدِ أو الدارس الوطنية ... الره .

و يُتحيّ استمراد العمل بالأومل الذي تعتمه الدارس والماهد الوطنية اذا "كان قد سيق الليبية البيمة علميا طبقا للوائن التسويات واللوائع المُنفذ لها مع ترتيب الأثر المتملق بطاليد الدرجة الخالية المستقلة العملة لحدث المؤملات آلاء "كلّ هالا التأليم لا يتعارض مع اطفاط القانون وقع 24 لسنة 1978 * تطبيق "

تنصى المادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمدولة العسادر بالقانون دقم ٨٥ السنة ١٩٧١ على أن « ٠٠٠٠٠ ويكون تخديد المستوى المائي للمؤملات الوطنية بقرار عن وزير الخزانة بعد أخذ زاى لجنة تنتشل قيفا وزارات التربية والتعليم العالى وشئون الأزهر والجهاز المركزي للتنظيم والادارة » *

أستعرضت الجمعية الصوعية المادة (A) من القانون نظام العاماية المستين بالكولة الصادر بالقانون رقم 92 لسنة 1900 التي تنص عل ان لا تضم كل وحدة حكلاً تنظيما لما يعتمد من السلطة المختصة و من و تضم كل وحدة جدولاً للوطائف مرفقاً به بطاقات وصف كل وطيفة و تحديد و آسينة أو صدية المختصة و تحديد و آسينة في احدى المجموعات النوعية و تقييمها باحسدى المدجات المبدات المابعدول رقم (1) المرفق بهذا القانون (--) والمادة (7) من ذات القانون التي تنص على أن و المؤهلات العلمية والاجتبية التي تمنحها القانون التي تنص على أن و المؤهلات العلمية والإجتبية التي تمنحها المابعة أو المامة والمامة والمعارض الاجتبية يصدر بمادالتها المؤلفات الوطنية والمرافقة كل من وزير فيكون اللازهر حسب الاحقال بناء على القرار أحده المؤلفات الوطنية تمار من وزير شعون الازهر حسب الاحقال بناء على القرار أحده المنافقة المناف

أكما يصدر قرار من الجهة المشار اليها بالتقييم للمؤهلات التي تمنحها
 المامد والمدارس الوطنية ع •

والمأدة (١٠٦) منه التي تنص على أن « يستمر المبل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتمارض مع أحكامه وعلى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون أن تصدر القرارات المنفذة له في مدة لا تجاوز سنة أشهر من تاريخ تنفيفه » •

واستظهرت الجمية ان الشرع في بعض بوانين التسويات واللوائح المنفذة لها « كالقانونُ رُقم ٢٦ لَشَنَةَ ١٩٧٥ فَإِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا المدنيين بالدولة والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات المسكرية قُوْق المترسَّعَلة والمتوسَّعَة كيم مؤهلات وطنية مُمينة من الناحية العلبية وصينفها تبعا لمدة الدراسة بها ونوعينها الى مؤهلات عليا أو نوق متوسطة أو المتوسطة ورُتب على ذلك الاثر المتعلق بتنعديد الدرجة المالية المستحقة لحملة هذه المؤهلات واجراء التسويات اللازمة لتحسين أوضاعهم الوطيفية . هذا ولئن كان الشرع في قُأنون العاملين الدنيين بالدولة المعلل رُبِّم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد مير سياسة تسمير الشهادات وأتجه الى الأخذ بنظام موضيوعي لترتيب الوطائف يقسنوم على الاعتداد يواجبات الوظيفة ومسئولياتها ، وليس بالمؤهل الحاصل عليه سن يشغل تلك الوطيفة ألذى اصبح مجرد شرطا من شرؤط شأتل الوطيقة حشبها هوا وارد في بطاقة وصفها • ومن ثم تجنبت المادة ٢١ من القانون المذكور الاشارة الى حكم ء تحديد المستوى المالي للسؤهلات » والذي ورد في النص الماأيل من القانون رقم 84 لسُبَّة ١٩٧١ أَبْلَلِقَيُّ * كُتْمَارَشْ مَكَّدُا الْعَكَمُ مَعْ تُطَّلُّم تُرْتَيْبُ ٱلْوَطَّالُفُ * والكنفت المادة (٢٤) يجبيان السنسنائلة المنتصة بالجراء التطبيم الملني المؤهلات الوطنية أو الأجالية " الفترورة هذا التقييم عند طنقل الوطائف التي الْمُتَظَّلَبُ لَمُنْ الْمُسْتَدُّولَ عَلَيْنَ آمَعِنْكُ * أَ بِيَكَ آلُهُ مَتَى الْكَانَا اللّ المؤجلات التي المنتحها المداوش والمناحد الوطنية الد سبق الفيانها عاشيا طبقا التواتين التشويات واللوائم المنقلة لهاامخ ترتيب الاثر المفاتي بتحديد الدرجة المالية المستحقة لخملة تمده المؤملات وكان هذا التقييم لا يشارش مم أجكام القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ ولا مع قرارات صافوة من اللجنة الشبار إليها ومن ثم يتعين استسراد السل بها

لإلسك

انتهى رأى الجمعية الصومية القسمى إلفتوى والتشريع إلى استمراد السيان السيان السيان السويات المسل اللاعتيام المسل الله المسل المسلم المس

ر فتوی رقم ً في / / ١٩ چلسة ١٩٨٩/٣/١ مَثْفُ رقم ٢٩٨٩/٣/٥ · •

$\langle Y \rangle$

جلسة الأول من فيراير سنة ١٩٨٩

ضربية حد ضرائب ورسوم جمركية حد الافراج الأوقت (جمارك) حد اعضاء حد محطّاب القدمان ه

اللحة ١٠١ من كانون الجهارى رقم ٦٦ أسنة ١٩٦٧ ـ. المادة ٤ من القانون رقم ٩١ كسنة ١٩٦٧ ـ. المادة ٤ من القانون رقم ٩١ كسنة ١٩٨٧ بتنظيم الاطاءات الجهركية ٠

اچلاز الأشرع الافراج عن البضائع افراجا مؤلتا دون تحصيل أى رسوم جمركية وفقا لما يحده وذير المالية من شروط واوضاع ــ مقتضى ذلك أن هذا الافراج المؤلت يشرض بطبيت عدم تحصيل الفراكي الجمركية ــ يمكن أن يصدد قرار الاعاد شاملا ما ثم يؤد من الفراقي والرسوم الجمركية وما أدى منها بالفطى وجبئة يتمن رد ما سبق اداؤه من ضرائب ورسوم ــ قبام حصلحة الفرائب بتسبيل خطابات الفسائ الودتة لديما أو خصم الفرية من الضمافات التقدية الموحدة لديما يتصابقى مع قرار الاعاد ــ تطبيق .

١٢ ــ الإشياء التي يصدر باعفائها قرار من رئيس الجمهورية بناء
 على اقتراح وزير المالية » *

والمستفاد من النصوص السابقة أن المسرع آجاز الافراج عن البضائع افراجا مؤقتا دون تحصيل أي رسوم جمركية وفقا لما يحدده وزير المللية من غروط وأوضاع ومقتفى ذلك أن هذا الافراج المؤقت يغترض بطبيعته عدم تحصيل الضرائب الجبركية ٠٠٠ وانه في طل قانون تنظيم الاعفادات الجبركية السابق أجاز المشرع لرئيس الجمهورية بناء على اغتراح وزير المالية تقرير الاعفاء من الرسوم الجبركية كلها أو بعضها لأصول معينة أو لما تستورده جهات محددة ، وغنى عن البيان أن هذه النصوص جادت عامة ومطلقة ، ومن ثم فقد تضمنت أعفاء المالا ينصرف الى اعفاء الأشياء من أداء الضرائب والرسوم الجبركية وقت الافراج عنها ، ويعتد كذلك الى اعفاء السلمة بعد الافراج عنها ، وبهذه المثابة يمكن أن يصدر قرار الاعفاء أعفاء السلمة بعد الافرائب والرسوم الجبركية ، وما أدى منها بالفسل وحينئذ يتمين رد ما صبق أداؤه من ضرائب ورسوم عن هذه السلمة تنفيذا أقتضى النصوص القررة للاعفاء والذي لا يمكن تحقيقه الا بعد فحص طلب الاعفاء المقدم من ذوى الشأن والانتهاء الى رأى يصدده ، وهو ما قد يستفرق بعض الوقت فاذا تم الافراج عن السلمة مؤقتا أو نهائيا فان ذلك لا يمنع السلمة مؤقتا أو نهائيا فان ذلك لا يمنع السلمة قرقتا أو نهائيا فان ذلك لا يمنع السلمة قرق الشأن ولا يتأتى ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعفاء ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعفاء ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعفاء ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعفاء ذلك الا برد ما سبق أداؤه من ضرائب على السلمة قبل صدور قرار الاعفاء

ولما كان ذلك وكان قيام مصلحة الجماوك بتسييل خطابات الضنفان: المودعة لديها أو خصم الضربية من الضمانات النقدية المودعة ألديها أنما يتمارض مع مقتضى قرار الاعفاء فانه يتمين عليها والحالة هذه رد ما سبق استقطاعه من ضرائب ورسوم الى ذوى الشان بعد صدور قرار اعفائهم منها .

لالياك

انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتوي والتشريع إلى أنه يتمين ود الضرائب والرسوم الجمركية الستقطمة من خطابات الضمان أو الأمانات النقدية اذ صدر قواد من السلطة المختصة باعفاء السلمة من المصرائب والرسوم الجمركية وفقا لأحكام القانون."

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲۸۱ مقف رقم ۱۹۸۹/۲۹/۲۲ ع -

(٧٧٠) جلسة الآول من فيرايو سنة ١٩٨٩

ر عاملون بدنیون به تبدیات به تعدیل طرّی افضائونی به عبدم جواز تعدیل طریق ۱۹۵۱فرنی المعلی بعد ۱۹۸۲/۲۷۳۰ م

 لا يجون المعابل المقابلة، بتعديل وغيه، الوظيفي استنادا إلى القانون رام ١٢٠٠ لستة ١٩٨٠ يعد ١٤٠٠/١٨٤٢/١/٤ يما الو يكن ذاك تغييدا لعكم قضائر فهائي عائم بر يمتنع على يعيق الادادم الذات السبيد تعديل داركز القانوني للعامل حتى ولو كانت التسوية التي اجريت له خاطة _ تطبيق ـ

استعرضت الجبية العبومية المادة الأولى من القانون وقم ١٩٥٠ السنة ١٩٨٠ المدل بالقانون وقم ١٩٥٠ السنة ١٩٨٠ الملاج الآثار المتربة على المنابق القانون وقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ المالي القانون وقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٩٣ بشيان تسوية حالات بعض العاملي من حملة المؤهلات المراسية التي توقف منحها وكان المؤهلات المراسية التي توقف منحها وكان يتم الجحول عليها بعد دواسة تستفرق حسس سنوات دراسية على الأقل بعد المام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة على الأقل أو بعد استعرف على مؤمل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل أو بعد استعرف على مؤمل بعد خمس سنوات دراسية على الأقل أو بعد دراسية تستفرق ثلات سنوات دراسية على الأقل أو بعد دراسية آستران المنازعها المتحلة ، أو ما يعادل علمه الأوامها

وتعتبر من المؤجلات الشبار إليها الشهادات المجددة بالقانون وقم ٧٠ لسنة. ١٩٧١ والقانون وقم ٧٧ أسنة ١٩٧٤ ••••

وغلى الجهات الأدارية المختصسة تبديد المؤهلات والتسهادات التي تتحقق فيها الشروط المبيئة بالفقرة ويضا التحديد في مقد الحالة بأدار من وزير التعليم بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون التي رقم ٤٧ استة ١٩٧٨ ١٠٠٠ و والمادة التانية من ذات القانون التي تنصى على أن « تسدوى حالات بعض الماملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة المرجودين بالمقدمة في ١٩٧٤/١٢/٣/١ والناصلين على أحد المؤملات والشهادات الدواسية المسارة في المادة التالية من السابقة طبقا الحكام القانون وقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ ١٠٠٠ ع والمادة التالئة من القانون التي تنص على أن « يمنح حسلة المؤملات العالية أو الجامية التي يتم المساولة على الأقل بعد شهادة الحسول على الاقل بعد شهادة

الثَّانُوِّيةَ المَامَّةُ أو ما يُعادلها المُوجِوْدوْنَ بِاللَّخْدَمَّة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المُسار اليها بالمادة اسبابقه أقدميه اعتباريه قدرها سنتان في ألفئات المالية الْتِي كَأْنُوا يُشْغُلُونَهُا أَصَلا أَو التِي أَصَيْحُوا يُشْغِلُونَهَا فِي دِنكَ البَارُيَّةِ بالنظبيُّقُ الأحكام الفانونُ رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيحُ اوضاع العامس المدنيين بالدولة والقطاع المُأمُّ ٢٠٠٠٠ * وَالمَادة الخَامِسة من القانون التي تنص على أن ء تزاد هرتبات العاملين المسار اليهم بالمادتين السابقتين ٠٠٠٠ يما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشمسفلونها فني ٣٠/٦/٣٠ أو ستة جنيهات أيهما أكثر ٠٠٠ ء • والمادة السادسة التي تنص على أنه د يجوز للماملين الجاصلين على مؤهلات جامعية أو عاليه أثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة للخيار بين تطبيق احسكام المادة الثانية من هذا القسانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فيطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون ع و والمادة الحادية عشرة مكروا من القانون التي تنص على أنه ه مِم عدم الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس القولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واجدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو يمقتضى أحكام القوانين أوقام ٨٣ أسسمة. ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ٠٠٠ ولا يُجُوزُ بعد هذا الميعاد تعافيل، المركز 'القانوني للعامل استنادا الى أحكام هذه التشريعات على أي وجه من الوجود الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، • وقد تم مه المهلة المنصوص عليها في المادة الذكورة بمقتضى القسانون رقم ١٠٦ لسنة لا ١٩٨٨ حتى ٣٠ / ١٩٨٢ ، وبعوجب الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ حتّن ۱۹۸٤/٦/٣٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في الأقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٠ المشاد اليه أجناز للعامل المخاطب بأحكامه والحاصل على أحد المؤهلات الجامعية أو العالية أثناء الخدمة ، أن يطلب تسوية حالته الوظيفية وفقا للنظام المقرر في المادة الثانية أو طبقا للنظام الوارد في المادة الثانية أو طبقا للنظام الوارد في المادتين الثالثة والخامسية من القانون المذكور ، وذلك في ضوء ما يراه يعمل عن اختيار تطبيق أحد النظامين المذكورين في شأته ، اذا ما تمين له فيما بعد أن أعمال النظام الإخر أفضل لحالته ، بيد أنه يجب مراعاة أن المشرع في ذات القانون قد حدد مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع دعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمنة منه أو من التشريعات

اى وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائى نهائى - وعلى ذلك فلا يجوز للمامل المطالبة بتمديل وضعه الوظيفى استنادا الى العانون رضم ١٣٥ لسنة ١٩٥٠ يعد انقضاء الميعاد المذكور الا تطبيقا لحكم قضائى نهائى ، كما يعتنم على جهة الادارة لذات السبب تعديل المركز القانونى للعامل ، حتى ولو كانت التسوية التى أجريت له خاطئة -

وبتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته ، يبين أنه قد حصل على مؤهل عام ١٩٦٥ توقف منحه ثم حصل على مؤهل جامعي عام ١٩٦٥ (ثاناء الخدسة ، واختار معاملته بمقتضى المادة النائية من القانون وقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٨٠ ، وسويت حالته الوطيقية على هذا الأساس ، الا أنه عدل لسنة ١٩٨٠ ، وسويت حالته الوطيقية على هذا الأساس ، الا أنه عدل ذات القانون لأنها أكثر فائمة لوضعه الوظيقي فأجابت الوزارة الى طلبه وأصدرت بذلك القرار وقم ١٩٠٤ في ١٩٨٨/ وهي تسوية صحيحة أجريت له قبل الميماد المنى يحظر بعده تعديل المركز القانوني للعامل سالف المركز القانوني للعامل سالف المركز القانوني للعامل سالف ١٩٨٤/ وهم عندي التسوية المذكورة ، قد خالف صحيح حكم القانون باعتبار أن السحب لا يرد الا على تسويه باطلة ، فضلا عن صدور هذا القرار بعد ١٩٨٤/ ١٩٨٤ بالمخالفة لنص المادة ١١ مكروا من القانون وقم ١١٤٠٤ سالفة المدى ١٨٤٠ سالفة المدى ١٨٠٠ سالفة المدى ١٨١٠ سالفة المدى ١٨٠٠ سالفة ١٨٠٠ سالفة المدى ١٨٠٠ سالفة ١٨٠١ سالفة ١٨٠٠ سالفة ١٨٠٠ سالفة ١٨٠٠ سالفة ١٨٠٠ سالفة ١٨٠٠ سالفة ١٨٠٠ سالفة ١٨٠ سالفة ١٨٠٠ س

لذليك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواذ تصديل المركز القانوني للعامل المعروضة حالته بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ للأسباب السائق اضاحها ٠

۱ فتوی رقم کی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲/۸۱ ملف رقم ۲۹۰/۳/۸۲) ۰

(YY)

جلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٨٩

مسئولية ... مسئولية تقصيرية ... حراسة الأشياء ... تعدد المسئولين • طادتان ١٦٣ ، ١٧٨ من التقنين المدنى •

تقوم السنولية التقسيرية على اركان ثلاثة هى الفطة والقدر وعلاقة السببية بيتهما وان المسئولية التسبية فترض خطة من جانب من له مكنة السيطرة على التي، ولم يلتزم بحراسته حيث يلتزم بتعويض القب عا يلحقه من ضرر بسبب التي، المفاضح لمراسته — لا يطيه من هذا الالتزم الا البات أن الفرر وقع بسبب اجنبي رغم ما يذله من عناية — الما تعدد المسئولون عن العمل الفدار ولم يعدد القاطعي فيه من المويض كانوا متضامين في تعويض الفرر بقوة القانون ويعق لمن وقع عليه القرر أن يرجع عليهم مجتمعين او منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لكي منهم أن يدفع بنقسيم الدين لخاذا أدى أحدهم التصويض كاملا كان له أن يرجع على كل من البائين بقدد حسته في التعويض سخيون.

ينص القانون المدنى فى المادة ١٦٣ منه على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتمويض » ، وفى المادة ١٧٨ على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أم وقوع الشرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه «

ومفاد ذلك أن المستولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن المسئولية الشيئية تفترض خطأ من جانب من له مكنة السيطرة على الشيء ولم يلتزم بحراسته حيث يلتزم بتعويض الفير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام الا اثبات أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية ، ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان هيئة قناة السويس هي الحارسة على الماسورة التي انفجرت وهي الملتزمة بصيانتها ، وإن الانفجار ترتبت عليه الاضرار التي لحقت يهبثة السكة الحديد وفقا لما ورد بمحضر الشرطة والمعاينة ، فمن ثم تكون هيئة القناة مسئولة عن تعويض هذه الأضرار ولا يمنع من ذلك مساهمة شركة بتروجيت خطعة في حدوث الأضرار ، ذلك انه إذا تعدد المستولون عن العمل الضار ولم يحدد القاضى تصيب كل منهم في التعويض كانوا متضامنين في تعويض الضرر بقوة القانون ويعتى لمن وقع عليه المضرر أن يرجع عليهم مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين فاذا أدى أحدهم التعويض كاملا كان له أن يرجع على كل من الباقين بقدر حصته غي التعويض * ك لا يفيد هيئة قناة السويس ما ساقته من دفاع ذلك ان الثابت ان وقوع المحادث قد تم بعد انتهاء الحفر بشهرين وان العفر لم يؤد بذاته الى وقوع الحادث وأن الصيانة كانت تكفى لمنع التسرب وذلك بطبيعة الحال لا يعد سببا أجنبيا يعفى من المسئولية .

مليم جنيمه

ولما كان ذلك ، وكانت تكاليف اصلاح الأشرار قد بلغت ٥ ٣٠٧٩/٣٥ فانه يتمين الزام هيئة قناة السويس بأن تؤدى الى الهيئة القومية للسكك مليم جنبه

الحديدية هذا المبلغ مخصوما منه المصاريف الادارية وقدرها ١٨٥م١٨٥ مليم جنيسه

أى بمبلغ ٣٠٠ رُمهه وذلك حسبما استقر عليه افتاء الجمعية الممومية من أن الالتزام باداء المصداريف الادارية لا يكون بين الجهسات الادارية الا يمناسبة تبادل المخدمات الفعلية وفقا لنص المادة ٥١٧ من الملائحة المالية للميزانية والحسابات ٠

للليك

ر فتوی رقم ۲۲۸ فی ۱۹۸۹/۳/۲ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف رقم ۲۲۸/۳/م۸۲) -

(**٧٤**). جلسة ١٥ من فيراير سئة ١٩٨٩

هيئات عامة .. الهيئة العامة ليئاء بورسعيد (أموال عامة .. مقابل الالتفاع) .

اللافة ٣ مَن القانون دوّم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بانشاء الهيئة العامة لميناء بورسعيد ــ المامتــ الأول من قرار رئيس الجمهورية روّم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ يتنظيم وتحديد اختصاصات ومسئوليات. الهيئة العامة لميناء بورسعيد -

اجاز الشرع للهيئة العامة لينا، بورسيد الترخيص لأى شخص طبيمي او اعتبارى ال. يممل داخل دائرة اليناء او ان يستقل جوءا من الاراضي او المنشات الملوكة لها على ان يصدر الترخيص في هذه العالمة من رئيس مجلس العادتها كما اختصى الشرع ذات الهيئة بالتراح تعريفة الرسوم التى تصمل عليها مقابل الفقمات التي تؤدى داخل الميناء على ان يصدر بها قراد من وزير التقل البحرى ـ نتيجة ذلك ـ تحديد مقابل الترخيص بشقل او مستقلال الاراضي والمنشات المبلوكة للهيئة وتحديد مقابل عن الانتفاع يكون من اختصاص الهيئة .. تطبيق علية ع

استمر ضب الجمعية الممومية المادة الثالثة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بانشاء الهيئة العامة ليناء بورسعيد التي تنص على أن و يصدر وزير النقل البحرى بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العسامة لميناء بورسميه ... قرارا بتحديد الرسوم التي تحسيل مقابل الخدمات التي تؤديها الهيئة بشرط ألا يزيد الرسم في الحالة الواحدة على مائة جنيه » • كما استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم وتحديد اختصاصات ومسئوليات الهيئة العامة لميناء بورسميه والتي تنص على أن (تختص الهيئة العامة لميناء بورسميه بادارة ميناه بورسميد وفقا للخطة العامة للدولة وطبقا لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ • • • ولها على الأخص : • • • (ب) انشباء وادارة واستغلاله المساحات في دائرة الميناء ٠٠٠٠ ويجوز للهيئة الترخيص لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يعمل داخل دائرة الميناء أو أن يستغل جزءا من الأراضي والمنشآت الملوكة للهيئة لأغراض خاصة داخل حدود المبناء ويصدر الترخيص في هذه الحالة بقرار من رئيس مجلس الادارة ٠٠٠ واقتراح تعريفة الرسوم التي تحصل مقابل الخدمات التي تؤدي داخل الميناء عدا بلك التي تؤديها هيئة قناة السويس وشركاتها ، •

ومفاد ما تقدم أن المشرع خصص للهيئة المامة لميناء بورسميد نقلا من هيئة قناة السويس بعض الأصول النابتة من أراض ومنشآت ومخازف بمنطقة ميناء بورسميد وأجاز لمجلس ادارة الهيئة الأولى انشاء وادارت واستغلال المساحات والمستودعات وأن يرخص لأى شخص طبيعى أو اعتبارى أن يعمل داخل دائرة الميناء أو أن يستفل جزءا من الأراضى أو المنشآت المماوكة لهذه الهيئة ـ على أن يصدر الترخيص أى هذه الحالة من رئيس مجلس ادارتها • كما اختص المشرع ذات الهيئة باقتراح تعريفة الرسوم التى تحصل عليها مقابل الخدمات التى تؤدى داخل الميناء على أن يصدر بها قرار من وزير النقل البحرى ـ وبذلك فقد فرق المشرع بين أسلوب فرض رسوم الخدمات التى تؤدى داخل الميناء وأسلوب تحديد مقابل الترخيص بشخل أو استغلال الأراضى والمنشآت المهلوكة للهيئة للمنائر ذخولها وحدما سلطة تحديده كمقابل عن الانتفاع بالمال المام،

وبتطبيق ما تقدم على ... النزاع الماثل ... فانه يبين أن الترخيص الصادر من هيئة قناة السويس (والتي حلت محلها هيئة ميناء بورسميد) لادارة الاتصال بالمنظمات الدولية التابعة لوزارة الدفاع يشفل قطعة أرض مساحتها ٣٥ مترا مربعا داخل ميناء بورسميد يتضمن في البند النالث منه حق الهيئة في تعديل قيمة مقابل الاشفال في أي وقت تراه بشرط اخطار المرخص له ... قبل العمل بالتعديل بستة أشهر .

ولما كانت هيئة ميناء بورسعيد قد رفعت مقابل الاشفال المقرر عن قطعة الأرض محل النزاع - الى ٢٥ قرشا شهريا للمتر المربع اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢ م الى ٥٠ قرشا شهريا للمتر المربع اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢٢ وهي الزيادة التي وردت في المادة ٦ من قرار وزير النقل البحرى وقم ١٩٨١ لمنة ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥ والثابت من ديباجة هذا القرار أن مجلس ادارة الهيئة قد وافق عليها واذ متنمت وزارة الدفاع عن أداء مقابل انتفاهيسالأرض المشار اليها اعتبارا من ١٩٨١/١/١ وحتى الآن - دون مسوغ قانوني ومن ثم فيتمن الزامها باداء هذا المقابل طبقا لفئة الأشفال المقررة بالترميص سالف الذكر وعلى أن تسرى أى ذيادة طرأت على فئة الإشغال بعد مضى سنة أشهر من اخطار وزارة الدفاع بها اعمالا للبند الثالث من الترخيص المذكور و

لذلسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام وزارة العفاح (ميئة الاتصـــال بالمنظمات العولية) بأن تؤدى الى ميئة مينا، بورسميد مقابل الانتفاع المقرر عن قطعة الأرض محل النزاع المعروض ــ على النحو السالف بياته •

د قتوی رقم ۲۳۱ فی ۱۹۸۹/۲/۲ چلسة ۱۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۲۳۲ فی ۱۹۸۹/۲/۲ . .

(Yo)

استرداد : _

جاسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٨٩ قوات مسلمة ــ سائنات ـــ الاشتراكات السندة للهيئة العامة للتابيئات الاجتماعية ـــ

اعاد المشرع بمتنفى اقتانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بنان انتقاعد واتلعين والمعاشات للنبوات المسلحة في الانترة لللفوات المسلحة في الانترة من المسلحة في الانترة من ١٩٧٧/١٢٠ بالفاصل بقير الطرق التاديبي او بالتقل بالشروف الواردة بالمادة (١٩٠٠) منه وذلك بعا يعامل أن الفهي مربوفر رتب او درجوت قرين كل منهم للوجود في المفتدة في ١٩٠٥/١/١٠ سنتر المنة السابقة على التاريخ فلكور كافها ففيت من نقل من القوات المسلحة وسندت عنها الإقساط للستحقة فرضا سائم يقرق المشرع بيد من نقل من القوات المسلحة الل جهة عنية من نقل بدون عمل سايتمام الأساس القانوني لاستماق ميثة التأسيات الاجتماعة خصم وتحصيل الاشتراكات النصوص عليها في قانون التامين الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات النصوص عليها في قانون التامين الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات النصوص عليها في قانون الله عن الدون والمناح نقلية و

· استعرضت العبسة المبومة فتويبها السابقتن الصادرتين بجلسة ١٩٨٤/٣/٢١ وبجلسة ١٩٨٥/١٢/٤ ، كما استعرضت نص المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للمدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أن « تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة إلى مدة. الاشتراك في تأمن الشبخوخة والمجز والوفاة وذلك بالنسبة للمنقولين من الضباط الى الخدمة المدنية وتسوى حقوق المؤمن عليه من المسار اليهم بالفقرة السابقة عند انتهاء الخدمة وفقا للآتي ٣٠٠٠٠ ٣ ــ اذا كان قد قرر له معاش عن 'خامته العسكرية فيكون له حق الخيار المنصوص عليه بالمادة ٣٦ وتسوى حقوقه وفقا لأحكام المادة المذكورة ٠٠ » ونصت المادة ٣٦ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على انه اذا انتهت الخلمة العسكرية لأحد المنصوص عليهم بالمادة السابقة ثم أعيد لعمل يخضعه لهذا القانون فيخبر بين ضم مدة خدمته المسكرية الى مدة اشتراكه في هذا التأمين أو عدم ضمها ، ويتمن عليه ابداء رغبته في موعد أقصاه سنتان من تاريخ المبل بهذا القانون أو تاريخ انتفاعه بأحكامه أي التاريخين الحق ٠٠٠٠٠ ويتبع في شانه ما بأتي ٢٠٠٠٠٠ ٣ ــ في حالة علم اختيار ضم المدة العسكرية لمدة الخدمة المدنية وكان صساحب معاش عنها فانه لا يستحق عن مدة اشتراكه في هذا التأمين غير تعويض الدفعة الواحدة مهما بلغ قدرها ومهما كان سبب انتهاء الخدمة ، وتسرى في شأن هذه التعويض الأحكام المنصوص عليها بالمادة ٢٧ ٠٠٠٠ ۽ ٠ كما استم ضت الجمعية العمومية المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمن والماشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه « أذا عين صاحب معاش في الجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلبة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام بحيث أصبح خاضعا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي أوقف صرف معاشه طوال مدة خضوعه لأحكام القانون المذكور ٠٠٠ وفي حالة عدم اختيار ضم المدة العسكرية الى مدة خدمته المدنية لا تدخل المدة التي روعيت في تقدير الماش المسكري ضبين المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعي ٢٠٠٠ ، وكذلك نص المادة ١٢٠ منه التي تنص على أن ، الضباط الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة بالاحالة الى انتقاعد أو الاستغناء عن خدماتهم أو نقلوا الى وطائف مدنية وتقدموا بطلبات للاعادة الى الخدمة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم الى الخدمة يمنحون معاشا يعادل المعاش المقرر لمرتب أقرانهم الموجودين في الخدمة في ١٩٧٣/٧/١ كما تعاد تسوية معاشات الضباط ٠٠٠٠ الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٥٢/٧/٣٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ وذلك بالفصل بغير الطريق التأديبي أو الاستغناء عن خلماتهم أو بالحكم بطردهم أو رفتهم في قضايا سياسية أو بالنقل من وظائف القوات المسلحة المذكورة الى وطائف مدنية بدون أن يكون سبب النقل ارتكب المنقول الفعال مخلة بالشرف أو مخالفة لأحكام قوانين ونظم الخدمة بالقوات المسلحة أو ارتكاب أفعال تخل بأمن هذه القوات وحسن الخدمة بها كما تماد تسوية معاشات المستحقين عنهم وذلك كله يما يعادل به اقصى مربوط رتب أو درجات قرين كل منهم الموجدود بالخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ أو في أقرب تارية يسبقه أو بلوغ المستحق سن المعاش أو تاريخ وفاته وبما لا يجاوز أقل معاش لأحد أقرانه الذين أعيدوا الى الخدمة طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنا ١٩٧٢ وبحد أقصى بر أقصى مربوط رتبة اللواء في هذا التاريخ ، •

وتبين للجمعية الصومية أن المشرع أعاد بمقتضى القانون رقم ٠٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تسوية معاشات الضباط الذين أنهيت خدمته بالقسوات المسسلحة في الفترة من ١٩٧٠/٧/٣٣ حتى ١٩٠٥/٧/٣٠ من يأغصل بغير الطريق التأديبي أو بالنقل بالشروط الواردة بالمادة ٢٠ منالغة الاشارة وذلك بما يعادل أن اقصى مربوط رتب أو درجات قريم كل منهم الموجود في الخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ ، ومؤدى ذلك أن المشر العنة المسابقة على المتاريخ المذكور كأنها قضيت في خدمة القواد المسلحة وسعدت عنها الأقساط المستحقة قرضا وذلك تعويضا لهم عالمسلحة وسعدت عنها الأقساط المستحقة قرضا وذلك تعويضا لهم عالمسلحة من الخدمة ومساواة لهم يزملائهم المستمرين بها ، ولم يغر

بين من نقل من القوات المسلحة الى جهة مدنية ومن طل بدون عمل ، أى أن المشرع استحدث بهذا الحكم حقا لهؤلاء في اعتبار هذه المدة كأنها قضيت بالقوات السلحة ولما كان الحصول على المزايا القررة لذلك لا يتأتى الا بحساب هذه المدة ضمن مدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية لمن عمل منهم في الحكومة أو القطاع العالم ومن ثم ينعدم الأساس القانوني لاستحقق هيئة التأمينات الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي منهم عن اشتفالهم في الحكومة أو القطاع العام خلال المنة المذكورة اذ ان المشرع ضميها لهم فرضما دون أداء اي اشتراك عنها ولا ينطوى ذلك عن عدول من جانب صاحب الشأن عن ضم مدة خدمته بالقوات السلحة بل هو حق جديد له رتبته نصوص القانون ازاء تدخل المشرع لتعديل قانون التقاعد للقوات المسلحة على الوجب السالف • ويؤكد ذلك أن المادة ٩٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قضت بعدم ادخال هذه المدة ضمن المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه في المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعي في حالة عدم اختيار المؤمن ضم المدة العسكرية ، ويؤكد هذا الفهم أيضا أن مناط التسوية التي تتم للضباط وفقا للمادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ليس الالتحاق بالخدمة المدنية وانما توافر احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا النص ، ومن ثم يحق للسيد المعروضة حالته استرداد الاشتراكات المسددة منه الى الهيئة العيامة للتأمينات الاجتماعية عن الملة من ١٩٦٣/١٢/١٢ حتى ٣٠/٨/٥٠٠ .

ولما كان ذلك ، وكان الظاهر من طلب الرأى انه لم بتضمن أية وقائم أو أسانيد جديدة كانت غير مطروحة على الجدمية الصودية حين أصدرت فتواها في هذا المؤضوع ، بالإضافة الى أن التكلفة المالية البامظة التى قد تترتب على تنفيذ هذا الرأى لا تأثير لها في وجوب الكشف عن الحكم القانوني السليم أو الإخلال بالقاعدة المسلم بها بأنه لا محل للاجتهاد مع مراحة ما تقضى به أحكام القانون ، وتبعا لذلك فانه يتمين تأييد رأى الجمعية المعجمية في هذا الموضوع .

لالسك

انتهى راى الجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى تاييد فتوييها السابقتين الصادرتين بجلســـة ١٩٨٤/٣/٢٢ ، وجلسســـة ١٩٨٥/١٢/٤ :

ر فتوی رقم ۲۰۵۳ کی ۲۹۸۹/۳/۴۰ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۸ ملف رقم ۲۸۸/۳/۱۸ ·

(**٧٦**) جلسة 10 عن فيراير سنة 1989

عاملون مدنيون بالدولة .. تسويات .. دبلومات الدراسسيات العليسية الآتي لا تعادل المجستج : ...

اشترط الشرع في المادة (۳۰) من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ لاتقامي مدة سنة واحدة من للمة الكلية التي يوفي العامل على أساسها أن يكون حاصلا على شهادة الماجستيم ماده من العبة الكلية التي يوفي العامل على أساسها أن يكون حاصلا على شهادة الماجستيم ماده من العبقة المفتصة باجراء هذا التمادل وفقا للنصوص المنظمة المحتمد باطرات المحاد من المنظمة المختصة بالموادن المنافقة المختصة بالموادن المنافقة المختصة بالموادن عليه أو الله المنافقة والمحتمد بالموادن المادة وتحصوص تشريعية بالموادن على الدراسات العامل على المنافقة المادة (۳۰) الشاد اليها حصول العامل على وبلومات في الدراسات العليا لا تعادل من المنافقة العلمية شهادة الماجستين وليام جهة الادادة بنسوية حادث طبقة للمادة (۳۰) الشاد اليها حمد التسوية تدب باطلة لمخالفة المنافقة المادة على المدافقة المنافقة المنافقة المادة حتى المداء المؤذن والمادة عن مداء القانون رقم ۱۲ السنة ۱۹۷۵ وحقر بعد فوات للماد المادة بهذا المادة بهذا المادة المنافقة المحادة المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون الماد المنافقة المحادة المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون يوم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ محدد المحكمة المختصة المطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون وقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ محدد المحكمة المختصة المطالبة المحكمة المحكمة المختصة المطالبة المحكمة المختصة المطالبة المحكمة المحكمة المختصة المطالبة المحكمة المحكمة المختصة المطالبة المحكمة المحكمة المختصة المطالبة المحكمة ال

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع الماملين المدنين بالدولة والقطاع المام على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالمجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية صواء ما كان مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب •

وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليها والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

المجستير أو ما يعادلها ٥٠٠٠٠ و كما تنص المادة الحاصل على شسهادة المجستير أو ما يعادلها ٥٠٠٠٠ و كما تنص المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتسوية حالات بعض العاملين ، على أنه ومع علم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم مجلس المولة يكون ميعاد رقع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة

واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتملق بالمطالبة بالمحقوق التي نسأت بمقتضى أحكام القوانين ازقام ٨٣ لسنة ١٩٧٧ ، ١٠ ، ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩٧٥ تمان المعاد المتربعات على أي تمدين المركز القانوني للمامل استئناه الى أحكام هذه التشريعات على أي الميماد المنصوص عليه في هذه المادة بمقتضي القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ حتى ١٩٨٣ / ١٩٨٥ وبعوجب القانون رقسم ٣٣ لسسسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤ / ١٨٨٠ بمنان تسويه حالات بعض العاملين تنص على أن « ١٠٠٠ ويحتفظ بهسسفة شخصية المعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة سوية خاطئة على أن يستهلك القرق بين تلك المرتبات التهانية أو بالقرارات المسادرة بالترقية . للمامل المذى تنطبق عبيه الفقرة السابقة أن يختار بين أحد الوضعين الآتين :

(1) اعادة تسوية حالته تسوية قانونية مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من مذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة "

(ب) الابقاء بصغة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة مع علم استحقاقه للزيادة المسار اليها ، على أن يعتد عند ترقيته للدرجة التالية بالوضيم الوظيفى الصحيخ له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا الأحكام القانون المعمول به عند اجرائها » *

استظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادة ٢٠ فقرة (جر) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المسار اليه قد اشترط لانقاص مدة صنة واحدة من المدة الكلية التي يرقى العامل على اساسها ، أن يكون حاصلا على شهادة الماجستير أو ما يعادلها و المقصود بعبارة د أو ما يعادلها ، همي المؤهلات التي تعادل درجة الماجستير علميا ، بقرار صادر من الجهة المختصة باجراء هذا التعادل وفقا للتصوص المنظمة له ناصمطلاح ــ المؤهل المعادل لدرجة علمية معينة ــ اذا ما أطلق فينصرف حتما الى المادلة من الناحية المعتمية دون غيرها ، وعلى ذلك فأن المؤهلات تساوى مع الماجستير في معة المداسة ، ولم يصدر نرار من السلطة المختصة بعمادتها به علميا ، أو تلك التي تتساوى معه في بعض الأحوال من ناجية الآثار المالية وينصوص تشريهية خاصة ، فلا يعتد بها في مجال

تطبيق حكم المادة ٢٠ فقرة جِ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وهذا ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية ٠ ولما كان العاملون ... في الحالة المروضة .. قد حصلوا على ديلومات في الدراسات العليا لا تعادل من الناحية العلمية شهادة الماجستير ، وقامت جهة الادارة بتسوية حالاتهم الوظيفية طبقا لحكم المادة ٢٠ فقرة ج المشار اليها فان هذه التسويات تعد باطلة لمخالفتها صحيح حكم القانون _ كما سبق البيان _ بيد أنه متى كان المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر ، قد حدد مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع دعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريمات الذكورة به ومنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وحظر بعد فوات الميصاد المذكور تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه الا تنفيذا لحكم قضائي نهائي . ومن ثم يمتنع على جهة الادارة سحب التسويات الشار اليها • على أن تجرى تسوية صحيحة لحالاتهم الوظيفية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، بغرض تحديد الدرجة والأقدمية القانونيه التي يستحقها كل منهم للاعتداد بها عند الترقية في المستقبل وذلك اعمالا للمادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسبوبة حالات بعض العاملان .

لذليك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة التسويات التي تمت للعاملين في الحالة المروضة ، الا انه لا يجوز تعديل مراكزهم القانونية بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، مع اجراء تسوية صحيحة لحالاتهم لملاعتداد بها عند الترقية مستقبلا ،

(فتوی دقم ۲۰۲ فی ۲/۳/۲۸۷ چلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف دام ۲۸۸۹/۳/۸۷) .

(۷۷) حلسة 10 من فيراير سنة 1989

عاملون مدنيون بالدولة ــ مرتب ــ بدلات ــ بدل انتقال (لائحة بدل السلى ومصاريف «لانتقال) -

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٨٠ بلائحة بدل السفر وهماريف الانتقال •

بدل الانتقال الثابت هو احدى الآوايا القررة للوظيفة لتحويض العامل بسفة اجعائية وجزائية عما يتكبده من نفقات فعلية في سبيل اداء مهام وظيفته ـ مناف استحفاقه ـ أن يُسفل العامل وظيفة يستمى القيام بأعبائها استحبال احدى وسائل النقل استجالا متواصلا ومتكرا ـ صرف هذا البدل لا يرتبط بعد مرات الانتقال الغيل التي يقوم بها العامل خلال المدة للفرر عنها _ يكمى لاستحقاقه أن تكون الوظيفة في حد ذاتها تتطلب جليمتها الانتقال المنافرة متواصلة ـ الر ذلك _ يعتبر بدل الانتقال الثابت من البدلات المسيقة بالأجر يعسورة دورية متواصلة ـ الر ذلك _ يعتبر بدل الانتقال الثابت من البدلات المستقال الأجر الأساسي للعامل بعيث يعود معه وجودا وعدا فيضح البدل في كالات استحقال الأولى الالاساسي ستخطيق الأجر الأساسي ولا يعرف فذا ما توافرت احدى حالات اضرعان من الأجر الأساسي .. تطبيق .

تنص المادة ٣٥ من لائحة بدل السغر ومصاربف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتصديلاته على أنه « يجوز بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتصديلاته على أنه « يجوز بقرار وزير المالية والاقتصاد) وبناء على اقتراح (ديوان الموظفين) تقرير واتب ثابت تقابلة مصروفات الانتقال الفسلية لأغراض مصلحية ، ولا يمنح هذا البدل الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام باعمالها الصلحية استعمالا متواصسلا ومتكررا » .

ومفاد ذلك أن بدل الانتفال الثابت احدى المزايا المقدرة للوظيفة لتمويض المامل بصفة اجمالية وجزافية عما يتكبده من نفقات فعلية في مبيل أداء مهام وظيفته • ومناط استحقاقه هو أن يشغل العامل وظيفة يستدعى القيام بأعمالها استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا • ومن ثم فان صرف هذا البدل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال الفقها التي يقوم بها العامل خلال المنة المقرر عنها ، أذ يكفي لاستحقاقة أن تكون الوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيمتها الانتقال بصورة دورية متواصلة • وعلى ذلك يعتبر بدل الانتقال الثابت من البدلات اللصيفة بالأجر الأسامي للعامل بحيث يعور معه وجودا وعما ، فيمنع البدل في بالأجر الأسامي للعامل بحيث يعور معه وجودا وعما ، فيمنع البدل في حالات الحرمان من الأجر الأسامي ولا يصرف اذا ما توافرت احدي

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتــوى والتشريع الى أن. استحقاق بدل الانتقال الثابت رهين بتوافر الضوابط سالفة البيان ·

ر فتوی رقم ۲۰۷ فی ۲۹۸۹/۳/۷ چلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف رقم ۲۸۱۱/۵/۱۰ » -

(۷۸) جلسة ۱۰ من فيراير سنة ۱۹۸۹

عاملون مدئيون بالدولة _ بدلات _ بدل گروف ومخاطى الوظيفة للمناملين بالبودي بواكسرف السحى _ اللاتون رام ٢٠ كستة ١٩٨٣ بشان الحاملين لكرتين بالمجاري والسرف الصحى تلدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ ٠

قرر الشرع متع بدل ظروف ومطفق الوظيفة بعد أقصى ١٠٪ وكذلك وجبة غذائية أو مقابل تقدى عنها وظف الاحتمام القانون الملكور وهو ما يتحقق في شأن العاملين الدائية أو والمؤتن بالهيئات القومية درائعامة والزجهزة العكومية ووحمات العكم للمط متى كانوا من المستخلخ بالمجارى والعرف الصحى ومياه الشرب بفض النظر عما فال كانت الجهات الملكون عمل المسسلا في للهادي والعرف الصحى وهياه الأممال - اساس ذلك بدأن النصي جاء عاها وهلكا بحيث يشمل جميع الجهات التي يتطبق عليها وصف الهيئة القومية أو المؤمنة أو الوحمة المحلل بحيث يشمل جميع الجهات التي ينظبق عليها وصف الهيئة القومية أو المؤمنة المعلى بحيث يشمول جميع المجارى والمصرف المسحى ام كانت تمارس هذا المعلى بصف المجارة على شتون المجارة المحرف الهيمي القانمة على شتون المجارى والمصرف الهيمي القانمة على شتون المجام هاذ بالقان هو تخصيص للنص بغير مطمسمين النص بغيرة التقانية على شتون المكام هذا فلك مواحة حد تطبيق و

استظهرت الجعمية الصومية فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٨/٢/٣ والتي انتهت الى أحقية الماملين بالمامل الكيماوية لتحليل مياه الشرب في الحصول على بعل طروف ومخاطر الوطيفة والمقابل لتحليل مياه الشرب في الحصول على بعل طروف ومخاطر الوطيفة والمقابل المقدرة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٥ بعد استيفائهم الشرطين الذين تطلبهما الشرع لذلك وهما ١ ـ أن يكونوا من العاملين المشتغلين في مجال مياه الشرب بالجهات المحددة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقانون ووصدات الحكم المحلي الميثات التومية والعامة والأجهزة المكومية

٢ ــ أن يكونوا قائمين بالتنفيذ الفعل بالنسبة الاستحقاق بدل طروف ومخاطر الوظيفة وأن تتطلب طبيعة أعمالهم التواجد الفعل بدواقع الفعل بالنسبة الاستحقاق الوجبة الفذائية أو البدل المقرر لها ، وتبين للجنسية أن القانون رقم ٢٦ لسبئة ١٩٨٧ بنظام العاملين بالمجارى والصرف الصحن كان ينص في عادته الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على

الماملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية العامة وحدات الحكم المحلى المستفلين بالمجارى والعرف الصحى ٠٠٠٠ وقد عدل هذا النص بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ على النحو الآتي : « تسرى أحكام هذا القانون على المعلني الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والمامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحسكم المحل المستغلين بالمجارى والصرف العسحى ومياه الشرب ٢٠٠٠ وقضت المادة الثانية بمنح الخاضعين الأحكام هذا القانون بدل طروف ومخاطر الوطيفة بحد أقصى ٢٠٪ من الأجر الأصلى وقررت المادة النائية أو مقابل نقدى عنها لمن تتطلب طبيعة أعمالهم من هؤلاء التواجد في مواقع الصلى

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر منح بدل ظروف ومخاطر الوظيفة يحد أقصى ٦٠٪ وكذلك وجبة غذائية أو مقابل نقدى عنها بتوافر الشروط المتطلبة قانونا وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون. رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وهو ما يتحقق في شأن العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحليء متمي كانوا من المستغلين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب بغض النظر عبا اذا كانت الجهات المذكورة تعبل أصلا في المجاري والصرف الصحي ومياه الشرب أو لا تعمل فيهما ما دام أن العاملين انفسمهم من الشنتغلين بهذه الأعمال وقد جاء نص المادة الأولى عاما مطلقا بحيث يشمل جميع الجهات التي ينطبق عليها وصف الهيئة القومية أو العامة أو الوحدة المحلية سواء أكانت تعمل في مجال المجاري والصرف الصحي أم كانت تمارس هذا العمل بصغة تبعية أو على سبيل الخامة الذاتية والقاعدة الأصولية أن العام يجرى على عمومه الى أن يرد ما يخصصه ، ومن ثم فان اشتراط العبل باحباى الجهات القائمة على شبئون المعارى والصرف الصحى لامكان الافادة من أحكام هذا القائون هو تخصيص للنص يغبر مخصص ، كما أن المشرع لو أراد ذلك لاستخدم لفظ المستغلة بدلا من الشتغليل وبال أعوزه النص على ذلك صراحة -

ولما كان ذلك ، وكان النابت من الأوراق في الحالة المروضة انه توجد محطة رفع داخل الحرم الجامعي باسبيوط تعتبر امتدادا لقطاع الصرف الصحي بدينة أسيوط فانه لا يسوغ التفرقة بين العاملين بهذه المحطة وبين أقرائهم بقطاع الصرف الصحي باسبوط الذين يفيدون من احكام هذا القانون ، سبيا وإن الحكمة التي دعت الى تقرير الميزات الواردة به تقتضي مع عمومية النص الا تقام تفرقة بين من يمارس أعمال المجازي والصرف الصحي بالجهات المشتفلة إصلا بها ، ومن يمارسها في غيرها من الجهات الأعمال ويتعرضون لذات الإعمال من الجهات الأعمال ويتعرضون لذات الإعمال ويتعرضون لذات الإعمال .

ويتاء على ما تقدم ، فان العاملين بمحطة المجارى بجامعة اسيوط. يستحقون صرف بدل المخاطر وبدل الفذاء طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ معدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ ٠

لذليك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتشريح الى أحقية الماملين بمحطة المجارى بجامعة أسيوط في الافادة من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ على النحو السابق بيانه •

ر فتوی رقم ۲۰۹ فی ۲۹۸۹/۲/۷ چلسة ۲۹۸۹/۲/۱ ملف رقم ۲۰۹/۵/۸۲) -

(VA)

جلسة ١٩٨٩ من فيراير سنة ١٩٨٩

عاملون باللطاع المام ــ مرتب ــ علاوات ــ علاوة دورية ــ المغتمى بتقرير قواعد منح الملاوة الدورية ·

للادتان ٧٣ ، ٣٧ أمن قانون العاملين بانقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ــ الخادة ٣٦ من خانون هيئات القطاع العام وشركاته المسادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ ــ قرار رئيس «الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بشكن قواعد تعديد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام ،

حدد المترح في المادتين ٣٧ ، ٣٧ من قانون العاملين بالقطاع العام قواعد متح العلاوات العورية الخروة للعاملين بشركات القطاع العام وتحديد فاتاته ومواعد استحقاقها _ فاتات القطاع العام استحقاق العلاوة والدورية أو عم استحقاقها ويصدر بمنح العلاوة قرار من رئيس مجلس الادارة _ بجب أن يصعبه قرار مجلس الادارة _ بجب أن يصعبه قرار مجلس الادارة _ بجب الن يصعبه قرار مجلس الادارة _ بالملاوة قرار من رئيس مجلس المارية للشركة والتي يراسها الوزير المنتس _ أساس ذلك : ما أكده المشرح في الملاوة المنتس المارية المنتس المارية المنتس المارية المنتس المنتس المنتس المنتس المنتس الوزياء مسلحة تقرير فواعد لمنع الملاوة الدورية أو تصديد المراوة المنتس الوزياء رئيس الوزياء رقم ٢٧ المنتس الوزياء رقم ٢٧ المنتس الوزياء رقم ٢٠٠ المنتس المنتسب المنتسب المنتسب المنتسب المنتسب المنتسب المنتس المنتسب المنتسبة المنتسب

استعرضت الجمعية المعومية المادة ٣٧ من قانون العاملين بالقطاع المام العمادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « يقرر مجلس الاداوة في ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق العاملين العلاوة الدورية أو علم استحقاقها وذلك في ضوء المركز المالي وما تحقق من أهداف •

كما يجوز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة من العلاوة الدورية . وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة المستحقة من العلاوة في الوطائف المسليا عنها في وطائف الدرجات الادنى ، وذلك بمراعاة حكم المادة (٣٠) من هذا القانون ،

ويجب في جميع الأحوال أن يمتمد قرار مجلس الادارة من الجمعية المعومية للشركة ، • والمادة ٣٨ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع هراعاة حكم المادة السابقة يستحق العامل العلاوة الدورية المررة لدرجة وظيفته التي يشغلها طبقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة •

ونستحق الملاوة الدورية في أول يولية التالي لانقضاء سنة من تاريخ-التميين أو من تاريخ استحقق الملاوة الدورية السابقة -

من من المدورة المدورة المدورة في موعد استحقاق المسلاوة المدورة وأسدر بنتج الملاوة قرار من دليس مجلس الادارة ، كما استعرضت المادة ٣٣ من قانون ميثات القطاع المام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ ليسنة ١٩٧٣ من قانون ميثات القطاع المام وشركاته المسادر بالقانون والنظام المسادر التي تنص على أنه د مع مراءاة أحكام هذا القانون والنظام الأساسي للشركة تختص الجمعية المامة بما ياتي :

السنة المالية التالية ٢٠٠٠ و كذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس المسنة المالية التالية ٢٠٠ ء وكذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الوزراء رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد الصلاوات الدورية المستحقة للماملين بشركات القطاع العام ، التي تنص على ان د يكون منه العلاوات الدورية للمساملين بشركات القطاع العام على النحو التالى : (١) الشركات التي حققت أرباحا في السنة المالية ١٩٦٧ ها ١٩٦٧ مالاورة ليها سنة ١٩٦٠ مالية المالاوة المقدرة المحكومية على الأسمار بالارتفاع ، عن مثيلتها في المام السابق ، تصرف المحكومية على الأسمار بالارتفاع ، عن مثيلتها في المام السابق ، تصرف المحكومية على الأسمار بالارتفاع ، عن مثيلتها في المام السابق ، تصرف بوالمادة (٢) من ذات القرار التي تنص على أنه د يخول الوزير المختص ، والمادة (٣) من ذات القرار التي تنص على أنه د يخول الوزير المختص . لاسباب يقروما الإستثناء من هذه القواعد وذلك على الوجه التالى : ٠٠٠٠ ع . والمادة (٣) منه التي تنص على أن د يسرى هذا القرار اعتبارا من المالاوات والمادين في اول يناير سنة ١٩٦٩ والى أن يصدر قرار آخر ، .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدة أن المشرع في المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون الماملين بالقطاع العام رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨، قد حدد قواعد منح العالاوات الدورية القررة للعاملين بشركات القطاع العام بأن و تناط بمجلس ادارة الشركة سلطة تقرير مبدأ استحقاق العلاوة المدورية أو عدم استحقاقها ، وذلك في ختام كل سنة مالية ، وفي ضوه المركز المالي الذي وصلت اليه الشركة وما حققته من أهداف ، كما أجاز للمجلس أن يقرر استحقاق تسبة معينة من العلاوة ، بحيث لا تزيد هذه «النسبة في الوطائف العليا على تلك المستحقة لوطائف الدجات الأدنى ، وبمراعاة حكم المادة 'ق من ألقائون المذكور التي تقضي بتحريان المألل المنافل المنافل المنافل عنه تقرير سنوي بمرتبه ضعيف من نصف الطاوة الكنورية ألتي يقررها مجلس الادارة وعن فقة الملاوة الدورية ومواعيد استحقاقها ، فهي تعني للعنامل طبقاً لعرجة الوظيفة التي يشغلها وبالفئة المبيئة بالجدول المرق بهذا القانون وبعا لا يجاوز نهاية الأجر القرر للوظيفة و وتستخق له في أول يولية التالي لانقضاء سنة من ثاريخ تعيينه أو من تاريخ استحقاق الملاوة الدورية السابقة و يصدر بنتج العلاوة قرار من رئيس مجلس الادارة مدا وفي جميع الأحوال يجب أن يعتمد قرار مجلس الادارة بشان المارة الدورية من الجعفية المدومية المشركة والتي يراسها الوذير بشخص وذلك ما آكذه المشرع في المادة الارامة والتي يراسها الوذير المام وشركاته رقم ٧٧ أسنة ١٩٨٣ ، عن قانون مينات القطاع العام وشركاته رقم ٧٧ أسنة ١٩٨٣ .

ولما كان البين من استقراء نصوص القانونين المشار اليهما أن المشرخ لم يخول رئيس مجلس الوزراء سلطة تقرير قواعد لمنح المفلاوة الدورية أو تحديد اجراءات سرفها وإنما أسند هذا الاختصاص الى الجهات سائفة البيان ، ومن ثم يكون قرار رئيس الوزراء رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد الملاوات الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام ، وذلك والذي لا يعدو أن يكون مجرد توجيه ، قد انتهى العمل به حاليا ، وذلك أيا ما كان الرأى في مدى مشروعيته في طل أحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٩ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ سنة ١٩٦٦ ا

للالسك

انتهی 'زای البخمیه 'المستومیه کشسمی 'الفتوی والثشریع الی 'آن قرار رئیس 'الوؤزاء 'رقم ۲۹ 'اسنة '۱۹۹۹ المثنار المیه ابر محمد قائما فی 'ظل الممل المالقانون رقمی ۶۸ لنستة ۱۹۷۸ و ۱۹۷ لسنة ۱۹۸۴ سالفی الذّکر

ر فتوی رقم ۲۲۰ فی ۱۹۸۹/۳/۷ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱۵ ملله رقم ۲۹۸/۶/۸۲ > →

رُ ﴿ ﴿ ﴾ } بولسة ه أ من قيراير مسنّة أأمرُا

نظن _ نظن بحرى _ خدمات بحريةً ﴿ المؤمسة الْصرية العامة للثَّلَل البحرى ﴾ • القانون وقع ١٧ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤمسة العربة العامة للثقل البحري •

حفق تشترع عزاولة اعطاق الناقل البحرى وتقديم افقدمات البامرية ويضع الأصال. الأخرى الرئيسة بالنقل البحرى الا من خلال المؤسسات المامة وإشراكات التن لا تقل حسة الدولة في رأسهالها عن ٧٠٪ القليدة في السجل العد لذلك .. تأخذ ألقرع بوزير المؤاسلات بالاطاق مع الوزير المقتصل تقرير الاستثناء من عدم الاحكام عند الاقتصاء .. بالتسبة لتقديم الفضات البحرية التملقة بالإيزار ألسائن في السنقية أو الأرغند كان الاعقار المشار الله السنقية الأكام عند الاقتصاء من المؤاسفات المؤسفات المؤسفات المؤسفات المؤسفات المؤسفات المؤسفات المؤسفات وطروف .. مالتها المفاسفات وموامى المفل وطروف .. كانية و

استعرضت الجمعية المعونية المادة (٣) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانفتاء المؤسسة المصرية الفامة فلنقل البحرى التي تنص على أن وأغراض المؤسسة هير:

(أَ) تنمية الاقتضاد القوض عن ظريق النشاط اللاض البحري التجاري. في داخل اللاد وخارجها *

(ب) ترعم النظل البندري فلبقا للاللغة خاصـــة تصدر بقرار من رئيلس. الحنجورنة ٥٠٠٠٠٠ ه •

والمادة (آم) من ذات الفانون ألني تنص على أنه أد لا تجوز مزاولة اعمال النقل البحري والشمحن والتفريخ والوكالة البخرية وتثوين السفر واصلاحها ومنياً تنها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البخري والذي يضدر بتخديدها قرار من وثرير المواصلات الائمن تقيد في سجل بعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري "

الإنتيانولا الوزير اللواستانات تمثل الافتضاء وبالانفاق هم الوزير التفصير. تعاهر الاستلفاء تين هلت الإنتقام ؟

يرولا بيجوز أن يقيد في السحق الشبار اليه الا المؤسسات العامة في . الشركات ألتبي لا تقل حصة الدولة في رأس مالها عني ٢٥٪ ، •

كما استكفر عنك المصادة والم التي تفاقوان طلام التنظيفاء الكسأل الأمريّز. والأطابي توانعانكي المواد المعافق بالقانوان وقع الله فلسنة ١٤٧٤ أثل أنس على أن « يقصه بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة المامة للاستثمار العربي والأجنبي والمنساطق الحرة » • والمادة (٤٤) من القانون المذكور التي تنصى على أن « تعفى مضروعات النقل البحرى التي تنشأ طبقا الأحكام هذا القانون في المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها في قانون التجارة البحرى وفي القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تسجيل المفن التجارية • كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤمسية المصرية المسرية المعام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤمسية المصرية المعام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤمسية المسرية المعامة للنقل البحرى » •

واستظهرت الجمعية مما تقام أن المسرع في المادة (٧) من القانون -رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بسالف الذكر ، حظر مزاولة أعمال النقل البحري وتقديم الخدمات البحرية وبعض الأعمال الأخرى المرتبطة بالنقل البحرى الا من خلال المؤسسات و الهيئات » العامة والشركات أنتى لا تقل حصة ً الدولة في رأس مالها عن ٢٥٪ ، القيدة في السجل المعد لذلك • وقد ناط المشرع « بوزير المواصلات » وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الأحكام عند الاقتضاء وغنى عن البيان أنه بالنسبة لتقديم الخدمات البحرية المتعنقة بتجهيز السفن على: السطح أو الرصيف ، فان العظر الشار اليه يتصرف الى المجهز المحترف ولا يسرى على مالك السفينة اذا قام بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها - طبقا للقواعد العامة -من الحقوق المقررة له يجريها بمعرفته وحسب احتياجاته الحاصة ودواعي الممل وظروفه • ولا يجوز تفسير نص المادة (٧) المذكورة ــ عنه الفعوض ــ • بأنها تهدف إلى اجبار صاحب السفينة على الاستعانة، بنجهز محترف من بين المرخص لهم بمزاولة هذا العمل ليجهز له سفينته ، لأن ذلك يؤدي الى التحكم في أصحاب السفن بصورة تعرقل أعمالهم ويخالف الأغراض الموضحة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ التي تستهدف تنبية الاقتصاد القومي عن ظريقُ النشاطُ الملاحي البحري التجاري ، ودعم النقل البحري والتهوش به ٠

ولما كانت الشركتان المروضة حالتهما تقومان بتجهيز السفن المبلوكة لهما على السطح والرصيف ، فانهما لا بتخصمان أصلا للحظر الوارد في المادة (٧) من القسانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ـ بالنسبة لهذا لنشاط ، وبالتالي فلا يسرى عليهما ـ في هذه الحالة ـ قرار وزير النقل والمواضلات والنقل المبحرى رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٦ ومنضور هيئة القطاع المام رقم ١ ليبية ١٩٨٨ يشأن تقرير بعض الاستثنائي من حكم المادة (٧) و وما دام الأمل كذاك فلا محل لبحث هفي توافن الشروط التي تطليهنا المادن ،

الاستثمار رقم 27 لسنة 1972 لاستثناء مشروعات النقل البحرى من أحكام القانون رقم 17 لسنة 1972 كثيوات الشخصية الاعتبارية للمشروع وصحة الترخيص بالمنطقة الحرة الخاصة مندن في البحث يثور اذا كانت الشركتان المذكورتان تقومان بمقاولات تجهيز السفن للمغير، الا أن الأمر المروض ينحسر في أحقيتهما في تجهيز السفن المبلوكة لهما، وهذا النشباط ليس غرضها مستقلا في حد ذاته وانما هو أمر الازم لتتمكن الشركتان من تشغيل واستغلال هذه السفن .

4 11

انتهى رأى الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الشركة المصرية الأسبانية للملاحة وشركة ديم لاين ايجبت في تجهيز السفن المملوكة لهما على السطح أو الرصيف •

د فتوی رقم ۲۹۱ فی ۲۹۸۹/۳/۷ چلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۲۹۸۲/۲/۷۷ . .

(۸۹ } جلسة ١٥ من فيراير سنة ٨٨٨٨

علملهن مدنيون بالدواغ .. قواجر البديع بين الإش من والينة واحدة و

قراد دليس مجلس الوزداء دلم ۱۸۰ كستة ۱۹۷۰ بشان قواعد الجمع بين آكثر من وظيفة واحمد المملل بالقرارات ارتام ۲۹۰ ، ۲۰۰ ، ۲۰۰ سستة ۱۹۷۷ سـ قانون الململين دلكتين بالمولة دفع ۲۷ لسنة ۱۹۷۸ سـ قانون الماملين بالقطاع المام رفع ۶۸ كسنة ۱۹۷۸

لا يجود تطبيق قراد دليس الوزداء الملاتود في ظل العمل باحكام القانونين وقص ٧٤ - ٨٨ لبنة ١٨٧٤ الإيباد الهجاء إلياس والله - أن فلقيم في جادين الطنونين قد ولهم إنظيما جديدا للهجيائي التي تضيينها قراد دليس الوزياء ويكون بالمثل في الاس الهنظيم الحسابق لما هو مسلم من أن التشريع اللاجق ينسخ الإنشريم الجبابق نيها تتجاري يونها وأن التشريع الأمل يقدم على التشريع الادني منه _ تطبيق .

تنص المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة المدل بالقرارات أرقام ٣٩٧ و ٦٦٠ و ٦٩٤ أسنة ١٩٧٧ على أنه ه على جميع الجهات التي يخضع العاملون فيها لأحكام أي من القانونين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ - ١ - أو لأية تشريعات وظيفية خاصية مراعباة القواعد الآتية : - ٨ - ٠٠٠٠٠٠ هـ لا يجوز لشاغل وظائف الادارة العليا في الجهاز الادارى للعولة والهيئات العامة والقطاع العام والشركات المستركة التي تسمساهم فيها الوحدات المذكورة الجمع بين وطائفهم وبين أى عمل آخر يؤدونه بألذات أو بالواسطة بما في ذلك أعمال الاستشارة وذلك سواء لحسابهم الخاص أو في أية جهة من الجهات فيما عدا الهيئات الدولية والحكومات الأجنبية ولا يعتبر عمالا آخر في حسكم هذه الفقرة تمثيل الوحدات الاقتصادية في الشركات أو الشروعات الشيركة ٠٠ كما لا يجوز اعارة أي من هؤلاء الماملين أو الترخيص لهم بأجازة بدون مرتب للممل لدى أية جهة خاصة بالداخل ٠٠ ويستثنى من هذا البند أعضاء هيئات التدريس بالجامسات وتظرائهم في المؤسسات العلبية ومراكز البحث العلمي ٠٠ ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بمتابعة تنفيذ هذه القواعد في الوحمة المختلفة ٩٠ مـ ويجموز بقرار من رئيس مجلس الوزراء الاستثناء من الضوابط والشروط المنصوص عليها في البنود السابقة في حالات خاصة يقتضيها الصالح العام وللمدة التي يحدها في كل حالة على حدة ، وينص قانون نظام الماملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون دقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ في المادة (٥٨) منه أنه و يجوز بقرار من السلطة المختصبة بالتميين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للبيل في الداخل أو الخارج ٠٠٠٠ ، وفي المادة (٧٧) على أنه و يحظر على السامل : الخارج ٠٠٠٠ ، وفي المادة (٧٧) على أنه و يحظر على السامل : ١٩ أن يجمع بين وظيفته وبين أي عمل آخر يؤديه بالذات أو بالوأسطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار بإداء وإلجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦١ بيجير تصيني أي شخص على وظيفة واستة ٢٠٠ ألا أن يؤدي أهالا للغير بأجر أم كانات ولو ني غير أؤقاته المسلمية الا بادن من السلطة المجتمعة ، وتقابل هذه المحصوص أحيكام المواد (١٣٥) و (١٩٥) و (١٩٥) - ١٩٧٨ من قانون نظام الماماين بالتطابح العام الصادر بالقانون رقم ٨٤

والمستفاد من النصوص السابقة أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ الشار اليه حظر على شاغلي وطائف الادارة العليا في الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام الجمع بين وظائفهم وبين أى عمل آخر يؤدونه بالذات أو بالواسطة كما حظر اعارتهم أو الترخيص لهم بأجازة بدون مرتب للعمل لدى أية جهة خاصة في الداخل على أن يكون لرئيس مجلس الوزراء سلطة الاستثناء من هذه الضوابط في الأحوال التي يقتضيها الصالح العام وللمعة التي يعددها في كل حالة على حدة ، أما في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين بالقطاع العام المشار اليهما فقد ترك المشرع للسلطة المختصة في القانون الأول وهي الوزير المختص او المعافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المعلى أو رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة المختص ولرئيس مجلس ادارة الشركة في القانون الثاني اعارة العامل للداخل والخارج بشروط وقيود محددة وأحاز للسلطة المختصبة أو الجهة التي يحددها مجلس الادارة الاذن اللعامل بالصل لدى الغير ، وبذلك يكون المشرع في هذين القانونين قد بين الحالات التي يجوز فيها اعارة العامل ومنحه أجازات خاصة والترخيص له بالممل لدى الغير ، وحدد السلطات المختصة بالموافقة على ذلك وليس من بينها. رئيس مجلس الوزراء أي على وجه يتعارض مع قراد دئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٧٥ فين ثم يكون المشرع في هذين القانونين قد وضع تنظيما جديدا لهذه المساثل ألغى به التنظيم السابق الذى تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لما هو مسلم من أن التشريع اللاحق ينسخ التشريع السابق فيما يتمارض بينهما وأن التشريع الأعلى يقوم على التشريع الأدني منه وتبعا لذلك تكون القواعد التي تضمنها القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ قد ألفيت اعتبارا من تاريخ العمل بالقانوتين رقمي ٤٧ و ٨٨ لسنة ١٩٧٨ المسار اليهما ٠

لالسك

انتهى رأى الجمعية المدومية تقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد الجمع بين اكثر من وظيفة واحدة في ظل الممل بأحكام القانونين رقمي ٧٤ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما ٠

﴿ التوى رقم ٢٧٥ في ٢١/٣/١١ جلسة ١٩٨٩/٢/١٥ ملف رقم ٣٩٤/٦/٨٦) ٠

(۸۲) جلسة 10 من فيراير سنة 19۸۹

جامعات ــ المدرسون المساعدون ــ نقل الى الكادر العام ــ تحديد العمية ــ معادلة الدرجة الوظيلية -

"المادتان ١٣٦ ، ١٥٦ من قانون نطيم الجلسات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ،

استلزم الشرع بالقانون دام 21 لسنة 1977 بشأن تنظيم الجشمات الشقل الوطاقات المعارفة لهيئة التدريس بالجامعات والاستعراد فيها تأميلا علميا خاصا _ يلزم الشفل وطيفة مدرس مساعد المصدول على درجات اللهجستم او ما يعادلها حال من اوجب على المدرس المساعد ال يعصل على درجة الدكتواده أو ما يعادلها خلال منة أقساعا خوس ستوات منذ تعينته مدرسا مساعد والا نقل الى وظيفة أخرى في الكلاد العام مـ عند نقل الحدرس المساعد الى معلى وطاقت الوطيفة أخرى في الكلاد العام مـ عند نقل الحدرس المساعد الى معلى الوطيفة المراقبة على نقله مـ تعدد الأهديت في الوطيفة المجينة بالتغر الى به خلاته الوظيفة الاولى سواد كانت في وظيفة معيد أو في وظيفة مدرس مساعد مدادا الله الا كلا من وظيفة معيد الالمرجة التائلة من مدرس مساعد مدادا العام (القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧) تطبيق مد

تنص المادة (١٣٩) من قانون تنظيم الجامعات رقم 21 لسنة ١٩٧٢ على أنه و ١٠٠٠٠ يشترط فيمن يمين مدرسا مساعدا أن يكون خاضالا على درجة الماجستير أو على ديلومين من ديلومات الدراسات العليا مؤهلين للقيد للحصول على درجة الماحترراه أو على ما يفادل درجة الماجستير أو الديلومين ١٠٠٠ » وتنص المدة ١٥٦ على أن و ينقل المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الاكثر منة تعيينه مدرسا مساعدا »

والمستفاد من ذلك أن المشرع استازم تأهيلا علميا خاصا لشفل الوطائف المعاونة لهيئة التدريس بالجامعات واللاستمرار فيها فتطلب بحيت ينزم لشفل وظيفة مدرس مساعد الحصول على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، وأوجب على المدرس المساعد أن يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال مدة أقصاها خمس سنوات منذ تعيينه مدرسا مساعدا والا نقل الى وظيفة آخرى في الكادر الهام •

وغنى عن البيان أنه عند نقل المدرس المساعد الى احمدى وطائف الكادر العام عند عدم حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها .. لا يسوخ الهدار أقدميته السابقة على نقله ، ويتمين من ثم ، النظر الى علاقته الوظيفية الجديدة باعتبارها استصحابا لوضعه الوظيفي المنقول منه ، وبالتال فان أقدميته في الوظيفة الجديدة تتحدد بالنظر الى بدء علاقته الوظيفة الأول

سواه آكانت في وظيفة معيد أم في وظيفة مدرس مساعد ما دام أن كلا من وظيفتي مدرس مساعد ومعيد تمزيلان الدرجة الثالثة من درجات الكادر العلم (القانون رقم 22 لسنة ١٩٧٨) بما يقتضى القول بأنه يتمين عند النقل منهما الالتزام بتالزيخ المصيين في الموطيقة المتقول منها الذي يفتتح به الموظف علاقة عمله *

ومن حيت انه لما كان ذلك ، وكان السادة المروضة حالاتهم قيم سبق تميينهم في وطيفة معيد وكان ذلك ، تعيينهم في وطيفة معيد وكان ذلك في ١٩٧٢/١٠/١ بالنسسية للكاني وفي ١٩٧٢/١٠/١ بالنسسية للكاني وفي ١٩٧٢/١/٢١ للثالث فانه عند تعين هؤلاء في وطيفة من وطائف الكانز العام لعدم جمبولهم على درجة الدكتوراء أو ما يعادلها خلال للدالم المتابع بتاريخ شغلهم لوطيفة ياحديد الفعياتهم بتاريخ شغلهم لوطيفة ياحديد مسلمه أو هميد وليسر بالنظر الى تاريخ شغلهم لوطيفة عادي مسلمه أو هميد وليسر بالنظر الى تاريخ شغلهم لوطيفة عادي

4.14

انتهى رأى الجدمية الهمومية لقسمي المفتوى والتشريع الى أن المتاديخ الذى يعتد به في تحديد أقدمية المدرسين المساعدين عند نقلهم الى وطائف بالكاهد العسام في الحالة المعروضية هو تاريخ شفاهم لوطائف باختين جساعدين (أو معيدين)

د فتوی دائم ۲۷۱ ای ۱۹۸۹/۲/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۹۸۰ ملف دام ۲۹۸۹/۲/۱ . .

۸۳۰) جلسة ۱۹۸۶ من فيرايي بينة ۱۹۸۹

جامعات _ اعضاء هيئة التبريس _ مرتب _ علاوات _ علاوة خاصة ـ (بعاش) •

حبد المشرع في الملاجة (١٧٠) من طانون تنظيم الطامعات ولم ؟ السنة ٢٧٧) المسابلة المفررة الصد هيئة المسابلة المفررة الصد هيئة المسابلة المفررة الصد هيئة المسابلة المفررة المسابلة المساب

استمرضين الجيها الهدوية الملية ١٤/ من تأون تنظيم الحاجهات الهاجهات الهداجرة بالهابون وقع وعلى الله الهداجرة بالهابون وقع وعلى الله الهداجرة بالسبة الهداجرة وتعييلات التهابون سنف سنة ويلادة ويهد الملية ١٩/١ من دلي الهابون التي تنص على انه و مع عراجاة جكم الملوة ١٤/٢ من ينهيل بصغة سبعها في بات الهلية إلى الهيه جيم من يليوا سن انهيله ليهي بصغة روسيحون إسائلة يتفرغن جتى علاح سن الخامسة والسنتية وإليان ما لم يطهوا علم الهيتبراد في الهيل ولا تجييس علمه الملية في المحالي ويتقاضون مكافئة اجيالية تولاق الهيل ولا تجييس علمه الملية في المحالية والمحالية المهاب والمحالية على المحالية المحالية

ويهوز عبد الإنتهاء تبعين الإساتية مبد بلوغ بين الجامسة والبستين بلوغ بين الجامسة والبستين بنبو المهائمة المتهمة والبستين بنبو المهائمة المتهمة والبستين المهائمة المتعملة والبستين كيا استهم بنسبة 1848 متفرية والمسلم المائمة المعائمة بالمولة علاوة خاصة المعائمة بالمولة علاوة خاصة المعائمة بنسبة 27٪ من الإجر الإساسي لكل منهم في تاريخ المبل بهذا المهائمة ألى يبيع بعد عنا المبل بهذا المهائمة المعافرة خرط من الإجر الإساسي لكل منهم في المبلغ بالمبلغ، ولا تقدر المباسية التيانية المبلغ، ولا تقدر حبد المباريخ المبلغ، ولا تقدر حبد المباريخ المبارية المباريخ المبارية المباريخ المبارية المباري

من ذات القانون التي تقفى بأن د يقصد بالماملين في الدولة في تطبيق الحكام هذا القسانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون وبلغوتون والمعينون بعكافات شاملة بالبجهاز الإداري للمولة أو بوحدات المحكم المحلى أو بالهيئات والمؤمنسات المامة أو بهيئات وشركات القطاع المام، وكذلك العاملون باللولة الذين تنظم شئون توظهم قوانين او لواح خاصة ، ودوو المناصب العامة والربط الثابت » والمادة الثالثة منه التي تقفى بأنه و لا يجوز الجمع بين العلازة الخاصة المنصوص عليها في المحدا القانون وبين الزيادة التي تقروت في المحاش اعتبارا من أول يوليه المؤلى من القانون وبين الربادة التي يعمل بها » وكذلك استعرضت الجمعة المادة الأولى من القانون وتم ٢٠ السنة ١٩٨٧ التي تقفى بأن « تزاد ينسبة ٢٠٪ المتار من التاريخ وفقا لأحكام اعتبارا من ١٩٨٧ الماشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام التاريخ وفقا لأحكام التاريخ وفقا لأحكام والقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ سنة ١٩٧٧ سنة ١٩٧٧ سنة ١٩٧٠ سه و.

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقلعة ان المشرع في المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ : حدد الماملة المالية المقررة طعفو هيئة التدريس الذي بلغ من الاحالة الى الماش واستمر في الخدمة كاستاذ متفرغ م فنص على منحه مكافاة اجمالية توازي الفرق بين الرتب ـ مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة ـ وبين المعاش • وخوله خق الجمع بين تلك الكافأة والماش • وقد صدر القانون رقم ١٠١ لنسنة ١٩٨٧ وقرر منم العاملين بالدولة ومنهم العاملين الذين تنظم شئون توطفهم قوانين أو لوائع خاصة ، علاوة شهرية خاصمة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي الْقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٧/٧/١ أو في تاريخ التعيين لن يعين بعد هذا التاريخ • ونص القانون المذكور في المادة (أ.) منه على أن هَذُهُ العَلَاوة لا تُعتبُر جَزَّهُا مَنَّ الآجَرُ الأساسي • كما ا صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ وقرر زيادة الماشات المنتحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ذلك التاريخ • هذا وقد حطر المسرع في المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الجيم بين العلاوة الخاصة اللهُ رَمُّ مُعْتَضَاهُ وَالرَّمَادُةُ اللَّهِمِ تَقْرَرَتُ فَي الْمُعَاشُ اعتمارًا مِنْ ١٩٨٧/٧/١ وأذًا زادت قيمة الملاوة عن الزيادة في المأش أدى الى العامل الفرق بمنهما من الجهة التي يسل بها .

ويتطبيق القانونين رقمى ١٠١ و ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليهما على جالة الأستاذ المتفرغ بيبين أن الكافئة الاجبالية المستجفة له تعد ـ فى مجال الفانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ـ فى حكم المرتب حيث انها تقابل ما يؤديه من عبل بالجامعة ، وبالتالى فيسرى عليها ما يسرى على المرتب من احكام ، واذ يتم منع العلاوة الخاصبة المقروة بيقتضى هما القانون بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسى المقرد للمامل ، فان حسابها بالنسبية المرستاذ المنفرغ يكون على أساس مقطار المكافأة التي يتقاضاها ، ومن جهة اخرى فقد زاد معاش الاستاذ المنفرغ بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٩٨٧ ، واذ حظر المشرع الجمع بين هذه الزيادة وقيمة العلاوة الخاصة ، ومن ثم ففي حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة ... محسوبة له الأسلوب السائف ايضاحه ... على الزيادة في هماشه فيؤدى له الفرق بينهما من الجامعة ناشي يعمل بها ، وذلك عمالا لحكم المادة (٢) من القانون بينهما من الجامعة ناشي يعمل بها ، وذلك ا

لذلسك

انتهى رأى الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى : ١ ــــ استحقاق الأستاذ المتفرخ للزيادة التى تقروت فى الماشات يموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ °

٢ في حالة زيادة قيمة الملاوة الخاصة المحسسوبة له بعقضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة في مماشه يؤدى له الفرق بينها من الجامعة التي يهمل بها ، وذلك للأسياب سالفة البيان •

ر فتوي رقم ۲۹۳ في ۲۹۸۹/۳/۰۰ جلسة ۸۹/۳/۱۰ ملف رقم ۲۹۳/۶/۸۳) ٠٠

(٨٤) تجلسة فا آمن فنبرابير نتينة ١٩٨٩

اجالتان تـ أسائلة تظرعون _ علاوة الجناعية _ مكافلة _ مرتب _ مادي .

المونون تنظيم المواصلات المسادر بالتقانون وهم أوع السنة ١٩٧٧ ما القانون وهم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٧ من المسادات حد لسنة ١٩٠٧ من المسادات المسادات حد المسادات المساد

استعرفت فل التحكيمية المستوهية المالات الله الله المن كالون التعليم الخامات الصادر بالقانون رقم 21 لسنة ١٩٧٧ و تعديلاته اللي تنفس على أن و سن التهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هبئة التدريس سبين سنة ميلادية عوالمادة ١٢٠ من ذات القانون التي تنفس على أنه و مع مراعاة حكم المادة ١٩٣ يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المهد جميع من بلغوا سن التهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل و ولا تحسب عدم المدة في الماش ويتفاضون مكافأة اجمالية توازى القرق بين المرتب عدم المكافئة والمهاش و والبدلات الإشرى المقررة — وبين الماش مع الجمع بين الكافأة والماش و

ويجوز عند الاقتضاء تمين الأساتذة بعد بلوغ من الخامسة والستين بذات المكافأة المتقدمة ولمعة سنتين قابلة للتجديد اسكاتذة متفرغين ٠٠٠ يكما أ استعرضت المادة الأولى من القانون وقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ يتقرير علاوة خاصة للعاملين بالمدولة والقطاع العام التي تقفي بأن « يمنح جميع العاملين بالمدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأسامي لكل منهم في قاريخ العمل بهذا القانون ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا الثاريخ ولا تعتبر غذه المعلارة جزما من ألاهم الأساسي ٤ و والمادة الثانية خن هات القانون الذي محقد جان اد يصد بالماملين على للمعولة هي العليق المحالة هي العليق المحالم من المحالم من المحالم منا المحالم منا المحالون داخل جمهورية معنر العربية ، الدائسون والمؤتدون والمحيدون والمحيدون والمحيدون والمحيدون والمحيدون المحالمة الوالم المحالم المحالمة الوالمحكم المخلق أو بالهجيئات والمحيدون المحالمة أو بهيغات وقد المحالمة ا

واستظهرت الجمعية من النصوص المثقمة أن المصرح في المات ١٠٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، حدد المشرع الماملة المالية ألمتررة لعضو هيئة التدريس الذي بلغ سن الاحالة الى المعاش واستمر في الخدمة كأستاذ متفرغ • فنص عل منحه مكافأة اجمالية توازى الفرق بين المرتب ـ مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة _ وبين الماش. وخوله حق الجمنع بين تلك المكافئة والمعاش . وقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ وقرر منح العاملين بالدولة ومنهم العاملين الذين تنظم شئون. توظفهم قوانين أو لواثع خاصة ، علاوة شهرية خاصة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٧/٧/١ أو في تاريخ التعييل لمن يعين بعد هذا الناريخ • ونص القانون المذكور في المادة (١) منه على أن هذه العلاوة لا تعتبر جزءا من الأجر الأساسي • كما صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ٨٧ وقرر زيادة الماشات المستحقة قبل ١٩٨٧/٧/١ بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ذلك التاريخ • هذا وقد حطر الشرع في المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ الجمع بين العلاوة المخاصة المقررة بمقطيساه والزيسادة التي تقررت في المساش اعتبسارا من ١٩٨٧/٧/١ • وإذا زادت قبية الملاوة عن الزيادة في الماش أدى إلى العامل. الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها ٠

بتطبيق القانونين رقمي ١٠١ و ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المصار اليهما على خالة الأستاذ المتفرغ يبن أن الكافاة الإجمالية المستحقة له ثمد في مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ــ في حكم المرتب حيث انها تقابل ما يؤديه من عمل بالجامعة ، وبالتائي فيسرى عليها ما يسرى على المرتب من احكام ، واذ يتم منح العلاوة الخاصفة القررة بمقتضى هذا القانون بنسبة ٧٠٪ من الأجر الأساسى القرر لنعامل ، قان حسابها بالنسسسة للأستاذ المتفرغ يكون على أساس مقدار المكافاة التي يتقاضاها ، ومن جهة أخرى فقد زاد معاش الاستاذ المتفرغ بنسبة ٧٠٠ طبقا للقانون رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٨٧ م واذ حطر المسرع الجمع بين مذه الزيادة وقيمة العلاوة الخاصة ، ومن ثم ففي حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة محسوبة بالأسلوب البالف ايضاحه على الزيادة في معاشه فيؤدى له الفرق بينهما من المحافية التي يصل بها ، وذلك أعمالا لحكم المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ السنة ١٩٨٧ مالله الذكر ٠

لذليك

انتهى رأى المجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

 ١ ـــ استحقاق الأستاذ المتفرغ لفزيادة الني تقررت في المماشئات بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ .

٢ ــ في حالة زيادة قيمة العلاوة الخاصة المحسسوبة له بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة في معاشه يؤدى له الفرق بينهما من الجامعة التي يصل بها ، وذلك للأسباب سالفة البيان ·

ر فتوی رقم ۲۹۰ فی ۲۹۸۹/۳/۲۰ چلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف رقم ۲۹۱۹/٤/۸۲ .

(AO)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع المام ... مرتب ... حوافق ... عاملون منتدبون لبطس الوقت ...

المادة (٤٨) من اتفانون رقم ٤٨ السنة ١٩٧٨ بشان العاملين بالقطاع العام : ...

نَاتَ المُشرع بعجالس ادارة شركات القطاع العام وضع نظام فلعوافز المادية والادبية على اختلاف انواعها للعاملين فيها .. العاملون المنتدبون ليضى الولت بتلك الشركات يساهمون في الانتاج ويطلب منهم معدلات أداء .. جوائز أن يشمل نظام العوافز بندا خاصا يقفي باستحقاقهم لنسبة من العوافز القررة لسائر العاملين .. تطبيق .

تنص المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن و يضع مجلس الادارة نطاما للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهسداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج وجسودته وذلك على أسساس معدلات قياسسية للأداء والانتساج » •

ومفاد ذلك أن المشرع في المادة 28 من قانون العامليني بالقطاع العام المذكور ناط بمجالس ادارة شركات القطاع العام وضع نظام للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها للعاملين فيها ، لتحقيق أهداف الشركات وزيادة الانتاج وجودته ، على أن يتضمن المدلات القياسية للأداء والانتاج التى على مقتضاها يتقرر استحقاق الحوافز من عدمه .

ولما كان العالمون البعض الوقت بتلك الشركات يساهمون أيضا مى الانتاج ويطلب منهم ممدلات أداه فانه يجوز أن يشمل نظام الحوافز بندا خاصا يقفى باستحقاقهم لنسبة من الحوافز القررة لسسائر العاملين ، بما يتناسب مع الوقت الذي يسستفرقه عملهم ووجوب أثابتهم في حالة تحقيق معدلات الأداه المحددة لهم أو تجاوزها ،

لذليك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز لمجلس ادارة شركة الأهرام للمشروبات أن يضيف المنتدبين لبعض الوقت على المستفيدين من الحوافز على النحو السالف بيانه •

﴿ فتوى رقم ٢٧٧ في ٢٩/٩/١١ جِلْسَة ١٩٨٩/٣/١ مَلْفُ رقم ٢٧٧/١/٤٧) -

(AL)

جلسة الأول عن مارس سنة ١٩٨٩

جمعيات تعاونية ـ العاملون بها ـ عرتب ـ حواطز انتاج ـ الفريية على المرتبات ـ قانون التعاون الانتاجي رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۷۰ ، القانون رقم ۱۹۷۲ لسنة ۱۹۰۰ بشال التعاون الزراعي ، قانون الفرائب على الدخل رقم ۱۰۰۷ لسنة ۱۹۸۰

تناول المشرع نطاق الفريبة على الرئيات والسعر الذي تفرض به ثم حدد وعاء الفريبة واستيم حته بعض الخالق التي يتقالماها العاملون كيوافز انتاج وذلك في حدود ١٩٠٠ من المرتب أو الكافة او الأجر الأصل وبشرط الا يتعاوز ١٩٠٠ جنيه في السنة ... اعتبر المشرع من قالم المنابعة المنابعة المنابعة الفريبة على الارباء التجاوزية والصناعية أو الفريبة. على أرباح شركات الأصوال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الفيحات .. المشرع في قانوني التجاوزية المتافزية الإنتاج الارباء المتعاوزية الزياعية المنابعيات التطافية له من الفرائب المؤرضة على الارباء التجارية ... الجالة التي تدفيها الجمعيات التطافية الفلامية المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة على المؤمنة المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة ال

تنص المادة ٤٠ من قانون التعاون الإنتاجي رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٥ على أن و تعفى الجمعيات التعاولية الإنتاجية الإساسية من :

الضرائب على الأرباح التجارية والسسناعية وعلى المهن غير
 التجسارية » •

وتنص المادة ٥٧ من قانون التماون الزراعي وقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٨٠ على أن د تعلى الجمعيات التماوئية الخاضـــعة لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم الآتية :

٧ ــ الضرائب المفروضة على الارباح التجارية ١٠٠٠ ، وتنصر
 المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٨١ على أن
 د تسرى الضريبة على : ١٠ الضريبة على المرتبات ، ٠

٢ ـــ المرتبات وها في حكمها والماهيات والأجور والكافآت والإبرادات المرتبة لمدى الحياة فيما عنا الماهيات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجميات والمهيئات الخاصة والماهد التعليمية والأفراد الى أي شخص مقيم في مصر أو في الخارج عن خدنات أديت في مصر أو ٠٠٠ ° وتنص المادة ٦٠ من ذات القانون على أنه و بعد أعمال حكم المادة ٣٠ من هذا القانون على أنه و بعد أعمال حكم والمادة ٨٠ منه على أنه و بعد العمال عدا القانون يتحدد وعاء عدا ما ورد راليد ٨ من المادة (١٠) من هذا القانون يتحدد وعاء

الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه المبول من مرتبات وماهيات واجود ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبة لمدى الحياة فيما عدا الماشات وما يكون مبنوجما له من المزايا النقدية أو المينيمة وذلك على المجه الأتى :

٣ جالاً بسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كعوافز
 انتاج وذلك في حدود ١٠٠٠٪ من المرتب أو المكافاة أو الأجر الأصلى وبشرط الا تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه في السنة ١

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام هذا البند ما يلي :

(ب:) المبالغ المدفوعة من منشات القطاع الخاص الخاصمة للضريبة على الإرباع التجارية والصناعية أو للضريبة على أدباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات طبقا للقواعه التي يصدو بها قرار من وزيو المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة ٥٠٠٠ * والمادة ١١١ منه تنص على أن « تفرض ضريبة سسنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المستفلة في مصر أيا كان الفرض منها وتسرى الضريبة على ١٠٠٠ *

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه تعاول نطاق الضريبة على المرتبات والسمر الذي تفرض به تم حدد في الماده ٨٥ من ذات القانون الوعاء الخاضع للضريبة واستبعد منه بعض المبالغ تتلك المنصوص عليها في البند ٣٠ بالمادة المرتب أو المكافأة أو الإجر الإصلى ويشرط الا تجاوز ٥٠٠٠ جنيه في المرتب أو المكافأة أو الإجر الإصلى ويشرط الا تجاوز ٥٠٠٠ جنيه في السنة و واعتبر المشرع من حوافز الانتاج في تطبيق هذا الحكم المبالغ التي تعفها منشأت القطاع الخاص الخاضمة للضريبة على الارباح التجادية والصناعية أو الضريبة على الرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو وفع مستوى الخنطنات وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد راي وزير القرى الشمالة ٥٠

ولما كانت الجمعيتان التعاونيتان في الحالة المروضة ... من منشآت القطاع الخاص وتتبعمان بالاعفاء القرر ... في القانونين رقمى ١١٠ لسسنة ١٩٥٠ بشان التعاون الانتاجي و ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشان التعاون الانتاجي و ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشان التعاون الزراعي ... للجمعيات التعاونية من الخضوع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، كيا أنهما لا تخضعان للضريبة على أرباح شركات الأموال لكون الجمعيات التعاونية ليست مخاطبة بإحكام هذه الضريبة وهن ثم

نان المبائغ التى تدفعها الجمعيتان المذكورتان الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز انتاج » لا تندرج فى مفهوم حوافز الانتاج التى تؤديها منشآت القطاع الخاص والتى تعفى من الضريبة على المرتبات بنسب وأوضاع معينة طبقا للبند ٣ من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المسار اليه ، حيث اشترط الشرع للاعفاء أن تكون المنشأة خاضعة أما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال ... كما سلف البيان - وهو الأمر غير المتحقق في حالة الجدميتين المووقفة •

لذليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الضرية على المريان الشرية على المريان الشرية على المريان المناوية على المريان المناوية التماوية التماوية التماوية المناوية المناوية المناوية التماوية المناوية المناطقة الى المالمة بهما تحت مسمى «حوافز انتاج» للأسباب السابق الضاحةا»

(فتوی رقم ۲۹۱ فی ۲۹۸۹/۳/۲۰ چلسة ۱۹۸۹/۳/۲ ملف رقم ۲۹۸۰/۲/۳۷ ، ۰

(AV)

جلسة الأول من مارس سنه ١٩٨٩

بعثات ... مرتب البدوث ... جهة صرفه ... نقل ٠

قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ٢٨١ في ١٩ ، ١٩٧٤/٣/٢٩ ٠

ان الجهة التى اوفد أصالحها المبعوث هى التى تلزم بدع مرتباته الناء الله للأربة للهمنة – منات تطبيق هده الماعده ان يمم قبل الدرجة الى طده الجهة باعتبارها المسرف المال الرتب المبعوث انناء منذ البعثة – قراد التلل المشروط يتلل الدرجة لا يرتب الأرم اطاؤنى لعم وجود الدرجة المالية بالميزانية عند قبل الدرجة يمكن ترتب الأثر الخلافي من نحية الزام الجهة المثلول اليها جمرف مرتبه – تطبيق بم

تبين للجمعية المدومية اله سسبق أن وومى على ايفاد السيد / المدرس بكلية النربية الفنية بجنامة حلوان في بعثة حكومية الى امريكا لحسساب المركز القومى للبحوت التربوية بوزارة التربيب فالمعام، وتضمن القرار رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢ النص على انهاء خسمته اعتبارا هن تاريخ مسفره في ١٧٥/١٥/١/١ لقلا الى الجهة الموقد لحسابها في البعثة مع الاستعرار في صرف مرتبه من الجهة التي كان يتبعا قبل النقل خصما على حساب الجهة التي تتبع لها حتى نقل درجت الما في ميزانية ١٩٧٦، وأوجب القرار اتخاذ اللازم نحو نقل درجات السادة في موازنة عام ١٩٧٦، كما اسسيد / ١٠٠٠٠٠٠ إلى الجهة التي نقل اليها ليها مرادة عام ١٩٧٦، كما اسسيدار القرار على الجها التي التي نقل اليها اليها مرادة تطبيق قرار اللجنة المليسا للبعثات رقم ٣٨١ في ١٩

وإذ كان قرار اللجنة العليا للبعثات المشار اليه ينص على أن يتم لله الموفد على بعثة من بعثات الخطة الرباعية بدرجته الى الجهة الموفد الصالحها ويتقاضى منها هرتباته في الوطن أثناء المدة المقررة للبعثة ومتى كان الواضح أن الجهة التي أوفه الصالحها المبعوث هي التي تلزم بعفع مرتباته أثناء المدة المقردة للبعثة الا أن مناط تطبيق هذه القاعدة أن يتم نقل الدرجة الى هذه الجهة باعتبارها المصرف المالى لمرتبه المبعوث أثناء مدة البعثة وأن التزام الجهة المنقول منها المبعث وصرف مرتبه خصما على حساب الجهة التي تبع لها قبل نقل الدرجة منوط أيضا بنقل درجته الى الجهة التي تبع لها (المركز القومي للبحوث التربوية) في مواذنة عام المجهة المبينة الأحكام القرار رقم 378 بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٪

ولمان كان الثابت أن درجة السيد / ٠٠٠٠٠ لم تنقل من جامعة حلوان ألى المركز القومي للبحوث التربوية الا اعتبادا من ١٩٨١/٧/١ على خلاف ما جاء بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٧٥ من وجوب نقلها في مواذنة عام ١٩٧٦ واستمر المركز القومي يصرف تلك المرتبات من وفورات الميزانية انتظارا لنقل العرجة اليه وارسال ملف خمعته وقد تأخرت جامعة حلوان في اتخاذ هذة الاجراءات بغير مبرر واضسح كما انهسا مسلمت في كتاب المراقب العام للجامعة الى مراقب عام كلية التربية الفنية في المراز القومي للبحوث التربية الفنية الرابية الفنية عربي الخطاب ٠

واذ كان من المسسلم قانونا ان قرار النقل المشروط بنقل الدوجة لا يرتب اثره القانوني لعدم وجود الدوجة المالية بالميزانية التي يصرف عليها الموظف المنقول مرتبه ، وعند تمام نقل الدرجة يمكن ترتيب الأثر القانوني للنقل من ناحية المتزام الجهة المنقول اليها الوظف بصرف مرتبه وقد تم نقل الدرجة في الواقعة المعروضة اعتبارا من ١/١/١/١٨ لذلك فان جامعة حلوان تلتزم بسداد مرتبات الدكتور ١٩٨٠/١/١٠ خلال الفترة من ١/١/١/١٨ المتنبات من المستندات المقدمة من المركز القومي للبحوث التربوية أنه يقصر المطالبة جامعة حلون على مبلغ ١٩٥٠/٤٠ جنيه هي متجمده مرتبات الدكتور مطالبته جامعة حلون على مبلغ ١٩٥٠/٤٢جنيه هي متجمده مرتبات الدكتور ١٩٧٠/١٢/١٠

لذليك

انتهت الجمعية المموهية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جامعة حلوان بسداد مبلغ ٣٠ و ٤٤٩٣ جنيه أرسة آلاف واربصائة وثلاثة وتسمين جنيها وستين قرشا الى المركز القومى للبحوث التربوية •

ر فتوی رقم ۲۹۶ فی ۲۹۸۹/۳/۲۰ چلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۲۹۲/۳/۲۲) .

(AA)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

هيئة علمة .. هيئة لانات السويس .. المعالون بها .. بعل طروف وحفاظ المعالمين بالهرف المسمى - القانون رقم -7 لسنة ١٩٧٥ بشان لقام هيئة لانة السويس .. القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٧ بشان نظام المعادلين بالجاري والحمرف المسحى المعال بالقانون رقم ١٩ السنة ١٩٨٥ -

فى القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٨٧ معدلا بالقانون رقم ١٦ اسنة ١٩٨٥ قرر الشرح لاعتبارات خاصة بطبيعة المعمل فى المجارى والمصرف الصحي وبياه الشرب عنج العامل فى هذه المجهات بعل ظروف ومفاطر وظيفة ووجبة غذائية او مقابل نقدى عنها وذلك متى توافر الشرطان الانبان •

اولا : أن يكون من الماملين الدائمين أو المؤلمين في احدى الابتهات المعددة على سبيل المصر وهي الهيئات القومية والمامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المعلى •

ثانيا : إن يكون من المستغلب فيها باعمال المجارى والمعرف المسحى أو مياه الأسرب ــ العاملون بهيئة قانة السويس في نشاط توريد ثلياه يتمتمون بالأوايا المفررة فى القانون ساقف الذكر ــ تطبيق -

استعرضت الجمعية الصومية المادة الثانية من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس التي تنص على أن و هيئة قناة السويس حيثة عامة تتبتم بشخصية اعتبارية مستقلة تخضم لأحكام صدا القانون وحده ولا تسري في شائها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بأصهار قانون الهيئات العامة ولا أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة ، • والمادة التاسعة من ذات القانون التي تنص على ان و يكون للهيئة في سبيل القيام بواجبانها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك وبوجه خاص يكون لها تملك الأراضي والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة • وللهيئة أن تؤجر أراضيها أو عقادات تملكها ولها أن تستأجر أراضي أو عقازات مملوكة للغير صواء لتحقيق الإغراض التي أنشئت من أجلها أو تحقيقا لرقاهية موطفيها وعبالها أو لانشباء المشروعات والمراقق المتصلة بمرفق القناة التي يقتضيها حسن سير العمل به كينشات المياه والقوى الكهربائية والطوق وما الى ذلك » • كما استمرضت الجمعية المادة (١٠) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجاري والصرف الصميحي التي تنص على أن و تسرى أحكام غدًا القانون على العساملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة ووحدات الحكم المحلى المشتقلين باعمال المجاري والصرف المسحى •

كما تسرى عليهم أحكام القوانين والقرارات واللوائم الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة ، وذلك فلما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، أو يكون اكثر سنخاء للعامل » • ثم أصبحت الفقرة الأولى من هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ تنص على أن د تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعسامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلى المستغلين بأعمال المجاري والصرف الصحى ومياه الشرب ، • والمادة (٢) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٨٣ الشيار اليه التي تنص على ان « يهنم العاملون الخاضعون الحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٦٠٪ من الأجر الأصلى وتبعا نظروف العبل والمخاطر التي يتعرض لها العامل وذلك وفقسا للقواعد وللوظائف بالنسب التي يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠٠ ه والمادة (٣) من ذات القانون التي تنص على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجه في مواقع العمل وجبة غذائية أو مقابلا تقديا عنها وفقا للقواعد وللوظائف التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠٠ ء وكذلك استعرضت الجمعية المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل طروف ومخاطر الوظيفة ومقابل نقدى عن وجبـة غذائية للعاملين بدياه الشرب التي تنص على أن و يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون الأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ العدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ يدل طروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب المبينة قرين كل منها محسوبة على أساس الأجر الأصلى للعامل ٠٠٠ » والمادة الرابعة من ذات القرار التي تنص على أن و يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل مقابلا تقديا عن وجبة غذائية وذلك على النحو الآتي ٠٠٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المسرع في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ ه قرر لاعتبارات رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ ه قرر لاعتبارات خاصة بطبيعة العمل في المجارى والصرف الصحى ومياه الشرب منح العامل في هذه المجالات بدل ظروف ومخاطر وظيفية ووجبة غذائية أو مقابل تقدى عنها ، وذلك متى توافر الشرطان الآتيان :

أولا: أن يكون من العاملين الفائمين أو المؤقتين في احدى الجهات المحددة على سبيل الحصر وهي الهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي • ثانيا : أن يكون من المشتغلين فيها بأعمال المجارى والصرف الصحى أو مياه الشرب على أن يتم صرف المزايا المشار اليها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس هجلس الوزراء - وفي مجال مياه الشرب حدد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ تلك القواعد -

ولما كانت هيئة قناة السويس وهي احدى الهيئات العامة - تفوم بتوريد مياه الشرب لحافظات القناة ، فإن العاملين بالهيئة في هذا النشاط يتمتعون بالمزايا المقررة في القانون المشار اليه ، بحراعاة الضوابط المحددة لغلل يقوار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٦ و ولا وجه للقول باستبعاد تطبيق القانون المذكور على حالتهم لكون الهيئة تتخصع لنظام قانوني خاص بها ، ولها لوائع توظف خاصة تسرى على عالها ، فضلا عن أن توريد مياه الشرب لا يعد من الأنسطة الرئيسية التي تزاولها * ذلك أن توريد مياه الشرب لا يعد من الأنسطة الرئيسية التي تزاولها * ذلك ان وصف المسرع للهيئات العامة - في القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدلي بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٨٥ - قد جاء مطلق بعيث يشمل كافة الهيئات العامة أيا ما كان النظام القانوني الذي يحكمها ، كما أنه لم يستلزم أن يقتصر نساطها على أعمال المجاري والصرف الصحي أو مياه المشرب والقاعدة الأصولية أن المطلق يؤخذ على اطلاقه طائل لم يرد ما يقده ، أما عن لوائح اليم فيما لم يرد بشائة نص خاص في القانون سالف الذكر أو يكون المناد سخاء لهم ، وذلك تطبيقاً للمادة الأولى منه ،

لذليك

انتهى رأى الجمعية المدومية لقسمى الفترى والتسريع ال خضوع العاملين بهيئة قناة السويس المستفلين بأعمال مياه الشرب لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ للأسباب سالفة البيسان •

(فتوی رقم ۲۹۲ فی ۲۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۲ ملف رام ۲۹۱/۱/۸۲) →

(A4)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

مسئولية تقسرية ـ اركانها _ الوجود القانوني لمسدر الفرر •

قرار رئيس الجمهورية رقي ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العلمة لتظافة وليميل والقامرة ،

لا يسوغ الزام الجهة بالتعويض عن اضرار الحادث في وقت لم يكن لها وجود قانوني حيث انها انشئت بعد وقوع العادث ما يتمين معه رفض الطالبة الوجهة اليها .. عظييق •

استظهرت الجدمية الصومية أن الهيئة المامة لنظافة وتجميل القاهرة قد انشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٧ الصادر في ٤ يوليه سنة ١٩٨٧، وأن الحادث المطلوب التمويض عنه قد وقع بتاريخ ١٩٨١//٠/ أى قبل انشاء الهيئة، وتبما لذلك فانه لا يسوغ الزامها بالتمويض عن أضرار جذا الحادث في وقت لم يكن لها وجود قانوني حيث أنها أنشئت بعد وقوع الحادث مما يتمين معه رفض المطالبة الموجهة اليها من الهيئة القومة للاتصالات السلكة واللاسلكية ،

A.IN

انتهى دأى الجمعية العبومية لقسمه الفتوى والتشريع الى وفض المطالبة •

< فتوى رقم ۲۹۷ في ۳/۳/۲۰۸۱ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۲۹۷/۲/۲۲) ٠

(A+)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

خبية عسكرية ـ التخلف عن ادائها ـ (خدية علية) •

الخانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن الطعمة العامة -

المادتان ١ و ٣ من القانون رقم ١٢٧ أسنة ١٩٨٠ بشأن الطعمة المسكرية والوطنية -

فرض المشرع على كل مصرى من الذكور اتم النساحة عشرة من عمره اداء الخصعة والمسترية ـ على من اتم النشعة عشر من الذكور والانات اداء الفصحة الوطنية ـ الخصود بالفست الفلاق الماء خياة القلامة على المنافزة والمسترية الخصاء في المنافذة القوات المستحة ١٩٠٤ والذي تسرى احكامه على الذكور معن يزينون عن حاجة القوات المسلحة أو معن يتقرر اعظؤم من الفعمة المسكرية ـ المتقلف عن التجنيد الى السن التي لا يطلب بعدما لاجامة الإمامة المسكرية وهن يتتمى المحتى ماتين القلاين ولا يجوز تكليف باداء الفعمة المفتحة المسلحة في مجال النبية الذية الفعمة المفتحة المسلحة في مجال النبية الخدمة المفتحة المستحة في مجال النبية المفتحة المفتحة المسلحة في مجال النبية المفتحة المفتحة المسلحة المن مجال النبية المفتحة المسلحة المن مجال المنافذ المفتحة المسلحة المنافذ المفتحة المستحدة على مجال النبية ١٠٠٠ ـ تطبيق ٠

استعرضت الجمعية الصومية المادة (١) من تانون الخدمة الصامة للسباب الذي أنهى المراحل التعليبية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ التي تنص على المباب الذي أنهى المراحل التعليبية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ التي تنص على الجنسين الخدين أتموا من المراحل التعليمية المرحنة الثانوية أو أية مرحلة معادلة طبقا للقانون ، أو مرحلة التعليم المالى ، معن يزيدون على حاجة القوات المسلحة أو يتقرر اعفاؤهم من الخدمة السبكرية في المجالات الآتية ٥٠٠٠٠ عكما استعرضت المادة (١) من قانون الخدمة المسكرية والوطنية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أن « تقرض المخدمة المسكرية على كل مصرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره ، وفرض الخدمة الوطنية على من أتم الثامنة عشرة من الذكور والانك ، وذلك كله وفقا للأحكام المتررة في منا القانون » والمادة (٢) من ذات وذلك رائد الوطنية :

ter:

الخدمة المستكرية الالزامية المسامة ويؤديها الذكور في المنظمات الآكية:

(1) القوات المسلحة بفروعها المختلفة •

(ب) الشرطة والمسسالح والهيئات الحسكومية ذات النظسام
 المسسكرى ٠٠٠

(ج) كتائب الإعمال الوطنية المتى تنشأ بقرار من مجلس الوزراء ويخدم بها اللائقون للخدمة العسكرية معن يزيدون على حاجة القوات المسلحة قبل مضى مدة التسلات مبنوات المنصوص عليها في البند (أولا) من المادة (۲۵) ۰۰۰

ثانيـا:

الخدمة في المنظمات الوطنية ويقصه بها ٠

(أ) أداء الخدمة العامة للذكور والاتات من الفئات الخاضمة لأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشياب الذي أنهى المراحل التعليمية وطبقا لأحكامه *

(ب) أداء الخدمة العامة لفير من تقدم ذكرهم في البند السابق من المنتقلة المنصوص عليها في المادة (٥) وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء والمادة (٥) من القانون المذكور التي تنص على أن « يطلب للخدمة الوطنية المنصوص عليها في الفترة (ب) من المبد (تانالا من المادة ٢) الأفراد الذكور الزائدون عن حاجة القوات المسلحة وذلك بعد مضى مدة الثلاث صنوات المنصوص عليها في البند « أولا » من المسادة ٣٥ من هنذا القسانون « والمادة ٧ منه التي تنص على ان

أولا : يعفي من الخدمة البشكرية والوطنية نهائيا ٠٠٠٠٠٠

يانيا : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا ٠٤٠٠٠٠٠ .

والمادة ٣٥ التي تنص على أن « يوضع تحت الطلب لمواجهة حاجة القوات المسلحة لمدة ثلات صنوات الأفراد الآتي بيانهم (١) الأفراد الذين لم يطلبوا بعد استكمال حاجة المنظمات المنصوص عليها في البند (أولا) من المادة (٢) حتى نهاية سنة التجنيد • (٢) الأفراد الذين طلبوا خالال سنة التجنيد ووضعوا تحت الطلب زيادة عن الحاجة وتحسب مدة الثلاث سنوات من تاريخ وضمهم تحت الطلب ٠٠٠٠ » • والمادة ٣٦ التي تنص على انه « لا يجوز أن يطلب للخامة المسكرية من أتم الثلاثين من عمره ويستثنى من ذلك طلبة كليات الجامعة الازهرية المشار اليهم ٠٠٠ » • وأخبرا تنص المادة ٤٩ على أنه « مع عدم الإخلال بحكم المادة (٣٦) يماقب كل متخلف عن مرحلة المفحص أو التجنيد جاوزت سنه الثلاثين أو المحادية

والثلاثين حسب الأحوال بالحبس مدة ٢٠٠٠٠ وغرامة ٢٠٠٠٠ أو باحدى حماتين المقوبتين » ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقامة ان الشرع في القيانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ للشار اليه • فرض على كل مصرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره أداء الخدمة المسكرية وعلى من أتم الثامنية عشرة من الذكور والاناث أداء الخدمة الوطنية • وقد أوضح في المادة ر٢) منه أن تأدية الخدمة العسكرية الالزامية للذكور تكون أما في الفوات المسلحة بفروعها المختلفة أو الشرطة والهيئات الحسكومية ذات النظام المسكري أو كتائب الأعمال الوطنية التي تنشأ بقرار من مجلس الوزراء . وأن المقصود بالخدمة في المنظمات الوطنية هو أن يؤدي الشمال من الجنسين الخامة العامة طبقا لنقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ المسار اليه والذي تسرى أحكامه على الذكور ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة أو من يتقرر اعفاؤهم من الخدمة العسكرية • كما يؤدى الخدمة العامة الأفراد الزائدون على حاجة القوات المسلحة من الفئات المسار اليها في البنه أولا من المادة ٣٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وذلك بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ وضمهم تحت الطلب ووفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء وقد بين المشرع في المادة (٧) من ذات القانون أحسوال الاعفاء من أداء الخدمة العسكرية والوطنية ، ونص في المادتين (٣٦) و (٤٩) على أنه « لا يجوز أن يطلب للخدمة العسكرية - في الظروف العادية ... من أتم الثلاثين من عمره أو الحادية والثلاثين بالنسبة لطلبة الجامعة الأزهرية بمراعاة الضوابط المقررة بشانهم • هذا ويعاقب كل من تخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد جاوزت سنة التلاثين أو الحادية والثلاثين حسب الأحوال بالمقوبات المقررة في المادة ٤٩ ٠٠

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / ٠٠٠٠٠٠ الممروضة ــ بيين أنه قد تخلف عن شرف تأدية الخدمة المسكرية الالزامية حتى تجاوز الثلاثين من عمره ، وهي السن التي لا يجوز طلب من أتمها لأداء هذه الخدمة ــ في الظروف المادية ــ باستثناء طلبة الجامعة الأزهرية ، والمذكور لميس من بينهم • فأحيل الى المحاكمة المسكرية لمعاقبته •

ولما كان المخاطبون باداء الخسيمة المامة من الذكور هم الأفراد المحدون على مسبيل الحصر الذين يعلبق عليهم وصف الزائدين على حاجة القوات المسلحة أو مبن يتقرر اعفاؤهم من أداء الخدمة المسكرية سكما سلف البيان و المتخلف عن التجنيد الى السن التي لا يطلب بعدها لأداء الخدمة المسكرية لا ينتمى الى احدى هاتين القدين ومن ثم قلا يجوز تكليف السيد المذكور بأداء الخدمة العامة ولا وجه لقياس حالته على وضح تكليف السيد المذكور بأداء الخدمة العامة ولا وجه لقياس حالته على وضح

الزائدين على حاجة القوات المسلمة. في مجال تادية الخدمة المذكورة لمخالفة ذلك صريح نص المادة (٢) من القانون وقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ صالف. المذكر ٠

لالسك

انتهى رأى الجمعية المبومية تقسمي الفتوى والتشريع الى علم جواز تكليف المروضة حالته بأداء الخلمة المامة •

ر فتوی رقم ۳۲۰ فی ۳۹۰/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۸/۰) -

(41)

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

معاش .. عمليات حربية ... تاريخ استحقاق الماش •

القانون رقم £2 لسنة ١٩٦٧ المعلّى بالقانون رقم £1 لسنة ١٩٧٠ بشان تقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة العمليات العربية : ...

الرئيس الهمهورية بقرار منه ترئيب معاشات في حالات الخسائر التي تقع على النفسي و وفاة .. فقد .. عجز) وذلك بناء على افتراح وزير الثستون الاجتماعية .. الواقعة الميروة العمرف الماش تتوافر بتحقق الوفاة او افقد او العجز عند تقرير الماش يكون صرفه اعتبارا من تلاريخ الوفاة او افاقد او العجز .. تطبيق •

ينص القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو ورض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية في المادة (٣) منه على أن و يجوز أن تصرف معاشات أو اعانات أو قروض عن الأضراد الناجمة عن المصليات الحربية ٠٠ طبقا المشروط والأوضاع والاجراءات التي يصدر بها قراد من وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية وذلك في الحالات على أنه ديجوز صرف اعانات أو معاشات أو قروض عن الأضراد الناجمة على أنه و يجوز صرف اعانات أو معاشات أو قروض عن الأضراد الناجمة المسئون الاجتماعية قراد به و يحوز عرف المشئون الاجتماعية قرادا بشروط وأوضاع واجراءات صرف الاعانات أو المماشات أو القروض في الحالات الآتية : ٠٠ كما يصد وذير المسئون أو القروض في الحالات الآتية : ٠٠ كما نصت المادة ١٣ من القانون أو الماشات مرف القروض في الحالات الآتية : ٠٠ كما نصت المادة ١٣ من القانون أو الماشات و المادون وقر بدل تعديله بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على أن لا يسرى المسل بهذا القانون لمدة صنة النص منة المدوان في ٥ يونيه صنة بهذا النص بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على أن لا يسرى المسل

والمستفاد من ذلك أن المسرع أجاز بنص المادة ٣ من القانون وقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المسار اليه لم ثيس الجمهورية بقرار منه ترتيب معاشات في حالات الخسائر التي تقع على النفس (الوفاة – الفقد ب المجز) وذلك بناء على اقتراح وزير السئون الاجتماعية ، ومؤدى ذلك أن الواقمة المبردة لهمرف المهاش تتوافر بتحقق حالة الوفاة أو الفقد أو العجز ومن ثم وبحكم الملزوم يتمين أن يكون صرف المعاش اذا ما تقرر اعتبادا من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز ، فطلما أن المحاش يستحق في أى من هذه الحالات كتمويض عن عدم القدرة على الكسب أو انقطاع مورد الاعانة ، فائه يصبد

من البديهي أن يتم استحقاقه من تاريخ حدوث الوفاة أو الفقد أو العجز أيا كان تاريخ صدور قرأر منحه •

وغنى عن البيان أن هذا المعنى كان مائلا في ذهن المشرع حين أصدر القانون رقم £2 لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اذ فضى في المادة ١٩ منه بسريانه المدة سنة اعتبارا من تاريخ بعه العدوان في ٥ يونيه صنة ١٩٦٧ ، وهو ما يكشف عن رغبته في مواجهة حالات الخسائر التي وقعت على النفس انتيجة للمسليات الحربية ، وتعريض الأضرار الناتجة عن منه العمليات من تاريخ حلوثها ٥ ولا يغير من ذلك ما قد يثار من أن ما كانت تنص عليه المادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار الله من أن صرف الاعانات يكون من تاريخ حلوث الوفاة أو العجز قد الفي بالقانون رقم ٤١ لسنة تقرير المنج أن يجمل المنح راجعا الى تاريخ وقوع الوفاة أو المجز قد يرب الجمهورية عند الاصابة ، وتبما لذلك فان ما سارت عليه الوزارة من استصدار القرارات من تاريخ حدوث الاصابة يتمشى مع حكم القانون ويعتبر تطبيقا سليما للنصوص .

ولما كان ما تقدم ، ومتى كانت اصابة السيد / ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ وقد وقدت بتاريخ ١٩٦٥/١٩٥ فإن استحقاقه للمعاش بسبب هذه الاصابة يتمن أن يرتد الى هذا التاريخ طبقا القانون وقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ الماد الله و

J 131

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد / · · · · · ماشه بسبب اصابته فى الصليات الحربية اعتبارا من تاريخ الاصابة ·

د فتوی رقم ۳۲۱ فی ۱۹۸۹/۳/۲۱ جلسة ۱۹۸۹/۳/۸۱ ملف رقم ۳۹۲/۹/۸۲ » •

(۹۲) جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٩

مجلس الغولة .. اللجنة الأول لفسم الغنوى .. اختصاص .. مراجعة العقود •

اثرقابة القانونية التى يتولاها مجلس اللدولة على العقود التى تبرمها جهة الادارة وفظ كا استقى عليه الناء الجمعية العمومية هى رقابة تهدف التحقق من مطابقة احكام مشروع ولحقد للقرائين دون التطرق الى مسائل الملاحة والتغدير التى يتأيرد القضاء برقابتها لا جهة اللاتوى حمها بلفت المخالفات التى قد تشوب الاجراءات السابقة على التعاقد هلا يجوز لجهة الفتوى الامتناع عن مراجعة العقد ح على جهة الفتوى ابلاغ المجهة طالبة الرأى بجميع ما الرئاته في طا الفضوص بالتسبة اللاجراءات السابقة على العقد وكذلك بالنسبة للمقد وسنتمائه حسة تطبيق .

ان المادة السابعة من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات العسادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ قد جددت حالات التعاقد بالاتفاق المباشر وذلك بنصها على أنه « يجوز في الحالات العاجلة التي لا تحتيل اجراءات المناقصة وبناء على ترخيص من السلطة المختصة التعاقد بطريق الاتفاق المباشر فيما لا تزيد قيمته على ٢٠٠٠ جنيه الفي جنيه بالنسبة للمشتريات العادية والخدمات ومقاولات النقل و ٤٠٠٠ جنيه أربعة آلاف جنيه بالنسبة لمقاولات لإعمال ، وكذلك يجوز التعاقد بغير هذا الطريق لشراء أصناف محتكرة من شركات في الخارج ليس لها وكلاه في عصر فيما لا تزبد قيمته على ٨٠٠٠ حنيه ثمانية آلاف جنيه »

واستظهرت الجمعية العدومية من الأوراق أن المقدين المسار اليهما وان أبرما عن طريق الاتفاق المباشر في غير الحالات المنصوص عليها في القانون المذكور ، الآ أن هذه المخالفة _ أما كان وجه الرأى فيها _ ليس من ســـانها أن تؤثر على صبحة المقد أو تؤدى الى بطلائه مع عدم الاخلال مالمسئولية عنها إن كان لها محل *

ولما كانت مراجعة المقود بمجلس الدولة انما أداد بها المشرع مجرد طلب الراى فيما تجريه الجهة الادارية من المقود دون أن تكون ملزمة باتباعه ، ولم يقرن المشرع هذا الاجراء بجزاء ما ولم يرتب البطلان على مخالفته وبالتالي لم يجعل منه ركنا أو شرطا لانمقاد المقد أو صمحته (نقض مدنى الطمن ٦٢ لسنة ٧٧ ق مجموعة ١ لسنة ١٥ ص ٨٥٧) فلا تؤثر هذه المخالفة على صمحة المقد ، خاصة وقد تملقت به حقوق الغير المتعلقة معلم الادارة وهو غير مسئول عن مخالفتها لأحكام القوانين المنظمة المعلها ، كما أن الرقابة المقانونية التي يتولاها مجلس الدولة وفقا لما استقر علمه

افتاء الجمعية الصومية هي رقابة تهدف للتحقق من مطابقة أحكام مشروع المقد للقوانين دون التطرق الى مسائل الملاحة والتقدير التي ينفرد الفضاء برقابتها لا جهة الفتوى ومهما بلفت الخالفات التي قد تشوب الإجراءات السابقة على التعاقد ، فلا يجوز لجهة الفتوى الامتناع عن مراجعة المقد لأن المراجعة هي التي تكشف مذه المخالفات وعلى جهة الفتوى بالاغ البجهة طالبة الراجعة هي التي تكشف مذه المخالفات وعلى جهة الفتوى ابلاغ البعها على المقد وكذلك بالنسبة لنصوص المقد ومستنداته ، وبذلك تضع جهة الادارة المتعاقدة أمام مسئوليتها القانونية كاملة والتي لا يصبح لديها عفر بعد ايضاح الموقف القانوني لها كاملائم تتحيل مسئوليتها اذا لم تر الإخذ بالراى القانوني وتدارك ما قد يشوب المقد من مخالفة لأحكام القانون و

وانه لما كان ذلك ، وكان المقدان المروضان قد تم ابرامهما بالمخالفة لأحكام القانون وبدأ تنفيذهما بالفعل ، الا أنه وقد أصبح ابرامهما أمرا واقعا فلا يسع جهة الفتوى الا أن تراجعهما من الناحية القانونية لابداء ما عساه يوجه فيهما من هلاحظات والجهة المتعاقدة وشأنها في تدارك ذلك ان أمكن مم أطراف المقد *

ولما كانت مراجعة المقدين المروضين مما تختص به اللجنة الأولى لقسم الفتوى فان الأمر يقتضى أعادتهما اليها لتتولى مراجعتهما طبقا لأحكام القسان ف °

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى اعادة العقدين الذين أبرمتهما الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة مع شركتي النخيل والتجارة والمقاولات مديترنيان سيلز الآمامة منشسآت وألساب بحديقة المهرجانات الدولية بمدينة نصر الى اللجنة الأولى لقسسم الفتوى لتتولى مراجعتهما .

(فتوی رقم ۲۰۵۲ فی ۳۰/۱/۹۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۳/۳) •

(94)

حلسة الأول من مارس سئة ١٩٨٩

جامعات ــ اسائلة متفرغون ــ مناصب ادارية ٠

القانون رقم ۶۹ لسنة ۱۹۷۳ بشان تنظيم الجامعات ولائحته التنايذية العسسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۸۰۹ لسنة ۱۹۷۰

رغية من المشرع في الاستفادة بالشيرات العلمية الراسخة لاسالذة الجامعة الذين بلقوا سن الستين وهي السن القردة لاحالتهم الى العاش اجاز لهم البقاء بالخدمة كاسانذه متلوغين لقاء مكافاة عمينة مع الجمع بينها وبين المعائر ساكرن لهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع أو يلتزم بها الاسانذة فيما عما المتلك المراكز الإدارية بالجامعة باستئناء حالة وحيدة وردت باللادة (١٣٢) من قانون تنظيم البخامات رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ مدع فيها المشرع للاستغذ المتارغ برئاسة عجلس القسم اذا لم يوجد به اسائذ وذلك بقرار من دئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المهيد بعد أخذ راى مجلس القسم سا تطبيق د

استعرضت الجمعية المعومية المادة ١٣١ من قانون تنظيم الجامعات الصدادر بالقانون رقم 29 لسسنة ١٩٧٧ وتمديلاته الني تنص على انه المحدد مع مراعاة حكم المادة ١٩٧٣ يبقي بصفة شخصية في ذات الكلية أو المهد جميع من پلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أسائنة متغرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم بطلبوا عدم الاستمرار في الممل ولا تحسسب هذه الملدة في الماش وينغاضسون مكافأة اجماليسة مع الجمع بين المكافأة والماش وينغاضسون مكافأة اجماليسة بلوغ سن الخامسة والستين بذات الكافأة المتقدمة ولمدة ستين قابلة للتجديد أسائذة متفرغين » والمادة ١٣٧ من ذات القانون التي تنص على للتجديد أسائذة متفرغين » والمادة ١٣٧ من ذات القانون التي تنص على المادة السابقة بأعباء رئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد بالقسم اسائذة ويكون ذاك بقرار دن رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المههد ويهد أخذ رأي مجلس القسم »

كما استعرضت المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقسانون المذكور الصادرة بقرار وئيس الجنهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته التي تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته وذلك فيما عدا تقلم المراتز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم وعضوية مجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية ٥٠٠٠ والمادة ٣٠٧ من ذات اللائحة التي تنص على أنه « يجوز بقرار من مجلس الجامعة انشاء

وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فنى وادارى ومالى من الوحسدات الآنة :

١ ... مستشفيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها ٠

٢ ... حساب البحوث بالجامعة ٠

۱۰۰۰ ويجوز انشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقرار من المجلس الاعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة ع و والمادة ٣٠٨ منها التي تنص على أن د تهدف هذه الوحدات الى تحقيق الأغراض التالية كلها أو بعضها :

(أ) معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في مجال تعليم الطلاب وتعديبهم أو في مجال البحوث ٠٠٠ والمادة ٢١١ التي تنص على ان « يتولى ادارة كل وحدة مجلس ادارة يراغي في تشكيله أن يكون معبرا عن الأحداف التي ترهى الوحدة الى تحقيقها ٠٠٠ ويتم تشكيل المجلس بقرار من رئيس الجامعة وفقاً للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة ٠

ويكون مجلس ادارة الوحدة هو السلطة الهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تحقق أغراضها تحت اشراف وثيس الجامعة وله على الأخص :

۱ ــ وضع النظام الداخلى للمبل فى الرحدة وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين بها ٥٠٠٠ » ــ والمادة ٣١٤ التى تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات وهذه اللائحة تكون لكل وحدة الانخة داخلية تحدد اختصاصات مجلس الادارة ورئيس المجلس والنظم المائية والادارية للوحدة ٥٠٠٠ » ٥

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع رغبة منه في الاستفادة بالخبرات المبلعية الراسخة الأساتذة الجامعة الذين بلغوا سن السين المقررة لاحالتهم إلى الماش ، أجاز أهم ... في قانون تنظيم الجامعات رقم 29 لسنة ١٩٧٧ البقاء بالخدمة كاساتذة متفرغين لقاء مكافأة هميئة مع الجمع بينها وبين المساش كما قرر لهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع أو يلتزم بها الأساتذة ، فيما عدا تقلد المراكز الادارية بالجامعة ، باستثناء حالة وحيدة وردت بالمادة ١٩٧٢ من القانون المذكور سمع فيها للاستاذ المتفرغ برئاسة مجلس القسم اذا لم يوجد به اساتذة وذلك بقراد من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المهد بعد أحد رأى ... مجلس القسم مجلس الكلية أو المهد بعد

ولما كان المشرع في اللائمة التنفيذية للقانون المشار اليه قد منح ملجلس الجامعة أو المجلس الأعلى للجامعات – حسب الأحوال – ملطة انشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعة لها استقلال فني ومالي واداري تهدف الى تحقيق أغراض متمددة ومنها معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في مجال تعليم الطلاب وتدريبهم أو في مجال المبحوث ، وناط المشرع بمجالس ادارة كل وحلة هن هذه الوحدات – في حلود أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية – وضع لوائح داخلية تتضمن نظام المساب بها وتحديد اختصاصاتها والوصف المام لواجبات العاملين بها ، ومن ثم فلا يجوز أن تشمل هذه اللوائح على حكم يخول الأساتفة المتفرغين بناك الوحدات تولى المراكز الادرية نيها كنصب رئيس الوحدة و مديرها الوحدات الوحدات المامين الوحدات المامين بها ،

لذئيك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفترى والتشريع الى عدم جواز تقلد الإستاندة المتفرغين للمراكز الادارية بالجامعة والوحدات ذات الطابع الخاص-بها ، على أن يراعى الاستثناء المقرر في هذا الشأن بالمادة ١٢٢ من القانون وقم 24 لسنة ١٩٧٣ كما سلف البيان "

ر فتوی رقم ۳۱۰ فی ۱۹۸۹/۶/۲ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱ ملف رقم ۲۰۷/۳/۸۱) ۰

(92)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة ... الجهمية المهومية السمى الفتوى والتشريع ... صاحب الصفة في طلب الرأى : ...

المادة ١٠/٦/ من قانون معلس الدولة الصادر بالغانون دفع 20 لسنة ١٩٧٧ ــ اختصاص المجمعية المهومية القسمى دافتوى والتغريع بابداء الراى عن المسائل الدولة والدستورية والتغريب وغيرة وغيرة وغيرة الحد الاشخاص الالين حددهم التمان على سبيل الحصر وهم : رئيس الجمهورية او رئيس معلس الشعب او رئيس معلس الدولة دون غيرهم حالب الراى المقدم من معلس الوحدة المحادة الوزاء او دليس معلس الدولة دون غيرهم حالب الراى المقدم من رئيس الوحدة نفصية عالميتي -

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 2٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « نختص الجمعية المعرمية لقسمى الفترى والتشريع بابعاء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

١ ـــ المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة •

ومفاد ذلك ان طلب الرأى من الجيمية العبومية لقسسمى الفتوى والتشريع انها يكون عن طريق أحد الأشخاص الذين حددهم النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجيهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة دون غيرهم معن هم في درجتهم •

ولما كان طلب الراى في الحالة المعروضة مقدم من السمسيد وثيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة الفيوم وهو ليس من الاشخاص الذين حددهم نعى المادة ٦٦ سالف البيان على سبيل الحصر ومن ثم يتعين عدم قبول الطعاف .

لذليك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم قبول طلب الرأى •

(التوى رقم ۲۲۱ في ۲۹۸۹/۳/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملف رقم ۲۹۲۱/۳۲) .

(40)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

(1) اختصاص ـ ما يغرج عن اختصاص الجمعية العمومية السمى الخترى والتشريع ـ المنزعات الضربية بين الجهات الادارية ومصلحة الضرائب ـ تزاع بين المجلس الأعل للشقافة ومصلحة الضرائب : ـ

قلادة ١٩٦٨م من قانون مجلس الدوله المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ سالأصل
هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفنوى والتشريع بابداء الرأى الملزم في المنازعات
انتي تنشأ بين الوزارات والمسالح العنه - ذا عقد نشرح الاختصاص بنوع من المنازعات
لهجة اخرى بنص خاص تعين الاعتداد بالتمي الفناص وحده - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩
يغرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والمساعية وعلى
"كسب المهل (الملفى) أو في القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الخرائب على المخلل
(العمال) درسم اجراءات معينه وجهات محدد للنظر في المنازعات الفريبية على كان الفاص
يقيد العام - تنبية ذلك : لا اختصاص للجمعية العمومية قلسمى الفتوى والتشريع في هذا
المسئن آيا كان اطراف التُواح فيها – تطبيق ٥٠

 (ب) مرافعات - المادة ۱۹۰ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - عدم تطبيعها أمام الجمهية الهمومية - احالة النزاع من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية : -

استقر افتاء الجمعية على عدم سريان نمى الملدة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى مواجهتها — اساس ذلك : ان الاحالة لا تكون الا يين معكمتين تابعتين لجهة فضائية واحده أو كهيتين فضائيتين مستقلتين — الجمعية العمومية ليست معكمة بالمنى اللقى عند الشرع فى الملدة ١١٠ مرافعات — تطبيق ٠

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس المولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن د تختص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بابله الرأى مسببا في المسائر الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بن الوزارات أو بن المسالح العامة أو بن الهيئات العامة أو بن عنه الهيئات العامة أو بن الهيئات العامة أو بن الهيئات المحلية أو بن منه الجهات وبعضها البمض • ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبن • • • •

ومقاد ذلك أن الأصل هو اختصاص الجمعية العبومية بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات المشار اليها بنص المادة 77/د من قانون مجلس الدولة الا أن المشرع سواء في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرص ضريبة على الارباح التجارية ضريبة على الارباح التجارية والمستاعية وعلى كسب المبل (الملغى) ، أو في القانون رقم ١٥٧ لسنة

1941 بشأن الضرائب على الدخل (الحالى) « قد رسيم اجراءات معينة وجهات محددة للنظر في المنازعات الضريبية ولما كان الخاص يقيد العام ، فان الاختصاص بالقصل في تلك المنازعات ينحسر عن الجمعية المبومية الما ما كان اطراف النزاع فيها ولا يفير من ذلك ان اخالة النزاع الممروض الى الجمعية كان بحكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية « دائرة ٥٠ شرائب » وفقا للمادة ١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ مرائب » وفقا للمادة ١٠ من قانون المرافعات علم سريان هذا المنس في مواجهتها على اسساس أن الإحالة لا تكون الا بين محكمين تسامعين لجهة فضائية واحدة أو لجهين قضائيتين مستقين الجموعية ليست محكمية الممومية ليست محكمية الممومية ليست

للتسك

انتهت الجمعية المعومية الى عدم اختصاصها بنظر المنزاع الماثل • (فتوى رقم ۲۷۷/۲۷۳ ملف رقم ۲۷۷۳/۲۷۳) •

(44)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدليون بالدولة _ تمين _ التميين في غير ادني (وظائف) •

إَ إِلَا لَلْمُسْرِع فَى المَافَدَ (١٥) مِن قانون نظام العاملين المدنين بالموقد رقم ١٧ استة ١٩٧٨ للعاملين من دَاخل الوصعة أو خارجها التعين في غم ادني درجات وظاف الجموعات التوجية بالوصدة على أن تراعى الشروط المقرره الخلك بالملادة المداورة وقوار لجنة شئون المنتجة الله المعاملة المداورة المداورة المعاملة المحمد المعاملة المداورة المداورة المداورة المداورة المعاملة المداورة المعاملة الموجدة الموجدة التوجية الموجدة التوجية الموجدة التوجية المحمدية المعاملة المداورة المنافرة المحمدة المحمدية المحمد

استعرضت الجمعية العبومية المادة ١٥ من قانسون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والممدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٦ ، التي تنص على أن « يكون التعيين ابتدا في ادني وطائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة ٠

ويجوز التعبين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حسدود ١٠٪ من المدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي تضمها لجنة شئون الخصمة المدنية ١٠٠ والمادة ٣٦ من ذات القانون التي تنص على أنه د مع مراعاة استيفاه العامل لاشتراطات شسفل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقيبة من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها ١٠٠ كما استيمرضت المادة (١) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة المعبين في غير أدني وطائف المحموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وبدراعاة توافر الشروط الآتية :

٣ _ الا تقل مدة الخبرة العملية للمرتبع عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الادني من الوظيفة المرتبح لها وفقاً لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التعيين بها ٠٠ ٠٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن الشرع في المادة (١٥) من قانون نظام العمامان المدنيين بالعولة رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، أجاز للعاملين من داخل الوحدة أو خارجها التعيين في غير أدنى درجات وظائف المجموعات النوعية بالوحدة ، على أن تراعى الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكررة وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقيم ١ لسنة ١٩٨٠ ، ومنها ضرورة توافر مدة خبرة عملية للمرشم للتميين لا تقل عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشسم لها وفي المجموعة النوعية التي تنتمي اليها تلك الوظائف . ولما كان نظام التمييز في غير أدنى الدرجيات - طبقيا لما استقر عليه افتياء الجيعية المهومية - لا يخاطب العاملين في نفس المجموعة النوعية التي توجد بها وظيفة شاغرة في غير أدني الدرجات حتى ولو توافرت في شأن المرشيع لشغلها من بينهم مدة الخيرة العملية سالفة البيان ، بحسبان أن شغل هؤلاء العاملين للوطائف الأعلى في ذات المجموعة النوعية ــ بصفة دائمة ــ لا يكون الا عن طريق الترقية من الوظيفة الأدنى في الدرجة مباشرة وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون المشار اليه • والقول بغير ذلك مؤداه التحايل على اشتراطات الترقية والخلط بين قواعدها ونظام التميين في غير أدني الدرحات •

ولما كان العامل المعروضة حالته يشغل الدرجة الثالثة بمجلس مدينة رفح فان تعيينه في وظيفة من العرجة الثانية بفات المجموعة النوعية التي يعمل بها وفي نفس الوحسة ، لا يتاتي الا بطريق الترقيبة ، ولا يجوز تطبيق قواعد التعيين في غير أدني العرجات على حالته للاسباب السابق بسيانها *

لللسك

أنتهى رأى الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عمدم جواز تطبيق نظام التعين في غير أدنى الدرجات على حالة العامل المروضة •

(فتوی رقم ۹۲۸ کی ۹۲۸/۳/۲۹ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملف رقم ۹۲۸/۳/۸۲) .

(AV)

حلسة ١٩٨٩ من مارس سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة _ انقطاع عن الممل _ انهاء خدمة _ اعادة تعيين _ مدى چوارز صباب مدة الانقطاع فدمن مدة الخدمة : . .

مدة الانتخاع الوجب لانها، الضدة ولان لم يعنيها صدور قراد بانها، خدمة المسامل لا تشير مده خدمة فعلية باى وجه من الوجوه فلا يستحق اى حق من العقوق المستحدة من الوظيفة أو تلك التى ترتبط بالوجود الفسل بالخدمة — أثر ذلك : أنه يتمين اسلط مدة الانتظاق وعدم حسابها ضمين مدة خدمة المامل وفي المدد المسترفة للترلية وعدم جوائز منحه العلاوات المورية التى حل مبعاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه — أساس ذلك : أن القول بغير هذا يضم العسامل الذى تنتهى خدمته بنزد ادادى لانتظامه ثم يقفى بالقاء هذا القراد — هذا القراد بالملان شابه فى وضم الخدس من العامل الذى لم يسدد بشانه مثل هذا القراد — قاست () *

استعرضت الجمعية الممومية فتواها الصادرة بناريخ ١٩٨٧/١١/١١ ملف ٣٥٧/٦/٨٦ والتي انتهت فيهسا الى أن مدة الانقطاع الموجب لإمهاء الخدمة ولئن لم يعقبها صدور قرر بانهاء خدمة العامل لا تعتبر مدة خدمة نعلية بأى وجه من الوجوه فلا يستحق عنها أى حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة أو تلك التي ترتبط بالوجود الفعلي بالخدمة ومن ثم يتمين اسقاط مدة الانقطاع وعدم حسابها ضمين مدة خدمة العمامل وفي المدد المشهرطة للترقية وعدم جواز منحه العلاوات الدورية التبي حل ميعاد استجهاقها خلال فترة انقطاعه ولما كان البين من مطالعة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٣٣٥ لسنة ٣٨ ق انه اكتفى ببحث مشروعية قرار انهساء خدمة المدعية وقضى بالغائه الا انه لم يتعرض للقرار رقم ١٦٢ باعــادة تعيينها واستقاط مدة انقطاعهما سواء في منطوقه أو في أسبابه واكتفي الحكم بأن وصفه في احدى حيثياته بأنه « لا يعدو أن يكون مجرد قرار بسلم المدعية عملها بعد انقطاعها عن العمل لا يرتب أثرا على علاقتها الوطيفية القائمة منذ انقطاعها حتى عودتها الى العمل ، ومن ثم فلا يمكن القول بسأن هذا المحكم قد قضى بالغاء القرار رقسم ١٦٢ فيها تضمنه من اسقاط مدة انقطاع السيدة المعروضة حالنها من مدة خدمتها ، كما لا يمكن القول بأن من آثار المحكم بالغاء قرار انهاء خدمتها الغاء قرار اسقاط مدة انقطاعها واعتبار خدمتهما متصلة وما يترتب على ذلك من استحقاقها للملاوات الدورية والترقيات ٠٠٠ الخ اذ أن جهة الادارة ــ حسبما استقر

⁽١) عدلت الجمعية السومية عن هذا الرأى في افتاء لاحق أنها •

عليه افتاء هذه الجمعية - تملك رغم علم اصدار قرار بانهاء خدمة العامل المنقطع عن عبله ترتيب الأثر المترتب على هذا الانقطاع وهو اسقاط مدته من مدة خدمة العامل ، والقول بغير ذلك يضع العامل الذي تنتهي خدمته يقرار اداري لانقطاع ثم يقضي بالفاء هذا القراد لبطلان شابه في وضمع انفسل من العامل الذي لم يصدر بشأته مثل هذا القرار واكتفت الجهة الادارية بتسليمه الهمل وترتيب أثر البعد عن الوظيفة وهو استقاط مدة الادارية عن مدة خدمته رغم تهائل مراكزهما القانوئية .

الليك

انتهى رأى الجمعية الممومية القسمى القتوى والتشريع الى عام جواز حساب مدة انقطاع المروضة حالتها ضمن مدة حدمتها

ر فتوی رقم ۲۰۲ فی ۲۹۸۹/۳/۳۰ چلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملف رقم ۲۹۸۲/۲۴) ·

(۹۸) جلسة ۱۰ من مارس سنة ۱۹۸۹

تأمين اجتماعي _ معاش _ ميعاد تقديم طلب الصرف : _

اللَّافة (١٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الزم الشرع ذوى الشان تقديم طلبات لصرف الماش او التعويض او اى مبالغ مستعقة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك في ميماد أقصاء خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا سقط حقهم في الطالبة بها .. خول الشرع مدير عام الهيئة الغتمية او من ينيبه (الهبئة العامة للتأمين والعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بعسب الأحوال) سلطة التجاوز عن الاخلال بالبعاد الذكور اذا كان قائما على سباب تبرره .. في هذه العالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق ... عدلت المادة (١٤٠) المذكورة بمنتفى القانون رقير ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعمول به بالتسبة لهذم الماجة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ والهبيف اليها فارة جديدة كلفى بأنه اذا قدم طلب الصرف بعد ميعاد التقمس ستوات الشار البها بصرف المائي وجدم اعتبارا من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب دون ان يغضم الصرف لإية سلطة تقديرية ... اصبح وزير التامينات (وفقا للنص المدل) هو السلطة المغتمسة بالتجاوز عن تقديم طلب الصرف في المعاد المحدد بهراعاة ذات الفنوابط السالف بيانها ... اثر ذلك : .. أن من تقدم بطلب لصرف مستحقاته التاميئية بعد مبعاد الخبس سنوات وابم الأميل فيه السلطة المختصة قبل ١٩٨٧/٧/١ يصرف له الماس وحدم بدءا من التاريخ اللكور ما لا وجه لالزامه بتقديم طلب جديد للاستفادة من هذا الحكم لتمارض ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المادة (١٤٠) وهو عدم حرمان أصحاب الشان من الماش أيا كان سبب تاخرهم عن تقديم طلب الصرف في موعده ودون خضوع المرف لأية سلطة تقديرية .. كذلك لا وجه لتقرير صرف العاش اعتبارا من أول الشهر الذي تقدم فيه بطلبه لأن ذلك يتعارض مم سربان تعديل نمى الماتة (١٤٠) اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ــ تطبيق ٠

استعرضت الجمعية المعومية المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه « مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٥) يجب تقديم طلب صرف الماش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقا لأحكام هذا القيانون في ميعاد أقصياه خيس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في الطالمة ما "

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدعة شاملة للمطالبة بباتى المبالغ المستحقة وينقطع سريان المعاد المسار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد •

ويجوز لمدير عام الهبئة المختصة او من ينيبه أن يتجاوز عن الاخلال بالميماد المشار اليه في الفقرة الأولى اذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره وفي هذه البحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق » * كما استعرضت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بنمديل بعض احكام قانون التأمن الاجتماعي التى تنص على أن « يستبدل بنصوص المواد ١٨ فقرة ثانية و ١٨ مكررا ففرة ثانية و ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ١٤٠ _ يجب تقديم طلب خرف الماش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقا لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاء خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في المطالبة بها وتعتبر المطالبة بأن من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة بباقي المبالع

وينقطع سريان الميعاد المسار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعاً ادًا تقدم أحدهم بطلب في الوعد المحدد •

واذا قدم طلب المعرف بعد انتهاء الميماد المثماد الله يقتصر الصرف على المساش وحده ويتسم الصرف اعتبسارا من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب *

ويجوز لوزير التأمينات أن يتجاوز عن عدم تقديم الطلب في الميعاد المشار اليه إذا قامت أسباب تبرر ذلك · وفي هذه الحالة تصرف المحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق ·

والمادة السابعة عشرة من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هذا إلغانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ويعمل بنعديله للنصموص المبينة فيما يأتي اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ • ٠٠٠

واستظهرت ألجمية ما تقدم أن المشرع في المادة ١٤٠ من قانون السامين الاجتماعي رقس ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، أازم أصحاب الشأن بتقديم طنبات لصرف المماش أو التمويض أو أي مبالغ مستحقة وفقا لأحكام هذا التانون وذلك في ميماد أقصاه خبس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا سقط حقهم في المطالبة بها وخول المشرع مدير عام الهيئة المختصة أو من ينيبه « الهيئة المامة للتأمين والمماشات أو الهيئة المامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال ، وسلطة التجاوز عن الاخلال بالميماد المذكور اذا كان قالما على أسباب تبرره وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق وقد عدلت المادة ١٤٠ المذكورة بعقص القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعول به بالنسبة لهذه المادة المامة المتجاوا من الاخلال المتوادا من الإملام المتفاون وقد عدلت المادة ١٤٠ المنابع المتنابذ المنابع المتحدل المتابدا من الإملام المتحدل المتحدد المتحد

طلب الصرف بعد ميعاد الخيس سنوات المشساد اليه ، فيصرف المساش - وحده - اعتبادا من أول الشهو الذي قدم فيه الطلب ، ودون أن يخضع الصرف لاية سلطة تقديرية ، كما أصبح وزير التأمينات - وفقا للنص المعدل - هو السلطة المختصة بالمجاوز عن تقديم طلب الصرف في المعاد المحدد بمراصاة ذات الضوابط السالف بيانها وذلك بدلا من مدير عام الميئة المختصة ،

ويتطبيق نص المادة ١٤٠ « المعدلة » على حالة من تقاموا بطلبات لصرف مستحقاتهم النامينية بعد ميعاد الخيس سنوات ، ولم تفصل فيها السلطة المختصسة قبسل ١٩٨٧/٧/١ فانه يتمين أن يصرف لهم المساشق وحده سربه من التاريخ المذكور ، ولا وجه لالزامهم بتقديم طلبات جديدة لاستفادة من هذا العكم لتمارض ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المدترة ١٤٠ وهو عدم حرمان أصبحاب الشأن من المعاش أيا ما كان سبب تأخرهم عن تقدير مطلب الصرف في موحده ودون خضوع المحرف لاية سنطة تقديرية كها سبق البيان كما لا وجه لتقرير صرف المساش منطة تقديرية كها سبق البيان كما لا وجه لتقرير صرف المساش ذلك يتعارض مع سريان تعديل نص المادة ١٤٠ من ١٩٨٧/٧ ، ومن ذلك يتعارض مع سريان تعديل نص المادة ١٤٠ من ١٩٨٧/٧ ، ومن الماش وكانة حقوقهم الأخرى من تاريخ استحقاقهم اذ ارتأى أن علم التزامهم وكانة حقوقهم الأحرى من تاريخ استحقاقهم اذ ارتأى أن علم التزامهم بالمناهم المناهدة در كان له ما يبرره »

4.13

انتهى رأى الجيمية العيومية لقسيمى الفتوى والتشريب الى سرف المعاش وحده ــ للمعروضة حالتهم اعتبارا من ١٩٨٧/٧/ ، وذلك طبقا لحكم الفقرة الثالثة بالمادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقسانون رقسم ١٠٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، وعلى النعور السابق ايضاحمه .

⁽ فتوی رقم ۳۰۳ فی ۳۰/۳/۳/۳ چلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملف رام ۲۹۸۲/۲/۸۲) .

(44)

حلمية ١٥ من مارس سيئة ١٩٨٩

تأمين اجتماعي .. اشتراكات .. الأجر التقي .. حوافز الانتاج ... النسبة التي تفضع لاشتراق التأمينات من حوافز زيادة العميلة التي تصرف للعاملين بعميلحة الفرائب على الاستهلاك : ...

غاير الشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشان التأمين الاجتماعي في ملهوم أجر الاشتراق في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... أصبح هذا الأجر يشمل الى جانب الأجر الأسامي الأجور التغيرة كحوافز الانتاج وكافة البدلات التي تستعق للمؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تقفي احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٤ بعدم اعتبارها عنصرا من عناصر أجر الاشتراك المتغير .. ناط الشرع يوزير التأميثات وضع قواعد حساب عناصر الأجر التغير ... أصدرت وزيرة التأمينات القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٤ بهذا الثبان ويقفى القرار باخضاع بعض الأجود المتفية بالكامل أي بنسبة ١٠٠٪ عند حساب قيمة الاشتراك في قانون التآمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتبر جزءا من اجر الاشتراك .. يستثنى من ذلك ما ذكر صراحة في القرار الذكور مما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر المتقير ٥٠٪ فقط من هذا الأجر هو اللي تؤدي عل أساسه الاشتراكات - عطلب البند (١) من المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٤ في عنصر حافز الانتاج او مكافاة زيادة الانتاج اقلى ينفضع بكامل قيمته لأجر الإشتراق المتقر أن يستعق وفقا لنظام صادر من السلطة المختصة وأن يشهل هذا النظام جهيم الأسس الوضوعية المتعلقة بكمية الانتاج او جودته او معدلات الأهاء التي يستحق على أساسها العافز سواء بالنسبة للمامل او مجموع العاملين ـ البين من قواعد صرف مكافاة زيادة الحسيلة للعاملين بمصلحتي الجمارك والضرائب الصادرة بقرادى دئيس مصلحتي الجيارك والفرائب على الاستهلاك رقعي ٨٥ لسنة ١٩٨٥ ، ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ان هذه الكافاة تبنع على اسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتميز في اداء العبل وجودته كما تضمئا حالات المرمان من المرف .. اثر ذلك : .. خضوع مكافاة زيادة المعنيلة بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الأجر التقير الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي ... تطبيق •

استعرضت الجيمية المعومية المادة o من القانون رقم ٧٩ لسنة العهد المعدار قانون التامين الاجتماعي المعدلة بالقمانون رقم ٤٧ لسنة العمد ١٩٨٤ التي قضت بسأله نمي تطبيق أحكام هذا القانون يقصد ١٩٨٠٠٠٠ (ط) بالأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشميل :

١ ــ الأجر الأسساسي ٠

٢ ــ الأجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه
 وعلى الأخص :

- (أ) الحوافز ***
 - (ب) ٠٠٠٠٠
 - (چ)
- (د) البدلات ويحدد رئيس ألوزراه بناء على عرض وزير التأمينات البدلات التي لا تمتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك •

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعه حساب عناصر هذه الأجر ، •

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 7٧٩ لسنة 1948 بشان البلات التي لا تعتبر عنصرا من عساصر أجر الاشتراك وتبين للجمعية أن المادة الأولى من قرار وزيرة التأمينات رقسم ٧٥ لسنة 1948 بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي قضست بأن « يتحدد الأجر المتغير الذي تؤدى على أسساسه الإستراكات في قانون التأمين الاجتماعي المشار الله بما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقدى لقاء عمله الأصل من جهة عمله الأصلية التي لا تعتبر حزاء من الأجر الأسياسي وفقا لما يلي :

- ٢
- ····· _ ٣
- إليدلات التي تعتبر جزءا من أجر الاشتراك في نظام التسامين
 الاجتماعي ٠
- ن ملا من عناصر الأجر المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر المتضبوص عليها فيها سهبق وبها لا يجهاوز ٥٠٪ من الأجر الإساسي السنوى » •

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ مسالف البيان غاير في مفهوم أجر الاشتراك في قانون النامين الاجتماعي فأصبح هذا الأجر يقسيل جانب الأجر الاساسي الأجود المتفيرة كحوافز الانتساج وكافة البدلات التي تستحق للبؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تقضى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان بعدم اعتبارها عنصرا من عنساصر أجر الاشتراك المنفر وأذ نساط المشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر الأجر المتغير أصدرت وزيرة التأمينات القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان وقضى باخضاع بعض الأجور المتغيرة بالكامل أي بنسبة ١٩٨٠ سالف البيان وقضى باخشاح في قانون التأمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتبر جرا من أجر الاشتراك أما ما عبلها ما ذكر صراحسة في القرار المذكور مما يحسل عليه المؤمن عليه سنويا من عنساصر الأجر المتغير فان من أخر من أخر من أخر المؤمن عليه سنويا من عنساصر الأجر المتغير فان من أخر الأشتراكات ٠

وإذ تطلب البند (١) من المادة (١) من القرار الوزارى رقم ٧٥ السبة ١٩٨٤ سالف البيان في عنصر حافز الانتاج أو مكافأة زيادة الانتاج الذي يغضم بكامل قيمته لأجر الاشتراك المتغير أن يستحق وفقا لنظام صادر من السلطة المنتصة وان يشمل هذا النظام جميع الأسس الموضوعية المتعلقة بكمية الانتاج أو جودته أو مهدلات الأداء التي يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين و

ولما كان البين من قواعد صرف مكافأة زيادة الحصيلة للمساملين بمصاحتى الجمارك والضرائب المسسادرة بقرارى مصاحتى الجمارك والضرائب على الاستهلاك رقعى ٥٨ لسنة ١٩٨٥ و ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ان مند المكافأة تمنع على اسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتميز في أداء المعل وجودته كما تقسينا حالات الحرمان من صرف هذه المكافأة ومن ثم تدخل هذه المكافأة في مفهوم حوافز الانتاج المشار اليها في البند (١) من المادة الأولى من قرار وزيرة التأمينات رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان فيخضع بالكامل أي بنسبة ١٨٠٠٪ عند حساب الأجر المتفير الذي تؤدي على اساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعية

لالباك

اتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خصوع مكافاة زيادة الحصيلة في الحالة المروضة بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الأجر المتفر الذي تؤدى على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي ٠

ر فتوی رقم ۲۰۵۷ فی ۳۰/۳/۳/۰ جلسة ۱۹۸۹/۳/۳ ملف رقم ۱۹۸۹/۸/۱) ٠

(++)

جلسة ١٩٨٩ من مارس سنة ١٩٨٩

حجز ادارى ... المجز عل الأموال العامة ... حجز عل متاولات مملوكة للهيئة العامة الشُّون المُعَامِ الأمرية : ...

تعتبر الأموال المطوكة للدولة والانتخاص الاعتبارية العامة ومنها الهيئات المسامة امولا عامة يعظر تملكها أو العجز عليها استيفاء لتى حق من العقوق ساماس ذلك : المادة المادة المسادد بالقانون رقم ١٦ المادة ١٩٥٣ سائة المادة ١٩٥٣ سائة المادة المادة ١٩٥٣ سائة عامة تلموق بوزارة المساعة الحالة عليه الهيئة المادة الشاون الطام الأمرية والملمي عليها الشيخسية المتابع المنابع الأمرية والملمي عليها الشيخسية المتابعات المنابع المهابة المنابعات المنابع المنابع المنابعات الموال المادكة للدولة وبالتال لا يجوز توامع العجزة على الموالها سائيلية ب

استعرضت الجمعية المسومية نص المادة ٨٧ من التقنين المدني التي قضت بأن * تعتبر أهوالا عامة الهقارات والمنقولات التي للمولة أو للاشتخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

وهذه الأموال لا يجدوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملسكها بالتقادم » كها استمرضت المادة ١٤ من قانون الهيئات الصامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ التي نصت على أن « تعتبر أموال الهيئة المامة أموالا عامة ، وتجرى عليها القواعة والأحكام المتعلقة بالأموال المامة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بانشاه الهيئة » *

ولما كان مفاد ما تقدم أن المشرع اعتبر الأموال المبلوكة للموالة وللأشخاص الاعتبارية السيامة ومنها الهيئات العامة أموالا عامة ، وحظر تملكها أو العجز عليها استيفاءا لأى حق من الحقوق .

ولما كان البين من أحكام القسانون رقسم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بانشاه هيئة علمة للمطابع أن المشرع انشأ هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة أطلق عليها « الهيئة العامة لشبئون المطابع الأميرية » وأضفى عليها الشخصية الاعتبارية ، ومن ثم تتبتع هذه الهيئة بالحماية التي أشفاها المشرع على الاعتبارية ما المسؤكة للمولة وبالتالي قلا يجوز توقيع الحجز على أموالها .

ولما كان النابت من الأوراق أن مأمورية ضرائب الشركات المساحمة قله أوقعت بتاريخ ٨٠/ ١٩٨٧/ حجزا اداريا على المنقولات الموجودة بمقر الجيمية التماونية الاستهلاكية للماملين بالهيئة الصامة لشئون المطابح الأمرية على سند من القول بأن هذه المنقولات مملوكة للجيمية المذكورة باعتبار أن الحيازة في المنقولات سند الملكية بيد انه لما كان الثابت من الأوراق ان المنقولات الواردة في محضر الصجز المساب في البندين رقمي ٤ و ٥ (أرفف خسب وفتارين وكذلك حق الجدك والايجار) مملوكة للهيئة المامة تسئون المطابع الأميرية وتندرج ضمين عناصر ضمها المالية ، وقد اعادتها الهيئة للجيمية، كما أن مقر الجيمية الموجودة به هذه المنقولات يقع ضمن الأرض المخصصة للهيئة بموجب محضر التسليم النهائي المؤرث يقع ضمن الأرض المخصصة للهيئة بموجب محضر التسليم النهائي المؤرث المنطق المحكومة ، ومن ثم فلا يجوز توقيع الحجز على هذه المنقولات ويتميّم الماحال علم المناه المنجز على هذه المنقولات ويتميّم والحال علم المناه علما المنجز على هذه المنقولات ويتميّم والجال هذه المنقولات ويتميّم

الليك

انتهت الجممية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الغه المجز الموقع على المنقولات المبلوكة للهيئة الهامة لشئون المطابع الأميرية بتازيخ ١٩٨٧/١٠/٨ •

(فتوی دقم ۳۰۸ فی ۳۰/۳/۳/ چئسة ۱۹۸۹/۳/۲۰ اُطف دقم ۳۰۸/۳/۳۳ .

(1+1)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

(أ) عاملون مدنيون بالدولة ... (تلمين اجتماعى ... اصابة عمل) البجهة المُنتِمة بعلاج
 العامل نتيجة اصابة العمل التي لعقت به وما ينتج من انتكاس ومضاعفات : ...

قرد المشرع بمقتضي أحكام المادة (٢٠) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٩٤ المنفي أو المادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٩٤ المنفي أن وحسات الجهذا الاجتماعية رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٩٤ المنفي أن وحسات الجهذا الاجتماعية رقم ١٩٤٢ المناب المعل التي تعدد لهم ويتمويضهم عن المجوز الناجم عن علمه الاسابات على قرر دالشرع بالمادة (٨٤) من قانون التأمين الاجتماعي الصداد بالقانون رقم ١٩٧ اسنة ١٩٩٠ أن المناب المسلم ورعايته طبيا – وهي المادة ١٩٩ من ذات القانون قرر المشرع أنه تعتبر في حكم الاصاباة كل حالة انتكاس أو هشاعلة تشكا عنها – وقوع أصابة المسلم في قل المعل باحكام القانون رقم ٩٧ اسنة ١٩٩٩ وتقانون رقم ٩٧ اسنة ١٩٩٩ والمنافز المناب عن الاحساب والمساطات الناجهة السنة ١٩٩٠ - أثر ذلك : أن الجهة التي يعمل بها المساب عن التي تكون مازمة قانون بماده بنا المنطس المساحد والمساحد (مر ١٩٠ السنة ١٩٠٥ – وتكون الهيئة المامة للناميذ السنح عن المارة قانون بطح ١٩٧ من التكام القانون رقم ١٧ اسنة ١٩٠٥ – وتكون الهيئة المامة للناميذ السنح عن الملزمة قانونا بعلاج ما ولعمند (١٩٠ ١٩٧ من ١٩٠٤ – وتكون الهيئة المامة للمستة ١٩٠٥ المسنح عن المرة ١٩٠ لسنة ١٩٠٥ المسنة ١٩٠٥ من انتكامات وطساحات وسطحاط المستة ١٩٠٥ المناب والمستة ١٩٠٥ المستة من المارة من انتكامات وطساحات وسطحاط المستة ١٩٠٥ المستة ١٩٠٥ من انتكامات وطساحات وسطحاط المستة على المناب والمستد على المنام المالات والمساحات وطساحات والمساحات والمساحات والمساحات المساحات والمساحات والمساحات والمساحات والمساحات والمساحات والمساحات والمساحات والمساحات والمساحات المساحات والمساحات والمساحد والمساحد والمساحد والمساحد والمساحد والمساحد والمسا

(ب) عاملون مدئيون بالدولة (تأمين اجتماعي ــ اصابة عمل) مدى احقية الصاب
 في معاودة عرضه على اللجنة الطبية المختصة لاعادة تقدير نسبة العجز المتخلف عن الاصابة : ــ

اعظى الشرع في المادة (٥/4) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ للمصاب الحق في طلب اعادة الفحص الطبي لتقدير درجة العجز إيا كانت نسبة العجز الترتبة على الاصابة وسواء. ترتب عليها استحقاق تعويض الدامة الواحدة أو مطابق العجز دون تطرفة — لما كانت كل حالة (انتكامي أو مضابقة تشاعن الاصابة تعد في حكم الاصابة فانه يحق للمادل طلب اعادة منظرته وعرضه على اللجنة الطبية المختصة لاعادة تقدير نسبة العجز الناج عن اصابته وما ترتب عليها في كل حالة انتكامي أو مضابقة في ظل المدل بأحكام القانون رقم ٧٧ سنة 40% - تطبيق -

تبين للجمعية الميومية أن قانون النامينات الاجتماعية (الملغي) وقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كان ينص في المادة ٢٠ منه على أنه و لاتلتزم المصالح الحكومية والوحلات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة بالاشتراك في تامين اصابات العمل ٢٠٠ وعلى المصالح والهيئات المسار اليها في الهقرة السماية أن تقوم بصلاح المصابين من موظفيها ومستخدميها وعمالها وبدفع التعويضات المتردة طبقا لأحكام هذا

النصل أو أى قانون آخر أيهما أفضل للمصاب » وأن المادة ٣ من قانون التمينات الإجتماعية (الملغى) رقم ٦٣ لسبنة ١٩٦٤ كانت تنص على أن التقرم المحكومة والهيئات والمؤسسات العمامة ووجدات الادارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين فيها وبدفع التمويضات المقررة لهم وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب » ، واستخلصت المجمعية المعرفية من ذلك أن وحدات الجهاز الادارى بالمدولة ووحدات التهاع المام مى التى تلتزم قانونا بعلاج العاملين بها من اصابسات العمل التى تحددت لهم ويتمويضهم عن المجز الناجم عن عده الاصابسات ، واستمرضت الجمعية ما نصت عليه المادة ما عمن قانون التأمين الاجتماعي المامان بالمدسى علاج المساب ومامان أن د تتولى الهيئة المامة للتأمين المحمدي علاج المساب ورعايته طبيا وفقا لأحكام الباب السادس » وما نصت عليه المادة 24 من أن د تتولى الهيئة المامة التاتاس أو مضاعفة تنشأ عنها مورد »

ولما كان الثابت أن اصماية العمامل المذكور قد وقعت له في طما. العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وتقرر العجز الجزئي النباشيء عنها في ظل العمل بأحكامه وتتسابعت الانتكاسسات والمضاعفات الناجمة عن الاصابة وامتد أثرها خلال سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما ، وكانت هذه الانتكاسات والمضاعفات من اثار الاصابة الا أن المشرع اعتبرها بصريح نص المادة ٤٩ سالفة البيان في حكم الاصابة ذاتها وليست مجرد امتداد لها ، ومن ثم فان قوانين التأمين الاجتماعي المتسائية تسرى أحكامها بأثر مباشر على وقائع هذه الاصابة وآثارهــا التبي تعققت أثناء مدة سريــانها وتبعا لذلك ، فإن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وطبقا لنص المادة ٢٠ من القانون: رقم ٩٢ ليمنة ١٩٥٥ والمادة ٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها تكون هي الملزمة قانونا بمصاريف علاج كل ما ترتب على اصابة السبيد المذكور من انتكاسات ومضاعفات منذ وقوعها وحتم ٣١ أغسطس ١٩٧٥ اليوم السابق على نفساذ أحكام القانون رقيم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وتكون الهيئة العامة للتأمين الصبحي هي الملزمة قانونا بعلاج ما وقع منذ ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه من انتكاسات ومضاعفات طبقا لنص المادة. ٤٨ من هذا القسانون •

كما تبين للجمعية الممومية أن المادة ٥٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المسار اليه تنص على أنه و يجوز لكل من المساب وجهة السلاج. والهيئة المخيصة طلب اعادة الفيص الطبي مرة كل سنة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة ولا يجوز اعادة التقدير بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز ، •

ومفاد ذلك أن المشرع أعطى لليصاب الحق في طلب إعادة الفحص الطبى لتقدير درجة العجز أيا كانت نسبة العجز الترتبة على الاصابة وسواء ترنب عليها استحفاق تعويض الدفعة الواحدة أو معاش المجز دون تفرقة ولما كانت كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عن الاصابة تعد في حكم الاصابة حسيما سلف البيان فمن ثم فإنه يحق للمسامل طلب اعادة مناظرته وعرضه على النجنة الطبية المخصفة لاعادة تقدير نسبة العجز الناجم عن اصابته وما ترتب عليها في كل حالة انتكاس أو مضاعفة في طل العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه •

ويتطبيق ذلك على السيد المذكور فانه لما كان الشابت أن اللجنة العلمة المتأمن الصحى سبق أن قررت باعتبار اصابته في عام ١٩٥٩ اصابة عمل ومنحته اجازات من ١/١٤ الى ١٩٨٤/٩/٢٤ في عام ١٩٥٩ اصابة عمل ومنحته اجازات من ١/١٤ الى ١٩٨٤/٩/٢٤ وقررت بجلسة ١٩٨٤/١٢/٧٥ أن حالته غير مستقرة ويستمر في العلاج والأجازات المرضية عند الفرورة بعموفة جهة العمل وتعاد مناظرته بعد مناظرته طبيا بمعرفة اللجنة المطبية المختصبة فين تم يحق له أن تصاد والتي اسفرت عنها المضاعفات التي نشا عن اصابته في صورتها النهائية والكمة تقدير المجز بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ تبوته تموتها النهائية المسيد المذكور لم تتضمح أو تنبت نسبة عجزه في صورتها النهائية بعد حالات الانتكاس والمضاعفات التي حدثت له اثر اصابته لعدم النهائية بعد حالات الانتكاس والمضاعفات التي حدثت له اثر اصابته لعدم استقرار السحيد المسحية ٠٠

للليك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريح الى التزام الهيئة العامة للتأمن الصحى بنفقات علاج السيد / عبد العزز بيومى على العامل بالهيئة العامة لشئون المطابح الأميرية ، وذلك اعتبارا من تاديخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسبة ١٩٧٥ ، وكذلك احقية السيد المذكور في اعادة مناظرته طبيا بمعرفة اللجنة الطبية المختصة لتحديد نسبة حجزه .

 ⁽ فتوی رقم ۳۹۹ فی ۱۹۸۹/۶/۹ چلسة ۱۹۸۹/۳/۸۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۱/۸۲) •

(1+4)

. جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

جاسات ـــــ 'الطلاب العاسلين على شهادة الثانوية الانجليزية (الجي سـ مي ـــ أي) المحولين الى جامعة الزفاتيق من جامعات اجتبية : ـــ

الحسول على شهادة الثانوية العامة أو ما يمادلها هو شرط لازم للقيد بالجامعات ا المرية ـ عهد قانون تنظيم الجامعات رقم 24 أسبة 1477 فل المجلس الأعل للجامعات يتنظيم قبول الطلاب ـ القرارات التي يصدرها تلجلس في هذا المصوص تحير مكملة للقانون وتاخذ حكمه ـ اثر ذلك : أن أية مفاطقة لها بشابة مطافة للقانون -

حصول بحض الطلاب على شهادة الناوية الانجينيية (الجي _ س _ اى) مع عدم حصولهم على انتخديرات المترف بها من المجلس الأعل للجامعات الاجبية ...تيجة ذلك : _ بالجامعات الاجبية _ تصويلهم تل جامعة الإلهازيق من الجامعات الاجبية ...تيجة ذلك : _ اعتبارهم في حكم من في يعصل على الناوية العامة لأن العيرة عند القبول بالجامعات العربية من بالنظام القانوني الذلى حصده المترع المصرى الالتحاق بها وما يصدر من قرابات من أصليات المتحسة تنابلة لهذا النظام ـ الأل المترتب على ذلك : أن قبول مؤلاء الطلاب ببخس كليات جامعة الإلفازيق بناء على الرادات من مجالسها يقبول تحويلهم لا يتلق واحكام القانون ومن ثم تعتبر قرادات كيولهم قرادات مصومة .. تطبيق تحويلهم لا يتلق واحكام القانون ومن ثم تعتبر قرادات كيولهم قرادات مصومة ... تطبيق تحويلهم لا يتلق واحكام

تنص المادة ٦/١٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن يختص المجلس الأعلى للجامسات و تحديد المجلس الأعلى للجامسات وتحديد أعدادهم » وتنص المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « يشترط لقيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو المكالوريوس »

۱ __ أن يكون حاصب الا على شهادة الدراسة الشانوية المسامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات التجاح مع مراعاة التوزيع المجتمرة المجلس الأعلى للجامعات وبعد أخذ راى مجالس الجامعات ومجالس الكليات » *

والمستفاد من ذلك أن المصول على شهادة التسانوية المسامة أو ما يمادلها هو شرط الازم القيه بالجامسات المسرية ، واذ عهد قانون تنظيم الجاممات الى المجلس الأعلى للجاممات بتنظيم قبول الطلاب ، فان القرارات التي يصدرها المجلس في هذا الخصوص تعتبر مكملة للقانون وتأخذ حكمه فتكون أية مخالفة لها بيناية مخالفة للقانون م

ومن حيث أن المجلس الأعل للجامعات بما له من مسلطة في هذا الشان قرر في ٢٠ ، ١٩٨٦/٧/٢٢ فيما يختص بتقديرات نجاح شهادة جي سي اى يكون التقدير الرقمي للمستوى العادى هو : 1 = 40% ، ب = 60% س = 447% ، ومؤدى ذلك أن الطلاب العاصلين على تقديرات ادني من التقديرات السابقة يعدون راسبين وفقا لتقديرات المجلس الأعلى المجامعات و كان بعض الطلبة العاصساية على المهادة المتقديرات المعرفي الى جامعة الزقازيق من جامعات اجبنية لم يحسلوا على التقديرات المعترف بها من المجلس الأعلى للجامعات في بعض المواد ، فأنهم يكونوا في حكم من لم يحصل على النانوية العامة و لا يغير من هذا الوضع سيق قيدهم بالبجامعات الأجنبية التي لا تتطلب النجاح في جميع المواد ، إذ المبرة عند القبول بالجامعات المصرية بالنظام القانوني الذي حدد المشرع المدى للالتحاق بها وما يصدر من قرارات من السلطات المختصة تنفيذا لهذا الغذا الغذا والماهات المحرية بالنظام القانوني اللاء

ومن حيث انه لما كان ما تقدم، فان قبول هؤلاء الطلاب ببعض كليات جامعة الزقازيق بنسه على قوارات من مجالسها بقبول تحويلهم لا يتفق وأحكام القانون ، وتمتبر قوارات قبولهم قرارات معدومة لأنها خالفت القانون مخالفة جسيمة وصارحة جردتها من صفتها القانونية وانحدرت بها الى درجة الإعبال المادية التي ينصدم أثرها القانوني

كاللساك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمين الفتوى والتشريع الى انعدام قرارات مجالس كليات جامعة الزقازيق بقبول بعض الطلاب المحولين من جامعيات اجنبية والحاصلين على شهادة جي سي اى بأقسل من التقديرات التي قررها المجلس الأعلى للجامعات -

ر فتوی رقم ۱۹۸۹/۶/۹ فی ۱۹۸۹/۶/۹ چلسة ۱۹۸۹/۲/۱۰ ملف رقم ۳۷۰/۱۰۰ · C

(۳+ ۱) جلسة ۱۰ من مارس سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنیون بالدولة ... مرتب ... پدلات ... پدل سفر ... امدی احقیة العامل المنتدب لبدل السفر : ...

احال المشرح بينتفى نص المادة 21 من قانون تظام العاملين المدنين بالمواة رقم 22
لسنة 1974 في بيان اوضاع وشروط استرداد المصلى للتنظامة التي يتحملها في سبيل
اما أعمال وظيئته أقى قرار يصدر بذلك من رئيس مجلس الوزرا- على أن يصدر هذا
القزار يستمر العمل باحكام الافعة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصاددة بقرار رئيس
المجمورية رقم 21 لسنة (1974) والتي صحدت احكامها على سبيل الحصر المحلات التي ينستق فيها بدل السفر ومنها حالة الإعمال التي ينكلف بها الموقف من قبل المحكومة وتقتض
تفييه عن مقر عمله الرسمي - جات عبارة الاعمال التي ينكلف بها الموقف من قبل العكومة
في نصر المادة الاولى من الالمة بدل السفر ومساريف الانتقال عامة ومطالة بعيث تسبع
بالجد الأقمى للمهدة التي يجوز أن يمتح منها بدل السفر وهو منتة شهود بقيا التقيد
المناس عن مقر عمله ودهياء فظالت وتعاليف العافية أخرى متى ترتب عليه تفيب
المامل عن مقر عمله وتصياء فظالت وتعاليف العابية فانه ينتقع باحكام الأفعة لمل السامل ومساريف الاتفال ويستحق عن تقبيه بدل السفر بالشروط فلادرة بالالعة - تطبيق ما تغيية بدل السفر والمسارية الالعاف - تطبيق بدل السفرة والانتقال ويستحق عن تقبيه بدل السفر بالشروط فلادرة بالالعة - تطبيق ما تغيرة على الطبيق ومصاريف الالعاف - تطبيق من تقبيه بدل السفر بالشروط فلادرة بالالعة - تطبيق من تقبيه بدل السفر بالشروط فلادرة بالالعة - تطبيق من تعلم الاحقة المحارة الاحقة - تطبيق عن تقبيه بدل السفر بالشروط فلادرة بالالعة - تطبيق من تقبيه بدل السفر بالشروط فلادرة بالالعة - تطبيق من تقبيه بدل السفر بالشروط فلادرة بالاحة - تطبية على المبية بدل العلمة - تحد الموارة بالاحد - تعديد تغيية بدل العمل عن مقبه بدل العمل عن مقد علم الحدة المناس عن تقبيه بدل العمل عن مقد علم المحد المح

ينص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة العسادر بالقانون رقم 27 .

لسنة ١٩٧٨ في المادة ٢٧ منه على أن « يسترد العامل النفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال الوظيفة وذلك في الأحوال ووفقا للأوضاع والشروط التي يصعدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون المخلسة المدنية » وتنص المادة ١٠٦ على أن « يستمر المعل بالقوانين والقرارات والمواقع السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه ٥٠٠ » وتنص لائحة بدل السغر ومصاريف الانتقال الصمادرة أسكامه ٥٠٠ » وتنص لائحة بدل السغر ومصاريف الانتقال الصمادرة يقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في المادة الأولى منها على أن « بدل السفر مو الراتب الذي يتجلل لموظف مقابل النققات الضرورية التي يتحملها يسعبب تفييه عن الجهة التي يوجهه بها مقر عمله الرسمي في

(أ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة ٠٠٠ ، وفي المادة الخامسة على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة الندب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص ٠٠٠ ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور ، ٠ والمستفاد من ذلك أن المشرع أحال في بيان أوضاع وشروط استرداد العامل للنفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال وظيفته الى قرار يصدر يذلك من رئيس مجلس الوزراء وإلى أن يصدر هذا القرار يستدر الممل بأحكام لاتحة بدل السفر ومصداريف الانتقال والتي حددت أحكامها على سبيل الححمر العالات التي يستحق فيها بدل السفر ومنها حالة الإعمال التي يكلف بها الموظف من قبل العكومة وتقتضى نفيبه عن مقر عمله الرحكية في نص المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عامة المحكومة في نص المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عامة في مده الحالة بدع تتسع لتشميل حالة الندب حتى ولو لم يكن محدد المدة لائه في مده الحالة التي يجوز أن يمنع عمله السفر وموسية من الملاحة ، في مده الحالة وموسية شهور طبقا لنص بالمادة التأمي يجوز أن يمنع وتبا لذلك فإن النعب لشغل وظيفة أخرى متى ترتب عليه تغيب المامل عن مقر عمله وتحديله نقلت وتكاليف اضافية فائه ينتفع باحكام لائحة بلد السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تغيبه بدل السفر بالشروط بالشروط الملاحة •

ولما كان ذلك وكان مقر الممل الرسمي للسيد المذكور في القامرة وقد تم ندبه للعمل بالبحية بالقرار رقم ١٢٠ يتاريخ ١٩٨٧/١١/٣٠ ، وتكلف في سبيل ذلك نفقات ومصاريف اضافية حتى يتمكن من تنفيذ قرار النعب ، ومن ثم يكون مناط استحقاق بعل السفر متوافر في الحالة المحروضة ويستحق بدل السفر المقرد له عن مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ تنفيذ قرار النعب ،

من اجل ذلك

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسمى الفترى والتشريع الى احقية السيد / طاهر محمود ضاحى المنتدب مديرا لمديرية القوى الماملة بالبحيرة لبدل السفر المقرر عن مدة ستة شهور من تاريخ تنفيذ قراد الندب *

(فتوی رقم ۲۷۲ فی ۱۹۸۹/٤/۹ جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۰ ملف رقم ۲۸۲/۱۸۸) ·

(۲۰۶) جلسة ۱۰ من مارس سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة ــ المحسول عل مؤهل عال الثناء المقدمة ــ معنى احقية الماسل . العاصل على مؤهل اعلى الثناء المقدمة يوحدة معينة فى شغل وظيفة خالية بوحدة اخرى اعلن علها طبقا لحكم الفقرة الأولى بثلادة (۲۰) مكررا من قانون نظام الماملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : ...

تشجيعا من الشرع للعاملين الذين يعسلون على مؤهلات اعلى انداء الفندية اجاز في الفقرة الأول بالملدة (٣٧) مكرر من قانون العلمين بالدولة تعييتهم في الوقائف الفائية بالدات الوحدة التي يعملون بها متى كانت علم بالؤهلات الإداة تشغيتهم في الوقائف الشاغرة الشرط المتعلقة المتحافة للتعيين وذلك مع استثنائهم من شرط الاعلان داخل الوحدة — كالملك المقافي معجليتين يوميتين على الأقل فيكملي بالتسبية فهم باعلان داخل الوحدة سائر لللك المتعلق بالمتحافة المتحتمة أن يكون التعيين فيها بعد إحتياز امتحان يعقد لهلا القرض — الأر ذلك : — أن حكم الفقرة الأول من المادة (٢٥) مكرا بشروطه واوضاعه الطامة يعاشب العاملين المتعين لتنفس الوحدة الذين يحسلون على مؤهل أعل ناناه الفقدة في وحدته لمخافة ذلك تصريع في خارجها حتى وكو كان من المعاملين على مؤهل أعل أنناء الفقدة في وحدته لمخافة ذلك تصريع في المفقرة الأول من الماده (٢٥) على مؤهل أعل أنناء الفقدة في وحدته لمخافة ذلك تصريع في المفقرة الأول من الماده (٢٥) مكرا سائلة الذكر – تطبيق *

استمرضت الجيمية المعومية المادة ٢ من قانون المساملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المعلل بالقانون رقم ١١٥ لسنة١٩٨٣ » التبي تنص على آنه « في تطبيق احكام هذا القانون - يقصمه :

١ _ بالوحدة : ٠٠٠ (ب) كل وحدة من وحدات الحكم المحل ٠٠ والمدة ١٠٠ من ذات القانون التي تنعى على أنه و تعلن الوحدات عن الوطائف الخالية بها التي يكون التميين فيها يقرار من السلطة المختصة في صحيفتين يوميتين على الأقل ٠ ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شيفلها ٠

وتحدد السلطة المنتصة الوطائف التي يكون شغلها بامتحان وتلك التي تنصل بدون امتحان » والمادة ١٨ من القانون المذكود التي تنص على أنه « ٠٠٠ ويكون التعيين في الوطائف التي تشغل بدون امتحان على الرجه الآتي : ١ ـ اذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوطيفة فيكون المتعين طبقا لليؤهل الأعلى » وعند التساوى في المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالإقلم تخرجا فالإكبر سنا ٠٠٠ والمادة ٣٥ مكروا منه التي

تنص على أنه دمم براعاة حكم البنه (١٠) من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تميين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوطائف الخالية بالوحدة التي يمبلون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوطائف ونقا لجداول التوصيف والترتيب المعبول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوطائف و

وبهنج العامل الذي يعين وفقيا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعنى عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وان مجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المن عليها ، وتمنع هذه العلاوة لن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه ، • كما استعرضت الجمعية المادة ١٣٨ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، المدل بالقانويين رقبيي ٥٠ لسبنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، التي تنص على أن يكون لكل مديرية من مديريات المعافظة هيكل تنظيمي مستقل يشمل جميع العاملين في مجال اختصاصها في نطاق المحافظة ...، ويكون العاملون في كل مديرية من هذه المديريات وحدة دم مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا للقواعد التي تحددها اللاثحة التنفيذية (وكذلك أستعرضت المادة ١٠ مكروا من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقسم ٢ لسسنة ١٩٧٨ · المسمل بقرار وذير التنمية الادارية رقم ٥٤٦ه لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه « تقوم وحدة شئون العاملين بحصر الوطائف الشاغرة ٠٠٠ وللعاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة التقدم بطلبات للتعيين في هذه الوطائف أذا ما توافرت فيهم شروط شقلها مع استثنائهم من شرطى الاعلان الخارجي والامتحان اللازمين لشمخل هذه الوظائف ، ويتم شمخل باقي الوظائف بر اعاة القواعد العامة في التعيين الواردة بهذه اللائمة ، والمادة ٩٤ من اللائمة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الصادرة بقراد رقيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على أن « ٠٠٠ كما يعتبر العاملون في كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالاقدمية والترقبة والنقل مع مراعاة تخصصاتهم ٥٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع - تضجيعا منه للماملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثباء الخدمة ، أجاز في الفقرة الأولى بالمادة ٢٥ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة تعيينهم في الوطائف الخالية بنبات الوحدة التي يعملون بها ، متبي كانت علم المؤهلات

لازمة الشغلها وتوافرت فيهم باقى الشروط المتطلبة للتعيين ، وذلك مم استثنائهم من شرط الاعلان الخارجي عن الوظائف الشاغرة في صحيفتين يوميتين على الأقل ، فيكتفي بالنسبة لهم باعلان داخل الوحدة • وكذلك اعفائهم من شرط الامتحان المقرر لشسعل الوظائف التي تسرى السلطة المختصة ان يكون النميين فيها بعد اجتباز امتحان يعقد لهذا الغرض ٠ ولما كان حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ مكررا بشروط اوأوضاعه الخاصة مخاطب العاملان المنتمان لنفس الوحدة الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة • فان هذا الحكم يقتصر عليهم ، وبالتالي فلا يجوز أن يتقدم لشخل وظيفة خالية بالوحدة أعلن عنها « داخليا ، أحد العاملين من خارجها حتى لو كان من الحاصلين على مؤهل أعلى أثناء الخدمة في وحدته لمخالفة ذلك لصريح نص الفقرة الأولى المشار اليها • ولا ينال من هذا النظر أن المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٢٥ مكررا قرر للمعاد تعيينه خارج وحدته الأصلية بمؤهله الأعلى الذى حصل عليه أثناء الخدمة نفس المحقوق المالية التي يتمتم بها المبينون المشار اليهم بالفقرة الأولى من ذات المادة . ذلك لان لشرع لم يستثن الماد تعسنه بهؤهله الأعل من شرطي الإعلان الخارجي والامتحان سالفي الذكر وانما قصر الأمرعل تنظيم معاملته المالية وعليه فان اعبادة تميينه خارج وحدتبه لا يتحقيق الا اذا أعلنت احدى الرحدات عن حاجتها لشغل الوظائف الخالبة بها طبقا للقواعد العامة المقررة للتميين أو اعادة التميين ،، وليس بناء على حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ مكررا السالف سانه ٠

ولما كانت كل مديرية من مديريات المحافظات تعه وحدة واحدة في مبال تطبيق أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، و وذلك وفقا للمهوم المادتين (١٣٧٨) من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ ، و (٤٩) من لائحته التنفيذيية " فسان السامل ... في الحالبة الممروضة ... لا يجوز له التقدم لشفل احدى الوطائف التي يلزم لها المؤهل الأعلى الذي حسل عليه أثنياه خدمته بمديرية الطرق والنقل بمحافظة سوصاح ، لكون تلك الوطيفة قد أعلن عنها بمديرية التربية والتعليم ... أي خارج وحدته .. وطبقا للنظام المفرر في القفرة الأولى بالمادة ٢٥ مكروا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

سين

و فتوى رقام ١٠٠٠ على ٢١/١٥/١٥ جلسة ١٩٨٥/١٠٠ ملك رقام ١٩٨٦/١٠٥ ، •

(1+0)

جلسة ١٥ من مارس سئة ١٩٨٩.

(1) عاملون مدنيون بالدولة .. مرتب .. علاوةن .. علاوة اجتماعية .. صرف علاوة اجتماعية العامل متوفى دون وجه حتى .. عدى جواز خسم قيمة الطلاوة الاجتماعية التي صرف دون وجه حتى من متحة الوفاة : ...

الميات هو انتقال المال من فيمة شيغص توفي الى فيمة شيغص هي او اكثر ب تعتبر الشيريمة الإسلامية والقانون الوضعي المصري شيغصية الوارث بستيلة تماما عن شيغصية المورب حالاً كانت اموال التركة تنتقل الى الوارث بمجرد موت مودله الا انها تكون محملة بعقول دائل كانت اموال التركة منتقل الى الوارث بمجرد موت مودله الا انها تكون محملة الإقوال ولا يحق لهم التنفيذ على أموال الوارث المخاصة حتى ولو كانت اموال الترتمال الاقتمال القائد على المسلم الأجر المقرد عن شهر الواقة وهي تستحق أن حددم الهمال قبل واقاته محسوبة على اساس الأجر المقرد عن شهر الواقة وهي استحق أن حددم الهمال قبل واقاته الاستحق المناسلة المالية الملطل المتوفي ولا تعد جزءا من تركته أذا انها استحق المستلمين عنها وقد مالا خاصا بهم _ آثر ذلك : أنه لا يعون أجراء خصم أو الموجد حق .. تطبيق المستهلة المستولة المناسلة المن التوفي ولا عد جزءا من تركته أذا أنها لمستمل الوليح حق .. تطبيق المستبلاء التوفي والابتحادية المناسلة المناسلة المناسلة التوفي ولا تعد جزءا من تركته أذا أنها لمستهلة المناسلة المناس

 (ب) عاملون مدنیون بالدولة ... مرتب ... علاوان ... علاوة اجتماعیة ... مرف علاوة اجتماعیة اسلام متوانی دون وجه حق ... مدی جواز خصم قیمتها من المقابل افتقدی ترصید اجازته الاعتبادیة : ...

قرد الشرع بالمادة (ه) من قانون اقلام العاملين الدنين بالدولا في 12 لسنة ١٩٧٨ استطاق الدامل الذي انتهت خدمت قبل استنفاذ رسيده من الايجازات الاستادية مقابلا الدين الذي التن يتقافساه عند انتها، خدمت وذلك نقد ما بدا لا يجازز اجر قلالة أشهر سالحسول على القابل الشعن الداكور حق متر للمامل فلسه معلق على شرط واقف هو انتها، خدمته مع توافر رصيد من اجازاته الاعتبادية _ هذا المقل يدفئ في الخدامر الايجابية للمة العامل المالية على من تجفق الشرط الوظف ويندرج في تركح أو انتهاء خدمته بالوفاة _ اثر ذلك : انه يعود خصص قيمة الملاوة الاجتماعية التي مرف بدون وجه حق للمامل المتوفي وذلك من القابل التقدي فرصيد اجازاته الاعتبادية _ تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من قانون المواديت رقسم ٧٧ لسسسة ١٩٤٣ التي ينص على أن ع يســـتحق الأرث بسوت المورث أو باعتياره ميته بعكم إلياضي، و والمادة (٢) من فات القانون التي تنص على أنه و يجب الاستمقاق الارث تعقق جياة الموادث وقمع موت المورث أو وقت المحكم باعتباره ميتاً ٠٠٠ » والمادة (٤) منه التي تنص على أن « يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي :

- (أولا) ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن.
 - (ثانيا) ديون الميت ٠
 - (ثالثا) ما أوصى به من الحد الذي تنفذ فيه الوصية •

ويوزع ما يقي بعد ذلك على الورثة ، فاذا لم يوجد ورثة ٠٠٠ ع كما استمرضت المادة ١٢٠ من قانون التامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩٠ لسنة ١٩٧٥ وتمديلاته التي تنص على أنه « عند وفاة المؤمن عليه أو صاحبه المعاش تستمحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة -

وتقدد المنحة بالأجر أو المساش المستحق عن شهر الوفاة ، وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الأجر أو التي تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال ١٠٠٠ والمادة ١٢١ من ذات القانون التي تنص على أنه « تستحق المبالغ المنصوص عليها بالمادة السابقة لمن يحدده المؤمن عليه أو صحاحب المماش فاذا لم يحدد أحدا فتستحق للأراهل ١٠٠٠ و كذلك اسستمرضت المجمية المادة٥٦ من قانون نظام العاملين المدنين بالمدلة الهمادر بالقانون دقم ٤٧ أسمة ١٩٧٨ و تعديلاته التي تنص على أن « يستحق العامل أجازة اعتبدادية سعوية بأجر كامل ١٠٠٠ ويحتفظ الصامل برصديه أجازة التي اعتبدادية ١٠٠٠ فاذا انتهت خدة العامل قبل استنفاذ رصيده من الأجازات الاعتبادية استحق عن هذا الرصيد أجره الإساسي الذي كان يتقاضاه عند الاعتبادية استحق عن هذا الرصيد أجره الإساسي الذي كان يتقاضاه عند انتها خدمته وذلك بما لا يجاوز أجر ثمادتة العامل لأحد الأسباب الآلية ؛

٠٠٠٠٠٠ ٩ ــ الوقيسات، ٠

واستبانت الجمعية أن المراث هو انتقال المال من ذمة شخص ثوقى الى ذمة شخص حى أو آثر ، فقيه يخلف الوارث المورث في ماله وذلك بناء على واقعة مادية هي المورث ، وتعتبر الشريعة الاسسلامية والقسائون الوضعي المصرى شخصية الموارث مستقلة تماما عن شخصية المورث وإذا كنت أموال التزكة تنتقل الى الوارث بمجرد موت مورثه ، الا أنها تكون محملة بحقوق دائني المورث ، قلا تركة الا بعد صفاد المديون ، ويتحصر ضمان حولاه المائنية في تلك الأموال ، ولا يصد ترقي الموالد على أموال الوارث المخاصة حتى ولو كانت أموال الا يحقق الموالد المديون على أموال

ولما كان قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قرر في المادتين ١٩٧٠ و ١٩٢١ منف وصرف منحة عند وفاة العامل و المؤمن عليه ، تمادل أجر ثلاثة أشهر محسوبة على أساس الأجر المقرر عن شهر الوفاة ، وهى تستمتى لمن حدهم العامل قبل وفائه ، فاذا لم يصدد أحدا نتستحتى للاشخاص المشار اليهم بالمادة ١٩٦١ المذكورة وعلى ذلك فان منحة الوفاة لا تمر باللفقة المالية للعامل المتوفى ولا تعد جزءا من تركته ، اذ انها تستحتى مباشرة للمستقيدين منها وتعه مالا خاصا بهم ومن ثم فلا يجوز أجراه خصم أو توقيع حجز على تلك المنحة لاستيفاء ديوان العامل المتوفى كالعلاوة خصم أو توقيع حجز على تلك المنحة لاستيفاء ديوان العامل المتوفى كالعلاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للمهروضة حالته .

اما بالنسبة للمقابل النقدى عن رصيد الأجازات الاعتيادية . فقد
قرر قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم 24 لسنة ١٩٧٨ في المادة ٦٥
منه استحقاق العسامل الذي انتهت خدمته قبل استفاذ رصيده من
الإجازات الاعتيادية ، مقابلا نقديا عن هذ الرصيد يساوى أجره الأساس،
المنازات الاعتيادية ، مقابلا نقديا عن هذ الرصيد يساوى أجره الأساس،
ولما كان الحصول على القابل النقدى المذكور حق مقرر للعامل نفسه معنق
على شرط واقف هو انتها، خدمته مع موافر رصيد من أجازاته الاعتيادية
ومن ثم فلا شبهة في أن الحق المذكور يدخل في المناصر الايجابية للمعة
العامل المالية متى تحقق الشرط المواقف ، ويتدرج في تركته ولو انتهت
خدمته بالوفاة ، وعليه فائه يجوز خصم قبية الصلاوة الاجتياعية التي
صرفته بدون وجاحق للعامل المتوفى في الهائ المروضة وذلك من المقابل
النقدى لرصيد أجازئه الاعتيادية ،

لللسك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريح الى جواز خصم قيمة العلاوة الاجتماعية التي صرفت بغير وجه حق للمعروضة حالته من المقابل النقاى لرصيد اجازته الاعتياديه وعام جواز خصمها من منحة الوسياة .

ر فتوی رقم ٤٤٢ في ١٩٨٩/٤/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٣/٥ ملف رقم ٨٦/٢/٢٣) ·

(۲۰۹) جلسة ه ابريل سنة ۱۹۸۹

مجلس الدولة ... اعضاؤه ... اجازات ... اجازة خاصة بدون مرتب : ...

حقر الشرع باللادة ١٠٠٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ على اعضاء للعائم العصول على الجذات في غير المطلق القضائية الذي باشر منهم العمل المستنائية في افار ما تقروه القواني المسون على بالمائلة القضائية الذي باجزات تقروف المعلن الدنين بالمولة استثنائية في افار ما تقروه القواني والملوانية المفاصلة بإجلاس الدنين بالمولة الحاكم المتملس الدولة الا أنه اخلا في الانتياد ورود النمى في المفصل المفاصي بالإجزات الفطاسة بالحاسم بعباس الدولة الا أنه اخلا عبارة النمى عبارة المعامن المائلة بالمولة اورد المعامن المائلة بغروع تلجلس المختلفة لـ قانون مجلس الدولة اورد المعامن المائلة بغران المعاملة الا أنه لم يستجده الرجوع باه هو متصوص عليه لم قانون المعاملين بالدولة الدين المعامل المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة المعتملة المعامل المعاملة المعاملة المعتملة المعاملة المعتملة المعتملة المعتملة المعاملة المعتملة المعتمل

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواردة في الفصل الخاص بالأجازات التي تنص على أنه و لا يرخص لأعضاء المجلس في أجازات في غير المطلة الفسسائية الا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسميع بنلك ، ومع هذا يجوز الترخيص في أجازات تظروف استثنائيسة في إحدود التي تقررها القوانين واللوائع الخاصة باجازات العاملين المدنين بالدولة ، و كما استعرضت المادة ٦٦ من قانون نظسام العاملين المدنين بالمدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المبدلة بالغانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٨ الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الآتي :

..... - 1

لا يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب
 التي يبديها العامل وتقدرها السلطة المختصسة ووفقسا للقواعد التي
 تنمها » *

واستظهرت الجمعية من هذين النصين أن الشرع في قانون مجلس الدولة خظر على العشماء المعاكم الحصول على أجمازات في غمير المطلة.

التضائية الا لمن باشر منهم العمل خلالها وكانت ظروف العمل تسمع بذلك و إجاز الترخيص بأجازات لظروف استثنائية في اطار ما تقرده القواني واللوائع التخاصة بأجازات الهاملين المدنين بالدولة و وانه ولتن كان طاهر النص المذكور يوحى بأنه يخاطب اعضاء المحاكم بمجلس الملولة الا أنه أخفا في الاعتبار ورود النص في الفصل الخاص بالإجازات المخاصة ماعضاء المجلس عموما و لأن عبسارة النص جامت عامة ، ومن ثم يؤخذ بمعهم على اعضاء المحاكم وعلى غيرهم من اعضاء المجلس العاملين بفروع حكمه على اعضاء المحاكم وعلى غيرهم من اعضاء المجلس العاملين بفروع المجلس المحالة ، هذا من ناجية ومن ناحية أخرى فإن الشرع في قانون المجلس المولة وان أورد تنظيما يكاد يكون شاملا لاجازات الأعشاء الا أنه لم يستبعد الرجوع بما هو منصوصي عليه في قانون العاملين المدنين بلدنين بلدنين بلدنين بلدنين بمجلس المولة واذ أورد تنظيما في هذا الشأن وبما لايتعارض مع طبيعة المهل بمجلس المولة وذلك طبقا لما اشارت اليه المادة ١٠٠١ سالفة الذكر٠

وبناء عليه فانه يجوز الترخيص لمضو المجلس ، في الحالة المروضة بإجازة خاصة بدون مرتب متى قدر رئيس مجلس الدولة باعتباره السلطة للخنصة أن الظروف الاستثنائية الخاصة بالمضو ــ تستدعى جموله على هذا النوع من الإجازات · ذلك اعمالا لصراحة وعموم حكم المادة ١٠٧ من قانون محلم المادة ١٠٧ من قانون العاملين من قانون مجلس المدولة واسترشادا بنص المادة ٢٦٩ من قانون العاملين .

لالسك

انتهى وأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواذ والترخيص بأجازة خاصة بدون مرتب في الحالة المروضة -

ر فتون رقم ۳۹۱ في ١٩٨٩/٤/٥ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ٨٩/١/٨٦ ٢٠

(۱۹۸۷) جلسة ه ابريل سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة ... (مدة خدمة سابقة) مدة الخدمة المسكرية (ضباط الاحتياط) : ...

ضابط الإحتياط من طاقة المبتدين ذوى الزهلات يعد طوال فترة خدمته المسكرية الإلزامية بها فيها مدة الاستبقاء في ذات الركز القانوني لقريته للجند كجندي من ناحية أن أساس الزامهما بالطعمة المسكرية أصلا قانون الخدمة المسكرية .. حساب مدة الخدمة الالوامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته الدنية عند تعييته في احدى الجهات الشار اليها باللاة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ أسنة ١٩٨٠ بشأن الغدمة المسكرية والوطنية يتقيد بقيد الزميل المتصوص عليه في ذات المادة ـ لا يجوز أن يترتب على حساب علم المدة أن تزيد اقدميته أو مدد خبرته على اقدمية أو مدة خبرة زميله في التغرج اللي عين معه او قبله في زات الجهة بـ ما ورد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضياط الاحتياط بعد استبدالهسا بالقانون رقم ١٣٧ أسنة ١٩٦٤ من وجوب ضم مدة الاستدعاء كضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف (دون اشارة لقيد الزميل) انها يعالج حالة الاستدعاء للخدمة بالقوات السلحة كشابط احتياط ولا ينصرف الى مدة الخدمة الإلزامية وكذلك مدة الاستبقاء بعد تهام مدة الخدمة الالزامية وهي الله التي عالجتها المادة ١٤ من قانون الخدمة المسكرية والوطئية ... اساس ذلك : أن حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ أسنة ١٩٥٩ يفترض انتها، خدمة المجتد كضابط احتياط مجند بها فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوان السلحة كضابط احتياط أي يفترض وجود فاصل زمني بن مدة الغدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء .. اثر ذلك : تفسم مدة الاستدعاء ال مدة الخدمة المدئية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ب حبيات مدة الغدمة المسكرية لا يكون الا في أدنى درجات التمين دون غيرها .. اذا ما عين الجند وطبق في شاته نعى المادة 12 من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتبجة هذا التطبيق أن ضهت له مدة التعبعة العسكرية كلها أو بعضها أو لم تحسب له بالرة بسبب قيد الزميل ب أثر ذلك : أنه يكون قد استنفذ حقه المقرر فانونا ولا يجوز له ان يطلب اعادة حسابها عند تعييثه مرة اخرى او نقله ال جهة اخرى بها يقتفي القول بتطبيق هذا البدأ ايضا اذا ما رقى زميله ترقية عادية قبله ₩ يجوز له ان يطلب طلاحاته له او تعديل تاريخ ترقيته العادية تبعا الأقعية زميله بـ تطبيق ه

استمرضت الجمعية الممومية نصب وص القانون رقم ٢٣٤ لسنة المواد في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٩٣٢ لسبية ١٩٦٤ والذي نصت المادة (١) منه على أنه ووات الاحتياط ميثة نظامية عسكرية تتألف أسامها من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وهي عنصر من المناصر المكونة للقوات الاضافية بالقوات المسلحة » و والمادة (٢) التي نصت على أنه د يجوز أن تشمل تشكيلات وحدات الاحتياط عناصر من القوات العاملة كما يجوز أن تشمل

وحدات القوات العاملة عناصر من قوات الاحتياط · والمادة (٤) التي نصت على أن » يتم اعداد ضباط الاحتياط في كل قوة من القوات السلحة من الصحادر الاتهاة :

(1) المجندين نوى المؤهلات من الاقليم الجنوبي الذين يتم أعدادهم طبقا الأحكام المادة (2) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ٥٥٥ (الخاصة بخنض مدة المحدمة العسكرية الالزامية الى سنة واحدة لمخريجي الجامعات والمصاهد العسالية) *

- (ب) خريجي كليات ومدارس الاحتياط بالاقليم الشمالي ٠
- (ج) من يوافق القائد العام للقوات السلحة على ايراج اسمائهم •

واستعــرضت الجمعية كذلك المادة (١٢) التي نصبت عـلي أن « يستدعي ضباط الاحتياط للأغراض الآتية :

- (١) التسدريب ٠
- (پ) حضور دورات التعليــمُ ٠

والمادة (۱۳) التي نصبت على أنه دمع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ۸۷ لمسنة ۱۹۹۰ في شان التعيثة العامة يجوز لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يستدعى من يرى استدعاده من ضباط الاحتياط للضيمة للاغيراض الآتية :

- (1) تكملة الرتبات للوحدات العاملة بالقوات المنلحة •
- (ب) العمل في وجدات الاحتماط التي تشكل زمن الحرب

والمادة (١٧) التي نصت على انه ، يرتدى ضباط الاحتياط .. عنت استدعائهم _ الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات المسلحة ،

والمادة (٣١) التي نصت على أن تتحمل كل من دوائر الصكومة والمؤمسات المامة والشركات التابعة لمها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت والميزات الأخرى و للمستدعين ، منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للضيمة بالقسوات المسلحة ،

والمادة (١٩) التى نصت على أن « تضحم أضباط في الوطائف المحامة « مدد الاستدعاء » للضدمة بالمقرات المسلمة الصابقة على التعيين في ثلك الوظائف وتدخل هذه المدد في الاعتبار عند تحديد الاسميتهم ال تقدير رأتبهم » * واستعرضت الهمعية كذلك نصوص قانون الخدمة المســكرية والوطنية الصادرة بالقانون رقم ١٢٧ لمسنة ١٩٨٠ والذي نص في المددة (٣) على أن مدة الخدمة المسكرية الإزامية العاملة ثلاث منوات •

وفي المادة (٤) على ان تخفض مدة الضدمة المسكرية الإلزامية الماملة المتصوص علها ٢٠ لتكون :

(1) سنة واحدة لخريجي كليات الجامعات والماهد العليا ٠

وفى المادة (٢٣) على أن « تنتهى مدة الخدمة العسكرية الالزامية العاملة بالنقل الى الاحتياط •

وفي المادة (٢٤) على انه « يجون لوزير الدفاع وقف نقل المجندين الى الامتياط -

وفي المادة (٢٨) على أنه (يستدعي بعض أو كل افراد الاحتياط بقرار من وزير الدفاع في الأحسوال الآتيسة : ٠٠٠٠ ·

وفي المادة (33) على أن و تعتبر عدة المضمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها (مدة الاستبقاء) بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية المامة المجندين • • كانها قضيت بالمضمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة للى الماملين بالقطاع المسام • •

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النقدم أن نزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم. في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة ٠٠ ، ومع عدم المساس بالمقوق المقررة بهذه المادة لا يجوز الاستناد الى الاقدمية المقررة بها الملمن على قرارات التعيين والترقيبة التي تمت في الفتسرة من 197٨/١٢/١ حتى 197٨/١٢/١ متر 197٨/١٢/١ عليها القانون ٠

ومفاد ما تقدم أن ضابط الاحتياط من طائقة المجندين درى المؤهلات يعد طوال فترة الخدمة المسكرية الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء في دات المركز القانوني لقرينة المجند كجندي من ناحية أن أساس الزامهما بالخدمة رالسكرية أصلا قانون الخدمة المسكرية ، وعليه فان حساب مدة الخدمة الالزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المنية عند تعيينه في احدى الجهات المقار اليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في ذات المادة فلا يجوز أن يترتب على جساب هذه المذه أن تزيد اقدميته أو مدد خبرته على اقدمية أو مدد خبرة رمياله في المذخر الذي الذي عين معه أو قبله في ذات الجهة ، أما ما ورد في زميله في التخرج الذي على أمد أرد في

المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضباط الاحتياط بعد. استبدالها بالقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٦٤ من وجوب ضم مدد الاستدعاء لمضباط الاحتياط في الوظائف السابقة على التعيين في تلك الوظائف دون أشارة لقيد الزميل - فانه يصالح حاله الاستدعاء للخدمة بالقوات المسبحة كضابط احتياط فلا يتصرف الى مدد الخدمة الالزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد تمام الخدمة الالزامية وهي المدد التي عالمتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة المسكرية والوطنيسة وآية ذلك أن حكم المادة ٦٤ من القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط معبد بما فيها مقة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط أي يفترض وجود فاصل زمني بين منة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبفاء وبين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك أن المشرع في القانون المشار المب حدد في المادة (١٦) الحالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب ، حضوو دورات) •

كما حظر في المادة ١٦ على ضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعاثه وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدي عند استدعائه الملايس المسكرية للضياط الماملين بالقوات المسلحة بما يبين منه أن المستدعى كضمسابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى وهذا يعنى أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين ذوى المؤهلات المسار اليهم في الفقرة أ من المادة ٤ من القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية ، وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية لمذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ، وما يؤكد هذا الفهم أيضا أن المشرع في المادة ٦٦ من القانون المذكور كان يقضى بضم مدد الخدمة المسكرية لضابط الاحتياط عند تميينه في احدى الوظائف المامة ثم استبدل بهذا النص نص آخر يقضى بأن الضم يتم بالنسبة لمدد الاستدعاء ومن اشارة لقيد الزميل مما يمنى أن عدم مراعاة هذا القيد يكون بالنسبة لهذا النوع من مدد الخدمة العسكرية دون غيرها من مدد الخدمة العسكرية الأخرى التي تضم وفقا لقانون الخدمة العسكرية وليس وفقا لقانون الضياط الاحتياط ، ويتطبيق ما تقدم على حالة السميد / مصطفى طلعت السيد حسنين الشافعي ، فانه يبين من الأوراق أنه جند بالقوات المسلحة كضابط احتياط اعتبارا من ٣٠/١٠/٣٠ وأنتهت خدمته العسكرية الالزامية في ٣٠/١١/٣١ الا أنه استبقى بالخدمة كصابط احتياط حتى ١٩٧٦/٨/٣١ دون أي قاصل زمني ومن ثم قان حساب هذه المدة له في مدة خدمته المدنية في أدنى درجات التعيين يتقيد بقيد الزميل وهو .. حسبما يبين من القرار رقم ٤٨٩ لسمستة ١٩٨٦ .. السيد مصطفى محمد صبحى العطار الحاصل على ذات مؤهله والمعني قبله

برئاسة الجمهورية والذي ترجع أقدميته من الدرجة الثالثة التخصصية الى ١٩٧٥/٥/٦ ومن ثم يحق للسيَّد المعروضة حالته ضم ملة خدمته العسكرية بمراعاة قيد الزميل أي بحيث ترجع أقدميته في الدرجة الثالثة التخصصية الى ٦/٥/٥/٥ تاليا لزميله المعين قبل رثامته الجمهورية • وتبعا لذلك يكون ضم مدة خدمة السيد المعروضة حالته كاملة بموجب القرار ٢٠٧ لسنه ١٩٨٨ دون التقيد بالزميل المذكور قد خالف صحيح حكم الفانون . أما عن مشروعية ما تضمنه هذا القرار من تعديل أقدمية المروضة حالته بالدرجة الثانية _ نتيجة ضم مدة خدمته العسكرية دون مراعاة قيد الزميل ، فانه فضلا عن وجوب مراعاة هذا القيد.، فإن افتاء هذه الجمعية قه استقر على أن حسباب مدة الخدمة العسكرية لا يكون الا في أدني درجات التعمن دون غيرها ٠ فاذا ما عن المجند وطبق في شأته نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضببت له مدة الخدمة العسكرية كلها أو بعضها أو لم تحسب له بالمرة بسبب قيد الزميل ، فانه يكون قد استنفذ حقه المقرر قانونا ولا يجوز له أن يطلب اعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى بما يقتضي القول بتطبيق هذا المبدأ أيضا اذا ما رقى زميله ترقية عادية قبله فلا يجوز له أن يطلب ملاحقته له أو تعديل تاريخ ترقيته العادية تهما القدمية زميله المترتبة على ترقيته أو يسبقه في هذه الترقية ٠

ولما كان الثابت من الأوراق أن توقية المعروضة حالته الى العرجمة الثانية اعتبارا من ٨٤/٩/١ بالقرار رقم ٨٠٩ لسينة ١٩٤٨ قد تمت الشائية التي ترجم الى اسستنادا الى أقدميته المصحيحة في الدرجسة الثالثة التي ترجم الى ١٩٧٥/٥/١ بمراعاة قيد الزميل فان تعديل أقدميته هذه بموجب القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ فضلا عن انعدام سببها تكون قد تمت بالمخالفة لصحيح حكم القانون لعدم جواز اجهاء هذا التعديل على أساس ترقية زميله ترقية عادية في تاريخ سابق ذلك على الوجه المتقدم بيانه ٠

لللسك

انتهى دأى الجمعية المدومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسم مشروعية القراد رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ قسما تضمينه من ضم مدتي الجدمة المسكرية والالزامية والاحتياط كاملة للمعروضة حالته دون مراعاة قيد الزميل وما ترتب على ذلك من تعديل لأقلميته في العدجة الثانية وذلك على النحو المبين بالأسباب

ر لمتوى رقم ٢٩٢ في ١٩٨٥/٤/١٥ جلسة ١٩٨٩/٤٨ ملك رقم ٢٩٨٦/٣/١٠ -

(۸ + ۱.) جلسة ه ابریل سنة ۱۹۸۹

اختصاص ... ما يغرج عن اختصاص الجمعية العمومية اقسمى اللتوى والتشريع ... نزاع بين هيئة الأوقاف المعرية ومجلس مدينة الهجيزة حول ملكية يعض الأراضى : ...

الكادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة المستادر بالفانون رقم ٤٧ استة ١٩٧٢ •

وضع الشرع اصلا عاما منتضاه اختصاص الجعية الصومية للسمى اللتوى والتشريع عون غيرها بالقصل في المتازعات التي تنشأ بين الوزادات أو بين هلسالج العامة أو بين الهيئات الدامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات للمدلية أو بين هذه الجهات وبعضها البطض ... نشاط وزير الارقاف ومن بعده حيثة الاواقاف المصرية في القيام على سُنون الاموال المؤفوفة الما هو نشاط ناظر الوقف .. أى نزاع يتملق بتلك الأموال أما يباشره ناظر الوقف وهو من السخاص القانون الخاص ولو كان الذي يباش تبلك الدوال المحاص القانون العام سواد وزير الاوقاف أو من يتوب عنه بنص القانون كهيئة الاوقاف المعربة ... ألر ذلك :

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصبادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ على أن و تخنص الجيمية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : • • • (د) المنازعات الني تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح المحامة أو بين الهيئات العامة أو بين المهات العامة أو بين المهات العامة أو بين المهات وبعضها المحمى ، ويكون رأى الجيمية المحومية لقسمي الفتوى والتشريع ملزمة للبخانيين ، وتنص المادة (ه)من قانون هيئة الاوقاف المسرية رقم ٨ لسنة الاوقاف المسرية رقم ٨ لسنة الاوقاف الخيرية ادارة هذه الأوقاف على أسس اقتصادية بقصمه تنمية الأوقاف الخيرية الخيرية الماد عاصية وسيانة الأوقاف الخيرية ٥١٪ من اجمال الراد ادات المجملة ، •

والمستفاد من ذلك أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه اختصاص المجمعية المسومية لقد مي الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصألح العامة أو بين الهيئات المامة أو بين الهيئات المعامة أو بين الهيئات المحلية أو بين مذه الجهات وبعضها البعض ، ولما كان نشاط وزير الأوقاف ومن بعده هيئة الأوقاف المصرية في القيام على شئون الأموال الموقوفة انما هو نشاط ناظر الوقف ومن مناشعات بتلك الأموال المها يباشره ناظر الوقف وهو من أشخاص

القانون المخاص ولو كان الذي يباشر نشاطه من أشخاص القانون العام سواء وزير الأوقاف أو من ينوب عنه ينص القانون كهيئة الأوقاف المسرية، ومن ثم يخرج النزاع من اختصلاص الجمعية المسومية لقسمي الفتوى والتشريع وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ولا قام النزاع مع أشخاص القانون العام •

ولما كان النزاع المعروض طرفاه مجلس مدينسة الجيزة ، وهيشة الأوقاف المصرية يصفتها نائبة قانونا عن وزير الأوقاف كناظر اللاوقاف الخيرية ، وذلك حول ملكية بعض الأراضي بوقف سنان باشا ومحمد سعيد باشا بعيدان سفنكس وشارع جامعة الدول العربية ، ومن ثم فانه يخرج من اختصاص الجمعية المعرميسة القسمى الفتوى والتشريع وفقا لحكم المادة 17/ د من قانون مجلس الدولة ،

عن أجل ذلك

انتهت الجمعيــة العموميــة لقسمى الفتوى والتشريع الى عــدم اختصاحها بنظر النزاع المروض ·

د فتوی رقم ۲۲۷ فی ۱۹۸۹/٤/۲۳ جلسة ۱۹۸۹/٤/۸ ملف رقم / /) .

(1.1)

جلسة ٥ أيريل سقة ١٩٨٩

مستُولِية الأسبرية ... ازكانها ... مستولِية المتبوع عن تعويض القير عن القبر الذي يقع. يشك كابته ... تعدد المستولين عن القبل القسار : ...

المواد ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٨٠ من التقنين المني •

يكفي المسئولية التبوع عن الأضرار التي يعدلها تابعه بعمله غير المشروع أن يتبت وقوع تقوم المسئولية التفسيرية على الركان الآلاة عن الفطاق والفرد وطلالة السببية ينهما ب-العمل غير المشروع من التابع التاب قيمه بعهام وقيلت أو بسببها - تقوم رابطة التبعية الما كان للمتبوع سلطة فعلية في توجيه التابع ودفايته - في حالة تعدد المسئولين عن القفل المادر يعتبرهم عليهم بتعريف القدر ويجوز للمائن القدرود أن يرجع عليهم بالتعريفي موتنصن أو متأورون - تطبيق -

استعرضت الجمعية المعومية المادة ١٩٣٧ من التقنين المدنى التي تنص على ان و كل خطا سبب خبررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، والمادة ١٩٦٧ من ذات التقنين التي تنص على أنه و اذا يتعدد المسئولون عن عمل خسار كانوا متضامنين في النزامهم بتعويض الخبر و والمادة ١٧٤ من التقنين المذكور التي تنص على أن و ١ يكون المتبوع مسئولا عن الخبر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المسروع ، متى كان واقعا منه حال تديه وظيفته أو يسببها ٢ ٧ - وتقوم رابطة التبعية ولى لم يكن المتبوع حرا في الحيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه ٢ - وللدة ٢٨٥ منه التي تنص على انه و ١ - يجوز للدائن مطالبة الميئين المتضامنين بالدين مجتمعين أو منفودين ٢٠٠٠ »

واستبانت الجمعية من هذه النصوص أن المسئولية التقصيرية نقوم على أركان ثلاثة مى الغطا والضرر وعالقة السببية بينها ويكمى لمسئولية المتبوع عن الأضرار التي يصدفها تابعه بعمله غير المشروع ان يثبت وقوع المصل غير المشروع من التابع أثناء قيامه بعهام وظيفته أن بسببها ، وتقوم رابطة التبعية اذا كان للمترع سلطة فعلية فى نوجيه اننام ورقابته وفي حالة تصدد المسئولين عن الفعل الفسار يعتبرون متضامنين في التزامهم بتعريض الضرر ، ويجوز للدائن المضرور أن برجع عليهم بالتعويض مجتمعين أو متقومين و

ومتى كان الثابت ــ فى النزاع المعروض ــ ان عمال المتاول المثمار اليه قد تسبيرا باهمالهم فى اتلاف كابل تليفـــونى معتد بباطن الارض يطريق مصنع سبين المكوم و بلا كان من المنعين على وزارة الاستخال والموارد المائية (مديرية الربي بالمنوفية) ان تتنبه الى وجود هذا الكابل ومساره لتلافى وقوع مادث الانتلاف و ومن ثم فان الاضرار التي لمقت بمنشآت الهوية القومية الاتصالات ترجع الى خطا مشترك من عمال المقاول والوزارة (المديرية) ، وعليه فيسال عن جبر تلك الاضرار كل من المقاول باعتباره أياما و الوزارة متضامتين و ولا وجه المقول بانتفاء مسئوليتهما على اساس عدم وجود علامات ارشادية يستكل منها على وجود كابل تغيفونى ، أو على أساس أن الهيكة لم تتصعل على تصريخ عن مديرية ألوى التنفيقية قبل وضع هذا الكابل بباغت الرض ، خلك الأنه على فرض أن هذا التعمريح كان مطلوبا قانونا فانه لا ينفي مسئولية مديرية الربي اذ كان يجبر على عمال المقاول مراعاة المديفة والمدر أثناء قيامهم بالمفسر

واذ اختارت الهيئة المضرورة الرجوع بكامل قيمة التعويض وقدره قرش جنيه ومدود و ١٩٥٠ مناه مناه المناه ال

(٥٨ر١٥٢) جنيه على وزارة الأشفال ، لذا يتعين الزامها بسداًد هذا
 المبلغ - والوزارة وشاتها في الرجوع على المقاول بقدر خطئه -

اللكلة

انتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع ال الزام وزارة وزارة وزارة الرئيس جنيه الرئيس المساكنة والمرادة المرادة المرادة

ر فتوی رقم ۱۹۳ قی ۱۹۸۹/٤/۲۳ جفتهٔ ۱۹۸۹/۵/۸۸ ملقت رقم ۱۹۲۳/۹/۹۸۱) ·

(۱۱۰) جلسة ه من أبريل سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة ... مؤهلات دراسية ... مدى اكتياد دبلوم معهد التدبير المنزل والفنون الطرزية مع اجازه التدريس مؤهلا عاليا : ...

مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٧ الخاص بتعين الؤهلات التي يعتبد عليها للتعين في. الوظائف بعد أن أشار الى الدرجات الجامية التي تهنعها الجامعات للصرية والتي تعد مؤملات عالية ونمى على صلاحية حامليها للتميين في وظائف الكادر الاداري والفني والعالى اورد يعض الزعلات والشهادات الأخرى وقفى بصلاحية أصحابها للتقدم للترشيع لهذه الوظائف ـ من علم الشهادات شهادة معهد التدبير المتزلى والقنون الطرزية مم اجازة التدريس ـ الشهادات الدراسية لا تعد كقاعدة علمة مؤهلات عالية الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات ١ الغررة قانونا في هذا الشان وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله عل شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) (الثانوية العامة حاليا) وبعد ان يقفي في احدى الكليات الجامعية أو في معهد عال معادل لها أربع ستوات دراسية كاملة على الأقل .. أساس ذلك :. المادة (٣) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ـ لا يكفى أن يعفى الطالب بعد العصبول على شهادة الدراسة الثانوية عدة مجموعات من السنوات الدراسية تنتهى كل مجنوعة منها بالحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه الزهلات مجتمعة تعد مؤهلا عاليا واحدا .. معهد التدبع النزل والفنون الطرزية يشتمّل على قسمين أحدهما للتدبير النزل والأخر للفنون الطرزية ومعة الدراسة لكل قسم ثلاث سنوات تحصل الطالبة الناجحة في نهايتها عل ديلوم في التدبع النزق أو الفنون الطرذية -لَمْ تَرَعْبِ فِي الاشتقال بههنة التعريس أنْ تتابع العراسة بعد ذلك لمنة سنة لِلحصول على اجازة تدريس التدبر النزلي أو الفنون الطرزية .. الو ذلك : يخرج دبلوم عهد التدبع . النزل والفنون الطرزية من عداد الؤملات العليا بحسيان ان الحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة ... العسول على اجازة التدريس لا يعدو أن يكون تاهيلا لمارسة مهنة معينة وبالتال فان الانتظام في العراسة التأهيلية لا يذخلها في تطاق التتابع العلني للمواد الدراسية السابق الاشارة اليها ـ ما قرره مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ من أن الزُّهل الذكور مع الإجازة يصلع للتُعين في وقائله الكادرين اللتي العالى والاداري يقتمر عل تعديد الدرجة المالية فلقررة للمؤهل دون أن يتصرف ال تقييمه من الناحية العلمية ... تطبيق -

تبينت الجمعية الصومية من استعراض أحكام مرسوم ٦٠ المسطس ا سنة ١٩٥٧ الخاص بتميين الزهلات التن يستبد عليها للتميين في الرطائف أن الشرع بعد أن أشار الى المدخلات الجامعية التي تستجها الجامعة المعرية -والتي تعد مؤهلات عالية ونص على صلاحية حامليهة للتميين في وطائف الكادر الإداري والفني والمالي أورد يعض المؤهلات والشهاجات الأخرى ! : وقضي بصيادية استحابها للعالم، للترفشين قبقه الوطائف ، ومن عادد الشهادات شهادة معهد التدبير المترفي والفتون الطرقة مع اجازة التدرس (البند ١٦ من المادة ٣ من مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣) كمسسا تبيد للجمعية أن افتاحا • وكذلك قضام المجكمة الادارية العليا ـ قد استقر على انه من القرر للوقوف على طبيعة المؤهل العراسي أن يؤخذ في الاعتبار عدة أمور كالدرجة التي تمنتع آياه واللي تعب الذي يتقرر له ومدة الدراسة التي تقضى للحصول عليه ، وأن الشهادات الدراسية لا تعد - كقاعدة عامة مؤهلات عالية الا اذا كانت واردة ضمن الشهادات المقررة قانونا في هذا الشأن وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شممهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) ـ الثانوية العامة حاليا ـ وبعد أن يقضى في احدى الكليلت الجامعية أو في معهد عال معادل لها أربع سنوات دراسية كاملة على الأقل ، وقد أوضحت هذا الحكم المادة ٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ يتمديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بقولها « المؤهل العالى هو الذي يبنج بعد دراسة جامعية أو في معهد عال معادل مدينها اربع سنوات ، وعلى ذلك فإن تقييم المؤهل الدراسي بدرجة مالية معينة لا يكفى وحبِّم لتقييم هذا المؤهل علميا وانما يجب أن يتوافر فضلا عن ذلك حد أدني من مطالب التاهيل العلمي للالتحاق بالدراسية التي تننهى و بعد قضاه عدد معين من السنوات الدراسية بنجاح) بالحصول عني حدًا المؤمل كمة أن المؤمل الدراسي لايكتسب وصف المؤمل العالى الا أذا كان حامله قد التبحق - يعد جم وله على شهدة الثانوية الصامة (القسم الخاص) بر يهجها، دراسي وأيضي به أريب سنوات دراسية متهابعة بنجاح التهبيد بحبسسوله على المؤمسل ومن ثم فلا يكفى أن يسفى الطالب _ بعد الحصول على شهادة البدراسة الثانوية ... عدة مجموعات من السنوات الدرنسية تفتهي كل مجموعة منها بالتحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه المؤهلات مجتمعة تعد مؤهلا عاليا وانعدا ، لأن التقييم العلمي للمؤهل يقوم على أساس إن الواد العلبية التي تدرس في كل سنة دراسيه تعتبر امتدادا للسنة السابقة فإيها ومقدمة طبيعية للسنة الدراسية التالية لها وجكذا الي أن يتم اليجسول على المؤمِل . ..

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة قانه يبنى من الأوراق أن معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية يشسدتمل على قسمين احدمسا للتدبير المنزلي والفنون الطرزية يسدتمل على قسمين احدمسا للتدبير المنزلي ملائدة إلى الفنون الطرزية ويقد المنزلية ، ولمن ترفيد الابيتقال بنوعة المتدريس أن تتابع المدابة بعد ذلك العقر سية للجمعول على الجازية المدابة بعد الله العقر سية للجمعول على الجازية المروضة الطرزية على المنالية أو المفنون الطرزية بعديم المنزلية الوالمانية المانية بعد وعلى المنزلية المانية المانية المانية المانية المانية المانية على المانية المانية

ان المحصول عليه يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية المامة (القسم الخاص) ولا مجال للمحاجة في هذا الخصوص بأنها حصلت على اجازة التدريس للفنون الطرزية ، شسعبة تفصيل من ذات المهد ، لأن الحصول على هذه الأجازة لايعد أن يكون تأميلا لمارسسة مهنه معينة معينة من همينة التدريس وبالتالي فان الانتظام في هذه المدرسسسة التأميلية لا يسخلها في نطاق النتابع العلمي للعواد الدراسية السابق الإشارة اليه ، ولا يؤدى الى اعتبار المؤمل مؤهلا عالما ، وأن ما قرره مرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ من أن المؤهل المذكور مع الاجازة يصلح للتعيين في وطاقف الكدرين الفني العالى والاداري يقتمر على تحديد الدرجة المالية .

واذ كانت الأوراق خالية مما يدل على انه تم تقييم المؤهل علميا على وجه يخالف هذا النظر من اللجنة المختصة بتقييم المؤهلات التي تمنحها الماهد والمدارس الوطنية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام العاملين المدنيين بالمولة

اللك

انتهى رأى الجمعية المجومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مؤهل دبلوم الفنون الطرزية شعبة تفصيل مع أجازة التدريس الحاصلة عليه المروضة حالتها لابعد مؤهلا عاليسا من الناحيسة العلمية على الوجه السانة بانه •

(فتوى رقم ٤٣٤ في ١٩٨٩/٤/٢٣ جلسة ١٩٨٩/٤/ ملف رقم ٢٩٨٩/٤/١٠) •

(۱ ۱ ۱) جلسة ه ابريل سنة ۱۹۸۹

جلسات ـ اعضاء هيئة اقتدريس ـ مرتب ـ بدلات ـ بد ل تفرغ ـ مدى احقية المهتمسين من اعتاء هيئات اقتدريس بالمجاسات في صرف بدل التفرغ المقود للمهتمسين بمقتضى قراد رئيس مجلس الوزداء دقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٧ : ـ

قرر المشرع بدل تأنيخ للديندسين العاملين بالجهاز الاداري للدولة والقطاع العام متى توافري فيهم الالة شروط اولها أن يكونوا اعضاء بنقابة الهندسين وقائها أن يكونوا مشتقلين بمسقة فعلية بوظائف هندسية وفائها أن تكون هذه الوظائف مضمسة في المراقبة لوظائف هندسية أو أن يكونوا قافهن بالتعليم الهندسي اعضاء هيئات التدريس بالمجامعات خضادت كالدر خاص اذ يسرى في شافهم قانون تنظيم الجامعات المدادر بالقانون وقم بحا لحسة ١٩٧٧ الذي حدد مرتباتهم وطلاقهم وبلاقهم مما يعتب عمه في مجال تقدير هذا الجدل الدونة الى الشريعة المعلمة و واذ لم تضمين للك القواعد تقرير بدل تخرغ الأعضاء هيئة التدريس من المهندسين حائر ذلك : لا سبيل الاطلاقهم من هذا البدل – تطبيق .

ينص قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٢ في المادة ١٩٥٥ على أن د مرتبات رئيس الجامعة وسوابه وآمين المجلس المجامعة وسوابه وآمين المجلس المجامعة وسوابه وآمين المجلس المحدسين المساعدين والميدين وبدلاتهم وقسواعه تطبيقها على الحاليين منهم مبينة بالجسول المرافق لهذا القسانون وتنص المحدد الأولى من قرار رئيس مجلس الوزواء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ المهندسين على أن د يعنج بعلل التفرغ للمهندسين أعضساء نقابة المهندسين بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية المهندسين ، وأن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية أو تأمين بالتعليم الهندسي » وحدت مادته المائية فندين لهذا البدل على النحو الآتي (١١ جنيها شهريا لمهندسي الفئات السابة والسادسة والرابعة ١٩٠٠و١٠ جنيها شهريا لمهندسي انفئات النائة والنانية والالمية والرابعة ١٩٠٠و١٠ حييها شهريا لمهندسي انفئات النائة والنانية واللالم والإلى »

والمستفاد من ذلك أن الشرع قرر بدل تفرغ للمهند مسين العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع الدام متى توافرت فيهسم ثلاثة شروط أولها أن يكونوا أعضاء بنقابة الهندسين ، وثانيها أن يكونوا مشتغلين بصنة نملية بوظائف مندسية ، وثالثها أى تكون هذه الوظائف مخصصة في المنزانية لأعمال هندسية أو يكونوا قاتمين بالتعليم الهندسي ، ولما كان أعضاء هنئات التدريس بالجامعات خاضعين لكادر خاص اذ يسرى في

شانهم القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ المشار اليه الذي حدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم ، مما يمتنع معه في مجال تقدير هذا البدل المودة للى الشريعة العبامة وافر لم تتغيين تلكي المجورية بدل تفرغ لأعضاء ميئة التدريس من المهندسين ، فلا سبيل والحالة هذه لافادتهم من هذا البدل من المهندسين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ليسوا من بين الشاغلين لان المهندسين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ليسوا من بين الشاغلين لولسان منصصة في الميزانية لمهندسين وليسوا من المستغلين بصفة فعلية يأعمال مندسية بحتة ومن غير القانمين بالتعليم الهندسي يالهاهيم المقهومين عن عمل التفرغ من هذه البديوط في قرار دليس مجلس الوزياء الخاص بعنح بعل التفرغ المؤبدة في الاجتمار الهاهيم الهندسية المهندسية المهن

ويتى كان التابت على ما تقدم أن تقرير بدل التفرغ مقصدور على المهندسين الهاملين بالجهاد الإداري للدولة والقطاع العبام ، فإن السيد المؤيز فرج المدرس بكلية الهندسة والتكنولوجيا بجامعة تناة المسويس ، لا يستحق هذا المبط .

من أجل ذلك

انتهى رأى الجميسة السوميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الهقية السبيد المدكتيرد ثروت عيد العزيز فرج المدس بكليسة الهندسة والتكنولوجيا بجامعة قياة السويس في عبرف يدل التفوغ المؤرد لليهندسين جورد رئيس مجلس الهزيرة رقم ١٨٦٦ لسبة ١٩٧٧

ر فتوي برقيم ٤٤١ في ٣٠/٤/٩٠ جِلِسة ٥/٩٨٩/٤ علقي رقم ١٩٨٩/٤/٨٦) ·

CYYY

جلسة ه من ابريل سنة ١٩٨٩

عقد اداری ... متافسات ومزایدات ... تقید الجهة الاداریة عند التماقه بالقسوایت انتی تقسمتها نمی المادت ۲۷ مگررا من لائمة تنظیم التاقسات والزیدات : ...

المادة ٧١ مكروا من اللاقعة التنفيذية القانون تنظيم المناقسات والتوايدات المسادرة. بقرار وزير المائية رقم ١٩٨٧ اسنة ١٩٨٣ المضافة بقراره رائم ١٣٤ لسنة ١٩٨٤ -

وضع الشرع أصلا علما في مجال تغيد الصقود الادارية مقتضاه الزام المتعاقد مع المجعة.
الادارية بغيول طلبها تعديل كعيات أو حجم المقد البرم معها زيادة أو نقصا في الاعدود.
الواردة بنص المادة ٢٧ مكروا من لانعة تنظيم المناقسات والزايدات — أنا باشرت جهة.
الادارة تعام الماد كليز امام المتعاقد معها من المفصود للطلب والالتزام بتنفيده ولا يكون له بكي حال من الاحواد ال يطالب بتعويض عن ذلك — في حدود هذا العق المقول لعهة الادارة تعاد المتعاقد معها يتميز الا تزيد المقائدة عل ٢٥٪ بالنسبة لعلود الاعمال — أذا رأت.
المن تنظ الاجراءات المناسبة توصلا الى موافقته واسناد العبل الاصافى اليه — استعمال هذا المن عليه يندلك سونانيها : الايقل ملية شرود طارية تبرر ذلك سونانيها : الاي يؤثر هذا الأمر على أولوية التعاقد في ترتب عقائه ودائها : وجود الاعتماد المال الالازم ...

تنص المادة ٧٦ مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقراره رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ المضافة عليها احكام هذه اللائحة تعديل كميات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص في حدود ١٥٪ في عقود توريد الأغذية و ٢٥٪ في عقود توريد الأغذية و ٢٥٪ في عقود الريد المالية بأى تعويض عن ذلك والمحات الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك و المحات الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك و المحات الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك و المحات الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك و المحات المحروفة المحات المحروفة المحات الحدق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك و المحات المحروفة المحات المحروفة المحات الحدق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك و المحات المحروفة المحات المحروفة المحروفة

ويجوز بقرار من السلطة المختصة وبموافقة المتعاقد تجاوز الحدود. الواردة بالفترة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط الا يؤثر ذلك. على اولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالي اللازم »

والمستفاد من ذلك ان المشرع وضع أصلا عامة في مجال تنفيذ المقود الإدارية مقتضـــاه الزام المتعاقد مع الجهة الادارية بقبول طلبها تمديل. كييات أو حجم العقد المبرم معهــا زيادة أو نقصا في الحدود الواردة بالنس ، فاذا باشرت جهة الادارة حقها هذا ، فلا خيار أمام المتعاقد معها من الخضوع للطلب والالتزام بتنفيذه صواء أكان بالزيادة أم بالمنقص.

بندات الشروط والآسمار المتفق عليها ، ولا يكون له على أى حال أن يطالب بنمويض عن ذلك .

وفى حدود هذا الحق المخول لجهة الادارة تجاه المتعاقد معها يتعين الا تزيد المطالبة على ٢٥٪ بالنسبة لمقود الاعمال كما تقدم ، أما اذا أرادت جهة الادارة تجاوز هذه النسبة ، واسناد أعمال اضافيه تزيد عليها الى المتعاقد معها فذلك يرجع اليها وعليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة توصلا الى موافقته واسناد المسل الإضافي اليه ، غير أن استعمال هذا الحق مقيد بتوافر ثلاثة شروط أولها أن تكون هناك حالة ضرورة طارئة تبرر ذلك ، وتانيها الا يؤثر هذا الأمر على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وثالتها وجود الإعتماد المثل اللازم ،

ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن محافظة بورسعيد قد استدت الى الجهة المتعاقدة معها د الجمعية التعاونية للانشاء والتمعير ه اعمالا اضافية تزيد على نسبة ٢٥٪ المقررة قانونا وذلك بطريق المااسة التي أسفرت عن زيادة الأسعاد بنسبة ٢٥٪ عن المتفق عليه فيما يتعلق بالأعمال الأصلية ، وإن المحافظة ترى ان صنه الملاوة تعد مناسبة خاصة ضروء معدلات الزيادة والنضخم التي وصلت الى نسبة ٢٠٥٥٪ وقدرت ضرورة اسناد الأعمال الاضافية الى الجمعية على نحو ما تم الاتفاق عليه ، فأن قرارما في هذا الخصوص يصد سليما متى تقيدت بالضوابط التي تصمنها نص المادة ٧٦ مكرر من لائحة تنظيم المناقصات والمزايات وهي على ما سلف توافر الضرورة الطارئة وعشم الاخسلال باولوية المتعاقد في ترتب عطائه ووجود الاعتماد المالى اللازم ،

من اجسل ذلك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى قانونية ممارسة محافظة بورسميد للجمعية التماونية للانشاء والتمبير لتحديد في نص المادة ٧٦ مكرر من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات على الوجه السالف بيانه •

(فتوى رقم ££2 في ١٩٨٩/٤/٣٠ جلسة ١٩٨٩/٤/٥ ملف رقم ١٩٨٧/٢/٧) •

(114)

چلسة ٥ من إيريل سِينة ١٩٨٩

هرائيب بـ الفيرية على الأراضي الفضاء ــ اعطاءات ــ عدم جواز فرفي القرامة المترتبة على عدم تقديم الأطرارات المتصرص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على اصححاب الأراضي الفضاء المطلق من المفضوع للضريبة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ : ــ

اطل التجرع الى الأحكام التصوص عليها في القانون رقي ٥٦ أسنة ١٩٥٤ بشهاني الفرية على العقانات المبنية الجمه يتملق بعيس الاراض الفلسية لاحكله القانون رقم ها السيدية على العقانات المبنية الجمه يتمان يعيس الاراض والقطلم من التخليم والزاول العوانية وتقدير فيها الارض والتقلم من التقلق صريح في القانون رقم ٢٣ كسنة ١٩٧٨ أوجب على أصحاب الطفانية المفانية المبارية المبارية المبارية المبارية بها القانون المفام من الحكام المبارية المبارية المبارية المبارية بها المبارية المبارية المبارية المبارية على المبارية والمبارية المبارية المبارية والمبارية المبارية المبارية المبارية والمبارية المبارية والمبارية المبارية المبارية المبارية المبارية المبارية المبارية والمبارية المبارية المبارة المبارية المب

استعرضت الجمعية الصومية أحبكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بانشاه صندوق تمويل مصروعات الاسكان الاقتصادى ويهيئت أن المشرع أضاف الى موارد صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى ويهيئت أن المشرع أضاف الى موارد صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى للنشأ بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٧٦ تمويلة ضويبة عيسادى للنشأ بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٧٦ وخيافة في الماحق الإساسية والتي الا تخفيع للضريبة فلعلمة على فالعقارات المبنية أو للضريبة على بالأطيان الزراعية يعدارها ٢٠ من قيية الأرض كما حد المشرع مواعيد استحقاقها وقضى في المادة ٣ مكروا باعفاء الأراض المبلوكة للعولة ووحدات المحكم المحل وشركات القطباع المام الخبية والسفارات والقنصليات الأجنبية من هذه الضريبسة ونص في المادة ٣ مكروا (٣) من ذات القانون على أن « يتبع في شأن حصر الأراضي المناهمة لأحكام مذا القانون ، واقرارات المولين ، وتقدير قيمة الأراضي والتظلم من التقدير والرقع والتحصيل الأحكام المصوص عليها في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبنية ،

ومفاد ذلك ان المشرع أحال الى الأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على المقارات المبنية فيما يتملق يحصر الأراضى الخاضعة لأحكام المقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ واقرارات المبولين وتقسدير قيمة الأرض والتظلم من التقدير والرفع والتحصيل ، بيد أن هند الاحالة تجد حدها الطبيعى فى الإحكام التى لا تتمارض مع نص ضريح فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ فاذا ما وجد هذا الصارض تعين الالتزام بما وود فى غذا القانون العكاص من أعكام .

واذا كان المشرع في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الشار اليه قد أوجب على أضحاب الخفارات بما فيهما المغسماة من الخضوع للضريبة المقارية تقديم اقرارات في المواعيد المحتدة في القاتون المذكور مشتملة على البيانات الواردة على سبيل الحصر فينة ورتب على عدم صحة هده الاقرارات أو على عدم تقديمها في الميعاد جزاء الغرامة التي تعسادل مثل الضريبة المقررة أو المعنى منها (المادة ٨ من القانون المذكور) الا أن حذا الحكم لا يمند بالتسبة للضريبة على الأراضي الفضياء الاعلى الأراضي الخاضعة للضريبة دون تلك التي أعفاها المشرع منها لأن المشرع في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قصر نطساق الالتزام بتقديم الاقرارات - بنص سريخ ... على المبولين للضريبة دون غيرهم ممن أعفاهم منها وذلك على عكس الحال بالنسبة لمسلكه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ اذ ألزم ــ كما سيق البيان ــ جميع أصحاب العقارات الخاضعة له ولو كانت معفاة من الضريبة واحب تقديم الاقرارات المشار اليها • وعلى ذلك فلا وجه للقول بأن هذا الحكم والأثر المترتب عليه وهو الغرامة يسرى على أصحاب الأراضي الفضاء المفاة من الضريبة لتعارض ذلك مع صراحة نصوص القانون رقم ٣٤ لينة ١٩٧٨ .

للليك

انتهن رأى البغمية الممومية لقسمى الفتوى والتشويع الى عام جواذ فرض الغرامة المترتبة على عام تقسديم الاقوارات المنصوص عليها في القدائون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أصحاب الأراضي الفضياء المعاة من الخضوع للضريبة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨

ر فتوی رقم ۵۲ فی ۱۹۸۹/۰/۹ جلنت^ی ۱۹۸۹/٤/۱ مُلِف رقم ۱۹۸۹/۲۷) •

(112)

جلسة ه من ابريل سنة ١٩٨٩

شرائب _ الضريبة على الأراض الفضاء _ اعقاءات : ...

مادة ٣ مكروا من القانون رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٦ المصدل بالقانون دقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ : —
خرج الشرع الاعتبادات قدرها عن الأصل الدام في الفحريبة على الدخل وفرض ضريبة على
على الارفي الفضاء التي لا تقل ايراها مقدرها ٧٪ من قيمتها — اشترف لتفضوع الارفي الفضاء
لهده الفحريية خرورة توافر شرطين مجتمين اولهما : ان تكون الارفي والله داخل نطاق
المثن وفع خطسمة للفريية على العقدارات المبتبة او الفحريبة على الأطبان الزراعية والنهما :
ان تكون الارض في مناحق متمملة بجميع المرافق العامة الاساسية عن سياه وهجاد وكهرباء —
لا يكفي توافر عروق او النين من المرافق العامة الاساسية بل يجب توافر المرافق مجتمة
لا يكفي توافر عرفة او النين من المرافق العقدة الاساسية بل يجب توافر المرافق مجتمة

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسة ٥٩٨٦/٣/٥ ملف ٢٧٨/٢/٣٧ التي انتهت _ للأسباب الواردة فيها _ الى أن الأرض المملوكة لشركة ابن سينا للعلاج لا تقع في منطقة متصلة بالرافق الأساسية الثلاثة وبذلك لاتخضع للضريبة على الأراضي الغضاء ، وتبين للجمعية من استعراضها لنص المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بانشاء صنفوق تبويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المدلة بالقانون لقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ أن المسرع - لاعتبارات قدرما ... خرج عن الأصل العام في الضريبة على اللمخل وفرض ضريبة على الأرض الفضآء التي لاتفل ايرادا مقدارها ٢٪ من قيمتها ، واشترط تخضوع الأرض الغضاء لهذه الضريبة ضرورة توافسس شرطين مجتمعين أولهما : أن تكون الأرض واقعة داخل نطاق المدن وغير خاضمة للضريبة على المقارات المبنية أو الضريبة على الأطيان الزراعية ، وثانيهما : أن تكون الأرض في مناطق متصلة بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجاز وكهرباء _ فلا يكفى توافر مرفق أو اثنين من الرافق المسامة الأساسسية بل يجب أن تتوافر المرافق مجتمعة لتحقيق مناط الخضمسوع للضريبة الذكورة .

واذا كان الشرع سكت عن بيان المقصود و بالنطقة ، في مفهسوم المقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ تاركا ذلك للمفهوم اللغوى الذي ينصرف الى مساحة من الأرض قابلة للتحديد بحدود طبيعية أو وهيسة ، ويمكن وصفها باوساف مختلفة بحسب الفرض المخصصة له كالمنطقة الزراعية والسناحية والسياحية ، الا أن مقهوم المنطقة الخاص في مجال اعمال

المقانون رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧١ المنى فرضت يهوجبه ضريبة الأرض الفضاء يتعين أن يتحدد ويخصص بسا اشترطه المسرع من شروط لمخضوع للضريبة المذكورة ، فلا يكنى القول يدخول قطعة الأرض الفضاء في نطاق مدينة ودون تعديد لحدود تلك المنطقة ومدى بعد المرافق مجتمعة أو بعضها عنها بلى يتعين بالإضافة الى ذلك ان توجد امكانية اتصال قطعة الأرض مباشرة بالمرافق الثلاثة الأساسية ب بيد أن ذلك لا يعنى أن تكون عمال المنافقة الإساسية بلى يكفى ويجب في مبائل المخضوع للضريبة المذكورة – أن توجد امكانية توصيل هذه المرافق مباشرة بالمرافق بالمنافقة متصلة مباشرة بالمرافق بعيث لايكون على الملك سوى التقدم للجهة المختصة لادخسال المرافق بعون المنافية وغير مالوفة بسبب المسافة بين الأرض وبين أماكن اتصال أي أعباء اضافية وغير مالوفة بسبب المسافة بين الأرض وبين أماكن اتصال

ولما كان طلب اعادة النظر فيما انتهت اليه هذه الجمعية من رأى بجلستها المسلار اليها لم ينطو على أسباب لم تكن تحت نظسر الجمعية - من إبداء رأيها تمرر المهدل عنه -

لللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييسه فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/٥ لذات الإسباب الواردة فيها،

۲۹۸۹/۳/۹۷ ملف دقم ۲۵۹/۳/۹۷ جلسة ٥/١٩٨٩/٥/٩٥ ملف دقم ۲۷۸/۲/۹۷ . .

(۱۱۵) عِلْسَةُ لا تَنْ الإِيْلُ سَنَةً أَلَمُهُمُّاً

عاطؤن مدنيون (تُعينَ الجَمَعال _ مرض مرض) أَجَارِاتُ _ اجْلُوتُ اسْتَمَمَّمَائِيَّ _ كيلية تحديد المستحف فالياة فلها الديني يُقرفن الرُفق وذلك الناء اجلاته الاستثمالية الى ان يثبت عجزه النام : 4

يْستقق العامل الأريفن يُعرفي فؤفن تقويضا يُعاقل اجره كأمَّلًا (الأسأسي والتُمْيُر) وهاف الخداء اجازكة الاصطفائية الى ان يثبت عاجره النام عد أنساس ذلك : أكامت ١٨ مَنْ قانون التفعين الاجتماعي وقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ــ تطبيق .

تبينت الجمعية المدومية أنه سبق عوض موضوع ماثل غلى الجمعية الممومية بجلسة ١٩٧/٢/٨٦ ، وانتهت فيه المحمومية بجلسة ١٩٧/٢/٨٦ ، وانتهت فيه الى استحقاق العامل المريض بمرض مزمن لتمويض يعادل أجره كاملا (الإسامي والمتفر) وفقا للمادة ٧٨ من فانون التامني الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك أثناء أجازته الاستثنائية الى أن يثبت عجزه التام ٠

واذ يبين من كتاب السيدة / رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب وزيرة التأمينات رقم ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦١ الى ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتموين والتأمينات ، أن الوزارة قد أبلغت باقتاه الجمعية سالف البيان •

للليك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريم الى خظ طلب الرأى الشار الله *

(فتوی رقم ٤٥٤ کی ٩/٥//٥/٩ جلسة ٥/٤/٩٨٩ ملف رقم / /) .

CHIP

جلمة ه من ابريل منتة ١٩٨٩

خواسة ــ (الفاقيات دولية ــ الفاقية تدويضات الرعايا الأسبان البرمة بين حكومتي. نصر واسبائيا) : ــ

أبورمت حكوم أحس واسبانيا الخالقية بناوية ١٩٠٢/١٤/١٤ وخلف حير التنفيذ اعبارا من ١٩٨٢/١٤ وخلف حير التنفيذ اعبارا من ١٩٨٢/١٤ وخلف حير التنفيذ اعبارات الرابعا الأسبان قبل المكومة المصرية عن الاجراء السابلة لقوقهم التى باشرتها منذ عام ١٩٠٧ وحتى تاريخ العبل بهذه الالخافية ويد بالاتفاقية أن اداء المكومة المصرية لمبلغ التعريض المتنق عليه يستتبع ابراء فحته ولمن المتزافة لهؤلاء الراباء وأن تحل معلم في كل المعقوق الخاتونية والمسابات المجددة الخاصية والمتلكات التي تضمينه على المسابات المجددة الخاصية المختراسة توريد خصوره على المسابات المجددة الخاصية وراب المتنفقة المحراسة على أموال ومستلكات الاشتخاص الخاطمين لاحكام المتازن ولم ١٠٠ لسنة ١٩٠٤ بشأن رفع الموسلة عن أموال بعض الأسخاص الخاطمين لاحكام بالتخلق عن عناصر فحدة المائية المحراسة من أموال بعض الأسخاص أفرارها بالمتبقل عن عناصر فحدة المائية المحراسة عن أموال بعض الأسخاص أفرارها بالتخال عن أموال الخاطمة وممتلكاته وتطبيق أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٠١ بالتخال الاسبان المخاطبين باحكام الاتفاقية الشمار البها وتطبيق من عماد الرابيان المخاطبين باحكام الاتفاقية الشمار البها وتطبيق .

استمرضت الجمعية العبومية المادة (١) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص التي تنص على أن و ترفع الحراسة على أصوال ومبتلكات الأشسخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لأحكام قانون الطواري. · · والمادة (٢) منه التي تنص على أن « تؤول الى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار البها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمألي قدره ٠٠٠٠٠ كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ متصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه التي تنص على أن د تتم في موعد أقصاء سنة من تاريخ الممل بهذا القانون تصفية الحراسة على أموال ومستلكات جميع الأشخاص الذين خضعوا الأخكام القانون رقم ١٥٠ أسنة ١٩٦٤·٠٠ وتجرى التصفية بمراعاة الأحكام القانونية السارية في شأنه من زفعت عنهم الخراسة والتيسسيرات التي تقسررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية ووفقًا للاجراءات واللواعد المنصوض عليها في المواد التألية ١٠٠ والمادة (٣) من ذات القانون التي تنص على أن « تشكل أجان قضائيت بر قافية أخد أبخياء الهيئات القضائية ٠٠٠٠ وتختمن عاده اللجال ببعث حالات الخاضمين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي يحيلها اليها الوزير المختص أو من يفوضب لتتولى تحديد مراكزهم الماليب ١٠٠٠ ع والمادة (٥) منه التي تنص على أنه و ٠٠٠ واذا تبين للجنبة ان خصوم الخاضع تزيد على أصوله جاز لها ان تصدر قرارا بالتخل عن عناصر ذمته المالية * وفي هذه الأحوال جميعا يكون التعويض عن المناصر المحققة بسندات على الدولة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسبنة ١٩٦٤ المشار اليه. ويترتب على التخلي عن عناصر النعة الماليسة ان يتولى الخاضع ينفسه تحصيل حقوقه وسداد ديونه التي تمثلها العناصر المتخل عنها دون أن يخل ذلك بالتصرفات التي تكون قد أج يت بالنسبة الصبوله كلهسا أو بعضها والتي يتولى المدير المسام لادارة الأموال التي آلت الي الدولة استكمال اجراءتها ، • والمادة ١٥ منه التي تنص على أن و لا تخل أحكام هذا القانون بالأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية بني (جمهورية مصر العربية) والمعول الأخرى بشأن حالات الأجانب الذين خضعوا للحراسة ٠٠ وكذلك استعرضت الجمعية الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة أسبانيا بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤ بشأن تعويضات الرعايا الأسبانيين الممول بها اعتبارا مو ٢١/١/٢١ ، وقد نصت المادة الأولى منها على أن : (أ) تقبل حكومة جمهورية مصر العربية أن تدفع كما تقبل الحكومة الأسبانية أن تقبض المبلغ الصافي البسالغ قدره ١٥٤٠٠٠٠٠ (مليون وأربعبائة ألف) دولار أمريكي كتصفية لكافة مطالبات الرعايا الاسبانيين قبل الحكومة المصرية الناتجة عن الاجراءات السالبة للحقوق التي باشرتها هذه الأخيرة منذ عام ١٩٥٢ ٠٠٠ والمادة الرابعة من ذات الاتفاقية التي تنص على و ٢٠٠٠ سيستنبع ابراء ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها وديونها المستحقة للرعايا الأسبان ٠٠٠ أن تحل الحكومة المصرية في كل الحقوق القانونية والمسالج والممتلكات التي تنضمنها هذه الطالبات بما فيها الحسايات المجمدة محل أصحابها وبدلا منهم ، • وورد بملحقي الاتفاقية رقمي ٢ ، ٢ أنه اتفق على عدم سريانها على أربمســــة من الرعايا الاسبان و وذلك بنه على طلبهم أو لأنهم غير قادرين على تقيسديم الوثائق والمستندات اللازمة لطالباتهم وال

واستبانت الجمعية أن حكومتى مصر واسبانيا قد أيرمتها اتفاقية بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١ ـ دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ١٩٨٢/٤/١ ـ وذلك لتصفية كافة مطالبات الرعايا الأسبان قبل المحكومة المصرية عن الإجراءات السالبة لحقوقهم التي ياشرتهها منذ عام ١٩٥٢ وحتى تاريخ المصل بهذه الاتفاقية وقد ورد بها أن أداء الحكومة المصرية لمبلغ التعويض المتفق عليه ، يستتبع أبراء ذمتها عن التزاماتها ودووتها المستحقة لهؤلاء

الرعايا ، وأن تحل محلهم في كل الحقوق القانونية والمسالح والممتلكات التي تتضمنها المطالبات المذكورة بما فيها الحسايات المجمدة •

ولما كان الشابت من الأوراق أن أمسوال ومتلكات السسيد / البر اليتوتويتا الأسباقي الجنسية قد أخضمت لتعابير الحراسة بمقتفى الامر رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦١ ، وطبق في شسانه كل من القانونين رقمي ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ مسالفي الذكر، وتبين للجنة القضائية المشكلة طبقا لأحكام منا القانون الأخير عند بحت المركز المالي للخاضع للحراسة المذكور أن خصومه تزيد على أصوله، فأصدرت قرزرا بتريخ حمالا ١٩٧٩/٩/٣ بالتخل عن عناصر نمته المالية المحققة وغير المحققة عمالا لحكم المادة (٥) من القانون الذكور وتنفيذا لذلك أصدر جهاز تصفية الحراسات القرار رقم ١٩٨٢/١١٣ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١ بالافراج تصفية لحراسات القرار رقم ١٩٨٢/١٦٢ بتاريخ ١٩٨١/١١٨ بالافراج النهائي عن أمواله ومستكاته و

وبناء عليه فانه بعد تطبيق القانون رقم 29 لسنة ١٩٧١ على حالة السيد المذكور لم تعد له مطالبات مستحقة على الحكرمة المصرية • ومن ثم فهو يخرج بالضرورة من عداد الرعايا الأسبان المخاطبين باحكام الاتفاقية المشادر اليها التي بدأ العبل بها اعتبارا من ٢٠/١/١٨٤ و لا وجه لان الحالات المستثناء التي اتفق عليها تتعلق بافراد من المخاطبين أصلا بلاتفاقية ، والعلة في استثنائهم أن بصفهم فضل اتباع الاجراءات القانونية الملدية بحقوقه قبل الحكرمة المصرية بعلا من تطبيق الاتفاقينية والحصول على التصويض المقرر بمقتضاها • والبخس الآخر عجز عن تقديم والحصول على التصويض المقرر بمقتضاها • والبخس الآخر عجز عن تقديم الديل على صحة ما يدعيه من حقوق قبل نفاذ الاتفاقية •

وترتيبا على ما تقدم فان قرار جهاز تصفية الحراصات دوم ٩ لسنة ١٩٨٣ - بالفاء الافواج النهائي على أموال وممتلكات المروضة حالتـــه وأيلولتها الى الدولة على أساس أنه من المخاطبين بالاتفاقية المذكورة -بكون قد خالف صحيح حكم القانون ويتعين الالتفات عنه •

لللبك

انتهى رأى الجبعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان أسكام اتفاقية تمويضات الرعايا الأسبان المبرمة بين حكومتى مصر وأسبانيا في العذلة المعروضة *

[﴿] فَتُوى وَقُمْ هُوهُ فَي ١/٩٨٩/٤٠ جِلْسَةُ ٥/١٩٨٩ مَلْفَ وَقَمْ ١٩٨٠/٣٠ ٢٠

(۱۹۱۲) چلسه ه مو ایرین منته ۱۹۸۶

اختصاص ـــ ما يخزج عن اختصاص الهيمية العنونية للسمى القنوي والشريخ ـــ المنزعات التي تنشأ بين الهيئة المربية للتصنيع وبين الجهات الادارية المعددة في المقرة (د) من المادة (٦٦) من الأنون مجلس الدولة : ــ

المادة ١٣/١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ... خس الشرع الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع دون غيرها بالقصل في المتلاقات التي تشا بين التجهات الادارية التي حدوها التي حصراً وهي الوزدارات والمسالح المامة والهيئات وأكانة والورسائح العادية والهيئات المكينة ، الهيئة الغربية للمتسبع هي منطقة عربية دولية وباب الفسوية فيها ملتوخ لاية دولة عربية ترغب في الافسام اليها طبقاً للشروط المطروة اتفاقية تأسيس الهيئة التي صدر بالوافقة عليها في مضر الخافون رقم ١٧ تسنة ١٩٧٧ منحت الهيئة الشخصية القانونية المستقلة التي تمكنها من تحقيق اغراضها وجملتها لا تفضع الفوات الموادة في الفارة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ومن ثم لا تفتس من بين الجعبية المعمدية لقسمين المنتوى والتشريع بالتزاع الذين تكون هذه الهيئة طرفا فيه مع الجعبية المعمدية لقسمين المنتوى والتشريع بالتزاع الذين تكون هذه الهيئة طرفا فيه مع

تنف الخاذة (٣٦) من قانون مجلتني ألدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن (تختفي الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المتنائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات المسامة أو بين المؤلفة أو بين المهائة أو بين المهائة و بين هذه الجهات بعضها والبعض ويكون رأى الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ٠

والمستفاد من ذلك أن المعزع خس المجمعية الصومية لتسمي المتوى والتشريع دون غيرها بالمعتل في المتازعات التي تنشنا بين الجهات الإدازية التي حددما النص حفترا ولهي الوزارات والمصالح الفامة والهيئات الماعة والمؤسسات المامة والهيئات المحلية "

ولما كان ذلك وكان النابت من الأوراق ان الهيئة العربية للتصنيع هن منظمة عزبية ذولية وباب النظروية فيها مفتوح لآية دولة غربية ترغب في الانقضام التيها طبقا للشروط المقررة وقد ساهمت في تكوينها بعض الدول العربيسية بشرطي اقامة قاعدة صيسناعية غربيسية كبرلي وتطوير الصناعات المتقدمة فيها ، ومتحتها شخصية قانونية مستقلة تمكنها من تحقيق أغراضها وأنها لاتخضع لقوانين الدول الأطراف وأنظمتها وذلك كله وفقاً لما تضمنته اتفاقية تأسيسي الهيئة التي صدر بالموافقة عليها في مصر القانون وقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ ،

وأنه لايفير من ذلك انسحاب دول الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر من عضويتها الأن ذلك الانسحاب ليس فيه اخلال بالشخصية الاعتبارية للهيئة أو استمرارها في مزاولة نشاطها أو خضوعها لجميع الأحكام المقررة في تشريع مقرها ومركز نشاطها وفي نظامها الأساسي وذلك وفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ الذي صدر بعد السيحاب البول المتقدمة ، وهو ما سبق أن قضت به محكمة النقض وانتهى اليه الهتاء هذه الودمية ٠

ومن ثم فان الهيئة العربية للتصنيع لاتعد من بين الجهات المحددة في المنهزة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، فلا تختص الجمعية المحومية لقسمى الفتوى والتثيريع بالنزاع المنى تكون هذه الهيئة طرفا فيه مم احدى هذه الجهات ، كما هو الموضع في الحالة المروضة .

من اجسل ذلك

النه رأي الصهية العوميسية القيبي الفيوى والتشريع إلى عدم اختصاصها بالفصل في النزاع المروض "

﴿ فتوى رقم ٥٠٥ فى ١٩٨٩/٥/٢٢ جلسة ٥/٤/١٩٨٩ مِلْفُ رقم ١٩٢٢/٢/٢٢) .

CAAD

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٨٩

مينات عامة .. الهيئة القومية الاتصالات السلكية واللاسلكية .. ترقية .. (مرض مزمن)

توقية الماملين بالهيئة القومية الاتمالات السلكية واللاسلكية الى وظافف الدرجة الأولى
تتم بالاخبيار على أساس حصول الرشح للترقية الى اديني علما الوظافف على تقدير كاماية
بعرتية ممتاز بالاساخة الى تتوافر بعض الشروط الأخرى ودنها الحدة الرشح على القيسانة
والاشراف والتوجيه والبت العاجل في الشاكل على الدرجة المناسب ب المرضي احمر خلاج عن
الداتة العامل وليس بعانم من موانع الترقية في خاته بالهيئة الملوية
بالهيئة الملومية الاتصالات السلكية والاسلكية الصادرة بقرار وزير التمثل والواصلات
والتمثل البحرى رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٧ حسمت الى خلاف في الرأى بشان ترقية العامل
المرضية (المستطالات تترة مرضه وكان من الخاصفين لنظام كالريز لايوضع عنه تقرير
المناسل الذي لا يؤلول عمله بسبب مرضه المد في المناسباق على مرضه عند النظار في
تطابق وانها يستصحب الذار تقرير كانيت عن العام السسابق على مرضه عند النظار في
ترقيته بـ الر ولك : جوزة ترقية العامل الريضي الى وفاقف الدرجة الأولى الما ما تواطريت
في شانه كافة الشروط التطلية فانونا بـ تطبيق •

استغرضت الجمعية المصومية المادة (٣١) من لاتحة نظسام العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرن رقم ٢٠٠ لسستة ١٩٨٧ (وتعديلاته) التي تنص على أن « يخضع لنظام تقارير الكفاية جميع المساملين عدا شساغل الموطانف العليا ٢٠٠٠ » والمادة (٣٥) من ذات اللائحة التي تنص على أنه مثانية أشهر لو أكثر فلا يوضع عنه تقرير كفياية ، ويستصحب أشسار تقدير كفايته عن العام السابق على مرضه بالنسبة الى استحقاق العلاق والترقية » والمادة ٤٤ من اللائحسة المذكورة التي تنص على أن « تكون الترقية للدرجة الأولى والوطائف المليا بالاختيار على أساس ما يبديه المرقساء بشان المرسمين لشمل هذه الوطائف وبنا ورد بملغات خدمتهم وغيرها من الأوراق المتصلة بعملهم والتي تكشف عن عناصر الامتياز •

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن ترقية الماملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى وطائف الدرجة الأولى تتم بالاختيار على أساس حصول المرشح للترقية الى احدى هذه الوطاف على تقدير كفاية بمرتبة « ممتاز » بالاضافة الى توافر بعض الشروط الاخرى ومنها قدرة المرشح على القيادة والاشراف والتوجيسة والبت العاجل في المشاكل على الوجه المناسب «

ورئت الجمعية أنه من المسلم أن المرض باعتباره أمرا خارجا عن الرادة العامل ليس بعانع فن موانع الترقية في ذاته وقد حسمت المادة (٢٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها أي خلاف في الرأي بشأن ترقية العامل المريض اذا استطالت فترة مرضه وكان من الخاصمين لنظام تقارير الكفاية ، وذلك بقولها أن العامل الذي لايزاول عمله بسبب مرضه لمدة شائية أشهر أو أكثر فلا يوضع عنه تقرير كفاية ، وإنما يستصحب آثار تقدير كفايته عن العام السابق على مرضه عند النظر في ترقيته ١ لا العام النباق على مرضة عند النظر في ترقيته ١ لا العام النباق على مرضة عند النظر في ترقيته ١ لا العام النباق على المناترة بالعنوابط النبر قست عليها المادة ٤٤ من اللائحة المذكورة للترقية بالإختيار ٠

4 11

انتهى رأى الجمعية العمومية القسمى الفتسوى والتشريع الى جواذ ترقية العامل المروضة حالته الى الدرجة الأولى اذا ما توافرت كافة الشروط المتطلبة قانونا على الوجه السابق بيانه

ر فتوی رقم ۷۷ه فی ۳۱/ه/۱۹۸۹ جلسة ۱۹۸۹/٤/ ملف رقم ۲۹۸۹/۳/۸۲ > →

(114)

جليبة ه من ايريل سنة ١٩٨٩

عقد اداري ــ الفطّ العقدي ــ وسيلة الطالبة بالعقوق بين الجهات الادارية (تقادم) : ــ

من الأبهرد للبسلم بها في مجال المقود (ادارية ... صدنية) إن الفطأ المقدى هو عدم قيام المدين بتنفيذ التراماته التاشئة عن الفقد ايا كان السبب في ذلك .. يستوى أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عبده أو امجاله أو ضله دون عبد أو امجال .. وفقا لحكم الخادة (الم من قافود الالباد وقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ يتين على الدائل البات الالتزام وعلى المدين البيات التخلص منه .. المشرع بعقضي المادة ٢٠/٦ من قانون مجلس الدولة وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ عميد، الحديوري كوسيفة للمطالة بالمحقوق في اطار العراقات من الجوادية واستيبال عاصية الحرى لتمثل في عرض المطالبات بين هذه البيهات على الجمعية المسجيد المحيدة المسجيد المحددة المتات على الجمعية المسجيد المتات على الجمعية المحددة المتات الادائلات ... افر دائلات عالم حديدي بالدوي دون الجدى ... افر ذلك : الهذي يسرى فيما ين الجهات الادارية ... حقيق . •

تبينت الجمية العمومية أنه من الأمور المسلم بها في مجال المقود ـ
ادارية أو مدنية _ أن الخطأ المقدى جو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته
(ابناشئة عن المقد أيا كان السبب في ذلك ، فيستوى أن يكون عدم التنفيذ
ناشئا عن جهده أو احماله أو فعله دون عمسد أو احمسال ، ووفقا لحكم
المادة (١) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فانه يتمين على الدائن
اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه ،

ولما كانت ادارة الحج والشئون الدينية بوزارة الداخلية _ في النزاع الممروض _ قد تماقعت مع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية على طبع وتوريد ما يلزم لهذه الادارة من مطبوعات بصغة عابلة خلال عامي ١٩٨١ و توريد ما يلزم لهذه الادارة من مطبوعات بصغة عابلة خلال عامي ١٩٨١ و السيد / ١٩٨٠ وتسلم المسيد / ٢٠٠٠٠ وتيس قسم التجهيزات يادارة الحج المطبوعات المتفق عليها حيل التمسيليم المرفقة المالية بالأوراق _ الا أن الوزارة امتنمت ورنمسوخ قانوني عن سداد قيمة هذا لمطبوعات وقندها ١٩٨٥ ٠٠٠٠٠ جنيه ومن ثم يتمين الزامها بأداء هذا المبنغ بالإضافة الى فوائد قدرها (٤ ٪) كتمويش عن التأخر في الوفاء بالدين المذكور ، تسرى اعتبارا من تاريخ عليه الجمعية المهومية لقسمي الفترى والتشريع في البحمية المهومية لقسمي الفترى والتشريع في البحمية المهومية لقسمي الفترى والتشريع في المحمية المهومية تقسمي الفترى والتشريع في المحمية المهومية بالفصل فيها هو الإجراء المقابل للمنازعات التي تختص الجمعية المهومية بالفصل فيها هو الإجراء المقابل

للمطالبة القضائية يفوائد التأخير التي يحكمها نص المادة ٢٣٦ من التقنين المدنى •

ولا وجه لادعاء الوزارة بأنها تقوم بأداء قيمة مطبوعاتها قبل الطبع، وبالتالي فلا يسوغ مطالبتها باية مبالغ بعد استلام المطبوعات ، ذلك لأن الوزارة قد عجزت عن تقسيم دليل يثبت سدادها لقيمة الطبوعات ، محل النزاع سيسوأه قبل الطبع أو بعده • كما لا وجه للادعاء باختلاف أدقام بعض أذون التشغيل والتسبليم المطالب يقيمة الكسيسات المذكورة بها عن أرقام الأفون الواردة بكشف الحساب القدم من الهيئة الى الوزارة بتاريخ ٧/ ١٩٨٥ / ١٩٨٥ ، ذلك لأنه بعد اخطار الوزارة بالنزاع الماثل وأرقام الأذون بدقة ، لم تنف الوزارة استلامها لأى من الكميسات المذكورة بتلك الأذون وهي (١٦٨ ، ٧١٢ه لسنة ٨١، ٣٣٢ و ١٨٥٤ ومن ٧٧٩٢ الى ٧٨٠٠ لسنة ١٩٨٢) وكذلك فلا يحاج بسقوط حق الهيئة في المطالبة بدينها قبل الوزارة بالتقادم ، اذ أن المسرع بمقتضى المادة ٦٦٪/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد استبعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحقوق فير اطار العلاقات بين الجهات الادارية واستبدل بها وسيلة آخرى تتمثل في عرض المطالبات بين هذه الجهات على الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع للفصل فيها برأى ملزم ، ولما كان التقادم يلحق الدعوى دون الحق ، فانه لا يسرى فيما بين الجهات الادارية *

الليك

انتهت الجدهية المدومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية باداء مبلغ ٥٩/ ٤٠٧٣ و (ربعين الفا وسيمائة وثلاثة وعشرين الداخلية باداء مبلغ و١٩٧٣ و (ربعين المامة الشئون المطابع الأميرية ، بالاضافة الى فوائد تذخير بواقع ٤٪ تسرى اعتبادا من ١٩٨٨ /٣/ ١٩٨٨ تلفير بواقع ٤٪ تسرى اعتبادا من ١٩٨٨ /٣/ المداد،

ر فتوی رقم ۵۵۰ فی ۲۹/٥/۱۹۸۹ جلسة د/ع/۱۹۸۹ ملف رقم ۲۹/۲/۲۲۲ ع ٠

(۲۴)) جلسة ۱۹ من ابريل سنة ۱۹۵۹

عامل بالقطاع المام سـ مرتب سـ تسب توزيع نصيب الماملين من الأدباء • ﴿ شركة قطاع عام ﴾ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشان هيئات القطاع العام وشركاته •

قراد دليس الجمهورية ذام ١٩١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسب واواعد توزيع واستطعام ضيب الماملين شركات القطاع الدام في الارباح ـــ وجود تناقض بين اجكام المادة ٤٢ من القانون دام ٩٧ لسنة ١٩٨٣ واحكام قراد دليس الجمهورية دام ١٩١١ لسنة ١٩٨٤ فيما يتملق بتواعد توزيع نسبة الأرباح ــ يتمين التمويل على احكام القانون وحدما درءا للتعارض القلام بينهما ـــ اساس ذلك : احكام القانون صادرة من سلطة اعل في مدارج السلم الشريعي ـــ خليق .

تنص المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العسام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها وتحدد نسب وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار رئيس مجلس الوزراء ولا تقسل هذه النسسة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية ***

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب العاملين للأغراض الأخراض الأغراض

١ _ ١٠ / الأغراض التوزيع النقدى على العاملين ٠٠

 ٢ _ ٠١٪ تخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو محمسوعة من الشركات و المتجاورة ويتول ما يفيض عن حاجة مؤلاء العاملين الى صنباوق تموطر الاسكان الاقتصادي بالمحافظة ...

٣ ـ و بر تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاحتماعية للعاملان بالقطاع العام »

كما تبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح نص في المادة ٢ على أن « يخصص نصيب العاملين في الأرباح للأغراض الآتية :

١ .. خيسة في المائة للخدمات الإجتماعية وخدمات الاسكان. ١

٣ - عشرة في المائة للخدمات المركزية للعامدين •

4 4 14 1944

٣ٌ ــ عشرة في المائة الأغراض التوزيع النقدي للعاملين ، •

ونست المادة ٣ منه على أن تودع حصيلة نسبة الخسمة في المانة المخصصة للخدمات الاحتماعية وخدمات الاسكان وحصيلة نسبة العشرة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين بالنسبة لجميع شركات المقطاع العام في حساب خاص ويكون التصرف فيه طبقا لما يقوده رئيس الجمهورية » •

كما صسيد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠ لسينة ١٩٨٤ ماستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٤ ناصا في المادة ١ منه على أن د يستمر العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٤ المسار اليه وذلك فيها لا يتعارض هم ١٩٥٣ المسار اليه و دلك فيها لا يتعارض هم ١٩٥٣ المسار اليه » -

والمستفاد من ذلك أن المشرع في القانون رقم 40 لسنة 1947 المسار البه قرر للجاملين بشركة القطاع العام نصيبا في الأدباح التي يتقسر توزيعها على توزيعها لا يقسل عن 70٪ من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء سسندات حكومية ، وعهد الى رئيس مجلس ألوزراء بقرار يصدره تحديد نسبة وقواعد واستخدام مذا النصيب من الأرباح .

وتنفيذا لذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الذي أحال في هذا الخصوص الى القواعد التي تضمينها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فينا لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان ٠

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من اسستمراض أحسكام قرار رئيس المجهورية وقم ١٩١١ اسسسة ١٩٧٤ أن ثمة تناقضا بينها وبين إحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الأرباح واستخدامها والتصرف فيها ، حيث أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ غين في الأرباح التي يتقرر توزيعها لاسكان العاملين بالل من تصنيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة يتوثيل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة وه/ تورع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخلمات الاجتماري رقم ١٩١١ لسنة للخلمات الاحتماري من و ١٨٠ للخدمات وحدمات الاسكان معا و ١٠ للخدمات

الاجتماعية المركزية للعاملين ، وكفلك نصي القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المسان في المسان الياملين في المسان الياملين في الادارا اليام على تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصبيب الغاملين في الارباح بقرار من رئيس الوزداء بينما نص القرار الاجمهوري رقم بالبنك المسرى ويكون التصرف فيها طبقا لم يقرره رئيس الجمهورية ، فانه تبما لذلك يتمين التحريل على أحكام القانون وحدما درا للتمارض القائم بينها وبين القرار الجمهوري وباعتبار أن أحكام القانون صادرة من سلطة أعلى في مدارج السلم التشريعي .

ومتى كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسسنة ١٩٨٤ المسادر طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المسادر طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المساد اليه قد نص على ما سبق البيان باستمراد العلل بقراد رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٤ وقله بان هذا التمارض فيما تقم فان وذوى ذلك أنه يتمين الرجوع لرئيسي مجلس الوزراء ليصدر تنظيما بديدا في هذا الشأن لايكون متمارضا مع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في مقد القانون والمن المسافة المتولة له في هذا القانون والله أن يصدر هذا التنظيم يتمين الرجوع النيه في كل خللة على حفة واله أن يصدر هذا التنظيم يتمين الرجوع النيه في كل خللة على حفة تواعد التصوف في نسبة ال ١٨٠٠ .

تللسك

انتهى رأى الجدهية المموهية لقسمى الفتوى والتشويح الى أن التصوف في نسبة ال ١٠ // المخصصة لاسكان العاملين بالقطاع العام ونبية ال ٥/ المخصصة لاحتمامية يتم يعد الرجوع الى رئيس مجلس الوزواء في كل حالة على حدة وذلك الى أن يصدر منه قرار تنظيمي جديد طبقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وغير متعارض معه

ر فتوي رقب في / / / / ملف رقب ١٩٨٩/٤/١٩ .

CITI

. جلسة ١٩٨٩ من ايريل سنة ١٩٨٩

عامل بالقطاع العام .. عكام الرعابة المتعيّة .. سعى جُولاَ تراء الأمضاء الأرمية الطاج الريض *

- الخلاة ٧٠ من فاتون الاستامانية بالتطاع العام راقم ١٤ نسنة ١٩٧٨ - الرعابة الصحية لا تهتد ال توفيع الإنسنساء والقبية التي قد يبيعها بعض الإفراد مقابل امن اعتبى به للمريض حافزين فقام المعاملين أو يتضمن ما بعيض المارة المعابلة الدارة الجفاء الدينة أو يعرف قيه با تحر العاملين المستقيدين من نظام المعابق المناشركة حاساس ذلك : بيع الإنسان الحر كله أو بعضه باطل ولا يجوز التعرف في جزء من جسم الانسان على سبيل البيع بعقابل حروقوع التعرف باطلا ولو صدد من منحب الجبس الحبيم باطلا ولو صدد من منحب الجبس المعين المناسات كلم تعابل المعرف المناسات المعرف المناسات المعرف المناسات على المعرف المناسات المنا

تنص المادة ٥١ من نظام العاملين بالتطاع العسام الصادر بالفانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن و يضع مجلس الادارة بالاشتراك مع اللجنة أو اللجان النقابية للشركة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والتقافية واللميانية بالشركة ٥٠٠٠ و وتطبيقا لذلك تضمن النظام المعول به للرح العاملين بالشركة المصرية للدواسير والمنتجات الأسمنتية أن علاج العاملين بالشركة يتم وبقا للنظام المعول به في المؤسسة العلاجية ويشمل خدمات الرعاية الطبية التي تلتزم بها المؤسسة ١٠٠٠

- (أ) الكشف والعلاج بالعيادات الخارجية •
- ن الاقامة بالمستشفيات وما يتصل بها من خدمات •
- (ج.) اجراء العمليات الجراحية والقيام بأنواع العلاج الأخسدى
 اللازمة *
- (د) القيام باجراء الفحوص المعملية وفحوص الأشعة وغيرها من الفحوص التشخيصية اللازمة °
 - (هـ) صرف الأدوية اللازمة لكل ما تقدم *

والمسستفاد من ذلك أن عناصر الرعاية السعية التى تلتزم الشركة بتوفيرها للعاملين بها قد جرى تحديدها رفقا لأحكام النظام العسادر فى هذا الشأن وبما لا يخل بأية ميزات أخرى مقررة فى التشريعات المنظمة لشئون مؤلاء العاملين ، وهذه الرعاية لا تعتد الى توفير الأعضاء الآدمية الدعاية التى قد يبيعها بعض الأفراد مقابل ثمن تشعرى به للمريض ، فهذه الرعاية مقصورة على المناصر المسار اليها ، كما أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن ما يجيز للشركات أن تضمن لوائحها ما يسمح يصرف مبالغ لمسراء أعضاء آدمية ، أو يصرف قيمتها لغير العاملين المستفيدين من نظام العلاج بالشركة .

وازاء عدم وجود النبس ، وبالرجوع الى المأجود به في الشريصسة الاسلامية باعتبار أن مبادتها المصدر الرئيسي للتشريع ، يبيني أن جمهور المقهاء على أن بيم الانسان الحركله أو بعضه باطل شرعا ولا يجوز التصرف في جزء من جدم الانسان على سسبيل البيع بعقابل بعد أن كرمه الله سبحانه وتعالى ، ويقع التصرف باطلا ولو صدر من صاحب الجسم نفسه ، وتبال المقدم يكون بيع الكلية في الحالة المروضة باطلا شرعا ، وبالتالي لا يجوز للشركة دفع مبلغ عشرة آلاف الجنيه المطلوبة لكون الشراء باطلا من الناحية المقرعية ولكون الشراء غير وارد على عنصر من عناصر الملاج التي تلنزم بها الشركة من الناجية القانونية .

لللسك

انتهى رأى الجحمة الصوفيسة لقسمى الفترى والتشريع الى عدم مشروعية النزام الشركة المصرية للمواسير والمنتجات الأسمنية بأداه مبلغ عشرة آلاف جنيه ثبنا لكلية لملاج السيد / ٢٠٠٠٠٠٠ من العامليز بالشركة ،

د فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/٤/۱۹ ملف وقم ۱۹۸۹/۲/۸۳ .

(۱۲۲). جلسة ۱۹ من ابریل سنة ۱۹۸۹

عامل بالقطاع المام ... تقرير كفايته •

الثادة ٢٤ من قانون اتماملين بالفظاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

اجراءات التظلم من تقرير الكفاية السنوى تتم أمام لجنة التظلمات بالجهة التي اهدت التقرير وليس الجهة المنفول اليها المامل وقت تقديم التظلم ... تطبيق

تنص المادة ٢٤ من دانون نظام العساملين بانقطاع العام العمسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن ديضع مجلس الادارة نظاما يكفل فياس الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وتوعيات الوطائف بها *

ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفساية • ويكون تقدير الكفاية يمرتبــة ممتاذ ، أو كفء أو ضعيف ولمجلس الادارة أن يضيف مراتب أخـــرى •

كما يضع المجلس نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها ٢٠٠ والمادة ٢ من ذات القانون تنص على أن و يعلن العامل بصبصورة من تقرير الكفاية بمجسرد اعتماده من لجنة شئون العاملين وله أن ينظلم منه خلال عشرين يومامن تاريخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبسار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير ، وعضو تختاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الادارة ، على أن تقمل في هذا النظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون غيرهما أن تائيا .

ولايمتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه » • كما استمرضت الجمعية الممومية المادة ١٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته العسسادر بالقانون رقم ٩٧ لسسسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « يسرى على الماملين بهيئات القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ » • • • المام

واستبانت الجمعية أن المشرع في قانون العاملين بالقطساع العام ناط بالجهة التي يتيمها العامل قياس مستوى أدائه بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع تقرير نهائي بتقدير كالمايته باحدى الراتب المقررة » ، وذلك طبقا للنظام الذي يصدره مجلس ادارة الجهسة بشأن الإجراءات اللازمة لاعداد وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والنظام منها على أن يتضمن النظام : إخطار العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ، وأن يتاح له مهلة للنظام منه حسلال عشرين يوما من تاريخ علمه أمام لجنة تظلمسات تشسكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا في وضع النقرير وعفسو تخناره اللجنة النقابية بقرار من هجلس الادارة ، وأن تقصسل اللجنة في النظام خلال سنين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا * هذا ولايعتبر التقام أو اللبت فيه .

واذ يتضم من ذلك أن اجراءات التظلم من تقرير الكفاية السنوى تتم أمام لجنة تظلمات بالجهة التي أعدت التقرير ، وكانت السميعة / . • • • • ي الحالة المعروضية لـ قد قضّت عام ١٩٨٤ في الخدمة بهيئة القطاع العام للنقل البرى والنهـــرى المطبق على العاملين يهــــا أسكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ولم تعلم المذكورة بتقرير كفايتها عن هذا المعام الا في ١٩٨٦/١٢/٨ وبعد نقلهــــا للي الهيئة العامة للطرق والكبارى ، فتقدمت بتظلم منه للجنة التظلمات بجهة عملها السابق ألتي وضمت التقرير ــ ومن ثم يكون تظلمها قد قدم الى الجهــة صــــاحبة الاختصاص بالفصل فيه * ولا وجه للقول بأن المحكمة الادارية العليا اتجهت في بعض أحكامها الى أن المختص باعداد تقرير الكفاية السنوي هو الرئيس ه المباشر ، للعامل في وقت الاعداد أما الرئيس السابق له خلال تلك السنة ذانه بنقله من عد، الرئاسة تكون قد زايلته الصغة والولاية لاعداد التقرير ، وقياسا على هذا القضاء فان الاختصاص ينظر تظلم المعروضـــــة حالتها من تقرير كفايتها ينعقد للجهة التي تعمل بهما عند تقديم التظلم « أي الجهة المنقولة اليها ، فهذا القول مردود عليه بأن الأمر مختلف في العالة المروضة لأنه فضيلا عن أن حكم المحكمية الإدارية العليبا في ١٩٧٨/٤/٢٢ المستشهد به صدر في شأن تطبيق أحكام قانون نظمها موطفى الدولة وهو غر قانون العاملين بالقطاع العام رقم 14 لسنة 197 فانه في حالة نقل العامل ذاته بعد وضع تقرير كفايته السنوي ، فان الشرع عهد بسلطة البت في التظلم منه الى لجنة التظلمات بنفس الجهة الني أعدت التقرير على ألا يشترك في مضويتها الرئيس المباشر للعامل أو غيره ممن اشترك في وضع التقرير طبقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رثم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ما يفيد انعقاد الاختصاص للجنسة التظلمات بهذه البجهة والا ما كان الشرع في حاجة لهذا المنع ، ومن ثم فلا يؤثر في اجتصاصها نقل العامل الى جهة أخرى م

لللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص هيئة القطاع العام للنقل البرى والمنهرى بالبت في تظلم السيدة المروضة مالتها من تقرير كفايتها عن عام ١٩٨٤ *

ر فتین وقم فی / / ۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۱۹۸۹ ملف وقم ۲۸۸۳/۷۱۷) ۰

(۱۲۳) جلسة ۱۹ من ابريل سنة ۱۹۸۹

ديوى الاقساء ... المحكم في الدعوى .. تتغيد المحكم بالقاء قرارات ادارية بالترقية (سبك دبلوماسي وقتصل) الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقترن بتاريخ صدورها بعيث ضدى بالتسبة والراكز القانونية المدار قرارات ادارية بالراكز القانونية ... يرد عل هذا الأصل بعض الاستئنات فيهوز اصدار قرارات ادارية بالر دجمي مثال : القرارات ادارية بالر دجمي مثال : القرارات الدارية بالراح مدين المنتظم الاداري بالقاء قرارات اداري بالقاء قرارات اداري بالقاء قرارات اداري بالقاء قرارات اداري بالقاء قرارات الدارية بالترقية ... يتمين على المهجة الادارية عند تنفيذ الحكم سحب قرار الراحية وترقية المستحق تنفيذة للمحكم بالر رجم اعتبارا من تاريخ صدور قرار الاترقية الملكم عالم رجم تعليدق ، تعليدة عليه المستحق تنفيذة للمحكم بالر رجم اعتبارا من تاريخ صدور قرار الاترقية الملكم بالر رجم اعتبارا من تاريخ صدور قرار الاترقية الملكم بالر رجم اعتبارا من تاريخ صدور قرار الاترقية الملكم بالر رجم اعتبارا من تاريخ صدور قرار الاترقية الملكم بالر رجم اعتبارا من تاريخ صدور قرار الاترقية الملكم بالر رجم التراكية الملكم بالر رجم التحرير التحرير الاتراكية الملكم بالر رجم التحرير التحرير الاترقية الملكم بالر رجم التحرير الاتراكية الملكم بالر رجم التحرير الاتراكية عداد التحرير الاتراكية الملكم بالر رجم التحرير ال

استبانت الجمعية المعومية أن الأمسل في نفاذ القرارات الادارية أن تقترن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل وتسرى بالنسبة الى المستقبل وتسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها ، وذلك احتراها للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية الذاتية ، الا أنه يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز اصدار قرارات ادارية بأثر رجمى ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام صادرة عن جهات القضاء الادارى بالفاء قرارات ادارية بالترقية .

ولما كانت الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليك في الحالة المروضة _ قد قضت في منطوقها « بتعديل الحكم المطعون فيه الى الحكم بالغاء القرار الطعون عليه فيما تضمنه من تخطى المدعى الأول في الترقية توظيف...ة وزير مفوض مم ما يترتب على ذلك من آثار ، ورفض الدعوى بالنسبة لباقي المعين والزام الجهة الادارية بالمعروفات على النحو المبين بالأسباب ، وجاء بأسباب الأحكام أن المدعى الأول يتسساوي من حيث الصلاحية والكفاءة مم المطمون في ترقيته ، ومن أجل ذلك فلم يكن جائزًا قانونا تخطيه في الترقية لوظيفة وزير مفوض بمن هو أحدث منه في ترتيب الأقدمية وهو السبد / ٢٠٠٠ واذ صدر القرار الطعون فيه متضمنا ترقية المذكور دون المدعى ، فإن هذا القرار يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون ٠٠٠ وان كان باقي المدهين أقدم من السيد / ٠٠٠٠ الطعون في ترقيته الا أنهم يلون المسيد / ٢٠٠٠ في ترتيب الأقدمية ولما كان مؤدى الغاء القرار الملعون فيه فيما تضممنه من تخطى السيد / ٠٠٠٠ في الترقية هو الغاء ترقية السيد / ٠٠٠٠ الى وظيفة وزير مفوض وعودته الى وظيفته التي كان يشغلها وهي وظيفة مستشمسار بذات ترتيب أقدميته فيها ، وأحلال السيد / ٢٠٠٠ محله في وظيفة وزير مفوض التن تمت الترقية اليها ،

لأن حركة الترقيات موضوع التزاع تمت الى وظيفة واحدة وبالتالى فلا يتسم المجال لأن يرقى اكثر من واحد عليها ، وهو ما يؤدى بحكم اللزوم الى عدم جواز ترقية باقى المدعن الانتخام محلها ، مما يتمين معه وفضى دعواهم بطلب النفاء القرار المطمون فيه فيما تضحصنه من تخطيهم في الترقيصة وصد المع الزام اللجهة الادارية المصروفات لإنها هي التي الجانهم الى التقاضى بترقية المعمون في ترقيب الاقدمية وبعدم اعادته الى ذات مركزه الوظيفي الذي كان يسلمله وبذات ترتيب الاقدمية المفى كان يسلم عليه كاثر من آثار تنفيذ الحكم الصادر (من محكمة القضاء الادارى) عليه كاثر قدته الى وظيفة وزير مفوضى وسده » «

وعلى ذلك فانه يتمين على الجهة الادارية عند تنفيذ الأحكام المسار اليها أن تطلب سحب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٩ برقية السيد / ١٠٠٠ الى وطيقة وزير مفوض ، وترقى السيد / ١٠٠٠ محله في هذه الوظيفة باير رجمى اعتبارا من تاريخ صدور قرار الترقية الملفى في ١٩٧٩/٨٢٩ ثم تعيد الوزارة النظر في النرقيات ألى تست بالفعل بالنسبة للسيد / ١٠٠٠ وباقي المدعين الى وظيفة وزير مفوض وسفير بمراعاة ما كشفت عنه أحكام المحكمة الادارية العليا من أن أقدمية اللسيد المذكور في وظيفة مستشمار تلى أقدمية أحست المدعين ، على أن يكون فلا باتر بحمي يرتد الى تاريخ اسستيفاء اشتراطات شدخل وطيفتني فزير مفوض وسفير وسفير و

ولا وجه للقول بأن المحكمة الادارية العليا قد رفضت دعاوى المدعين (الطاعنين) وبالتالى فليس لهم الحق في أن يسبقوا السيد / في الأقدمية بوظيفة مسنشار ذلك لأن منطوق ذلك الحسكم ولئن جساء به وحد ورفض المدعوى بالنسبة لباقى المدعين والزام الجبة الادارية بالمصروفات عالا أنه أردف قائلا على النحو المبين بالأسباب ، وورد بهذه الاسباب و الزام الجبة الادارية بالمصروفات لأنها هي التي الجانهم والم التقاضي بترقية المطمون في ترقيته الذي يليهم في ترتيب الأقدمية وبعمم اعادته الى ذات مركزه الوظيفي الذي كان يشغله وبدأت ترتيب الاقدامة الادارى بالمفاء ترقيته الى وظيفة وزير مفوض و اذ ترتبط هذه الاسباب بمنطوق الاحسكام ارتباط وثيقا لا يقوم المنطق بدونها الحسيل المتطون بودنها بعيد لا يصور الزام من كسب شقا في المدعوى (المجهة الادارية) بكامل العسام به والم الان المعبية تثبت للمنطوق والأسباب التي لا يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التي لا يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التي لا يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التي لا يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التي لا يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التي لا يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التي لا يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التي لا يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التي يقوم بدونها المسلم به وهو أن العجية تثبت للمنطوق وللأسباب التيقوم بدونها المسلم به وهو أن العوية تشبت للساء المسلم به وهو أن الحيود المناسفة ا

وعليه فان اقدمية السيد المذكور في وطيقة مستشار والتي تلي اقفميسة احدث المدعين أصبحت أمرا لا يجوز المودة الى مناقشيته بعه أن حسسته المحكمة الإدارية المليا *

وغنى عن البيان أن من لم يكن من رافعي الدعوى السبعة المسار اليها لا يفيد من تضبيباه المحكمة الادارية العليا حتى ولو كان أقدم من السيد / لم هو مسلم به من أن للاحكام حجية نسبية تقتصر على من من من تصدر لصالجم الحكم .

كما أن الوزارة عندما تميد النظر في الترقيات لوطيفتي وزير مفوض وسفير على ضوءما انتهى اليه الحكم فعليها أن تلتزم القواعد المقررة في شان الترقيات لهاتين الوطيفتين سواء بالنسبة للاقدمية أو لضوابط الأختيار •

44 ... \$31

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يتمين -على الجهة الادارية عند تنفيذ أحكام المحكمـة الادارية العليا المروضة -تباغ ما يلي :

أولا : اتخاذ الاجسراءات الملازمة لسمحه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦ لسبنة ١٩٧٩ پترقية السبيد / ٢٠٠٠ الى وظيفة وزير مفوض وترقية السبيد / ٢٠٠٠ محله لهى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ صدور القرار الملغى في ١٩٧٩/٨/٢٩ ٢

ثانيا : اعادة النظر في الترقيات الى وطيفتى وزير مفوض وسفير والتى تبت للمعروضة حالاتهم وهم السيد / ٠٠٠٠٠ والطاعنون باعتبار ان السيد / ٢٠٠٠٠ كون وظيفة مبتشار الدعني الطاعنين في وظيفة مبتشار وذلك على الوجه السابق بيانه ٠

. ﴿ فَتَوَى رَقُمَ فِي / ./ ١٩ چِلسة ١٩٨٨/٤/١٥ علق رقم ١٩١١/٣/٨٦) .

(142)

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٨٩

استثمار مال عربي واجتبى - المادة ٢٦ من قانون المجتمعات العبرائية الجديدة رقم ٥٩ استثمار مال عربي واجتبى - المادة ٢٩ من قانون المجتبعات العربية الواردة بكل من القانون رقم ٤٣ استه ١٩٧٤ على الانسطيق التميية والايلام ١٩٧٤ والمخانون والمسلون الاسلون والمحلولين من الجامل والاستثمار على المسلون الأولى - ينحيد العلمية المخانون المعربون المعامدة مع بيوت غيرة اجتبية - عدم جونز المغلم مقابل الاستثمارية التي تعت المعربون الم

استمرضت الجمعية المعرصية لقسمى الفتوى وانتشريم المادة (٣) من قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحسرة المصادرة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ ــ والمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ ــ التي تنفى على أن « يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر الهربية ٥٠٠ وذلك في المجالات الآتية :

 ٨ ــ نشباط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لاتقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن خمسين في المائة -

٩ ـ نساط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساحة بلشاركة مع بيوت الخبرة الإجبية العاملة اذا كان ينعلق بمشروع من المسروعات الداخلة في المجالات المشار اليها في البنود البنايقة والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة في كل حالة على حدة ، على أن يمسك لكل عمنية حساب خاص وفقا للنظام الذي يقرده وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة ١٠٠٠ » واستعرضت المئدة (٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ التي نفس على أن « تتمتع بالتحمير المعدل بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أن « تتمتع شركات المقاولات الأجبيسة أو البيوت الإستشارية الأجنيي بمقتضى مشروعات التحمير بالإعظامة المضويبية المقررة لرأس المال الأجنين بمقتضى فالمورة .

وتبتع بذات الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السبابقة العبليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو الهيوت الاستشادية المصرية بالتعاون

مع شركات أو بيوت خبرة أجنبية في المشروعات التي يكون فيها التعاون من مقتضيات التصير ويصدر بتحديدها قرار من وزير الاسكان والتعمير ٠٠٠ ء كما استعرضت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعقيق المدالة الضريبية التي تنص على أن و تُخَطِّم الإعفاءات المصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥)من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ للشروط القررة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - في البندين الثامن والبناسع من المادة الثالثة من القانون المذكورة . وتبينت الجمعية أن المادة (٢١) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال الغربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة كما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمسال تنفيذا لأحكام هذا القانون ٠٠٠ » وأن المادة الأولى من مواد اصدار قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ أسنة ١٩٨١ تنص على أن « ٠٠٠٠ وتلغى أحكام القانون رقم ٤٦ أسسنة ١٩٧٨ بشان تحقيق العدالة الضريبية ، وذلك فيما عدا المواد ٢٥ ، ٢٦ فقرة أولى ، ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منسه ، وأن المادة (١٥) من ذات القانون تنص على أن تفرض ضريبة عامة على صافى الايراد الكلى الذي يحصل عليه الأشبخاص الطبيعيون •

ويقصد بالايراد في تطبيق أحكام هذا الباب الايراد الخاضج لاحدى الضرائب النوعية °°° » °

واستظهرت الجمعية من النصب وص المتقدمة أن قانون المجتمعات المحرانية الجديدة في المادة ٢١ منه قرر تطبيق أخكام الاعفاءات الضريبية الواددة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق المحرة والقانون الخاص بالتعمير وتمديلاتها وذلك على الأنفيطة التي يزاولها للقياولون الاصليون والمقساولون من الباطن والاستشمساريون تنفيذا للقانون الأول .

ولما كان قانون التعمر قد نص في المادة (7/0) على تمتم الممليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشبارية المسرية بالإيماون مع شركات أو بيوت خبرة أحبية : بالإعقادات الضريبية المقررة بعوجب قانون الاستثبار * وهذه الإعقادات تخضع للشروط المقررة في البندين A و ٩ من المادة (٣) بالمقانون لماذكور ، يونك إعمالا ليص المادة (٣) من قانون تحقيق المدالة الضريبية * وقد ورد في البند (٩) المسار اليه انه يلزم لتحتم نشاط بيوت الخبرة الفنية المضرية بالإعمادات أضريبية أن تكون من بيوت خبرة أجنبية عمره منخذة شكل الشركة المعارة المنارة مع بيوت خبرة أجنبية عمره المنارة المنارة المنارة مع بيوت خبرة أجنبية عمره المنارة مع بيوت خبرة أجنبية عمره المنارة الم

وعلى ذلك فيتمين لتطبيق الاعفادات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار على التشمساط الذي يقدوم به الاستشاريون المصريون تنفيذا لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ان يكون هذا النشمساط من خلال شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية ·

ولما كان المعروضة حالته قد قام باعدال استشارية لصالح مشروع لاحدى الجمعيات النعاونية للاسكان يقع بالساحل الشمالي ، وطلب اعفاء المبنغ المنافق المتحادة المحكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة سالف البيان ، والثابت من الأوراق انه لم يزاول هذا النشاط من خلال شركة مساهمة ومن ثم فعسل فرض دخول نشاط هذا المول ضمن الانشعلة المرتبطة بالتصير فانه لا يجود تطبيق الإعفادات الضريبية المشار اليها يقانون الاستثمار على حالته ودون حاجة لبحث مدى قيام المشروع المذكور طبقا لقانون المجتمعات وتوافر شروط تقديم الخبرة المفنية في شأن المروضة حالته ومن ناحية أخرى فأن الايراد الذي تحصل عليه المذكور مادام يخضع لاحدى الفرائب النوعية ، فيندرج بالتالى وفي وعاء الضريبة العامة على الايراد اعمالا للماده وه من قانون الفرائب على المدخل و هو من قانون المورائب على المدخل المورائب على المدخل المورائب على المدخل و المورائب على المدخل و المورائب على المدخل و المورائب على المورائب على المورائب على المدخل و المورائب على المدخل و المورائب على المورائب على المورائب على المورائب على المورائب المورائب على المورائب على المورائب المورائب على المورائب على المورائب المورائب على المورائب المورائب المورائب المورائب على المورائب ال

لاليك

انتهى رأى الجممية الصومية الى عدم سريان حكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في الحالة المعروضة ·

ر الفتوى رقم في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ ملف رقم ١١٨/١/٤٧) •

(440) جلسة 19 من ابريل سنة 1980

قراقية ــ القراقيد على الدخل ... مدى خضوع الكافات اللينوية كالتاج للفرية .
القانون رقم ١٩٧٧ ليستة ١٩٩١ باسعائر قانون الفرائي على الدخل ... حدد داشري في المقدم من القانون رقم ١٩٧٢ ليستة ١٩٩١ واسعائر المنافر القريبة على الرئيات واستثنى منه يعض المناص وقود عم سريان القريبة عليها في الصود التصوص عليها ومها حوافز الانتاج ... يرجع في تحديد مدلول حوافز الانتاج إلى المائد ٨٩٠ بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ بشنان الملماني بالشركة متى تعلق فلقس ستوى دون الكياب بعمالات قياسية الاداء والانتاج سامد المائلة ... المناسخة المناسخة المناسخة الاداء والانتاج سامد المائلة ... المناسخة الدين منز عدود المؤلفات القديد التي اشارت اليها المائد ٨٥ من القانون رقم ١٩٧٧ السنة ١٩٨١ فيها نصح عدود من مريان القديد على جميع ما يمنع للمائل من مزايا نقديد تعلقيتين ... وعينية ما تطبيق

تبين للجمعية المهومية أن قسانون الضرائب على الدخسل العسادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ قد نص في المادة ٥٨ منه على أنه « ١٠٠٠ يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه المول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبه لمدى الحياة فيما علا المعاشات ومايكون مهنوحاً له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتي:

......

٣ ـ لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تجاوز ٢٠٠٠ جنيه في السنة ١٠٠٠٠ وفي جميع الأجرال لا يجوز أن يزيه مجموع يدلات طبيعة العمل والتبثيل والاستقبال وحوافز الانتاج المفاة من الضريبة ١٠٠٠ على أربعة آلاف جنيه مسنويا ، واستظهرت الجيمية ما نصت عليه المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادن بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ من أن « يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز يدادة والانتاج وجودته على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج ، وما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من أن « يكون للماداني بالشركة نصيب في الأرباح رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من أن « يكون للماداني بالشركة نصيب في الأرباح رئيس مجلس الوزراء ٢٠٠ ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نهيب الماملية المساور السابقة يخصص نهيب الماملية السابقة المساور المنابع المامية المامية المساورة السابقة يخصص نهيب الماملية المامية السابقة المحسب الماملية المامية المامية المسابقة المسلم المنابعة المسلم المنابعة المسلم المنابعة المسلم المنابعة المسلمة المنابعة المسلمة المنابعة المسلمة المنابعة المسلمة المنابعة المسلمة المسلمة المنابعة المسلمة المسلمة المنابعة المسلمة المسلمة المسلمة المنابعة المسلمة المسلمة

١ - ١٠٪ لأغراض التوزيع النقاى على العاملين ٠٠٠ ي ٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع بعد أن حدد في صدر المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وعناء الضريبة على الرتبيات استثنى منه بعض المناصر وقرر علم سريان الضريبة عليها في الحدود التما المن عليها ومن ذلك ما ورد ينص البنه ٣ من مذه المادة بالنسيمة لحوافز الانتاج ومن المتعين انه يرجع في تحديد مدلولها الى ما نصت علمه المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشان نظام العاملين بالقطاع العام والتي أشارت - عنه بيانها لسلطة مجلس الادارة في وضم نظام المعوافز المادية والأدبية - الى أغراض هذا النظام وهي كفالة تحقيق أهداف الشركة وتحقيق زيادة الانتاج وجودته على أساس معدلات قياسية للأداء والانتاج الأمر الذي يدل على أن المشرع قد ربط بين استحقاق حوافز الانتاج وبين الاسهام الفعل في الانتاج وتحقيق المدلات القياسية المطلوبة بحيث لا تبينج الا لمن تحقق في شأنه منساط استحقاقها وهو زيادة الانتسام عن الممللات المقررة له خلال فترة معينة وبحيث تمنح هذه الحوافز لمن تتوافر فيه شروط استحقاقها على هذا النحو أما المكافأة السنوية للانتاج فلا تدخل ضمن حوافز الانتاج بهذا المدلول لأن هذه المكافأة تصرف للعاملين بالشركة متى تحقق فائض سنوى دون تقيد بمعدلات قياسية للأداء والانتاج ومن هنا تختلف حوافز الانتاج عن المكافأة السنوية للانتاج من حيث طبيعتها وشروط استحقاق كل منهما ، ومها يؤكه هذا الاختبلاف أن المشرع كان يعظر في اللاثعة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته الجمع بين حوافز الانتاج ومكافأة الانتاج ، ثم أجاز هذا الجمع التعديل الذي أجراً. بالقرار رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ وهو ما يوضع اختلاف نظرة المشرع لكل من هذين المنصرين ومن ثم تندرج المكافأة السنوية للانتاج ضمن عموم المرابا النقدية التي أشارت اليها المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الشار اليه فيما نصت عليه من سريان الضريبة على جميم ما يمنم للعامل من مزايا تقدية وعينية •

ويترتب على ما تقلم أنه يتمين تحميل العاملين بالغبريبة المستحقة عن هذه الكافآت واسترداد ما سدد على ذمتها بسعرفة الشركة *

من اجل ذلك

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المكافأة السنوية للانتاج التي صرفت للعاملين بشركة الكراكات المصرية لاتندج ضين حوافز الالتباج ، ومن ثم تفضل في رعاء الفدرية على الرئيسات المنصوص عليه في المادة ٣/٥٨ من القيانون رقيم ١٩٨ لسينة ١٩٨١ ، ويتحيل السياملوق بالشركة بها مسيق أن سندته عنهم لحسباب هذه الفريبة -

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ چلسة ۱۹۸۹/٤/۱۹ ملفِ بالم ۳۸۷/۲/۳۷ ، •

(۲۲)) جلسة ۱۹ من ايريل سنة ۱۹۸۹

عامل بالقطاع المام _ تقدير من العامل (عاملون مدنيون بالدولة) •

الأصل وفقا لقوانين التوقف التماقية ان من العامل يثبت بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية مستشرية من مسجلات المواليه أو بقرار من المجلس الطبي المشخص يتقدير السين في حالة عدم القية بسيجلات المواليه – أذا لبت أن المستشرع الرسمي الليد الميلاد أو يعدد به يوم وشهى الميلاد والكمس عل ذكر السنة فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستشرع هو التاريخ الذي يعتد به عند حساب سن الاحالة للمعاش – اساس لك : تعقيق التوارن بن ساله المامل وسائح جهة الادادة – تطبيق .

استبانت الجمعية المعومية أن الأصب ل وقسا لقوانين التوظف المتعاقبة أن سن العامل تثبت بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية مستخرجة من مسجلات الموالية ، أو بقراد من المجلس المطبى المختص بتقدير السن في حالة عدم القيد بسجلات الموالية ، وفي الحالة المروضة تبين أن المستخرج الرسمي القيد ميلاد العاملين المسار اليهما ، لم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقتصر على ذكر السنة ، فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة الملكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يعتب به عنه حساب من احالهما الى المسامة للتامين والمائد بما جرى عليه العمل في الحالات المائلة بالهيئة المسامة للتامين والمائدات والهيئة المسامة للتامينات الاجتماعية ، وتحقيقا للتواذن بين صالح العامل وسائح جمة الادادة .

لاليك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتماد بأول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمى لقيه ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تاريخ احالتهما الى الماش

ر فتوی وقع فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۶/۱۹ ملف رقم ۲۸/۲/۸۲ ۲۰۰

(۲۷) جلسة ۴ من غايو سنة ۱۹۸۹ :

تامين اجتماعي ـ امراض مهنية ـ مقابل الفحص : ...

ثلادة (۸/) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ۷۱ لسفة ۱۹۷۰ للزم الهيئة المامة قلتامين الصحص بأجراء اللسمى الدورى للماملين المرضين الاصابة باحد الأمراضي الهيئة المحددة بالجدول رقم (١) الرفق بهذا القانون وذلك نظير التزم صاحب المهل بسداد --ه مليم عن كل عامل _ جهة الممل تكون ملزمة باداء مقابل اللسمى المحدد قانونا سر لا يعلى جهة المحل من هذا الالتزام تأشيرها على نموذج القحص بأن القسمى مجانى وانه لا توجد قانيها اعتمادت مائية لهذا القرضي _ القانون وقد الزم جهة الممل باداء طابل القسمى قانه لا يتاتي اعلاؤها منه باداة ادني مرتبة كوشور حسة تقليق ،

تنصى المادة (٨٧) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بفحص الصاماين المرضين للاصابة باحد الأمراض المهنية المبيئة في الجدول رقم (١) المرافق وذلك مقابل تحصيلها رسما مقداره ٥٠٠ مليم عن كل مؤمن عليه معرض للاصابة بالأمراض المذكورة ويتحمل به صاحب العمل ٠

 ويصدو وزير السامينات بالاتضاق مع وزير الصحة قرارًا بشروط وأوضاع اجراء القحص الدوري

وعل الهيئة النامة للتأمين الصحى أن تخطر وزارة القوى المساملة بمالات الأمراض المهنية التي تظهر بين الماملين وحالات الوفاة الناشئة عنها 4 °

وتنص المادة الأولى من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وأوضاع اجراء القحص الطبي المدوري للماملين المسرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية على أن ء تلتزم الهيئة المامة للتأمين الصحي بضحص المؤمن عليهم المرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية ، وتكون هي الجهة المسئولة عن تحديد اعداد المرضين للاصابة بأحد الأمراض المهنية _ وتحصل الهيئة المذكورة رمسية مقداره ٥٠٠ مليم (حسسمائة مليم) عن كل مؤمن عليه تقوم بضحمه ويتحمل صاحب العمل قيمة هذا الرسم ويلتزم بسداده للهيئة خلال عشرة أيام من تاريخ مطالبتها به ، و

والمستفاد من ذلك أن المصرع ألزم الهيئة الصامة للتسأمين الصحي ياسواء الفحص الطبي المورى للعاملين المرضين للاصسابة بأحد الأمراض المهنية المصددة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشسار اليه وذلك تغلير التزام صحاحب العبل بسماد ٥٠٠ مليم عن كل عاصل و ولما كان ذلك ، وكان النابت من الأوراق أن مديرية الزراعة بنمياط قد سلمت بقيام الهيئة الصامة لتأمين المسحى باجراء المحصر المودد على عدد 333 عاملا فانها تبعا لذلك تكون ملزمة بأداء مقابل الفحص المهدد قانونا و لا يعفيها من هذا الالتزام تأسيرها على نموذج المتحص بنأن الفحص مجاني وأنه لا توجه لديها اعتمادات مالية لهذا المترض ، ذلك أن القانون وقد الزمها باداء مقابل المحص فانه لا يتاتي اعفاؤها منه باداة أدنى مرتبة كمنشود الشعرف المناسلة المشالد المشار عليه ، وعليه تكون مديرية الزراعة بمحافظة دمياط ملزمة بأداء مبلغ المديد و قلية المنص فائمه لا علماء موالية و قلية المناط المشار

اللك

انتهى راى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريسـ الى الزام معافظة بميساط (مديرية الزراعة) بأن تؤدى الى الهيئة العسامة للتأمين الصحى مبلغ ٢٢٢ ج ٠

رَ فتوی رقم ٥٠٧ في ٢٢/٥/٥/٢٢ جلسة ٥/٥/٥/٢ ملف رقم ١٩٨٩/٥/٢٢) -

CAYA

جُلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٩

جمارات = اعلاءات جبراكية = الهدايا والهيات الواردة لوزارات الممكومة ومصالعها ووحدات العكم المطل والهيئات المامة : _

المادات ٢ ، ٣ من قانون تنظيم الاصاحات الجمركية الساعد بالقانون رقم ١٨٦ استة
١٩٨٦ - اعلى الشرع الهدايا والهيات والعينات التي يعددها وزير للآلية الواردة الى وزارات
المحكومة وحسالهها ورحدات الحكم المعلى والهيئات العامة من الغار الم المجبورية بناء على الخراج
من خات الفريعية الأسياء التي يصعد بتحديدها قراد من رئيس الجمهورية بناء على الخراج
وزير المالية - عبارة - الهدايا والهبات والسينات ، الواردة في المادة (٢) سائلة الالكر
وكذلك عبارة - الأشياء ، الواردة في للاحة (٢) من القانون المذكور جادت عامة بحيث تشمل
وكذلك عبارة والهبات والهينات التي يصعدها قراد من وزير المالية وكذلك الأشياء التي
يقرد رئيس الجمهورية بناء على القراح وزير المالية اعلامها من الفرائي الجمركية دون
تحديد لتوعية هذه الأشياء - تطبيق ،

استمرضت الجمهية العمومية المادة (٢) من قانون تنظيم الاعتدات الجميركية العساهد بالقانون رقسم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ التي نصبت على أن « تعفى من الضرائب الجميركية ويشرط المعاينة الاشبياء التالية وفقة لما يصدر بتحديده قرار من وزير المالية :

 ا الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحل والهيئات العامة » كما استعرضت المادة (٣) من ذات القانون التي نصت على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط الماينة »

ه ــ الأشياء التي يصدر باعفائها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية • » واستعرضت المادة (٩) من القانون المذكور التي نصت على أنه « مع عدم الاخلال بيا نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضيم الاعفاءات الجميركية للأحكام الآتية • • •

(ج) لا تفسل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون سيارات الركوب ، ولا تعفي الا اذا نص عليها صراحة » *

ومفساد ما تقدم أن المشرع أعفى الهدايما والهبسات والعينات التي يجددها وزير المالية الواردة الى الوزارات العكومية ومصالحها ووجدات العكم المعلى والهيقات العامة من الضرائب الجدركية ، كما أعفى من ذات الضريبة الأشياء التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية ٠

ولما كانت عبارة و الهدايا والهبات والدينات ، الواردة في المادة (٣) من المانون المنافة البيان وكذلك عبارة و الأشياء ، الواردة في المادة (٣) من المانون المنكور قد جات من المعرم والاتساع بحيث تشمل كافة الهدايا والهبات والمينات التي يعجدها قرار من وزير المالية وكذلك الأشياء التي يقرر رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح وذير المالية ساعفاها من الفرائب المجمورية دوبة تحديد لنوعية هذه الاشياء ، وهل ذلك يمكن أن يشمل الاعفاء المنصوص عليه في المادين لا و ٣ سالفتي البيسان السيارات بكافة أنواعها بما فيها سيارات الركوب لهم وجود ما يخصص ما ورد عاما من السوص ، ولا يحجاج في هذا الشان بنص المادة (٩) من القانون المشائد المدوس عليه قرد الما المدوس عليه في المادة (٩) يوابه الحالات الجميركية الااذا يحم عليه صراحة ذلك أن نص المادة (٩) يوابه الحالات التي لم يرد لها حكم خاص في القانون المذور كما هو الشان بالمسابة للحالة المروضد أذان صدر المادة (٩) ينص عليه عنا الخور كية للاحكام الجميركية للاحكام التي مناسة ، تخضم الإعامات الجميركية للاحكام التي مناسة ، تخضم الإعامات الجميركية للاحكام التي مناسة ، تخضم الإعامات الجميركية للاحكام التي أنه تنخصم المادة (٩) يتوابع النص عليه عنا المادة وكان التعارك التي التي المحكام التي التخلية ٠٠ و ١٠

وعلى ذلك فان نص الفقرة (ج) من المادة (؟) سالفة البيان لا يفلى ولا يقبي ما المادة (؟) سالفة البيان لا يفلى ولا يقبي ما الدون البيان اللتين تتضمنان في حقيقة الأمر حكمة خاصا يقفى بتفويض كل من رئيس الجمهورية ووزير المالية في تحديد الاحمياء والهمايا والهبات والمينات التي تعفى ما لأسباب تخضع لتقديرها من الضرائب الجمركية ولم يقيدها المشرع في هذا الشال بأى قبيه بها في ذلك القيد الوارد في الفقرة (ج) من المادة (؟) سالفة البيان .

تنبك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريح الى جواذ اعفاء مىيادات الركوب من الضرائب الجمركية وفقا لحكم البند (١) من المادة (٢) وحكم البند (٥) من المادة (٣) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٨٦٠ مى الم

< فتوى رقم ١٤٥ في ٢٥/٥/٢٨٤ چلسة ١٩٨٩/٥/٢ ملف رقم ٢٨٦/٢/٣٧ · •

(PYI)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٩.

عاملون مدنيون بالدولة - كانوات خاصة - اعضاء النيابة الاناريه - عربيب - اعانة تُهِجْرُ : ... "

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات العاملين بسيئاء وقطاع غزة ومعافظات القناة ... القانون ٥٨ كسنة ١٩٨٨ بشان فيم اعانة التهجير الي الرتب والماش ... اللقرة الأولى من البند ثامنًا من قواعد تطبيق جدول الرتبات الخاص بأعضاء النيابة الادارية اللعق بالقانون رقم ٨٨ أسنة ١٩٧٣ والسنحاث بالقانون رقم ١٧ أسنة ١٩٧٦ معدلا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ ـ. مناط تطبيق الفقرة الأولى من البند ثامنا من قواعد تطبيق حدول الرئبات الغاص بأعضاء النبابة الادارية الشار اليه هو في ثبن ما استهدفه الشرع من تقرير هذا الحكم على ضوء صيافة نصه والحكمة منه ... القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ الشار اليه تناول بالتعديل جدول مرتبات اعضاء التيابة الادارية قاضيا بالا يقل مرتب وبدلات من يمين من غير رجال القضاء والثيابة أو أعضاء الثيابة الادارية أو أعضاء ادارة قضايا الحكومة في احدى الوظائف البيئة بجداول الوظائف الخاصة يهذه الهيئات عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ... الهدف من هذا الحكم هو علاج الأوضاع المالية لبخس افراد هذه الهيئات الذين يعينون من غير اعضائها مع احتساب اقدمية معينة لهم عند التعين حتى يكون لهذه الأقدمية الرحا بالنسبة للمرتب والبدلات اغتررين لشياغل الوظيفة ... هذا الحكم يسرى فقط عل من يمين من غير أعضاء التيانة الإدارية فيها ... عدل الشرع النص المتلام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ على نحو اطلق عبارة النص لتكون « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين في احتى الوطائف البيئة بالجدول عن مرتث وبدلات من يليه في الأقمية في ذات الرظيفة ... تسرى تلك الناعدة على من يعين مستقبلا أي بعد العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ـ كما تسرى أيضًا على الوجود من هؤلاء في الخدمة وقت العمل بهذا القانون تحقيقا لميدا المساواة بن افراد الفئة الواحدة ... إلى ذلك : لا يسرى هذا الحكم في حالة ضم اعانة التهجع للمرتب ما دام الأمر لا يتملق بحالة تميين من الخارج ... تطبيق •

استمرضت الجمعية المصومية احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن منح اعانات العاملين بسينه وقطاع غزة ومعافظات القناة الذي قضت مادته رقم ٢ بمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلح الشهرى لمن كانوا يصلون حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها والذين ما زالوا يقيمون في المحافظات الضيفة من الماملين المدتين بالدولة واقطاع المام وكذا الململين بكادرات خاصة ، كما استعرضت الجمعية أحكام المقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن ضبح اعانة التهجير للى الم تبه والمساشى الذي نصت مادته الأولى على أن د يساد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح

اعانات للعاملين بسيناه وقطاع غزة ومعافظات القناة النخاضعين الحكامه على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ ٠٠٠ وقضت عادته الثانية بأن « تضم الاعانة المسار اليها في المادة السابقة للى الأجر الأسسامي للعامل اعتبارا من ١٢ ابريل سنة ١٩٨٦ حتى وان تجاوز بها الربط المقرر للدرجة الوظيقة » كما استعرضت الجمعية الفقرة الأولى من البنه ثامنا من قواعد تطبيق الرتبات الخاص باعضاء النيابة الادارية المستخ ١٩٨٦ ببعض الأحكام الخاصس بأعضاء النيابة الادارية المستحرف على أنه « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشمنل احدى الوظيفة » »

وفي جميع الأحوال لا تصرف أية فروق مالية عن الماضي ، •

ومفاد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار الله رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يملون حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ بمعافظات القناة قرر منصهم اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت وبالقسانون رقسم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ قرر المشرع سـ لاعتبارات قدرها سـ ضم مقدار هذه الاعانة الى الأجر الأساسي لمن كان يستحقها من العساملين ولا يجاوز بها العسامل الربط المقرر لدرجة الوطيفة ٠

ومن حيث أن المناط في تقرير ما أذا كان الحكم الوارد في الفقرة الأدارية الملت المنام من قواعد تطبيق جدول المرتبات الخاص باعضاء النيابة الادارية الملتق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ والمستحدث بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ والمستحدث بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليها حرقم ١٤ لسنة ١٩٨١ المشار اليها عبد على والمناح على حالة ضم إعانة التهجير للمرتب أم لا ينطبق عليها هو في تبين ما استهدئه المشرع من تقرير هذا الحكم على ضوء صياعة قصه والحكية منه ويبين من الرجوع للقانون رقم ٨٨ لسمنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٩٨ لسمنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون وقم ١٨ لسمنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون والنيابة أو أعضاء النيابية الادارية أو أعضاء ادارة قضايا الحكومة في والنيابة أو أعضاء النيابية بجداول الوطائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب ويدلات من يليه في الاكلمية في الوظيفة التي عين فيها » مد والهدف من ويدلات من يليه عن الاكلمية في الوظيفة التي عين فيها » مد والهدف من يهيئون من غير أعضائها مع احتساب أقلمية معينة لهم عند المعين حتى يكون لهذه الإكلمية أشرها بالنسبة للميرتب والبدلات القرين لشاغل

الوطيفة ... فهذا الحكم اذن يسرى فقط على من يعين من غير أعضاء النياية الادارية فيها أى من يعين من خارجها مع حساب الغمية ممينة له فتقرر إلا يقل مرتبه وبدلاته عن مرتب وبدلات من يليه في الإقعمية في الوظيفة التي عين فيها .

ولما عدل المشرع صياغة النص المتقدم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ على نحو اطلق به عبارة النص لتكون على الوجه الآنى ٧ لا يجوز أن يقسل مرتب وبدلات من يعني في احدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه في الاقدمية في ذات الوظيفة ، فانه لم يقصد بهذا التعديل أن يسرى هذا المحكم في جميع الحالات وانها قصد به سـ على ما أقصمت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ أن تسرى تلك المقاعدة تسرى تلك المقاعدة تسرى أيضا على الموجود من هؤلاء في الخدمة وقت العمل بهذا القانون تمرى أيضا على الموجود من هؤلاء في الخدمة وقت العمل بهذا القانون تحدل المنافق المحال بهذا المائون بعني افراد وافئة الواحدة بما يقتضى القول بعنم سريان هذا الحكم في حالة ضم اعانة المهجر للمرتب مادمنا لسسنا في صدد حالة تمين من الخارج ٠

ومن حيث آنه فضلا عما مبق فان زيادة عرب الإجداث على الأقدم في الحالة المروضة قد تم تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لسبب خاص قام بالأحمد راعاه المشرع (أدى الى امتيازه عن حيث المرتب على الأقدم) ، فالمشرع قدر أوضاع طاقة من العاملين في المدولة بين فيهم بعض أصحاب الكادرات الخاصة الذين كانوا يصلون في احدى ممل القناة حتى ١٦١ ديسمبر ١٩٧٥ ولواجهة ظروف التهجير قرر منحهم عدا المتابة خاصة ، ثم عاد وأدمج مقدار هذه العلاوة في مرتباتهم بالقانون رقم اعابة خاصة ، ثم عاد وأدمج مقدار هذه العلاوة في مرتباتهم بالقانون رقم المرتب يرجع الاسباب خاصة قامت بهذه الطائفة من العاملين دون سواهم، ومن ثم فلا يحق للاتحد بالمدوس قانون النيابة الادارية ومن ثم فلا يحق للمتحدد عن قصبه المشرع من تقرير مزايدا للبحض بسببه المشرع من تقرير مزايدا للبحض بسببه المشرع من تقرير مزايدا للبحض بسببه المشرع من تقرير مزايدا للبحض بسببه

الليك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريسيع لل علم مريان حكم الفقرة الأولى من البند ثامنيا من الجدول الملحق بالقيانون المخاص بأعضاء النيابة الادارية في الحالة المروضة

ر فتوی رقم ۱۲۵۰ فی ۱۹۸۸/۷/۲ چلسّة ۱۹۸۸/۰/۸ ملقب ۱۹۸۸/۸ من ۲۸۸۸ و ۲۸۸۸ م

(۱۳۰) جلسة ۱۷ من مايو سنة ۱۹۸۹

الملال الدولة المامة .. نقل الانتفاع .. مقابل نكل الانتفاع : ...

يد الأسخص العام على ما هو مجلول ملكية عامة هي يد ملكية .. يبقى للدولة ان تشرح من خدته هذا الخلل في اى وقت تحقيقا للجسلسة العامة وفي صلد المحالة لا يجوز القول باستحالات تحويضا .. الأمر هنا ليس مبادلة بين شخصى عام وآخر وانجا الإمر يتماني تبعديل التخصيص .. المسابق تقريره من الدولة .. نقل الانتظاع بما يتطوى مليه من تعديل التخصيص لا يمكن أن يرتب حقا في التحويض بين الأشخاص العامة خاصة اطا تم النكل تغليدا لحكم الشافون حد تعليق دا الجهنين على تقرير مقابل تنقل الانتظاع لكون هذا الإطاف

تنص المادة (۲) من النسانون رقسم ۱۲لسنة ۱۹۷۱ بانشاء هيئة کهرباء مصر على أن تختص الهيئة دون غيرما بما ياتي :

 (ب) ادارة محطات الكهرباء وتشفيلها وصيانتها وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية في أنحاء الجمهورية »

والمستفاد من ذلك أنه وفقا السكام هذا القانون فقد أصبيحت هيئة كهرباء مصر هي المختصة دون غيرها بادارة وتشخيل وصيانة معطات المكهرباء وتنظيم حركة الأحمال على الشبيكات الرئيسية في أنصاء الجمهورية ، وتنفيذا لهذا الاختصاص فقد سلمت وزارة الاثنفال المسامة والموارد المائية الى الهيئة محطتي محولات الشريرة ومحولات بني حميل بعد أن أصبحت ادارة وصيانة هاتين المحطتين خارجة عن اختصاص مصلحة الميكانيكا والكهرباء وهذا التسليم ونقل التبعية هو في حقيقته تنفيذ لأحكام القانون رقم ١٢ لهسنة ١٩٧٦ المشاد اليه التي خصت الهيئة وحدها سفا النشاط •

ولا يعدو نقل تبعية المحلتين وملحقاتهما من وزارة الأشغال العامة والموارد المائية الى حيثة كهرباء مصر في حقيقته الا أن يكون تعديلا لتخصيص المحطة للمنفعة العامة لعمالح حيثة كهرباء مصر تم بنص القانون ، ومن المقرر قانونا أنه مع التسليم بأن يد الشخص المسام على ما هو مملوك للدولة ملكية عامة حى يد ملكية الا أنه يبقى للدولة أن تخرج من ذمته هذا المائل في أي وقت تحقيقا للمصلحة العامة وفي هذه الحالة لا يجوز القول باستحقاقه تعويضا ، ذلك أن الأمر هنا ليس مبادلة بين شخص عام وآخر وانها الأمر يتعلق بتعديل التخصيص السابق تقريره من المدولة ، وتبعا

قَدَلُكُ فَانَ نَقَلَ الانتفاع بِما ينطوى عليه من تعديل التخصيص لا يمكن أن يرتب حقا للتمويض بين الأشخاص المامة ، خاصة اذا تم النقل تنفيذا قحكم القانون • ولا يفير من ذلك اتفاق المجهدين على تقرير مقابل لنقل الانتفاع لكون هذا الاتفاق يخالف نص القانون ، ومن ثم ، فلا التزام على هيئة كهربة مصر بسداد المبلغ المطلوب •

. من احل ذليك

ر فتوی وقر ۷۷۰ فی ۳۰/۱۹۸۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۸۸۷ ملف وقر ۲۸۲۲/۲/۳۷ م

(141)

جلسة 17 من مايو سنة 1989

املال الدولة العامة والشاصة ـ انتفاع ـ الايجار الاسمى ـ (عيثة طواصلات السلكية واللاسلكية) •

اذا ما احتاجت عينة الوامســـالات الســــاكية والالسلكية ال ارض مبلوكة للمولة لاستقلالها فى تنفيذ مشروعاتها فان حسولها على مند الأراضى يكون عن طريق تخصيصها لتأستها بالايجاد الاسمى وليس عن طريق الشراء ــ تطبيق -

استعرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة بجلسة ٢٣/١/٥٨٨ التي انتهت للأسباب الواردة فيها الى د ٠٠٠ أنه اذا ما احتاجت هيئسة الواصلات السلكية واللاسلكية الى أرض مبلوكة للدولة لاستغلالها في تتفيذ مشروعاتها ، فإن حصولها على هذه الاراض يكون عن طريق تحميصه لمنفعتها بالإيجار الاسمى وليس عن طريق الشراء ٠٠٠ ء كما استعرضت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل لجنة لتقويم أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية التي تنص على أن و يعهد إلى اللجنة المتمار اليها ٠٠ بتقويم أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في مدة لا تجاوز أول مايو سنة ١٩٥٨ ، وبنفيذا لهذا القرار باشرت اللجنه المذكورة مهمتها ، وتم رفع ما انتهت اليه في خصوص تقويم رأسمال الهيئة بمذكرة من وزير الواصلات الى رئيس الجمهورية تضمنت ميما يتعلق بالأراض إن اللجنة لاحظت أن تشريعات اعادة تنظيم المرفق لم نخرج به عن كونه ملكا للدولة ، لذلك رأت أن تقيد الأراضي التي يشعثها الم فق بسجلات الأملاك الأمرية ، وأن يتم استلام الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعرفة لجان تشكل من مندوبين من الهيئة ووزارة الخزانة والجهات المبنية ، وأن يكون حق استفلال الهيئة لها عن طريق ايجار اسمى قدوه جنيه واحد سنويا لمدة ٣٠ سنة قابلة للتجديد طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ وان يطبق ذلك على ما يستجد مستقبلا من اضافات وما يتبع ذلك من اضطلاع الجهات المختصة بتمكينها من وضم اليه وحق الاستغلاله م كما أن الأراضى التي تسستغنى عنها الهيئة ينبغى اعادة تسسليمها للجهات المختصة ، وبذلك تظل الأرض التي تشفلها الهيئة ملكا للدولة وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقسم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ وأشير في ديماجيه الى الاطلاع على مذكرة وزير المواصلات المؤرخة ٢ فبراير سنة ١٩٥٩ المتضينة ما انتهت اليه لجنة تقويم أصول هيئة الواصلات السلكية واللاسلكية المشار اليها ، ونص في المادة الأولى من هذا القرار على صافحه أصول الهيئة ، وهي لا تشمل الأراض التي تشميفها وذلك على أمساس ما جاء بمذكرة وزير المواصلات سالفة البيان من استبعاد الأراضي من عناصر تحديد راسمال الهيئة وبقائها ملكا للمولة عن طريق تأجيرها بايجار اسمي قدره جنيه واحد لمدة ثلاثين سنة قابلة للتجديد ، وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات في المستقبل ، مما يبين معه أن مذكرة وزير المواصلات تعد جزءا من احكام القرار الجمهوري رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٣٢ سالف الذكر ٠

وترتيبا على ذلك فانه اذا مارغبت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسسلكية في اسستفلال أرض مبلوكة للدولة ملكية خاصسة لتنفيسذ مشروعاتها ، فإن حصولهسا على حده الأرض يكون بطريق التخصيص لمنفعتها بايجاد اسمى سوفقا للقواعد سسالفة البيان سوليس بطريق القداه ،

ولما كانت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية سفى النزاع المائل سقد دفعت مبلغا وقدره ٢٤٣٤٩٧٦٠٠ جنيه الى وزارة المائية كمن لقطعة أرض لازمة لاقامة سنترال جديد بمحافظة دمياط ، من الأراضى الملبوكة للدولة ملكية خاصة وتشرف عليها وزارة المائية ، ومن ثم فان المهيئة تكون قد وقعت في غلط في القانون المنظم لكيفية حصولها على الأراضى اللازمة لمنفعتها حينما توصعت خطا أنها تسنترم بسيدد ثمن ما تحتاج اليه من الأراضى المهلوكة للدولة ملكية خاصة ، وعليه فيتمين على وزارة المائية ، وعليه فيتمين على وزارة المائية رد المبلغ المشساد اليه الى الهيئة ، على أن تستوفى الهيئة المجاءات الملازمة لتخصيص قطعة الأرض سمحل النزاع سلها بايجار المهدية المحديد ، معلى النزاع سلها بايجار المهدية .

4.11

انتهت الجيعية المبومية لقسمي الفترى والتشريع الى الزام وزارة المالية برد مبلغ ٣٤٣٤٩٣٦٧٠ جنيه الى الهيئة القومية للانصالات السلكية والملاسلكية *

(فتوی رقم ۵۱° فی ۳۱/۰/۳۱ جلسة ۱۹۸۹/۰/۲۸ ملف رقم ۵۲° ۱۸۰۳/۲/۳۲) -

(144)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات عامة .. هيئة ميناء دمياط ... لائمة الرشدين ... مدى تقيدها بجغول الرئيات تلاحق بقانون نظام العاملين دادئيين بالدولة الصادر بالقانون رقع ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : ...

المرتبات والكافات والتعويضات التى تصرف من الغازات العامة يتول القانون تصديد قواعد منها والعجات التى تتول تطبيقها وقواعد الاستئناء منها — ألا استه القانون كجلسي ادارة احدى الهيئات العامة سلمة تصديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاستاد صحيحا ما دم انه ثم يرد نمى صريح في القانون يعدد مرتبات العاملين في طد الهيئة — القانون دالم كما لمساس ادارة هيئة مينا، هيئاط باصدار الاتحة تضمن القواعد الطاصة بتحيين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم وبدلاتهم وسائر اوضاعهم الوظيفية — الشرع بذلك يكون قد التصدلة بعرتبات وبدلات ومكافات المرشدين دون تقيد بالنظم والقواعد العكومية وبعا يتقى وقورف العمل بالهيئة — الارذلك : عدم تفيد مجلس لعزية عيث مينا، هيئا عنباط عند وقصعه لالحة وقورف العمل بالهيئة — الارذلك : عدم تفيد مجلس لعزية عيثة مينا، هيئا عباط عند وقصعه لالحة المشدين بالهيئة جبدول الرايات الرفق بالقانون دقم لاك السنة ١٧٤٨ — تطبيق .

والمستفاد من ذلك أن المرتبات والمكافأت والتمويضات التي تصرف من الخزانة العامة يتولى القانون تحديد قواعد منحها والجهات التي تتولى للمبيقها وقواعد الاستثناء منها و ومن ثم ، قان ما يجب تحديده بقانون الى هو القواعد العامة في منح المرتبات التي تشميل أشخاص المستحفيد وحالات الاستحقاق وشروطك وعليه فاذا استئد القانون لمجلس ادارة المحكى الهيئات فالماة ملطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاستاد

صحيحاً ، مادام انه لم يرد نص صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة -

ولما كان ذلك وكان الثابت أن المشرع في القانون رقم 2 لسنة ١٩٨٦ المشار اليه قد عهد صراحة (في المادة ٥) الى مجلس ادارة هيئة ميناه دعياط باصدار الأفحة تتضمن القواعد الخاصة بتمين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم وبدلاتهم وسائر اوضاعهم الوطيقية مؤكدا الاختصاص المادة ١٩٨٦ من قرار رئيس الجمهورية بانشاه الهيئة وبنص خاص في القانون ، ولما كان ذلك ، فان المسرع يكون قد تشف صراحة عما اتبعه اليه من أن يكون لمجلس ادارة الهيئة الاختصاص بوضع القواعد المتصلة بهرتبات وبدلات ومكافات المرشدين دون تقيد بالنظم بوضع القواعد المتصلة بهرتبات وبدلات ومكافات المرشدين دون تقيد بالنظم بوضع العراصة المتصلة بهرتبات وخلوف العمل بالهيئة وبالتالي دون التزام المتقيد بجدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والتقيد بجدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه و

S. 11

انشهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والنشريع الى جواز عدم تقيد مجلس ادارة هيئة ميناه دمياط عند رضمه لائمة تعيين قواعد مرتبات وبدلات ومكافأت المرشدين بالهيئة ـ بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم كاك لسنة ١٩٧٨ .

(فتوی رقم ۵۰۸ فی ۱۹۸۹/۹/۰ جلسة ۱۹۸۹/۰/۱۷ ملف رقم ۸۹۸ (۱۹۲۷) ·

(۱۹۳۳) جلسة ۱۷ مَنْ مايو سنة,۱۹۸۷

الجيمية المبومية لقسمي الفتوي والتشريع - السفة كشرف لقبول الدعوي وبدائلها : -

إختصاص الجعمية العبومية تقسم الفتوى والتشريع بنظر المسلزعات بين الجهسات الاعلارية هو بديل عن استعمال السعوى كوسيلة لحماية الفقوق وفضى المتلازعات بيب تقبو المهاورية في المتفافى والزياوج في المهاورية المهاورية المان المعاورية المهاورية المهاورية المهافر المان المعاورية المهافر وسائل المهافرية المهافر وسائل المهافرية وهو ماحب السعة في تعبيلها فانونا طبقا لتص المانة (ه) من قراد دليس المجمودية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٣ - هذا الطلب وجه ال محافظة الفرينة بعمانه المهافرية بعادت ورسيها حائمات المانية المرازية بعادة المهافرية المهافرية المانية المهافرين والتصر المجافزة المهافرية المدودين والتصر المهافرية المدودية والمهافرية عليه عالمهافرية وهو غير ذي صفة في التزاع فائر ذلك : عم قبول طلب المتزاع حافية .

استرجست الجميعة العمومية ما استقر عليه افتاؤها من أن اختصاصها بنظر المنازعات بين الجهات الادارية هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة للحماية العقوق وفض المنازعات ، ويجب لقبول طلب النزاع أن يقلم الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضى وأن يوجه الى من يمثل الجمعة التي وجه اليها قانونا ، فالصفة شرط لقبول الدعوى وبدائلها من وسائل حماية المقوق (جلسسة ١٩٨٤/١٠/٣١ ملف ١٩٨٤/٢/٣٢)

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن طلب النزاع المروض قد هدم من رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة المعروفات الصرف وهو صاحب الصسفة في ترثيلها قانونا طبقا لنص المادة ٥ من قراد رئيس المجهورية رقم ١٩٥٨ لسسنة ١٩٧٧ • الا أن هذا الطلب وجه الى محافظ المنوبية بصفته المنثل القانوني للوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الزيات ، في حين أن المثل القانوني لهذه الوحدة هو رئيسها وأن المثل القانوني للهرية مشلة الكائن بها مركز الصيانة المطلوب اخلاؤه هو رئيسها طبقا لنص المادة ٤ من قانون نظام الادارة المحلية ، كا أن المثل القانوني للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية التي يتبعها مكتب التأمينات بمشلة الشاغل الجوده من المبنى هو رئيس مجلس ادارتها ، وأن المشل القانوني للهيئة

القومية للبريد التي يتبمها مكتب يريد مشلة الشاغل لجزء من المبنى أيضا هو رئيس مجلس ادارتها ، واذ لم يوجه طلب النزاع الى أصمحاب الصفة المذكورين واقتصر توجيه على معاضط الغربيسة وهو غير ذى صسفة في المزاع ، فان هذا الطلب يكون غير مقبول قانونا .

من أحسل ذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب. النزاع *

ر فتوی رقم ٥٠٥ في ٥/٦/٦٨٦ جلسة ١٩٨٩/٥/١٧ ملف رقم ٢٨٣/٢/٣٢) ~

(148)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات عامة ... الهيئة المامة لندوق المال ... لائمة ظلم العاملين بها ... مدى الهيمة بجمول المرتبات الملمق بقانون نظام العاملين الكرنين بالدولة العسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : ...

المادة (۱۹۲۳) من السحور قررت أن القانون هو الذي يعيد قواعد منع المرتبسات والماشات والتصويفات والماقات التي تحرف من القزانة العامة وفراعد الاستثناء منها – المنتبات العاملين بها حون التجهورية أو لمجلس ادارة احدى الهيئات العامة سلطة تحديد مبينات العاملين بها حون التقيد بقواعد قانون العاملين بالموقة كان مقا الاستاد مسيعا – القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ تضمن تطويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار الماملين بالدولة – اصدر رئيس الجمهورية بعد تحراره رقم ٧٠٠ مسنة ١٩٧٩ بالشاء الهيئة العاملة للاستثمار العاملين بالدولة – اصدر رئيس الجمهورية بعد تحراره رقم ٧٠٠ مسنة ١٩٧٩ بالشاء الهيئة الماملة للاستثمار العاملين بالهيئة المامة تطويق صريح من القانون على العاملين بالهيئة المامة للمولى على الهيئتين – اثر ذلاله المساعة للمولى في الهيئتين – اثر في القانون ولايمة العاملين بالهيئة المامة للمولى الماملين بالهيئة المامة للمولى الماملين بالهيئة المامة الاستثمار رقم ١٤ لماملين بالهيئة المامة الاستثمار رقم ١٤ لماملين بالهيئة المامة الاستثمار رقم ١٤ كما

تبين للجمعية الممومية أن دستور سنة ١٩٧١ ينص في المادة ١٢٢ منه على أن و يعين القانون قواعد منع المرتبات والمائسات والتعويضات والمكانات التي تنقرر على خزانة الدولة وينظم القسانون سالات الاستئناء منها والجهات التي تنول تطبيقها ع وان قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ ينص في المادة ٧ منه على أن لمجلس ادارة الهيئة الهامة و أن يتخذ ما يراه الازما من القرارات لتحقيق الفرض الذي قاصت من أجله وفقا الاحكام هذا القانون ، وفي المحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة وله على الأخص : ١ -

٢ - وضع اللوائع المتعلقة بتميين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم ونقلم ونصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكاناتهم ومعاشاتهم ونقل الإحكام هذا القانون في حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاه الهيئة. وأن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تخويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وضع اللوائع المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد بقواعد قانون العاملين المدنين بالدولة ينص في المادة ١ منه على أنه

الجلس ادارة الهيئة العامة الاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة
 في صبيل تنفيذ أغراضها اتخاذ الوسائل الآتية

(ج) وضع اللواقع المتعلقة بنظم الصاملين ومرتباتهم وأجورهم والكافآت ، ولا يتقيه مجلس الادارة فيما يصدره من قرارات في البنود السابقة بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القرار يقانون رقم ٥٨ لسنة الإدارة وكذلك النظم والقواعد المعمول بها في الحكومة . وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ بانشاء الهيئة المامة لسوق المال في الملاة ٢٩/٩ منه على اختصاص مجلس ادارة الهيئة بوضع اللوائم المنبعتة بموطفى الهيئة وعمالها وترقيتهم وقصابهم ، وان قياد رئيس المنبعيورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٠ ينص في المادة ١٩ منه على أن ، تطبق المهمئة المامة لسوق المال ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة الواردة الهيئة ادمامة لسوق المال ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة ادمامة لسوق المال ، على اللائحة مع اعتبار الحدود المالية الواردة بها عسه العمد ويجوز تجاوزه م عامتبار الحدود المالية الواردة بها عسه الهيئة المادود على العادود على العادود على العادود والمنافق المحدود المالية الواردة بما عسه المداورة الهيئة المادة المحدود المالية الواردة بما عسه المداورة بجوز تجاوزه »

والمستفاد من ذلك أنه وفقا للمادة ١٣٢ من الدستور فأن القانون حو الذي يعين قواعد منح الم تبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدوالة وينظم حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها ومؤدى ذلك أن ما يجب تحديده بالقانون هو القواعد العامة في منع المرتبات التي تنصرف الى بيان حالات الاستحقاق وشروطه وحالات الاستثناء منها والجهات المختصة بتطبيقها ، فاذا أسند القسانون لرئيس الحيه زية أو للجلس إدارة احدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبسات الساملين بها دون التقيد بقواعه قانون العاملين المدنيين بالدولة التي تنظم الشريمة الفامة للتوظف كان هذا الاستناد مستحيحا متفقا مع حكم الدستور باعتبار أن هذه الحالة من بين حالات الاستثناء من هذه القواعد التي يملك القانون تنظيمها طبقا للدستور ما دام لم يرد نص صريح في القائران يحدد م تبات العاملين في هذه الهيئة ومتى كان الثابت أن القانون رقم ٧٣ لسنة ٧٦ قد تضمن تخويل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار~ سلطة وضغ اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيه بخواه قانون العاملين المدنيين بالدولة كان حدا الاستثناء متفقاً مع حكم المستور باعتباره ينظم حالة من حالات الاستثناء من الشريعة المسامة للتوطف حسبما سبق البسان "

وَاذَ كَانَ تَانُونَ الهِينَاتِ العَامَةُ الصَادِرِ بِالقَانُونِ رَمَّمَ ١٩ كَسَنَةُ ١٩٦٣ مِنْ نَاسِيةً إِشْرِى قَدْ أَعْلَى مَجْلِسٍ إدارة الهِينَّةُ صَلِعَةً وَضِعَ اللَّواتِّجِ المُتعَلِّمَةُ يَتِعْمِينِ مُوظِّفِي الهِينَّةُ وَتَرْقَيْتُهِمْ ٥٠٠ وتَحَدِيدُ مِرْتِبَاتِهِمْ وَأَجْرِهِمْ وَفَقَا لأحكام هذا القانون وفي حدود قراد رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة حدولة أصدر رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة حدولة أصدر رئيس الجمهورية أبعد قراره رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٩٠ بتطبيق بانشاء الهيئة العامة لمسوق المال على المستثمار الصادرة من مجلس ادارة الهيئة بتغويض صريح من القانون على الميئتين وبحكم امتصاصه في انشاء لما التراة من تماثل طبيعة العمل في الهيئتين وبحكم امتصاصه في انشاء وتنظيم المرافق العامة طبقا للدستور عن الهيئتين وبحكم المتصاصه في انشاء تضمن حديدا لمرتبات هؤلاء الساملين بها لا يخرج عن قانون الهيئات تضمد القرار يعتبر في هذا الجمهوري مكملا للقرار الجمهوري من أله المسادد بانشاء الهيئة لصدوره من ذات السلطة التي اصدرته ومن ثم يكون هذا القرار الجمهوري مكون هذا المنطقة التي اصدرته ومن ثم

4.11

انتهى رأى الجمعية العمومية لتبسمى الفتوى والتشريح الى جواز خروج لائحة العاملين بالهيئة العامة لسوق المال على جدول المرتبات المرفق بالقانون رقسم ٤٧ لسبنة ١٩٧٨ بما لا يجاوز الحدود الواردة بلائحمة العاملين بالهيئة العامة للاستثمار •

د فتوی رقم ۹۰ه فی ۱۹۸۹/۹/۷ جلسة ۱۹۸۹/۰/۱۷ ملف رقم ۱۹۸۹/۸/۸۱ » -

(140)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

استثمار مال عربى واجنبى ... تنظيم تملك غير المعربين للطائرات البثية والأراضي الأفضاء ... القانون رقم ٨١ السنة ١٩٧٦ : ...

المربع بورجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ اصلا علما مقتضاه حقر قبلك غم المربع بورجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧١ اصلا علم المتشارة للشمل الأشفاص المربع للمقانوت المبنية والأراض الشماء وسم المترع فقاق هذا الاصل إجزا المشار المناز المسلم الاجنانية والإما بدقار الإصل إجزا القانون التسمى مادام لا يملك للمحروث للمن والاما بدقار الإمان المجازة المقانون الاستمام الإجازة المقانون المنابة على الإحاد المسلمة المربعة المتازعة والمنازة على السالة النائية على موافقة مجلس الورداء الما كان التملك بقصد المسكني الفاصة أو الإوامة النساط وتربط المنازة في المحالة النائية بمالا المناز المربع المنازعة المنازعة

استرجمت الجمعية المعومية ما استقر عليه افتاؤها من أن المشرع من بموجب القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ أصلا عاما مقتضاء حظر تملك غير المصرين للمقارات المبنية والإراضي الفضاء ، ووسع المشرع نطاق والحظر ليشمل الاشتخاص الملبيعية والاعتبارية ولو أنشئت في مصر طبقا لاحكام القانون المصرى مادام لا يملك المصريون ثلثي رأس مالها ، واستثناء من هذا الأصل أجاز القانون أكتساب الإجانب ملكية المقارات في ثلاث حلات تتعلق أولاها بمقار البعثات الديلوماسية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك بقصد السكني الخاصة أو لمزاولة النشاط وذلك وقاة للشروة وترترتبط الثائبة بمصالح البلاد ويجوز فيها للمسرع أي تصرف لاجنبي بالمخالفة لهذه الأحكام وذلك دون الإخلال بأحكام لمانون الاستثمار ، وقد أكلت اللائمة التنفيذية لقانون وقم ٨١ لسنكم تأنون الاستثمار على تأسيس الشركة أو المشروع ـ وحدد المشرع في قانون الاستثمار على تأسيس الشركة أو المشروع ـ وحدد المشرع في قانون الاستثمار المجالات التي يجوز المستثمار المواقع والاجنبي فيها

ومن بينها مشروعات الاسكان والامتداد الصراني التي يكون من شانها تشبيبه مبان جديدة ، ولم يعتبر شراء المبانى والأراضي الفضاء مشروعات استثمارية الا اذا كان ذلك يقصه اليناء أو اعادة البناء ، وخص المسرع مشروعات الاستثمار بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية ، كما ضمن للمسبتثمر الأجنبي الاستفادة من رأس ماله فخوله تصفية المشروع والتصرف فيه بمه خمس سنوات من ورود المال وأجاز لهيئة الاستثمار التجاوز عي مذه اللهة في أحوال خاصة " وخول المتصرف اليه في ثلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواه أكان المنصرف بنقد أجنبي أم بعملة محلية ، كما ضمن المشرع للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها الي الخارج بحسب تأثيره على الاقتصاد القومي واستخدامه للنقد الأجنبي ، وأباح تعويل الأرباح بالكامل بالنسبة للمال المستثمر في المساكن التي تدفيم أجرتها بالنقد الأجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لفيرها ، وتبعا لذلك فان ملكية الأجانب للعقارات المبنية والأراض الفضاء لا تكتسب الا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعلى صبيل الاستثناء وفي الحالات المحددة به أو في نطاق أعمال أحكام قانون الاستثمار بالنسبة للشركات المشروعات التي توافق عليها هيئة الاستثمار ، ومن ثم فان تعامل هده الشركات والمشروعات على العقارات المبنية في اطار نشاطها الرخص به يتمين أن يخضع الأحكام القسانون رقم ٨١ أسنة ١٩٧٦ ، ما لم يكن هذا التعامل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بعد استرداد رأس المال المستثمر ، وفي هذه الحالة يفيد المتصرف اليه من أحكام قانون الاستثمار يحكم القانون وتبعا لذلك لا يجوز الحجاج بأحكام التصفيات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعامل في العقسارات من نطساق تطبيق أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الاطلاق ، كما لا يجوز الحجاج بأحكام تحويل الأرباح للقول بجواز التصرف للأجانب بدون اعمال أحكام هذا القانون ، اذ ليس في أي من تلك الإحكام ما يفيد استثناه تصرف شركات الاستثمار ومشروعاتها من الخضوع للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ولما كان قانون الاستثماد لم يستثن تصرف شركات المباني ومشروعاتها المنشأة وفقا لأحكامه من الخضوع لأحكام القانون وقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها في المقارات التي تتولى انشامها لغير المصريين فانه لا يكون هناك أساس للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق اعمال أحكامه ، ومن ثم فان تصرفات شركة مصر ايران للمنشأت الاداريه في وحدات الاسكان الادارى التي أنشأتها طبقا الأحكام قانون الاستثمار تتقيد بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولا يغير من ذلك أن تطامها الأساسي قد خولها بيع هذه الوحدات لغير المصريين ، ذلك أن موافقة هيئة الاستثمار على هذا النظام الما تصدر في حدود القانون ولا تضيف اليه

أحكامًا لم يردّ بَهَا النص ، وهن ثم قان هذا الذي يتقيد على الرغم من مواقفة هيئة الاستثمار ــ باحكام القانون رقم ٨١ لتسنة ١٩٥٧ (جلسة ٢٦/٢/٨ ملف ٨٦/٢/٧ ــ جلسة ١٩٨٨/٢/١٦ ملف ١٩٨٨/٢/١

كيا إسترجعت الجمعية العمومية ما ورد يفتولها السابقة من أن والتاعية المقررة، هي أن التشريع الجديد بيا له من أثر مباشر يسرى فورا على جميع الوقائع والإيضاع التي حدثت أو تكونت في ظله وذلك فيما علم الروابط، المقدية التي تكونت قبل تاريخ العيل به فيحكمها القسانون الديم وحدث وأذ كان التايت أن شركه عصر ايران قلد تصرفت بالبيع لغير المصريين في عقاد بعد الحصول على موافقة بجسي الوزراء في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ ووفقا للسلطة المخولة للمجلس بتقضى أحكام القانون قم الاستثناء من بعض الشروط المقررة الاتساب الإخانب ملكية العقارت في مصر (ومن ينها الساجة) وقبل الخاء سلطفه مدد بعتشي القانون دقم ٢٠٤١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم ، فأن التصرف في معذ بعتشي التادين يكون قد جاء متفقا وإحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ ما دام أنه أبرم في ظل المسل به •

وقا استخاصت الجمعة المعنومية هذا أقدم أن تصرف شركة مصر الإان بالبيع للوحدتين المشار اليهما قد ثم بالتطبيق الأحكام القانون وقم شركا مسلم المعندة ، وتطبيقا لذلك فقد هندون موافقة مجلس الواراء على البيع شروط محددة ، وتطبيقا لذلك فقد هندون موافقة مجلس الواراء على البيع بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣ ومن ثم فان التصرف بالبيع يخضع للقواعد القانونية السارية عند صدور الموافقة عليه ، ذلك أنه من المقرد قانونا أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية انها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها أي خلال المشترة من تاريخ العمل بها يحتى تاريخ الفائها أو تعديما فاذا الغيت أو عدل من الوقت المحدد لنفاذها ويقفى شريان القاعدة المعديمة المجديدة عن الرائع القانونية الجريمة عن تاريخ المائه المعدد النفاذها ويقفى شريان القاعدة المعديمة من تاريخ فان الرائع القانونية المحدد النفاذها ويقفى شريان القاعدة القديمة من تاريخ فان المراز القانونية النم نشات وترتبت الأوما في قل القاعدة القديمة المدين محتم بيم المقارين المدراء المهما هي الوكام المسارية وقت صدور الاستثناء المشار اليه من مكانس الوزواء وهي أحكام المسارية وقت صدور الاستثناء المشار اليه من حانس الوزواء وهي أحكام المسارية وقت صدور الاستثناء المشار اليه من

فِي ٢٩٨٥ كَانَ مَا تَقْمَمُ وَكَانَ القَانُونِ رَقَمَ ١٠٠٨ لَسنة ١٩٨٥ قد صدر في ١٩٨٠ إليه استثناء غير استثناء غير المهريين من مروط أكساني الميكية المقانون وقم ٨١ المسريين من مروط أكساني ملكية المقانون وقم ٨١ السنة ١٩٨٧ في ١٩٨٧٤/٤/

يُتُمَّدِّيلُ لَبُنْظِنَ الشَّكَامُ الْقَالُونَ رَضًّا لاللَّالسَّلَةُ ١٩٧٩ وَاسْتَكَرْمُ تَلْمُوانَّفُ عَنْيَ تُملكُ الْأَجانب للمعارات تحويل الله أجدى عُن طريق أحد مضارف القطاع العام فابل للتحويل بالسعر العلي لدى مجمع النقد الاجنبي بالمسارف التجارية بالاضافه الى العلاوة يعادل قيمة العمار التي يقدر على استاسها الرسم النسبي المستحق على شهر المحرر على ألا يقل ثمن المتر في هدم العماوات عن خيسياته دولان أخريكي ، ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنه ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراض الفضاء والذي ألغى القانون وقم ٨١ لسسينة ١٩٧٦ وأعاد تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنيه والأراضي الفضاء ٢٠٠٠ ما كان دنك ، وعلى ضوء ما سيق بيانه من أن بيع العفارين المشار اليهما تحكمه الموافقة الصادرة في ظل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وتسرى عليه أحكامه ، فأن أحكام التشريمات التالية لهذا القانون والمعلة له لا نسرى على عملية البيم ولا يكون هناك محل تبعا لذلك لاستلزام اجراء التحويل النقدى وفقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ او لانخاذ الغيمة المحندة بهذا القانون للمتر الربع وعاء لرسوم التسجيل بعد أن استقر الرأى على ان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ هو القانون الواجب التطبيق وانه لا يترتب على تعديله أو الغائه بعد ذلك المساس بالمراكز القانونية التي سمت في ظله ما دام لم يرد نص صريح في القانون الجديد بالغائها بأثر رجمي ٠

وتبعا لما تقدم فان الفتوى السابقة للجمعية المعومية تكون جديره بالتاييد فيما انتهت اليه من خضوع تصرفات الشركة لأحكام القانون رقم ١٩٧٦ وعدم سريان أحكام القانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٨٥ على عقدى البيع المشار اليهما أما فيما يتعلق بلجراء التحويل النقدى المطلوب وفقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٦ واتخاذ القيمة التى حددها القانون المذكور للمتر المربع وعاء لرسوم التسجيل المستحقة على الشهر فقد خلصت الجمعية إلى أن تصرفات الشركة في الرحدات تحكيها شروط الاستثناء المصادر من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩٤٦ والتي قد الفت المناطة مجلس الوزراء في القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ والتي قد الفت المنطة مجلس الوزراء في القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ والتي قد الفت تطلع بطلس الوزراء في المستثناء أو عدلت بعض أحكامه أو أعادت تنظيم تملك غر المصرين للمقارات المنية ٠

a_m

انتهى رأى الجمعية الصومية المسمى الفتوى والتشريع الى : تأييه فتواها السابقة بجلسة ١٩٨٨/٣/١٦ فيما يتعلق بخضوع تصرفات شركة مصر أيران للمنشآت الادارية السياحية في المقارات التي تقيمها بالبيع لغير المصريين لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعدم صريان أحكام القانون رقم ١٩٧٦ على عقدى البيم المشاد اليهما في الحالة المسروضية معاهمال أحكام الاستثناء الصادر به قرار من مجلس الوزراء طبقا لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على المقدين المذكورين دون أحكام والتشريعات اللاحقة عليه ٠

(فتوی رقم ٥٧٥ في ١٩٨٩/٦/١١ جلسة ١٩٨٩/٥/١٨ ملف رقم ١٩٨٧/٢/٣٢) .

CYYD

جلبية ١٩٨٧ من مايو سنة ١٩٨٩

جمادك - يسسوم وضرائع جبركية - اعتبابات - المواد والمهمات والمعات التملقة باظافيتي القرض والمتحة الموقعتين في الفاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/٦ ، ١٩٧٨/٨/٣ على التوالى : _

هيئة قناة السويس استوردت عام ۱۹۸۳ ثلاث رسائل مواسير مياه وملطاتها الازمة كتنفيذ مشروع تجديد وتوسيع نظم المياه وللهجارى في معن القناة والمهول من اتفاقيتي القرض والمتحة سالفتي الذكر ــ تتمتع هذه الرسائل بالاعقاد من الفدرائب والرسوم الجمركية المقررة بجمهورية مصر العربية تنفيذا لاحكام هاتين الاتفاقيتين ــ تطبيق .

استعرضت الجمعية الصومية قرار رئيس الجمهورية رقم 20% لسنة المهم أما المستعرضت الجمعية الصومية قرار رئيس الجمهورية رقم 20% لسنة أما أمام أمام المناقبة على اتفاق الموتة الاقتصادية والفنية حكومتي جمهورية عمر العربية والولايات المتحبة الأهريكية ، وقد نصت عادته الوحيدة على أنه و ووفق على اتفاق الموتة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل المرقبة على المقاطرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية مع المحفط بشرط التصديق ، وقد ورد ولمولد التصديق ، وقد ورد

١ _ تقسوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المسونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا الاحكام هذا الاتفاق ووفقا لما يطلبه المشلون عن الهيئة أو الهيئات المختصة بحكومة جمهورية مصمر العربية ويوافق عليها مشلون عن الوكالة التي تعينها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بادارة مسئولياتها وفقا الأحكام هذا الاتفاق ٠٠٠ من وائد المونة المقلمة بموجب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من وائد المونة المقلمة بموجب عنه الاتفاقية:

(1) • تعفى عبليات استبراد وتصدير وشراء أو استعمال أو التحميل أو التحرف في أى من المواد والمهات والمعات المتعلقة بهذه البرامج والمسروعات من كافة الضرائب والرسوم المجسركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستبراد أو الشهرلة أو التهرف أو أى ضرائب أو أعباء أخرى مماثلة لذلك في جمهورية عجر العربية • • • • •

وتبيينت الهجمية أنه في اطار الاتفاقية العامة المشار اليها تم توقيع اتفاقية قرض في ١٩٧٨/٩/٣٠ بمبلغ ٦٠ مليـــون دولاد أمريكي بين جمهورية مصر العربية (المقترض) ويعتلها وزارة الاسكان والهيئة العامة للمجارى والصرف المسحى وهيئة أثناة السبويس و والولايات المتحدة الأمريكية مبثلة بوكالة التنبية المعولية وذلك لتنبية المسروع وقم ٣٦٣ _ ٨٤ لتجديد وتوسيع نظم المياه والمجارى في مدن القناة ، وأصدر رئيس الجمهورية بعد مواقفة مجلس القسمب _ القرار رقم ١٤ لساعة ١٩٧٩ لبالموافقة على اتفاقية القرض ، ود نص بملحق الشروط النبطية لهذه الانفاقية رقم (٢) بالقسم ب _ ٤ الخاص بالضرائب على أن :

(أ) تمفى هذه الاتفاقية والقرض ويدفع الأصل والفائدة معفى من
 أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى اقليم المقترض .

(ب) للرجة أن (١) أى متعاقد شاملا أى حيثة استشارية وأى أفراد تابعيل للمتعاقد يهولون فى ظل القرض وأى معتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات *

و (﴿ ﴿ ﴾ أى عملية شراء السلع تمول في ظل حدًا القرض لا تعفير من الضرائب السلوعية أو التعريفات والرسسوم وغيرها من الضرائب المغروضة في القليم القترض > فسيقوم المقترض كما مو بولاد في خطابات تنفيذ المغروع بسعاد أو أعادة سداد تفس المبالغ التى دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة في ظل حدًا القرض » • كما تم توجيع اتفاقية منحة ببيلغ ٣٦ مليون دولار أمريكي في ١٩٧٧/٦/٢٧ بين نفس الأطراف المشار اليهم لتمويل المشروع سالف الذكر ، وأصدر رئيس الجمهورية _ بعد موافقة مجلس الشعب _ القرار وقم ٥٠٠ لسنة ١٩٧٩ بالموافقة إلمنحة ، وورد بملحق الشروط النمطية بها تحت بند الضرائب بأت النص الوارد في اتفاقية القرض و بعد استبدال كلمة منحة بلكة قرض » به المستدال كلمة منحة بلكة قرض » .

واستظهرت الجمعية أن هيئة قناة السويس .. في النزاع المروض ...
قد استوردت عام ١٩٠٣ للات رسائل مواسي مياه وملحقاتها لازمة لتنفيذ
المشروع رقم: ٢٠٣ ــ ٨٩ التخاص، بتجديد وتوسيع نظم المياه والمجارى في
مدن الفتاة يا والمحول من الفاقيتي القرض والمتحة مسائمتي الذكر ، ومن ثم
فتتمتع خلف الوسائل بالإنفاء من الفرائس والرسوم الحركية (القروة
بجمهورية مصر العربية ، تنفيذا لأحكام سائين الانفاقيتين ولا وجه لمطالبة
مصيحة الجمارك لهيئة قناة السويسي بسماد مباغ ٢٠٩٨٠٣٥٨ جنيه قبه
الرسوم والفرائس الجمرية السيعة عن الرسائل المساو اليها على

لان اتفاقيتي القرض والمنحة لم تتطلبا هذا الشرط ، فضلا عن أن الهيئة علمت بالفعل باستيراد الرسائل - محل النزاع - عن طريق لجنة المستريات بها ، طبقا لما هو ثابت من الأوراق - أما عن تجاوز الهيئة الحصة النقدية لوازنتها الخاصة بالمسروع موضوع القرض والمنحة ، فلم تقدم مصلحة الجمارك دليلا يثبت صحة هذا القول •

الليك

انتهت الجمعية المعرمية لتسمى الفتوى والتشريع الى رفضي مطالبة مصاحة الجمارك في النزاع الماثل ° -

ر فتوی رقم ۷۷۰ فی ۱۹۸۹/۹/۱۱ چلسة ۱۹۸۹/۹/۱۷ ملف رقم ۹۷۷/۴/۲/۲ C

(ITY)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

ترخيص _ الانتفاع بالثال العام .. مقابل الانتفاع : ...

الانتفاع بالمال المام للشمس للمرفق يكون بعون مقابل لأنه لا يطرح عن كونه استعمالا للهال العام فيها اعد نه 194 اذا ارتفات البهة اللشعة اداء مقابل للعهة المالكة عن هذا الانتفاع مريقة ان تشعم البهة المتعقدة وقت الانتفاع عن هذا العام المالكة الموادق المالكة الموادق المالكة الموادق المالكة الموادق قطاع بورسعيد صدرت ترافيصها من حيثة قناه السرويس واستجرت سارية بعد حلول الهيئة المساعة الموادق واستجرت سارية بعد حلول الهيئة مساعة الموادق المالكة المعام المالكة المالكة المالكة المعام المالكة المعام المالكة المعام المالكة المعام المالكة المعام المالكة المالكة

استرجعت الجمعية المعومية ما استقر عليه افتاؤها من أن الانتفاع بالمال المام المخصص للمرفق يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استصالا للمام المام أصما أعد له الا اذا أرتضت الجهة المنتفعة أداء مقابل للجهة المالكة عن هذا الانتفاع وذلك وفقا لاتفاقها شريطة أن تعلم الجهة المنتفعة وقت الاتفاق على مقابل الانتفاع أنها غير ملتزعة أصلا بأداء أى مقابل نظير انتفاعها بالمال المام دفعا لمطنة أي غلط في القانون أو الواقع (جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣) .

ما لم يتوافر في الحالة المعروضة - كما أنه لا يعني المسلحة من اداء التراماتها ادعارَها بأن أداءها للمقابل قد تتج عن وفوعها في اكراه تمثل في وفف اعمال البناء التي كانت تقيمها من جانب الهيئة لحين صدور الترخيص اللازم ذلك أنه فضلا عن أن هذا القول يتمارض مع القول بوقوع المسلحة في غلط أساسه عدم عليها بعدم التزامها بأداء مقابل الانتفاع ب ، فأن يناء _ أمر تستلزم بيناء بور سميد بوقف أعمال المسلحة لحين صدور ترخيص بناء _ أم ستولية على أراضي الهيئة كما أنه لا يدفع مسئولية المسلحة الادعاء بأن التوقيع على ترخيص الانتفاع صدر من غير المختصين بفي المختصين بنا وذلك بعد أن ثبت أنها تقدمت بظلب الترخيص واستمرت في سماد المسلحة تكون ملتزمة باحترام المسلحة تكون ملتزمة باحترام المسلحة تكون ملتزمة باحترام الترخيص وسماد من عبد المترام المسلحة تكون ملتزمة باحترام الترخيص وساده هابل الانتفاع المحدد به .

لميناه بور صعيد المبلغ المطلوب وقدره ٣٣٠ و ٤٤١٦٥ مقابلا للانتفاع عن المدة من ١٩٨٦/١/١ الى ١٩٨٨/٦/٣٠ وما يستجد عن المدد التالية بواقع مليم جنيـه

٠٠٠ و ١٦١٤ شهريا طبقا لأحكام الترخيص ٠

لالسك

انتهى رآى المجمعية الصومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى الزام مصلحة الجمارك بأن تؤدى الى المهيئة العسامة لميناء بورسميد مبلغ مليم جنيه مليم بعنيه مليم بعنيه على المراح و ١٦١٥ مهريا طبقا الأحكام تراخيص الانتفاع ٠

﴿ فتوى رقم ٧٨ه في ٢١/٦/٦/١١ جلسة ١٩٨٥/٥/١٨ ملف رقم ١٩٨٩/٦/١١) •

CAYE

حلسة ٧٧ من مايو سنة ١٩٨٩.

عاملون بالقطاع العام - تقادير كفاية الأداء التقلم منها - السلطة المنصمة : - المواد ؟ ١٧٠ ، ١٤ ، ١٧٠ من نظام العاملين بالقطاع العام العامدر بالقانون رقم ٤٨ . ١٩٧٨ : -

الحضيم الشرع جميع العمليد الشاخلين إيرفائك العرجة الأول فما دونها بوحدات القطاع العام لتظام فياس كفاية الإداء واوجب على مجلس الادارة أن يضع هذا النظام بما يتقق مع اوضاع وانشطة الوحدة وبأن يضع النظام الاجوائي لتقديم تظاهر الكفاية وانتظام مع اوضاع وانتطاع المساحة عن كالمساحة مساحة المساحة المساحة من كالمساحة مساحة عن كالمساحة عن كالمساحة المساحة المساحة عن كالمساحة المساحة عن كالمساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة عن كالمساحة المساحة عن كالمساحة المساحة المساحة عن كالمساحة المساحة المساحة المساحة المساحة عن كالمساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة عن كالمساحة عن كالمساحة المساحة الم

تبين للجبيعة المصومية أن نظام العاملين بالقطاع العام العسسادر بالقانونر رقم 24 لسنة ١٩٧٨ بنص في المادة ٤ منه علي أن و تجنعي اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة (لجان شئون العاملين) بالنظر في تعبين وتقل وترقية العاملين واستحفاقهم العلاوات واعتماد تقادير الكفاية المقدمة عنهم وذلك بالنسبة لوظائف الدرجة الثانية فعا دونها ١٠٠٠ وفي المادة ١٢ على أنه و فيما عدا وظائف رئيس واعضاء مجلس الادارة التي بقرار من رئيس الجحموة المعموسة المرزاة بالتي ترشيع مجلس الادارة ألتي بقرار من رئيس الجحموس الوارة أو من بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من ويكون التعبين في الوظائف بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من على أن د يضع مجلس الادارة تظاما يكفل قياس كفاية الإداء ١٤ على أن د يضع مجلس الادارة نظاما يتفل قياس كفاية الإداء الواجب بعا يتفق مع طبيعة نشاط الشركة واهدائها ونوعيات الوظائف بها ١٠٠٠

وفي المادة ٣٦ على أن ديملن العامل بصدورة من تقرير الكفاية بسجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين ، وله أن يتظم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتر كوا في وصع التقرير ، وعضو تعتاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس الادارة على أن تفصل اللجنة في هذا التظلم خسلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا - ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه ، وأن المادة ٣٦ من لائحة قياس كفاية الاداء بشركة التظلم أو البت فيه ، وأن المادة ٣٦ من لائحة قياس كفاية الاداء بشركة محسل لحلج الاقطان تنص على أن « نعتمد تقارير الكفاية النهائية من تقريم مجلس الادارة بالنسبة لشاغلى الدرجة الأولى ويكون التظلم من تقريم مجلس الادارة أي ظرف عشرين يوما من تاريخ علم العامل به ، .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أخضع جديم العاملين الشاغلين لوطائف الدرجة الأولى فما دونها بوحدات القطاع العام لنظام قياس كفاية الاداء ، وأوجب على مجلس الادارة أن يضبع هذا النظام بنا يتفق مع أوضاع وأنشطة الوجهة ، وبأن يضبع النظام الاجرافي لتقديم تقارير الكفاية والتظلم منها ، وفيما يتبعق بالعلملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى - بالنص خصهم المشرع - دون العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الأولى - بالنص على اختصاص لجان ستون الماملين بوضع تقارير الكفاية عنهم في المادة 2 ، واختصاص لجان التظلمات المشكلة وفقا لنص المادة 77 بالفصل في التظلمات المقدمة من العاملين في قرارات لجان شعرن العاملين باعتماد تقارير الكفاية عن بالبيان ان اختصاص لجان شعرن العاملين معدد صراحة على نحو ما ورد بالنص، ومن المناه المعاملين من شاغلي وظائف الدجهة الأولى ، الذين ومن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المساد اليه من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المساد اليه من

واخذا في الاعتبار أن المادة ٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشاد إليه قد ربطت بين اختصاص لجنة شبون العاملين بالنظر في تعيين وترقية العاملين بالنظر في تعيين وترقية العاملين شاغلي وطائف الدرجة الثانية فيا دونها ، واختصاصها باعتباد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وأغفل القانون النص على بيان الجهة قانه يسوغ القول – سدا لهذا القراع التشريعي – بأن رئيس مجلس ادارة الشركة مو الجهة المختصة باعتباد هذه التقارير ، مادام أنه هو الجهة المختصة باعتباد هذه التعارير ، مادام أنه هو الجهة المختصة بالتعيين في وطائف الشركة من الدرجة الأولى طبقا للهادة ١٢ من المناف الذكر دون حاجة للعرض على لجنة شئون العاملين ، •

كما أنه مادام أن مجلس ادارة الشركة هو السلطة المختصة بوضع النظام الذى يتضمن تحديد الإجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم اعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها طبقا للمادة ٢٤ يكون هو السلطة المختصة بالنظر فى تظلمات الماملين من شاغل وطائف الدرجة الأولى من التقارير الممدة عن كفايتهم الا اذا كان قد أصدر بالفعل هذا النظام متضمنا بين هذه السلطة ، مأخوذا فى الاعتبار أن اختصاص لجنة النظلمات المشكنة طبقا للمادة ٢٦ مقصور على التطلمات التى ترفع للجنة من تقارير الكفاية المعدة من لجنة شئون الماملين وقد صبق أن انتهينا الى انحسار اختصاص ملمند الملجنة عن اعتماد تقارير الكفاية المعدة عن اعتماد تقارير الكفاية المعدة عن شاغلى وطائف العرجة الأولى و

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مجلس ادارة شركة مصر لحليج الأقطان تطبيقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه قد أصدر لائحة لقياس كفاية الإداء تضمينت في المادة ٣٦ منها النص على اختصاص رئيس مجلس الادارة باعتباد تقارير الكفاية النهائية لشاغلي وطائف المدرجة الأولى وعلى اختصاص مجلس الادارة بنظر التطلم من تقدير الكفاية خلال عشرين يوما من تاريخ علم المامل به ، لما كان ذلك من متلس يكون متقفا وأحكام القانون ولا يؤثر في ذلك أن مجلس الادارة لم يضع بعد نظاما مفصلا لاجر ا-أت التظلم لأنه الى أن يتم وضع هذا النظام يكون المجلس هو المختص بنظر التظلمات وققا لما يضمه من اجراءات وحسيما صلف بيانه .

لاليبك

انتهى رأى الجمعية الصومية أقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص رئيس مجلس ادارة شركة مصر لحليج الإقطان باعتماد تقارير الكفاية القعمة عن العاملين من شاغلى وظائف العرجة الأولى ، واختصاص مجلس الادارة بوضع نظام التظلم منها ، والى أن يصعد هذا النظام يختص بنظر التطلبات المقدمة عن هذه التقاوير •

(فتوى رقم ۸۷۰ في ۱۹۸۹/۱/۱۶ چلسة ۱۹۸۹/۱/۸۷ ملف رقم ۱۹۸۹/۱/۸۳) -

(144)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

هيئات القطاع الدام ... اللائمة التنفيذية لقانون هيئات القطاع الدام وشركاته ... فواعد صرف الكافات السنوية للانتاج السنحفة طيقا للمادتين ١٩٠ ، ٧٠ من اللائمة : ...

الوعاء المقرر لسرف المكافآت السنوية الاتناج وفقا تمن المادة (١٩) من الالامة التغليدية القانون حيات التطاع العام ورائحة من الالامة التغليدية التركي حيات العام وحيات المعام و الاعتمادات الالامة التي تدرج لهذا المرفى بهوازنة المركة في المعدد الواردة بها وليس حساب توزيع الأرباح _ قرار الاستاخة رقما العام وضركاته غير متقانين مع القانون فيها تضيأته من أن يكون وعاء العرف هو حساب توزيع الأرباح _ يجوز صرف المكافآت السنوية الانتاج بنسب اقل من تلك المندوس عليها بالملاتين بالارباح _ يجوز صرف المكافآت السنوية الانتاج بنسب اقل من تلك المندوس عليها بالملاتين ١٩٠ ، ١٠ من الاقدمة التغييرية وذلك لأن المعدود التي وددت في عاتمن المادين المرف بنسب اللي من المكافآت عيد بها فرائد من الوزير المفتص سواء بالنسبة الرئيس وأعضاء مجلى دادة الشركة أو بالنسبة ليرائر العلمية بالمركة _ اسامي ذلك : في المادة ١٠ من المؤلفة أن سامي ذلك : في المادة ١٠ من

استعرضت الجمعية المعومية المادة ٥١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٥ يشسسان اللائحة التنفيذية لقانون حيثات القطاع وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، والتي تنص على أنه « يعرض تقرير مجلس ادارة الشركة عن نتائج أعبالها على الجمعية العامة ويجب أن يشتمل على ما يأتر. :

١ ... الفاتض القابل للتوزيع عن العام الذي يعد عنه التقرير مقارنا بالفائض المستهدف بالخطة والفائض المحقق في العام السابق ١٠٠٠ الغ ٥ والمادة ١٦٩ التي تنص على أنه و مع علم الإخلال بحصة العاملين في الأدباح طبقا للقواعد القررة تدرج بموازنة الشركة الاعتمادات اللازمة لصرف من الزيادة في الفائض السنوى القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق من الزيادة في الفائض السنوى القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق في السنة المالية (١٩٨٤) ١٠٠٠ و المادة ٧٠ من ذات اللائمة التي تنصى على أن و يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة خصما من الاعتبادات المدرجة بموازنة الشركة لهذا الفرض و المكافئة السنوية المائم المالى في حدود خيسة في المائة (٥٪) من الزيادة من الفائض السنوية من الفائض السنوية من الفائض السنوي القابل للتوزيع المنصوص عليه في المادة السابقة .

ولا يجوز أن تتجاوز قيمة المكافأة المذكورة ضعف المرتب الأساسي والبدلات التي تقاضاها رئيس أو عضو مجلس ادارة الشركة خلال المام •

كما يستحق العاملون بالشركة المكافئة السنوية للانتاج في نهاية العام المالي في حدود خيسة عشر في المائة (٢٥٠٪) من الزيادة في الفائض السنوى القابل للتوزيم وذلك طبقا للقواعه السابقة ٢٠٠٠ ، .

كما استمرضت الجمعية ما نص عليه قرار وزير الصناعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٧ من أن يستحق العاملون بهيئات القطاع العام وشركاته التابعة لوزارة الصناعة مكافأة الانتاج المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته طبقا للقواعد التي أوردها القوار ومن بينها أن سنة الأساسي هي السنة المالية ١٩٨٤/٨٧ ، وأن الوعاء الذي يتم الصرف منه هو حساب توزيع الأرباح المتمد من الجمعية العامة للشركة وبعد مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات بوذلك ما تضمنه قرار وزير الصناعة وقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٤ من نصوص مماثلة .

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المادة ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته جاءت صريحة في أن الوعاء المتر لصرف المكافآت السنوية للانتاج هو الاعتمادات اللازمة التي تدوج لهذا الغرض بموازنة المشركة في الحدود الواردة بها ومن ثم فانها تكون قد نفت أن يكون الوعاء الذي يتم صرف هذه المكافآت منه هو حساب توزيع الأدباح ، وبالتالي يكون قرارا وزير الصباعة رقما ٥٧ و و ٢٤٧ لسبنه ١٩٨٧ غير متفقين مع القانون فيما تضمناه من أن يكون وعاء الصرف هو حساب توزيع الأدباح لتعارض هذا الحكم مع نصى اللائحة التنفيذية لقانون حميات القطاع العام وشركاته ،

أما فيما يتعلق بصرف المكافأة السنوية للاتناج بنسب أقل من تلك المنصوص عليها بالمأدتين ٦٩ و ٧٠ من اللائحة التنفيذية فأن ذلك جائز باعتبار أن الحدود التي وردت في هاتين المادتين لصرف هذه المكافآت هي الصود القصوى التي لا يجوز تجاوزها ولكن يجوز الصرف بنسب اقل المحدد القصوى التي لا يجوز تجاوزها ولكن يجوز الصرف بنسب اقل المكافئة فأن الواضع من نص المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات المقاط المام وشركاته أن هذه المكافئة التشكيذية لقانون هيئات صواء بالنسبة لمرقيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة أو بالنسبة لمسائل الماملين بالشركة أو بالنسبة لمسائل الماملين بالشركة فاذا ما قررت الجمعية العامة للشركة مرف هذه المكافئة بالمأملين بالشركة فاذا ما قررت الجمعية العامة للشركة مرف هذه المكافئة بالمراب المؤرن تقرير مجلس فان هذا الشركة عرض تقرير مجلس ادارة الشركة عرض تقرير مجلس ادارة الشركة عرض تقرير مجلس

الذي يعد عنه التقرير مقارنا بالفائض المستهدف بالخطة والفائض المحقق في العام السابق طبقاً للمادة ٥١ من اللائحة التنفيذية ـ ويعمين تلقاذ مده التوصية أن يصدر بها قرار من الوزير المختص وفقاً للمادة ٧٠ حسبما

للليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : أن المكافآت السنوية للانتاج لا تعتبر توزيعا للربع ، وأن الوعاء المقرر لصرفها هو الاعتمادات الملازمة التي تدرج لهذا الغرضي بموازنة الشركة .

ثانیا : عدم مشروعیة قراری وزیر الصناعة رقمی ۵۷ و ۲٤٥ لسنة ۱۹۸۷ فیما تضمناه من صرف هذه :المافات علی حسام توزیح الادباح ۰

ثاثثاً: أنه يجوز صرف مكافآت الانتاج بنسب أثل من المنصوص غليها في اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته وذلك بقراد من الوزير المختص على الوجه السابق بيائه •

ر فتوی رقم ۵۸۹ فی ۱۹۸۹/۲/۱۶ جلسة ۱۹۸۹/۰/۱۷ ملف رقم ۵۸۹ فی ۱۹۸۹/۲/۱۱ ·

(12+)

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٩

عقد اداري .. تنفيذه .. جواز الانفاق عل الالتجاء الى التحكيم في العقود الادارية : ...

التحكيم هو الإقابق على عرض التزاع أمام مسكم أو اكثر ليفسلوا فيه بدلا من المحكمة
مالهنسة به وذلك بعكم ملزم للقسوم ... ينقط هذا الإنفاق أصدى صورتين أولاها: قلد يرم
ضمين العقد الأصل مصدر الرابطة القانونية ... وثانيتهما : أنه قد لا يمثق الطرفان على
أستكيم في القطد الأسل ولاتن بعد قيم النزاع يينهما يرم الماسين هما : ادادة المقصوم
النزاع الذي نشا باسلوب التحكيم ... التحكيم يقوم على أساسين هما : ادادة المقصوم
واقرد المشرع لهذه الارادة ... أجلا فانون المرافعات المدنية والتجارية الإنفاق على التحكيم
مبيئا شروطه وجمراءته وكيلية تنقيد أحكام المحكيين والطفن فيها ولائف في المواد من ١٠٥
وما بعدها ... المادة (٨٠) من فانون مجلس الدولة ورد بها ما يقطع صراحة بجواز التجار
خاص ينظم التحكيم في متازعات الطود التي تكون جهة الادارة على المرادة على المواد المدنية أو
الادارية يتمين الرجوع في ذلك ألى الشروط المادة للمسكيم واجراءاته الواردة يغانون
المؤادات والتي لا تتمارض مع طبيعة الروابط الادارية ... ال ذلك : جواز الاتحاق على
المؤادات والتي لا تتمارض مع طبيعة الروابط الادارية ... الر ذلك : جواز الاتحاق على المحلود الادارية ... الله المود الادارية ... الر ذلك : جواز الاتحاق على المحلود الادارية ... الر ذلك : جواز الاتحاق على المحلود الادارية ... الر ذلك : جواز الاتحاق على التحديم في العلود الادارية ... قل ذلك الى التحديد ... تحديد ... القد المحدود ... الدر التحديد في المحدود الادارية ... قال الدراء المحدود المحدود ... المحدود المحدود ... التحديد في المحدود الادارية ... تحدود المحدود ... تحدود المحدود ... تحدود المحدود ... المحدود المحدود ... المدود المحدود ... المود الادارية ... تحدود ... المحدود المحدود ... المدود المحدود المحدود الادارية ... تحدود المحدود ... المحدود المحدود ... المحدود المحدود ... المدود المحدود ... المحدود المحدود ... المدود المحدود ... المحدود ا

استعرضت الجمعية المعومية المادة ١٦٧ من دستور جمهورية معمر العربية الدائم التى تنص على أن و يحدد القانون الهيئات القضائيا واختصاصاتها وينظم طريقة تشاكيلها ويبين شروط واجراءات تعين أعضائها ونقلهم » والمادة ١٧٧ من المستور التى تنص على أن و مجلس المداوة ميئة قضائية مستقلة ويختص بالقصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التاديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » * كما استعرضت المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التى تنص على أنه و يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة خاصة ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة خاصة ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة خاصة ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم في المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين

ولا يثبت التحكيم الا بالكتابة .

ويجب أن يعند موضوع النزاع في وثيقة التحكيم أو أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلع والا كان التحكيم باطلا

ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ، ولا يصبح التحكيم الا لمن له التصرف في حقوقه » • والمادة ٥٠٢ من ذات القانون إلتي تنصى على إنه « لا يجوز أن يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائيـة أو مفلسـا ما لم يرد له اعتبــــاره •

واذا تمدد المحكمون وجب في جميع الأحوال أن يكون عدهم وترا والا كان التحكيم باطلا •

ومع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة يجب تميين أشخاص المحكمين فى الاتفاق على التحكيم أو فى اتفاق مستقل ، • والمادة ٥٠٦ منه ه يصدر المحكمون حكمهم على مقتضى قواعه القسانون ما لم يكونوا مفوضسين يالصلح ٥٠٠٠ • والمادة ٥٠٩ منه « لا يكون حكم المحكمين قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدره قاضى التنفيذ بالمحكمة التى أودع أصل الحكم قلم كتابها بناء على طلب أى من ذرى الشأن ، وذلك بعد الاطلاع على الحكم ووثيقة التحكيم وبعد التثبت من أنه لا يوجد مانع من تنفيذه .

ويختص القاضى المذكور بكل ما يتماقى بتنفيذ حكم المحكمين ، و وكذلك استعرضت الجمعية المادة ١٠ من قانون مجلس المولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « تختص محاكم مجلس المولة دون غيرما بالفصل في المسائل الآكية : ١٠٠٠٠ (حادي عشر) المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الأشغال المامة أو التوريد أو بأي عقد اداري آخر ١٠٠٠ ت والمادة ٨٥ من ذات القانون التي تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من أدارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزواء والوذارات

وتختص الادارات المذكورة بايشاء الرأى في المسائل التي يطلب الرأى فيها من الجهات المبينة بالفقرة الأولى ويفحص التطلبات الادارية

ولا يجوز لأية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قراو محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمستة آلاف جنيه بفير استفتاء ادارة الفتوى المختصسة » •

واستبانت الجيمية أن التحكيم هو الاتفاق على عرض النزاع أمام محكم أو آكثر ليفسلوا فيه ... بدلا من المحكمة المختصة به ... وذلك بحكم مازم للخصوم ، ويتخد هذا الاتفاق احدى صورتين ، فهو قد يرد ضمن المقد الإصلى مصدو الرابطة القانونية فيتفق طرفا المقد على أن ما ينشأ من نزاع حول تفسير هذا المقد أو تنفيذه يتم البت فيه عن طريق التحكيم ، من نزاع حول تفسير هذا المقد أو تنفيذه يتم البت فيه عن طريق التحكيم ، وقد لا يتفق الطرفان على التحكيم في المقد الإصلى ولكن بعد قيام النزاع بينهما يبرمان اتفاقا خاصا للفصل

في النزاع الذي نشأ بأسلوب التحكيم • ويطلق على هذا الاتفاق « وثيقة أو مشاوطة التحكيم » • والتحكيم يقوم على أساسين هما اوادة الخصوم واقرار المشرع لهذه الارادة ، لأن التحكيم استثناء من الأصل العام في التشريع وبالتالى فلا يجوز اجبار شخص على سلوكه وحرماته من الالتجاء الى القضاء الا عن رضاء واختيار كما انه لا تكفى ارادة الخصوم وحدها للفصل في منازعاتهم عن طريق التحكيم ، بل لابد أن يتم ذلك في حدود التواعد التي يضمها المشرع لتنظيم التحكيم ، وإجراءاته •

وقد أجاز قأنون المرافعات المدنية والتجارية الاتفاق على التحكيم بالمفهوم السالف ايضباحه مبينا شروطه واجراءاته وكيمية تنفيذ احكام المحكمين والطعن فيها في المواد ٥٠١ وما يليها - كما أن المادة (٥٨) من قانون مجلس الدولة ورد بها ما يقطم صراحة بجواز التجاء جهة الادارة الى التحكيم في منازعاتها العقدية (ادارية أو مدنية) ، حينما نص بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة على الزام أية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة بالا تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خبسة آلاف جنيه بغير استفتاء ادارة الفترى المختصة بمجلس الدولة • فلو أن الاتفاق على التحكيم آمر محظور على جهة الادارة ، ما كان المشرع ألزمها أصلا بعرض هذا الأتفاق أو تنفيذ قرار (حكم) المحكمين على مجلس الدولة للمراجعة ٠ بيد أنه ازاء علم وجود تشريم خاص ينظم التحكيم في منازعات العقود التي تكون جهة الادارة طرفا فيها سواء المدنية أو الادارية ، فانه يتعين الرجوع في ذلك الى الشروط العامة للتحكيم واجراءاته الواردة بقانون المرافعات والتي لا تتمارض مم طبيعة الروابط الادارية ولا وجه للقول بأن محاكم مجلس الدولة هي المختصة بالفضل في منازعات المقود الادارية دون غيرها ... طبقاً للمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة - وبالتالي فان الاتفاق على حسم. تلك المنازعات بطريق التحكيم مؤداه سلب الولاية المعقودة للقضاء الادارى. في هذا الشأن ، ذلك لأن المقصود هن نص المادة ١٠ هو بيان الحد الفاصل بين الاختصاص المقرر لمحاكم مجلس الدولة ومحاكم القضاء العادى ولا يجوز أن نتجاوز في تفسير هذا النص قصد الشرع والقول بحظر الالتجاء الي التحكيم في منازعات العقود الإدارية •

للتسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الاتفاق على الالتجاء الى التحكيم في المقود الادارية

ز فتوی رقم ۲۲۱ فی ۱/۷/۱۸۹۱ جلسة ۱/۸/۱۸۹۷ ملف_{ه غ}ولم ۱۹۸۹ ۲۰) •

(۱۹۸۱) حلسة ۷ من يونية سنة ۱۹۸۹

مجلس الدولة ــ المحكمة الادارية العليا .. تشكيلها ــ عدم اعتبار التيابة الادارية في مباشرتها للطمن اعام للمكمة الادارية العليا جزءا من تشكيل للمكمة : ــ

قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم 27 لسنة ١٩٥٧ وقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ ·

عضو النبابة الادارية يمثل سلطة الادعاء في تشكيل المعاجم التاديبية بهدف العمل على حسن سم المحوى الكاديبية وإنفساح جوانبها بواسطة الجهة التى تولت الحسها على حسن سم المحوى الكاديبية وإنفساح جوانبها بواسطة الجهة التى تولت الحسها على احتام المتلاجة التاديبية في ترن الكوم بيران القانون وزنا مناف مشهليل ما الله كانت قد قدمت به حالة أو اكثر من الاحوال التى تصبه فتلفيه في تنزل حكم المقانون الإجراءات القضرة مع جائرة الثانية الادارية الإدارية المبل لا يمني أن تكون التيابة ضمن تشكيل طاحتكمة حور النبابة الادارية المبل بالأمن بقال وطيعها لكونة في مياثرته الحقوق التى تكون الدوقة فرقا فيها حاشرع عندما نص في القانون دفع ١٧ لسنة ١٩٨٩ على الأل يبدأ الفضن المحكمة الإدارية المبل احد اعضاء النبابة بدور وليس نبابة على الأل لم تشكيل المحكمة بريان عضو التيابة في الألارية المبل احد اعضاء النبابة بدورة دليس نبابة على الأل مستة بهدي وقيفة من يباشر المقدن المبل عام والمحال بالنسبة لتحديد وقيفة معامي المولة مستوى وقيفة من يباشر المفترة المبل عام والمحال بالنسبة لتحديد وقيفة معامي المولة الكريانية والمبل عام والمحال بالنسبة لتحديد وقيفة معامي المولة الكريانية والمبل عام والمحال بالنسبة لتحديد وقيفة معامي المولة الكرية عالمية الكرية عاليسة لتحديد وقيفة معامي المولة الكرين والمبل والم المستورة وقيفة من يباشر المفترة المؤلونة عالمية الكرينة على الكرين يباشر والمؤل والمبل المولة الكرينة والمؤلفة من يباشر المفترة المؤلفة منا الكرينة المؤلفة من يباشر المفترة المؤلفة منا المبل يباشر والمؤلفة من يباشر المؤلفة منا المبل يباشر والمؤلفة من يباشر المؤلفة منا المبل كما من المحال المستحدد والمؤلفة من يباشر المؤلفة عن المبل المبل كما من المبل كما المبل

استعرضت الجمعية الصومية المادة (٤) من قانون مجلس الدولة الصادد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ المدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ التي تنص على أن « يكون مقر المحكمة الادارية المليا في القاهرة ويراسها رئيس المجلس وتصادر إحكامها من دوائر من خيسة مستشارين وتكون بها دائرة أو اكثر لفجي الطمون وتشكل من ثلاثة مستشارين هدائرة (٧) من ذات القسانون التي تنص على أن « تتكون المصاكم التاديبية من :

 إ ... المحاكم التأديبية للماملين من مستوى الإدارة العليباً ومن يعادلهم *

٢ __ المحاكم التـــأديبية للمـــاملين من المستويــات الأول والتـــأنى والثـــأنى والثـــأنى والثـــأنى والثـــانة والثـــانة والثـــانة والمـــانة المــــانة المــــانة المــــانة المـــانة المـــانة الاوارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية ، والمادة (٢٢) التــ تنص على أنــــ احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون العلمن فيها أمام المحكمة الادارية المـــانة في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويمتبر من ذوى الشأن في الطمن الوزير المختص ورئيس البهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية ، والمادة (٣٤) التي تنص على أن د تقام المدعوى التاديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقراد الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، كما استعرضت الجمعية المادة (٤) من قراد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التي نصت على أن د تتولى المينابة الادارية مباشرة المحوى التاديبية أمام المحاكم التاديبية بالنسبة المناورية مباشرة المحوى التاديبية أمام المحاكم التاديبية بالنسبة المناورة المسنة ١٩٥٨ بتعديل التص بحقتفى القانون رقم ١٩٧٧ للمنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ١٩٧٧ للمناورية المحاكم المادم المحاكم التاديبية المناديبية المدارية المامة المحاكم التاديبية المدارية المامة المحاكم التاديبية ومباشرتها أمام المحاكم التاديبية ومباشرتها أمام المحاكم التاديبية ومباشرتها أمام المحاكم التاديبية ومباشرتها أمام المحاكم التاديبية و

ولم ثيس ميئة النيابة الادارية الطمن في أحكام المحاكم التاديبية ويباشر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا أحد أعضاه النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل » كما استمرضت الجمعية المادة (٦) من قانون هيئة تضايا الدولة رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ الهدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ الهدل بتنص على أن ٥ تنوب هذه الهيئسة عن الدولة بكافسة شسخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منه أعليها من قضايا لهدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولكى المجاكم على اختلاف تقانيا وتسلم اليها صدور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصعف الطعاوى وصعف المعاوى وصعف المعاوى وصعف المعاوى وصعف

استظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ اذ أجاز لرئيس هيئة النيابة الادارية الطعن في أحكام المحاكم التاديبية أمام المحكمة الادارية البليا فان هذا الحكم ينطوى من ناحية على ترديد لما جاء في المادة (٢٣) من قانون مجلس المولةالتي أجازت لمدير المنيابة — باعتباره من ذوى المسأن الطمن في هذه الأحكام ومن ناحية أخرى فان منه السماطة التي كان بياشرها مبدير النيابة الادارية من خلال هيئة قضايا المعولة باعتبارها تنوب عن المولة بكافة شخصياتها الاعتبارية المامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لمدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، مذه السلطة أصبح رئيس هيئة النيابة الادارية يارسمها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ مباشرة بحيث يكون له حق التقريب بالمطمن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية المليا ولا كذلك أن يحضر بنيس نيابة لهذا الفرض أما عن اعتبار النيابة الادارية بدرجة رئيس نيابة لهذا الفرض أما عن اعتبار النيابة الادارية بدرجة المجكمة الادارية المدارية بلادارية المدارية بيام المتحكمة الادارية المدارية المدارية المدارية بواه فهو يفتقر الى السند القانوني اذ لا يوجد في يوصفها ماة التات سلطة ادعاء فهو يفتقر الى السند القانوني اذ لا يوجد في بوصفها ماة التات سلطة ادعاء فهو يفتقر الى السند القانوني اذ لا يوجد في بوصفها ماة التات سلطة ادعاء فهو يفتقر الى السند القانوني اذ لا يوجد في بوصفها ماة التات سلطة اعتراء على المستد المتاركة المناركة المساحة المناركة المحكمة الادارية المدارية المداركة المحكمة الادارية المعاركة المداركة المحكمة الادارية المحكمة الادارية المحكمة الادارية المحكمة الادارية المحكمة الادارية المحكمة المحكمة العدالة العربية المحكمة الدولة المحكمة المحكمة الدولة المحكمة العدالة المحكمة المحكمة الدولة المحكمة المحكمة الدولة المحكمة الدولة المحكمة المحكمة الدولة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة الدولة المحكمة الم

نصب من قانون مجلس الدولة أو قانون النباية الإدارية ما بحيزم ب إعاة أن عضو النيابة الادارية اذ يمثل سلطة الادعاء في تشكيل المعاكم التأديبيه فهو أمر قد نص عليه الشرع صراحة في قانون مجلس العولة والنبابة الادارية لحكمة أفصحت عنها المذكرة الايضاحية لقانون النبابة الإدارية رقير١١٧ ليمنة١٩٥٨ وهي العمل على حسن سير المعوى التأديبية وايضاح جوائبها بواسطة الجهة التي تولت فحصها وتحقيقها ، وهذه الحكمة غر مته افرة بالنسبة للمحكمة الادارية العليسا باعتبارها محكمة تعقيب على أحكام المحاكم التساديبية فهي تزن الحكم بسيزان القسانون وزنسا منساطه استظهار ما أذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تصمه فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في الدعوى غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن أو طلبات الخصوم ومباشرة النيابة الادارية لاحراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا تعنى أن تكون النيابة ضمن تشكيل هذه المحكمة لأن دور النماية الادارية في هذا الشأن يماثل دور محامي الدولة في مساشرته للطعون التي تكون الدولة طرفا فيها واذا كان المشرع قد نص في القانون رقم ١٢ ليسنة ١٩٨٩ على أن يباشر الطعن أمام المحكمة الادارية العلميا أحد أعضاء النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل فان هذا النص لا يعنى أن عضو النيابة الادارية قد أصبح ضمن تشكيل المحكمة بل يمنى فقط تحديد مستوى وظيفة من يساشر الطمن أمامها كما هو المحال بالنسبة لتحديد وظبفة محامي الدولة الذي يباشر الطمن أمام المحكمة المذكورة .

كما أنه لاوجه للقياس هنا على الدعوى الجنائية ودور النبابة العامة فيها لاختلاف النصوص القانونية الذي تحدد اختصاص كل من النيابة العامة .

للليك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن النيابة الإدارية لا تعتبر جزءا من تشكيل المحكمة الادارية العليا عند نظر الطمون في أحكام المحاكم التأديبية على الوجه السالف بيانه *

ر فتوی رقم کی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۱/۸۷ ملف رقم ۱۹۸۹/۱/۸۹) ·

(﴿ ﴿ ﴾ ﴾) جليمة ٧ من يونية سنة ١٩٨٩

هیئات عامة ... افهیئة القومیة اسکك حدید مصر ... ترقیة ﴿ قرار اداری ... بطلان ... تحصّن القراد ﴾ : ...

خول الشرع الجبيلا المركزي للتنظيم والادارة بمقضى قانون انشاته رقم ١٦٨ السنة الجهاز الاجراح القوانيق والمؤاج الفاصة بالعاملين في الوحاءات التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة والهيئات والمؤاجسات العامة والشركات التابطة لها وكدا ابناء الرائي في الشروعات التصافة بشتونهم قبل الرائع المؤاج المؤاج المؤاج المؤاج المؤاج المجاز المؤاج ا

استعرضت الجمعية العمومية المادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لمسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء البجهاز المركزي للتنظيم والادارة التي تنص على أن و يهارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(أً) الوحدات التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة .

 (ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، و والمادة المخامسة من ذات القانون التي تنص على أن « يباشر الجهاز الاختصاصات الإنها :

 ١ ختراح القوانين واللوائع الخاصة بالعاملين وابداء الرأى في أنشروعات المتملقة بشئونهم قبل اقرارها

والتبديضات والمسلمات والمسلاوت والبسلات والمسلات والمكافسات والتعويضات ووضع النظم الفخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل الوصافها وتصرح وحفظها في سجلات ٠٠٠ ٠

كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ ويأشه الهيئة القومية لسكك حديه مصر التي تنص على أن و تنشأ هيئة قومية لادارة مرفق السكك الحديدية تسمى سسكك حديد مصر وتكون لها المستصبة الإعتبارية وتتبع وزير النقل وتدار بطريقة هركزية موحدة ويكون مركزها مدينة القامرة ولها فروع يجميع انحاء جمهورية مصر المربية و تنخصع هذه الهيئة للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والمادة (١٧٠) من ذات القانون التي تنص على أن و مجلس ادارة الهيئة قرارات لتحقيق الأغراض التي انتصريف أمورها وله أن يتخذ ما يواه من قرارات لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها دون التقيد بالقبواعة والنظم المحكومية ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبني بهذا القانون وله على الأخص:

. . . . (٢) وضع الهيكل التنظيمي للهيئة . . . (١) اقتراح وضع اللائحة المتعلقة بتمين المساملين بالهيئة وترقيتهم وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وسائر شغونهم الوطيفية وتصدر اللائحة بقرار من وذير النقل، وتنص المادة (٢٥) من القانون المذكور على أن ٥ يكون اصدار اللوائح المنصوص عليها في المادة ١٧ يقرار من وزير النقل بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة دون التقيه بالنظم واللوائح الحكومية . . . ، ٥

واستبانت الجمعية أن المشرع خول الجهاز المركزي للتنظيم والإداوة بمقتضى قانون انشائه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين في الوحدات التي يشألف منها الجهاز الادارى للمعولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وكُنْهُ الْهِمُ الْوَالْكُ عَيْ المشروعات المتعلقة بشئونهم قبسل اقرارها وكما كانت الهيئة المقومية أسكك حديد مصر تنهدج في عداد الهيئات العامة ذات المسخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة ومن ثم فانها تلتزم بعرض مشروعات لواقسع شاتوين العاملين بها قبل اقرارها على الجهاز المشار اليه لابدا ملاحظات بشأنها ، الا أنه بعد مراعاة الهيئة هذه الشكلية التي تطلبها المشرع • قلها لا تتقيد بِمَا قَلَدُ يَبِيدِيهِ الْجَهَازُ اللَّذَكُورُ مِنْ مَلاحظات استوفِحَادِيةٌ فِي هَمَّا ٱلصَّاحَةِ واذ قرر مجلس ادارة الهيئة المشار اليها ـ في الحالة المروضة ـ تعديل شروط التأميسل الواردة ببطاقسات وصف وطائف الدرجة الأولى بالكادو الادارى الموحسه بمجموعة وظنائف التنبية الادارية بمغ يسسمج يترقيق حملة المؤهلات المتوسطة الى الدرجة الأولى في حدود ٤٠٪ من خلواه بمذه البديمة ، وذلك دون أخذ رأى الجهاز الركزى للتنظيم والادارة في التعفيلي الذكور · ومن يم فان قرار مجلس الادارة يكون قد غالف صحيح حكم القانوك ويعتبر باطلا · بحسبان أن تلك المنالقة الشكلية أيست جسيمة

فلا تصم القراد بالانعدام ، وعليه فإن قرارات ترقية بعض العاملين بالهيئة من حملة المؤهلات المتوصطة بالكادر الادارى الموحد الى الدرجة الأولى التي أجريت استنادا الى التعديل مسالف البيان تعتبر باطلة ، وحيث لم يتم صحبها حكما يبين من الأوراق – في خملال الميعاد المقرر قانونها فهانها تكسب حصائة تعصيها من أى الفه أو تعديل .

كللك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن قرارات الترقية التى أجرتها الهيئة القومية لسمكك حديد مصر لبعض العاملين فيها الى المدرجة الأولى للأسباب السابق ايضاحها

< فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۲۸۷ ملف رقم ۱۸۸۳/۳/۵۰۷ م

(١٤٣) جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٨٩

المهد القومي المعمارة ... أعضاء هبئة البحوث ... مرتب ... علاوات ... علاوة الحافية ... وكادة ٤١ مكررا من قانون تظام العاملين المدنيين بالدولة العمادر بالقانون رقم ٧٧ كسنة ١٩٧٨ : ...

أوجب الشرح في قانون نظام العاملين الدنين بالدولة اعبال احكامه على العضاين الدين لنظام شوق توظهم قوانين او قرارات خاصة فيما لم يرد بنالت ضى في هذه القوانين واقرارات بناله شوى في هذه القوانين والقرارات بيا لا يتعارض مع احكام صدا القوانين والقرارات بيا قانون نظيم المجامعات حاصية على المحامعات المجامعات المحامعات المجامعات المج

تنص المادة (١) من قانون نظام الماملين المدنيين بالعولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على علم سريان احكامه على « الماملين الذين نظام شعرون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تنص عليه هذه القوانين الوقرارات ع • و تنص المادة ٤١ مكروا منه على أنه و اذا أمضى العامل ثلاث سينوات دون استوهاق علاوة دورية لوصول أجره الى المحد الاقصى المسموح به وفقا للقوانين المميول بها يمنح علاوة اضافية بفئة الملاوة المقررة لمدرجة الوطيفة وذلك من أول يولية التالى لمضى المدة المذاكرة بشرط الا يجاوز أجره بهذه العلاوة الرجل المالى النابت لدرجة الوطيفة الأعلى مباشرة » •

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة أوجب اعمال أحكامه على المساملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين والقرارات باعتبارها المسريمة المامة للتوظف التي تسرى عند علم وجود النص وبما لا يتمارض مع إحكام هذه القوانين والقرارات وفقا لما استقر عليه افتاء الجمعية المسومية لقسمي الفتوى والتشريع (جلسة ١٩٨٦/٦/١٥ هـ ملف رقم المسومية لقسمي الفتوى والتشريع (جلسة ١٩٨٦/٦١٩ هـ ملف رقم

· (TE-/7/A7

فاذا كان ما تقدم ، وكان قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي يسرى على أعضاء هيئة البحوث بالمهد القومي للبمايرة لم يتضمن نصا ينظم منح عضو هيئة التدريس علاوة اضافية بعد وصول أجره الى الحد الأقصى على خلاف النص الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة • وكان هذا النص غير متعارض في طبيعته وأحكامه مع أحكام قانون تنظيم الجامعات ، فضلا عن أنه تقرر بعد صدور هذا القانون الذي لم يطرأ عليه أي تعديل لاحق يتضمن تقرير هذ مالعلاوة ٠٠٠٠٠٠ لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤١ مكررا سالف الاشارة قد قضى بأن منح الملاءة الإضافية بتقرر بعد مضى ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول الأجر الى الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوانين الممول بها ، وليس وفقا لهذا القانون (أي قانون الماملين المدنيين بالدولة وحده) فان المشرع يكون قد قصيد حتما إلى أن الإفادة من هذا الحكم لا تقتصر على الماماين الخاضمين لأحكام هذا القانون بل تمتد أيضا الى غرهم مين تسرى علمهم أحكامه فيما لم يرد في شانه نص بالقوانين والقرارت المنظمية لشيئونهم الوظيفية وهو ما يستحق بالنسبة لأعضاء هيئة البحوث بالمهد القوس للمعايرة التابع لأكاديمية البحث العلمي الخاضعين في شتونهم لقانون تنظيم الجامعات • ومن ثم فانه يحق لهم الافادة من حكم هذا النص، وصرف العلاوة الدورية موضوع طلب الرأى لتوافر شروط استحقاقها ، ويكون القرار الصادر بهنجهم هذه الملاوة قرارا صحيحا متفقسا مع حكم الفانون بها لا وجه معه للنظر في سبعبه أو في مدى جواز تعصنه ٠

4 1.11

انتهي رأى الجمعية الهمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى تطبيق حكم المادة ٤١ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أعضاء هيئة البحوث بالمهد القومي للمعايرة المعاملين بقانون تنظيم الجامعات •

(ثتوی رقم فی / / ۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۱۸۹۷ ملف رقم ۱۹۰۲/۶/۸٦) .

(١٤٤) جلسة ٧ من يونية سئة ١٩٨٩

. هيئسسات عامة ... البنك الرئيسي للتنهية والاتمان الزراعي والبنسوك التابعية له بالمحافظات ... العاملون به ... الحد الأعلى اللاجور وما في حكمها : ...

القانون رقم ١٠٠ تسنة ١٩٨٠ بشان الحد الأعل اللاجور وما في حكمها للطملين في الصحيح المطلبين في المحكومة ووحدات الحكم المحكومة ووحدات الحكم المحكومة والمحكومة والمحكومة المحكومة ووحدات الحكم المحكومة ووحدات الحكم المحل والهيئات والقسسات المحلمة وبحدات الحكم المحل والهيئات والقسسات المحلمة وبحدات الحكم المحل والهيئات والقسسات المحلمة وبدوك وهيئات القطاع الهم

وضع الشرع في القانون دلم م١٠٠ لسنة ١٩٧٥ الشار اليه مجلس الوزراء في وضع الحد الأخيل لجموع ما يتقاضاه العاملون في الجهات العاكون في صورة مرتبات أو بدلات المكافئة أو حوافز أو بلا من صورة أخرى — صدد قرار دئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٠٠ أنصا على أنه لا يجوز أن يزيه على عشرين الله جنبه سنويا بجهوع ما يتقاضاه أي شخصي يعمل في عدد من الجهات من ببنها الهيئات المامة وشركات القطاع المام وذلك بالثل كلافة الهيئات المامة وشركات القطاع المام إيا ما كان النظام القانوني الذلي يحكم بالثل كلافة الهيئات الهامة وشركات القطاع المام إيا ما كان النظام القانوني الذلي يحكم أيات المامة المام وقالاتهان الإرامي يعد من المناسبة المرامي عدد من المناسبة المرامية التي يحكم القطاء أو يسرى على القطاء قانوني طلامي ورد في القيانون رقم ١٩٠٧ سينة ١٩٧٦ من بنوي التناسبة الزراعية التابعة للبنك الملاجور بالمخافظات المام وقالاتهان المامة ميلون المناسبة ميلون أحكام المانون في شكل شركات مسامعة ميلون أحكام المقانون ولم ١٠٠ لسنة ١٩٨٩ على الماملين بالبنك الرئيس المنتبية الرئيس النسبة ١٩٨٥ على الماملين بالبنك الرئيس المنتبية الرئيس التناسبة الماملين بالبنك الرئيس بالبنك الرئيس النسبة ١٩٨٥ على الماملين بالبنك الرئيس والتنهان الرئيس والبنك الرئيس المناسبة له بالمناسبة المراحلة المناسبة بالبنك الرئيس والتناب الرئيس والبنك الرئيس والبنك الرئيس المناسبة المن

استعرضت الجمعية المسوعية المادة (١) من القانون رقسم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية المامة للائتمان الزراعي والنعاوني والبنوك التبايعة لها بالمحافظات التي تنص على أن و يحول بنك التسليف الزراعي الى مؤسسة عامة تسمى و المؤسسة المصرية المسامة الائتمان الزراعي والتعاوني و يكون مركزها القاهرة ٢٠٠٠ و والمادة (٥) من ذات القانون التي تنص على أن و تحول فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني في مسكل شركات مساهية تابعة لليؤسسية - ويباشر كل من هذه البنوك نفساطه بدائرة المحافظة ويكون مقره عاصمة، المحافظة و تحدير توكيلات بنك التسليف الزراعي والتعاوني الحالية فروعا لهذا البنوك وتنقل اليها تبعية شؤن المحافظة المحا

ويستثنى من ذلك الفروع التي ينحصر نشاطها كله أو معظمه في الممليات التموينية حيث تعتير فروعاً للمؤسسة .

كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي التي تنص على أن « تحول المؤسسة المصربة المسامة للائتمان الزراعي والتعساوني الى حيثة قابضة بكون لها شخصية اعتنارية مستقلة تسبمي و البنك الرئيسي للتنبيسة والاثتمان الزراعي ، ويتبم وزير الزراعة • وتتبم بنواك التسليف الزرامي والتماوني المحالية بالمعافظات والمنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنسك الرئيس وتسمى بنوك التنهيسة الزراعية وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسي في النطاق الذي يحدده لها • • » والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنص عل أن « تكون للبنك الرئيسي ولكل بنك من البنولي التابعة له موازنة خاصة يتم اعدادها وفقيا للقواعد الخاصة بموازانيات الجهاز المصرفي ، ويتول فائض موازنة البنك الرئسي إلى الخزانة المامة التي تلتزم باداء قيمة تكلفة تنفيذ القرارات التي تصدرها السيلطات المختصة بالدولة للبنك الرئيسي والبنوك التابعة له ء ٠ والمادة ٢٥ منه التي تنص على أن « يسرى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات فيبًا لا يتمارض مع أحكام هذا القانون • كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » · وكذلك استع ضت المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشيأن هيئات القطاع الميام وشركاته التي تنص على أن « شركة القطاع العام وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا للسياسة العامة للدولة ٠٠٠ ويجب أن يتخذ شكل الشركة المساهمة » • والمادة ١٨ هن' ذات القانون التي تنص على أن و تعتبر شركة قطاع عام :

١ _ كل شركة يبتلكها شخص عام بيفرده أو يساهم فيها مع غيره من الاشتخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العسام ١٠٠٠ ه وأخيرا. المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجوز وما فن حكمها للعساملين في الجبكومة ووحدات الحبكم المحلي والهيئات الوراه الحد الأعلى لجنوع ما ينقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحركم المحلي أو الهيئات العامة أو الشركات أو الهجميات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأي صورة أخرى » والمادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراه رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن الخد الأعلى للأجور وما في جكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وميئات القطاع العام، وشركاته المحلي والهيئات والمؤسسات

أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أي تسخص يصل في الحكومة و وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع السام أو حيثات القطاع العسام وشركانه بعبقته عاملا أو مستشاوا أو بأي صفة آخرى سواه صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأي صورة ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداة في صورة ، ، ، ،

واستظهرت الجيمية من النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قضى بتحويل بنك التسليف الزراعي المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الى مؤسسة عامة و تسمى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ء كما قضى بتحويل فروع هذا البنيك في المحافظات الى ينوك للائتمان الزراعي والتعاوني في شمكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة المذكورة ، ثم عاد المشرع في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٦ سالف الذكر ونص على تحويل تلك المؤسسة الى هيئة عامة قابضة ثما شخصية اعتبارية مستقلة ٢٠٠ سمى « البنك الرئمي للتنمية والاثنمان الزراعي ويتبسع له بنك الائتمان الزراعي والتحاوني بالمحافظات المشار اليها والتي اصبح اسمها طبقا للقانوني كشركات المذكور و بنوك التنمية الزراعية ، دون تعديل في شكلها القانوني كشركات

ولما كان القانون وقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى الأجور وما في حكمها في المحكومة ووحات الحكم المحل والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات قد فوض مجلس الوزراء في وضع الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضها العاملون في الجهات الملكورة في صورة مرتبات أو بعلات أو مكافآت أو حوافز أو بأي صورة أخرى، فصاد قرار رقيس مجلس الوزراء وم ١٦٠ لسنة ١٩٨٦ ناصا على أنه لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أي شخص بعمل في عدد من المجهات من بينها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وذلك بالشروط والعد الواردة في منذا القرار ، وقد ورد التمبر عن ماتين الجهتين معلما فينسان المجتن العسامة وشركات القطاع العام أيا العام أيا معلما المناس بالتالى كانة الهيئات العسامة وشركات القطاع العام أيا

ولما كان البنك الرئيسي للتنهية والالتمان الزراعي يعد من الهيئات العلمة ذات الشخصية الاعتبارية التي يسرى عليها نظام قانوني خاص ورد في المقانون وقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، كما أن بنوك التنهية الزراعية التابعة له بالمحافظات تباشر نشاطها وفقا لأحكام ذات القانون في شكل شركات مساهمة مملوكة لشخص اعتبارى عام فينطبق عليها وسف شركات القطاع العام وان كان نظامها القانوني يختلف عن النظام المقرر في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته ومن ثم فان الساملين بالبنك الرئيسي المذكور والبنوك التسابعة له يخضعون لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ سالفي الذكر ٠

الاليك

انتهى رأى الجيمية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريسان أحكام الفانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٥٥ وقراد رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٩٥ لسسنة ١٩٨٦ المسسار اليهما على العاملين بالبنسك الرئيسي للتنهية والانتمان الزراعي والبنوك التابعة له بالمحافظات ٠

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۱/۷ ملف رقم ۱۹۵۲/۶/۸۳ .

(١٤٥) جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٨٩

مرائب ــ الشريبة على الدخل ــ خضوع جهاز مشروعات اراض التوات السلمة لمكم المادة (۲۱۱) من قانون الشرائب على الدخل السادد بالقانون رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۵۸ ــــ

الاعتبارية الحامة فيما عدا والمرائب على الدخل عامل الهيئات العامة وغيما من الاستخاص الاعتبارية الحامة فيما عدا والمستخاص الاعتبارية الحامة فيما عدا وجاز شروعات القدمة الوطنية بوزارة الدفاع معلمة شركات الاعتبارات المستخلة في معمر على اختلاف أغراضها وذلك بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع المستخدم والمستخدم المستخد المستخد المستخدم وحيح التكاليف - جهاز شروعات الرافي الخوات المسلحة بل يجارس انشطة أخرى وفقا للقرارات المنظمة البلايلة على المستخدم المستحدم المستحدم

أ _ الهيئات المامة وغيرها من الأسخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لل تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ، ويستثني من ذلك جهاز مشروعات المخدمة الوطنية بوزارة الدفاع ، وحددت المادة ۱۱۲ سعر الفحريبة ، ونصت المادة ۱۲۳ سعر الفحريبة ، خلال السنة ۱۱۳ مل أن و تحدد الفحريبة منويا على أساس صافى الربع خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساس لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال ، وقضت المادة ۱۱۶ بأن يحد صافى الربح الخاضع للفحريبة على أسساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقها الأحكام هذا القانون وذلك بعد خصص جميح التكاليف ، ، كما ثبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١

لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد النصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لأنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة المدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٢ ينص في المادة (١) منه على أن د ينشأ بوزارة اللغاع جهاز باسم جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة تكون له الشخصية الاعتبارية • ويختص عدا الجهاز ببيع الأراضي والعقارات المملوكة للغولة التي تخليها القرأت المسلحة ٠٠٠ كما يتولى ٠٠٠ تجهيز واعداد مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التي يم اخلاؤها » * وفي المادة (٥٠٠) ينص على أن ﴿ تخصص حصيلة بيسع والعجار الأراضي والمقارات المشار اليها لانشساء وتجهيز واعداه منساطق عَسْكُرُ يَةً بِنَدْيَلَةً لَلْمِنَاطَقَ الْتَنْ يَتُمَ الْحَلَوْمَا ** * وَإِنْ قَرَادِ رَئْيِسُ الجُمهُورِيَة رقم ٢٢٤ لسبنة ١٩٨٢ في شــــأن تنظيم واختصــاصات جهاز مشروعات أواضي القوات المسلخة ينص في المادة (١٠) منه على أن ﴿ يَتُولَى جَمَّارُ مشروعات أراضي القوات المسلحة بالإضبافة الى الاختصاصات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ ٠٠٠ القيام بجميع الخدمات والأنشطة الادارية والنجارية والمالية التي من شأنها تحقيق أمداف الجهاز وتنمية موارده وله في سببيل ذلك انشاء الشركات والجمعيات بكافة صورها ، • واسترجعت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها بجلسة ١٩٨٧/١/٧ وبجلسة ١٩٨٧/١/٢١ من ُأن جهاز مشروعات أراضي القوات المسلخة يمد من الهيئات العامة •

والمستفاد من هذه النصوص أن المسرع في قانون الضرائب على التحل علمل الهيئات العامة وغيرها من الاشتخاص الاعتبارية العامة _ فيما عمدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع _ معاملة شركات الأموال المستفلة في مصر على اختالاف أغراضها ، وذلك بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاصع للضريبة ومؤدى ذلك أن الهيئات العامة والاشتخاص الاعتبارية العاملة تسماري مع شركات الأموال في مجال الخصوع للضريبة التي تحدد صافى الماس صافى المربع خلال السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزائية _ ويحدد صافى الربح الخاصع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها بعد خصم جسع التكاليف *

ولما كان جهاز مشروعات اراض القوات المسلحة لا يقتصر نشاطه على تجهيز واعداد المن والمساطق المسكرية البديلة للمنساطق التى تخليها القوات المسلحة أغرى رفقا للقرارات المنظمة له مي بيح القوات المسلحة بالمزاد التى تخليها القوات المسلحة بالمزاد الملنى ، وكذلك

تأجيرها ، فضلا عن نسباطه الاستثمارى المتنفل في الخدمة والانشطة الادارية والمتجارية والمالية المختلفة التي يهدف منها الى تحقيق اغراضه وتنمية مواده ، وليس ثمة شبك أن من بين هذه الانشسطة ما يعتق له ربحا ، فانه يتعين القول بخضوع هذه الانشطة للضريبة على أرباح شركات الأموال مادام أن مناط الخضوع قد تحقق وهو ثبوت الربح وأن القانون لم يستثن جهاذ مشروعات اراضى القوات المسلحة بوصفه هيئة عامة من الخصوع للضريبة مثلما نص صراحة بالنسبة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة المفاع الم

وغنى عن البيان أنه إذا كانت بعض أنشطة جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة لا تحقق ربحا كما يذكر الجهاز فان هذه الانشطة لا تفرض عليها الضريبة ويتم التحقق من ذلك عن طريق قيام مصلحة الضرائب بمياونة الجهاز بعراجعة سجلات العمليات والايرادات والمعروفات للوقوف على كافة الانشطة التي تكون قد حققت أرباحا تخضع للضريبة على صافى الاراح السنوية تههيدا لتجديدها -

لللسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى خضوع جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة للضريبة على صافى الأرباح السنوية المنصوص عليها في قانون الضرائب على اللمخل ، وذلك بالنسبة لأنشطته التي تعقق ربعا .

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جاسة ۱۹۸۹/۲/۷۷ ملف رقم ۳۸۹/۲/۳۷) •

(۱۶۲) جلسة ۷ من يونية سئة ۱۹۸۹

استكان ــ صندوق تعويل مشروعات الاستكان الاقتصادي ــ الاقتتاب في سندات الاستكان (ادارة معلية) ــ القانون رقم 20 أسنة 1970 بشان تاجع وبيع الاماكن : ــ

انشأ الشرع في القانون رقي ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ صندوقا لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي وجعل من ضمن موارده حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان النصوص عليها في المادة (٤) من ذات الفائون واشترط الشرع للترخيص ببناء الباني السكنية ومباني الاسكان الاداري التي تبلغ قيمتها خمسين الف جنيه فاكثر بدون حساب قيمة الأرض ان يكتتب طالب البناء في سندات الاسكان الشاد اليها بواقع ١٠٪ من قيمة البني ـ استثنى الشرع من هذا العكم المبانى التى تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المعل والهيئات المامة والجمعيات التعاونية لبناء الساكن .. في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون وقع ١٠٦ كسنة ١٩٧١ في شان توحيد وتنظيم أعمال البناء ــ قسر المشرح الاكتتاب في سندان الاسكان على مبائي الاسكان الاداري والاسكان الفاخر مهما ينفت قيمتها ... في المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجع وبيع الأماكن الزم المشرع كلا من البالم والشيتري في حالة التعاف عل بيع الوحدان السكنية بأن يكتتب في سندات كصالح صندوق تعويل مشروعات الاسكان الاقتصادي بـ ٥٪ من ثمن البيع ونص صراحة في المادة ٦٨ على أن هذا الالتزام لا يخل باية التؤامات اخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ــ اثرُ ذَلِكَ : أنْ الإكتتاب وقفا لحكم هذه المادة لا يجب ولا يحل معل الاكتتاب المُصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧١ وانها يظل ساريا مادام قد توافر مناطه وهو البيم - أذا كان المشرع قد استئش في الخانون رقم ١٠٧ كسنة ١٩٧٦ المباني التي تقيمها العكومة ووحدات الحكم المعل من الاكتتاب في سندات الاسكان الشاد اليها في هذا القانين الا أنه أم يسلك ذات السلك في الفانون رقم 19 أسنة ١٩٧٧ بالنسبة للمباني التي تبيعها الحكومة ووحدات الحكم للحل _ أثر ذلك : سريان حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تاجير وبيع الأماكن في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المط _ تطبيق •

استعرضت الجمعية المعومية المادة (۱) من القانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۷۳ بانشاء صينعوق تبويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المعدل بالقانون رقم ۳۶ لسنة ۱۹۷۸ التي تنص على أن د ينشأ صنعوق يسمى صنعوق تبويل مشروعات الاسكان الاقتصادي تتولى اقامة المساكن الاقتصادية ۲۰۰ و المادة ٦ من ذات القانون التي تتبعى على أن د يشترط للترخيص ببناء المبائي السكنية ومبائي الاسكان الادارى التي تبلغ قيمتها خسبين الف جنيه فاكثر بعون حساب قيمة الارض أن يقلم طالب البناء ما يهدل على الاكتتاب في سنعات الاسكان بواقع عشرة في المائة من قيمة المهنى •

وتستثنى من هذه المادة المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المعل والهيئات العامة والحمصات التعاونية لبناء المساكن ، واستم ضت الحيصة المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتمديل يعض أحكام القـــانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيه وتنظيم أعمال البناء والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ أسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسسكان الاقتصادى التي تنص على أن « يكون الاكتتساب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القمانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشساه صندوق تبويل مشروعات الاسكان الاقتصادي مقصورا على مبانى الاسكان الادارى ومبانى الاسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ويقصد بالإسكان الادارى في تطبيق هذا الحكم مباني الكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية كما استعرضت الجمعية المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لِسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيم الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه د يجوز لإمهزة الدولة ووحدات الحكم المحل وشركات القطاع المسام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق التأمين الخاصة والشركات الخاصمة والأفراد أنشاء المياني بقصد نمليك كل أو بعض وحداتها السكنية ٠٠٠ ويلتزم كل من البائم والمسترى في حالة التعاقد بأن يكتتب بـ ٥٪ من ثمن البيم في شراء سندات لصالح صندوق نبويل مشروعات الاسكان الاقتصادي وذلك دون الاخلال بأية التزامات أخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة · « 1177

ومفاد ما تقدم أن الشرع في القانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۷۱ أنشا
صندوقا لتبويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وجعل من ضمن موارده
حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان الاقتصادى وجعل من ضمن موارده
حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة ٤ من ذات
القسانون ، واشترط للترخيص ببناه المباني السكنية ومباني الاسكان
الادارى التي تبلغ قيمتها خسبين الف جيبه فاكثر بدون حساب قيمة
الإرض أن يكتتب طالب البناء في سندات الاسكان المشار اليها بواقع ۱۸
من قيمة المبني ، واستثنى المشرع من هذا الحكم المباني التي تقيمها الحكومة
ووصات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التماوية لبناء المساكن ، وفي القانون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۲ المسار اليه قصر المشرع الاكتباب في
سندات الاسكان على مباني الاسكان الادارى والاسكان المفار اليه الزم
قيمتها ، وفي المادة ماة من القانون رقم ٤٩ لسنة ۱۹۷۷ المشار اليه الزم
المشرع كلا من البائع والمسترى في حالة التماقد على بيع الوحدات السكنية
بان يكتب في شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان
بان يكتب في شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان
بان يكتب في شراء سندات لصالح ونص صراحة في عجز المادة ١٨ على ان

هذا الالتزام لا يخل باية التزامات أخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦، الأمر الذي يفيد بأن الاكتتاب وفقا لحكم هذه المادة لا يجب ولا يحل وانما يظل سارياً مادام قد توافر مناطه وهو البيع ٠

وإذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي التي المكان التي المكان التي المكان التي المكان التي المكان التي المكان التي التي التي التي المكان التي التي التي المسلك ذات المسلك في القانون رقم المي المياني التي تيمها المحكومة ووحدات الحكم المحل ومن ثم يتمين أن يسرى حكم المادة ٦٨ ستالفة البيان في حالة التماقد على بدم الوحدات المحكم المحل المحكمة ووحدات المحكم المحل المحكمة ووحدات الحكم المحل

لللسك

انتهى رأى الجمعية المسومية لقسمي الفتوى والتشريع الى سريسان حكم المادة ١٦٧ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عند التعاقد على بيج الرحدات السكنية التي تقييها وحدات الحكم المحل .

﴿ قَتُوى رَقْمَ. ﴿ فَي ﴿ . ﴿ ١٩ جِلْسَةَ ١٩٨٩/٩/٧ مِلْكُ رَقْمِ ١٧٩/٧/٧ ﴾ ٠ ﴿

(YEV)

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة أنا أعضاؤه ما مرتب ما درتب تالب رئيس مجلس الدولة ما وكيل مجلس الدولة (۱۲ م ۲۲ م

القانون رقم ۳۳ لسنة ۱۹۸۳ بتمدیل جدول مرتبات المنطبخ بالمحكومة والقطاع المعم وزیادة مرتبات المعلمین بالدولة والقطاع العام ــ القانون رقم ۳۳ لسنة ۱۹۸۳ یعفی احکام اقانون رقم ۳۳ لسنة ۱۹۸۰ بتعدیل جداول مرتبات اتکادرات الکلامیة القانون رقم ۳۷ لسنة ۱۹۸۲ بزیادت مرتبات اقطاعین بالدولة واقطاع العام والکلادرات انتخاصة ــ الکانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۷۳ بتعدیل بعض احکام لوانین الهینات القضائیة : ــ

تناول الشرع في القوانين المشار اليها بالتحديل جداول مرتبات الماملين الدنيين بالدولة والقطاع المام وأصحاب الكادرات الخاصة _ في القانون رقم 80 لسنة ١٩٨٤ قرر زياده م تباتهم بواقع ستن جنيها سنويا على أن تبتح لهم بعد العلاوة الدورية الستحقة في ١٩٨٤/٧/١ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة الفرر قانونا .. تسرى هلم الزيادة على مرتبات العاملين من ذوى الناصب العامة ... استحدث القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قاعدة كقرر للعضو الذي يبلغ مرتبة نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها حقا مائيا اقصاء مرتب وبدلات الوظيفة الأعل ولو لم يرق اليها وبشرط عدم لجاوزه -مربوث رئيس مجلس العولة (وهي الوظيفة الأعل مباشرة لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة) يبلغ في ١٩٨٤/٧/١ ٢٤٩ جنبها شهريا _ اثر ذلك : يستعق نائب رئيس مجلس العولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ الملكور تهاية مربوط وظيفته ومقداره ٢٤٤ جنيها شهرية في الوصول بعرتبة الى مرتب الوظيفة الأعل ومقداره ٢٤٩ جنيها ضهريا ولا وجه للتفرقة بين كون مربوط الوظيلة الأعلى بتدرجا او نابتا وانما يتمين التسوية بين الأمرين لاتعاد الملة من النص في الحالتين ... نص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ بالنسبة للوظيفة الأعل ورد مطلقا دون تفصيص بوظائف معينة دون اخرى ... اثر ذلك : يمند حكمه الى هذه الوظيفة ايا كان نوع مربوطها تابتا او غير تابت .. من يشغلون وظيفة وكيل مجلس الدولة ينفتح أمامهم المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٦ جنيها نسهريا - تطبيق .

استعرضت الجمعية المعومية المادة (٢) من القانون رقم ٣١ لسنة المهم وديادة المعملين بالمحكومة والقطاع العام وذيادة مرتبات الماملين بالمحلق بأن ٥ تزاد مرتبات المملين بالمحلة والقطاع المام التي قضت بأن ٥ تزاد مرتبات المملين المحالين والمهينين قبل أول يوليو سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات المامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا

وتهجيع هذه الزيادة للعسامل بعد العلاوة الدورية المستجفة له في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذا المرتب نهاية الربط المفرر قانونا وتينج هذه الزيادة لذوى المناصب المسامة وذوى الربط النابت والحالين ولمن يعين منهم بعد العمل بهذا القانون » كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ يتمديل بعضي أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ يتمديل بعضي أحكام القانون رقم على أن « يستبدل بجداول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحقة يقانون السلطة المقصائية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ وقانون مجلس العولة ٢٠٠٠٠٠ الجدول أرقام ١ ـ أو ١ ـ ب ٢٠٠٠٠ »

وقد تضمن الجدول ١ _ ب _ الخاص بالوطائف الفنية بمجلس الدولة وطيفة رئيس مجلس الدولة ومقرر لها مرتب سنوى قدر ٢٨٦٨ جنيه ووظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ومقرر لها مرتب سنوى ٢٨٦٨/٣٣٠ ووظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ومقرر لها راتب سنوى ٢٨٦٨/٣٣٠ وتصد المداهز (مرتبات الماملين الحاليين الخاصين للقوانين المشار اليها بالمواد السابقة المينين قبل ١٩٨٢/٧/١ بواقع ستين جنيها سنويا وتمنع هذه الزيادة بعد الملاوة الدورية المستحقة في تاريخ المعل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرد قان ناء ٥

واستعرضت الجيهية المادة (١) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة التي نصت على أن « تزاد مرتبات العساملين بالهولة ٢٠٠ وكذلك الخاضسين لكادرات خاصة الذين حسدر بشسانهم القانون رقس ٣٦ لسسنة ١٩٨٣ والموجودون بالخفعة في ٣٠ يونية ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنويا ، وتينج هذه الزيادة بعد العلاوة الدورية المستحقة للعامل في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيسادة نهاية رسط درجة الوطيفة المقرر

كما يزاد الأجر السنوى لذوى المناصب العامة ودّوى الربط الثابت الحالين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ستين جنيها صدويسا » •

والمادة (٣) من ذات القانون التي نصت على أن ه يستمر المابلون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصسول على المسلاوات المدورية المستحقة بعد تاريخ الممل بهذا القانون بالفئات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بها لا يجاوز نهاية ربط الأجر المقرر للوظيفة مضافا البها الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون » واستعرضت الجمعية كذلك المادة (١١) من القانون رقم ١٧ لمسنة ١٩٧٦ بتمديسل بعض أحكام قوانين الهنات القضائية التي نصت على أن « يضاف الى قواعد تطبيق جادل

المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة ·· فقرة أخبرة نصها الآتي :

 « يستحق العضو الذى ومسل مرتب نهاية مربوط الوطيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوطيفة الأعلى مباشرة ولو لم يسرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوطيفة الأعلى •

وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة •

ومفاد ما تقدم أن المسرع فى القوانين المسار اليها تناول بالتمديل جداول مرتبات العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام واصحاب الكادرات المخاصة وفى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قرر زيادة مرتباتهم بواقسع ستين جنيها سنويا على أن تهنع لهم بعد السلاوة اللدورية المستحقة فى ١٩٨٤/٧/١ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقدر قانونا ، وقرر المشرع أن تسرى هذه الزيادة على مرتبات العاملين من ذوى المناصب العامة •

واذ كان المشرع في القانون رقم ٥٣ أسنة ١٩٨٤ قد سمح بتجاوز نهاية ربط الوظيفة المقررة قانونا بمقدار الزيادة التي قررها في المادة رقم (١) منه ومقدارها سبتون جنيها فقط الا أنه نظرًا لأن المشرع في القانون رقم ١٧ ليسنة ١٩٧٦ سالف البيان قد استحدث قاعدة تقرر للعضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التبي يشمخلها حقا ماليما أقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها وبشرط علم تجاوزه ، وكان مربوط رئيس مجلس الهولة ... وهي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة يبلغ في ١٩٨٤/٧/١ - ٢٤٩ جنيها شهريا ومن ثم يستحق نائب رثيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ المذكور نهاية مربوط وظيفته ومقداره ٢٤٤ جنيها شهريــا في الوصول بهرتبه الى مرتب الوظيفة الأعلى ومقداره ٢٤٩ جنيها شهريا وذلك اعمالا لصراحة نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان ، ولا وجه للتفرقة بين كون مربوط الوظيفة الأعلى متدرجا أو بابتــا وانما يتعين التسوية بين الأمرين لاتحاد العلة من النص في الحالتين ، كما وأن النص بالنسسبة للوظيفة الأعل ورد مطلقا دون تخصيص بوظائف معينة دون أخرى وهو ما يؤدي الى امتداد حكمه الى هذه الوظيفة أيام كان نوع مربوطها ثابتاً أو غير ثابتاً وهو ما ذهبت اليه محكمة النقض في الطمن رقم ١٦٠ السينة ٥٨ ق رجال قضاء الصيادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠/٢٠/ ١٩٨٨ ، مما مفاده أيضا أنّ من يشغلون وظيفة وكيل مجلس الدولة يتفتح أمامهم أيضًا المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٩ جنيها شهريا *

لللسك

انتهى رأى الجمهية الصومية لقسمى الفتوى والتشريح الى احقية السادة الأسسانة نواب رئيس مجلس المعولة ووكلات مجلس المعولة ووكلات مجلس المعولة ورئيس المعولة رئيس التعدج بمرتباتهم في ١٩٨٤/٧/١ ليصل المرتب الى مربوط وظيفة رئيس مجلس المعولة مضافا البه المزيادة التي تقررت بالقانون رقسم ٩٣ لسنة ١٩٨٤ بحيث يكون المرتب ٢٤٩ جنيها شهرياً على المحو المبني بالأسباب ويون دفي في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/٧٢١ ملف دام ١٩٨٤/٤٢٥).

.. (۱۹۸۸) حلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة _ تسوية حالة _ تسوية خاطئة _ الراتب الذي يتخذ اساساً كنع الطوران والحوافز والأجور الانسانية : _

الله: (٨) من القانون رقم ٧ أسنة ١٩٨٤ في شان تسوية حالات بعض العاملين -

العامل الذي اجريت كه تسوية خاطئة بنا- على قرار من هيئة تسكيم الدائرة العاشرة بمحكمة استثناف الخاطرة ثم صعد حكم من حكمة النفس (العائرة العاملية) بتاريخ بالإملان بالمفاد هذا القرار بـ يتين الاعتداد بالتسوية الصحيحة لهذا العامل التي تخشف عنها الحكم الخلائور وترتب محافة الغرما القائرية لتحديد الرتب السنحق أن وتقرير منهم العلاوة والعوائل والأجور الاضافية على اساس هذا الرتب سنطيق .

استعرضت الجمعية الصومية المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شان تسوية حالات بعض الماملينالتي تنص على أنه د ١٩٨٤ في شان تسوية حالت بعض الماملينالتي تنص على أنه د ويعتفظ بعسفة شخصية للساملين الموجودين بالخدمة بالرتبات التي يستهلك يتقاضونها وقت ألعمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستهلك المقلوتان المرتبات المستحقة قانونا مضافا البها المعلوتان المنصدوص عليمها في المادة الأولى من هذا القانون أذا كانوا من المستحقين لهما وذلك من درج علاوات الترقية والمسلاوات المهورية التي تستحق لهم بعد تاريخ الممل بهذا القانون .

ومع عهم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للمامل الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختاد بين أحد الوضعين الآتيين :

واستبانت الجمعية أن العاملين ... في الحالة المعروضة ... كانت قد ليم تم تسويات خاطئة بناء على قرار من هيئة تحكيم الدائرة العاشرة بيمحكية استبناف القسامية ، ثم صدر حكم من محكية النقض (المدائرة العاشرة) بتاريخ القسامية) بتاريخ الإعمالية المعالية) بتاريخ الإعمالية المحكيمة الإعمالية المحكيمة الإعمالية المحكيمة الإعمالية المحكيمة المحكيمة الإعمالية المحكيمة المحتيمة المحتيمة المحكيمة المحكيمة المحكيمة المحالية على المحليمة المحالية المحتيمة المحالية على المحالية والإحوار الإضافية ... طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ٧ والحوافق والإحوار الإضافية ... طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ٧

لسنة ١٩٨٤ لأن هذا القول مردود عليه بأن حكم المادة (٨) المذكورة بشأن احتفاظ العاملين الموجودين بالخعمة في تاريخ العمل بالقانون رقم عالمة ١٩٨٤ في ١٩٨٨ على المرتبات التي يتقاضونها نتيجة تسوية خاطئة و وذلك بصغة شبخصية ١٠٠ يخاطب من ثبت اجواء تسوية خاطئة له في هذا التاريخ ١٩٨٠ في المنال المروضة لان حكم محكمة النقض المشار اليه الذي كشف عن خطأ التسوية لم يكن قد صندر في تاريخ المعلم بالقائرين وان تنفيذ الأحكام النهائية ولو بعد التاريخ المذكور لا يشكل مساما حقيقيا بالمرتبات التي تقاضاها الأحرام المصاملون بالقمل عبد صدور هذا الحكم أخذا في الاعتبار ما في عليه المشرع في القانون رقم لا لسنة ١٩٨٤ الما الله المدكور عما صرف

لالسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسيس الفتوى والتشريع الى أنه يتمين الاعتماد بالتسويات الصحيحة التي كشف عنها حكم محكمة النقض المشار البه عنه النظر في تقرير العلاوات والحوافز والأجور الاضافية للعاملين المروضة حالتهم "

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۹/۲۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۸/۸ ·

(۱<u>۶۹</u>) جلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

عاملون بالقطاع العام ــ مرتب ــ مكانات ــ الكافاة السنوية الاتتاج ــ احقية أعضاء مجلس الادارة المُتنفَينِ في صرف الكافاة السنوية الانتاج ؛ ـــ

المادكان ٣٠ ، ٣١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته والمادة (٩٩) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون والمسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ ليهة ١٩٨٥ • المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام العسادر بالقانون رقم ٨٨ السنة ١٩٧٨ . استد الشرع ادارة شركات القطاع العام التي يملك رأس مالها شخص عام او اكثر للجالس ادارة يتكون كل منها من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احد عشر عضوا ويشكل من رئيس وأعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهو وذلك من شَاغًا الدَّفَاتِفُ العليا في الشركة وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة ... بالنسبة لشركات القطاع العام التي يساعم في داس عالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبثوى القطاع المام مع اشخاص خاصة فتتكون مجالس الإدارة فيها من عدد فردي ان الإعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احد عشر عضوا وتشكل من دليس واعضاء معبدين ومنتخين بالأسلوب السائف بيانه بالاضافة الى اعضاء يمثلون نسبة ما تملكه الأشخاص الشاصة .. لم يقرق الشرع بن الأعضاء المينين والمنتخبين فيما يتصل بادارة الشركة وتحمل الأعباء والمستوليات - الر ذلك : انه لا يسوع التمييز بينهم في الحارق وانزايا القررة لأعضاء مجلس الادارة الا بنص صريح _ المادة (٧٠) من اللائعة التنفيذية كفانون هيئات القطاع العام وشركاته تقفى باستحقاق اعضاء مجلس ادارة الشركة مكافاة التاجسنوية بالنسب والضوابط المقررة لذلك ـ وردت عبارة ، أعضاء مجلس الإدارة ، بلغظ العموم والشمول .. أثر ذلك - أنها تفس جميع الأعضاء العيثين والتتغيين ... تطبيق -

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٤٠ من قانون نظام المساملين بالقطاع المام الصادر بالقانون رقسم ٤٨ لمسنة ١٩٧٨ التي تنصب على أن د مع مراعاة القرارات العمسادرة من رئيس مجلس الوزراه يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذي يضمه في هذا الشأن :

۹ بدل تمثيل الاعضاء مجلس الادارة المبنين وشساغل الوطائف المليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الادارة ٠٠٠ كما استعرضت المادة ٣٠٠ من قانون ميثات القطاع العام وشركاته المسادد بالقانون رقسم ٩٧ ليمنة ١٩٨٣ التي تنهي على أن « تتولى ادارة الشركة التي يمك رأسمالها شخص عام أو آكثر مجلس يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل على الوجه الآتي:

(أ) رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس
 مجلس الوزراء •

(ب) أعضاء يمين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام التي تشرف على الشركة بعد أخذ رأى رئيس مجلس ادارتها وذلك من شاغلي الوطائف العليا في الشركة ، وينتخب نصف الأعضاء من العلمائي بالشركة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن تحديد شروط واجراط انتخاب ممثل العمال في مجالس ادارة وسهات القطاع الصام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات العامة ويكون انتخابهم معاصرا لانتخاب اللجان التقابية ووفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قراد وزير القوى العاملة والتعديب .

ويجوز بقرار من الوزير المختص أن يضمهم المجلس عضموين غبر متفرغين من ذوى الخبرة والكفاية الفنية في مجال تشسساط الشركة • ويسترك هذان العضوان في المداولات دون أن يكون لهما صوب معدود ، • والمادة ٣١ من ذات القانون تنص على أن « يتولى ادارة الشركة التي يساهم في رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطباع العام مم الشيخاص خاصة مجلس يتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن سبعه ولا يزيد على أحد عشر وبشكل على الوحه الآني ٠٠٠ وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٦٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن. اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع المام وشركاته التي تنص على أنه ه مم عدم الاخلال بعصة العاملين في الأرباح طبقا للقواعد المقررة تدرج موازنة الشركة الاعتمادات اللازمة لصرف الكافأة السمنوية للانتاج ، وذلك في حدود عشرين في المائة (٢٠ /) من الزيادة في الفائض السنوي القابل للتوزيع على قيمة الفائض المعقق في السنة المالية (١٩٨٤/٨٣)٠٠٠ والمادة ٧٠ من ذات اللائحـة التي تنص على أن « يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة خصما من الاعتمادات المدرجة بموازنة الشركة لهذا الفرض د المكافأة السنوية للانتاج ، في نهاية العام المالي في حدود خمسة في المائة (٥٪) من الزيادة من الفائض السنوى القابل للتوزيع المنصب وص عليه في المادة السابقة ويصدر بالكافآت قرار من الوزير المختص ۽ ٠

واستظهرت الجمعية من النصوص المتصدمة أن المشرع في قانون مينات القطاع العام وشركاته أسند ادارة شركات القطاع العام التي يملك رأس مالها شخص عام أو اكثر لجالس ادارة يتكون كل منها من عدد فردى من الإعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل من رقيس وأعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم وذلك من شاءتي الوطائف العلما في الشركة ، وينتخب النصف الآخر من بين الداءلين براشركة وفقا لأحكام التانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شان مديد شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجلس ادارة وحدات القطاع العمام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة » ويجوز أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الحبرة في مجال نشاط الشركة وذلك بقرار من الوزير المختص "

وبالنسبة لشركات القطاع العام التي يساهم في راس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع أشحاص خاصة فتتكون. مجالس الادارة فيها من عدد فردى من الأعضاء لا يُعل عن سبعه ولا يزيد على أحد عشر ، ونشكل من رئيس وأعضاء معينين ومنتخبين بالأسلوب السالف بالإضافة الى أعضا يمثلون نسبة ما تملكه الإشخاص الخاصة .

ويجوز أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين • • • ويتضع من داك المشرع لم يفرق بين الأعضاء المعيني والمنتخبين فيما يتصلل بادارة العربة وتحسل الأعباء والمستوليات وبالتالي فلا يسوغ التبييز بينهم في العقوق والمزايا المقررة لأعضاء مجلس الادارة الا ينص صريح • ولما كانت المادة • ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع المام وشركاته نفضي باسستحقاق أعضاء مجلس ادارة الشركة مكافآة انتساع سنوية بالنسب والشوابط المقررة للذلك ، وقد وردت عبارة « أعضاء مجلس الادارة » ؛ في المستوبط المذكورة بلفظ المدوم والشمول ومن ثم فهي تخص جميع الأعضاء المعيني ولا يجوز أن يقتصر صرف عنده المكافآة على الأعضاء المهيني، اذ لو أراد المشرع هذا المدني لكان نص عليه صراحة •

ولا وجه للقول بأن المادة (٤٠) من قانون نظام الصاملين بالقطاع العسام نص قبها على منح بعل تشيل اعضاء مجلس الادارة المهينين دون المنتخبين فهو ما يغل على أن المشرع قصد التمييز في الماملة المالية بين اعضاء مجلس الادارة ذلك لان هذا البدل مقرر للأعضاء المعينين بصفتهم الوظيفية حيث يتم اختيارهم من بين شاعل الوظائف العليا بالشركة المقرد لها ذات البدل ، فضالا عن أن لكل من المكافاة السنوية للانتساج وبدل الشيئيل أحكامه الخاصة ، ومن ثم غلا يجوز المخلط بينها .

وترتيبا على ما تقدم فانه يعق لأعضاء مجلس الادارة المنتحبين بشركه النيسل للمجمات الامستهلاكية صرف المكافأة السنوية للاتناج بعراعاة الشروط والقواعد المقررة لذلك بنص المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لمقانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ .

لالسك

انتهى رأى الجمعية المدومية تقسمي الفتوى والتشريح الى أحقية المروضة حالاتهم في المحصول على المكافأة السنوية للانتاج على النحو المسائف سائه .

ر فتوی رقم فی / / ۱۹ جلسة ۲۱/۲/۱۸۹۹ ملف رقم ۱۹۳۲/٤/۸۱ ·

(10+)

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ... وضف عن العمل يقوة المقانون ... عدم جوالا حساب مدة وقف العامل فسمن مدة خدمته : .. الخادة (١٤٤) من قانون نظام المحادين الدنيخ بالدولة العسادر بالقانون وقم ٧٤ أسنة ١٩٧٨ : .. الخااعة المساد أن مدة وقف الراقيلة العامة الن مدة وقف العامل عن عمله بقوه التانون بسبب حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي تستنزل من منذ خدمت لكونه خلال علم المد الحدم الله يسمل بأعباء وواجبات الوظيفة ... أن ذلك : ليس له العدى في التمادة في التمادة عن المنظرة الوظيفة ... أن ذلك : ليس له العدى في التماد عندة من تطبيق .. علين في المدة خدمة ... تطبيق ...

استعرضت الجمعية الهموميه المادة ٨٤ من قانون نظام المالمين المدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوفف بقوة القانون عن مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه ننفيذا لحكم جنائي نهائي ٥٠٠ ٠٠

واستبانت الجمعية أن القاعدة المسلم بها في مجال الوظيفة العامة أن مدة وقف العامل عن عمله ... بقوة القانون ... بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنسائي نهائي تهائي تسستنزل حتما من مدة خدمته ، لكونه خالال ددة الوتس لا يتحمل باعبساء وواجبات الوظيفة وبالتسالي فليس له التمتم بحقوقها وهزاياها ، ومنها اتصسال مدة خامته ، وقد أورد المشرع تطبيقا لنقساعدة المذكورة حينما نعس بالمادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من سالمة الذكر على حرمان المسامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي نهائي من كامل أجرء طوال مدة حبسه ،

وترتيباً على ذلك فان العامل المسروضة حالته لا يحتى له المطالبة يعصماب مدة وقفه عن الصل يسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائى نهائى ضمن همة خيديه بالهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى •

الالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى عـلم. جوائر حساب ملة وقف العامل المعروضة حالته ضمن ملة خدمته ·

ر فتوی رقم فی م م جلنده ۱۹/۱/۲۸۱۸ ملف رقم ۱۸/۲/۲۸۷) »

(101)

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

قشاء عسكرى ... دعوى جنائية ... انقضائها .. (انتيابة المسكرية) ... اختصاص : ...

المدتان ٣٠ ، ٣٨ من قانون القدمة المسكرية والوطنية السادر بالقانون رقم ١٧٧ السنكري من النبية السكرية دون غيرها بالتصفيق في القضايا الداخلة في الخصاص طريقها أدا وسمكرية من يكون رفع هذه الدعاوى عن طريقها أذا قررت رفعها ما إذا ارتات أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة غير كافية الحسد الذا قرت رفعها أو أن الأدلة غير كافية الصدي إعتبارها صحيح الولاية المحامة في المسعودية وهو ما تهلك اتخاذه في جنعة التشفل عن موحلتي الخصص أو التجنيد التي تتقادم بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشعص النائية والأربعين ما أن ذلك : أنه لا يجوز تتقدم بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشعص النائية والأربعين ما أن فديري مناطق التجنيد من ولو كانوا مفوضين في الصديق على أحكام المسكرية في قضايا التعلق من المسكرية في قضايا التعلق من المسئرية في قضايا التعلق من التبنيد لان اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استثنائي يستملونه بطريق التطلق من التبنيد في الصديد أن وصعه من تطبيق من السلطة صححية الاختصاص الالحميل ويتمين أن تكون معارستهم فهذا التطويفي من السلطة صححية الاختصاص الالحميل ويتمين أن تكون معارستهم فهذا التطويفي من السلطة صحية الاختصاص الاحميل ويتمين أن تكون معارستهم فهذا التطويفي

تبين للجيمية الهمومية أن قانون النخدمة المسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ينص في المادة ٣٠ منه على أن « تختص المتيابة المسكرية بوفع الدعاوى الواقعة في اختصاص القضاء المسكري ومباشرتها على الوجه المبين في القسانون وفي المادة ٣٨ على أنه « اذا رأت النيابة المسكرية أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية تصدر أمرا بالا وجه لاقامة الدعوى ٢٠٠٠ .

وفى المادة ٥٣ على أنه ٧ لانبياً المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة المدوى على الملزمين بالخدمة المسكرية والوطنية الا من تاريخ بلوغ الممرد المناية والأربعين وفى المادة ٦٤ على أن ٥ تقتضى المدوى المسكرية فى مواد المجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ٥ وفى مواد المجاهب بمضى شدة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » ٥

والمستفاد من ذلك أن المشرع اختص النيابة المسكرية دون غيرها بشئون القضايا الداخلة في اختصاص القضاء المسكري ومنها التخلف عن أداء الخلمة المسكرية فيكون رفع هذه الدعاوى عن طريقها اذا قررت رفها ،أما اذا ارتأت أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة غير كافية فانها تحسد أمرا بالا وجه الاقامة المدعوى باعتبارها صاحبة الولاية المامة في

الدعوى العسكرية ، وهو ما تملك اتخاذه في جنحة التخلف عن مرحلتي الفيحس أو التجنيد التي تتقادم وفقا الأحكام قانون الخامة المسكرية والوطنية بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشخص الثانية والأربعين .

ولما كان من المقرد أن حفظ الدعوى أو الأمر بالا وجه لاقامتها هو من صميم الأعمال التى تباشرها النيابة العسكرية ومن ثم لا يجوز مباشرته الا عن طريق هذه الجهة ولا يسوغ نقل ممارسة هذا الاختصاص من النيابة العسكرية التى خصها القانون به الى مديرى مناطق التجنيد حتى ولو كانوا المعضرين في التصديق على المحاكم المسكرية في قضايا التخفف عن التعبيد ذلك أن اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استثنائي يستمدونه بهريق التفويض من السلطة صاحبة الاختصاص الأصيل ، ويتمين أن تكون مهارستهم لهذا التقويض في الصدود التي صدد فيها دون توسعه ، ومتى كان ذلك فياف التخيير التصديق لا يسوغ منسح مناطق التجنيد الاختصاص بالحفظ أو باصدار الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى الذي يجب الاختصاص والموقا الناياة المسكرية بمراعاة الشروط والضمانات التي سمتلزمها المقانون "

من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية الصومية الى عسم اختصاص مديرى مناطق التجنيد في اصدار أوامر الدفظ لانقضاء الدعوى الجنائية بعضى المدة في ح اتم التخلف عن أداء الخدمة المسكرية •

ر فتوی رقم فی / / ۱۹۰ جلسة ۱۹۸۸/۹/۲۱ ملف رقم ۲۰۳/۲/۸۹) •

(۱۵۲) جلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

عقد اداري ... تتفيذه ... البندي، العامة في تتفيذ العقود الادارية : ...

من الأصول المقررة أن الطود مدنية كانت أم أداريةيجب أن يتم تتغيدها وفقا 14 أكانق عليه اطرافها وبطريفة تنفق مع حسن التية .. في مجال تأسير هذه الطود يجب البحث عن النية المُستركة للمتعاقدين والارادة العقيقية ألهما دون الوقوف عند الارادة الأمردية لاى منهما .. تطبيق •

تبين للجيمية المسومية أن العقد المبرم بين الوزارة والشركة قد نص في المادة الأولى منه على أن و يتم دفع اجمال القيمة المتعاقد عليها الى الطرف المناني ــ الشركة ــ والمبالغ قدرها ٢٦٤٣٣٢٠ ج مليونين وستمائة وثلاثة وأربعين الفا وثلاثهائة وعشرين جنيها مصريا بواقع ٢٥٠٣٣٠٠ ج مليونين وخسسمائة وثلاثة ألفا وثلاثمائة وعشرين جنيها للآلات و ١٤٠٠٠٠ مائة وأربعين الف جنيه مصرى للبرامج على دفعات كالآني :

أولا: قسمة الآلات •

١٥٠ ك. من قيمة الآلات وتبلغ ١٠٠١٣٨ مليون والف وثلاثمائة وثيانية وعشرين جنيها مصريا بعد التوقيع على هذا البقد مقابل خطاب ضيان غير مشروط بنفس القيمة يقدمه الطرف الثاني صادر من أحد البنوك الممتهدة ويقوم الهميل بالافراج عنه فور توريد جميع الآلات المتفق عليها الى المواقع التي يحددها الطرف الأول (الوزادة)

٢٠ _ ٢٠ من قيمة الآلات بعد توريد الآلات الى جميع المواقع التي يتم تبديدها بمعرفة الطرف الأول .

٣ ـ . ٢٪ من قيمة الآلات بعد تركيب وتسليم الآلات صمالحة
 للعمال ٠٠٠

٤ _ ٢٠٪ من قيمة الآلات بعد التشغيل النهائي للنظام .

وقدم الطرف الثاني وقت التوقيع على هذا العقد خطاب ضمان غير مشروط من أحد البنوك المعتمدة بقيمة ١٠٪ من قيمة الآلات كتسامين نهاشي وظل سارى المقمول حتى تاريخ انقضاه فترة الفسان »

وان المادة الرابعــة منـه قد نصت على أن د يقوم الطرف الأول ــ الوزارة ــ بتجهيز المكان المناسب لتركيب الآلات ٠٠٠ ٠٠ ٠ واستعرضت الجمعية المعومية ما ورد بالأوراق من أن الشركة اخطرت الوزارة في ١٩٨٧/٣/١٧ برجود جميع الآلات المتعاقد عليها وبأن الشركة مستعدة للتركيب بالمواقع التي تحددها الوزارة الا أن الأحيرة نظرا لعدم انتهائها من تجهيز المواقع رأت ابقاء الأجهزة مغزنة لدى الشركة لمن الشركة العن الانتهاء من تدبير المواقع مع التأمين بعمونة الشركة على هذه الآلات لسالح الوزارة ، كما قامت الوزارة ، حرف المفتين الثانية والتألفة من قيمة الآلات (المتعلقتين بالتوريد والت كبب للشركة بعد أن تقدمت ببوالم التامية واقرار بالتزامها بتخزين الآلات التي لانالات مودعة مغازنها التساهيف واقرار بالتزامها بتخزين الآلات التي لانالات مودعة مغازنها لمنساتها لحين الانتهاء من تجهيز الأماكن المدة لتركيبها ومسئولية الشركة عن سلامتها وعن تركيب الأجهزة في الموافع فور تجهيزها ونشغيلها وصيانتها .

ومن حيث أنه من الأصول المقررة أن المقود مدنية كانت أو ادارية يجب أن يتم تنفيذها وفقا لما اتفق عليه أطرافها وبطرية، تنفق م مسن النيسة وأنه في تفسيد هذه العقود يجب البحث عن النيسة للشتركة للمتعاقدين والارادة المعقيقية لهما دون الوقوف عند الارادة الفردية لأى منهماً • وبما أن الثابت من النص الصريح للمادة الأولى من العقد المشار اليه أن خطاب الضمان موضوع طلب الرأى انما يقابل صرف الدفعة الأولى وأن الوزارة التزمت بالافراج عنه فور توريسه جسيم الآلات المتفق عليها الى المه التم التي يحددها الطرف الأول (الوزارة) ، ومن ثم فانه متى أوفت الشركة بالتزامها بتوريد جميع الآلات المتفق عليها الى هذه المواقع تعين على الوزارة رد خطاب الضمان سالف الذكر الى الشركة وه: ي كان ألثا بت أن الوزارة لم تقم يتجهيز المواقيم اللازمة لتركيب هذه الآلات مما دعسا الوزارة أن تصرف للشركة الدفعتين الثانية والثالثة من قسمة الآلات وفقا للفقيرة الأخبيرة من المادة الأولى من العقبه وأن الشركة تتبعمت باقرار بموافقة الوزارة _ تتمهد فيه بتخزين هذه الأجهزة والآلات لحساب الوزارة في الأماكن المنساسية لذلك حتى لا تتعرض للتسلف كما تعهدت بالتأمين عليها والمحافظة عليها سليمة وذلك كله على نفقتها لحين الانتهاء من تجهيز الأماكن المعدة لتركيبها مع تنفيذ كافة التزاماتها المبهنة بالعقد وملاحقه ومسئوليتها مسئولية كاملة عن تركيب هذه الأجهزة في المواقع فور تجهيزها وتَشْمَعْيلها وصيانتها ـ فان ذلك كله يعني أن الوزارة ارتضت بعد تأخرهما في تجهيز مواقسع التركيب - أن تكون الأماكن التي أقرت الشركة بتخزين الآلات فيها هي _ مواقع توريد الآلات ، ومتى كان خطاب الضمان المشار اليه يظل ساريا حتى توريد هذه الآلات ولا يضمن تركيبها

فانه يكون واجب الرد للشركة بعد وفائها بالتزامها بالتوريد ، وبما أنه لا يغير من ذلك ما يتار من أن التماقدين توقعا حصول تأخير من جانب الوزارة في تجهيز المواقع دوضما له جزاء مو أن يكون للشركة المحق في المقتضاء اللهامات التسالية لان المواقع المقصودة هنا هي المواقع المناسبة للتركيب وهي غير مواقع التوريد التي ارتضى المتماقدين تحديدها على المنحو المتقدم بموجب الاقرار الذي تقدمت به الشركة حسيما مسلف بيسانه .

كلليك

انتهى رأى الجمعية الصومية المسبى الفتوى والتشريسع الى جواذ الإذاج عن خطاب الضميان المقدم من شركة الجيزة للأنظمة الهندسية عن الدفعة الأولى من قيمة الآلات بعد تمام توريدها .

ر فتوی رقم فی / / ١٩ جاسة ١٩/٩/٩/٢١ ملف رقم ١٩٣/١/٤٧) •

(۱۵۳) جلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة ... اللحية ... ترقية ... ترتيب الصميات بعض العاملين الكرنيين بوزارة الدفاع الشاغلين لوطائف من الدرجة الأولى عند الترقية الى وظيفة مدير عام : ...

المادة (۲۵) من قانون تقلم العاملين المدنية بالدولة الصادر بالقانون رقم 22 لسنة في ذات العداد على المادة المداونة المساودة على المادة المداونة المساودة المداونة المد

استعرضت الجيمية الميومية ما استقر عليه افتاؤها من ضرورة الاعتداد بالتسوية التي أجريت للمامل وما نتسج عنها من درجة ومرتب واقدمية، كما استعرضت افتاؤها بجلسة١٩٨٩/١/١٨٨ ملف ١٩٧/٣/٣/٨ الذى انتهت فيه الى انه طالما خلت بطاقة وصف الوظيفة من اشتراط تضاء المصامل مدة خبرة كلية في ذات المجموعة تسساوى مجموع المدد البينية اللازمة لشفل الوظيفة بدأ من درجة بداية التميني، فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البينية اللازمة للترقية من الوظيفة التي يشغلها المامل الى الوظيفة الأعلى على أن تكون هذه المدة لاحقة للحصول على المؤصل الملائم المسئل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة المحصول على التي ي قلى المامل الحالما .

كما استعرضت الجمعية المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « تعتبر الأقلمية في الوظيفة من تاريخ التعييز، فيها قاذا استمل قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الأقلمية كما يلى : ٠٠٠٠ (٢) اذا كان التعيين متضسمنا ترقية اعتبرت الأقلمية على أساس الأقلمية في الوظيفة المسابقة .

ولما كان التسابت من الأوراق أن بطاقات وصف الوطائف المطلوب الترقية اليها في الحالات المعروضة اكتفت باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الأقل في الوطيقة التي تسبقها مباشرة وكان هذا الشرط متحققا في المعروضة حالتهم ، فانه يجوز النظر في ترقياتهم إلى درجة مدير عام على أساس ترتيب اقلسياتهم على أساس أقلميتهم ألى المدجة الأولى الأدام اتصه تاريخ في المدجة السابقة مباشرة وهي المدجة الثانية في ذات المجدوعة الوطيفية الني تجرى الترقية خلالها وذلك تطبيها لنص المائدة كلا من نظام الماملين المدونة المائية البيان ولو كانت هذه الأقلمية قد ترتبت لمضما المنتهدة من هذه التوانين تكشف كما صلف البيان من الدرجة والمرتب والأقلمية التي يستحقها المسامل فالا يجوز اهدار هذه الأثمار عند النظر في الترقية الى يستحقها المسامل فالا يجوز اهدار هذه الأثمار عند النظر في الترقية الى الوطائف الأعلى والا أفرغت التسويات عليهم التي رتبها المشرع الوطائف الأعلى والا أفرغت التسوية من أثارها التي رتبها المشرع الوطائف الأعلى والا أفرغت التسوية من أثارها التي رتبها المشرع الوطائف الأعلى والا أفرغت التسوية من أثارها التي رتبها المشرع .

لالسك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع الى انه عند. اجراء الترقية في العالمة المعروضية يتعين الاعتداد بكشوف أقدميات الماملين باللدجة الأولى ، فان تساوت فان العبرة تكون بأقدمية المدرجة الأسانية ،

(فتوی رقم فی / / ۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۱/۲۱ ملف رقم ۷۷۳/۳/۸۱ ، -

(۱۹۵۶) حلسة ۲۱ من يونية سنة ۱۹۸۹

قوات مسلحة ــ مرتب ــ مرتب الاستقبال : ــ

الأساس القانوني لمنح مرتب الاستقبال فلمسكريين من رتب فريق ولوا، وعيد هو قرار وزير العربية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ ... وفقا لأحكام هذا القرار لغان الراتب في حقيقته مقرد للرتبة المسكرية وليس للوظيفة التي يشغلها الفسايط ... يتأور صرف راتب الاستقبال ... -فود صدود نشرة المترفي للرتبة المسكرية وبالفئة المقرد فها ... فهو راتب مقرد للرتبة المسكرية وليس ميزة من مزايا الوظيفة .. لما شقل احد الفساط من مرتبة فها موظيف عسكرية مقرد فها رتبة فريق ... اثر ذلك : يحتقظ بعرتب الاستقبال المقرد لرتبت هو ... أساس ذلك : أن شفله فهذه الوظيفة لا يتضمن ترقيت الى الرتبة الأمل المقردة فها ... المستقبال المقرد فها

تبين للجمعية المدومية أن قراد وزير الحربية رقس ٣٤٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد فئات بدل مرتب الاستقبال للضباط ينص في المادة الأولى منه على أن « تحدد قنات مرتب الاستقبال للضباط من رتبة فريق ولواء وعميد كالآتي :

(1) فریق بواقع ۱۵۰ جنیها شهریا ۰
 (ب) لواه بواقیم ۲۳۳۳۸ جنیها شهریا ۰
 (ح) عمید بواقیم ۲۳۲۱۱ جنیها شهریا ۰

وتنص المادة الثانية منه على أن « يصرف مرتب الاستقبال بالشروط. ١٩٧٠.ة :

 (د) يكون صرف مرتب الاستقبال باسم الضابط المستحق لهذا المرتب بناء على بناء أوامر الوحدة قور صدور النشرة المسكرية بالترقئ لرتب الفريق واللواء والعميد *

ثما استعرضت الجمعية العمومية ما ورد بميزانية رئاسة الجمهورية ٨٩/٨٨. بنه الوطائف الدائمية من أنه توجه بالموازنة وطيفة واحدة لكبير المياوران وقائد القوات العسكرية خصصت لها وتبة فريق •

والمستفاد من ذلك أن الأسماس القانوني لمنع مرتب الاسستقبال للمسكريين من رتب فريق ولوا وعميد هو قراد وزير الحربية رقم ٣٤٩ . السنة ١٩٧١ المشمار اليه ووقفا لأحكام منا التراد فان هذا الراتب في مقيقته مقرر للرتبة المسمكرية وليس للوظيفة التي يشغلها الشابط -

ومن ثم كان منطقيها ان يتقور صرف راتب الاستقبال فور صدور نشرة النيرقى الرتبهة المسكرية وبالفئة المقردة لها * فهو راتب مقرد للرتبة المسكرية وبالفئة المقررة لها * فهو راتب مقرد للرتبة العسكرية وليس ميزة من مزايا الوظيفة *

وتبما لذلك فانه اذا ما شـخل احد الضباط من رتبة لوا وطيفة عسكرية مقرر لها رتبة فريق فانه يحتفظ بمرتب الاستقبال المقرر لرتبته هو لان شـخله لهذه الوظيفة لا يتضمن ترقية عسـكرية الى الرتبة الأعلى . المقررة لها ،

ومتى كان الأمر كذلك ، وكان تميين السيد اللواء مبدوح محمود الزميرى في وطيفة كبير الياوران المقرر لها رتبة الفريق برئاسة الجمهورية. لم يقطع علاقته بالقوات المسلحة ، ولم يتضمن ترقيته الى رتبة فريق ، فإن مرتب الاسستقبال الذي يستحق لمسيادته يتحد بالنظر الى رتبتسه. المسكرية التي يحملها وهي رتبة الملواء .

لالسك

انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مرسم. الاستقبال المستحق للسميه / اللواء أ • ح مهدوح محمود الزهيرى منذ تميينه كبيرا للياوران برئاسة الجمهورية هو المقرر لرتبة اللواء

(فتوی رقم فی / / ۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۱/۸۱ ملف رقم ۱۹۳۹/٤/۸۳) ··

(100)

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٩

نزع ملكية للمنامة العامة .. التصرف في الأراض النزوعة ملكيتها .. عدم الالونية تقصيص السطح النزوعة ملكيته للمنامة العامة كحصة عينية من جانب محافظة الجيزة في راس مال شركة مصر للتمير : ...

حرص الدستود على بديا صون الملكية المفاصه وعدم للساس بها الا على سبيل الاستثناء وحظر نزع الملكية الفاصة جبرا عن صاحبها الا للنشقة المامة ويقابل تدويش (م / ٢/٢ من الدستور) _ حدد القانون رقم / ٢/٢ من الدستور) _ حدد القانون رقم / ٢/٢ من الملكية صاحبة المحدد الله المراد نزع الملكية المالتها سلمة تقريب التيم العام المبرد لنزع الملكية إلى التيم العبد السلمة الريس المجهورية بعوجب القانون رقم الام المبرد إلى المناسة المامة عينية من جانب معافلة المامة عينية من جانب معافلة المبيزة في راس مال شركة مصر للتمهي _ عليته تطبية .

استمرضت الجمعية الممومية المادة ٣٤ من دستور جمهورية مصر المربية المدائم الصادر سنة ١٩٧١ التي تنص على أن د الملكية الخاصــة مممونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون بحيكم قضائي ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفمة العامة ومقابل تعزيض وفقبا المقانون » • كما استمرضت المادة ٧٨ من التقنين المدنى التي تنص على أن د (١) تعتبر أموالا عامة ، ولمقارات والمنقولات التي للمولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصـصة لمنفعة عامة أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوذير المختص * (٢) وهذه الأمــوال لا يجـوز ولتحرف فيها أو المحجز عليها أو تملكها بالتقادم »

والمادة ٨٨ من ذات التقنين التي تنص على أن و تفقد الأموال العامة صفتها العسامة بانتها تنصيصها للمنفعة العسامة وينتهي التخصيص بقتضي قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتها المرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة ، وكذلك استعرضت المادة (١) من القانون وقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشنان تعديل بعض الأحكام الناصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات التي تنص على أن و يكون تقرير صفة المنعة العامة أو التصريح للجهة المستملكة عن وجود نفع عام بالنسبة المقارات المراد نزع ملكيتها المهنفية المستملكة عن وجود نفع عام بالنسبة المقارات المادة ٧٧ من قانون نظام الأدارة المحلية الصادر بالتاريخ وقسم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ الممدل بالقانونين رقسى ٥٠ لسنة ١٩٧٨ النبي تنص على أن و يتولى المهاقط بالنسبة الله جميع المرافق التي تبخل في اختصاص وحادت الادارة المحلية وفقا لاحكام هذا القانون وحميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتفى القوانين واللوائم ويكون المحافظ في من خاصاصات رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية ٠٠٠ ٥ والمادة ما المحافظ في منا القانون المحافظ سب بعد موافقة المجلس الشعبي المحل للمحافظ في صود القواعد السامة التي يضمها المجلس الرزراء – أن يقرر قواعد التصرف في الأراض المعادة المبناء الملوكة محلس الرزراء – أن يقرر قواعد التصرف في الأراض المعادة المبناء الملوكة وحداس المدونة المدادة المبناء الملوكة وحداس المحافظة ٠٠

واستبانت الجمعية أن دستور مصر الدائم - شأنه شأن المساتير السبابقة عليه حرص على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وحظر نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للينفعة المامة ومقابل تعويض وفقا للتناون وقد حدد القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ شروط واجراءات نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة وقول الوزير الذى تتبعه الجهة المراد نزع الملكية لمسالحها سلطة تقرير النفع العام المبرد لنزع الملكية م ألت هذه السلطة لرئيس الجمهورية الموجوب القانون وقم ٢٥٧ استة ١٩٦٠ ٠

ولما كان رئيس الجمهورية – في الحالة المعروضة – قد أصدر القرار رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية المقارات الكائنة بزمام ناحية ساقية سهم قبراط فدان

مكن بعديدة الجيزة والبالغ مساحتها ٩ ٨ ٣٧ وذلك للمنفعة المساعة لاقامة مشروع الاسكان الصاحل لترفير السسكان الصحى للمواطنين في للناطق الصالحة فهذا الفرض ولمواجهة الامتسداد الطبيعي للتوسع المعرافي بمحافظة الجيزة ؟ احترام القرض من فزع ملكية المسلحلح المذكور وعام مجافظة الجيزة ؟ احترام القرض من فزع ملكية المسلحلح المذكور وعام معافظة الجيزة ؟ احترام القرض من فزع ملكية المسلحلح المذكور وعام معر للتعمير المخاضمة القانولة الاستثمار رقم ؟ كسنة ١٩٧٤ و لا ينال من ذلك القول بأن المشرع في التقنيق الهدفي بعض على حالات انهاء تخصيص من ذلك القول بأن المساحة السامة كوسيطة لتحويله الى مال خاص ومن بين هذاك السلاح صيفة قراد من المخصى بالهاء التخصيص وأن المحافظ بمتنض المحافظة بمتنفى المحافزة المحافة وشعرة على المنابقة المحافزة المحافظة والمحافزة المحافزة المحافزة والمحافزة والمحافظة والمحافزة المحافزة والمحافزة والمحافزة والمحافزة والمحافزة المحافزة والمحافزة والمحاف

لمجييع الميافق المسامة التي تعامل في اختصاص وحدات الادارة المحلية جييع السلطات والاختصاصيات التنفيذية المقررة للوزراء في القوانين واللوائح ما يجوز معم صدور قرار من المحافظ بانهاء تخصيص المال للمنفعة المامة وتحويله الى مال خاص ثم استخدامه كحصة عينية في شركة المهدا القول مردود عليه بان حالات انهاء تخصيص المال السام للمنفعة المماد الميامة المسام للمنفعة المامة الملوكة للاشخاص المامة بهذا الوصف ابتداء، دون تلك التي نزعت ملكيتها من الافراد لتحقيق غرض معين ذي نفع عام والتي لا تفعد صفتها كاموال عامة الا بانتهاء الفرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة المامة طبقا للنص الصريح للمادة هم المشاد الميها والقول بغير ذلك يشكل انتهاك المراح المنفعة المامة التي لم تقرر الا استثناء وفي حدود معينة مما يتمين معه الاقتصار على تلك الحدود وعدم مجاوزتها وفي حدود معينة مما يتمين معه الاقتصار على تلك الحدود وعدم مجاوزتها و

لالساك

انتهى رأى الجمية الميومية لقسيس الفتوى والتشريع الى عدم قانونية تخصيص المسلطح المتزوعة ملكيته للمنفعة العامة في الحالة المروضــة كجمة عينية من جانب محافظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتعمير . و تنوى رقيم في / / ١٩ جلسة ١٩٨٩/١٨٣ ملف رقم ١٩٨١/١٧٠) .

تشكيل الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع

السئة الرابعة والأربعون

من أول أكتوبر سنة ١٩٨٨ ألى آخر سيتمبي بيئة ١٩٩٠ - الله المستد السند الس

المسيد الأستاذ المتاشبان ذائب ركيس مجلس الدولة دليس تسم التشريع

صمير لبيب مقرقي

محمد حامد الجمل

معمد مجنئ غليل هارون

رثيس اللجنة الأولى	المسيد الاستاذ المنتفسار ناكب رئيس مجساس الدولة على المسيد على السيد
دثيس اللجنة الثانية	السبيد الاستاذ المبتلبار تالي رئيس مجاس الدولة عبد اللطيف احمد عطية ابو الخير
رئيس اللجنة الثالثة	السيد الاستاذ السلاسار ثائب رئيس مجاس الدولة عيد للعزيز أحمد بييد هماده
رئيس ادارة الفتوى اوزارات المالية والاقتمىاد والتعوين والتجارة الداخلية ·	السيد الأستلذ السلفسار تأثير رثيس مهسس النولة معمد علمي ايراهيم بيعت
رئيس ادارة الفترى لمرئاسة الجمهمورية ورئاسسة مجلس الوزراء والمعلقطسات ووزارة التضليط •	المسيد الاستاذ المستئسار نائب رئيس مجساس النولة التكلور محد جويت اللط
رئيس أدارة الفتـوى فوزارة النقل والموامالات	السيد الاستاذ السطار نافي رئيس مجلس الدولة خروت عيد الله أهمد عبد الله
رئيس ادارة الفتوى لوزارات القوى المساملة والثانسالة والاعلام والسياحة ،	السيد الأستاذ المتثنار ثائب ركيس مجلس الدولة معمد معروف عميد
رئيس ادارة الفندوي لوزارة الاسكان والتعمير	السيد السند السنفسار الذي رئيس مجساس النولة النكتور عبد الرهمن علمان عزوز
رئيس أدارة الفترى لوزارات الصناعة والبشرول والثروة المدنية والكهرباء ·	السيد الستاد الستاسار الذي رئيس مجلس الدولة ملاح الدين ليو العاطي تمنير
رئيس ادارة الفتري لوزارات المسمة والأوقاف وشــثون الأزمر والشثرن الاجتماعيـة	المسيد الاستاذ المتقدار نائل رئيس مجملس الدولة عبد اللطيف معمد عبد اللكوف الشطيب
ويثيس ادارة الفتدى لوزارة	السيد الستاذ المكالبار نائي رئيس مجلس النولة

الأزراعة واستمملاح الأراشي

السيد الاستاد السنفسار نائب رئيس مجساس الدولة نبيل مرمع مرفس سليمان

السيد الاستاذ الستلبار نائب رئيس مجاس الدولة محمد توقيق محمد آثربوي

العسيد الاستاذ المنتقسار ذائب رئيس مجلس الدولة محمد رشا محمود سالم

السبيد الأستاذ الستشبار نالب رئيس مجلس الدولة عادل محمود زكى فرغلي

السيد الأستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة أحمد عبد العزيز ايراهيم قاج الدين. •

السيد الإستاذ المستشار وكيل مجلس النواة اسمساعيل اسماعيل ابراهيم فودة

> السيد الأستاذ اغستشار يحيي اهمد راغب دكرورى السيد الأستاذ اغستشار حسن يحيي حسن مديرى

المستشأر يقسم التشريع

رئيس ادارة الفتسوى لوزارة الأشفال والوارد المائية

رئيس ادارة الفتوى لوزارة التربية والتمليم والتمليم

رثیس ادارة الفتـوی لوزارة النقل البُعری وللصالح المامة مالاسكتدریة

رئيس ادارة القترى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل (والمستشار بقسم التشريع مالاضافة) ·

رئيس ادارة الفتوى لوزارتي الدفاع والانتاج الحربي

الستشار بقسم التشريع المستشار بقسم التشريم

(107) جلسة ٤ من اكتوبر سنة 1989

ضرائب ... الضربية على الدخل ... الضربية الأروضة على البالغ الستحقة للخبراء الإجابُ ، المُوادُ ٥٥ و ٥٦ و ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٣) من اللائعة التنفيذية للقانون الذكور والسادرة بقرار وزير المائية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ . تقضع الرتبات وما في حكمها والماهيات والأجور والكافات وغيرها للضريبة على الرئبات .. تهج الشرح في تحديد سمر الفريبة تهجين مختلفين : اولهما : فرض ضريبة تصاعدية بنسبة مثوية معينة من جملة البالغ التي يحصل عليها المول يتراوح سعرها بين ٧ و ٧٧٪ .. أما المنهج الثاني فهو تحديد نسبة مثوية ثابتة بواقع ١٠٪ بالنسبة للمبالغ الْتِي يحصل عليها الغبراء الإجانب اذا كانت هذة استخدامهم لا تزيد عل سنة اشهر في السنة .. اذا جاوزت فترة استخدامهم تلك الله فان البالغ التي يحسلون عليها تخضع للاصل العام الذي يعدد سعر الفريبة بنسب تصاعدية ـ لم يخص الشرع للك القريبة بقواعد محاسبية مستقلة عن تلك التي تخضع لها الغريبة على الرتبات - تفرض الغريبة على الرتبات على اساس الايراد الشهري بعد تعويله الى ايراد سنوى ـ تستقاع الفريبة شهريا ويتم توريدها بصفة مؤفتة الل مقورية الفرائب المختصة كل فلالة أشهر الثنهى في ٣١ ديسمبر من كل عام .. اعتبر الشرع سنة المعاسبة عن الفريبة على الرتبات هي السئة البلادية التي تبدا من أول يناير وتنتهي في ٣٦ ديسمير من ذات العام .. الميرة في حساب منة استخدام الخبي الأجنبي في مفهوم اللغة (٥٩) إن القانون رقم ١٥٧ إسنة ١٩٨١ بالسنة الميلادية .. تطبيق ٠

تنص المادة ٥٥ من قانون الشرائب على الدخل المسادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن « تسرى الفعريية على :

۱ ــ المرتبات وما في حكيها والماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات الرئيسية مدى الحياة ٢٠٠٠ و وتنص المادة ٥٠ من ذات القيانون على أنه و بعد أعيال حكم المادة ٥٠ من هذا القيانون تحدد سعر الضريبة على الوجه الآتي ٢٠٪ عن الـ ٤٨٠ ج الثانية ٢٠٠٠٠٠٠ من الـ ٤٨٠ ج الثانية ٢٠٠٠٠٠٠ من الـ ٩٦٠ جنيها التالية ٢٠٠٠ عما زاد على ذلك ۽ وتنص المادة ٧٠ على أن ٥ تفرض الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أي ايرادات الخاضمة للضريبة بنسبة مدته وعلى أساس الأيراد الشهري بعد تبويله الى إيراد سنوى » وتنص المادة ٩٥ على أنه ٥ استثناء من السعر المحدد في المادة (٥٦) من مذا القانون:

١ ... تفرض الفريبة يسمس ١٠٪ وبدون أى تخفيض على المسالع التي تدفيع للخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التي تستخدمهم لأداء خدمات تبعت المراقله بشرط الا تزيد مدة استخدامهم على سنة أشهر في السنة متصلة أو منقطعة ٠٠٠ و وتنص المادة ٢١ من قرار وزير الماليه رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيلية لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٨٧ سبة ١٩٨١ على أنه و ١٠٠ والى أن يقام الكشف المسنوى المنتى أساسه المعربية نهائيا تقوم حدد والبجهات بتوريه المسنوى المنتى المسربية الها أما ورية المنتمنة بعدفة مؤقعه في آخر كل ثلاثة أشهر أي في ٢٦ مارس ، ٣٠ يونية ، ٣٠ سبتمبر ، ٢١ ديسمبر من كل عام ، وتنص المادة ٢٢ من ذات الملاقحة على أن و يستقطع الضربية شهريا على أساس مجوع ما يحصل عليه المول من مرتبات وما في حكمها .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المسار اليه أخضع بِالمَادة ٥٥ سَالُفَةُ البِيانُ المُرتباتُ ومَا في حكمها والماهيات والأجور ولمكافآت وغيرها من المسالغ المهدة بها للضريبة على المرتبات وقد نهج المشرع في تمهديه مسعر هذه الضريبة تهجين مختلفين أولهما أصلى وذلك بتحديمه غريبة تصاعدية تفرض بنسبة مثوية معينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها المبول ويتراوح مبهرهما بين ٢ ، ٢٢٪ وثانيهما استثناق وذلك بعمديد نسبة مثوية ثابتة بواقع ١٠٪ وذلك بالنسبة للمبالغ التي يحسل عليها الغبراد الأجانب اذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد على سنة أشهر في السنة فاذا ما جاوزت فترة استخدامهم ثلك المدة خضمت المبالغ التي سميدن عليها للأمسل الميام الذي يجدد سيحر هذه الضريبة بنسب تصاعدية وفيما عدا ذلك لم يخص المشرع تلك الفريبة بقواعد محاسبية مستقلة عن تلك التي تخضع لها الضريبة على المرتبسات وطبقا لأحكام القانون المسار اليه ولائحته التنفيذية فان الضريبة على المرتبسات تفرض على أساس الايراد الشهري بعد تحويله الى اد المنوى وهي تستقطع شهريا ويتم توريدها بصغة مؤقمتة الى مأمورية الضرائب المختصة كل اثلاثة أشهر تنتهي في٣١ ديسمبر من كل عام أي أن المشرع اعتبر سنة المحاسبة عن الضريبة على الرئيسات هي السنة المسلادية التي تباماً من أول ينساير وتنتهى في ٣١ ديسبير من ذات العام وإذ كان الثابتُ ميا تُقدم أن سنةً المعاسبة الضريبية للضريبة على المرتبات هن سنة ميلادية وأن الضريبة المقررة بمقتضى حكم البند (١) من المادة ٥٩ من القانون دقم ١٥٧ لسمنة ١٩٨١ على المبالم المستحقة للخبراء الأجانب الذين لا تجاوز مدة استخدامهم منتة أشهر في السنة .. تعطيم فيما عما السفر المُعلَد لها .. الذات القواعد المهاسبية المنظمة للضريبة على الرتبات ومن ثم تكون العورة في جساب ملة استخدام الخبير الأبينين في مفهوم المائة ٥٩ عدمالغة الذكر بالسنة الملادية .

لالسك

المتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة استخدام الخبراء الأجانب المنصوص عليها بالبند (١) من المادة ٥٩ من القسانون وقسم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المشساد الميه تحسب على أسساس سنة المقررة للضريبة على المرتبات (السنة الميلادية) .

ر قتوی رقم ۹۷۰ فی ۲۲/۱۰/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۲ ملف رقم ۹۷۰/۲/۹۷ ی ۰

(۱۵۷) جُلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٨

قرائب ـ قريبة الدملة ـ القريبة على الاعلان ·

المادة (۱۰) من فانون ضريبة الدملة السادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ ــ يمتير اعلانا كل اعلام او الحكاد او تبليغ باية وسسيلة ــ تستحق عليه الأمريبة بواقع مالة وثمانين مليها عن كل جنبه او كسوره من أجر النشر بالاعلانات ــ اجر النشر غير نابت مطوع بل متحرك مؤدى ذلك : أن القريبة في العائة المعروضة تعد ضريبة دمغة ــ نسبية وليست توعية ــ كسور المجنبه يستحق عليه ما يستحق على الجميع فان ذلك لا يقر من طبيعة تقريبة الطروضة ــ تطبيق .

استعرضت الجمعية الصوعية أحكام قانون ضريبة المنعة المسادر بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٠ وتبني لها أن المشرع قد فرق بين نوعين من ضريبة المعفة أولهما ضريبة دعة نوعية وهي مبلغ مقطوع وثابت من المال يفرض على بعض الأوعيسة التي حدهما المشرع دون نظر الى قيمتها المال يفرض على بعض الأوعيسة التي منسجة الوعاء أي أن قيمتها تكدن منسجة لليبة الوعاء أي أن المشرع والنن حده صراحة في القانون بريادته ، كما تبين للجمعية أن المشرع والنن حده صراحة في القانون المذكور نوع الفعرية الم المؤوضة على الأوعية المقتلة الا أنه سكت في المادة تجديد نوعيتها بتطبيق المعياز سالف البيان وعلى ذلك ولما كانت المادة تبديد نوعيتها بتطبيق المعياز سالف البيان وعلى ذلك ولما كانت المادة أو تبليغ وسيلة و تستحق عليه الفعرية على الوجه الآكي :

(ى) مائة وثمانون مليها عن كل جنيه أو كسوره من أجر النشر بالنسبة للاعلانات التي تنشر قيما يطبح ويوزع في مصر من الصحف والمجلات والتقاويم المعنوية وكتب المدليل والكتب والكراسات والنشرات الهيورية على اختلاف أنواعها ٥٠٠٠ لما كان الوعاء في هذه المحالة هو أجر المنشر اذ وقد حمد المساتم ضريبة المعملة بسبلغ مائة وشانون مليها عن كل جنيه أن كسوره من الأجر المدفوع للنائمر ولم يجعدها بسبلغ ثابت كل جنيه أن كسوره من الأجر المدفوع للنائمر ولم يجعدها بسبلغ ثابت والمجلات وغيرها من الوسائل المشار اليها في النص ومن ثم فان هذه الفريبة تعد فسيه وليست نوعية ، وإذا كان المشرع قد نص على أن كسور الجنيه نسبية وليست نوعية ، وإذا كان المشرع قد نص على أن طبيعة الفريعة المفريعة المؤسسة في النقرة لا من المادة كان المشرع قد نص على أن

-

الكسر مقصود به مجرد تيسير الأداء فعازالت الضريبة رغم ذلك منسوبة الى مبلغ آخر هو الجنيه وكسوره يؤكد ذلك ان المادة الثانية من القانون رغم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ يتمديل قانون ضريبة السنة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ لتمديل قانون ضريبة السنة رغم ١٠٤ لسنة النوعية أو النسبية الواجبة الأداء تقل عن خمسة قروش أو مضاعفاتها جبر هذه الحالة المتصوص عليها في الفقرة ي من المادة ١٠ لاينبر مرز طمامة الضربة ألض بهة ٠

J 111

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسيسى الفتوى والتشريع الى أن ضريبة المعضة المنصوص عليها في البنسة (ى) من المادة ١٠٠ من قانون ضريبة المعشة رقم ١١١١ لسنة ١٩٨٠ تندرج ضمن ضرائب المعشة النسبية ٠

ر فتوی رقم ۹۷۱ فی ۹۷۲/۱۰/۲۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/ملف رقم ۹۷۲ فی ۳۷۳/۲/۳۷ . -

(AOA)

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩

ر 1) لالمة النافصات والزايدات ـ منافسة عامة ـ التأمين الابتدائي •

قابدة (١٩) من قانون تنظيم المناهسات والزايدات المسادر بالقانون ولام ٩ السنة ١٩٩٢ م يجب تقديم التامين الابتدائي كاملا مع السطاء ضيمانا لسلامته وحرصا على تنظيق ألساوات بين المتناهمين وضيمانا لجديثهم ... ثم ينكس الشرع صراحة على البطلان تحزيد المقاطفة ذلك الا ان القواعد المامة تستوجب تقرير البطلان عند عام تقديم التامين المؤلف تطلع الساسي ولك: إن تقديم التامين الزافت هو اجراء جوهري يتوقف عليه عند حقول لجهة الادارة ... يصبح التامين جاة الادارة اذا سحب عقدم السطاء عطاء قبل مبعاد فتح الظاريات ... تطبيق .

ر بن تائين مؤقت ... اثر الفطا المادي عليه ٠

(8) شباب العبقة، خطة مادى في السعر الر عل فيهة التامين الابتدائي فهائد أهل من التسبية المقردة قانونا والتي تصحب على أساس الانجمال الصحيح الليمة العقاء مؤدى ذلك : عدم جواز النظر في تكملة التأمين لما في ذلك من الحلال بميدا المساواة وتكافؤ القرص بين استالصين ــ تطبيق .

فتبن للجمعية العمومية أن قانون تنظيم المناقصبات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة ٢ منه على أن « تخضم المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المناقصة ، وفي المادة ١٩ على أنه و يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن ١٪ من مجموع قيمة العطاء في مقاولات الأعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة المطاء فيها عبدا ذلك ، • وإن (للاثحة التنفيذية للقانون رقيم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص في المادة ٢٤ منها على أن ، يكلف موظف مسئول أو آكثر بمراجعة المطاءات قبل تفريفها مراجعة حسابية تفصيلية والتوقيم عليها بما يفيد هذه المراجعة ، واذا وجد اختلاف بين اجبالي سمر الوحدات يعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفقيط في حالة وجود اختلافات بينه وبين السعر بالأرقام ٠٠٠٠ وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الأساس الذي يعول عليه في تحديد قيمة العطاء وترتيبه ء ٠ وفي المادة ٢٥ على أنه ١ اذا شكا مقهم المطاء من حصول خطأ مادي في عطائه فيكون الفصل في الشكوي من اختصاص لجنة البت والوزير فلختص بعد استطلاع رأى الجهة المختصة في مجاس الدولة اذا اقتضى الأمر ذلك ، وفي المادة ٦٢ على أنه « يكون لحهة الإدارة الحق في مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها واجراء التصحيحات المادية اذا اقتضى الأمر ذلك ، ٠

والمستجاد من ذلك انه تقديرا من المشرع العنية التعاقدات التي تبعريها الهجائه العكومينة الخاصفة الأحكام قسائون تعظيم المناقصمات والمزايدات واتصالها بالصالح المام ، فقد أفريها بقواعد خاصة وبأحاام متميزة تكفل تحقيق المسادى التي تحكم عند التصاقدات وفي القدمها مبادى العلائية والمعاواة وعرية المنافعة ،

وبياً أنه من القواعد الأساسية التي تحكم التعاقد بطريق المناقصة وفقا لنص المادة ١٩ من القيانون رقيم ٩ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه تقديم التأذين الابتدائي وذلك أن المشرع حرصاً منه على كفالة المساواة بين المتناقصنين وضمان جديتهم ، وحفاظا على حقوق جهة الإدارة اذا ما أخل المتناقص بالتزاماته أوجب على كل مقلم عطاء أن يرفق مع عطائه تأمين مؤقتا لا يقل على ١٪ من قيمة المعله في مقاولات الأعمال ولا يقل عن ٢٪ من قبية البطاء نبيا عدا ذلك ، وقد سبق للجمعية العبوميسة لقسمى اللتوى والتشريع بجلستها المنعقعة بتاريخ ٥٠/٢/٥٠ علف رقلم ٥٥/ ١/ ٢٥٦ ان استلزمت تقديم التأمين الابتفائي كالملا مع الفظاء والا ونبيع الالتفات عنه ذلك أن المديد من حقوق جهة الادارة يتوقف ممارستها على أداء هذا التأمين كاملا كحقها في اعتبار التأمين المؤقت ذ:ته حقا لها دون حاجة الى انذار أو الالتجاء الى القضاء اذا سحب مقدم العطاء عطاء قبل ميماد فتح المظاريف، وحقها في اعتبار صاحب العطاء قابلا الاستموار في الارتباط بمطائه عند انقضاء مدة سريانه الى أن يصل لجهة الادارة اخطار منه بسبعب التأمين المؤقت وعدوله عن عطائه . وإنه وان كان المشرع لم يقرر صراحية في نص المادة ١٩ سالفة الاشهارة جزاء على مخالفتها فيان القواعد العامة تقرر البطلان لاغفال اجراء جوهري أوجب القانون مراعاته في شأن المناقضات والمزايفات ، ومن ذلك اغفال تقديم التأمين المؤقت كاملا مصحوبا بالعطاء ومن ثم بتعين الالتفات عن العطاء غير المقترن بالتأمين الابتصائى كاملا

وبما أنه متى كان من المقرر وقفا لما تفدم أن العطاء يجب أن يكون مصحوبا عند تقديمه بالتأمين المؤقت كاملا ضمانا لسلامته وحرصا على تهقيق المساواة بين المتناقصين وضمانا لجديتهم ، على أن يؤخذ في الاعتبار أن الخطأ المادى الذي يتحقق في ذلات القلم والأخطاء الحسابية هو خطأ غير مقصود فيتمين تصحيحه واعبال ما يترتب على هذا التصحيح من آثار.

وبها أنه تطبيقا للقاعدتين المتقدمتين في الواقعة الممروضة وكان الثابت أن الغطأ الوارد بالعطاء يتحصل في أن مقدم العطاء وضع اجمالي البند بقيمة ٢٣٥٠ جنيه في حين أن السعر الذي وضعه للوحدة هو ١٠٠ جنيه في عدد ٢٥٠ جنيه أي أن الإجمالي الواجب حسابه هو ٢٠٠٠، جنيه (خيسة وعشروت الف جنيه) مما لا يعد معه الخطأ منا مجرد خطأ مادى ناتج عن العمليات الحسابية السادية التي يقترن بها احتمالات الخطأ والهمواب ، وقد اثر وضع قيمة البند على هذا الأساس على قيمة التأمن الإبتدائي القعم مع العطاء ، فجات آقل من النسبة المقررة قانونا والتي تحسب على أسأس الإجهالي الهمجيح لقيمة المعاه ولما كانت قيمة التأميد في المحالة المعروضة تقل كثيرا عن القيمة المطلوبة قانونا وهذا أهر يكشف عن علم جدية المتناقص ، ومن ثم لا يسوغ معه النظر في تكملتها ألى القيمة منا علم جدية المتناقص ، ومن ثم لا يسوغ معه النظر في تكملتها ألى القيمة وليما لذلك ، فأنه من إخلال بيبعا ألماواة وتكافؤ الموسى بين المتناقسين وليما لذلك ، فأنه لا يجوز السماح للمتناقص بتكملة التأمين المؤقت في المحالة المورضة •

من احسل ڈلک

انتهى وأى الجمعيسة العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى عدم جواز تكيلة التأمير المؤقت في الحالة المعروضة •

و فتوى وقيم ١٩٨٠ في ١٩٨٩/١٠/٢٢ جلسة ١٩٨٩/١٠/١ ملف رقم ١٩٨٥/١/٢٧) .

(١٥٩) جلسة ٤ من اكتوبر مسئة ١٨٩٧. .

دعوى ــ تملك غير المعريج للعقارات •

الملتة الأولى من القانون رقم ٨١ أسنة ١٩٧٦ بتنظيم تعلقه غير المحييق فلمتخارت البنية والأراض الفضاء ... يعظر على غير الصريف سواء كانوا الشخاصا طبيحيق أم اعتياريان التساب ملكية العقارات المبنية أو الأراض الفضاء في جمهورية حصر الحربية أيا كان سبب التساب الملكية عدا المراث ... يستمنى من العظر المحيرات التي تهموها قبل المعيل بالقانون المسار اليه في نادت حالات عي : (١) الذا كان التصرف سيق وأن قدم بشأن طلب بمهال مامورية المسمر المقادي قبل (١/١٩/١/ ١٩٧٠) كان التحدرف سيق وأن أليمنا بشانه دعوى صعدة تعاقد المام القضاء قبل (١/١٩/١/ ١٩٧١) (١) هذا المستفرجة ترافيص بناه قبل المسار الله و

القاعدة الثانونية الجديدة لا تسرى بالر رجعى على الوقائم أو المراكز الكاتونية التي تقع أو تتم قبل لللاها الا بلص صريح يقرد الأثر الرجعى – تطبيق *

اما التصرفات التي لم يتم شهوها قبل العمل بيها عالقوت بقلام بيها عليه و بقلام بها و لا يجوز شهرها الا اذا كانت قد قدمت بشائها طلبات شهر الى مامورية الشهر المفارى أو أقيمت عنها دعوى صحة تعاقد أهم القضاء أو استخرجت بشائها تراخيص بناء من البيهات المتصدة وذلك كله قبل ١٦٨ من ديسمبر ١٩٧٥ - كما تبين للجيمية أن الفاوق و م السنة ١٩٨٨ بينظم تماك غير المعريف للمقارات المنية يضى في المات الولي منه على أنه من علم الانقلال المكام القانول رقم ٣٤ استنة على المهاد على منه على المناه المالة المناه المالة المالة المناه المالة المالة المناه المناه

المال المربى والأجنبي والمناطق المعرة يكون تبلك غير المصريين سواء آكانوا الشيماسا طبيعيين أم اعتبساريين للمقارات المهنية أو الأراضي الفضساء في جمهورية مصر الهربية أيها كان سبب اكتساب الملكية علما الميراث وفسق أحكام منا القانون ٢٠٠٠ وفي ألمادة المعالية غلى أنه و يجوز بموافقة رئيس مجلس الوزراء لفير المصريين سواء آكانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تبلك المقارات المبنية أو الأراضي الفضاء بالشروط الآتية ؛ ٢٠ وفي المادة التامية على أنه و يلغي القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ٢٠٠٠ كما يلغي كل نص يخالف أسكام هذا القانون وقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ٢٠٠٠ كما يلغي كل

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصال عاما مقتضاء حظر تبلك غير المصرين للمقدارات المبنية والأراضى الفضياء سواء آلائوا من الأشخاص المعتبارية ، واستثناء من هذا الأصل أجاز لهؤلاء المحليمية أم من الأشخاص الاعتبارية ، واستثناء من هذا الأصل أجاز لهؤلاء الاستثناء وفي نطاق هذه الحلات وهو ما استقر عليه افتاء هذه الجمعية فقد أجاز المشرع في الفقرة الثائية من المادة الخامسة من القانون في حالات ثلاث هي :

۲ ... (۱) کال التصرف سبق وان أقیبت بشانه دعوی صبحة تعاقد الشهاه قبل ۱۹۷۰/۱۳/۳۹

٣ - اذا استخرجت تراجيص بنسياه من الجهات المجتمسية قيل. ١٩٧٩/١٢/٣١ -

والمستفاد من ذلك أن التصرف بالبيع الذى يرد على الأواض الفضاء لفير المصريخ قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧١ المساد اليه يتم شهره بالتطبيق للقواءاد التي أوردها هذا القانون منى كان قدم بشائه المهره بالتحراما لنتراما بنص الفقرة التانية من المادة المتاسسة من هذا طلب همور أو التراما بنص الفقرة التانية من المادة المتاسسة من هذا المناون والمهم المهم المهم

وبها أنه من المقرد لذ الأمبل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسري على الوقائي التي تشغيم ليكلمها خلال الفترة من تاريخ العمل بها. حتى تاريخ الفائها في تيميهها قالها البيت أو علمات منه، القاعهة ويعلمها معالها .. ظاهمة قانونية أغرى فلا فالماعة المعديثة تسريد استيادا من الموقيد المحد. لمنفاذها على الوقائع والمراكز التي تتم يعه بفاذها ولا تسرى ياثر رجعى على الوقائع أو المراكز المقانونية التي تقع أو تتم قبل نفاذها الا ينص صريح يقرد الآثر الرجعي *

وبها أن القسانون رقيم ٥٦ لسبة ١٩٨٨ بتنظيم تبلك غير المسريين للمقارات المبنية والاراضى الغضاء وإن لم يرد ضمن نصوصه نصا مبائلا للمحكم الوارد في المادة ٥ من القيانون رقيم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شيان التصرفات التي قلمت بشانها طلبات شهير او اقيمت عنها دعوى صحة تعاقد أمام القضاء قبل العمل به ، بما يقتفي القول بأن هذا الحكم يعتبر قد الفي وأمين المائل من ١٩٧٦ من ذلك لا يخل بالحقوق التي يكون قد اكتسبها أصحاب الشان بتقديم طلبات الشهر أو اقامة دعاوى صححة تعاقد قبل الممل بالقانون رقم ٨١ ملينة ١٩٧٦ والقول بغير ذلك فيه أعمال للقانون رقيم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بأن ذلك بين ذلك فيه أعمال للقانون رقيم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بأن القانون رقيم ٥٦ لسنة المهمة مادام المناز رقيم ٥٦ لسنة مهدام بالقرائر الرجمي على نشياد ١٩٨١ المشار الوبه لم يورد نصا صريحا يغيه مثل

وبِما أنَّ الثابِت مِنْ الأوراق أنَّ التصرفين المروضين قد صهرا قبيل العبل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ اذ صدر الأول بتاريخ ١٩٥٩/٣/٧ وصدر الثاني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٤ • وقد أقيمت بشأن كل منهما دعوى صبحة تعاقد أمامَ القضاء ، فأقيمت عن الطلب الأول الدعوى رقسم ٣٧٢١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلي الجيزة التي حكمت محكمة القساهرة بجلسسة ٩/ ١/ ١٩٧٩ بالفاء هذا الحكم وبصحة ونفاذ عقد البيم وأقيمت عن الطلب الثاني الدعموى رقم ٤٥٥٨ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة جنوب القماهرة الابتدائية التي أصدرت حكما بجلسة ١٩٧٨/٥/١١ بصحة ونفاذ عقد البيع وقد أيدت محكمة استثناف القاهرة هذا الحكم بجلسة ٢١/٤/٢١ ومتى كان الثابت أن هذين الحكس أصبحا نهائين قبل العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ كما بني الحكمان على ما جاء بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ من الاعتداد بالتصرفات التي قدمت بشأنها طلب شهر أو أقيمت بشأنها دعوى صحة تعاقد قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وجواز شهرها فأن شهر هذين المحررين يجب أن يتم طبقا لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وليس أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ التي تنحسر عن التطبيق بحكم نطاقها الزمنى وأخذا في الاعتبار في نفس الوقت وجوب احترام حجية الأحكام القضائية النهائية الصادرة ونفاذ هذين المحردين ٠

لالىك

انتهى راى الجيمية العيومية لقسنى الفتوى والتشريع آلى أن شهر المجروين المووضين يتم وفقا لأحكام القانون رقم٨١ لسنة١٩٧٦ ولا يخضع للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المشاؤ اليهما ٠

ر فتوی دقیم ۹۸۸ فی ۲۴/۱۰/۲۳ جلسة ۱۹۸۶/۱۰/۶۰ ملف رقم ۱۹۸۶/۱۰/۲ ، ۰

(17+)

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩ م

اختصاص .. ما يالرج عن اختمساس الجنية الغوبية السمى اللتوى والتشريع ... جعارك .. سداد الرسوم الجعركية .. اتعاد الربيد .

المالة ٢٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالفانون دام ١٤ دستة ١٩٧٧ .. الشرع عدم المسائل التي تعلقص الجميدة المعومية القسمي الفتوى والتشريع بنظرها وصده الاشطامي الفنزي ميلكون طلب إنداء الرأى فيها .. كما بين الملازمات التي تفرد الهجمية المعومية بالقسل فيها واستنزم الاختصاصها أن يكون طرفاها من الوزادات والمسائح العامة والهيئات المحافية دون غيرها .. سلطة ابداء الرأى في المسائل المحافية والمسائح المحافية ابداء الرأى في المسائل المحافية والمسائح المحافية ابداء الرأى في المسائل المحافية والمسائح من مقيمة بالمسائل على مواطقة المجهد صاحبة الشائل والا تكون عدد المجهد عي طالبة المرأى والمحافية المجهد من محبود على والمحافية المرأى المسائح المحافية المرأى المحافية المرأى المحافية المراكبة المحافية المح

الأثر المترتب على ذلك : خروج النازعة بين اتحاد البريد الافريقي ومصلحة الجماراة عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع _ تطبيق .

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم '22 لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل المولية والدستورية والتشريسية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال البها بسبب أهبيتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريمية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس مجلس عليولة ٠٠٠

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزرات أو بين المصالح العامة أو بين الجهات وبعضها البعض » •

والمستفاد من ذلك أن المشرع عدد المسائل التي تختص الجمعية المعمومية القسمي الفتوى والتشريع بنظرها وحدد الأشخاص الذين يملكون طلب الرأى قبها • كما بين المنازعات التي تنفرد الجمعية العمومية بالفصل فيها واستلزم الاختصاصها أن يكون طرفاها من الجهات المبينة في النص وهي الوزارات والمسالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المعلمة دون غيرها •

وأنه ولتن كان الظاهر من النصوص المتقدمة أن الشرع عهد الى رئيس مجلس الدولة بطلب رأى الجمعية العبومية لقسس الفتوى والشريع في المسائل القائرتية الهامة إلا أن سلطة طلب الرأى في هذه المحالة ليست مطلقة وأنما هي مقيمة بالخسول عل موافقة الجهة صاحبة إلشهان أو أن يتكون هذه الجهة هي طالبة إلرأى وذلك حتى الإ تقاجا هذه الجهة بفتوى في صميم ستمونها دون أن تطلبها ودون أن يتكون في ساجة للها أخذا في الاعتبار أن الفتوى ليسبت مجرد بحث نظرى وانما يبعب أن تكون مستنفة إلى طلب جهة قادرة على تنفيذها الأمر الذي يقتضي أن تكون أن تكون المناجة اختصاص بشائها و

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مصلحة الجاؤل ومى الجهة التي يسمها هذا المرضوع لم تطلب رأيب قيه من مجلس الدولية ، فيهناد عن أنه من تأخية أخرى فأن اتحاد البريه، الأفريقي ليس من بين البحات التي حيدما نص البنه (د) من المادة ٢٦ من القانون رقيم لاغ لسنة ١٩٨٧ المسار اليه والتي يجوذ للجيمية المعومية لقندين الفعزى والتشريع النظر في منازعاتها مع الجهات الادارية ،

ومن ثم قان الاختصاص بنظر حدّه المسازعة وقف المطلب المقدم من اتحاد البريد الأتريقي يكون خارجـا عن ولاية الجمعية الممومية لفستمي الفتوى والتشريـم

للليك

التهت الجمعية السيومية السسى الفتوي والتشريع الى علم جواز اخالة هذا الموضوع اليها لعلم اختصاصها بنظرة على الوجه السائف بيانه: (فتين وقر ١٠٠٥ هي ١٩٨٩/٢٠/٢ جلسة ١٩٨٩/١٠/١ ملفر في ١٩٨/٧/٣٧ أ

CITI

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩ م

قانون ... نطاق تطبيقه من حيث الزمان ... الفاء الثانون ... عمم جواز التراح تعديل تطن تي الفاؤه • ﴿ جِامعات ... جامعة القاهرة فرح القرطوم ﴾ •

المادة (٢) من الثاني المدني تدمى على أن لا يجوز القاء ضي تشريعي الا بتشريع لاهلي ينمى صراحة على هذا الاقلد أو يشتمل على ضي يتعارض مع ضي التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع المادى سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع القاء أو ضبغ التشريع يتم يتم مربع يتضمت تشريع لاحق وهذا هو التسخ المسيع أحميا المستخ ضميا القديم وهي هذا المحلف لا المحدد تشريع جديد يتشمل على ضي يتعارض تعامل ما التشريع وهي هذا المحلف يتشمر التسبغ على المحدد التي يتحتق فيها التعارض حواما أن يصدد تشريع حديد ينظم تنظيما كاملا وضما من الأوضاع الحرد قد تشريع سابق وهي هذه مذا التشريع وضموص التشريع بالتي يتم يتم مدوض المديد التشريع وضموص التشريع بالذي نائد عالم التنظيم المام الجديد لكافة فروج المجامعات الوضاء بديل مالاد بالقريا لا يسمغ أحكم القانون ٧٧ لسنة ١٩٠١ وبالتقل فلا يسوغ المتراح تديل مالان الذي حاضي تشريع بالذي نائد عالماء التعديد لكافة فروج الجامعات المتراح تديل مالان الذي حاضيت عالم المتابع ومناس المالان كالمالان ٧٠ لسنة ١٩٠١ وبالتقل فلا يسوغ المتراح تديل مالان الذي حاضيت عالمية من القانون ١١٨ لسنة ١٩٠١ وبالتقل فلا يسوغ المتراح تديل مالان الذي الغير الذي الغير المنان التديل المتراح تديل مالان الذي حاضيت عالمان التين عن المنان الغير الذي الذيل عالي النان الغير الغير المنان المتراح تديل مالان الغير الغير النان الغير الغير الغير الغير المنان التعارف المتراح تديل مالان الغير الغير الغير المنان الغير الغير الغير المنان الغير الغير

استمرضت الجمعية المادة (٢) من التقنين المدنى التي تنصر على أنه
٧ لا يجوز الماء نص تشريعي الا يتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالفاء
او يشتمل على نص يتمارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد
الموضوع المنى سبق أن قرر تواعده ذلك التشريع » كما اسمتمرضت
المادة (١) من القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٩ قي شأن تشكيل مجلس فرع
جامعة القاهرة بالخرطوم وسلطات وكيل الجامعة المختص بادارة المرخ
التي تنص على أن « يكون الهرع جامعة القاهرة بالخرطوم مجلس يشكل على
الوجه الآني :

٢ عمداء كليات الفرع ٠٠٠ و والمادة (٢) من ذات الثانون التي تنص على أن « يختص هذا المجلس بالنظر غي "مسائل الفرع قبل عرضها على مجلس جامعة القاهرة ويباشر المجماصات مجلس الجامعة في المسائل الإتماد .

١ ــ تنظيم الغروس والمعاضرات والمشخال العماية وتوذيعها على
 الكالمين بها في كليات الفرع م

. * . تميين مواعيد الدراسة والامتحان والعطلة بكليات الفرع •

٣ _ تنظيم الامتحانات وتاليف لجان المستحنين في الكليات المختلفة.

والمادة (٣) منه التي تنص على أن « يمثل وكيل جامعة القاهرة المختهي بادارة فرع الخرطوم كليات العرع في مجلس الجاهمة •

ويتولى اختصاصات مجالس الكليات الى أن يتم تشكيلها • ويعتبر منعلسن الكلية قائمنا الذا بلغ أعضائه ثلاثة من بينهم أستاذ ذو كرسى على الإقلاء • والمادة الرابعة والأخيرة منه التي تنص على أن • ينشر في الجريَّاةُ الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، تم النشر بتاريخ ٢٨/٣/٣٥٩ . وكذلك استعرضت المادة الأولى من مواد اصدار القابون رقسم ٤٩. لسنة ١٩٧٢ 'بشأن تنظيم الجامعات التي تنص على أن ، يصلى في شأن تنظيم الجامعات بأحكام القانون المرافق ويلغى القانون رقم ١٨٤ لمسننة ٨٥ المشنار اليه ، كسا يلغي كل حكم يخالف أحبكانه: ﴿ وَالْمَادَةُ ﴿ ٢٧ ﴾ مَن ْكَاتَ القاعون التي تنص على أن و يؤلف مجلس الجامعة برَّثاسة رثيس الجامعة ، وعضموية : (أ) نسواب رئيس الجامعية ٠ (ب) عمية ا الكليبات والماهد التابعة للجامعة ، • والمادة (٣٠) منه التي تنص على أنه « يجوز في حال انشاء فرع للجامعة تعيين نائب لرئيس الجامِعة يعاونه في ادارة شئون الفرع وتكون له جميع الاختصاصات المخولة لنائبي رئيس إلجامعة في شائون هذا الفرع » · وأخيرا استعرضت المادة (١) من اللائحـــا التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٦ أسبنة ١٩٧٢ الصبيادرة بقرار رئيس الجمهورية رقيم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديدلاته التي تقضي ببأز تتكون الجامعات من :

أولا: سامية القامرة : ١٠٠٠

- 1

- 1

قوع الخرطوم :

والمآدة (" (")" من ذات اللائمة التي تفضي بان و يكون المال كيس الجامعة المدنون أحد نروعها منفرضا وتكون له الاختصاصات المخوا الجامعة والهيمة والمهيئة في المادين السيابة بني فيمال يتعلق يسدو المرح و المادة ٢٢ منها التي تفضي بائه و يهموا الاكتفاة فالمنمية والحراقة وأستبانت الجمعية أن الفاء أو نسخ التشريع ... وقفا لنص الخادة (٢) من التقنين المدنى وما جاء بهذكرة المسروع التمهيدى للقسانون ... يتم بنص صريح يتضعنه تشريع لاحق وهذا هو النسخ الصريع ، وكذلك قد يكون النسخ ضمنيا وله صورتان ، فأما أن يصدر تشريع جديد يشتمل على نص يتعارض تعارضا ناما مع التشريع القديم وفي هذه الحالة يقتصر التسمخ على الحدود التي يتحقق فيها التعارض ، وأما أن يصدو تشريع جديد ينظم تنظيما كاملا وضعا من الأوضاع أقرد له تشريع سابق وفي حدد التقليم المسابق وفي التعارض بين بعض نصوص هذا التشريع وتصوص التشريع اللذي تلاه ...

ولما كان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن تشكيل مجلس فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وسلطات وكيل الجامعة المختص بادارة الفرع المعروض أمر استمرار وجوده التشريعي من عهمه ... قد صسدر لتنظيم شئون هذا الفرع ولسد الفراغ التشريعي القائم آنذاك في القانون العام لتنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الذي خلت نصوصه من أي أحكام تتملق بفروغ الجامعات .

واذا كان الثابت من مطالعة قانون تنظيم الجامعات الحالى رقم ٤٦ أسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية انهما قد تضمنا تنظيما عاما متكاملا يحكم فروع الجامعات أيا ما كان موقع تلك الفروع سواء داخل أو خارج حدود جمهورية مصر العربية ، وقد ورد فرعجامعة القاهرة بالخرطوم بنص صريح في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليه ومن ثم فان عدا التنظيم يسرى بالضرورة على حالة فرع جامعة القناهرة بالخرطوم ويكون القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر قد ألغي برمته ضمنا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المسار اليه • ولا وجه للقول بأن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ قانون خاص وضع لمعالجة ظروف وجود فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم خارج نطاق السيادة المصرية ، وأن هذِه الظِّروف, لا تزال باتية على حالها بما يسمع باستمرار العمل بأحكام القانون المذكور حتى بعد صدور انقانون العام لتنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، فهذا القول مردود عليه بأن القاعدة التي تقضى بأن القانون الخاص لا يلفيه الا قانون خاص مثله ولا ينسخ بقانون عام لا تنطبق اذا كان التشريع المجديد الذي أورد الحكم العام قد تناول صراحة الأوضاع التي كان يعكمها القانون الخاص • والثابت أن القانون رقم ٧٣ لسنة 1909 قد جامته كلفية نصوصيه السائف بيهانها لتسيير شئون الفرع المشار اليه ، ولم يشتمل على أى أحكام خاصة أو متميزة مراعى فيها وجود هذا الفرع مكانيا خارج مصر ، ومن ثم فأن التنظيم المسام الجديد لكافة قروع الجامعات الوارد بالقانون 23 لسنة ١٩٧٢ ينسخ أحكام القانون رقع ٧٧ لسنة ١٩٧٧ ينسخ أحكام القانون رقع ٧٧ لسنة ١٩٥٧ منا .

4 11

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الماتون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد ألفي اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وبالتالى فلا يسوغ اقتراح تعديل المادة (٣) من القانون الأول .

(فتوی رقم ۱۰۰۷ فی ۱۹۸۹/۱۰/۲۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۶ علق رقم ۱۹۸۹/۱۰/۲ ی .

(۱۹۸۲) جلسة ٤ من اكتوبر سنة ۱۹۸۹ م

رسم تنمية الوارد المالية للدولة - المعلات والفنادق السياحية - حفلات •

المادة الأول من القانون ١٤٧٧ استة ١٩٨٤ بقرض رسم تنبية الموادد المالية للموالة المصلات والقصات بالقانون رفح ، اسبة ١٩٨١ - يافرض رسم تنبية الهوادد الخالية للموالة على الصلات والقصات الترفيهية التي تقام في القانون والمقادت المساحة - القصود بالعطلة والقصدة الترفيهية من استخدام المسل العام السياحي والفندة في الفلاد على بسيطف الترفيه دون إن يكون مينياً بالقرار السيطان المسلمات المستحد بالناب الفندى أن للمح السياحي - اما النساط المستمد بالناب الفندى أن ميت وقديم للترفر، من بيت وقديم وجيات وشروبات وتو صاحبها ترفيه اعتلاد الفندى في تقديمه للترفر، كالمساحة السياحية المحال السياحية المساحة السياحية والمساحة السياحية المحال السياحية المحال السياحية المحال السياحية المحال السياحية المحال المحالة المساحة المحال الم

استعرضت الجمعية الصوعية أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شال المجلات المساعة والقانون رقسم ١ لسنة ١٩٧٧ في شان المنشأت الفندقية والسياحية ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ في شان تحقيق المدالمة الضريبية الذي تنص مادته رقسم ٣١ عل أن • تفرض ضريبة على الامنتهاك الترفيهي وذلك على النحو الآتي :

أولا: الحفلات والخدمات الترفيهية (لنبي تقام في الفنادق والمحلات المامة السياحية وذلك بواقيح عشرين في المائة من القيمة المفوعة عسليا استمرضت الجيهية حكم المادة الأولى من القانون رقم / المستة ١٩٨٤ بفرض رسم تنبية الموارد المالية للدولة المدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ التي تنص عل أن و يفرض رسم يسمى و رسم تنبية الموارد المالية للدولة على ما ياتي ترسم عل أن و يفرض رسم يسمى و رسم تنبية الموارد المالية للدولة على ما ياتي ترسم على على ما ياتي المستحدة الموارد المالية الموالة على ما ياتي المستحددة المستحددة المستحددة المستحددة المستحددة على ما ياتي المستحددة ا

١٥ ــ المخالات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات المامة السياحية ، ويحدد الرسم عليها وفقا للمبالغ المدفوعة بالسبب الإتة :

٢٠٠٪ على ال ١٥٠٠٠ جنيه الأولى *
 ٣٠٠٪ على ال ٢٠٠٠ أجنية الثانية *

٤٠٪ علىما زاد على ذلك

وتلتزم الجهات التي تقلم هذه الخدمات بتحصيل هذا الرسم مع شية الخدمة وتوريده الى مصلحة الضرائب ء ٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع أخضع في قانون تحقيق العدالة المطريبية يعضى مظاهر الاستهلاك الترفيهي لفر يبة جديدة فرضت بالقانون المذكره لأول مرة ، ومن ضمن أوعية هذه القريبة الحفلات والمتحدات الترفيمية التي تقام في الفنادق والمعلات الصامة السياسية وذلك يواقع م؟ من المتيمة المدفوعة ، وفي القانون رقم ٤٤ السينة ١٩٨٤ المشار اليه بعد تصديله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ اخضع المشرع ذات النشاط لرسم تنسية الموارد المالية للعدلة وجعل الرسم يحدد وفقا للمبالمة المدفوعة بالنسب الشار اليها في النص سالف البيان ٠

ولئن كان الظاهر من صياغة النص الذي فرض رسم تنمية الموارد الماليسة للدولة أن الذي يخضسع لهذا الرسسم عموم الحفسلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحال العامة السياحبة حسبما يوحي بذلك طاهر النص الا أن الذي يخضم للرسم في الواقع من الأمر هو الحفلة أو الخدمة الترفيهية الخارجة عن النشياط الفنهقي أو السياحي المتاد المرخص به والتي تقتض اعدادا خاصا لأن هذه الحفلة أو الخدمة الترفيهية هي احدى مظاهر الاستهلاك الترفي المني بالنص فالمقصود بالحفلة أو الخدمة الترفيهية في مفهوم القاتون المذكور هو استخدام الفندق أو المحل المام السماحي في اقسامة حفل يستهدف الترقيه دون أن يكون لصميقا بالإغراض المستهدفة أمسلا بانشساء الفندق أو المحل السياحي فحسلات الزواج والميلاد ، والحفلات التي يتم فيها تأبير احدى قاعات الفندق بأجر وحفلات أعياد الملاد ورأس السنة أو غيرها من المناسسات العامة أو الخاصة تخضع لرسم تنمية الموارد المالية سواء كانت الحفلة لا يصساحبها خلمة ترفيهية فتسمى خلة فقط أو خلة يصاحبها خدمة ترفيهية فتسمى عندئذ خدمة ترفيهية ، أما النشباط المتساد للفندق من مبيت وتقديم وجبأت ومشروبات ولو صاحبها ترفيه اعتباد الفندق تقديمه للنزلاء كالحفلات اليومية بالملهى الليلي للفندق فلا تخشم للرسم معالف البيان وكذلك الحال بالنسبة للمحال العامة السياحية فلا تخضع خلاتها اليومية للرسم المذكور صلدامت لصيقة بنشاطها المتاد .

لللسك

انتهى رأى الجمعية الصوصية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسهم خضوع المجلات والخدمات الترقيهية التي تقام في الفنادق والمسلات العامة السياحية لرسم تنمية الموادد المالية للمولة الااذا كانت خارجة عن نضاطها البومي المتاد على الوجه السابق بيانه •

د فتوی رقم ۱۰۰۸ فی ۱۹۸۹/۱۰/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۶۰ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۳۷ و

(174)

جلسة ٤ من اكتوبر سنتة ١٩٨٩م

ً ﴿ أَ ﴾ قروض ــ ضمان صدادها ــ اختصاص وزير المالية • 🌣

· قرارة رئيسٌ الْجِيهُورية رقباً ١١٥ لسنة ١٩٩٨ و ٢٩٢٧ كسنتُه ١٩٧١ -

العكومة هي الهيئة التنظيفية والادارية العليا للدولة .. تفتص العكومة بعمليات متع القروض وعقدها وما يتممل بها من عمليات مائية والتمانية تستهدف تمويل المشروعات مع تأجيل السداد .. تفرير الاختصاص بعنع القروض يستيم تقرير الاختصاص بضمان معددها .. لا وجه للجود الى دليس الجمهورية للحصول على آذن بدلك ... عهد المشرع على وزير المائية نيابة عن الحكومة الاختصاص بمنع الضمانات للهيئات المائة والمؤسسات العاملة فيها تحصل عليه من قروض وذلك بموجب القراد الجمهوري دفع ١١٥ سنة ١٢٠٨ .. ما ورد بهذا القراد لا يعمد أن يكون تأليدا لاختصاص وذير المائية بضع طلحة الفمانات .. نظم المشرع بعد ذلك اختصاصات وزير المائية تفسيلا بافراد رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧١ .

(ب) قروض ـ تسهيلات التمانية ـ تعريفها ـ ضمان وزير المالية لها ٠

تسهيلات الوردين لا تفرج عن كونها التمانا يقدمه البائم الورد الى المشترى عن لهية البائغ فلستمقة بمتنفي العقد بدلا من ادانها فور انطاد الحفد او خمالال فترة الاتوريد ـ يتراخمي سعاد علم المبائغ الى الأجال المتفق عليها الى المساف سنوية او نصف سنوية ـ سنوية ـ ساحة مساوية منافق المثانة المتحاسبيلات المجاهزة القروفي . اثر ذلك : . . اته لوزير المالية فسمان سعاد هلم المبائغ المترتبة على تسهيلات الهودين بعكم الاقتصاصات الأسيلة للمتكومة والتي تعتلها وزارة المالية مع مراعات الاجرادات الاستورية المفردة في هذا الشمان . تطبيق .

ينص دستور جمهورية مصر المربية الصائد سنة ١٩٧١ في المادة ١٥٣ منه على أن و المحكومة هي المهيئة التنفيذية والادارية المليا للنولة و وانتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوايه والوزراء ونوايهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعبال الحكومة وفي المادة ١٩٦ على أن بمارس مجلس الوزراء على أعبال الحكومة التحكومة التحكومة على المحكومة التحكومة التح

(ذ) عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور ٢٠٠ ، وان قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الأذن لوزير الخزافة (المالية) في ضمان الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض يتص في المادة الأولى منه على أن ء يؤذن لوزير الخزانة سنيابة عن الحكومة في أن يضمن الهيئات العامة والمؤسسات العامة فيما تحصل عليه من قروض وذلك بالشروط والأوضاع التي يجعدها يقرار منه ، وأن قراد وثيس الجمهورية وقسم ٦٦٧٪ السلنة ١٩٧٧ بتنظيم وزارة الخزانــة (المالية) ينهم في المالة الإليل منه على أن « تختص وزارة الخزانة بالآتي :

خامِمِينَ ﴿ ثَانِينَ مِنْ الضَّمَانَانِ لِلْقِطَاعِ الْمُمْ وَالْوَفَّا وَالْمِنْ الْمُلْتِينَا مَانِ المُترتبة على الاقتراض وتنظيم الصَّلَاقة بِنَ عَمَانَة بِالتِمَسُولِ والبَّهِارَ المُعرِفِي ء مِنْ

والمستفاد من ذلك أنه وفقا لأحكام دستور سنة ١٩٧١ فان الحكومة باعتبارها الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة مي المختصة سمليات منح القروض وعقدها وبجييع ما يتصل بها من عمليات مالية والتمانية تستهدف تمويل المشروعات مع تأجيل السداد الستحق عنها مادام انها تراعى في ذلك الاجراءات الدستورية المنصوص عليها لعقد القروض . وغنى غن البيان أن تقرير الاختصاص بمنح القروض يستتبع تقرير الاختصاص بضيان مبدادها ومتى كان هذا الاختصاص ثابتها على النحو المتقدم للمكومة فأنه لا وجه للجوء لرئيس الجمهورية للحصول على الأذن منه بعد أن بين النستور الاختصاصات المخولة للسلطات المختلفة ورسم الحدود بينها واذا كان قد عهد الى وزير المالية نيابة عن الحكومة بمنح الضمانات للهيئات العامة والمؤمسات العامة فيما تحصل عليه من قروض بالشروط والأوضاع التي يحدها بقراراته وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم ١١٥ ليسنة ١٩٦٨ وان هذا القرار لا يمدو أن يكون تأكيدا لاختصاص وذير المالية في منح هذه الضمانات بهذه الشروط والأوضماع وقد نظم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢٧ لسنة ١٩٧١ بعد ذلك اختصاصات وزارة المالية تفصيلا التي تدخل ضمنها الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاقتراض *

وبيا أنه متى كان ما تقسلم ، ومن المسلم أن تسسهيلات الموردين
لا تخرج عن كونها التمانا يقدمه البائع المورد الى المسترى عن قيمة المبائغ
المستحقة له بمقتض المقد بدلا من ادائها فور انعقاد المقد أو خلال فترة
التوريد أو عنه الانتهاء منه فيتراخى سعاد هذه المبائغ الى الأجال المنفق
عليها مع تجنبها إلى أقساط محددة أو نصف سنوية ، كما أن لها طبيمة
مماثلة لطبيعة القروض فانه يكون أوزير المالية ضمان سعاد هذه المبائغ
مماثلة لطبيعة المورض فانه يكون أوزير المالية ضمان سعاد هذه المبائغ
في تسهيلات الموردين باعتباره الجهة المختصة التى تنوب عن الحكومة
(وهي المسلطة الإصبيلة في هذا الشأن) فيما يتعلق بالمسائل المالية ودون
حابة إلى الرجوع السلطة أخرى *

لالسك

انص رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى آنه يجوز لوزير المالية ضمان الهيئات العامة فى سعاد المبالغ المستحقة المترتبة على تسجيلات الموردين يسكم الاختصاصات الأصبيلة للمحكومة التى تمثلها وزارة المالية مع مواعاة الاجواءات المستورية فى هذا الشأن ·

ر فتوی رقم ۲۰۱۹ فی ۳۰/۱/۲۰ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۶ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۰/۳ ع ،

(۱۹۶) جلسة ٤ أبن اكتوبر سنة ١٩٨٨ م

غربية ... سناد الرسوم الجعركية ... ١٩٩١ - منها •

الماهة ۱۲۰ من القانون رقم ۷۱ سنة ۱۹۷۰ بشان التامين الاجتماعي ... تعلى أموال الهيئة المامة للتامين المسمى الثابتة والمتوقة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان توعها الهيئة المامة والرسيسوم والمواقد التي الأرضيها المحكومة أو أي منطقة عامة آخري في الهجهورية ... الاكر المترتب على ذلك -

عطاء الهيئة العامة للتامين الصحى من سداد الرسوم ... تطبيق •

تنص المادة ١٩٧٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٩٧٥ منه على أن و تعلى أموال الهيئة المختصة (الهيئة المامة للتأمين الصحير) الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان تهمها من جميع الفرائد، والرسوم والموائد التي تفرضها المحكومة أو أي المسلمة عمله أخرى في الجمهورية وكما تعلى الممليات التي تبساشرها الهيئة المختصة من الخضوع المسكام القوانين الخاصة بالاشراف والرقابة طي هيئات التأمين ٥٠٠٠ م

والمستفاد من ذلك أن المشرع أعنى أموال الهيئة العامة للتأمين الضحى النابتة والمنقولة وعملياتها الإستنمارية من جميع الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى في الجمهورية ، ومتى كان ذلك ، وكان مقسول الشهادة المروضة قد ورد الى الهيئة كهدية وبهون تحويل الإعفادات المنسوص عليها في النص سالف الذكر والتي تقسل الإعفاد من الفرائب والرسوم للجمركية باعتباد أن النص على الاعفاء قد ورد عاما الفيلة المنابقة ولمنابقة قد ورد عاما والرسوم المجميع أموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع الضرائب والرسوم المتي تفرض عليها ، وتبعا لذلك تكون مطالبة مصلحة الجمارك للهيئة بسعاد الفهرائب والرسوم المتي تفرض عليها ، وتبعا لذلك تكون مطالبة مصلحة الجمارك الهيئة بسعاد الفهرائب والرسوم الجميركية على مشمول الشهادة المشار الهيئة على الساس معليمة الجماركة على مشمول الشهادة المشار

لالنباق

"انتيت الجمعية العموميسة السمس القتوى والتشريسيم الى دفض الطالسية "

(فَتَوَى رَفِّمُ ١٠٤١ فَي ١/١١/١٨١ وَلِمَوْرَة /دا/١٨٨ مَلِيْنَ إِنَّا ١٩٨٨) •

(8 1 أ) جلسة 180 من اكتوبر استة 1989:

عبد ومشايغ ـ انتخابات ـ فتع باب الثرشيح ٠

قانون العبد والشبايغ-زقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ ــ

الأصل ان يتم التمين في وظيفة أنعية الخالة باسلوب الانتخاب به بسبتناء من هذا الأصل ان يتم التبعين من المسلوب التنخل المحمد المسلوب الم

استعرضت الجمعية المعومية المادة (٤) من قانون العبد والمشايخ ردّم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « يصدر مدير الأمن خلال ثلاثين بوما من تاريخ خلو وظيفة العمدة أو الشيخ قرازا بفتح باب الترشيع و وكل من تقوافر فيه شروط الترشيع المنصوص غليها في المادة (٣) أن يتقدم بطلب مكتوب بترشيح فسله الى مدير الأمن بالنسبة الى وظيفة المهدة ٠٠٠ ويتحقق مدير الأمن ٠٠٠ من توافر هذه الشروط في المرشحين لوظيفة النهدة ٠٠٠ خلال المشرة أيام التالية الانتهاء مدة الترشيح ويبت فيها بالقبول أو الرقص ٠٠٠ والمادة (٥) من ذات القانون التي تنصي على أن « يسرض في الأماكن التي يحددها مدير الأمن كشف بأسبه المذين قرات أوراق ترشيحهم منة عشرة أيام من تاديخ التهاء المعدد المفصل قي طلبان الترشيح «

ولكل من رفض طلب ترضيحه إن يطلب قيد اسبه بالكشف ولكل من اسبه معدد به أن يطلب حدث اسم من قيد بغير وجه حق من والمادة (٦) من القسانون المذكور التي تنص على أن و تغييل في طلبسات الترشيع الخاصة يوطيفتي المهدة والشيخ لجنة مؤلفة من من ما المادة (٧) منه التي تنص على أن و تتم اجراحات انتخاب النسخة خلال السنين يوما التالية للفصل في طلبات الترشيخ وذلك بقرار يصدره مدير الأمن يدعو المائية المائية المسابق المسلمة ولك بقرار يصدره مدير الأمن وذلك قبل الميادة المسابق المسلمة وذلك قبل الميادة المسابق المسلمة المنابق المسلمة المسابق المسلمة المسابق المسابق المسابق المسلمة المسابق المسابق المسابق المسلمة المسابق المسابق

ويْتُمُ الانتَّخَابُ إِبَالَالْقُواعِ. البَّنزَقُ اللَّهُ الْ

وضى جميع الأحوال اذا لم يقبل للترشيح لوظيفة الصدة غير شمخص واحد تحال الأوراق الى لجنة اللممة والمشمايخ لتقرير تعيينه بلا حلية الى اتباع اجراءات الانتخاب بالنسبة اليه ع م مرسي

واستبانت الجمعية من النصيبوص المتقدمة أن المشرع احتراما منه الاخادة مواطني القرية في المتنباد من يولونه عبدة عليهم ، بجعل الأسلق أن يتم التميين في وظيفة المهدة الخالية باسلوب الانتخاب من بين المرشيعين المستوفين للشروط القيانونية وفقيا للنظام المخدد لذلك بهانون المهد والمشايخ رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ ، واستثناء من هذا الأصل نعن في المقرق الأسرية من هذا الأصل نعن في المقرق الإسرامية لاتباع اج إقالت الانتخات إذا ما تبين أنه لم يقبل للترشيع اليها المرك منحس واحد .

ولما كانت اجراءات الانتخاب لوظيفة العبدة قد تقرر اعادتها في قريرة المدوة مركز هيها بمخافظة الشرقية – بين كل من المرشع / الشيخ من المرشع / الشيخ الدوة مركز هيها بمخافظة الشرقية – والا توفيز المرشع الأول قبل تصام الانتخاب ولم يبق في قائمة المرشحين الا المرشح الماني ، فاقه يتمين – والحافة صلم الفاء المان عملية الانتخاب بالقرية المذكورة واعادة فتم باب المرشيع الشغل وظيفة الممدة بها اعمالا للأصل المقرر في أن يكون تعبين المرشحين المستوفين للشروطة المتطلبة باستافيه باستوفين للشروطة المتطلبة فانوانا

ولا وجه المقول بتميين السيد / ومن عندة المقرية المكورة المكور

لالنك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعادة فتح باب الترشيح لشغل وطيفة العمدة في المحالة المعروضة *

ر فتوی رقم ۲۰۰۷ فی ۲۲/۱۰/۱۹۸۲ جلسة ۲۸۸/۱۰/۱۹۸۸ مُلَف رقم ۲۸/۲/۲۲۲) •

(۱۹۲۹) حاسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۸۹

هراكي ورسوم جركية ... الاعلاء منها .. سيارات الركوب • و كاثون الهمارك الصافع بالكانون ولم ٦٦ لسنة ١٩٦٧) •

الخاتون دام ٩٩٠ لسنة ١٩٦٧ الشاد اليه اخضم جميع الشائع التى عدف اقليم الموقة للضواف على الواددات وغيرها من الضرائب والرسوم الاطرى القررة ــ لم يستثن فاشرع من ذلك سوى ما ورد شبائه نص خاص بالاطاء ــ عدم وجود نص باطاء وسائل الانطاق من الضراف والرسسوم الهجركية القررة من شائه عدم اعلائها من الفرائب والرسسوم المررة ــ عقيق م

استمرضت الجمعية المعومية المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ التي تنص على أن ٥ تخضيع البضائيع التي نسخل أراضي الجمهورية للضرائب على الواردات القررة مي التمريغة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى القررة الا ما يستثنى بنص خاص ٥ واستبانت أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اللي قد أخضع جميع البضائي التي تدخل اقليم المدولة للضرائب على أواردات وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى المتازرة ولم يستثنى من ذلك الا ما ورد بشائه نصى خاص بالاعقاء واذ كان النابت علم وجود نصى باعقاء وصيائل الانتقال من الضرائب والرسوم الجمركية المروضة في الجمركية المسيارة المسيارة المؤراة الزراعة لم تنازع في المحالة المروضة في خصوع المسيارة المسيارة الميا للفرائب والرسوم الجمركية المقررة بل تمهدت بأداء تلك الرسوم في حالة علم اعادة تصديرها ومن ثم قانها تكون ملزمة بأداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها والمبالغ مقدارها

ولالنساك

انتهت الجمعية الصومية للسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الزراعة بكى تؤدى الى مصلحة الجمارك مبلغ ١٩٦٥٤/٢٠٠ جنيها

د فتوی دقم ۱۰۲۶ فی ۱۹۸۰/۱۰/۹۸ چلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۸۸ ملف رقم ۱۹۸۲/۲۲۲) .

(YYY)

جلسة ١٩٨٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٩

. القاقيات ــ القاقية التعويضات المسرية السويسرية سنة ١٩٦٤ ــ العملة التي يغفع «التعويض على اساسها •

الخلاق التعويض المحرى السويسري والبروتوكول المتلا له وضعا اسس تسسوية التعويضات للسنطة للرعايا السويسرية الذين مستهم اجراءات تطبيق اللوائين الاشتراكية أحد التعويض بالهنية المصرى بوطه ه// من لهمة المتلكات للطبيعين وقع الخليين سيرماءة أن العينة المصرى بالمحكوث المحرى في حساب خاص باسم المكتب السويسري للتعويضات بالمحافظة المصرى يعادل ١٠٠٠ دولاد الرياض حبيمة تحويل تلك المباط تجرأ فية التحكومة المصرية في مواجهة المستغيدين سين الاطاق تحفيظ تحويل تلك المباط ساويسرية داخل الانطاق استخدام ١٠٠٠ لسداد نقفات السياحة والكاتب الخنبة والعلمية السويسرية داخل عصر سيستظم التصف الاخر وفقا للشوابط والعدود للقررة في سعداد فهية البضائع التي يتم ترديدها لسد احتياجات السوق السويسرية سفي سبيل تغيذ ذلك تو فتح حسابين في مين احتجاما للسياحة والأخر للبضاعة في ١٩٧٠/١/١٠ تم الاطاق عا تعديل الاجراءات المسوق السويسرية سفي مين احتجام السياحة والأخر للبضاعة في ١٩٧٠/١/١٠ تم الاطاق عا تعديل الاجراءات العين من خلال الحساب الغرص سياحة الملاي يتم العاملة فيه بالعملة المصرية وسيرة بسعر الخصرة للمدورة للمدورة للعدورة ولت حساب التعويض سـ تطبيق .

تنص المادة الثانية من الاتفاق الموقع بين الاتحاد السويسرى والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤ بشبان التعويض عن المسالح السويسرية على أن و تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعويضات عن الأموال والحقوق والمسالح السويسرية الني مستها الإجراءات المتخدة بالجمهورية المربية المتحدة والمقصلة فيما على ٠٠٠٠٠

وتنص المادة الثانية من ذات الاتضاق على أن و تبلغ قيمة الأموال والمبقوق والمصالح السويسرية التي مستها الاجراءات المذكورة في المادة الثانية والتي تكون موضوع هذا الاتفاق وفقا للتقديرات التي أجراصا كلا المطرفين حوالي أربعة ملايين جنيه مصرى ٠٠٠٠٠

وتنص المادة الرابعة على أن « (١) تدفع التعويضات المستحقة وفقا المنظوا بن المنتخل بالجنسية وفقا السويسرية المستحق وفقا السويسرية وأصبحوا غير مقيمين بالجمهورية العربية المتحدة في أول التوبر سنة ١٩٦٤ وكذلك الاشخاص المعنوين من ذوى الصفة السويسرية بواقع ٢٥٠ في حساب خاص يعون فواقد بقصة تحويلها إلى سويسرا (٢) تقوم السلطات في الجيهورية العربية المتحدة بناء غل طلب الاشخاص الطبيعين المتعني بالجنسية السويسرية المتين في الجنهورية العربية المتعني في الجنهورية العربية المتعني في الجنهورية العربية المتعنية بالجنهورية العربية المتعنية بالجنهورية العربية المتعنية بالجنسية السويسرية المتعنية في الجنهورية العربية المتعنية المتعنية بالمتعنية المتعنية المتعني

وتنص المادة الخامسة على أن « يتم تحويل المبالغ الودعة في الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا الاتفاق الى سويسرا بالطريقة التالية :

ويجوز اسستخدام مبلغ يوازى نصف قيمة المبالخ المودعة للسداد الكامل لنفقات السائحين السويسريين والمكاتب الفنية والملبية السويسرية في الجمهورية العربية المتحدة ويجوز استخدام مبلغ يوازى النصف الآخر لقيمة المبالغ المودعة لسداد مالا يجاوز ٣٠٪ من قيمة البضائع التي منشؤها الجمهورية العربية المتحدة ٠٠٠ تستورد لسد حاجاته السوق السويسرية ٠٠٠ » •

وتنص المادة النسامنة على أن « توازى قيمة الجنيب المصرى في هذا الاتفاق بالنسبة لكل التعويضات التي تودع في الحساب الخاص المبين في المادة الرابعة وكذلك بالنسسبة لمبلغ هذا الحساب ٢٦٣٠ دولار أمريكي (دولاوان وثلاثون سبتاً) » •

كما تنص الملدة الثالثة من البروتوكول التنفيلى على أن و يفتح البنك المركزى المصرى باسم المكتب السويسرى للتمويض الحسباب الخاص المتصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق بالجنيهات المصرية ٠٠ و وتنص المادة الرابعة من ذات البروتوكول على أن و يفتح البنك المركزى المصرى بالكتب السويسرى للتعويضات حسابين فرعيني بعون فوائد وتنطبق عليها أحكام المادة التمامنة من الاتفاق و الحسباب الفرعى n (مسياحة ومكاتب فنية وعلية) بالجنيه المصرى ، والحسساب الفرعى T (رفيسائع) بالفرنك السويسرى ، وتجرى الممليات المائنة والمدينة للمحمدات المائنة والمدينة (بمنت القرنك السويسرى الذي ينشزه (بمنت) البنك المركزى المصرى ومستندا الى المادلة المذكورة في المادنة والمادنة والمادنة والمادنة من الإنفاق و ٠٠ و ٠٠

هذا وقد استعرضت الجمعية أيضا كتاب السفارة السويسرية المؤرخ ١٩٧٦/٥/٢٧ ددا على كتاب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والذي تم الانفساق بمقتضاه على تعديال البروتوكول التنفيذي لافساق المعويض المشار اليه وذلك يتحويل التمويضات المستحقة وفقا للمادة ٢ من الانفاق وكذلك المحالات القائمة اعتبارا من اليوم على أساس ١٠٠٪ من الحساب الفرعي سياحة بعدلا من نسبة ٥٠٪ في الحساب الفرعي سياحة ، ونسبة ١٠ من ينص على ذلك الانفاق المؤرخ ١٠ يونية ١٩٦٤ ، ٠

ومفاد ما تقدم أن اتفاق التعويض المصرى السويسرى والبروتوكول المنفذ له وضما أسس تسوية النعويضات المستحقة للرعايا السويسريين الذين مستهم اجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية المنصوص عليها بالاتفاق المسار اليه ، ووفقا لهذا الاتفاق قدرت قيمة التغويضات المستحقة لهؤلاء الرعايا تقديرا ابتدائيا بمبلغ أربعة ملايين جنيها مصريا وحدد التعويض النهاثي المستحق لكل منهم بواقع ٦٥٪ من قيمة ممتلكاتهم التي مستها الاج اءات المشعار اليها يستوى في ذلك المقيمون أبر غير المقيمين في جمهورية مصر العربية وان كان يجوز للمفيمين أن يستفيدوا من اجراءات التحويل المقررة لغير المقيمين متبي طلبوا ذلك خلال أجل معين ، ويتسم اياساع جمييم تلك التعويضات بالجنيه المصرى في حساب خاص باسم المكتب السويسري للتعويضات وبمراعاة أن الجنية المصرى يعادل ٣/٣٠ دولار أمريكي وبسجرد هذا الإيداع تبرأ دُمة المكومة المصريسة في مواجهة المستفدين أمسحاب الشأن ، هذا وقد تولى الاتفاق المشار اليه أيضا بيان كيفية تحويل تلك المبالغ فأجاز استخدام ٥٠٪ منها لسماد نفقات السياحة والكاتب الفنية والعلهبية السويسرية داخل جمهورية مصر العربية والنصف الآخر يستخدم وفقا للضوابط والحدود المقررة في سداد قيمة البضائع التي يتم توريدها لسد احتياجات السوق السويسرى وفي سبيل ذلك نص البروتوكول التنفيذي لاتفاق التعويض المساد اليه على فتح حسابين فرعيين أجمعما للسياحة ويرمز اليه بالحرف الأجنبي ٢ ويتسم التمامل فيه بالجنيه المصرى والآخر بضائع ويرمز اليه بالبحرف الأجنبى M ويتم التمامل فيه بالفرنك السويسرى وفقا للسعر المعلن ومستندا الى المسادلة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من الاتفاق المذكور هذا وقد عدلت الاجراءات التنفيذية لعملية التحويل هذه بموجب الكتب المتبادلة بين الطرفين في ١٩٧٦/١/٥ بحيث تحول مبالغ التعويض المستخدمة بالكامل الى الحسساب الفرعم سياحة الذي يتم التعامل فيه بالعملة المصرية ·

وتر تيباً على ما تقدم ولما كان الثابت أن التعويضات المستجقة للرعابا السويسرية قدرت ابتداءا بالجنية المصرى وأودعت بالبنك المكزي مذات العملة ويجرى تحويلها بالكامل اعتبارا من ١٩٧٦/٩/ الى الحسياب الفرعي سياحة الستخدامها في تغطية نفقات السياحة والمكاتب الفنية والثقافية السويسرية داخل صهورية مصر العربية وان التصامل فم هذا المساب الغرعي يتم أيضا بالعيلة المعلبة وأن ترسيط سيم الدولار يكون فقط وقت حساب التعويض ، ومن ثم فان ما قام به البنك المركزي بتحويل قيمة التعويضات المستحقة للسيدة / ٠٠٠٠٠ السويسرية الجنسية بتساريخ ٣٠/١/٣٠ الى الحساب الفرعى سياحة بالمملة المحلية أمر سابيم يتفق وأحكام اتفاق التمويض المشار اليه والبروتوكول المنفة له بعد تعديسله في ٥/٩/٦/٩ ولا يغير من ذلك ما تمسكت به السفارة السويسرية من تطبيق سعر الصرف المنصوص عليه بالمادة الثامنة من اتفساق التعويض واجراء تحويل المبلغ المسسار اليه على النحو الوارد بالمذكرة القعمة منها الى السبيه وزير التعاون الدولي ذلك أن هذا الشعر لا بعدو أن يكون وحدة حسابية ثابتة تستخدم لبيان قيمة الجنيه المصرى بالنسبة لما يوازيه من النقد الأجنبي وهي معادلة لا تعد تتبع تحويل مبلغ التعويض المستحق من العملة المحلية الى العملة الأجنبية ولا تبدو اهميتها الا عنه الم أو خصم نفقات السماحة والكاتب المليمة والفنية السوسوالة من قيمة التعويض المستحق فداعي عند احراء هذه العملية أن الجنيب المسرى يعادل ٧٠٦٠ دولار أمريكي من تلك النفقات .

للنسك

انتهت الجمعية العمومية القسمي الفتوى والتشريسي الى عهم جواز أجراء تحويل مبلغ التعويض المستحق للسميدة / ••••• على النعو الذى تطالب به السفارة السويسرية •

(فتوی رقم ۱۰۲۸ فی ۱/۱۱/۱۹۸۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۶/۱/۲۲ ، ۰

CARL

جلسة 18 من اكتوبر سنة 1989

اموال الدولة الثابتة أو تلتقولة _ التصرف فيها باللجان والايجار الاسمى _ اجواءاته (احزاب سياسية) *

للادتان ۱ و ۲ من القانون رقم ۲۰ استه ۱۹۵۸ في شان قواعد التصرف بالجان في الوقائد المطرف بالجان في الوقائد المطرفة للدولة والتزول عن اموالها المتوقة - يشترط للتصرف بالجان في الوقائد المواقعة المواقعة المائية المائية - تتجي المواقعة المواقعة المائية المائي

استعرضت الجبعية العبومية حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٩٠. السنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المبلوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة التي تنص على أنه ، يجوز التصرف بالمجان في مال من أموال الدولة الثابتة أو المنقولة أو تأجيره بايجار اسمى أو باقل من أحرة المثل الى أي شخص طبيعي أو معنوى بقصد تحقيق غُرض ذي نفع عام ، ويكون التصرف أو التأجير بنا، على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ، ويصندر بالتصرف أو التأجير قرار من رئيس الجمهورية اذا جاوزت قبمة المال المتنازل عنه الف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم يتجاوز القيمة القدر ألمذكور كما تبينت الجمعية أن المادة ٣ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه نصب على أنه يجب بقاء العقار المؤجر وفقا لهذا القانؤن مخضصا للغرض الذي أجر من أجله طوال مدة الايجار فاذا لم يخصص المقبار للفرض المذكور اعتبر العاقد مفسوحًا من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائي أو أعذار واذ يبين من استمراض نصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٨ الكاسة بقواعد وأجراءات التصرف المجانئ والايجار الاسنى لأنوال الدولة ان المفرع تظلب لأستعمال ثلك الرخصة لضرورة اتباع اجراءات معينة تبدأ باقتراح من الوزير المختص ثم موافقة اللجنة المالية وتنتهى بصفور قرار من السلطة المختصة سوأه رئيس الجمهورية أو الوزير المختص حسب قيمة ألمال المتناؤل غله واذ قصه المشرع بهذه القوامد والاجراءات. المُعافِظَة على أموال الدولة تزعيمُ انفرادُ

السلطة المختصة باستعمال تلك الرخصة لما يترتب عليها من أثار مالية خطيرة ومن ثم تعتبر موفقة اللجنة المالية في تلك الأحوال شرطا جوه با ينطوى اغفاله على مخالفة جسيمة لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فضلا عن أن الواضع أن عقد الإيجار الذي تم مع الاتحاد الاشتر اكي بالم ة رمزیة (۱ ج شهریسا) تم توقیعه فی ۱۹۷۰/۱/۲۰ علی آن یسری باثر رجمي يعود ألى ٣١ مايو ١٩٥٨ ومن ثم يكون التنازل عن مبلغ٥٦٠ه جنيه عن الماءة المذكورة التي جاوزت عشر سنوات مما كان يتمن معه صماور قرار من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وليس ثبة شك في أن علم الحصول على موافقة اللجنة المالية من ناحية وعدم استصدار قرار من رئيس الجمهورية بعد أن جاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه من ناحية أخرى يجعمل القراد الصادر بالتاجير بأجرة رمزية الى الاتحاد الاشتر اكي متسمياً بعدم المشروعية دون أن يغير من ذلك القول بأن الاتحاد الاشتراكي كان يعتبر احدي السلطات في الدولة لان ذلك لا يخرجه عن كرنه شيخصه معنويا يهخل تحت عموم نص المادة ١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ (أي شخص طبيعي أو معنوي) وأنه أيا كان الوضع المتميز للاتحاد الاشتراكي بالوصف المذكور فانه يخضم لمبدأ سيادة القانون باعتيار هذا المبنأ أساس العكم في المدولة، ومتى كان عيب علم المشروعية في الحالة المروضة جسيما على هذا النحر فانه لا يسوغ التذرع بسبدأ. تحصن القرارات الادارية لما هو مسلم به من أنه اذا كان العيب في القرار شيسها غاته بهبط الى درجة الاتعدام "

ومن جهة أخرى فأنه بالنسبة لحلول حزب مصر المربى الاشتراكي والحزب الوطنى الاستراكي الاستراكي في تساجير المين بقيمة اسمية قديما جنيه واحد في السنة فجدير بالذكر أنه وان أجازت الملاة ٣٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ينظام الأحزاب السياسية المين المجتة المركزية التيسازل عن حق ايجاد الاماكن التي يشسخلها الاتحاد الاشتراكي الى أى أى من الأحزاب المذكورة في المساحة ٣ وهي حزب مضر المحرب الاشتراكي وحزب الإحراز الاشتراكيين وحزب التجميع الوطنى الاشتراكي لوحن وهو ما تم بالفصل بالنسسية الى حزب مصر المربى الاشتراكي للا أن الأوراق جات خالية من أسانيد حلول الحزب الوطنى معل حزب معر المربى الاشتراكي في الاجتراكي في الاجتراكي في الاجتراف المائد المؤجو وقاة المقاد المؤجو المتد مفسوطا من تلقاء وأنه اذا كانت الأحزاب السياسية تسمى الى تحقيق غرض ذي نفسه عام يحدث في المساهية في تعقيق التقام السياسي واله المساهية في تعقيق التقام السياسي والاجتماعية نفسه على المساهية في تعقيق التقام السياسية والمهاد السياسية والمهاد السياسية والمهاد السياسية والمهاد المساهية في تعقيق التقام السياسي والاجتماعية المساهية في تعقيق التقام السياسية والمهاد المساهية في تعقيق التقام السياسية والاجتماعة المساهية في تعقيق التقام السياسية والاجتماعة المساهية في تعقيق التقام السياسية والمهاد المساهية في تعقيق التقام السياسية والإجتماعة المساهية في تعقيق المتعام السياسية المساهية في تعقيق التقام السياسية والإجتماعة المساهية في تعقيق التقام السياسية والإجتماعة المساهية في تعقيق المتعام المساهية في تعقيق المتعام المساهية في تعقيق المتعام المساهية في تعقيق المتعام المساهية في المساهية في المساهية في المساهية في المساهية في المساهية في تعقيق المتعام المساهية في المتعام المساهية في المتعام المساهية المتعام المساهية في المتعام المساهية في المتعام المساهية في تعقيم المساهية في المتعام المساهية المتعام المساهية المساهية المساهية المتعام المساهية المتعام المساهية المساهية المساهية المتعام المساهية المتعام المساهية المتعام المساهية المساهية المتعام المساهية المساهية المتعام المساء المساهية المتعام المساهية ال

والاقتصادى للوطن ألا أن ذلك لا ينفى وجوب الالتزام بالاجراءات والشروط ولتى نص عليها القانون في شأن التصرف بالمجان فى المقارات المملؤكة للمدلة والنزول عن أموالها المنقولة • "

وترتيبا على ما تقدم فان المرار الصادر بأيجار الفيلا المشار اليها في المحالة المصروضة الى الاتحاد الاشتراكي بالإيجار الأسمى ريمتير قرارا غير مشروع مع ما يترتب على ذلك من آثار سواء بالنسبة للقيمة الايجارية الاسميية أو بالنسبة لممليات الحلول في تأجير تلك ألمين بالايجار الاسميي اذ أنه كان يلزم لمسحة ذلك القرار الحصسول أولا على موافقة اللجنة المالية لوزارة المخزانة وصدور قوار من رئيس الجمهورية بالتأجير وذلك وفقا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه و

لالسك

انتهى رأى الجمعية الصومية المسبى الفتوى والتشريح الى عسم مسالعة الإجراءات التي البعث في تأجير الفيلا المساد اليها في الحالة المروضة مع ما يترتب على ذلك من آثاد على النحو السابق بيانه

ر فتوی رقم ۲۰۲۹ فی ۱۹۸۹/۱۱/۱ چلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱ ملف رقم ۱۱۸/۲/۷ 🗎

(۱۳۹) جلسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۸۹

شرائب ورسوم جمركية _ الاعقاء منها _ (مهمات وقطع غيار) •

قراد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦١ ئسنة ١٩٧٧ الصادر طبقا لأحكام الخالقية قرضي التنافية وقرضي التنافية وقرضي التنافية وقرضي التنافية والمسلمة المسلمة المسلمة البلهارسيا والتي لسنة ١٩٧٦ كد حدد على صبيل المحمر الأشياء الوادرة للشروع مكافسة البلهارسيا والتي تعلى من الشرائب والرسوم المجمرية وهي السيارات والأدوية والأجهزة والسلم وذلك من مدود تنافية قرض التنافية المسلم الله ورد كفقة السلم مطلقا دون تحديد او تقييد والرد الله القراد بلك القراد يشمل المهمات وقطع الليار الخلارية لتلك الأشياء وقطع الليار الخلارية التنافية والمسلم المهمات وقطع الليار الخلارية التلك الأشياء وطبع الليار الخلارية التلا

تنص المادة الأرثى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦١ لسنة العملام بتقرير بعض الاعفادت الجمركية على أن • تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية السيادات والأدوية والتجهيزات والسلع الواردة لمشروع مكافحة البلهارسيا وذلك وفقا للحدود الخاصية بتنفيذ قرض التنمية الصادر بشائه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٣ لمشار اليه » •

ومفاد ما تقدم أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٧ الصادر طيقا لأحكام اتفاقية قرض التنمية لمشروع صرف مصر العليسا والصادر فيها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٣ قد حدد على سبيل الحصر الأشياء الواردة لشروع مكافحة البلهارسيا والتي تعفى من الضرائب والرسوم الجبركية وهي السيارات والأدوية والأجهزة والسلم وذلك في حدود تنفيذ قرض التنسة المسار الله • وإذ ورد لفظ السلم مطلقا دون تجديد أو تقييد وكانت القاعدة أن المطلق يؤخف على اطلاقه طالما لم يود ما يقيده ومن ثم فان مدلول السلم الوارد بذلك القراد يتسم ليشمل المهمات وقطع الفياد اللازمة لتلك الأشبياء والمفساة حمركيا وأخذا في الاعتبار أن قطع الغيار هذه لازمة لعمل تلك الأشياء المفاة بكفاءة فما يسرى على الكل يسرى على الجزء فإذا أعفى الشيء كامل التصنيع من الضرائب والرسوم المستحقة أعفيت قطم الغيار اللازمة له من ذات الرسوم وترتيبا على ما تقدم فانه طالما كانت قطم الغيار المشار البها في الحالة المروضة خاصة بالسيارات الواردة لحساب مشروع مكافحة البلهارسيا والسابق اعفاؤها جبركيا فانه يسرى عليها أيضا ذات الاعفاء الجمركي المقرر للسبارات وذلك في حدود تنفيذ قرض التنهية المشار البه

وبذلك تكون مطالبة مصلحة الجمارك بقيمة الرسوم الجمركية المقروة على قطع الفيار المشار اليها غير قائمة على أساس من القانون وجديرة بالرفض •

4 11

انتهت الجيمية العبومية لقسمى الفتوى والتشريح الى وفقي. المطالبة -

ر فتوی رقم ۲۰۲۶ فی ۱۹۸۹/۱۰/۳۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱۸ ملف رقم ۱۰۳۶ م. ۱۷٤٧/۲/۳۲ <u>م.</u>

(۱۷۰) جلسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۸۹

ر ماهات ـ پؤساد: الجامات ـ العد الألفي للمرتب ـ ما يتدرج فيه ـ البدلات ــ (مكافآت) •

المادة (۲۰) من قانون تنظيم الجامعات المسلسادر بالقانون رقم ۱۹ استة ۱۹۷۳ ـ المادة (۲۳) من قراد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۲۰۹ لسنة ۱۹۷۰ بشان الالالمة التغيادية للقانون المذكور ـ المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۸۸ بتحديد مرتبات شافق يعض الوطائف ۰

ساوى الشرع بين الوزير ومن كان يشغل وظيلة مدرجا لها في الموازنة المالية للموقة في الوزير – من بين مؤلاد رؤساء الأولير – من بين مؤلاد رؤساء الإجتمال الأولير – من بين مؤلاد رؤساء الإجتمال المؤلور – من بين مؤلاد رؤساء الإجتمال المؤلور من ذلك وشئل المساواة في المساواة في المساواة من المساواة المساواة من المسا

ينص قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 21 لسنة ١٩٧٢ في المادة (٢٥) منه على أن و يصدر بتميين رئيس الجامعة ترار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى يكون تميينه لملة أربع سنوات قابلة للتجديد و ويتمير خلال مدة تميينه شاغل وظيفة أستاذ على سببل التدكار ٢٠٠ وينص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلي بعض الوظائف في المادة الأولى منه على أن و يمنح مرتبا مقداره ٢٨٠٠ جنيه سنويا وبدل تبثيل مقداره ٢٨٠٠ جنيه سنويا كل من يشغل وظيفة كان مدرجاً لها في الموازنة المادة للدولة في أول يوليه سنة ١٩٨٧ الربيط .

ولا أن يزيه مجموع ما يتقاضهاه شهاغل هذه الوظيفة من بدلات ومكافآت عن مرتبه الأسامى » وتنص المادة الثانية منه على أن « لا يخضع بدل التبشيل المنصوص عليه في المادة السابقة لاية ضرائب أو رسوم » وتنص اللائحة التنفيذية لقائون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجيهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة (٢٢٥) منها على أن « ينظم مجلس الجامعة في حدود الموازئة قواعد منح الاعانات والمكانات وما تساهم به الجامعة في التشيل في المؤتمرات العلمية ٠٠٠ ويكون الصرف بموافقة رئيس الجامعة أو من ينتدبه ٠

والمستفاد من ذلك أن المشرع باصداره القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ المتقدم ذكره ساوى بين كل من يشغل وظيفة كان مدوجا لها في الموازنة العامة للعولة في أول يولية سنة ١٩٨٧ (ومنهم رؤساء الجامعات) المرتب وبدل التمثيل القررين للوزير وبين الوزراء فقرر للأولين مرتبا مقداره ١٩٠٠ ج سنويا لا يخضع لأية ضرائب أو ١٨٠ جسنويا وبدل تمثيل مقداره ٢٠٠٠ ج سنويا لا يخضع لأية ضرائب أو راساواة في المدخل بين أصحاب مد المناصب وبين الوزراء واتساقا مع هذا الفرض حظر المشرع ذيادة ما يتقاضاء شاغل احدى هذه الوظائف من بدلات ومكافأت على مرتبة الاساسي .

وبما أنه عن بدل التمثيل لرئيس الجامعة فأنه ولئن كان من المستقر عليه أن هذا البدل بحسب طبيعته يستهدف مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها أعباء الوظيفة التي يشغلها من يمنع هذا البدل وضرورة ظهوره بالمظهر اللائق لشغلها أنى أنه في حقيقته من قبيل استرداد النققات الفعلية التي يتكبدها العامل في سبيل أداء العمل المنوط به ١٠٠٠ لتن كان ذلك وأن من القواعد القانونية المقررة أنه لا مساغ للاجتهاج مع النعم, الصريح وأن المطلق يرد على اطلاقه العام يظل على عمومه مادام لم يرد ما يخصصه عاذا كان ذلك ، وكان المسرع أقصح صراحة عن ارادته في دخول جميع البدلات والمكافآت التي يتقاضاها شاغل الوظيفة ضمن الحد الأقصى الذي حساب هذا المدوم يشحل بغير شك بدل التمثيل وبالتالي يدخل في

وكذلك الأمر بالنسبة للبدلات والمكافآت الأخرى التي يحصل عليها رئيس الجامعة بهذا الوصف فالأصسل أن جميعها يجب أن يتقيد بالحد الاقصى المشار اليه مادام انه حصل عليها بسبب شسفله لوظيفة رئيس الجامعة ــ التي يتفرغ الشغلها ويعتبر خلال تعيينه بها شاغلا لوظيفة أستاذ على سبيل التذكار ٠

أما بالنسبة لما قد يحصل عليه رئيس الجامعة من مكافآت أخرى لسبب آخر غير شفله لوظيفته كالكافآت التي قد يمنحها أقساء البحوث العلمية التي يقلمها أو الإشراف على رسائل الدكتوراء والملاجستير وتصحيح الإمتحانات وبدل الريادة الفلينة ، فلا تخرج عن كونها مكانات عن مهام علمية أو نشاط علمي بحت لابد أن يتقاضي مقابلا عنه حتى ولو وصف الحيانا بانه يدل ، وقد نظيم منع مذه المكافات الأحكام العامة للمادة ٢٥٥٠ من الملاتحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات حينما نصت على أن و ينظم مجلس الجامعة في حدود الموازنة قواعد منم الاعانات والمكافآت وما تساهم يه الجامعة في التثنيل والمؤتمرات والمهمات العلمية ٢٠٠ والبحوث العلمية ولتتدريب والاشراف ، وما يشبه ذلك ويكون الصرف بموافقة مجلس الجامعة فو من يندبه ٤ - أذ لا يتمارض تقرير هذه المكافأت طبقا للنص المتقدم مع أجكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ والقول بغير ذلك مؤداه أن تكون بعض الأنسطة العلمية التي يترتب عليه من الحد من هذه الأنسطة المحمد المتدريب عليه من الحد من هذه الأنسطة المحمد المدري المدري بالدي لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع بالقانون رقم ٥٧ لسنة المحمد المقانون رقم ٥٧ لسنة المحمد المقدر المدري المدري المحمد المح

لالـــك

أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتجديد مرتبات شاغل يعض الوطائف ٠

اولا : أن بدل التمثيل المقرر لرؤساء الجامعات يدخل ضمن الحد الاقصى المخلفات التي قد يحصل عليها رؤساء الجامعات نظير نشاطهم الطعي وليس يحكم شفلهم لوطائقهم لا تدخل ضمن الحد الاقصى المشال لليه على الوجه السابق بيانه و

د قتوی رقم ۱۰۳۹ فی ۱۹۸۹/۱۱/۱ چلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۱/۱ · د د د د د د ۱۹۸۹/۱۱/۱

CIVID

جلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٩٠

وقف ... أموال أمرة محيد على الصادرة ... سلطة التصرف فيها •

القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۵۱ خول وزارة المالية سلطة التمرف في الأموال الصحيحية واضافة حصيلتها الى الايرادات العامة للدولة بينديج في الأموال المصاددة من أسرة جعيد على بعض المقارات التي كانت موقولة وقفا اهليا وائت ملكيتها بالقابل الى جدم الأسرة يعد الملك، واثت ملكيتها بالقابل الى جدم الأسرة يعد الملك، الأموال المساورة عبد ذلك : وزارة المالية (البيئة الماسة للخدمات المحكومية – ادادة الأموال المستردة على المجهد المنافقة المنافقة من المحكومة بالماتون والعابرة المستردة على المحكومة عاما وقول والعابرة المستردة على المحكومة عاما وقول والعابرة المستردة على المحكومة عاما وقول وقول المساورة التي كانت المن الأموال المساورة التي كانت على الاصل من الأوافف الأحكومة بالأحلية المحكومة المحكومة المحكومة المحكومة المستردة التي كانت على الاصل من الأوافف الأحكومة المحكومة المحكوم

استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقسم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٢ بالفساء نظام الوقف على غير الخيرات التي تنص على أن لا يجوز الوقف على غير الخيرات الواقف على غير الخيرات القانون التي تنصى على أن و يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في البطال خالصا لجهة من جهات البر ١٠٠٠ > كيا استعرضت المادة (١/١) من القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشان أموال أسرة محمد على المصادرة التي تنصى على أفد و تنشا ادارة تسمى ادارة تصفية الأموال المصادرة ويصدر يتشكيلها قراد من وزير المهدل وتختص بادارة الأموال المصادرة وتصفيتها وتشيل المجلة أما اللجنة المساد البها في المنازعات التي تنخل الهي المنازعات التي تنخل الهي اختصاصها وكذلك أمام جهات القضاء الأخرى والغير»

وكذلك استعرضت المادة (١١) من القانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٩٠ بتخويل وزارة (لمالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأمول المسلخوة وإضافة حصيلتها للايرادات المامة للدولة التي تنص على أنه و خواتت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المسادرة واضافة المالية والاقتصاد سلطة النصرف في الأموال الصادرة بمقتفى الإعالات الصادر في ١٩٥٧ يناير منة ١٩٥٣ أو بنقتفي قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفير سنة ١٩٥٣ أو بنقتفي حكم من محكمة الثورة وشفاف إيرادات عده الأموال وتشافي ويادة الثورة وشفاف إيرادات عده الأموال وكذلك حميلة التعرق فيها ألى الايرادات عدم ألى الايرادات عده الأموال وتشاف إيرادات عده الأموال وكذلك حميلة التصرف فيها ألى الايرادات

ادارة تصفية الأموال الهمادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٩٩٥ لسنة الى وزارة المالية والاقتصاد » ولنبرا استعرضت المادة (١٧) من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة المامة للاصلاح الزراعي والمجالس المحلية التي تنص على أن « تسلم الى المجالس المحلية المباني والأراضي الفضاء والأراضي الزراعية الداخلة في نطاق المدن والتي انتهى فيها الوقف طبقا لأحكام القانون رقم ١٩٨٠ المسنة ١٩٠١ المشار اليه والمسمولة بحراسسة الأوقاف وتتولى المجالس المخروة نيابة عن وزارة الاوقاف ادارة مذه الإعيان واستغلالها طبقا لأحكام القانون) *

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بمفتضى أحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٧ ألفى الوقف الأهلى جميعه ، فآلت ملكية الأموال التي التهي الوقف فيها أما للواقفين أو للمستحقين طبقا للضوابط المشار اليها في هذا القانون ، وفي الحالات التي تعذر فيها قسمة المال الموقوف بين المستحقين ، تولت وزارة الأوقاف حراسة الوقف الأهل الذي له يتم تقسيمه ،

ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ قد خول وزارة المالية سلطة التخرف في الأموال المساددة واضافة حصيلتها الى الإيرادات المسامة للمولة ، وإذ تبين في الحالة المروضة ... أنه يندرج في الأموال المسادرة من أسرة محيد على بعض المقارات التي كانت موقوفة وقفا أحليا وآلت ملكيتها بالفعل الى هذه الأسرة بعد الفاء الوقف الأعلى بالقانون رقم ١٨٠ لينة ١٩٥٣ ، ثم خضمت تلك المقارات للمساددة بعوجب قرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٥٣/١/٨ ، وعليه فتكون وزارة المالية (الهيئة تقانونا ... ووف غيرها .. بالتصرف في المقارات المذكورة وإدارتها ، بعسبان أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قد جاء عاما ولم يفرد نظاما خاصا للتجرف في الأموال المسادرة التي كانت في الأصل من الأوقاف الأعلىات .

ومتى كان الثابت أن وزارة الأوقاف (ادارة الأوقاف) قد تولت ادارة الأوقاف) قد تولت ادارة المقارات المساد اليها والتصرف فى ريمها ، فانها بذلك تكون قد خالفت أحكام القانون رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ ، فضلا عن أنه ما كان يجوز للجزامة تسليم هذه المقارات الى المجالس المحلية بالمحافظات استنادا لمحكم الملحة (١٧٠) من القانون برقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢. بشان تسليم الأعيان التي تعييرها وزارة الأوقاف الى الهيئة المامة للاصلاح الزراعي والمجالس المعلية،

ذلك لأن منساط تطبيق حكم المادة المذكورة أن تكون العقدارات المسلمة للمجالس المحلية من العقارات التى انتهى الوقف الأهل فيها وتولت وزارة الأوقاف ادارتها ، وهو ألأمر غير المستحق في شأن العقارات ــ محل طلب الرقاف دارتها للعانون رقم ١٣٧ لسنة الرقى ــ حيث تختصو وزارة المالية بادارتها طبقا للقانون رقم ١٣٧ لسنة المجالسة وزارة الأوقاف بادارتها هو لحساب وزارة المالية °

لاليك

انتهى رأى الجيمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية وزارة المالية (الهيئة العامة للخلمات الحكومية مد اذارة الأموال المستردة) في التصرف في المقارات محل طلب الرأى طبقا الأحكام القانون رقم ١٢٧ السنة ١٩٥٦ ، للاسباب السابق ايضاحها *

ر فتوی رقم ۱۰۶۲ فی ۱۹۸۹/۱۱/۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۰/۱۸ ملف رقم ۲۹۴/۳/۲۷) ؟

(۱۷۲) جلسة ۱۸ من اكتوبر سنة ۱۹۸۹

صرائب ورسوم جهركية .. الاعظاء منها ٠ (سيادات الركوب) ١٠ قانون) .. (سريانه)

المادة (٣٠) من نظام استثمار المال العربي والأجنبي وللناطق العرة الصبادر بالخانون رفع ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعمل بالفانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ -

الإعقاء الفصريبي للقرر السيارات الركوب وقفا للمادة (٣٠) من القانون رقم ٤٣ استة
١٩٧٤ المتسار المه يسرى على الوقائع التي تحققت في الفترة من تاريخ المعل بهذا القانون
وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ استة ١٩٧٧ التسار المه اثر ذلك : أن الإعفاءات التي
حجردت وفقا لتص الملحة ٣٠ من القانون رقم ٤٣ استة ١٩٧٤ المتسار الله قبل العمل بالقانون
ولم ٢١ استة ١٩٨٣ كتل سارية في ظل العمل باحكام القانون الأخير اساس دلك :
بالاقانون بوج عام يحتكم الوقائع والمراكز التي تتم تحت سطانه أي في الفترة ما بين تاديخ
العمل به والفائق ومذا هو مجال تطبيعه الزمني فلا يسرى القانون الجديد بأثره المباشر هاجي والرائز التي تقم في موانع فيه يقرر هله
على والمرائز التي تقم أو تتم قبل نفاذه ما ثم يوجد نمي صريح فيه يقرر هله
المعرار الرجمي ... خابيق *

تبين للجمعية الصومية أن نظام اسستثماد المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المصادد بالقانون رقم 27 لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم 77 لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم 77 لسنة ١٩٧٧ نص في المادة ٣٦ منه على أنه * مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللواقع في شأن منع تعاول بعض البضائع أو المواد لا تنضع البضائع التي تستورد أو تصاد من والى المنطقة الحرة للاجراءات المجدركية المادية المخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية هذا القانون كما تعلق من الضرائب والرسوم وذلك فيما عما ما هو منصوص عليه في هذا القانون كما تعلق من الضرائب والرسوم جميع الادوات والمهمات والآلات ووسائل المنقل الضرورية للمنشآت المرخص بها في المنطقة ٠٠٠ > وأن المائون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ بتنظيم الاعفاءات الجمركية نص في المادة وبشرط الماينة:

١ ــ ما تستورده المنشآت المرخص بها بالمبل في المناطق الحرة من الأدوات والآلات ووسسائل النقل فيما عدا سيارات الركوب اللازمة لمزاولة نسساطها جاخل المنطقة الحرة وذلك دون الاخلال بالأحكام الأخرى المنصدوس عليها في المادتين ٣٦ و ٣٧ من نظام اسمتشار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المسادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ ٠٠٠ عوفي المادة ٣٦ على أنه د مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجبركية المقررة بحوجب التفاقيات عبرمة بين الحكومة المصرية والعدل والمنظمات المعولية والاقليمية

والعنها أنما الأجيئينية بالمنطأة بالاختمام المنطئة الاعتامات الناسر الحيا الوادقة الإدائة المنطقة الم

والمستفاد من ذلك أن المشرع في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٠ في السنة ١٩٧٤ المستفاد من المدروية المتسار الله أعفى جميع الآلات والأنوات ووساكل أنتقال المضرورية للمنشآت المرخص بها في جميع المناطق الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية متى كانت لازمة لنشاط هنه المسروعات، ويسرى هذا الابيقاة على نميارات الرشحوب بالمطالق المشروعات على أنه اعتباطة المالوردة بهذا المنسر المحافظة المنافقة المستودة المنشآت المرحم من تاريخ المسلم بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٦ المسار اليم في ١٩٠٨/١/١٧ من المناطق الحرة من أدوات ومهمات والات ووسائل نقل لازمة لمزاولة نشاطها داخل المسلمة الحرة واستبعد من نطاق الاعقادات الركوب والنمي كل ما يخالف الحمام من أعفادات جبركية منها الإعفادات التي قررها نظام استثماد المال العربي والأجنبي والمناطق المحرة :

ومن حيث انه على ضوء ذلك الاعتماء الضريسي المقرر على مسيارات الركوب وفقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ المشار الهمه يسرى على الوقائع التي تحققت في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار الله والذي العمل عند نفاذه تمتع مسيارات الركوب الواردة للمنشأت المرخص بها في المناطق الحرة واللازمة لنشاطها بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتما لذلك قان الاعفاءات التي تقررت وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ تقلل صارية في ظل العمل باحكام عمله المسلوب القانون وقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ به يعني بعض يعبد علم الوقائع والمراكز التي تتم تحت مسلطانه أي في الفترة بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تتم تحت مسلطانه أي في الفترة القانون الجديد باثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم قبل نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الأثر الرجمي في نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الأثر الرجمي في نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الأثر الرجمي في الفترة والمداخ المناطقة والمراكز التي تقع أو تتم قبل نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الأثر الرجمي في الفترة والمراكز التي تقع أو تتم قبل

ومن حيث آنه لما كان ما تقدم ، وكان النابت أن السيارة المروض يشائها قد وردت الى الاسكندرية في ١٩٧٦/٦/١٢ افيج عنها بمعرفة مصلحة الجيارك افراجا جسركيا مؤقتا بالشهادة رقم ١٩٧٣/٥ م ٣ بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٨ م تقريخ خاصة)

بضمان الهيئة العابة للاستينيان والمناطق الحرة أو ووالتهائ تقلسته الاتراج فو ظل العبل بالإيهاء المتصوصي عليه فور القانون رقس حمّ السعة ، ١٩٧٤ -المشار اليه وقبل العمل بالقهانيان وقو ١٩، لسنقد ١٩٨٧ ومن ثهر تتبدير هذه السيارة بالاعفاء الجمودكي البيمالة ، المركز ولا يكون مناك معلى المهالية

> للىق ئۇرىي ئارل ئىدۇ**للالىنىڭ** ر

انتها الحديثة المنتخطة المستورية المتوى والتشريب الله ونفي المطالبة والمتحددة المتحددة الله ونفي المطالبة والمتحددة المتحددة الم

ا (۱۹۷۴) ا خِلَمَةُ عَلَا لَمِنَ الْحِيرَ إِسِنَةً عِمَامِهِ

الراغيوم المرافي على والبياد مطالفات البائي به جواز التهائع لهما بـ شروط ذلك. المادة الثالثة من القانون رقم مع لسنة ١٩٨٧ بتعادل بعض إحكام القانون رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٧٠ ١٩٧٦ في شان تونيف وتنظيم أعمال البناء بـ معدلة بالقانونين دلمي ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٨

اجاز الشرح في ١١٥ تون رقم " به البيئة ١٩٨٣ لكل من ارتكب قبل العمل به معاقلة واحكام قانون توجيد وتلظيم اعمال البته أن يتقدم بطلب الى الوحدة العلية المنتمية علال " شهور من كاريخ : البيل ، والقانون وأن وج. فسينة ٢٩٨٣ ألوظف الإجراءات التي الطلات ال تتفد ضده إمر طل يلين ال الاعمال موضوع المفاطئة تفتكل خفرا على الادواج أو المتلكات أو تتشمن خروجا على خط التنظيم لو رمهاودة للحد الالهي الإدهاع المعد قانونا وجب عرض الأس على اللماقط الإسدار قراد بالازالة أو التصحيح ب القانون دفع لاه السنة ١٩٨٨ استبط حالة معاوزة العد الأفنى للدرفاع المعد فانونا ومنع بهلة جريدة لتنهي في ٧ يوليو سنة ١٩٨٠ ليقدم المفالف طلب وقف الإجراءات ... القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تناول ذَاتِ الوضوع · غيارة من « تاريخ البعل بهذا الكانون « الواردة في اللهة الأول من الكانون الذكور تتصرف الى اللاتون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٩ وليس الى القانون ولم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ... اساس ذلك : إن الشرع لم يقتش عل وحلال النص الوارد في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ معل النمن الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٧ والها أعاد تتظيم ذات الموضوع .. المعول. عليه في تعديد تاويض ارتهاب المالك التي يجود التسالع بشائها من ما ورد في المانون وقم ٩٩ أسبنة كمهم الله عمل به اعتبارا مع ١٩٨٦/٧/٤ - مؤدن والله: ان كفر تلويخ -للمقائلات التير بيعون التصيبائع بقيانهارهو ١٩٨٦/٧/٣ الما تهافوت التروط الافوى. **للعبائج يأكليم** وين دين يا سيون لا ي

تنص المادة التالكة من القانون وقد "ك أسنة ١٩٨٢ بتبديل بعض احكام القانون وقم ٢٠٦ أسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء بانه و يجوز لكل من وتكب بمنالية لأحكام القانون رقم ٢٠٦ إسبة١٩٧٦ أو لالحنة التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل المسل بهذا القانون أن يقلم طلبا ألى الوجة المخلية المختصة و خلال سبة شهور من تاريخ للسل بهذا القانون ، لوقف الإجراءات التي أن تتم مباينة الإعمال وقى مذه المحالة تقف ملم الارواح أو المباينة أو تتبدين خروجة على خبط المنظيم خطرا علم الارواح أو المبايكة أو تتبدين خروجة على خبط المنظم أو معاورة للحد الأقمى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحالة ١٩٨٦ من المحافذة المحد التانون على أن و ينشر على المعانية المحمد المالة ١٠ من المحافذة المحافزة المحد المحافزة المحد المحافزة المحدد المحدد المحافزة المحدد ال

ثم استبدل نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ واصبحنا النطن على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة الأحكام القالوان أوقع الأيهة السنة الالأمام الا المنعنة التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الي الوحدة المعللة المنخصة الملالة الهنا تفتهي في الا يوطيو شيئة الدالم الوقف الايم أدان العدُّ وليعنك إلى فعلما والمن الله والله مائد المنالة الله المن مدَّدُ الله إلى الله الله أَن كُتُهُمْ مُعَايِنَة الإطفال الله الله الله الله النَّهُ الأواج أو المبتلكات أو تتضمن خروجا على خطر التنظيم أو لقيود الإرتفاع المقررة في فائتون الطلوان المدني الصائر بالقراف يق المراكز لسنة ١٩٨٨ وجب عرض الأبير علم المجافظ المبدانية والدريالازالة أو التصحيح وود واصت المادة المثنانية من ذات القبانون على أنه م ينشو مدا القبانون في الجريدة الربيبيمية: الإيمان به يمن اليوم العالى التاريخ انشره ه ف كما المبعد ضب الجنفية المادة الأولى من القانونورتم ٩٠٠ للسكة ١٩٨٦ ويعلمون الفازد الأول من القا لون ارقم ع ف الشنة ١٩٨٤ أبعظم اللادة الثالثة أمن القافزن رقم ٢٠ لسخة ٢٩٨٣ المنط للمعن اختلام العالمان وقور المن الشيئة المهمة ألى شيان توجيع المنظيم المبال النب أو التي تضيير على الله ويسر يتبادل بنهم الفقرة الأمل وترد العالمون وتي تجم المهمة المهمة المهميل المادة المجالحة من العالمة رقم: ولا ليبينة، ١٨٩٨ إلمهالُو ليعض أسكام الغانون وقد بالأوار السهة ١٩٧١٠ في يَهْ الله يُوجيه و تنظيم العبالي البداء إلمنص الالله الدينيور إلكا من ارتكب مخالفة الأحكام القائلون وقم ٢٠١٠ للمندة ١٩٧٥ والا فعته البدقاية والقرارات النفاذاله فيل الدين المائل القائول الذا يقعم لظلية الى الوخلة المخلية اللختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتبخذ ضبده وفي هذم الحالة يتقف هذم الإجو مُلِيةً لا تَجَاوِزُ شِنهِرا قَادًا تُبَرِّنُ أَنْهَا عل الحافظ الخته

ا المنظول المنظومة والمنظومة المنظومة المنظومة المنظومة المنظومة المنظومة المنظومة المنظومة المنظومة المنظومة ا المنظومة المنظوم

١٠٦ لسنة ١٩٧٦/ المشاد اليه أو إلاصتهم التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية الْمُعَتِّصَةٌ في خلال سنة شهور من تاريخ العمل والقابون المنتكري لوقف الاصراءات الهي باللهذف أوراتهند فسيعد الاالا تبين أن الأعوللد موضوع االمخالفة تتلف كل الفلوا على الأزوام أو المتلفكاط أو تتضمن خروجا على خطاء الهلظيام أو مغتاورة لللمد الاتهفى بالجزائلانع وهممانا قانونا وبيب عرضه الأمل علم المجافظ الصداد قواد بالازالة أو التصبح وفي القانون أرقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعبول به اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١٣ - لم يقتصر المشرع على مه المهلة الزمنية المشار اليها لمبعاد آخر بل اعاد تنظيم ذات الموضوع اذ أضبحت حالات المخالفات الني يتعين على اللجنة المسار اليها أن تحيلها الى المحافظ المختص ليصبدر قراره بالإزالة أو التصميح بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسبنة ١٩٨٤ هي تلك التي تشكل خطرا على الأرواح أو المبتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة مي قانون الطبران المدنم وبذلك يكون المشرع قد استبعد من هذه الحالات حالة مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا ، وفي ذات القانون منح المخالف مهلة جديدة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لتقديم طلب وقف الاجراءات ، وفي القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أعاد المشرع تناول ذات الموضوع بالتنظيم وعلى نفس النسق اذ قضى صراحة بأنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ ليمنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة. له حتى تاريبخ العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب لوقف الاجراءات، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد نصت على أن يعيل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره أي اعتبارا من١٩٨٦/٧/٤ فان عبارة من تاريخ العمل بهذا القانون ، الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنصرف الى عدًا القانون وليس الى القانون. رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لان المشرع لم يقتصر على احملال النص الوارد في. القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ معل النص الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وإنها اعاد تنظيم ذات الموضوع كما سسبق البيسان ومن ثم يكون المعول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المخالفة التي يجوز التصالح بشأنها هو ما ورد في القانون الأخير والذي عمل به اعتبار من ١٩٨٦/٧/٤ أي يكون آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشأنها هو ١٩٨٦/٧/٣ اليوم السابق على تاريخ العمل بالقسانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ سسالف البيسان اذا أما توافرت الشروط الأخرى التي تطلبها المشرع لاتمام هلما التصالح على النحو الذي نصله الشرع في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاتيه

الأفساف

التهى رأى الجنتية المنومية السمى الفتوى والفظويسنع ال جواز والتمالح في مخالفات إلبناء التي ارتكبت حتى اليوم السابق على تاريشه والسل بالقانون رقم عامل استة ١٩٨٦ المساد المداد

و التولق والم ١٩٠١ كي ٢٩٨٤/١٧/٤ فيلسط ١٩٨٠/١٠/١ والمهدد ملك وطم ١٩٨/١/١٠) .

(۱۷۶) جلسة الأول من نوفيتير سنة ١٩٨٩

علمتاؤن بالكفاع العام _ مقابل رصيد الاجتزات الاعتبادية _ مداول الاجي_ . به دران الاخر في المحرب المحرب المحرب المحرب الكفاع العام العامدي بالقانون والقانون والم 28 الهاه ١٩٧٨ - لهاواد ١ و و و و و المحرب عن قانون العامل العادد بالقانون ولم ١٧٧ أسنة ١٩٨٨ -

لم ينقو فاورن تقليم المعلى بالقطاح العام مسالة المتها . طحة العلمان دون استفاد وحيد من المتفاد وحيده الله يتحدر من المتفاد العلم الله يتحدر الرجوع في خلا اللهان الى فانون العمل وميده الله يتحدر من المتفاد الله المتفاد الم

السيتي عند الله المراح الله المروعة المقاما السابق الشعار الله بجلسستي المار المراح ا

ول أنه يأم يكوَّى المخالِ الله عند اقتصادا عَنَّ النفقات أو رَفَعًا السَّدِي وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ إِلَّهُ لَا يَادَةً فَي الاَتِنَاجُ أَوْ أَنْ تُكُونَ كُلَّايَةً قد حدثُ بعرتُهِ معتاد عن المامين الأخيرين ، ٠٠ وكذلك استعرضت المادة (١) من قانون العمل وقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أنه على تطبيق أحكام هذا القسانون :

بالأجر: كل ما يتقاضاه العامل لقاء عبله نقدا مضافا اليه جبيع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الإخير ما يأتي : به والملاقر (ويقرر) من القانون المذكور التي تنص على أن د يحدد صاحب العبل بواعيد الأخارة الأعتبادية أحسن معتصات العبل وطروقة فرز وقور جبيع الأحوال يعب أن يحسل العامل على أجازة سنوية هدتها سنة أيام المغتلقة الحالم العامل الإفرادة م

بديجوند بهاء بهلن الجلس باكتابي من العامل عنم نعدة الإجازة الاستواعة المعامل على كالالله ويقا المعامل على كالال على كالالله المنطق المعامل المنطق المعامل المنطق المعامل المنطق المعامل على المعامل على المعامل المعامل على المعامل ع

والمنتباتك البخسية أن الماملين بالقطاع المام لم ينظم قانو نهم الخاص (قر لا أستنفاد رصيله الذي لا لم الأ السنة المالا وون استنفاد رصيله الذي تجمع من الإجازات الاعتبادية ، فكان من المتمن الرجوع الى الاحكام المنظمة لتجمع من الإجازات الاعتبادية ، فكان من المتمن الرجوع الى الاحكام المنظمة لتلك المسالة في قانون المعل وقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة المناهة وفقا لنعل الاخالة المؤادلاتان القالون وقم المغ لسنة ١٩٨١ باعتباره المراه في في المنطقة المؤادلين أنه إنسان الأ الإعلى المغللة الإعلى المؤاد المنافزة المؤادلاتان المنطقة المادلين أنه إنهازاتان المؤاد المنافزة المن

المزيوع على خالوق النسل لمي طفا الفتالي .

5 أن المن المن المسل المي المنار الله المنالي .

5 أن المنا المناء المحمدة العمومية - في مُجال تطبيق الحكام (المانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ المسار الله - قد استقر على إن الأجر الذا اتخذ كاساس التخذيذ أنونون كاردة المنارع المناس ال

فان مبلغ التعويض ينحصر في الأجر الأساسي المستحق له طبقا لجدول الأجور الرقق بالقانون المذكور وملحقات الأجر التي ترتبط به ارتباطا لازما وتعدما كالملاوات الاجتماعية والإضافية وبدل التمثيل وطبيعة الممل اما الملحقات الاخرى المتفيرة كالحوافز والمكافآت التسميمية فلا تندرج في ميلغ التعويضي لكون المشرع قد ربط استحقاقها باستيفاه المامل فشروط معينة ومباشرته العمل بشكل فدلي ا

واذ يعتبر المقابل المتقدى عن رصيد الأجازات الاعتيادية التي لم يستصلها السامل في القطاع السام عند انتهاء خدمته بمثابة تعويض له ، يعتد بأخره كاساس لحسلب مبلخ التعويض للستحق له ، ومن في قال المقابل النقدي المستحق له يقتصر على الأجر الاساسي المقرد للمائل وملحقاتًا الإجر التي ترتبط به ارتباطا حتميا كما تقدم وهو ذات الرأى الذي خلصت المد الجمعية المهومية بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٨/٣/٢

لللك

انتهى رأى الجمعية المبوهية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الأجر الذى يعتد به عند حساب القابل النقدى عن رصيد الأجازات الاعتيادية للمامانين بالقطاع المام هو االأجر الأساسي وملحقاته اللصيقة به وذلك لا يقدمل الحواقز أو الكافات التشجيعية على النحو السالف بيانه منظ

ر فتوی رقم ۲۰۰۲ فی ۱۹۸۹/۱۱/۸ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ ملك رقم ۲۷۳/۱/۸۳) ٠

(AYO)

جلسة الأول من توقمبر سنة ١٩٨٩

اختصاص ــ الجمعية العبومية السمى الفتوى والتقريع ــ (خالاعة ايجارية) .

الأضل إن الهيمية الشيوبية السين التولى والشريع الفض ابابداء الزائل الملوم في المنتخاص المنتخ

تنص المادة ٢٦ من المقانون وقم ٤٧ أسنة ١٩٧٧ مشان مجلس المولة على أن « تختص الحيضية المسومية القاسق المنتوق والفشاريم بإيماله الراي مسببا في المسائل والموضوعات الإكبية :

() المنازعات التي تنشا بين الوزادات أو بين المسائع المامة أو بين المهدئات المعلمة أو بين الهيئات المعلمة أو بين الهيئات المعلمة أو بين المهدئات المعلمة أو بين المهدئات وببضها المعمن ويكون رأى العبينية المعرمية المستشئى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات غزما المهانية أسمان تأميز ويتم الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر على أن " تختص المحاكم الملاقة في المؤجر والمستأجر على أن " تختص المحاكم المادية دون غيرما بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق إحكام هذا القانون» و

يعن حيث أنه برائين كانبالأصل كل البعطية تللملزمية لقسمن القتوى دالتيمرين تغييم رفايعا المولى الملزم في النباذعلاء التي يختشنا نبغ الوفادات والجسالع والهيئات العالمة حوسنات الصلح المفلم توفيينا عن البغاث العامة والجسمال الميما الميما المينانيات لمراكب سنائقا اللكل الا العراقا فقد المصرع المنتساس بنطر توج مغين تما لملئاؤعات طبيعة المتوى بجنص تتامل العشد ، بهذا العصرة المخلص وسعو ، و

ولما كان التانون وفي أفق السنة المائه المسيسان الله فيه أناط نطر المنازعات الابجازية النامية من علميق أسامة بالمسلمة الإبجازية النامية من علميق أسامة بالمسلمة الإبجازية النامية وكان في دائرتها المتعاز معل المنازعة كان من النازعة المروضة وكان المتانية والمنازعة المروضة وكان منازعة المائرية على المتعار وحجم المتعار من نكون الجهة التي حددها وحجم المتعار ينط على المتازية المتعارضة المتع

في عدا ألتناق ولو كان النواع بن جهدي من الجهاد التي حدثها المادة ٢٣٠/د من القانون وهم /٤ ليننة ١٩٧٣ المهاد واله وهو ما استفر عليه الناء هذه الجمعية (

لال

التهمت المعينية المتومية المستوى الفتوق، والفقريم إلى عدم اختصاصها بنظر التراغ والله ... بنظر التراغ والله ريدون وفراف فر المراه (١٩٨٨/١٤ كِفْنَة ١/١٨٨/١٢/١٤ مِنْدَ وَفُرَ ١٩٨٨/١٢/١٨٨) .

(ال ۱۷۲۸) جائي الله ۱۳۹۸۹ الله ۱۳۹۸۹ اله

عاملون بالقطاع العام _ بدلات _ بطل أنقلال _ استحفاقه خلال الاجازة الاعتبادية • المعتبادية • المواد ١٩ ، ١٤ ، ٢٠ ، ١٥ من لائحة بدلورالسفر وبصياديف الانتظام للنظاع البام المسادرة براء رئيس مُجِدَّى الوزرة رقع ١٩٧٠ أسنة ١٩٧٠ ،

الجائز المشرع منه شاغل بعض الوطائف بيل انتقال ثابت تراجهة فاقات الانتقال العلمة التي تراجهة فاقات الانتقال العلمات ليكنف قراء المقام المنطقة التي عيرف في نطاقياً ذلك البدل ... يعطون في تحافظ المنطقة التي عيرف في نطاقياً ذلك بين البدل ... يعطون الإنتقال المنطقة المنافزة التي يعطون المنطقة المنافزة المنافزة المنطقة المنافزة المنطقة ا

استظهرت الجمعية الصومية فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٩/٢/١٥ لتنسل وتبينت أن المادة ١٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع المام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « مصروفات الانتقال هي ما يصرف للعامل نظير ما يتكلفه فعلا من نفقت بسبب أداء الوظيفة من أجور صفر وانتقال ونقل أمتمة وحملها ٠٠٠ وكذلك المادة ٢٤ من ذات اللائحة التي تنص على انه و يجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تقرير بعل انتقال ثابت تقابلة مصروفات الانتقال المعلمة لأغراض العمل ، ويجب أن يتفسن قرار منح البعل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البيل ، ولا يمنح هذا البدل الا للماملين الذين يشملون وطائف تستدعى البيل باعمالها استعمال ومنائل النقل استمالا بصفة دورية متواصلة ٠٠٠

كبا تنص المادة ٢٥ على أن « العاملون الذين يصرف لهم بدل انتقال ثابت لا يستحقون استرداد مصاريف الانتقال عند الانتقال في المنطقة أو المنائرة المقرر لهم يضل الانتقال عنها ، كما لا يحق لهم استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالمؤسسسة أو الولمينة المخصفانية في المهام الرسمية ،

واستبانت الجمعية أن ألشرع مراعاة غنه لما يعطله التيام باعسال يعض الوطائف من استعمال وسائل الانتقال استعمال دوريا متواصلا اجاز منح شاغل هذه الوطائف بعل انتقال تابت اواجهة نقات الانتقال المفتلية التي تتعلق المن تتعلق على المنتقلة التي يعشق على مستعقى هذا يعشق في نطاقها ذلك البدل وفي مقابل ذلك يعظر على مستعقى هذا البدل استعمال أسائل الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون بها و المطالمة باسترداذ قيمة مصروفات الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون بها و المطالمة باسترداذ قيمة مصروفات الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون بها و المطالمة باسترداذ قيمة مصروفات الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون بها و المطالمة نقوير، البدل وبلدل النابت عن صرف قيمة نفقات انتقالات العامل الفعلية أقي كل هرة على سعية بسيب ادام المعال وطيفت بالمحدد المعالم المعالمة المقال المعالمة المحدد المح

ولما كان التابع لن بعد المراد المنافعة المسالية المنافعة المنافعة

لللث

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتضاؤيع الى نخم جوّالَ حرمانِ الهامانِي بالمشركة الإمهانية بالهميناعاتِ المعدنية مِنْ بعل الانتقالَ الثابت خلالِ مِنهُ الأوازَة الاعتبارية المقررة الهم:

و صوي والواهد والمي والرووي الموه وهلة والمواهدة المنافرة ١١٠١/٥/١١٠ .

(۱۲۹۲) جِلسةِ الإول مِن نوفير رسبة (۱۹۸۶)

شرائب ورمبوم جمركية .. الاعقاء منها .. (سپياداتِ دِكِوبِ) •

قانون الهيدرُّد رقم ٦٣ كسنة ١٩٦٧ - الأميلِ العالم بن تحولُ الهِمَالِي والمعالمِ ونها الميدانِ . الركوب - إلى الباقد يقتمهم للقراف الهيركية سراستنبه من هذا الايدل أجاز الشرحُّ العراج مؤكداً عَنْ يَعْمَى المُتَّالِمُ بِنَا فِيها السياراتِ وون تسييلها بالقراف والرسومُ المَلازة ـُــ هذا الاستنباء وقود يقيلت ها التي منه أو تجللت شروط الاريره ثبن على المجهد المستودة مبنه القرافي والرسوم المقلوبة _ فليق و

تنص المائة إهم من قابون الجماول وقد ١٦ لسنة ١٩٦٢ على أن وتعضيخ البسائم التي تدخل أواض الجمهورية لضرائب الواودات المرود في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقردة ، وذلك إلا ما استثنى بنص خاص من مهنوسل المغيرائب المجمولية وغيرها من الفترائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ووود البضاء الحراق وغيرها من الفترائب والرسوم التي المنطقة في المنطقة المائم الإعراقات العمر لية وأداء المضرائب والرضوم المستخفة عبل العام الإعراقات العمر لية مواداء المضرائب والرضوم المستخفة عبل المائم الاعراقات العمر المواج على المائم العمرة والوضاع على المنطقة وقال المائم على المنطقة وقال المنطقة على المنطقة وقال المنطقة المنطقة على المنطقة والوضاع والمنطقة والمنطقة والوضاع والوضاع والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والوضاع والمنطقة والم

والسبقاد من ذلك أن الأصل المام أند دخول البضائح ومنها سيادات الرحوب إلى البلاد موجها البلاد الموجها أن المهم المسالم الموجها الموجها الموجها الموجها الموجها الموجها الموجها الموجها والرسوم المردة وققا للسروط والأوضاع التي يحدها وزير الخزانة (المالية) وغنى عن البينان الرحق الاستثناء مؤقت بطبيعته بحيث الما المتحدة أو تخلفت شروط تقريره تمين على الجهة الستوردة سهاد المحابي والمربع المطاورة على المحابية المستوردة على المحابية والمرابع المحابية المستوردة المحابة المحابية والمرابع المحابة المحابية والمحابة المحابة والمحابة وال

ولما كان تلك ، وكان التابت من الأوزاق أن مصلحة الجمارك الرجب عن السيارات النات الشباط الناج عن السيارات النات الشباط التيها يناه على تعهد الهيمة المسلحة السباحة السباحة المستحقة عليها في حالة علم صدور قرار باعقائها و وبعد انتهاء المعاد المحدد للاعلام في تعهد قرار باعقائها ولم القيالة علم يعهد قرار باعقائها ولم القيالة باعادة تعدير الشيارات ولم تفريد المساحدة المحدد المسلحة المراد المحدد المسلحة المسلحة

والرسوم النجر لله المستحقة عليها مرائي سطالها متاكد كانه يتبهن الدائم المائية المستحقة عليها الدائم المستحقة ا

الكاك

النفوند الدوية المسروعات السيمين التوي والتوسيع الله النام الموقق السيدة الله النام الموقق السيدة المسلمة المسلمة المسيدة الم

رب آدن التبديد من بدل الانتقال الشار اليه هو أحد المزايا المقررة أو لمنيت لتعريض العامل بصغة اجمالية وجزافية عما يتكبده من انفقات لمنية في سبيل أداء مهام وظيفته وإن مناط تقريره هو أن يشغل العامل رفايقت استعمالا احدى وسائل الانتقال استعمالا حدى وسائل الانتقال استعمالا التي يقرم بها العامل خلال المدة المدرة عنها أذ يكفي لاستحقاقه الذي يقرم بها العامل خلال المدة القررة عنها أذ يكفي لاستحقاقه أن تكون أوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية بعراصلة ربذلك فأنه يمتبر من البدلات اللعميقة بالأجر الأساسي للعامل بعرث يدور مه حدودة وعلما ، فيمتنع البدل في كافة حالات استحقاق الأجر الإساسي ولا يصرف ذاك البدل خلال فترة الإجازة الاعتبادية المداخلة بأنال المدا لمن ذلك البدل خلال فترة الإجازة الاعتبادية المداخلة في تطان المدة القرر عنها ،

كللكك

انتهى رأى الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عهم جواذ حرمان العاملين بالشركة الإهلية للصناعات المعانية من بعل الانتقال التابت خلال مدة الإجازة الاعتيادية المقررة لهم *

و نتري رتم ١٠٨٨ في ١٠/١/١/١١ والمدينة ١٥٨١/١١١ ملف رقم ١٠٨٨/١١١ ٠ و

د ۱۹۸۸) حلیمة الاول من نوفوس سنة ۱۹۸۹

لدارة الانونية _ اعضاؤها _ القيد بنفاية الحامن _ رسم القيد _ الجهة الختصة بسداده •

القانون رقم 22 لسنة 1977 بشاق الأدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والهيئات العامة والهيئات المامة والهيئات المامة والوجات التابية المناب التابية التابية

تنص المادة ١ من القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٧ بشسان الاداوات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على ان د تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضساء الاداوات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ٥٠٠ ، •

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أن « تمارس الادارات القانونية لمختصاصاتها الفنية في استقلال ١٠٠ ولا يخضع مدير وأعساء مذه الادارات في مباهرتهم لأعمالهم الفنية الا لرؤسائهم المتدرجين وفقا لأحكام القانون ، ولا يخل ذلك بسلطة وثيس مجلس ادارة الجهة المنشأ فيها . الادارة القانونية في الإشراف والمتابعة ٢٠٠ وتنص المادة ١١ على أن « تكون الرطائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه التالى :

مدير عام ادارة قانونية ، مدير ادارة قانونية ، محام ممتاز ، محام أول ، محام ثان ، محام ثائث ، محام رابع ٠٠٠ ، .

وتنص المادة ١٢ على أن « يشترط فيمن يمين في احدى الوطائف الفتية بالأداراتُّ القانوئيّة أن تعوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدتين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال وأن يكون مقيدا بجدول . المحاميّن المستفليّن ••••

وتنص المادة ١٢ على أن د يشترط فيمن يشمل الوطائف الفنية بالاهارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة ٥٠٠٠ . وأخيرا تنص المادة ١٩٧٣ من قانون المحاماء رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « تتحمل الهيئات المامة وشركات القطاع العام ٥٠٠٠ برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في ادارتها الفانونية المرخص لها بذلك طبقا لأحكام هذا القانون » «

ومفاد ما تقدم أن القانون وقم 24 لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد حدد على سبيل الحصر الوطائف الفنية التي يمين فيها إعضاء الادارات القانونية المخاطبين بأحكامه والتي تبدأ يدرجة محام رابع وتنتهى بدرجة مدير عام ادارة قانونية واسترط في المرشح لشيفل احدى هذه الوطائف أن يكون منيدا بجدرل المحامين المشتقلين بنقابة المحامين وان يكون قد مضى على قيده بالنقابة المددة بالقانون قرين كل وظيفة هذا وقد قضى القانون المناد البه أيضا باستقلال أعضاء هذه الادارة في مباشرتهم لإعمالهم الفنية وعدم خضرعهم في ممارستها الا لرؤسائهم المتدرجين طبقا لإحكامه وذلك الحدون اخلال بسلطة رئيس الجهة في الاشراف الاداري والمتابعة لإعمال تلك

ولما كان فانون المحاماء رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد الزم الهيئات المامة وشركات القطاع المام بتحمل رسوم قيد واشتراكات المحامين المعاملين بادارتها القانونية وانه طبقا لأحكام قانون الادارات القانونية رقم المام يتحمل عاملا في تلك الادارات القانونية رقم كا لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يعد محاميا عاملا في تلك الادارات الا من كان مقيدا بنقابة المحامين وشاغلا لاحدى الوطائف القانونية المحددة به على مبيل المحصر ومن ثم فان النزام الهيئات المامة بسماد الرسوم والاشتراكات يتمرون فقط الى اعضاء الادارات القانونية بها دون مواهم وترتيبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن العامل المروضة حالته لم يكن يعد وفقا للمفهرم المتقدم في تاريخ قيده بالنقابة أمام محكمة النقض عضوا بالادارة القانونية لهيئة المجتمعات المعرانية البحديدة وانما كان منتدبا فقط للاشراف عليها أي لمارشة ذلك الاختصاص المقرد لرئيس متدبا للمنظ احدى وطائفها ، ومن من فانون المحاماه ويكون ثم قانون المحاماه ويكون عليها استرداد قيمة تلك الرموم منه .

لاليك

انتهى رأى الجمعية المهومية لقسمى الفترى والتشريع الى عدم جواذ تحمل حيثة المجتمعات العبرانية الجديدة برسوم قيد الدكتور / رفعت المسيلحي محمد النجار بنقابة المحامين أمام محكمة النقض •

رُ فتوی رقم ۱۰۹۹ فی ۱۹۸۹/۱۱/۱۶ چئسة ۱/۱۹۸۹/۱۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۲/۳۰ ﴿ ◘ ٣

(AVA)

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٩

متاقصات ومزايدات ... عقد القاولة ... اركانه ... الأجر (تحديده) •

يتصب التراشى في عقد المتنولة على عنصرين هما : العمل المطلوب تلعيته أو اللحن المراد تصنيمه ، والأجر الذي يلزم به دب العمل .. يعد الأجر دكنا أصاصيا لا يتضف علد المتلاولة بدنونه .. يجب التميز في هذا الثبان بن فرصين أولهما : أن يعرض الطرفان الأجر ويمجزا عن الانفاق على مقداره ففي هذه الدخالة تكون المقاولة باطلة لاندام احد اركانها وناتهما : الا يتفق الطرفان على تحديد مقداره دفع الخالهما على موضوع المقاولة فيتم تحديد الأجر في مقد المحالة وفقا لعكم والدته ١٠٥ عن القانون المدنى ... كليتن

تبينت الجمعية العمومية أن الوحدة المحلية لمدينة كفر الزيات قد طلبت الى الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحى للقاهرة الكبرى بموجب كتابيها المؤرخين ٧/٧ ، ١٩٨٢/٩/١١ على التوالي اصلاح عدد طلمبتين غاطستين مقاس ٦ مرصة إحداهما خاصة بمحطة المجارى الفرعية بشارع الجيش والأخرى خاصة بالمحطة الرئيسية بشارع أحمد شوقى وأن الفرعين لم يتفقا على تحديد الأجر المستحق لاصلاح الطلبيتين سالفتي الذكر • واستعرضت الجهمية حكم المادة ٦٤٦ من القانون المدنى التي تنص على أن • المقاولة عقد ربيعه بيقتضاه أحه المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجي بتمهد به المتعاقد الآخر ، وكذلك المادة ٦٥٩ من ذات القانون التي تنهي على أنه و إذا لم يحدد الأحر المبلغة وحب الرجوع في تحديده الى قيمة العمل و نفقات القاولة ، واستبانت أن عقد المقاولة هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب التراضي فيه على عنصرين اثنين : العمل المطلوب تأديته أو الشيء المراد تصنيعه ، والأجر الذي يلزم به رب العمل وهذا الأجر بعد ركنا أساسيا لا ينعقد عقد المقاولة بدونه وبيجب التميز في هذا: الشأن بين فرضين أولهما أن يعرض الطرفان للأجر ويعجزا عن الاتفاق على مقداره ففي هذه الحالة تكون المقاولة باطلة لانعدام أحد أركانها وثانيهما أن لا يتفق الطرفان على تحديد مقداره رغم اتفاقهما على موضوّع القاولة فيتم تهديد الأحر في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٦٥٩ من القيانون المدنى ، وذلك على أساس قيمة العبيل ونفقات المقاولة ٠٠٠ ولما كان المسلم به وفقا لاحكام القانون المدني أن عقد المفاولة شأنه شأن سائر العقود الرضائية الأخرى ينعقد بايتجاب وقبول متطابقين وانه يعتبر قبولا في مقام ابرام. مذا المقد قيام المُعاول بتعفيد الأعمال المطاوبة منه واذ كان الثابت أق. اسلاح العلايدين المتناد اليهمأ فن الخالة المروضة قد تم بناه على طلب الوحدة المحلية كدينة كفر الزيات وان الأوراق قد جات خالية مما ينهيد انصرف ارادة هيئة الصرف الصحى الى القيام بسملية الاصلاح المطلوبة منها مجانا ومن ثم فانه يتمين على الوحدة المذكورة أن تؤدى الى هيئة المعرف معانا ومن ثم فانه يتمين على الوحدة المذكورة أن تؤدى الى هيئة المعرف مليم جنيه

الصحى قيمة اصلاح الطلمبتين المسار اليهما والبالغ قيمتها ٢٣١٥٥٢٠٠

مليم جنيه

وذلك بعد استبعاد المساريف الادارية ومقدارها ٣٣١٥٥/٢ وذلك عمالا بها استقرت عليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من عدم جواز الطالبة بالمساريف الادارية فيما بن الجها تالادارية وبعضها البعض

لللسك

انتهت الجمعية العيومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الوحدة المحلية لمدينة كفر الزيات بأن تؤدى الى الهيئة العامة لمرفق الصرف الصنحي. عليم جنيه

للقاغرة الكبرى مبلغ ٢٣١٥/٣٠٠

(فتوی رقم ۱۱۰۱ فی ۱۹۸۹/۱۱/۱۹۸۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۹۸۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۷/۱۹۸۱) -

(۱۹۸۰) حلسة الأول من نوفهبر سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة .. اجازة دراسبة (تدريب) .. العقوق المالية للموقد للتدريب ٠

ر قانون تقلم الماملين المدنيج بالدولة رام ٤٧ كسنة ١٩٧٨ ، قراد رئيس الجمهورية رئم ٢٥٨ تسنة ١٩٦٨ بشان تنظيم الماملة المائية للعاملين) ... اجغز المشرع ايفاد العاملين فلتدريب سواء داخل الجمهورية او خارجها ، واعتبر مند التدريب فترة عمل يتمتع فيها العامل بكافة المرايا المقررة للوظيفة التي يشغلها بجهة عمله ... تطبيق .

استعرضت الجمعية المهومية المادة (٦٠) من قانون نظام العاملين المدنين باللولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه و يجوز ايفساد العاملين في بعثات أو منع للمدراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بدون أجر بانشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٩٩ يتظيم شــنون البعثات والأجازات المدراسية والمنح والقوانين المعدلة والكيلة له ٠٠٠ ٠٠

والمادة (٦١) من ذات القانون ــ المدلة بيقتضى القانون رقم ١١٥ لسينة ١٩٨٣ التي تنص على أن « ينشأ يكل وزارة أو محافظة أو هيئة عامة مركز للتدريب يتبع السلطة المختصة ٠٠٠

وتمتبر الفترة التي يقضيها العامل في التعديب فترة عمل يتمتع فيها بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته، ويعتبر التخلف عن التعديمب اخلالا بواجبات الوظيفة · وتحدد المعاملة المالية للموفدين للتعديمب وفقا للقواعد المقيرة في هذا الشأن » ·

كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين التي تنص أن « يحتفظ العامل الموقد للتدريب بجبيع الزايا التي يتمتع بها في وطيقته أثناء مدة تدريبه في داخل الجمهورية » واستهانت الجمهية من المنصوص المتقدم أن المشرع في قانون العاملين المدنيين بالمولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز أبهاد العلملين في بعثات أو منح المداراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بعون أجر وفقا للشروط والأوضاع المشار اليها في الكانون رقسم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شقون البمئات والأجازات الدراسية ولملسع ١٩٧٨ لسنة المشرع إيفاد العاملين للتدريب سواء داخل الجمهورية أو خارجها ، واعتبر مدة المتدريب فترة عمل يتمتع فيها السامل بكافة المزايا المقررة للوظيفة المتي يشغلها بجبهة عمله ٠

ولما كان الهامل المعروضة حالته _ وفقا للمستفاد من الأوراق _ قد حصل على أجازة دراسية بمرتب بغرض التعريب داخل الجمهورية بكلية الدفاع الوطنى باكاديمية ناصر المسكرية العليا في القترة من ١٩٨٧/ وحتى ١٩٨٧ وحتى ثم فسأن هذه الملة تعتبر فترة عسل يستحة خلالها المذكور أجوه الأساس بالاضافة الى جميع المزايا الملاية المتررة ، للوظيفة التي يشغلها بالجهاذ المركزي للتنظيم والادارة ، وذلك أعيالا لصريع حكم المادة ٦١ من الهانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف

لالسك

انتهى رأى الجميعية المبومية لقسمهى الفتوى والتشريع الى استحقاق الممال فى المالة المروضة لأجره الأساسى بالاضافة الى جميع المزايا المفررة للوطيفة التى يشغلها بالجهاز المشاد اليه ، وذلك فى الفترة من ١٩٨٨/٨/٣ ١٩٨٧ وحتى ١٩٨٨/٦/٣٠ ، للأسباب السابق ايضاحها .

ر فتوی رقم ۱۹۲۶ فی ۱۹۸۹/۱۱/۲۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۱/۲۱) •

(۱۸۱) جلسة الأول من تولمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدئيون ــ مؤهل دراسي ــ معادلة ٠

قراد وزير التعليم رقم ٢٠٦ بتاريخ ٥/١٨٨/٧ م بعدادية بعني الشهادات والأوهادي المساهدة والأوهادي المسلمية وقفى بال الشهادات والأوهادي المسلمية وقفى التحقيق المسلمية والأستخدية والأستخدية والأسترية والمنزد التعليقية والربية المنابة المن بعنيا جامسة حلوان في المنتصمات المنابق من تعتبر مساهدة الدوحة الميالاوروس التي تراها الازمة عند المليد المنابق المنابق المنابق المنابقية التي تراها الازمة عند المليد المنابق المنابقية المنابقي

تبين للجمعية الممومية أنه سبق وأن صدر قرار وزير التعليم رقم و707 بتاريخ /١٩٨٨/ بمعادلة بعض الشهادات والمؤصلات العلمية وقفى بأن الشهادات والمؤصلات العلمية وقفى بأن الشهادات والمؤصلات العلميا التي كانت تبنحها كلية الفنون الجعيلمة بالقاهرة والاسمكندرية والفنون التطبيقية والتربية الفنيسة لغريبها خلال تبعيتها للوزارات المختصسة بالتعليم ، تعتبر مصادلة للدية البكالوريوس التي تمنحها جامعة حلوان في التخصصات المناظرة ، ويجوز للكلية المنية أن تفرض المقررات التكميلية التي تراما لازمة عند القيد لمرحلة الملبطوم بالتقديم الذي تنص عليه اللوائع المداخلية لهذه الكليات ، وإنه تطبيقا لذلك فقد أصدر رئيس الوزراء القراد رقم ٥٢٥ بتاريخ ٢٠١٩/١/١٩ بتميني السيد / محتاد ايراهيم عامر المروضة حالته وكبلا لمديرية التربية والتصليم بمحتاد ايراهيم بالدرجة العالمية .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن وزير التعليم قد قرر اعتبار دبلوم كلية الفنون التطبيقية المعاصل عليه السيد المروضة حالته معادلا لدرجة البكالوريوس التى تمنحها جامعة حلوان ، ومن ثم ، يكون قد استوفى شرط المؤهل العالى المناسب الملازم لترقيته لوظيفة من المدرجة المعالية وقد تمت ترقيته بالفعلى الى هذه الوظيفة بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٨٨ المسار اليه • وتبما لذلك لا يكون ثبة محل لابعاء علم أي في هذا الموضوع بتعيين حفظه •

تنتسك

انتهى رأى الجنمية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع ال حفظ المؤسسوع *

ر فتوی رقم ۱۹۲۹ فی ۲۰ /۱۹۸۹/۱۱ چلسة ۱۹۸۹/۱۱/ ملف رقم ۱۹۸۹/۳/۱۷) •

CYAY

جلسة الأول من نوفمبر سئة ١٩٨٩

(1) عاملون منابون بالدولة ـ المستحقات اللية خمالاً فترة الاعتقال ـ المستح

للواد ۵۰ ، ۵۰ ، ۹۰ ، ۱۳ من قانون نظام العاملين الدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۸ ـ قراد رئيس الجمهورية دقم ۳۷۷ لسنة ۱۹۸۷ بينج العاملين بالحكومة والقطاع العام والجندين بالقوات المسلحة والشرطة منعة بمناسبة بند العام الدراس

.. يستحق المامل اجره مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لتظلم الدرجات المشاو اليه بعبدل الاجور الملحق بقانون نظام العملين الدنين بالدونة .. استحقاق البلات والدواؤ الواقع الا الأجوز بالمناب تقريرها التصوص عليها فانونا - حقل المشرع على المامل النفس والا حرم من المره عن منه غيابه مع عمم الإطلال بوسائته تقريبا .. الانتظاع الان يربح الم الإطلال بوسائته تقريبا .. الانتظاع الان يربح الى ارادة العامل .. عنا كان الانتظاع مرده عروف واسباب خارجة عن ارادة العامل .. عنا كان الانتظاع مرده المواقع الان الانتظاع الارادي في هذه التعلق سواء من حيث العرمان من الأجر المناسلة المناسلة المناسلة المناسلة المناسلة والمناسلة وأداه أن الانتظاع عن العامل كان تقلوف المناسلة المناسلة عن المعلى كاملا خلال منة المناسلة به والتي تدور معه وجودا وعما كالملاوات الاجتماعية والاناسانية وبدل طبيق وبدل طبيق وبدل طبيق وبدل طبيعة العلى المنتظرة وبدل طبيعة العلى - عنيق والانافية وبدل طبية وبدل طبية وبدل طبية وبدل طبية وبدل طبية العلى المنتظرة وبدل طبيعة العلى المنتظرة وبدل طبيعة العلى العيق و

(ب) الأرم ... العاملون به ... اثر الاعتقال على العوافز الشهوية والمتع - مرف. العوافز الشهوية والمتع - مرف. العوافز الشهوية الجاء العامل العوافز الشهوية الجاء العامل العوافز الشهدة على العرف طد العوافز بسلة تكان تكون جماعية ... يستحق الدتال المتحفظ القروة جماعية ... يستحق الدتال المتحفظ القروة بعناسية به العام الدراس ... تعرف المتحفظ الملة دون استنزال مدة الاعتقال التي انقطع على عامل العوافز سيتم الاسباب خارجة عن الانتخاص ... عليق ...

المدترضت الجمعية المهومية المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين المدنين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن و تعدد بداية ونهاية أجور الوطائف بكل درجة وفقا لما ورد بالجعول رقم (١) المرافق و والمادة (٥٠) من ذات القانون التي تنص على آن « تضم السلطة المختصة نظاما للموافز المادية والمعنوية للماملين بالرحدة بما يكفل الإمداف وترسيد الأداء ، على أن يتضمن هذا النظام فتات الحوافز المادية وشرط منحها ، وبسراحماة ألا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سميحت طبيعة العمل بقلك وأن يرتبط صرفها بستوى أداء العامل والتقارير المورية المقدمة عنه » والمادة (١٥) منه بستوى أداء العامل والتقارير المورية المقدمة عنه » والمادة (١٥) منه

التى تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقلم خلمات همتازة أو أعمالا بحوثا أو اقتراحات تسباعه على توسين طرق العمل أو رفع كفاة الأداء أو توفير في النفقات » والمادة ٢٦ منه التي تنص على أنه « ٠٠٠ ولا يجوز للعامل أن ينقطح عن عمله الا الجيهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٧ بعنج العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجندين إبالقوات المسلمة والمشرطة منحة بيناسبة بعه العمام العراسي ١٩٨٨/٨٧ التي تنص على أن « يمنح العاملون باللمولة بيناسبة بعه العام المداسي المداسي على أن « يمنح العاملون باللمولة بيناسبة بعه العام المداسي ١٩٨٨/٨٧ منحه تعامل العالمين أو المؤقتين الذين تسرى عليهم أركم على جميع العساملين سواه العالمين أو المؤقتين الذين تسرى عليهم أن المناسبة بعد المام العراسي المحمورية ألكام القانونين رقيس لاع لسنة ١٩٨٧ و ٨٤ لسنة ١٩٨٧ و ٨٤ لسنة ١٩٨٨ و ٨٤ لسنة ١٩٨٧ و مذكل مدن ورير المالية في ١٥/٩/١٩٧٨ إيشان قواعد المؤلم المداسي تضمن وزير المالية في ٥٥/٩/١٩/١٩ إشان قواعد والضوابط الآلية : « وتوجه وزارة المالية النظر الرباع القواعد والضوابط الآلية : ٠٠

 ع. تصرف المنحة بنسبة المدة التي قضاها العامل في الخلعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٩/١ حتى ١٩٨٧/٨/٢١

م تصرف المنحة للمـــاملين المرضى بامراض مزمنة الذين منحوا
 أحازات استثنائية •

١٤ _ لا تصرف المنحة للفئات التالية :

(أ) العاملون الذين يعملون في الخارج ٠٠٠

(ب) الْمَاملون المعارون للعمل في الخارج ٢٠٠

١٥ _ يستبعد من حساب المدة التي تصرف عنها المنحة مدة الإيقاف عن الممل ومدد الفياب بدون مرتب ع • وكذلك استمرضت الجمعية قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ الذي تنص المادة (١) منه على أن ه تصرف لأعضاء حيثة التدريس • • والماملين بالجامعة مكافأة حوافز المهرية طول المام وفقا للبيان التالى • • • والماملين بالجامعة مكافأة الحوافز الا • • • القائمون بأعمالهم نفسلا دون المنتفيد من مكافأة الحوافز الا • • • القائمون بأعمالهم والاعارة • • وقرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤ بشمائن تشكيل لجان الامتحانات وصرف مكافاتها الذي جاء بالقواعد الملحقة به كالإني : • المكافآت : تصرف عن الجهد المبدول في الامتحان اجمالية شاملة مهيئة أن تواريخ عمل معينة وتصرف في نهاية

كل امتجال وفي جهدد الحد الألهي ٢٠٠ ، وأخيرا قرار رئيس جامعة الأزمر رقب جامعة الأزمر رقب المناه الأزمر رقب أنه الأزمر رقب أنه على أنه الأزمر رقب الجامعي ١٩٨٨/٨٧ وتعريضا عبا بذله العاملون من جهد كبير اسستعدادا لبده السام الدراسي بتكليف من رئيس الجامعة ، يصرف لجميع العاملين ٢٠٠ مكافأة تشجيعية تعادل ٣٠٪ من أول مربوط الدرجة ، ٢ وقد صدر هذا القرار في ١٩٨٧/٩/٢٤ .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقلمة أن المامل يستحق أجرا مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لنظام العرجات المساد اليه بجدول الأجور الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة • كما يستحق يعلات وحوافز ومكانات يرتبط منحها له بتوافر اسباب تقريرها النصوص عليها في هذا القمانون • وقاء حظر المشرع على المسامل أن ينقطع عن عبله الا لأجازة يستحقها أو لسبب قرره القمانون كتنفيذ عقوبة الوقف عن المبل ، والا حرم من أجره عن مدة غيابه مع علم الاخلال بمسادلته تأديبيا • غير بأن الانقطاع الذي يرتب هذا الاثر هو الانقطاع الارادي الذي يرجع الى حالت بينه وبين مزاولته لأعمال وظيفته ، فلا يجوز أعمال الأثر المترتب على الانقطاع الارادي في هذه الحالمة سواه من حيث الحرمان من الأجي المسادلة التاديبية •

ولما كأن السبيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ في العيالة المروضية _ قد انقطم عن عمله بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالزقازيق في الفترة من ٩/٥/١٩ حتى ١٩٨٧/٩/١٤ وذلك لاعتقاله لأسباب سياسية ، ومن ثم فان انقطاعه كان لظروف لا دخل لارادته فيها ، وبالتالي فيستحق أحره الإساسي كاملا ــ خلال مدة اعتقاله ــ وكذلك ملحقات الأجر اللصبيقة يه ، والتي تدور معه وجودا وعدما كالعلاوات الاجتماعية والاضافية وبدل طبيعة العمل ٠٠٠ وعن استحقاقه للحوافز الشهرية الصادر بشأن قواعد صرفها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ ، فقد استبان من مطالمة القرار المذكور أن صرف تلك الحوافز لا يرتبط بأداء المامل لجهد غير عادى أو تحقيق معدلات أداء قياسية ، لصرفها بمسغة تكاد تكون حماعيسة ، ومن ثم يحق لليم وضة حالته صرف هذه الجوافز أثنساء مدة اعتقباله • وعن منحه بده السام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ ، فيبين من قرار رئيس الجبهورية رقم ٣٧٦ لسبنة ١٩٨٧ بشأن صرف هذه المنحة ومنشور وزير المالسة المسادر في ١٩٨٧/٩/١٥ الخاص بقواعب صرفها ، أن استحقاق تلك المنحة لطوائف العاملين المخاطبين بأحكام القرار الجمهوري الذكور غير مرتبط أيضا بأداء متميز لهؤلاء العاملين بل تصرف لهؤلاء

الماملين بصفة جماعية ، وبالتالى فيحق للمروضة حالته صرف المنحة كاملة حون أن يستنزل منها معة اعتقاله التي انقطع فيها عن عمله الأسباب خارجة عن ارادته .

وبالنسبة لمكافآت امتحانات العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ ومكافأة بدء العام الدراسي العمادر بها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧، قيبين من قواعد صرف تلك المكافآت سالفة الذكر ، أن استحقاقها رهين يمياشرة الصاحل لعمله يشسكل فعلي وتحقيق جهد متميز ، ومن ثم فهي تستحق للمامل المذكور بنسبة المعة التي باشر فيها العمل فعلا .

يلليك

انتهى رأى الجمعية العيومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

استحقاق العامل - لهى الحالة المروضة - الأجره الإساسى وملحقاته اللمسيقة به وكذلك الميوافز الشهرية المنصوص عليها فى قرار رئيس جامعة الازهر رقبا۲ ليسنة ۱۹۸۱ ومنحة بدء العام الدراسي ۱۹۸/۸۷ المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۸۷ م ذلك خلال مدة اعتقاله ٠

٣ ـ التقيته في صرف مكافات امتحافات الميام الجامع ١٩٨٧/٨٠ ومكافاة بهه العدام البدراسي الصادر بها قراد رئيس جامعة الأزهر رقم ١٦٠ ليستة ١٩٨٧ وذلك بنسبة المعة التي ساهم فيها في العبل بنسبة المعة للهية المعلى فعيل .

ر فتوی رقم ۱۹۲۸ فی ۲۸/۱۱/۱۹۸۹ چلبية ۱/۱۱/۱۸۸۱ ملِف يقِم ۱۹۸۹/۱۹۸۳ > •

CYAP

جلسة الأول من توقمير سنة ١٩٨٩

الواد القام ٦ ، ٩ ، ١ ، ١ من المانون نظام التأمين الاجتماعي التسامل المساور بالقانون دقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون دقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ ،

خصص الشرع حسابا خاصا للتأمين في صندوق الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعة ـ

حدد الشرع موادد والتي تضمن البالغ التي تعرج في الوازنة الصامة صنويا لتمويل
الماشات التي يكفلها القانون وجزء الماشل اللي تلتيم الخيزانة المامة بادئائه وهو «٥٪
من دبط الماش المعد بواقع ١٧ جنيها شهريا _ للتيم الخيزانة العامة بتمويل المستدوق
في هذه المعدود وتعريل العجز في اموال الصحاب كشاد واله عند فحص المرتز المال
المترام الخيزانة العامة بتنطية المجز في اموال هذا الحساب لا يقوم الا اذا لم تخف
الاحتباطات والمضمات المختلفة لتسويته _ يتحدد ذلك من واقع المحمى الاكتواري _ مؤدى
ذلك : أن الغيزانة العامة لا تلتيم عند عرض مشروع الموازنة الستوية للهيئة المؤمية
للتامينات الاجتماعة بالمتاح معدد كتمويل المجزز الستوي في حساب المستدوق المشاد
للتامينات الاجتماعة في مقال الشائن الى تنطية المجزز الذي يسفر عنه الملحمي

تنص المادة (٦) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعي الشامل المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ على أن و يخصص في صنعوق الهيئة المنشأ بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص للتأمين المنصوص عليه في هذا القانون تكون موارده كالإتمى:

١ ـــ المبالغ التى تعدج فى المواذنة العامة سنويا لتمويل الماشات
 التى يكفلها هذا القانون ٠٠٠ ٠٠٠

٩ ... جزء الماش الَّذي تلتزم الخزانة العامة بأدائه ٠٠٠

وتنص المادة (٩) منه على أن • يفحص الركز المال للحساب المنشأ
بهتضى هذا القانون بيموفة الخبراه الاكتواريين للهيئة مرة على الأقل كل
ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون • • ويجب أن يتناول
هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة فاذا تبني وجود عجز في أموال الحساب
ولم تكفى الاحتياطيات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمت الخزائمة
المامة بادائه وعلى الخبير أن يوضيح في هذه الحالة أسباب المجز والوسائل
الكفيلة بتلافيه » • وتنص المادة ١١ منه على أن « يربط المعاش المستحق
وقاة الأحكام هذا القانون يواقع أثن عشر جنيها شهريا وتتحمل الخزانة
المحتود عند المنتان عشر جنيها شهريا وتتحمل الخزانة

والمستفاد من ذلك أن المشرع خصص في صــندوق الهيئة القوميــة للمتأمينات الاجتماعية المنشأ بالقانون رقيم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حسابا خاصا للتأمين المنصوص في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم الموازنة المسامة سسنويا لتمويل المعاشسات التي يكفعها هذا القانون وجزء المساش الذي تلتزم الخزانة المسامة بادائه وهو ٥٠٪ من ربط المعاش والمحدد بواقم اثنى عشر جنيه شهريا • وبالتالي تكون الخزانة العامة ملزمة بتمويل الصندوق في هذه الحدود فضلا عن التزامها بتمويل المجن في أموال هذا الحساب الذي يظهر عند فحص الركز المالي طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ متى كان التزام وزارة المالية بأن تخصص في صناوق الهيئة وفقا للبند ١ من المادة ٦ من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٠ السالف ذكره المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنويا لتمويل المعاشات التي يكفلها هذا القانون ــ لا يعني الاشــــــارة الى قيمة العجز الذي يظهر في مواذفة الهيئة كل سنة بل يعني فقط ما يكفي من مبالغ لتمويل المعاشات سنويا وحدها مادام أن المشرع قد خص التزام وزارة المالية بأداء قيمة العجز في أموال الحساب بحكم خاص نص عليه في المادة الثامنة وكان الثابت من نص المادة ٨ من القانون رقم ١٩١٢ لبسنة ١٩٨٠ المشار اليه أن المركز المالي للمساب المنشأ طبقا لهذا القانون يتم فحصه بمعرفة الخبراء الاكتواريين للهيئة مرة على الأقل على ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وان التزام الخزانة العامة يتفطية العجز في أموال هذا الحساب لا يقوم الا اذا لم تكفى الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته ، وهو الأمر الذي يتحد من واقع الفحص الاكتواري ويرتبـط باجرائه ٠٠٠ لما كان ذلك ، فان الخزانة العامة لا تلتزم عند عرض مشروع الموازنة السنوية للهبئة القومية للتأمينات الاجتماعية ... بادراج مبالغ محددة لتمويل العجز السنوي في حساب هذا الصندوق وانها ينصرف التزامها في هذا الشأن الى تفطية العجز الذي يسمفر عنه الفحص الاكتواري طبقما للأوضماع والام اءات المنصوص عليها في المادة ٨ من القيانون رقيم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والتي تتطلب أن يتم هذا الفحص مرة على الأقبل كل ٣ سنوات ، وأن لا تكفى الاحتياطيات والمخصصات المغتلفة لتسوية العجز كما تتطلب أيضا أن يجد الخبر الاكتواري أسماب العجز والوسائل الكفيلة لتلافيه.

وبها أن وزارة الماليسة لم تستجب لطلب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في شأن تمويل حساس التأمين المشار اليه بقيمة المجز سنويا ورأت أن يتم التمويل على أثر ما يسفر عنه الفحص الاكتواري للحساب كل ثلاث سنوات فان مسلكها هذا يكون متلفاً مع حكم الثانون ، ولا يكون ثمة وجه لمطالبة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتقويل هذا المجز سنويا فني مصروع هوازنتها مع الأخذ فن الاعتبار أن المجز الذي يظهر عند الفحص الاكتوارئ للمصاب كل ٣ سنوات هو مجموع قيبة المجز ، في كل منة من هذه المعنوات الشكات أذا لم يتسم تسويت في السنة .

تتنيك

انتهى رأى الجمعيسة العمومية لقسمى الفتوى والتشريح الى عسم التزام وزارة المالية بادراج مبلغ سنوى لتفطية المجز فى موارد حساب التأمين المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون رقسم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعي الشامل المعدل بالقانون رقسم ١٦ لسنة ١٩٨١ وذلك على التفصيل السابق بيائمة

ر فتوی رقم ۱۱۵۲ فی ۱۹۸۹/۱۲/۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ ملف رقم ۱۹۸۹ ت

(LAE)

جلسة الأول من توقمير سنة ١٩٨٩

(١) عاملون مدنيون بالدولة ـ بدلات ـ بدل تغيش ـ الجمع بينه وبين بدل التارع؛

مناط استحقاق بدل التفتيش واجمع بينه وبين مثل التفرط القدر للمهندين هو ان يكون الهندس من مهندس مصلحة الري - الهندسون بالهيئة العربة العاملة الحماية الشواطي، المشاة بقرار دئيس الجمهورية دفع ٢٦١ اسنة ١٩٥٨ ، ليسوا من مهندس مصلحة الري -اثر ذلك - لا يستحقون صرف بدل التفتيش ولا بجوز احتفاظ التقولين منهم الى الهيئة من مصلحة الري بهذا البدل - تالييق .

(ب) بدل التفتيش .. سلطة تقريره • الهيئة العامة لحماية الشواطي، •

لمُجِلُسُ اَدَارَة الْهِينَّة الْمَامَة لَحَمَايَة الْأَسُواطَى، اذَا رأى منه مهندمي الْهِينَّة بِدَلَ التَعْيَشِ الرّجوع الى رئيس مجلس الورزاء لتقرير هذا البِثل ونسبة واوضاعه بناء عل ما تقرحه لِجِنَة نسُونَ الفِئمة المَدْيَة -

تين للحيمية العبومية أن بدل التفتيش تقرر صرفه الهندسي ألرى _ وفقا لما قرره البرلمان عنه نظر ميزانية وزارة الأشغال العمومية لعسام ١٩٤٨/٤٧ منذ أول مايو سنة ١٩٤٧ بالاستماضة عن بدل السفر الذي كان يجرى العمل به قبل ذلك ، ثم صــــدر قبرار مجلس الوزداء في ١٩٤٩/١٢/٢٨ بمنع بدل تخصص للمهندسين ووقف صرف بدل التفتيش لجميم الهندسين المستفيدين عدا مهندسي مصلحة الرى • ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ يتقرير بدل تخصص للمهندسين ويفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السمنة المالية ١٩٥٠/٤٩ ونص في المادة الأولى منه على أنه و اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ بمنح بدل التخصص طبقا للفئات التي اقرصا مجلس الوزراء بتاريخ ٣ يوليه سنة١٩٤٩ لجميع الهندسين الشتغلين بأعيال هندسية بحتة الحاصلين على شهادات جامعية أو ما يعادلها ٠٠٠ مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التفتيش والكافأة عن ساعات العمل الاضافية ثم صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة أعانة الفلاء مقررا وجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص وعلى ألا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب الفئة ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنع بدل تفرغ للمهندسين ونص في مادته الثالثة على أنه ١ لا يجوز الجبيع بين بدل التفرغ وبين بعل التفتيش أو الكافاة على ساعات العبل الإنسانية ٠٠٠ فمع ذلك يجوز لهندسي الري الموجودين حاليا لمي النَّفامة أنْ يَختاروا خلال

ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القراد الجمع بين بدل التغتيش ويدل انتخصص طبقا للقواعد الممول بها الآن بشان الخصم من هذا البدل أو منحهم بدل التفرغ المنصوص عنيه في المادة الثانية وحده كاملا ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالترخيص لمهندسي الرى الذي التحقوا أو يلتحقون بوزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ يصرف بدل تفتيش مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرع ونصت المادة الأولى منه على أن « يعامل مهندسو الرى الذين المتحفوا أو بليمقوا بخدمة وزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ معاملة زملائهم المينين قبلهم فيما يختص بصرف بدل التفتيش _ متى استوفوا شروطه _ مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ طبقا للقواعد المعددة بالفقرة الثسانية من المادة ٣ من القوار الجمهوري آنف الذكر ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوذراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ قاضيا في مادته الأولى بمنع بدل تفرغ للمهندسين ونصت المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز الجمع بين البدل المساد اليه في المادة الثانية والبعل المشار اليه في المادة النالثة من هذا القرار ٠٠٠ ويجوز اللجمع بين أيهما وبين أي بدل آخر أو المكافأة عن ساعات العمل الاضافية أو الجهود غير العادية ، كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٢ على أن ٧ يمنح مهندسو الرى الذين ينطبق في شأنهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ فبراير سنة ١٩٤٨ و ٣٠ ما يو سنة ١٩٤٨ و ٣ يونيه سنة ١٩٤٩ بشسان بدل ألتفتيش لمهندسي مصلحة الرى سواء كانوا من أعضاء مجلس ادارة الهيئة العامة لمياء النيل أو المنقولين من مصلحة الرى الى الهيئة أو من الذين يعينون بالهيئة بدل التفتيش المقرر وفقا للفثات المحددة بقرارات مجلس الوزراء المشار اليها على أن يسرى على هذا البدل التخفيض المقرر قانونا » •

والمستفاد من ذلك أن يدل التغتيش قد تقرر وقفه لجبيع المهندسين عدا مهندس مصلحة المرى منذ صدور قرار مجلس الوزراء في ١٢/٢٨/ ١٩٤٩ بنتج بدل تخصص للمهندسين ، الذي سمح لمهندسي الري بالجمع بين بدل التغتيش وبدل التغريخ وتاكد ذلك بصدور القانون رقم ١٣ اسنة ١٩٥٠ المصدار البيه التي أبقي على أحكام قرار مجلس الوزراء بتلاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٨ ، وكذلك بقرار رئيس الجيهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ المصادر البيه الذي أجاز لمهندس الري الموجودين في الخدمة البحم بين المحكم ابضا المهندسين المبادن طبقين المبلدين طبقا لقواعد موضوعية وزمنية محمدة وامتد مذا القرار وذلك المهندسي الري الذين البتهورية رقم ١٩٥٠ القرار وذلك بيوجب أحكام قرار رئيس الجيهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٢ ثم صدر ورار رئيس مجلس الوزراء رقس ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ وأجاز للمهندسين

أعضاً عنماية الهندسين الجنع بين أنى من البائين المشافر البهنيا بالخافتين الثانية والثالثة من مذا القرار ولى بعثل آخر أو 1936قات عن ساعات السمل الاضافية أو الجهود غير العادية "

ومقتضى التصوص المتقلحة أن مغاط استحقاق بعل الهنتيش والجمع ينه وبن بعث التفرغ القرر: المجتمعية حو أن يكول الهنتمس من مهندس مصلحة الرى ، ومن ثم ، فاذا لم يكن المهندس اصلا من مهندس مصلحة الرى أو مهندس الرى الفنين يسلون بعده يوارة الإنسال الخامة والموارد المائية الدائين يصغلون وطاهه مهندسية بها ويصرفون روابتهم من الحربط ا المختص الوطائف المهندسية بسيزانية مصلحة الرى أو ميزانية الوزارة ، أو لم يعد من عداد مهندس هذه المصلحة أو الوزارة لبقله خطرجها فائه ينفى في شأنه عناط استحقاق بدل التفتيش ، وبالتالى لا يجوز له الجميد ينفى في شأنه عناط استحقاق بدل التفتيش ، وبالتالى لا يجوز له الجميد ينفى في شأنه عناط استحقاق بدل التفتيش ، وبالتالى لا يجوز له الجميد بين مذا البدل وبدل التفرة ،

وبها أنه لما كان ذلك وكان المهندسون بالهيئة المصرية العامة لحماية المسواطي المنشأة بقيراد رئيس المجمهورية برهم ٢٦١ المسنة ١٩٨١ الذي اعتبرها هيئة عامة ذات شخصية اعتباره وميترانية مستطاة - فيسوا من مهندس مصلحة الري - ولا يصلون بخطعة وزارة الأتعال - ومن ثم : فإنه لا يحق لهم صرف بدل المغتبش ولا يجوز احتفاظ المنقولين منهم الى الهيئة من مصلحة الري بهذا البدل ، ذلك أن الساكل المنقول لا يحتفظ بالبدل الذي كان يتقاضاه في الرطيقة المنقول منها ، وانها يستحق البدلات المرة رة للوطية المنقول الهيا -

وبما أنه تبعا لما تقدم، فأن منح بدل التفتيش لمهندس الهيئة المصرية المسامة لحماية الشمواطي، يكون غير جائز وذلك ما لم تنبع الإجراءات القانونية اللازمة بعيث يتم صرف البدل استنادا الى نص قانوني خاص يقرد ، و كان ذلك ، و كانت المادة ٤٣ من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه ٥٠٠ يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منسح البدلات الآتية وتبعديد فئة كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القراد الذي يصدر في هذا الشأن وببراعاة ما يل :

- ١ _ بدلات إنقتضيها طروف الوظيفة ٠
 - ۲ _ بدل آقامـــة
- ٣ _ بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة ٠

وكانت المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ مانشاه الهيئة الممرية العامة لمعاية الشواطئ قد نصت عل أنه « يكون لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمية لادارة شيئون الهيئة وتعقيق أغراضها ويباشر على الأخص ما يلي : · · ·

٣ _ وضع اللوائح المتعلقة بشئون موظفى الهيئة وعمالها وخاصة تميينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتبانهم وأجورهم ومكافأتهم يعالا لا يجلوذ الحدود القصوى المنصوص عليها في نظام العملين المدنيي بالمولة الصادد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المسار الله ٥ فأنه على ضيوه هذه الأحكام يكون لمجلس ادارة الهيئة العامة لحماية السواطيء اذا لتقرير هذا البدل ونسبه وأوضاعه بناء على ما تقترحه لجنة شئون الخدمة المدنية من عنا المدنية مناسى الهيئة من هذا المدنية مناسى الهيئة من مناسه المائية مناسات القادرة مهندسى الهيئة من منا المدنية مناسى الهيئة من هذا المدنية مناسى الهيئة من هذا المدنية المدنية مناسه المدنية مناسه المهيئة من هذا المدنية المدنية المدنية مناسه المهنية من هذا المدنية من هذا المدنية ا

للليك

انتهى رأى الجمعية الصومية المسمى الفتوى والتشريب الى عسدم احقية مهندسى الهيئة المسرية المسامة لحماية الشواطئ لبدل التفتيش وعدم جواز احتفاظ المهندسين المهنين بها والمنقولين اليها من مصلحة الرى بهذا البدل الا بصسدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتقريره لهم على النحو السابق بدائه و

ر فتوی رقم ۱۱٤۷ فی ۱۹۸۹/۱۲/۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ ملف رقم ۱۱۶۲/۶/۸۹) •

(\AO)

جلسة الأول من توفهير سنة ١٩٨٩

ادارة قانونية ... المعامون بالإدارات القانونية بهيئات القطاع العام ... خضوعهم للقانون رقم 2/ لسنة 1977 •

تباشر هيئات القطاع العام ذات التشاط الذي كانت تباشره الأوسسات العامة قبل الفافها وتشرف على مجموعة من شركات القطاع العام ـ يطفيع اعضاء الادارات القانونية بشركات القطاع العام للقانون رقم 24 لسنة 1477 يطفيع له كذلك اعضاء على الادارات بعيثات القطاع العام التي تشرف عليها أساس ذلك : اتفاق طبيعة العمل في كلتا الحالتين ــ تغييق ،

استعرضت الجمعية العمومية أحكام القانون رقم 24 لسنة 1977 بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات السامة والوحدات التابعة لها وتبين لها أن المادة الأولى من قانون اصداره نصت على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات المامة والوحدات التابعة لها » وأن قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم 44 لسنة 1947 ينص في المادة () على أن « تقوم هيئات القطاع العام في معبال بشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشاركة في تنبية الاقتصاد القومي بالعمل على تحقيق أعداف خط عليها بالمقال عليها للمادة في تنبية الاقتصاد القومي بالعمل على تحقيق أعداف خط ترف للمادة المامة للدولة وخطعها » ، وفي المادة (٢) على أن تكرن لهيئة القطاع العام الشخصية الاعتبارية باعتبارها من أشخاص تكرن لهيئة القطاع العام الشخصية الاعتبارية باعتبارها من أشخاص

كها استمرضت الجمعية فتواها السابقة بجلستها المنقدة في الممام اعتبار المبلغة لوزير الكهرباء والطاقة في ۱۹۸۷/٦/۹ بعدم اعتبار الرطاقف الفاتونية لهيئة القطاع المام وحدة واحدة مع الوطاقف الفنية بالادارات القانونية في الشركات التابعة لها من حيث التعيين والترقيسة للاسباب التي بنيت عليها والتي محسلها أن حيثات القطاع المام مي من أشخاص القانون العام طبقا لهمريج نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولكنها ليست خلفا للمؤسسات الهامة ولا تعد من الهيئات المامة ، وأن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ بلنمار المه السيات العامة مديرى وأعضاء الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والبيئات العامة العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ بلنما لهامة وجودها عند العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ بلنما وسادات القانونية العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بهيئات الطاع العام للعانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بهيئات الطاع العام العام

ورأت الجمعية بجلستها المنعقدة في أول نوفمبر ١٩٨٩ أنه لما النت هيئات القطاع الهام تبساشر ذات المنطقط الذي كانت تباشره المؤسسات المهامة قبل الفائها وتغيرف على مجموعة من شركات المقطاع العام وتقوم بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي من خلال هذه الشركات ويتكون رأس مالها من رموس أهوال شركات القطاع الهام التي تشرف عليها والمسلوكة للمولة ملكية كاملة وأنسبة الفولة في رموس أهوال هذه المهوك عنى المسلوكة للمولة من عنى المساهن بها قانون ميئات القطاع الهام رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وكان من غير السامئي بها قانون خطام العامائي بالقطاع الهام عادة ١٦) المام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ولا يخضع له أعضاء عند الادارات القانون رقم ٤٧ لسنة عملهم فقد انتهل رأى المجمعية من ذلك الى سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على مديري وأعضاء الادارات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على مديري وأعضاء الادارات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه المديري وأعضاء الادارات القانونية بهيئات القطام المام ، وإن كان المائون أن يعدل الشريع بحيث يتفسين نصا صريحا بسريبان القانون النائق الذكر على هذه الفئة والسالف الذكر على هذه الفئة و

تتبك

انتهى دأى الجمعية المهومية تمسسى الفتوى والتشريع الى سريان المكام التسانون والتشريع الى سريان أسكام التسانون المسانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديرى وأعضاء الادارات المسانونية بهيئات القطاع العسام والتوصسية بتعديل التشريسع لبتضمن نصا صريحا بذلك .

ر کتری رقم ۱۱۸۷ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۱ چلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱ مِلْف رقم ۱۹۸۷/۳/۸۲ ·

CIANO

جليمة، ١٩ من توقيين سنة ١٩٨٨

طَرِيْهَ ... قريبة على الأوفى الفضاء ... مثلا استحالها -

القانين رقر ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تبريل شريعات الاسكاف الالتضلط المدل بالقانوتين رقيي ٢٤ كسنة ١٩٧٤ ، ١٣ كسنة ١٩٨٤ والقانون رايو ٥٦ كسنة ١٩٥٤ قر شان القريبة على الطفواتِ المِيْية وإلقانون رقِم ٤٩ أسنة ١٩٧٧ في شان تاجر ويبو الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر واللعدل بالقائون رقم ١٣٦ أسنة ١٩٨١ ... الأشرع فرض بالقانون وقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٧٨ المشاد الله طريبة على الأرض الخساء استعق بنصبة مثوية معينة من قيمتها .. حد الشرع تاريخ الستطاق القريبة الأكورة في أول يناير التال للاريخ المبل باختام ذلك القانون وذلك بالنسبة للراض الخاضمة الحكامه . اما الأرض التي يتطلق مناف خضهتها له مستقبلا فتستعق الفريبة بالنسبة لها فن أول يتاير التالي لانقضاء صنة على تاريخ ذلك الفضوح ب أحال الشرع فيما يتمثق بحمر الأباشي الجفء والزارات العولين وتقدير قيمة الأرغى والتظفو من التقدير والرفع والتخسيل ال الإحكام المتعاومي عليها في قانون الفريبة على الطارات البيئية رقو ٥٦ أسنة ١٩٥٤ ... عدم جواز اعادة تقدير قيمة وعاء تلك الضريبة بمناسية الحصر العام الزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ استنادا الى حكم الإحالة الوارد بالمادة (٣) مكررا (٣) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ الى احكام القانون رقم ٥٠ السنة ١٩٥٤ ـ الخانون الأقع لم يتقسمن اية قواهه لتقدير قيمة يهارهن الفضاء بد كالل من كانديق البجار الأماكن رقير 64 كسنة ١٩٧٧ المعال بالقانون رقير ١٩٧١ لسئة ١٩٨٨ والانون بسريبة الأرفى الفضاء ذاتيته الخاصة ومجال أعباله المستثل وللتبيل عن الآخر ... الر ذلك : القاء احد الأحكام التي تضبئها أحدهما لا يؤدي الى القاء الحكم المائل الوارد بالقانون الآخر .. لا يجوز الاستناد ال الآثار السلبية التي تتركب عل عالق الغزانة العامة كميرر لاعادة تقدير فيمة الأراضي الخضاء عند القيام بالعصر الزمع أجراؤه عام ١٩٩٠ _ اساس ذلك : أن الْمِرْةُ داليا البا تكون بالتطبيق السحيح بُعكم الثانون أية كانت الالار التي تترتب عليه ... تطبيق (١) •

استعرضت الجمعية المهومية فتواها السابقسية الصادرة بجلسة المهادرة بحاسة المهرضيات المسابقسية المهرضات الاسكان الاقتصادى المسادي المسابق المهرضات الاسكان الاقتصادى المسادي المسابق المهداء الم

رَدُونَ يُولِهِمُ فِيْرِي الْمِنْسِةِ بَالْسُوشِيَّةِ الْمِنْسِينَ الْمِنْسِينَ وَلَيْمُونِي الْمُسْتَفَادَة وَجِلْسُمِينَةً ١٩٨٨/١٠/١٩

اما بالنسبة للاراضى التي يتحقق خضوعها لأحكام هذا القانون مستقبلا فتستحق الضريبة بالنسبة لها اعتبارا من أول يناير التالى لانقضاء سنة على تاريخ خضوعها لإحكامه و وتنص المادة ٣ مكروا (٢) على أن و يتم تعديد قيمة الأرض الفضاء الخاضمة لأحكام هذا القانون على أساس القيمة الواردة بالسجلة وأذا لم توجد عقود مسجلة فيتم تعديد هذه القيمة على أسامى تعديد مصلحة الضرائب لمناصر التركة أذا كان من بني عناصرها أسم تعديد مصلحوات على المستحقاق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون على أن تزاد تيمة التربخ بواقع ٧٪ (سيمة في المائة) سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل و التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة وفي جميع الحالات التي لا تسرى عليها أحكام الففرة السابقة ميكون تقدير قيمة المراش وفقا لنمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة سنوية السابقة السابقة السنورة على استحقاق الضريبة على استحقاق الضريبة .

. وتنص المادة ٣ مكررا (٣) على أن « يتبع في حصر الاراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون ، واقرارات المبولين ، وتقدير قيمة الاراضي والتظلم عن التقدير والرفع والتحديل الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠ لمسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ٠٠

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شان الضريبة على المقارات المبنية على أن « تفرض ضريبة سنوية على المقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها ، وآيا كان الفرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة « .

وتنص المادة (؟) من ذات القسانون على أن • تحصر المقسانات المتصوص عليها في المادة الأولى حصرا عاما كل ثماني سنوات ومع ذلك فيحصر كل سنة ما ياتر • • • • • •

وتنص المادة (٩) على أن « تفرض الضريبة على أساس القيمة الإيجارية السنوبة للمقارات التي تقسدرها لجان التقدير المنمسسيوس عليهسا في المادة (١٣٤) • • • • • •

وتنص المادة ١١ على أن • تقدر القيمة الإبجارية للمقارات للبنية المتصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة (٢٣) تقديراً عاماً كل فماني سنوات وبعاد التقدير خلال السنتين الأشرتين لكل فترة ٢٠٠٠ . وتنص المادة (١٥) من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ في شان تاجير وبهيع الأهاكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر على أن ، يكون تحديد أجرة المبانى معد انشائها على أساس تقدير قيمة الأرض وفقسا لئمن المثل عام ١٩٧٤ مع زيادة مقدارها ٧/ سنويا لعين البناء ٠٠٠ ء .

وتنص للمادة (١) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شان بعض الإحكام الخاصة بتأجير والمستاجر الإحكام الخاصة بين المؤجر والمستاجر على أن • فيما علما الاسكان الفاخر لايجوز أن تزيد الأجرة السنوية للأماكن المرخص في الخامتها لاغراض السكن اعتبارا من تاريخ العمل باحكام هذا المرخص في العمل باحكام هذا المرخص في العمل باحكام هذا المرخس للهاء نوع ٧/ من قيمة الارض والمباغر ٢٠٠٠ .

وتنصى المادة (٢) من ذات القانون مل أن • تقسر قيمة الأرضى بالنسبه الى الأماكن المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وفقا لنمن المنز عند الترخيص بالبناء • • • •

ومفاد ما تقدم ان المشرع فرض بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار الله ضريبة على الأرض الفضاء تستحق بنسبة متوية معينة من قيمتها وفي تحديد هذه المقيمة اعتمد المشرع على عنة معايير فاعتسد أولا بالقيمة المتحدة بالمقدد النسجل فاذا لم يوجه فالتقدير الذي أجرته مصلحة الفرائب لمناصر المتركة اذا كان من بين تلك المناصر ارض فضاء واشترط في كلنا الحالتين الا يكون قد مضى على المقد المسجل أو تقدير مصلحة الفرائب ضمس مسنوات صابقة على تاريخ استحقاق الفريبة أما في غير حاتين أبحالتين فتكون العبرة في تحديد وعاء الفريبة المقررة بمعيار ثمن مثل أبحالتين فتكون العبرة في تحديد وعاء الفريبة المقررة بمعيار ثمن مثل السنة السابقة على تاريخ استحقاق الفريبة وقد حدد المشرع تاديخ السنة السابقة على تاريخ أم استحقاق الفريبة وقد حدد المشرع تاديخ السنة المقردة المدل باحكام ذلك المتناون أي في ١/١/ ١٩٨٠ وذلك بالنسبة للاراض الدي يتحقق للفريبة في الريخ ذلك المتضعة على تاريخ ذلك المتضعة على تاريخ ذلك المتضعة المدرية لها في أول يناير التالي لاتاريخ ذلك المتضعة للماض المتحقة للفريبة ألها في أول يناير التالي لاتاريخ ذلك المتضوع على المريخ ذلك المتضعة للراض الدي يتحقق للماريخ الله على الريخ ذلك المتضوع على الريخ ذلك المتضوع على الريخ ذلك المتضوع على الريخ ذلك المتضوع على الريخ ذلك المتحقة للفريبة في أول يناير التالي لاتاريخ ذلك المتضوع على الريخ ذلك المتضوع على الريخ ذلك المتضوع على الريخ ذلك المتحقة للكاريخ ذلك المتحقة للكاريخ ذلك المتحقة للكاريخ ذلك المتحدة المتحدة المتحدة الفريب المتحدة المتحدة المتحديد ال

هذا وقد أحال المشرع فيما يتملق بحصر الأراضي الفضاء واقرارات المنوافي و وتعدير فينة الأوض ، والمظلم من التقدير والرقع والتحصيل الى الأحكام المتصدوس عليها في قانون الفرية على المقدارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وترتيبا على ما تقدم ولما كان التابت أن القانون وتم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ ، وترتيبا على مديل الحجر أسس تقدير فيمة الاراض المقيد والشروط المرتبطة بأعنالها على تحو قاطع لا لبس فيه أو غموضي وانه ويضا المتابع المتابع المتابع المتابع المتابع المتابع التقديم قاطع المتابع التقديم قاطع المتابع التقديم قاطع المتابع التقديم قاطع التعابير المتقدمة وعاد الفريبة وفقا للمنابع المتقدمة وعاد الفريبة وفقا للمنابع المتقدمة وتاريخ

استجاهها ذلك التاديخ الذي ينصيف كما هو وإضبح من سراحة نص الحاد (٢) من القانون الذكور ب الم صيعاد الاستحقاق الأولى التالي لتأريخ المسل باحكام ذلك القانون أي الميعاد الذي تكون فيه تلك الفيرية لتأريخ المسل باحكام ذلك القانون أي الميعاد الذي تكون فيه تلك الفيرية والمعاد المفريي بصنة نهائية وثابتة في ذلك التاريخ ومن ثم فائه لايجوز المحاد المفري فيه 1942 ألك المفورية بمناسبة المحتسر العام المزمع المختلف المحتمد العام المزمع المختلف المحتمد العام المزمع المختلف المحتمد العام المزمع المختلف تعدير عليه العالمة الواردة بالمادة (٢) مكروا (٢) سل المختلف المحتمد ا

منا فصيلا عن أن التول بأن تلك الإحالة أنها تعنى أحالة ألى المبدأ المسم في إعادة التقدير ذلك المبدأ المستفاد من نص إلحادة 11 من المقانون المحال المبه التي توجب أعادة تقدير القيمة الايجارية كل عشر سنوات ويذلك ينصرف حكم الإحالة ألى المبدأ العام في ذاته ، أما أعادة المقدير لان هذا المؤسس الواردة بالقانون ولم ٣٤٠ لسنة ١٩٧٨ لا وجه لذلك لأن هذا القول يتعارض مع أحكام القانون المحيل على التحو المسالف بيائه كما أنه يؤهى إلى تكرأر تطبيق معاير المقدير تلك الماير التي تسمعفذ المرض منها يسجرد تحديد الوعاء المخاضع للضريبة في تاريخ الاستحقاق المحدوس عليه بالمادة (٣) مكرولة (١) سالفة الذكر

ولا يهو من ذلك إن المسرع قد استعمل في ألادة (٢) مكردا (٢) من القانون المذكور المن السبتحقاق وهو لفظ يجتلف في ممناه ومداوله في لفظ ليختلف في ممناه ومداوله في لفظ المختلف وهو ما يتباقن مع تجييه وعاد المسرحقاق التال المصر لم يتبالا مثان مناه المسلم المادة المسلمة المسلم المادة المسابقة المسابقة بناه بهد بهد على المادة السابقة مناه بالمدارية المسابقة المسابقة مناه المدارة المسابقة مناه المدارة المدارة المسابقة المدارة المدارة المسابقة المدارة المدارة المسابقة المدارة ا

كَمَا لا يَرِيدُ لِلْمُولُ الْمُعَمَّلُ وَإِنْ الْمُقَانِدِنْ مُفْسَمُ \$7 أَسْمَعُهُ أَكْمَ الْمُعَمَّلُونَ وَ الْمُعَمِّلِينَ فِي لَيْهِينِهِ وَنِيمَّةً الْمُوفِّهُ الْمُعَالِمِينِينِي فِيْنِينِهِ الْمُعَلِّمِ اللهِ قانِرِنَ الأَيْمِينُونِ الأَمْرِكِينَ فَلَمْ \$2 أَصْمِينَةً الأَكْرُفِي لِقَادَةً، وَ \$ 1 وَ مَنْكُ وَتَحْمِيه التيمة الايجارية على أساس قيمة الأرض وفقا لثمن المثل عام ١٩٧٤ مع
زيادة مقدارها لا سنويا لحن البغاء وإلى هذه الأسس قد الفيت بالقانون
رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٨١ لم يعد لها محل للتطبيق لا وجه الذلك لأن القانون
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد اعتد باكثر من معيار في تحديد قيمة الأرض
الفضاء الخاضمة لاحكامه وما ثمن المثل الا أحد مند الماير كما انه لكل من
قانون أيجار الأماكن وقانون ضريبة الأرض القضاء ذاتيته المحاصة وهجال
أعماله المستقل والمتميز عن الآخر وبالتسالي قان المفة أحمد الأحكام التي
تضمنها أحدهما لا يؤدى الى الفاء الحكم المائل الوارد بالقانون الآخر
تضمنها أحدهما لا يؤدى الى الفاء الحكم المائل الوارد بالقانون الآخر
تضمنها أحدهما لا يؤدى الى الفاء الحكم المائل الوارد بالقانون الآخر
المستعلى المنافقة المستحد المائل الوارد القانون الأخر
المستحد المستحد المنافقة المستحد المائل الوارد القانون الأخر
المستحد المستحد المائل الوارد المائل الوارد المهائل الوارد المائل المائد المائل الوارد المائل الوارد المائل الوارد المائل الوارد المائل المائد المائل المائل الوارد المائل الوارد المائل المائل الوارد المائل الوارد الوارد المائل المائد المائل الوارد المائل الوارد المائل الوارد المائل الوارد المائل المائد المائل الوارد المائل المائد المائل الوارد المائل الوارد المائل المائل المائل الوارد المائل المائل الوارد المائل الوارد المائل المائل الوارد المائل المائل الوارد المائل المائل الوارد المائل المائل المائل المائل الوارد المائل الوارد الوارد المائل المائل المائل المائل المائل المائل المائل المائل المائلة الم

وأخيرا فانه لا محل للاحتجاج بالآثار السلبية التي تترتب على عاتق المترانة العامة كمبرر لاعادة تقدير قيمة الأراضى الفضاء عبد القيام بالمحسر، المزمع اجراؤه عام ١٩٩٠ ذلك ان العبرة دائما انما تكون بالتطبيق اللسحيح لمحكم القانون أيا كانت الآثار التي تترتب عليه -

لللساك

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتفهريع للى تأليسه فتواها السمايقة المسادرة بجلسمة ١٩٨٨/١٠/١ عن عدم جواز إعادة تقدير قيمة الأرض الفضاء عند اجراء الحصر العام المزمم اجراؤه عام ١٩٥٠-١٠

﴿ فَتَوَى رَقِم ١٩٨٩ فَي ١٩٨٩/١١/٢٨ جِلْسَةَ ١/٨١/١١٨ مَلْفُ رَقِم ١٩٨٩/١١/٢٨ مِ

CAAY

جلسة ١٩٨٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

أموال الدولة العامة والخاصة .. الأراض المدة للبناء .. مقابل الإنتفاع .. (حكم محل) •

للهذه ٢٨ من القانون رقم ٤٣ اسنة ١٩٧٧ بنظام المحكم المحل بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨١ وقرادى محافظة الاسكندوية رقمي ٣٤ اسنة ١٩٨٧ و ٣٣٠ لسنة ١٩٨٧ المرقة المحافظة والمسكندوية ووحدات المحكم الحصل المسحة للبناء المشرع لفط بالمحافظة والدائم المحافظة وقلك بعد العصول على موافقة المجلس التسمي ووحدات المحكم المحل أمام المحافظة وقلك بعد العصول على موافقة المجلس التسمي والمحافظة والالتزام بالقواعد العسامة التي يضحها مجلس الوزراء .. قرادى محافظة والاستندوية المحافظة والالتزام بالقواعد العسامة التي يضحها مجلس الوزراء .. قرادى محافظة والاستندار المحافظة والالتزام المحافظة والالتزام المحافظة والالتزام المحافظة والالتزام المحافظة والالتزام المحافظة الاستندام المحافظة والالتزام المحافظة الاستندام المحافظة ا

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحل المدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ عل أنه « يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحل للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها محلس الوزراء .. أن يقرر قواعد التصرف في الأراض المدة للبناء الملوكة للدولة ووحدات الحكم المحل في نطاق المحافظة وقدواعد التصرف في الأراض القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراض المتاخبة والمبتدة لمسافة كيلومترين التي تتولى المعافظة استصلاحها بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الأراض على أن تبطى أولوية في هذا التصرف لأبناء المحافظة المقيمين فيها الماملان في دائرتها ٢٠٠٠ وتنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم ٣٢٤ لسبنة ١٩٨٣ على أن ، تسرى الأحسكام والقواعد المرافقة على الحائزين للأراض المملوكة للمولة ووحدات الحكم المحلى في نطاق المحافظة -حتى تاريخ ١٩٨٢/١/١٤ وتسوى أوضاعهم وفقا لهذا الأحكام ، وتنص المادة (١) من قواعد تسوية أوضاع الحائزين للأراضي الملوكة للدولة وحدات الحكم المحل في نطاق محافظة الاسكندرية حتى ١٩٨٢/١/٢٤ الصادر بها قرار المحافظ وقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٢ على أنه د يجوز أراغيم . لمشراء من فلحائزين لأراض للدولة ووحدات الحكم المحل في نطاق المحافظة

الدين يثبت حيازتهم لتلك الأراضي حتى ١٩٨٢/١/٢٤ أن بتقدموا بطلبات الشراء على الاستمارة المعدة لذلك إلى جهاز حماية أملاك المحافظة خلال المداعية التي يحدها الجهساز ٠٠٠ و ونص المادة (٦) من ذات القواعد على أن ه تختص لجان بحث طلبات الشراء بما يلي ٠٠٠ (ب) وضع التقدير المبدئي لقيمة الأرض المطلوب شراؤها بالاضافة الى تحديد مقابل الانتفاع المستحق عن الفترة السابقة على التقدم بطلب الشراء بما لا يجاوز خمس سيتوات ودلك بالنسبة للمباني السكنية بالمناطق الشعبية أو ذات الطابع الشعبي الاقتصادى • وتنص المادة (٧) على أن و يعرض تقرير لجنة بحث طلبات ألشراء ٠٠٠٠ على اللجنة الاشرافية التي تقوم بمراقبة التقرير وفي حالة الموافقة على البيم بحال أمر تقدير نبن البيم الى اللجنة المختصة بتقدير أثمان وفئات البجار أراضي الدولة والمحافظة ٠٠٠ ، وتنص المادة (٩) على أنَّ « يضاف الى ثمن بيع الأراضي التي سيتم التعاقد على بيعها طبقا لاحكام هذا القرار مقابل الانتفاع عن مدة الحيازة السابقة على البيم بما لا يجاون خمس سنوات سابقة على تاريخ البيع وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية وذلك فيما عدا المبانى السكنية بالمناطق الشكعبية وفقا لقرأر المجلس الشعبى المحلى للبحافظة الصادر بجلسة ١٩٨٢/٣/١٧ ء *

واخيرا تنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٣٠ لسته المحافظ رقم ٢٣٠ لستة ١٩٨٧ على أن ، تمدل القواعد المرافقة لقرار السيد المحافظ رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ - ٠٠٠٠ على النحو التالى : تضاف فقرة جديدة الى المادة التاسعة تقضى بأن يكون مقابل الانتفاع في جميع المحالات ... عن المبانى الشجيية بهرفة لجان التقدير المختصة عند تسوية أوضاع المحائزين للأراضى المفدة للبناء طبقا لهذا القرار »

ومفاد ما تقدم أن قانون الحكم المحلى رقم 27 لسنة ١٩٧٩ المشار اليه
ناط بالمحافظ المختص سلطة وضع قواعد التصرف في الأراض المعدة للبناه
المملوكة للدولة وواحدات الحكم المحل في نطاق المحافظة وذلك بعد الحصول
على موافقة المجلس الوزراء ١٠٠٠ وائه تنفيذا لأحكام هذا القواعد المامة التي
يضمها مجلس الوزراء ١٠٠٠ وائه تنفيذا لأحكام هذا القانون أصمدو
السيد محافظ الإسكندرية القرارين رقمي ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ بقواعد تسوية أوضاع الحائزين لأراض المدونة ووحدات الحكم
المحل المعدة للبناء فاجاز بمقتضى هذه القواعد يبع تلك الأراض للواغين
في شرائها من واضعى المبد عليها الذين ثبت حيازتهم لها حتى ١٩٨٢/١/١٤٤

عن مدة الحيازة السابقة بما لا يجاوز خمسة سنوات سابقة على تاريخ البيع بواقع ١٪ من قيمة الثمن الذي تقدره اللجنة المختصة وذلك بالنسبة المبائي السكنية والشروعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عدا فلياتي السكنية في المناطق الشعبية واذ كان الثابت مما تقدم أن تنظيم مَقَائِلُ الْأَنْتَفَاعُ أَكْشَالُو اللَّهِ يَعْدُ جَزَّا لَا يَتَجِزًّا مِنْ قُواعِدُ الْتَصْرِفُ فَي الأراضي المعت للبناء المستغلة في الباني السكنية والشروعات الشار اليها وجي تلك التواعد التي فرض الحافظ في اصدارها بمقتضى حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المنط سالف الذكر ومن ثم يعتبر هذا القسرار صادرا من السلطة المختصة بأصداره يتمين تبعا أذلك التقيد بقيمة مقابل الانتفاع المصدة به عند بيم تلك الأراض لواضعي البد عليها ولا يغير من ذلك أن كتاب دوري الإدارة العامة لاملاك الدولة الخاصة بوزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ قد حفظ مقابل الانتفاع لأطيان المنافع العمومية المستغلة في الزراعة أو المباني السكنية بواقم ٥٪ من قيمتها السوقية ذلك أن هذا الكتاب الدوري الأيصدو أن بكون مجرد توجيهات غير مازمة للاسترشاد بها عند تحديد مقابل الانتفاع عند التصرف في الأراضي المسار البها • ذلك أن المحافظ لا يراعي وفقا للمادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى عنه اصداره القواعه السمالف لأكرها الا ما يصدره مجلس الوزراء من قواعد في هذا الشأن وليس في الأوراق ما يشير الى صدور هذه القواعد •

تتتعك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تحصيل عقابل الانتفاع بالأراض المستولة المستقلة الاسكندرية المستقلة في المشروعات الصناعية والتجارية والاستشارية والمباني السكنية عدا تلك علمائي المقامة في المناطق الشعبية عند بيمها لعائزيها يتم وفقا للنسهة المحددة بقرار محافظ الاسكندرية وقد ٣٠٠ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ٠

ر فتوی رقم ۱۱۶۱ فی ۱۹۸۹/۱۱/۵۸ چلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱۸ ملقه رقم ۱۳۶/۲۴/۲ ع -

(۱۸۸) جلسة ۱۵ من نولمبر سنة ۱۹۸۸

علملون مدنيون بالدولة .. ترقية .. تحسن القرار (تسوية خاطئة) و فوات طيطه ع .

الكلاة (٨) عن الناتون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شكن تسوية حالات بعلى العاملين ـــ القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا الأفراد لا بعهر سيجها في أي واقت متى بمسدرت سليبة وذلك استجابة كواعر للمبلحة العامة بلتى تكنير البيطرار عال الأرضاع .. اذا صدر قرار معرب من شائه إن يولد جنًّا فإن جيًّا القرار يجب إن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القراد الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته اقتضاء لعواعي المسلحة العامة _ اذا انقضت سنين يوما من كاريش تشير القرار أو أعلائه قياسا على مدة الطمن القضائي اكتسب القرار حصائة تجمعه من أي الجلاء أو تعديل ويصبح عندقد قصاحب الثباق حق مكتبنب فيما تضمته القرار ــ الر \$30 : كل اخلال بهذا الحق بارار لاحق يعد أمرا مقالقة للقالون يعيب القرار الأخر ويبطله ... يستثني من موهد المستين يوما المشار اليه القرار الميب الذي لحقت به مغاللة جسيهة لاحلقها القانون تجريه من صفته كتمرف قانوني وايضا القراد الهادي البني على غش فو بمليس يديب الرضاء وكلاك يسرى ذات الاستنتاء على قرارات التسوية الغاطئة بالهتبار أن الهظ في التسوية مستهد من القانون مباشرة ... الر ذلك : عدم تعمن تبك القرارات وتصغير جهة الإدارة قرارها بسحبها في أي وأن دون التقيد يعيماد الستين يوما الشبار أليه سـ يستثنى من ذلك القرار الاداري الصادر بترقية العامل ترقية عادية حتى لو كان قد يش على تسوية خاطئة لعالته الوظيفية وأيا ما كان وجه مخالفة التسوية لأحكام القالون : لا يجوز سبعبه الا في خلال ميعاد الستين يُوما القررة لسحب القرارات الإدارية الباطلة ... اساس خلاف : قرار الرقية ينشي، مركزا قانونيا ذاتيا للعامل .. تطبيق -

استعرفت الجمعية المعومية المادة (٨) من القائون رئيسم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شمان تسمويه حالات بعض المساملين التي تنص على أنه و و يحتقط بسفة شخصية للماملين الموجودين بالخدمة بالرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القائون لتيجة تسوية خاطئة ، على الا يستهلك القرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانون مضاط اليهما المطلوتات المستحق قانون مضاط اليهما المستحقين لهما ، وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعادوات المدوية التي تستحق لهم بعد تاريخ المدن جهذا الكانون الا

ومع عسم الاخلال بالاحكام القصائية النهائية أو القرارات النهائية الصادرة بالترتية للمامل المذى تنطيق عليه أجهام الفقرغ السابهة إن يختاد بن أحد الوضعين الآمين : (١) اعادة تسوية حالته تسرية قانونية ، مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الابقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل الله نتيجة التسوية الخاطئة ، مع علم استحقاقه للزيادة المسار اليها ، على أن يمتد عند ترقيته للدرجة التالية بالوضيح الوظيفى الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون الممول به عند نبرائها ، والمادة ١٢ من ذات القانون التى تنص على أنه و ينشر حذا القانون في الجريفة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٨٤ ،

استبانت الحيمية أن القاعدة المستقرة هي أن القرارات الإدارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سلمهة وذلك استجابة لدواعي المصلحة الغامة التي تقتضي استقرار تلك الأوضاع ١ أما بالنسبة للقرارات الادارية الفردية غير المسروعة فالقاعدة عكس ذلك أذ يجب على جهة الإدارة أن تسحيها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له ، الا أن دواعي المصلحة العامة أيضا تقتضي الله اذا صدر قرار معيب من شانه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن سبتقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيم الذي يصدر في الموضوع ذاته • وقد اتفق على تحديد هذه الفترة بستن يوما من تاريخ نشر القراد أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي، بحيث إذا انقضت علم الفترة اكتسب القرار حسانة تعسمه من أي الغام أو تعديل ويصبح عندثة لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القراد ، وكل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القسرار الأخر ويبطله • ويستثنى من موعد الستين يوما الشار اليه القرار الميب الذي لحقت به مخالفة جسيمة الحكام القانون تجرده من صفته كتصرف قانوني فتنزل به الى حد غصب السلطة وتنحدر به الى مجرد ألفعل المادى. المتبدم الأثر قانونا فلا تلعقه أي حصانة ، وتصدر جهسة الادارة قرارهة بالسحب في أي وقت كما يستثنى من الموحد الذكور القرار الاداري المبني: مِنْ عُشَىٰ أَوْ تَعَلِيسَ يَعِيبُ الرَضَاءُ فَيَكُونَ هَذَا القرارُ غَيْرَ جَدَيْرِ بِالْحَبَايَةُ ، ، وتصدر جهة الادارة أيضًا قرارها بسحبه في أي وقت *

وكذلك يسرى ذات الاستثناء على قرارات النسوية الخاطئة فهي من ترعية القرارات التي يتم سبعيها دون التقيد بسيعاد الستين يوما المسار اليه باعتبار أن الحق في التشوية مستمه من القانون مباشرة هذا وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا وافتاء الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع على أن القرار الأدارى بترقية العامل ترقية عادية
حتى لو كان قد بنى على تسوية خاطئة لحالته الوظيفية وايا ما كان وجه
مخالفة التسوية لأحكام القانون حانه ينشى، مركزا قانونيا ذاتيا للعامل ،
وبالتالى فلا يجوز سعج هذا القرار المعيب الا في خلال ميعاد الستين يوما
القرر لسحب القرارات الادارية الباطلة .

وبتطبيق ما تقدم على حالة المامل المروضة ... يبين أن جهة الادارة لم تقم بتسوية وضعه الوظيفي تسوية قانونية صحيحة وفقا لعكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان في ١٩٨٤/١/١ ، ثم أصدرت قرارا بترقية المذكور ترقية عادية في ١٩٨٤/٦/٢ .

وإذ لم يثبت من الأوراق سحب هذا القرار المعيب الذي استنه الى . نسوية خاطئة في خلال الميعاد القرر لسحب القرارات الإدارية الباطلة .. ومن ثم فانه يكتسب حصانة تعصمه من أي الفاء أو تعديل .

لللسك

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن أ قرار الترقية في الحالة المروضة للأسباب السابق ايضاحها • رفتون رقم ١١٤٨ في ١٩٨٩/١٣/٢ جلسة ١٩٨٩/١١/١٠ ملك رقم ٧٥٢/٣/٣٠ •

(۱۸۹) جَلسَة ١٥ من توقعبر سنة ١٩٨١

الارة معلية ... عَلُود المليك الوحدات السكنيّة الالتساكية سالوائد القروض ... الخارام علمتري بها •

الهاد ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٧ و ١٤٧ من التقاين الدني والماية ٧٧ من القانيين والم ١٩ غسنة ١٩٧٧ في شان تاجر وبيم الأماكن وتنظيم الطاقة بين الؤجر والمستاجر والمادة الكافية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشأن تعليك فأسساكن بالاقتصادية والتوسطة التي اللمتها او تقييها الحافظات .. الشرع ناط يرئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تمليك الساكن الشميية والاقتصادية والتوسطة التي أقامتها المعافظات على مستاجريها _ طبقا فقراد رئيس مجلس الوزواء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ تقوم المعافظات سم الوجدات السكتية الالتصادية التي تشقل بعد ١٩٧٧/٩/١ على أساس تكلفة الياتي بدون الأرض وتقسط القيمة على كالاثين عاما بدون فواك بد اذا تأخر الشتري عن سداد اي خَسِط في الواعيد المعددة له تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخر يواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق ال تاريخ السداد .. تندرج فواقد القروض التي تحسل عليها المعافظات التمويل يئاء هذه التوعية من السباكن ضمن الدناصر اللازمة لحساب تكلفة يتاء تلك المساكن والتي يتعمل بهما الشترون .. اثر ذلك .. لا وجمه لاستبعاد فواقد القروني من تكلفة البائي (١) ... عدم اللص في علود تمليك الوحكات السكنية الالتصادية التي أيرعتها محافلة البحية مع المواطنين بعد ١٩٧٧/٩/٩ عل ان لعن البيع يشمل قيمة فوائد القروض التي حصلت عليها المعافظة أيناء تلك الوحدات لا يجيز تعديل العقود الذكورة باضافة قيمة الأقساط والقوائد الشار اليها فل ثمن البيع بالارادة المتفردة للمحافظة ... اساس ذلك : أن النقد هو شريعة التماهدين فلا يجول تقفيه ولا تعديله الا بالقاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ـ اثر ذلك : لا يسوغ للمحافظة طلب أبطال العقود الثبار اليها للقلط في القانون ـ حق العافظة في النص صراحة في المقود الجديدة على الزام الشتري بالقوائد الدكورة باعتبارها تدخل ضمن التكلفة اللملية للمبائي .. تطبيق .

اسستمرضت الجمعية الممومية المادة ١٧٠ من التقسين المدنى التي تنص على أنه ه اذا وقسع المتماقد في غلط جوهرى جاز له أن يطلب ابطال المقد ، ان كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الفلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السسهل عليه أن يتبينه » • والمادة ١٣١ من ذات التقنين المتص على أن « (١) يكون الفلط جوهريا اذا بلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتماقد عن ابرام المقد لو لم يقع في هذا الفلط ٠٠٠ » والمادة ١٢٢ منه التي تنص على أن « يكون المقد قابلا للابطال لفلط في

 ⁽١) تراجع فترى الجمعية الصومية التسمى الفترى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤٠

المقانون اذا توافوت فيه شروط الخلط في المواقع طبط المستدين الستابقدين . حذا ما لم يقضى المقانون بشيره ، والمات ٤٤٧ منه المتي تنص على أن: « (أ ؟ الميقبر شريعة المتباقدين ، فلا يعبوذ نقيضه ولا تصديله الا بانقاق ألهلرفين . أو للأسياب النن يقررها القانون · · »

كما استعرضت للادة ٧٧ من القانون رقم 20 فسينة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيم الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستاجر التي تنعى على أن وتنظيم المعافظات المعافظات

الله : "صبب التوزيع : ٠٠٠ يتم تمليك المساكن الاقتصادية التني تطييمها المحافظات على أساس تكلفة المبانى بدون الأوض وتقسط القيمة على ٥٠٠ مينة بدون فوائله ٠٠٠ خامسا : حالات التأخير في السداد ٠٠٠ واحكام أخرى :

- في حالة تأخير المسترى عن صداد أى قسط في المواعيد المحددة له ، تسرى على الإقساط الماخر سمددها غوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الإستحقاق الى تاريخ السداد ٠٠٠
- ___ يتضمن عقد البيع تصا يقفى بأن يحظر المتصرف بالبيع أو التنازل أو تفيير التخصيص للوحدات المباعة الا بعد موافقة المحافظة ٠٠٠ وفي حالة الحصول على الموافقة على المتصرف بالبيع أو التنازل أو تقيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فواعد القروض عن رأس المال لمدة التقسيطة ٠
- تزول حصيلة البيع ومقابل الانتفاع و بمساكن الايواء » الى صناوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي على أن يتجمل الهبناءوق يقيمة اقساط القروض والقوائد التي اسبعناء من بناء هذه الوحدات » واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٧ من قانون

تأبير وبيع الأماكن وتنظيم المعلاقة بين المؤجر والمستأجر رقسم 24 السنة 19٧٧ ، ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وضروط تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات الى مستأجريها وذلك بالنسبة للوحلات التي تم شغلها قبل العمل بهذا القانون في 14٧٧/٩/٩ وتناويق صحد قرار رئيس مجلس الوزراء أقامتها المساكن المشار اليها التي تقيمها المحافظات و صغلت قبل ١٩٧/٩/٩ ، وتلك التي أقامتها أو تتقيمها المحافظات و شغلت قبل ١٩٧/٩/٩ ، وتلك التي أقامتها أو الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ حسبها جاء الموحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ حسبها جاء بالجعول التاني المرفق بالقرار المذكور عانها تقتفي بأن تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات أساس تكلفة المباني بعون الأرض، وتقسط القيمة على المواعدة له ، تسرى على الأقساط المتاخر سعادها فوائد تأخير بواقع ٧/١ المحددة له ، تسرى على الأقساط المتاخر سعادها فوائد تأخير بواقع ٧/١ المنطق عن ناريخ الاستخفاق الي تاريخ السناده و واثد تأخير بواقع ٧/١ من ناريخ الاستحقاق الي تاريخ السناده و والد تأخير بواقع ٧/١

ولتن كان قراد دكيس مجلس الوزراء المساد اليه لم يتطرف هو القواعد الواردة بالجدول الشائهي المرفق به صراحة الى نوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء هذه النوعية من المساكن ، الا انهاء تندرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء تلك المساكن والتي يتحمل بها المستروف وذلك على خلاف الوضع بالنسبة لمساكن الابواء دعيت نصت القواعد الراردة بالجدول الماني المشاد المه و صراحة على أن القروض وفوائدها التي استخدمت في بناء هذه المساكن يتحمل بها صمنادق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي .

ولا يعاج في هذا الصدد بعدم مشروعية قراد رئيس مجلس الوزراء سسالف الذكر فيما تضمنه تحديد لقواعه تمليك المساكن التي تقيمها المحافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشاو اليه تتجاوز القرار حدد التفويض المقرر في هذا القدانون ، وبالسال فيتمين استبعاد القرار حدد التفويض المقرر في هذا القدانون ، وبالساكن الاقتصادية من تكلفة المبانى ذلك لابه أيا كان الرأى في مشروعية القرار المذكور ، والتزاهه بحدود التفويض ، قان التكلفة الفعلية للمبانى التي يالا وجه معه لاستبعادها من هذه التخالفة للخاصة بقروض تمويل المبناء ، يالا وجه معه لاستبعادها من هذه التكلفة لدوما هو الرأى الذى سبق ألميهمية العبومية القسمى القتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٤/١٩/٤ ماك رقم /١٩٨٧ من عدد المعقودة بتاريخ ١٤/١٩/٩ ماك رقم /١٨٩٧ ماك رقم المعقودة بتاريخ ٤/١٩٨١ ماك رقم /١٨٩٧ من عدد المعقودة بتاريخ ٤/١٩٨١ من عدد المعقودة بتاريخ ٤/١٩٨٩ ماك رقم /١٨٩٧ ماك راح المعقودة بتاريخ ٤/١٩٨١ ماك رقم /١٨٩٧ ماك راح المعقودة بتاريخ ٤/١٩٨١ من عدد القدون والتشريح بعلسها

ولما كانت محافظة البحيرة ، في الخالة المروضة ، قد أبرمت بعد ٩/ ١٩٧٧/٩ عقود التمليك وحدات سكنية اقتصادية للبواطنان ولم ينص في هذه العقود على أن ثمن البيع يشمل قيمة فوائد القروض التي حصلت عليها المعافظة لبناء تلك الوحدات • فانه لا يجوز .. والحالة هذه .. تعديل المقود المذكورة باضافة قيمة الأقساط والفوائه المشار اليها الى ثنن المبيغ ء بالإرادة المنفردة للمحافظة ذلك لأن المقد هو شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقورها القيانون ولا وجه للقول بأن الممافظة قد وقعت في غلط في القواعد القانونية المنظمة لبيع الوحدات السكنية الاقتصادية والواردة بالجدول الثاني المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ مسالف الذكر ، حبث أن التكلفة الفعلية للمبانى تشمل فوائد القروض أو أن المحافظة لم تتنبه الى وجوب اضافة فوائد القروض التي حصلت عليها لبناء هذه الوحدات الى التكلفة الفعلية للمباني طبقا للقواعد المسار اليها وانه يترتب على ذلك أن يكون للمحافظة حق طلب الطال العقود المسار اليها ، أن لم يرتض الشيترون بزيادة ثمن الوحدات المبيعة لا وجه لهذا القول لأنه من المسلم مه فقها وقضاء أن الفلط المبرر لطلب ابطال المقد هو الذي يكون غلطا جوهريا والذي يبلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام المقد لو لم يقم في هذا الفلط وأن الفلط اذا كان في القانون يجب أن تتوافر فيه شروط الفلط في الواقع فضلاعن أن الغلط في القانون هو الفلط في القواعد القانونية التي ليست محلا للخلاف أما الغلط في السائل المختلف عليها فعلا وترجيح رأى دون آخر فلا أثر له في صحة العقد وبالتالي فان عقود البيم التي حددت ثمنا معينا لتمليك الوحدة السكنية دون أن تضمن الثمن النص على فوائد القروض لا تنطوى على غلط جوهري ببرو طنب ابطالها لأن تحمل هذه الفوائد أو عدم تحملها لم يكن له تأثير في مدى اقدام المحافظة على تمليك الرحدة السكنية فضلا عن أن هذه المسألة كانت محلا للخلاف القانوني فلا يتبر مسألة الفلط في القانون ، وعليه فلا يسوغ للمحافظة طلب إبطال العقود المشار اليها الغلط في القانون وذلك لا يخل بطبيعة الحال بحق المحافظة في النص صراحة في العقود الجديدة على الزام الشترى بالفوائد المذكورة باعتمارها تدخل ضمن التكلفة الفعلية للمباني .

للليك

انتهى رأي الجمعية المبوعية لقسسى الفتوى والتبتريع الى علم جواز المسافة فوائد القروض التي حصلت عليها محافظة البحية الاقامة وحدات مكنية اقتصادية ، الى القيمة الفعلية للمباني التي يلتزم بسدادها المشهترون لنطاة الوحدات ، وذلك بالنسبة للمقود التي ثم ايرأمها بالقمل مع هؤلاء المشترين يعد ١٩٧٨/٩/٨ للأمهان المشافية يبانها .

ر تتری رقم ۱۱۸۸ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۰ چلستر ۱۹۸۹/۱۵/۱۵ ملفا رقم ۱۹۳۶/۴/۱۰ و د

(۱۹۴) جُلنة 16 كن توفير سنة ١٩٨٨

عملون مدنيون بالجدولة ... كالري الكفاية ... (اعتباد المتطبات ألتقايلة) (الليهية التقايلة) و الليهية التقايلة بعديرية التحوين واقتجادة الدفائية بالادولية) قانون كلم الدهلين القديني بالفولة المياون بالقابل المستقد المتلابات الكانية بعلام علمي المياون بالقابل المياون المياون

تبيق للجنمية المبومية أن قانون نظام الفسأملان المدليين بالدواة الصيادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٨ منة على أن ﴿ تَضِيرُ المنبلطة المنتنصة نظاما يتضمين تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع تقديم واعتماد تقارير الكاتاية والتظلم منها ٠٠٠ ، وفي المأدة ٣٠٠ على أن « تعان وحدة شناون العاملين العاملين بصورة من البيان المتعم عن ادائه أو تقرير الكفاية بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو من لجنة شئون العاملين بحسب الأحوال • وله أن يتظلم منه خلال عشرين يولاً من تاريخ غلمه • ويكون تظلم العاملين شاغلي الوطائف العليا من البيانات المقعمة عن أدالهم الى السلطة المختصة • ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من السلطة المختصة من ثلاثة من كبار الماملين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو تختاره اللجنة النقابية بالوجهة ان وبيدت ٠٠ وبيب في التظلم خلال ستاين يوجا مِن يَاريخ تَقِديبِهِ ويكون قرار السِلطَة المختصة أو اللَّجنة نهائياً ، ولا يَعِبْسِ ريانِ تَقْيِيهِ الآياء أَبُر الْمُقَدَّف نها تيسا الا بعد انقضمه ميعاد التظلم منه أو اليب فيه » ونجست الهابة ٣٢ - الخاصة بكيفية وضم التقارير في بعض الحالات الجَاهِبة - على أنه ٠٠٠ بالنسبة لأعضاه المنظمات النقابية تحدد مرتبة كفايتهم بما لا يقل مِن مرتبة تقدير كفيايتهم في السينة السابقة على انتخابهم بالمنظمات النقابيسة ، •

والمستفاد من ذلك أن المشرع بعد أن عهد الى السلطة المختصة بوضع نظاء لقياس كفاية أداء العالماني بالموحدة وتجديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتباد تقارير الكفاية والمتظلم منها فقد أفرد المشرع أعضاء المنظمات النقابية بحكم خاص فيما يتصل بوضع التقارير عنهم ، أذ أوجب أن تقدر كفايتهم في جديع الأحوال بما لا يقل عن ترتيب كفايتهم في السنة السابقة على انتخابهم لعضوية المنظمة النقابية قاصدا من ذلك كفالة نوخ من الصاية لأعضاه هذه المنظمات يهتنع معها على جهات عملهم التأثير عليهم من خلال ممارستها لاختصاصها بوضع تقارير كفايتهم السنوية بما يتمين معه القول بالطباق هذا الحكم على عضو المنظمة النقابية سواء كان متفرغا أو غير متفرغ .

ولما كان ذلك ، وكان من المقرر ألمه لا اجتهاد مع صراحية النص وكان مقتضى نص المادة ٣٧ من القانون رقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨. المسار اليه أن تقرير كفاية العامل عضو المنظمة النقابية لا يجوز أن يقل عن ترتيب كفاينه في السنة السابقة على انتخابه لعضوية المنظمة ، وبالتالى يتمين أن تقدر كفايته على هذا النحو .

ولما كان الشابت من الأوراق أن السيد / رياض ابراهيم على صقر عضو بمجلس ادارة اللجنة النقابية بمديرية التموين والتجارة الباخليسة بالمنوفية في الدورة من ١٩٨٧/١٩٨٣ وكان آخر تقدير كفاية حصل عليه تمل انتخابه لعضوية اللجنة النقابية بمرتبة مساز عن عام ١٩٨٢ وعن الفيزة من ١/١ لل ١٩٨٣/١٧/٢ ، ومن ثم يحق له تقدير كفايته بمرتبة ممتاز طوال منة عضويته في اللجنة النقابية وبالتالى فان تقدير كفايته برتبة جيد عن أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٨ يكون مخلف المقانون ويتعني تمهيله ليكون بمرتبة ممتاز تطبيقاً أنصراحة النصوص .

للليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريس الى أحقينة السيه / رياض (براهيم على صقر من الساملين بمديرية التموين ولتجارة اللخطية بالمتوفية في الاحتفاظ بتقدير كفايته الحاصل علمه بمرتبة ممتاز قبل انتخابه لعضوية اللجنة النقابية بالمديرية وذلك خلال فترة عضويته لمجلس ادارة المجنة ا

ر فاری رقم ۱۱۸۸ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱۹۸۰ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۲/۱۹۸ و

(141)

حلسة ١٩٨٩ من توفعير سنة ١٩٨٩

عاملون ددنيون بالدولة ـ ترقيه _ تقارير الكفاية _ (ساغلو الوطاقف العليا) •

قاتون تظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم 20 لسنة 1974 المصل
بالقانون رقم 110 لسنة 1974 ولائمته التنظيمة وقراد رئيس الجهاز الركزى للتنظيم
والاعارة رقم 176 لسنة 1974 ولائمته التنظيم الدولية لتركزى للتنظيم
بالدولة والأحكام التي يقتضيها تنظيده المتارع عهد ثل السلحة المفتسة بوضع تقلم شامل
يكفل قياس كاماة أداد بهم العاملين بالوحدة بها يحقق إهدافها بحسب نومية الخوافات
تدلك دو ما يبديه الرؤساء بشاتهم سنويا من بيانات تودع بطفات خدمتهم بعد اعتمادها
من السلحة المفتسة سريكون تقدير كامية ادائهم بدات مراقب تقارير الكهابة للفردة الشامل
وطفات الديمة الاولى وما دونها وسنها مربة محتاز سرتم ترقية شامل اوقائك العليا
بالاختياد منها مناه المحاسمة عناه بيان تحييم أداه واحد يقرد معلامية العامل
وامتياذه مناها في ذلك ما يحربه ملف خلاحية أنها بيان تحييم أداه واحد يقرد معلامية العامل
ومانياذه مناها في ذلك ما يحربه ملف خلاعة من بيانات وطاهم الاحتياز فضلا من توافر
وطرط منفل الوظية في حقد اساس ذلك : تطبيق و

نبين للجيمية العبومية أن قبانون نظام المباملين المدنيين بالدولة " الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٨ منه بعد تعديلها بالفانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن ، تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قيساس كفايــة الأداء الواجِب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشساط الوحدة وأهدافها ونوعينة الوطائف بها ٠٠٠ ويقتصر وضع تقارير الكفاية على والماملين الشاغلين لوطائف من الدرجة الأولى فما دونها • ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على أسباس ما يبديه الرؤساء يشانهم مستويا من بيانات تعتمه من السلطة المختصة وتودع بملفسات المتازة والمالية بالاختيار ، وذلك على أساس بيانات تقييم الأداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ٠٠٠ وتكون الترقية الى الوطسائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة بالجدول رقم (١) المرفيق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حلة ، على أن يبسلا بالجزء المخصص للترقية بالاقلمية ٠٠٠ ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامسل حاصلا على مرتبة ممتاذ في السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة حمةازٌ في السنة السابقة مباشرة ، وذلك مع التقيد بالاتهمية في ذات مرتبة الكفاية ٠٠٠ ، كما تبيق للجمعية أن قرار رئيس إلجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسسنة ١٩٧٨ بشأن المايير اللازمة لترتيب الوطائف

للمساملين المدنيين باللمولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذه قد تضمن في دللحق رقم (٣) منه « تعريف الهدجات» فيها يتعلق بالحد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغل الوطائف الهليا « قضا» مهنة بينية قدرها سنة على الأقلل في وظيفة من المرجة العالية بالنسبة لشغل وظيفة من الدرجة المتازة ، وقضاه مدة بينية قدرها سنة على الأقبل في وظيفة مدير عام بالنسبة لشغل وظيفة من الدرجة العالية » «

والمستفاد من ذلك أن المشرع عنى المقانون وقع 20 لسنه 1978 بهد تهديله بالمقانون وقم ١١٥ لمستة ١٩٨٧ عهد أن السلطة بوضع نظام شامل يكفل قياس كفاية أداء جميع العالماني بالوحدة بما يحقق أمدافها يحسب توعية الوطائف بها • وانه ولتي كان الظاهر أن المشرع قد قصر وضم حفا النظام على الهملين من شباغلي وطائف المدرجة الأولى فما دونها ، الاأنه بالنسبة للوظائف المليا أيضا فقد أنضع شاغليها لنظام قياس الكفاية بان جبل المرجع الاساسي لمذلك هو ما يبديه الرؤساء بشانهم سنويا من بيانات تهرج بمبلغات نجستهم جهد اعتباده من السلطة المحتمة وفي نفس الوقت نهس في الملالحة المتنفيذية لقانوادها من الاسلطة المحتمة وفي نفس الوقت تقلية الإداء الساغلي الوطائف الهدايا بنات مراتب تقارير الكفايهة المقيرة المشاغل وطائف الهدايا ومنها مرتبة ممتاز •

وبما أنه ولمَّن كان الطاهر طبقًا لما تقدم أن المُشرع ساوى بين يحسيع ٠ العاملين سواه أكانوا شاغلين للوظائف العليا أم من شاغل وظائف الدرجة الأولى وما دونها في الخضوع لنظام قياس كفاية الأداء وِفي تحديد مراتب الكفاية التي تقدر على أسامسها كفايتهم ، الآ أنه في الواقيم من الأمر لم يوحد المَعَامَلَةُ بِينَهِم فِيمَا يَعْمَلُقَ بِشَرُوطٌ الْتَرْقِيةِ بِالإِخْتِيَارِ ، فَبِينَمَا اسْتَلْزُمْ في الترقية الي غير الوطائف العليسا على ما حبر وارد بالقيانون رقم ٤٧ ُلسنيةً ١٩٧٨ حمنول السامل على ورتبة ممتاذ في تقريري كفايت عن السينتين الأخيرتين منم تفضيل من حصلٌ على تعذه ألَّرْتية أنَّي السنَّةِ السابَّقة مباشرة على أن يتقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكاباية ، فَإِنه بِالنسبية لِلتِرقِيةِ إلى الوَظَائِفُ العليا وهي تَتُم بِالاختِيار بِصِبْغَ مَطَلِقَةً لَم يِشْتَرِطُ لَاجُواتُهَا حصول العامل على تقريري كفاية بسرتبة مستهاد ، أكتفًا بوجيب استبظهار صلاحية العامل للترقية اليها وهو ما يكفي لاثباته بيان تقييم اداء واجد يقرر صلاجية المامل وامتيازه بضافاً الى ذِّلُكِ مَا يَبْضُونُهُ مِلْفُ خِنستِهُ مِن بهابات ومظاهر للامتياز نبضلا عن توافر شهروطُ شغل الوظيفةِ في حقةٍ وَلَمْ يْتَطَلُّبُ حَصُولُهُ عَلِي ٱكْثِرَ مِنْ بِيَانَ تَقْيِيمٍ أَدَا ۚ وِأَحِهُ يَكَثِيبُ عِنْ امْتَيَارُه وِيؤَكُ ذلك أنَّ الأحكام الواردة بالْجَلُولِ ﴿ ٣ُ أَ المُرْفَقِ بِقُرَّارِ رَبِّيسِ الْجِهَازِ الْمُوكِزِي للتنظيم وأدلارة رقسم ١٤٤ لسبنة ١٩٧٨ أَلِيُهَارِ الَّذِيهِ قَيْهِا يَتَعِلَقُ بِالْهِبِدِ

البينية اللازم قضاؤها قبل ترقية العامل داخل المجموعة النوعية للوطائف العليا استرطت قضاء مادة قدرها سبنة وإحدة لترقية المدير العام الى وطيفة من الدرجية العالية وقضاء مادة قبدفاً سنة واحدة أترقية شاغل المدرجية العالية الى وطيفة من المدرجة المسافة بنا يختفى القول بأن حصول العامل على بياني نقييم اداء حتى يمكن النظر في ترقيته ، نفسالا عن عدم وجود سنته في توني لا عائه في قرار رئيس المجهاز من المائل الميان ، ويؤدى الى اخضاع العاملين من شاغل الوطائف العليا الميان المعاملين من غير شاغل المؤاتف العليا الله المدر والكفاية قائه شائهم في ذلك شأن العاملين من غير شاغل مدا الوطائف وهو أمر لم يهدف اله المدر حينها أخضم شاغلي وطائف الادارة المياليا للقام بيسان الاداء وهو نظام يختلف عن نظام تقارير الكالجاية وغسم الهدية ؟

للالبك

انتهى رأى الجمعية المدومية لقسمى الفتوى والتنتريع الى أنه يكلى لترقية الصامل عن تساطل الوظائف العليا الى درجة أعلى داخل المجبوعة الترعيبة لهذه الوظائف حصوله على بيسان أداء واحد يكشف عن مستوي كفايته طبقا لإحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادد بالقانون رم ٧٤ لسبنة ١٩٧٨

از فتوی رقم ۱۹۹۰ کی ۱۹۸۹/۱۲/۱۲ جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۱۹۸۱ مُلِف رقع ۱۹۸۹/۱۲) -

(YAY)

جلبة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة .. علاوة تشجيعية ... مثا**ت استحقالها .. ر العامل التقرغ للعمل** وانقابي) •

قانون الثقابات المسالية المسادر بالقانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٧٦ المسل بالقانون رقم ١٩٧٨ السنة ١٩٧٨ و المسلم بالقانون رقم ١٩٧٨ السنة ١٩٧٨ و ١٩٧٨ من المسادر بالقانون رقم ١٩٧٨ من ١٩٧٨ من المسادر فانون الثقابات المسائية وشدين بالمبالية وضدي تنظيما خاصا لوضع المسادل الذي يتلزغ المضوية الشرع في فانون الثقابات المبالية والمبالات ومتوسط الكفانات والحدواز ومكافات الانتاج والزايا مالاية الترفيات وجميع الملاوات والبدواز ومكافات الانتاج والزايا مع حساب منة الشرع في من المستوى المال كما أو كان يؤدى عمله فعلا وذلك المعامل الثقابات بالشرع المعامل الثانات الترفيات والمداورات والعوائز والكفات ما المتالية المعامل المالية المعامل المتالية والمداورات والعوائز والكفات ما المشرع به والزايا المتمالة على المتالية المعامل قد قدرت بمرتبة علاوة المساورة المساورة الموافق وضوابط من المقاف الواحد ترفيا وضوابط من المقاف الواحد ترفيا وضوابط التفاف المتمر الثاني فشيار أنه والمالين المعامل المتالية المالين المتالين المتالين المتالية المالين المتالية المالين المتالية ما المالين المتالين المتالين المتالية المالين المتالية المالين المتالية المالية والمقان رقم ٥٧ من القانون رقم ٥٧ من المالة المالة والمقانات والمقان والمقان والمتالية المالين المتالية المالين المتالية المالين المتالية ما منالية والمالة والمتالية والمتالية المتالية والمتالية والمتالية

ينص قانون فلقابات المبالية الصادر بالقانون وقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ والمبطى بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ في المادة ٤٥ منه على أنه « يجوز أن يتفرغ عضمو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة المنظمة النقابية للقيمام بالنشاط النقابي ٠٠٠

ويستحق عضدو مجلس ادارة المنظمة النقابية المتفرغ خدال فترة تفرغه جميع الترقيبات والعلاوات والبدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافآت الانتاج والمزيا المادية التي يعصل عليها زملاؤه من نفس المستوى الملل كما لو كان يؤدى عمله فعلا ، وتبصيب منة التفرغ ضمن منه النجامة الفعلية للمامل ، وتلتزم المحكومة ووحدات المحكم المحل والهيئات المامة والقطاع العام وكذلك منشآت القطاع النخاص التي يصدر بتحديدما قزار من الوزير المختص بصرف أجر العامل المتفرغ التابع لها وجميع مستحقاته الاغرى خلال فترة تفرغه » .

وينص قانون نظام الماملين المدنيين بالبدلة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٥٢ منه على أنه د يبتُوز للسلطة المختصة منسح المامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات العورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرد للوظيفة ، وذلك طبقا اللاوضاع التي تقررها . وبهراعاة ما ياتي :

 ان تكون كفاية الصاءل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العامين الإخبرين وأن يكون قد بدل جهدا خاصها أو جقق اقتصادا في النفقات أو رفعا المستوى الآداء °

٢ ... ألا يمنح هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين ٠٠٠

٣ ــ ألا يزياد عائد الساملين الذين يمنحون هذه السلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عند العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعـــة نوعية على حدة ، فاذا كان عدد العاملين في تلك الوظائف أقل من عشرة تمنح العلاوة أواحد منهم ٢٠٠٠ ع .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون النقابات المعالية وضيخ تنظيما خاصما لوضيع العامل الذي يتفرغ لعضوية مجلس ادارة المنظبة النقابة للقيام بالنشاط النقابي • فقرد استحقاقه خلال فترة تفرغه لجميع الترقيات وجميع العلاوات والميدلات ومتوسط المكافآت والحوافز ومكافات الانتاج والمزايا المادية التي يحصل عليها زملاؤه من نفس المستوى المال كما لو كان يؤدى عبله فعال • وذلك مع حساب منه التفرغ ضين ماه التعبدة المناهلة المنشريسية المتبيزة التي الفعلية للعامل • وغني عن البيان أن هذه المعاملة التشريسية المتبيزة التي حضر بها المشرع العاملين المتفرغين للعبل النقابية وهي مطبئنة الى أوضاعها هذه الطاقة حتى تنصرف الى أداه مهمتها النقابية وهي مطبئنة الى أوضاعها المطبغية • وحتى لا تشار من أداه تلك المهمة التي تقوم بها الصالح جميع المعاملين في الوحدات الى تي تبغلها • ومن ثم ، فان تفرغ العامل للعمل النقابي ينبغي ألا يؤدى بحال الى الأضراد بوضعه الوظيفي الثابت له والمزايا المتعلقة به والمتي يحصل عليها زملاؤه في مجال الترقيبات والملاوات والحوافز

ومن حيث أنه عن العلاوة التشجيعية فإنه ولئن كان المشرع في المادة ٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد حدد شروط وضوابط منع العامل علاوة تشجيعية • والتي تتحصل في ضرورة توافر عنصرين مجتمين في جانب المامل حتى يكون أهلا للحصول على هذه العلارة • وهما تقدير كفايته بمرتبة ممتاز عن العامن الأخيرين • وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا في الفقات أو وفعها لمستوى الأداء بالنسبة للعاملين المنوقية مجالس ادارة النظات النقابة فان تفرغهم لا يسمع لمنظات المنافية الإرسامة او رفعا

لسترى الأداء وبغض الوجهة وهم ذلك أن تجانب هذا الشرط في شانهم لا يؤدي الى حرمانهم من المحصول على الطاقة المتشيجيسية وذلك نزولا على حكم المادة 20 من القانون رقم 70 لسنة 1971 المشار اليه وتحيينا لها حكم المادة 20 من القانون رقم 70 لسنة المادا المشار اليه وتحيينا لها الا يسوغ أن يعرقب تقرغ المامل لخامة زملائه من خلال المنظمة المتعبية الى الأضراد به وحرمانه من المزايا المائية التي يحبل عليها زملازه وهر أهر المامل المجارة المقارعة المزاياة المزاياة المنابع المامل المجارة المنابعة وتبما المائية التي يحمل عليها زملاؤه حتى تلك المرتبطة بالممارسة المفارة وتبما للدك يجوز التنظر في معم حقة المامل الصادرة التصويمية متن استوفى المروط الاشرى المقارعة المنابع المنابعة بمن استوفى المروط الاشرى المقارعة المنابع من منحه لهذه الماملة الامنابية المنابعة المناب

Mercia

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز للسلطة المختصة منع العامل المتفرغ للممل التقابي -- بن الخاضمين لإحكام قابون نظام العاملين المدنيين بالدولة -- علاوة تشجيعية على الوجه السالف ببانه -

﴿ فتوى رقم ٤ قي ١/١٤/١٩٤ جِلتَكَ ١/٩٨/١٩٨٤ كَلْكَ رقم ١٨٩/١٩١٤ ع .

(۱۹۴) خِلْمة 7 من ديسمبر سنة ۹۹،۹۹

ترافيص ـ النشآت التي تغيمها الهيئات العلمة ـ حق القسوها فُلقيأه التعلقة بتراخيص المال المناعية والتجارية • القانون رقو ١٨٣٤ لشطة ١٩٧٤ يشقق فليطل المناعية والتجارية المدل بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٥٦٪ وَالنَّوْنُ لِقُولِ المِمانِي وَالنَّوْنُ رقم ١٤٧٪ لسنة ١٩٨١ ــ المشرع نظم في القانون رقم ٢٠٥ أسنة ١٩٩٤ الشبق إليه اللواعد التملكة ش اختص الحال المشاعبة والتجارية تنظيها يقوم في جهلته على استبعاد النشآت التابعة للمرافق التي تتولى ادارتها المسافح الحكومية أو الهيتات الخافة أو تغين علين الحامه ... اساس ذلك : أن أحكام القانون بأشاؤ اليه كعارين والبينة نشاف علم عاسالع والهيئات وما يثيقي أن تقوم عليه الرافق العامة التي تديرها من أهاء الشعمة المتوطة يُها بانتقام والراد _ القالون رقم ١٩٧٧ لنبئة ١٩٨١ المنظر اليه قد الخفيع فلتشاقان الخر تاينها الهيئات المامة لأحكام السلامة والمسجة الهنية وأوجب عليها فان قراعي فير وقتياء مواقع للغا النشات توافر الاشتراطات النصوس عليها يقانون العبال المشامية والتيوارية رقم ١٥٣ السنة ١٩٥٤ وخول مديريات اللوي العاملة أن اللوم يواجياتها في التحتيش عُر مُلْكُ أَكُنشات والتعلق من توافر الشروف التي يتطلبها الشرع في الكانون الشافر الله أ لا يعلى ذلك استلزام المعمول على ترخيص مبعيق منها للبله في الداوية فبهاتا للهم حدوث كارفي مع طبيعة الثماث الراق الذي بطَّفيع في الشاك **وَاجِلُوكَ الْجَارِاتُ الْمُعَالِقُدُ الْمُنْجَةُ فَأَدُ** مَاكُ وَ متى كانت الورش التي اقامتها الهبئة التأرثية استأن خديد عمر فتثير جوءاً من التشاط الرفق الذي تضطلع به فائه لا يشترط لاقامة تلك ولورش المصول عل ترغيص بذلك وفقا الأحكام القانون رقم ١٩٥٣ أسنة ١٩٥٤ الشقر اليه وقائم مع علم الأغلال التعلقة بالسلامة والصحة الهنية وغيرها من الاشتراطات التطلية في أعتيار موافعة .. عليق •

تنص المادة ١ من القدانون رقس ٤٥٣ أستة ١٩٥٤ بشدان المحال المساعية والتجارية المهدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥١ على أن « يسرى أسكام منه القدانون على المحال المنصوص عليها قبي المجول الملحق بهذا القانون ٠٠٠ . .

وتنص المادة ٣ من ذات الفانون على أنه و ١٧ يهجوز القامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو ادارته الا يترخيص بقائك وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يفاق بالطريق الادارى أو يقدم بط اذا كان الإطلاق متمدرا » "

وتنص المادة ٣ على أن « يقدم طلب المحسول على الرخصة ألى الادارة الملغ يبصلحة الإرخص • » وتنص الملاه ٤ على أقده يعلن القطاب بالموافقة على موقع المحل أو رفضة في منيعاد لا يجالون ضطاب إيونة عن تااريخ دفسع رسوم المايشة » • وتنص المادة ٦ على أنه « يجوز للطالب التظام من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موصى عليه : ٠:٠ خلال خيسة عشر يوما من تاريخ ابلاغية ٠٠٠ كيا يجوز للطالب التظام من القرار الصادر برفض الترخيص لعام اتمام الاشتراطات » • وتنص المادة ٧ على أن الاشتراطات الوايب توافرها في المحال الخاضمة لأحكام هذا القانون نوعان :

 (1) إشتر إطات عامة : وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى كل المحال أو تن توع منها وفى مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قراد من وزير الشئون البلدية والقروية

(ب)اشتروطات خاصية : وهي الاشتراطات التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل القدم عنه طلب الترخيص ، • •

وتنص الماجة A على أنه « لا تصرف رخص المحال الخاضسمة لأحكام منا القانون الى عديم الأهلة أو ناتصها *** »

وتنهى المادة ١٣ على أنه « يجوز التنسازل عن الرحصة على أن يقدم المتنازل اليه طلبًا بنقل الرحصة الى اسمه على النبوذج ٠٠٠ » •

وتنص المائة \$ 1 أعلى إنه و في حالة وفاة المرخص اليه يجب على من آلت اليهم ملكية المحل ابلاغ المجهة المختصة باسمائهم خلال أربعة شهور. > "

و تنص المادة ١٧٧ غلى أن له كل معنالفة الأحكام هذا القانون أو القرارات المنطنة له يماقب مرتكبها يشرامة لا تقل عن ٠٠٠ »

وتنص المادة ١٨ على أنه و ٠٠٠ يجوز للقاضى أن يحكم باغلاق المحل المدة التبي يجدوها في المحكم أو إغلاقه أو ازالته نهائياً ٠٠٠ .

وتنص المادة ۱۰۸ من قانون العمل الشادر بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة
۱۸۹ الواردة تحت الباب الخاص بالسلامة والصحة المهنية على أن « يقصد
بالمنشاة في تطبيق أحكام هذا الباب كل مشروع أو مرفق يملكه أو يديره
شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص وتنص المادة ۱۰۹ من ذات
التانون على أن « تسرى أحكام هذا البهاب على جميع المنشآت بالقطاع
بالمخاص ووجعات القطاع الهام والجهاز الادارى للمولة ووحدات الحكم
المطل والهيئات العامة ۲۰ » « »

وتنمر المادة ١٠٠ على أن. ه يراعى في اختيار مواقع العبل وانشائها توافر الاشتراطات المصوص غليها في القوائين المائحة للرخص رقم ٣٥٤ : لسنة ١٩٥٤ في ضاف المطال الصناعية والتجارية وغيرها ٢٠٠٠ »

وبما أن المشرع نظم في القانون رقم 20% لسنة 1908 المشاد اليه الموادات وشروط المحمول على التراخيص اللازمة الاسامة وادارة المحكال المخاصة لأحكام وميز في ذلك بين الاجراءات المتعلقة وادارة المحكال وتلك اللازمة المائلة وإجساز لطالب: وتلك اللازمة المتحقق من توافر الاشتراطات المتطلبة وإجساز لطالب: كان الرفض واجب المسلم الموافقة على الموقعة والمسلم تعيماه بنشفية الالاشتراطات المتطلبة منه وحظر منع صفه الرفس لى عديمي الأهلية! أو أناقصها ، ونظم كيفية انتقال الرخصة في حالة وقاة المرخص له أو المتنازل المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة والا أغلق المحل اداريا فضلا عن المعويات الجنائية الني بجوز توقيعها على المخالفين ودون الحكامة الني

ومن حبث أن الترخيص بادارة المحال الصناعية والتجارية الخاضمة "
لأحكام القانون رقم 20 سنة ١٩٥٤ منوط بتوافر نوعين من الاشتراطات .
اشتراطات عامة يتمين توافرها في كل المحال بصفة عامة وفي مواقعها وهذه يصدد بتحديدها قراد من الوزير المختص واشتراطات خاصسة لتتطلبها المجهة المختصة يهنع الترخيص وذلك حسب طبيعة ونوع النشاط المراد مزاولته في المحل المطلوب الترخيص بإدارته وان توافر احمى هاتين المطافعين من الاشتراطات لا يفنى عن توافر الأخرى لمنسح الترخيص المطلوب و المطلوب و المطلوب و المطلوب و المطلوب و المسلوم المطلوب و المسلوم المطلوب و المسلوم المسلوم المسلوم المسلوم و المسلوم المسلوم المسلوم و المسلوم

ومن حيث أنه لما كان البسادى من استمراض الأحكام المتدسة أن المناون رقسم 20 السينة 102 المشسار اليه قد نظم القواعد المتطلقة بتراخيص المحال الصناعية والتجارية تنظيما يقوم في جملته على استبعاد المشتات التابعة للمرافق التي ادارتها المسالح الحكومية أو الهيئات العامة من نطاق تطبيق احكامه وبحيث يقتصر سريان هذه الإحكام على تلك المحال التي يقيمها أو يديرها أتسخاص القانون المخاص واية ذلك أن كثيراً من أحكام القسانون المذكور يخاطب طالب الترخيص بوصدفه شخصا طبيعيا كالإحكام المتملقة بأهلية المرخص له وتلك المنظمة لانتقال الرخصة في حال الوغاة أو التنازل عنها هذا في حال الوغاة أو التنازل عنها هذا في حال أن بعضها الإخر لا يتصور تطبيقه على الوغاة أو التنازل عنها هذا في حال أن بعضها الإخر لا يتصور تطبيقه على

المتشأت التابعة للمسالح الحكومية أو الهيئات العامة كَنَكَ المتعلقة بالتظلم والمشأق الإدارى والازالة فهي أحكام تتعارض وطبيعة نشاط هذه المبالج والهيئات وما ينبقي أن يقوم عليه المرافق العامة التي تديرها من أداء الجمعة المرافق الهامة التي تديرها من أداء الجمعة المرطة بها بانتظام واطراد *

وإذا كان القانوق وقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ قد أخضع فلنشآت التي تقويها الهيئات الملمة المحكام السلامة والمحبحة المنبقة واوجب عليها أن تراعى في اختياد هوقع تلك المنبقات توافر الاشتراطات المنسوس عليها بقانون المحكام المسلامة والمحبوب عليها بي المحكام المستاعية والتجارية وقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٠ فإن حدًا الالتزام المحكام السلامة والعبجة المهنيات ان تراعى في المجال المحال السلامة والعبجة المهنية المعسوس عليها في قانون المهاك المستاعية والمجارية وقم ١٩٥٣ لماستة ١٩٥٤ والمديريات القوى المبعلة نبها على أنه في نفض الوقت فان علما لا يعني استغنيام الحصول على الترخيص علمه يتعارض مع طبيعة نشاط المرفس الله يتضم في الشائة المحسول على هذا الترخيص قد يتعارض مع طبيعة نشاط المرفس الناتي يخضع في المائة المتعاربة في المائون تتعاربة في المائونة في المائونة في المحال الصناعية والتبخرية والتجارية والمائة المتعلية في المحال الصناعية والترخيص شد يتعارض مع طبيعة نشاط المائة المتعلية في المحال الصناعية والتبخرية بصنفة عامة وهو ما يجب على الهيئة مراعاتية دون أن يعد والترخيف شراط الإقامة أو ادوارة تلك المنتقات والترخيف شراط الإقامة أو ادوارة تلك المنتقات والترخيس شرط الإقامة أو ادوارة تلك المنتقات والترضي شرط الإقامة أو ادوارة تلك المنتقات و

ومن عيت أن الغانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩١٠ بانتتاء الهيئة القومية للسكك حديد مصر قد اسبغ على هذه الهيئة الصغة القومية وناط بها انشاء وتشغيل شبكات السكك الحديدية على المستوى القومي والقيام بادارة وصيانة المنشات والأجهزة اللازمة لتقديم هذه ألخدمة وكان التابت أن الورش التي أقامتها الهيئة المذكورة تمتبر جزا من النشاط المينقي الذي تضطلع به والذي لا غنى عنه لضمان دوام سير هذا المرفق بانتظام واطولا واستمراره في أداء تلك الخدمة على نحو مرضى ومن ثم فانه لا يشترط الاحلمة المورش المتصول على ترخيص بذلك وفقا الأنكام القانون رقم بالسلامة والمصبحة المهنية وغيرهما من الاشتراطات المطلبة في احتيار بالسلامة والمصبحة المهنية وغيرهما من الاشتراطات المطلبة في احتيار

الليك

انتهى رأى الجمعية الميومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بالمحمول على تراخيص بادارة الورش الميئة الهادة لها وذلك دون الإخلال بالأحكام المتعلقة بالسلامة والصحة المهنمة على دغيرها من الاشتراطات المتطلبة في اختيار مواقعها .

ر فتوی رقم ۳۰ فی ۱۹۹۰/۱/۷ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱ ملف رقم ۱۹۸۹/۱/۸۶ م

(142)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

جاميات ـ اعضاء هيئة التعريس تلتتدون ـ بعل الخساق وطمناريف الانتقال (تقامَر السفر المجانية والقابل التقدي) · لاكمة بعل السلم وهضاريف الانتقال المسادرة بقرام رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعريلاتها ·

قرد المشرع بدل السفر الوجهة التفات الغسلية التى يتكبده المؤقف فى اقدا الهام التى يكلف بها والتضي التنب عن الجهة التى به املر عبله الأولى ... بدل السفر يقف عند حد استرداد هذا التفاقات ... قرد الشرع تحول فقات سفر بعبائية ومعافية ومعشفة عا وأسرع من والل عقاد اعمالهم فضعيم مرزة السفر باستهارات سفر مجائية ومغشفة عا التحو الوارد فى الاقحة بدل السفر ودماريف الانتقال ... غير الشمرع العاملين المرخص لهم بالسفر واسرعم بالمجائز او بربع اجرة بالاستعارات المجائية وبين صرف عقابل تقدى معامل لتكاليف سفر العامل واسرته من الجهة التى يعمل بها أن القاهرة عن عدد مرات السفر المؤرد على أن يقسم هذا المقابل على التى عشر شهرا يؤدى للعامل شهريا مع المرتب ...

استمرضت الجيمية السيومية أحكام لائحة بدل السفر ومصياريت الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجيهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاتها وتبينت أن المادة (١) من هذه اللائصة تنص على أن • بدل الســفر هو الراتب الذي يهنج لليوظف مقابل النققات الشرورية التي يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي يوجه بها مقر عبله الرسمي في الأحوال الآتية :

(أ) القيام بالأعبال التي يكلف بها من قبل الحكومة ٠٠٠ ، ونصت المادة (١٩) على أن و مصروفات الانتقال مي ما يصرف للموظف في نظير ما يتكلف فعلا من تفقات بسبب أداء الوظيفة من أجود سفر وانتقال ونقل المتمة وصلها ٠

ويجوز أن يكون السفر والانتقال ونقل الأمتمة بالطائرات والسكك المجديدية أو المراكب أو الترام أو السيارات أو غيرهما رنقما لأحكام هذه اللائمة ، وتنص المادة (٢٠) من ذات اللائمة على أنه ٥ تستحق مصروفات الانتقال في حالة تفيير مجل الاقمامة في الأحوال الآتية ، وذلك فيما عدا الحالات التي نظمتها قوائين خاصة ٥

١ __ النامب لفير البعية التي بها محل العمل الأصل ، • ونصحت المادة (٦٣) على أن « يرخص في استعمال الطائرات بين مصر والسودان في المالتين الآتيتين :

(1) قيام العاملين المشار اليهم عمى القانونين ٧٩/٧٨ بالاجازة بين.
 مصر والسودان وبالعكس ، وذلك لمرة واحدة في السنة -

(ص) تقل أو تنب أو تميين العاملين أو مرضهم ٠

ويسرى الترخيض. المشمار اليه في البندين السابقين على عائلات الماملين *

ونصت المادة ٧٨ على أن م ٠٠٠٠ ويرخص للموظفين في السودان. ومحافظة سوهاج ٠٠٠٠ بالسفر وعائلاتهم دون الخدمة مرتبن احداهما بالمجان والثانية يربع أجرة *

ونصت المادة ٧٨ مكررا المضافة بقرار رئيس هجلس الوزراه رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « يصرف للعامل الذي يرخص له بالنعفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استمارات سفر مجانيسة وفقسا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : (ذا اختار العامل المقابل النقدى بدلا من الدرخيص له بالسفر واسرته بالمجان أو بربع أجرة بالاستمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالى :

١ يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة.
 التي يعمل بها الى القاهرة -

٢ _ أن يكون المقابل المنقدى عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للأحكام.
الواردة بالاثمة بدل السفر ومصاديف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل *

٣ _ ان يقسم المقابل النقدى السنوى على ١٤ (اثنى عشر شهرا) يؤدى
 للمامل شهر يا مع المرتب *

ثانيا : اذا اختار العامل السمفر وفقا لنظام الاستمارات المجانية أو بربغ أجرة فتسرى في شأنه أحكام المادة ٨٨ من هذه اللائحة •

واستظهرت الجمعية مبا تقدم أن المشرع قرر بدل السفر للموظف للمراجعة (لنقتات الفعلية التي يتكيفها في أداء المهام التي يكلف بها وتقتفى التغيب عن الجهة التي يتكيفها في أداء المهام التي يكلف بها وتقتفى عند حد استرداد هذه النفقات ، كما قرد المشرع تحدل نققات سغر بعضى الماملين ببعض المناطق وأسرهم من والى مقار أعمالهم فينحهم ميزة السفر باستمارات سغر مجانية ومنخفضة على النحو الوارد في اللائحة مسالفة البيان ، وخير العاملين المرخص لهم بالسغر طبقا للمادة ٧٨ سالفة البيان وغيم العامل بالسودان بين الترجيعي له بالسفر وأسرته بالمجان أد بربع ومنهم العامل بالسوائك المجانية وبين صوف مقابل تقدي محالاً لتكاليف منفور العامل والبهة التي يعمل بها الى القاهرة عن عند مرات المنفود المحرد على ان يقسم هذا المقابل شهريا وتدي العامل شهريا وتدى للعامل شهريا

مع المرتب ، ولما كان المشرع قد وضع هذا الخيار أمام العامل فان مقتضى ذلك ولازمة حظر الجمع بني الميزتين وعلى ذلك فان العامل المنتدب من جامعة القاهرة الى فرعها بالسودان تكون له الحقوق الآتية :

اولا : عنه بداية الندب يستحق مصروفات الانتقال طبقا للمادة (٢٠) من لائحة بدل السفر ومصروفات الانتقال باعتبار أن ذلك الندب لفير الجهة التي بها محل عمله الأصلي *

ثانيا : ان الأصل أن العامل المنتهب يرخص له بالسمفر وعائلته للعودة الى مصر مرتبغ خلال العام احداهما بالمجان والثانية بربع أجرة وذلك وققا للمادة ٧٨ من الاثمة بدل السفر

الا أنه يجوز له ... طبقا للمادة ٧٨ مكررا ... أن يختار الماملة بنظام المقابل المنقدى عن السفر مجانا أو بربع أجرة بالشروط التي حددتها هذه المادة اى بأن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر المساسل و'سربه من المجهة التي يعمل بها الى القاهرة - وعن عدد مرت السفر المقررة وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بها فيهم المامل ، وتقسيم المقابل على ١٢ شسهرا يؤدى شهريا مع المرتب ، ومع عدم جواز الجمع بين ميزة السغر المجانبة أو بربع أجرة وبين نظام المقابل النقدى -

فالثه: في حالة تجديد النعب وعدم عودة العامل المنتدب الى القاهرة فلا يستحق مصروفات الانتقال مرة آخرى عن الذهاب والعودة طبقا للمادة (٢٠) من لائحة بدل السفر حتى لا يكون استحقاق هذه المصروفيات مصدرا لاثراء بدون سبب ولأنه لم يعد الى القاهرة فعلا ، أما اذا عاد العامل لبحة عمله الأصلية بالقاهرة وتسلم عينه بها ثم رجع مرة آخرى للسودان بقرار جديد بتجديد ندبه فانه سمحق هذه المصروفات -

وابعا : مصروفات الانتقال ددنع عند السفر والمودة أما المقابل النصلي النقدى فيصرف كبديل عن استعمال الحق في الاجازة سواء للمامل الأصلي أو المنتجب ، وإنما يتمني في صرف المقابل النقدى التزام حكم المادة ٧٨ مكروا من الأحة بعلى السفر بوصف هذا المقابل مقابلا نقديا عن المرتبن التي كان يجوز له فيهما السفر وأسرته سسنويا بالمجان وبريسم أجرة ولا يجوز أن يصرف في غير هذه الحدود مع تقسيمه على اثنى عشر شهرا .

تدليك

انتهى رأى الجيمية الميومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مصاملة أصحاب البدلات الواقعية المروضة على ضوء القواعد الأربع السسابق بيانها *

(كَتَرِي رَقَمَ ١٩٦٢ فَي ٤/٢/١٩٩٠ جِلْسَةَ ١/١٢/١٩٨٩ مَلْفُ وَلَمْ ٢/١٤٩/٤) •

(140)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ 🗼

عاملون مدنيون بالدولة ـ ترقية ـ هـة بيئية ـ بطاقة وصف الوطيقة • القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الدنيين بالدولة •

غاير المشرع في الشروط الخلافة للتميين مباشرة في غير ادني الدوجات وتلك اللازمة للترقية اليها - يشترط فيهن يعين مباشرة في غير ادني الدوجات وجوب فضاء مجموع المد البيتية اللازمة لشمل الوظيفة بدا من دوجة بداية التميين في حافة الترقية تل الوظيفة احل وتحكي المسرع بتوافر اشتراطات شفل حلمه الوظيفة والرغ ذلك في جافة وصله الوظيفة - يجب ان تكون المدة البينية اللازمة للترقية من الوظيفة اتى يشفلها العامل الى الوظيفة الأعلى لاصفة على المصدول على المؤصل الخلام الشمل الوظيفة - يجب الالله ان تكون اللهة البينية فضيت في ذات للجموعة التوجهة التي يوزي العامل خلالها - الر ذلك من على خلت جافاة وصف الوظيفة المرشح للترقية اليها من ضرورة توافر مدة خبرة المينية للانه التشفيلها - تطبيق -

استمرضت الجيهية المبومية ما استقر عليه افتاؤها من أنه عنسه الترقية الى الوظيفة الأعلى يعتد بما تطلبنه بطاقة وصف الوظيفه من وجوب قضساء الملة البينية في الوظيفة الأدني من الوظيفة المراد الترقي اليها ، وتبين للجمعية أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة غاير في الشروط اللازمة للتعيين مساشرة في غير أدنى الدرجات وتلك اللازمة للترقية اليها ، فقد اشترط فيمن يمين مباشرة في غير أدنى الدرجات وجوب قضاء مجبوع المهد البينية الملازمة لشغل الوطبقة يدا من درجة مداية التميين وهو شرط استلزمه طبيعة هذا التعيين ، أما في الترقيسة فلم يسملك المشرع ذات النهج . اذ سسكت عن اشتراط ضرورة قلفياه السامل ملة خبرة في ذات المجبوعة تسساوي مجبوع المد البينية اللازمة للوصول الى الوطيفة المطلوب الترقية اليها ، واكتفى بتوافر اشتراطات شغل حذه الوطيقة وأفرغ ذلك في بطاقة وصف الوطيفة ، وعلى ذلك فطالمًا خلت عدد البطاقة من اشتراط قضاء مدة خبرة كلبة في ذات المجموعة تساوي مجموع المعد البينية اللازمة لشغل الوظيفة بقه من درجة ماية التميين فلا مناص من الاكتفاء بما تضيبته عدد البطاقية من شرط قضاء المه البينية اللازمة للترقية من الوظيفة التي يشغلها السأمل الي الوطيفة الأعل أن تكون هذه المدة - حسيماً استقر عليه افتاء هذه الجمعية -لاحقة على الحسول على المؤهل اللازم لشمغل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل خلالها ٠

وبتطبيق ما تقدم على السيد المروضة حالته ، فانه طلما خلت بطاقة وصف الوظيفة المرشح المترقية البها من ضرورة توافر مدة خبرة كلية غلا مناص من الاكتفاء بيا تضيينته هذه البطاقة من شرط قضاء مدة خبرة بينية لازمة لشفلها .

لللسك

انتهى رأى الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه عند ترقية السيد المعروضة جالته يكتفى بها تطلبته بطاقة وصف الموطيفة المرضع للترقية اليها من وجوب قضاء مدة الخبرة المسترطة في الوظيفة الأدلى مباشرة *

ر فتوی رقم ۱۱۸۱ فی ۱۱/۲/۱۲/۱۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱۱ ملف رقم ۱۱۸۸ (۷۶۲/۳/۸۲) -

(144)

چلسة ٦ من ديسهير سنة ١٩٨٩

عاملُونَ مدنيونَ بالدولة .. منتم خدمة صابقة بـ الجهة المفتصة بطبيعها ٠ ..

قرار رئيس الجيهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٩٨ في شبان حساب مدد العمل السابقة عن تقدير الدرجة والرتب والنسبة الدرجة - حق الطال في ضم معة علمته السابقة فيقا كوكام الرزر رئيس الجهورية القلير الدرجة - حق الطال في ضم علا القيال م حق مستمه عن القانون دياشية - ئيس للجهوة الإدارية ميياهة تجييرية في طار السان الترخم الادارية مليدا في تطبيق احكام القانون واجراء التبدوية للجائل الله توافرت الشروط الخارية نفسم منة خلمته السابقة ب الرفاك : أن الجهة التي عين فيها العامل ابتداء تكون صاحبة الاختصاص ضم منة خلمته السابقة من استوفى الشروط الشكلية والوضوعية المطلب لحساب المك المقد بانتبارها الجهة الاقدر على التحقق من ترافر الاشتراطات اللالمة السم في اختصاص ها الجهة قبل العامل متها ليل اجراء التسوية الرجمة الحررة ب تغليق مناط تطبية - لا يؤثر في اختصاص هاء الجهة قبل العامل متها ليل اجراء التسوية الرجمة اخرى به تطبيق مناطر تعليه - لا يؤثر

بستمرضت الجمعية الصومية الماهة (١) مِن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حسباب ملد العمل السمابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدميسة الدرجة التي تنهن على أن « في تطبيق أحسكام المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقسم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يكون حيباب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة مقصور على المدد التي تقضى في الجهات الآإتية ٠٠٠ ، والمادة (٢) من ذات القرار التي تنص على أنه و مع مراعاة المادتين ١٣ ر ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ تحسب مند العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الأولى وفقا للأوضاع والشروط الآتية : • • » والمادة (٣) منه التي تنص على أن و يشترط لحساب مهد العمل السسابقة أن يتقلم الموظف بطلب ضمان مع تدعيم طلبه بكافة المستندات في ميماد لا يجاوز تلاثة أشهر من تاريخ بشر هذا القرار والا سقط حقه في حساب هذه المدة أما من يمين أو يماد تميينه بعد نشر هذا القرار فيتمين عليه ذكرهـــا فم. الاستمارة الخاصة بذلك عند تقميمه مسوغات التعيين وذلك دون حاجة الى تنبيه والا سقط حله في حساب هذه المدة ، والمادة (٥) التي تنص على أن « يشترط ألا يترثب على ذلك الضم أن يسبق زملام ممن يعملون ممه في المسلمة أو الوزارة المين قيها ؟ * والمادة (٦) التي تنص على أن ه يصدر بضم مدة العبل السابقة قرار من الوزير المختص أو من رئيس اللهيئة التي عين بها الموظف اذا لم تكن داخلة في اختصاص أحد الوزراد».

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن حق العامل في ضم مدة خدمته السابقة طبقا لأحكام قراد رئيس الجمهورية رقم ١٩٩ السنة المواد الشداد القراد هو حق مستمد من القانون مباشرة ولم يترك المشرع للجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا القراد عو حق مستمد هذا المشأن تترخص بهتضاصها في تقرير منح التسوية أو منعها حسبما المتردة لفسم مدة خدمته السابقة ، فلا مناص من النزول على أحكام القانون واجراد التسوية للمامل وينبنى على ذلك أن الجهة التي عين فيها المامل البداء تكون صاحبة المحاص بضم مدة خدمته السابقة متى استوفى البتروط المسكلية والموضوعية المتطبقة لحساب تلك الملت وأضدة في المتروط المسكلية والموضوعية المتطبقة لحساب تلك الملت وأضدة في المتحقق من توافر الاشتراطات اللازمة لشم مدة المحدد المبهة بهتشى احكام القراد الجمهوري المشار اليه عند تحقق مناطبية كوعلية فل المحل المهام المنا المراد البهة المها المامل منها المراد السابقة نقل المامل منها المراد السوية الى جهة أخرى و

لاليك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص جهة التميين الأولى بضم منة الخلسة السابقة للعامل طبقاً لأحكام رئيس الحبهرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ·

ر فتوی رقم ۱۹۹۱ فی ۱۹۸۹/۱۲/۱۹ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱۹ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۲/۱۷) -

(NAV)

جلسة ٦ من ديسهير سنة ١٩٨٩

اصلاح زراعًى _ اراض مستول عليها _ نطاق الاستيلاء •

المناون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاصلاح الزراعي المدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة المدل والقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٠٠ احكام قانون الاصلاح الزراعي حالات المقانون الاصلاح الزراعي حالات المقانون الاصلاح الزراعي حالات المسلحة المحالة الأسلاح الزراعي من قبل الهيئة العابة الاسلاح الزراعي لا يعمو الم تعقد المحالة المسلحة المحالة ال

ر ب) تعویضی … التحویض التقدی … مثاف استحقاقه … تقدیره ۰

المواه ١٦٣ و ١٩٠٠ و ١٧١ و ١٢٥ و ٢٢١ و ٢٣٧ من القانون الدني .. التصويض التلفي يتمين أن يتسبل ما لحق المشرود من خسارة وما فاته من كسب متى كان المهرد مباشراً ويستوى في ذلك أن يكون هذا الفيرد ماديا أو ادبيا حلا أو مستقبلاً بيتمين أن يتم تقدير قيمة الفير وقت صدود حكم به أو الانفاق على التصويض عنه وليس وقت وقوط الفقا أو بدر تحقق الفيرد ... أثر ذلك : يتمن تقدير التصويض التادى باللغر أقل القيمة بعجرة الانفاق بين الهيئة العامة الاسلاح الزداعي والملاك على تصويضرع باراض بدياة بمراعات اللية المطلقة للتصويض المستحق للهلاك ... تقبيق (١) .

استرجعت الجيمية الميومية فتواها الصادرة بجلسة ۲ مايو سغة ١٩٨٤ ملف رقسم ١٩٨٤ والتي انتهت الى الاعتاد باشهاد تلقى الموضى الصبادد من المرحوم مرسى محمد بليغ بتاريخ ٥/١٠/١٠٩٠ بالنسبة للوقف الذي انشأه سغة ١٩٥٠ .

 ⁽١) تراجع فتوى الجمعية المعومية للسمى الفتوى والتشريع الهمادرة بجلسة ٢ من ماير
 سنة ١٩٨٤ -

واستعرضت نص الخادة الخامسة من القانون رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۵۲ لفين بشان الاصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقسم ۱۹۵۸ لسنة ۱۹۵۷ الذي تضمن انه و يكون لمن استولت الحكومة على أرضه فيقت لأحكام المادتين الأولى والثانية الحتى في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافا اليها قيبية المنشبات الشابئة وغير النابعة والأشجار وتقدر إلكيبة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية ٥٠٠ و ونص المادة ٢٣ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١ والتي جرت يعل أن و يكون القراد الذي تصادره الملجئة الصليا باعتماد الاستيلاد والتوزيح بعد التحقق والقحص بواسطة اللجان المشار اليها نهائيا وقاطعا لكل نزاع في أصل الملكية وفي صبحة اجراءات الاستيلاد والتوزيح

وتعتير المحكومة مالسكة للاراض المستولى عليها والمعددة بقرار الاستيلاء النهائي وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول وجسبح المقار خالصا من جميح المحقوق المبنية وكل منازعة بين أولى الشسأن تنتقل الى المتعويض المستحق عن الأطبان المستولى عليها وتفصل فيها جهات الاختصاص، وذلك مع مراعاة ما تقفى به اللائمة التنفيذية من اجراحات في هذا الشيان والا برثمت ثمة المحكومة في حدود ما يتم ضرف من التعويض » كما استعرضت الجمعية المصوعية بعض أحكام القانون المدني من ارتكبه بالتعويض » وفي المادة ١٦٣ منه على أن « كل خطأ سبب ضررا للذي يلزم من المتر بلام عن الفرد الذي لحق المشرور طبقاً لأحكام المادت ٢١٦ و ٢٢٣ مراعيا في عن الفرد (الذي المعرف المفرود طبقاً لأحكام المادت ٢١٦ و ٢٣٣ مراعيا في أن يهين مدى التعويض عن المورد المناف المفرود بالحق في أنه يعالم على المعرف المعالم عادة النظر في التقدير » وتنص في المادة ١٤١ على أن ؛

 ۱ ـ ء يعين القاضى طريقة التعويض تبعا للطروف ويصحبح ان يكون التعويض مقسطا كها يصبح أن يكون ايرادا مرتبا ويجوز فى حاتين المعالتين الزام المدين بأن يقدم تأمينا »

٢ ــ ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضى ، تبما للظروف وينا على طلب المشرور أن يامر باعادة الحالة الى ما كانت عليه أو أن يحكم بالداء أمر معين متصل بالمسل غير المشرع وذلك على بسبيل التعويض . وفي المادة ٢١٥ على أنه « إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لصام الوفياء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ عهد نشأت عن سبب اجنبي لا يد له فيه ، ويكون الحكم كذلك . أذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه » وفي المادة ٢٢١ على أنه « اذا لم يكن التعويض مقدرا في المقد أو ينص في القانون فالقاضي هو الذي يقدره

ويشبل التعويض والعق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لهدم الوقاء بالالتزام أو التأخير في الوقاء به ، ويعتبر الضرر تجيجة طبيعية اذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقساء بهذل جهه معقول ٢٠٠٠ وفي المادة ٢٢٢ على أن ١٠ سيل التعويض المندر الأدبي أيضا ، ولكن في هذه الحالة لا ينتقل إلى القبر الا إذا تعدد بمقضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء ٢٠٠٠ »

ومن حيث أن الجمعية الهيومية لقسمي الفتوى والتشريع سبق أن أن المجلسة المسادد من المرحوم أفتت يجلسة ١٩٨٤/٥/٦ باعتداد بالنبية للوقف الفياد من المرحوم مرسى معيد بليغ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٥ بالنسبة للوقف الذي انشأه سنة ١٩٢٥ الأمر الذي كشف عن ثبوت ملكية الأراض التي صدد الإشهام بتلقى الموض في شدانها الأولاد المرجوم مرسى محمد بليغ وهو ما الرم مجلس ادارة الهيئة المامة للاصلاح الزياعي بجلسة ١٩٨٤/١١/١١

ومن حيث انه عيا أثير بشأن أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤ الشار اليه وما تضيئته المادة الخامسة مله خاصمة بتقدير التعويض عن الأراض المستولى عليها ، وما ورد بمادته الثالغة عفر حول نهائية قرار اعتبياد الاسيتهلاه والتوزيع وقطعه لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع ، وانتقال ملكية الأراض المستولى عليها الى المكومة خالصة من المعقوق العينية وانتقال منسلاعات أولى الشسأن الى التعويض المستحق عن الأطيان المسعولي عليها ٠٠٠ قان كل هذه الأعكام تبعه مجالها الطبيعي على من طبق في حقهم قانون الاصلاح الزراعي تطبيقا صليبها وهم أمن زادت ملكيتهم على الحه الاقهى الذي حدده القانون للملكية الزراعية • ولا تمته في تطبيقها الى غير هؤلاء مبن لا يخضعون الأحكام قانون الاصلاح الزراعي • ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن ملكية الأراضي المعروضة قد انتقلت الى أولاد المرحوم مرسى محمله بليغ بعه أن تلقى عوضاً ماليــا عن هذه الأراضي منهم • ومن ثم ، فسانها تخرج عن نطاق ملكيته المزراعية ، ولا تخطيع بهذه المثابة لأحكام قانون الاصلاح الزراعي ، واذا كان الأمر كذلك فان الاستيلاء الذي وقسم على هذه الأراض بالتطبيق الحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه لا يعدو أن يكون نوعا من الغصب لا يترتب غليه بحال نقل هذه الأراضي من ملكية ملاكها الأصليين الى ملكية الهيئة ولا يترتب على ما ورد في قسانون الاصسلاخ الزراعي من أحكام هذا الشأن اسباغ أى نوع من المشروعية على الاجراءات التي اتخذي بالتطبيق لهذه الأحكام طالما أن لذين اتخذيه هذه الاجراءات في شأنهم م من غير المخاطبين بالمحكام هذا القانون "

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم صدور قرار بالاستيلاء النهائي على هلم الأرض وتوزيعها بالتمليك على صفاد الزراع وعدم الاعتراض على الاصتيلاء النهائي من جانب أولاد الرحوم مرسى محمد بليم أو غيرهم على الاصتيلاء أمام اللجنة القضائية بما يجعل التعويض لهم مقصورا على سيمين مثل الضريبة باعتباد أن أية منازعة بعد استقرار الملكية للاصلاح الزراعي ينتقل ألى التعويض المقرر طبقا لقانون الاصلاح الزراعي وأخذا فيه الاعتبار أن قوار الاستيلاء يعتبر نهائيا وقاطعا لكل نزاع في أصل فللكية وصحة اجراءات الاستيلاء وكل منازعة تنتقل الى التعريض - لا بغير كل ذلك مما سبق بيانه ، لما هو مسلم من أنه اذا كان استيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على أراضي زراعية مخالفا لأحكام قانون الاصلاح الزراعي فلا تتملك الهيئة الأرض المستولى عليها بالتقادم لأن اختصاص الهيئة مرسوم ومحدد في قانون الاصلاح الزراعي وهو الاستبلاء عل الأراض الزائدة عن المحه الأقصى للملكية الزراعية المقرر قانونا لتوزيمها على صغار الزراع وليس في القانون فلا يجيز لها تبلك تنك الأرض بالتقادم الانعدام نية تملكها لهذه الأراض ما دامت خارجة عن نطاق قانون الاصلام الزداعي وأن توزيع تلك الأرض على صغار الزراع انما يشكل عتبة قانونية حوق ودها عينا ومن ثم يتحول الأمر الى تعويض نقدى عن استيلاء الهيئة على تلك الأرض وهو ما استقر عليه افتاء هذه الجمعية بوصيفه غصب مخالفاً للقانون ، وأن الحق في التعويض لم يسقط ، اذ لاتبدأ المدة المسقطة للتعويض _ وهي ١٥ عاما الا من تاريخ قرار الاستنبلاء النهائي المخالف للقانون الصائد في ١٩٥٧/١/١٢ وقد تطع هذه المدة صدور القانون رقم ١٠٤ أسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الأراض الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لقانوني الاصلاح الزراعي رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢؛ ١٢٧ لسينة ١٩٦١ الى الدولة بدون مقابل ، ثم عادت المدة للسريان بعد صدور حكم المحكة الدستورية العليا في ٢٥ يونيه ١٩٨٣ بعدم دستورية القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ومن ثم لا تكون هذه المدة قد انقضت كما أن قيسام ورثة المرحوم مرسى محمه بليغ بصرف جزء من التعويض الذي قعرته الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بارادتها المنفردة طبقا لقانون الاصلاح الزراعي لا يمكن حمله على أن الورثة ارتضوا هذا التمويض اذ لو صبع ذلك لسبق صرف التعويض اتفاق الهيئة وذرى الشمان على قيمته وهو ما لم يحدث كما أن الصدول عن الاستيلاء النهائي اذا ما تبين للهيئة مخالفته للقانون هو التزام واقع عليها بحكم القانون ولا يحول دون ذلك ما نص عليه القانون من نهائية قرار الاستيلاء النهائي لأن المقصود بذلك أن هذا الله الرهو الذي يكون محلا للطمن القضائي فيه فاذا ما كانت جهة الادارة تسملم بما وقعت فيه خطأ أو تبين لها بوضوح هذا الخطأ فليس ثمة

ما يبنمها قانونا من تصميح خطئها ولا يتضمن ذلك مخافة لمحكم القانون بل بزالة مخافة حكم القانون ، وفضلا عن ذلك فان قرار الاستيلاء النهائل ومو قرار ادارى ادا ما صسد عن أرضى غير خاصمة لقانون الاصسلاح ورار ادارى دادا ما صسد عن أرضى غير خاصمة لقانون الاصسلاح الزراعي فانه يكون قد شابه عيب جسيم فلا ينتج الاثر الذى وتبه القانون عليه ولا يتيرتب عليه إيلولية ملكية الارض التي شسملها أو استحقاق المنود على المدورة فات الآثاد التي تترتب على ... يترتب على قرار الاستيلاء غير المشروع ذات الآثاد التي تترتب على ... الاستيلاء المستيلاء على المستيلاء المستيلاء المستيلاء المستيلاء المستيلاء المستيلاء على المستيلاء المستيلاء المستيلاء على المستيلاء المستيلاء المستيلاء على المستيلاء على المستيلاء على المستيلاء المستيلاء المستيلاء على المستيلاء المستيلاء على المستيلاء على المستيلاء على المستيلاء المستيلاء على المستيلاء على

ومن حيث أن استيلاه الاصلاح الزراعي بطريق الخطأ على الأرخى المبلوكة لأولاد المرحوم مرسي محمله بليغ وهم من غير المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المساد اليه على النحو السابق بيانه وتوزيهه هذه الأراضي على صغاد المزارعين هو اجواء ترتبت عليه أضراز باللة بملاك هذه الأراضي تتيشل في حرمانهم من أرضهم وعام استطاعهم استرحادها غضلا عن حرمانهم من ربع هذه الأرص وبوقوع الخطأ وقيام المفرد وتوافي علاقة السببية بينهما تكون أركان المسئولية التقسيرية قد اكتسلت وفقا لنص المادة ١٤٦٣ من القيانون المدنى ما يتمين مه القول بالزام الهيشة المهامة للاصلاح الزراعي يتمويض الملاك عن ذلك .

ومن حيث آنه في مجال تقدير التعويض فالأصل أن يكون هذه التعويض عينا عليه أنه متى كانت الأراضي المطلوب التعويض بشأنها قد تم توزيمها على صدفار المزارعين ، وكان من المقرر انه لا يعوز المساس بالتوزيمات التي تمت على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها نهائيا لأن ثمة استجالة قدانونية تحول دون ذلك كما سبق البيسان فانه لا يكون أمام الهيئة المامة للاصلاح الزراعي سوى أن تنفذ الالتزام عن طريق التعويض المتعرف ومن المقرر كذلك أن هذا التعويض بتمن أن يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب متى كان الضرر مدارا ويستوى في ذلك أن يكون هما أو يمينة لا

ومن حيث انه عن تقدير الفرر الذي يحسب التعويض على أساسه غانه لما كان الغرض من هذا التعويض هو جبر الأضرار وكانت قيمة هقم الأشرار هي العامل الأساسي في تحديد التعويض فانه يتعين أن يتم تقدير على التعويض عنه وليس وقت وقوع الخطأ أو بعه تحقق المضرر قمح تقيم قيمة الأصرر _ وفقا لأحكام القانون المدنى _ وقت صدور حكم به أو الاتفاقه الظروف والأوضاع تتفير قيمة الأضرار بالزيادة أن النقص الأهر الذي يازم ممه أن يتم التعويض على ضوء هذه المتغيرات وفي وقت أدائه وتبما لفائك فاف التعويض المستحق في حذه المخالسة يتعمن تقديره بالنظو الى القيسة المحقيقية للأراض االمستولى عليها وقات الاتفاق على أداء التعويض لا وقمت الاستيلاء عليها .

ومن حيث أنه حول ما أشهر عن طلب الملاك تعويضهم عن أرضهم المستولى عليها بطريق اللجطا باراضي أخرى جديلة من الأراضي المملوكة للاصلاح الزراعي قانه ليس ثهة ما يعول قانونا دون الاتفاق على ذلك بين الطرفين آخذا في الاعتبار القبية البعكفية للتعويض المستحق للملاك .

للليك

انتهى رأى الجمعية الميومية لقسمي الفتوى والتشريسيع الى أحقية أولاد المرحوم مرسى محمه بليغ في الحصول على تمويض نقدى كامل عن الارض المبلوكة لهم ومساحتها ؛ سهم ٩ قراط ٣٠٣ فعان بالبعيرة والتي يتعذر رحما عيننا اليهم ، ويتم حساب التعويض بالنقل الى تيمة الأرض وقت الاتفاق على دفع التعويض ، ويجوز الاتفاق بين الهيئة المامة للاصلاح الزراعي وهؤلاه الملاك على تعويضهم باراضي بديلة بمراعاة القيمة الحقيقية للتوسخ المستوق المستوق لهم ،

﴿ فتوى رقم ١٣١٨ في ١٩٨٩/١٢/١٩ جلسة ١٩٨٩/١٢/١ ملف رقم ١٩٨١/١٢/١) -

CARA

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

رسوم ... رسم تنفية الوارد المالية للدولة .. مناط استمقاف .. النقاق الكالي لسريات .. (التساليوات والكياين الاكتساك القامة في الدن الذي خاصعة تلفريبة على الطارات المبتية) .

الفائون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن القريبة على المقارات البنية ــ القائرن رفع ١٤٧ لُسنة ١٩٨٤ بِفَرِض رميم تنهية الموارد المالية للدولة المعدل بالقائدن رقم ه لسنة ١٩٨٦ ـ قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللالمة التنفذية للقانين رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ الأساد اليه رسما جديدا اشلق عليه رسم تنمية الموارد المالية للدولة وقرر فرضه عل الشاليهات والكبائن والأكشاك الكائنة بالمسايف والشاتي وحدد قيهة هذا الرسم بواقع ٢٠٪ من مثا ل الانتفاع السنوي وناط بوزير المالية تعديد اجرادات ومواعيد قحصيل الرميم المُشار اليه ـ اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المسادرة بقرار وَزير أَكَائِيةُ رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ أحالت في فصل الرسيم الذكور الي الاجراءاتُ الكررة لتحصل الأمريبة عل المقارات المبئية المقررة بالقائين ٥٠ لسنة ١٩٥٤ ـ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ جعل تحصل الضريبة على المقارات البئية منوط بتوافر شرطين اولهما بتملق بسريان هذا القانون بان تكون تلك المقارات واقعة باحدى الدن الحدد، بالجدول الراقي به وثانيهما يتعلق بربط الضريبة وذلك بأن يكون وعاؤها فدحدد بصفة نهائية وفقا للاجراءات القررة في هذا الثبان ب الشرع ربط في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المُسَار اليه بين استحقاق رسم تنهية الموارد النالية للدولة وبين خضوع الوحدات الفروض عليها الرسم للضريبة القرده عل المقارات البنية _ نتيجة ذلك : انه يتمن لاستحقاق الرسم الشار اليه في حالة عدم وجود مقابل الانتفاع السنوي توافر ذات الشروط القررة لاستحقاق ضريبة العقادات البئية ــ الر ذلك : يمتنع أرض الرسم الذكور على الوحدات الخاطبة بأحكامه اذا كانت مقامة في مثن غير خاضعة أصلا لتلك الفريبة _ تطبيق : الشائيهات والكبائن والأكشاك المقامة في الشن القر خاضعة على العقارات البنية لا تخضع لرسم تنمية الوارد الآلية للدولة •

الإصالة الواردة باللاقعة التنظيلية كالأون رسم تنمية المواده المالية للموالة المصير خصل على ايرادات التحصيل والتوريد دون تلك الماردة لربط وتحديد وعاء الضريبة ،

تنص المادة ٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المدنية على المداربة عليها بالتطبيق للأمر المدارد في ١٣ مارسن مسعة ١٨٨٤ والمبينة في المجدول المرافق لهذا القانون ، وقوزير المالية والاقتصاد بقراد بته أن يضيف الى المجدول الملحق مدنيا جديسة ٢٠٠٠ و وتنص المادة ٣ من ذات القيانون على أن ٥ تغضر المتساوات المتصنوحي عليها في المادة ٣ من ذات القيانون على أن ٥ تغضر ومع ذلك فيهندر كل صنة عا ياتي ٠٠٠ و وتنعني المادة ٩ على أن ٥ تفضر وم ذلك فيهندر كل سنة عا ياتي ٠٠٠ و وتعني المادة ٩ على أن ٥ تفرض

الضريبة على أسا س القيمة الإيجارية السنوية للمقارات المبينة التي تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ١٣ ٥٠ وتنص المادة ١٣ عا. أن « يتولى تقدير القيمة الايجاريـة في كل مدينـة لجان مكونـة من أربعــه اعضيه و و من ع و و و و و المادة ١٤ على أن و يعلن وزير المالية والافلومياد أو من ينيبه عنه في ذلك عن اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية ٠٠٠ وتكون الضربية وأجبة الأداء بمجرد حصول النشر ٠٠٠ وتنص المادة ١٥ على أن و الليمولسين أن يتظلموا أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجان التقدير خلال ممنة أشهر من تاريخ نشر إتهام التقديرات ٠٠٠ وتنص المادة ١٥ على أن د يشكل في كل مديرية او مجافظة مجلس مراجعة ٠٠٠ ينظر المجلس في التظالبات الخاصة به مين يدفعون ضريبة ميساني لا تفسل عن ثلاثـة جنيهات في المسـنة ٢٠٠ وتنص المادة ٢٥ على أن و تؤدى الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال المخمسة عشر يوما الأولى من شهر يتساير ويوليه من كل سسنة ، ويكون الداؤها في مكتب التحميل الواقسم في دائرة المقار ٠٠٠ ويجوز تحصيل الضريبة بطريق المعجز الاداري ، • هذا وقد استعرضت الجمعية حكم المادلة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم 'تنمية الموادد المالية للدولة المعدل بالقسانون رقسم ٥ لسسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أن يفرض رسم يسمى رسم تنمية الموارد المائية للدولة على ما يأتي : ٠٠٠٠

17 - الشباليهات والكبائن والاكتسباك التي تقبع في المصايف والشبائي أيا كان نوعها : ويتون الرسم عليها معادلا لمشرين في المائه من مقابل الابتفاع المقرر عليها سنويا أو من القيمة الايجارية المقررة أساسما لربط الضريبة على العقارات المبينة بحسب الأحوال وذلك كله بحد أدني مقداره • • جنيها سنويا • ويلزم المالك بتحصيل هذا الرسم وتوريه مقدارة • • ويصدر قرار من وزير المالية باجراءات وواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه في البنود المحسمة السابقة ، • كما استعرضت أيضا حكم المادة ٢٧ من قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ باللائحة المنابئة والكبائن وتوريده الى الجبائن والكبائن وتوريده الى الجبائن المختصة بربط وتحصيل الفيرية على المقارات المبينة والضرائب الملحقة المحدود ،

ومفاد ما تقدم أن المصرع استعدت بالقانون رقسم ١٠٤٧ لسنة ١٩٨٤ المصار اليه وسيما بجديدًا الحلق عليه رسم تنعية الزاود المالية للدولة وقرو غرضه على الشاليهات والكبائن والإكشاف الكائنة بالمسايف والمشاتي وحمد قيمة هذا الرسم بواقع ٧٠٪ من مقابل الانتقال أو القيمة الايجاريه المتخذة أساسا لحساب الضريبة على المقارات المبنية وذلك بحد أدنى معنى وناط يوزير المالية تحديد إجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار اليه ، عذا وقه الزمت اللاحمة التنفيذية للقانون المذكور ملاك الوحمات المسار اليها يحصيل ذلك الرسم من المشاغلين وتوريده الى الجهات الادارية المختصة كما اصالت حده الملائحة بدورها في تحصيل الرسوم المذكور الى الاجراءات المقررة لتحصيل ضريبة المقارات المبنية الواردة بالقانون رقم ٥٦ السنة المؤردة بدحسيل ضريبة المقارات المبنية الواردة بالقانون رقم ٥٦ السنة

ويما أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فرض ضريبة على المقارات المبينة الكاثنة بالمن المحددة بالبعدول المرفق به وذلك بنسبة منوية همينة من قيمتها الإيجارية واجاز لوزير المالية اضافة مدنا جديدة الى الجدول باجراءات معينة كما حدد هذا القانون اجراءات بربط وتصديد وعاء الفريبة المشار اليها وذلك من حبت حصر المقارات الدن ضمة لتلك الفريبة غلال المنة المحددة وتقدير قيمتها الايجارية بمعرفة المجان المختصة واعلات مذا التقدير وربط الفريبة والتظلم من التعديد والى غير ذلك من بصحيح المقارات المقرفة نهائية كما نظم أيضا اجراءات تحصيل تلك الفريبة بأن يتم اداوم خلال الخيسة عشر يوما الأولى من شهرى يناير ويوليه من كل عام وان يتم داوم توسيدها الم وانا تحديد المغاربة بأن يتم اداوم توريدها الى مكتب التحصيل الواقع في دائرته المقار المخاضع للضريبة وأجاز تحصيلها بطريق الحجز الاداري واعتبر المستأجرين متضامنين مع وأجاز تحصيلها بطريق العضرية المستوحة والمسحب المقارات عي اداء الضرية المستحدة والمسحب المقارات عيد المسحب المقارات عي اداء الضرية المستحدة والمسحب المقارات واعتبر المسحب المقارات عديد المسحب المقارات عدولية المسحب المقارات عديد المسحب المقارات عديد المسحب المقارات واعتبر المسحب المقارات عديد المسحب المقارات عي اداء الضرية المسحب المقارات عديد المسحب المقارات واعتبر المسحب المقارات عديد المسحب المقارات واعتبر المسحب المق

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن فرض الضريبة المقررة بالقانون رقم ٥- لسنة ١٩٥٤ المساد الله على المقارات المبينة منوط بتوافر شرطسينا أولهما يتملق بسريان هذا القانون بأن تكون تلك المقارات قائمة باحدى المدن المجدد بالجدول المرفسق وثانيهما يتملق بربط الضريبة وذلك بأن يكون وعاؤها قد حدد بصفة نهائية وفقا للاجراءات المقررة في هذا الشأن *

ومن حيث أن المشرع ديط في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بين استحقاق رسم تنمية الموادد المالية للمولة وبين خضوع الوحدات المغروض عليها الرسم للضريبة المقردة على العقارات المبنية اذ اعتد في تحديد تمية هذا الرسم بذات الوعاء المتخذ اساسا لحساب تلك الضريبة ومن فأنه يتمين لاستحقاق الرسم المشار اليه في حالة علم وجود مقابل الإنتفاع السنوى توافر ذأت الشروط المقررة لاستحقاق ضريبة المقارات المبنية بمتنع قرض الرسم المذكور على الوحدات المخاطبة باحكامه (ذا كانت

مقامة في مدن غير خاضمة أصحالا لتلك الفعريية ولا يغير من ذلك أزر قانون زسم تنبية الموارد المشار اليها ولائحته التنفيذية قد أحالا في شأن تحصيل هذا الرسم الى أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن هذه الاحالة مقصورة فقط على اجراحات التحصيل والتوريسة دون تلك المقررة لربط وتحديه وعاء الفعرية •

وترتيبا على ما تقدم ولما كانت مدينة جيصة ليست من المدن المحددة بالجعول المرفق بالقانون رقس ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فان الشاليهات والكبائن والإكشاك المقامة بها لا تخضع لرسم تنمية الموارد المالية للعولة طالما انه ليس مقررا لها مقابل انتفاع سنوى وذلك ما لم يصدر قرار من وزير المالية باضافة المدينة المذكورة وما يهائلها الى الجدول المرفق بالقانون المشار اليه وذلك وفقا للاجواهات المقررة أو أن يتم تعديل التشريح الخاص برسم رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه •

لللسك

انتهى وأى الجمعية العمومية لقسمين الفتوى والتشريع الى عدم جواز فرض وسم تنمية الموارد المالية للدولة المترر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة١٩٨٤ المشار اليه على الكبائن والشاليهات والاكشاك الكائنة بالملن غير الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ٠

ر فتوی رقم ۱۲۱۹ فی ۱۹۸۹/۱۲/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۳ ملف رام ۲۹۱/۲/۳۷) -

(144)

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون مدنيون بالدولة ... ترقية .. قياس كفاية الاداء .. تساغل وظائف الادارة العليا •

القانون رقم 20 قسنة 1940 بنظام العاملين للدنين بالموقة للممل بالقانون رقم 110 لسنة 1940 بنظام الماملين للدنين بالموقة للممل بالقانون رقم 110 لسنة 1947 وولاحت التنفيذية - المشير عدد الإطار العامل الساما التنفيذية التفدير كانايته كما حدد مراتب هده الكفاية - قرر الشرع سنويا من بيانات تعتبد من السلطة للختصة وتودع بطلقات خدمهم مراعات لوضعهم الخاص بسنويا من بيانات تعتبد من السلطة للختصة وتودع بطفات خدمهم مراعات لوضعهم الخاص المناين المدتين بالدولة في شان الفروابط التي عنهم على السامية تقدير الكفاية للعاملين وهذه الإحالة قد وردت عامة تتمرف أن شاطل الوظائف المليا إضاء السامية المعاملين وهذه الوزد التخالة قد وردت عامة تتمرف أن شاطل الوظائف الملك الملك الملك بعربة حمالاً حالها في المادة 17 بشائل الوظائف الملك بالملك الملك الملك الملك الملك الملك المناية على خانه الملكل هذه الوظائف من شائه أن يهتز به وضعهم في ميزان كافة عنامر الكفاية في خانه لا يؤدي حتما ال حرمان الملك من الترقية فقد لا يصحاف الأمر وجود حركة ترقيات في ذاته لا يؤدي حتما الل عرمان الملكان في ذاته لا يؤدي حتما الل عرمان الماما الذي يوديا تعلية عليات تعليات تطبية على خانه القان تم فيه الملكان في ذاته لا يؤدي حتما الى مرمان الملكان في ذاته لا يؤدي حتما الل عرمان الملكان في ذاته لا يؤدي حتما الى عرمان الملكان في ذاته لا يؤدي حتما الله عرمان الملكان في ذاته لا يؤدي حتما الى عرمان الملكان في ذاته لا يؤدي حتما الملكان في ذاته لا يؤدي حتما الى عرمان الكلهان في ذاته لا يؤدي حتما الملكان في فيه عليه عليه في المام الذي تم فيد

تنص المادة ٢٨ من القانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن ه تفسيم المدنين بالدولة المدك بالقانون رقسم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن ه تفسيم المدلعة المختصسة تظاما يكفل قيساس الأداء الواجب تحقيقة بما يتغنق مع طبيعة نشاط الوحدة واهدافها ونوعية الوطائف بها ويكون تياس الأداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية ٠٠٠ ويعتبر الأداء الصادى هو الميار الذي يؤخذ أساسا لقياس كلماية الأواء ، ويكون تقرير الكفاية بيرتبة معناز أو جيد أو متوسعة او ضعيف وقضع السلطة المختصة نظاما يتضمن تحديد الإجراءات الذي تتبع في وضع وقضع واعتباد تقرير الكفاية والتظلم منها ١٠٠٠ ويقتصر وضع تقارير الكفاية والتظلم منها ١٠٠٠ ويقتصر وضع تقاري

ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلى الوطاقف المليا على أساس ما يبديه الرؤماء بشأتهم سنويا من بيانسات تعتمه من السلطة المختصسة وتودع بطفات خلعتهم ، وتحد اللائحة التنفيذية الفسوابط التبي يتم على أساسها تقدير كفاية العلملين ٥٠٠٠ " وتنص المادة ٨٠ من ذات القانون عل أن « الجزاءات التاديبية التى يجوز توقيمها على الماملين هي ٢٠٠٠ أما بالنسبة للعاملين من شاغل الوظائف المليا فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- ١ _ التنبيه ٠
- ٢ ــ اللسوم •
- ٣ _ الاحالة الى المساشى "
- ٤ _ الفصل من الخاصة ٠

وتنص المادة ٨٥ على أنه ٥ لا يجوز النظر في ترقية عامل وقسع عليه جزاه من الجزاءات التأديبية المبينة مما يلى الا بعد انقضاء الفترة الآتية :

١ ... ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل » . وأخيرا تنص المادة ٢١١ عن العمل » . وأخيرا تنص المادة ٢١١ عن اللائحة التنفيذية لقمانون نظام الصاملين المدينين بالمدلة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات المسئة فيما على بهر تبة صمتاز ٥٠٠٠٠ .

(د) العامل من شاغل الوظائف العليا الذي وقع عليه أى جزاء خلال
 العام الذي يوضيع عنه بيان كفاية الأداء ٠٠٠ °

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حدد في المادة ٢٨ منه الإطار الهام لقياس كفاية أداء العاملية المخاطبين بأحكامه فاتخذ من الأداء المادى للمامل الهام لقياس كفاية أداء العاملية المخاطبين بأحكامه فاتخذ وقد فرق النص المبقدم فيما يتعلق بتقدير كفاية الهاملين بين من يشخلون وطائف من المدرجة الأولى فما دونها وبين شاغلي الوطائف العليا إذا أخضع واجراءات وضعها وتقديمها واعتادها والتظم منها بينما قرر بالنسبة للفئة الأخرى أن يتم قياس كفاية أدائهم على أسملطة المختصسة ببيسان كيفية مسنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة تودع بملفات خمصتهم مراعبا في ذلك الوضع المخاص بشاغل الوطائف العليا والذي يقتضي عام خضرعهم لمناها التقارير أصلا بها يقتصيه هذا النظام من وجوب تقدير الكفاية بحر تبة ميمينا حمل (مسئلز أو جيد إو متوسط أو ضعيف) و توزيع المدرجات اللازمة معينة حتى (مسئلز أو جيد إو متوسط أو ضعيف) و توزيع المدرجات اللازمة على عالم والتقارير المناها منها .

الا أن الشرع في نفس الوقت إحال الى اللائحة التنفيذية في شمأن الضوابط التي يسم على أسياسها تقدير كفاية العاملين وهذه الاحالة وقد وردت عسامة فانها تنصرف الى شساغلى وطائف المعرجة الأولى فما دولها كما . تنصرف الى شاغلى الوطائف العليا أيضها • ولا يفيه من ذلك القول بأن المادة ٨٥ من القانون المذكور قد حددت الأثر المترتب على توقيع الجزاءات التأديبية على المخاطبين باحكام هذا القانون يتاجيل ترقياتهم المبعد المحددة قرين كل جزاء وأنها قد جات خلوا من اى اثر بالنسبة لتوقيع عقوبتي التنبية أو اللوم على شاغلي وظائف الادارة الهليا ذلك أن حكم المادة ٨٥ هو من الأحكام المنظبة للترقية أما الأحكام المتعلقة بتعدير كفاية الأداء فقد ورد بالمادة ٨٨ سالفة الذكر هذا فضلا عن أن تقدير الكلام قد داد يا محداد المحافل من الترقية قد لا يصادف الكلام وجود حركة ترقيات في ذات المام المذي تم فيه تقدير الكفاية *

لللسف

انتهى رأى الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية حكم البند (ج) من المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على الوجه السابق بيانه ٠

ر فتوی رقم ۱۲۲۰ فی ۱۲۸۹/۱۲/۳۰ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۳ ملف رقم ۱۲۲۰ ۴۷۲) •

(۲۰۰) جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

عاملون بالقطاع المسام _ مجتنون بالقوات المسلحة _ الكافات والعوافق _ مثاط. استطاقهم لها •

قانون القدمة المسترية والوطنية الهسادر بالقانون رقم ۱۹۷۷ أستة ۱۹۸۱ ـ قانون القدمية المسترية والوطنية الهسادر بالقانون رقم ۱۹۷۷ من جد من الجعلين خلال فترة تجيند على حكم المعاو وقرق في تحدد المعاملة الخالية للعامل المجتد بين فترة تجيند المعاملة الخالية للعامل المجتد بين فترة تجيند المعاملة الخالية المعامل المجتد بين فترة تجيند المعاملة الخالية المعامل المجتد والمحتولة عليه المعاملة عن بدلات ومكافات ووزايا عادية أو معنوية ـ يفضع العامل في تصديد مستحقاته الخالية خلال فترة المجارة المحتولة المحتول

تنص المادة 21 من قانون المحتفظة الصَلَكرية والوطنية المسادد بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ على أنه و يجوز للمجتدين ١٠٠ التقدم للتوطيف بوحدات الجهاز الادارى للمولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات المسامة ووحدات القطاع المام ويعتبر المجتدون منهم بعد التعيني في حكم المعارين ٤٠ وتعدم المادة ٣٤ من ذات القانون على أن و يحتفظ للموظف أو المامل أثناء من ترقيات وعلاوات كيا لو كانوا يؤدون عملهم فعلا ١٠٠٠ وتعتبر معة والمحتفظة المحتفظة عدد المحتفظة المحتفظة

ومفاد ما تقدم أن المشرع مراعاة منه الأوضاع العاملين المجندين وحتى لا يضار المجند اعتبر من جند من العاملين خلال فترة تعينه في حكم المعار وقضي بالاحتفاظ له بما يستحق من ترقيات وعالاوات كما لو كان يؤدى عمله فعلا كما قضى أيضا بأن يؤدى اليه خلال معة الاستبقاد كافة المحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها البدلات والمكافأت التي

تصرف لأتن انه في جهة عمله الأصلية علاوة على ما يستحق له من وزارة المدفاع خلال مده الفترة وبذلك يكون المشرع قد فرق في تحديد الممامله المالية للعامل المجندين فترة تجنيده الالزامية وفترة استبقائه ففي خلال الهترة الأولى يحتفظ له بالملاوات والترقيات اما في الفترة الشانية فانه فضسلا عن احتفاظه بالعلاوات والترقيات يصرف اليه ما يمنع لأقرائه في جهة عمله الأصلية من بدلات ومكافآت وهزايا مادية أو معنوية .

ومن حيث أن العامل المعار يعتبر خلال مدة اعارته تابعا للحهة المعار اليها ويخضع في تحديد كافة أوضماعه وشئونه الوظيفية خلال هذه المدة للنظم المالية والاهارية القررة بها ، ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المسار اليه اعتبر العامل المجند في حكم المعار ومن ثم فانه يخضم في تحديد مستحقاته المالية خلال فترة تجنيمه للأحكام المقررة بهذا القانون الذي يحكم فترة تجنيده واذ قصر هذا القانون منح العامل المجند ما يصرف لاقرانه في حهة عمله الأصلية من بدلات ومكافآت وغيرها من المزايا والحقوق الماديــة والمعنوية على مدة الاستبقاء فقط ومن ثم فانه لا يجوز منحه أنة مكافآت خلال مدة المخدمة الالزامية لما ينطوى عليه ذلك من خروج على الأحكام المنظمة لمستحقاقه وبذلك يكون ما قسامت به الشركتان المذكورتان في الحالبة المع وضه من منح العاملين المجندين بها خلال مدة الخدمة المسكرية الالزامية تصبيباً مما تقرر توزيعه على سمائر العاملين بها من مكافسات لدى اعتماد ميزانيتها يعتبر أم ا مخالفا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ولا يحاج في هذا الصدد بأن قانون نظام الماملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجاز منح العاملين المخاطبين به مكافات وحوافز على أساس ما يتحقق من أهداف دون تهيز بين المجتدين وغير المجندين من المخاطبين بأحكامه ذلك أنه لما كان قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو المرجع في تجديد كافة ما يستحق للعاملين المجندين خلال مدة تجنيدهم غانه يتعين عنه منحهم تلك المكافآت التقياء بما هو مقرر به في مذا الشائد ٠

لللسك

انتهى رأى الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عمهم مشروعية ما قامت به الشركان المذكورتان من منح الساملين المجندين بها خلال ملمة خهمتهم الالزامية بالقوات المسلحة تصبيا مما تقرر توذيمه على الممالين بهما من مكافآت لهى اعتماد مزايتهما *

[﴿] فتوی رقم ۲۲۲۲ فی ۲۰/۲۲/۲۸۶۱ چلسة ۲/۲۲/۲۸۶۱ ملف رقم ۱۹۸۲/۲۰۱۱) ٠

(¥•1)

حلسة ٢٠ من ديسهير سنة ١٩٨٩

مجلس الدولة .. اختصاص .. ادارات الختوى (اختصاص) (پورصة الأوراق المالية) (هيئة عامة) •

نادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٣ مـ منط اختصاص ادارات الختوى بيجلس الدولة بابداء الرأى من المسرق المهام، بيجلس الدولة بابداء الرأى من المسرق عليها أن يكون طلب الرأى من المهام، للمحدد على سبيل الحصر في الخفرة الأول من الحادة اللكورة وهي رئاسة الجمهورية ورقاسة المحلس الوزراء والوزارات والوزارات والوزارات والوزارات والوزارات والوزارات والوزارات المحكمة القانون رقم ٢١ السنة ١٩٦٧ بشان الهيئات الهيئات المامة التقايدية أو تلك التي يحكمها القانون رقم ٢١ السنة ١٩٦٧ بشان الهيئات تدير مرفقا علما من طبيعة الاصدادية ومهنية ولا تتوافر فيها المعدد في القانون رقم ٢١ السنة ١٩٦٣ ومنها أن يكون فيها مقومات المعدد في القانون رقم ٢١ السنة ١٩٦٣ ومنها أن يكون الشاء القواد ومنها ولا حدودي الورادات المامة تأصل عام بمتضفى قراد جمهوري الورادة الألادات ينصر اختصاص ادادة الشادي عن طريق ورصة الأوراق المالية - تطبيق و

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائيمة العامة لبورصات الأوراق المالية • المعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ ، التي تنص على أن • تينيو بورصسات الأوراق الماليسة إشخاصه اعتبارية عامة وتنولى ادارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضى ؛ والمادة (١) من اللائمة المذكورة التي تنصى على أن • تشميل كل بورصة من بورصات الأوراق المالية :

١ ... أعضاء عاملين وهم مساسرة الأوراق المالية ٠

٢ _ أعضاء منضيهين من المصارف وكذا الشركات وصناديق الادخار التي تعمل في مجال الأوراق المالية والتي يصهد بتحديدها قرار من الوذير المختص *

٣ _ اعضاء مراسان والمادة (٣) من ذات اللائمة على أن ه تشكل في كل بورصة من بورصيات الأوراق المالية لجنة من سبعة عشر عضوا ، تسعة منهم من السياسرة وخيسة من الأعضياء المنضين وتسلائة يعينهم الوزير المختص لمدة سندين و وتكون مهية عذه اللجنة تحقيق حسن سير المجل في البورصة باتخاذ ما تقتضيه الظروف من الاجراءات ،

وللجنة في هذا الشاق سلطة تاديبية على جسيم أعضاء البورصة وعلى المندوبين الرئيسيين والوسطاء - وذلك كله وقفا للقواعد المنصوص عليها في القوانين والمواقح والمادة (٢٠) منها التي تنص على أنه « يكون لبورصات الأوراق المالية لجنة عليا تشكل على الوجه الآتي :

... رئيس هيئة سوق المال أو نائبه ٠٠٠ رئيسا ·

مكتب لجنة كل بورصة ٠٠٠ وتختص (للجنة العلما بالمسائل التي المورصات بصحفة عسامة ١٠٠ وتعرض قراراتها على الوزير المختص للتصديق عليها ١٠٠ و والمادة ٢٠ مكردا التي تنص على آنه « لا يجوز العصلي في الأوراق المالية صواء كانت مقيدة بجعول الأسساد الأسسى الموسسات المسلمة الموسسات المقيدة بالمهدين ببورصات الأوراق المالية ويكون السمساد التي تتم الصفقة بواسطته ضامنا لسلامة البيع ويقع باطلا بمحكم القمانون كل تعامل على خلاف ذلك ٤٠ والمادة ٢٥ التي تنص على أنه « تقيف لجنة البورصة في قائمة السسامرة كل مرشيع قلوب تقبيله بعد أن يؤدى المبائز المنصوص عليها في الملائحة الداخلية لرسوم تقروب مداني يؤدى المبائز المنصوص عليها في الملائحة الداخلية لرسوم التهديبة هي:

- ۱ ... الانستاد ٠
- ٢ _ الغِرابة مِنْ عثيرة جنيهات الى خسسالة جنيه ٠
 - ٣ _ الوقف من يوم الى ثلاثة أشهر ٠
 - ٤ __ الشطب ، ٠

كما استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون الهيئات المامة المسادر بإلقانون رقسم ٦١ لسبنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة عرفق مما يقوم على مصلحة أو خعمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، والمادة (٢) من ذات القسانون التي تنص على أن « يتضمن القرار الصادر بانشاء الهيئة المامة البيانات الاتية :

- ١ _ اسم الهيئة ومركزهــا ٠
- ٢ _ الغرض الذي انشئت من أجله ٠
- ٣ _ بيان بالأموال التي تلخل في النَّمة المالية للهيئة .
- ٤ ــ ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الفرضي.
 الذي انشئت من أجله » *

والمادة (٦) التي تنص على أن « يتولى ادارة الهيئة السامة مجلس ادارتها " ويبين قراد رئيس الجمهسورية الهمادر بانشاء الهيئة تشكليلي مجلس الادارة وطريقة اختياد اعضائه " ؟ والمادة (١٣) التي تنص على أن « تسرى على موظفي وعبال الهيئات العمامة أحسكام القوانين المتعلقية بالوظائف العامة فيها لم يرد بشانه نص خاص في القرار الصادر بانشساء الهيئة أو اللوائع التي يضعها مجلس الادارة ، • والمادة (١٤) التي تنص على أن « يحد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » •

وكفائك استمرضت البجمية المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة التي بنص على أن و يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة برياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزرات والهيئات العامة ٢٠ وتختص الادارات المذكورة بابداء الرأى في المسائل التي يطلب الرأى فيها من الجهات المبينة في الففرة الأولى ويفحص التظلمات الادارية ٢٠٠٠ » .

واستيانت الجمعية أن الاشخاص الاعتبارية العامة يمكن ردها وفقا للتقسيم التقليدى الى نوعين أساسين هما الاشسخاص العامة الاقليبية بـ كالدولة والمعافظات والملد والقرى ١٠٠ – والاشخاص العامة المرفقية التي أصطلح على تسبيتها بالهيئات أو المؤسسات العامة، وهي تتولى ادارة المرافق المهامة ادات الطابع الادارى البحث (مثل مرفق البوليس) ، ويضاف الى هذين النوعين نوع من الاشخاص العامة الفير مسماة يقوم على ادارة المرافق العامة الاقتصادية أو المهنية أو المدينية ، وقد تصنى المشرع في عام١٩٣٣ العامة ودلك بحقيق القانوني رقيى ١٠ لسنة ١٩٣٣ و ١٦ لسنة ١٩٦٣ ، بدأنه عاد والمني بقضى القانوني رقيم ١٠ لسنة ١٩٦٣ ، بدأنه عاد والمني الهيئات العامة بوجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ ، بعيث لم يبق سوى الميئات العامة الميئات العامة الميئات العامة الميئات العامة الم يبق سوى

ولما كانت بورصات الأوراق المالية _ وفقا للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة المامة لبورصات الأوراق المالية المعدل بالقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ - تعتبر بصريح النص أشخاصا اعتبارية عامة تتولى ادارة أموالها ولها أحلية التقانفي ، وتستمين في أداء وطاقها في مجال تداول الأوراق المالية بسلطات عامة على التفصيل المبين باللائحة المذكورة ، الا أن يحكمها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣١، بصحبان أن البورصات تديي موفقا عاما من طبيعة أقتصدية وهمنية ، ولا تترافر فيها مقومات الهيئة المالمة عاما من طبيعة أقتصدية ومهنية ، ولا تترافر فيها مقومات الهيئة المالمة بالممنى للحلد في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٢ ، ومنها أن يكون انشساء بالممنى المحدد كامسل عام بمقتضى قرار جمهورى يتضمن اسم الهيئة وهي تخرط والفرض من انشائها ومالها من اختصاصات السلطة المالمة ، ويبني فيه كيفية تشكيل مجلس لادارة الهيئة وطريقة اخيار أعضائه والاختصاصات الملطة المالمة ،

المجهورية يعدد بقرار منه ما يعتبر هيئات علمة فى تطبيق أحكام القانون المذكور • وجميع الاشتراطات المشاار اليها لم تتحقق نمى شان بورصسات الأوراق الماليسة •

ولما كان مناط اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة بابداء الرأى في المسائل التي تعرض عليها - وفقا لحكم المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لهنة ١٩٧٢ - أن يكون طلب الرأى من البيهات المحددة على سبيل الحصر في الفقرة الأولى من المادة المذكورة وهي رياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزرات والهيئات الهامة ، ومن ثم فان كان طلب الرأى من غهر ملد الجهات انحسر اختصاص ادارة الفتوى عن نظره .

واذ عرض الموضوع الماثل على ادارة الفتوى لوزرات المالية والاقتصاد والتموين والتأمينسات عن طريق بورصة الأوراق المالية بالقساهرة ، وهي ليست من بن الجهات مسالقة البيسان ، وعليه فسلا تختص ادرة الفتوى المذكرة بابعاء الرأى في هذا الموضوع .

الليك

انتهى رأى الجمعية المعومية المسمى الفتوى والتشريح الى عسام اختصاص ادارة الفتوى سالقة الذكر بابداء الرأى في الموضوع المائل لوروده اليها عن طريق بورصة الأوراق المالية بالقاهرة "

ر فتوی رقم ۱ فی ۱۹۹۰/۱/۱ جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۲۰ ملف رقم ۱۹۸۶/۱۲۴) •

(Y+Y)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

استجاد وتصفير ﴿ رسوم ﴾ •

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شان الاستجاد والتصدير .. الخصم الشرح جميع البسائم التي يصدها وزير التجاد الترجية على المساجرات وطال استجاد السنجاء التي يصدها وزير التجاد الترجية على المساجرات والواردات وطال استجاد المساجرات والمساجرات علاوة على المساجرات المساجرات والمساجرات والمساجرات والمساجرات المساجرات والمساجرات والمساجرات المساجرات والمساجرات المساجرات والمساجرات المساجرات ا

تنص المادة ٩ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٠ غى شأن الاستبراد والتصدير على أن و يخضع السماع التى يحددها وزير التجارة للرقابة النه عية على المسادرات والواردات ٢٠٠٠ ٠

وتنص المادة ١٠ من ذات القانون على أنه « لا يجوز تصدير السلع المخاصة للرقابــة قبــل المحمول على شهادة فحص باستيفائها الشروط والم اصفاحه ٥٠٠ ٥٠

وتنص المادة ١١ على أنه « لا يجوز استيراد السلع الخاضعة للرقاية النوعية الا اذا تم فيحمها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات ٠٠ ٠٠

وتنص المادة ١٣ على أن و تحسيد بقرار من وزير التجارة اجراءات معاينة الرسائل وقحمها واخطار صاحب الشأن بالتنمية والأوضاع الحاصة بالتظلم من تتيجة القحص وكيفية البت فيه والجهات التي تصدر شهادات القحص والمراجعة المنصوص عليها بالمادتين ٩ / ٢٠٠٠ >

تنص المادة ١٤ على أن « تميند بقرار من وزير التجارة رسوم فحص الصادرات والواردات بما لا يجاوز ٠٠٠ » *

وتنص المادة ٧١ من قرار وزير التجارة رقسم ١٠٣٦ لسسنة ١٩٧٨ بالقرار الموحد باللائحة التنفيذية لقانون الاستبراد والتصدير على أن • تقوم فروع الهيئة المامة للرقابة على الصادرات والواردات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس ادرة الهيئة بفيص الصادرات والواردات للسلم٠٠٠ وتنص المادة ٧٢ من ذات القرار على أن • تقدم طلبات فحص الرسائل من المصدر أو المستورد أو وكيلهما إلى الفرع المختص في المواعيد الرسميية • • ويكون فحص أو مراجبته كل وسالة بغرع الهيئة وحم ذلك يجوز فحص الرسائل في المكان الذي أعلت عبد في مناطق الانتاج سوا" في داخل أو خارج المدارة الجبيركية وفي علم الحالة يلزم المصدر أو المستورد بأن يدفع ما يعادل نفقات وسيلة انتقال ألعاملين الى مكان اعداد الرسسائل والمودة وأن يتحمل ما يعادل بدل السسفر والأجور الاضافية تظهر قبامهم والمصرة في غر مواعيد العمل الرسمية • •

ومفاد ما تقدم أن المشرع أخضع بالقسانون رقسم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه جميع البضائع التي يحددها وزير التجارة للوقابة النوعية على الصادرات والواردات وحظر استيراد أو تصدير أيا من تلك البضائع الا يعد فحصها ومعاينتها للتآكيد من مطابقتها للشروط والمواصفات المقردة والحسول على الشهادات المنبتة لذلك وناط بوزير التجارة تحديد الاجراءات اللازمة للقيام بأعمال الفحص والمهاينة وكذلك تحديد الجهات المختصسة ياصدار نلك الشهادات كما ناط به أيضا تحديد الرسوم المستحقة على عملية القحص وذلك بيها لا يجاوز المعدود المقررة قانونها ، وتنفيه لم المتعوض فقد عهدت اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير الصادرة بقراد وذير التجارة رقم ١٠٣٦ لسمنة ١٩٧٨ الى فروع الهيئة العمامة للرقمابة على الصادرات والواردات التي يعددها رئيس مجلس الادارة بالقيام بأعمال الفحص والمعاينة للبضائم الخاضمة للرقابة النوعية وعلى أن يتم أجواء هذه الأصال في مقر فرع الهيئة المختص وأجازت بناء على طلب صاحب الشأل اجراء هذا الفحص في غير هذا المقر وذلك في المكان الذي أعدمت فيه في مواقع انتاجها سواء داخل أو خارج الدائرة الجمركية على أن يلتزم المورد أو المصدر في هذه العالـة · على حسب الأحــوال بأن يؤدي الى الهيئة ما تتكبده من مبالغ تعادل قيمة مصاريف انتقال العاملين بها ذهايا وعودة وكذلك ما يعادل قيمة بدلات السفر والأجرر الاضافية الثي تستحق افحا ما تبت أعمال الفحص والمعاينة في غير أوقات الممل الرسمية ويذلك يكون المشرع قد ألزم الموردين والمصدرين بأن يؤدوا الى الهيئة العامة للرقاية على الصادرات والواردات بملاوة على الرسوم المقررة على أعمال الفمحس والمعاينة قيمة ما تتحمله فعلا من هبالغ تمنح للعاملين بها نظير قيامهم بتلك الأعمالي في غير المكان المحدد لها وخارج نطاق مواعيد العمل الرسمية •

ومن حيث أن المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية وقع ٢٧٠٠ لمنة ١٩٧١ بانشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تنصى على أن « يكون للهيئة ميزانية خاصة تتكون مواردها ما يأتى : ١ ــ حصيلة الرسوم المفروضة على بعض الصادرات ٠

٢ ما تحصيله الهيئة مقابل الخدمات التي تؤديها في حسدود
 اختصاصها عن أعمال الفيص والفرز والتحكيم ٠٠٠ ٠٠

ومن حيث أن قراد رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧١ المشار البه قد حدد على سحبيل الحصر الموارد المالية للهيئة العامة للرقابة على المصادرات والواردات وفرق في هذا الشأن بين الرسوم المفروضة قانونا على عملية الفحص ومنح الشهادات المثبتة لذلك وبين ما تحصله الهيئة المذكورة من مقابل للخدمات التي تؤديها عما يدخل في اختصاصها من أعمال تتعلق بالفحص والفرز والتحكيم واذكان المسلم به أن لكل من هذه الرسوم وذلك المقابل مناط استحقاق يختلف من الآخر ومن ثم فانهما يعدان لكل منعاد المتحقاق يختلف من الآخر ومن ثم فانهما يعدان لكل منها ولكل منها المحلم المقررة

وترتيبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن المبائة المنصوص عليها بالمادة

٧٧ من قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ السنة ١٩٧٨ المسار اليه انما تستحق
نظير المخدمة التي تقدمها الهيئة الاصحاب الشأن بناء على طلبهم والمتشلة في
انتقال المساملين التسابعين لها للقيسام بأعمال المنحص والمسابية للبضاعة
المخاصحة للرقابة في اماكن تواجدها التي يحددها أصحاب المسأن
والاستمرار في القيام بتلك الأعمال ولو بعد مواعيد العمل الرسمية وهي
تقسل قيمة ما يعادل مصاريف وبدلات السفير والأجور الاضافية التي
معحتها الهيئة للعاملين لديها لقيام بتلك الخدمة ومن تم فانها تعد من
مواردها وبتمين بالتالي ادراجها في موازنتها وبذلك تكون ما قامت به الهيئة
المشار اليها من تجنب حصيلة هام المبائخ لحساب العاملين المستحفين لها
لهناء راجها في موازنتها أمرا يخالف أحكام القرار الجمهوري رقم ١٧٧٠
لسنة ١٩٧٠ المسار اليه >

للليك

انتهى رأى الجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المبالغ التي تحصلها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقساً لمحكم المادة ٧٢ من قرار وزير التجارة رقسم ١٠٢٦ لسسنة ١٩٧٨ تعخل ضمين مواردها وتفوج بموازنتها *

﴿ قَتُوى رَقُمْ ١٦ فَيْ ١/١/١٠/١ جِلْسَةَ ١٩٨٠/١٢/٢٠ مَلَقَدُ رَقَمْ ١٥/١/٤٤) -

(Y+Y)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

ادافی صحراویة ... استثماد مال عربی واچنین ... غریبة ... احوال الاعضاء متها (استثماد مال عربی واچنین) (غرائب) *

الالاتحة التنفيذية للعانون رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٨١ في شان الاراضي الصحراوية ... قرر الشرع مد نطاق سريان الاعامات والاجراءات القررة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٧٩ في شان للجنمات العراقية الاجراءات القررة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٧٩ في شان للجنمات العمراوية الاعامات واستراع الاراضي الصحراوية لأحكام القانون رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٨١ وذلك ايا كانت الجهة أو الشيطات ١٩٨١ أن القانم عليات استعمال واستراع ١٩٨١ في المسجراوية وتعقبقا لسياءة التنمية الإراضية التي مستهملها الدولة ... رحمت المادة ١٩٨١ من الالالحة المذكورة ذات الحكم الوارد بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٥٩ اسنة ١٩٧٩ اللاي يقضى بتطبيق الاطاءات الواردة في كل من الالوث الاستثمال والقانون الخاصي بالتعمير على ما يلوم به لقلولون الخاصي بالتعمير على والاستراع ... أساس ذلك ... أن أعمال المقاولات اللازمة لتلك المشروعات الاستصلاح والاستراع والاستمالاح والاستراع والاستمالاح والاستراع والاستمالاح والاستراع وتعد جزءا متمها ومكملا لها بعيث تعتد اليها طلقة الهروهات للدرة لتلك المشروعات الاستمالاح والاستراع وتعد جزءا متمها ومكملا لها بعيث تعتد اليها طلقة

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استدماد المال ٢ العربي والاجنبي والمناطق الحرة على أن « يكون استثماد المسال العربي والأبينبي في جمهورية مصر العربية ٢٠٠ في المشروعات التي تتطلب خبرة عالمية وفي نطاق القوائم التي تعلما الهيئة ويعتماما مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية :

٢ _ استصلاح الأراض البور والصمراوية وإستزراعها ٠٠٠
 ٧ _ نشاط التصير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق

المدن الحالية ٢٠٠٠

وتنصى المادة ١٦ من ذات القسانون على أنه د مع علم الاخسلال باية اعفاءات ضريبية أفضسل مقررة في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ٠٠٠ ٠

وتنص المادة ٢١٦ من القانون رقسم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شان انشساء المجتمعات العمرانية الجديدة على أن • تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والحانون المخاص بالتعمير وتعديلاتهما على الاعفات الضريبية القررة وذلك بالنسبة لم يقوم به المضاولون الإصليون والمضاولون من البلطن والاستشاريون من أعمال تنفيلا لأحكام هذا القانون ٠٠٠٠

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه د مع عسام الاخلال بأيه الحامات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخير أو بالإعقامات المقررة بالمادة ١٦ من القانون المنظم لاستشار المال العربي والإجنبي والمناطق المحرة تعفي أدباح المشروعات والمنشأت التي نزاول نساطها في مناطق خاضمة لإحكام هذا القانون من الاضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وملحقاتها كما تعفى الارباح التي توزعها أي منها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ٠٠٠ ٥٠

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شان الإراضي المسحواوية على أن و يسرى على مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام على الأراضي الخاضعة لهذا القانون ذات القواعد والأحكام والتيسيرات والاحفادات والاجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات المسرائية الجديدة وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص الذي يقوم بها ٥٠٠ ٠٠

وتنص المادة ٨ من قرارات وزير التممير والمولة للاسكان واستصلاح الاراضي وقي التصليف والمدولة للاسكان واستصلاح ١٤/ لسنة ١٩٨١ باللائمة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٨ في شال الأراضي الصحواوية على أن * تشتم مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام على الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بذات ١٠٠٠ والاعقاءات ١٠ المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٩ المشار اليه أيا كانت المجهة أو الشخص الذي يقوم بها وعلى التفصيل الوارد بالمواد التالية ١٠٠٠ و

وتنص المادة ١٣ من ذات اللائحة على أن • تطبق الأحكام الواردة فى كل من القسانون المنظم لاستشبار المال العربي والأجنبي والمناطبق المجرة والقانون الخياص بالتصير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم المقاولون الإصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال في مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع ٠٠٠ ٠

ومفاد ما تقدم أنه رغبة في تشجيع عمليات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وتحقيقا لسسياسة التنبية الزراعية التي تستهلفها الدولة قرر المشرع مد تطاق سريسان الإعفاءات والتيسيرات والأجراءات المقررة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديلة على مشروعات استصلاح واستزراع الأواضي الصحراوية الخاضمة لأحكام المقانون رقم ١٤٣٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المصروعات و

ومن حبث أنّ القانون رقم 9ة لسنة 1949 المسَـار اليه قد تضمن العديد من الاعفـــادأت الضريبية كالإعقـــا من ضريبة الارباح التجــارية

والصناعة بالنسبة لأرباح المشروعات والمنشآت التي تبارس نشاطها نير المناطق الخاضمة لأحكامه والاعفاء من ضريبة القيم المنقولة لما يوزع من ارباح تلك الشروعات والمنشآت وكذلك الاعفاء من الضرائب والرسوم الجيركبة المستحقة على وارداتها كما أحال أيضا في المادة ٢١ منه الى الاعفاءات الواردة مكل من القيانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والقانون الخاص بالتميير وذلك بالنسبة لما يقوم به القاولون الأصلبون والمقاولون من الباطئ منَ أعمال تنفيذا لأحكامه ولما كانت الاحالة الواردة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الشهار أليه الى الاعفاءات والتيسيرات المقررة بقانون التمهر وقد حاس عامة دون تحديد ومطلقة دون تقيد فقد تولت اللائحية التنفيذية لقانون الأراض الصحراوية تحديد الأحكام التفصيلية لتطبيق الاعفساءات الممال البهاعل أعبال مشروعات استصلاح واستزراع الأراض الصحراوية وذلك بها يضهن تعقيق الغاية المستهدفة من تقرير تلك الاعفاءات والمتمثلة ض تشحيم الأقراد والهيئات على القيام بيشروعات الاستصلاح من أجسل زبادة مساحة الرقعة الزراعية وفي هذا المقام رردت المادة ١٣ من اللائحة المذكورة ذات الحكم الوارد بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذي يقضى بتطبيق الإعفاءات الواردة بكل من قانون الاستثبار والقانون الخاص بالتعمير على ما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن من أعمال في مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وذلك أخذا في الاعتبسار أن أهمال القساولات اللازمة لتلك المشروعات تدخل في عموم أعمال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وتعه جزءا متسا ومكبلا لها بعيث تمتد اليها مظلة الاعفاءات المقررة لتلك المشروعات

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩ اسنة ١٩٧٩ المحال اليه في تحديد الإعفاءات الضريبية لمشروعات الاستصلاح والاستزراع قد أحال بدوره في تحديد الاعفاءات التي تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من المقابل ال تلك الاعفاءات المقررة بقانون اسستشاد المال العربي والأجنبي ولما كان مقا القانون الأخير قد أعفى مشروعات استصلاح الأراضي البور والمسجر اوية واستزراعها وكذلك انشطة التعدير التي تتم في المناطق المارجة عن الرقمة المزاعية ونطاق الممن الحالية من ضريبة الارباح التجارية والصناعية وذلك لمدة عشرة سنوات ومن في يسرى عذا الاعفاء على أعمال المساولات لمشروعات الاستصلاح والاسستزراع التي تقام في الاراض

الصبحراوية الخاضعة للقانون وقر١٤٣ لسنة ٨١ المشار اليه وذلك أيا كانت الجهة أو الصخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات.

وترتيبا على ما تقدم ولما كان النابت أن الهيئة العامة للسروعات التنبية والتعمير قلد تصاقلت مع الشركة الصينية المسامة الهنامبية المسارية على الهيام باعيال المقاولات المسروع استصلاح واستزراع ارض منطقة النوبارية وان هذا المسروع يقع في نطاق الاراضي الصحواوية الخاضعة للقانون رقم 37 لسنة 19٨١ المساور اليه رمن ثم فأنه يحق لها التمتع بالاعفاء من ضريبة الارباح التجارية والصناعية المقروة بالمادة 17 من القانون رقيم 27 لسنة 19٧٤ المساد اله ٠

<u> 4 11</u>

(¥+£ \$

جلسة ۲۰ مُن ديسمير سنة ١٩٨٩.

عاملون مدنيون بالدولة - طواقك خاصة من العلملين .. العاملين بينك الاستثمار القومي -

المادة ١٧ من اللائمة الصادرة بقراد تاتب رئيس الوزراء للشتو بالاتصادية والمائية ووفير الاتصادرة والمائية على الطافلية بيناه الاستثمار القومي بمتعلق الوزر دراس الجمهورية رقم ٢٧ المستقد على الطافلية الربي حكما خاصا في شان تحدوية علاقة الصلى المستقد المرافلية الربي تتناسب عالم الموافقة الربية المائية المجاوزة المحدودة واعلائه من شرط المدة الوطية السينة اللازمين تنشقل مدة الوطية وبمراعاة أن يكون مستوفيا قدائر الشروط المتطلبة الشفلها حاما النمي يواجه حالة العامل الذي يست بالبنك على المحدودة المحافلة من العامل المرافلة المحدودة المحدو

تبين للجيمية المرومية أن اللائمة الصادرة بقراد نائب رئيس الوزراء الشنوة الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٨٠ "الملقة على الماملين مبنك الاستشهار القومي بيقضي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ تنص في المادة ١٣ منها على أنه وفي مألة حصول المفامل على مؤهل أثناء المغلمة بالهيئة (البنك) يجوز تسوية حالته بنقله الى الوطبقة التي تتناسب مع مؤهله الجديد مع اعفائه من المدة الكلية والبيئية اللازمة لشغل الوطبقة الجديدة بشرط توافر باقي متطلبات شغل والبيئية اللازمة تصعد التمسيته ومرتباته بقرار من نائب رئيس الهيئة البلنك) على الآتفل عما كان يتقاضاه في الوطبقة السابقة و

والمستفاد من ذلك أن اللائحة المسار اليها وضعت حكما خاصا في شأن تسوية حالة العامل الذي يحصل على مؤهل أعلى أثناء خدمته ، غضه أجازت تقله الى وظيفة أخرى تتناسب مع مؤهله البدياء واعفائه من شرط المهة الكلية والمدة البينية اللازمين لشخل هذه الوظيفة وبمراعاة أن يكون مستوقيا لسائر الشروط المتطلبة لشغلها • ويتم تحديد الأقدمية والمرتب لى هذه الوظيفة البديدة بقرار من نائب رئيس البنك وبحيث لا يقل مرتب العامل عما كان يتقاضاه قبل اجراء علده التسوية الجديدة •

ولما كان منه المحكم لا يتسخى اعماله الا في شمأن العماملين بالبنك الذين يحملون على المؤمل الأعلى أثناء خيمتهم به ، أي أن هذا النص بواجه حالة العامل الذي يعين بالبنك بدون مؤمل أو بمؤمل أقل من العالى ثم يحصل أثناء خدمته بالبنك على المؤهل العالى لذلك قرر له المشرع ولأمثاله الميزة المنصوص عليها في المادة سالفة البيان ، أما ما عدا ذلك من العاملين الدين يحصلون على المؤهل الأعلى في وقت لا يعتبرون فيه من عداد العاملين بالبنك ثم يعينون فيه بعد ذلك فؤن أخذ مؤهلم الأعلى في الاعتبار ما فإنهم الا يستفيدون من هذا الحكم الذي يقتصر مجال أعباله حسبما سلف البيان على العاملين بالبنك الذين يحصلون على الأهل الأعلى أثناء خدمتهم بالبنك، وذلك اعمالا لصراحة النص ورضوح عبارته التي جائت قاطمة جلية لاتحتل وذلك اعمالا لصراحة النص ورضوح عبارته التي جائت قاطمة جلية لاتحتل فقسيرا بيد أن ذلك لا يحول بطبيعة الحال وجواز اعاملة في مقاد المامان ولكن وتعادم بوهادتهم بوهادتهم الأعلى وقال القواعه الهامة المطبقة في هذا المسأن ولكن دون التبتع بالمزايا المنصوص عليها في المادة (١٣) سالفة البيان .

وترتيبا على ما تقدم ، يكون ما انتهى اليه رأى الجهساز المركزى للسحاسبات متفقاً مع حكم القانون ٠٠

A 11

انتهى وأى الجمعية الميرمية لقسيسيى الفترى والتشريع الى أنه يشترط الاعتداد لافادة العامل من نص المادة ١٣ من اللائمة الطبقة على: العاملين ببنك الاستثمار القومى ، حصول العامل على مؤهله الأعلى بعد تميينه بالبنك ١٠

﴿ فتوى دِقْمِ ٧٤ في ١٩٩٠/١/٨٤ جِلْسَةَ ١٩٨٩/١٣/٢٠ مُلَفَ رُقِم ١٩٨٩/٣/٨٦ ء أَ

(Y+0)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

عاملون بالقطاع الهام .. حقوق العاملين .. اجازات .. (خدمة عسكرية ووطنية) •

تنص المادة (70) من نظام المامان بالقطاع المام المسادد بالقانون رقم 28 لسنة ١٩٧٨ على أن « يستمين المامل في صدود القواعد والضوابط. التي يضمها مجلس الادارة الأجازات الآتي صيانها : ٢٠٠٠٠٠٠

٢ _ أجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل في حسابها أيسام
 عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية وذلك على الوجه الآتي : - · · · · · ·

(پ) ٣٠ يوما لن أمضى معة عشر سنوات في الخلعة ١٩٨٠ قان قاير الخلعة المسكرية والوطنية المسادد بالقانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٠ على أن يقس في الملاحة ٤٤ منه معدلة بالقسانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ على أن تحتبر معة الخلعة المسسكرية والوطنية القملية المحسسنة بما فيعا معة المستبقاء بعد اتمام معة الخلعة الالزامية الساملة للمجندين الذين يتسم ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ورحدات القطاع العام كانها مقطيت بالخلعة المدينة وتحسب عدة المدة في الاقدمية واستحقاق العلاوات المسام والجهات الايمة على تحسب كمنة خبرة واقلعية بالبسبة الى العاملين بالقطاع العام والبحام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التمين أو الترقية ويستحقون عنها المسالاوات المقررة ١٠٠ ويما الحسالاوات المقررة ١٠٠ ويما الحسال والجهات التمين أو الترقية يحتب الأحوال لا يجوز أن ولي منه بخيرتهم على المحدد المدين أو الترقية يحتب على حساب هذه المدد على المحو المتعام أن تزيد معة اقدمية المجدد أن منه بخيرتهم على المحدد المدينة عندا المدين عندوا المحدد المدينة المدارين الدينة عندا المدينة على المحدد المدينة عندا المدينة المدينة عندا المدينة المدينة عندا المدينة المدينة عندا المدينة عندا المدينة عندا المدينة عندا المدينة المدينة

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام وضع نظاما للأجازات الاعتيادية التي يحضل عليها العامل بأجر سنوى كامل ربط فيه بين مدة الإجازة ومنة الخدمة ، وتضمن القانون منع أجازة اعتيادية سنوية مدتها ثلاثين يوما للعامل الذي امقى مدة عشر سنوات في الخدمة "

ولما كانت منة الخدمة المسكرية والوطنية بما فيها مدة الاستبقاء للمسب طبقا لقانون الخدمة المسكرية والوطنية ضمن خدمة المجند الذي يعين أثناء مدة تجديده أو بعد انقضائها باحدى وجدات القطاع المام ، مع اعتبار هذه الملة وكأنها قضيت بالخدمة المدنية وحسابها كمدة خبرة ، ومن ثم فان تاريخ التمين الفعل للعامل يندمج في تاريخ تمينه المرضى الناتج عن ضم مدة الخدمة المسكرية ، وتصبب أقدميته على هذا الأسلس بحيث لا يكون هناكي سوى تاريخ واحد للتميني هو الذي أرجمت اليه الأقدمية لتبدأ منه الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة عدا ما كان منها مرتبطا بمباشرة المنسل فعالا كان منها مرتبطا بمباشرة المنسلة فعالا كان منها مرتبطا بمباشرة المنسلة فعالا كان منها مرتبطا بمباشرة المنسلة فعالا كان منها مرتبطا بمباشرة

وبها أن المشرع وقد رتب على حساب منة الخدمة المسكرية ضمن منة خدمة العامل استحقاق للعلاوات الدورية وهي نتيجة ذات أثر عالى -فائه من باب أولى تؤخذ في الاعتبار عبد حساب الأجازة الاعتبادية لانه أمر لا يترتب عليه آثار مالية -

وبيا أنه من المسلم أن استحقاق العامل للأجازات الاعتيادية المتزرة قانونا ليس منحة له من الجهة التي يصل جها بل هو حق له يستبده من الهانون مباشرة كاثر من الآثار المترتبة على تقلده الوظيفة • ومن ثم ، فأن مدة الاجازة المقررة للعامل هي حق له أيضا ويتدين أن يراغي في حسابها! مدة المخلفة المسكرية التي اعتاد بها عند تعيينه أعمالا لفسراحة نعبي قانونه المخلمة المسكرية والوطنية كما صبق البيان •

لالسك

انتهى ولى الجمنية المنومية لقسبى الفتوى والتشريع ألى الأعتداد. يمدة الخدمة المسكرية والوطنية التي اختت في الاعتبار عند تعين العامل ضمن ماذ خدمة العامل بالقطاع العام التي تحسب على أتباعثها مدة المدر مدوات اللازم القضائها لاستبطاقه أجازة اعتيادة ستوية مقدارها الاثون

· (¥+%)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

عاملون مدنيون بالدولة ... تعيين ... اعادة تعيين ...

المادة ٧٠ من قانون العاملين الكبين بالفوقة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ــ الإسل المهم في تحديد الملطنة الملكية للمطالبين ان يحسبل المهمل عند تحييته على بهاية الأجم المؤرد الدوخ الوظيفة المدن عليها ــ استثناءاً من هملة الإسل احتفظ المثيري بالأجم اللهان اللهن يعام تميله في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس دوجته أو في دوجة أخرى بالأجم اللهن الالهن للقل يتلاطيفة المجمد في وظيفة من الأجم اللهن المثان في الوظيفة السبابلة الأجر من الأجم المثان للوليلة المهية عليها على أن لا يجاوز فهايته ــ منف هذا الاحتفظة ــ إن تكون منة المفعمة متميلة بحيث لا يقط المسائها الى فاصل زمني ايا كانت منته لد الر ذلك ــ هذا تحلف خذا المناف وجب تعديد تقاملة المالية للمامل في الوظيفة الجديدة على أساس بناية مربوط العرجة المهي تعديد تقاملة المالية .

تنص المادة ٢٥ من قانون نظام الصاملين المدنين بالدولة الصحادد بالقانون رقم ٤٧ السنة ١٩٧٨ على أن د يستحق العامل عند النميني بلياية الإجر القرر لدرجة الوظيفة طبقاً لجدول الأجود رقم (١١) المراضق لهذا القسانون *

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصسادية والماملين بنظم خاصسة الذين يعاد تعينيهم في الوحدات التي تسرى عليها إحكام هذا التانون •

والمستفاد من ذلك أن الأصل العام في تحديد المعاملة المالية للعاملين ال يحصل العامل عند تعينيه على بداية الأجر المترد لدرجة الوطيقة المعين عليها ، واستثناء من معا الأصل احتفظ المشرع للعامل الذي يعاد تعينيه في وطيقة من مجدوعة أخرى في نفس دوجته أو في درجة أخرى بالأجر الذي كان يتقاضاه في وطيقته ألسابقة أذا كان أجره في الوطيقة المنابقة كان يتقاضاه في وطيقته المسابقة أذا كان أجره في الوطيقة المنابقة كان يتعاوز نهايته واشترط

لذلك أن تكون ملة الشلعة متصلة يحيث لا يقطع اتصالها أى فاصل زمنى أيا كانت مدته ، غاذا ما توافر مناط هذا الاحتفاظ وهو اتصال مدة الحدمة احتفظ العامل الذي يعاد تمينيه بأجره في الوظيفة السابقة أما اذا تخلف هذا المناط وجب تحديد الماملة المالية للمسامل في الوظيفة الجديدة على أساس بداية مربوط الدرجة المين عليها ،

ومن حيث انه لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان السيد اللواء
١٩٨٥/٧/١ مليم وجنيه ثم أعيد تعينيه في ١٩٨٥/٧/١ وكان مرتبه الأساسى
١٩٨٥/٣/١ مليم وجنيه ثم أعيد تعينيه في وظيفة رئيس ادارة مركزية من
المرجة المسالية بوزارة الطيران المدنى في ١٩٨٦/٣/١ وبداية مربوطها
١٩٨١/٣/١ وكان مرتبه اللواء ١٩٨٠/٣/١ ماعيد
تعينيه في وظيفة من اللدية المالية بوزارة الطيران المدنى في ٢١/٥/٢٢٢ ثم أعيد
وبداية مربوطها ١٠٠٠/١٤ مليم جنيه لما كان ذلك فان الاسستناء الذي
أورده نعى المادة ١٩٠٠/١٤ مليم جنيه لما كان ذلك فان الاسستناء الذي
المامل بهرتبه في الوظيفة السابقة عند تعينه في الوظيفة البديية لا يجوز
تعليقه في شمان السيدين المذكورين لوجود فاصل زمني بين الاحالة الى
الماش في القوات المسلحة ، واعادة التمين في وزارة العارا نالمدنى و وتبعا
لذلك فان المرتب المستحق لكل منهما عنه عادة التعيين يتحدد على أساس
يدية درجة الوظيفة التي أعيد التعين عليها وهو ١٠٠٠/١ مليم جنيه
يداية درجة الوظيفة التي أعيد التعين عليها وهو ١٠٠٠/١ مليم جنيه .

للكيك

انتهى رأى الجمعية المهومية لقسمى القتوى والتشريع الى تحديد المرتب المسيد / ٢٠٠٠٠ والسميد المرتب عند اعسادة تميينهما بوظيمتن رئيس ادارة مركزية من الدرجسة المالية بوزارة الطيران المدنى على أساس بهاية مربوط الدرجة التي عيشة عليها وهو ٢٠٠٠٠٠ وكيه و

ر فتوی رقم ۸۷ فی ۱۹۸۹/۱۸۸۸ جُلسة ۱۹۸۹/۱۲/۳۰ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۸۸۸ ۲

(Y+Y)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

قوات مسلحة ... تقل من وظيفة عسكرية ألى وظيفة تعلية ... تعيين ... مرعب < عاملون مدنيون بالدولة) .

المادة ١٤١ من الخانون وقع ١٣٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشان دروط الخدمة والترقية الخميفة الفياط القدات للسلمة ساشرة الشرع في حالة نقل احد الفياطة فلي جهة عدلية أن يكون فل الدولية المسلمية أو المسكرية وأن يتصد أجره في الوظيفة المتقول الهما على أساس الروائب الأصلية التي كان يتغلقهاها أو الأجر القرر للوطيفة لتتقول الهما اليها اليها المسلم تعلق تطبيق هذا العكم عوز أتخاذ اجراءات القبل من الخدمة بالقوات المسلمة باحدى الجيات المسلمة والمدن المسلمات الجيات المسلمة عدم وجود فاصل ذمتى من القدمة العسكرية والمدنية سده وجود فاصل ذمتى من القوات المسلمة المسابقة المسلمة المسلمة المسلمة المعان المحتول الهات المسلمة المعان المحتول الهات يسرى حكم المادة ٢٥٠ من القوات المسلمات المكتب إلكان المهمتين على المسلمة المعانية بالمادة المعانية بالمسلمة المعانية بالمسلمة على المسلمة على المسلمة عدل المسلمة المسلمة المسلمة عدل المسلمة المسلمة عدل المسلمة المسلمة عدل المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة عدل المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة عدل المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة عدل المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة عدل المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة عدل المسلمة المسل

استمرضت الجيمية الصومية المادة (١٤٦) من القانون رقم ٣٣٣ ليسنة ١٩٥٢ بشسان شروط الخدمة والترقية الفسياط القوات المسلحة المدلة بالقانونين وقمى ١٣٨ ليسنة ١٩٣٧ و٤٦ ليسنة ١٩٧٩ النبي تنص على ثه و في حالة نقل أحد الضياط الى جهة مدنية ينقل الى المدرجه الدالوظيفة المعادلة لرتبته المسكوية ٠٠٠

ويتحدد أجر الضابط في الوظيفة المنقول اليها على أصاص الرواتب الإصلية التي كان يتقاضاها في البندسة المسبكرية مضافة اليها التمويضات الثانية المسكرية أو الأجر المقرد للوظيفة المنقول اليها أيهما التجرء - كما استوضت المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالبولة الصادر بالقانون وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه و يستحق العامل عبد التعبين بعاية الأجر المقور للدجة الوظيفة طبقا لجدول الأجور لنقر (١) المرافق لمهذا لبعدول الأجور لنقر (١)

واستثناء من ذلك أن أعيد تمين المامل في وهلية من مضوعة أخرى في انفس هرجته ألو في دربية أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في: وظيفته السابقة اذاركان يزيله على بداية الأجر القرر الموطيقة المعنى عابيته، وطيفته السابقة ذاركان يتكون ماية خصته متصلة مسلة مسلة مسابقة المعنى عادة المعنى المسابقة المعنى عادة المعنى المسابقة المعنى عادة المسابقة ويسرى هذا البحكم على العلماين السسابقين بالوحدات الاقتصادية. والماملين بنظم خاصة التي تسرى عليها أحكام هذا القانون * * •

واستبانت الجنمية أن مياط تطبيق حكم الماتة ١٤٩ من القانون المخاص بشروط الخلمة والترقية لضباط القوات المسلحة المشاد اليها هو إنخلا اجراءات نقل الضباط من الخدمة بالقوات المسلحة ألى الخدمة بأحدى المجهات المدنية ، وذلك يقتضى بطبيعة المحال عدم وجود فاصل زمنى بين المختمة المسكرية والمدنية على ما استقر عليه افتاه هذه الجحمية الا أن عدم وجود فاصل زمنى بين ورجود فاصل زمنى المتقر عليه افتاه هذه الجحمية الا أن عدم وجود فاصل زمنى على المتقر عليه افتاه هذه الجحمية الا أن عدم وجود فاصل زمنى على المتقرات الم

اما عن تطبيق حكم المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنين بالله والرقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ على حالة السيد المذكور ، فيبين من مطالعة نص المادة المذكور ، فيبين من مطالعة نص المادة المذكورة أن العامل يستحق عند التميين بداية الأجر الأسلمى المقرد لهرجة وطيفته طبقا لبعدول الأجود وقع (١) المرافق لهذا القانون واصبتناه من ذلك اذا أعيد تميين العامل في وطيفة من مجدوعة أخرى في نفس درجته أو في درجية أخرى احتفظ له بالأجر الأساسى المذى كان يتفاضاه في بشرط الإجر المقرد الموطيفة المنين عليها بشرط الإبعاد نهامة أدا كان يريد على بداية الأجر المقرد الموطيفة المنين عليها بشرط الإبعاد نبنظم خاصة المدين يعاد تميينهم في الوحلات التي يسرى عليها المكرة على المعاملين بنظم خاصة المدين يعاد تميينهم في الوحلة التي يسرى عليها المناسبة المذكود قد انهيت خدمته بالقوات المناسبة الأدور قد انهيت خدمته بالقوات المناسبة اللائمية الانتهاء المناسبة المدين يوطيفة مسميتهاد (ب) يمكنه وزير الدولة المناسبة المدين المناسبة الأدارية دول فاصدل زمني ، ومن تم يحسق إلا الاختصاط بالموات المناسبة المدينة المناسبة ال

النفا في الاعتبار أن قانون الساملين المدنيين بالعولة اشترط للاعتفاط. بالأجر الاساسي للعامل المعاد تعيينه أن تكون الخدمة متصلة ·

تلال

التهي وأى الجنعية العمومية لقسمى الفتوي والتشريع الى مأيل :

ت. أسقية السيد المذكور في الاستفادة من حكم الاستثناء الوارد بالمادة
 ٢ من القانون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ وذلك على النحو السائف بيانه *

ر فتُوَيَّى وَلِمْ ٨٨ هُي ١٩٨٠/١٨/ -١٩٩٩ جِلْسَة ١٩٨٩/١٣/٢٠ عَلَقَ وَلَمْ ١٩٨٩/١٤/٨٦ - *

(Y+A)

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

جاسات _ اعضاء هيئة التعريس _ تعيين _ ترقية •

الخادة ٧٠ من فانون تنظيم الجامعات ولم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ مـ اجاز الشمرع بصلة استثنائية الخيدة المن في حروف المقررة الشيرة الشروف المقررة المقررة المناف من خارج الهامعات منى استوفى المرشخ الشروف المقررة لقلك ومنها منى من سنوات على الأولى من تاريخ حصوله على درجة البكاوريوس أو الليسانس أو والماني عن المناف المناف المنافزة من خارج عدمان من خارج المنافزة من الأخذ به سيؤدى حدما أن الأخلال بترتيب الأفسية فيما بين الأسائلة المنافزة على الأسائلة المنافزة المنافذة المنافذة

استمرضت الجيمية الصومية المادة ٦٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وتمديلاته ، التي تنص على أن و يشترط فيمن يمني عضوا في هيئة التدريس ما يأتي :

١ ــ أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من احدى الهجامعات المصرية في مادة تؤهله لشخل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلا من جاهمة أخرى أو ميثة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعتيرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام التواني واللوائح المعبول بها *

 ٢ ــ أن يكون محدود السيرة حسن السمعة ، و والمادة ٧٠ من قابت القانون التي تنص على أنه و أولا مع مراعاة حكم المادة ٦٦ يشترط.
 فهر من يعن أستاذا ما على :

ا برأن يكون قهد شدخل وظيفة أستاذ مساعه مدة خسس سنوات على الأقسل في احتى الجامعات الخاضعة لهذا الشانون أو معهد عليي من طبقتها ، أو أن يكون قد مضت على حصوله على المؤصل المنصوص عليه في وللدة ٢٦ من هذا القانون عشر سنوات على الأقسل ، بشرط أن يكون قد مغض ثماني عشر سنة على الأقسل على حصوله على درجة المبكالوريوس أو المليسانس أو ما يعادلها وذلك اذا ما تقرر الإعلان عن تلك الوظيفة فو عاصمة أخرى اقليمية .

 ٢ ــ ان يكون قد قام في مادته وهو استاذ مساعد باجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو باجراء أعبال انشسائية مستازة تؤهله لشمغل مركز الأستاذة . ٣ ــ أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه أستاذا مستاعدا بواجبات أعضاء حيثة ٥٠٠ ويفخل في الاعتباد في تعيينه مجموع انتاجه المسلمي ٥٠٠ ، وكذلك نشساطه السلمي والاجتماعي الملحوظ وأعماله الانشائية البارزة في الكلية أو المعهد .

(ثانيا) مع مراعاة حكم المادة (٦٦) يجوز استنناه تعيين أساتلة من خارج تلك الجامعات اذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

١ يكون قد مضت عشر سنوات على الأقـــل على حصولهم على
 ١١ؤهل المنصوص عليه في البنه (١٠) من المادة ٦٦٠

٢ _ أن تكون قد مضت ثباني عشر سنة على الأتل على حصولهم
 على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها

٣ _ أن يكونوا قد قاموا خيلال السنوات الخمس السيابةة على
 تقدمهم للتميين في وظيفة أستاذ باجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو باجراء
 إعمال انشائية ممتازة في تخصص هذه الوظيفة

إن يكونوا متوافرين على الكفاءة المتطلبة للتدريس •

ويلمخل في الاعتبـــاد في تعيين كل منهم مجموع ، به العلمي منة. حصوله على الدكتوراه أو ما يهادلها » *

واستبانت الجمعية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات رقسم 3 المسئة ١٩٤٧ قد حد في المادة ٧٠ (بند أولا) منه شروط ترقية الاساقة المساعدين بالجامعيات ألى وظيفة أستاذ بذات الكلية أو المهد ، ومن بيغ المساعد أن يكون المرسع قد شغل وظيفة أستاذ مساعد ملة خسس سنوات على الأقسل في احتى الجامعيات الخاضعة لأحكام هذا القانون أو معهد عليي من طبقتها • أو أن يكون قد مضت على حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها سمن احتى الجهات المشار اليها بالمادة ٦٦ من ذات القانون عشر سنوات على الأقل ، ويكون قد مضت على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها ثماني عشر سنة على الاقلي حدرجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها ثماني عشر سنة على الاقلى وذلك قي جامعة اقليمية أخرى .

وقد أجاز المشرع - المادة ٧٠ (يند ثانيا) من القانون المذكور - بصغة استثنائية التعين المبتنا في وظيفة « استاذ ، من خارج الجامعات متى استوفى المرشح المدروط المقردة لذلك ومنها بضي عشر سنوات على ولاحل من تاريخ حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ١٠٠ وتعاقيم عشر سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو المسائس او ما يعادلها من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو المسائس او ما يعادلها من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو المسائس او ما يعادلها من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو المسائس المناطقة المناطقة

وغنى عن البيان أن تميين الأساتية المساعدين بالجامعات في وطيقة . أستاذ يذات الكلية أو المهد لا يتحقق الا باتساع اسكوب الترقية طيقة للشروط القررة الواردة بالمادة ٧٠ (بنه أولا) سالِفة الذكر أما القواعد الاستثنائية للتعيين المبتدأ في تلك الوطيفة المسلا اليها (بالبند ثانيا) من نفس المادة فلا يسوغ معاملتهم بمقتضاجا حتى وأو توافرت في شأنهم وذلك لأنها تخاطب صراحة المرشحين لشغل وظيفة أستاذ من خارج الجامعات • وهذا الممنى آكدته المذكرة الايضاحية للقانون سالف الذكر يقولها « عالم المشروع مشكلة الاختناقات وتأخر الترقى في وطائف التدريس ، وليس من شأن ذلك تقوقم الجامعات على نفسها كما قد يظن البعض أو اقفالها أمام كفاءات من خارج المجامعات و فالباب ما يزال مفتوحا لهذه الكفاءات اذا لم يستوف من في الداخل المدد المتطلبة للتعيين أو: المنتوفوها وثبت علم أهليتهم العلمية ٠٠ ، وبناء عليه فلا وجله للقول بأن قانون تنظيم الجامعات معالف الذكر وقه أجاز في المادة ٧٠ بنه (ثمانيا) منه التعيين ـ ابتداء من الخارج ـ في وظيفة أستاذ اذا استوفى المرشع مدة معينة قضيت كلها خارج الجامعة • فان هذا الحكم يسرى ــ من باب أولى ــ على من استوفى ثلك الله أو قضى جزءا منها كاستناد ا مساعه بالجاممة اذا لم يشغل هذه الوظيفة المدة اللازمة لترقبته للي وظيفة أستاذ ، فهذا القول مردود عليه بأنه يتعارض مع صريح نص (البند ثانيا) المذكور الذي قصر التعين في تلك الوظيفة على الرشيحين المستوفين للشروط من خارج الجامعات - كم اسلف البيان - فضلا عن أن الأخذ به سيؤدي حتما إلى الاخلال بترتيب الأقلمية فيما بن الأساتلة الساغدين بالجامعات المتطلعين الى الترقية لوظيفة أستاذ ينفس الكلية أو المهد لاهدار أحد الشروط القررة لذلك ، وهو قضاء مدة خبس سنوات على الأقل في وطيفة أستاذ مساعد للترقية إلى وظيفة استاد .

ويتطبيق ما تقدم على حالة السيدة الميروضة _ يبين أنها تشسفل وطليفة أستاذ مساعه المياتولوجيا يكلية الطب ه جامعة المتوفية ، اعتبارا من مايو عسام ١٩٩٦ ، ومن ثم فان تعيينها في وطليفة أستاذ بنفس الكلية يكون بطريق الترقية أذا استوفت الشروط المقررة بالمادة ٧٠ (بند أولا) مسافة الذكر ، ولا يجوز أن يتم تعيينها في تلك الوطيفة استنادا لمحكم (البند تاليا) من ذات المادة لتجلف مناط تطبيق هذا البند في شائها .

لللينك

التعور بأى الجمية الصومية القسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز تمثين السيدة الدكتورة / ٢٠٠٠٠٠٠ مـ في وطيفة أسببتاذ طبقها لنص المادة ٧٠ (ثانية) من القانون وقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ للأسبان السابق ايضاجها •

ار فليليز رقع ١١ أني ١١/١/١١ جاسة ١٩٠٠/١١٨٨ مالف رقع ١٨/١١/١٠ ي - .

(۲۰۹) حلسة ۲۰ من دسمبر سنة ۱۹۸۹

شريبة بـ (شركات الاستثمار بـ الشركات العاملة في مجلل للقي الأموال • (إيمهم وستدان) (شركات مسامعة) •

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشان الشركات المتساملة في مجال تلقي الأموال ..." استحدث الشرع احكاما خاصة لتنظيم نوع من الشركات الساهبة التي يكون من الحراضها تلقى الأموال لاستثمارها ... اختسم الشرع هذه الشركات لأحكام القالون رقم ١٥٩ لسئة ١٩٨٨ باعتباره الشريعة العامة فيما لم يرد بشائه نمن في قانونها الخامل .. كالر ذلك .: الأرباح التي تعتقها الشركات الساهبة العاملة في مجال تلقى الأديال لاستثبارها تغضع للفريبة على أرباح شركات الأموال ... الأرباح التي تعققها صكوك الاستثمار لا تخضع للضريبة على ابراهات رؤوس الأموال المتقولة .. اساس ذلك ... أن قانون الضرائب عل الدخل رقم ١٥٧ لسيئة ١٩٨١ حدد في المادة الأولى على سبيل الحصر الإيرادات التي تسرى عليها هذه الضريبة وليس من بينها أدباح صكوك الاستئمار كها أن الأرباح التي تنتجها المنكوك لأصحابها تتدرج بالضرورة في وعاء الضريبة على آدباح شركات الأموال فتعرى على آدباح مثله المسكوك القبريية العلمة على الدخل .. أجاز الشرع لشركات الساهبة التي ليس من بين أغراضها للقرا الأموال لاستثمارها اصدار ما يسمى بصكرك التمويل لمواجهة الاحتياجات التعويلية أهاه الشركات او تمويل تشاط او عملية بذاتها .. علم السكوك تتماثل في طبيعتها القانونية، مع الطبيعة القانونية للسندان رغم اختلاف التسمية ... اثر ذلك ... العالد الذي تعققه .. لأصحابها يلقى نفس العاملة الفريبية القررة لأرباح السندات فيخضع الدائد للضريبة عل ابرادات رؤوس الأموال المنقولة طبقا للمادة الأول من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وُكذلك يطفع العالد للضربية العلمة على الدخل طبقا لحكم المادة ١٠ من فات ، القانون اذا كان مالك صاف التمويل من الأشخاص الطبيعيين - تطبيق .

استعرضت الجمعية المصومية المادة (۱) من قانسون الضرائب على اللسفل المسادد بالقانون وقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۸۱ التي تنص على أن • تسرى الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة • على الإيرادات الآتية :

 الفوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكانات التسديد ومن الأنصبة الى حامل السندات وغيرهم من المدائنين.

٧ ... فواكاء القروض على اختلاف انواعها التى تصدرها أو تعقدها المسكومة أو وحداث النحر المسكومة أو وحداث النحرية أو الشركات المستقد النحرية أو الشركات المستقد المستقدالية ا

ه _ فواكد السندات التي تصدرها شركات المساهمة المعربة التابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على الفائدة التي يقررها البنك المركزي المصرى على الودائم لمدى البنوك لأجال تسميلوي أجال السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشاد المها للاكتتاب العام وأن تكون اسهم الشركة المصدوة لهذه السندات مقيدة في سوق الأوراق المالية ٠٠٠ على والمادة ١٥ من القانون المذكور التي تنص على أن « تفرض ضريبة عامة على صاص الأيراد الكلى الذكور التي تنص على أن « تفرض ضريبة عامة على صاص الطبيعيون *

ويقصه بالايراد في تطبيق أحكام هذا الباب الايراد الخاضع لاحتى الضرائب النوعية بما في ذلك ايراد الأراضى الزراعية وايراد المقارات المبينة وكذلك الايرادات الآتية :

١ سوزيعات شركات الأموال المنصوص عليها في الكتاب الثاني
 من هذا القانون التي يحمل عليها الإشحاص الطبيعيون

٢ م نصت الشريك الموصى في أرباح حصة التوصية التي تم ربط الهمرية على الأرباح التجارية والصناعية عليها باسم الشركة وذلك بعد خصم هذه الشريبة من هذا النصيب ٢٠٠ ، والمادة ١١١ منه التي تنص على أن د نفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأمول المشتغلة في مصر أيا كان الفرض منها وتسرى المضريبة على :

١ سـ شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المجددة والخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار المسئولية المسئولية

كما استمرضت الجمعية المادة (١) من مواد اصداد قانون شركات المساهية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وقد ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن و تسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المساهية ١٩٠٠ يسمان وقد ١٩٥١ بسمان بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهية ١٠٠٠ و والمادة (١٣ من القانون بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهية ١٠٠٠ و والمادة (١٣ من القانون المسية متساوية القيية ١٠٠٠ و والمادة (٣٠) من ذات القانون التي تنص على أن و يقسم راس مال الشركة والمساهية ١٤ لني تنص على أن و يقرور بعض الامتبازات لبعض على أن التعمويت أو الأرباح أو ناتبج التعمقية ١٠٠٠ والمادة ١٤ منه الشركة وصداد سنيات اسمية ، والمدون المنه المستفرة السمية ، والمدون المستفرة السمية ، والمدون المستفرة السمية ، والمدون المستفرة السنيات السمية ، والمدون من الجمعية السامة وبعد اداء رائس المال المستفر بالكامل وبشرطة

A 78 (あからがと) かき

ألا تزيد قيمتها على صافى أصول الشركة حسيما يحدده مراقب الحسابات. وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة •

واذا طرح بهاتب من السندات التي تصدوها الشركة للاكتناب العام، فيجب أن يتم ذلك بعد موافقة الهيئة السامة لسوق المال عن طريق أحد البنوك المرخص لها ١٠٠٠ بتلقى الاكتساب أو الشركات التي تنصبا لها المرض ١٠٠٠ والمادة ٥٠٠ التي تنص على أنه « استثناء من أحكام المادة السنافة يجوز للشركة اصدار سندات قبل أداء رأس المصدو بالكامل في الحالات المجانة :

(أ) اذا كانت السنمات مضمونة بكامل قبيتها يرهن له الأولوية على ميتلكات الشركة ٠

(ب) السندات المسونة من الدولة ٠٠٠ ء ٠

والمادة ٥١ و يجوز أن تنضين شروط اصدار السندات قابليتها للتحول الى أسهم بعد مضى المعة التى تحددها الشركة في نشر الاكتتاب ويتم التحويل بموافقة صاحب السند ٢٠٠٠ -

وكذلك استمرضت الجمعية المادة الأولى من مواد اصنداد قسانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة١٩٨٨. التي تنص على أن و يصل بأحكام القانون المرافق في شأن شركات المباهمة الماملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها • وتسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التومسية . بالأسهم والشركات ذات المشولية المعبودة ، على هذه الشركات فيعاً لم يرد به نص خاص في هذا القانون ٠ ولا يجوز لشركات المساهمة العاملة في محال تلقى الأمدال لاستثمارها مزاولة أعمال البنوك بما فيها تلقي الودائع تحت الطلب أو لأجل أو أعمال الصراضة أو منبح التسمهيلات الائتمانية ، والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يقدم طلب تأسيس شركة المساهمة التي يكون من أغراضها العمل في مجال تلقي الأموال لاستثمارها الى الهيئة مرفقا به كاقة الأوراق والمستندات التي يتطلبها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بالاضافة الى طلب القيد بالسمجل المه لهذا الغرض بالهيئة • ويشترط لتأسميس الشركة وقينها بالسجل واستبرارها قيلها ما يأتي ٠٠٠ والمادة ٦ من القانون الذكور التي تنص على أن و ٠٠٠ وتصاد الشركة صكوك استثمار مقابل الأموال التي تتلقاها وتعول صكوك الاستثمار لمالكيها المساركة في الأرباح والتسلال دول الشاركة في الادارة ، ويتلفى أصحابها لصيبهم في قاتج التصفية لخبل سميلة أسهم رأس المال • • • • والمادة ٨ منه المتى تنص

غُلِي أن ﴿ يُكُونُ الصاحب صك الاستثبار الذي أصدرته الشركة طبقا الاحكام مَذَا الْقَائُونَ حَمَّةً فَي مِنافَى الرَّبِّحِ النَّاتِجِ عَنَّ اسْتَتَمَادُ قينتها ويُتخملُ نصيبه فيها قه يتحقق من الخسارة ﴿ ﴿ * أَ وَاللَّادَةِ أَا اللَّهُ اللَّهُ تَنْصُ عَلَى أنء يعظر على شركات المساهمة التي يكون من بين أغراضها تلقي الأموال لاستثناؤها إصدال أو إنشاه حصص تأسيس أو جسس أرياح أو أسهم. تهتم أو أسهم منتازة • ويجوز لشركات المبناهمة الأخرى اصدار مكوّل. تنويل عائله متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزى الممرى بالاتفاق, مع الهيئة في ضوء متطلبات تنبية سوق المال المعرى ؛ وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للمشاركة في التنبية الاقتصادية للمجتمع · · ، وأخيرا استعرضت الجمعية المادة ١٥٩ من قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون العولى رقم ٩٦ السُّنَّة ١٩٨٢ - باصفار اللاتُحة التنفيذية لقانون الشركات الساهمة • • رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن و تصدر الشركة السندات في شكل شهادات اسمية بقيمة موحدة ، قابلة للتداول ، وتمثل السندات من ذات الاجسدار حقوقها متساوية لحامليها في مواجهة الشركة ٠٠٠ ه والمَّادَةُ (١٦/ ببنها بالتِي تَنْصُ على أنَّه ﴿ لَا يَجُوزُ إِصِدَارِ السَّنْمَاتُ الا يقرآنِ من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة أو الشريك ؟ ١٠٠٠ م والمادة ١٨٥ منها التي تنص على أنسه و لا يجوز للشركة أن ترد إلى حبلة السنتهات قيمة سنداتهم كبل التهاء المفة المقررة للقرض ء ما لم ينفى قرارا اصدأر السندان وتشر الاكتتاب قيها على غير ذلك * * * * والمادة . ٤٣ أمن ' قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ باصدار اللائحة التنفيذية للقنسانون رقم ١٤٦ سسنة ١٩٨٨ المسنار آليه التتي تنص على أن و يغور لكثر كات الساهمة التي ليس من بين أغراضها تلقي الأم ال السنتيارها طبقاً لُلقانون المنشار صكوك تمويل متنوعة ذَات عائد متفعر لمواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتمويل نشساط أو عملية بلااتها ﴿ وَبِشَرَطُ الا تَزِيدُ قَيْمَتُهَا عَلَى صِافِي أَصَوْلُ الشَّرِكَةِ مُحْسَبِما يَخْسُدُهُ مرَّاقبُ الحسابِ إِنَّ وَقُلْمًا لَآخُرُ مِيزَانِينَةً وَافْقَتُ عَلَيْهَا ٱلْجُمْعَيَّةُ ٱلْعَامَّةُ • وأستثناه من ذلك يجوز بقراد من الوزير بعد موافقة مجلس ادارة النبئة ان م خص كلشركات الشار اليها باصدار ملكوك تبويل بقيمة تجاوز صافي النبولها ومن م والمادة 22 منها التي تنص على أن و تصدر صكوك السوال في شكل شهادات اسمية قابلة للتعاول وتجول الصكوك مرداث الاصدار عِيْوَقَهَا مَتَسَاوَيَةً لِحَامَلِيهَا فَي مُواجِهَةً الشَّرِكَةُ * أَنْ أَنْ اللَّهُ وَأَلَادَةً * لا يَجُوزُ اصْلُولُ التبويلُ دات العامم المتفر إلا يقرأر من الجمية العامة بناء على الهيراج من مجلس الإدارة الشركة منه يُر والمائة ٢١ م. تُسَهدر الشركة مهكوك الشيويل يمه موافقة مجلس إجارة ألمينية عرطريق الاكتتاب ألمام وبجوز التنخس الهافقة على عدم طرجها للاكتثاب المادية البائث بمؤلفاته

٨٥ التي تنصر على أنه « يجب أن تتضمن شهادات صكوف التمويل البيانات الآكية ٥٠٠ ٨ ــ الغائد الذي يعره الصك أو أساس حسابه ومواعيد أدائه. وأية حقوق آخرى يحولها الصبك (أن وجهت) ٩ ــ مواعيم شهروط استهلاك الصبك ٥٠٠ » والمادة ٩٦ التي تنص على أنه اد لا يجوز لمشوركة أن ترط الى حملة صكوك التمويل قيمة صكوكهم أو توزع عائما عليهم بالمخالفة للماء هذا الاصلحان ٥٠٠ .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقعمة أن الشرع في القانون رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه استحاث أحكاما خاصية لتنظيم نوع من الشركات المساحبة التي يكون من أغراضها تلقى الأموال السبشهارجساء وذلك 'بالاضافة الى الأحكام التي تنظم عمل الشركات المساهمة بصفة عانة ، الماردة في القانون رقم ١٥٩ لسبنة ١٩٨١ المشار اليه • وهذا المبنى يتضبع من مطالمة نص المادم الأولى من مواد اصدار القانون رقم ١٤٦ لسعة ١٩٨٨ التني تقفى بأن « يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن التبركات الساهمة العاملة في مجال تلقى الأموال وتسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسيبة ١٩٨١ • • على هذه الشركات فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، • وكذلك نص المادة (٢) من القانون المذكور التي تستلزم أن يقدم طلب تأسيس شركة تلقى الأموال إلى الهيئة العامة لسوق المال مرفقا به كافسة الأوراق والمستندات التي يتطلبها القانون رقم ٥٩ السنة ١٩٨١ ولالحته التنفيذية التأسيس الشركة الساهمة بالإضافة إلى طلب القيه بالسجل: المه لهذا الفرض بالهنئة في وبنياء على ذلك قان الشركات المساهمة العاملة في مجال تلقى الأموال تخضم لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريمة الغامة فيما لم يرد بشأنه نص في قانونها الخاص رقم 131 Lines MAPL .

ولما كان قانون الضرائب على النصل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد فرضً ضريبة على أرباح شركات الأموال ، وحد في المادة ١١١ منه الجهات التي يسرى على أرباحها حكم هذه الضريبة ومن بينها الشركات المساهمة الحاضمة للقانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٥٤ الذي الهي وحل معله القانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم قان الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة العاملة في مجال تلفي الأموال لاستثمارها تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال،

وفيها يتعلق باريها ح صكوك الاستنباد ، استبانت الجمعية ان قانون شركات تلقى الرموال لاستثبارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الزم هذه الله المركب كاستهاد تلك السكوك مقابل الأموال التى تتلقاها من الجمهود موزك وفقة للتروط والأوضاع المؤرد في هذا القانون وقف حدد في المادة وداك وفقة المسروط والأوضاع المؤرد في هذا القانون وقف حدد في المادة وما الاستثباد بقوله إنها تجول المالكيا

المشاركة في الأرباح والخسائر دون المشساركة في الادارة ، ويتقاض أسعابها نصيبهم في ناتج الصفية قبل حملة الأسهم • ثم نظمت اللائمة التنفيذية للقانون اجراءات اصدار هذه الصكوك واسترداد قيمتها والبيانات التي تضينها الصك •

وقد ثار التساؤل حول الطبيعة القانونية الصك الاستثمار وبها اذه كان يعد سهما أو سندا أو قرضا أو وديعة أم أنه نوع جديد من الأوراق المالية يختلف عن الأوعية الاستثمارية المذكورة ·

وواقع الأمر أن صك الاستثبار لا تتوافر له خسائه الأمسهم: فالسهم يبثل جزءا من رأس مال الشركة المسلحمة ويعد صاحب السهم شريكا في الشركة (المادة (١) من القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨١) • بينا الصك لا يعد كذلك ولا يظهر ضمن حقوق الملكية كما أن مسلحب الصمك لا يعد من الشركاء المسياحيين في شركة تلقى الأموال حيث أنه يتقاضى تصبيه في ناتج التصفية قبل حملة الأسهم (المادة ٣ من القانون ١٤٦١ لسنة ١٩٨٨) • والسهم يخول صساحيه حمق الاشتراك في الادادة (المادة ٣ الشركة ، في حال في الادادة (المادة ١١ الشركة ، في علا لا الها) •

وغنى عن البيسال أن صك الاستثمار لا يعتبر من الأسسهم الممتازة أو أسسهم التيتع أو حصص الأرباح فهى من الأوراق الماليسة المحظور على شركات تلقى الأموال اصدارها طبقا لصريح نصن الملاة (١٥) من المقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ •

وأيضا قان صبك الاستثمار لا يعد من السندات : فالسندات هي أوراق مالية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل قرضا طويل الأجل عن طريق الاكتتاب ، وتعطى لأصحابها المحق في الحصول على القائدة المتفق عنبها بالاضافة الى القيمة الاسبية للسندات عند انتهاء مدة القرض وذلك بفض النظر عن نتيجة نشاط الشركة (المواد 24 و ٥٠ من القانون ١٩٩ لسنة ١٩٩١ و ١٨٥ من لاتحته النفيذية) • أما أصحاب صكوك الامتثمار فهم يضملز كون شركة تلقى الأموال المسمورة لهذه الصكوك في الأرباع والخميائر ولذلك فهم يحملون على أرباح متغيرة تبعا لما يسفر عنه الشاط الشركة كيا أن استرداد القيمة الاسبية التلك الصكوك يتوفف على فاتسبح الشركة كيا أن استرداد القيمة الاسبية لتلك الصكوك يتوفف على فاتسبح الشركة كيا أن استرداد القيمة الاسبية لتلك الصكوك يتوفف على فاتسبح الشيفية (المادة ٢ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٩٨) ٠

وكفلك قان صك الاستثبار ليس ترضيا : فالقرض عامة مو عَلَم يلتئرم به المقرض أن ينقسل الى المقترض ملكية مهلغ من البقود أوراي عي. مثل آخر على أن يره اليه المقترض عمد تماية القرض شيئيًا مثله في مقداره ولوعه وصفيته (الماهة ٣٥٨ من التقنين المدنى) . في حين أن حقوق مالك. صك الاستثمار ترتبط يتشاط شركة تلقى الأموال وما تحققه من أرباح أو خسائر .

وأخيرا فان صكوك الاستثيار لا يحكيها النظام القانون القرر للودائم للهي البنوك حتى ولو كانت الفائدة على تلك الودائم متفيرة ، فصباحين الوديمة له الحق في استردادها كاملة دون تحمل أي نسبيب في الغسائل التي قد دصيب البنك ، بينما مالك الصلك يضارك في ازباح شركة تلقى الأموال وخسائرها هذا فضلا عن أن القانون رقيم ١٤٦ لسينة ١٩٨٨ قف حظر _ في المادة الأولى من مواد اصداره _ على تلك الشركات مزمولة البنوك بها فيها تلقى المورائية أو منسع بها فيها تلقى الورائية .

وتريبا على ما تقدم فان صكوك الاستثمار تعتبر نوعا جديدا من الأوراق المالية التي نظم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولالحته التنفيذية شروط واجراءات أصهارها ٠ ومن ثم فأن الأرباح التي تحققها هذه الصكوك الأصحابها لا تخضم للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، حيث حدد نص المادة (١) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - على سبيل العصر • .. الإيرادات التي تسرى عليها هذه الضريبة (فأرباح السنهات وفوائد القروض والودائع ٠٠) وليس من بينها أرباح صكوك الاستشهار . بيه إنه متى كان المشرع في المادة (٦) من القانون رقم ١٤٦ لمنة ١٩٨٨ المسار اليها قد أنصح عن طبيعة العبلاقة بين شركات تلقى الأموال المصدرة لصكوك الاستثمار ومالكي عده الصكوك ، وحددها في اطاد مشاركة أصبحاب الصكوك للشركات في اربساح وخسائر المشروعات التي تقوم بها ، وعليه فان الأرباح التي تنتجها الصكوك لأصحابها تنفرج بالضرورة في وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال (ومنها شركات تلقى الأموال كما سنلف البيان) طبقا لعكم المادة رقع ١١١ من القانون رقم ١٥٧. لسنة ١٩٨١ المشار اليه • فيتقاضى أصحاب الصكوك نصيبهم من أرباحها بعد استقطاع ما يخصهم من قيمة الضريبة على أرباح شركات الأموال • كما تسرى على أرباح هذه الصكوك أيضا ٠ اذا كان أصحابها من الأشخاص الطبيعيين - الضريبة السامة على الدخل حيث حددت المادة (١٥) من القانون الذكور القصود بالايرادات الخاضعة لهذه الضريبة ومن تسمنها على ها جاءً بالبند (١) من هذه المادة توزيعات شركات الأموال التي يحصل عليها الأشخاص الطبيميون .

وبالنسبة للعائد الذي تنزه « صبكوك التبويل » فقد تبينت الجمعية أنَّ التَّرِكَاتِ السناعية حيثها ترغب - ائتاء شيائها - في التوسع في تشاطعا

أو تبويل عملية معينة ، فإنها تلجأ إلى أحه أسلوبين للحسول على ما يلزمها من أموال سوالاسلوب الأول هو طرح اكتتاب جديد تقزره الجمعية بالعامة للشركة • والاصلوب الثاني هو الاقتراض من الغير وتقرره أيضا الجمعية المامة للشركة • وإذا لجأت إلى الاسلوب الثاني فهي أما أن تعقد قروضا قردية كالاقتراض من البنوك أو تعقد قروضا جماعية بمبالغ كبيرة لمدة طويلة تتراوح عادة بين خيس سنوات وعشرين سنة ، وتطرخ للاكتتاب وذلك بِـان يقسم مبــلغ القرض الى أجزاء متســـاوية يمثل كل جزء متها ما اصطلح على تسميته « بالسند » وقد تناول القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاتحته التنفيذية سالفي الذكر شروط اصدار الشركات الساهمة للسنفات والأنواع الجائز اصدارها منها وما تخوله لمالكيها من حقوق في مواجهة الشركات • ثم أتى القانون رقم١٤١ لسنة١٩٨٨ ولائعته التنفيذية المشار اليهما وأجازا لشركات المساهمة التي ليس من بين أغراضها تلقي الانسوال لاستثمارهــنا اصدار ما يسمى « بصيكوك التمويــل » لمواجهة الاختياجات التيويلية لهذه الشركات أو تعويل نشاط أو عبلية بذاتها ، يشرط ألا تزيد قيمة الصكوك على صبافئ أصول الشركة حسيمة يجدده م اقب الحسابات طبقا الآخر ميزانية أقرتها الجمعية العمامة للشركة ، وباستثناء العالات التي يرخص فيها الوزير المغتص لهذه الشركات باصدار صكوك تجاوز صافي أصدول الشركة • وتضدر الصنكوك ما بعد موافقة الجرمية العامة للشركة ـ في شكل شهادات اسمية قابلة للتداول ، وتخول الصكوك من نفس الاصدار لمالكيها حقوقا متساوية في مواجهة الشركة ، ومنها الحصول على عائد متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزى المصرى بالاتفاق مَمَ الهيئة الغامة لسوق المال في ضوء متطلبات تنمية صوق المال المرى وكذلك استرداد القيمة الاسمية للعبك في خلال المواعيد المعددة لذلك • واد تتقق القواعمة الأسساسية لاصدار صكوك التمويل والمعقوق المقررة لاصحابها بصغة غامة سالفة البيان ، مع النظام القطنوني المطبق بالنسبة للسندات العادية والمشاز اليه في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولا لحته التنظيذية وعلى منبيل المثال :

س فالسندات (أو المبكوك) تصدر في الشكل الاسمى فقط وتكون قابلة للتداول بالطرق التجارية ، ويشترط للاصدار موافقة الجمعية المامة للشركة المساهمة "

ويلزم الاصندار أن يكون قد تم دفع رأس مال الشركة المكتب بمه بالكامل وألا تجاوز قيمة السندات (أو الصكوف) مسافق أصول المسابات ونقا الآخر ميزانية واقتت المسابات ونقا الآخر ميزانية واقتت المسابية المسابية و وقد اكتفى بالنسبة للشركات المسابية و

من المسافرة له المعكوك التهويل » يتوافر الشبق المثاني من منها الشرط . وذلك سع مراعاة المعالات الاسستثنائية الواردة على الشرط المذكور والمبيئة في القانونين رقس ١٥٩٩ لسنة ١٩٨١ و ١٤٦ السنة ١٩٨٨

بُسِيَّ اذا طَرِّحَ جَائِمُ مِن السَّندات (او الصكوك) للاكتتاب العام فييعنكَ أن يكون ذلك يعد مُوافقة الهيئة العامة لسوق المال ويهم الاكتتاب العام عن طريق أحساه البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتاب أو التحركات التي تنفياً لهذا الفيرض أو التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية ،

تخول السندات (أو الصكوك) من نفس الاصدار الصحابها حقوقا متساوية في مواجهة الشركة ، وتسترد قيبتها الاسمية في المواهيد المحددة فانه ترتيبا على ما تقدم تعتبر « صكوك التمويل ، نوعا من السندات العادية (ذات العائد المتغير) واذا كان المشرع في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر قد اطلق عليها هذا الاسم (صكوك التمويل) فقد قصد بذلك التمييز بينها وبين السندات المادية ذات العائد التابت لأنها ذات عائد متغير الا أن ذلك لا يمنع من كونها سندات تتماثل طبيعتها القانونية مم الطبيعة القانونيـة للسندأت رغم اختلاف تسميتها و ونتيجة لتحديد الطبيعة القانونية لصكوك التمويل على هذا النحو فان العائد الذي تحققه لأصبحامها يلقى نفس المعاملة الضريبة المقروة لأرباح السندات ، فيخضم العسائد للضريسة على ايرادات رؤوس الأصوال المنقولة طبقسا لحكم المادة (١) بند (١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر • وكذلك يخضع العائد للضريبة العامة على الدخل طبقا لحكم المادة (٩٥) بند (١) من ذات القانون اذا كان مالك صبك التمويل من الأشخاص الطبيعيين •

لالسك

ائتهى وأى الجيمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى : أولا : خضموع الأرباح التى تحققها شركات تلقى الأموال لاستثمارهما المنشئاة طبقا للقانون وقم ١٤٦ لمسنة ١٩٨٨ ، للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقا لمحكم المادة (١١١) من القسانون وقلم ١٥٧ ثانية: خضوع أدباح صكوك الاستثمار التي تصدوها الشركات المساد اليها للضريبة على أرباح شركات الأموال والضريبة الماصة على الدخل وذلك على النحو السالف بيانه

و المائد المائد الذي تنتجه مبكوك التمويل التي تصموها الشركات السماهية التي لا تصموها الشركات السماهية التي لا تصل في مجال السقي الأموال ، لغفس المساملة الفريبية المردة لارباح السندات وذلك على النحو السابق ايضاحه و تقوى رقم ١٩٩٠/٧/٧٠ على ١٩٩٥/٧/٧٠ ،

(• ۲۱) جلسة ۲۰ من دیسمبر سنة ۱۹۸۹

الإكماد المدى لكرة اللهم .. (هيئة خاصة .. الهيئات الخاص اللشياب والرياضة ع ٠

القانون رام ٧٧ أسنة ١٩٧٥ للمعلى بالقانون رقم ٥١ اسنة ١٩٧٨ يشأن الهيئات القطعة للنساب والرياضة — حفد المشرع معة مجلس ادارة الاتعاد باريع سنوات – اوجب أجراء انتخاب افضاء مجلس الادارة الجديد في أول جمعية عبومية عني كل دورة اولمية سواء الجرمة تعد العربية أو لم تشترك — سواء الجرمة العربية أو لم تشترك حيا جمهورية معر العربية أو لم تشترك — لا الجمعة العلمان لادارة الجديد بد توجب السعوة ألم بذلك من الجمعة الادارية المقتصة – لا وجم للاستناد في لمريز من دعوة الجرمة أل الحقيقة في المستناد في لمريز متناح الاتحاد عن دعوة المجمعية العمومية لم المحتمة الادارية الحديا — الاستمراد معة تعادل المحة التي تم علم خلالها وفقا لعدم من المحكمة الادارية الحديا — على القانون المجمعة الادارية المختبات المحتمدة الادارية المختمدة المحتمدة الادارية المختمدة المحتمدة الم

أستعرضت الجمهية الصومية احكام القانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المعدل بالقانون رقيم ٥١ لسنة ١٩٧٨ الذي نصت مادته رقم ٧٧ على أن « يكون لكل هيئة جمهية عمومية تتكون من الأعضاء العاملين ٠٠٠ » ونصت مادته رقم ٣٨ على أن « تجتمع الجمعية الصومية اجتماعا عاديا مرة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة الماليسة » • ونصبت المادة (٣٠) على أن « تختص الجمعية الممهومية العادية بها يل ٢٠٠٠٠

3 ... انتخاب مجلس الادارة أد شغل المراكز الشاغرة » ونصت المادة (٣٣) على أنه « يجوز دعوة الجيمية المعومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة أد مجلس الادارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها واذا لم يقم مجلس الادارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز للجهة الادارية المختصسة أن تدلى دعوة الجيمية الممومية على نفقة الهيئة » ونصت المادة (٣٣) على أن « تختصى الجمية المهومية غير المادية بما يلى :

 اسقاط المشوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الادارة بموافقة ثلثني أعضاء ولجمعية الهيومية واختيار مجلس ادارة جديد من بين أعضائها في حالة اسقاط العضوية عن كل اعضاء مجلس الادارة وذلك للمدة الباقية للجلس الادارة السابق وشغل المراكز الشاغرة في مجلس الادارة في حالة استاط السفوية عن يعض أعضائه وذلك للهدة البساقية لمجلس الادارة وتصت المادة (٤٠) من ذات القابون على أن « على مجلس الادارة التحقق من توافر الشروط في المرسمين لمضرية المجلس * * ويتم اختيار أعضاء مجلس، الإمادة باللانتجاب السرى المباشر أو بالتعيين في الموعد القسانوني ولا يجوز أن يقبل عدد أعضاء المجلس عن حسة ولا يزيد على حسة

وتكون منة مجلس الادارة أربع سنوات من تاريخ انتخابه أو تعيينه ونسبت المادة 23 من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أنه د أر ئيس الخبة الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون مخالفا لإسكام هذا القانون أو للقرارات المفنقة له ولنظام الهيئة أو لاية لائحة من لوائعها ع ونصبت المادة (٢٦) على أن « مدة مجلس ادارة اللجنة الأولمبية ومجالس ادارة اتحادات اللعبات الرياضية أربع سنوات على أن يحرى انتخاب أعضاء مجلس ادارتها في أول جعمية عمومية عقب حمورية مصر المربية أو لم تشترك » ونصبت المادة (٣٣) على أن و اتخادة على المبارية الرياضية ميثة تتكون من الأندية ومراكز الشباب التي توافق على المختصة حده » • »

واسستمرضت الجمعية المادة (٢٤) من قراد رئيس المجلس الأعلى الأعلى الأعلى الأعلى الأعلى الأساسي المناب والرياضة رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعتماد النظام الأساسي لاتحادات الألمساب الرياضية المدل بالقراد رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٨٨ التي قضبت بأنه ع يجوز بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختمسة أو مجلس الادارة أو مع عدد الهيئات الأعضاء التي لها حق حضور الجمعية للتحاد دعوة هذه الجمعية لاجتماع غير عادى مع بيان الغرض من الاجتماع،

فاذ لم يستجب مجلس الادارة لهذا الطلب خلال أسبوعين من تاريخ
 تقديمة كان للجهة فلادارية أن تدعو الجمعية المحومية غير العادية الى الانعةدعلى نفقة الاتحاد

ومقاد ما تقدم أن المشرع حبلهد معبة مجلس ادارة الاتحاد بارتم م سنوات واوسه احراء انتخاب اعضاء مجلس الادارة الجديد في أول جنمية عمومية عقب كل دورة اولمبية سوأه أقيمت هذه الدورة أو لم تقم اشتركت فيها جمهورية مصر العربية أو لم تشترك ومن ثم فان الملت هذا غرتبطة بواقعة انتفاء كل دورة اولمبية وليس في القانون ما يجيز حد هذه الملدة وعل ذلك خال مجلس ادارة اتعاد التربة المجروع التبالى وقد التيخييةي عام ١٩٨٤ حل موعد انتهاء مدته عام ١٩٨٨ جلية، للماليتين على وحد ٢٣ سالفتى البينان إلا أنه وقد رأي المجلس الإعلى للشباب والرياضة تاجيل عقد المجينيات المعومية لاتحاد الملعبات الرياضية الى ما بعد انتهاء دورة سول الأولمبية ثم قرر في ديسمبر ۱۹۸۸ أن تعقد الاتحادات جمعياتها المسومية ومن ثم تكون مدة المجلس قد انتهات ويكون امتناع الاتحاد المذكور عن دعوة جمعيته الميومية لاجراء انتخابات لمجلس الادارة جديد بعد أن وجهت اليه الدعوة لذلك من الجهة الادارية المختصة مفتقرا الى سند من القانون

ولا وجه للاستهناد في تبرير امتناع الاتحاد عن دعوة الجمعية الفمومية للغرض المذكور بأن ذلك يوجع الى أحقيته في الاستعرار مدة تعادل المدة التي تم حله خلالها وفقا لحكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ٩٨٩/٣/٤ أ المشار اليه ذلك انه جاء باسباب عدا الحكم أنه ، اذا كان الثابت أن مجلس الادارة السابق لأتحاد كرة القدم انتخب سنة ١٩٨٤ وبدا حل موعسه انْتَهَاء مَدَّنُهُ سُنَّة ١٩٨٨ طَيْقًا للمادتين ٤٠ و ٦٣ مَمَّا كَانَ يَغْيِطُ بِالجَمْعِيَّةُ العمومية العادية انتخاب مجلس ادارة جديد خلال أشهر يوليه وأغسطس وسبهمبر سنة ١٩٨٨ عملا بالمادة ٢٨ ، وهو ما كان يلقى بظله على المصلحة في النموي بوضفها شرط بقاء حتى لا تنتهي الخصومة فيها كما هي شرط ابتداء حتى يقضى بقبولها ، الا أن المبلس الأعل للشباب والرياضة رأى بعاجوسل عقد الجمعيات العمومية لاتحادات اللعبات الرياضية الى ما بعد انفضاض دورة سول الأولبية ثم رأى في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ قيام هذه الاتحادات يعقدها ، وأيا كان الرأى في صحيح ذلك فأن القدر المتيقن إنه قان مد أجالها علمة سواء قانونا أو فعلا الأمر الذي كان ومازال يصدق على مجلس الادارة السابق لاتعاد كرة القدم فيما لو لم يحل أو فيما لو لم يبت في منازعته الى أن يتم انتخاب مجلس ادارة جديد في الموعد الذي حدد يفقد الجيمية المنومية لاتهماد كزة القدم في ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٩ : وجو تاريخ لم يأت بعد ومن ثم فان مصلحة الطاعنين في طلب وقف تنفيذ القراد المطمون فيه ما فتثب قائمة لم تزل وان أزف هذا الموعد الوشيك ، ومؤدى هذه الأسباب أن المحكمة الادارية المليا ما قضت بوقف تنفيذ قرار الحل الأعلى أساس قيمام مصلحة الطاعنين في ذلك في وقات صدور حكمها في ١٩٨٩/٣/٤ ما دام أن موعد انتخاب مجلس الادارة الجديد في ٢٨/٣/ ١٩٨٩ لم يأت بعد ، ولو أن هذا الموعد قد حل بالفعل في تلويخ الحكم لَكَانَ الْأَرْجِعِ أَنْ يَكُونُ حَكُمُهَا بِعَلْمُ القَبُولُ وَهُو أَمْرُ قَاطُمٍ فَي الْدَلَالَةُ عَلَى أَنْ المحكمة ذاتها تسسلم فمسمنا بعلم المكاثية بقاء مجلس الادارة للعة أخرى تعادل مدة حله وأن ما دقيها لقبول المنعوى استنادا لتوافر شرط الصلحة هُوْ فَقُطْ تَلْكَ اللَّهُ الوجيزةُ الباقية على الموعد المعدد لعقد الجمعية العمومية فِي ٢٨ مَنْ مارْسُ سَسِّنَةً ١٩٨٩ هِذَا مِنْ نَاحِيةً وَمِنْ نَاحِيةً آخَرِي قَالُهُ عَلَى الْفَرْضُ الْجِلْقُ أَنْ حُكُمُ ٱلْمُعَكُمُ الْادارَيَّةِ الْمُلِّيا قَلَدَ يَكُشُفَ عَنْ عَلَمْ فَشَرُوعِيةً المعل مع أن ذلك لم يقضى به بصفة نهائية حتى الآن لان المحكم اقتصر على وقف لتنفيذ ولم ينصرف الى الهاء قرار المحل - فان ذلك أيضا لا يتهض ميررا في حد ذاته لتبعطيل نص صريح فى القانون يحدد مدة مجلس الادارة بأربع سنوات ترتبط دائما بكل دورة أولمبية سواء الليست هذه المعورة أو لم تقم اشعرك فيها مصر أو لم تشرك على ما سبق البيان •

ومن ثم يكون القول باستبرار مجلس ادارة الاتحاد مدة تعادل المدة التي تم حله خلالها غير قسائم على سبب من القسانون ولا يتمشى هم القيم العميم لحكم المحكمة الادارية العليا الذي يستند الليه *

أما عن مدى أسقية الجهة الادارية في دعوة الجسمية للاتحاد المصرى لكرة القدم للانمقاد لانتخاب مجلس ادارة جديمه وذلك بعث مضى السعة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة والمادة ٢٤ من لائحة النظام الإساسي مسالفتي الذكر "

فقد تبن للجمعية المدومية لقسمى الفتوى والتشريع أن الجمعية المدومية المادية لاتحاد الكرة هي التي تختص طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المساد اليه بانتخاب مجلس الادارة ، وأنه ليس للجمعية الممومية غير المادية اختصاص بانتخاب المجلس وكل ما اليها في هذا المسان طبقاً للمادة ٣٣ اسقاط المضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الادارة بموافقة تمثني أغضاء الجمعية الممومية ، واختيساد مجلس ادارة الإدارة وذلك للهذة الماقية لمجلس الادارة السابق - الا أن القانون أجاز بنص صريع في المادة ٣٧ عبوة الجمعية الممومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة أو مجلس الادارة أو ربع علد المناين الادارة ألم يقم مجلس الادارة أو ربع علم علم المبارعة والجهة الادارية المختصة أو مجلس الادارة أو ربع علم علم علم علم عن الجهات جاز للجهة الادارية المختصة أن تقول دعوة الجمعية على طلب عنه الجهات جاز للجهة الادارية المختصة أن تقول دعوة الجمعية على المدمنة على نفقة الهيئة ،

ومتى كفل القانون للجهة الادارية المختصة الحق في دعوة الجمعية الميومية لاجتماع غير عادى في المادة ٣٧ فانه يجوز في الحالة المروضة للجهة الادارية المختصة - يعد تقماعس مجلس الادارة عن اتخاذ اجراءات الانتخاب - دعوة الجمعية العومية للاتحاد لاجراء منه الانتخاب كاثر حتمي تقتضيه حالة الفرورة بعد أن تكون الجهة الادارية المختصة قد أعلنت يطلان امتناع مجلس الادارة في هذا الشأن وفقا للمادة ٤٩ من القانون وذلك نزولا على مبدأ المشروعية اداجهة حالة عدم وجود مجلس ادارة - وأخذا في الاعتبار أن تشكيل الجمعية المهومية المادية هو ذات تشكيلها في حالة دعوتها لايتماع غير عادى •

للاسك

انتهى رأى الجيمية المبومية الشميم الفترى والتشريع الى عدم أحقية مجلس ادارة الاتحاد المعرى لكرة القدم الحالي في اليقاء لادارة الاتحاد مدة تمادل المدة التي تم حله خلالها والجهيسة الادارية المختصة دعوة الجمعية الدارية للختصة دعوة الجمعية المهيمية للاتحاد لانتخاب مجلس ادارة جدياد "

ر فتوی رقم کی / / ۱۹ چلسة ۱۹۸۹/۱۳/۳ ملف رقم ۱۹۸۹/۱۳/۸) •

C1173.

جلسة ٣ من يتاير سنة 1940:

جامعات ـ اعضاء هيئة التدريس ـ سن الاحالة ال العاش •

قانون لتقيم الجامعات المسادر بالقانون، رقم ٤٩ كسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائطة التنفيذية كاانون تنظيم الجاسات - الشرع حدد سُن الاحالة الى المعاش الأعلىاء هيئة التدريس بسن الستين وقرد لاعتبارات معينة تتعلق باستقراد الأوضاع الجامية وحسن سبر وانتظام المام الدراسي بقاء عضو هيئة التدريس الأى تنتهى خدمته ببلوغه سن الستين خلال العام الدراسي حتى نهايته مع احتفاظه خلال منة الاستبقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية على الا تحسب للك الله في معاشه ... خول الشرع عباس الباسة سلطة تحديد ميماد جد، العام الدراس وبيعاد تهايته ولا يعدو أن يكون ما قررته اللاقعة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بتحديد لبداية السئة الدراسية بالسبت الثالث من شهر صبتهبر من قبيل الاستهداء أو الاسترشاد لمجلس الجامعة الذي له سلطة تعديد هذا اليماد .. اساس ذلك : أن اللاة ١٣ من قرار دليس الجنهورية رقم ٨٠٩ أسنة ١٩٧٥ الشيار اليه قد اجاز في ختامها لمجلس الجامعة تفيع ذلك المعاد وفقا كا يقتضيه المبالع العام .. اعمال حكم الخادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الشار اليه منوط ببلوغ عضو هيئة التدريس سن الاحالة الي الماش خلال مدة العام الدراسي الذي يبدأ مثل التاريخ اللى يتعدد مجلس الجامعة ويثتهى باثهاء اعمال الامتحاثات التي تجري في ختامه ... الر ذلك : كل من تعلق في شائه هذا المنطق من أعضاء هيئة التدريس يحق له البلاء في الخدمة حتى تهاية العام الدراس مع احتفاقه خلال عدة بقاله بكافة حقوقه ومناصيه الاوارية .. لا يستليد من اعهال هذا الحكم من أحيل ألى العاشي خلال فترة الأجازة الدراسية الواقعة في المدة من نهاية العام الدراسي وبداية العام الجديد ... تطبيق -

تنص المادة ٣٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسسسة ١٩٧٧ على أن « يختص مجلس الحسامعة بالنظر في المسسائل الآتة :

ثانيا : المسائل التنفيذية : ٠٠٠٠٠٠٠

١٩ _ تحديد مواعيد باح الدراسة ومادة عطلة منتصف المسام
 ١لجامعي ٥٠٠ ٥ °

وتنص المادة ١٩٣٣ من ذات القسانون على أن « سن انتها» الخنهمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية • ومع ذلك اذا ينا عضو ميئة التدريس هذه السن خلال المام الجامعي فيبقي الى تهايته مع استفاطه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية • وينتهى المام الجامعي بانهاء أيمال الإمتحانات في ختام الدراسية في المام الجامعي من بلوغه سن المستين والى تهاية المام الجامعي في الماش » •

و تنص المادة ٦٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٩ باللائحة التنفيذية الهانون تنظيم الجامعات على أن « تبدأ السنة الجلمية في السبت المثالث من سبتمبر وتستمر الدراسة اللائن اسبوعا ، ولجلس الجامعة مراعاة للمثالع العام أن يقرر بدء الدراسة وأنتهائها قبل المواعد المذكورة أو بعدما ٠٠ ع ٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع حدد في القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ المشاو اليه سن الاحالة الى المعاش لاعضاء هيئة التدريس المخاطبين بأحكامه بسن الستير وقرر الاعتبارات معينة تتعلق باستقرار الاوضاع الجامعية وحسن سير وانتظام المام الدراسي بقاء عضو هيئة التدريس الذي تنتهي خمسته ببيرغه من الستين خلال المام الدراسي حتى نهايته مع احتفاظه خلال معت الاستيقاء هذه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية على إلا تحسب تلك المئة في مفاشه ، وقد ناط المشرع ببجلس الجامعة سلطة تحديد ميماد به العام الدراسي وميساد نهايته بانتها أعمال الامتحانات التي تجري في خسام الدراسي وميساد المجامعية بفائه في مسادا نابتا بالسبت الثالث من شهر سبتمبر سبتمبر سبتمبر سبتمبر من كل عام *

ومن حيث أن المستقر عليه وفقا لأحكام القضاء الادارى ان اصدار اللوائح التنفيذية هو حق مقرر للسلطة التنفيذية سواء نص عل ذلك في القوانين أو لم ينص وأنه ليس لهذه اللوائح أن تعدل أو تعطل تنفيذ الحمام القوانين الصادرة تنفيذا لها أنما تقتصر على وضع القواعد والأحكام التفصيلية اللازمة لتطبيق تلك القوانين ولا كان الثابت أن قانون تنظيم المجاهمات قد غول مجلس الجاهمة سلطة تحديد ميماد بدالعام الاداسى وميعاد نهايته ومن ثم تكون العبرة دائما في هذا المياد بالتاريخ الذي يعدده مجلس النجاهمة ولا يعدو أن يكون ما قررته اللائحة المنفيذية للقانون المذكورة في المادة ٢٦ منها بتحديد لبدائية السنة الدراسية بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستهداء والاسترشاد لمجلس الجاهمة الذي له سلطة تعديد هذا الجيماد وما يؤكله ذلك أن المادة ٢٦ المشاد اليها المسالم المامة المسالم المامة المسالم المسالم المسالم المسالم المسالم المسالم المسالم المسالم المسالم "

وهن حيث أن اعدال حكم المادة ١١٣ من القانون رقم ؟ لسنة ١٩٧٧ المالة الى المساش المدار اليه مدوط ببلوغ عضو هيئة التدريس سن الاحالة الى المساش خلال مدة العدام الدواس الذي يسهدا منذ التاريخ الذي يحدد مجلس الجامعة وينتهى بانهاء أبمال الامتحانات التي تجرى في ختامه ومن ثم قانه كل من تحقق في شانه هذا المناط من أعضاء هيئة التدريس يحق له البقاء

في الخدمة حتى نهاية العام الدراسي مع احتفاظه خلال مدة بقائه بكافسة حقوقه ومناصبه الاداريسة أما من بلغ سن السنين خسلال فترة الأبوازة الدراسية المواقعة في المدة من نهاية العام المدراسي وبداية العام الجديد وفقا للتحديد السابق فانه ينحسر عنه تطبيق تلك الأحكام •

ومن حيثانه ترتيب على ما تقدم ولما كان النسابت أن الدكتورين المعروضة حالتهما قد احيلا الى الماش خلال فترة الأجازة الدراسية ومن ثم فقد تنخلف في شانهما هناط نطبيق المادة ١١٣ من القانون وقم ٤٩ لهنة ١٩٧٢ المشار اليه ولا يحق لهما بالتالي الاستفادة من أحكامها ٠

لللسك

ونتهى رأى الجمعية المسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية كل من الدكتور / ٠٠٠٠ والدكتور / ٠٠٠٠ في الاستفادة من حكم المادة ١٩٣٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ٠

(حتوى رقم ٧٣ كى ١٩٩٠/١/١٤ جلسة ١٩٩٠/١/١٩ ملك رقم ٢٠١/٢/٨٦) .

(YYY)

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٠

(1) قانون ـ الله القانون ـ الالقاء العربع والالقاء القبيش -

الخادة الثنائية من التقرير الدتن سدالقاء التشريع قد يكون صريعا وقد يكون فحمنها — الإثناء الصبل بالتشريع الاحتى يقضي صراحة باقفاء الصبل بالتشريع الاحتى الصريع بالاحتى المنصوع الخلف سبق الصديق المنافذة المنافذة بالأفقاء المنافذة المنافذة

﴿ بِأَنَّ هُرَالُهِ ﴾ هُرَالُهِ عَلَى الرَّبَاتِ ﴿ بِعَلَ الْأَلَاثَ يَ هُ

المائة 27 من القانون رقم 22 لسنة 1474 بنظام العاملين المدنين بالدولة وألمائة و من القانون رقم 24 مسنة 1474 بنظام العاملين بالقانون العام وقانون اقدرائب على الدخل الداخل الداخل المساحد بالقانون رقم 27 ء 24 لسنة 1474 استيط بالقانون رقم 27 ء 24 لسنة 1474 استيط بعل الاقطاء الذي يتوافر في شاقيم معافد كلوري بعل الاقطاء الذي يتوافر في شاقيم معافد كلوري من المقانون رقم 27 استة 1474 الخدار إلى العامل من المقانون رقم 27 لسنة 1474 الخدار إلى العامل من المقانون والمكانات والايرادات الربية الدي المدرية المقررية المتروز على المرتبات والمائين والمكانات والايرادات الربية المدالة بي مجال المدرية المتروز على المرتبات والمائين ورد يكل من المقانونين المكانونين والمكانات والدورة بي من المقانونين المكانونين المكانونين المكانونين والمائين يعدر بطانية المكانونين المكانونين والمائين يعدر بطانية المكانونين المكانونين رقم 27 المستة 1474 من عدم خضوع بالمن المكانون رقم 27 المستة 1474 من عدم خضوع بالمن المكانون رقم 27 المستة 1474 من عدم خضوع بالمن المكانون رقم 27 المستة 1474 من عدم خضوع بالمن المكانون رقم 27 المستة 1474 من عدم خضوع بالمنافين المكانون رقم 27 المستة 1474 من عدم خضوع بالمن المكانون رقم 27 المستة 1474 من عدم خضوع بالمن المكانون رقم 27 المستة 1474 من عدم خضوع بالمن المكانون رقم 27 المستة 1474 من عدم خصوع بالمنانون والم 27 المستة 1474 من عدم خطوع بالمنافق عليق المنافق علية المنافقة المنافقة

(ج) ضريبة على الرئيات ... بدل طبيعة العمل والعوائق (عامل متندب) -

الشرع نهج في القانون وقر ١٩٧ لسنة ١٩٧١ الشاد اليه في تحديد سعر الأمرية على التربية وما فن حقيها نهج مناطبة ١٩٧٠ الشاد وقالا يتحديد فربية تصاحدية للم تربية منية من حقيها نهج من مناطبة المناطبة من المناطبة من المناطبة من المناطبة المناطبة

استعرضت الجيمية المعرمية حكم الماهة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنين بالدولة والتي تنص على أنه و يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخامة المدنية منهج المدلات الآتية : ٠٠٠٠٠

٣ _ بدار اقامة للماملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هـ البدل اثناء اقامتهم في هذه المناطق ولا يخضب هذا البدل للشريبة ، ٥٠ وكذلك نص المادة ٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين بالقطاع النام المتي رددت ذات الحكم السمايق كما استعرضت أيضا المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن «تسرى الضريبة على :

١ ـــ المرتب المدى ولهجياة ٢٠٠ ، واستبانت أن القانونين رقيبى ٤٧ ، واستبانت أن القانونين رقيبى ٤٧ ، واستبانت أن القانونين رقيبى ٤٧ ، ٤٨ ليسنة ١٩٧٨ قد استبمدا بدل الاقامة الذي يعنج للعاملين المخاطبين بأحكامهما الذين تتوافر في شانهم مناط تقريره من الخضوع للضريبة في حين أن القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه اللاحق عليهما قد جاء بعكم عام أخضع بمقتضاها كافة المبالغ التي يحصل عليها المول من المرتبات وما في حكمها والماهيات وولأجور والمكافآت والإيرانات المرتبة لمدي الحياة للشريبة المقررة على المرتبات .

ومن حيث أن المسلم وقصا لحكم المادة الثانية من التقنين المدني النا التشريع قد يكون صريحا وقد يكون ضبينا ، ويتحقق الإلهاء الصريع بوجود نص في التشريع ظلاحيق يقفى صراحة بالهاء العمل بالتشريع السابق ، أما الالهاء الفسني للقاعدة القانونية وله صورتان فهو يتحقق السابق وأما يوجود حكم معارض في التشريع اللاحق لمحكم في التشريع اللاحق لمحكم في التشريع اللاحق المحكم اللاحق المحكم في التشريع اللاحق المحكم اللاحق المحكم اللاحق المحكم اللاحق المحكم اللاحق علما والحكم اللاحق خاصة فحديثة يعتبر الحكم المخاص يتكون الحكم المحاص المحكم المحاص المحكم المح

يعكمها النص الخاص السابق عليه فالعكم الخاص لا ينسبغ الا بعكم خاص. مثله أما النام فقد يلغي بعكم عام أو بعكم خاص لاحق عليه

وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت أن قانون الضرائب على المشل يفتير الشريعة العامة في مجال الضريبة على المرتب توان ما ورد يكل من القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لشنة ١٩٧٨ من عدم خضوع بدل الاقامة للضرائب يمه بيثاية الحكم الخاص ومن ثم يظل مدا الحكم ساريا في طل المين بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر ويقلك يخرج البدل المينار اليه من تطاق الخضوع للضراعب المرزة بالقانون المذكر

ر ومن حيث أن المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسمية ١٩٨٠ سالف الملكي تنص على أن و تبعد بسعر المفريبة على الوجه الآتون ٢٦٪ عن الـ ٤٨٠ جينها الثولية ، ٥٠ عن الـ ١٩٨٠ جينها الثانية ، ١٠٠٠ ١٨٪ عن الـ ٩٦٠ جينها الثانية ، ٢٠٠٠ ٨١٪ عن الـ ٩٦٠ جينها الثانية ، ٢٢٠ عمر الد ١٨٠ عن الـ ٩١٠ جينها الثانية ، ٢٢٠ عمر الد على ذلك »

تنصل المادة كماه من ذات القانون على أن و يُتحدد وعاء الضريبة على المرتبات وماهيات المرتبات وماهيات والميات وماهيات ويدلات والرادات ومرتبة لمدى النحياة فيما عما المماشات وماديات الماشات المادية المادية وبدلات المادية المادية وتألى غلى الوجه الآتي :

إ - لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ٢٤٠.
 جنيها سنويا ٠٠٠.

الم تفرض الفرية بسعر ه/ دون أي تخفيض على المبائم التي يحصل عليها العاملون الخاصون للشريبة في وحدات الجهاز الاداري للمولة والحكم المحل والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملين بكدرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وزارة الا هيئة عاصة أو أي حية الدارية أو وحدة من وحدات العكم المحلى أو المقطاع العام غير حيات علهم الأصلى ولا تخطيب المبيال المتصوص عليها في علم المدلى و

وَهَادَ مَا تَقْدَمُ أَنْ المُسْرِعُ قَدْ بَهِجَ فِي القَانُونُ رَقْمُ ١٥٧ لَسِنَةُ ١٩٨١ ا المُشَارُ الله في تحديد مسجر الصَّرَيَّيَةُ عَلَى المُرتِباتُ وما في حكمها نهجين معتبلة في المياهميا بأصلى وزاك يُتحديد شريبية بشاعدية بقارض بتبهية مثوية مبينة من جملة المبالغ التي يحصل عليها المبول ويتراوح سعرها بيد ٢ م الآلا وثانيهما استثنائي وذلك بتحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ٥٪ تفرض دون أي تخفيض على المبالغ التي يتقاضاها العامل علاوة على مرتبه الأصل من غير جهة عمله الأصلية وفي المقابل فقد استبعد خضوع هذه المبالغ للضريبة في المبخل وقعد غير المشرع أيضا في الاسلوب الذي اتبعفي تعديد وعاء الضريبة التصاعدية على اساس الفطر الى طبيعة مفردات مجبوع ما يخصل عليه الملول من مرتبات وماميات أرابط وينبع له من مرتبات وماميات واجد ومكافآت وبدلات مرتبع المحدد المترزة لاعقادات لبعض عفه الأوعية أو عليه المعل والمحوافة وغيما من الأوعية الأخرى المتصوص عليها بنافة من القول المنافق على مند الاوعية الأفياد عدد وعائها على بغض النظر عن طبيعة ومستويات المفردات التي تتكون منها تلك المبالغ والمنافقة المنافق المبالغ والمنافقة المنافق المبالغ والمنافقة المنافق المبالغ المنافق المبالغ المبالغ والمنافقة المبالغ المبالغ والمنافقة المنافق المبالغ المبالغ المبالغ والمنافقة المنافق المبالغ المبالغ المبالغ المبالغ والمنافقة المبالغ المبالغ والمبالغ المبالغ المبالغ والمبالغ المبالغ الم

ومن حيث أن القانون وقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار الله قد أخرج المال الدي يحصل عليها المسامل من غير جهة عمله الأصلية من تطاق الخضوع للضرية التصاعدية على المرتبات واخضمها لسمر استثنائي ثابت يسر المستثنائي ثابت المسر الاستثنائي الى طبيعة ومسميات المسالخ التي يتكون منها وانما ورد لفظ المبالغ الخاصة لتلك الضرية دون أي توصيف أو تحديد للجيمتها وكان الثابت مما تقمم أن الحدود المقررة للاعفامات طالحدة من القانون المذكور لا تسرى الا على أوعية معمدة بمسمياتها ومن ثم فانه ينحسر تطبيق هذه الإعفامات على تلك المبالغ التي تخضع فقط في معاملتها الضريبة لحكم البند ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المبار اليه وذلك دون سواها و

وترتيباً على ما تقدم فإن ما يعصل عليه السامل المنتجب عالارة على مرتبه الأسسل من البرجة المنتجب البها من سدلات أو حوافز لا يعضم ولا للضريبة المحددة بالمادة ٢/٥٩ من القانون وقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار السبه ٠

لللساك

والتهي وأي العدمية الصومية لقسس الفتوى والتشريع الي ما يأتي ا

أولًا : علمٌ مُضُوعٍ بِدلاتُ الاقامة للضرائب المقررة على المرتبات •

ر لتوي رقم به في ١٩٥٠/١/١٨ جلسة ١٩٩٠/١/١٠ ملف رقم ١٩٥٠/٤/٨١ .

(AIA)

خِلسةً ٣ من يَناير سَنَة ١٩٩٠

اخدمة عبكرية ووطئية ... شروط فنهها .. قيد، الزميل (ضابط احتياط، إ.

العانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شان تواعد خدمة الفسياف الاحتياف بالقوات المسلحة العمل بالقانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ من المنافرة الخدمة المسكرية والوطنية روام ١٣٧ خدمة المستخذ ١٩٥٩ من المستخذ ١٩٥٩ من المستخذ ١٩٥٩ من المستخذ ١٩٥٨ من المستخذ ١٩٥٨ من المستخدمة المسكرية الالزمية بما فيها منذ الاستيقاء في فات الرائع القانون القدمة المسكرية المراز المساب منذ الخدمة الاستيادة أصلا منذ الاستيقاء في منذ خدمت الرفقية في المنذ الإستيقاء في منذ خدمت المستخدمة من المستخدمة المسكرية المستخدمة المستخرجة المستخدمة في منذ خدمت المستخدمة المستخ

استعرضت الجمعية العصومية ما استقر عليه افتاؤها من وجوب مراعاة قيد الزميل عند ضم مدد الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط من طائفة الجندين كما استعرضت نصوص القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شان تواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ اسنة ١٩٥٩ ، واستعرضت الجمعية كذلك نصسوص قانون المخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ٢٧٧ اسنة ١٩٠٠ ، وتبين لها من جماع هذه النصوص ان ضابط الاحتياط من طائفة المجندين كوى المؤهلات بعد طوال غترة خدمته العسكرية الالزامية بما فيها مدة الاستيقاء في ذات المركز القانوني القريئة المجند كجندي من ناحية أن أساس غان حساب بدة المخدمة الالزامية له بما غيها مدة الاستبقاء في ذات المركز المؤهلات المنافقة المحكرية ؟ وعليه المنكرية على احداث المنافقة المسكرية ؟ عن المنكرة عند تحيينة في احداث الإجهات المشار اليها في المادة ؟ عن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٠٠ يتقيد بنيد الزميل المنصوص عليه في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٠٠ يتقيد بنيد الزميل المنصوص عليه في أو مدد خبرة زميله في التخرج الذي عين معه والمحدد خبرة وميله في التخرج الذي عين معه والمحدد المحدد خبرة وميله في التخرج الذي عين معه والمحدد خبرة وميله في التخرج الذي عين معه والمحدد خبرة على التحدية الذي عين معه والمحدد خبرة وميله في التخرج الذي عين معه والمحدد خبرة وميله في المحدد خبرة وميلة المحدد خبرة وميله في المحدد خبرة وميله في المحدد خبرة وميله في المحدد خبرة وميله في المحدد خبرة وميلة في المحدد خبرة وميلة الم

أو قبله في ذات الجهة ، أما ما ورد في قانون قواعد خدمة الضباط ... الاحتياط من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في ذلك الوظائف .. دون اشارة الى تي... الزميل _ غانه يمالح حالة الاستدعاء للخدية المسكرية بالقيرات السلحة الخسياط ألاحتياط فلا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد ثمام مدة الخسيمة الالزامية وفي الليد التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وآية ذلك أن المشرع في القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ يعبد تعبيله بالقانون رقبم ١٣٢ لسبنة ١٩٢٤ ولئن تضى في المادة ٢٦ على ضم مدد الاستدعاء لضباط الاهتياط . في الوظائف العامة ؛ الا أن هذا الحكم يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط المتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للفسيمة بالقبوات المسلحة كضابط احتياط أي يفترض وجود غاصل زمني بين مدة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك ان الشرع في الثانون الشار اليه حدد في المادة ١٢ الحالات التي يتم نيها الاستدعاء للخدمة بالقوات السلحة (التندريب ؛ عضور دورات) كما عظير في المادة ١٦ على ضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدى عند استدعائه الملابس العسكرية للضبياط المسابلين بالقوات السلحة مما يبين منه أن المستبعى كضابط اعتياطي سبق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى وهذا يعنى ان الاسستدعاء بالنسبة لطائنة المجندين ذوى المؤهلات المسار اليها في القانون رقم ١٢٧ أسنة .١٩٨ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية وفي هذه المالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية أذا ما عين المستدعى. في وظيفة علمة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ،

نناسك

انتهى راى الجيمية المهومية لقسمى النبوى والتشريع الى أن صم مدة خدمة الضباط الاحتياط من طائفة المجندين بتقسيد بقيد الزمسيل المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشان النفية المسكرية والوطنية ٠

^{. (} فتوی رقم ۱۱۶۹ کی ۱۹۹۰/۱/۹۹ چلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۳ ملف رقم ۱۹۹۰/۳۸۳) •

(YIE)

جلسة ٣ من يناور سنّة ١٩٩٠

عاملون مديون بالدولة ـ اعضاء مجلس الادارة .. بدلات .. بدل حضور الجلسات .. مكافل الطبوية .. الجمع ينهما .. (الهيئة المعربة المامة للمساحة الجيولوجية والشروعات التعدينية) ،

قائون تظام اتعاملين الدئيين بالدولة الصادر بالقائون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ قائون الْهِيئَاتِ العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ـ قرار رئس الجمهورية رقم ٧٠ السنة ١٩٦٥ في شان مكافاة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان ـ قرار رئيس الجمهورية وقم 60 أسنة 1987 في شان لنظيم الهيئة المسرية العامة للمساحة المجبولوجية والمشروعات التعدينية ... الشرع عهد الى السلطة الفتصة بوضع نظام يبن العدود القصوى كا يجوز أن يتقاضاه الماط من مبالغ تصرف له تحت مسمى مقابل الجهود غير العادية والأعبال الإضافية كما عهد الشرع الى مجالس ادارة الهيئات العامة بامبدار القراوات المتعلقة بالشئون المالية والوظيفية وذلك دون التقيد بالقواعد العكومية بـ متى قدرت السلطة المختصة صرف مكافات لأعضاء مجلس الادارة ووصفتها بأنها مكافات عن عضويتهم بالمجلس أو بعل حضور تجلساته فان هذه الكافات تُعتبر مقابلا للجهود غر العادية والأعمال الاضافية التي يباشرها مؤلاء الأعضاء ـ أثر ذلك : لا تتليد هذه الكافات بالمعدود القصوى المصوص عليها في^ا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ كسنة ١٩٦٥ الشار اليه ويكفى لمسحتها صدور قرار بها من السلطة المختصة وفقا تقانون المساملين الدنيين بالدولة واللاحق في صدوره على القرار الجمهوري الذكور فيعتبر معدلا له بمة نص عليه من اختصاصات اوسم بالنسبة للسيلاة المختصة .. مشروعية القرار الصادر من وزير البترول والثروة المدنية لتعويض الإعضاء عما يتكيدونه من جهد بمناسبة حضورهم جلسات المجلس ... أساس ذلك : أن هذا القرار يعد في حقيقته مكافاة عن جهود غير عادية تختص السلطة المختصة بتقريرها ... مطروعية القراد الصاهد من وزير البترول والثروة المدنية بتحديد الكافاة السنوية لمضوية مجلس الادارة سان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه قد عهد الى الوزير صراحة بتحديدها .. تطبيق -

ينص ترار رئيس الجمهورية رتم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن بكاناة عضوية وبدل خضور الجلسات واللجان في الملاة الثلاثة منه على انه لا يجوز أن تزيد مكاناة العضوية أو بعل حضور جلسات مجانس الدارة الهيئات والمؤسسات العلبة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها توانين أو ترارات جمهورية على خمسة جنيهات للمضو عن كل جلسة وبحد اتصى تدره مللة وخمسون جنيهسا السيسة قده و

وفى الملاة الرابعة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو مهنا تخددت مجالس الادارة واللجان التي يشترك نيها في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيه في السسينة » • • كما تبين للجمعية أن تأتون المينات العلمة الصادر بالتاتون رقم 11 لسنة 1977 ينص في المادة ٧ منه على أن مجلس أدارة المهيئة هسو المسلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة الملهة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه الأرما من القرارات لتحقيق المفرض الذي تابت من أجله ٥٠٠ وله على الأخص:

١ ـــ اصدار الترارات واللوائح الداخلية والتسرارات المتطلسة
 بالشئون المالية والادارية والنئية المهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية

٧ — وضع اللوائع المتعلقة بتعين موظمى العينة وصالها وترقيتهم ونتسلم ونطلم وتصليم وتحديد مرتباتهم ولجورهم ومكافئتهم ومعاشم ونقسا لأحكام هذا القانون > وق حدود لحكام ترار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المهيئة ٥٠٠ > وان قانون نظام الصاحلين المدنيين بالدولة المصادر بالقاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٦ منه على أن يستحق شاغل الوظيفة مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الافسافية التي يكف بها من الجهة المختصة وذلك طبقا للنظام الذي تضمه السلطة المختصة وبين ذلك النظام المحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الاحوال > «

كيا استعرضت الجمعية العمومية احكام قرار رئيس الجمهوريسة رقم ه٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئة المحرية العامة للمساهة الجيولوجية والمشروعات التعمينية والذي نص في المادة المسائسة منه على أن يضم مجلس الادارة في تشكيله « عدد لا يزيد على خيسة من قوى الخيرة في مجال التخصصات المطلوبة للهيئة يصدر بتعيينهم قرار من وزير البترول والثروة المعنية ويعدد القرار مكاناتهم » .

والمستفاد من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم الا لسنة 1910 المشار اليه قد وضع الحدود القصوى لمكانات عضوية وبدلات حضور جلسات مجالس ادارة الهيئسات والمسسات المحامة ومجالس البحوث والمماهد واللجان الأخرى المشكلة بتوانين أو قرارات جمهوريسة بأن حددها يعلق لا يزيد على خيسة جنيهات في الجلسة الواحدة وبحد العمى مقداره بالمقة وخيسون جنيه سنويا ، ويشترط الا تزيد مستحقات المضو هند تمدد عضوية مجالس الادارة واللجان في اكثر بن جهة على غلائلة

إلا أنه الى جانب هذه الأحكام ، الواردة في الترار الجمهوري منالف الذكر فان المشرع في القانون رقم ٤٧ لمسئة ١٩٧٨ المشار اليه وضع حكما جديدا في المادة ٤٦ منه عيد بمقتضاه الى السلطة المختصة يوضع تظلم بين المدود التصوى لما يجوز أن يتناضاه العلمل من مبالغ تصرف أنه تخت مسيم مقابل المسافية تكسدا أنه تخت مسيم مقابل المجهود غير الماتية والأعمال الاسافية المبلك عمل عهد به المشرع في النون الهيئات الماية لمجالس ادارة الهيئات الماية باعتبارها السلطة العليا المهيئة على الهيئة من الحق في اسدار الترارات المتعلقة بالشئون الملية والوظيفية وذلك دون تتبد بالقواعد مالحكومية .

كما أن رئيس الجمهورية حين اصدر القرار رتم 63 لسنة 14۸٦ في شأن تنظيم الهيئة المحرية المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية .قد ضبنه نصا يخول وزير البترول والثروة المعنية الاختصاص بتحديد مكافآت اعضاء مجلس ادارة الهيئة من نوى الفيرة

... ومن حيث أنه فيما يتملق بنحديد مكافأة عضوية مجلس أدارة الهيئة المرية المامة للمساحة الجيولوجية والشروهات التعدينية للاعضاء : ذوى الخبرة ٤ فانه ولئن كان الشرع قبد وضع في قرار رئيس الجمهنورية -رتم الا لسنة ١٩٦٥ المشار اليه الحدود القصوى للبكانات الماليسة الستمتة لعضوية مجالس ادارة الهيئات الماية على النحو السالف : الذكر الا أنه في ظل العبل بأحكام القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ وهسو الشريعة العامة في شئون التوظف والذي يسرى على العاملين بالهيئات العامة فيما لم يرد بشانه نص خاص في القرار الصادر بانشاء الهيئسة إلى اللوائح التي يضمها مجلس الادارة ونقا لنص المادة ١٣ من قانون الهيئات الفامة ب في ظل هذا القانون غقد اطلقت حرية السلطة المختصة أَنَّى اثابة العاملين من داخل الهيئة وخارجها عمسا يبذلونه من جهسود غير ا عادية وعما يؤدونه من اعمال اضانية لصالح الهيئة ونقا للتنظيم الذي . تَضَعُهُ لَذَلِكُ ، وَعَنَّى مِن البيانَ أَنْ عِبَارِتِي ﴿ الْجِهُودِ غِيرِ الْعَادِيةَ وَالْأَعِمَال الاغتانية ١٠ خسبها استخدمهما المشرع قد وردقا علمتين مطسلقتين دون تتبيد . وبهده المثابة مانهما تتسخان لتشملا كل عمل ترى السلطيمة - المحتمنة عد بما لها من حرية في التقدير أن له طبيعة خاصة تقتضي الاثابة على الدائه ، وذلك بصرف النظر عن السبى الذي تطلقه على هسده الاثابة في الترار الصادر منها في هذا الشان ، وتبعا أذلك غانه متى "تترث المناطة المختصة صرف مكانآت لأعضاء مجلس الادارة ووصفتها بأنها مكافات عن عضويتهم بالمجلس أو بدل حضور اجلساته ، عان هذه المكافآت تعتبر في حقيقة الأمر متابلا الجهود غير العسادية والأعمسال الأضائية التي يباشرها هؤلاء الاعضاء ، ومن ثم ، غانها لا تتقيد بالحدود النصوى النصوص عليها في تسرار رئيس الجمهوريسة رقم ٧١ لسنة مُا أَا الشار اليه ويكنى لصحتها صدور قرار بها من السلطة المُتصة

ونقا لتاتون المالمين المدنيين بالدولة واللاحق في مسدوره على القرار الجمهوري سالف الذكر نيضير معدلا له بما نص عليه من اهتصاصات اوسع بالنسبة للسلطة المختصة م

ولما كان ذلك وكان الثابت أن الكافاة التي نتررت لأعضاء محلس ادارة الهيئة المسرية العسامة للمسساحة من دوى الخبسرة بواقع خمسة وعشرين جنيها لكل جلسة تد صدر بها ترار بن السلطة المختصة باعتباد ترارات المجلس وهن وزير البترول والثروة المعنية وهو بذاته السلطة المختصة وغقا لقانون العابلين الدنيين بالتولة لتعويض هؤلاء الأعضاء مها يتكبدونه من جهد بمناسبة حضورهم جلسات المجلس ، مان هذا الترار يعد في جتيئته مكاناة عن جهسود غير عادية تختص السسلطة المختصة بتقريرها بغض النظر عن المسمى الذي اطلق عليهما عند سدورها . ويكون هذا القرار بالتالي سليما ومتفقا مع القانون ، كمسا إنه بالنسبة لتحديد المكافاة السنوية لعضوية مجلس الادارة فان ترأر رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه قد عهد الى وزيد الشرول والثروة المعنية مراحة بتحديدها ومن ثم عان القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ الصادر من الوزير والذي حدد هذه المكاناة بواتع ستماثة جنيه سنريا - واضاف اليها ٢٥ جنيه على كل جلسة - يكون قد صدر في حدود الإختصاص المقرر اوزير البترول والثروة المعنية ومنفقا أيضا بيع القانون أيا كان السمى الذي اطلقه على الخبسة والعشرين جنبهسا المشار اليها بهصفها بدل حضور جلسات لانها لا تعدو أن تكون اثابة عن الجهد الذي بيذله المضو في هذا الشأن كما سبق ألبيان ،

d____11

انتهى راى الجمعية المعومية التسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار وزير البترول والثروة المعنية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ بتحديد بنل حضور ومكاماة عضوية الأعضاء من ذوى الخبرة بجسلس ادارة الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية

^{· (} فتوی رقم ۱۹۲ فن ۱۹۹۰/۲/۱۷ چلسة ۱۹۹۰/۱/۹۲ ملف رقم ۱۹۹۰/۴/۸۱) ·

(TAO)

حلسة ۲ من يناير سنة ۱۹۹۰ ·

ادارة معلية _ مصاريف ادارية _ مناف استحقاقها ... الوحدان السكتية الإقتصادية •

·.. المادة رقم ٧٢ من القانون رقم ٤٦ كسنة ١٩٧٧ في شأن تاجع وبيم الأماكن ولنظيم العلاقة بين المؤجر والسناجر والمعند الأول من قراد رئيس مهلس الوزراء رقم ١٩٠ كسنة ١٩٧٨ بشان قواعد وشروط تهليك الساكن الشميية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المافظات الى مستاجريها واللائد رقم ٥١٧ من اللائمة طالية للميزانية والعسابات .. المشرع . ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تمليك الساكن الشعبية والاقتمسادية والثوسطة التي اقامتها المعافظات الى مستاجريها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شغلها عَيْلَ الْعَمَلُ بِهِذَا ۚ افْقَانُونَ فِي ١٩٧٧/٩/٩ ـ صَدَرَ قَرَارَ رَبِّيسَ مَجِلْسَ الْوَزْرَاءَ رَكُمُ ١١٠ السنة ١٩٧٨ وتناول قواءد تعليك السناكن الشاد اليها سواء التي شقلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ او التي يتم شغلها بط هذا التاريخ وتضمن الجعول الثاني الرفق بالقراد الملاعود أن المعافظات أتقوم بتحديد ثمن بيع الوحدات السكنية الاقتصادية على أسلس تكلفة المبائي دون حبياب قيمة الأرض ويتحمل الشترون لها يرسوم ومصاريف تسجيل عقود البيع بعصلحة الشهر الطارى - لم يتفيمن القرار اللذكور تحميل المسترين بأي مبالغ اخرى خلاف ما ذكر ـ عدم جواز الاستناد الى نص المادة ٥١٧ من اللائعة المائية للميزانية والعسابات بان تكلفة البائي الفعلية تشمل ما يسمى « بعصاريف ادارية » كحسب يتسبُّة ٣٠٠ غن قيمة البائي بد اساس ذلك : أن تلك المساويف ليس له مدلول معدد او عناصر ثابتة تفقع بأنها تندري .. في جبيع الأحوال .. ضمن التكلفة الفعلية للمباني فضلا عن أن نص اللاة . ١٩٧٠ الشبار اليه لا علاقة له يقواعد تعليك الساكن الشار اليها ... تطبيق .

استعرضت الجمعية المعومية المادة رقم ٧٧ من القانون رقم ٩٩ لمننة ١٩٧٧ في شان تأجير، فيبع الأبلكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر التي تنص على أن « تملك المساكن الشحبية والاقتصادية والمتوسطة التي التابتها المصلفات وتم شغلها قبل تاريخ المعل المهدد القبرة تقل عن الأجرة القانونية ، الى مستاجريها على المساس سداد الأجرة تقل عن الأجرة القانونية ، الى مستاجريها على والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » كما إستعرضت المائرة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء وقبم ١٠٠ ليسنة ١٩٧٨ (وتعديلاته) التي نقص على أنه « .٠٠٠ ثانيا : بالنسبة لوحدات المساكن الشحبية الاقتصادية والمتوسطة التي التابتها او تقييها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/ يكون تبليكها طبقا القواضد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لمهذا القرار » وتد جاء بالملحق رقم (٢) المرافق للقرار الذكور ما يلى : « أولا نسب التوزيع يتم تبليك المساكن الاقتصادية التي تقييها المحافظات نسب التوزيع يتم تبليك المساكن الاقتصادية التي تقييها المحافظات نسب التوزيع يتم تبليك المساكن الاقتصادية التي تقييها المحافظات

على أسلس تكلفة المبانى بدون الأرض ... وتقسط التيبة على .٣٠ سنة بدون غائدة ... خابسا : ويتحبل المسترى جبيسع الرسسوم والمساريف المتعلقة بتسجيل الوحدة السكنية موضوع البيع بصلصية الشهر المعارى » وكذلك استعرضت الملاة رقم ١٩٥٧ من اللائمة الملاية للبيزانية والحسابات التي تقضى بأن « تضاف مصليف ادارية بواقع الميانية المسابق المسابق المسابق عن الموازنة المامة للدولة . ويستثنى من ذلك الجهة التي تؤدى غدمات عامة عن طريق الالزام التشريعي إذا كانت تلك الخدمات بحرج بهسا اعتبادات في موازنة الجهة المستفيدة تقابل تكليفها بالكابل » .

واستباتت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ٧٢ من قاتون تأجيز وبيم الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧٠ ناط برئيس مجلس الوزراء وضع تواعد وشروط تبليك السباكن الشبعية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المصانطات الى مستأجريها وذلك بالنسبة الوحداث التي تم شغلها قبل العبل بهذا القانون في ١٩٧٧/٩/٩. وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتناول تواعد تبليك المسلكن المشار اليها التي اقابتها الماتظات وشفات تبل ١٩٧٧/٩/٩ - كما تناول ذات القرار قواعد تهليك المساكن من نفس النوعية المذكورة ألتي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد التاريخ المشار البه . وبالنسبة لتواعد تبليك الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ - وأيا ما كان الراي في مدى مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر غيما تضمئه من وضع تواعد لتبليك هذه الوحدات ... مان الثابت من مطالعة الجدول! الثاني الرغق بالترار المذكور أن المحافظات تتوم بتحسديد ثبن بيسع الوهدات السكنية الاقتصادية على اساس تكلفة الباني دون هساب قيهة الأرض ، ويتممل المشترون لها برسوم ومصاريف تسجيل عقسود البيع بمصلحة الشبهر المقارى ، ولم يتضبن هذا القرار تحبيل المشترين ماى معالم أخرى خلاف ما ذكر ، وعليه غلا وجه القول بأن تكلفة الباتي الفعلية تشبل ما يسمى « بمصاريف ادارية » تحسب بنسبة ١٠٪ من قيمة الماتي ، استنادا لنص المادة ١٧ه من اللائحة المالية الميزانية والمسايات ، أذ أن تلك المساريف ليس لها مدلول معدد أو عشامس . ثابته تقطع بأنها تندرج ... في جميع الأحوال ... ضمن التكلفة الفطيهة للبياني ؛ غضلا عن أن نص المادة ١٧ه الشار اليه لا علاقة له بقواعد تمليك المساكن المشار اليها .

لالسله

انتهى راى الجمعية المعومية لتسمى النتوى والتشريع الى عدم اجواز حساب مصاريف ادارية ضمن التكلفة الفطية الثي يتحبل بها المشترون للوحدات السكتية الاقتصادية في الصالة المورضة المستورد السكتية الاقتصادية في الصالة المورضة المستورد السكتية الاقتصادية في الصالة المعروضة المستورد السكتية الاقتصادية في الصالة المعروضة المستورد السكتية الاقتصادية في الصالة المعروضة المستورد المست

ر فتوی دقم ۱۹۱ فی ۱۹۲/۲/۱۷ چلسة ۱۹۹۰/۱/۳ ملف رقم ۱۹۹۰ ،

(Y17)

جلسة ٣٠من يناير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة ـ صيادلة ـ بدلات ـ بدل التفرغ ـ مناف استح**فافه ر الم**يدلة العاملين برئامية الجمهورية) م

قراد رئيس الجنهورية وقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ العمل بالقراد رقم ١٩٨٧ السنة ١٩٥٠ بينا، منح بعض السياداتة بدل تحريج الرئيس الجنهورية الشاد رئيس الجنهورية الشاد رئيس المساولة بالمربح على المساولة الذين تقتض وكالجهم التطريع وعمم معادسة المهنة بالقادر وحد ين ينهم شاطل العرجة السادسة (المستوى الثالث السيادلة معادسة والمساولة السيادلة والشروط الشاطل والمساولة التي تقتضى ضرورة تخرج شاطليها للوظيفة السكومية بالوزارات والمسالح المقتلفة ... اساس ولان : توجيد المعادلة المالية بين صيادلة وزائرة المسحة وامتالهم بالوزارات والمسالح الأطرى ساول كلك : لا يجوز تمنع الشاطلية والشروع التي التعرف المسالح الأطرى ساول كلك : لا يجوز تمنع الشاطلية المسالح الأطرى ساول المسالح الأطرى ساول الله يكون مقصوراً للسنة ١٩٧٨ بهذا المامل برناسة المجمورية الشاطلين للمستوى الثالث على المالية يكون مقصوراً تبدياً المناطية برناسة المجمورية الشاطين لوطائف اعلى دوجة ساطيق و تطريع بالمساول الثالث على دوجة ساطيق و المساولة المناطية برناسة المجمورية الشاطين لوطائف اعلى دوجة ساطيق و المجلس المناطقة المناطقة من المساولة الشاطين لوطائف اعلى دوجة ساطيق و المساولة المخطورة المساولة الشاطين لوطائف اعلى دوجة ساطيق و المجلس المناطقة المناطقة عن المساولة الشاطين لوطائف اعلى دوجة ساطيق و المساولة المناطقة المناطقة على دوجة ساطيق و المساولة المناطقة على دوجة ساطيق و المساطح المناطقة المناطقة على دوجة ساطيق و المساطح المناطقة المناطقة على دوجة ساطيق و المساطح المناطقة على دوجة ساطيق و المساطح المناطقة على دوجة ساطيقة و المساطح المناطقة على دوجة ساطح المناطقة على دوجة ساطح المناطقة على دوجة ساطح المناطقة على المساطح المناطقة على المساطح المناطقة على المناطقة على المساطح المناطقة على المناطقة على المساطح المناطقة على المناطقة على

تبين للجمعية الصومية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ قرر منح بعض الصيادلة بدل تفسرة بواقع عشرة جنيسات شهريا علاوة على ما قد يستحقونه من بدل تداو أو بدل اتلهة أو خلافه ... وقد حدد الستحقين لبدل التنرغ على سبيل الحصر وهم : "

- ب معبر عام مصلحة الصيدلة ·
 - ب وكيل مسلحة الصيطة .
- مديرو ومنتشو الأتسام بمسلجة الصيدلة .
- _ صيادلة تسنم طبى الحدود ومصلحة المفازن -
 - ... الصيدلة بمديريتي سوهاج وأسوان ،
- للصيادلة من الدرجة السادسة غنط بالوزارة.

وتوحيدا للمعاملة بين صيابلة وزارة المحدة المتغرفين وامتسالهم بالوزارات والمسالح الأخرى فقد تقرر معج هذا المسمل بينذات قيمه وشروطه لشاغلي وظائف الصيدلة التي يتقرر ضرورة تفرغ شاغلهسا للوظيفة المكومية على أن يكون الصرف بعد تدبير الصرف المالى ببيزانية الوزارة أو المصلحة ٠٠ هذا وقد صدي قرار رئيس الجمهورية رقسم 1947 لسنة ١٩٦٠ بزيادة راتب الحرمان المترر للصيادلة ناصا في المادة بواتسع ١٠ الأولى منه على أن يزاد راتب الحرمان المغرر المصيادلة بواتسع ١٠ جنيهات شهريا الى ١٥ جنيه شهريا على أن يكون منحه طبقا للشروط والأحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ١٩٧٣ لمسئة ١٩٥٧ بشرط أن يقوم الصيدلى باعمال الصيدلة غملا ٤ والخصم بالزيادة المترتبة هالى طلك على البلب الأول بند ١ حرف ه رواتب وحكامات بميزانية وزارة المحمدة ٥٠ و

والمستفاد من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٩٧ المحدل بالقرار رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٦٠ تضمن منع بدل نفرغ قدره هبسة عشر جنيها شهريا لبعض الصيادلة الذين تقتضى وظائفهم النفرغ وعدم ممارسة المهنة بالخارج ، وبعد أن عدد هذا القرار شاغلى ذلك الوظائف أشاف اليهم شاغلى الدرجة السادسة (المستوى الثالث سالقاتسون رقم ٧٧ لسنة ٧٧) ونص على منح هذا البدل بذات القيبة والشروط لشاغلى وظائف الصيادلة التي تقتضى ضرورة تفرغ شاغليها للوظيفة الحكومية بالوزارات والمسالح الختلفة ، وذلك توحيدا للمعاملة المالية بين صيادلة وزارة الصحة وامثالهم بالوزارات والمسالح الأخرى .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكان المشرع قد هدد الصياداسة "الشاغلين الدرجة السادسة غقط (الستوى الثالث حد القانون رقم ٧٧ لسنة ٧٨) بوزارة الصحة كستجتين لبدل التفرغ ، غان نظراءهم من شاغلي هذه الدرجة فقط بالوزارات والمسالح الأخرى هم الذين يكون لهم الحق في الحصول على هذا البدل و ولا يجوز تبتع شاغلي الدرجات الأعلى به نزولا على صراحة النص الذي لا يفيد بمنه الا شاغلو الوظائمة التي تحددت على سبيل الحصر في نص القرار رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ الشارا اليه دون غيرها .

ومن حيث انه تبعا اذلك ، عان منح بدل التنرغ المشار اليه يكسون متصورا على الصيادلة العابلين برئاسة الجمهورية الشاغلين للمستوى الثلث طبعا التعاون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ دون غيرهسم من الصيادلسة الشاغلين لوطاقت اعلى درجة ،

وناهيل نليك

انتهى وأى الجمعية المبوعية التسني الفتوى والتشريع الى عدم المتية السبادلة العالمين برئاسة الجيمورية غير الرخص لم بنزاولة المباخرج والشاغلين لوظاف الملى بن السنوى الناك طبقا للتقون رقير ٤٧ لسفة ١٩٧٨ في الحصول على راتب الحربان المترد بقرار وأبس المبازرية رتم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٨ المعل بالقرار وتسم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٨ .

و فتوی أوام ۲۹۱ في ۲۹۱/۹/۱۶ چلسة ۱۹۹۰/۱/۳ ملف وام ۲۹۱/۹/۱۱) -

CAM)

جاسة ؟ من يللير سنة ١٩٩٠

بيهروه ... خبره سعرين مد طبيلة الحالات التى تربطهم بالجهاد الرافزي للتصد ... فضوعهم الجهورة ... خال المحتمد ا

نبين للجيعية العيومية أن التانون الدني ينس في المادة ١٧٤ على أن « عقد العبل هو الذي يتمهد غيه أهد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته واشرافه مقابل أجر يتمهد به التصاقد الآخر بصفة مؤقتة بع المحريين ذوى المؤهسات والخبرة العلمية الخاصة والتمبير عند الضرورة المتعقد بصفة مؤقته بع الاجانب ٥٠٠ كما يجوز التماتد بصفة مؤقته بع الاجانب نام كما يجوز للمعلم في مجال التعمير دو التقيد بنظام العمامين المنيين بالدولة أو القطاع العام وتساري عليهم الاحكام والشرط الواردة في عقودهم » وأن القانون رقم ٧١ لسفة ١٩٧٥ أصدار قانون التأدين الاجتماعي ينس في المادة ؟ بنه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العالمين من المناسة :

 المالمون المعنون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات الماسسة والمسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ٥٠٠ » وفي المادة ٤٠ من ذات القانون على أنه * إذا أعبد صناحب المماش الى عمل بقد شخصه لأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ إعادته للعبل أ وذلك طوال بدة خضوعه لاحكله . . . » .

كما استعرضت الجمعة العومية احكام بعض العتود التي ابرمنها وزارة التمبير مع عدد من الخبراء في هذا الشان وهي العقود البرمة مع الدعتور / على السلمي والمهندس ابراهيم نجيب والمهندس حسن مخدد حسن ، وتبين لها أن هذه العقود تم ابرامها استفداد الى احكام القانون رقم ٢٦ لسفة ١٩٧٤ المشار اليه وعهدت الى الخبراء بههام استشارية شهرية واخذ في الاعتبار عند تحديدها أن النمائة لا ينتشي تعرغ الخبيرة واخذ في الاعتبار عند تحديدها أن النمائة لا ينتشي تعرغ الخبيرة واخذ في الاعتبار عند تحديدها أن الدمائة لا ينتشي تعرغ الخبيرة واشد مده العقود أيضا النمي على حق أي طرف نهيسا في انهساؤ المهساف الهسائة الى ذلك عقد تضين المقد المبرم مع العكتور / على السسائي النسي على هسترابية الشخصية عن تنفيذ المقد وعام جواز المسائي النمي على النائية مع تحله جبيغ الاختطاء المنيسة والمقالات القائدة والمسائدات القائدة والمسائدات القائدة والمسائدات القدة والمسائدات القدائدة العدل بسر والنائة والناء العدل المهائدة وإذاعة أو استخدام البيانات التي يحصل عليها اثناء العدل المهائدة وإذاعة أو استخدام البيانات التي يحصل عليها اثناء العدل

واستخلصت الجبسية العبوبية من ذلك جبيعه أن المشرع في التأثون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه عهد الى وزير التمبير بسلطة التماتد بمسقة مؤقتة مع المغيراء المعربين من نوى المؤعملات والغيسرة العلمية الخاصة بغرض الاستفادة بن خبراتهم في مجالات التمبير على أن تحكم الملاقات بينهم الأحكام التي ترد في عقسودهم دون تقيد باحكام قوانين إلمايلين المونين في الدولة وفي القطاع العلم وانسه بعوجب حبده السلطة عقد تماتدت الوزارة، مع السادة الخبراء المذكورين و

ومن حيث أنه في مجال تحديد الطبيعة القانونية وتكييف المتسود المسرا اليها الرقوف مع مدى اعتبارها عقود عبل من عديه ، عان المسرع المتسار في القانون المدى (مادة ١٧٤) على أن عقد العمل هو هسيد بتمتياه العمل بأن يعمل في خدية رب العمل وتحسب ادارتسه وأشرافه مقابل أجر يعتبه الأخير ، عاته يكون قد تطلب توافر عنامر المثل ، وعنمر العمل وهي عنصر العمل ، وعنمر العمل ،

وَمِنْ حَيْثُ أَنْهُ بِرَاجِمَةَ أَحْكُمْ الْعَقُودُ الْشَارُ الْيِهَا يَتَبِينَ أَنَّ مَنْمِرِ الْعَمَا وَاسْتَفَارِيةً معددة تكلف بهب العمل واشبح فيها من خلال تعديدها لمهام استشارية معددة تكلف بهب الوزارة المغبر وتتنق مع خبرته وبكانته ، وكذلك غان عنصر الاجسن

ثابت اذ تحدد بمبلغ سنوى يدعمه على أتساط شهرية أى بصفة دورية منظمة دون ارتباط بانجاز أعمال معينة مما يكشف عن تواكر علاقسة العبل اذ تغترض هذه العلاقة أن العامل يضع نفسه تحت تصوف رب المملل ويستحق الأجر اعتباراً من تاريخ استلامه العبل وأو لم يوكسل اليه عمل يقوم به غملا .

ومن حيث أنه عن عنصر النبعية 4 غين المقرر أنه المنصر الأساسي في عقد العبل وهو المبيز له عن غيره من الحقود - والمقصود بالتبعية فنه التبعية التبعية التبعية القانون والتي تتبثل في شيام العلل بتلاية العبل لحسلب رب العبل وتحت اداته واشرائسه ويكون لرب العبل توجيه المال غيما يؤديه اليه من أعبال وفي طريقة ادائه فيصدر اليه التوجيهات ويلتزم العابل بتنفيذها والا اعتبر متعرا في عبله وين ثم تفترض هذه التبعية وجود نوع بن الانتراف لاسد المتال بعنين على المتعلد الاخريتها العلل ويلامية المعلل والمتعلد الإخريتجسد في حق رب العبل في توجيه العلل وللمتاته أو رقابته في أنناء العبل مع المترام المال بهذه التوجيهات والمتحدة التوجيهات .

ونا كان الثابت انه ولئن كانت التبعية في المتود البرمة مع الخبراء المكرون ليست تبعية غنية تضع العالم مباشرة تحت تصرف رب العبل، إذ أن الخبير في هذه المقود يظل محتفظا بعقه في اداء مهمته المفنية وققا لتشديره وتفكيره الطبي الخاص معدد الا أن التبعية القانونية تعد متوافزة في حصورتها الادارية والتنظيمية والتي تسمح للوزارة يللتمفل في تصميد فوعية العمل المطلوب وظروف وضوابط ادائه ونقا لما تقدر مناسبته .

وتبما لذلك جبيمه تكون عناصر عند العبل قد توانرت في المقود الجرمة مع التقبراء المذكورين ، نتمد العلاقة التي تربطهم بالوزارة علاقة عمل ، ومن ثم تصرى عليهم احكام تأنون النابين الإحتياعي .

من اجسل ذلك

انتهى راى الجمعية المدومية لقسمي الفتوى والتشريع الى اعتبار المائقة التي تربط الخبراء من المحاب المائسات الذين تقل سنهم عسن السبين والمتعانين مع وزارة التعبير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق المهل في مجالات التعبير علاقة عبل فيضع ما يتقاضونه من أتماب المتباعي المحاب التيابين الاجتباعي .

^{. (} فتوی دفع ۲۲۰ فی ۱۹۲۰/۲/۱۹ چلسة ۱/۱۱۰/۲ ملف دفع ۱۸۱/۲/۸۷) .

(XIA)

عِلسة ١٤ من يتباير سنة ١٩٥٠

علطون مدليون بالدولة... تعين ما شرط السن ﴿ سَائِلُ وَقَالُكَ الْجِبُومَةُ الْعَرِقِيَّةُ ﴾ •

" القانون رقم" 50 أسنة 1996 بتكام العابلين الدنيين بالعولة العدل بالقانون رقم 1946 السبتة ١٩٨٧ ـ: الشرع كاف بكل من الوحدان الخاضمة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نقشار دليه وضع جدول لفوتلاتك جان يراق به بطافات وصف مغتلف وفاتف الوحدة عل شوء المايع التي يضمها دليس الجهاز الركزي للتنظيم والادارة .. اشترط القالون إلماكور فيمن يشغل الوظيف أن يكون مستوفيا لاستراطات سفلها عل الناج الوادد ببطقات الوصف والا يقل من العامل عن سنة عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة ال المعاش يسن السُّيِّن - التمين في الوظائف المامة هو من اللاءمات التي تستقل جهة الاداره في ودُّنها وتترغمي في تقديرها حسبها تراه متفقا والصالح العام ومعققا !! تُتقياه من ١١٦٠ حددن سير المعل في الرفق الذي تتيم عليه ولا معتب عليها في علما الصند .. شرط ذلك : أن بيدة قرارها من عيب اساءة استعمال السلطة وان ينكي عن دائرة الانحراف وذلك ما أو يقيدها القانون بنص خاص ـ متى قدرت جهة الادارة أن من يتوافر فيه الواصفات والمُقدمات ألتى تتطلبها إعمال وظائف المجموعة الحرفية يتبغى الا كزيد سنه عند التعيين على 10 سنة والا تقل عن ٢٠ سنة وان هذه السن بحديها الأدنى والأقسى تتفق وطبيعة أعمال للك الوظائف كما علم في نطح المدود الغرية كالوثا واله ليس. في ذلك الشرف. ١٠ يجالي أحكام ذلك القانون فو يخالف القواعد التملقة بالنقام المام فانه يعتبي شرطا مشروها بما لا وجه للنمي عليه بالبطلان ولا تنريب عل جهة الادارة في تقريرها لذلك الشرط ... اساس ذلك : انها قد تفيت به وجه المسلعة العامة وانه قد جاه في سودة عامة معردة ينظيق على الكَافة ولم يصدر بصدد حالة فردية بميتها - تطبيق •

استعرضت الهمسية المعيومية حكم الحادة A من التانون رقسم ٧٧ السنة ٧٨ بنظام العلمان النعين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي يتص على ان « تضع كل وحدة جدول الوظائف مرفساً به بطلقات وصف كل وظيفة وتحديد واجهاتها وصغولياتها والاشتراطات اللازم توافرها غيين بشخلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجوعسات التوعية وتقييمها باحدى المجوعسات المنقون والمادة ١٧ من ذات القانون التي تنص على أن « تصان الوحدات عن الوظائف الديكية بها التي يكون التعين غيها بقراد من السلطسة عن الوظائف الميتنين جويتين على الاتل ويتضين الاعلان البيقسات المؤخمة وشروط شغلها . . » كها استعرضت الهما المادة ٢٠ المتناف المها المناف التني يكون الدي الوظائف (٥) ان يكون المتناف المناف (٥) ان يكون المناف ال

ستة عشر سنة ... » . وكذلك المادة ١٥ التي تقص على أن « تقهي خدمة العامل ببلوغه سن البستين » . .

واستبانت الجمعية أن الشرع نابة بكل من الوحدات الخاصصة لاحكام القانون رقم لا اسنة ١٩٧٨ المسار اليه وضع جدول للوطائف بها على أن وزاق به بطائف وصف بختلف وظائف الوحدة بحيث يقضمن تصديد واجباتها ومسئولياتها والإشتراطات اللازم توافرها فيهن يضغلها وتستينها وترتيبها في احدى المجوعات النوعية وتقيمها باحدى الدرجاية المحددة بالجنول الرفق بالتانون وذلك كله على ضحوم المسلير التي نضعها رئيس الجهاز الركزى للتنظيم والادارة كما أوجب عليها عنسه شغل الوطائف الشاغرة بها الاعلان منها في صحيفتين يوميتين على الاتلان وان يتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالوظيفسة المسان عنها والشراطات شغلها و

وقد اشترط القانون المذكور غيبن يشغل تلك الوظائف أن يكون مستوغيا الاستراطات شغلها على اللحو الوارد ببطاقات الوضف والا يتل سن العابل عن سنة عشرة سنة كابلة كبا عدد سن الاحالة إلى المغاش بسن السكين .

ومن حيث أن شغل وظائف العاملين المنيين بالدولة أصبح يسم في ظل الغبل بأعكام القاتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد الأخذ بنظام التوصيف والتعييم على أساس فوضوعي بالنظر إلى الوظايفة المطلوب شمالميس والإنشار المال الشكلية فيمن يشغلها وفي هذا المقام (وضع المسرع شروطا عاملية يعنى توافرها في جبيع العالمين بصفة علمة كتلك المتعلقة بالمسنة والجنسية وحسن السمعة وغيرها من الشروط الأخرى المحددة تاونسا والجنسية وحسن السمعة وغيرها من الشروط الأخرى المحددة تاونسا والمنافة التي تقلف للجهات المخطئة بالمستكلمة أن تقسم حسن الاستراطات ما تراه لازما لشكل الوظائف الشافرة بها وذلك وتقسط طلك الوظائف تعرض تحقيق السائح الغام، وذلك بوضع طبيعة أعال طك الوظائف تعرض تحقيق السائح الغام، وذلك بوضع المائل المناسب في المكان المناسب الذي يتفق مع خيراتة ومؤهلاته وقدرته على القيسام الماء الوظايفة المتقدم الشياها .

وبن حيث أن المسلم به وقتا لما أستشر عليه أحكام القضاء الادارى أن التمين في الوظائف الماية هو من الملاصات التي تستثل جهة الادارة أن وُرْنها وتترخص في تتديرها حسيبا عزاه بنتقا والمسالح العام وُرِمقتا لما تتغياه بن كثالة حسن سير العمل في المرقق الذي تتوم عليه ولا بمقب عليه في عليه ولا بمقبال عليه أن هذا الحدد طالما أن ترازها تت برىء من عبيد اساء استعمال

السلطة ، وناى عن دائرة الاسورات وذلك ما لم يقيدها القانون بنص رخاص وبنا وبين المسلطة عن المسلطة وكانت هذه الاستراطات وقلك التواعد التنظيمية لا تشارض مع العانون أو التشام المسلطة وكانت هذه الاستراطات وقلك التواعد التنظيمية لا تشارض مدا

ومن حيث أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد خسول الوجدات المخاطبة باحكامه وضع الاشتراطات اللازم توانسرها نبيسن يشغل الوظائف الواردة بجداولها وبما بنق وطبيعة أعمال ذاك الوظائف وكان المسلم به أن أعبال وظائف المجبوعة الحرفية تتبيز بطبيعة خاصة وتتطلب غبين يشغلها درجة معينة بن التيقظ والتبصر حفاظا على سلابته كما تتطلب أيضا قدرة بدنية معينة على الاضطلاع بها وأن الجهة الادارية في الحالة المعروضة (قد قدرت أن بن يتوانر غيه هــده المواصبـغات والمقومات بندفي الا تزيد سنه عند النعيين على . } سنة والا نقل عن . ٢ سنة وأن هذه السن بحديها الأدنى والأقمى نتفق وطبيعة أعمال تلك الوظائف على النحو السالف بيانه كما تقع في نطاق الحدود المقررة مّانونا الله حدد القانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٨ سنالف الذكر التعيين بسن الممادسة عشر وانهاء الخدمة بسن الستين) وانه ليس في ذلك الشرط الذي تطلبته الجهة المنكورة ، بما في احكام ذلك القانون أو يخالف القواعد المتعلقة بالنظام العام ومن ثم غانه (يعتبر شرطا مشروطا بما لا وجه للنمى عليه بالبطلان ولا نثريب بالتالى على جهة الادارة في تقريرها لذلك الشرط طالما انها قد نغيبت به وجه الملحة العابة وانه قد جاء في صورة عامة مجردة حيث ينطبق على الكافة ولم يصدر بصدد حالة غردية بعينها .

ولا يغير من ذلك التول بان هذا الشرط ينطوى على اهدار لبدا المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في شغل الوظائف العامة ذلك ان الاخلال ببدا المساواة لا يتم الا في حالة النبيز بين المواطنين المتحدين في الطروف والمراكز القانونية بسبب النوع او البنس او اللون أو المقيدة وهو ما لم يتحقق في الحالة المعروضة والأمر كذلك بالنسبة لتكافؤ الفرص أذ انه لا خطر على التقدم لشغل الوظائف العامة لمكل من تتسوافر فيسه المهروط المتعلمة الشغلها فالجميع متساوون في شغل طك الوظائف وغقا

4 19

انتهى رأى الجمعية المبومية النسبى الفلاي والتشريع في بشروعية شرط السن الذي تطلبته وزارة التوى المابلة لشغل وظائف المجرعة الحرفية بها ،

ر فتون رقم ۱۵۰ فی ۱۹۲۰/۱/۲۰ جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۷ علقه وافر ۱۹۸۰/۲۰۳) ۰ ۰

(Y14)

جاسسة ١٧ يتناس منة ١٩٩٠

كاملية مجلس الدولة ... مرتب ... خلاوة الشافية و مابط 20 مكروا الطباطة بالقاطون "رقم 1907) السنة 1947 -

الماوة ١٩٣ من القالون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ شنان مجلس الدواة والقانون رقم ١٧ المبئة ١٩٧٨ بتكام القاملين الدنييل بالدواة ظمدل بالقائون راد ١٩٠٠ لسنة ١٩٨٧ سـ الكبرع استعدت جلتفي حكم الابة ١١ مكروا المنافة بالكانون بلم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ نسا جديدا يبثج المامل بمنتفياه ملاوة السالية بلثة العلاوة العورية طاؤرة لعيجة الوظيلة التي يشخلها متى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوء الدورية القررة لوصول مرتبة الى الحد الألمى السموح به فاتونا لـ شرف ذاك : إلا يجاوز أجره بعنده اياما الربط المال الثابت القرر الدوجة الوطيقة الأعل مباشرة ... الر خلف : أن من يشقل الحدجة الحالية يحرم من تلك النالوة الله تعلق في ثباته الشرف السطيي اللي قروه الشرع أما من يشقل ١٠ ١٨٠ طَلِك مِن الوظائل فات الدَرجات الأملى لا يحرم من العصول على تَلِك الطَّوة متى لواقرت في شائه مناف استنظافها ... تسرى احكام قانين نظام العاملين الدنيين بالدولة يوصله الشريعة العامة في مجال التوظف على العاملين بكادرات خاصة فيما لم تتناوله للك الكادرات من مسائل بالتنظيم ... شرط ذلك : انها لا تتمارض مع أحكام ثلك الكاندات أو طبيعة الوطائف التي تعكمها _ اساس ذلك : إن الشرع قصد الى إن الافادة من حكم المادة 11 مكروا من القانون رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٨ لا يقتصر على الطعلين الفلاسمين لأحكام هذا الكانون يل تهند ايشه الى غيرهم مين تسرى عليهم احكامه قيما لم يرد في شاته لمس خاص في القوائين والقرارات النظبة لتستونهم الوطيقية ـ سريان تطبيق حكم اللهة ٤١ مكررا الشبار اليها على السادة اعضاء مجلس الدولة مين تتوافر في شانهم شروط استحقاق العلاوة والضافية القررة به ... أساس ذلك : أن كانون مجلس العولة دلم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ قد جاء خلوه من نيس مبائل فحكم المادة الذكورة الذي استحدث في تاريخ لاحق عل العمل باحكامه جهتني القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ وان هذا العكر لا يتعارض واحكام قانون معلس المولة ... إلى ذلك : جواز الجمع بين تطبيق حكم المادة ١١ مكروا من قانون العاملين الدنيين بالدولة والعكم الوارد بالجدول اللحق يقانون عجلس الدولة على السادة اعضباء عجلس الدولة وفقا للشروف الخرية لكل منهما .. تطبيق •

بنص المادة ۱۲۷ من القانون رقم ۷٪ لسنة ۱۹۷۲ بشان مجلس الدولة على أن « تحدد مرتبات اعضاء مجلس الدولة بجبيع درجانهسم ومقا للجدول الملحق بهذا القانون ٥٠٠ وتسرى نيها يتطق بهذه المرتبات والمدلات والمزايا الآخرى وكذلك المماشات وينظلها جبيع الاحكام التي تتقرر في شأن الوظائف المهائلة بقانون السلطة القضائية ٥٠ « وتفس المادة المادية عشر من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتصفيل بعض احكام الهيئات القضائية على أن د يضساف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات المحق بكل من تاتون السلطة التضائية وتاتون مجلس الدولة • فقرة اخيرة نصما الآتى « يستحق العضو الذي يبلغ مرتبة نهاية مربوط الوظيفة التي يضعُلها المعلاوة المتررة الوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبة تهاية مربوط الوظيفة الأعلى ويضمد المحابة بستحق الدلات بالفنات المتررة لهذه الوظيفة » ، وننص المادة ا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨ بنظام المادين بالمبنين بالدولة على أن « يمبل في المسائل المتعلقة بنظام العالمين المنين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا التاتون وتسرى لحكاله علي يده و و و تسري المدولة تبيان معلى المالمين الذين ينظم شبؤن توظفهم قوانين أو قرارات خاصة تبيان عليه هده التوانين أو قرارات » خاصة تبيان عليه المدالة التين إلى القرارات » خاصة تبيان عليه هده التوانين أو قرارات

وتنص المادة (1) من ذات التانون على أن يستحق العسامل العسلاوة العربية المتروة لدرجة وظبفته أنني يشغلها كما هو مبين بالجدول رقم (1) المرافق بحيث الا يجاوز نهاية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة ... » وتقص الملادة (1) مكرا المسافة بالمعانون رقم 10/ المسافة 10/ بتمديل بمعق احكام المقالون رقم 10/ المتسار اليه على المه « إنا أيشي المائل ثلاث سنوات دن استختاق علاوة دورية لوصول اجره ألى الصد الأقمى المسموح به وفقا المقرانين المعمول بها يمنع عسلارة المنابقة الملاوة المقررة المربطة المائلي المنابقة الملاوة المقررة المرجة الوظيفة وذلك في أول يولية الثالي المني المدة المخرورة بشرها الا يجاوز أجره بهذه الملاوة الربسط لللى النائبة الملار الدرجة الوظيفة الإعلى مباشر » هذه الملاوة الربسط لللى النائبة الملار الدرجة الوظيفة الإعلى مباشر » هذه الملاوة الربسط لللي

وبناد بها تقدم أن المشرع بعد أن جمل وصول مرتب العالى ألى نهاية مربوط درجة الوظيئة التي يشخلها بقدما من حصوله على ألملاوة المورية المقررة لمثلك الوظيفة وفقا لجدول الارتبات والملحق بالقانون وقم الارتبات الملكة المالة المحرد المناقبة المناقبة المالة المالة

يند وين جيث أن استحقاق الولاوة الإضافية المسار اليها بنوط بانقضاء الإن سينوات على توقف حصول المبلر على الملاوة الدورية للتسورة الانجة الوظيفة التي يضفلها بسبب وصول مرتبه الى الصد الاتمي

المسموم يه ، وكان التابث بن الاطلاع على معاشر متاهمات معلمة الشيعب لشروغ النص الشاز اليه أن الشرع قد استهدف بتتريز علك التغالوة القضاء على تجمد عرتبات المساطئين الأمر لانتب لهم فيه وخلق الحافز ألديهم على العمل والانتتاج بدلا من التقاعس الذي يصبب العليلين الدين اغلقت عليهم الدرجات التئ يشغلونها لوضول مرتباتهم إلى الدر الأقمم السبوح به ماتونا وهو الأبر الذي يتنفى منح تلك الملاوة لكل أبن أثو افر غمة مناط استكتاتها و ذلك أما كائت الدرجة الوظينية التر يشغلها وعدم قصر منحها على الشاغلين لدرجة وظيفة بعينها وذلك نيبا , عدا فوى الربط الْبُنايت ولئن كان المشرع بند اشترط في عجز المادة 13 مكررا المشار آليها الا يجاوز أجر العامل بتلك العلاوة الربط المالي الثابت لدرجة الوظيفة الأعلى المباشرة فأن هذا الشرط يعتبس شرطا سسابيا لا يؤثر على اصل استحقاق تلك العلاوة الذي يرتبط بمناط تقريره وانما يؤدى بقط الى الحرمان من الحصول عليها في خللة توافره وذلك اخذا ر في الاعتبار أن اللتصور بالربط المالي الثابت هو ذلك الربط المُعدُّ بجدول المرتبات اللحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للدرجة المتازة التي تؤجد على قمة مجبوعة وظائف الدرجات العليا الواردة بذلك الجدول (وعليه غان من يشغل للدرجة العالية وهي الدرجة الأولى مباشرة من الدرجة المتازة يحرم من تلك العلاوة اذا تحقق في شائه الشرط السلبي الذي ترره الشرع لما من يشغل ما عدا ذلك من الوظائف ذات الدرجسات الأدني غلا يتصور تحقق هذا الشرط بالنسبة له ولا يحرم بالتألى من المصول على تلك الملاوة متى توافرت في شبأته مناط استحقاقها والقول م يغير ذلك ينطوى على إغراغ حكم المادة ١١ مكرراً المشبار اليهامين مضمونه ويخالف ارادة الشرع التي كشفت عنهما يجملاء المناقنات التي . دارت بمجلس الشجب حول اصدار ذلك اللمن والغاية من تفسيره) .

ومن حيث أن ألمتاد النجمية الثمومية لتسمى النوى والتشريسع السوى والتشريسع السول على أمريان أحكام قاترن نظام العساملين المدنيين بالدوله بوصفه الشريمة الملهة في مجال الفؤظف على المالمين بكادرات خاصة غيها لم نتئلوله علك الكادرات من مسائل بالتنظيم طالما أنها لا تتعارض مع أحكام على الكادرات أو طبيعة الوظائف التي تحكمها أو كان التنظيم التي تحكمها أو كان التنظيم الذي أورده الكادر الخاص يحول دون تطبيق تلك الاحكام التي تضمنها التانون العام وللتي لا بتيل لها بالكادر الخاص على المعاملين به والتانون العام وللتي لا بتيل لها بالكادر الخاص على المعاملين به و

ومن حيثية النامية المومية المومية المتوى والتشريس عند المبتطورت بفتواها المادرة بيلسسة ١٨٨٩/٦/٧ التي ذهبت الى انه الملقا لحكم المادة. ١١ كمورا من القانون رقم ١٤٤ است ١٩٧٨ المسار اليه

تمنع العلاوة الإضافية ان امنى من للعاملين ثلاث سنوات دون استعقلق المالوة الدورية المتررة لدرجة الوظيفة التى يشغلها لوصول آجره اللى الحد الاتمن المسود به ونقا للموانين المعول بها وليس ونقا لمهذا القلنون (أي قانون العاملين الدنيين بالمدولة وحسده) استظهرت ان المقانون بنلك قد قصد حتما الى أن الاعادة من هذا الحكم لا يقتصر على المعلين الخاضمين لاحكام هذا القانون بل تبتد أيضاا الى غيرضم معا قصى عليهم أحكامه غيا لم يرد في شأنه نص خاص في القوانين والقرارات المنظمة المشوفهم الوظيفية .

ولما كان الثابت مبا تقدم أن تاتون مجلس الدولة رقم ١٧ المسشة
19٧٢ قد جاء خلوا من نص مبائل لحكم الملاة ١٤ مكررا الذي استحدث
في تاريخ لاحق على العبل بلحكامه ببتنضي القانون رقسم ١١٥ غسنة
1٩٨٣ وآن هذا الحكم لا يتعارض واحكام خاتون مجلس الدولة ومن ثم
المائه ينص على تطبيق حكم المائدة ١١ مكررا المسار اليها على السلام اعضاء
مجلس الدولة من نتراغر في شاتهم شروط استحقاق العلاوة الإضافية
المسارة به ولا المائدة المنابعة المسارة المنابعة المسارة المدرة والمنابعة المسارة المنابعة المسارة ولا المائدة المنابعة المسارة المنابعة المسارة المنابعة المسارة المنابعة المسارة ولا المائدة المنابعة المسارة ولا المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة ولا المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة ولا المنابعة المنابعة المنابعة ولا المنابعة المنابعة المنابعة ولا ا

ولا ينال مما تقدم أن ثبة قاعدة من القواعد الملحقة محدول المرتمات ألرفق بالقاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ تقرر منع العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العسلاوات والبدلات للقررة للوظيفية الأعلى بشرط عدم تجاوز غهاية مربوطها أق أن الكل من الحكيين المشار اليهما مجال أعماله المستقل والمتبيز عن الآخر خالحكم الوارد مالجدول الملحق بالقانون رتم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يولجه حالة وصول برتب عضو مجلس الدولة لنهاية بربوط الوظيفة التي يشخلهسا نيحق قه في هذه الحالة الاستبرار في تقاضي علاوات ويدلات الوظيفة الأعلى مباشرة دون أي غاصل زمني وذلك بشرط ألا يجاوز مرتبه في هذه الجالة نهاية مربوط تلك الوظيئة أما الحكم للذي تضمئته المادة [1] مكررا المسار اليها غهو ممالج حالة تجبد مرتب العابل الناتجة عن توقفه عن الحصول على العلاوة الدورية المتررة لدة ثلاث سنوات بسبب وصول مرتبه للمد الأقمى السموح به قانونا وليس نهاية ربط الوظيفة الأعلى التي يشغلها « كما أن الربط المالي الثابت المقرر للدرجة المتسارة هسو العد الذي لا يجوز للعامل تجاوزه باي حسال من الأحسوال واستحدام المشرع لعبارة الحد الاقصى المسموح به ونقا للتوانين المعبول بها يؤكد سريان حكم المادة ١٤ مكررا المشار اليها على الماء يكادرات خاصة ذلك أن عبارة الخد الأشمى تنصرت الى المرتب الذي يحصل عليه التعلمل ولو تجاوز به نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها كما هو الشأن في الحالة

المعروضة و ما دام أن المسلم به أن استحتاق عضو المجلس الذي يبلغ مرتبه نهاية الوظيفة التي يشخلها العملاوة المتررة الوظيفة الأعلى مباشرة بشرط الا يجاوز نهاية مربوطها مؤداه أن هذا المضو ببلوغه نهساية مربوط الوظيفة التي يشخلها غان له الجق مالى أصبح اقتضساء مرتب الوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها وبن ثم أصبح هذا الحد هسو المصد الأشمى المسموح به وقا للقوانين المعمول بها و بالتالم فانه لا يهجد ما يحول دون الجمع بين تطبيق الحكمين المسار الهما على السسادة أعضاء محلس الدولة وقا للشراط الكرة لكل ينها .

d____131

انتهى رأى التعيمية الصومية لتسمى المنتوى والتشريع الى سريان حكم المادة ٤٦ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار الايه على السادة الأسادة مستشارى مجلس الدولة من تتواهر في شائهم شروط انطبائها ،

و فتوی رکم ۱۹۹۳ فن ۱۹۹۰/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/۱۹/۱۹ ملف رقم ۱۹۸۱/۱۹/۱۹ یه ۰

· (۲۲۰) جاسة ۱۷ من يفان سنة ۱۹۹۰

ُ عَمَالُتُ أَنْ هَزَا لَهِ جَوَّاكِيةَ لـ الأعَاد أنها ﴿ عَرِياتٍ الرَّكُولِ أَوْ الدَاجَاتُ الآلِيةَ لَلْمَعا يُعَ في العمليات الأمرينة ﴾ ﴿

القانون رقي ٧٠ لُسنة ١٩٧٥ في شان استراد عربات الراثوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات العربية واعالها من الرسوم الجعركية والقانون دقم ٩١ أسَّنة ١٩٨٣ والقانون رقم ١٨٦ كسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعقاءات الجمركية أسالشرع قد أسبغ نوعا من الرعاية على مصابى العمليات أفعرنية عن أفراد القوات المسلحة والعاملين الدنيين بها الذين تقعقهم اصابة كبرة يترتب عليها الشبلل إو فقد الأطراف وتستدعي حالاتهم توفير وسيلة نقل مناسبة فاصدر عدة تشريعات تهدف إلى اعدًا، هؤلاء من الضرائب الجمركية وقيرها من القرائب والرسوم الملحقة بها التي قد تستجق عل ما يستوردونه من سيادات رُكُونِ او دُراچات آلية مَجْهِرَة تَجِهِيزًا خُبِيا خَاصاً _ القاعدة القَانُونِية تحكم بوجه عام الوقائم والراكل التي تتم تمت سلطانها فتسرى باثر مباشر عل الوقائع والراكز القانونية التي كتو بعد تَفَاِدُهَا ولا تِتِسْحَيه عَلَى النَّاشِي إلا إذا وجِد نَسَ سَرِيحٍ يَقُرد لِهَا الرا: دِجِبيا -اثر ذلك : أنْ الإعلام القرر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ يكون له مجال أعمال لايختلط ولايتداخل مم الاعقاء الذي تضبهه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ أو الاعقاء القرر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ـ أساس ذلك : أن مستوردي سيارات الركوب الصغرة أو الدراجات الآلية الغافسمة للاعفاء المقرر طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ تتحدد مراكزهم القانونية في الرقت الذي تتعقق فيه الواقية النشئة للفريبة والتي تتعدد بلعظة دخول الأشياء المستوردة الى البلاد وهو ما يقتضي ان تسرى احكام اثقائون العبول به في هذه اللحظة عل تلك الراكز .. التصرف في الأشباء المطاة يخضع للقانون الذي تم اعلاؤها في ظله وليس للقوائن اللاحقة التي أعادت تنظيم دلنا الإعقاء ... تطبيق •

تبين للجمعية العبومية أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن المتيراد عربات الركوب أو المراجات الآلية للمصابين في العليسات الحربية واعلقها من الرسوم الجبركية ينص في المادة (١) منه على أنه «يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلندرات غائل أو «راجة آلية مجهزة واحدة تضمص للاستخدام الشخصي لكل فرد من أنراد القوات المسلحة أو المالمين المدنيين بها الذين أصبيوا أو يصابون في المهليات الحربية ... » وفي المادة (٢) على أن « تعفى عربات الركوب أو الدراجات المسلر اليها في المادة (١) من الضرائب الجبركية على أن « يعظر التصرف في العربات أو الدراجات الألية المسار اليها في المادة (١) من الضرائب الجبركية على أن « يعظر التصرف في العربات أو الدراجات الآلية المسار اليها في المادة (١) بأى نوع من النواع التصرفات القانونية لدة خمس سنوات من تاريخ وصولها إلى الأراضي الصرية ما لم تصحيد عتسها المرائب

الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الاعناء منها بالتطبيق الهادة (٢) . . . * وأن القالون رقم 11 أسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجمركية تنص في المادة (٥) منه على أنه (في حالة التصرف في السيارة أو الدراجة المفاة بعد مشى خبس سفوات تستحق الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم ونقا لحالتها وتبيتها ونئة التعريفية الجمركية السائدة في تاريخ السداد . . . » وأن القانون رتم ١٨٦ لسنة ١٩٨٢ باصدال قانون تنظيم الاعقاءات الجبركية ينس في المادة (٢) من مواد الاصدار على الغاء القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ٠٠٠٠٠٠٠ ٪ كما ينص في المادة ٣ منَّه على أن « تعنى من التعريفة الجمركية وبشرط المعاينة . ٢ - سيارة ركوب صغيرة ذات اربعة سلندرات عامل أو دراجة آلية واحدة بشرط أن تكون مجهزة تجهيزا طبيا خاصا تخمص للاستخدام الشخمى لن يصاب من أفراد القوات المسلحة والعابلين المنين مها الذين اصنيوا أو يصلبون في العمليات الحربية ... ونتج غن أصابتهم شلل أو مقد أحد الأطراف والذين تستدعى حالاتهم بناء على قرار المجلس الطبي المسكري المركزي نزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاِصاً وذلك ونقا للشروط الآتية: ١٠٥٠٠ (و) يحظر التصرف في السيارة أو الدراجة المفاة بأي نوع من أنسواغ التصرغات القانونية لدة سيع سنوات من تاريخ الافراج عنها جركيا ما لم تسدد الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الاعقاء منها . . . وفي حالة التصرف في السيارة أو الفراجة بعد مفي سبع سنوات تستحق الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقاً إحالتها وتبيتها ونسبة التعريفة الجبركية السارية في تاريخ السداد . . . » .

السستفاد من ذلك ان المشرع قد اسميغ فرعا من الرقابة على مصابى العمليات الحربية عن أقراد القحرات السلمة والعاملين المدنيين به القبل القبل التن تلحقهم اصابة كبيرة يترتب عليها الشلل أو فقسد الإطسرات وتستدع سالاتهم توفير وسيلة نقل مناسبة ، فقد اصدر ثلاثة تشريعات والرصوم الملحقة بها التي قد تستحق على ما يستوردونه من سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وذلك بالقوانين أرقتم الا مسنة ١٩٨٧ المسنة ١٩٨٦ المصابق التلويه عنها . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القاعدة الاقادية تحكم بوجه عام المؤقات والمرابع علم المؤقات والمرابع المهابية المقرة بهن تاريخ علم المؤقات والمرابع على الوقات والمرابع المؤسسية والمرابع المهاشر على الوقات والمرابع المقانونية التي تقيم أو نتم بصحد نفاذهسا

ولا تسحب على الماشي الا اذا وجد نص صريح يقرر لها أثرا رجعيا ،
همن ثم ، غان الاعفاء المقرر بالقانن رقم ٧٥ لبسنة ١٩٧٥ المسار اليه
پكون له مجال اعبال لا يختلط ولا يتداخل مع الأعفاء الذي تضبيعنه
للقانون رقم ٩١ لسفة ١٩٨٦ او الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٨٦ لسفة
المداجك القسار اليه ، ذلك أن مستوردي سيارات الركوب السفيرة أو
الدراجك الآلية الخاضمة الاعفاء المقرر طبقا للقانون رقم ٧٧ لسفة
الدراجك المشار اليه ، تتحدد مراكزهم القانونية في الوقت الذي تتحقق
غيه الواقعة المنشئة للفريبة والتي تتحدد بلحظة دخسول الاسسياء
المستوردة الى البلاد ، وهو ما يتخفى أن تسرى اعكام القانون الممول
المعان به في هذه اللاحفاة على تلك المراكز ، وتبعا لذلك غان التصرف في الاثنياء
المحدد باثر رجمي على مراكز قانونية يحكمها القانون السابق وهسو
الا يجوز ، الا بجوز ، والا يكن في ذلك تطبيقا لاحكام القانون السابق وهسو
الا بجوز ، الا بحوز ، اللاحدة الا بحوز ، الا بحوز ، الا بحوز ، الا بحوز ، اللاحدة الا الماحد
المدينة المدينة يحكمها القانون السابق وهسو
الا بجوز ، اللاحدة الاعاد المدينة يحكمها القانون السابق وهسو
المدينة المدينة المدينة المدينة بحكمها القانون السابق وهسو
المدينة المدينة الإسلام المدينة المد

كسنك

انتهى رأى الجمعية المهومية لتسمى النتوي والتشريع الى عدم حسواز عطسالية السميه / • • باية شرائب او وسوم جمركية عن الصيارة التى استوردها بالتطبيق الاحكام المتشنون ردم عالا استة ١٩٤٥ في شأن استوراد عويات الركوب او الدراجات الأولى المسابعة في العطبانين العربية واعتلها من الرسوم الجريكية ما وعود رحم عدم مع ١٩٩٠/١٩٩٠ بعد وعود رحم عدم المعربية وعمره المعربية وعدر المعربية وعدر المعربية عدم عدر ١٩٩٠/١٩٩٠ من الرسوم الجريكية ما وعود رحم عدر ١٩٩٠/١٩٩٠ على الرسوم الجريكية ما وعود رحم عدر ١٩٩٠/١٩٩٠ على المعربية عدر المعربية واعتلها عن الرسوم الجريكية ما وعود رحم عدر المعربية عدر المعربية المعر

(441)

جلسُــة ١٧ من يتـاير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنون بالدولة .. مرتب .. علاوة تشجيعية .. مناط استحقافها (شافل وطاقب الدرجة المعازة) .

المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة السادد بالقانون ولم ١٧ استة ١٩٧٨ - المشرع اجاز بشروط خاصة حمدها منع علاوة تشجيعية للعامل تعادل العلاوة الدورية المؤلفة الدورية واشي مراحة بضع هذا الملاوة للعامل وقو تجاوز بها الأجم القرر لديجة الوظيفة المستناء يبد حده عند القدر المسجوع به المستناء يبد حده عند القدر المسجوع به المستناء يبد حده عند القدر المسجوع به المستناء يبد حده عند القدر المسلموع به الموادية وهو نهاية الربط النباب تقلر لشاغل وظافة الدرجة المستناء الواددة على قدة جدول لمرتبات الا يجوز تجاوز هذا الربط المرتبات المقابلة المناب بالدولة الشاب المرتبات المستحديث بعاد يجاوز الربط الثابات المقرد المسلمين المنابع المنابع المسلمين المنابع وطافة المرابع المسلمين المنابع وظافة المرجة المستنازة عليا المحدول الربات المستمين المنابع وطافة المنابع من المنابع المنابع المنابع وطافة المنابع والمنابع المنابع المناب

استعرضت الجبعية العبوبية غنواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤ التى النعت المادرة بتاريخ ١٠٧١/٤/٨٦ التى انتهت الاسباب الواردة بها . الى عدم جواز بنع العالم علاوة تشجيعية بها يجاوز الربط الثابت المفصص المناغلي وظائف الدرجة المبتارة كما استعرضت ما نص عليه تانون نظام العالمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ في الملاة ٢٥ منه مع انه « يجوز الدحلطة المختصة منح العالم علاوة تشجيعية المجرد القررة حتى ولو كان ثقد تجاوز نهاية الأجسر المترر الوظيفة وذلك طبتا للأوضاع التى تقررها وبمراعاة ما يأتى : معادرة تشجيعية للعالم تعادل المعارة الدورية القررة ٥ وتفي صراعة علاوة تشجيعية للعالم تعادل المعاوة الدورية القررة ٥ وتفي صراعة التى يشتقها وتت حصوله على العلاوة) وذلك باعتبار أن جدول التي يشتقها وتت حصوله على العلاوة) وذلك باعتبار أن جدول ونهاية كل وظيفة حد حدد بدايسة ونهاية كل وظيفة وون شم كان طبيعيا أن يواجه المشرع حالة وصول

مرتب المامل الي نهاية مربوط درجية وظيئته واستحقاقيه علاوة تشجيعية ٤ مُعْمَى بحصول المابل على الملاوة في هذه الحالة على الرغم من وصول مرتبه الى نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها . واذا كان الأمر كذلك مان هذا الاستثناء يجد حده عند القدر السموح به الدرج بالعلاوات الدورية وهو نهاية الربط الثابت اللقرر لشاغلي وظائف الدرجة المتازة الواردة على تمة جدول المرتبات المشار اليه ، غلا يحوز تجاوز هذا الربط بعد نهاية الطاف بالنسبة لمرتبات العسايلين المنيين بالدولة والذي لم يجز الشرع تجاوزه ، ومن ثم غان العاملين المتنيين بالدولة الشاغلين للوظائف العليا لا يستحقون عسلاوات تشحيمية بما يجاوز الربط الثابت المترر لشاغلي وظائف الدرجة المنازة الذي اعتبره المشرع حددا اقصى ارتبات هولاء العاملين لا يجوز تجاوزه -وتبعا لذلك ، غانه ومتى ظهرت ارادة المشرع في ذلك ، غانه لا يكون هناك محل للتول بأن حظر منع هؤلاء العاملين للمسلاوة التشجيعية والتي تعتبر من تبيل الحوافز المادية يترتب عليه تضييق نطاق نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الشار الله خلافا لما تصده المشرع . وبالتالي غانه يتعين مراعاة التثيد بالحد الاتصى للمرتبات الأساسية والوسط الثابت المترر اشاغلي وظائف الدرجة المتازة عند تقرير العلاوات التشجيعية للماملين من شباغلي الوظائف العلما .

وتطبيقا لذلك ، ولما كان من شأن تقرير علاوة تشجيعيسة للسيد رئيس تطاع التعريب بالجهاز المركزى المنظيم والادارة أن يصل مرتبه في ١٩٨٢/١١/١ الى ٢١٩ بعد أن كان ،٢١٧٥ وكان ذلك يجاوز الربط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة المتازة ، طبقا لجسدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وتعديلاته ، عان القرار الصادر في هذا الشأن يكون مخالفا للقانون ، وتصل المخالفة الى حد الاتحدام ، مها يتمين مهه سحب هذا القرار دون التقيد بالمواميد المقررة لسحب القرارات الادارية .

من أجسل ذلك

انتهى راى الجمعية المعرمية لقسدمى الفتوى والتعريع الى عدم جواز منع رئيس تطاع التعريب بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة علاوة تشجيعية بالتجاوز للريط الثابت المقرر لمشاغلي وطائف الدرجة المتازة

﴿ فتوى رقم ١٩٠ في ١٩٠/١/٩١ جلسة ١٩٩٠/١/١٩ علف رقم ١٩٩٠/١٠٧١ ﴾ •

(777)

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠

ضرائب - الشريبة على الاستهلاك - مناط استحقاقها على السلم الستورية (جهاراي . قانون الشريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٨١ .. حدد الشرع استعقاق الفريبة على الاستهلاك بالنسبة للسلع الستوردة بتحقق الوالعة النشئة للفريبة الجمركية وأوجب تحصيل علم الفريبة وظا كلاجراءات القررة بقانون الجماراة كها اعتدفي تقدير قيعة السلع المستوردة عند ربط ضريبة الاستهلال الستحقة عليها بذات اللهة التطلق اساسا لتعديد الفريبة الجمركية وطبق على ايداعها بالمغازن احكام الستودعات الواردة بقائون الجمادل - وسيرا مع هذا الاتجاه اخضع الشرع السلع الشار اليها لأحكام للخالفات. والتهرب والتصرف في القبيوطات الواردة بقانون الجعارك - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تلشار اليه حدد في الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه الأحكام الغاصة بالغالفات والتهرب والنعرف. في الضبوطات وتوقيم القرامات الواجبة التطبيق على السلم الغاضمة لأحكامه وقد كفيت هذه الأبواب في بعض مواردها الثمن صراحية عل سريان أحكامها على السلم الستورية ومستورديها ... أحال الشرع في المادة (٥٩) من القانون الشار البه في تحديد الأحكام التي تسرى على السلم المستوردة في الجالات الشار اليها الى تلك الواردة بقانون الجهاري ... الر ذلك : _ السيام المستوردة تغضم أصلا لأحكام المقالفات والتهرب والتصرف في الضيوطات. الواردة بقانون الجمارك وذلك وفقا لعكم الاحالة المصوص عليه بالمادة (٥٩) سألفة الذكر كها تقضم أيضًا لما تضمنته الأبواب ١٢ ، ١٧ ، ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ من تصوص تقفى صراحة يسريان احكامها على السلع المستوردة .. لا يوجد ما يحول هون. الامتناع عن تطبيق احد الأحكام الحال اليها سواء على السلع الستوددة الخاضعة لضريبة الاستهلاي أو عل مستورديها اذا كان هذا العكم لا يقبل بعسب طبيعته التطبيق عل أيا منها ... تطبيق ٠

تنص المادة ٢ من تانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالتانون. رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٨١ على أن تفرض الضريبة على السلع الواردة. بالمحدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها .

وتنص المادة } من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة بجرد بيع السلعة لما السلع المستوردة الخاضعة لأحكام هذا القانون. فتستحق الضريبة عنها بتحقق الواتعة المنشأة المضريبة الجبركيسة وتصصل وفقا للاجراءات المقررة للضريبة الجبركية ... ؟ .

وتنص المادة ، إ على أنه لا في حالة أنخاذ تبية السلمة أساساً لربط الفربية تقدر تبية السلع المنتجة محليا الخاضمة للفربية بسعر بيع المنتج للسلمة السائدة في السوق في الظروف العادية ، وتقدر تهية السلع المستوردة بنفس القيبة المتخذة اساسا لتصديد الفريسة . الجركية . . » وتنص المادة ١٧ على أنه لا على المنشات التي تستورد. سلما خاضعة للضربية ان تقدم الى المسلحة اقرارا شمهريا موضحا به الكبيات التى قابت باستيرادها وقيمة الضربية المسددة الى مصلحــة الجمـــارك ٠٠ » .

وتنص المادة ٨٨ من الباب النساني عشر الخسامي بالمخالفسات وعنوباتها على انه « مع عدم الأخلال بما تقرره اية توانين اخرى من عقوبات اشد تماتب بغرامه لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيه غضلا عن الضريبة المستحقسة في الأحسوال الآتية ... (٥) مخالفة أي حكم من أحسكم المواد ١٧ ... من هسذا القانون وتنص الملدة عمن الباب الثالث عشر الخاص بالتهريب من الضريبة ويعاتب عليها وعقوباتها على أن « يعتبر في حكم التهرب من الضريبة ويعاتب عليها يذات المعقوبات المتصوص عليها في المادة ٣٥ ... (٤) حيازة السلع الخاسمة للضريبة صواء كانت محلية أو مستوردة بقرض التجارة دون أن دون مصدوبة بمستقدات أو ملصقات أو اختلم تفيد سداد المضريبة المستحقة شئيبا عده .

وتنص المادة ٥٧ من البلب الرابع عشر الخساص بالتصرف في المنبوطات وتوقيع الغرامات على أن « للمصلحة التصرف في المنبوطات وادوات النهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها أو تؤول البهسا نتيجة التصالح ٠٠٠ » واخيرا تنص المادة ٥٩ على انه « مع مراعاة نص المادة (٢) من هذا القانون تعرى بالنسبة للسلع المستسوردة الخاشعة للضربية المتررة بهذا القانون احسكام مخسالفات والتهسرب والتصرف في المضبوطات المنصوص عليها في قانون الجهارك ٠٠٠ » .

ومن حيث أنه بين من استعراض احكام القانون رقم ١٩٣٢ اسسنة المداية المداية المداية المداية المداول المرع اخضع جميع السلع المستسوردة والمسلية الواردة بالجدول المرنق به الضريبة على الاستهلاك وخص السسلع المستوردة الخاضمة لهذه الفرية بنظام قانونى يتميز في كثير من عناصره من النظام الذي تخضع له السلع المنتجة محليا ويشابه الى حد كبير نلك انتظام المقرر لاستحتاق الضريبة الجبركية فقسد حسدد المشرع الستحقاق الضريبة على الاستهلاك بالمسبة للسلع المستوردة بتخفيق للإمراعات المقررة بقانون الجبارك كما اعتد في تقدير تهسسة السسلع للجراعات المقررة ، عند ربط ضريبة الإمبارك كما اعتد في تقدير تهسسة المسلع المستوردة ، عند ربط ضريبة الامبارك كما وعلق عليها بذات القيساة المنتفذة اساسا لتحديد الضريبة الجبركية ، وطبق علي ايداهها بالمكان المستودعات الواردة بقانون الجبارك ، وسيرا مع هذا الاتوساه الحكام المستودعات الواردة بقانون الجبارك ، وسيرا مع هذا الاتوساه

أخضع المشرع السلع المسار اليها لاحكام المخالفات والتهرب والتصرف. في المضبوطات الواردة بقانون الجهارك .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٣ اسنة المسار اليه قد حسدد في الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه الأحكام الخاصة بالمخالفات والنهسرب والتصرف في المضبوطات وتوقيع الغرامات الواجبة التطبيق على السلع الخاضمة لأحكامه وقد تضبنت هذه الأبواب في بعض موادها النص صراهة على سريان محكمها على السلع المسنوردة ويستورديها ٤ منالمادة ٨٤ من الباب الثاني عشر الخاص بالخالفات وعقوباتها قضت بتوقيع المعقوبة المقررة بها على المنشآت التي تستورد سلما خاشصة للضريبة في حالة اخلالها بالالتزام الذي يغرضه عليها حكم الملاة ١٧ من القانون المذكور والذي يوجب عليها أن تقدم الى مصلحة الضرائب اعرارا شهوريا بالمسلع التي تم استيرادها والضربية المستددة عنها كما تعتبرت المادة ألا من الباب الثائث عشر في حكم النهريب حيازة السلع سواء كانت مستوردة أو محلية بغرض التجارة أذا الفريبة المستقدات أو الملصقات أو الاختام المثبتة لسداد الفريبة المستقدة عليها .

ومن حيث أن المشرع قد حدد مجال انطباق أحكام القانون رقسم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ بحيث تسرى الضريبة المقررة به على جبيع السلع المستوردة والمطية الخاضعة لأحكلهه وكان السلم به هو سريان جميع الاحكام الواردة به عافى ذلك الأحكام الخاصة بالمخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات وتوتيع الغرامات على السلع المسلر اليها بنوعيها المطي والمستورد الا انه لما كان المشرع قد احال في المادة ٥٩ منه في تحديد الأحكام التي تسرى على السلع المستوردة في المجالات المشار اليها الى تلك الواردة بقانون الجمارك ومن ثم مانه يتمين عند تحسديد احسكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواجبة التطبيسق عسلي السلع الخاضعة للتاتون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التبييز بينها حسب مصدرها غاذا كانت من السلع المنتجة مطيا غانها تخضع للأحكام الواردة بالأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من القانون المنكورة الما آذا كانت من السلع المستوردة غانها تخضع أصلا لاحكام المصالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وذلك وفقا الحكم الإحالة للنصوص عليها بالملاة ٥٩ ساعة الذكر كما تخضيع أيضيا لما تضيئته الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من التلفون رتم ١٣٣ لصلة ١٩٨١ من تمنوص تقضى صراحة بسريان أحكانها على السلم المستوردة ككة عو الشبان بالنسبية لمكم البند (٥) من الحادة ٤٨ ، والبنبد (٤). من المادة ٥٤ مسالفتي الذكر ·

ومن حيث انه لا يغير من ذلك المحاجة بأن بعض الأحكام المحسال اليها بقانون الجهارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لا تخاطب سوى مستوردي السلم الخاضمة للضريبة الجبركية دون مستوردي السلم الخاضمسة للضربية المقررة على الاستهلاك وذلك كنص المادة ١١٤ من قانون الجمارك التي تقضى بتوتيع عقوبة الغرامة على ريانية السفن أو تسادة الطائرات ووسائل النقل في الحالات المحددة بها غهذا النص لا يتصور تطبيته على مستوردي السلم الخاضعة للضريبة على الاستهلاك ذلك أن تطبيق أحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة يقانون الجبارك على السلم المستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أمر مصدره حكم الاحالة المنصوص عليه بالملاة ٥٩ من القانون رتم ١٣٣ السنة ١٩٨١ المشار اليه ، الأصل أن هذه الاحالة تجد حدما الطبيعي غيما لا يتعارض وأحكام القانون المحيل بحيث يستبعد من تطبيق الأحكام المحال اليها ما لا يتغق وطبيعة الضريبة المتررة على الاستهلاك وبالتالي غلا يوجد ما يحول دون الامتناع عن تطبيق الأحكام المحال اليها سواء على السلم الستوردة الخاضعة لضربية الاستهلاك أو على مستورديها اذا كان هذا الحكم لا يتبل بحسب طبيعته التطبيق على أيا منهما .

كما لا وجه للتول أيضا بتطبيق أحكام المفالفات والتهرب والتمرف في المضبوطات الواردة بالقاتون رقم ١٣٨٣ اسنة ١٩٨١ المشار اليه على السلع المستوردة الخاضمة لأحكابه والتي لا بثيل لها في الاحكام الحال اليها بقاتون الجمارك ذلك أن مقتضى أعمال حكم الاحالة المنصوص عليه بنالدة ٥٩ سلفة الذكر أن ينصسر عن هذه السلع تطبيق الاحكام الواردة يالإبواب ١٢ ، ١٢ ، ١٤ ، من القاتون المقرر للضربية على الاستهلاك بوذلك غيما عدا ما ورد بشأنه نص صريح بالتطبيق على السلع المشاز المها وذلك على الشعو السلع المشاز المها وذلك على الشعو السالف بيلة ه.

للا الله

انتهى رأى الجمعية المومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع السلع المستوردة الخاضمة الشربية المتردة على الاستهلاك لاحسكام المشالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات الواردة بقاتون الجمارك

وكذلك للأمكام الواردة في الأبواب ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لمسنة ١٩٨١ المشار الله وذلك نيما نضمنه هذه الأبواب من نصوص تقضى بسريان احكامها على السلح المشار اليها وذلك على الوجه سالف المعان .

ر فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۹۰/۳/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۷ ملف رقم ۳۸۸/۲/۳۷) •

(TTT)

جلسبة ١٧ يتباير سنة ١٩٩٠

خرائب _ خريبة النعقة _ مناط استعقاقها _ الاعقاء منها _ ﴿ هيئة الأوقاف المصرية ﴾ •

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوقاف الصرية وقانون ضريبة السفة الصادر بانقانون رقم ١١١ كسنة ١٩٨٠ ــ الشرح في المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمقة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فرض هذه الضريبة سنويا على السندات ايا كانت جهة اصدارها وجميع الأسهم والحصص والألصبة الصادرة من الشركات الصرية سواء كانت مساهمة أو توصبة بالأسهم أو ذات مستولية معدودة ... الشرع عند تقرير تلك الفريبة على الأوعية الذكورة لم ينظر الى شبغص مالكها ومقدرته عل الوفاء بالضرائب أو شبغص الستفيد منها ب اساس ذلك : انها ضريبة عينية مفروضة على واقعة تعلك راس المال ولها صفة الدورية ... أثر ذلك : لا يلزم تعثيل السندات والأسهم والعصيص والأنصبة في صكوك تسلم لاصحابها الذين يتحملون بعبه الضريبة .. يتحصر الاعقاء من أداء الضريبة الذكورة في حالة وحيدة تتعلق بالشركات تحت التصفية .. متى كانت هيئة الأوقاف المرية قد ساهمت بمبلغ (١٠) مليون جنيه من الأوقاف التقرية التقدية في رأس عال احدى الشركات المعرية الساهمة فان الأسيم التي تمثل نصيب الهيئة في راس مال الشركة تغضع لضربية الدمقة .. لا وجه لاعقاء الهيئة من اداء هذه الضريبة بعقولة الها تتولى ثبابة عن وزير الأوفاف بصفته ثاظرا عل الأوقاف الخبرية اداره هذه الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها باعتبارها أموالا خاصة تنفيذا أشروط الواقفين - اساس ذلك : أنه أيا ما كان مالك الأسهم أو السبتفد منها فانها تغضع للغريبة المذكورة التي لم يعف منها سوى الشركان تحت التصفية .. تطبيق •

استمرضت الجمعية العبوبية المادة (1) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ باتشاء هيئة الأوقاف المصرية التي تنص على أن « تنشأ هيئة علية تسمى « هيئة الأوقاف المصرية » تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الأوقاف ١٠٠ » . والمادة ٥ من ذات القانون التي تنص على أن « تنول الهيئة نيلة عن وزير الاوقاف بصفته ناظرا على الأوقاف الخيرية ادارة هذه الاوقاف واستثبارها والتمرف غيها علي اسمس اقتصادية بقصد تنبية أدوال الاوقاف باعتبارها أدوالا خاصة من اللجان والمحلكم بشأن القسية أو الاستحقاق أو غيرها من مصيلة ما تؤديه الهيئة الى الوزارة « كما استهرضت الجمعية المادرة من حصيلة ما تؤديه الهيئة الى الوزارة « كما استهرضت الجمعية المادة التي تنص على أنه « لا تسرى الضريبة على المابلات التي تجرى بين المهات الحكومية أو بينها وبين شخص معفى من الشريبة .

واذا كان التعامل بين جهة حكومة وشخص غير معنى من الضريبة. غيتحمل هذا الشخص كامل الضريبة المستحقة على التعامل .

وتعفى من الضربية أوراق حركة النقود « الملوكة للحكومة ، • والمادة ١٤ من ذات القانون التي تنص على أنه « يقصد بالجهات الحك مية في تطبيق أحكام هذا القانون :

 (أ) وزارات الحكومة ومصالحها ، والإجهزة التي لها موازنـــة خاصة بها .

(ب) وحدات الحكم المطي .

(ج) الهيئات العابة ... « والمادة ٨٣ منسه التى بنص على ان لا تستحق ضريبة سنوية على السندات ايا كانت جهة اصدارها ، وجبيع الاسهم والمصمس والانصبة الصادرة من الشركات المصرية سسواء دسب مساهبة أو توصية بالاسهم ، أو ذات مسئولية مصددة وسواء مثلت للا الاسهم والعصيص والانصبة والسندات في صكوك أو لم تمنل وسيراء سلبت الصكوك لاصحابها أو لم تسلم وذلك على النجو الآتى ٠٠ » والمادة ٨٦ منده التي تنص على أن لا تمنتحق الضريبة مقدما في أول ينساير من كل مسنة ، ويقع عبرها على صحاحب الورقة المالية في أول ينساير من كل مسنة ، ويقع عبرها على صحاحب الورقة المالية

وعلى الشركات والهيئات التي أصدرت الورق أو الحصة أو النصيب أن تؤدى الضريبة الى مصلحة الضرائب خلال ...، وتعنى من الشريبة الشركات تحت النصفية » .

واستبانت الجمعية أن المشرع في المادة ٨٣ من تانون ضربية الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ غرض هذه الضربية سنويا على السندات أيا كانت جهة اسدارها ، وجبيع الأسهم والحصص والإنصبة السادرة من الشركات المحرية سواء كانت مساهمة ، او توصية بالأسهم ، او ذات مساولية محدودة ، ولم ينظر المشرع عند تقرير علك الضربية على الأوعية المستوية ، الى شخص مالكها ومقدرته على الوقاء بالمشرائب أو شخص المستقيد منها ، غهى ضربية عينية مغروضة على والدمة تبلك رأس المال ولها صفة الدورية ، وذلك غلا يلزم تبغيل السندات والأسمع والحصص والأنصبة في صكرك تسلم الإصحابها الذين يتحملون بعبه الضربية هدا ويتحدر الاعقاء من اداء الضربية المذكورة في حالة وحيدة تتعلق بالشركات تصا

ولاوجه للتول بأن النص على اعفاء أوراق حركة النقـود الملوكسة

لا للحكومة ع من ضريبة الديفة وغقا لحكم المادة ١٢ من ذات القانون
يتنفى اعفاء الأوراق الملية والحصمى والانصبة الملوكة لها من ضريبة
للديفة المنصوص عليها في الملاة ٨٣ سالفة البيان . ذلك أن الاعفاء من
للمربية طبقا لنص المادة ١٢ المذكورة _ وما استقر عليه افتاء الجمعيه
المحوية طبقا لنص المادة ١٢ المذكورة _ وما استقر عليه افتاء الجمعيه
المحوية _ يقتصر على الأوراق المتطقة بالحركة الداخلية المتقود غيما
بين المرع الحكومة ومصالحها ، ولا يبتد الى الأوراق المالية والحصص
والاتعــــة الملكة للمكومة .

وبقى كانت هيئة الأوتف _ في الحالة المروضة _ تد ساهبت بببلغ (1) مليون جنيه من الأوتف الخيرية النقدية في رأس مال الحدى الشركات المصرية المساهبة ، غلن الأسهم التي تبشل نصيب الهيئة في رأس مال الشركة تخضع لضربية الدمفة وفقا لحكم الملاة ٨٣ المشار اليها ، ولا وجه لأعفاء الهيئة من اداء هذه الغربية متولة انها تتولى نيلبة عن وزير الأوتف بصفته ناظرا على الأوتات الخيريسة تتفيذا لشروط الواقفين اذاته ايا ما كان مالك الأسهمالمال ال المستفيد تتفيذا لشروط الواقفين اذاته ايا ما كان مالك الأسهمالمال ال المستفيد تحت التضيية على النحو المساف بياته ، وهو الأجر غير المتحقق في المحالة المحروضة .

نلسك

انتهى رأى الجمعة العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الأسهم التي تبثل نصيب هيئة الأوقاف المحرية في رأس مسأل المسدى الشركات المساهمة المصرية لشريبة الديفة طبقا لنص المسادة ٨٣ من القانون رقم 111 لسنة ١٩٨٠ للأسباب السابق ايضاهها .

ر فتوی رقم ۷٤٦ فی ۱۹۹۰/۲/۳۷ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۷ ملف رقم ۲۴۸/۲/۳۷ .

(TTE)

هاسة ۷ بن فبراير سنة ۱۹۹۰

جامعات حد دلكرع المجامعة حقابل الريادة حالقانون رقم 21 لسنة 1947 بشاق تنظيم الاجادية من المسلحية والالدوية الاجادية عند الكرع اختصاصات وتربي الجهامية بادورة شنون الاجامعات والملحية والالدوية والملاوية والمسلحية والمسلحية والمسلحية والمسلحية المسلحية عن مسبب طبيعته وجود صلة بباشرة بين متول الريادة ومن يتأخط من الحالات المسلحية بن بها حلما الأمر لا إستحق الا الخالات من مبال الاحتكاف بالطلاب والاقراب منهم الملكون بالمسلح مسلح بالريادة برئيس الجامعة الذي يعتبر خلال منهم وللسحة للمسلحية المسلحية على سبيل الاحتكاف المسلحية المسلحية المسلحية المسلحية المسلحية المسلحية المسلحية المسلحية على سبيل الاحتكافية المسلحية على سبيل الاحتكافية على سبيل التلاكافية المسلحية على سبيل التلاكافية على سبيل المسلحية على سبيل المسلحية على سبيل المسلحية على سبيل التلاكافية على سبيل المسلحية على المسلحية على المسلحية على سبيل المسلحية على المسلحية على

تنص المادة ٢٥ بن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشسأن تنظيمم المجابعات على أن « يصدر بتعيين رئيس الجابعية قرار بن رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى ٥٠٠ ويكون تعيينه لدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال بدة تعينه شاغلا وظيفسة أستاذ على سبيل التذكار ٥٠٠٠ »

وتنص المدة ٥٦ من ذات القانون على أن « يتولى رئيس الجامعة ادارة شئون الجابعة الطعية والادارية والمائية ٥٠٠ .

وتنص المادة 1۸ من ترار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه على أن « يكون رئيس الجامعة متفرغا وتكون له السلطات المخولة للوزير بالنسبة للملماين من غير أعضاء هيئة التعريس ٠٠٠٠ ٠ .

وتنص المادة ٢٢ من ذات اللائحة على أن « يشكل مجلس الكلية من بين أمضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصيين لجانا غنية أبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه وعلى الأخص اللجان الآتية : () لجنة شئون الطلاب . • • •

وإنسى المادة ٢٨ على أن « تتولى لجنة شئون الطلاب بالكلية بصفة خاصة المسائل الآكيسة : ٠٠٠

 إ __ تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو الكلية أو المهد رائد من أعضاء

وبناد ما تقدم أن القانون رقم ؟ لسنة ١٩٧٢ المسار اليه نظم كينية اغتيار وتعين رئيس الجامعة والشروط المتطابة الشخيل هنده والفرطية كما حدد مسئولياتها وأعباتها والوضيع القانوني لن يشملهسا فاشترط نهين يمين نيها أن يكون شاغلا لوظيفة استاذ في احسدي الجامعات الخاضمة لاحكام هذا القانون لمدة خيس سنوات على الأمل وعلى أنيتم التعيين فيها بقبرار رئيس الجمهورية بنساء على عسرض من الوزير المختص وذلك لمدة أربع سنوات تابلة للتجديد يكون نيها رئيس الجمهة متفرعا لادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ويعتبر خلال هذه الفترة شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكيل .

ومن حيث أن المشرع رعاية منه الشنون الطلاب ومساهمة في حسل مساكلم، ناط بلجنة شئون الطلاب التي يتم تشكيلها من بين اعضاء مجلس الكلية وغيرهم من الاساتذة والمتضمين تنظيم سياسة ريادة عليسة للطلاب يتم من خلالها تقسيم طلاب الغرقة الواحدة الى مجبوعات يكون لكل منها رائد من اعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد تكون مهيته الالتقاء دوريا بالطلاب الوقوف على مشاكلهم العلمية والتمرف على المسعوبات التي تواجهم من اجل المعاونة في حلها بمعرفسة ادارة الجامعة واسانذتها ه

ومن حيث أن المتانون رقم ٦٦ اسنة ١٩٧١ الشسار اليه حسد المتصاصات رئيس الجامعة بادارة شئون الجامعة الطبية والاداريسة والمالية وأن اداء هذه الأعبال يقتضى من رئيس الجامعة أن يكون متغرغا لادائها وهو ما أوجبته اللائحة التغنينية وحرص عليه القانون المذكور وذلك بالنص على اعتباره شساطلا وطلقته السابقة على سبيل التذكار وكان السلم به أن نظام الويلاة الطبية يقتضى بحسب طبيعته سكوسيلة اللائقاء الدورى بالطلاب الماونتهم في حل مشاكلهم سوجسود كوسيلة اللائقاء الدورى بالطلاب الماونتهم في حل مشاكلهم سوجسود وهو أباشرة بين متولى الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها التدريس القائمين بالعبل غالا بها يتيحه لهم هنذا العبال من مجسال المتحاك بالطائب والاقتراب ونهم التحريف و على مشاكلهم وهو بهذه الماحدة أدر لا يمكن استاده الرئيس الجامعة الذي يعتبر شالال مسدة الماضلة متعرفا لاكاد اعبالها وشاغلا اوظيفته السابقة على

سبيل التذكار ولا يحق له بالتلق الحصول على المقابل المقرر نظير القيام يها هذا غضلا عن أن وظيفة رئيس الجامعة وهى تمة الوطائف القيادية بها تنتضى أن تكون الأعبال المسندة ألى شاغلها من ذات جنس طبيعة هذه الوظيفة القيادية غلا يسوغ مع جسامة وضخامة الأعباء الملقاة على عاتق رئيس الجامعة أن يسند أليه القيام بأعبال الريادة لجبوعة سسن طلاب احدى الفرق الدراسية داخل الكلية أو المهد التابع للجامعة التي يراسها .

اللسلة

انتهى رأى الجيمية المبوبية لقسمى النتوى والتشريع الى مستم جواز اسناد أعبال الريادة لرؤساء الجليمات وعدم أهليتهم بالتألى في قلحصول على المقابل المقرر لها .

﴿ قتوى رقم ١٩٤ في ١٩٩٠/٢/١٧ جلسة ١٩٩٠/٢/٧ مرف رقم ١٩٨٤/١٩٦٩). ٢

(TTO)

جلسة ٧ من غيراير سنة ١٩٩٠

عاملون بالقطاع الدام ــ رواتب وبدلات ــ مدى احقية الخلوض على الشركة في بدلات رئيس مجلس الادارة المنحى -

المادتان ٨ ، ١٠ من قائرن نظام المعلين بالقطاع العام المسادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ من الدائل ٣٠ و ٣٧ من قانون مينات القطاع العام وشركاته العسادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٨ من تمين ملوض لادارة شركة من شركات القطاع العام لا يضمرف لل معنى اسئلد سنة ١٩٧٨ من تمين ملوض والدة بالهيكل التنظيمي للشركة لل من استوفى شروط شفلها المقسود مو تكليف المؤفرض (كمة التنظيم للؤلاثة) بمؤاولة اختصاصات ومسئوليات مجلس الأدارة المنجى والمنوط بين تتجاوز نظارة المناسات والمسئولين بين تتجاوز نظاف المهم المهرم بعين تتجاوز نظاف المؤمر لا يكون الا لوظيفة على حدد بالشركة من لا رفحه لا شبيه وضع المؤمر لا يتحر في اطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة مينة مناسلة مناسلة على المنفولة مينة مناسلة على المؤمر لا يتحر في اطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة مينة مناسلة الرفاية دليس مجلس الادارة من أجر وبلات وكالف لا يعرف تعجل مجاوز منعة مكافلة عن الهمة المكلف بها يصدوا الوزير المختبق .

استعرضت الجمعية المهومية المادة ٨ من تانون نظام المالماين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على ان وتضع كل شركة هيكلا تنظيبيا لها وكذلك جدول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بعا يقضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شفلها والأجر المقرر لها ذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون التي تنص على ان هيكون شغل الوظائف عن طريق النميين غيها أو الترقية أو النقل و الندب أو الاعارة اليها وذلك طبقا لقواعد والضوابط والإجراءات. الذي يضمها مجلس الادارة في هذا الشان » . كما استعرضت المادة . ٣ الذي يقدن من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة شخص على أن « يتولى ادارة الشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر مجامس ادارة ويتكون من عدد غردى من الاعضاء . . ويشكل على الوجه الآتي :

(أ) رئيس يرشحه الوزير المختص ...

(ب) أعضاء يعين الوزير المغتمى تسف عددهم ٠٠ وينتئيه.
 التصف الآخر من بين المساملين بالشركة ٠٠٠ ٥ و السادة ٢٧ منه التي

تنص على أن « لكل من الوزير المختص أو الجمعية العابة بأغلبية ثلثى اعضائها تندية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، اذا رؤى أن في استبرارهم اشرار بمصلحة العبل ، على أن يستبر صرف مرتباتهم ومكانساتهم النساء التنحية . .

وعلى الوزير المختص في حالة التنحية أن يمين مغوضا أو أكثر لادارة الشركة » .

واستبانت الجمعية أن المشرع في تانون هيئات القطاع العسام وشركاته سالف الذكر اجاز لكل من الوزير المختص أو الجمعية العاسة لشركة التطاع المام بأغلبية ثلثى أعضائها ، تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم او بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، اذا تبين أن استبرارهم في مزاولة اختصساصاتهم يسؤدي ألى الاضرار بصالح العبل ، على أن يستبر صرف مرتباتهم ومكافأتهم أثناء مدة التنحية . وحتى لا يختل المبل بالشركة مقد الزم المشرع الوزير المختص بأن « يعين » مغوضا أو أكثر لادارتها ، وغنى عن ألبيان أن هذا التعيين لا ينصرف الى معنى اسفاد مهام وواجبات وظيفة دائمسة واردة بالهيكل التنظيمي للشركة الى من استوغى شروط شغلها ، كأحد الوسائل التي حددها تانون نظام العاملين بالقطاع العام لشقل الوظائف الخالية . وانما المقصود منه هو أن يكلف المغوض ـــ لدة التنحية المؤقئة _ بهزاولة اختصاصات ومسئوليات مجلس الادارة المنحى والمنوط بسه أصلًا أدارة الشركة ، وتلك الاختصاصات من العموم بحيث تتجاوز نطاق المهام المقررة لكل وظيفة على حدة بالشركة ، ولا وجه لتشبيه وضب المفوض بالمنتدب ، اذ أن الندب بحسب الأصل لا يكون الا لوظيفة خالية ، ق حين أن وظائف المنحين تظل مشغولة أثناء مدة التنحية ، نضلا عن ان عبل المنوض لا ينحصر في اطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة _ كما سبيق القسول - ·

ومتى كان الثابت ان المفرض لا يشدخل وطيفة مصددة بالشركة المنحى مجلس ادارتها ، ومن ثم غلا يحق الممروضة حسالته تقساضى ما يصرف الشاغل وظيفة رئيس مجلس الادارة من أجر ويدلات ومكافآت، وهذا لا يمنع من جواز اناية المفسوض عن الجهد المبدول في اداء المهسة المكنب بها ، اذا ما ارتاى الوزير المختص تقرير مكافأة له وفقا المسلطات المخولة للوزير في هذا الشأن .

4 13

انتهى رأى الجمعية المهومية لتسهى النتوى والتشريع الى عسيم دهقية الفسوض المعروضة حالته في تقاضي الأجسر والبدلات والمكافآت المقررة لرئيس مجلس الادارة وذلك لا يخل بجواز منحه مكافأة عن المهمة المكلف بها) يحددها الوزير المختص .

﴿ قَتُوى رِقْمِ ١٩٥ فَي ١٩٠/٢/١٧ جِلْسَة ١٩٩٠/٢/٧ مَلْفُ رَقْمٍ ١٩٥/٤/٨٦) •

(277)

جاسة ٧ بن غبراير سنة ١٩٩٠

عقد مدنی ۔ عقد مقاولة : ...

عقد الخفاولة هو عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب الترافى فيه على
عندمرين : العمل الطلوب تاديته او الشيء المراه صنعه ، والاجر اللي يلتزم به رب العمل
ــ الاجر يعد ركنا السيال لا ينطف عقد المقاولة بدونه ــ عقد المقاولة شانه شان سائر
الطود الرضائية الانجري ينطف باينجاب وقبول متقابقين _ يمتير قبولا في مقام ابرام هذا
الصف قيام المقاول بتنفيذ الانحاف المقلوبة حمة ـ تطبيق ،

تبينت الجمعية العبومية أن أدارة المشروعات الكبرى لفرع التبوين النابعة لوزارة الدغاع قد طلبت الى هيئة كهربه الريف القيام بعمليسة توصيل التيار الكهربائي لورش المهات المسكرية بطنطا وتسد تبلت الهيئة المذكورة القيلم بتنفيذ العبلية المذكورة ولم يتفق الطرغان على الأجر المستحق في هذه الحالة واستعرضت الجمعية العبومية حكم المادة ٦٤٦ من التفنيين الدنى التي تنص على ان « القساولة عقد يتعهد بمعنضاه لحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدى عبلا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الأخسر » كذلك المادة ٢٥٩ من ذات التقنيين التي تنص على انه « ادا لم يحدد الأجر سلفا وجب الرجوع في تحديده الى تبهة العبل ونفقسات المتاولة « واستباتت أن عقد المتاولة هـو عقد رضائي لا يشترط نيه . شكل معين وينسب التراضي نيه على عنصرين اثنين العبل الملوب تأديته او الشيء المراد صنعه والاجر الذي يلتزم به رب العمل وهـــذا الأجر بعد ركنا أساسيا لا ينعقد عقد المتاولة بدونه ويجب التبييز في هذا الشأن بين مرضين اولهما أن يعرض الطرمان للأجر ويعجزان عن الاتفاق على مقداره ففي هذه الحالة تكون المقاولة باطلة لاتعدام أحسد -أركانها وثانيهها أن لا يتنق الطرفان على تحديد مقداره رغم اتفاتهها على .موضوع المقاولة غيتم تحديد الأجر في هذه الحالة وغقا لحكم المادة ١٥٩ . من التقنين المدنى وذلك على اساس قيمة العبل ونفقات القاولة ،

ولما كان المسلم به ونقا لأحكام التقنين المدنى أن عقد المقاولسة . شأنه شأن سائر العقود الرضائية الآخرى ينعقد بليجاب وقبول متطابقين وأنه يعتبر قبولا في مقسام أبرام هذا العقد قيسام المقاول بتنفيذ الأعمال المطلوبة منه وكان النابت في الحالة المعروضة أن هيئة كمربة الريف قد خطبت بتوصيل المتبار الكوربئي لورشة المهلت العسكرية بطنطا التابعة

لوزارة الدفاع وتكلفت في ذلك يبلغ ٥٧١ مليم و ١٤٣٩٩ جنيه الدني يشتبل على تنية المهات المركبة وتكاليف التركيب والتكاليف الباشرة وممروفات الاشراف والدراسة وذلك على النحو الوارد تفصيلا بالاوراق المبلغة وان وزارة الدفاع لم تبد أى اعتراض سواء على تنفيذ المبلية أو قيبة تكاليفها بل قابت بسداد مبلغ ١٣٣٥٠ جنيه من قيبتها ومن ثم غانها تكون مازمة باداء الجسزء الباقي والبالغ مقداره ٥٧٠ مليم و ١٤٢١ جنيه لا سيها وانها لم تنازع في قيبة التكاليف بأى وجه من أوجه المنسازعة

انتهت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى السزام وزارة الدغاع بأن تؤدي إلى هيئة كهربة الريف مبلغ ٧١ه مليم و ١١٤٩ حفله .

ر فتوی رائم ۱۹۷ فی ۱۹۷۰/۷/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۷/۱۹۰ ملف رائم ۱۹۳۱/۲/۳۲ ٪ -

(YYY)

جاسة ٧ بن غبراير سنة ١٩٩٠

. جامعات ... اعضاء هيئة التدريس ... التاق لوظيفة بالكادر العام ... ضم هدة خدمة ... حساب. معة خدمة : ...

اليماد المعدد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الباسات لحسول المقاطيين بأحكامه على الدرجة العلمية الطلوبة ليس ميعادا وجوبيا تلتزم السلطة الغتصة باعبال الأثر الترتب عل حلوله بمجرد انتضاء الدة الشار اليها انها هو ميعاد تنظيمي يترك لهلم السلطة مجالا للتقدير واللائمة حسيما تراه معققا للصالح العام واخذا في الاعتبار اللايصات الغاصة بسع البحث والقروف الغارجة عن الارادة ـ القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل يعض أحكام القانون رقو ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات رتب عل عدم حصول اعضاء هيئة التدريس الخاطين باحكامه على الإهل المامي المطلوب خلال الدة المؤر به تقلهم الى الوظائف المادلة بالكادر المام .. هذا النقل لا يقم بقوة القائين بمجرد القضاء المة الشيار اليها بل يتمين لاحداث هذا الأثر مسدور قرار من الوزير المغتمى بعد موافقة مجلس الجامعة ـ الى أن يصدر هذا القرار يقل عضو هيئة التدريس شاغلا لوظيلته متهتها بكافة حقوقه ومزاياها وملزما باعبائها .. اذا حصل على الؤمل الطلوب ولو بعد انتضاء تلك الله الله امتتع عل الوزير المغتمن تطبيق حكم المادة ٢٠٤ مكررا الضافة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ عل حالته .. يعتبر القرار المسادر بالخالفة لذلك فاقدا لسبيه ومشوبا بعيب مخالفة القانون وهي مقائلة جسيمة تتحدر به الى درجة الانعدام فلا تلحقه حسانة ولا يزول عيبه بقوات ميماد الطمن عليه ـ حصول عضو هيئة التدريس على الدكتوراه قبل مباشرة الوزير المطتمى للسلطة القررة له بمقتفى حكم المادة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ــ موداء أن : القرار الصادر بثقله الى الكادر العام يعد قرارا متعدما جدير بالسحب عل ما يتراب عل ذلك من آثار لا مسها فيها يتعلق باعتبار عدة خدمته بوظيفة مدرس عدة متعبلة ... تطبيق •

تنص المادة ؟٦ بن القانون رقم ٤١ استــة ١٩٧٧ بشـــأن تنظيم الجليمات على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجليمات الخاضـمــة: لهذا القانون هم :

- ٠ (١) الأساتذة .
- (ب) الأساتذة الساعدون ،
 - (ج) المرسون ٠٠٠ ، ،
- وتتسى المادة ٦٦ من ذات القانون على أنه 3 يشترط غين يعين. عضوا في هيئة التدريس ما يأتي :
- ١ أن يكون حاصلا على درجة التكتوراه أو ما يعادلها من احدى.
 الجامعات المرية في مادة تؤهله اشغل الوظيفة ٠٠٠ ٠٠

وتنص المادة (٥) من القانون رقم ٤٠ لسعنة ١٩٧٤ في شان بعض الاحكام الخاصة باعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمهدين والقائمين بالتدريس بالكليات والماهد العالية التابعة لوزارة التعليم العاني على أن « يعين في وظيفة مدرس المدرسون المساعدون والمعيدون الحاصلون عند العمل بهذا القانون على درجة الدكتوراه ٥٠٠ أو عسلى درجة الماجستير أو ما يعسادلها عوتصدد القدميثهم في هذه الوظيفة على الوجه الآتي :

١ ــ اعتبارا من ناريخ الحصول على درجة الماجستير او ما يعادلها بشـــره ان يكون قد مضت ثماني سنوات من حصـــولهم على درجة الملجستير أو المبكالوريوس أو ما يعادلها وقيامهم بالتدريس خلال هذه النترة في الكليات والمعاهد العالية ، ولا يعين هؤلاء في وظيفــة أستاف بساعد الا بعد الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها .

واغيرا تنص المادة (1) من القانون رقم ٧٠ اسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكلم القانون رقم ٩١ اسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات على و يضاف الى القانون رقم ١٩ اسنة ١٩٧٧ ... مادتان جديدتان برقمى ١٩٨٨ مكروا (1) و ٣٠٤ مكروا تصبها الآتى : مادة ٣٠٤ مكروا : استثناء من الأحكام المقررة في القانون رقم ٩١ اسنة ١٩٧٧ المسلم المهيدون (1) يحتفظ اعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالكليات والمعاهد العالمية التابعة لوزارة التعليم العالى وقت صدور هذا القانون والمطبق عليم مدول المرتبات الملحق بالقانون المشار اليه بوظائمهم واتدبياتهم ، اما الذين لم يستكيلوا شرط الحصول على المقانون المشار اليه تفيضون عليه في القانون المشار اليه غيمتنظون بوظائمهم وقتدياتهم الى وظائف اخرى بالكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائمهم وذلك الى وظائف رزير التعليم العالى بعد اخذ راى مجلس المهلمة .. » . » . . »

ومناد ما تتم أن الثانون رقم ؟ لسنة ١٩٧٧ المُسار اليه اعتبر وظيفة مدرس بداية السلم الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المناضعة لأحكامه واشترط لشغل هذه الوظيفة المصول على درجسة الدكتوراه أو ما يعادلها هذا في حين أن التانون رقم . السنة ١٩٧٤ الذي يعسري على اعضساء هيئة التسدريس والمدرسسون المساعدين والميدين بالكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى تد تخنف من هذا الشرط عنس على أن يعين في تلك الوظيفة الدرسون المساعدون والمعيدين الحاصلون على درجة المجمعير أو ما يعادلها على الا يرقوا

في هذه الحالة الى وظيفة استاذ بمساعد الا بعد الحصول على درجسة المحتوراه وسيرا في هذا الاتجاه واستثناء من احكام الثانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ المشنة ١٩٧٧ المشنة ١٩٧٧ المشنة ١٩٧٧ المشنة ١٩٧٧ المشنة بعضل منهم على المؤهل العلمي المطلوب بوظيفته واتدبيته لمدة سبع سنوات غاذا ما انتضت هذه المدة دون الحصول على المؤهل المسسار اليه غيتم تظهم الى وظائف الكادر العام وفي الدرجات المعلالة لوظائفهم وفلك بقرار من وزير التعليم وبعد موافقة مجلس الجامعة .

وبن حيث أن الجمعية العهومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت بطستها المنعقدة في ١٩٨٨/١٠/١ أن الميعاد المصدد بالقانون رقم ٢٩ اسنة ١٩٧٢ لحصول المخاطبين باحكامه على الدرجسة الملهية المطلوبة ليس ميعادا وجوبيا تلتزم السلطة المختصة بأعها الأثر المترتب على حلوله بمجرد انقضاء المدة المصار اليها أنها هو ميعاد بتظيمي يترك لهذه السلطة مجالا للتتدير والملامة حسبما تراه محققا للمسلح العام واخذا في الاعتبار الملابسات الخاصة بعسير البحث والظروف الخارجة عن الارادة .

وين حيث انه ولأن كان القانون رقم ٧٠ اسنة ١٩٧٥ المسار اليه رتب على عدم عصول اعضاء هيئة التدريس المفاطبين باحسكامه على المؤهل العلمي المطلوب خسلال المدة المقررة نقلهم الى الوظائف المادلة بالكادر العام الا ان هذا النقل لا يتع تلقانيا ويقوة القانون بمجرد انتضاء المدة المشار اليها بل يتمين لأحداث هذا الآثر انياع الإجراءات المسررة قانونا فلا يتم مددًا المصل الا بقسرار من الوزير المقتص ويصد مواقف مجلس الجامة والى ان يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة التدريس ما مصل على المؤهل المطلوب ولو بعد انتضاء تلك الدة ابتنع عسلى الوزير المفتص تطبيق حكم المدة ٤٠٤ كرزا على حالته ويعتبر ألقران المسادرة بالمفاقة قذلك فاقدا لمسبه ومشويا يعيب مضالفة القانون وهي مخالفة جسيعة تفحد به الى درجة الاتعدام غلا تلحقه عصائة ولا يزول هميه بيه بوات عبيد بعوات يبعد الطعن على عيد بغوات يبعد الطعن على عليه ولو بعد انتضاء الميملا المحدد للطعن على القرارات الادارية غير المشروعة .

وترتيبا على ما تقدم ولما كان الثلبت في الحالة المروضية أن. الدكتورين المعروضة حالتهما قد حصلا على درجية الدكتوراه بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦ تبل مباشرة الوزير المقتص للسلطة المقررة له بمقتفى حكم المادة 7.7 مكررا من القانون رقم 11 استة 1977 المشار اليه ومن ثم يعتبر القرار الصادر في 1407/1/17 بنظهما التي الكادر العلم وقفا لما تضغم قرار منعدما وجديرا بالسحب مع ما يترتب على ذلك من اتساد لا سبها غيها يتطق باعتبار مدة خديتها بوظيفة مدرس مدة بتصلة كا يغير من ذلك ان مجلس الجامعة قد وافق على نقلها الى السكادر الارادي في تليخ سابق على حصولهم على درجة الدكتوراه ذلك ان موافقة مجلس الجامعة لمحت سوى اجسراء تمهيدي اما النقسل فلا يتم الا بالقراد المسادر بذلك من السلطة المختصة وذلك على النحو السالف.

4 13

انتهى رأى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرار الصادر بنقل كل من الدكتور / نصر محبد جعيصه والدكتور / مصلاح الهادى محبد عويضه الى الكادر المام بما يترتب على ذلك من آثار من ميناحقيتهما في حساب مدة خدمتها متصلة على الوجه السابق ، بيائه ،

« لاتوی رقم ۲۰۰ فی ۱۹۹۰/۲/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۲/۷ ملف رقم ۲۸۹/۳/۸۲) ·

(YYX)

جاسة ٧ بن فبراير سنة ١٩٩٠

اختصاص ما يغرج عن اختمساس الجعمية المعومية كلسبى اللثوى والتشريع ــ مراجعة مشروعات العلود : ...

قانون مجلس الدولة الصادر باتفانون رقم 22 لسنة 1477 عهد فل لجان القتوى المختصة بعراجمة عقود التوريد والاشغال العامة وجميع العقود التى ترتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة أو عليها ذك كانت قيمة العقد الاثر من خمسين الف جنبه – اذا كان الشرع قد اناف بالجميعة العمومية الفسمى الفتوى والتشريع امر نقل المسائل التى ترى دحدى لجان الفتوى احالتها ال الجمية العمومية الاهميتها ويشمل ذلك العقود بحكم افدراجها ضمين هده المسائل ولمهومية التمي الا أن اختصاص الجمعية في هذا الثمان ينتصر في المسائل التي تكون قد الارت خلالا قانونيا يقتفي اطر دي الجمعية في بشانها دون أن يعتد ليشمل الاختصاص بعراجمة مشروع المقد في مجموعه – تطبيق •

المسلئل الدولية والنمستورية والتشريعية وغيرها من المسلئل
 القانونية التي تعال اليها من رئيس الجمهسورية أو من ٠٠٠٠

(ب) السائل التي ترى نيها أحدى لجان تسم النتوى رأيا بذالف نتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية .

(ج) المسائل التي ترى احدى لجان تسم الفتوى احالتها اليها الاهبتها ،

 (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسلح العابة أو بين الهيئات العلمة أو بين الهيئات المطية أو بين هذه الجهات وبعضها اللهضي ٠٠٠٠ ٠٠ والمستفاد من ذلك أن تاتون مجلس الدولة عهد الى لجان الفتوى المختصة بمراجعة عقود التوريد والاشخال العلمة وجبيع المعتود التي ترتب عقدوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتباريه العامة أو عليها أذا كانت قيعة العقد اكثر من خمسين الف جنبه وبالتالى يكن هذا الاختصاص متصورا على هذه اللجان ، ويعتبع على غيرها من الجهات مباشرته و وإنه لنن كان الشرع قد اناط بالجمعية العمومية لمسبى المنتوى والتشريع لم نظر المسائل التي ترى احدى لجان الفتوى احالتها الى الجمعية لاهميتها ويشمل ذلك المتود بحكم اندراجها ضمن هذه المسائل ولمعومية النص الا النقاصاص الجمعية في هذا الشأن ينحصر في المسئل التي تكون قد أثارت خلافا قانونيا يتتفى أخذ راى ينحصر في المسئل التي تكون قد أثارت خلافا قانونيا يتتفى أخذ راى في مجبوعه ،

ويؤيد ذلك أن المشرع حين حدد اختصاصات الجمعية العبوبية لم يدرج ببنها الاختصاص بمراجعة مشروعات العقود لأن هذا الاختصاص معقود لجهة أخرى وهي لجنة الفتوى أو ادارة الفتوى بحسب قيسة المقد وفقا لما نص عليه المشرع صراحة و من ثم ، فأن الجهة المسوم بها نظر مشروع المعتد هي الذي تتولى بمراجعته ، ولا يتأتي لها المالة المشروع وبربته الى الجمعية والا كان في ذلك نؤولا بن هذه الجهة من مباشرة اختصاصها ، واسنادا لاختصاص جديد للجمعية العمومية لم يترره المشرع لها ويكون كل ما تبلكه هذه الجهة هو الرجموع الى الجمعية بصدد المراجمة المومية التتنمي الرجوع الى الجمعية الممومية اتبدى والتي تبلغ أهمية خاصة تتتمى الرجوع الى الجمعية الممومية اتبدى الرابك غيها التزاما باختصاصها .

ولما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن اللجنة الثانية لقسم الفتوى قد أحالت مشروع المقد المعروض بربته الى الجمعية العوبية لقسمى الفتوى والتشريع لتتولى مراجعته الأهبية . وكان الاختصاص بمراجعة هذا المشروع — وباعتباره برتب التزامات مالية على مؤسسة مصر الطيران تزيد على خبسين الله جنيه — معقودا المجنة دون غيرها . ولذلك غانه يتمين اعادته اليها لتقدم بمراجعته .

اللسلة

انتهى رأى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى أعادة مشروع العقد الزمع أبرامه بين مؤسسة مصر للطيران ومجبوعسة من البنوك الاجنبية ألدويل نسبة مئوية من تبهة صفقة طائرات تجارية في حدود خمسمائة مليون دولار امريكي الى اللجنة الثانية لقسم الفتوى للتيام بمراجعته على ضوء ما تقدم .

ر فتوی رقم ۲۳۶ فی ۲۹۰/۲/۳۹ چلسة ۱۹۹۰/۲/۷۷ ملف وقم ۲۷۲/۱/۵۶) -

(TT9)

جلسة ٧ ين فبراير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة ـ اعانة التهجير ـ الرما على الطلاوة الخاصة •

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ قرر منع جميع العاملين بالدولة المفاطيين بأحكامه طلارة خاصة شهرية تعدد بنسبة ٢٠٪ من الأجر الاسامى القرد لكل منهم فى تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٩٨٧/٧/١ و فى تاريخ التعيين بالنسبة الى يعين بعد هذا التاريخ ب صعد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ وقفى بضيم اعانة التهجيز المستعقة للعاملين المدنين بسيناء وقطاع غزة ومعافقات القامة الى أجورهم الأساسية بالر رجمى يرتد الى ٢/٤/٢/١٠ م مؤتى ذلك : اعادة حساب قبية العلاوة الفاصة القررة لهؤلاد العاملين طبقاً للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧/٧/ بعد أن زادت بالقعل أجورهم الاساسية فى ١٩٨٧/٧/ بمقامر الاعائد

استعرضت الجمعية العبومية المادة () بن القانون رقم 1.1 السنة ١٩٨٧ بتترير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن لا يهنع جبيع العابلين بالدولة علاوة خاصة شبهرية بنسية ٧٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون ، او في تاريخ التميين بالنسبة ان يمين بعد هذا التاريخ ، ولا تمتير هـــذه المعلاوة جزءا من الاجر الاساسي للعامل » . والمسادة (٦) من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هــذا القانون ويعمــل به اعتبار! من اول يولية سنة ١٩٨٧ » . كما استعرضت الملاة الأولى بن القانون رتم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش ألتى تنص على أنه « يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالتانون رتم 18 أسنة 1971 بشسان منح أعانات للمساملين الدنيين بسيناء وتطاع غزة ومحافظات القناة الخاضعين لأحكامه ، على أجورهم الأساسيسة المستحقة في ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٦ ... ، والمادة الثانية من القانون المنكور التي تنص على أن التضم الاعانة المسار اليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعابل اعتبارا بن ١٢ ابريل سنة ١٩٨٦ وحتى أن تجاوز بها الربط المترر لدرجة الوظيفة ٠٠ » والمادة الخابسة منه التي تنص على أن و لا تصرف غروق عن غترة سابقة على تاريخ المبل بهذا المتنون كما لا يسترد من العلمل ما سبق مرغه تبل هذا التاريخ من هذه الاعلقة بالمخالفة لاحكام القانون رقم 18 لسنة ١٩٧٦ المشار آليه » . والملاة الثلبنة منه التي تنص على أن « ينشر هذا التانون في الجريدة الرسمية ويمبل به اعتبارا من اليوم المتلى لتاريخ نشره » وقد نشر غ، ۱۷ اوريل سنة ۱۹۸۸ .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ غرر منح جبيع العاملين بالدولة المخاطبين بأحكامه علاوة خاصة شيوية تحدد بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي المقرر لكل منهم في تاريخ المبل بهذا المتانون في أول يوليو سنة ١٩٨٧ ، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ثم صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٨ سألف الذكر وقضى بضم اعانة التهجير الستحقة للعليلين المنيين بسيناه وقطاع غزة ومحافظات القناة ـ وفقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ ـ الى أجورهم الاساسية بأثر رجمي يرتد الى ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٦ وينبغى على ذلك بطبيعة الحال أعادة حساب قيمة العلاوة الخامسة المقررة لهؤلاء العاملين طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بعد أن زادت بالفعل أجورهم الأساسية في ١٩٨٧/٧/١ ببتدار الاعانة المشار اليها . ولا وجه للعول بعدم جواز تعديل هيمة تلك العلاوة استنادا الى بن النادة الخامسة ، والقبانون رقم ٥٨ لسبئة ١٩٨٨ وقيد حظيرت صرف فروق مالية عن غارة سابقة على تاريخ العمل به في ١٩٨٨/٤/١٨ ، اذ ان تحكم هذه المادة يهدف الى عدم تحميل الخزانة العامة باعباء مالية في الماضى ، وذلك لا ينال من وجوب ضم اعانة النهجير الى الأجر الأساسي اعتبارا من ١٩٨٦/٤/١٢ والقول بغير ذلك مؤداه اهدار ما غسمته هـذآ التانون بن اثر رجعي .

اذاسيك

انتهى راى الجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتثريع الى تعديل
تيبة المالوة الخاصة المتررة بالتانون رتم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، وذلك
بعد ضم اعانة التهجير المستحتة لبعض العالمين الى لجورهم الاساسية
طبقا المقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٨ على النحو السابق بيانه .
(فتوى رقم ٣٣ في ٣٧٠/٧/١٠ جلسة ١٩٩٠/٧/١٠ ملك وتم ٢٨٥/١٠/١٠) .

(44.)

هاسة ۷ بن غيراير سنة ١٩٩٠

ضرائب _ رسوم جمركية _ الافراج المؤلت عن سيارات الركوب •

أجفر قانون الججارى رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ في الملادة ١٠١ منه الأنراج المؤلف عن البضائح الواردة ال البلاد ومنها السيدارات دون تحصيل الخبرائية والرسوم الجمرائية وفقا للشروط والواردة ال المبلاد الإنرائية عنها مؤلفا فورد بؤراد وزير المالية دوم ١٠١ استقلام المستقل منه الألواج أو انتهاء المراش منه أيهما أسبق حدولا سعد الالاراج أو انتهاء المراش منه أيهما أسبق حدولا سعد الالاراج أو استحالة المتاقلة المالة الالوارائية والرسوم المقردة لمالونا ساستحالة المالة المتاقلة المالة المستودة فيه تؤلف الى : انقضاء التوامه ولا يكون مناك رجه للحطائية بتنفيد ما طبيق ما للحيالة بتنفيد مناهية من طبيق مناهد المحالية بتنفيد مناهية من طبيق مناهدات المستودة فيه تؤلف الى : انقضاء التوامه ولا يكون مناك

استعرضت الجمعية العمومية المادة ٣٧٣ من التقنين المدنى التي تنص على أن « ينقضى الانتزام اذا اثبت المسين أن الرفساء به اصميح مستحيلا لسبب أجنبي لا يد له فيه » * والمادة (٥) من قانون الجمارك رتم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراض الجبهورية لضرائب الواردات المتررة في التعريفة الجبركيــة . علاوة على الضرائب الأخرى المقسررة وذلسك الاسا يستثني بنص خاص ۱۰۰ » والمادة ۱۰۱ من ذات القيانون التي تنص على ان « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائم دون تعصيل الضرائب والرسيوم المسررة وذلك بالشروط والأرضماع التي يصعدها وزير الخسرانة ٠٠٠ » كما استعرضت المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شان الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الضاصة التي تنص على ان « يجوز الانراج مؤقتا عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا الترار ونمةا للشروط والأوضاع والضباقات الواردة » والمسادة (٣) منه التي تنص على أن « يكون ادخال السيارات المشار اليها في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية ... (ج) يتمين اعادة تصديسر السيارة المغرج عنها وقتتا غور انتهاء مدة الاغراج أو انتهاء الغرض منه أى الأبرين أسبق حدوثا ، والمادة ٩ منه التي تنص على أنه « دون الملال بالمتوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك والتوانين الأخرى تستحق غورا الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المحقة بها وضرائب الاستهلاك على السيارات المنرج عنها مؤتتا في حالة مخالفة شروط وأحكام الاغراج المؤقت المنصوص عليها في هذا الترار ، .

واستبانت الجمعية مما تقدم أن قاتون الجمارك في المادة (١٠١) منه أجار الافراج المؤمن عن البضائع الواردة الى البلاد ومنها السيارات دون تحصيل الشرائب والرسوم الجبركية وغتا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية ، ومن بين هذه الشروط وفقا لما ورد بعسرار وزير الملية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ الالتزام باعادة تصديسر سيسارات الركرب المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو انتهاء الغرض منه أيهما اسبق حدوثا ، وعند الاخلال بهذا الالتزام تتحتق المخالفة الجركمة ويستحق على السيارة الضرائب والرسوم المتررة تانونا ، وهو ما بتحقق اذا المل مستورد السيارة بالتزامه باعادة تصديرها في اليعاد المترر لذلك الا أنه اذا ثبت استمالة اعادة التصدير لسبب اجنبي لا يد للمستورد فيه غان التزامه ينقضي ولا وجه للمطالبة بتنفيذه • ولا وجه للقسول بأن الواقعة المنشئة للضريبة - في عالة الافراج المؤقت عن سسيارات الركوب هي مجرد احتياز الحدود الجبركية للبلاد ، وبالتالي غلا يؤثر هلاك السيارة تبسل اعادة تصديرها على استحقاق الضرائب والرسوم الجبركية المقسررة عليها ، فهذا القول يخالف نص المادة ١٠١ من قانون الجمارك والمادة ٣ / ج من قرار وزير الملية المشار اليهما حيث لا تستحسق الضرائب والرسوم الجبركية على سيارات الركوب المغرج عنها مؤقتا بمجسرد حفولها البلاد ، وانها تستحق عند عدم اعادة تصديرها الى الفارج في البعاد المحدد لذلك .

ومتى كان الثابت — في النزاع المعروض — أن السيارة الواردة باسم الخبير / · · · · بشركة سينس النمساوية المتعاندة على تتفيذ بعض الأعمال مع الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - قد احترقت بسبب احداث الشخب ببنطقة الأحرابات سنة ١٩٨٦) وهو ما يستحيل محه تنفيذ الشركة المذكورة الالترامها باعادة تصديسر السيارة بسبب اجنبي لا دخل الرادتها نيه) عالم يتمين تبعا لما تقدم عدم اعادة تصديرها ، ومن ثم عان مطابة مصلحة الجمارك للهيئسة المحدود المستكية واللاسكية باداء تلك المصرائب والرسوم المستحية على المصرائب والرسوم المستحيد اللهيئسة المحدود المحدوم المستحيد اللهيئسة واللاسلكية باداء تلك المصرائب والرسوم المستداد الى تعهدها باعادة تصدير السيارة ، تكون على غير أسلمى حصويم من القانون جديرة بالرفاض .

لالسبك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفسض المطلبة في النزاع العروض •

⁽ فتوی دقم ۲۶۲ فی ۱۹۹۰/۲/۳۲ چلسة ۱۹۹۰/۲/۷۷ ملف رقم ۲۴۲/۲/۹۲) .

(TTI)

جاسة ٧ بن فبزاير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة ـ طوائف خاصة من العاملين ـ العاملون بالهيئة القومية للبريد ـ العاملون بالهيئة القومية للبريد ـ اللحائن ١ و ٨ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة دوم ١٧٧ اسنة ١٩٧٨ ـ وراد رزير الواصلات دوم ١٧٠ اسنة ١٩٧٨ لتربيب الوقائف للعاملين الدنين بالدولة ـ وراد رزير الواصلات دوم ١٧٠ اسنة ١٩٨٧ لتربيد ـ فانون نظام العاملين الدنين بالدولة لا يسري على العدائن الدين تنظم شمون توظهم الريادت الواون الا تواقع خاصة الا فيها ثم تتمى عليه اللوان الدين تنظم شمون توظهم الريادت الواون الدين تنظم شمون توظهم المرادت الواقع المراد بالهيئة الاختمامي بوضع جداول توصيف وتقييم الوقائف واستحداث وقائم جديدة والخاه وقائمة قاطة واعدة تقيم وتوصيف الوقائف الواقعة الماملين بالهيئة المراد والدين والدين والدين الموقائف المراد والمراد المراد المرد المراد المراد

تنص الحادة (1) من تانون نظام العالمين المدنيين بالدولة الصادر بالتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يعبل في المسائل المتطلقة بنظام العالمين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى احكامه على :

٢ -- العابلين بالهيئات العابة غيبا لم تنص عليه اللوائح الخاسة. بهسم ٠٠٠

ولا تسرى هذه الإمكام على العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة غيها نصت عليه هذه القوانين والقرارات ... وتنص المادة ٨ منه على أن « تضع كل وحدة هيكلا تنظيم الها يعتبد أن « تضع كل وحدة هيكلا تنظيم الإدارة ٥٠٠ من السلطة المختصة بعد أخذ رأى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ٥٠٠ المنتفية المحاسر اللازمة المرتبب الوظائف والأحكام التي يتتضيها تنفيذه . ١٠٠ وأنه تنفيذ لهذا النص أصدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة القرار رقم ١٩٤٤ المنان المعاسر اللازمة تترتبب الوظائف الماليان المنتبين بالمولة والأحكام التي يتتضيها تنفيذه . وأنه تد صدرت لاتحة المالين بالمهائة القومية للبريد بقرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٦ ونصيف المالية القومية للبريد بقرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٦ ونصيف المادة (١) منها على التنظيم الوظائف في اطار الهيئا المتنفين الهيئة ويقطيم الوظائف في اطار الهيئا المتنفين الميئة ويقطيم الوظائف في اطار الهيئا

المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بهذه اللائمة وتقسم وطائف الهيئة الى مجموعات وظيفية نوعية طبقا لطبيعة العمل بالهيئة ويجوز بقسرار من مجلس الادارة استحداث ما قد يقتضيه العمل من وظائف في ضدوء الدافاء وظائف قائمة ويجوز له اعادة تقييم توصيف الوظائف في ضدوء حاجة الممل » . وفي المادة ١١٤ على أن « تسرى احكام هذه اللائمة على العالمين بالهيئة ، كما تسرى غيبا تضمنته من مزايا أهضل على من تنظم شئونه الوظيفية منهم قوانين خاصة وتسرى احكام قاتون نظميلم المعلين بالدولة غيبا لم يرد به نص خاص في هذه اللائدة الماملين المنتبئ بالدولة غيبا لم يرد به نص خاص في هذه اللائدة

والمستفاد من ذلك أن أحكام قانون نظام العالمين المنيين بالدواسة لا تسرى على العالمين الذين تنظم شئونهم الوظيفية قرارات أو لوائح خاصة الا فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ، وفيها لا يتعارض مع أحكامها ، غاذا كان الأمر كذلك ، وكانت لائحة العالمين بالهيئة القومية للبريد قد عهدت الى مجلس الادارة الاختصاص بوضع جداول توصيف وتقييم الوظائف بالهيئة وباستحداث وظائف جديدة والفاء وظائف تشهة تكون مى الواجبة الاتباع دون الاحكام التي ورد النص عليها في قساتون من الواجبة الاتباع دون الاحكام التي ورد النص عليها في قساتون نظام العالمين المدنين بالدولة والتي صدر تقيذا لها قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٤٦٤ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه ، باعتبار أن هذه الأخيرة أحكام عليه تسرى في شان العالمين المنيين بالدولة أن هذه الأعلى المنيين بالدولة شمن العالمين المناين المناين

ولما كان ذلك 6 وكان متنفى نص المادة (1) من الأحة المسلمين بالهيئة التوبية للبريد أنه يندرج في اختصاص مجلس الادارة استحداث ما يقتضيه المعل من وظائف جديدة 6 مانه ينمين الانتزام بهذا الحكم وعدم إعمال أحكام القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ وقدار رئيس المهساز المركزى للتنظيم والادارة رتم ١٣٧ اسنة ١٩٧٨ السار اليها في هذا الخصوص في شأن المساملين بالهيئة وتطبيقاً لذلك يكون قدرار مجلس الادارة باستحداث وظيفة «كبير حرفيين مجاز من الدرجة الاولى » بكل من المجموعة النوعية لوطائف العرفية للمرفية لمواثق المنون والمعارة بجدول وظائف الهيئة دون التقيد بهذه الاحكام مطابقاً للقانون .

لتليك

انتهى رأى الجمعية الصوبية لتسمى الفتوى والتشريسع الى أن غطس ادارة الهيئة التومية للبريد استحداث وظيفة كبير حرفيين معتاز من المرجة الأولى بكل من المجموعة النوعية الحرفية لوظائف الحركة والنقل والمجموعة النوعية الحرفية لوظائف المنون والعسمارة مجسدول وظائف الهيئة .

﴿ فَتُوى رَقُمْ ٢٦٤ فَي ٢/٩/ ١٩٩٠ جِلْسَة ٢/١/ ١٩٩٠ مَلْفُ رَقْمِ ١٩٩٠/١٥٥) •

(YYY)

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠

اختصاص ... ما يغرج عن اختصاص الجمعية المهومية السمى اللتوى والتشريع ... المنازعات التي تثار جول الرسوم التكهيلية : ...

حدد المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التونيق والشهر الطريق دافتي يتم وفقا له التقلم من أمر التقدير - ما نعى عليه الفانون في هذا الصدد هو الراجب الاتباع حتى ولو كان التزاع كانما بين جهتن عامتين ما تفتص الجمعية العمومية المعمومة المسموم الفتوى والانتربع بنظر ملاحاتهما وفقا لحكم المائد ٢/١ من تانون مجلس الدولة باعتباد أن حكم القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ هو حكم خاصي يقيد النمس العام الوارد بالقانون رقم لا كل علق ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة - أساس ذلك : أن حيثما يرسم المشرع طرياً خاص للمطالبة بالدق سواء من حيث الجهمة أو من حيث الإجراءات فائه يتمين التزام السبيل تلكى حدد المشرع - الرذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع بنظر النزاع المائل - تغاييق .

استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٢١ من القانون رقام ١٠ لمن المنافق التوثيق والشهر التي تنص على أنه « في الإحسوال التي تستحق فيها رسوم تكبيلية يصدر أمين الكتب المختص امر تقدير تلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد حضرى المحكة ، ويجوز لذوى الشان التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا اصبح الأمر نهائيا ويكون تنفيذه بطريق الحجز الادارى ... ويجمل النظام أم المحكمة الايتدائية الكائن بدائرتها الكتب الذى اصدر الأمر ويكون الى المحكمة الايتدائية الكائن بدائرتها الكتب الذى اصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ... » كما استعرضت أيضا المسادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة التي تنص على ان المسادة الراي بسببال الآدية :

(د) المنازعسات التي تنشساً بين الوزارات أو بين المسلط للمامة أو بين الميسلت المطيسة أو بين الميسلت المطيسة أو بين مده المجهات بعضها والبعض ويكون راى الجمعية العمومية القسمي الفنوى والتشريع في هذه المنازعات مازما للجانبين ٥٠٠ واستبانت أن المشرع حدد في المناون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه الطريق الذي يجب طتياعه عند الممارضة في المر تقدير الرسوم وذلك بأن يتظلم من هذا

الأمر خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه لما أمام المحضر عتب الإعبالان وأما بتقرير في قلم الكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها فير قلبط الكان بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها فير قلبطه الكان بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها فير قلبطه المطعن ، وقد رتب المشرع على فوات ميعاد الثمانية الأيام المشار اليب اعتبار أمر التقدير نهائيا ويذلك يكون المشرع حدد الطريق الذي يتم وقتا له التظام من أمر التقدير ويكون ما نص عليه القانون في هذا الصدد مو الواجب الاتباع حتى ولو كان النزاع عالمسا بن جهتين عالمتين مها تعتبص الجبحة المعومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر منازعاتها ربقاً لمكم المادة ٢٦/د من قانون مجلس الدولة باعتبار أن حسكم القانون ربق ٧٠ لمسنة ١٩٦٤ من حكم خاص يقيد الصد العما الوارد بالقسانون ربقم ٧٤ لسنة ١٩٦٧ ما لمتقر عليه رأى الجمعية المهومية أن من حيث الجمواء أن فانه يتمين المسالية بالمدى مدده المشرع وبذلك ينحسر عن الجمعية المعومية الممومية المسمى النتوى والتشريع الاختصاص بنظر النزاع المائل في الحالة الموضة ،

لنلسك

انتهت الجبعية العبوبية لتسمي الفتسوى والتشريسع الى عسدم اختصاحها بنظر النزاع السافل ·

(فتوی رقم ۲٤٥ فی ۲۲۰/۲/۳ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲ ملفِ رقم ۲۶۹/۲/۳۲ ع -

(FFT)

جلسـة ٢١ من فيـراين سـنة ١٩٩٠

الجمعية المهومية التسمى الفترى والتشريع ... شرط السبقة في عرض النزاع عليها • اختصاف العصمة المعدمة نظ التلزعات سر حشن او آكث من العمان الأشاد

اختصاص الجعمية العبومية بنظر المتازعات بين جهتين أو اكثر من العهات المتساو المينة ١٩٧٧ هو الهيا في الجنت ١٩٧١ هو الهيال عن استمعال العمود كومينة لعطوق وفض المتلاعات بين الجهات المتساو المين عن استمعال العمود كومينة لعماية المعلوق وفض المتلاعات بين الجهات المتساو المينة في المتلافي طبقا للقانون والن يوجه الى من يمثل الجهية الموجه اليها قادرة عرض التزاع على الجعمية المعرومية عن طريق. رئيس الادادة القانونية برئاسة المجمهودية حائر ذلك : عدم قبول طلب عرض التزاع لتشعيمه من غير غي صفة حاطيق .

تنص المسادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٧ بشسان مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريسع. بلداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنزعات التي نتشا بين الوزارات أو بين المصلح العابة أو بين الهيئات العابة أو بين المؤسسات العابة أو الهيئات المحلية أو بين. هذه الجهات بعضها والبعض ويكون راى الجمعية العصومية لقسسمي المنوى والتشريع في هذه المنازعات لمزما للجانبين "

وبناد ذلك أن اختصاص الجبعية العبوبية بنظر المنازعات بين. جهتين أو أكثر بن الجهات المسار اليها في الفقرة (د) بن المادة ٦٦ المنكورة هو بديل عن استعبال الدعوى كوسيلة لحباية الحقوق ونفس المنازعات بين الجهات المشار اليها وهو ما يحتم تقديم طلب عدرت النزاع بن صاحت الضفة في التفاضي طبقا للقانون وأن يوجه ألى من يبينل الجهة الموجه اليها قانونا فالجهفة شرط لقبول الدهوى أو بديلها من وسائل جملية الحقوق .

ولما كان النزاع الماتن تد عرض على الجمعية الغيوبية المستنبئ المتوى والتشريخ عن طريق رئيس الادارة القانونية برئاسة الجمهورية وهو ليس منلعب ضفة في تبتيل رئاسة الجمهورية التي يبتلها رئيس الدوان الخيوري .

لافتسك

انتهت الجبعية المهومية المسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبول. طلب عرض النزاخ الماثل لتقديمه من غير ذي مسفة .

ر فتوى دام بُعَلِ إلى ٢/١٠/٠٥١ جليبة ١٩/١/٠١٠ بلف وام ٢٩/٢/٢٧٤ ٤ .

(TTE)

جلســة ۲۱ من فيــراير ســئة ۱۹۹۰

خريبة .. اعفاءات .. الاعفاءات الضريبية الفاصة بالجتمعات العمرائية الجديدة •

المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٥ لتنا 1944 بشأن انشاء المجتمعات العبرائية الجديمة
تسرى الانفاءات الفريمية الواردة باللانة (٢٤) سائلة البيان عل جميع الشروعات والمنشات

التي تزاول نشاطها بصغة اصلية واساسية بالمجتمعات العربية الجديمة المفاضمة لاحكام

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٩ و وتسرى عل المتروعات والمنشات التي تقل انشطنها لا

القائلة لبداية الانباج او مزاولة النشاف – اعتبارا من تاريخ الول السنة المالية

المثالة لبداية الانباج او مزاولة النشاف – اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٣ لسنة

المثالة في منجل التعمير تحق في التبحة بكافة الاعقادات المقردة بالنون الاستثمار بالنسبة

المناقبة في منجل التعمير تحق في التبحة بكافة الاعقادات المقردة بالنون الاستثمار بالنسبة

المناقبة في مناف الفراد المحرادة التجديدة وانها يكفى أن تكون الاعمال التي تتول

بالاعقاد من هيئة للجنمات العمرائية الجديمة وانها يكفى أن تكون الاعمال التي تتول

وذلك طبق المنسلمة المفولة لها بمنتض مع المزدخيس بها من قبل الهيئة الماكورة

بالاعقاد من هيئة للجنمات العمرائية الجديمة وانها يكفى أن تكون الإعمال التي تتول

المعادل معل الوحدات المعانية في اصدار التراخيص والواقات اللازمة في تطاق المهتمات

المعانية المودية الى تيم تسليمها الها – تطبيق ه

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٩ اسنة ١٩٧٩ في شأن انشساء المجتمات العبرانية الجديدة على أن « تنشأ هيئة المجتمعات العبرانية الجديدة طبقا لأحكام الباب الثاني في هذا القانون ، تكون دون غيرها سـ جهاز الدولة المسئول عن انشاء هذه المجتمعات العبرانية . . » .

وتنص المدة 11 من ذات القانون على أن للهيئة في سبيل تحقيق الهداعها أن تجرى جبيع التصرفات والأعمال التي من شائها تحقيق البرامج والأولويات المقررة ولها أن تتعاقد مباشرة مسع الأشخساس والشركات والمصارف والهيئات المحلية والأجنبية وذلك طبقا للقواعد التي تجددها اللائحة الداخلية للهيئة »، وتنمن المدة ١٣ على انسه « التي تعمله المجتمع المحمراني الجديد التي المحكم المحلي يكون للهيئة وللأجهزة والوحدات التي تنشئها في سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عليه في هذا القانون جبيع السلطات والمسلاحيات المسررة عانونا المحلية والمسلاحية والمسلاحية والمسلاحية والمسلاحية والمسلطات والمسلاحية والمسلطات والمسلطات والمسلطات في المسلطات والمسلطات المسلطات المسلطات المسلطات في المسلطات والمسلطات والمسلطات

وتنص المادة ٢١ على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم الاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والتأسون الفسامي بالتعبير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقرة وذلك بالنسب لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من اعبال تفيذا الأحكام هذا القانون ... » .

وتنص المادة ٢٤ على أن « مع عسم الاخلال باية اعفاءات ضربيبة المشرة بالمادة (١٦) من القانون المنظم لاستثبار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرف نعني الراح المشروعات والمنشأت التي تزاول نشاطها في مناطق خاضمية لاحكم هذا القانون من الضربية على الارباح التجارية والصناعية وملحتاتها كما تعفى الارباح التي توزعها أي منها من الضربية على الرادات القيم المنقولة ولمحقاتها وذلك لمدة عشر سسنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الاحوال ».

ومقاد ما تقدم أن القبانون رقم ٥٩ لسنه ١٩٧٦ المتسبار اليه اعابر هيئة المجتمعات المبرانية الجديدة جهاز الدولة المسئول عن انشاء تلك المجتمعات وناط بها العيسام بجميع الاحتصساصات المقررة للاجهسزه والوحدات المطية في مناطق التعبير الجديدة وذلك الى أن يتم تسليعها المها كما خصها باصدار الموانتات والتراخيس اللازمة لاتامة وادارة -وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من انشطة ومشروعات واجار لها مي سبيل تحقيق اهدافها البعساقد مباشرة مع الأشسخاص والشركات والهيئات وذلك وغقا للقواعد التي تحددها لائحتها الداخلية ، هذا وقد المال القانون المذكور في تحديد الإعفاءات الضريبية لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من اعمسال تتعلق بتنفيد احكامه الى الأحكام الواردة بكل من القيانون الضياص بالتعميس والقانون اللنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي كما أعفى مباشرة في المادة ٢٤ منه المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها في المناطق الخاضعة لأحكامه من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة القيسم المنقسولة بالنمسبة لما يتم توزيعه من أرباحها وذلك لدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

ومؤدى ذلك أن الاعفاءات المقررة بالمادة ٢٤ مسالفة الذكر تعرى على جعيع الشروعات والمنشات التي تزاول نشاطها بصفة أصسلية واسلسية بالمجتمعات المعرانية الجديدة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ اسنة ١٩٧٩ كما تعرى ايضا على المشروعات والمنشسات التي تنقل انشطتها الى تلك المناطق وتظال هذه الاعفاءات سارياة لمدة عشر

سنوات من تاريخ أول الشعة الملية التالية لبداية الانتاج أو مزاولية النشاط وطبيعي أن هذه الشروعات والمنشات لا تقسام أو تنتقبل الى المجتمعات المعرائية الجديدة الأبواغة الهيئة باعتبارها جهاز الذولة المسئول عن أقامة الجنيدة والجهة المسئولة عسن منح جميع التراغيص والموافقات اللازمة لأقامة المشروعات بها الى أن يتم تسليها الى وفقاة المتواقع المقتصة زينك قان مواقلة الهيئة تنسيو شرطا الافاقة المترزع في المتقطع المعتمدة والهيئة المتراثي التجميد والهيئة المتراث من شرطا المعادات القررة بالمادة المتكورة ، أما بالتسنية للأعمال التن يقوم بها المحاولون الأسلون والمحاولون في البلغان والاستشاريون فيرجع في شرا الإمادة المتراث المنادات المتراث الخال اللها المتادات المتراث الخال اللها المتادات المتراث الخال المتناد والمتادات المتراث المتادات المتراث المتادات المتراث المتادات المتادات المتراث المتادات المتناث المتادات المتراث المتادات المتناث المتناث المتناث المتادات المتناث المتناث المتناث المتناث المناس بالمعاد والقانون النظم المستناث .

 لا ـــ نشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الخالية .

 ٨ ـــ نشائل المتاولات الذي تثوم بع شركات شنائهة لا تقل بشاركة رائس المال الممنري غيها عن خبسين في المائة .

٩ -- نشاط بيوت الخبرة النتية المتخذة شكل شركة مساهسة بالمساركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة في المجالات المشار اليها في البنود السابقة ».

وتنفي المغرّة ٢١: على أنه « مع عدم الإخلال بأنية امنادات ضريبية افضل مقدرة في قانون آخير تعفى ارياح المغروعات من التعربية على الأمواح القبارية والمستاعية وعلمقاتها وتعفي الأرباح التي ترزعها من للفخريية على ليوادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح الهجارية والمستفاعية وملحقاتها بحسب الأحوال من الضريبة المعابة على الايوك بالمنسبة للارعيةالمفاة من المشريبة المنوعية لحيقا لمهذا النص ٠٠٠

وتنصى الملدة ب من القانون رقم ١٢ السنة ١٩٧٤ بشأن يعض الأحكام الخاصة بالتعبير المجلل بالقانون رقم ١١٣ أسنة ١٩٧٥ على أن « تتبتع شركات المقاولات الاجنبية أو البيوت الاستشارية الإجنبية العالمة في مشروعات التعبير بالاعفادات المقررة لراس المال الاجنبي بيقتضي قانون أسنتيار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

وتتمتم بذات الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة السسابقة العمايات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشاريسة مغ شركسات أو بيوت اجنبية في المشروعات التي يكون التماون فيها من مقتمسيات التمهير ويصدر بتحديدها قرار وزير الاسكان ،

وتنس المادة الرابعة من قرار وزير التمير والمجتمات الجديدة يرتم 191 لسنة 193، ق شان الاعناء الضريني والجبركي وفقا لقانون التميير على أنه « في جبيع الاحوال يشترط للاعفاء الضريبي أو الجبركي المنسوض عليه في هذا القرار المحصول على كانة الموافقات والتراخيس للتى تتطلبها التشريعات السارية وأن يكون الاعفاء واردا ضدمن شدرود ها يطرح اعتبارا من تاريخ المغل بهذا القرار من عطساذات أو يطلب تقديمة من عروض أو بيرم من اتفاقات متطقة بالمنابات أو المشروعات التى تخضع الحكام هذا المحارا .

ومن حيث أن المشرع تشجيعا منه السياسة التوسع البمراني واقامة المناز الجندة قرر بالقانون رقيم ١٢ السنة ١٩٧٤ المشار اليه منع شركات المقالات الاجنبية ويبوب الخبرة الاستشاريسة الاجنبيسة العالمات المقروعات المتميد كافة الاعفاءات الضريبية المؤرية لراس المال الاجنبية بعقض احكام قانون استشار المال العربي والاجنبي ثم بد نطاق هذه الاعفاءات بالقانون رقم ١١٣ المنة ١٩٧٥ المتري على المعليات التي تتولاها شركات الخالات وبيوت الخبرة الاستشارية المصرية بالتعاون فيها من الشركات الأجنبية وذلك بالنسبة المعليات التي يكون التعاون فيها من الشركات الأجنبية وذلك بالنسبة المعليات التي يكون التعاون فيها من من وزير الاستكان وبن ثم بالله كان التعاون بين الشركات الاجنبية والمائد والمدينة بعالا شركات الاجنبية على المنائد والمدينة بعالا شركات المائدين بين الشركات الاجنبية المائدية بالمائدين وبن المناشرة بالاعتباءات المجنبية مائدين وبحده من اعمال في مجال التعمير وبحدة كان يضع عليها المنائد المعالية عليها إذا ما قاليت بقعية بحدة الاطمائل يطبوها و

الا ان عانون استثمار المال العربي والاجنبي قد عدل بالقانون رقم السنة ١٩٧٧ واضاف التعديل الى المجالات التي يجسوز الاستثمار المالم التعمير خارج نطاق الرقعة الزراعية والمدن الحالية ونشاط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهبة لا تقل نسبة مساهبة رأس المال المصرى غيها عن خمسين في المئة وكذلك نشساط بيوت الخبسرة المالمية العالمة في احدى المشروعات الاستثمارية > كما حسد أيضا المزايا والاعقاءات الضريبية التي تبنح المشروعات العالمة في احدى المجالات الاستثمارية المسار اليها ونص صراحة في المادة السادسسة المهالمة المستدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ على تهتع المشروعات التي نشأ بأموال مصرية ومعلوكة للمصريين بالاعقاءات والمزايا المقررة بسه المسار اليه المبدئ المهادة في مجال التعمير الملوكة المسريين تقمع بكافة الاعضاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار المسريين تقمع بكافة الاعضاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار المهارين تقمع بكافة الاعضاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار المهاري المهاري المتقما المسريين تقمع بكافة الاعضاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار المهاري المهاري المهاري المهاري المهارية والمؤلفة المسريين تقمع بكافة الاعضاءات والمزايا المؤلفة المنارق المهاري المهارين المهارين المهارين تقمع بكافة الاعضاءات والمؤليا المقررة بقانون الاستثمار المهاري المهارين تقمع بكافة الاعضاءات والمؤليا القريرة بقانون الاستثمار المهارية والمهارية والمؤلفة المهارين المهارية والمؤلفة المهارية والمهارين المهارين المهارية والمهارين المهارية والمهارين المهارين المهار

ومن حيث انه ولئن كان مانون المجتمعات المبرانية الجديدة رقم ٥٥ لسفة ١٩٧٩ المسار اليه قد أحال في المادة ٢١ منه في تسأن الاعفاءات التي تبنح لما يقوم به المقاولون الأصليبون والمقاولون من البلطن من أعمال في مجال التعبير الى الأحكام الواردة بكل من القانون المطلم لاستثبار المال العربي والأجنبي والقانون الخاص بالتعبير الاانه لماكان الثابت ان القانون رقم ٣٢ لسفة ١٩٧٧ المشار اليه المعدل لقسانون الاستثمار جاء لاحقا في صدوره على القانون الخاص بالتعبير رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنسة ١٩٧٥ ومن ثم مسانه اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون رقم ٣٢ لسية ١٩٧٧ يكون لشركات المتاولات المعربة العابلة في مجال التعبير الحق في التبتسم في ذلك المجال ولو تابت بتنفيذها بمفردها ودون أي تعاون أو مشاركة بكانة الامفاءات المتررة بقانون الاستثبار بالنسبة لما نقوم به بن أعمال مع أي طرف أجنبي كما كان يقضي بذلك القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فالتعاون بين الشركات الاجنبية والشركات المصرية لم يعد منذ صدور القانون رقم ٣٢ أسنة ١٩٧٧ الشار اليه شرطا لاستفادة تلك الشركات من الاعفادات المشار اليها كما لا يشترط أيضا لاستفادتها من تلك الاعفاءات الحصول على موافقة خاصة بالاعسفاء من هيئسة المجتمعات المعرانية الجديدة وانها يكفى أن تكون الأعمال التي تتولى تنفيذها داخلة في نطاق احد المشروعات التي تم الترخيص بها من تبسل الهيئة المذكورة وذلك طبقا للسلطة المفولة لها بمقتضى حكم المادة ١٣ بن القانون وتم ٥٩ اسنة ١٩٧٩ الشيار اليه بالطول بنعل الوحدات المحلية في اصدار التراخيص والموافقات اللازمة في نطاق المجتمعات العبرانية الجديدة الى أن يتم تسليهها اليها .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن قرار وزير التعبير رقم 111 اسنة 114 من المدن على الملاة الرابعة منه بان تكون تلك الاعقاءات واردة ضمن شروط ما يطرح من عروض أو يطلب من عطاءات أو بيرم من عقود ذلك أن هذا القرار قد صدر تتفيذا لأحكام القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٤ لم المشار اليه ومتهاوزا لنطاق التعويض الذي خسوله المشرح اصدره بأن يحد من المسابت التعاون نبها بين الشركات المصرسة والشركات الاجنبية من مقتضيات التعبير هذا نمضلا عن أنه بعسدور التانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه أصبحت شركات المساولات المسارية تستبد حقها مباشرة في الاستفادة من الاعقاءات المشار اليه المسرية لما تقوم به من أعبال في مجال التعبير من القانون المنظم لاستثمار المالل العربي والاجنبي وذلك وفقا حكم الاحلة النصوص عليها بالمادة 17 من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

4 131

انتهى رأى الجمعية المعروبية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية شركات المقاولات المحرية التى تزاول نشاطها بصغة أصلية وأساسية في منطقة الساحل الشمالي وكذلك التى تقوم ببعض الأعمال في تلك المنطة في الاستفادة من الاعفاءات الضريبية المقررة بكل من قانون المجتمعات المعرانية الجديدة والقانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي دون اشتراط الحصول على موافقة مسبقة خاصة بالاعفاء من هيئة المجتمعات المعرانية المجددة أو وجوب تعاونها في تنفيذ تلك الأعمال مع الشركات الإحنية وذلك على النجو الوارد تفصيلا غيما تقدم .

 ⁽ قتوى رقم ۲۹۰ في ۳/۷/ ۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۱ ملف رقم ۳۹٤/۲/۳۷) •

(TTA)

جلسية ٧١من فيسراير سقة ١٩٩٠

معلقه بدخيل دونوله الهجة عليه الهيئة القدمة بدفائها بدخائيل الذكارة والفطوي و

المشادى ، الأمورى ، الأواردة بالأنت الله من قانون المسائلة باعتبارها (سيلة للجميول علي حمية المشاول الم المسائلة والمها أعداء يقون المقايلة المشابلة والمسائلة المسائلة المسا

تنص المادة ١٥٧ من تاتون الضرائب على الدخل السادر بالتاتون رتم ١٥٩ سنة ١٩٨١ على أنه « يكون المبول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بريط الضريبة ١٠٠ أن يطعمان في الربط فاذا المتحدد ون طعن أصبح الربط نهائية ٤ ويورغم الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها المبول المهورية المختصة ... وعلى المهورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطعن أن ترسلها إلى لجنة الطعن » .

وتنمى المادة ١٠٥٨ من ذات القانون على أن ﴿ تشكل لجنة الطعن من الاللة من موظفي مصلحة الضرائب يعينون بعرار من وزير المالية ..».

وتنمن الجادة ١٥١ على أن « تختص لجان الطمن بالعمل في جبيع أوجه الخلاف بين المول والمسلمة في المتانوعات المتطقعة بالغرائدة للتصوص عليها في هذا التانون » .

ويتنص المادة ١٦١ على انه « لكل من مصلحة الضرائب والمسول المسول في قرار اللجنة ابام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال المثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار ، وترفع الدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيمي للمعول الرحص القامته المعتاد أو مقدر المنشاة ٠٠٠ » *

واخيرا تنص المادة ٦٦ من قانون المحلماة المسادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه ٦ لا يجوز لن تولى وظيفة علية أو خامسة وانتهت علانته بها واشتقل بالمحلماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة مَقَامُ يُشَهِلُ فِنْ مَكتبةً بِاللهِ صَمَّةً كَالْنَكُ فَى دعويَ ضَدْ الجَهَةُ الْفَى كُونَ يُعمِلُ بِهَا وَذَلِكَ خَلَالُ السنواتِ الثَّلاثة البَّلِيةِ لاَنتهام علاقته بِيوا . . » .

ومقاد ما تقلم أن المترع خدد بالقيائون رقم 104 استئة 1411 المشار اليه اجراءات وجراخل الفشل في الفارعات الضريبية بجيث ثير بمرحلتين الأولى يكون المعول فيها أن يعاش في الربط الشريبي خسد ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه به أمام لجنة الطمن المختصة ويتم هسذا الطمن بمحيلة من ثلاث صور تودع بالماورية المختصة التي تتولى تتولى المعن خلال الأجل المحدد الى لجنة غين المنازعات الضريبيسة التي تتولى أما المراد الثانية على مرحلة الطمن القضائق ولا تبدأ الا بصدور قرال المالية ويقيها يكون لكل من المهول ومسلحة الشرائب على المنتف المرائب على حسب الأحوال ب أن يطمن في ذلك القرار المام المحسكية الإبتدائسية المناس البها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار لجنة الملسسن.

ومن هيث أن قانون الماماة رقم ١٧ لمسنة ١٩٨٢ المشار اليه قسد حظر على من انتهت خديته واشتغل بالحاباة أن يقبل بالوكالة بنفسه أو بواسطة محام يعبل في مكتبه بأية صفة كانت أية دعوى ضد الجهسة التي كان يعبل بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ أنهاء علاقته بها وأن هذا الحظر قد قصد به المحافظة على كرامة المهنة ودعم مظنة التاثير في جهه عبله السابقة بن خلال علاقاته وأتصالاته يزملائه السابقين ومنعا طنبهة الاستغلال لاية معلومات أو بيانات يكون قد علم بها بحكم عهسله السسبيق في الجههة المدار اليها و

ومن حيث أن المسلم به أن المكم يدور مع علته وجودا وعدما وأن لفظ الدعوى الوارد بالمادة ٦٦ سالفة الذكر باعتبارها وسيلة للحصول على حماية الحق أو المركز القانوني لرافعها ودفع أي اعتبداء يقع عليهما قد جاء عاما دون تعسيد ومطلقا دون تقييد ومن ثم فانها تنصرف الى أي ادعاء يتم مباشرته بتصد الحصول على ظك الحماية وذلك سسواء أيلم القضاء أو المجالس أو اللجان التى غاط بها التانون سابلة النصل أي المنازعات التي تصرض عليها •

وترتبيا على ما تقدم فانه يعتنع على العاملين السابقين بمصلحة الشرائب الذين ابتهنوا الحاباة مباشرة اية دعوى ضد تلك المسلحة خلال الثلاث المسنوات التالية لاتهاء علاقتهم بها وذلك سراء امام القضاء و امام لجان فض المنازعات الضريبية لتوافر علة الصحكم في الحائتين على

النحو السالف بيانه هذا غضلا عن أن تانون الضرائب على الدخل قسد كفل لأعمال نلك المصلحة حدا كبيرا من السرية بل تعد هذه السرية احد المبادىء الأساسية التى يلزم العالمون بها بوجسوب إحترامها والمانظة عليها وفي السماح لمن انتهت خدمته منهم ببباشرة الادعساء ضدها المام لجان الطعن المختصة اهدار لذلك المبدأ .

4 13

انتهى راى الجبعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الحظر المنصوص عليه بالمادة ٦٦ من تأتون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على الدعاوى التى يباشرها العالمون السابقون بمصلحة الضرائب لمام القضاء أو أمام لجان الطمن الضريبي وذلك خلال المدة المقررة .

د فتوی رقم ۲۱۱ فی ۲۹۰/۳/۷ چلسة ۱۹۹۰/۲/۲ ملف رقم ۲۹۱ (۲۰۸ ۵۰۱) .

(TTY)

جلسة ۲۱ من غيراير سنة ۱۹۹۰

جهارات ـ رسوم جمركية ـ رسم التقريع : ـ

المادة المفاصسة من قانون المجارات الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ - الحضم الشرع المسائم التي تدخل اداخي المجمورية للفرائب والرسوم المجمولية وغيرها من الفرائب والرسوم المجمولية وغيرها من الفرائب والرسوم التي تستقون بعناسية ورود المجمولية علما ما استثنى بنص طاحي - بنص طاحي المهتودت الهيئة المستقرف المسائم للمسائم المحمولية المشائم المحمولية المشائم المحمولية المشائم المجمولية المشائم المجمولية المشائم المجمولية المشائم المجمولية المشائم المتعمل - مؤدى ذلك : الزام المهتمة المستحق - مؤدى ذلك : الزام المهتمة المهتمة المسائم المسائمة المهتمة المسائمة المسائمة

استعرضت الجمعية العبوبية المادة ه من قانون الجبارك رقم 11 المجمهورية فضرائب الواردات المقررة في التصريفة الجمعرية عائرة عائرة الجمهورية فضرائب الواردات المقررة في التصريفة الجمعرية عائرة على الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستقى بهناسية وورد البضاعة ه ولا يجوز الامراج عن آية بضائع قبل اتبام الإجراءات الجبركية واداء الضرائب والرسوم الستحقة ما لم ينص على خسلان ذلك في القانون » كما استعرضت البند د ع ٤ (الضرائب) من المدورة من (١) لاتفاتية قرض مشروع الفلال والشحوم الحيوانية والدهون المواقع عبن جمهورية مصر المربية والولايات المتحدة الامريكية والصادرة على ان « (١) تعلى هذه المحاورية والقوض من أي شمرائب او رسسوم على أن « (١) تعلى هذه الاحتادية والقوض من أي شرائب الرسادية في المارة، طبقا المتوانين السارية في المارة، والمسوم عموية ملية التوانين السارية في الماية المالية المحاورية والمعرب معفين من هذه الشعرائب والرسوم عموية من مده الشعرائب والرسوم عموية من مده الشعرائب والرسوم على من هذه الشعرائب والرسوم على من هذه الشعرائب والرسوم علية المعلون من هذه الشعرائب والرسوم والمعرائب والرسوم على من هذه الشعرائب والرسوم والمعرائب من مده الشعرائب والرسوم والمعرائب والرسوم والمعرائب والرسوم والمعرائب والرسوم والمعرائب والمعرائب والرسوم والمعرائب والمعرائب والرسوم والمعرائب والرسوم والمعرائب والرسوم والمعرائب والرسوم والمعرائب والمع

(تِهَ) لَارْجِهُ أَنَّ :

********** -- 1

٢ ـ اى عملية شراء للسلع تمول فى ظل هذا القرض لا تعفى من الضرائب النوعية أو التمريقات والرسوم وغيرها من الضرائب المعروضة ق ظل القوانين السارية فى المليم المتترض ٤ مسيقوم المتترض كما هو وارد فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو أعادة سداد نفس المبلغ التى واسستبانت الجمعية أن المشرع في المادة (°) من قانون الجمارك المشار إليه أخضع البضسائم التي تدخل أراضي الجمهورية للشرائب والرسوم الجمهورية وثهيرها من الشيرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود المضائع ٤ وذلك الا ما يستقنى بنص خاص .

ومتى كان الثابت ... في المنزاع المعروض ... أن الهيئة العامة للسليم التهونية غد استوردت معدات خاصة بمحطة الاستقبال وتخزين الزيوت والشموم بالكس بالاسكندرية ، ومن ثم متخضع تلك المدات الواردة للضرائب والرسوم الجبركية المهرة ، واذ بين بن مراجعية شهادة الأجراءات ربيم ١٨٢٨ مُ المتعلقة بالانداج الجيركي عن هذه المعدات -أَنْ أَلْشُهادة أُفِدُ اغْفلت جُسَابُ قيمة رسَّم النَّفْريُغُ أَلْسَتَّمق وفُسدره مبلغ ٢٠٤٧/٢٠ چنيها وعليه فتلتزم الهيئة بسداد مدا البلغ ولا رجه للقِول بأنَّ المُعداتُ الواردة لمحطِّة الزِّيوتِ المشأر اليها معِياة مِن الضِّرائِبِ وٱلزُّرْشُومُ وانُّهَا ممولةً مِن التَّفاقِيةِ الْقُدْرِشِي الدِسرِمِ بَيْنِ مُصَّدِرٌ والرَّلَايَاتِ المتجدة الأمريكية رقم ٣٦٣ ي ١٤ الصادر بالوابقة عليها قرار رئيس الجِمُهورية زُقَّم ٢٦ أَسْبَنَة ١٩٧٨ ، ذَلِك أَنْ الْإِسْابِتُ مَنْ مَطَالُمَةَ الْلُحَقِّ رَقُمُ (١) لِلاَتِفَاقِيةُ الذِيكُورِةِ ابْهِا لَم يُقِيرِد أَعْضَاء خَاصِاً لِلسِيلِمِ التي تَعِولِ من هذا التوضِ من المُبْرِائِب والرسوم السبيعة في مِمْر ، ولا يقال من التَّرَامُ أَلهِيئَةٌ بَسِدِأُد لَلْبَلُّغُ المِشْأَلُ ٱلهِ أَن مِلْكِية مِحطةٌ أَلزيوت قد نَعَلْتِ الى مَينَا أَلْقَطَاغُ الْعَامُ لُلْصِّبَاعاتِ لَإِنْدَائِيةٌ ، أَذِ انْ قِرَارِ رِئْيَسَ الْجِمُهورية رقيم ٣٢٧ اسبنة ١٩٨٤ سالف الذكر لم ينص على تجهيل الهيئة الثانية بِالْدَيونِ التَّمَلَّقَةَ بِتَأْلُكُ المَعَلَمُ وَالْسَابَةِ عَلِي أَهْلِ ٱلْلِكِيَّةِ أَنَّ لَا الْمُ

<u>4...18</u>

انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للسلم التموينية بأن ترّدى مبلغ ٢٠ر١/١٤٤ جنيها الى مصلحة الجمارك للأصباب ضالعة الجبان .

وْ كَتْتُوى رَفْمْ ١٤٩٧ فِي ١٩٩٠/١٩٩٠ عِلْسَة ١٩١١/١٩٩٠ مِثْلِبُ رَقِيم ١٨١٩/١/١٧١ ع -

(YYV)

جلســة ٢١ من فيــرايرســنة ١٩٩٠

عقد اداری ... تطیقہ ... اکچڑا-ات اکتی توقیها چهة الادارة علی التصافد المخمر ... تمویفی : ...

في مجال العقود (ادارية أو مدنية) الفظا القدى هو عدم قيام الله ين بتغيد التواماته الناسخة عن العقد أيا كان السبب في ذلك به يستوى أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عمد أو اهماك أو فعله دون عبد أو اهمال روفقاً لكم أكانت ١٢٥ من التنفيذ الماني الماني الما استحاقل على الله بن أن ينظد التراماته عبنا كان مسئولا عن التمويض قدم الوفاء بها ما لم يشبت أن استحافة التنفيذ قد تشات عن سبب إجنبي لا يد له فيه بـ تطبيق .

تبينت الجمعية الصومية أنه من الأمور المسلم بها في مجال المعقود ــ
الدارية أو مدينة ــ أن المصل المعقدي هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ايا كان السبب في ذلك ، فيسترى أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عهده أو أهجاله أو غمله دون عهد أو أهجال . ووفقا لحسكم المادة ٢١٥ من المتقنين المدنى هانه أذا أستحال على المدين أن ينتذ التزاماته عينا كان مستولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ، ما لم يشت أن استحالة التنفيذ قد نشات عن سعب احتس لا بدله لهه .

ومتى كان الثابت من الاخطارات الرسمية الموجهة من محافظة الاسكندرية الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسساكية — في النزاع المعروض تعطل بعض خطوط الطينونات الخاصة بالمحافظة (سنترال ديوان المحافظة لدة طويلة منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥ محيث لم تقدم الهيئة المستندات التي تنفي تعطل تلك الخطوط من واقسع سجلات الاعطال بالهيئة في الفترة المنكسوة ، وأذ وغت المساخطة بالمتزامها المقدى المتشل في اداء مبلغ ١٩٧٥ وكام قيمة الاشتراكات تقاصيت الهيئة عن تنفيذ التزامها المقدى بصياته تلك القطوط وجلها مصاحة للاستمبال > ولم تقدم الدليل على أن عمم التنفيذ كان لصبب المنت خارج عن ارادتها ، ومن ثم يتمين الزام الهيئة بأداء جلسة المدعى المعطوط التايفرنية المشار البها كمورف المحافظة عن عدم استخدام الخطوط التايفرنية المدار البها .

لالسله

اننهت النصعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المقومية للاتصالات السلكية واللاسسلكية باداء مبسلم ٥٢ ٨١٤٤٨ جنيها الى محافظة الاسكندرية للاسباب السالف الضاحها .

لا فتوى رقم ٢٦٦ في ٧/٣/١٩٩٠ جلسة ٢٩/٢/١٩٩٠ علف رقم ٢٩٧٧/٢١٩٠ > •

(\\ \\ \)

جلسة ۲۱ من غبراير سنة ۱۹۹۰

اختصاص .. الجهات صاحبة الاختصاص بطلب الرأى من الجبية السومية للسمى الخترى والتشريع : ...

یتمین ان یرد طلب الرأی من الجمعیة العبومیة من الجهة صاحبة الافتصاص فی طلب دارای منها ... اماس ذنك : البند (1) من المادة ٢٦ من قانون عجلس الدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ ... الطلب الوارد مبانره من وكيل معاطف البنك الركزی هو طلب علام من غير صاحب الاسفة ... اكر ذلك : عدم قبول الطلب ،

استظهرت الجمعية المعومية من وقائم الموضوع أن الأمر لا يعدو ان يكرن طلبا للراى حول تفسير نص البند الخامس من المقد البسرم يين البنك والمهمياز ، ومن ثم فانه يتمين أن يرد هذا الطلب إلى الجمعية المعومية من الجمة مساحبة الاختصاص في طلب الراى منها طبقا لنمى البند (1) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الحولة المسادر بالقانون رقم لا كالمستة ١٩٧٨ التي قضت بأن تختص الجمعية المعرمية لقسمى الفتسرى والتشريع بابداء الراى في « المسأل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس مجلس الوزراء الم من رئيس مجلس الوزراء أو من رئيس مجلس السولة » .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطلب المعروض قد ورد مباشرة من وكيل محافظ البنك المركزى ، ولم يرد من أحد شاغلي الوطائف التي حددها النص على سبيل الحصر غاته يكون غير متبول .

3 18

انتهى راى الجمعية المبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى مسدم تعول طلب ابداء السراى .

ر فتوی رقم ۲۹۶ فی ۲/۲/۷/ جلسة ۲۹۹۰/۲/۲۱ علقه رقم ۲۹۲/۲/۳۲) •

(TT9)

جلســـة ۲۱ من فيـرابرســئة ۱۹۹۰

عقد ادارى _ تغليله _ مدى احقية القاولين في تقافي قيمة الزيادة في اسعار الواد الالزمة للبناء التي تقررت الناء تغليل عقود مقاولات البناء السندة اليهم : _

اذا تفينت الفقود المربعة مع المقاولين نصا يقضى بالتزام وزارة التممير والمجتمعات المهرية الإسكان والرافق بسناد فيهة اية زيادة في اسماد المواد المستخمة في الماد المواد المستخمة في الماد المواد المستخمة في الماد المواد المستخمة في الماد المواد الماد المواد المستخمة في للك المؤود فافه بالنسبة لمواد المؤد المستخم المواد المؤدد المعاد يديعا للقانون وقم ١٦٧٧ لسنة ١٩٧٠ المفاصي بشئون التسمير المجبرية الراح ١٤٥ شكلت المواد المؤادة الميادة في مقود مقاولات المناد المستخم المجبرية الراح ١٩٥ أشكلت المواد المؤادة في مقود مقاولات المناد المواد المؤدد وذي فيهما من المواد وذلك المناد المحدث الزودة المستخمة المجبرية التي رفعت اسعادها بشرط يثبت توريدها لوادا المعاد المحدث المعاد الماد المعاد الماد المعاد الماد المعاد الماد المعاد المواد المؤدنة المناد المواد المؤدنة المناد المعاد المعاد المواد المؤدنة المناد المعاد المواد المؤدنة المناد المؤدنة المؤدنة المؤدنة المناد المؤدنة الم

استعرضت الجمعية العمومية المادة (1) من المرسوم بتانون رقم المستعرضت الجمعية العمومية المادة (1) من المرسوم بتانون رقم التي تنص على أن « يكون فى كل محافظة وفى كل علصمة مديرية لجنسة برياسة المحافظة و المدير التي تنص على أن « تقصوم اللجنة التسمير » .. والمادة (۲) من ذات القانون التي تنص على أن « تقصوم اللجنة بنعيين المحتمي الأسمار المرافقة المخذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهسذا المرسوم بقانون ، ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالمحنف أو بالاضافة » ، والمادة ()) من القانون المذكور التي تنص على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الاتحمى :

ا سالبيسم الذي يرخص به الأصحاب المسانم والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجبلة والتجزئة وذلك بالنسبة الى اية سلمة تصنع محليا أو نستورد من الخارج ... » والمادة (٤) مكرر المسانة بالقانون رتم ١٤٦ لسنة ١٩٥١ التي تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير المسناعة المركزي بتحديد أقمى الأسمار لمنتجلت الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المسوص عليها في المسواد السابقسة » المحلية (٨) التي تنص على أن « تسرى جداول الاسمار وقسرارات

تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليبها بعد تاريخ المسل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتمهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ » . كما استعرضت المادة (٥٠) من الملائحة التنفيذية اقسانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ السنة ١٩٨٣ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لمسنة ١٩٨٣ (وتعديلاته) التي تنص على انه « على مقدم العطساء مراعاة ما يلى في اعداده لقائمة الأسعار (جدول الفئسات) . . .

آ — الفئات التى حددها مقدم المطاء بجدول الفئات تشبل وقف على جميع المصروفات والالقزامات أيا كان نوعها التى يتكدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشبل القيام بلنيام جبيع الأعبال وتسليهها لجهة الادارة والمحلفظة عليها انتاء مدة الضمان طبقا المروط المقدويميل الحساب الختمى بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تتلبات السوق والمعلة والتعريفة الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى اوالمدة ٨٣ من ذات اللائمة التى تنص على أنه لا يجوز ببوافقة الجهسة الادارية المتعدة وعلى مسئوليتها أن يصرف للمقاول دفسعات تحت الحساب تبما لتقدم العبل وعلى النحو التالى:

.....(1)

(ب) يحدد أقصى ٧٥٪ من القيمة المقررة للمواد التي وردها المقاول السنعيالها في المبل الدائم والتي يحتاجها المبل غملا بشرط أن تكون مطابقة للشروط موافقا عليها وأن تكون مدونة بموقع العمل في هسالة جيدة بعد اجراء الجرد الفعلى اللازم وذلك من واقع غالت المقد ... وتعامل كالمشروعات المواد التي تورد لموقع العمل معالمة للتركيب الى أن يتم تركيها ... » .

واستبانت الجمعية آنه اذا تضمنت العقود المبرمة مع القساولين المشار اليهم _ في الحالة المعروضة - نصايقضي بالتزام الوزارة صداد للهمة آية زيادة في اسعار المواد المستخدمة في البناء تطرأ خلال المدة المقررة لتنفيذ المقد ، فإن هذا النص يكون واجب النطبيق اعصالا لقاعدة أن المقد هو شريعة المسلمين ومن ثم يحق لهؤلاء المقاولين صرف تيبة الزيامة في أسعار تلك المواد مدامت قد حدثت اثناء مدة تنفيذ عقود مقاولات الإعمال المبرمة ممهم - أما أذا لم يرد مشل هذا النص في تلك المقود ، غند تبيئت الجمعية بالنسبة لواد البناء التي يخضع تحديد اسمار بيمها للقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٠٠ الخلص بشؤور التسمير الجبرى وتحديد الارباح أن النوريد في عقد مقاولة الإعمال أذا كان ذا شأن محسوس من مريخ عن مقاولة الإعمال المند على مزيج من مقاولة الإعمال والتوريد ، فتنصرف القاولة الى الأعمال السند

تنيذها الى المتاول وتسوى عليها أحكام المتاولة ، ويقع التوريد على الموريد على المال المستخدمة في التنفيذ وتمرى عليها لحكام التوريد ، وذنك هسو ما قضت به المحكمة الادارية العليا في الطمن رقم ٧٦٢ لسنة ١٣ ق بطلسة ١٩٦٥/١/ ، ويؤكد هذا النظر أن المشرع في المادة ٣٨/ب بالفصل الثاني الخاص بشرط تنفيذ عقود المقاولات ، من المائمة المتنفيذية لتانون تنظيم المقتصدات والزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٨ ، اعدد بقيهة واممية المواد المستخدمة في تنفيذ تلك المقود ونلك بأن أجاز المجهسة الادارية أن تصرف للمقاول دامنية محالة المتاول دفعات مالية تحت الحساب بحد أتمى ٥٧٪ من القيمة المقرد المواد التي وردها لاستممالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل معلا بشرط ان تكون مطابقسة للشروط والمواصفات

ولما كانت المادة (٨) من قانون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المثبار اليه تنص على سريان جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرياح على السلع التي يتم تسليبها بعد تاريخ العبل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ ، فان هذا المكم ينطيق على عقود النوريد التي يقف تعهد المورد غيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منه بالاضافة أو التفسير 6 كما يسرى أيضا على عقود المقاولات التى يبثل نيها توريد المقاول للسلع اللازمة لتننيذ موضوع تلك المقود تدرأ هاما الى جانب العمل ، غينطبق على هذه السلع أهكام التوريد - كما سلف البيان - ومنها نص المادة (A) المسار اليها . وأذ تشكل المواد اللازمة للبنساء _ في عقود مقاولات البنساء _ قدرا اساسيا وهاما بجانب العمل ، فانه يحق المقاولين المروضة حالتهم تقاضى قيمة الزيادة في اسمار تلك المواد المسمرة جبرا وفقا الحكام القسانون المذكور دون غيرها من الراد وذلك اذا حدثت الزيادة اثناء تنفيذ عقاودهم ، اعمالا لنص المادة (٨) المشار اليها على أن يتمرف ذلك الى المواد المطابقة للشروط والمواصفات التي يثبت توريدها لمواقع المسل بعد سريسان التسميرة الجبرية التي رفعت اسمارها ، ويشرط الا تتضبن تلك المتود نما صريحا يتفى بتثبيت الأسمار خلال بدة التنبذ .

وفيما يتعلق بالمواد اللازمة للبناء التي لا تخضع لقانون التسميرة المبرى ، وتشمل بعض المواد التيتحتكر انتاجها شركات معينة تتدلى تحديد أسمار بيعها ، غاته اذا نشأت زيادة في أسمار المواد المذكورة خلال مدة تنفيذ مقود المتاولين اللموضة حالتهم ، غلا يحق لهم المطابة بصرف قهمة هذه الزيادة ما لم يشترطوا ذلك في عقدودهم ، وذلك عملي الساس أن المادة ١٩٨٣ من الملاحة التنفيذية للتاون رقم ٩ اسمنة ١٩٨٣ الساس أن المادة ١٩٨٣ من الملاحة التنفيذية للتاون رقم ٩ اسمنة ١٩٨٣

تقضى بأن الفئات التي حددها مقدم العطاء (المتاول) بجدول الفئات تشمل وتفطى جبيع المصروفات والالتزامات أيا كان نوعها التي يتكدها بالنسبة التي كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام باتمام جبيع الأعمال وتسليمها التي جهة الادارة طبقا لمشروط العمل ويعصل الحساب الخنامي بالتطبيق لهذه المثنات بصرف النظر عن نتلبات السوق والعملة والتعريفة الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى ، ومن ثم قال المجبركية ورسوم الانتق عليها في العقد تقيد طرفيه ؛ كاصل عام ، ولا يجسوز للمتاول ان يطالب بزيادتها على السلس ما يطرأ على السعار المحوال الملازمة لتنفيذ موضوع المتاولة من زيادة والتول بغير ذلك في هذا الشأن فضلا عن تمارضه مع نصوص اللائمة المذكورة فانه يقتقسر الى سسند.

انتهى راى الجيمية المبوبية لتسمى النسمى النتوى والتشريح الى ما يلى :

اولا : احتية المتاولين المعروضة حالتهم في تقاضى تبية الزيادة في السيعار مواد البنساء الفاضعة لقيانون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ 6 اذا حدثت انناء تنفيذ عقودهم وذلك بالضوابط السالف انضاحها .

ثانيا : عدم احتية المتاولين المذكورين في صرف قيمة الزيادة في المصار مواد البناء غير الخاضمة لقانون التسعير الجبرى رقسم ١٩٣٠ لمسنة ١٩٥٠ المشار اليه ما دام انهم لم يشترطوا نلاك في العقسود المبرمة معهم ،

ر' قتوی رقم' ۲۲۷ فی ۲۹/۰/۲۱ جلسة ۲۹/۰/۲۱ ملف رقم ۲۲/۲/۷۸) ۰۰۰

(۲۶۰) حلسة ۲۱ من فيراير سنة ۱۹۹۰

تباشين _ الوسمة _ الأنواط المسكرية _ الجهة اللتزمة بها •

وزارة الدفاع هى الجية الملزمة جمرف مكافات الأوسعة والأنواط المسكرية المقررة الأفراد القوات المسلحة العالمين والسابقيت بالأحدث ان سيدن بحدى الجهات الأخرى هلم المكافات فات يحق لها مطالبة القوات المسلحة بها والمترم بردها لها بـ المترم وزارة الدفاع يساد مكافات حجلة الأوسعة والألواط المسكرية المستحقة عن الفترة السابقة عل صدور فتوى المجيمية المسوعية في الا/1/17/2 بـ تطبيق ،

استعرضت الحبعية العبوبية ما تضبئته غنواها الصادرة بطبية ١٩٨٧/٦/١٧ (ملف رقم ١٠٨٤/٤/٨٦) وغنواها الصادرة بجلسية ٣٠/ ١١/٨٨/ (ملف رقم ٨٦/ ٤/٨١) من أن وزارة الدفاع هي الجهة اللتزمة بسداد الكافات القررة قانونا لحملة الأوسمة والأنواط المسكرية خلال فترة غديتهم بالقوات المسلحة وبعد خروجهم منها تطبيقا لأحكام التانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن الأوسمة والأنواط والميداليسات المسكرية والتاتون رتم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شسان شروط المديسة والترقية لضباط التوات السلحة وقاتون خدمة ضباط الشرفة وضباط الصقة والجنود بالتوات المسلمة رتم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعل بالتانون رقم ١٨٨ لسينة ١٩٨٥ ، وإن هذا الافتاء بكشف عن أصل الحق ولا ينشبته باعتبار أن الحق مستبد أصلا من أحكام القانون التي الزمست وزارة الدغاع دون غيرها باداء هذه الكاتات واستظهرت الصعية الصوبيسة مِن ذلك أن وزارة الدماع تظل هي الجهة المازمة بصرف مكاملات الأوسمة والأنواط المسكرية المررة لأعراد القوات السلحة الحالمين والسابقين. غاذا حدث أن سددت أحدى الجهات الأخرى هذه الكانات غانه يحق لما مطالبة القوات السلحة بها عطائم بردها لها .

لها عن اعداد بشروع تلتون لمواجهة سداد المستحقات عن الفترة السبقة على صدور فتوى الجبعية المبوبية لقسمى الفتوى والتشريع بتثريخ ١٩٨٧/٦/١٧ ، فاته أمر يخمى وزارة الدفاع ولا يؤثر في التزامها بسداد المكافآت التي تلتزم بهما قانونا على نمو ما ورد بافتماء الجمعية المممومية مالف الاشارة وهو امر مرجمه في النهماية الى ما تقرره المسلطة التشريعية ،

ولكل ما تقدم ، فانه يتمين الزام وزارة الدفاع بسداد مكافآت حملة الأوسمة والانواط العسكرية المستحقة عن الفترة السليقة على مدور فتوى الجمعية العبومية في ١٩٨٧/٦/١٧ ولا يعطل ذلك ما تسعى اليه الوزارة من استصدار قانون لتنظيم التجل بهذه المكافآت .

4 131

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى التسزام وزارة الدغاع بسداد المكافآت المقررة لحملة الأوسمة والأتواط العسكرية والمستحقة في الفترة المسابقة على صدور فتواها بجلسة ١٩٨٧/٦/١٧

ر فتوی رقم ۲۰۱۱ فی ۲۹۱/۳/۳۱ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۱ ملف رقم ۲۸۱/۵/۸۲) •

x 781 3

جلسة ۲۱ من غيراير سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة .. مرتب .. اعانة تهجير .. عدم احقية العامل في اعانة التهجير الناء الإعارة :

استحقاق اعاقة التهجير منوط بالعبل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٩/٣١ بشان والشفوع لأحد النظم التي الابراء بشان والشفوع لأحد النظم التي الابراء بشان منح اعانات للعاملين الدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات الناة وهو ما لا يتحقق الا في شان العامل العين المنطقة على احدى الوطائف في ١٩٧٥/١٨/٣٠ ما استحقاق الاعانة يرتبط كذلك بعودة العامل الاقامة في احدى العافظات او باستمراز الخانته في احدى العافظات الدينية وهو ما يتتفي الإقامة المعلية داخل البلاد في احدى محافظات المنافظات المنطقة ما لا يسرى دلك على من كان معارا في التاريخ المادية داخرة البلاد في احدى محافظات المنطقة من الأعدة الى الحدى العين عدل الخادة في احدى العين عدل المنطقة على احدى العين عدل المنطقة على احدى العين عدل المنطقة على احدى العين عدل المنطقة عدل العرب المنطقة على احدى العين عدل المنطقة عداراً المنطقة عدل المنطقة عداراً المنطقة عدل المنطقة عداراً المنطقة عدل المنطقة عداراً المنطقة المنطقة عداراً المنطقة عداراً المنطقة المنطقة عداراً المنطقة عداراً المنطقة عداراً المنطقة عداراً المنطقة المنطقة عداراً المنطقة

استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/١/١ والتى انتهت للأسباب الواردة بها الى عدم استحقاق العابل المسار بالمخارج في ١٩٧٥/١٢/٢١ لاعانة التهجير المقررة بالمقانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٦ عتبين لها أن القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن مقح اعاتات للعالمين المدنين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ينص في المادة المشبري المنافقات عملون حتى ١٩٢١ معسافظات المنافقات علاوا اليها أو الذين ماتوا اليها أو الذين ماتوالا يقيبون في المحافظات المضيفة والذين علاوا اليها أو الذين ماتوالا بالمخاصة والمعالمين بالمنابين المنبين المناسبين المحالمين بالمحالمين بالمحالمين بالمحالمين المختين الخاصمة والعالمين في المشافقة المحالمة المحالمين بكاترات خاصة والعالمين في المشافعة بالاسمام وشركات ذات المستولية المحدودة وكذا العالمون بالجمعيات التعاونية والشركات ذات المستولية المحدودة وكذا العالمون بالجمعيات التعاونية وشركات ذات المستولية المحدودة وكذا العالمون بالجمعيات التعاونية ويذك بحد اتعهى قدره عشرون جنيها وبحد أدنى قدره خيصة جثيها و وذلك بحد اتعهى قدره عشرون جنيها وبحد أدنى قدره خيصة جثيها و

والمستفاد من ذلك أن استحقاق املة التهجير منوط بالمبل في أحدى محلفظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحد النظم التي أوردها النص على سبيل الحصر وهو ما لا يتحقق الا في شسان المابل المعين والقائم بالممل الفعلي في احدى الوظائف في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ولذلك فانه يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون المسامل موجودا بالفعل في الحدمة في احدى محافظات القناة في هذا التاريخ ، ذلك أن تحديد المشرع لهسذة التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين بأحكله بالوجسودين بالمندمة في احدى محافظات القناة في التاريخ الشار اليه الا أنه يرتبط كذلك بمودة العابل للاقابة في احدى المحافظات لو باستبرار اقابته في احدى المحافظات المضيفة وهو ما يقنضي الاقامة الفعلية داخل البلاد في احدى محافظات القناة التي عاد الى الاقامة بها أو استبرار الاقابة في احدى المحافظات المضيفة 6 غلا يسرى على من كان معارا في التاريخ الانكور خارج البلاد لمسدم اقامته في احدى محافظات القناة أو احسدي المحافظات المضيفة في احدى محافظات المناق الامائة لعدم الموجود الفعلي في احدى هذه المحافظات في التاريخ المسار اليه .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السادة المعروضة حالاتهم وهم من وه وهم وهم وهم وهم وهم وهم وهم كانوا جبيما في اعارة الى ليبيا في ١٩٧٥/١٢/٢١ ، ومن ثم ، يتخلف في شائهم مناط اعمال النص لعدم وجمودهم الفعلي في خدمة احمدي هذه المحافظات في هذا التاريخ ، فلا يستحتون اعامة التهجير المنصوص عليها في التانون رتم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

اللسك

ر فتوی رقم ۲۵۶ فی ۳۶/۲/۳۱ جلسة ۲۹۹۰/۲۲۱ ملف رقم ۴۵/٤/٤/١) -

and the same of the same

(۲٤۲) جلسة ۲۱ من نيراير سنة ۱۹۹۰

عاملون بالقطاع العام .. تعيين .. التعيين في غير أدنى الوظائف ... شروطه •

المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام العسادر بالقانون رقم ٤٨ كسنة ١٩٧٨ المجاذ المسادر بالقانون رقم ٤٨ كسنة ١٩٧٨ المجاذ المسلم على العامل وحدات القطاع العام في غير ادني الوطائف الأدني ... يعوز اعادة عمين العامل باحدى وحدات القطاع العام في غير ادني الوطائف دون المشراط استيافه كمة المغيرة البيئية الالارقة للترقية ١٣كفاه بتوافر مدة الخيرة الكلية .. لا يجوز تمين العامل بلات الجهوفة التي تعيين العامل بلات الجهوفة التي تعيين العامل بلات الجهوفة التي تعيين العامل بلات الجهوفة التي تعليق ... لا ت

تنص المادة . ٢ من قانون نظام المآبلين بالتطاع العام المسادر بانقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على انه « اذا كان للمسامل المرشع المتعيين في غير ادنى وظائف الجموعة النوعية مدة خبرة كلية ناته يجوز تعيينه بلحنساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل عن مجموع المدد البينية الواردة في بطانات وصف الوظائف الادني من الوظيفة المرشح للتعيين بها » .

والمستفاد من ثلث أن المشرع اجاز بعبارة علمة مطلقة التعيين داخل وحدات القطاع العلم ... في غير ادنى الوظائف اذا تواغرت لدى العامل مدة خبرة كلية لا تقل عن مدد الخبرة البينية المسترطة للترقية غيبا بين الوظائف الادنى . ومن ثم ، غانه يجوز اعادة تعيين العالم باحدى وحدات القطاع العلم في غير ادنى الوظائف دون استراط استيفائه لمدة الخبرة البينية اللازمة للترقية لكناء بتواغر مدة الخبرة الكلية ، وقسد استقر اغتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أنه لا يجوز تعيين العالم بذات الجهة طبقا لقواعد التعيين في غير ادنى الدرجات في خات الجموعة الدى ينتمى اليها .

وتطبيقا اندلك فان قرار تميين كل من الكيميائية /
والصيدلاتية / ن في الوظيفة الأعلى (وظيفة اخصائي
دواء اول) بهيئة القطاع العام اللادوية والكيباويات والمستازمات الطبية
طبقا لقواهد التعيين في غير أدنى الدرجات يكون قد خالف صحيح حكم
القانون ويعتبر باطلا) حيث أن تعيينهما في الوظيفة الأعلى تم في نفس
المجموعة النوعية التي تنتميان اليها .

الا انه ويتى كان الثابت من الأوراق أن المذكورتين قد تم تعيينهنا على الوظيفة الأعلى بالقرار الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٨ ، وبالتسالي يكون قد بضى على صدور هذا القرار أكثر من ستين يوما فيتحصن ضد السحب والألفاء بغوات المحاد المذكور ويولد لصاحب الشأن هتسا مكتسبا لا يجوز المساس به نزولا على استقرار الراكز التسانونية ، ويتى كان القرار الصادر بتعيين المذكورتين في الوظيفة الأعلى بتاريخ المهمر ١٩٨٥/٣/١٨ قد تحصن ضد السحب والألفاء بعضى المدة القانزينة المترد ٤ كيا سبق البيان غاته يجوز ترشيدهما لشغل وظائف من درجة مدير عام أذا استوفيتا الشروط الأشرى اللازمة لذلك .

3_19

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى تحصن القدار المسادر بتميين كل من الكيميائية / · · · · والمديدلانية · · · · في وظيفة اخصائي دواء إول من الدرجة الأولى بهيئة القطاع المام للادوية والكياويات والمسطرمات الطبية ، والى جسواز ترشيمهما للوظيفة الأعلى اذا استرفينا الشروط القررة لشفلها ·

ر فتوی رقم ۲۰۹ فی ۲/۱/۲/۸۹ جلسة ۱۹۹۰/۲/۷۱ ملف رقم ۲۸۷/۳/۸۹) ۰

CY2Y)

جِلسة ٧ مَن مارس سنة ١٩٩٠

مجلس الدولة ... الجمعية المهومية كلسمى الفتوى والتشريع ...

ثبوت أن ابناء الرأى في الموضوع للعروض على الجدمية العيومية له صلة وثيلة بتزاج. معروض على القضاء ... عدم ملامة ابداء الرأى في أمر معروض على القضاء ... تطبيق •

استظهرت الجبعية العبوبية ما تضبنته الأوراق من أن السيد / . قد أقام الدعوى رقم 4/4 لمسنة 32 القضائية أملم محكمة القضاء الادارى ضد رئيس الجمهورية ووزير السياصة ورئيس مجلس ادارة شركة المنتزه للسياحة والاستثمار ، طالبا فيما الحكم بصفة مستمجلة بوقف تنفيذ قرارات رفع الأجرة وقرار الفساء قرارا عنباد البجار الاستراحة ، وفي الموضوع بالالفاء . وتبين للجبعية تحديد طبيعة الملاقة التي تربط المدعى بالوزارة له صلة وثيقة بالنزاع المعروض على القضاء غلته والحال هذه يكون من غير الملائم أن تبدى الحيورة الما غيه .

اللسك

انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم بلاعة ابداء الراى في الحالة المروضة .

ر فتوی رقم ۲۳۷ فی ۲۲۲/۳/۱۶ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷ ملف رقم ۲۳/۱/۷) ٠

(227)

جلسة ۷ م*ن مارس س*نة ۱۹۹۰

عاملون بالقطاع العام .. انتهاء الغدمة .. تعديد تاريخ الاحالة المعاش .

يعته بأول يوليو من ذات السنة المحدة بالستغرع الرسمى لقيه ميلاد العاملين عند حساب تاريخ الإحالة دل الماش في حالة اذا ما اقتصر الستغرع عل سنة البلاد دون تحديد اليوم والشهر _ تطبيق (١) ·

استعرضت الجبعية العبوبية غنواها السابقة بجلسة ١٩٨٩/٤/١٩ التى انتهت للأسباب الواردة فيهسا الى الاعتداد باول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستضرج الرسمى لقيد ميلاد العالمين بالمكرين عند حساب تاريخ احلامها الى المعاش ، وتبينت الجبعية ان المارى الذى جاء بكتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المسار اليه ، والذى يتجه الى الاعتداد بنهاية شهر ديسببر من ذات السنة المصددة بالمستخرج الرسمى سد في الحالة المعروضة سلم يضف شيئا جديدا لم يضف شيئا جديدا لم يكن تحت نظر الجمعية العبوبية عند بحث هذا الوضوع .

3.111

انتهت الجمعية الصومية الى تأييد عنواها السابقة بجلمسة ١٩/٤/١٩ « ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٢ » لذات الأسباب ٠

ر فتوی رقبر ۱۹۹۷ فی ۱۹۹۰/۳/۲۶ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷۷ ملف رقم ۲۰۰/۲/۸۲ ، ۰

⁽۱) تراجع نتوى الجمعة المدومية النسمى اللتوى والتشريع المسمادرة بجلمسة ١٩٨٠/٤/١٩٠

(YEa)

جلســة ٧ من منارس سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة ... تسوية حالة ... مرتب ... علاوة خاصة ٠

نس ناادة ٨ من القانون دقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشان تسوية حالات بخص العاملين - قرد المدرع مراعاة منه لعدم الاخلال بالمركز المال الذى وصل اليه بخص العاملين تشبيط للتسويات الخاطئة التي اجريت الهم الاحتقاظ بيرتياتهم التي يتقاضونها وذلك بصفة شخصية - الاحتفاظ بشكك المرتبات الناشئة عن السياوات الخاطئة هو المر استثنائي والد على خلاف الاحتفاظ المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة منها أو القياس عليه عند تصديد كافلا المستحفات المالية التي تمنح كولتك العاملين بسببة معينة من مرتباتهم - نتيجة ذلك : المبرة في تحديد قيمة الملاوة الخاصة المقردة بالقانون دالم ١٠٠ لسنة العمل المناسبة مناسبة مناسبة مناسبة المناسبة العمل المناسبة المناس

استعرضت الجمعية العبومية حكم المادة الثلبنة من المتانون رقسم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العالمين التى تنص على أن « يحتفظ بصغة شخصية للعالمين الموجودين بالخدية بالرئيسات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهت الغرق بين ثلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا اليها المسلوتان المنصوص عليهما في المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لهما وذلك من ربع قيمسة علاوات المترقية والعلاوات الدورية التى تستحق بعد تاريخ العبل بهذا القانون ٥٠ »

كما استعرضت ايضا حكم المادة الأولى من القانون رقم 1.1 اسنة الإمام والتى تنص الإمام والتى تنص الإمام والتى تنص على أن « ينتج جبيع العلملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأهر الاساسى لكل منهم في تاريخ الممل بهذا القانون أو في تاريخ المين بالنسبة لمن بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الإهر الاساسى للعلمل » .

ومقاد ما تقدم أن المشرع مراعاة منه لعدم الاخلال بالمركز المسلى الذي وصل اليه بعض العليين نتيجة التسويات الخاطئة التي أجريت لهم رحفاظا على مسترى معيشتهم قرر بالمادة المسامنة من القانون رعم لا أمسنة ١٩٨٤ المشار اليه الاحتفاظ لهؤلاء العاملين بالمرتبات التي يتقاضونها في تاريخ العمل به نتيجة المتسويات الخاطئة وذلك بصدفة شخصية كيا أفرد في الملاة ذاتها حكما خاصا يتم بهتضاه تسوية الأوضاع النطئة على نحو لا يخل يتلك الاعتبارات التي

دمته الى تقرير ذلك الحكم غاوجيت اعادة تسوية أوضساع المسلمين المشار اليهم تسوية صحيحة المتعرف على الرتب المستحق تانوبا الكسل منهم على ان يستهلك الفرق بين هذا المرتب وذلك المحتفظ به بصفسة شخصية من ربع ثبهة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق بعد تاريخ الحمل بهذا القانون في 14٨٤/١/١ أسا تطبيب العالم المسحوية المسحية من حيث الدرجة والاتدبية فيعند بها عند ترقية العالم للدرجة التلقية بباشرة لتلك المتى شغلها وبذلك بين أن الاحتفاظ بلك المرتبك النائلة من منتب الدويات الخاطئة هو أمر استثنائي وارد على خالات الأصل العام الذي يقضى بمنع العالم المرتب المستحق له تانونا واسترداد ما مرف له بدون وجه حق كما أنه حكم مؤتت أيضا أذ ينتهى بانتهاء علية الاستهلاك المشار اليها ومن ثم غانه لا يجسوز التوسسع غيه أو القياس عليه عند تصديد كافة المستحقات الماطية التي تعندح لاوائلك العلمان بنسبة معينة من مرتباتهم .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه قرر في المادة الأولى منه زيادة مرتبات جميع العاملين بالمنولة وربط بين تحديد هذه الزيادة وبين الأجر الأساسي المستحق لكل منهم بأن جعل الزيادة المشار اليها تهنع في صورة علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ من ذلك الأجسر المستحق في تاريخ العمل بهذا القانسون أي في ١٩٨٧/١/١ بالنسسية للموجودين بالخدمة أو في تاريخ التعيين لمن يعين بعد ذلك وكان الثابت مما تقدم أن تقاضى العامل المرتب الناشىء عن التسوية الخاطئة والمحتفظ له بصفة شخصية هو امر استثنائي يعمل به في حدوده المقررة ولا يعول عليه في تحديد ما يطرأ على مرتبه من زيادات تحتسب بنسبة مؤرية منه ومن ثم تكون العبرة في جميع الأحوال في تحديد قيمة تلك العلاوة الخاصة المتررة بالقانون رتم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالأجر الأساسي المستحق قانونا والناشيء عن التطبيق السليم المحكام القانون على المستغيسدين منها والقول بغير ذلك من شانه أن يجعل من سويت حالته تسوية خاطئة في وضم افضل ممن طبقت عليه احكام القرانين المفتلقة تطبيقا سليما وهسو أبر لا يمكن التسليم به أو اقراره لمسا يؤدى اليه من نتائج شساذة في التطبيق ٠

والسك

انتهى راى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى أن حساب قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالمقانون رقم ١٠١ لمسنة ١٩٨٧ يتـم-على اساس الأجسر الأساسي الناشيء عن التطبيق العسليم الأحكام القانون وليسي الأجر الناتج عن التسويات الخاطئة .

(فتوى رقم ٣٣٣ في ٢٤/٩/٠١٩٠ جلسة ١٩٩٠/١٩٠٠ ملق، ولم ١٨٩١/١٢٢١) ·

(YET)

هلسة ۷ ون وارس سفة ۱۹۹۰

رسوم ... رسوم جمر كية ... الاعقاء عنها ... منافه ... (جمارك) (ضريبة) •

تبين للجمعية المعومية أن تانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ٥ منه على أن « تخضع البضائع التى تدخل أراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجبركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتبام الإجراءات الجبركية واداء الشرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في المتانى ٥ كالشرائب والرسوم المقررة لذلك بالشموط والاوضاع التي يصددها وزير الفرائب والرسوم المقررة لذلك بالشموط والاوضاع التي يصددها وزير المغرائب والرسوم المقررة لذلك بالشموط والاوضاع التي يصددها وزير المغرائب والرسوم المقررة لذلك بالشموط والاوضاع التي يصددها وزير ينص في المادة ٣ منه على أن « تصفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ويشرط المساينة الاشياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بنساء على توصية الوزير المختص وحديدة وغيرها من

17 ــ الهدايا والعبات والعبنات السواردة لوزارات الحسكومة ومسالحها ووحدات الحكم المعلى والهيئات العابة . . » . وان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 110 اسنة 19۸۷ بشأن الضوابط وقواعد الرقابة الخاصة بالمنح والهبات والتبرعات المقدمة من جهات اجتبيسة أو دولية ينص في الملاة ٢ منه على آنه « يجب الحصول على موافقة الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الشأن قبل قبول المنحة أو المبرع أو الهبة أذات الشارة وموافقة رئيس مجلس الوزراء اذا

والمستفاد من ذلك أن جبيع البضائع التي تدخل إلى البلاد ومنها ميزات الحيب تضع للضرائب والرسوم الجبركية الا ما استثنى بنص خصص ، وأن هدف البضائع يجوز الافراع عنها افراجا جمسركيا مؤقتا طبقا للشروط والأوضاع التي يعددها وزير المالية ، ويالفسسية لاعضاء الهدايا والهبات التي ترد للجهات العابة من الفارج عاته يلزم لاعفائها من هذه الفرائب والرسوم أن يصدر بالاعفاء ترار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المفتص ، أما الضوابط المنصوص عليها في قرارى مرئيس مجلس الوزراء رقمي ١١٧٥ لسنة ١١٧٧ وقراري ١٢٧٩ لسنة ١٨٥٥ غيوضوعها تحديد الجهة المختصة بقبول المنحة أو النبرع أو الهبة التي غيوضوعها تحديد الجهة المختصة بقبول المنحة أو النبرع أو الهبة التي جبركي للسلع الواردة ، والنب يتمين أن تجرى معاملتها الجبركية من جبركي للسلع الواردة ، والنب يتمين أن تجرى معاملتها الجبركية من حيث تقرير العفاء ومنعه طبقا للقواعد القانونية المطبقة في هذا الشان

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السيارات الجيب التي وردت باسم مشروع تنبية المزارع السبكية (ست سيارات) وتقسر الانراج عنها افراجا جبركيا وقتا بناء على التمهد الهبادر من وزارة المزاعة للانراعة للانتات المدة القسررة لاعفائها المؤقت ولم تسسدت عنها المرائب والرسوم الجبركية المقررة ولم يصدر باعفائها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص ، عاته يلزم والحال هذه الزام وزارة الزراعة المتعهدة بسيداد هذه الضرائب والرسسوم وقسدرها عليم حينه جنيه

٥٤٠ و ١٣٠٧٧٧ بعد ان تحقق سبب استحقاقها • ولا يفير من ذلك صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٩ اسنة ١٩٨٦ بتبول تلك السيارات كهدية من الولايات المتحدة الأمريكية في نطاق اتفاقية منحة مشروغ تنبية الثروة السمكية • اذ أن صدور هذا القرار لا يعد أن يكون موائنة على قبول الهدية ولا يقرر بذاته أعفاء ضريبيا •

الليك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة مليم جنيه الزراعة بان تؤدى الى مصاحة الجمارك مبلغ ٤٠٠ و ١٣٠٧٧٠ ٠

(فتوی رقم ۳۰۲ فی ۳۹۱/۳/۳۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷ ملف رقم ۳۰۲ ۱۷۱۹/۲/۳۲) ·

(YSV)

عَلَيْنَةً ٧ مِنْ يُعْرِنُونَ سَمَّةً ١٩٩٠

رسوم نـ رضوم جبرائية ـ الاقراع الؤقت .. (جماولا) (فترقية) -

نمى تلادتين ٥ ، ١٠١ من قانون الجينارك رقم ٢٦ أسنة ١٩٦٣ - الخضيم المشرخ كاصل عام البضائع ومنها سيارات الركوب التي تدخل البادة الشراقب الجيركية ولايما من الفيرائب والرسوم القررة وفقا الملوانين المسول بها - استثناء من هذا الأصل اجاز المشرخ الاطراح مؤقتا عن السيارات دون تصيلها بالفرائب والرسوم القررة وفقا للشروف والأوضاع التي يعدها وزير المالية - علما الاستثناء وقوت جليبت - الرقاف - الما انتهت عدف أو تطلقت شروط المريرة بين على المجهة المستوردة سداد الفرائب والرسوم المطلوبة - تطبيق •

تنص المادة (ه) من قانون الجمارك المسادر بالقانون رقم 17 اسنة المواردات المترورة لفرائب الخسودي المترورة على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لفرائب الأفسري المترورة وذلك الاما استلنى بنص خلص . - و وتحصل الضرائب الأحسرية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للتوانين والقرارات المنظمة له) ولا يجوز الامراح طن الية بضاعة قبل اتمام الإجراءات المتطبقة أواداء الضرائب والرسسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . وتنص المادة المالمرائب المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يحدها وزير الخزانة » .

والمستفاد من ذلك انه كأصل عام غان دخول البضسائع ومنها سيارات الركوب الى البلاد يخضعها للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا للقوانين المعول بها ، واستثناء من هذا الاصل أجاز المشرع الاعراج مؤقتا عن هذه السيارات دون تحييلها بالمضرائب والرسوم المقررة وفقا المشروط والأوضاع التى يحددها وزير الملحة ،

وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء وقت بطبيعته بحيث أذا أنتهته منته أن تخلقت شروط تقريره تعين على الجهسة المستوردة سداد الضرائب فلرمسوم المطلوبة .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن السيارة المرج عنها على التعهد الصادر مؤقتا باسم الخبيد / بنساء على التعهد الصادر

من مركز بحوث المواصلات السلكية واللاسلكية والذي اصبح بعد ذلك المعد القومي للاتصالات السلكية واللاسلكية بسداد الضرائب والرسوم في حالة عدم اعادة التصدير والتي انتقلت ملكيتها الى الخبير / · · · بوافقة مصلحة الجبارك بناء على طلب وتعهد المركز قد انتهت صلاحية تسييرها دون أن يقدم المعهد (المركز) ما يقيد اعادة تصديرها أو سداد الرسوم المورة عنها · أن ما ورد بكتاب المهد هن أنه تم دفسع الرسوم المجمركية نتطاع المخازن والمشتريات لم يقم عليه دليل ، فضلا عن انه بالرجوع المساع المسارة بجبرك السيارات تبين عدم سداد هذه الرسوم ومن م ، فأنه ينعين الزام المعهد باعتباره الجهة الضامنة بسداده مليا جنيه

وقدرها ١٩٢٦،١٦٠

لنلسك

انتهت الجيمية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام المعهد التومى للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن يؤدى الى مصلحة الجمارك ملما حنبه

مبلغ ۱۹۲۲٫۲۳۰

﴿ فَتُوى رَقِم ٢٥٣ فَي ٢٩٩٠/٣/٣١ جِلْسَة ١٩٩٠/٣/٧ عَلَمْ رَقِم ٢٩٢/٢/٣٢ } •

(XEA)

جاسة ۷ بن مارس سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة .. طبيب .. تكليف .. نقله الثاء فترم التكليف و ادارة معلية) .

التناون دقم ٢٩ اسنة ١٩٧٤ في شان تكليف الأطباء ـ التخليف في الجهات الادارية
يرجي براد من وزير المسحة دون غيره بناء على طلب الجهية الادارية ساحية الثبان وبناء على
توصيات اللجنة المشكلة في وزارة السحة لهذا الفرض ... مني تو التخليف فان تقل الجليبية
توصيات اللجنة المشكلة عكون بقراد من وزير السحة باعتباره السلخة الخصصة بالتحيية
في ضوء توصيات الملجئة الشدر اليها .. الثبان في هذه المحافة لا يصدو أن يمكن تحديلا في
المشكليف الذي يعفل في سلطة وزير السحة وحده لد لوجه الملوث بان المحافظة واحدة بدلا من تعدد هذه السلطة للسحة للسحة المسابق المنتبين بالموافق
فرادا الكلفين حا الشرخت المنتز ٢٤ من اللاحجة التناول المحافين المنتبين بالموقع
دولم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ من مواطقة لجنتي نشون العاملين في المبهة المتلول اليها والجهة المتقول
دلم ٢٧ ليتم في هذه المحافة المسابق ذلك ... مع قيام القانون الفاضي لا يرجع الى احكام
المتانين العام الا فيما فات القانون الغامي من احكام وبها لا يتعارض مع طبحته والمرضي
المتانون العام الا فيما فات القانون الغامي من احكام وبها لا يتعارض مع طبحته والمرضي
المتانون العلية على ... من المتان من احكام وبها لا يتعارض مع طبحته والمرضي
المتانون العلية على المستة والمت المتانون المحالة من المحتاد على المتعارض مع طبحته والمرضي
المتانون العلم الا فيما فات القانون الغامين من احكام وبها لا يتعارض مع طبحته والمرشي
المتانون العلم الا فيما فات القانون الغام من احكام وبها لا يتعارض مع طبحته والمرشي
المتانون المحالة فيما فات القانون الغام الدورة المحالة في المتعارض مع طبحته والمرشوء

استعرضت الصيفية المعودية المدة (١٠) من التاتون رقم ٢٩ أسفة المهرف في الأطباء والصياحاة وأطباء الاستسان وهيئسات العريض والفنين الصحين والفئات الطبية الفنية المساعدة . . . التي تفسى على أنه « لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب والصيحلة وطب الأسنان . . المتنفين بجلسية جمهورية عصر العربية للعمل في الككومة أو في وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العاسة والوحدات التابعة لها أو المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو المؤسسات على المعامة والوحدات التابعة لها أو المؤسسات على الموجود تجديد التكليف لمدة أخرى مماثلة .

ويتم التكليف او تجديده بناء على طلب الجهة الادارية صاحبية الشأن ووغقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المبينة بتلك الملدة . وترفع اللجنة توصياتها في هذا الشأن الى وزير المسجة خلال اسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتبادها » . والمادة (٤) من ذاتِ القانونِ التي تنصِ علي أن « يصدر وزير الصحة » عرارات تكليف الخاضمين الأحكام هذا التاتون ، ويعتبر الكلف معينا في الوظيفة التي كلف للمبل فيها من تاريخ مدور القرار ، وعليه أن يتسلم المهلُّ خلال غيسة عشر يومًا من تاريخُ اخطاره به . . . » والمادة (٢) بهذه التي ونسن على أنه « على المكلف أن يتوم بأميال وظيفته ما بقي التكلف. . وفي جبيع الاحواق يصدر قرار الغاء التكليف أو انهاء الخدمة التناءه من وزير المسمة » . كمة استعرضت المادة ٢٧ (مكرراً / 1) من قانون نظام الأدارة الملية رقم ٤٣ ليسنة ١٩٧١ المسطل بالقانونين رقمي . و لسنة ١٩٨١ و ١٤٨ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن « يكون المايط رئييها لجيع العالمين المبنيين في نطاق المجافظة في الجهات التي نقلت اختيبامياتها الى الوجدات المطية ويمسارس بالتسبية لهم جميس الهتصابيمات الموزير ٢٠٠ له وكذلك استعرضت المادة ٥٤ من قانون نظمام الماملين للبنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « مسم مراعاة النسبة الثرية القررة في المادة (١٥٠) من هذا القائدن يجور نقل العامل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها لحكامه، كما يجوز نظه الى الهيئات العلمة والأجهزة الحكومية ذات الموازنة المناسبة ويكون نتل الملبل بترار من السلطة المنتمسية بالتعيين ١٠٠ والمادة ٢٤من اللاعمة التنفيذية للقانون المذكور المسادر بقسرار لجنبة شَبُون الخدمة المنية رقم ٢ أيسنة ١٩٧٨ التي تنِجِي على أن « يكون نقبل العابل من وجدة الى أخرى بقرار من السلطة المختصة بناء على مواليقة المنتى شِنُونَ الملكين في الوجدة النتول بنها والوجدة للبتول اليها .. ويعتبير النقل نايفإ ون تاريخ إمتياد السلهلة المفتهية لتراز آخر لبهنة مَا لَمْ يَنْجِي فِي الْقِرَارِ عِلَى تَارِيجُ وَحِيْنِ ١٠٠٠ ؟ و

وإسباتيت الجديبة بها تقدم أن يقام تكليف الأطباء المسريين المدة استنائية لتبيينهم في الوطائد الكلفين الميل عبها ؛ يهدف تنسيق توزيع الإطباء طور جويع الوطائد الكلفين الميل عبها ؛ يهدف تنسيق توزيع الإطباء طور جويع الوطائد الطبية بعصر ؛ وقفا المقسواعد والاجراءات المساسة بذلك الواردة بالقسانون وقم 24 ليبنة ١٤٧٤ ويساف الهدكر ، ومن بين هسند الإجراءات أن التكليف في الجهات الإدارية سلجة الشان و ويناه على طهب الجهة الادارية سلجة الشان و وبناه على توسيات اللبينة الشكلة في وزارة السحة الجه المحكم المدة (٢) من القادرة المنافقة المتحلة المت

ـ رمتى ثم التكليف فإن ظل الطبيب فيمه بين اليههات الادارية المتسار اليها يكون بقرار من وزير المسجة باعتباره السلطة المتسسة بالمتعين (اصدار قرار التكليف) في ضوء تومسيات اللجنة المسار اليها دون حاجة الى موافقة لجنة شئون المالمان في الجهة المتول الطبيب منها والمتول البيا على اسالس أن توزيع الأطباء المجلفين يتم بشكل مركزى للمبان التوزيع المادل » .

هذا غضلا عن أن التكليف وهو يتم جبرا عن المكلف ورغم أرادته بقرار من وزير المسحة وأن هذه المسنة الالزابية نظلل غلقة طوال بدة التكليف فأنه ترتيبا على نلك يكون وزير المسجة وهو الجهلة التي خرابها المتانون ممارسة سلطة التكليف على الوجه السابق بيئته هو المختص وحده طوال هذه المدة بنقل المكلف باعتبار أن النقل في هدده المطللة لا يمعو أن يكون تمسديلا في التكليف الذي يدخل في سلطلة وزير المسلمة وهده *

ولا وجه التول بأن الماغظ هو السلطة للختمة بنتسل الاطبساء المكفين غيبا بين الوحدات الحلية بحد موافقة لجنتي شئون العسلملين المشر اليهما ، غهذا التول يتعارض مع صريح نص الملاة)ه من قانون العسلمين المتنيين بالدولة رقم لا) لمسنة ١٩٧٨ التي تتغي بأن نقل العالم من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها احسكله (ومنها الوحدات المطلة) يتم بقرار من السلطة المختصة ، وهي في حالة الاطباء المكافين بتلك الوحدات وزير الصحة دون غيره ، حيث تصر المشرع في المتعين رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ سلف الذكر اصدار قسرارات التسكيف (التعبين) على سلطة واحدة بدلا من تعدد هذه السلطات بتعدد الجهات التي تستخدم هؤلاء المكلفين ، ومن الطبيعي أن تكون هذه السلطة لوزير المستقد وحده بوصفه المسئول عن قطاع الصمة ، حتى يسمستطيع أن بيبين على هذا التطاع ، علاوة على ما في تعدد سلطات التكليف صن عبيب المها التشكيم والتوزيع غير المائل بل التناقض أحيانا _ وهذا المتكون ،

آيا عن موانقة لجنتي شئون المليان سالفتي الذكر ، فاته ولأن كانت — المادة ٢٣ من المائحة التنبيذية لقانون المالمين المدنيين بالدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ نتس على هذه الموانقة ، الا انه بالنسبة للاطباء المائلين الخاضمين للقواعد الخاصة المعررة في القانون رهم ٢٩ لسسنة المائلين الخاضمين للقواعد الخاصة المعررة في القانون رهم ٢٩ لسسنة ١٩٧٤ المسار اليها ، غلقه لا يلزم عند نظهم موانقة اللجنتين المذكورتين حكما سلف البيان – إعمالا للعبعة المسلم به الذي يقضى باته مع قيام القانون الخامس لا يرجع الى احكام التانون العام الا عها عات القانون الخامس من أحكام 6 وبما لا يتمارض مع طبيعته والغرض منه

لالسك

انتهى رأى الجمعية العبومية المستمى المتسوى والتشريسم الى المتصاص وزير الصحة باصدار قرارات نقل الأطباء المكلفين الخاضعين للتأنون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ سبائف الذكر. ٤ دون حاجة للعرض على لجنتي شئون الغاملين المشار اليهما ٤ وذلك على النحر السالف بيانه و

(فتوی رقم ۳۹۰ فی ۱۹۹۰/٤/۱۰ جلسة ۱۹۹۰/۳/۷ ملف رقم ۳۹۰ دی ۱۹۹۰/۲/۸۲ د

(PET)

جاسة ۷ من مارس سنة ۱۹۹۰

عاملون بالهيئات العامة .. اجازة رعاية طلل (تأمين اجتماعي) •

نص المادة ٩٠ من الاحة شئون العسايح بالهيئة العامة الاستثمار والتاطق الهرة .. احقية العلمان في حدود تنظيم مغاير نفي جانب عنه المتنظم الوحد بقائل من المجاول المتنظم الوحد بقائل المجاول المتنظم الوحد بقائل المجاول المتنظم الوحد بقائل المجاول المحاول المجاول المحاول المجاول المجاول المجاول المجاول المجاول المجاول المجاول المحاول المحاول المجاول المحاول المحاو

تنص المادة (٧٠) من قانون نظام العاملين المنيين بالدولة العسادر بالقانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٨ ، على أن « تستحق العالمة أجازة بدون اجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عابين في الراد الواحدة واثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية ،

واستثناء من حكم المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من قانون التادين الإجتماعي المحتمد بالمسادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعلقة له نتحمل الجهة الادارية باشتراكات التابين المستحقة عليها وعلى العالمة وفي احكسام هذا القانون أو تمنح العالمة تعويضا عن اجرها يسلوى ٧٥٪ من المرتبع الدي كانت تستحقه في تاريخ بدء عدة الاجازة وذلك وفقا لاختيارها من المرتبع

وان لائحة شئون العابلين بالهيئة العابة للاستقبار والنابلق الحرة الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم 104 لسنة ١٩٨٠ تنص في المدة ٩٠ منها على أن « تستحق العابلة أجازة بدون أجر ارعاية طفلها وذلك بحد أتمي علين في المرة الواحدة لمرتبي فقط طوال حياتها الوظيفية » وفي المادة ١٣٣ منها على أن « يطبق على العابلين بالهيئة القواعد والأحكام العاباة المالية على العاملين المدنين بالدولة أو أي قوانين أو قرارات أو قواعد واحكام تصدر في شائهم وذلك غيما لم يرد غيه نص بهذه اللائحة » .

والمستقاد من ذلك أن المشرع في تانون نظام العلملين المدنيين بالدولة وضع تنظيما خاصا لمصمول العاملة على اجازة خاصة لرعاية طفلها القليه على اساسين الأول ... أنه يجوز المعلمة أن تحصل على هذه الاجازة خلات مرات طوال حياتها الوظيفية ، وبحد أتصى عليين في كل مزة ، والذاني ... أن جهة العمل هي التي تتحمل باشتراكات التأمين الاجتماعي المستحقة عليها وعلى العلملة أو أن تبنح العالمة تعويضا عن المجازة وخلك ونقا لاختيارها ، وبالاستثناء من حكم الجادين ١٢٥ و ١٢٦ من تقون التأمين الاجتماعي م

وابا بالنسية للمابلات بالهيئة العابة للاستنبار والمناطق الحسرة اللاتي تنظيم شنونين العابلين بالهيئة بانهين ينظيم شنون العابلين بالهيئة بانهين يخضصن في تنظيم آجازانهن لأحكام جذه اللائحة وللقسواعد والاحكسام المطبقة على الملبلين المنبين بالدولة نبيا لم يرد بشأنه نص بهذه الملائدة .

ولما كان ذلك ، وكانت الآمة شئون المهلين بالهيئة قد نصب المادة ، منها على احقية المابلة في الحصول على اجازة ارعاية طفاها وذلك في حدود تنظيم مغاير في جانب منه المتنظيم الوارد بقانون نظام العاملين المنيين بالبولة ، أن قصرت اللائحة حق العالمة في الحصول على هذه الإجازة على م تن نقط طوال حياتها الوظيفية وليس ثلاث مرات كه ورد بالاس نة إلى أنها أغلت النص على تجديد الجهة التي بالمتنون ، بالاس نة إلى أنها أغلت النص على تجديد الجهة التي بلتزم بسداد المتراكات التأمين الإجتماعي غان هذا النص أنها يعنى في واقع الأبر أن التنظيم الذي خرجت به اللائحة عن حدود التنظيم العلم يقتمر على عدد مرات الجسول على الإجازة بحيث تقتمر على صديقة بالمتحاسي وكيفيت بيقتمر على عدد المتحاسلين بالمتحاسات وكيفيت من المقانون رقم ٧٤ أسلت الإلمة المالة العامة التي تضيفها نص المادة ١٩٣٢ من اللائحة من سريان أحكام التون نظام التي المتنين المدنين بالمدولة على العالمية نبيا أم يرد به نص في خية اللائحة » ه.

ويؤيد ذلك ان سكوت الملائحة عن ايراد هذا الحكم لم يكن هدفه الشخروج على حكم قانون المهلين بل تجنب تكراره والانتصار في هسذا الممال على ذكر الأحكام التي خرجت بها الملائجة على القواعد المسابة المقررة في قانون نظام المالماني المنيون بالجولة خاصية متى الجد في الامتوام وان سداد الاشعراكات على المنود الذي نظيه هذا القانون يتم بالاسينتاء

من أحكام تاتون التأمين الاجتماعي ومن ثم غان تقريره لا يتم ألا بتاتون . وبالتالى غلم يكن من المتبول أن يُرد الغمس عليه في اللاشحة اصدورهسا باداة تاتونية تقل في مرتبتها عن التالهن ع د

ومن متتضى ما تقدم 6 غاته يتمين أعمال نصى الفترة الثانية من الحادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧ أمســة ١٩٧٨ المشاص الله في شمال المصاملات بالمهيئة العمامة للاستقمار وللنامل المهردة ٠

للاسك

انتهى رأى الجمهة المدوسة لتسمى الفترى والتشريع الى ثبقية المايلات بالهيئة الماية فلاستشار والخلطق الحرة في الاستفادة من نوس المترة الثبانية من المادة ٧٠ من تانون نظام الملكين المندين بالدولة .

ر فتوی رقم ٤١٠ في ١٩٩٠/٤/١٢ جلسة ١٩٩٠/٣/٧ ملف رقم ١٨٩٠/٤/١٩ ع

(10+)

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٠

قرار اداري. ــ صحيم ــ لحصله بقوات مواعيد السحب -

القرادات الادارية التي توقد حفا او مركزا شخصيا للافراد لا يجهز سحيها في اي وقد حتى معدوت سليهة – اساس ذلك : دواعي المسلحة العامة التي تفضى استثرار الرفضاح القرادات الفردية يجهد الادارة ان تسحيها بـ اساس ذلك : الاترام يحكم القانون وتصحيحا للاوضاع المخافقة – اذا صدد قرار داراد وادوى مديب من شاك أن يوقد جلة فائه يستقر بجوات الستين يوما من تلويغ تشراقرار او اعلانه بالطوق المفردة بير يرما من تلويغ تشراقرار او اعلانه بالطوق المفردة بيرد على مبدلا تجميعة الاحكام القانون تجرده من سبلته تحصرت قانوني فتنزل به ال حد غصب به مناطقة وتتحدر به ال حجرد الخمل القادن تجرده من سبلته تحصرت قانوني فتنزل به ال حد غصب السلطة وتتحدر به ال حجرد الخمل القادن المنحة الاكرة قانونا بـ سحب التوع الاخير في اي

استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رنم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ التي تنص على أن « تختص محلكم مجلس الدولة دون غيرها طقصل في المسائل الآنية :

و ثالثا) الطلبات التي يقدمها ذوو الشان بالطعن في القرارات الادارية المنهائية الصادرة بالمتعيين في الوظائف العسامة او المترقية او بمنح الملاوات » . والمادة ١٢ من ذات القانون التي تنص على أنه « لا تقبل الطلبات الآتية » :

٩ - ٠٠٠٠٠ (ب) الطلبات القدمة رأسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثلثا ورابعا وتقسمسا من الملدة (١٠) وخلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المتررة للبت في هذا التظلم ٥٠٠ والملدة ٢٤ منه التي تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة غيبا يتطق بطلبات الالماء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون غيه في الجريدة الرسمية أو في الاشرات التي تصدرها المسلح العلمة أو اعلان صلحب الشان به .

وينقطع سريان هذا المعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية ، ويجب أن بيت في النظام قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرغض وجب أن يكون مسبباً ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه المسلمات

المختصة ببثابة رنضة . ويكون ميعاد رقع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما الفكويرة » . واستبانت الجمعية أن القاعده المستقرة هي أن القرارات الإدارية التي بوقد هما أو مرخزا شحصيا للافراد لا يجوز سحيها في أي وقت مني صدرت سنيمة ونلك إستجابة لدواعي للصلحه العامة التي تقضي استفرار الأوضاح ، اما بالنسبة نفرارات الادارية الفردية غير الشروعة فانفاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة ان تسحيها التزاما منها باحكسام القانون وتصعيما للأوضاع الخالفة له ، الا أن دواعي للصاحة العامة البضا تقتضى انه اذا صدر قرار اداري معيب من شاته أن يواسد حقا غان هذا القدرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن فيسرئ عليه ما يسرى على القرار الصحيح في الموضوع ذاته ، وقد استقسر القضاء الاداري على تحديد هذه الفترة سا تياسا على مسدة الطمسن المضائي _ بستين يوما من تاريخ نشر القرار الاداري أو اعسلانه بالطرق المتررة ، وبالنسبة للترار الاداري الواجب التظلم منه الى العيثة الإدارية التي اصدرته أو الهيئات الرئاسية قبل الطعن هيه أمام المحكمة غتحدد النترة _ كتاعدة عابة _ بمائة وعشرين يوما من تاريخ تستديم التظلم ، بحيث اذا انتضت المدان المسار اليهما دون أن تسحب الادارة القرار أو يرقع صاحب الشأن دعواه أمام القضاء اكتسب القرار الإداري حسانة تعصمه من أي الفاء أو تعديل، ويمتنع على جهة لادارة سحيه. وبرد على مبدأ تحصن القرارات الإدارية المعيبة بعض الاستثناءات منها الترار الذي لحقت به مخالفة جسيمة لأحكام القانون تجرده من صفته كنصرف تانوني فتنزل به الى حد غصب السلطة وتنحدر به المي مجسرد الفعل المادي المنعدم الأثر قانؤنا فلا تلحقه اي حصانة مهما طال عديث الأبد ، وتصدر جهة الإدارة قرارها بالسحب في أي وقت ٠٠٠ كها أن ميماد المائية وعشرون يوما المشار اليه قد يهتد بضوابط معينة 6 غالنون مجلس الدولة في المادة (٢٤) منه وأن كان قد نص على أن قوات سنين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطة المختصة يعتبر بمثابة رغضه ويكون ميماد رغع الدعوى بالطعن في انترار الخاص بالتظلم ستي يوما من ناريخ انتضاء الستين يوما المذكورة ، أي أن القنون أنترض في الادارة انها رمضت التظلم ضبنا ، ويستفاد هذا الرمض التحكيي من عرينة غوات المدة الزمنية الذكورة دون أن تجيب الإدارة على التظام الا أنه يكفى لنفى قرينة الرفض الحكمى أن يتبين إن البسلطة الادارية المُحتصة قد سلكت مسلكا ايجابياً واضحا في سبيل السبتجابة الطلبات للنظلم خلال ميماد بحد النظلم ، ومن ثم فيند هذا الليعلا حتى يستر من السلطة الادارية ما ينبي، من عدولها من هذا السلك ويستلم يستد المتطلع • (المفكمة الادارية العليها بجلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ في الطعن رقيم ١٥٠ استة أ 10 ق ، وجلسة ٢/١/٤/١١ في الطعن رتيم ٥٩٠ لسنة ٢٩ ق ، وجلسة ١٩٨٤/١/١٤ في الطعن رتيم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق) .

وافريين من الأوراق - في الحالة المروضة - لنه قد صدر القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١١٨١ ف ١٩٨١/٧/٢٧ بارجاع اقدمية الدكتور / عبد الفتاح محمد على بحريه (السكرتير الأول التجاري في هذا التاريخ، والمنتشار التجاري حاليا) وذلك في بداية درجات التميين برظائف التبثيل التجاري لتكون ١٩٦١/٩/٢٦ بدلا مسن ١٩٦١/١١/٢٧ وحيث يترتب على صدور هذا القرار المساس بقرارات الترقية - بالتبئيسل التجارى بوزارة الانتصاد والتجارة الخارجية ـ الى وظأتك سكرتير نجارى ثالث وثان وأول والتي تبت دون مراعاة أن اقدمية السيد المذكور في بداية درجات التعيين ترجع الى ١٩٨١/٩/٢٦ مقد عام تطاع النيئيل التجاري في ١٩٨٢/١١/٢٣ باخطار المذكور بقرارات ترقيه السيد / علال محمد كلمل عثمان الى الوظائف المشائر لليها ، متقدم بناريخ ١٩٨٢/١١/٢٥ بنظام من هذه القرارات على اساس أن اقديبته في درجة بداية التغيين ترتد الى ١٩٦١/٩/٢٦ بينما التدبية المتطلم منه في ذات الدرجة ترجع الى ١٩٦١/١٠/١٢ ، الا أن السلطة الادارية المختصة لم تبت في ألمظلم خلال مهلة السنين يوما المحددة تاتونا لبحثه ولم يثبت من الأوراق الها اتخذت أي مسلك ايجابي في سبيل الاستجابة للمتظلم اثناء هذه الملة ، وعليه متعتبر عدم اجابتها على النظام بمثابة رفسض ضبنى ... عسيها نصت على ذلك المادة ٢٤ من قانون مجاس الدولية سالفة الذكو لد وكان يتعين على المتظام أن يقيم دعسوى أمام القضساء للطعن في قرارات الترقية المشار اليها خَلال ستين يوسا من انتفساء الستين يوما المذكورة ، بيد أنه لم يلجأ لطريق الطعن التضائي ، ومن ثم غلمه بانقضاء مائة وعشرين يومأ من تاريخ تقديمه لتظلمسه تمسيج قرارات العوقية المنكورة نهائية وحصينة ولا يجوز أن يتناولها أي تعديل أو الغاء .

متى تعار تعديل التعدية المستيد الملتخور على قرارات الترقيدة التي الجريت الترفيدة التي المرتبت الترفيدة التنديد / عادل الجريت التوطيقة التنديد / عادل المحدد كامل التشان عان ترقير الجمهورية رقم ١٠٤٦ السنة ١٩٨٨ المسادر في ١٩٨١/ ١٩٨٩ والملت تشمين ترقية تأتي الى والمينة مستشار المسادري و وتعكى الأول في التراتبة اليها ، يكون مسيخا لا يتكن عليه يجد أن استكور الرقي اللهائرية اليها ، يكون مسيخا لا يتكن عليه المساس المستخر الأول في التراتبة اليها ، يكون مسيخا الأمنى على اسساس التحديث الأولى التحديث و وهني أو سلينا جَدْلا بتكر تكرونيسة

قرار رئيس الجمهورية المذكور ، هان الثابت من الأوراق أن السلطة الادارية المختصة لم تجب الدكتور / محمد بحريه على تظلمه من هذا القرار بتاريخ ٢/٩/٦٨٦ فلال الحدة الجاهرة قانونا للبت في التظلم ولم انقرار بتاريخ ٢/٩/١٨٦ فلال الحدة ألى المنالم ولم هذا القرار بتاريخ على هذا القرار خياس القسوار على مذا القرار خياس القسوار على غرض عدم مشروعيته صحصاتة تمصمه من أي الفاء أو تعديل ولا وجه للتها لمنالخ المنالم المنالم

لالسك

انتهى راى الجبعية العبوبية لقسمى النتوى والتشريع الى عسدم جواز تعديل الندبية الدكتور / عبد الفتاح محبد على بحريه في درجسات وظائف النبئيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التاليسة لدرجة بداية التميين غيها .

ر فتوی رقم ۱۹۷ فی ۱۹۱/۰//۱۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۴/۱ ملف رقم ۲۹۱/۳/۸۳) -

(YOY)

جلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

قرار (داری تحصته بانتشاه المیاد تسکین العاملین .. تکییله (ترتیب وتوصیف باوطانف) (عاملون مدنیون بالدولة) •

التسكين باء باره وضع الدامل الناسب في الكفال المناسب الذي يتلق مع خبراته ومزولاته من شانه أن يؤثر من الوضع الوظيلي للمامل حد قراد التسكين بعد من القرادات الافارية يسرى عليه ما يسرى على القرادات الادارية من احكام تتملق بالسحب او الالفاء حد الر ذلك حالقهاء المحدد للحدد للحدن القضائي أو بسحبه يصبح قراد التسكين حصينا في ال

استعرضت الحيعة العبوبية حكم المادة (بن القانون رقيم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشان الادارات القانونية بالمؤسسات المسامة والهيئات العابة والوحدات التابعة لها التي تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرازي على مديري وأعضياء الادارات التيانونية بالمؤسسيات العسامة والهيئات العلية والوحدات التابعة لها » وكذلك المادة ٢٩ من ذات القانون التي تنص على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العبل بهذا المانون الهباكل الوظينية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات التانونية الخاضمة لهذا التانون كها تعتبد هذه الهياكل والجداول وبتم شيغل الوظائف الشياغرة من الوظائف المحددة في هذه الحيداول طبقيا التواعد والإجراءات التي تضمها اللجنة المنصوص عليهما في المادة (٢) من هذا التانون « كما استعرضت أيضاً ألمادة . ٢ من قرار وزير العدل رتم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بتواعد واجراءات اعداد واعتمساد الهياكسل الوظائف وجداول توصيف الوظسائف الخامسة بالادارات القسانونية التفاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أن « يتلم تسلسكين. مديري وأعضاء الإدارات القانونية العاءلين بها عند صدور الهياكل على الوظائف الواردة بها المعادلة للفئات المالية التي يشغلونها حاليا على انه اذا توانرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها في القانون لشغسل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعملي مع عدم المساس بالأندبيات الحالية . . » .

واستبانت الجمعية أن القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٢ قــد أوجب أعداد الهباكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاسة بالادارات القانونية الخاصمة لاحكامه خلال سنة من تاريخ المسمل به وأن يتم اعتمادها وشغل الوظائف الواردة بهما طبقا للقواعد والاجراءات المتن تضمها لجنة شئون الادارات القانونية هذا وقد تولى قرار وزير المعلل بيان كيفية شغل علك الوظائف وذلك عن طريق نسكين المسابلين بتلك الادارات على الوظائف الواردة بالهيكل المعادلة للفئات المسابلية التي يشغلونها وقت التسكين أو في الوظائف الأعلى بالنسبة أن توافرت غيهم شروط شغلها وذلك مع عدم المساس بالاندييات .

ومن حيث أن الجمعية المحبوبية لتسمى المنوى والتشريع قد ذهبت بجلستها المنعدة في المهرك المهرك الله أن شغل وظائف العللين المدنين بلدولة المبح يتم في ظل العمل باحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ وبعد الاخذ بنظام التوصيف والمقيم على اساس موضوعي بالنظر الى الوظيفة المطلوب شغلها والاشتراطات اللازم تواندها غين يشغلها وأن التسكين على تلك الوظائف وغقا للقواعد المقررة باعتباره وضع العالم المناسب في المكان المناسب الذي يتنق مع خبراته ومؤهلاته من شأته أن يؤثر في المكان المناسب الذي يتنق مع خبراته ومؤهلاته من شأته أن يؤثر في المكان المناسب الموبقة يسرى عليها ما يسرى على هذه الأخيرة من احكام تقطق بالمسحب أو وجب على جهة الإدارة المبلارة الى سحبها أو تعديلها خسلال المهساك والا المسبحة شد المبوب العروفة

ومن حيث أنه ترتيبا علي ما تقدم ولما كانت جامعة الاسكندرية قد
قامت بتاريخ . ١٩٨٢/٩/٢ بتسكين العالمين بالشؤون القانونية لديها
على الوظائف الفنية الواردة بالهيكل الوظيفي للادارة الملهة للشئون
القانونية المالة المقات المالية التي يشخطونها وذلك وفقا للقواعد
والإجراءات المتررة في هذا الشأن وقد استبعدت عند لجسراء هدذا
للتشكيل مدد الإجازات الخاصة لمرافقة الروجة أو لرعاية الطفسل
باعتبارها لا تشكل مدة خدمة فعلية وذلك إعمالا لما قررته الجمعية
العبومية لقسمي النتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٣/٣/١ وكان الثابت
وفقا للمفهوم المنقدم أن قرار التسكين يعد من القرارات الادارية ومن ثم
فأنه بانقضاء المعاد المحدد المطعن المقضائي علي هذا القسرار أو لسحبه
يحمد قرار التسكين المشار اليه في الحالة المورضة حصينا ضد أي
بحب او تعديل ،

ومن حيث انه نيما يتطق بتطبيق نقوى الجمعية العمومية الأخيرة على شاغلى الوظائف المشار اليها دون انتظار صدور الاحكام القضائية في الدعاوي المقابة منهم بالطعن في القرار العسادر في ١٩٨٧/٦/٢٠ يتمنكيتهم في الوظائف التي يشغلونها دون الاعتداد بعدد الإجازات الخاصة المبابق منحها اياهم فالمبتقر عليه وفقا لافتاء الجمعية العمومية هو عبدم للاحبة أبداء الراى في نزاع بطروح على القضاء وذلك حتى يستقر الإجر نهائيا بحكم من القضاء بعد أن لجبة "صحاب الشأن ولعدم للصادرة على ما يقدره من المكام في هذا الشأن أ

4 11

انتهى راى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى : أولا : تحصن القرأر الصادر بتسكين العالمان بالادارة القانونيسة بجامعة الاسكندرية بلقضاء المواعيد المحددة المطعن عسلى القسرارات

ثانيا: عدم ملاءمة تطبيق فتسوى الجمعية للعمومية الأغيرة الصادرة بطسنة ١٩٨١/١/٤ على المنازعات المطروحة ابام القضاء . .

ر فتوی رقم ۱۹۹۲ فی ۱۹۹۰/٤/۲ جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۱ ملف رقم ۲۸۲/۹۰۱) •

(YOY)

جلسة ۲۱ من مارس سفة ۱۹۹۰

قانون _ سريانه من حيث الزمان .. ألافر الباشر للقانون .

الخاتون برجہ علم يسكم الوقائع والراكن اقانونية التي تتم تست سلطانه اي في الخرة ما بين تدريخ العمل به والمائه .. يسرى الخاتون الجديد بأرام المبائر على الوقائع والرائز التي تقع او تتم بعد خلاف .. لا يسرى بأثر رجمي على الوقائع أو الرائز التي تقع او تتم نظف الا بنمى صريح يقرد الآل الرجمي .. عليتي .

استظهرت الجبعية العبوبية غنواها الأخيرة المسادرة بجلسسة ١٩٨١/٣/٨ بناييد با انتهى اليه اغتاؤها السابق بجلستى ١٩٨١/٣/١ بناييد با انتهى اليه اغتاؤها السابق بجلستى ١٩٨١/٣/١ بناييد با انتهى اليه اغتاؤها السابق المروضة حالته في استرداد الاشتراكات المسدد غيبتها الى الهيئة العابة التابينات الاجتباعية من المدة بن ١٩٦٢/١٢/١ تاريخ احالته الى النقاعد وحتى ٥٠/٨/٣ وخضوعه لأحكام قانون الثابين الاجتباعي اعتبارا ابن حسدا التسابيخ الأغيرة وحتى انتهاء ضحمته المدنية كما استعرضت بعض حكم المادة الأفيرة وحتى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام تأنون التقاعد والتابين والمعاشمات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٩٠٠ التعاعد والتابين والمعاشمات للغوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٠٠ السنة ١٩٧٥ النصوص الدانسوص التالية :

ملاة ٩٩ -- أذا عين صاحب بعاش على درجة بالية في الجهساز الادارى للدولة أو وحدات الادارة المطية أو الهيئات أو المؤسسات العابة أو هيئات القطاع العام وشركاته بحيث أصبح خاضما لأحكام الساتين الاجتباعي أوقف عرف بعائمه طوال بدة خضوعه لأحكام ذلك القانون ... ويكون لصاحب الماش العسكري خلال غترة تتبهي في المهار العسكري ذلك مناتين الاجتباعي المهار العسكرية التابين الإجتباعي اليها بعد الأضر حق الاختيارين ضم عدة خدمته العسكرية الى المدة المعندية الوعد المدنية أو عدم الغيم

وفى حالة اختيار ضم مدة الضمة المسكرية الى مدة الضمة المنية يسرى الماش عن الدة المنية التي لم تدخل في تقدير الماش المسكري أيا كان متدارها محسوبا وفقا لقانون التابين الاجتماعي ويضاف للمماشي المسكري في حالة المتيار عدم ضم الدة العسكرية الى الدة الدنية يسرى في شأن الماشات المسكري كانة الزيادات التي تتقرر في شأن الماشات المسكرية ويطبق في شأنه حكم المادة ١١ من هذا القانون ولا يستحق من مدة الخدمة المدنية التي لم تدخل في تقدير معاشمه المسكري مهساكان سبب الاستحقاق غير تعويض الموقعة الواحدة

وفي جميم الأهوال يسدد ما ادى من اشتراكات عن مدة الخسدمة المنبة التي روعيت في الماش المسكري الى الخزانة العابة « وكذلك المادة الماشرة من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ٠٠٠ » واستبانت الجمعية أن الشرع عالم بالقانون رقسم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل لقانون التقاعد والتأبين والمعاشيات للقوات المسلحسة المسيادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ حالة التحاق صاحب المعاش من أفراد القوات المسلحة بالخدمة المنية في أحدى الجهات المسددة بالقانسون المذكور بعد انتهاء خدمته العب كرية غحدد مستحقاته التأمينية خسلال الغترة التي يخضع نيها لاحكام قانون التأبين الاجتماعي وأعطى لسه خلال المهلة المحددة به حق الخيار بين ضم أو عدم ضم مدة خدمته المسكرية السابقة الى مدة خدمته المدنية الحالية غيها يتعلق بها يستحق له من معاش وتبين الأحكام المترنبة على اختيار أيا من الوضعين المشار اليهما بحيث يكون له في حالة الضم أن يسوى معاشمه عن مدة خدمته الدنيبة التي لم تدخل في تقدير الماش المسكرى وفقا لأمكام قانون التامين الاجتماعي ويضاف الي الماش المسكري المستحق له أما في حالة اختيار مدم عدم الضم متسرى على المعاش المسكرى المستحق له كافة الزيادات التي تتقرر بالنسمة للمعاشبات العسكرية ولا بستحق في هذه الحالة عن مدة خدمته المدنية غير تعويض الدغمة الواعدة وذلك بالاضاغة الى سناثر الأحكام الأخرى الواردة على التفصيل بالملدة ٩٩ المشار اليها على انه في جميع الأحوال يؤول ما تم سداده من اشتراكات , عن مدة الخدمة المدنية التي روعيت في المماش المسكري الى الخوائة الحاينة .

ومن حيث أن المسلم به أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه أي في الفارة بأ بين تاريخ العمل به والمثلثة وهذا هو مجال تطبيقه الزمني فيسرى القانون الجسديد بائره للباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بائر رجعي على الوقائع أو المراكز التي تقع أو تتم قبل نفاذه الا ينص صريح يقرر الأثر الرجعي .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم وكان الثابت أن المادة 19 المستبدلة بالقانون رقم 116 اسنة 1940 قد استصدات حكما جديدا مؤداه ايلولة جبيع الاستراكات التي قام صاحب المعاش بسدادها عن مدة خديت المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الي الخرانة العسامة سسواء اختيار صاحب المعاش ضم أو عدم ضم مدة خديته العسكرية الى مدة خديته المسكرية الى مدة فدينة المنتية في تحديد المعاش المسحق له وأن هذا الحكم قد عبل به ملا المنتيار أمن الا/ع/١٩٨٧ من نظال المعاشراكات الذي قام أصحاب المعاشات بادائها عن غنرة سلبقة على تاريخ العبل بالقانون المذكور كبا هو الشان في حالسة السيد / فؤاد بيومي هاشم المعروضة حالته هيث أنه يطالب باسترداد الاستراكات التي تقمن معم تابيد ما سبحق وأن انتهت اليه الجمعيد وهو الإمر الذي يتمين معه تابيد ما سبحق وأن انتهت اليه الجمعيد وهو الإسراكات الشار اليها أسترداد الاسترداد المعروبة بطساتها الساقة من أحقية السيد المذكور في استسرداد الاستراكات الشار اليها و

اذاسك

انتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تأييد اغتائها السابق في الموضوع الماثل .

ر فتوی رقم ۳۸۹ فی ۲۹۰/٤/۱۰ چلسة ۱۹۹۰/۳/۲۱ ملفو رقم ۲۷/۳/۱۸) •

(YOY)

هاسة ۲۱ ون وارس سفة ۱۹۹۰

رسوم _ رسوم جبركية _ الافراج المؤقت (جبارى ٠

قانون الجمارك رقم ٦٦ أسنة ١٩٦٣ - أجاز الشرع الأفراع مؤفتا عن البضائع دون تعصيل الفرائي والرسوم القرة وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير الحالة ... تضمت المادة الثانية عن قراد وزير طالية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ جواز الافراج مؤفتا عن البضائع الواردة باسم اهدى الوزارات دون تعصيل الشرائي والرسوم المستحقة عليها إذا تعدد تقديم المستندات واللواتير الخاصة بها ... تسرى الشرائي والرسوم على أساسي تقديرات مسلحة الجمارك الحالم أم تقدم المستندات والقوائير الأسلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود البضائة ... تطبيق ... عليه المسلحة الحسلة الحلال ثلاثة شهور من تاريخ ...

استعرضت الجمعية المبوبية المادة (0) من القانون رقم ٦٦ السنة ٣٣ في شأن الجبارك التي تنص على أنه « تخضع البضائع التي تدخل أراضى الجبهورية لضرائب الواردات القررة في التعريفة الجبركية على الضرائب الأخرى الا با استثنى بنص خاص

وتحصل الفرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصنيرها وفقا للتوانين والقرارات المنطبة لها ، ولا يجوز الاندراج عن لية بضاعة تبل انبام الاجسراءات الجبركية واداء الضرائب المستحقة با لم ينص على خالف ذلك في المنافزن . » والمادة (۱۰۱) من ذات التانون التي تنص على انسه « يجوز الاندراج بؤقتا عن البضاع دون تحصيل الضرائب والرسسوم المقررة وذلك بالشروط والإوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، ويضع وزير الخزانة المحمدة خاصة تتضين تيسير الاندراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمسالح الحكومية والمؤسسات المصافة والشركمة برسم الوزارات والمسالح الحكومية والمؤسسات المسافة والشركمة التي تدر الفائن المنافزان الذكور التي تنص على ان « تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجبركية المعرضة للضياف ولا تزيد على مظها في الأحوال الانتية :

٤ -- مخالفة نظام لعبور ٥٠٠ والانراج المؤقت والاعناءات اذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع على عشرة جنيهات » • كما استمرضت الجمعية الملدة (٢) من قرار وزيرا المالية رقم ١٥٠ لمسئة ١٩٧٧ بلائحة الانراج عن البضائع المستوردة أو المصدرة برسم وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العلمة وشركات القطاع العلم التى تنص على انه و يجوز الاغراج مؤقتا عن البضائع الواردة برصبم احسدى الوزارات ... دون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليها اذا تعذر تقديم المستحات والغوائين الخاصة بها ... وفي جديع الأحوال تسرى الضرائب والرسوم على أساس فتديرات مصلحة الجبارك اذا لم تقدم المستحات والغوائين الأصلية خلال ثلاثة شهور من تاريخ ورود الضماعة » .

واستدانت الحيمية ... في النزاع المعروض ... أن وزارة الداغلية (الادارة العامة لامداد الشرطة) قد استوردت ثلاثين سيارة للركوب « ماركة قيات ١٢٨ » وموضح ارقام الشسيهات المامنة بها على شهادة الاحراءات الحبركية المرنقة بالأوراق ... وقد تم الافراج مؤتتا عن هذه السيارات في ١٩٧٨/١١/١٥ (البيان الجبركي رقم ٢٢٠٨٢ م.ص) وذلك بعد تعهد الوزارة بتقديم ما ينيد أعفاء هذه السيارات من الضرائب والرسوم الجبركية المستحثة في مهلة زمنية تنتهي في ١٩٧٩/٢/١٥ . ومتى كان الثابت من الأوراق أن وزارة الداخلية لم تقدم ما يثبت الاعفاء المشار اليه حتى الآن ، رغم منى نترة طويلة على المهلة المحددة لذلك ، بل انها تقامست عن الرد على مطالبة مصلحة الجمارك - في النزاع الماثل الأمر الذي يتمين ممه الزام وزارة الداخلية (الادارة المسامة لامداد الشرطة) بسداد الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة بمناسبة دغول السيارات سالفة الذكر اراضي الجمهورية بالاضافة الي فرامسة تدرها (عشر) الضرائب الجبركية طبقا لحكم المادة ١١٨ من قائسون الجمارك رتم ٦٦ اسنة ١٩٦٣ نيصبح المبلغ الاجمالي الواجب عسلي قرش جنيه

الوزارة سهاده الى مصلحة الجمارك مبلغ ١٠٨٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠

تنا____ك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (الادارة العامة لامداد الشرطة) بأن تؤدى مبلغ ١٠٨٧٧٥٠٠ جنبه الى مصلحة الجمارك >

ر فتوی رقم ۲۰۴ فی ۱۹۹۰/۶/۱۱ جلسة ۱۹۹۰/۴/۱۱ ملف رقم ۲۳/۳/۲/۳) -

(YOS)

جلسة ۲۱ من مارس سفة ۱۹۹۰

(1) عقد شد عقد مدنى سالملاقة بين الرافق العاملة الالتمادية وبين المتنفعين بها سـ (عقد ادارى) (مرافق التصادية) *

الملاقة بين الرافق الصلمة الاقتصادية وبين المتناسين بها علاقة عقدية تفضيع الأحكام القانون الفاض حالية على المتناسبة على المتناس

(ب) مجلس الدولة ـ الجمعية العومية القدين الفتوى والتشريع ـ اختصاصهـا
 (اختصاص) (ايجاد أماكن) •

نمى المادة ٦٦ قارة د من قانون مجلس الدولة يرقم ٧٧ ليبنة ١٩٧٧ ــ الأصل أن الجمعية المهومية تختص بابداء الرأى الملزم في المتازعات التي تنشأ بين الجهات المشار اليها بالتمي - ذا عقد المشرع الاختصاص بنظر نوع معين من المنزعات لجهة أخرى بنصي خاص يمين الاعتماد بهذا التمي المفاصي وحدد ــ العانون رقم 28 لسنة ١٩٧٧ في شان تاجج وبيع (1 كن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والسناجي ناط بنظر المنازعات الايجارية التاشئة عن تطبيق احكامه بالمحكمة الابتمائية التي يقع في دائرتها المقار معل المنازعة ــ تنبية ذلاك : معم اختصاص الهجينة المعومية بنظر هذا المنازعات إلى كانت الحراف ــ تطبيق .

استظهرت الجمعية المسومية ماذهبت اليه المسكمة المسليا (الدستورية) بجلستها المنعدة في ٢٢ من يونيه ١٩٧٤ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ٤ ق من أن الملاقة بين المرافق العلمة الاقتصادية وبين المنتفين بها علاقة مقدية تخضع لاحكلم القانون الخاص أذ غضلا من أن طلك الأحكام تتنق مع طبقة المرافق المذكورة ومع الأسس التجسارية التي تسير عليها فانه يتمين لاعتبار العقد اداريا أن تكون الادارة بوضعها سلطة علمة طرفا فيه وأن يتسم بالمطابع المهيز المعقود الادارية من سلطة علمة طرفا فيه وأن يتسم بالمطابع المهيز العمام فيها نضميته من شموط غير أمالوفة في القانون الخاص وهذه المقسومات والخمسائص لا تتوافر في المعقود التي تحكم العلاقة بين المرافق الاقتصادية وبين المنقمين بها وترتيبا على ما تقدم ولما كان النابت من الاضطلاع على المقد المبرع بين بهوجب هذا المقد حلا بالسوق السياحي بالاتصر يشتبل المي مكتب فلبريد وسكن الوكيل وأن هذا المقد لا يتضمن أية شسروط

استثنائية ومن ثم ماته يعتبر من عقود القانون الشامى لاهكام قسانون ايجار الأماكن .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من القانون رقم ٧/ لسنة ١٩٧٢ بشسان مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العبوبية لتسمى النتوى والنشريع بلداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسلح العابة أو بين الميئات المحلية أو بين الهيئات المحلية أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لتسمى المنوى والتشريع في هذه المنزعات طزما للجائبين .. » وتنص المادة ٥ من القانون رقم ٤٩ لمسئة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبين الأماكن وتنظيم المائة بين المؤجر والمستأجر على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالمصل في المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أهكام هذا القانون ».

ومناد ما تتدم انه ولئن كان الأصل أن الجمعية العبوبية لتسمى النتوى والتشريع تختص بابداء الراى الملزم في المنازعات التى ننشأ بين الوزارات والمسالح والهيئات العابة ووحدات الدكم المحلى وغيرها من الجهات العابة الاخرى المشار اليها في المادة ٦٦/د سالفة الذكر الا انه اذا عقد المشرع الاختصاص بنظر نوع معين بن المنازعات لجهة أخرى بنص خاص بتعين الاعتداد بهذا المنص الخاص وحده •

ولما كان القانون رقم 13 اسعة 19۷٧ المسار اليه قد ناط بنظسر المنازعات الايجارية الناشئة من تطبيق احكلهه بالمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المقار محل المنازعة كما هو الحال في المنازعة المعروضة وكان الثابت أن هذا المتانون هو تأنون خاص له ذانيته وأوضاعه الخاصة ومن متكون الجهة التي حددها وحدها هي المختصة بنظر هذه المنازعات أيا كانت أطرانه ولا يكون للجمعية المعروبية لقسمي المنتوى والتشريع ثمة اختصاص في هذا الشمان ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات الشهار حدد لمها الملاة 71/د من القانون رقم ٧٤ لسنة 11٧٢ المسار

ومن حيث انه نيما يتعلق بالنزاع القلم بين الوزارة المذكورة وبنك ناصر الاجتماعي نقد استظهرت الجمعية العبومية رايها السابق الصادر، بجلسة ١٩٨١/١١/١ وتبين لها أن هذا النزاع سبق وأن عرض عليها من قبيل بنك ناصر الاجتماعي حيث انتهت بجلستها المنعددة بالتاريخ المشار اليه الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع باعتباره مغارصة ليجارية تختص بالنصل غيها المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المعلر المؤجر ومن ثم غانه لا يجوز اعادة النظر في هذا النزاع السبابقة النصل نسسه .

4 13

انتهى رأى الجمعية المومية لتسمى النتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : عدم اختصاصها بنظر النزاع القائم من وزارة المسياهة
والهيئة التومية للبريد .

ثانيا : عدم جواز اعادة النظر في النزاع المعلم من الوزارة المذكورة وبنك ناصر الاحتياص لبسامة النصل ميه ..

ر التوني رقم ٤٠٣ في ٤٠/٤/١١ چلسة ١٩٩٠/٣/٢١ ملف والم ١٩٩٠/٢/٧) ·

(Yaa)

جاسة ۲۱ بن مارس سنة ۱۹۹۰

عاقد اداری ... ابرامه ... مناقسات ومزایدات ... أسالیب التعاقد ... تعویل اللناقسة ال معارسة ... مدی جوازه (مناقسات ومزایدات) •

القانون رقم ۹ لسنة ۱۹۸۳ ـ حد الشرع أساليب التعاقد وهي المتاهسة العسامة والمناهســة المجمودة والمناهســة المعلود والمناهســة والمراســة والأجر والمباشر ووسم كافل امسلوب منها حدودة وبين حالاته والاجراءات التي يقضيها الأخلاد به ومن خلاله ـ كافل من علم الأساليب حوال اعطاله الأساليب حد لا يجوز قصويل المناهسة العامة الى مارسة ـ اساسى ذلك ـ القاعدة في المناهسة العامة فيلم عام مارسة ـ اساسى ذلك ـ القاعدة في المناهسة العامة فيلم المناواة وحرية المناهسة ويتحارض مع عاده المهادي، اجبار المتناهسين على المحاولة في المحارسة بعد أن تعلقت حقوقهم بالمناهسة التي يجب أن تكون هي الأساسى في اختيار العطاء الأفضل أمروطا والأقل سعرا ـ اذا تين أن الاستمراد في المناهسة يتحارض مع الصالح العام يمكن الذاء المناهسة إذا تعدن العالات التي استغزاما القانون لاجراء مع العاملة والمعاد الانسام تعليق مع داعدة من توافر شروطها ـ تطبيق ،

استعرضت الجمعية العبوبية ما نص عليه التانون رقم ٩ لسنة المدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات في المدة الأولى من ان اسمرى أحكام القانون المرافق على جميع الوزارات والمسلح ووحدات الحكم المحلى والهيئات العالمة ، وذلك غيها لم يرد بشانه نعم علهم في القوانين أو القرارات الخاصة بانشائها » . وبا ورد النص عليه في تقانون المائتصات والمزايدات في المادة (۱) من أن « يكون التماند على شراء المنقولات وتقديم الخدات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل من طريق مناقصات عامة يعطن عنها ٠٠٠ ويجوز استثناء بقرار معبيب من طريق مناقصات عامة يعطن عنها ٠٠٠ ويجوز استثناء بقرار معبيب من السلطة المختصة المعاددة المحددة

- ر ب) الناقصة الملية
 - (ج) المنارسية ٠
- (د) الاتفاق المباشر ٠٠٠٠

وذلك في الصدود وونقا للشروط والأوضاع المبينة بهسذا التأثون والقرارات المنفذة له » . وفي المادة (٢) من أن « تخضع المناقسسة للعامة لمبادئء للعلانيةوالمساواة وحرية المناقسة ٠٠٠ » وفي المادة (°) من أن « يكون التماقد عن طريق المارسة في الأحوال الآتية ٢ - التوريدات ومقاولات الأعال ومتاولات النتل وتقديم الخدمات الني تتصف بالاستعجال ... التي لم تقدم عنها أية عطاءات في المتاقصات أو قدمت عنها عطاءات بأمعار تزيد على أبيعار السحوق وكانت الجهة الطالبة في حاجة عاجلة لا تسبح باعادة طرحها في المناقصة .. » وفي المائة ألا من أنه « لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول في مفاوضة حم أعد مقدمي العطاءات في شأن تصعيل عطائه ومع ذلك يجوز للجنة البت تحفظاته أو بعضها بما يجمل عطاء منقا مع شروط المناقصة بتحديل الأمكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة مناحب العطاء الأقل غير المقترن بتحفظ أو تحفظات النزول عن كمل الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترن بتخطئت النزول بسحره الى مستوى أسعار السوق ... وتجدي المفاضة في الحالتين المشار اليهما بقرار من السلطة المختصة ... وتجدي وقبل اللبت فيها بقرار من السلطة المختصة ... وتبل البت فيها بقرار من السلطة المختصة ... وتبل البت فيها بقرار من السلطة المختصة ... والمناقصة في الحالات المسلحة المائة ذلك ، كما يجوز الغاء المائقصة في الحالات ...

(1) اذا تقدم بعطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة
 الا عطاء واحد .

(ب) اذا اقترنت العطاءات كلها أو بعضها بتحفظات .

(ج) (ذا كانت قيبة العطاء الاقل تزيد على القيبة السوقية ... ويكن الالفاء في هذه المالات بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ، ويجب في جبيع الحالات أن يكون قرار الفاء المناتسلة بسبيا ». وفي المادة ١٨ من انه « يجب ارساء المنقصة على صحاحب العطاء الافضل شروطا والاقل سعرا ... » كما استعرضت الجيمية المعربية ما تضبته اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناتصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٨٣ > في المادة ٢٩ منها من أن « يكون التعاقد بطريق المهارسة في الحالات المنصوص عنها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات من أن « يكون التعاقد بطريق المهارسة في الحالات المنصوص عنها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصة ... »

وكذلك فقد استعرضت الجمعية العمومية حكم المسادة ٢٦ من الاتحة المقود والمشتريات الخاصة بهيئة المطاات النسووية اشسوليد الكهرياء المسادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٧٨ والتي نصت على انه « اذا اسفر محص وتحليل المطاءات عن تساوى السعار أكثر من عطاء وكانت هذه المطاءات اللي المطاساءات سعسرا غلسلطة الشراء في هذه الحالة أن تقرر مبارسة مقدمي هذه العطاءات

للوصول الى اصلحها كها يجوز تجزئة المهنات والأعمال عيما يينهم متى كان ذلك متبولا من الناحية الفنية والمالية وبها لا يتعارض مع صلح المهل » .

وعين المجمعية المعومية من ذلك أن المادة ٢٦ من تسرأر رئيس بمجلس الوزراء رتم ٢٦ ٤ اسنة ١٩٧٨ المسار الله ، وقد اجازت اسلطة الشراء مهارسة متمى المطاءات في المناقسة ، مقد شرطت ذلك بأن تكون هذه المطاءات مسلوية في الأسعار ، وجو أمر غير منحقق في الحالة المعروضة التي تباينت غيها الاسعار ، ومن ثم ، يكون هسذا الحكم غير منطبق عليها متخصع للأحكام المامة الواردة في قانون تنظيم المناقسات والمزايدات ولائحته التنفيذية اعبالا للاحالة العامة الواردة بنص المادة الاولى من تانون اصدار هذا القانون .

ومن حيث أن المستفاد من أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات أن الشرع حدد حصرا أساليب التعاقد وهي المناقصة العامة والمناقصة المحدودة والمناقصة المحلية والمبارسة والأمر المباشر ، ورسسم لكسل اسلوب منها حدوده وبين حالاته والاجسراءات التي يقتضيها الأخذ به ومن خلاله ، ومن ثم يكون لكل من هذه الاساليب جبال أعساله الذي لا يجوز أن تختلط خلاله بغيره من الأساليب ،

ومن حيث أنه متى كانت التاعدة في المناتصة العابة هي تيابها على أساس من مبادىء العلانية والمساواة وحريسة المناسسة) فإنه مما يتعارض مع هذه المبادىء أجبار المتناتصين على الدخول في المبارسة بعد أن تعلقت حلوقهم بالمناتصة التي يجب أن تكون الأساس في اختيار العطاء الاقضل شروطا والأقل مسعوا •

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان البسادى من أحسكام تأنسون المناقصات والمزايدات والاعتماء التنفيذية أنه ولئن كانت للمازسسة حالاتها وليس من بينها تحويل المناقصة العامة الى ممارسة وانه بفتح المظاريف المقتمة في المناقصة العامة يحظر الدخول في مغلوضات مع أحد مقسمي المعاملات في شان تمديل مطابة الافي الحدود المقررة للجنة البت والتي لا تجاوز مغلوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظ أو بتحفظات للنزول عنها كلها أو بعضها ومغلوضة صاحب العطاء الاتسان غير المقتسن بتخفظات للوصول الى مستوى اسعار السوق . وأن الماء المناقسة له بتخفظات الاتسان ويتم هذا الاتفاة المتالد المائد المائدة المناقبة المناقبة المناقبة المناسفة المناهبة المناسة قيم بترار من ملطة الاعلمية المختصة

لما كان ذلك فانه لا يجوز للجنة البت ولا للسلطة المنتصة بالاعتماد ان تجول المنتصة العابة الى ممارسة وكل ما يمكن اتباعه اذا ما تبين ان الاستمرار في المنتصة يتمارض مع الصالح المام ان تومى لجنة البت بالمفاء المنتصة بعد التثبت من تيام احدى الدواعى المبردة للالضاء ، ويهقب ذلك صدور قرار مصبب من السلطة المنتصة ، فاذا ما مصدت ذلك > لمكن السلطة المنتصة من تحققت لحدى المصالحة النص المادة (٥) لحدى المصالحة الن المادة (٥) المارسة فيها طبقا لنص المادة (٥)

ومن حيث انه تبصا لما تقسيم ، فانه يكسون للجنسة البت بهيئسة المامة المطسات النورية التوليد الكهسرياء أن توصى بالفساء المناقصة العامة رقم ، 1 أسنة ١٩٨٩/٨٨ المهار اليها أذا تحققت أحدى العالات التي استرجها المقانون لاجراء الالفاء ، ويكون للسلطة المقتصة اعتماد ذلك واصدار قرار حسبب بالالفاء ، ولها اعادة طرح العبلية في مهارسة معد التعقق بن توافر شروطها .

4 19

انتهى رأى الجمعية المصومية لتسسمى الفتوى والتشريسيع الى ما واتى :

أولا : عتم جواز تحويل المناتسة الماية الى ممارسة في الحالسة المحوضة .

ثانيا : يجوز للسلطة الختصة في هذه الحالة أن تلفى المناتمسسة ثم نعيد طرح العبلية في مهارسة أذا توانسرت الشروط التي يتطلبهسا القانون .

ر و الاول والم 2:5 في ١٩٩٠/٤/١١ جلسة ١٩٩٠/٣/١ ملك والم ٤٠٤ (٢٨٠/١/٥٤) .

(TOT)

جاسة ۲۱ من مارس سفة ۱۹۹۰

(1) مجلس الدولة ـ الجمعية العبوبة السمى اللتوى والشريع ـ اختصاصها
 (اختصاص) (ايجار اماكن) •

نص تفادة ٢٦ فقرة د من فانون مجلس الدولة ولم 22 استة ١٩٧٧ ـ الإساس مو اختصاص الجمهية بالقسط في اختصاص الجمهية المعبوسة بالقسط في اخترات التي تناسا بين الجهات الشمال العسر العسر العسر المائلة المجلسة بالمنافقة وبيع الاساس ويعام 1940 في شان تلجع وبيع الاساس ووله المجلسة بالمؤلفة بين تدور حول القرارات التي المفرط اللهمة الشمالة بقل وحدة مصلية بشان الهمم الكل أو الجوئي أو المجوئي أو التصميم أو الترجيم أو سيافة المبائلة بنال وحدة مصلية بشان الهمم الكل أو الجوئي أو المجازي الاطلاق المنافز الاطلاق المائلة المبائلة المائلة المبائلة المب

 (ب) مجلس الدولة ـ الجمعة المومية للسمى اللتوى والتشريع ـ الاحالة اليها (مرافعات) »

احالة نزاع لل الجمعية العمومية بحكم محكمة لا يلزم الجمعية العمومية بنظرة طبقا أنصى الخادة ١٠٠ عرافعات ــ اساس ذلك ــ أن الاحالة لا تكون الا بين محكمتين لابمتين لجهية فضافية واحدة أو لجهتين فضافيتين مستقلتين ــ الجمعية العمومية ليست محكمة بالمعنى الأفي عند الشرح في الخادة ١٠٠/من فانون الرافعات ــ تطبيق ٠

استعرضت الجمعية العبوبية المادة .11 من تسانون المراغصات المننية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التي تنص على الله على المحكمة اذا قضت بصدم اختصاصها ان تأمر باحسالة الدعوى بجالستها الى المحكمة المقتصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقابالولاية وتلتزم للحكمة المال اليها ينظرها ٩ كما استعرضت المادة ١٦ من متقون مجلس الدولة رتم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « تضمى المبعدية المعموية المسمى المفترى بايدراء الرأى مسببا في المبتدل المبادلة الرأى مسببا في المبتدل المبادلة الرأسائل والموضوعات الآتية ... (د) المنازعات التي تنشا بين المبتدل المبادلة أو بين المبتداء المحابة أو بين المبتداء المحابة أو بين المبتداء المحابة أو بين المبتداء والمحابة أو بين المبتدات المحابة أو بين المبتدات والمحابة أو بين المبتدات والمحابة أو بين المبتدات والمحابة أو بين المبتدات المحابة أو بين المبتدات والمحابة المحابية المحابة ال

بين المؤجر والمستاجر التي تنص على أن « يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة خلال أمام المعكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس معمارى او مدنى متيد بنتابة المهندسين من الدرجة الثانية على الأقل ومن غير القائمين بتحديد الأجسرة بختاره المانظ لدة سنتين قابلة التجديد ولا يكون له صوت معدود في المداولة · · » والمادة ٥٧ من ذات القسانون التي تنص على أن « تشسكل في كل وهدة من وحسدات المكم المعلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من الماقط المغتمن ٠٠ تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهاة الادارية المفتصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار اليها في المادة (٥٥) (المنشأت الايلة للسقوط) ، واصدار قرارات في شانها على وجسه السرعة . . » والمادة ٥٨ من القانون المذكور التي تنم على أن « يعان قرار اللجنة بالطريق الإداري الى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق ٠٠٠ » • والمادة ٥٩ عنه التي تنص على أن لسكل من فوى الشأن أن يطعن في القرار المشار اليه بالمادة السابقة في موعسد لا يجاوز خيسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، امام المعكيسة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون . .

ومفاد النصوص المتعدمة أنه واثن كان الأصل حسو اختصساص الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المتازعات التي تنشأ بين الجهات المسار اليها على سبيل الحصر بنص المادة (١٦/د) من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ اسنة ١٩٧٧ ء الا أن المشرع في المتانسون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شان تاجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر خرج عن هذا الأصل نيبا يتطق بالمنازعات التي تتور حسول القرارات التي تصدرها الليفنة المشكلة بكل وحدة مطية بشان الهستام القرارات التي تصدرها الليفنة المشكلة بكل وحدة مطية بشان الهستام القرارات التي تصدرها الليفنة المشكلة بكل وحدة المحالى عادة المستاط

بالمحبة الابتدائية الكاتن في دائرتها المتابر الاختصاص بالمصل في الطعون المتنبة على قرارات هذه اللجنة وذلك في موعد لا يجاوز خيسة عشر يوما من تاريخ اعسلان نوى الشان بتلك القسرارات ٠٠٠ ولما كان الخلص يتيد العلم ، غان الاختصاص بالفصل في المنازع، الشار اليها ينصر عن الجبعية العمومية ، أيا ما كان اطراف الذراع ، ولا يغير من ذلك أن احالة النزاع الملقل الى الجبعية العمومية كان بحكم من المحكمة الابتدائية بدمنهور ، للقول بالمتزام الجمعية العمومية كان بحكم من المحكمة من تانون المرافعات ، اذ استقر اغتاء هذه الجبعية على عدم سريان من تانون المرافعات ، اذ استقر اغتاء هذه الجبعية على عدم سريان النص المذكور في مواجعتها على الساس أن الإهالية لا يمتن تواعدين المجهنين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين قضائيةين مستقلتين والجبعية المعومية المسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة بالمعنى الذى عاماه الماشرع في الملاء ، 11 من تلاون المرافعات .

الاسساك

انتهت الجبعية العبوبية لتسبى الفنسوى والتشريسغ الى هسدم المتصاصها بنظر الفزاع المائسل .

(فتوی رقم ۲۰۰ فی ۱۹۹۰/٤/۱۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۱ ملف رقم ۲۸۷۲/۲/۳۲) .

CYOV)

جلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

"اموال القولة العامة والفغاصة .. مرافق عامة ... (ادارة محلية) •

منطة المسافقات في التصرف في الأراضي المؤكة للدولة تمكية خاصة والواقعة في دائرة المسافقة تقلب عند حد الأراضي المفصصة للمرافق السافة والقومية بـ (لأراضي المفصصة للمرافق السافة او القومية لا يجوز للمحافظات التصرف فيها بتعوى النها جهلان (الدولة للطخص، بهذه التصرفات ... نهيد المسافقة بينا، ميني الميئة الحوجية لأمريد هو ارضي مبلوكة للهيئة ثم فيام المصافقة بينع حلم الارضي لجمعية اسكان وقالي الالتزام بالتسليم للجمعية ما المينية علم المرافق للجمعية الميئة من الميئة من الميئة من الميئة من الميئة من الميئة من الميئة دائرة ولا يتال الالزاما ولا إيسري، بني حق الهيئة من الميئة من () .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع انه فيمسا يتعلق بملكية الأرض المتام عليها المبنى غالثابت من الأوراق انها داخلة ضمن اسول الهنئة القومية للبريد التي صدر بتحديد ارس مالها قرار رئيس محلس الوزراء رقسم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بمبسلغ ٥٨١٤٠٠٠ جنيسه في .١٩٦٨/٦/٣ وهذا التحديد يشمل جبيع الأراضي التي تشغلها الهيئسة ومنها الأرض المقام عليها مبنى البريد بالزقازيق ، وقد كان ذلك معروضا على الجمعية العبومية عندما اصدرت غتواهسا السابقة والتي تأسست على ملكية الهيئة الأرض وتبعا لذلك ، يكون ما تدعيه محافظة الشرقية خاصا بهلكيتها هي لهذه الأرض وغقا لقانون الحكم المحلى لا أساس له من الصحسة ويتمين طرحه 6 قلا بأي تصرف صحادر منها في حدده الأرض خاصة وانها قد سلمت بملكية الهيئة للأرض في الاتفساق أو الموقسم بينهما بتاريخ ٢٠/٥/١٨١ في شان تقدير قيمتها ٠ وغني عن البيسان ان سلطة المحافظة في التصرف في الأراضي الملوكة الدولة ملكية خاصية والواقمة في دائرة المحافظة عند حد الأراضي غير المخصصة للمرافسق الماية والتوبية أيا الأراض المضمنة للبرانق المسابة أو التسوبية فلا يجوز للممافظة التصرف فيها بدعسوى انهأ جهساز الدولة المختص بهذم التمرغات . كما تدن الحمسة أنه عند طلب المعافظة نقل الالتزام بتسليم الأبوار الى الهبئة الواردة بالفتوى المسابقة الى الجمعية التعاونية لبنساء المساكن _ أن هذا الطلب لا تموز أحابته أذ الثابت من الأوراق تيام التمليل من الهيئة والمانظة بالنسعة لموضوع بناء البني على اسساس

 ⁽١) ترابع فترى الجمعية المبومية تقسمي الفتوى والتشريع رقم ٢٠٦ في ١٩٩١/٤/١١ الصادرة بذأت الجلسة *

الملاتة المباشرة بهتهما والالتزام كان من جانب المستقلة الهين عم علا ضلافة بين المبيئة والمجمعة المذكورة في هذا الشان . هذا نشلا مع لمن المخام الجمعية المعرمية المراى الالزامي يتمسين أن يصسعر غيها بان بطبعته الدريتين من المجهلت التي عندها نص البند (ك) من الملاة ٢٦-سن تلتون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ اسسنة ١٩٧٧ (وهي الموزارات والمسلح العلمة والمهنات الماهة والمؤسسات العلمة والمبنات التعاونية الخاصة .

وتيما لذلك ، ويتى كانت الأرض مبلوكة للهيئة وان الاتفاق عسلى بنائها وتوزيع البنى قد تم مباشرة نيما بين الهيئة والمصافظة ، فسان هذه الأخيرة تكون هي الملزمة طبقا للفتوى السابقة بتسليم الادوار الى الهيئة على ما تضمنه الانفاق بينها .

وغيبا يتصل بتحديد ما أذا كان الدور المسحور ينسدرج في الدور الأرضى من عدمه ، غقد استرجمت الجمعية العمومية ما ورد بالبنسد شابسا من محضر الاتفاق المؤرخ ١٩٧٩/١/١٦ غيبا بين حملظ الشرقية ورئيس هيئة البريد والمحافظة الشرقية شروط اتفاق اعدة بناء الأرض على أن تضمس الادوار السغلي لهيئة البريد والادوار المطيا لاتامة وحدات سكنية التبليك على أن تتمسل ميئة البريد بالنفات المناصمة بالادوار السعفلي » • وغا ورد في البند تأتيا من محضر الاتفاق الحرر بينهما بتاريخ •١/٥/١٨٩ من أن يخصص للهيئة الادوار السفلي حسب احتياجاتها المعبدة • وما ورد بعصضر منثلي الجمعية التعلونية ابناء المحرد بين الهيئة والحافظة وبحضصور منثلي الجمعية التعلونية ابناء المساكن من أن المسلحسات المخصصس منثلي الجمعية التعلونية ابناء المساكن من أن المسلحسات المخصصسة

1 ... الدور الأرضى بالكامل ويشمل الميزانين .

واستظهرت الجمعية المهومية من واقع ما تقدم أن الدور الأرضى يشمل الميزانين داخلا في الدور الأرضى ومستحقاً للهيئة بالكامل كسدور الرضى ، وذلك بالإضافة الى الدور الأول فوق الميزانين والدور الثاني. على كامل مسطح الأرض وقدرها ١١٤٠ م٢ ،

وتيما لما تقدم ، فانه لا يُجهوز نقال الالزام بتنفيذ فترى الجمعية المونية لؤحمن الفترى والتشريع بجلسة ١٩٨٧/١٠/١٤ من مخلفظة الشرعية الى الجيمية التماونية لبناء الساكن بالشرقية ، وتظل الحافظة مازمة بتسليم الادوار: الأرضى شبلهلا الميزانين والأول والشساني من المبنى سبائف البيان الى المهنة القومية للبريد ولا وجه للحجاج في هذا الشان بأن الخائظة قد باعت الأرض أنى الجمعية المذكورة ومن ثم فان الانتزام بالتسليم ينتقل اليها اذ أن هذا البيع قد وقع مخالفا للتلتون ومن ثم فلا ينتج الرا ولا ينقل التزاما ؛ الأمر الذي يكون البيع الذي تم للجمعية المذكورة ماطلا و لا سعرى في حق الهيشة *

4 111

انتهى راى الجمعية العبومية لقسمى الفنوى والتشريع الى انه :

 ١ ـــ لا يجوز نقل الالتزام بتنفيذ فتواهـا الصحادة بجلســة ١٩٨٧/١٠/١٤ من محافظة الشرقية الى الجمعية التعاونية لبناء المسلكن مالحافظة ،

٣ -- الأزام حماقظة الشرقية بتسليم هيئة البريد الادوار : الأرضى شائلا الدور المسحور والأول والثاني من المبنى المقسلم عسلى الأرض المبدئة القومية للدرد .

٣ — أن تصرف محافظة الشرقية في الأرض الملوكة لهيئة البريد.
 (غير جائز ومن ثم يعتبر تصرفها باطلا) ولا يسرى هذا التصرف في حق المهيئسة المذكورة .

(فتوی رقم ٤٠٧ کي ١٩٩٠/٤/١١ جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ ملف رقم ٤٠٧/٧/٥٠) .

(۲۵۸) جاسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۹۰

مجلس الدولة ــ الجمية الديونية للسمى اللتوى والتتريع ــ افتصاصها ــ صاحب الصلة في طلب الرأي ... (ددوى ــ شروط قبولها) ،

المادة ١٦ فارة د من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تد تفتعي الجهيية المسوية السيوية المسوية التسمي القتوى والتشريع بنظر المنازعات بين جهتين او اكثر من الجهات الشمار اليها بالتمي ساختمها هو بديل عن منتمال المديري كوسيلة تعملية المطوق وفي المتافعات بين الجهاد المنازع من صاحب المسلة في المتافعي طبقا الملائزية من صاحب المسلة شرط الجول وأن يوجه الى من يمثل الجهة الوجه اليها قانونا ــ اساس ذلك ــ المسلة شرط الجول المدوي . عدم قبول نظر النزاع الملام شابة طلب من مطوض رئيس مسلحة المجارك ــ نظيين ،

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٣ على أن « تختص الجمعية العبوميسة لتسسمى النتسوى والتثريع بايداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

.

(د) المنزمات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المسلح العلسة أو بين الهيئات العلبة أو بين المؤسسات العلبة أو بين الهيئات المطية أو بين هذه الجهات ويعضها البعض ويكون رأى الجمعيسة العموميسة لتسبى الفتوى والتشريع في هذه المفارعات مازما للجنبين » .

ومقاد ذلك أن اختصاص الجمعية العبومية بنظر المناز عسات بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار اليها في البند د من المادة ٦٦ سالفة الاشارة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية العتوق ومض المنازعات بين الجهات المشار اليها وهو ما يحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون وأن يرجه الى من يمشال الجهة الموجه اليها قانونا . غالصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية المحتوق .

ولما كان النزاع المروض قد عرض على الجمعية المعومية لقسمى المنتوى والتشريع عن طريق مغوض رئيس مصلحة الجمارك بالقاهرة

وهو ليس صاحب صفة في تبثيل المسلحة التي يبتلها رئيسها ، غان النزاع يكون غير متبول لتقديره بمن قير ذي صفة .

4 48

انتهت الصعية اليهوبية المسيئ البندي والتشريع الى ميد هول النزاع .

د فتوي يقم ١٤٣ فير١٤١٤ -١٩٩ جلية ١٧٠/١/١٨ ملتي دلم ١٤٨١/١٨٧٠ .

(YOS)

علمة ١١ من بارس سنة. ١٧٩٠

ر 1) استقطار مال عربين وڳوئين – شرڳات استفاديار ۾ مجاورتها عل اسجار العاق (کررية) *

قوادر نافيا رئيس موضى الورزاد ووزي الهزياد دار ٢٠ أسيائر ١٩٥١ ـ رئيبي موضى الم ١٩٥ أسيائر ١٩٥١ ـ رئيبي موضية موضية المراز الم المنظمة الم تهايد المهاية المرتبطة المستهام على المستهام المرتبط المرتبط المستهام المستهار المائد المرتبط المستهارة المسرية المسرية المسرية المسرية المسرية المسرية المسرية المسرية المسرية المستهام المسلمة المساورة المسرية المستهام المسلمة المساورة المسلمية المسلمة المساورة المساورة المسامرة على المستهام المسرية المسلمة المسامرة المسامرة المسلمية المسلمة المسامرة المسلمية المسلمة المسلمة المسلمية المسلم

إلى المحاد ملاك بيد المجاد الملاكي المتصوص عليه في الخبرة ١٩٦٨ من القانون الكاني الساس ذلك بي المحاد الملاكية المحاد الملاكية استثمارية ومن ثم لا يطفيع المسيح غير المحاد الملاكية المحاد ا

تبين للجموية الموبية أن نظام استثمار المال المسريي والأجنبي والمنابلق الحرة الصابرة بالتانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ الممثل بالتأتون رتم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ينص في المادة ١ منه على أن « يتصد والشروع في تطبيق احكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة عيه ويوانق عليه مجلس ادارة العيئة العانة للاستقسار والمناطق العرة » . وقد عدد في المادة ٣ منه مجالات الاستثمار وأدرج نبهسا « ٣ ... بشروعات الاسكان وبشروعات الابتداد العبراني ويقصد مها الاستثبارات في تقسيم الأراضي وتشبيد مباتي جديدة واتأبة الرائق المطعة بها » وأن اتفاتية تأسيس الشركة السعودية الممرية للتمبير السادر بالوافقة عليها قرار رئيس الجبهورية رقم ١٥٦٪ لسنة ١٩٧٥ تنص في المادة ٢ منها على أن « تنشأ ومنا الأحكام هـــد، الانفلاية شركة بساهية بصرية تسبى الشركة السعوديسة المريسة للتمير ، وتكون أبوا الشخصية الثانونية والاعتبارية وكافة المتسوق والصلاميات للقيام باعمالها في جمهورية مصر العربية وتتمتع بالاستقلال المالي والاداري الكامل » وفي المادة ٣ علي أن و تقوم الشركة بالاستثمار المعاري في جمهورية ممر المربية بما يستارم ذاسك من الراء وبيسم . الأراضَى بعد تهنئتها لِلبِناء ومِنْ أنشَاء مِبَاتِي وَأَيْسِتَمْلِالُوا أَوْ بيمها ، سواء وتقدمها ثو بالاشتراك مع الغير من الهيئات والاجراد كما ترلي الشركة

انتياء احياء سكنية طبقها للغطسة التي يعتمدها مجلس الادارة ولا يعتبر شراء مبنى قائم نعلا أو ارض نضباء مشروعا فيهنههوم أحكام مذا القانون الا اذا كان ذلك بقصد البناء ألى أعادة البناية المن بقصد امادة البيع ... عرف الله ٨ على أنه ١ مع مدم أو اعفاء أو ضمانات بالورة في قانون أو قو المستثمار راس المال العربي والمناطق الحرة الصاعرة بجمهورية مطائق الضربية تمسرى الأحسكام التالية » وفي المادة ١٢ على أنه هر بيع عدم الاخلال بأية اعفادات ضريبية الفضل مقررة في اي قانون مصري تعلى أرباح الشركة بن جميع المشرائب والرسوم • • • • » وفي للسادة ١٣ على ان « بَعَفَى الآلات والمعدات ووسيائل النقل التي تسيقعملها الشركة من الضيرائب والرسيوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم » . كما تبين للجمعية أن قرأر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن معالمة اسعار الطاقة قد نص في المادة الأولى منه على أن « تنم محاسبة مشروعا الاستثمار الخاصعة لأحكام القانون رقم ٢٤ أسنة ١٩٧٤ .٠٠ على مسحوباتها من المنتجات البترولية على امساس تحسريك مسعرها المطي (المدعم) تدريجيا بزيادة نسبتها . ٢٪ من الفرق بين السمسر العالى والسعر المعلى سنويا وذلك لمدة خبس سنوات » وفي المادة الخامسة على أن « تتم محاسبة تطاع الكورباء على المنتجات البترولية · المستفدمة في توليد الكهرباء اللازمة لمشرومات الاستثبار طبقا للأسمور الموضحة في المواد السابقة » .

والمستعدد من ظك أن مشروعات الاسكان والابتداد العبراني هي الم مجالات تطبيق المتون الاستثبار ، وأن الشركة السعودية المصرية للتعبير قد أنشئت لتباشر نشاطها في هذا المجال > وقد خولت بنذ انشئت لتباشر نشاطها في هذا المجال > وقد خولت بنذ انشئت المباشر > بنتوانين الاستثبار > بل تشبيل ليضا بزليا واعتادات أخرى تضيئتها النصاقية تأسيس الشركة • وأنه ولفن كسان قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البتسرول رقم ٢٢ لمسنة ١٩٨١ المشسار اليه قد أوجب محاسبة شركف الاستثبار على مسحوباتها من المنتجبات البتروليسة المستفدة في توليد الكهرباء على أساس سعر غير مدعم فأن هذا المكم ينصرف أيضا أعماله الى الشركة السعودية المحرية للتمعيد • ذلك أن الشاقية بالمعرفة للتحديد • ذلك أن الطلة يتحد الحكم ، فإذا كانت المحلم المقال المل الملكم عند التحاد المحكم ، فإذا كانت المحلة الكراد وإفرا كان أضفاء ذات الحكم ، وبالاستفاد الى ذلك فيت مع دينج الشركة بجيع هذه المزايسا تنتفى المكمة من معاملتها بالأسعار المدعة • وهدو ما يتبسع بالنسبة تنتفى المكمة من معاملتها بالأسعار المدعة • وهدو ما يتبسع بالنسبة تنتفى المكمة من معاملتها بالأسعار المدعة • وهدو ما يتبسع بالنسبة تنتفى المكمة من معاملتها بالأسعار المدعة • وهدو ما يتبسع بالنسبة تنتفى المكمة من معاملتها بالأسعار المدعة • وهدو ما يتبسع بالنسبة تنتفى المكمة من معاملتها بالأسعار المدعة • وهدو ما يتبسع بالنسبة تنتفى المكمة من معاملتها بالأسعار المدعة • وهدو ما يتبسع بالنسبة المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة المناسفرة المناسبة المناسب

لغيرها من الشروعات الاستثمارية حيث يجدى معاملتها بالاسماط غير المعومة . هذا غضلا عن أن الماذة A من الانفاقية وقد أشارت ألى عدم الإخلال بلية ميزة أو إعفاء أو شمانات متررة في قانون أو تواتين استثمار رأى المال المسربي والأجنبي والمناطق المسرة تعني تطبيق هذه الميزات والاعفاءات والضمانات على الشركة الأمر الذي ينتفى معه أي شاء في تمتم الشركة بهذه الميزات كلها طبقا لهذه القوانين .

كيا استعرضت الجمعية العبوبية ما نص عليه القانون المدنى في المادة ٨٦٢ منه من أنه « حيثها وجدت ملكية مشتركة لعقار متسم ألى طبقات أو شنق جاز الهلاك أن يكونوا اتحادا نيبا بينهم » ، وما نصبته عليه المادة ٧٢ من قانون تأجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والسناجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه « أذا زانت طبقات المبنى أو شقته على خبس وجاوز عدد ملاكها خبسة أشخاس قام بقوة القاقون اتحاد الملاك النصوص عليه في المادة ٨٦٢ من القانون المدنى وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ملاك الطبقة أو الشقة الواحدة مالكا واحسدا ولبسوا تعددوا . . . ويكون البائع للمقار بالتقسيط عشوا في الاتحاد وحتى تبام الوغاء بكابل التساط الثبن ، كما يكون المشترى بعقد غير مسجل. عضوا في الاتماد » • وتبين للجمعية من ذلك أنه بشراء خمسة الشخاص أو اكثر عددا من طبقات المني أو شقته يزيد على خبس وحدات . . عاته ينشأ ببنهم اتحاد ملاك بقوة القانون ويعد هذا الاتحاد مشروعا استثماريا . ومن ثم لا يخضع للسعر غير المدعم الذي غرضه قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ الشار الية على شركسات الاستثمار يتعين معاطته على اساس السحر المدعم • ولذلك اعتبارا مِن تاريخ قيلهه بقوة القانون وفقا للمادة ٧٧ مِن القانون رقم ٩) أسنة ١٩٧٧ المسار اليه ،

والم كان ذلك جمعية . عانه يتمين التزام الشركة السعودية المصرية للتصبر باداء اسعار ما تستهلكه من كهرباء بالأسعار غير المدعمة التي تضمنها قرار ناتب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول رقم ٢٢ اسفة ا ١٩٨١ المشار اليه ، مع محاسبة اتعاد الملاك اعتبارا من تاريخ قيله متوة التقون بالسجر المدعم »

4 11

انتهى رأى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انسه يتمين أن تتم محاسبة الشركة السمودية المصرية على الطاقة الكورائية الموردة لها بالسمر غير المدعم وتتم محاسبة اتحاد الملاك بالسمر المدعم افتيارا من تاريخ قيام هذا الاتحاد بقوة القانون .

ر فتوى رقم ١٤٤٤ في ١٩٧٥/١/٤٧ بعشة ١٩٩٠/١/٤٠ نفف رقم ١٩٥٠/١/٤٧)

(+PY)

جاسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۰

ضرائب ــ سرية البيانات الفاصة بالمولين ــ مداها (نيابة عامة) (عاملون مدليهن بالدولة). •

أص الملاتين ١٩٤٦ عن ١٩٤١ من قانون الفراقب على الدخل رقم ١٩٥٧ اسنة ١٩٨١ - المفاور المنافر المنافر المفاور والرئاس من المفاور والرئاس المفرورات المستناء من القامعة المتلفية : (١) أن يتمى والرئاس والاستناء والا تعرضوا المفووات المنافرات الموضعة لدي في احوال معينة (٢) أن يكون الشاب البيانات القرضية المائمة لا يكون لها الحجق في فيها منافرات المواجعة المفرات المفاورة المفاورة بقدمها في غير الأحوال في منافرات الواجعة عليها أو المقاورة بضمها في غير الأحوال ينافرات المواجعة على الأحوال ينافرات المواجعة على المواجعة على مرية ما يوجع ينافرات المواجعة على مرية ما يوجع ينافرات المواجعة على مرية ما يوجع للمائورة عن أسرورة في نطاق عبلها ما دام القانون المواجعة على المواجعة المواجعة على المواجعة المواجعة المواجعة على المواجعة المدينة والمنافرة علية المواجعة المدينة والمنافرة علية المنافرة ا

استعرضت الجمعية العمومية ما نص عليه قانون الضرائب على المخفل رقم ١٥٧ اسنة ١٩٨١ في المادة ١٤٦ من أن « كل شخص يكون لم يمكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شان في ربط وتحصيل الضرائب النصوص عليها في حذا القانون أو في الفصل غيما يتعلق بها بن منازعات مازم بمراجاة سعر المهنة

ولا يجوز لاى من العليلين ببصلحة الضرائب من لا يتعسل عبلهم بربط أو تحصيل الفرائب اعطاء أى بيانات أو الحلاع الفير على أى ولي أن الأخوال المسرح بها تانونا » وفي الملاة لا إلى الله المالاة لا إلى الله القريبية الابناء الملاة لا يجوز اعطاء بيانات المالاة لا القريبية الابناء على نظين طفي كتابي أن الفول ولا يعتبر الفداء للجرية اعطاء بيانات للمتنازل المله في عالمة عياب المعارف ولا يعتبر المالاة المالا المالاة لا تجاوز خمسين جنها كل من بناف المكتوب المحدد لا تريد على سنة شهور أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنها كل من بنافاف المكتوب » .

كيد استمرضت الجبعية نص المادة ٢٠١٠ من تاثون المهويات التي تتخفي بأن د كل من كابن من الأطاء أو الجراجين أو السياداة أو الإدابل أو غيرهم مودما اليه بمتنفق سخاعته أو وطيقة سر خسومي أثنن عليه غايشياه في غير الأحوال التي يازيه القادن غيها بتبليسة ذلك يعاقب بالمبس بدة لا تزيد علي سِتِقَرَّهُ عِيدٍ أَوْ يَعْرِلُهُ لا تَتِهِ أَوْرَ خَسِيبَعِيْ جنبها مصرها •

ولا تسهري أحكل هذه الملاة الله في الأحوال التي لم يوخص فيها تانيمنا أنشياء أمور حمينة كالمهرد في المواد ٢٠٠٢ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٢

وتد استتر ابناء هذه الجمعية - بالنسبة الطبيق النصوص المتعبية والنصوص المتهلة لها في التلون رقم ١٤ السفة ١٩٣٩ بقرض مُرسِية على نقوس الأبوال المتنولة وعلى الارباع التولية والصناعة وعلي كسبُّ الْمُهلِّ على أنه ولئن كان الْمُوطِّنين السَّوْلين عن ربط وتَّجِم الضرائب والنصل في المنازعات المتعلقة بها حق الاطلاع على العملاتكر والوثائق والمستندات التي يحتفظ بها المولون رغبة من المشرع في تمكينهم من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقرَّرها القَّالَوْنُ ، اللَّا لَلْهُ فسرضُ عليهم واجبا يتابله هو عدم انشاء سر المهنة والا تعرضوا للمتوبة المنصوص عليها في المادة . ٣١ عقويات والمادة ١٨٦ من تاتون الضرائب على الدخل وذلك مسونا الأسرار المولين وهفاظا عليها ، وافهد جعمل المشرع هذا الواجب شابلا لكل من يصل في ربط وتحصيل الضرائب أو القصلُ في المنازعات المتعلقة بها ؛ ولم يبح بالتالي المشاء موظفي مصلحة فاضرائل لهذه الأسراد الا في حالين : الأمان - أن ينص النسانون على الوزام حامل السر بتقسديم البيسانات المودعة لديه في احسوال معيشة • والثانية ... أن يكون أنشاء البيانات الضربيبة بناء على طلب المدول نفسه باعتبار أته صلعب السر الذي قرر القانون حمايته غاذا أرتضي اعشاءه تطل عامل السر من التزامه بسرية البيانات المودعة اديسه -

كما استعرضت الجمعية الصومية ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية المسادر بالبقانون رتم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢٠٦ بنه من انه يحوز للنيابة إليامة « أن تضبط لدي مكاني البريد جميع الشطائيات والرسائل والجرائد والطبوعات والطرود ولدى مكانب البرق جميع الشطائات أو أن تراقب المسامئات المسلكية واللاسلكية ، وأن تؤسيم بسجيل اجابزات جرت في مكان خاص متي كان لينك عائدة في ظهور المسجيل المهازة أو في جنابة أو في جنابة أو أي جنسة يعاقب عليها بالحجبين معة تزيد عياب المهازة ألم مسجيل المهازة المنازة ألم جناب المهازة المسامئة المسلكة والنيلة المهازة أن تطلع على الرواعات المهازة أن تطلع على المعالمات والرسائل والإوراق الاشرى والمهازي المهازي ا

ها يظهر من القحص أن تأثّر بضم تلك الأوراق الى مك الدعوى أو بردها الى من كان حائزًا لها أو من كانت مرسلة اليه » ٠

كما استعرضت الجينية ايضا ما نص عليه القانون رقم ٥٤ اسنة ١٩٦٤ باعدة تنظيم الرتابة الادارية معدلا بالقانون رقم ٧١ اسنة ١٩٦٩ في المدة ٢ من أنه « يكون للرقابة الادارية في سبيل مباشرة اختصاصها حق طلب الاطلاع أو التحفظ على أي ملغات أو بيانات أو أوراق أو الحصول على صورة منها وذلك من الجهة الموجودة غيها هذه الملغات أو البيانات أو الأوراق بما في ذلك الجهات التي تعتبر البيانات التي تتعاولها سرية » .

وكذلك ما نص عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ في شدان الكسب غير المشروع في المادة التاسعة من انه « تقوم الهيئات المنصوص عليها في المادة (٥) يقصص الاقرارات وجميع الشدكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروح ٠٠٠ ولها في سحبيل ذلك طلب البياتات والايضحاحات والدصول على الأوراق من الجهات المختصة بما غيها تلك التي تعتبر بياناتها سرية أو صور من تلك الأوراق وكذلك التحفظ عليها » .

وتبيئت الجمعية مما تقدم اتجساه الشرع بوضوح في انه عندما يهدف الى امطاء أي جهة من جهات النحري أو الضبط أو التعتبق العسق في ممارسة سلطة معينة ينص على ذلك مراحة غلولا النص في قانون الرقابة الادارية على حقها في طلب الاطسسلام أو التحفظ على الملفسات والبيانات من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الحهات التي تعتبس البيانات التي تتداولها سرية لما كان لها هذا الحق ، وهو نفس الأمر بالنسبة لجهات الكسب غير المشروع ، وينطبق ذلك أيضا على النيابة العامة فالسلطات للخولة لهما معددة بما همو وارد في نصوص قمانون الإجراءات الجنائية وتاتون العتوبات وغيرهما من القوانين 6 وهاء نص ألمادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية السابق الاشارة اليه مصداقا لهذا النظر اذ يفير اعطاء النيابة العابة حق ضبط جبيع الخطابات والرسائل والجدرائد والملبوعات والطرود ٠٠ وتسميل الممادثات في جناية أو جنحة يماتب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور ... ما كان أما هذا الحق . ومن ثم غان النيابة العامة لا يكون لما الحق في ضبط ملفات مصلحة الضرائب أو الاطلاع عليها أو المطالبة بضهها في غير الأحوال التي سلفت الاشارة اليها ما دام لا يوجد نسص مريح بمطيها هذا الحق .

ولا يغير من ذلك القول بأن موظف الضرائب يلتزم اذا ما عسام اثناء تادية عمله أو يمعيب تاديته بوقوع جريمة أن يهالم النيابة عنها وفقا لحكم المادة ٢٠٦ من تقنون الاجراءات الجنائية ، وأن التيلية ذاتها ملترمة بالمحلفظة على سرية ما يودع لديها من أسرار تزود بها أو تكشف لها وتخرج عن اطار الجريبة التي تقنهي اللي قبلها في حللة قبيل جريبة طبقا للمادة ٧٥ من قانون الاجراءات البنائية إن هذا القول من شانه أن يهدر جميع النصوص القانونية التي توجب على موظف الفرائب المالفظة على سر المهنة ، وأن المتزام النيابة بالمحلفظة على سرية ما يودع لديها من اسرار لا يعني أيضا أن يباح لمصلحة الضرائب افشاء أصرارها لها لأن كل سلطة مطابة بالحفاظ على السرية في نطاق علها عام المالتيون النها بذلك وأن افشاءها لما يكن لديها من بيانات هو افشاء المرية علها حتى ولو كان ذلك السلطة اخرى طارة بالحفاظ على سريسة علها حتى ولو كان ذلك السلطة اخرى طارئة بالحفاظ على سريسة عليا حتى ولو كان ذلك السلطة اخرى طارئة بالحفاظ على سريسة

انتهى راى الجمعية المومية التسمى الفتوى والتشريع آلى تأييد المتابق في هذا الشان وانه لا يجسوز المسلحة الشرائب الاستجابة الى طلبات النيابة المالة التي يترتب على الجابتها الاخسالال بواجسب المسرية الذي كمله تأتون الضرائب على الدخل وذلك على الوجسة الساف المبان .

ر فتوی رقم ۱۶۲۲ فی ۱۹۹۰/۶/۲۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۱۹۹۰ ملقه رقم ۱۹۹۰۳۳ » -

`(۱۹۹۱)` جلسة ۲۱ مَن مَارس سَنَة مَا ١٩٩٠

قراد اداری ... رکن الشکل (قطن) •

القانون وفق ٨٨ أنسنة ١٩٣٧ نمى شان منصول القان حكول الشيخ وزير الاقتصاد را الغني مل محله فيها بعد وزير الاقتصاد المسلم في محله فيها بعد وزير التجادة والتعوين) سلطة اصدار قرارات تعديد اسعاد القطن التي تتسلمها تجنة الاقتفاد المسلم – صعود قرار من القطن التي تتسلمها تجنة بها اسعاد القطن منصبات خصم مبلغ جنه وضعف تقليم ليمن أفقرق بين التساريف التسويقية التكمية والفسلية دون أن يتضمن كيفية توزيج مدا المبلغ به التحديد التحديد التحديد المسلم قرار التجادة توزيج مدا المبلغ بيتبر التعاري واجب التطبيق بالسمار تلك بصبحوده من الوزير المنتفى بتحديد اسعاد القلال مع التحديد اسعاد القلال مع يشترك في القرار الادادي أن يستدر في صبيفة مينة او بشكل معن طالا لم

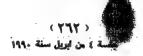
است تباثت الجمعيت أن الشنوع في القيانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ في شاسان محصنتول القطس قيد خسول وزير الاقتصاد _ الذي تعل مظه فيما بعد وزير التجارة والتبوين - سلطة اصدار تسرارات تحديد السمار الاتطان التي تتسلمها لجنة الاتطان المعرية « مطوجسة تسليم الاسكندرية » وذلك قبل بداية كل موسم ، وتقنيذا لهذا القانون اصدر وزير التجارة والتبوين للقرار رقم ٦٣٥ أسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد اسمار استلام المؤسسة المصرية العامة للقطن (التي أصبحت تباشر اختصاصات لعنة الإقطان الصرية الشبار اليها) • ونص في المادة الثانية من هذا الترار أن يخصم مبلغ جنيهان عن كل تنظار من الأسعار المحددة في اللدة الأولى مند المحاسبة على الاتطان الزهر في الداخل ، وذلسك نظس تنهسة الغرق ببن المساريف التسويقية الحسكبية والمسساريف التسويقية الفعلية ، ثم اصدر وزير التجارة والتبوين القرار رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل القرار رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٦ المذكور ، وحدد في المادة الأولى نسب توزيع مبلغ الجنيهين المشسار اليه وذلك بأن خصص منلغ .. هر مليم للمنتجين ومبلغ سرا ج لشركات تصدير الاتطسان وببلغ . . هرس مليم للخزانة العابة تقوم شركات التصدير يتوريدهسا لوزارة الملية ، وأذ أصدر قرار وزير التجارة والتبوين ١٠٧٦ اسنة ١٩٧٧ في شأن تجديد أسمار استلام القطن عن محصول ٧٧- لسنة '١٩٧٨ والقرارات التالية له عن محاسيل الأعوام التالية ، وتشعُّمُ منت خُصم مبلغ (١٥٠) قُرَفِهَا بدلا من جنبهين ، وذاك تَطيس قيمسة القَرق بِيْنَ الصَّارِيقَةَ النَّسويقيةُ الحكيةِ والنَّعلية ، ولَمْ نَتْس هسدَّه الترارات

على كينية توزيع هذا المبلغ ، الا أن الثابت من الأوراق أن وزير التجارة والتبوين قد حدد نسب توزيع هذا البلغ في الكتاب الموجه بنه _ رام ٦٢٣٣ فين ١٠/١٠/١٧ الى وزير المسالية عن أنه د ٠٠ أما بالنسسية المِلمُ ١ جنيها و ٥٠ مليماً قمن المتفق عقليه أنْ يَوْدِلُ عَبِــلمُ جنيه واحــد للشركات مقابل جزء من فرق المماريف التسويقية وأن يعود للضراقة مِلْمُ (. . ٥) مليم عن كل تنظار ، وهو نفس النظام الذي اتبم في الوسيم السابق ، وقد تم اخطار شركات تصدير الأقطان بذلك » • وذا كسان القرار الإداري _ وغقا لما استقر عليه قضاء المحكية الإدارية العليسا _ هو المساح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة 4 بما لها من سلطة بمنتفى التوانين واللوائح ، وذلك بتصد احداث مركز قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وحائزًا تاتونا وكان الباعث عليه مصلحة عسلمة ، وانه لا يشترط في الترار الاداري أن يصدر في صيغة معينة أو بشكل معين ٤ طالما لم يتطلب المشرع ذلك ، وبناء عليه مان ما تضمنسه كتاب وزيسير التجارة والتبوين المشار اليه من أحكام متطقة بتحديد نسب توزيسع البلغ الترر لمواجهة تيمة الغرق بين المساريف التسويتية الحكميسة والفعلية تعد قرارا اداريا واجب التطبيق ، باعتبارها قد صدرت سن الوزير المختص بتحديد أسعار التطن ٤٠ ولم يشترط المشرع أن يفسرغ هذا القرار في شكل معين • ومن ثم لوزارة المالية مطالبة شركات تصبيره الإتطان بتوريد النسبة المتررة للخزانة العامة ويتدرها بغبيسون الرشنة عن كل قنطار قطن زهر أبتداء بن موسم ١٩٧٨/٧٧ . :

لالصلك

انتهى رأى الجمعية العومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى احتية وزارة المالية في مطالبة شركات تصدير الاتطان بتوريد النسب المسيرة للخزانة الماية وتدرها خمسون ترشا ابتداء من موسسم القطسن لعام ١٩٧٨/٧٧ وذلك على النص السالف بياته .

ر فتوی رقم عدد فی ۲۲ /۱۹۰۰ چلسة ۲۱/۳/۳/۱ مد نسرام ۲/۲/۲/۱۷) -



جامعات .. اساتلة متفرغين .. مكافات .. التجاوز عن استرداد ما صرف يفع وجَهَرُ اللَّهُ اللَّهُ

نصى المادة الأولى من القانون رام ٢٦ اسنة ١٩٥٦ بثمان التجاوز عن استرداد ما صرف يغير وجه حق من مرتبات أو اجود أو بدلات أو رواتب السلطة فيضائي أو رأى صادد من يأته الما أن يتم بقوة الفانون الما كان ذارتب تم تغيلاً لحكم قضائي أو رأى صادد من إحمدي الجبات المحددة بالنمي واما أن يتم يغيا بيزة القانون - حدد الشرع الميالة التي يجوز والتجاوز عن استردادها وفقا للشروط القردة بان تكون قد صرفت بسفة مرتب أو اجر بو بدل أو راتب الساقي - الكافات التي تصرف للاساقد التشرقين وفقا لحكم المادة ١٢٧ . من الفون تنظيم الجامات رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ بما يواني الحرق بين ما كانوا يتقافسونه من مرتبات وبدلات والماش المستحق لهم تعد في حكم الرتب - يسرى عليها ما يسرى من مرتبات وبدلات والماش المستحق لهم تعد في حكم الرتب - يسرى عليها ما يسرى من مرتبات وبدلات والماش المستحق لهم تعد في حكم الرتب - يسرى عليها ما يسرى من عبل بالجامدة - تغييق (١) -

تنص المادة الأولى من القانون رقم 11 أسنة 1947 بالتجاور عن المبترداد ما ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو الجور أو بدلات أو رواتب المسلقية على أن لا يتجاوز عن أسترداد ما صرف بغير وجه حسق حتى تأريخ المسل بولا القانون من المحكوبة أو وحدات الحكم المسلى أو تلهيئات العام أو المسلسات العابة أو هيئات التطاع المام وشركاته تم تمام مرتب أو أجر أو بدل رأتب أسانى أذا كان المسرف تت تم تغيذاً لحكم تضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى الجهاز المركزي تمتمد في هذه المتلاطة المراوزة أو رأى لاحدى أدارات الشيؤن القانونية معتمد في هذه المحالة المؤتمة من المتوى المتواز بقرار من المسلمة المؤتمة في في الماكم أو عدل عن المتوى ويجوز بقرار من المسلمة المؤتمة في غير المالات المتصوص عليها في المقترة المسابقة التجاوز عن استرداد المبالغ المسار اليها » .

وبن حيث أن التجاوز عن استرداد البالغ التى صرفت بغير وجه حق بن أحدى الجهات المحددة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المسار الله وباى بن الصفات الواردة به أبا أن يقع بقوة القانون أذا كسان المصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائى أو فتسوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي للتنظيم والادارة أو رأى احدى الادارات القانونية المعتبد

١٩٨٩/١٢/١٥ لجبيع فتوى البسية السرارة للسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٩/١٢/١٥.

من السلطة المختصة ثم الغى الحكم أو عدل عن النتوى أو الرأى وأما أن يقع بقرار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تقسيرية في هذا الشسان وذلك في غير المصالات المنسسار اليها

ومن حيث أن المشرع قد حدد البالغ التي بجوز التعساوز عسن استردادها وققا المشروط المقررة بأن تكون قد صرفت بصفة مرتب أو أهر أو بدل أو راتب أضاعي وأن المكافأت التي تصرف للاساتذة المترفين وقفا لمحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم المسامعات بما يواري الفرق بين ما كانوا يتقاضونه من مرتبات وبدلات والماش المستحق لهم تعد في حكم المرتب ومن ثم فاته يسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام خاصة بالنجاوز وقفا لحكم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه لما كان صرف المكافأة المستحقة للاستاذ المتفرغ في الحلة المعروضة لم يتم بناء على حكم أو رأى صادر من احدى الجهات المحددة بالفترة الأولى بن المادة الأولى بن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ ومن ثم غان التجاوز عن استرداد البالغ التي سرفت له بالزيادة عسن المكاناة المستحقة له والتي توازى الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وخلانه وبين المعاش المستحق له انها هو أمر جوازي للسلطة المختصة وذلك ومقا لحكم المقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وما هو جدير بالذكسر أن الجمعيسة العبومية لتسمى الغتوى والتشريع سبق وان استظهرت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٢/١٥ ألى أن الكافأة الاجمالية المستحقسة للأساتذة المتفرغين تعد في حكم الرتب حيث انها تقابل ما يؤدرنه من عصل بالجامعة وبالتالي فانه يسري عليها ما يسري على المرتب من أحكام وانتهت الى استحقاق الاستاذ المتفرغ بالزيادة الق تقررت في المماشات عوجب القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٧ وانه في حالة زيادة تبهة الملاوة الخاصة المسوية له بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على الزيادة في معاشبه يؤدي له الفرق بينهما من الجامعة التي بعمل بها •

السيذلك

لنتهى. رأى الجيمية العيوبية لتسبى الفتسوى والتشريع الى أن التجاوز عن استرداد المكافآت التي صرفت بالزيادة للدكتور / ••••••• أمر جولزى للسلطة المشتصة وذلك وفقا الأحكام القانون رقم ٩٦ لمسسنة 1484 لحلشار لليه وعلى الوجه السائف البيان •

و فتوی رقم ۵۰۰ فی ۱۹۹۰/۵/۲۹ چلسة ۱۹۹۰/۵/۱ ملف رقم ۸۹۹/۵/۸۳ .

ر ۲۹۳) حلسة ٤ من الريل سنة ١٩٩٠ .

. رسوم - رسوم جوركية - الاعلم منها (ضريبة) (هيئة كهرباء الريف) .

للادتان ۷ ، ۸ من القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۰ باتشاء هيئة كهرية الريف _ اعلمي الشرع كافة ما تستوردة هيئة كهرية الريف بداتها او من طريق القيم من مستلزمات الانتاج والبداد والالات والمعادن والفع القباد ووسائل التقل اللازمة الشاطل من الفرائب الجعركية وفيرها من الفرائب والرسوم _ مد المشرع هذا الاعفاء لينسل ما تستورده الشركات والهيئات والفهات المتحافدة معها عن السلع المشاد اليها _ يشترط الدلك المعاينة وإن الجر الهيئة بن يشترط الدلك المعاينة وإن الجر الهيئة بن التعرف فيها خلال المفصى صنوات التالية من الريفي تقتيعا بالاماد - الاكر المترتب على مطافقة ذلك : استحقاق الرسوم الجمركية والارة - المترتب على مطافقة ذلك : استحقاق الرسوم الجمركية والارة - عطبية عطبية عطبية الدرسة ما الجمركية والمرت عطبية المنازة الدرسة المنازة المستورة المتراث عليها عليها عليها عليها المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة عليها عليها

استعرضت الجمعية العمرمية حكم المادة ٧ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء هيئة كهربة الريف التي تنص على أن « المهيئة في حدود موازنتها ان تستورد بذاتها أو عن طريق الفير دون ترخيص ما تحتاج النه من مستلزمات الانتاج والمواد والآلات والمعدات وقطع الفيسار ووسنائل النقل اللازمة لنشاطها وذلك طبقا للقواعد التي تصددها اللائمة الداخلية للهنئة .. « كما استعرضت المادة ٨ من ذات القاتون التي تنص على أن « يعنى ما تستورده الهيئة من الأدوات والأجهزة والمواد اللازمة لشروعاتها من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم "كها تعفى ما تستورده الشركات والهيئات والجهات المتعاقدة مع الهيئة من الآلات والمعدات والأدوات والسيارات والمهات والمنتولات الأخرى من الضيه المركبة وغيرها من الضهرائب والرسوم وذلك كله بشسرط المساينة وينساء على اقسران الهيئسة بأن المستلع المفاة مشيتوردة ولازمة لتتفييد مشسروعاتها وتستحق الضرائب والرسرم عليٌّ مُسَدَّه "السطع الأمفياة إذا تم المسرَّف فيهما للَّغيس بقلال خَمَسَ سنؤاتُ مِن تاريخ تمتمها بالاعفاء » واستبالت أن المشرع أعلى بالقانون رقم ٢٧ ألسنة ١٩٧٦ كانة وإرتستورده هيئة كهربة السريفة مذاتها أو عن طريق الفير من مسئلزمات الانتاج والمواد والآلات والمدات وتطع الفيار ووسائل النتل اللازمة لنشاطها كما مد هذا الاعقاء ليشمل ما تستورده الشركات والهيئات والجهات المتعاتدة معها من السلع المسار الزبها وذلك بشرط المايئة وأن تقر الهيئة بأن ،تلك ،السلع المعناة لازمة لتنفية مشروعاتها والايتم الصرف فيها خلال الخمس سيستوات التالية من تاريخ تبتمها بالاعفاء والا استحقت عليها الرسوم الجبركيسة القسيرينية . ٤ ومن حيث أنه بيين من الاطلاع على الأوراق أنه بناء على قرار اللجنة الطيا للبشتريات بهيئة كورية الريف اصدرت المؤسسة المصرية المامة للقبارة الخارجية الموافقة رقم ١٩٨٨/١/٢٥ في ١٩٨١/١/٢٥ باسستيراك ، أن عداد وجه واحد . أن المبير بما لك عداد ثلاثى الوجه ٢٥٠٥ من المبير باسم ولحساب هيئة كهرية الريف وتم خصصة قبتها من الحصسة المفسسة لمركة توزيع كهرياء القناة من مواردها الخاصة وقد وردت المدادات مصل المطبالية من المهات على ثلاث دهمات وقد وردت المدادات مصل المطبالية تشتيل هلى ٢٣ الله عداد كهرياء وجه واحد . أن المبير وتم انها الإحسراءات الجبركية المهاسا بوجب البيسان الجسركي رقس موردات المباردات الجبركي وتم انهاء الإحسراءات الجبركية عليها بالوجب البيسان الجسركي رقس وتم المهاساء المهاسا

وترتبيا على با تقدم ولما كان الثابت أن المدادات المشار اليها في المقالة المعروضة تدخل ضبن بشبول الرسالة المسادر بها الموافقة الاستيرانية رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢٩٥/١/١٧٠ باسم ولحسناب هيئة كبرية الريف ولازمة لباشرة شاطها ومن ثم غاته يسرى عليها حكم الاعناء المترب بالمادة الثابنة من القانون رقم ٧٧ لسنة ٢١ المشار اليه وتعد ومطلبه مصلحة المبتارك للهيئة الشار اليها بتيبة الرسوم الجبركية المستحقة عليها غير قائمة على امساس من القانون وخليقة بالرفض ولا يغير من نلك أن شهادة الاعراج المؤقت رتم ٩٤٤ قد حررت باسم شركة توزيع كبرباء الفتاة ذلك أن العبرة في التبتع بالاعفاء المشار اليه أنما تكسيبة الربيف أن المبترة في المبتراكية وهي هيئة كبورسة الريف في المالة المورضة كما لا وجه للقول بأن الشركة المنكورة قد تصرعت القول لا يعدو أن يكون أدعاء من جأنب مصلحة الجبارك لم يقيم العليل القول لا يعدو أن يكون أدعاء من جأنب مصلحة الجبارك لم يقيم العليل المولف لم يقيم العليل المواد أن يكون أدعاء من جأنب مصلحة الجبارك لم يقيم العليل

المعلقة المعمولة المعروبية المسمى المتسوى والشريسع الى رعفن المالية .

د فتوی رقم ۵۰۱ في ۱۹۹۰/۶/۲۹ جلسة ۱۹۹۰/۶/۶ ملف رقم ۲۹۱۹/۲/۲۲) ·

(377)

حلسة ٤ من الربل سنة ١٩٩٠

علماون مدنيون بالدولة .. طوائف خاصة من الداملين .. ماملون بالجامدات من غير اعضاه هيئة التدريس .. تازيب .. مغالفة عالية ... السلطة المفتمسسة بالتحقيق .. (جامعة) ... (نياة ادارية) .

تنص المادة ١٦٢ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنطيسم الجامعات على أن « يثبت المسئولين في الجامعات الخاصمة لهذا القانون كل في حدود اختصاصه وبالنسبة للعالمين من غير إعضاء هيئة التدريس خنسى السلطات الناديبية المخولة للمسئولين في القوانين واللوائح العالمة في شأن العالمين المدنيين في الدولة وذلك على التحو الموضح قسوين كل منهم فيما يلى :

 ٩ - تكون لرئيس الجامعة جبيع السلطات التاديبية المخواصة للوزير م. » .

وتنص المادة ١٦٣ من ذات القانون على أن « يتولى التحقيق مع العالمان من فير أعضاء هيئة التحريس من يكلفه بذلك أحد من المسئولين المنكورين في المسادة العسابقة أو تقسولاه النسابة الإدارية بطلب من رئيس الحسامة ٠٠ » ٠

وتنص الملدة ١٥٧ على أن « تسرى أحكام العلماين المدنين في الدولة على العالمين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك غيما لم يرد في شائه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية » .

 ٢ - مخالفة الاحكام الخلصة بضبط الرقابة على تنفيذ الوازنسة العابة

٤ ـ الاهمال أو التقصير للذي يترتب عليه ضياع حق من العقول الملية للدولة أو احد الاشخاص العلية الأخرى أو البينات الخاضصة لرتابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها الملاية أو يكون من شائه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة .

واغيرا تنص المادة ٧١ مكرا (١) على أن « تغتص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف المليسا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة من ارتكساب الامسمال المخطورة بالبندين ٢ ، ٤ من الملاء ٧٧ من هذا القانون ويقع باطلا كل اجراء أو تصرف يخالف أحكام النقرتين السابقتين » .

ومفاد ما تقدم أن قانون تنظيم الجامعات رقدم ؟ المنة ١٩٧٢ المشار اليه اقر المسمسترايين في الجامعة كل في حدود اغتصاصه بذات السلطات التاديبية المقررة بتانون السالمين المنيين بالدولة وذلك بالنسبة للمالمين بالدولة وذلك بالنسبة المتدرس وفي هذا المقام السالمان بالناوي المنابين بالدولة وذلك المقام المسالمين والمنابين المالمين المسلمين في الجامعة بالتحتيسي مسح المالمين من غير اعضاء هيئة التدريس أو أن يحيل الابر الى النيابة الادارية هذا في حين أن القانون رقم ١٤ اسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٤ مكرا منه أن يتم المحلقة وجب في المدة ٩١ مكرا منه أن يتم المحلقين كيزاء على المالمين بالمحلق في جبيع المخالفات المالية بالمحلقة الذارية كيا رتب البطلان كيزاء على كل تصرف أو اجراء يتم بالمخالفة ذلك .

وبن حيث أن المادة ١٥٧ من تقنون تنظيم الجامعات رقم ٩٩ استة ١٩٧٤ تضت بسريان تقنون نظام العالماين المدنيين بالمولة على العالماين المدنيين بالمولة على العالماين المحامعة بن غير أعضاء هيئة التدريس غيما لم يرد بشأته نص خاص في القوانين واللوائح الجامعية وكان الثابت بها تقسدم أن تأسون تنظيم الجامعات باعتباره تقونا خاصا قد تناول بالتنظيم في المادين المحامعة التدريس على نحو يفاير في بعض جوانبه ذلك التنظيم الوارد بالقسادن المسام فلم يجيز في تعديد السلطة للختصة بالتحقيق بين المضالفات الادارية وغيرها من تعديد السلطة للختصة بالتحقيق بين المضالفات الادارية وغيرها من

المقالف الدارية كما تنص على ذلك المدة ٧٩ مكروا من التاتون ورم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ أمن التعتبيق في هذه الأغيرة أيو وجوييبا من المتصاص النيابة الادارية كما تنص على ذلك المدة ٧٩ مكروا من التاتون رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ أمنا يترك الامر التعدير رئيس الجامعة الذي له أن يكل أيا من المسئولين في الجامعة بالتحقيق في تلك المخلفات أو أن يحيل الأمر الى النيابة الادارية وذلك بنا له من سلطة تقديرية في هذا الشان ومن ثم ماته لا يجوز مع وجود هذا النظيم الخاص الرجوع آلى أحكام التقون العام وبذلك يكون ما قام به رئيس الجامعة في للحالة المحروضة بينكاني الشائون القانونية بالتحقيق في المخالفات الذي شبابت عملية شراء الإلا الكاتبة المشار اليها أمرا سليما يتفق وأحكام القبانون ولا وجه بالتالي للقول بوجوب أحلة المحتبق في الحالة المائلة الى النيابة الإدارية طبقا لاحكام المقانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ باعتبار المخالف المرتبة مالكما مالية لا وجه لذلك لأن نس المادة ١٣٠ من مانون تنظيم الجامعات نصي علية دالنص يقيد النص العام الوارد بالقسائر رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المسائر المحالة المناس يقيد النص العام الوارد بالقسائري رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المسائر المدالة المناس يقيد النص العام الوارد بالقسائر المدالة المسائر المدالة المسائر المدالة المهاس يقيد النص العام الوارد بالقسائر المدالة المسائر المدالة المسائر المدالة المسائر المسائر المدالة المسائر المسائر المدالة المسائر المدالة المسائر المسائر المسائر المسائر المسائر المسائلة المناس المدالية المسائر ا

للله

انتهى رأى الجمعية العبومية لقسبى الفتوي والتشسيريع الى مشروعية التحقيق الذى اجرته ادارة الشئون التانونية بالجسامعة في الحالة المعروضة .

﴿ فَتُوى رَقِّمِ ٤٧٧ فَى ١٩٩٠/٥/١ جِلْسِةَ ١٩٩٠/٤/٤ مَلْفُ رَقْمِ ١٩٩٠/٤/٤ ﴾ •

(470)

· جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

مُعَاسِة حكومِيَّة ــَ شُرط: التمامل مع يتواد القطاع المامُ ﴿ يَتُولُا ﴾ ﴿ مَعِلَسَ طُعِمَة المُطَقَة السَمَاعِية الشَّرَق الأسْكِتدرية ﴾ ` •

نص الآدتين ١ ، ٧٣ من اللائحة التنفيذية للقسائون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ پشان المحاسبة العكومية -

العجات الادارية ومنها المحاصات نجرى عمنياتها المالية عن طريق البنك المركزي المسك المركزي المسك المركزي المسكن المركزي ويعد موافقة وزواد الملاقة وتؤول المؤوند المحسنية المسالح تلك العبهات ال الفؤانة الماسة ما لم يرد على المن على خلاف العباسة المحاسندية يعتبر أحد الجهزة على من على الحلاقة الحلالة المسلمة المركزية المحاسنة يعتبر المحاسنة المحاسنة المحاسنة المحاسنة المحاسنة المسلمة المحاسنة المحاسنة

استمرضت الجمعية العمسومية فتسواها العسابقة بجاسة من قرار رئيس الجمهورية رقم 100/٢/١٥ ». كما استعرضت المادة (1) من قرار رئيس الجمهورية رقم 100، السنة 19۸۲ بشأن تخفيض نسبة السه ١٨٠ بن قرار رئيس الجمهورية رقم 100، السنة 19۸۲ بشأن تخفيض نسبة المخصصة للخديات الإجماعية المركزية والاسكان للمالمين بها العرب معيلات المشرة في المئة المخصصة للخديات الإجماعية المركزية للعلماني وكذلك حصيلة الخيسة في المئة المخصصة للخديات الإجماعية ومضديات الإستان من أرباح شركات القطاع العالم الواقعة بمنطقتي شرق الاستكفرية ودبياط وذلك أعمرتها علم تقتبات هاتين المنطقين اعتبارا أستنة الملية الالإلاث) من تاريخ العمل بينزانيات عده الشركات في السنة الملية الالإلاث) المثارة (٢) من ذات القرار الذي تنص على أن « يتم التصرف في البلاغ والمئيس الجمهورية وكذلك استعرضت المأدة (١) من قرار من رئيس الجمهورية وكذلك استعرضت المأدة (١) من قرار رئيس الجمهورية وكذلك استعرضت المأدة (١) من قرار وليس الجمهورية رقم ١٦٧٢ السنة ١٩٧٢ بتشكيل مجالس الخديات

١٠٠٠ (١) تراجع فتوى الجسيّة المبومية للسمى الفتوى والتشريع يجلسة ١٩٨٨/٥/١٠٠

بمنطنتى شرق الاسكندرية ودبياط واختصاصها والتي تنص على أن
« تشكل مجالس للخدمات بكل من منطنتى شرق الاسكنسدرية ودبيساط
برئاسة المحافظ المختص وعضوية ... رؤساء مجالس ادارة الشركات
الواقع مركزها الرئيس بالمنطقة ، سكرتير عام المحافظة ، رئيس مجلس
المدينة او رئيس الهي ، مدير المديرية المالية بالمحافظة .. » والمادة
(٢) من ذات القرار التي تنص على أن « يختص مجسلس الضسدمات
بالاشراف على النفيذ مقترحات الاصلاح بالمنطقة الصناعية التابعة له ،
ويتولى على الاخص :

.....(i)

(ب) تحديد المسروعات التي يقصص للمرف عليها من حصيلة العشرة في الملتة من أرباح الشركات المقصصة للقسدمات الاجتماعية المركزية ، وكذلك الفصصة في المائة المقصصة للقسدمات الاجتماعية والاسكان للمنطقة ، تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقسم ١٠٥٥ السنة 1٩٧٣ المسار اليه ٠٠٠ » والملاة (ع) من القرار المنكسورالتينفس على أن « يمثل المحافظ المختص مجلس الخدمات المام القضاء وفي صلحه بالغير » .

ومفاد ما تقدم أن مجلس خدمات المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية يمد جزءا من أجهزة محافظة الاسكندرية يراسه المحافظ ويبتله أمسام القضاء وفي صلته بالغير ، ويتولى مجلس الخدمات الاشراف على تنفيذ مترحات الاصلاح والتنبية بالمامة التابعة له ، ومن بين اختصاصاته تحديد المشروعات التي يتوم بالصرف عليها من حصيلة المشرة في المئة المخصصة من أرباح شركات التطاع العام الواتمة بالمنطقة المخدمسة الإجتماعية المركزية بالاضافة الى حصيلة الخدسة في المئة المخدمسة المراح للخدمات الاجتماعية والاسكان البنطقة تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رتم 100 اساف الذكر .

واذ تنص الملاء (۱) من اللائحة النفيذية للقانون وتم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشان المحاسبة الحكومية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ ، على ان « تسرى احكام هذه اللائمة على الجهلت الادارية الاثنة :

(أ) وهدات الجهاز الادارى للدولة وتشبل الوزارات والمسالح الحكومية النامة لها .

 (ب) وحدات الحكم المعلى وتشبل المجاهلات والراكز والمدن والأحياء والقرى وبديريات الضعبات التي تشبلها بوازنتها . . . » وتنصى المدة (٧٧) من ذات اللائحة على أن « تجرى المبليات الملية التي تقوم بها البعهات الادارية عن طريق البنك المركسزى الممرى وذالك براعاة أحكام العانون رقم ١٩٢٠ لسنة ١٩٥٧ بلمسدار تانون البنوك والاتبان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزى الممرى والتبان مسع بنوك المجهاز الممرغي ٥٠٠٠ ولا يجوز للجهات الادارية التعابل مسع بنوك القطاع العام الا بترخيص من البنك المركزى المسرى وبعد موافقة وزارة المالية ٤ وتؤول المنواند المحتسبة لمسلح الجهات الادارية للغزانسة المساحة ما لم يرد نص على خلاف ذلك » ٥٠

ومفاد هذين النصين أن الجهات الادارية ومنها المحافظات تجسرى عملياتها المالية عن طريق البنك الركزي المعرى ، وتلتزم بالا تتعاسل هم بنوك القطاع العلم الا باذن من الينك المركزي ويعد موانقة وزارة المالية وتؤول الفوائد المصبة لسالح تلك الجهات الى الخزانة العلمة ما لم يرد نس على خلاف ذلك ، ومتى كان مجلس خسدمات المتعلقسة المناعية لشرق الاسكندرية يعتبر احد اجهزة مصانظة الاسكندرية - كما سلف البيان - ومن ثم منسرى على العمليات المالية التي يجريها قراعد الماسبة المكرمية المشار اليها ، مع مراعاة تطبيق المكام قسانون الادارة المحلية رقم ٣٤ لسفة ١٩٧٩ عيما يتعلق بالوجود القانوني للمجلس المذكور ، وهذا ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العبومسية بجلسسة ١٩٨٨/٥/٢٥ . الا انه اذا كان الثابت ... في الحالة المعروضة ... أن المبلغ المودع ببنك الاسكندرية هو في حتيتة الأمر حصيلة الأموال ألتي شام المابلون بالشركات الصناعية ببنطقة شرق الاسكندرية ، بسدادها الى المجلس المذكور ، وذلك من الازباح التي صرفت لهم بالفعل مسن شركاتهم ، أو من القروش التي حصلوا عليها بصفة شخصية ، وبهدف ان يترلى المجلس نيابة عنهم استكمال بنساء الوحدات السكنية المخصصة لهم الواجهة حالة الضرورة بعد أن توقف مشروع الاسكان الخاص بهم ٤ وبن ثم غلا يخضع هذا الايداع لقواعد المعاسبة الحكومية سالفة الذكر، باعتبار أن البلغ المودع من أموال العاملين الخاصة والمخصصة عوائدها - كوديمة - لأغراض الاسكان بالنسبة لهم ، وبعد أن تقرر تجنيبه في حساب وديمة حتى لا يختلط بابوال الحساب الأخرى .

413

أنتهى راى الجمعية المعومية لقسمي الفتسرى والتثريم الى عندم سريان تواعد المحلسبة المكومية على المبلغ المودع بنك الاسكندريسة في المحلة المعروضة ، للأسباب السابق ايضاحها ،

و فتيلي رقم ٨٠٠ في ١٩٥٠/٠٢٠ جلسة ١/٤١٠٠٤ ملف رقم ١١/٢/٨٠) .

(444)

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

-يَ اِقْرَادِ خَدَارِيهِ شَا سَحَيْهِ إِنَّا هُوَاعِيدُ فَأَسْتَعِبْ لِسَاسِتِهِ قَرَادِ ٱلْقُصَلِ عِمَا اللِّيعَادِ لِلَّامِيَّةِ جَوَازُهِ إِنْ عَامَلُونَ مَاشِيقِنَ بِالنِّمَالَةِ لِلَّامِيَّةِ عَلَيْهِ أَنْ ﴾ ﴿ إِنَّا اللَّهَامُ عَلَيْهِ ا

"" الأخطال في منحب القرارات الاعلاية الخارفية هو أنه لا يرد الا على القرارات ألمسية الما القرارات ألمسية الما القرارات المسية الما القرارات المسية الما القرارات المسيئة المن من خدا الأصلى يجوز سميم فرار فصلى الوقف وفي صدر مصيعا منظة مع القانون وذلك في أن وقت دون التقيد بيعاد بالسامي ذلك با مراعلة الاعتبارات الأنسائية وضلاج الألال في المستمتح التيجة ذلك لما يقور المستمتح التيجة ذلك لما يقور المستمتح المنابة علم استيفاء مسوعات التعيين بعد مواعيد السحب بالخابس رايا »

استرجمت الجمعية العبوبية لقسهى الفنوى والتشريع با استقسر عليه البقه: والتضاء الادارى من أن الأصل في سبحب القرارات الادارية أو أنه لا يرد الإعلى القرارات المعيية ، إما القرارات السليمة القردية هو أنه لا يرد الإعلى القرارات المعيية ، إما القرارات السليمة التقيام الادارى جلسة ٢٧٨/١٩٥٦ مجبوعسة السنسة ٩ ص ٥٥١ ، وجالسة ١٩٦٩/١/٢١ مجبوعسة السنسة ١٤٥٠) مذا استثناء من مذا الأصلى يجوز سحب ترار غصل المؤلفة ولو مجر مسجمة منتقا مع التيانون وذلك في أى وقت ويون التقيد ببيمساد مراعساة للاعتبارات التيانون وذلك في أى وقت ويون التقيد ببيمساد مراعساة للاعتبارات المنازية إلى المعارفة (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن وجراء المانون وجراء الله المنافقة (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن وجراء المنازية ا

واستخطمت الصعبة العبوبية من ذلك أنه ولئن كان القرار المسادر وأستخطمت الصيد / (القرار رقم ٥٥٠ بتاريخ وأنها من المسادر القرار رقم ٥٥٠ بتاريخ الأمرار (مم ٥٥٠ بتاريخ المسادة القلوبة سخال الإجها المسار اليه سخو قرا مصديح ، مما ينتج ممه أصلا سحبه الآانه ومتى كان موضوع هذا القرار هو غصل السيد المذكور غان اعتبارات العدالة تقضى بجسوا سحبه، في الى وقت دون التقيد ببيعاد معين ، ومن هم ، غان ديام المبيا

 ⁽١) واجع حكم للحكمة الإذاريّة العليّا في الطمن وقم ١٩٣٦ ألسّنة ٧ كن العَمَادرّ جبالةً
 (١) والطمنين وقميّ ٥-٩٣ و١٤/١ السبق ٩٣٠ العمادر ويتلمنة ١٩٣/٩/٩٠ ١٩٣٠ ٠١٩/٩/١٠٠

باصدار القرار رقم ۷۹۰ بتاريخ ۱۹۸۰/۷/۱۸ بسمب هذا القرار يكون الجراء متفقا وحكم القانون ۶ واذا فرض وشاب بشروعيته اى عيب آخر ، فانه يتحمن بمرور مدة الطعن القضبائي بالاقساء بما يعتنع معه سمبه او الفاقه و وتبعا فذلك لا يكون هشاك امسساس قانوني لما ذهب اليهاز المركزي للحاسبات من عسدم جسواز سحب قسرار انهاء الخدة .

انا ک

انتهى راى الجمعية العومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار هيئة البريد رقم ١٩٧٥/١/١٨ بسحب قرار انهاء خدمة السيد / ٠٠٠٠٠ مد العاملين بالهيئة ٠ السيد / ١٠٠٠٠ مد العاملين بالهيئة ٠

رَ فتوى رقم ١٨٤ قى ١٩٩٠/٥/٩ جلسة ١٩٩٠/٤/٤ ملف رقم ١٨٩٠/٢/٨٦) •

(YTV)

هاسة ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠

تامن اجتماعي .. التأمين على عمال القاولات .. حساب حصة صاحب العمل •

استعرضت الجمعية العمومية القسمى الفترى والتشريع المادة 11 من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

 (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العابة أو بين الهيئات العابة أو بين المؤسسات العابة أو بين الهيئات المطية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العبومية لتسبى الفتوى والتشريع في هدف المنازعات ملزما للجانبين » . كما استمرضت المسادة ١٢٥ من عانون التأبين الاجتساعي المسادر بالقسانون رقسم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ من ار وتعديلاته) التي تنص على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها مسلحب العبل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجرخلال شهير وراعي في حساب الاجر تحديد عدد أيام العبل في الشهر بثلاثين يوما .. ومع عدم الإخلال بالحد الأدني لأجر الاشتراك الاسلمي يكون لوزيسر النابينات بقرار يصدره بناء على انتزاح مجلس الادارة أن يحدد أجر الاشتراك المسلمية حساب هذا الإجر

وطريقة حساب الاشتراكات وتاريخ بدء انتفاعهم بنظام المكاناة » . وكذلك استعرضت المادة (۱۳) من قرار وزير التابينات الاجتهاميسة رتم ٧٥٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن التابين على عبال الماولات التي تنص على ان « يكون حساب الاجور التي يتم على أساسها حساب حصة صاحب العبل في اشتراكات التابين الاجتهامي في عيليات المتولد التي تسرى شماء أحكام هذا القرار على أساس نسبة بئوية تحدد ونقا للجول رقم (٣) المرافق من القيبة الإجهالية لجموع المعليات المختلة الداخلة في المقاولة بعد استبعاد تبهة المعدات والتوريدات المسنعة بالكابل أو سابقة التجهيز التي تبثل جزءا من مكونات والمسول المشروع مسلل المقاولة وبتكلفة الخبرة الإجبابية » والمادة (٢٠) من ذات القرار التي نفس على أن « تشكل لجنة فنية للجاولات برئاسة أحد رؤساء الادارات المركزية للتأميذات الإجباعية وعضوية كل من والمادة (٢٠) المسنة بهر المعدلة بقرار وزير التابينات الاجتباعية رقم ٢٠ المسنة المسابقة فيسا بلي:

.

(ب) البت في العبليات التي يئور بشانها كسلاف بين الهيئسة واسمه والشان ويعتبد وزير التامينات قسرارات اللجنسة السادرة في الحالات المنصوص عليها في البند (١) ويعتبد رئيس مجلس الدارة الهيئة العالمة للتألينات الاجتباعية باقي قرارات اللجنة » .

وتنص الملاحظة رقم (}) من الجدول رقم (٣) المراغق القرار سالف الذكر المستعدلة بالقرار رقم ٣٦٢ اسنة ١٩٨٢ على أن « يقتصر استعماد المكونات التي تمثل جزءا من أصول المشروع من القيمة الإجمالية لجبوع المهليات المختلفة الداخلة في المقاولة على عمليات المتساولات المتعمد بياتها

ويقصد بالكونات الشار اليها ما يلى :

المعدات ، الآلات الميكنيكية والأجهزة الكهربائيسة والالكترونية ، ولا يدخل فيها الآلاد المستخدمة في انجاز القاولة .

التوريدات المسنمة بالكلل أو سابتة النجهيز : المتولات كالمسنم المسنم التي تؤدى الفرض منها بذاتها وتلحق بالمسروع لمضيمة ويشترط الاستيماد المكونات المشار اليها من القيمة الاجمالية لجميدوع المحليات المخطيفة الداغلة في التولية تولير الشروط الانتهائي ...

(أ) أن يكون المشروع المقاولة متكاملا (تسليم مفتاح) •

(ب) أن تكون تبية المكونات المسار اليها مجددة بعقد المتاولة و واستهانت الجمعية أنه فيما يتعلق بقبول النزاع الماثل شكلا: فأن المادة (٦٦ / د) من تأنون مجلس الدولة سالغة الذكر تقفى باختصاص الجمعية العمومية المسمى الفتوى والتشريع بالغمل في المتازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العابة أو بين الهيئات العابة أو بين هذه الجهات ومعضها المحيض ، وذلك براى ملزم الجانبين .

واذا كانت الهيئة التوبية للانصالات السلكية واللاسسلكية ... في النزاع المائل .. لا تعتبر الجهة الملازمة قانونا باداء قيمة الانستراكات المستعقة على صاحب العمل وفقا لنص المادة ١٢٥ من قانون التسامين الاجتماعي سالفة الذكر ، حيث تلتزم يذلك شركة سيمتس « حساحب العمل » في عدود المتاولات المسند اليها تنفيذها من تبل الهيئة .

الا أن الثابت — من الأوراق مد أن هذه الهيئة بد ارتضت بتصل
يتمها الاشتراكات المذكورة وسدادها إلى الهيئسة القسوبية للتأبيئسات
الاجتهامية ، طبقا لما جاء بالمتود المشار اليها ، وقد نضلت الهيئة الثانية
يتمام الهيئة الأولى بسداد هذا الدين ، ومن ثم يكون النزاع حسول تهية
ما سدد من هذه الاشتراكات نزاعا قائما — في حقيقته — بين الهيئتين
المتكورتين ، وهما بن بين الجهلت المشار اليهما بنص الملدة ١٦٦د من
قاتون مجلس الدولة ، غيدفل هذا النزاع في نطاق الاختصاص المترر
للجمعية الصوبية ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص الجمعية غير قائم
للى سند صحيح من القانون ، وإذ استعرض النزاع أوضاعه الشكلية
الأخرى ، نيكون يتبولا شكلا .

ومن موضوع النزاع : غان المشرع في المادة (١٧٥) من هالسون التابين الإحتباعية بناء على التابين الإحتباعية بناء على التابينات الإحتباعية بناء على التراح بن مجلس ادارة الهيئة القومية للتابينات الاحتباعية تحديد كيفية حسلب الجور المؤمن عليهم التي يتم على اسلسها حسلب حصة صاحب المعلى في استراكات التابين الإحتباعية الترار رتم ١٩٥٥ اسنة ١٩٨٧ بشان عقد أصدر وزير التابينات الاحتباعية الترار رتم ١٩٥٥ اسنة ١٩٨٧ بشان التابين على عبال المتاولات ، وجاء بالملاة (٢) منه أن حصة صاحب المعلى في اشتراكات التابين الإحتباعي تحدد على اساس أمنية بثويا المعلى في المداولة في المداولة بن المتباعلة الإجالية لجيدوع المعلى المغلمة الدائمة في المداولة بن المتباعلة الدائمة في المداولة بن المتباعلة المداخلة في المداولة بن المتباعلة الدائمة في المداولة بن المتباعلة المداخلة الدائمة في المداولة بن المتباعد والتحديدات والتحديدات

المستعة بالكامل أو مسابقة القجهيز التي تعشل جهزءا من مكونات واصول المشروع . . كما جاء بالحاق 11 منه (المعلة بالقرار رقم ٣٦٧ استسة ١٩٩٧) أن من بين استصاصات اللجنة الفنية للمقاولات المشكلة برئامسة احد رؤساء الادارات المركزية المقاولات ، البت في العمليسات التي يشور بشانها خلاف بين الهيئة وأصحاب الشأن سوكنلك فقد ورد بالملافظة (؟) من الجدول رقم (؟) إلرافق المقرار المشار اليه (والمستحلسة بالكامل أو سالفة التجهيز : المتقولات كاملة المستع التي تؤدى الفوض منها بذاتها و وتلفق بالمشروع لمضدمته ...

ولما كان الثابت _ في النزاع المائل _ ان عقود المقاولات التي تقوم شركة سيمنس الألمانية بتنفيذها لمسالح الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية تتضين توريد هياكل نوزيع كهربائية « في شكسل اجسراء منفصلة كاملة الصنع » وكوابل كهربائية كاملة الصنع تبثل جزءا مسن مكرنات العمليات في كل العقود المذكورة •

واذا ارتات اللجنة الفنية للمقاولات الشمار اليها ، بمناسبة البت في الخلاف بين الهيئة الذكورة والهيئة التومية للتامينات الاجتماعية حسول استيماد قيمة المعدات المشار اليها من القيمة الاجسمالية لجموع العمليسة الداخلة في عقود المقاولات سالفة الذكر ، أن هياكل التوزيع لا نؤدى الغرض منها الا بعد قيام العمل يتجميع اجزائها التي ترد منفصلة ، وأن الكوابل لا تقوم بعملها الا بعد تيام العمال باعداد المكان الخاص بها وتثبيتها ووصلها بالأجهزة اللازمة ولهذا تررت اللجنة عدم استبعاد تيمة هذه المعدات واذ خالف هذا القرار صحيح حكم القانون ، ذلك أن دور الممال في تجبيع الأجزاء كالملة الصنع من هياكل التوزيع الكهربائيسة لا يخرج عن كونه عملا من أعمال تركيب هذه المهمات وليس جزءاً من عبلية تصنيمها ، ولا ينال من انها قد وردت كالملة الصنع وتؤدى الغرض منها بذاتها ، وكذلك فان قيام العمال باعداد المكان المناسب للكرابل وتثبيتها .. يمتبر عملا من اعمال التركيب لا يؤثر في كون الكوابل تلمة الصنع وتؤدى الغرض منها بذاتها الله من البسيهي أن أي جهاذ أحكى يمكن استخدامه يفترض تدخل الانسان ليكون في صورة تسمح له بالممل الأمر الذي يتعين معه عدم الاعتداد بما قررته اللجنة المنكورة في هذا الشان ، واستبعاد تبية هذه المعدات من القيمة الاجمالية لجموع العمليسات الداخلة في عقسود المقاولات ــ محل النزاع ــ عند حساب حصة صلحب العمل * في اشتراكات التأبين الاجتماعي على عمال المتاولات طبقا لقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ سسالفة البيان -- وبناء عليه نبجب الزام الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية يرد قيمة ما حصلته بالمثالفة لما تقدم -- بدون وجه حق -- من الهيئة التومية للاتصالات السلكية واللاسلكية نظير حصة صاحب الحمل في اشتراكات التامين الاجتماعي على عمال المقاولات وذلك عن عقود المقاولات المسار المها .

4 11

انتهت الجبعية العبوبية لتسبى المنوى والتشريع الى اختصاصها ينظر النزاع وفي الموضوع بالزام الهيئة التوبية المتابيئات الاجتباعية برد البالغ معل النزاع الى الهيئة القسومية لملاتصالات السلكية واللاسلكية المسلف السالفة بياتها .

ر فتوی دقم ۸۱۰ فی ۱/۹۰/۱/۹۶ جلسة ۱/۹۹۰/۱۹۹ ملف دقم ۲۸/۷/۲۲) .

(YTA)

جاسة ٤ من ابريل سنة ١٩٩٠

(!) عاملون بالقطاع العام .. تادیب .. القراد الصادر بخط التحقیق .. تكییله . القراد الصادر بالحظ التحقیق .. تكییله . القراد الصادر بالحظ التحقیق فی المخالفات النسویة للماملین بالقطاع العام لا يحتبر من الناحیة القانونیة البحتة من القرادات الاداریة .. اسامی ذلك : تطلف عنصر السلمانة العامة واصحه تعلقها بعراق عامة .. یحتیر القراد نهایا فیها انتهی الیه فی شان تادیب مؤلاد العاملین .. لا یجوذ بعد صدوره اتخاذ اجرادات صدائة العامل تادیبیا عن ناصی المفاقلة التی كانت موضع التحقیق الا اذا اعترض علیه دلیس الجهاز افرادی للمحاسبات المفاقدة وفی الواعید القراد .. تالیق ...

 (ب) عاملون بالقطاع العام ... القرارات العسادرة بالتصرف في المطالفات المالية ... ميعاد تحسنها (الجهاز الركزي للمعاصبات) •

نص الملاحة م من قانون الجهاز الركوى للمحاصيات وقم 112 أسنة ١٩٨٨ - الشرح
حرصا مت على المحافظة على أموال الدولة وأى أن يكل الجهاز الركوى للمحاصيات فحص
ومراجعة القرارات المحادرة من الجهات الخاصة أرقابته وذلك بالتسبة للمخافات المالية
التمى تقع بها - نقط الشرع برئيس الجهاز الخاطة عدا إجراءات في خلال مواجيد مهيئة
المراقبة سائمة القرارات المحادرة من تلك الجهات بالتصرف في المخالفات المالية وذلك سوه
كانت بالخطف أو توقيع جواه - هذه الفرارات تتحصين من جانب الجهة التي اصدرتهابط
انتهاء المراجيد المقررة لاعتراض رئيس الجهاز وعدم باماء رايه فيها تشيئا لاستقرار الأوضاح
الوظيقة - لا يمثل ذلك بوجوب الانترام من جانب العامل بالأواعد المقررة للطمن في
القرارات الادارية خيفة الأحكام قانون مجلس الدولة - تطبيق .

(چ) عاملون بالنظاع العام .. تادیب .. توزیع الاختصاص بن ناهاکم التادیبیة
 (اختصاص المحاکم التادیبیة .. قواعد توزیع الاختصاص) .

العبرة عند توزيع الاختصاص بين المحام التاديبية بالنسبة للماملين بشركات القالع المعاملين بشركات القالع المعرى التاديبية بالله المعرى التاديبية بالمامل بصلة أصلية وذلك وقت اقامة المعرى التاديبية بالمامل الى وظيفة من درجة تماو درجة وظيف، الأصلية بالايمت بالدرجة الأعل عند ولا تحديد وال "كان يشكل أحد طرق شفل الوظيفة الا ان له طبيعة مؤلدة بالا بجوز أن يكون لهذا الوضع المؤلفة المديبية المؤسفة التاديبية المؤسفة المؤلفة التاديبية المؤسفة المامل لما قد يترتب عل زواك والمودة للوظيفة على الاصلية الم

استعرضت الجمعية العمسرمية بالنسبة للمسالة الأولى

المادة (۱۷۲) من دستور جمهورية مصر العربية المسلار في المادة (۱۷۲) من دستور جمهورية مصر العربية تضافية مستقلة المادة هيئة تضافية مستقلة المادة هيئة تضافية مستقلة المادة هيئة تضافية مستقلة المادة المادة

ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التاديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الآخرى » . كما استعرضت الملاة (١٠) من القانون مجنس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على ان « تختص محلكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الانتة :

.

(تاسما) الطلبات التي يقدمها الموظفون العبوميين بالفاء القرارات النهائية للسلطات التاديبية .

(ثاني عشر) الدعارى التاديبية المنصوص عليهافي هـذا القانين •
(ثالث عشر) الطمون في الجزاءات الموقمة على العالمين بالقطاع
العام في الحدود المقررة قانونا • • • • والمادة ١٥ من ذات القانون
التي تنص على أن « تختص المحاكم التاديبية بنظر الدعلوى التاديبية على المخالفات المالية والادارية التي تقع من :

(أولا) المسلمان المندين بالجهساز الادارى للدولة في وزارتي المحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والمالمين بالهيئات المسامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ٠٠٠ كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسما وثالث عشر من المادة المعاشرة » . والمادة ٢٤ منه التي تنصى على أن « ميماد رفع الدعوى أمام المحكمة غيما يتطق بطلب الالعاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون غيه في الجريدة الرسبية أو في النشرات التي تصدرها المسابح العامة أو اعدائ صاحب الشان به .

وينقطع سريان هذا الميماد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن بيت في النظام قبل ستين يوما من تاريخ تقديمه وأذا صدر القرار بالمرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم النظام دون أن تجبب عنه المسلطة المختصسة بمثابة رغضه ، ويكون ميماد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخساص بالنظلم ستين يوما من تاريخ انتضاء الستين يوما المذكور » ، والمدة ؟؟ منه التي نضى على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في تأتون نظاسام المضار الله يمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثلاث عشر من الملدة الماشرة بالقواعد والإحسراءات والواعيد المصوص عليها في الفصل الثلاث ساولا سمن الباب الأول من هذا الاتعام النحلة بهيئة مفوض الدولة » ، وكلاسك استعرضت الجمعية المادة ٨٦ من تقون نظام المالمان بالقطاع العسلم استعرضت الجمعية المادة ٨٦ من تقون نظام المالمان بالقطاع العسلم

الصادر بالقاتون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ التي نفس على أنه « لرئيس مطلس الادارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق . . . » .

واستبانت الجمعية ان الفقه والقضاء مستقران على ان القرارات الصادرة من شركات القطاع العام بشأن العاملين فيها لا تعبير من فبيسل الترارات الادارية بالمنى المنهوم في نقه القانون الاداري لتخلف عنصر السلطة العلبة عنها ولعدم تعلقها بمرافق علمة . الا أن المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٢ قد جميل اغتصباص المساكم التاديبية ، وهي من محاكم مجلس الدولة ، شاملا للدعسري التاديبية المبتداة وكذلك الطعن في الجـزاءات التاديبية بالنسبة للعـاملين الدنيين بالدولة والقطاع العلم وغيرهم من العالماين المشار اليهم بالمادة (١٥) من القانون المذكور ، وهذا الشمول يترتب عليه - كبا ذهبت ، بحق ، المحكمة العليا في حكمها في الدعوى رقم ٩ لسنة ٧ ق تنازم _ اعتبار المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في شئون تأديب هؤلاء العاملين ، وأن اختصاصها بذلك يشمل كل ما يتصل بالتاديب أو يتفرع عنه • ومن ثم غان دعاوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع لهذه المحاكم وكذلك الطعون في الأحكام الصادرة منها المام المحكمة الأدارية العليا تخضمه للمراعيد والاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة بالنسبة للقرارات الادارية اسوة بدعاوى وطعون المابلين المنيين بالدولسة وسائر العباملين المشار اليها بالمادة (١٥) من القبانون الذكور • ولقت حرص المشرع على أن يضبن المادة ٢٤ منه أن بعبل بالقواعد والإجراءات والمواعيد المتصوص عليها في الفصل الثالث _ أولا _ من البياب الأول من القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي البولة ، عند نظـر الطعون في قرارات الجزاء الصادر من شركات القطاع العام على العساملين هيها 6 وهي لا تعتبر من الترارات الإدارية كما سلف البيان . بذلك أنصح المشرع عن وجوب التزام المحكمة الناديبية عند نظر الطمسون المشار اليها بمواعيد رنم دعوى الفاء القرارات الادارية واجراءاتها المنصوص عليها في المادة (٢٤) من القانون ، وهذا للتأكد على اخضاع المابلين بالقطاع المام لذات القواعد والاجراءات التي تسرى في شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبيـة بالفصـل في منا: عاتهم ، توحيدا للاحراءات بالنسبة لهالاء العابلين على السواء ، وتحقيقا لمبسا الساواة وكفسالة الفسرس المتكافئة ما دام لا يرجسه ثمسة ما يبرر التنرقة في هذا الشان . (في هذا المعنى المحكمة الادارية الطيا في الطمن رقم ٦٩٢ لسنة ٢١ ق بجلسة ١٩٨١/٢/١٤ والطمن رقسم

٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠/١١/٢٠ والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢) .

وترتيبا على ما تقدم غاته ولئن كان القرار الصادر بالحنظ القطمي للتحقيق في المخافات النسوية للعالمان بالقطاع العام لا يعتبسر من الناعية اللغافية البحقة من القرارات الادارية ، الا أنه يعتبسر نهسائيا غيبا انتهى اليه في شأن تأديب هؤلاء العالمين وبحيث لا يجوز بعد عائب وخضع التحقيق الا اذا اعترض عليه رئيس الجسهاز المركسزى للمحاسبات طبقا لقانونه وفي المواعيد المتررة ، كما سيبين ، ويتدرج الطعن في مشروعية هذا القرار في اختصاص المحاكم التاديبية بمجلس الدولة ذات الولاية العامة في كل ما يتصلم بتاديب العاملين المذكورين أو ليترع عنه ، ويخضع الطعن غيه لذات المواعيد والقواعد والإجراءات المتررة في قانون مجلس الدولة بالنسبة للطعون في القرارات الادارية .

ونيها يتعلق بالسالة الثانية :

نقد استعرضت الجمعية العبومية المادة (٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالتانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن « يمارس الجهاز أنواع الرقابة الآتية :

٣ _ الرقابة القانوتية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات
 المالية » والمادة (٣) من ذات القمانون التي تنص على أن « يباشر
 الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

 ۱ -- الجهات التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة ووهدات الحكم المعلى .

 ٢ -- الهيئات العامة والمؤسسات العلمة وهيئات القطاع العمام وشركاته ... » .

والمادة (٥) منه التي تنص على أن « بياشر الجهاز المتصاصاته في الرتابة المنصوص عليها في الملاة (٢) من هذا التأتون على الوجه الآتي :

ثالثا : في بجال الرقابة على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية : يفتص الجهاز يفمص ومراجعة القسرارات المسادرة من الجهات الماضعة ارتابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها وذلك التأكد من أن الاجراءات المناسبة قد انفقت بالنسبة لتلك المسافقات وأن المسافقات وأن المسافقات من ارتكابها ، وتعت محاسبة المستولين عن ارتكابها ، ويتفين موافاة الجهاز بالقرارات المسار اليها خلال ثلاثين يوما مسن تاريخ صدورها مصدوبة بكافة أوراق الموضوع ، ولرئيس المسهارا ما دائم :

۱ _ ان يطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الأوراق كاملية للجهاز __ اذا راى وجها لذلك __ تقديم العامل الى المحاكمة التاديبية، وعلى الجهة المختصة بالاحالة الى المحاكمة التاديبية في هذه الحالمة مباشرة الدعوى التاديبية خلال الثلاثين يوما التالية ·

٢ ... أن يطلب إلى الجهة الادارية مصدرة القرار في شأن المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة للجهاز اعسادة النظر في قرارها ، وعليها أن توافي الجهاز بما اتخذته في هدذا الصدن ، خلال الثلاثين يوما التالية لعلمها بطلب الجهاز ، غاذا لم تستجب الجهة الادارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية أن يطلب تقديم العامل إلى المحاكمة الكاديبية ، وعلى الجهسة التاديبية المختصدة مباشرة الدعوى التاديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٣ ــ ان يطعن في القرارات أو الأحكام المسادرة بن جهسات التاديب في شأن المخالفات المالية ، وعلى القالبين باعبال السكرتارية بالجهات المذكررة موافاة الجهاز بصورة من القرارات او الأحسسانم الصادرة في شأن المخالفات المالية غور صدورها».

واستبانت الجيمية أن المشرع حرصا منه على الحافظة على الموال الدولة وصيانة لها رأى أن يكل الى الجهاز المركزى للمحاسبات حسطبقا للقاون رقم ١٤٤٤ اسنة ١٩٨٨ المشار اليه حصص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته ومن بينها وحسدات الجهاز الادارى للدولة وهيئات القطاع العام وشركاته ، وذلك بالنسبة للمخسلفات المالية التي تقسم بها وقعد ناط المدرع برئيس الجهساز اتخاذ عدة اجراءات في خلال مواعيد معينة اراتبة سالمة القرارات المادرة من تلك الجهات بالتصرف في المخالفات المالية وذلك سواء كادت بالجهظة أو بتوقيع جزاء ، على التقصيل الوارد بنص المادة (٥) من القتون المنكر و والمنظم به أن عدة القرارات تتحصن بشسكل نهائي من جانب الجهة التي اصدرتها إذا انقدى المعاد المقرر لرئيس الجهاز الإمناع الوطينية موايضا أذا الملب رئيس الجهاز المنتقران المهرزيا المنتقران الجهاز المن الجهاز المنتقران المهرزيا المنتقران الجهاز المن الجهاز المنتقران المهاز المن الجهاز المنتقران المهاز المنتقران الجهاز المن الجهاز المنتقران الجهاز المنتقران الجهاز المنتقران الجهاز المنتقران الجهاز المناس الجهاز المنتقران الجهاز المنتقران الجهاز المنتقران الجهاز المناس الجهاز المنتقران المنتقران الجهاز المنتقران المنتقران الجهاز المنتقران الجهاز المنتقران الجهاز المنتقران الجهاز المنتقران المنتقران الجهاز المنتقران المنتقران الجهاز المناس المناس المهاز المناس المناس المناس المناس المهاز المناس المناس

الجهة مصدرة القرار أعادة النظر في قرارها وامستجابت لملامظاته في خلال الميماد المحدد ، وكذلك اذا لم تستجب الجهة مصدرة القرار للاحظات الجهاز ، ولم يطلب تقديم الماليل الى المحلكية التاديبية في المدرة المقررة لذلك ، وذلك كله لا يخل بوجوب الالتزام من جانب المالي بالمواعيد المقررة للطمن في القرارات الادارية طبقا لأحكام تأنون مجلس السدولة ،

وفيها يتطق بالمسألة الثالثة ، عقد استعرضت الجمعية المسادة (70) من التانون رقم 110 اسنة 190۸ باعادة تنظيم الثيابة الادارية والمحاكمات التاديبية التى تنص على أن « يتحدد اختصاص المحكمسة التاديبية تبعا لدرجة الموظف وقت اتابة الدعوى . وإذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة ، كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلاهم درجة هي المختصة بمحاكمة اعلاهم درجة هي المختصة بمحاكمة المدون (۷) من تانون المختص بحياس الدولة الصادر بالقسانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « تكون المحاكم التاديبية من :

الماكم التاديبية للعابلين من مستوى الادارة العليا ومسن عادلهم .

٢ ــ المحاكم التساديبية للعساملين من المسستويات الأول وانثانى والثالث ومن يُعادلهم » كذلك استعرضت المادة ٥٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العسام العسسادر بالقسانون ٤٨ لمسسنة ١٩٧٨ التي تنص على انه « يجوز فدواعي العسل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه ندب العسامل الى وظيفة مماثلة و تتسوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة في ذات الشركة وذلك لمدة سفسة قابلة للتجديد سنة المشرى وبعد أقصى سنتين » ناسركة وذلك لمدة سنسة قابلة للتجديد سنة المشرى وبعد أقصى سنتين »

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن توزيع الاغتصاص بين المحاكم التاديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعالمين بشركات القطاع العالم بتحدد على اساس درجة الوظيفة التى يشغلها العالم بصفة اصلية وذلك ونت اقلمة الدموى التاديبية ، غان كان المالم خسلال هذا الوقت منتدبا الى وظيفة من درجة تعلو مبشرة درجة الوظيفة الأصلية ، فلا يعتد بالدرجة الأعلى عند توزيع الاغتصاص بين هذه المحاكم ، بحسبان أن الندب وأن كان يشكل احد طرق شفل الوظيفة المحاكم ، بحسبان أن الندب وأن كان يشكل احد طرق شفل الوظيفة وقد ينتهي بالمترقية الى الوظيفة المنتدب لها العامل الى وظيفته الأصلية وبن ثم لا يجوز أن يكن للمؤال الوضع المؤتت اثره في تحديد المحكة التاديبية المختصة بالنسبة بالنسبية المناسية الأصليعة الأطيفة الأصلية المناسية من نفى

اختصاص المحكمة بعد أن تكون قد نظرت الدعوى التاديبية المتاسسة ضده وهو ما لا يسوغ .

لناسك

انتهى راى الجمعية العبومية لقسمى الفتسوى والتشريسع الى ما يلى:

أولا : أن القرار الصادر من شركات القطاع العلم بحفظ التحقيق « بشكل قطعى » في المخالفات المنسوبة للمساملين فيها لا يعتبر من قبيل القرارت الادارية ، وأن كان يخضع في مجال دعوى الالفساء لذات للمواعيد والقواعد والاجراءات المقررة في قانون مجلس الدولة بالنسبة للطعون في القرارات الادارية ، على النحو السابق أيضاحه .

ثانيا: ان القرارات الصادرة بالتصرف في المخالفات المالية المسوية المالمان بالجهاز الاداري للدولة أو بهيئات التطاع المام وشركاته كا تتحصن من جانب الجهة التي اصدرتها بعد انتهاء المواعيد المقررة للاعتراض عليها من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات دون مساس بالمراعيد المقررة للطعن فيها من جنب العامل طبقا القانون مجلس الدولة على النحم المسابق تقصميله *

1981: المبرة عند توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديية بالنسبة للملين بشركات القطاع العام بدرجة الوظيفة التي يشغلها العاسل بصفة أصلية .

ر قتوی رقم ۲۱۵ فی ۲۹۰/۲/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/٤/٤ ملف رقم ۲۹/۲/۸۲) ·

(Y79)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

.. تعكيم ... التحكيم الاغتياري ... التحكيم الاجباري ... افطن عل حكم هيئة التعكيم ... وقاف تنفيف (مرافعات) >

الموادد (۱۰۰ ، ۱۰۰ ، ۱۰۰ ، ۱۰۰ ، ۱۰۰ ، ۱۰۰ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المساورة والتجارية والتجارية والتجارية والتجارية المساورة والتجارية المساورة والتجارية المساورة والتجارية المساورة والتجارية المساورة والتحريم والإجاري المساورة الم

تنص المادة ٥٠١ من قانون المراغطات المدنية والتجارية المسادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه « يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع ممين بوثيقة تحكيم خاصة كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين ٥٠٠ وتنص المادة ٥٠٩ مسن ذات القانون على أنه « لا يكون حكم المحكين قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدر التنفيذ ٥٠٠ ٠ ٠

تنمى المادة ماء على أن « أحكام المحكمين لا تقبل الطعن غيها الاستثناف ٠٠٠ » ٠

وتنص المادة ٥١٢ على انه « يجــوز طلب بطــلان حكم المحكمين في الأحــوال الآتيــة : -

٤ اذا وقع بطلان في المحكم أو في الإجراءات اثر في الحكم ٠٠».

وتنص المادة ٥١٣ على أن « يرفع طلب البطلان بالأوضاع المقررة الى المحكة المفتصة أصلا بالنزاع مده ويترتب على رفع الدعسوى ببطلان حكم المحكين وقف تنفيذه ما لم تقضى المحكمة باستبرار هذا التنفيذ » . وتنص الملدة ٥٦ من تانون هيئات القطاع العام وشركاته المسادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يفصل في المغارعات في المغارعات

التي تقسع بين شركات القطاع العام بعضها ويعض أو بين شدركة قطاع علم من نادية وجهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة علمة أو هيئة قطاع علم أو مؤسسة علمة من ناهية أخرى عن طريق التعكم على الوجه المبين في هذا القانون .

. وتنص الملدة ٢٧ من ذات التانون على أن « تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أيامها على وجه السرعة دون تقيد بتواصد قانون المرافعات الدنية والتجارية الا ما تعلق منها بالضمانات والبساديء الاسساسية في التقاشي ٥٠ » •

وتنص المسادة ٦٦ على أن « تكون أحسكام هيئات التحكيم نهسائية وُنافذة وغير قابلة للطعن غيها بأي وجه من وجوه الطعن . . » .

وتنص المادة ٦٧ على ان « ترفع جبيع المنازمات المتعلقة بتغيذً الحكم الى هيئة التحكيم التي اصدرته ٠٠ » .

ومقاد ما تقدم أن المشرع خروجا منه على الاصل العدم الذي يعضى باختصاص القضاء بالفصل في جبيع المنازعات التي تثور بين الافراد وضع بمقتضى احكام قانون المرانعات نظاما للتحكيم الاختياري اجساز بمقنصاه الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوتيقة تحسنيم حاصه ال الالتجاء الى التحكيم للفصل في جبيع المنازعات التي تثور بمناسبة تنفيذ عقد معين كما وضع القواعد الأساسية التي يتسم وفقا لها تطبيق أهذا النظام غلم يجعل أحكام المحكمين قابلة للتنفيذ الا بامر يمسدره قساضي التنفيذ بالمحكمة التي اودع فيها اصل الحكم واعتبر احكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بالاستئناف وأن أجاز طلب أبطالها أذا وقع بطلان في المسكم أو في الاجسراءات وكان من شانه التاثير في المكم عملي أن يرغم طلب البطلان بالإجراءات المتادة الى المحكمة المختصة أمسلا بالنزاع وبحيث يترتب على رمع ذغوى البطلان وتف تنفيذ حكم المحكمين بثوة المتانون وذلك ما لم تامر المحكمة باستبرار تنفيذه هذا وقد نظهم للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه أيضا لجراءات وأوضاع الغمال في المنازعات التي تثور بين شركات القطاع العام بعضها البعض أو بينها وبين غيرها من الجهات الحكومية والمطية والهيئات والمؤسسات المابة وحدد الجهة المنتصة بالنصل في هذه المنازعات غناط النصل نيها عن طريق التحكيم بحيث تلزم هيئة التحكيم المشكلة طبقا الأحكام ذلك القانون بنظر المنازعات المطروحة عليها على وجه السرعة ودون تقيد بالتواعد المتررة بتلتون الراغمات الاما تطق منها بالضماتات والبادىء الأساسية في النقاضي كما اعتبر احكام هذه الهيئة نهائية ونافذة وغير تابلة الطعن فيها باي وجه من وجوه الطعن كما خصها أيضا بالفصل في جميع المنازعات المتطلة بتنفيذ الاحكام التي تصدرها وذلك على الوجه البين قانونا وبذلك بيين أن لكل من التحكيم الاختياري المنصوص عليه بقانون المرافعات والتحكيم الإجباري المنظم بالقانون رقسم ١٩٨٧ لمسنة ١٩٨٨ مجال أطباله المستقل والمتيز عن الآخر كما أن لكل من النظامين المشار الهما قواعده التي تحكمه •

وبن حيث أن الشرع قد رسم طريقا معينا لحسم جبيع المنازعسات التي تثور بين شركات القطاع العام أو بينها وبين غيرها من الجهات المحددة قانونا غاوجب النصل غيها عن طريق التحكيم بواسطة هيئة تشكل على النحو المحدد بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه وأضنى على الأحكام التي تصدرها الصفة النهائية وجعلها نانذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من الوجود كما استند اليها أيضا الفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ ما تصدره من احكام ومن ثم فانه لا يكون للتضاء ثهة اختصاص في هذا الشأن كها تعتبر الأحكام التي تصدرها هيئة التحكيم المشار اليها في مجال اختصاصها حائزة لقوة الأمر المقضى غور صدورها وواجبة النفاذ ويتعين تبها لذلك تنفيذ حكمي التحكيم رقمي ١٠٦٥ / ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليها في الحالة المعروضة ولا يغير من ذلك أن الشركة المحكوم ضدها قد قابت بالطعن عليهما بالبطسلان طبقا لحكم المادة ٥١٣ من قانون الراغمات التي توجب وقف تنفيذ أحكام التحكيم بمجرد الطعن عليها بالبطلان ما لم تأمر المحكمة باستمرار تنفيذها ذلك أن حكم هذه المادة ينصرف فقط إلى التحكيم الاختياري دون التحكيم الاجباري المنصوص عليه بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ وذلك على النحو السالف بياته ،

<u> 4 131</u>

انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الطعن بالمطلان على حكمى التحكيم رقمى ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليها لا يوقف تفيذها ،

ر فتوی رقم ۲۷ء کی ۲/۰/۰/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۸ ملف رقم ۱۳۹/۱/۵۷) ·

(YV+)

(جاسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

_ احوال مدنية _ تفيع الاسم _ اثره •

المادتان ١١ ، ٣١ من القسانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٠ في شسان الأحسوال المدتم المنت ١٩٦٠ على شسان الأحسوال المدتمة المدتم المتبر البيانات الواردة في سجلات الواقعات او السجل المدتي صحيحة ولها العجية ما لم يثبت عكسها او بطلاقها او تزويرها بحكم الم يهتر عكسها او بطلاقها الوتويرها بحكم الم يهتر عكسها او بطلاقها المسلمات بعد الم يعتر المشرح من اللبعثة المقاصمة الشكلة لهذا المترفى طبقا لتص المادة ١٩ من المادة ١١ من المناه المسلمات المتحدة المسلمات المتحدة والمسلمات المادة ١٩ من المناه المسلمات المتحدد والمسلمات المتحدد ويتعين الالتزام به الا أنه لا يترتب عليه بطبعة المسلمات التعدد والاسم القديم من كافلة المستمان التعلقة بهذا المسلمات التي تم تحويرها قبل اجراء التعديل الشيافي المنافية المسلمات التي تم تحويرها قبل اجراء التعديل القبل المنافية المسلمات التي تم الاسم والدين المنافقة المسلمات التي تم الاسم والدين والمنافقة المسلمات التي تم المنافقة المسلمات التي تقويرها المنافقة المنافقة المنافقة المتحدد المنافقة ال

استعرضت الجمعية العبوبية المادة (11) من القانون رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٠٠٠ لسنة ١٩٦٥ السنة ١٩٦٥ التي تنص على أن « تعتبر السجلات بها تحويه من بيانات والصحور الرسمية المستفرجة منها حجة بصحتها › ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم • ويجب على جميح الجهسات حكومية أو غير حكومية الإعتباد في مسئل الأحوال المننية على البيانسات المتبدة في هسند السجلات » . والملدة ٢٦ من ذات القانون التي تنسص على انه السجلات أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المننية في سجلات الواسجل المننية في سجلات الواسجل المنى الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص

واستباتت الجمعية أن المشرع في تانون الأحوال المنية المسار اليه قد اعتبر البيانات الواردة في سجلات الواقعات أو السجال المني ع صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم ٠٠ والزم كانة الجهات حكومية أو غير حكومية بالاعتماد عليها في مسائل الأحوال المنية و ولم يجز المشرع أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المنية في تلك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصسة المشكلة لهذا الفرض طبقا لنص المادة الى من هذا القانون ٠ ومتى كان المعروضة حالته قد تم تفيير اسبه (الأول) بالسجلات، بناه على قرار من اللجنة المذكورة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٩) غان الهذا التغيير حجبته ويتمين الالتزام به) الا انه لا يترتب عليه بطبيعة الحال. محو الاسم القديم من كانة المستدات المتطقة بهذا الشخص التى تم تحريرها قبل اجراء التعميل) والقول بغير فلسك يؤدى الى اهسدار ممالاته التي تحت بالاسم القديم وتاريخ هذه الممالات ، وبناء عليه فلا يجوز له طلب تغيير اسسمه (الأول) بشسهادة بكالوريوس التجسارة تفسر عصل عليها علم ١٩٨٣ باسمه القديم وعليه أن يرفق بها ما يثبت، تفسر اسهه الأول ،

4 11

انتهى رأى الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مسدم جواز تغيير الاسم (الأول) الذى أدى به المعروضة حسالته امتحسان البكالوريوس بكلية التجسارة وهررت به شسهادة تضرجه ، وعليه أن يرفق مهذه الشهادة ما يدل على تغيير هذا الاسم .

﴿ قَتُوى رَقْمِ ٤٨١ فَي ٦/٥/٥/١ جِلْسَةَ ١٩٩٠/٤/١٨ مَلْفُ رَقْمِ ١٩٩٠/٥/٥) -

(TVI)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

.. فريبة .. ضرائب ورسوم جعركية .. اعظه ضريبي .. (مشطقة حرة) ٠

. بالادة ٣٠١ من نظام استثمار المثل العربي والاجنبي والناقق العرز الصادر بالقانون رقع ٣٤ لسنة ١٩٧٧ علما المعرز الصادر بالقانون رقع ٣٤ لسنة ١٩٧٧ علم المشرع جميع الادوات والمهمات والاحات والمهمات والمهمات والاحات والمهمات المؤتم المن المناطقة العرز الفرائية والمساور الجمركية وفيرها من الفرائي والرسوم مافة المحافظة العرز المهمات والاحات والاحات والاحات والاحات المناطقة الجمركية أن يتم النشاطة داخل حدود المناطقة الجمركية بفي ذلك فيه خلط من المساورة المناطقة الجمركية بفي ذلك فيه خلط من شاطة التشموع لم يشترط وجودها حتما داخل هذه العدود مالقول بفي ذلك فيه خلط من نشاطة الشروع المرخص به للمعل بنظام النشاق الحرة وين أدوات معارسة النشاطة وأو وجعت المعادد بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٨١ يعتد ليشمل ادوات معارسة النشاط وأو وجعت خليق م

استرجعت الجمعية العبوبية ما استقر عليه اغتاؤها من أن المشرع قد أعلى ... بنمن المادة ٣٦ من نظام استثبار المال العربي والاجنبي والمناطق المرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ أسنة ١٩٧٤ المدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ... جميع الادوات والمهلت والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المنطقة الحرة من المشرائب والرسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

وانه ولأن كان المشرع قد قرر هذا الاعناء ، غان مناط اعباله هو ان تكون المهمات والادوات لازمة للمنشساة وداخله في صدود اغسراهن الترخيص المنوح لها ، كما يشترط للتمتع بالاعفاء الجمسركي أن يتم الشاط داخل حدود المنطقة الجبركية الخاصة ، أما أدوات ممارسسة هذا النشاط غلا يشترط وجودها حتبا داخل هذه الحدود ، غاذا كانت منه الادوات تتابي بطبيعتها أن توجد داخل حدود المنطقة المرة ، غلا يشترط قانونا ولا يتصسور عبلا سنظرا لطبيعتها سواجدها داخل المصدود المكانية للمنطقة المرة المخاصة بالشركة التي يزاول النشساط للمدود المتاول النشساط بداخلها ، والتول بغير ذلك غيه خلط بين نشاط المشروع الرخص به المجل بنظلم المتاطق الحرة ، وبين ادوات ممارسة هذا النشاط الشراطة الشاهدا الشراء الشاهدا .

(جلسة ٥/٣/٢٨ ــ ملف ٣١٦/٣/٣ ، جلسة ٢/٣/٨٨٢ ملف ٢١٩/٢/٣٧)

ولما كان ذلك ، وكان المسرع قد أعلى في المادة ٧٧ من قانون تنظيم الإجماعات الجبركية الصادرة بالقدون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ هما تستورده المنتسات المرخص لهما بالمعل في المناطق الحرة من الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل (فيها عدا سيارات الركوب والآثاث) اللازمسة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة . . . » غان نطاق هذا الاعضاء ليند ليشبل ادوات مهارسة النشاط ولو وجدت خارج حسود المنطقة الحرة ، ما دام كانت مزاولة وادارة النشاط اداته تتم داحل هذه الحدود وعلى ذلك فان الحاسب الآلي الذي طلبت شركة المسلحة الوطنية الموافقة على اعفائه من الضرائب والرمسوم الجمركية ، يتمتع بالاعضاء الفحريين المطارب طبقا لأحكام القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ والقسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ والقسانون وقم داخل حدود المنطقة الحرة المرخص بها ، طالما في يطبيعته على المواجود فيها ، وانه لازم لمباشرة الشركة الانشطةها ،

لالسك

انتهى رأى الجيمية المبوبية لقسمى النتوى والتشريع الى عسدم خضوع الحاسب الآلى الذى اشترته شركة الملاحة الوطنية للضرائب، الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى .

(فتوی رقم ۴۸۳فی ۹/۹۰/۵/۹ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۸ ملف رقم ۳۹٤/۲/۳۷) ٠

(۲۷۲) (جاسة ۱۸ من ابریل سفة ۱۹۹۰)

طوائف خاصة من العاملين ـ العاملون بالهيئة القومية لسكك حديد مصر ـ كمين ـ حساب منة خدمة سايقة (قرار اداري ـ. تحصيته) ١ _. لائحة العاملين بالهيئة القومية لسيكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ ــ اشترط المشرع بالنسبة لحساب عدد عمارسة الهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتقال بها فالون من قوالين الدولة أن تكون تلك المد لاحقة على القيد بالنتابة .. لا يعدو هذا الشرط أن يكون تطبيقا والحكام القوائن الختلفة المنظمة لتستون الثقابات الهنية ... اساس ذلك : أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشان نقابة الهن الهندسية قد حظر عل وزارات الحكومة ومصالحها والهيثات العامة وشركات القطاع العام والخاص على السواء والأفراد التعيين في الأعبال الهندسية الا إن كان متمتما يعضوية نقابة الهن الهندسية واعتبر الليد في هذه الثقابة مسوغا من مسوغات التعين ... نتيجة ذلك : يستبعد من حساب مدد ممارسة للهن الحرة بالنسبة للن يمين في الحكومة أو القطام المام ثلك نامد السابقة عل القيد بالتقابات الشار اليها التحاق عامل بالعمل بالجهاز التنفيذي لمترو انفاق القاهرة الكبري (الهيئة القرمية للأنفاق) بوظيفة مهندس مدنى ثان بالدرجة الثانية قبل أن يكون ألد انقفى على قيده بالتقابة الذكورة ألامة الله رد الشفل الدرجة المعن فيها .. مؤدى ذلك أن قرار التمين بالوظيفة المأكورة يكون قد تر بالمقاتلة لأحكام لائعة العاملان الشبار اليها .. يتحصر العيب الذي شاب قرار تعييته في عدم توافر شرط التصاب الزمني المفرر لشغل تلك الوظيفة ... قصاري ما يمكن أن يترقب على تخلف ذلك الشرط في حالة العامل المذكور هو فقدان قرار تعينيه لشرط من شروط صحته _ الأثر الترتب على ذلك : يعتبر هذا القرار قرارا باطلا يتحصن بانقضاء المواعيد المحددة للطمن على القرارات الادارية غير الشروعة ... طالمًا أنه لم يصدر بناء على غش او تدليس من جانب العامل الذكور .. تطبيق •

تنص المادة ٧ من التانون رقم ٢٦ اسنـة ١٩٧٤ بشسأن نقابـة المهندسين على أنه « لا يجوز لوزارات الدولة ومصالحها والهيئـات والمؤسسات الماية والشركات والأدراد أن تمين في وظائف المهندسين أو أن تمهد بالاعبال المهندسية الا الى الاشخاص المتيدة اسماؤهم في جدول النقابة وعلى هذه الجهات اعتبار شهادة التيد كبسوغ بن يسوغات التمين ..» .

ونتص الملاة 1 من الترار رقم 17 اسنة 19۸۲ بالتحصة العالمين بالهيئة التومية بسكك حديد مصر على أن « يضع مجلس الادارة جداول توصيف وتقييم الوظائف في اطار الهيكل التنظيمي للهيئة ويتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها غيمن يشخطها وترتيبها في احدى الفئات المالية الواردة بجدول الأجور المحق مهذه اللائحة . . . » . وتنص المادة ٣ من ذات القرار على أن « يكون شغل الوظائسف بمراماة استيفاء الشروط اللازمة عن طريق التميين أو الترقية أو النقل أو النعب أو الاعارة » .

وتنص الملاة ٩ على أن « يكون التعيين أبتداء في أدنى وظائف المجموعة النوعية ومع ذلك يجوز التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية » .

ان يكون مستونيا لاشتراطات شفل الوظيفة . .

وتنص المادة ١٦ على أن « يدخل في حساب مدد الخبرة العملية للمهلين بالهيئة المدد التالية :

٢ - مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الأشسفال بها قانون من قوانين الدولة ويعند فى ذلك بالدة اللاعقة لتاريخ القيد بعضــوية النقابة التي تضم المايلين بهذه الهيئة .

ومفاد ما تقدم أن لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رتم ١٧ لسنة ١٩٨٢ قد ناطت بمجلس ادارة الهيئة وضع جداول التوصيف والتقييم الخاصة بالهيئة في اطار هيكلها التانوني المعتبد بحيث تتضبن هذه الجداول وصف كسل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات المتطلية لشيغلها ثم تقييمها باحدى الفئات المالية الواردة بجدول الأجور الملحق بها هذا وقد نظمت اللائحة المذكورة اجراءات وشروط النعيين في وظائف الهيئة المشمار اليه سواء في بداية درجات التعيين او في غير ادنى هــده الدرجـات فاشترطت في كلتاالحالتين أن يكون المرشح للتعيين مستوفيا الاشتراطات المتطلبة لشغل الوظيفة الرشح لها طبقا لما هو وارد ببطاقات الوصف كها نظمت أيضا قواعد حساب مدد الخبرة العملية السابقة واثر ذلك في تحديد الأجر والأقدمية غاشترطت بالنسبة لحساب مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ان تكون تلك المدد لاحقة على القيد بالنقابة ولا يعدو هذا الشرط أن يكون تطبيقا ولحكام القوانين المختلفة المنظمة لشئون النقابات الهيئة وآية ذلك أن المقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهن الهندسية قد حظسر على وزأرات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القطاع للمام والخاص على السواء والأقراد التعيين في الأعمال الهندسية الا لمنَّ كان متمثما بعضوية نقابة المهن الهندسية واعتبر القيد في هذه النقابة مسوغا من مسوغات التميين وبالتالي ماته من الطبيعي أن يستبعد من حساب مدد ممارسي المهن الحرة بالنسبة لمن يعين في المكرمة أو القطاع الملم تلك المدد السابقة على القيد بالنقابات الشار اليها .

ومن حيث أن البادىء من الأطلاع على جدول الدرجات والأجسور المحق بقرار وزير النقل والواصلات رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٧ المسار اليه أنه يشترط لشفل الدرجة الثانية قضاء مدة ثبانى سنوات في الدرجة الأدنى مباشرة وأن توافر هذه المدة يعتبر شرطا لشفل تلك الدرجسة أيا كانت أداة شفلها أي سواء تم ذلك عن طريق الترقية من المرجسة الادنى المدرجة الإعلى مباشرة أو عن طريق التميين فيها مباشرة وفقا لنظام التميين في غير أدنى الدرجة ،

ولما كأن الثابت في الحالة المعروضة أن العامل الذكور قد حصل على بكالوريوس الهندسة تسم مدنى دور يونيه ١٩٧٤ وعمل بعدة جهات خاصة كمهندس مدنى تبل أن يتم قيده بنقابــة المهــن الهنــدــية في ١٩٨١/١٢/٦ ثم التحق بالعمل بالجهاز التنفيذي لمترو انفساق القاهرة الكبرى بمقتضى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بوظينة مهندس مدنى ثان بالدرجة الثانية اعتبارا من ١٩٨٣/٦/١٤ اى تبل ان يكون قد أنقضى على قيده بالنقابة المذكورة المدة المقررة لشبغل الدرجة المسين غيها ومن ثم غان قرار تعينه بالوظيفة المذكورة يكون قد تم بالمقالفة لأحكام لائحة العاملين المشار اليها واذ ينعصر العيب الذي شاب قرار تعيينه في عدم توانر شرط النصاب الزمني المترر لشغل تلك الوظيفة وكان سبب هذا الميب هو الخطأ في غهم أحكام لائحة الماملين السارية آنذاك بالنسبة للمابلين بالجهاز المسار اليه وفي انزال حكيها على الوجه الصحيح غان قصاري ما يمكن أن يترتب على تخلف ذلك الشرط في حالة المابل المذكور هو مقدان قرار تميينه لشرط بن شروط صحته وبذلك يعتبر هذأ القرار قرارا باطلا يتحصن بانقضاء المواعيد المددة للطعن على القرارات الادارية غير الشروعة ما دام أنه لم يصدر بناء على غش أو تدليس من جانب العامل المذكور .

انلسك

انتهى راى الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحصن القرار الصادر بتعيين المهندس / مصد فتحى عبد الظاهر في الوظيفة فلمسار اليها .

ر فتوی رقم ۱۹۹ فی ۱۹۹۰/۱۹۹۰ چلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۰ ملف رقم ۱۹۸۰/۳/۸۲) ·

CYVY

(هاسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

مجلس الدولة _ الجيمية الميومية للسمى الفتوى والتشريع _ ما يطرج عن اختصاصها (هيئة الأوقف نامرية) •

المادة (ه) من القانون رقم ٨٠ السنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوافاف المصرية ، فالدة ٢٦٠ من قانون مجلس الدولة رقم ١٩٧٠ بنتشاء هيئة الأوافاف المصرية من الدولة المؤلفات الدورة المؤلفات الدورة الشاف التأثير الوقاف التي يعد من المنطعي القانون الفاض ـ اى تزاع يتصل بنتلك الأموال يباشره وذير الأوافاف او هيئة الأوافاف التي تنوب عنه بنص القانون يتم باعتباره من المنظمي القانون المفاض ـ تتبيعة ذلك : خروج علم الازعة عن اختصاص الجوسية المصومية للسمى القانون الماضية التي حددت اختصاصها والتشريع المؤر طبقا تنص المادة التي حددت اختصاصها بالازعة التي حددت اختصاصها بالازعة التي تقددت اختصاصها بالازعة التي تقدد المناسطية المناسوس عليها على سبيل الحصد بالمناسفة على سبيل الحصد بالمناسفة على سبيل الحصد بالمناسفة على سبيل الحصد بالمناسفة التي تقدير قانون المناسفة على سبيل الحصد بالمناسفة بالانتقاد التي تقديرة المناسفة على سبيل الحصد بالمناسفة المناسفة على سبيل الحصد بالمناسفة بالانتقاد التي حقيدة - تطبيق من المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة على سبيل الحصد بالمناسفة المناسفة المناسفة بالانتقاد التي يكون الخوافة المناسفة بالانتقاد التي يكون الخوافة القان طبيل المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة بالانتقاد التي يكون الخوافة القان طبيلة المناسفة القانون المناسفة المناسفة

استباتت الجمعية العمومية من الأوراق أن الأرض المبيعة موضوع النزاع كائنة بدائرة تنسم هابدين ، ومن الأوقاف الخيرية — وقف هسين باشا أبو أسبع — التي تتولى هيئة الأوقاف المصرية أدارتها .

ولما كانت المادة (٥) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الإوقاف المصرية تنص على أن « تتولى الهيئة نيلبة عن وزير الأوقاف بصنته نظرا على الأوقاف الخيرية ادارة هذه الأوقاف واستثبارها والتصرف غيها على اسس اقتصادية بقصد تنبية السوال الأوقسافة باعتبارها أبوالا خاصة ٠٠٠ » . والمادة ٦٦ من قانون بجلس الدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ ننص على أن « تختص الجهعية المعوبية المسمى النتوى والتشريم بلبداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية تالنوى والتشريم بلبداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية تا

 (د) المنزمات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسلح العابة أو بين الهيئات العلبة أو بين المؤسسات العلبة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ٠٠٠ ٠

واذ استقر المتاء هذه الجمعية على أن نشاط وزير الأوقاق وبن. بعده هيئة الاوقاف المصرية في ادارة الأوقاف الخيرية واستثبارهمة والتصرف عيها > اثبا هو نشاط ناظر الوقف > الذي يعد من أشخاص. التقون الخاص وأى نزاع يتصل بطك الأدوال بياشره وزير الاوقساف. و هيئة الأوتف التى تنوب عنه بنص القانون ؛ يتم باعتباره من اشخاص القانون الخامس و ومن ثم فتخرج هذه الانزمة عن اختصاص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع المترر طبقا لنص المادة ٢٦/د من قانون مجلس الدولة التى حددت اختصاصها بالبت في الاتزعـة التى تتوم بين اشخاص القانون العام المتصوص عليها على سبيل الحصصر بالمادة المذكورة و وبالتالى غلا تختص بالانزعة التى يكون ناظر الوقف طرغا نيها .

وبناء على ما تقدم غان النزاع المعروض بين وزارة الصحة وهيئة الأوتاك المصرية بصننها نائبة عن وزير الأوقك « ناظر الوقك » في ادارة وقف حسين باشا أبو اصبع يخرج عن اختصاص الجمعية المعرمية ،

تناسسك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم اختصاصها بنظر النزاع المروض ،

ذ فتوی رقم ٤٩٦ فی ١٩٩٠/٥/١٢ چلسة ١٩٩٠/٤/١٨ ملف رقم ٤٩٦/٢/٣٧ م.

,

(YVE)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

- ضريبة - ضرائب ورسوم جمركية - الافراع المؤمَّت - اعقامات جمركية • ﴿ هَيْنَا مِنْهُ القَامَرَةِ الْجَوِي ﴾ •

— المادة ٥ من قانون الجبارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، المادة ٩ من القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٩ بتقرير بعض الاعلمات الجبركية ، المادة ٣ من القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٩ بتقرير بعض الاعلمات الجبركية ، المادة ٣ من القانون رقم بهذا ١٩٧٨ بتقرير بعض الجبركية وعيما من الشرائي جبئة ميناد القامة البوري كانت معلاة من جبيع الشرائب الجبركية وغيما من الشرائب الماد المادة المادة والمسبحة المعانية والمراهم في ظل العمل المادة ١٩٨٥ لسنة ١٩٧٥ الشاد (الهيد واعتبادا من تاديم المحال بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ من المادة على المادة الماد

تنص المادة الخابسة من تانون الجبارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ السنة ١٩٦٣ على أن « تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهسورية لمرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا با استثنى بنص خاص و وحصل الضرائب الجمركية وفيرها من الشرائب والرسوم التى تستحق بناسبسة ورود البضركية وفيرها من المضرائب والرسوم المتحقة لها م ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات المجمركية واداء المضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في التانون » . كما تنص المدر أنب المتراث وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الغزائة» . المتانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ بتترير بعض الاخداءات الجمركية يضوان المتراثب المتردة وغلك بالمروط والأوضاع التى يحددها وزير الغزائة» في المادة ا منه على أن « تمنى من الأشرائب الجمركية وغيرها من المساملة وفارسوم الأحمائات الواردة للجهات العساملة في مجال الطيران المدنى واللازمة في مجال الطيران المدنى واللازمة

لأداء نشاطها . ويصدر بتحديد هذه الأصناف والمهلت ترار من وزيسر الملقة بناء على طلب الوزير المختص » وقد صدر بذلك الترار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٦ وتضمن الملحق ٣ منه بيان الأصناف الخاصة بهيئة بينساء المهاهرة المجوى تحت بند ٨ وتضمل « معدات تجهيزات المباتي وصيالتها عن مكانس وغسالات وثلاجات ومعدات نظافة واجهزة تبريد » وإن المتابون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجبركية المعول به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١٤ ينص في المادة ٣ منه على ان « تعفى من المشرف المجمولية بها وبشرط المضرف المجمولية بها وبشرط المعرف المجمولية والمانية المحمولية بها وبشرط المعرفة المحمولية وغيرها من المضرف المحمولة بها وبشرط المحمولة الإنسانية الإنسانية الإنسانية الوزير المالية بناء على توصية الوزير المالية بناء على توصية الوزير المالية المحمولة المحمولة المحمولة المحمولة الوزير المالية المحمولة الم

10 - المعدات والمهمات التي تستوردها الجهات التابعة لوزارة المطلوب المجلة في مجال الطيران المدني واللازمة لمباشرة نشاط هذه الجهات » وقد صدر قرار وزير المائية رقم ٢٤٣ لسمة ١٩٨٥ بتحديد الأصناف المعناة ، وحدد الجهات التابعة لوزارة الطيران المدني وادخل غيها هيئة ميناء القاهرة الجوى ، ولم يورد ادوات ومهمات النظائة ضين الاشياء المعناة .

والمستفاد من ذلك انه كاصل عام غان دخول البضائع الى البسلاد يخضعها للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وبنتا للتوانين المعبول بها ، واستثناء من هذا الاصل لجاز المشرع الانراج بؤتتا عن هذه البضائع دون تحييلها بالضرائب والرسوم المقسررة وبنتا للشروط والاوضاع التي يحددها وزير المالية ، وغني عن البيان ان هذا الاستثناء بؤتت بطبيعته بحيث أذا انتهت مدته أو تخلف شرط من شروط تقريره تمين على الجهة المستوردة سواء الضرائب والرسسوم المطلوبة ،

ونها يتعلق بمعدات ومهمات النظافة التي تستوردها هيئة ميناء التاهرة الجوى غقد كانت معناة من جبيع الضرائب الجبركية وغيرها من المضرائب والرسوم في ظل العبل بالقانون رقم ٢٨ لمساة ١٩٧٥ المشار اليه واعتبارا من تاريخ العبل بالقانون رقم ١٩ لمساة ١٩٨٣ المشار اليه في ١٩٨٣/٧/٢١ ، الذي هذا الاعفاء ، وأصبحت خاضعة للضرائب والرسوم المتررة شأن غيرها من البضائع .

لا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الرسائل الخمس التي استوردتها هيئة ميناء المقاهرة الجوى واشتبلت على معدات وأدوات نظافة قد وردت الأولى والثانية في ظل المصل بالقانون رقم ٢٨ لمسنة ١٩٧٥ ومن ثم ، غاتها تتبتمان بالإعفاء الذي قرره ، أما الرسائل الثلاث

الهاقية فقد وربت اثناء العمل بالقانون رقم ١١ اسنة ١٩٨٣ و بالتالي لا تتبتع بالاعناء الضريبي ويتمين أن تسدد عنها الضرائب والرسوم الجبركية المستعقة بعد أنتهاء غترة الاغراج المؤقت وأذ تبلغ قيهة هذه الشعركية المستعقة بعد أنتهاء غترة الاغراج المؤقت وأذ تبلغ قيهة هذه بادائها و و ١٩٨٤ جنيه عانه يتمين الزام المهيئة بادائها و و ١٩٨٤ جنيه عانه يتمين الزام المهيئة بادائها و و يعديها حتى تضاح من هذا الانتزام حامانت به من سقوط حق مصلحة الجمارك التقادم * ذلك أن التقادم يلحق المعوى الاالحق و الجمعية المعرمية تفصيل في المنازعة المعرضة أمامها براى مازم وليس عن طريق الدعوى و ومن ثم غان هذا الدنع لا يجوز الداؤه المهاها و

4____111

انتهت الجمعية المسومية لتسمى النتوى والتشريع الى الزام هيئة ميناء القاهرة الجوى أن تؤدى الى مصلحة الجمارك مبلغ - (و٢٤٤٢ع جنبه .

ر فتوی رقم ۵۵۸ فی ۱۹۹۰/۰/۷۷ چلسة ۱۹۹۰/٤/۱۸ ملف رقم ۱۷۹۵/۲/۳۲ 🖔 ۰

(YVo)

(جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٩٠)

- شريبة - شرائب ورسوم جبركية - اعقادات (اتفاقية) ،

— مشروع تحاوير التعليم الحطيي والمقدمات المسحية بمنطقة قلغة السويس – فراد رئيس اللجمهورية دفح 1940 بالرافقة على الماطية منحة دام 1940 بالرافقة على الماطية منحة دام 1940 بالرافقة على الماطية منحة دام المربوع المربوعية طبقا للقوانين المسارية – تعلى مند الاعاطية هو إعاد شامل لجميع الخبرائية والرسوم المسورات بها في المربوع المناسبة في المناسبة في المناسبة المناسبة في المناسبة المناسبة المناسبة في المناسبة في المناسبة في المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة النها – فليتين من المناسبة النها – فليتين من المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة النها – فليتين من المناسبة النها – فليتين من المناسبة النها – فليتين من المناسبة ال

تبين للجمعية العمومية انه قد صدر في شان مشروع تطوير التعليم الطبي والخصدمات الصحية بمنطقة قناة السحيس قرار رئيس الجمهورية رقم بدلا أسحة ١٩٨٥ لمصدل بالقسرار رقم ٤٣٨ لمصنة ١٩٨٠ بالرافقة على اتفاقية بنحة هذا المشروع والكتابين المرفقين بها الموقصة في المقاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢ بين حكسوبتي جمهوريسة بصر العربيسة والولايات المتحدة الأمريكية (وكالة التنبية الدولية) وانه قد ورد بملحق شروط المنمة (ينسد ب ع الضرائب) — أن تعلى هذه الاتفاقية والمتحة من ضريبة أو رسم مغروضين طبقا للقوانين السارية .

كما ورد باتفاق المعونة الانتصادية والفنية المبرم في 19٧٨/٨/11 بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في البند و النص على اعفاء المواد والمهمات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة مكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو يواسطة أى مقاول امريكي يمول من قبلها لأخراض تتطق باى برنامج أو مشروع يجرى القيام بسه وفقا لهذه الانفاقية . . . من كلفة الضرائب المترود في جمهورية مصر المعربة . . . كما تعلى عمليات استيراد وتصدير وشراء أو استعصال والمصرف في أى من المواد والمهمات والمعدات المتطقة بهذه البرامج والمشروعات من كلفة الضرائب والرسوم الجبركية أو الضرائب المترود على عمليات الاستيراد والرسوم الجبركية أو الضرائب المترود على عمليات الاستيراد والتصويل .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الرسالسة مومسوع المطالبة قد وردت ضمن اتفاقية منحة المشروع كاجهزة كهريائية خامسة بالعبلية التطبيبة على نحو ما أوردته الجامعة ولم تنكسره مصلحسة المجارك ، وأن الامفاء الذي تضمنته الاتفاقية هو أعفاء شابل لجبيع الضرائب والرسوم المعبول بها في البلد المبنوح ، وبن ثم ، غاته يبتنع على مصلحة الجبارك المطالبة بأية ضرائب أو رسوم جبركية على الرسالة المشار اليها ، بعد أن تبين تبتمها بالاعفاء .

4 13

انتهت الجمعية العمومية لقستى الفتوى والتشريسع الى رغضن المطالبة .

د التوى دقم ۸۸۰ في ۱۹۹۰/۲/۲۳ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۲ ملف دقم ۸۸۰ (۱۷۲۲/۲/۲۲) •

(**۲۷۹**) ₍ جاسمة ۲ من مابو سنة ۱۹۹۰)

- استعاد مسادرة استيلاء ·
- ــ القانون رقم ٩ أسنة ١٩٥٩ في شان الاستياد ــ

حقل المشرع الاستياد من الفقارج الا بترغيص من وزارة الاقتصاد ... مسادرة ما يتم استياده بالقائفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الحساب وزارة الاقتصاد .. فيام مطافقة بالاستيلاء على مقال السيارات المسادرة والتي اسبيحت بمسادرتها مماولة لوزارة الاقتصاد مؤداه أن تكون ملتيمة بالسيام المسافقة .. ولا يقي من ذلك فيام المسافقة بسماد تجنها القرارة التقل ملما الوقاء على فرض صحته يعتبر وقامة لقي المستحق ولا يبرى، فمة المحافظة قبل الجهة طالكة .. تطبيق ه

تبينت الجمعية المعوبية أن السيارة المتنازع على ثبنها قسد تم استيرادها ضبن مجموعة أخرى بواسطة أحد الأمراد بالمخالفة لأمكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شان الاستيراد الذي كان يعظر الاستيراد من الخارج الا بترخيص بذلك من وزارة الانتصاد ولذا فقد تم مصادرتها جميعا لحساب الوزارة المنكورة واذ قسلمت محلفظة الاسمامهايية بالاستيلاء على احداها فقد تم مطالبتها باداء تبيتها والبالغ مقدارها ١٢٨٩٠٢٤ وزارة النقسل بموجب الشيك رقم ٢٦٧٩/٢/٤٣ و ٢٦٧٩/٢/٤٣

ولما كانت السيارة المشار اليها في الحالة المعروضة تسد اصبحت بمصادرتها معلوكة لوزارة الاقتصاد وأن محلفظة الاسماعيلية قد أقرت بحصولها عليها ومن ثم غانها تكون مازمة باداء ثبنها الى الجهة الملكسة ولا يغير من ذلك ما نوهت اليه المحافظة المذكورة من أنها قد قامت بعداد ثمنها الى وزارة النقل ذلك أن هذا الوغاء على غرض صحصته يعتبسر وغاما لغير المستحق ولا يرىء ذمتها قبل الجهة الملكة بل يتمين عليها أن تؤدى اليها الثمن المالب به كلملا والمحلفظة بعد ذلك هي وشأنها في الرجوع على وزارة النقل بقيه ما تم سداده اليها وغقا لقواعد رد

لبسلالك

انتهت الجمعية العمومية القسمي الفترى والتشريع الى الزام محافظة الاسماعيلية بأن تؤدى الى وزارة الإقتصاد مبلغ ١٣٨٩/٢٤ جنيه . (فتوى رقر ١٥٩ في ١٩٠//١٩٠ جيسة ١٩٥//١٩٠ ملك رقر ١٧٥ في ١٩٥//١٩٠ جيسة ١٩٥//١٩٠ ملك رقر ١٧٥ في ١٩٥//١٩٠ جيسة ١٩٥//١٩٠ ملك رقر ١٧٥ في ١٩٥//١٩٠

﴿ ۲۷۷﴾ (جلسمة ۲ من مايو سمعة ۱۹۹۰)

قريبة - شريبة الرتبات · (اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا) (اللقية) المادة نه من قانون الفرائب على الدخل دام ١٥٧ لسنة ١٩٨٨ ·

منطف سريان غربية للرتبات أن تكون العكومة لفسرية أو احدى الجهات الأخرى المتصوص عليها عمريان غربية للرتبات أن الكن المرتبات وما في حكمها باعتبارها لللتوقة أصلا بالمناقها – عدم سريان الضريبة على الرتبات والكافات وما في حكمها بالتي تصرف للعاملين بشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الفرائمة في جمهورية عمر العربية وحكومة الولايات العامل والتكنولوجيا من أجل التنمية للبرمة بين جمهورية عمر العربي المول ماكا للحكومة المنافسة الامريكي المول ماكا للحكومة المسرية من وقت فبولها – المعاملون بشروع العلم والتكنولوجيا ولا ترجلهم اية علالة تعاقيم بهذا الشروع المسلمة المحادية البحث العلمي والتكنولوجيا ولا ترجلهم إية علالة تعاقيم بالجهة للمولة حا ما يتفاضونه من مرتبات واجود ومكافات يشير مداوعا من العكومة للمسرية ويغضب بل الاللهية يتماول من الاللهية يتماول المنافسة في الاللهية يتماول من تلك

استعرضت الجمعية المهومية غنواها السابقة السادرة بجلسسة الممارا التي انتهت للأسباب الواردة غيها الى خضوع الأجسور والمكافآت التي تصرف للعالمان ببشروع بحث الخريطة الصحية لمصر بن أموال المنحة الأمريكية للضربية المتررة على المرتبات وما في حكمها وتبيّت أن المادة ٥٥ من تأتون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسفة الممارية على :

ا سالرتبات وما غى حكمها والماهيات والإحبور والكاتبات والايرادات الرتبة لدى المياة التى تعقعها المكرمة المعرية ووصدات للحكم المحلي والهيئات العابة ... الى أى شخص سواء كان بقيما في مصر أو في الخارج ... ع ... ع ...

ومفاد ما تقدم أن الضريبة على الأجور والمسرتبات المروضسة في جمهورية مصر العربية تسرى على المرتبات وما في حكيها من الأجور والمكافأت التي تؤديها الحكومة المصرية أو الجهات المصدة بالنص الى أي شخص سواء كان مبيان في مصر أو خارجها المناط سريان هذه المصرية أن أحدى الجهات الأخرى المتصوص المصرية أن تكون الحكومة المصرية أو أحدى الجهات الأخرى المتصوص

عليها هي التي قامت بأداء تلك المرتبات وما في حكمها باعتبارها الملترمة أصلا بادائها .

ومن حيث أنه يبين من استعراض احكام اتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من لجل التنبية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والصادر بالوانقة عليها قرار رئيس المههورية رقم ١٤) لسنة ١٩٨٦ وكذا النعديل الأول الوارد عليها والمسادر بالوافقة عليه أيضا القرار رقم ٢٠١ أسنة ١٩٨٨ أن الطرفين قد اتفقا على تنفيذ المشروع المسار اليه بغرض مساعدة مجمع العلم والتكنولوجيا المرى في حل مشاكل التنهية في مصر والسيطرة عليها من خسلال التكنولوجيا والبحث التطبيتي ف مجالات الصحة والانتاجيسة والعلم والتكنولوجيا وذلك كما هو موضح بنصوص الاتفاقية وفقا للشروط والقيود الوارد بها والخطابات الملحقة بها والتي يتعهد بمقتضاها المنوح بقبول البلغ الذى تلتزم بادائه له الوكالة الأمريكية للتنبية الدولية ونقا ننظام الدنع المحدد بالاتفاقية وأن يلتزم بتعليمات الوكالة المشار اليها التي ترجب أيداع مبلغ المنحة في حساب خاص منفصل بدون فسوائد باسسم المشروع بينك مصريتم النفع فيسه مياشرة من حساب الوكالة كما يلزم ايضا بأن يرد اليها أي مبالغ لم تصرف في المشروع تبقي في حسوزته وأن يعيد الى الولايات التعدة الأمريكية ما يكون قد تم شراؤه من ادوات أو مواد معدات لحساب المشروع من أموال المنحة ما لم تستفن عنها الجهسة المسولة •

وبن حيث أن هذه الاتناتية قد أبربت وفقا لشروط وقيود محددة وأن الحكومة المصرية قد قبلت هذه الاتفاقية بشروطها وتم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب ومن ثم فأن البلغ القدم من الجهاة الأمريكية المبولة يعتبر بمثابة المنحة المشروطة ويصبح في حدود ما يتم صرف منه مقا خالصا للمكرمة المصرية يجسري صرفه في نطباق الفرض المدد له ووقا الشروط والقبود المحددة بالاتفاقية .

وترتيبا على ما تقدم واذ تعتبر أموال المنحة المسار اليها ملكا للحكومة المصرية من وقت فبولها كما سلف البيان وأن العاملين بمشروع المعلم والتكنولوجيا المشار اليه أنما يؤدون أعمالهم بهدذا المشروع لمسلحة اكاديبية البحث الطهى والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تماتديسة بالجهة المولة ومن ثم قان ما يتقاضونه من مرتبات وأجور ومكانةت يعتبر مدفوعا من المحكومة المعرية ويضصح بالتسالي المضريبة على المرتبات وما في حكبها ولا يغير من ذلك أن ملحق الشروط النمطية لمنصحة المشروع قد نص في البند ب س ع الخاص بالشرائب على اهفاء الانتائية والمنحة

من اى ضريبة او رسم مغروض طبقا القوانين السارية في اتليم المغوح ذلك أن هذا الاعفاء أنما ينصرف الى المنحة في ذاتها بقصد عدم المساس " بالاموال المنوحة ضمانا لحصول الشعب المسرى على اتصى تدر من المعونة المقدمة وبديهى انه ليس في تحصيل الضريبة المقررة على الأجور والمرتبات من المطلبين بالمشروع المبول من بتلك المنجة اى مساس بها حيث أن عبده أداء تلك الضريبة أنها يقع دائما على علتق الملتومين بها .

الاسك

انتهى راى الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المرتبت والمكافآت وما في حكمها التي تصرف للعاملين المصريين من أموال المنحة المشار اليها للضريبة المقررة على المرتبات والأجور وفقا لأحكام القانون رقم 100 لسنة 11/1 المشار اليه .

ر فتوی رقم ۹۰، فی ۱۹۹/۵/۱۹۲ چلسة ۱۹۹۰/۵/۲۷ ملف رقم ۳۹۹/۲/۳۷ - -

(۲۷۸) (چلسة ۲ عن مايو سنة ۱۹۹۰)

عاملون مدنيون بالدولة والقطاع العام .. مرتبات .. علاوات .. علاوة خاصة .

- تفادة الأول من القانون رقم ١٠١ أسنة ١٩٨٧ يتتريز علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العاملين بالدولة - تمنع علم الزيادة في صورة علاوة خاصة بسبة ٢٩٠٠ يتتريز العمل بالقانون الشار اليه بالتسبة خاصة بسبة ٢٠٠٠ على المسلم المائية المناز المسلم المائية المسلم المناز المسلم المناز المسلم المناز على مدوده المناز على المناز على مرتبه من زيادات تصمب بنسبة مثوية منه المناز على المناز على المناز عن التعليق السلم لاحكام القانون وليس المناز المناز

استعرضت الجمعية العمومية فتسواها المنابقة الصادرة في ذات الموضوع بجلسة ١٩٩٠/٢/٧ وتبينت أن المادة الثابنة من القانون رقم لا لسنة ١٩٩٨ بشأن نسوية حالات بعض العابلين تنص على أن يحتفظ يصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخسمة بالرتبات التي يتقاضونها وقت الممل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهاك المرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة تأنونا مضافا اليها العلود المتصوص عليهما في المادة الأولى من هذا القانون أذا كانوا من المستحقين لها وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعالوات الدورية التي تستمق بعد تاريخ العمل بهذا القانون "

وتنص المادة الأولى من القانون رقم 1.1 لسنة 1940 بتقدير علاوة خاصة للعالماين بالدولة والتطاع العام على أن البنح جديع العالماين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا المقانون أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هسفا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » .

ومناد ما تقدم أن الشرع مراعاة منه لعدم الاخلال بالمركز المالي السندى وصيل اليه بعض الصاملين نتيجة للتصويات الخساطة الدي الجسريت الهم وعفساطا على مسيترى معيشيتهم قدر باللادة اللهنة من القانون رقم لا ليسفة ١٩٨٤ الشار اليه الاحتساط لهدؤلاه العالمين بالرتبات التي يتقاضونها في تاريخ العمل به نتيجة التسويات الخاطئة وذلك بصفة شخصية كما أفرد في المادة ذاتها حكما خاصاً يتم الخاطئة وذلك بصفة شخصية كما أفرد في المادة ذاتها حكما خاصاً يتم

بهتنضاه تسوية الأوضاع الفاشئة عن التسويات الفاطئة على تحسو لا يغل بتلك الاعتبارات التي نقعته الى تقسرير نلك المكم فارجب اعسادة تصوية وضاع الملين المسار اليهم تسوية صحيصة للتصرف على الرتب المستحق قانونا لكل منهم على أن يستهلك الفرق بين هذا المرتب المستحق أم المكاوات المتوية المربح قيصة علوات المترقية المعلوات المتوية التي تستحق بحد تلريخ العمل به ف الممام الممام المستحق من حيث الدرجة والاتعبية غيمتد بها عند تتبية العمل للدرجة التالية مباشرة لتلك التي يشغلها وبذلك ببين أن الامتقاظ بتلك المرتب المستحق أن التمسويات الفاطئة هو أمر استثنائي وارد على خلاف الأصل العالم الذي يقضى بينح العالم المرتب المستحق والد عني بانتهاء علية الاستهلاك المشار اليها ومن ثم مؤقت أيضا لذ ينتهي بانتهاء علية الاستهلاك المشار اليها ومن ثم مائه لا يجوزا الترسع فيه أو القياس عليه عند تحديد المستحقات المالية التي تمنسح الأولئك العاملين بنسبة معينة من رواتيهم .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ -الشار اليه قرر في المادة الأولى منه زيادة مرتبات جبيع العاملين بالدولة وربط بين تحديد هذه الزيادة وبين الأجر الأساسي المستحق لكل منهم بأن جمل الزيادة المشار اليها تبنح في صورة علاوة خاصة بنسبة ٢٠٪ من ذلك الأجسر المستحق في تاريخ العمل بهسذا القانون أي في ١٩٨٧/١/١ بالنسبة للبوجودين بالخدمة أو في تاريخ التعيين لن يعين بعد ذلك وكان الثابت مما تقدم أن تقاضى العامل المرتب الناشيء عن التسوية الخاطئة والمعتفظ له به بصفة شخصية هو أمر استثنائي يعبل به في حسدوده المسررة ولا يعول عليه في تحديد ما يطرأ على مرتبه من زيادات تحسب بنسبة تسوية لميه ومن ثم تكون المبرة في جميع الأحوال في تحديد ما يطرا على مرتبه من زيادات تحسب بنسبة تسوية نبه ومن ثم تكون العبرة في جبيع الأحوال في تحديد تيبة تلك الملاوة الخاصة المتررة بالتاتون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالأجر الأساسي المستحق قانونا والناشيء عن التطبيق السليم المكام القانون على المستنيدين غيها والتول بغير ذلك من شاته أن يجمل من سويت حالته تسوية خاطئة في وضع أنضل مبن طبقت عليه أحكام الغوانين المختلفة تطبيقا سليها وهو أمر لا يعكن التسليم يه أو أقراره لما يؤدى اليه من نتائج شادة في التطبيق •

والسلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن حساب قيمة الملاوة الخاصة المتررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ يتم على اساس الأجر الأساسي الناشيء من التطبيق السليم لأحكام القانون وليس الأجر الناتج عن التسويات الخاطئة .

ر فتوی رقبر ۱۹۹۰ فی ۱۹۹۰/۵/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۵/۹۲ ملف رقم ۱۹۹۰/۵/۸۱) ٠

(PVY)

(چلسة ۲ من مايو سنة ۱۹۹۰)

أموال الدولة العامة والفاصة ــ نقل الانتفاع بها بين اشتفاص القانون العام (الهيئة للعامة لتنمية الثروة السمكية ﴾ •

ـ قرار دئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٣ ـ الشرح لم ينظل الى الهيئة العامة التنج الرادة والسخة المامة الرودة السخة عالم السخة المساوة الله السخة المامة المساوة السخة المامة المساوة والسخة بالمامة المساوة المساو

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم 19. اسنة 1947 بانشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة المسمكية على أن « تنشسا هيئسة علمه ان « تنشسا هيئسة علمه انتصادية باسم الهيئة العامة لتنمية الثروة المسمكية تكون لها الشخصية الاعتبارية » وتنص الملاء الثانية من ذات القرار على أن « تهدف الهيئة الى تنمية الانتصاد القومى في مجال الثروة السمكيسة واقامة مشروعات التوسع الأعتى والراسى في هذا المجال ضمن اطسار السياسة العامة والخطة العامة العامة المعالة » .

وتنص المادة الثالثة على أن « المبيئة في سبيل تحقيق اهدائها القيام بما تراه الازما من أعمال ولها على الأخصى:

 ا سالعبل على تنبية الثروة السبكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها ونلك بالنسبة المسسحاحات المائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ٠٠٠٠

١ - تنظيم استغلال مناطق الصيد والمرابى والمزارع السمكيسة بالسطحات المشار اليها في البند رقم (١) من هذه المسادة واصدار التراخيص اللازمة المصيد غيها والعمل على صيانتها وتنميتها وتطهيسر غتصاتها ومناغذها وازالة التعديات والمضائفات الواتعة عليها أو على شواطئها بالمطريق الادارى .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥) لسئسة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العلمة لتنبية التروة السمكية تنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد فيها على أن فتحدد المسطحات المثنية التي تتولى الهيئة العلمة لتنمية الثروة السمكيــة تنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها على المنحو الآتي :

ثانيا : جبيع المسطحات المائية الداخلة في بحيرات والمجرى الرئيسي لنهر النيل وفروعه والترع والمصارف وجبيع الخلجان والبواغير والأخوار والبرك والمستنقعات التي تصلح للانتاج السبكي » .

مفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقا منه لسياسة التنبية الانتصاديسة للاقتصاد القومى في مجال الشوة السمكية قرر انشساء هيئة عليه اقتصادية اطلق عليها الهيئة العامة انتمية الثروة السمكية وناط بها مهمة تنمية الثروة السمكية وناط بها مهمة هذا المجال ضمن اطار السياسة العابة والخطة العابة للدولة والمسل هذا المجال ضمن اطار السياسة العابة والخطة العابة للدولة والمسل على استفلال مناطق الصيد والمرابي والمزارع السمكية بالمسطحسات المأتية التي يصدر بتحديدها قرار مسن رئيس الجمهوريسة واصسدار المراخيص اللازمة المصيد فيها والحصول على مقابل استغلالها باعتبارها التحليل احد مواردها كما عهد اليها بالعمل على صيانتها وتنعيتها وتطهين تتحديات وازادة ما يقع عليها من تحديات ؟ هذا وقد عدد القرار رتم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٣ نطاق المسطحات المشار اليها بحيث تشمل للجرى الرئيسي لنهز النيل وفروعه والترع والمسارف وغيرها من المسطمات الأخسرى

ومن حيث أنه لما كان البادى من استعراض أحسكام القرار رقم المسنة ١٩٩٧ المشار اليه أن المشرع لم ينقل ألى الهيئة العامة المنعية المشرعة المستعية القائمة في نطاق المسطحات المشية المعددة بالقرار رقم ٤٦٥ المستم ١٩٩٧ المشار اليه وانما عهد اليها فقط بالاشراف عليها وصيانتها وتنميتها وتنظيم استغلالها وتطهير فتحاتها وازالة ما يقع عليها من تعديات ومن ثم فان حق الهيئة المشار اليها على تلك المزارع والمرابي حق اشراف وادارة ولميس حق ملكية •

ومن حيث إن اقتاء الجيعية المعومية التسمى الفتوى والنشريع قد الستقر على ان قتل الانتفاع بالأموال الملوكة للدولة بين اشخساص المقانون المام يتم بنقل الاشراف الادارى عليها بدون مقابل وبغير أن يعتبر ذلك نزولا عن لهوال الدولة أو تصرفا فيها غلا تبتد اليها الاجراءات النمي نظمها القانون رقم ٢٩ اسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان

ق المعترات الملوكة للدولة أو النزول عن أموالها المتقولة ولا الإجراءات المنصوص عليها بقانون المحكم المعلى وإنما تخضع في استغلالها والانتفاع بها لأحكام القرار الصادر بنقل الاشراف عليها وإذا كان الثابت مما تقدم أن القرار رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٨٣ لمينقل الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية القرار رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٨٣ لمينقل الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية منظ بالاشراف عليها وتنظيم استغلالها ومن ثم غلته يتمين والحالة هذه منض مطالبة محافظة المنيا المائم المنافظة المنافزة عن حماية الأراض المحيطة بها من طفيان مياه النهر وهو التزام توانه المحيطة بالمعلمات المائية المالمة المالمة كردون المحافظة من التأكل بغط عولمل النحر الطبيعية وذلك تبل أن التران رقم ١١٠ السامة المالمة التران رقم ١١٠ السنة ١٨٠٨ الشار اليه المروة السميكية بهتنفي احكام بنقل هذا الالزام الى الهيئة المالمة النبية المروة السميكية بهتنفي احكام بنقل ورقم ١١٠٠٠ المنافزة المنافزة المروة السميكية بهتنفي احكام بنقل ورقم ١١٠٠٠ المنافزة المن

انتهت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى رغسض. المطالمة ،

ر فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۹۰/۰/۱۲ چلسة ۲/۵/۱۹۹۰ ملف رقم ۱۸۳۱/۲/۲۲) -

(۲۸۰۶): رجاستهٔ ۲ نن مانو سنه ۱۹۹۰

عاملون بالقطاع العام ... انتهاد القعمة ... الاستقالة -

اللانة ٩٩ من فاتون تظام الطعابيّ بالقطاع العام الصحدر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ... يجوز المدول عن قرار ليول الاستقالة اذا ابدى العامل رغبته في الاستعرار بالطعمة قبل. غلا هذا القرار وانتها، العلاقة الوظيفية ... اساس ذلك : أن قرار قبول الاستقالة أنها يعسمر يهدفي تحقيق ذرادة العامل في ترك المشعمة ... تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية المادة (٩٩) من قانون نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص علي. أنه لا للعابل أن يتدم استقانه من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصدادر بقبسول الاسستقالة ، ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة متبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة مطقا على. شرط أو مقترنا بقيد ، وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار تبول الاستقالة اجابته الى طلبه

واستبانت الجمعية أن العابل المروضة حالته وان كان قد تقدم. بطلب استقالة حدد نبه تاريخ نفاذها اعتبارا من ١٩٨١/١/١ ، فاصدر مجلس ادارة شركة القطاع العام التي يعمل بها القرار رقسم ١٩٨٤/ ١٨٠٨ ، في مجلس ادارة شركة القطاع العام التي يعمل بها القرار رقسم ١٩٨٤/ ١٨٠ يقبول استقالته اعتبارا من القاريخ الذي حدد و الا أن المذكور وقد عدل التاريخ المشار اليه عيز التقفيذ الفعلي وقبسل التاريخ المشار اليه ، فليس فمة ما يعنم قانونا من استبابة الشركة المالة المناور على مفهوم المادة ١٩ العدول ، على مفهوم المادة ١٩ العدول ، على المقتون رقم ٨٨ لسنة الذكر — أنها يصدر بهسطة الاستقاد المادة العابل نفاذ هذا القرار وانتهاء الملاقة الوظيفية فلا مانع من الجاهدة الذكل و وعليه فيكون قرار مجلس ادارة الشركة رقم ١٩٨٨ من الجاهدة المال المنافذة المال المنافذة المال المنافذة المال المنافذة المال قراء المادة المعرفة و وبالتالي غلا وجه لأعمال قواعد اعادة النصين مالنسية للحالة الموضة و

انتهى راى الجمعية العبومية لقشمي الفتوى والتشريع الى صحسة القرار السادر من مجلس ادارة شركة القناة التوكيلات الملاحية بالغاء قراره السابق بتبول استقالة السيد /

ر فتوی رقم ۲۲ه فی ۲۹/۰/۰/۲۲ چلسة ۲/۵/۰/۱۹۹۰ ملف رقم ۲۰۹۲/۸۲) •

CYAY

(چلسة ۲ من مايو سسنة ۱۹۹۰)

هيئة الشرطة .. ميزانية الشرطة .. اللائمة المالية للبيزانية والمسابات . المادة ١٥٥ من اللائمة المالية للميزانية والمسابات .. نقات الطعمات المادية .. الهراسة .. ولتى يؤديها رجال الشرطة الى المسالح المادة ومنها مسلحة سك المسلة لا تتعمل بها هلم

المالع والبا تغمم على ميزائية الشرطة ... تطبيق •

تنص المادة ٥٥٥ من اللائحة الملية للبيزانية والحسابات على أن « نفقات الفسيمات التي يؤديها رجال الشرطة لا تطالب بهسا المسالح الأميرية التي تنتفع بها ولكنها تخصم على ميسزانية الشرطة ، على ان تستثنى من ذلك الخدمات الخاصة والتي تؤدى للهيئة المابة للسكك . المديدية والهيئات الأخرى والمؤسسات وبالجملة الجهات الداخلة بميزانية

الأعمال وكذلك الجهات ذات الميزانيات المستقلة ... » .

ومناد ذلك أن نقالت الخدمات المادية التى يؤدبها رجال الشرطة الى المسالح العامة ومنها مصلحة سك العبلة لا تتحمل بها هذه المسالح وانها تخصم على ميزانية الشرطة ومنى كانت مصلحة سك العبلة سف النزاع المعروض سوقد تابت بسداد مبلغ (١٥٠٥٨٥٠١) جنيه الى مديريتى أمن القاهرة وأمن الاسكندرية مقابل خدمات عادية لحراسة مناديق خامات العبلة الواردة الى المسلحة ، وهى بذلك تكون قد منعت مبلغا غير مستحق لهاتين الديريتين ونقا لمفهوم نص المادة ٥٥٥ من اللائمة المالية المعيزانية والحسابات المساد اليه ٠

واذ قدمت المصلحة ما يثبت اداء هذا المبلغ من واقع ارقام الشيكات المبينة بالأوراق و المسادرة لمسالح المديريتين في الفترة من ١٩٧٩/١/٢١ وحتى ١٩٨٢/٢/٢ بالنسبة الديرية امن القاهرة ، وفي الفسترة من ١٩٧٩/٢/٢ حتى ١٩٨٥/١/٣١ بالنسبة الديرية أمن الاسكندرية .

واذ لم تفكر وزارة الداخلية احتية مصلحة سك العبلة في استرداد المبلغ موضوع النزاع ، الأبر الذي يتمين معه الزام الوزارة بأن تؤدي هذا المبلغ الى المسلحة ،

انتهت الجمعية المومية لقسمى النتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (مديرية لهن القاهرة ومديرية ابن الاسكندرية) بأن تؤدى ببلغ (١٠٠٥٨٥) جنيه الى مصلحة سك العبلة المصرية .

(فتوى وقم ٢٥٠ في ٧٧/٥/٠١٠ جلسة ١٩٩٠/١٩٩٠ ملك وقم ٢٨٩٩/٧/٣٧ .

(۲۸۲) رجاسة ۲ مانو سنة ۱۹۹۰ غ

أملاي الدولة العامة والفاصة ... وقدم اليد على أراهى مغلوكة للدولة ملكية خاصة ... -التفصيص الفعل للمتلعة العامة ... (فانون هدلي) •

طلحه ۱/۸۷ من القانون الله أي _ تفصيص الأراضي للمناسة المامة الديم بالألدة -التشريعية التي حددها المشرع وقد يتم أيضا بالقمل .. نتيجة ذلك : .. تصبح هذه الأراضي من الأموال المامة وتتمتع بالحماية القانونية القررة لهذه الأموال ... تطبيق ٠٠

تنص المادة ۱/۸۷ من القانون المدنى على أن « تعتبر أبوالا عابة ، المقارات والمنتولات التي للدولة وللأشخاص الاعتبارية العابة ، والتي تكون مخصصة للمنفعة العابة بالفعل أو ببقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » .

والمستفاد من ذلك أن تخصيص الأراضي للمنفعة العابة كما تسد يتم بالاداة التشريعية التي حددها المشرع ، قد يتم أيضا بالفعل ، وحينئذ تصبح الارض من الأموال الفامة ، وتتبتع بالحملية الثانونية المتررة الهذه الأموال .

ولما كان البادى من الأوراق أن الهيئة المامة للطرق والكبارى فسد سبق أن وضحصت يعما على الأرض موضحوع النزاع منذ عام ١٩٤٠ حيث كانت هذه الأرض تابعة لسلاح الحدود ولم تكن تد دخلت بعد في نطاق التقسيم الجغرافي لمحافظة الاسكندرية وذلك بقصد تخصيص هذه الأرض لاغراض المنفعة الملهة التي تتصل بنفسطط البيئة وأن المنشك المقابة على هذه الأرض قد أقيبت بعد الحصول على موافقات المهات المفتصة بالمحافظة واستمر هذا الترضيح الى أن نشأ النزاع في سنة ١٩٨٧ وأنه يجرى سنويا حصر هذه الأرض وجردها ضمن اصول الهيئة . وأن محافظة الاسكندرية لم تقدم ما يدل على غنى تخصيص هذه الأرض لاغراض المقتصة بالمحافظة على اعبال الانشاءات بهذه الأرض يهتسم موقسف المهيئة في هدذا على المبال الانشاءات بهذه الأرض يهتسم موقسف الهيئة في هدذا

ولما كان ذلك ، غان هذه الأرض وان كانت أصلا من الملك ألدولة الخاصة عند وضع الهيئة ليدها عليها الا أنها خصصت بالغمل للمنفعة العالمة للهيئة ، ومن ثم ، غان دكول هذه الأرض بعد ذلك في نطاق التنسيم الجغرافي لمحافظة الاسكندرية وانشاء جهاز حباية امسلاك الدولة بالمحافظة ، لا يؤدى الى المسلس بقيسام الهيئسة بممارسية اختصاصاتها في الاشراف على هذه الأرض بعد ان خصصت المنفصة المالمة للهيئة ولاغراض المرفق العام الذي تتوم عليه .

4 19

انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسبى النتوى والتشريع الى أن تطعة الأرض المتنازع عليها بين محافظة الاسكندرية والهيئة العلسة للطرق والكبارى والكائنة بالكيلو ٢٩ مصر /اسكندرية المسحراوى مخصصة لأغراض الهيئة .

ر فتوی رقم ۸۰۰ فی ۲/۲/۱۹۰۰ جلسة ۲/۵/۱۹۹۰ ملف رقم ۳۳/۲/۲۸۱) ٠

(YAY)

(جلسة ٢ مايو سنة ١٩٩٠)

خدمات اجتماعية ــ رسوم ــ الأنشطة الطلابية (الأزهر) •

المقانون رقم ه لسنة ۱۹۸۱ بانشاء صندوق التمويل الأهل لرعاية النشء والثنباب والرياضة ـ فرض فلترج دسوما على النشاط الرياضي الطلابي في جميع مراحل التعليم ـ تقتمر مدا الرسيم على التعليم العام التابع لوزارة التعليم ولا تتمرف الى التعليم الأزهري ـ ا أساس ذلك ـ الأزهر كيافه المستقل واختصاصاته وصلاحياته التي يتأود بممارستها طبقا للقانون رقم ١٩٧٧ كسنة ١٩٧١ عطيتي •

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة 4٩٣١ بشأن اعادة تنظيم الأزهـر. والهيئات الذي يشملها في المادة ٢ منه على أن « الأزهر هو الهيئسة العلمية الاسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراسسته وتجليته ونشره ... » وفي المادة ١٠ على أن « يختص الجلس الأعلى للازهر بالنظر في الأبور الآتية :

٢ _ رسم السياسة التعليمية التي تسسير عليها جامعة الإنهر والماهد الارهرية » وفي المادة ١٩ على ان « يكون للمعاهد الارهرية ادارة علية مهبتها الاشراف والادارة وعسلى وزارة التربيسة والتعليم تقديم المعونة اللازمة في هذا الشأن » . وينص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بغشاء صندوق التبويل الاهلى لرعاية النشرء والشباب والرياضة في المسادة ١ منه على أن « ينشأ صندوق يسسى صندوق التبويل الاهلى لرعاية النشرء والشباب والرياضة يتولى تبويل ما يحتاجه النشرء والشباب والرياضة وطبي المحالي الشبساب والرياضة وطبيًا للائحة الداخلية المستدوق ، ويكون لسه الشخصسية والرياضة وطبيًا للائحة الداخلية المستدوق ، ويكون لسه الشخصسية والرياضة » وفي المادة ٢ منه على أن « يتولى ادارة الصندوق مجلس والرياضة » وفي المادة ٢ منه على أن « يتولى ادارة الصندوق مجلس مشكل من :

- ... رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رئيسا
- رئيس جهاز الشباب بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة •
- مه معثل اوزارة التعليم بدرجة وكيل وزارة يختاره الوزير ·
 - ·

وفي المادة ٣ منه على أن « تتكون موارد الصندوق من :

٢ __ رسوم نشاط رياضى بجميع مراحل التطيم بواتع ٥٠ مليسا للطالب فى الابتدائي ، ١٠٠ مليم للطالب فى الاعدادى ، ٢٥٠ مليما للطالب فى الثانوى وما فى مستواه ، ٥٠٠ مليم للطالب فى الجابعات والمعاهـــد المليا ، ويجوز زيادتها بقرار من مجلس ادارة الصندوق بعد موافقــة وزير التعليم م ٠٠٠٠٠٠٠ » .

والمستقد من ذلك أن المشرع اعتبر الأزهر هو الهيئة المسلية الاسلامية الكبرى التي خصها بحفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته وتشره ، ومن أدواته في ذلك التعليم الأزهري الذي تتولاه الماهيد الازهرية التي تديرها ادارة علمة في حدود السياسة التعليبيسة التي يرسمها المجلس الاعلى لملازهر ، بحيث يستقل الازهر بشستون التعليم الازهري ويقتصر دور وزارة التعليم على تقديم المعونة الملازمة في هذا الشيائ ،

ومؤدى ما تقدم أن للتعليم الأزهرى نظليه الخاص الذي يختلف عن التعليم العام ولذلك غان الرسوم التى غرضت بنص البند ٢ من المادة ٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ المسار اليه على النشاط الرياض ٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ المسار اليه على النشاط الرياض الطلابي في جبيع مراحل التعليم به الماليت والماهدد الأزهرية على سريانها على طلاب المدارس والكليات والماهدد الأزهرية ولا تنصر على التعليم العام التابيع لا تنصر على التعليم العام التابيع لوزارة التعليم وذلك أخذا في الاعتبار أن الأزهر غير معثل في مجلس الدارة ٤ في حين انه من المترب أن الأزهر غير ممثل أن مجلس الادارة ٤ في حين انه من المترب أن سلطانه لا تبتد الى الكليات والماهد والمدارس الأزهرية وطلابها بمراعاة أن للأزهر كيلة المستقل المنت المائدان اليه ولائمته التنفيذية ومن ثم فان اهمكام المقانون رقم ١٠٢ المادارس والكليات والماهد الأزهرية ٠

انتهى راى الجمعية العبوبية لتسبى المنوى والتشريع الى عدم سريان أحكام القاتون رقم ه لسنة ١٩٨١ بانشاء صسندوق التبويك الإعلى لرعاية النشء والشبك والرياضة على طلاب الدارس والكليات والماهد الأزهرية .

⁽ فتوی وقم ۱۸۵ فی ۱/۲/-۱۹۹ چلسة ۲/۵/۰۱۶ ملف وقم ۱۹۸۰/۲۵) •

(YAE)

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

تاجع وبيع الأماكن _ بيع الْتَجَر والتنازُّلُ عنه ـُـَ الره على الألك • • • ـُ

طاعة ٧٠ من القانون رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٨١ في شان بعض الأحكام المفاصة بتاجير وبيع الأمائن وتنظيم المفاصة بتاجير وبيع الأمائن وتنظيم المفاصة بناجير بأحضة مالك المقتر في المعاتب التي يجوز فيها للمستاجر بيع للتجر او المستم أو التنازل بمن هم الانتجاز المستمين أو التنازل بعد في الانتجاز المستمين في المستمين في المستمين في المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المنازل بعد في المنازل بعد في المنازل المنازل بعد في المنازل المنازل بعد في المنازل المنازل المنازل المنازل المنازل المنازل المنازل بعد في المنازل على احكام القانون بترض أغماط من فايه يجمل المستاجر والمنازل على احكام القانون بترض أغماط من فيه وهو أمر لا يمكن التسليم المنازل على احكام القانون بترض أغماط من فيه وهو أمر لا يمكن التسليم والمنازل على احكام القانون بترض أغماط من فيه وهو أمر لا يمكن التسليم والمنازل على حقائية في وضع الهضل من فيه وهو أمر لا يمكن التسليم والمنازل على حقائية في وضع الهضل النول بهوائه — تطبيق و

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شان بعض الإحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيهم العسلاقة بين المؤجر والمستاجر على أنه « يحق المالك عند قيلم المستاجر في الحالات الذي يجوز له نيها بيع المنجر أو المصنع أو النتازل عن حق الانتفاع بالوحدة السسكنية أو المؤجرة لفير اغراض السسكني الحصول على ٥٠٪ من أن البيع أو مقابل النتازل بحسب الأحوال بعد خصم تبية المنتولات لمن المبيع ، وعلى المستاجر قبل ابرام الاتفاق اعلان الملك على يد محمد بالأشن المصروض ويكون للمالك الحق في الشراء اذا أبدى رغبته من نادي والوحود الشمن مخصوما منه نسبة الله وأودع الشمن مخصوما منه نسبة الله ٥٠٪ الشمار البعا خرانة عقد الإيجار وتسليم الدين والله خال شهر من تاريخ الإيجار وتسليم الدين ويناقضاء عقد الإيجار وتسليم الدين ويناقضاء خلال شهر من تاريخ الاعملان ويناقضاء خلك الإيجار وتسليم الدين ويناقضاء خلال شهر من تاريخ الاعملان ويناقضاء خلال يودي للمحلك مبتشرة نسبة الدي، المشائر اليها ٥٠٠٠ ٠٠ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع رغبة منه في اصلاح بعض أوجه الخلل ألتي المابت الملاقة الإجارية واجداد النوع من التوازن بين طرغي هذه المالاقة استمدت بمقتضى نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لمستة ١٩٨١ حكما جديدا الله فيه بأحقية مالك المقان في المالات التي يضور غيها للمستاجر بيع المنجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتناع بالوحدة السحكية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى في الحصول على نسبة . ٥٪ من ثبن البيع أو مقابل التنازل بعد خصم تبية المتولات الموجودة بالعين المؤجرة كما بين أيضا كيفية استنداد المالك الملك المصنى بأن أعطى لمه المخيرة كما بين أسترداد منفعة المين المؤجرة مقابل أن يؤدى الى المستاجر نصف الثين المعروض عليه أو الاكتفاء بالحصول على النسبة المهرة له تلقونا وفي سبيل تمكين الملك من ممارسة هذا الحق في الفياز أوجب المشرع على المستاجر تبل أجراء أي انفاق أعلان الملك أولا على المداء تعين عمض بالمثمن المحروض عليه بعيث أذا رغب الملك في المشراء تعين عليه أن يودع بالمحكمة الجزئية الكان بدائرتها المقتر أيداء مشروطسا على المستاجر وذلك خلال شهر من تاريخ أعلانه غاذا ما انتفى هذا الأجل سقط حقة في ذلك الخيار وكان للمستاجر اجراء البيع لغير الملاك على أن يلزم المشترى في هذه المالة بأن يؤدى الى المالك عباشرة النسبة المنون الم المناوزة النسبة النسبة المنونا المناوزة المناوزة النسبة النونا المادرة النسبة المنونا الم المناوزة المناوزة المناوزة المناوزة المالك من المناوزة المناقد أن يكزم المسترى في هذه المالة بأن يؤدى الى المالك عباشرة النسبة المنوزة المناوزة المناوزة

ومن حيث أن حق الملك في الحصول على نصف بيع المتجر أو المسنع أو مقابل التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة المؤجرة قد ورد النص عليه صراحة وبصفة عامة مطلقة من أي قيد وأن المشرع استهدف بهذا المحكم رفع المغبن عن مالك المقار وذلك بالمسماح له بعشاركة المستاجر في المبيع أو بقابل التنازل في الأحوال التي يسمح له نيها تلتونا بلجراء ذلك البيع أو التنازل ومن ثم يسرى الحكم المنتدم على جميع حلالات بيع متجر أو مصنع المستاجر المسبوح بها تماتونا سواء تم هذا البيع بالددة المستاجر ورغبته أو رغبا عنه كيا هو الشمان في حالات البيع بالددة المستاجر على المسلحة أن تبيع بجرا عنه بالمزاد العلني استيفاء لمستحقاتها الضربيبة غانه ليس لها جبرا عنه بالمؤاد العلني استيفاء لمستحقاتها الضربيبة غانه ليس لها لرنستوشى من ذلك البيم اكثر مها لمدينها من حقوق .

وبناء عليه غانه يحق لمالك العقار الحصول على نصف ثبن بيسع المتجر أو المستاجر وبالمسزاد المانى غير أنه يتمين في هذه الحالة اخطار الملك بمكان وزمان اجراء هذا البيع حتى يمكنه الاشتراك في المزاد واسترداد منفعة العين المؤجرة اذا ما رغب ذلك •

ولا ينال مما تقدم أن المشرع قد رسم في المادة ٢٠ المسار اليها لجراءات معينة لحصول الملك على الحق المترر له ، والتي تتبثل في

وجوب اعلان المستأجر له على يد محضر بالثين المروض عليه والانتظار للأجل المدد قانونا حتى يمكنه الخيار بين الشراء أو الاكتفاء بالمصول على النسبة المتررة له ذلك أن هذه الإجراءات ليس من شأتها التأثير على أصل الحق المقرر للمالك في استثداء نصف ثمن البيم أو مقابل التنازل انبا هي تتعلق بكينية استثداء هذأ الحق هذا: نضلا عن أن هذه الاجراءات ليست مقررة لذاتها وانما لفرض معين يتمثل في تمكين مالك العقار من استرداد منفعة العن المؤجرة وهو أمر يمكن تحققه حتى في حالة البيم بالزاد العلني وذلك بأن يتم اخطاره بمكان وزمان هذا البيع والأبر في النهاية مرجعه ارادة المالك وحده نبيكنسه اذا ما رغب في استرداد منفعة العين المؤجرة الاشتراك في المسزاد أو اقتصر حقيه على الحصول على نسبة الـ ٥٠٪ المقررة له قانونا ، هذا غضلا عن أن القول بقصر حكم المادة ٢٠ المشار اليها على حالات البيع الاختياري التي تتم بارادة المستأجر دون حالات الجيم الجبري امر من شــانه ان يفتح باب التحايل على أحكام القانون بفرض إغماط حق المالك كما أنه يجعل المستأجر الماطل الذي يتقاعس عن سداد ديونه في وضع الفضل من غيره وهو أمر لا يمكن التسليم به أو القول بجوازه .

4 13

انتهى رأى الجبعية العدوبية لتسبى الفتوى والتشريع الى سريان حكم المادة ٢٠ من القانون رائم ١٣٦ لمسنة ١٩٨١ على البيدوع الجبرية التى تجريها مصلمة الضرائب لمسانع أو متاجر مدينها المستاجر على أن يتم اخطار جالك العقار بمكان وبيعاد اجراء البيسع على الوجف السابق بياته .

د فتوی رقم ۸۵۰ فی ۱۹۹۰/۹/٤ چلسة ۱۹۹۰/۹/۲ ملف رقم ۱/۱/ ۱٤١) .

· · (YAD)

(جلسة 2 من مايو سنة 1990 ع

خريبة ـ خرائب عقادية ـ اعفاءات ضريبية •

لثافة ٢٠/و من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ بغرض الفعربية على العقارات المبنية ـ
الإعفاء من أحاء الفعربية على العقارات المبنية ـ استفادة ملاكة بعض الوحدات بالمقارات المبنية من ذات الإعفاء بالشهروط المقردة تتكنية وسواء كانوا أشلقان تتلك الوحدات الفعربية على الشفادات المبنية وخفض الإعفاء الفعربية على المشادات الفعربية على المشادات الفعربية على المشادات الفعربية على المشادات المستخبرة والوحدات السكنية وخفض الإعفاء بغضرة وخفض الإعفاء بغضرة من المشادات المنتخبة وخفض الإعفاء المشادة المسادة المشادة المشادة المشادة المشادة المشادة المشادة المسادة المشادة على المشادة المشادة المشادة المسادة المشادة المشادة المسادة المشادة المشادة المسادة المشادة على المشادة المسادة المشادة المسادة

استعرضت الجمعية العبومية المادة ٢١ غقرة (و) بن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بنرض الضريبة على العثارات البنية التي تنص على أن « تعلى من أداء الضريبة ... العقارات التي لا يزيد منالى قيهتها الإيجسارية السنوية على ثهانية عشر جنيها بشرط الا تزيد القيمة الايجارية لجملة العقارات التي يملكها الممول أو من له حق الانتفاع عليها على هذا الملغ » كما استعرضت المادة (1) من التاتون رقم ١٦٩٠ اسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفادات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الايجارات ببتدار الاعفاء التي تنس على أن « تعفي بن أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الاضانية الأخرى المتعلقسة بها المسلكن التي لا يزيد متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الاعتساء ، ويسرى الاعناء والخنض المنصوص عليها في النترات السابقة بالنسبة الى الباني المنشأة أسلا لاغراض خلاف السكني وذلك في العدود سالفه الذكر » . وكذلك استعرضت المادة (٦٦) من القانون رقم ٩} لسفة ١٩٧٧ في شان تاجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر التي تفص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعقاءات الضريبية على العقارات البنية وخفض الإبجارات ببتدار الاعقاء ... ٤ يعنى شاغلو المساكن من أداء الصراب المقارية الأصلية والأضافية أدا زاد متوسط الابجار الشهرى المربب المقارية الأصلية والأضافية أدا زاد متوسط الابجار الشهرى للفرمه الواحدة عيها على تلاقة جنيهات ولم يجاوز خمسه جنيهات كيا يعنى شاغل أذا زاد متوسط الابجار الشهرى الفرفه الواحدة فيها على خبسة جنيهات ولم يجلوز شافية جنيهات ... ٥ . وأخيرا استعرضت إلمادة (١١) من العافة المنافقة جنيهات ... ٥ . وأخيرا وستعرضت إلاحكم الدامة بتابور وبيع الإماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر بمض الأحكم النقشة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه و قيبا عدا ألباتي من المستوى الفاخر والمستأجر التي تنص على أنه و قيبا عدا ألباتي من المستوى الفاخر وشساغل المباني المؤجرة لأغراض السمكنى التي انششت أو تنشسا والاضافية .

ولا تدخل ايرادات هذه المسلكن في وعاء الشِربية العلبة عسلى الابرادس

ولا يسرى حكم الفقرتين السلبقتين على الأملكن المستفلة مغروشة أو فضائق أو ينسيونات *

واستظهرت الجمعية معا تقدم أنه بالنسبة للقانون رقم ٥٦ اسنة المورد البه : على الاعقاء من أداء الضربية على المقسارات المبنية سامة ٢١/و من هذا القسانون ينصسره مسسراهة الى خالكى المقارات المبنية أو من له حق الانتفاع عليها متى تواغرت في شانهم الشروط المتررة لذلك . وبالتالى غلا خسلاك أزاء صراحسة النمن المذكور من استفادة ملاك بعض الوحدات بالمقارات المنية من الوحدات بالمقارات المنية من الوحدات المتارات المنية من الوحدات المتارات المنية من الوحدات الدينة المسافلين لتلسك

ونيبًا يتعلق بالتاتون رقسم ١٦٩ اسنة ١٩٩١ عند نص في المدة (1) منه على اهناء المسلكن التي لا يزيد متوسط الايجار الشهرى المهجرة بالوحدة السكنية فيها على نصباب مالى معين ، من الخسريية على المقارات المبنية والشرائب الاضافية الأخرى الرتبطة بها ، وبن ثم المستفيد بن هذا الاعفاء مستأجرو الوحدات السكنية باعتبارهم منذ البيرة المبحوا يتحبلون سوفقا لهذه القوانين بيا يخصى الوحدات التي يقيبون فيها بن الغرائب المتارية الأصليسة والإضافية إليستحقة ، ولهذا التم الشعرع في القانون المتكون سلاك

المقارات بتخفيض القيمة الايجارية المسكان بما يعسادل ما خسمى الموحدات السكفية من اعفاء ضريبي .

وغنى عن البيان أنه أذا كان ملك احدى الوحدات بالمقل هـو شاعنها عن نفس اللوقت قانه ينمنع بالاعفاء المشار اليه لكونه الملتزم ـ في هذه الحالة ــ باداء الضريبة المقارية الأصلية والاضائية ، ومن ثم يمق له الاستفادة من الاعفاء الضريبي المقرر لمسساغل الوهدة بالمشروط والضوابط المقررة في المقانون سالف الذكر .

وبالنسبة للتاتون رقم 1؟ اسنة ١٩٧٧ : فقد نص في المادة (٢١) منه على أن يعفى شاغلو المساكن من اداء الضريبة العتارية الأصلية أو الاضافية ــ بحسب الأحوال ــ اذا كان متوسط الايجار الشهرى للفرغة الواحدة فيها في حدود نصاب مالى معين ، وعلى ذلك غان كان مالك احدى الوحدات بالعقار هو شاغلها في ذات الوقت فله أيضا التعتبع بالإعناء المذكور وبذات الشروط .

وأخيرا ونبيا يتعلق بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ : غقد تفعى غص المادة (١١) منه بان يعنى ماتكر وشاغلو الجسانى المؤجره لأغراض السكنى من جميع الفرائب المقارية الاصلية والاضائية ٤ متى توافرت الشروط المقرره لتطبيق الاعلاء و واذ جاء النص صريحا على اعفاء مؤلاء الملك من تلك الضرائب ، فلا وجه لمصرمانهم من التمتع يه بهتولة أن المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد قصرت الاعفاء على شاغلى الوحدات السكنية ، أذ العبرة بما جاء صراحة بالنص القانوني وليس بها جاء بمذكرته الإيضاحية بمراعاة ما أنخل من تعديلات على النص بعصرفة مجلس الشعب على ضلاف ما ورد بالمذكرة الإيضاحية المتى بعصرفة مجلس الشعب على ضلاف ما ورد بالمذكرة الإيضاحية المكومة .

قليك

انتهى راى الجمعية المعومية لتسمى الفتسوى والتشريسع الى استفادة بلاك الوحدات بالمعلوات المبنية (السحاب شقق التبليك) من الاعقادات الضريبية المشررة بالمقوانين ارقام ٥٦ اسمنة ١٩٦١ و ١٦٦ السنة ١٩٦١ و ١٩٦١ السنة ١٩٦١ و ناك بالشروط الواردة في هذه القوانين وعلى النحو السائف بيانه .

(فتوی رقم ۹۰ فی ۱۹۲۰/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۹۷۱/۱۳۷۱) .

(TAY)

هلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

الله المحلية ساتارة وتشقيل الرافق المعلية ساتارافق ذات الطبيعة الفاسسة • (هيئة المجتمات العبرائية المجديدة) •

المادة (٢) من قانون نظام الادارة المسلم دام ٢٧ لسنة ١٩٧٧ مـ تفتص وحدات الالهدة للحلية بأشاء والدرة جميع الرادق الرائعة من دائرتها ونيط بها في نطاق المحصاصها التي دائرة المادة المراقبة والمادة والدرة بها في نطاق المحصاصها حجيج الاقتصاصات التي تتركما الوزارات بمقتص القوانين واللوائح وذلك فيها عدا المراقبة شارة المحادة المحدد المحد

تبين للجمعية المبوبية ان تالون نظام الادارة المطيـة رقم ٣٤ المطية في حدود السياسة المله والخطة العامة للدولة انشاء وادارة المطية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وادارة جميع المرافق الوائمة في دائرتها . كما تتولى هذه الوحـدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمتتفى القوانين واللوائح المصول بها وذلك فيصا عدا المرافق القومية وذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهـورية ، وان المائة 17 من التاتون رقسم ٩٥ لسنة ١٩٧٩ في شسان المجتمـات المبرانية الجديدة تنص على أنه « الى أن يتم تسليم المجتمع المهرائي الجديد الى الحكم المحلى طبقا لأحكام الملاة . ه من هذا التانون ، يكون المهيئة والأمهزة والوحـدات التي تتبعها في سبيـل بالشريكية والمحداث التي تتبعها في سبيـل بالشرافية والمحداث التي تتبعها في سبيـل بالشرافية والمحداث المؤدرة هانونا بالرحـدات المائية الموادد المؤدن الموادد المائية الموادد الم

كما تغتص الهيئة بالمرافقة واصدار التراخيص اللازمة لانشه... واقلمة وادارة وتشغيل جبيع ما يدخل في اختصاصها من انشط و شهروجات وأحبال والبنية ومرافق وخليات وظلك كله ونقا للقواتين واللواتح والقرارات السنارية ، وأن قرار رئيس مجلس الوزراء رتم ٢٥٥ استة ١٩٨٥ تقد نص في ماحته الأولى على أن لا يعتبر مرفق المحلم من المرّافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق قانون الحكم المحلى لا ٤ وأن هذا القرار قد الغي بقرار رئيس بحسس الوزراء رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٥ الذي نصب عادته الأولى على ذلك صراحة ،

والسنفاد من ذلك حسيبا استقر عليه اغتاء الجبعية العبوبية حسلة / ٢٥٥/١/٥٩ ان المشرع اختص وحدات الادارة المحلية بانشاء وادارة جعيسج المرافق الواقعة غي دانريها ، وينام غير منالق اختصاصها جبيع الإختصاصهات ، التي تتولاها الوزارات ببقتضي القوانين واللوانج وذلك غيبا مدا المرافق القوبية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدها تسرار من رئيس الجمهورية ، ويصدور قانون المجتمعات العمرانية الجيدة المعراني المجتمع المعراني المجتمع المعرانية وذلك الي أن يتم المجليم المجتمع المعرانية وذلك الي أن يتم المجتمع المعراني المجتمع المعراني المجتمع المعرانية وذلك الي أن يتم المجتمع المعراني المجتمع المعراني المجتمع المعراني المجتمع المعراني المجتمع المعرانية وذلك الي أن يتم المجتمع المعراني المجتمع العراني المجتمع المعراني المجتمع المعراني المجتمع المعراني المجتمع المعراني المجتمع المعراني المحداث المحدا

واذا كان ذلك ، وكان مرفق المحاجر بعد حتى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٥ المسار اليه من المرافق المامة المطية وما يترتب على ذلك من آثار أهمها اختصاص وحدات الآدارة المطية بادارة هذا المرنق الا أنه بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٢ لسينة ١٩٨٥ الشار اليه والذي تنساول بالتحديد الطبيعة القانونية لمرفق المحلجر فاعتبره من المرافسق دات الطبيعة الخاصة غاته أعتبارا من تاريخ صدور هذا الترار يخرج مرفق المعاجر بين اختصاص المطيات شانه في ذلك شأن الرانق التومية وتنتقل تبعيته الى وزارة الصناعة باعتبارها القائمة على هذا المراق طبقسا المحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجيم والمساجر ، وبالتالى ينحسر اختصاص هيئة المجتمعات السرانية الجديدة عن ادارة جذا المرفق باعتبار أن اختصاصها في هذا الشأن يستعد من اختصاص المطيات ... واذا كان رئيس مجلس الوزراء قد اصدر بعد ناك القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه الذي ألغى بمقتضاه قراره رتم ٥٤٢ اسئة ١٩٨٥ ، غان الحال تعود الى ما كانت عليه تبل صدور القرار الملغي فيعود مرفق المحاجر الي وضعه الأول باعتباره من المرافق المعلية لا المرافق ذات الطبيعة الضاصة ، التي تختص الوحدات المعلية بادارتها وتشغيلها • ومن ثم ء تنتقل السلطات والمسلاميسات المقررة لهذه الوحدات الى الهيئة القائمة على المجتمعات الجديدة في نطَسلق. المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك الى أن يتم تسليم المجتمع العمراني. للجديد الى وحدات الادارة المحلية .

ولما كان ما تقدم > على الاختصاص بادارة وتشخيل المعاجر الواتعة. ف دائرة بدينة المبور بمسائطة الكليوبية يتعقد لميئسة المجتمسات. المعرانية الجديدة واجهزتها .

الالسلك

لتنهى رأى الجبعية العبوبية لقسبى الفتسوى والتشريسي الى المتسافى جهاز مدينة العبور بهيئة المجتمدات العبسرائية الجسديدة بادارة واستغلال المحاجر الواتمة في دائرة المدينة بمحافظة الطيوبية وذلك الى أن يتم تسليم المجتبع العبراني المجديد الى المحافظة .

ر فتوی دقم ۹۹۱ في ۲/۹/۱۲۹۱ چئسة ۲/۵/۱۹۹۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۲۸/۷ ی .

(YAV)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

هيئات علمة ... الهيئة المعربة العامة للمساحة .. حساب الحد الأعل الأجود •

_ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٥٠ ئستة ١٩٨٦ في شان العد الاتحل الاجور وما في حكمها في العكرمة ووحدات العكم فلاهل والهيئات وناؤسسات العامة وبنواء وميئات والهيئة ولهم وشركاته ... حساب العد الإعلى الاجور على اساس ما يستحق للمائل في سنة بيلادية كاملة مع اجراء محاسبته في شهر ديسمبر من كل سنة ... لا اجتهاد أمام صراحة التمي ووضوحه ... حساب الحد الاتحل الاجور أن تنتهي خدت خلال السنة يكون على اسامي.

تنص الملاة الثانية من التاتون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بسأن العد الإعلى للاجور وما غي حكمها في الحكومة ووحدات العسكم المصلي والهيئات والمؤسسات العسامة والشركات والجعميات على أن " يضم مجلس الوزراء الحد الأعلى لجموع ما يتقاشاه العليلون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العليات أو حافز أو بأي صمورة اخري » و يتنص المادة الإولى من قرار رئيس مجلس الوزداء رقم المحكومة ووحدات الحكم المحلي المعارفة المحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العلية وينوك المحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العلية وينوك الفي مبينا المحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات المادة الإعلى عشرين وحدات الحكم المحلي أو المهيئات العلية وينوك المحكومة المحكوم

وتنص المادة الثالثة من ذات الترار على أن « بحسب الحد الأعلى. على أساس ما يستحقه المامل في سنة ميلادية كاملة وتجرى المعاسبة في تمهية كيسمبر من كل سنة ٠٠ » ٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع خاط في القانون رقم 1.0 اسفة 1100 أ الشار اليه بجلس الوزراء سلطة تحديد الحد الأعلى للأجور وما في مكمها المعالمين في الحكومة وغيرها من الجهات الأخرى المنصوصي. علية ، وتنفيذا لهذا المتويض أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رتم 110 لسنة 14۸٦ بتحديد الحد الاعلى اجبوع ما يجوز أن يتقاضاه أى من العليلين المخاطبين بإحكامه بأية ضية وبأية صورة وبالع اعشريتن المخاطبين باحسامه هذا الجد الاعلى على السامن بأ يستحق المهامل في سنة ميلادية كاملة وعلى أن تجرى الماسية في شهر بيسسمبر من كل علم م

وبن حيث إنّ الشرع نص مراحة في المائدة الثالثة من الترار رقم 10 لبينة ١٩٨٦ المشار اليه على حساب الحد، الأعلى للأجور على اساس ما يستحق للعامل في سنة ميلادية كأملة مع اجراء محاسبته في شهر ديسمبر من كل سنة وكانت القاعدة أنه لا اجتهاد في حالة صراحة النص ووضوحه ومن ثم تكون المبرة فراهبيع الإجوال في هسلب هذا الحد الاتمي بمجموع ما يستحق للعابل في سنة المحاسبة سواء تحقق ذلك الابراد المستحق للعامل بصفة دورية ومنظمة ومقادير متساويبة أو ببقادير متباينة بصفة اصلية أو عرضية أو استَحق له دُفعة واحدُه وسواء تحقق هذا الايراد أو الدخل في بداية السنة أو في نهايتها فالأمر سيان باعتبار أن وحدة الحساب الزمنية التي اعتد بها المشرع مي السنة الميلادية الكاملة وبناء عليه مان القول بتقسيم الجد الأعسل للأجور المسبوح به تاتونا عند اجراء الحاسبة على أساس عدد اشهر السنة اليلانة أو على اساس نسبة الدة التي تضاهب المسامل في المُدبة بالنظر الني سنة المحاسبة اذا ما ترك الخدمة قبل نهاية هذ السنة لأي سبب من الأسباب يتعارض مع صراحة النصوص ويتضب تحديدا وتقييدا لقيبة الدخل الشبرى الذي يجوز أن يستحق للماسط شهريا وهو أمر لا سند له من القانون ويجاني الواقع في كثير مر الأحيان تتيبة الدخل الشهرى بالنسبة لهمش الطموانف من العاطع فقتلف باختلاف ما يؤدونه من أعمال ومن ثم فاته من غير المتبول تقيد هذا الدخسل بحسدود معينة مادام ما يستحسق اللحكامل في ينهايمة الدها. لا يجاوز الحد الأملى اللجور المقرر الماليقة من ذات الما مذاك أن منا ، يُرْلُ العلمِ إِنْ صور الم

ولا ينال من ذلك أن الجمعية المعودية المهمية المنهم المنتوى والتهمة منبق أن أنتهت بطستها النبعدة في ١٨٨٧/٤/١ اليونان جهراس المهم المعلى خلال الهيئة المعلى المهمية المعلى المهمية المعلى المهم المعلى المعلى

اليه انها المتصر الأمر مقط على بيان كيفية اجراء تلك المحاسبة في المدة من تاريخ العمل بذلك القرار وحتى نهاية العام الذى صدر فيه .

وترتيبا على بدلقتم ولما كين الثابت أن أنهال المروضة حالته ثد التهت حديثه لبلوعه السن المررة لانتهاء الحديث في ١٩٦٠/١/٣٠ ومن ثم مانه يتمين إلا يجاوز بها استحق له خلال الفترة من يداية الهام الملادي وحتى أنهاء خديثه الحد الأعلى الأجور المترب مانونا البالسخ مقدارة تشرين الف جدية سنويا وذلك عدد اجراء الحاسبة في نهايسة العام مدد العام مدد العام العام المدد المحاسبة في نهايسة العام العام المدد المحاسبة في نهايسة العام العام

· 41 - 151 ...

ابْتَهِي راي الجبعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى آن حساب الحد الأعلى للأجور أن تنهى خديثه خلال السنة يكون على اساس الحد الأعلى المترر تانونا في سنة ميلادية كابلة ،

ر فتوی رقم ه۵ه فی ۲۷/٥/٥/۱ چلسة ۱۹۹۰/٥/۱۹ ملف رقم ۱۹۹۰/۵/۸۱ ←

(144)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

عاملون مدنيون بالدولة _ اجازات _ اجازة اعتيادية _ القابل الثقدي لرصيد الأجازات الاعتيادية -

المادة (١٥) من القانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنين بالدولة المعلل بالقانون رقم ١٥٠ أسنة ١٩٧٨ – خدد الشرع كيفية تعويض من انتها خدمته دون استغلا منجهد دسيله من الإجازات الاعتبادية إيا كان سبب تكوين هذا الرسيد _ يتم متعه أجره الأسساس الذي كان يتقاضاه عند انتها، الخدمة بها لا يجاوز أجر الالاة أشهر — حق العامل في تكرو صرف مقابل درسيد اجازاته الاعتبادية المستحق له عند أنها، خدمته لا يتقيد الله بعدم تجاوز المحد الألحى القرد كه وهو ثلاثة أشهر طوال منذ حياته الوظيفية إيا كان عدد رات أنها، خدمته - تطبيق -

استعرضت الجبعية العبوبية غنواها السابنة الصادرة بجلسة المهادرة بجلسة المهادرة بخلسة دانسة دانس دانس المهال دة حياته الوظيفية وتبينت أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١١٥٨ بنظام المهالين المنبين بالدولة المعلل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « للمهال الحق في أجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبة الرسمية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الهزراء ٥٠ » .

وتنص المادة (٦٥) من ذات التاتون على أن « يستحق المابل المبادة اعتيادية سنوية بأجر كابل لا يدخل في حسابها أيام عطسلات الإعباد والمناسبات الرسمية غيها عدا العطلات الاسبوعية وذلك على الوجه التالى :

 ١ -- ١٥ يوما في السنة الأولى وذلك بعد مضى ستة أشهر من تاريخ تسلمه العبل ،

٢ _ ٢١ يوما لمن أمضى سسنة كاملة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠

ولا يجوز تقصير أو تأجيل الأجازة الاعتيادية أو أنهاؤها الا لأسباب قومية تقتضيها مصلحة ألمبل ،

ويجب في جميع الأحوال التصريح بلجازة اعتيادية لمدة سنة أيام متسلة ، ويمتفظ العليل برصيد اجازته الاعتيادية على أنه لا يجوز أن يحصل على أجازة اعتيادية من هذا الرصيد بما يجاوز ستين يوما .
في المبنة بالاضافة الى الاجازة الاعتيادية المستحقة لمه عن تلك المسـنة .
غاذا انتهت خدمة العابل قبل استنفاذ رصيده من الاجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد اجره الاساسى الذى كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يتجاوز أجر ثلاثة أشهر » .

ومفاد ما تقدم أنه ولئن كانت الأجازة الاعتبادية المنوعة الأحر تمتبر طبقا لأمكام القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ الشار اليه حما لثمامل وأمرا ضروريا لاستعادة نشاطه ولا يجوز حرماته منها الا أن المشرع نظم بالقانون المشار اليه أوضاع وشروط الحصول على هذه الأجازة بها يضمن حق العاهل وبمسا لا يخل بذات الوقت بحسن سبر وانتظام العمل غصد مدة الأجازة السنوية التي يجوز له الحصول عليها بحيث تختلف باختلاف مدة خدمته ومنح السلطة المختصة حق تحديد الوقت الذي يجوز عيه التصريح للعامل بالقيام بأجازاته الاعتبادية وذلك بما يتنق مع طبيعة وظروف العبل بكل جهة على انه أوجب عليها في جبيع الأحوال ضرورة التصريح للعامل بأجازة اعتيادية سنوية لمدة ستة أيآم متصلة كما نظم أيضا كينية ترحيل رصيد الاجازات المنجدة للعامل خلال مدة خدمته من عام الى آخر وحدد مدة الأجازة التي يجوز له الحصول عليها من ذلك الرصيد في سنة واحدة بحيث لا تجساوز سنين يوسسا بالاضافة الى الأجازة الاعتبادية المستحقة له عن تلك السنة وكذاسك الآثار المالية المترتبة على عدم استنفاذ هذا الرصيد عند انتهاء الخدمة وذلك بأن يتم تعويض من انتهت خدمته دون استنفاذ متجمد رصيده من الإجازات الاعتيادية أيا كان سبب تكوين هذا الرسيد أى سواء كان راجعا الى عدم حصول العلمل على الأجازة السنوية المتررة له بسبب ظروف الممل او بسبب ظرونه الخاصة وذلك بأن يتم منصه أجره الأساسي بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشمر .

واذا كان المشرع قد ريط استحقاق هذا العابل بلتهاء الخدسة دون تحديد سبب هذا الانتهاء قانه قد وضدع حدا أقعى لما يجسود أن يتقاضاه بحيث لا يجاوز أجره الأساسى عن ثلاثة أشهر .

ولما كان تجديد رصيد الأجازات المتسار اليها لا يتحقق طبقا للمجرى اللمادي الماور وطبقا للنظام المقرر للاجازات الا بعد حياة وظينيسة الحويلة تعميم بتكرين ذلك الرصيد ومن ثم فان ارادة المشرع تكسون قمد التجهت بطبيعة الأمر الى جعل المقابل المقرر تماونا عن متجد رصيم

الإجازات المشار اليها بحده الاتمى هو غلية ما يمكن صرفه للمامل طوال مدة حياته الوظيفية عند انهاء خدمته .

وبدارة أخرى فإن من انتها خدمته لأى سهديكان وحمسل عسلى الحد الأتفى لذلك المقابل لا يجوز له أذا أميد تعييته وأنتها ختيته مرة أخرى أن يحصل على إى مقابل عبا يكون قد تجيد له من الأجازات الاعتيادية عن بدة خديته الثانية أبا إذا كان به حصل عليه عند أنتها بدة خديته الأولى أقل من الحد الأتمى المترر تانونا غانه يجوز له عند انتهاء خديته في المرة الثانية أن يصرف ما يستكبل به تلسك الضحد الاعتمى اذابها كان له رهبد من الإجازات يسمح بذلك .

والقول بغير ذلك بن شانه أن يؤدى ألى الاخلال بهذا. المساورة بين العالمين المساوين في الجقوق والمراكز القانونية بقد يكون النهاء خدمة العالم في أحدى المراحد السبب يرجع الى سلوكه غير التهوي ويترتب على تكوار الصرف في هذه الحالة دون براعاة الحد الاتمى أن يكون وضع هذا العالم الفصل بن ذلك الذى استبر بالعمل ولم تنته خدمته الا بالاحالة الى المعاش للوغه السن المقانونية كما أن مثل فلك القول قد يدنع بالعالم الى التضحية باخزاته بن أجل الخصول حلى الله تلك المقابل وي منطقية لم يقصدها المشرع أو نتيجة الى ارائته بضلاعا عالم يؤدى اليه ذلك بن أهدار الحكة التي بن أجلهسا قروت تلك الاجازات وهي المكمة التي تتمثل في ضرورة قهسود المسامل المسامل

وبناء عليه غانه لكل الاعتبارات المتقدة غان حق العلمل في تكراد صرف مقابل رصيد اجلزاته الاعتبادية المستحق له عند الهساء خدمته لا ينتيد الا بعدم تجاوز الحد الاقصى المترر له وهو ٣ السهر طوال مدة حياته الوظيفية أيا كان عدد مرات أنهاء خدمته ،

الإسسى

انتهى رأى الجمعية المونية لقسمى الفتوى والتشريع أنه مسن المجاز تكرار مرب المقابل الفقدى ارصيد الاجازات الاعتبادية عن مدد الخدمة الا أنه لا يجوز أن يجاوز مجموع ما يسرف من هذا المقابل الجرء الاساسى عن ثلاثة أشهر طوال المنه الخدمة .

(PAY)

(جلسة ١٦ من مايو سنة ، ١٩٩٠)

هيئات قضائية _ اعضاؤها _ انتهاء الغدمة _ معاش _ تلمين اجتماعي ،

المادة 19 من قانون السلطة القضائية وفي 29 لسنة 1977 ، للدد وقع 197 من الموت وقد مهلس الدولة وقع 197 من استيناه المضائية اللاين يتلفون معلس الدولة وقع 1970 من استيناه المضائ القضائية اللاين يتلفون سن السنين خلال اقطاء القضائي حتى انتهاء خلاا العام لا يعد معا للخاصة أو استعوال أنها بعد سن السنين مع حد المقرة لا تصب في العاشي ولا تحقل بعض احكام في التناهين الاجتماعي من المقانون وقع 29 لسنة 1970 بضعيا الوزير إلى فانون التناهين الاجتماعي المؤلف المنافق المؤلف المنافق المؤلف المنافق المستئناة من حكم الفارة الأخراء الأدراء الدين المتعاملية الاجتماعية المستئناة المستئناة من حكم الفارة الرئيزة والأجراء وأواب الوزراء من حيث الماش من المال المنافق الدين المنافق اللابنية الاجتماعية المستورية العلما بعديد في قانون التناس الاجتماعية المستورية العلما بعديد في قانون التناس المنافق المنافقة المنافق المنافقة المن

استعرضت الجمعية العمومية احكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي نصت مادته رقم (١٩) على أنه ١ استثناء من احكام قوانين الماشات ٤ لا يجوز أن يبتى قُ وظيفة القضاء أو يمين نيها من جاوز عبره الستين سنة ميلادية ، وقد استبدل بهذه المادة نص المادة الحالي بمقتضى التسانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٢ حيث اخساف المشرع الفقرة الثانيسية من المادة (١٩٠٠). بُهٰذَا المتعديل والتي تقص على الله و ومع ذلك اذا كان بلوغ التاضي تندى المتقاعد في المعترة المن الول الكتويز ألن اول يوليو مانه ببتي في الخدينة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تترير الماشرة الو المكافأة 6 كما استعر شنك الجهنية نفل البند و ثانيا) من قواعظ المعنيل الجدول المرتباف المافق الثانين النعامة العصائية التي تنص عملي أن لا يتعابل ولينيم محكمة النتمن معابلة الوزير من عبت العاش » وتعست الفقرة الأخيرة من ذاك القواعد المصافة بالقانون رقم ١٧ لسنة 197 أ بتنحيل بمني المكام فواتلين الهيئات التصالية على انه « يستمال المضَّاوَ اللَّيْ يَبِيلُمُ امْرِ تَبِّهُ المَايَةِ أَمْرَ بُوطُ الوَّطِيقَةُ التي يَصْفُلُهَ السلامة المترزة للوطلية الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه مُهاية مُربُوط اللوظيفة الأعلى وق هذه الحالة بستحق البدلات بالندات

(نقررة للهذه الوظيفة » كمسا استعرضت الجمعية المادة (١٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ التي نصت على أنه « استثناء من أحكام قوانين الماشات لا يجوز أن يبقى عضوا بمجلس الدولة من جاوز عبره ستين سنة ميلادية » وأصبحت تنص بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسفة ١٩٧٢ بالاضافسة الى الأحكام السابقة على أنه « ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سسن التقاعد في الفترة من أول اكتوبر إلى أول يوليو غانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقسدير المساش أو المكافاة » ونص البند ثانيا من قواعد تطبيق جدول الرتبات اللحق مالقانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٢ على أن « يعامل رئيس مجلس الدوله معليلة الوزير، من حيث الماش » واستعرضت الجمعية أحكام قانون التامين الاجتماعي المسادر بالقانون رتم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الذي نصت مادته رقم (٢١) على أن « يسوى معاش المؤمن عليه الذي شيفل منصب وزير ونائب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه » ونصت مادته رقم (. }) المستبطة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أنه « أذا عاد ساحب المعاش الى عمل يخضمه لأحكام هذا التابين أو لأحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مترر وفقا لقانون 6 بؤتف صرف معاشمه اعتبارا من أول الشمهر التألى وذلك حتى تاريخ ايتهاء خدمته بالجهات المشار اليها أو بلوغه الننن المتصوص عليهسا عالنند () بن المادة (١٨) أيهما أسبق . .

ولا تسرى اهكام هذا التابين في شأن المؤين عليه لذا تجاوزته سنه السنين وذلك عيا عدا من تبد كنيته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المسار اليهم في البند (١) من المسادة (٣) وكذلك المحالات المنصوص عليها في المواد ٣١ و ١٦٣ و ١٦٣ ويصرف المعاش في هذه الحالة من اول الشهر الذي تنتهى فيه الخدمة » .

كما استعرضت الجمعية قرار الحكمة المستررية العلياً في طلب التنصير رقم (٣) لسنة ٨ ق الذي قضى ــ للأسباب الواردة عبه بانه ق تطبيق احكام المادة (٣١) من قانون التابين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ يعتبر ثائب رئيس محكمة النفض ومن يه درجته من اعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويحال مملئتة من حين المعشل المستحق عن الاجر الاسسامي والمسائل المستحق عن الاجر الاسسامي والمسائل المستحق عن الاجر الاسسامي والمسائل المستحق عن الاجر الاسسامي والمسائل

محكمة النقض كما يعتبر نالاب رئيس محكمة الاستثناف ومن في درجنه من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نالب الوزيسر ويمسلل مماملته من حيث المماش المستحق عن الأجر الاسساسي والمساش المستحق عن الأجر المتغير وفلك مغذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير ولو كان بلوغ العضو المرتب المائل في الحالتين اعبالا لنس المقسرة الأخيرة من تواعد تطبيق بعداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ الخيرة من تواعد تطبيق بعداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ ليسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات التضائية .

وقد انتهت الجمعية الى أن مقاد ما تقدم أن المشرع تد استيتى بمقتضى التمديل الذي أدخله على أحكام المادة ٦٩ من مسون السلطة التضائية بمثتضى القانون رقم ٩٤ لنسنة ١٩٧٢ والتعديل الذي الخله على أحكام المادة ١٢٣ من تانون مجلس الدولة بمنتضى القانون رهم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ كما سلف البيان بالخصة عضو الهيئة التضائية الدي يبلغ سن الستين خلال العام القضائي حتى انتهاء هــذا العــام (١) مستهدما ومقا للثابت من الأعمال التحضيرية لتاتوني السلطة التضائية ومجلس الدولة تحتيق حسن سير المبل خلال السنة القضائية بالمحاكم وبغيرها من مجالات العمل في الهيئات القضيائية المفتلفة وعدم اضطرابه خلال السنة القضائية نتيجة لاتتهاء خدمة بعض اعضائها ببلوغ سن الستين خلالها وبناء على صريح عبارة النصوص والحكمة التي تغياها المشرع من استبقاء الأعضاء بالهيئات القضائية الذين يبلغون سن الستين خلالها غان هذا الاستبقاء _ حسبما استقر عليه اغتاء هذه الجمعية وتضاء اللحكمة الادارية الطيا _ لا يعد (٢) مدا للخدمة أو استبرارا لها بعد سن الستين عالمركز التقاعدي يتعدد - في المخدمة هذه الحالة ... حتما وبقوة القانون غور بلوغ سن الستين ولا يغير من فللله أن يبعى العضو في الخدمة بعد بلوغه هذه السن لحين انتهاء السنة القضائبة وبن ثم مهذه الفترة لا تحسب في المعاش ولا تدخسل بالتالى ضبن مدد الاشتراك في التابين وذلك وغنسا لصريح عبسارات نصوص قوانين الهيئات القضائية التي قضت بعدم حساب تلك المدة في تغدير الماشي أو الكامّاة .

 ⁽١) النكرة الايضاعية للاقتراح لمشرزع قالون رام ١٩ و ٥٠ المسنة ١٩٧٣ النشرة التشريعية العدد السابع بوليو سنة ١٣ وملحي اكتوبر من ١٣٨١ ومن ١٣٨٩ ٠

⁽۲) الاترى البعمية العمومية رقم ۲۲۸ بتاريخ ۲۲/۲/۸۲ ملف رقم ۲۸۲/۲/۸۱ وقترى البعمية رقم ۲۰۱۱ بتاريخ ۲۲/۲/۸۱ وقترى البعمية رقم ۲۰۱۱ بتاريخ ۲۲/۲/۸۱ ملف رقم ۲۲۷ بتاريخ ۲۲/۲/۸۱ ملف رقم ۲۲۷ بتاريخ ۲۲/۲/۸۱ ملف رقم ۲۲ استة ۲۷ الادارية العليسا غي الطفن رقم ۲ استة ۲۷ تن الهادر بجلسة ۲۲/۲/۱۸۱ ۱۸۸۰

ولما كان قانون التأبين الاجتماعي في أول صدوره عام ١٩٧٥ يتنق وحكم المادة (١٩) من قانون السلطة القضائية والمادة (١٢٣) من عانون مجلس الدولة حيث كانت الفقرة الأخيرة من نص المادة (٠٠) والمجزر التانب الانتفاع لتاوي الشمخوخة والمجزر والوفاة سلوغ المؤون عليه سن السنين وقد ورد هذا الحكم عاما لجيع المؤمن عليم عيما عدا المراد البيان السنكاء الدين ليس منهم اعتماد الهينات العلماتية ولا الوزراء الله من هم في درختهم إلى من بعالماون معالمتهم ، وحيث انه قد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠. بتعديل بعض اهكام قانون التامين الإجتماعي وقرير أضاية بعض الغنات الى الفئات الستثناة بن حَكم الفقرة الأخيرة بن المأدة (٤٠) سالفة البيان والني تشمل المعاملين بالمادة (٣١) بون ذات القانون اي الوزراء ونسواب الوزراء الذين شيغلوا منصب الوزير أو ماتب الوزير وبالنالي عقد اصبح بحق الهؤلاء الاستهرار في الانتقاع جناهين الشيخوخة والفخر والونناة أرغب مُجَاوِزُاهُمْ كُنتُن السنتين وَهُن خُيف أن هذا التعديل لا يقير من سالمت ما سَيقُ أَنَّ اسْتَقُرْتُ عَلِيهُ مُعَاوِي الْجَمْعِيةِ الغيومِيةِ وأَحْكُم المحكمة الادارية القليا على النحو سألف البيان وذلك اورود مدا الحكم الجديد فِي قَالُونَ 'التَّاتِينَ 'الأَكْتِبَاعَيُّ الذِّيُ مِلْتِينٍ فِي مُجِالِهُ طَاتُونًا عَامُهُ وَلَا تَسْمِ عُو أحكانه على أعضاء الهيئات الفشائية الإلهينا لم يرد بشائه للمن خاص ف العوامين المنظمة الشنونهم يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لنسنة ١٩٧٥ كامندار قانون التامين الاجتماعي من ا أنه يستمر المعسل بالزايا المقزرة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادر ابن أخاصة ، وبالتالئ مانه حيث لا يوجد ثمة شبك في قسوانين الهيئات القضائية تعتبر قوانين خاصة فيما تضمنته من احكام بالنسبية، لَمْن تسرى عليهم من أعضًاء أهدَّه الهيئات `. وحَيث إن ما وَرَّد في النفرَّةُ الأخيرةُ مِن نَصَ المَادة (. ٤٠) مِن قَانُونَ التامين الاجتماعي سالفسة البيان من استمرار انتفاع المؤمن عليه الذي يشعل منصب الوزير أن نائب الوزير بتامين الشيخوخة والمجز والوماة بعد بلوغه سن الستين واستبراره ب بالتألى في سداد الاستراكات المتررة لحين انتهاء خدمته

لا يمال الى التقاعد بناء على ظلك ولا يُجلل تعبيثه بعد بقوع أسنى الشعيد المنطقة المنطق

تضمت الحكية المجلسة به مواعلينو فلعة تراهها والهروب بيان وبعد الهوم

الذي دعت الى تقريرها أو التعارضها مسمع النمن المربع السوارد في القوانين الخاصة بهم لا تسرط على إعضاء الهيئات التصالية الذين تقضت المحكمة الدين بمعالمة في مرارها سالف البيان بمعالمة معالمة الوزراء ونواب الوزارء من هيث المائين ، وعليه يتوين القول بينسوية حمائلة من السبتين القول بينسوية حمائلة من السبتين التوليد من السبتين التوليد حمائلة المائين السبتين المائين السبتين السبتين المائين السبتين السبتين المائين المائين المائين المائين السبتين السبتين السبتين السبتين السبتين السبتين السبتين المائين الما

4 - 19

النتهت الجمعية المهومية التسمي الفتوى والتشريع الى أن خدمة عضو الهيئة التضائية تثنين بلوغة سن الستين وتطو درجته ايا كانت الوثينة التن هذا التأويخ والا كند الشيئة الفندية في هذا التأويخ والا كند المضائر الفنمة بعده ولا تحسب مدة الاستداء في الخدمة الناء المام التضائر مثى ٣٠ يونيو ضمن مدد الاستراك في المساش او المكافأة ولا يؤدى منها اى اشتراك المتابين الاجتماعي .

ر فتوى رقم 21ه في ٢٨/٥/٥٩٠ جلسة ٢٩/٥/٥/١ ملك رقم ٢٨٥/٦/٨١) ·

(19.2

(عليمة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠).

عجلس الدولة ... الهجهية المعومية القسمى القترى والتشريع ... اختصاصها ... صاحب الصافة في طلب الراي (دعوى ... شروف لولها ... شرف الصافة) -

المادة ٢٦/١م من قانون مجلس المحولة رقم 27 لسنة 1977 مـ اختصاص الجمعية المعومية بنقر المنازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات المساد اليها بالنص هو بديل عن استمال الدعوى كوسيلة لمعاية العقوق وفض المنازعات بين الجهات المساد اليها مـ يتحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب الصفة في التقافي طبقا للقانون وأن يوجه ال من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا مـ اسامى ذلك مـ المصافة شرط الأبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية العقوق مـ تطبيق ٠

تنص المادة ٦٦ من تانون مجلس الدولة الصادر بالتسانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ على أن « تختص الجبعية العبومية لتسبى المنوى والتثريع بلبداء الراى مسببا في المسائل والمضوعات الآتية (د) المنازعات التي تنشسا بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المهيئات المعلمة أو بين المهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها والبعض ، ويكون رأى الجبعية العبوميسة التسمى المنوى والتثريع في هذه المنازعات مازما للجانبين .

وبغاد ذلك أن اختصاص الجبعية المعوبية بنظر المنازعات بهن جهتين أو اكثر من الجهسات المشار اليهسا في البند د من المادة ٦٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحملية الحقوق وغض المنازعات بين الجهات المسسلر اليها وهو ما يحتم تقديم طلب عرض النزاع من صاحب السنة في التقاشي طبقاً للقانون ، وأن يوجه الى من يعثل الجهة الموجه اليها قانونا سم فالصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

ولما كان النزاع الماثل قد عرض على الجيمية العبوبية التسمي المنتوى والتشريع عن طريق مغوض مصلحة الجبارك بالقاهرة ، وهسور ليس صلحب صفة في تبثيل مصلحة الجبارك التي يبتلها رئيسها ، على النزاع يكون مقدما من فير ذي صفة مما يتمين معه عدم تبوله .

4 131

انتهت الجمعية العصومية القسمى الفترى والتشريع الى عصدم قبول النزاع .

ر فتوی رقم ۸۸۷ فی ۱۹۲۰/۱۹۶۰ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۰ ملف رقم ۱۹۲۰/۱۹۲۲ و .

(٢٩١) (چلسبة برا من مايو سنة ١٩٩٠)

ي . سفك ديلوماسي وللمدل بد. ترتيب الأقدية بكاء عل حكم في ديون تيبوية (قرار إداري بد قدمنة :

_ قاتون مجلس الدولة الحساب بالقاتون رقم 22 لسنة 1977 _ عدم تعرض الحكم في معود مجلس الحكم الحكم موضوع الحق المطالب به مؤده أن تطلب هذا الحكم والله الحكم والله المحكم المباشرة تتحض في التزم جهة الادارة بارجاح ترليب الحديثة المحكم الهداء المحكم المباشرة تعديل ترليب في المحكم المباشرة تعديل تركيب الحديثة المحكم المحكم المحكم المباشرة تعديل تركيب الخديثية المحكم عن المحكم عن المحكم عن المحكم المحكم عن المحكم المحكم

استعرضت الجمعية العبوبية الحكم الصادر من محكمة التضاء الادارى في الدعوى رقم ١٩٠١ لمنة ٣٧ ق بجلسسة ١٩٨٨/٦/١٩ وتبيئت أنه حكم في دعوى « تسوية حالة وطيفية » لكونه لم يتعرض في منطوقه أو اسبابه الاضاء أية قرارات أدارية تتعلق بدوضوع الحق الطالب به .

ولما كأن ألليت كمن الأوراق كان تزارة الخاربية لم تطمن في هذا الحكم أمام المحكمة الادارية الطيل الميماد المترد طبقا النص المدادة ؟ من قانون مجلس الدولة رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ ، ومن ثم نقد أصبح حكما نهاتيا خائرا لقوة الشيء المقضى عنيه .

ومتى كان المكم العروض بروهب معادر في دعوى تعدوي تعدوي تعدوي تعدوي قد تقص في منطوقة و باحتيالة المستعين مده ... و ... في أرجاع السنية المستعين النصو المذى كاتا عليه في وظيفة ملحق بوزارة الخارجية بين دغمة تعيينها مع ما يترتب عسلي ذلك من أثار . ، وجاء بالأسباب الرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا و رذلك بأن يكون ترتيب المدعى (الأول) في الاقديمة الثابن والعشرين والمدعى (الذاتى) الثابن عشم » . غان متنفى تنفيذ هذا المسكم

واتّناره الباشرة تتصر في التزام جهة الادارة بارجاع ترتيب اقديب المحكوم لهنا في ادني درجات وطائف السلك الدبلوماسي « وطنية ملحق» على النحو الذي بينه الحكم وصرف الفروق المالية لهما — ان وجدت صوابس من آثار الحكم المباشرة تعديل ترتيب المحكوم لهما قد طلبا الوظائف الأعلى بشنكل تلقلتي — حتى وان كان المحكوم لهما قد طلبا ذلك في صحيفة الدعوى — اذ إن هذا التعديل بعد بمنابة طمن بالفاه ترارات الترقية الذي تبت الى هذه الوظائف دون مراعاة اقديبتهما المجددة التي المحتوم بالمحكم أو فلك يتطلب بحث كالمسلم المطروف والقواعد القانونية المحيطة بهذه القرارات الادارية ومقارنة عالم المقرف والقواعد القانونية المحيطة بهذه القرارات الادارية ومقارنة على يتعرض لهما بحالة زملائهما المرقين و والثابت أن الحكم المذكور لم غلا يعتبر من آثار انتفيذه المباشرة تعديل اقدمية المحكوم لهما في الوظائف غلا يعتبر من آثار انفرة الحكم يفتح لهما باب الطمن على القرارات الادارية المشار الديها . الامل المها و

والمستقر عليه ... في قضاء المحكمة الادارية العليا ... ان مواعيد واجراءات الطمن القضائي طبقا للبادة ؟٢ من قاتون مجلس الدولة المشار اليه تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور الحسكم في دعسوى التسوية ، فيتظلم المحكوم له ... كتاءدة علية ... من هذه القرارات خلال الستين يوما الثالية اصدور الحكم ، غان لم تستجب جهة الادارة لتظلمه صراحة أو ضبئا ، غطيه أن يتيم دعواه خلال الستين يوما التي تتلوها . أما اذا تقاعس المحكوم له عن التظلم واقلة دعواه في المواعيد المقرر أفي هذا المعنى المحكوم الادارية العلى الطمن رقم ١٠٠٦ تمديل (في هذا المعنى المحكمة الادارية العليا في الطمن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٨٦/٢/١٦) .

واذ لم يثبت من الأوراق - في الحالة المعروضة - أن المحكوم لهما قد تظلما أو طعنا بعد صدور حكم محكمة التفساء الادارى بتساريخ المسلك الدارى بتساريخ المسلك الدبلوماسي التي تطو وظيفة ملحق ، ومن ثم غلن هذه القرارات تكون قد اكتسبت حصانة تهنع المسلس بها ، وبالتلى غلا يجوز لهما المطالبة بتعديا لل تعديا في هذه الوظائف ،

<u>d 131</u>

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الإلم المترتبة على تنفيذ الحكم المسادر من محكمة القساء الادارى في

الدموى رقم ۱۹۰۱ لسنة ۲۲ ق بطسة ۱۹۸۰/۱۷۳ تتتمر على تمديل اقدية المحكوم لهما في وظيفة ملحق بوزارة الخارجية دون غيرها بن الوظائف الأعلى ٤ وصرف الفروق الملاية لها ... ان وجدت ... وذلك على النحو السلاف بيات... .

و فتوی رقم ۲۱۲ فی ۲۱/۱/۱۹۰ جلسة ۲۱/۵/۱۹۰ ملف رقم ۲۱۸/۲/۸۲) •

(YAY)

(علسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠)

شولا _ البنك الرئيس للتنمية والالتمان الزراعي .. صرف نسبة من الأدباح للعابلين به •

القانون رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۷۳ في شان البنك الرئيس للتنصة والاتمان الزرامي القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۳ في شان حيات اقطاع العام وضر الانه - البنك الرئيس للتنمية
والائمان الزراعي تتوافر له - من النامية الموضوعية - مقومات حيات القطاع العام
- اساسي ذلك - المخافر الملكام القانوني القرر كل منها في عدة عناصر اساسية - تيجة
ذلك - البنك الرئيسي يعد من حيات القطاع العام التشاة بمنتفي قانون فلاسي - سياب
دوجها قوانين خاصة فيها لم يرد بشانه نمي خاص في هذه القوانين - القانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۸۳ على حيات القطاع العام المنشاه
لسنة ۱۹۸۳ قضي صراحة بان يكون للعلماني بهيات القطاع العام التي تباش نشاط بلفسط
لسنة والاتمان الزراع التي تعطفها للك الهيئات - تيجة ذلك - يعق للعاملين بالبنك الرئيس
التي يزاولها بذاته ووقا للشروط والقواعد المارية في القانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۸۳

(احالة _ هيئات القطاع المام) •

استعرضت الحيمية العبوبية اللهة (٥) بن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ مانشاء المؤسسة العابة للائتيان الزراعي والتعساوني والبنوك التابعة لها بالحافظات التي تنس على أن « تحول غروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني في المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعي والتماوني في شكل شركات مساهبة تأمسة المؤسسة " ، كما استعرضت المادة (1) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البغك الرئيسي للتنهية والائتمان الزراعي التي تنص على أن ﴿ تحولُمُ المؤسسة المصرية العلمة للائتمان الزراعي والتعلوني الى هيئة علمسة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك الرئيسي للتنبية والائتمان الزراعي » ويتبع وزير الزراعة ، وتتبع بنوك التسليف الزراعي والتعاوني العالية بالمعافظات والمنشأة طبقا الأعكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسي ، ٥ وشسمي بنوك التنبيسة الزراعية » وتتولى تحقيق افرانس البنك الرئيسي في النطاق الذي يحدده لها ، وتنشىء هذه البنوك طبقا لما يقرره البنك الرئيسي وحدات تابعة لها في المدن والقرى تسمى بنوك القرى .. » والمادة (٥) من ذات القاتون التي تنص على أن « تعتبر أبوال البنك الرئيسي التنبية والاتتمان الزراعي لبوالا سلوكة للدولة لمكية شاسة » . والمادة ٧ منه التي تنص على أن « تتكون موارد البنك الرئيسي للتنبية والانتبسان الزراعي من :

١ حصيلة اوجه النشاط التي يباشرها .

ه ... مانى ارباح البنوك التابعة له بعد انتطاع ما نقرر تكوينه من احتياطيات ومخصصات » • والمسادة (١٣) التي تنص على ان « يتولى البنك الرئيسي التخطيط المركزي للائتمان الزراعي والتبويل التعاوني على مسترى الجمهورية ومتابعة برامجه ورقابة تنفيسنده في اطل السماسة العلمة للدولة. ، والعمل على تبويل هذا الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الانتاج سواء بالاستيراد أو من الانتاج المحلى ووضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأحل ، كما يتولى وضع سياسة دعسم المنشآت التي تعبل لنفعة الزراعة والتعاون وتقديم التبويل والخدمات المصرفية للوحدات المطية ومشروعات الجمعيات الزراعية على اختلافة اغراضها والتيام بجبيع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الاستيراد في محيالات نشيباط البنك » والمادة (١٥) التي تنص على أن « يخسول مجلس ادارة البنك الرئيسي سلطات الجمعية العبومية بالنسبة للبنوك التابعة له وذلك نيما يتعلق بالمسائل الآتية ... » . والمادة (۲۰) التي تنص على ان « تسرى على البنك السرئيسي والبنسوك الناممة له أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتهان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المسرى والجهاز المصرفي وذلك نبها لم يرد بشأنه نص خاص في هذا التباتون، •

وكذلك استعرضت المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقسم 17 لسنة 1947 في شان هيئات القطاع العام وشركاته التي تنص عسلي القوانين أو تراب على تطبيق أحكام هذا القانون الأخلال بها تشسينته القوانين أو ترابات رئيس الجمهورية من أنظية خاسة لبمض هيئات أو مؤسسات أو شركات القطاع العام وتسرى أحسكامه على هذه الجمهات نميها لم يرد به نص خاص في تلك القوانين أو القرارات » والألدة (1) من القانون المذكور التي تنص على أن « تقوم هيئات التماع العام في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشاركة في نفية الاقتصاد القومي والمعل على تحقيق أهداف خطة المتناق المعالمة المعابة المعابة المعابة المعابة المعابة المعابة المعابة المعابة المعابة بيئة القطاع السام بقراء النفية التطاع السام بقراء النفية القطاع السام بقراء

من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتباريسة وتعتبر مسن الشخاص القانون العلم ويحدد القرار الصادر باتشاها :

. 1

۱ - نصيبها في صانعي أرباخ شركاتها الذي ينترر نوزيمها ٥٠ » والمادة (٨) الذي تنص على أن « ٥٠٠ يختص ججلس ادارة الهيئة بالنظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس مجلس الادارة عرضه على المجلس من مسائل تنطق بالهيئة أو بالشركات الذي تشرف عليها وكذلك بما يأتي :

1 — اقرار الخطط والاهداف المابة لكل شركة أو لمجبوعة من الشركات التي تشرف عليها طبقا للسباسة العابة للدولة وفي اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ٠٠ » والمادة (١٤) التي تنص على أن « وتعتبر أبوال الهيئة من الأبوال المبلوكة للدولسة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بانشائها . . » منذا القانون على المعلمين بهيئات القطاع العام التي تباشر النشاط المنسبها) وفقا للضوابط التي يصدر بها تسرار من رئيس مجسلس الموزراء » و والمدة ١٧ التي تنص على أن « شركة القطاع العام وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا للسياسة العلبة للدولة وخطة المساهبة » والمحدة والاجتماعية ، ويجب أن تنضد شسكل الشركسة المساهبة » . والملدة ٢٤ التي تنص على أن « يكون للعلمان بالشركة المساهبة » . والملدة ٢٤ التي تنص على أن « يكون للعلمان بالشركة المسبوبة » . والملادة ٢٤ التي تنص على أن « يكون للعلمان بالشركة المسبوبة » . والملدة ٢٤ التي تنص على أن « يكون للعلمان بالشركة واستهدا به مقرار من رئيس مجلس الوزراء . . » » .

واستظهرت الجمعية مها تقدم أن المشرع في القسانون رقم ١١٧ السنة ١٩٧٦ المشار الله قد قرر تحويل المؤسسة المصرية العسامة الانتمان الزراعي والتماوني الى هيئة علمة تلبضة لهسا شخصيسة اعتبارية مستقلة تسمى « البنك الرئيسي للتنمية والانتمان الزراعي » » يتبعها بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات والمنشأة في شكل شركات يتبعها جنوك التنمية الزراعية بالمحافظات والمنشأة في شكل شركات وساهمة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر . ويباشر

البنك الرئيسى بذاته دورا اقتصاديا هاما حيث يتولى التخطيط المركزى للائتمان الزراعي والتهويل التعاوني على مستوى الجمهورية ، ومتابعة براجه ورقابة تثنيذه في اطار السياسة العابة للدولة والعمل عسلي تحويل هذا الائتمان ، كما يتولى التمويل والخدمات المرغيبة لموصدات المشروعية على اختلاف اغراضها والقيام بهجميع الاعسال المصرفية لخدمة اغراض الاستيراد في مجالات نشساط البنك . وكذلك يتوم بالاشراف على بنوك التنهية الزراعية التابعسة له بالمحافظات والتي تتولى تحقيق اغراض البنك الرئيسي في النطاق الذي يحدد لها .

هذا وقد حدد المشرع في القانون رتم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المسار اليه موارد البنك الرئيسي ومن بينها مساقي ارباح البنوك التابعة له بعد انتطاع ما تقرر تكوينه في احتياطيات ومخصصات ، كما اعتبسر أموال البنك اموالا مطوكة للدولة ملكية خاصة .

ولما كان تانون هيئات التطاع العام وشركانه رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ قد حدد دور هذه الهيئات في انها تتولى في مجال نشاطها ومن خسلال شركات القطاع العام « المساهمة » التابعة لها » المشاركة في تنبية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق اهداف خطة التنبية طبقا المسياسة العلمة للدولة ، وقد منح المشرع في القانون المذكور تلك الهيئات المشخصية الاعتبارية واعتبرها من اشخاص القانون العام » وأجساز لها ان تباشر بنفسها نشاطا اقتصاديا معينا طبقا للشروط والفسوابط المقررة في قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشائها ، كيا حدد المشرع المعلق اشراف هذه الهيئات على شركات القطاع العام التابعة لها ، ونعى على الموارد المالية للهيئات المذكورة ومن ضميفه على على الموارد المالية للهيئات المذكورة ومن ضميفة على عمافي أرباح شركاتها التي يتقرد توزيعها » واعتبر امدوال الهيئات الموالا بملوكة للدولة الملكية خلصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القدرار الجمهوري الصادر بانشاء الهيئة »

واذ يبين مما تقدم أن البنك الرئيسي للتنبية والانتبسان الزراعي تتوافر له ... من الناحية الموضوعية ... مقومات هيئات القطاع العلم التي تباشر نشاطا اقتصاديا معينا بنفسها والمنشأة وبقا لاحكام القانون رتم ١٧ اسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، وذلك لاتفاق النظام القانوني المرر لكل منهما في عدة عناصر اساسية منها : توافر الشخصية الاعتبارية العلمة لهما ، ومزاولتهما لنوع من النشاط الاقتصادي في اطار السياسة العامة للدولة بشكل ذاتي ومن خلال الشركات المساهمة التي تتبعها ، وتيلهما بالاشراف على هذه الشركات وتحديد اعدافهما على التفسيل المقرر في هذا الشأن ، غضلا عن أن المشرع قد أعتبر أموالهما من الأموال الملوكة للدولة ملكية خاصة حد كأصل عام حد ومن ثم غان البنك الرئيسي يعد من هيئات القطاع المام المنشأة بمقتضى قانون خاص ، ولما كان قانون هيئات القطاع المام رقم ٩٧ لمسنة ١٩٨٧ قد نص في المادة الثالثة من مواد أصداره على صريان احكامه على هيشات القطاع المام المنشاة بموجب ثوانين خاصة غيما لم يرد بشائه نص خاص في هذه التوانين .

واذ لم يتضمن القانون رقم 11 اسنة 19۷٦ الصادر بانشاء البنك الرئيسي المذكور او القوانين المكبلة له نصا ينضمن تحديد حصسة مسن الإرباح التي يحققها البنك من نشاطه الذي يزاوله بنقسه ، توزع على المالمين به ، ومن ثم يتمين الرجوع في هذا الخصوص الى احكام القانون للمالمين به ، ومن ثم يتمين الرجوع في هذا الخصوص الى احكام القانون للمالمين بهيئات القطاع المام التي تباشر نشساطا ينفسها نصيب في الارباح التي تحققها تلك الهيئات ويتقرر توزيعها وذلك على النحو المين تفصيلا بالمالدين ١٦٠ ، ٢٢ من القانون المذكور وبناء عليه عان ذات الحكم المشار المد يسرى على المالمين بالبنسك الرئيسي للتنبية والانتسان الذي من الارباح التي يحققها البنك الزاوم ، فيحق لهم الحصول على نسبة من الارباح التي يحققها البنك بن الانشطة الذي يزاولها بذاته وونقا للشروط والقواعسد المقسرة .

اللسك

انتهى راى الجيمية المعومية لقسمي الفتسوى والتشريسيع الى استحقاق العالمين بالبنك الرئيسي للننبية والانتبان الزراعي لنسبة بن الارباح التي يحتقها البنك عن الانشطة التي يبلشرها بنفسه وفقبا للتواعد المتررة لذلك في تاتون هيئات القطاع العام وشركاته رتم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٣ .

ر فتوی رقم ۱۹۲۰ غی ۱۹۹۰/۲/۲۶ چلسة ۱۹۹۰/۹۹۰ ملف رقم ۱۹۳/۲/۱۲ · ·

(TAT)

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٩٠٠

هيئات عامة ... الهيئة العامة لتنمية التروة السمكية ... مقابل التفاع (أموال الدولة العلمة والفاصة) (الزالة التعدى عليها) «

لله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ أسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العامة كتنمية الثروة السمكية .. تطلب الشرع ضرورة اخذ راى الهيئة المسامة لتنمية الثروة السمكية بالنسبة المشروعات التي تليمها جهات اخرى في حدود اختصاصها إذا ترتب عليها اقتطاع جزء منها أو كان بن شانها تلويث مياهها - جد قران رئيس الجمهورية رقم ٤٦٠ أسنة ١٩٨٣ تطاقى السيطحات المائدة التي تشرف عليها الهيئة بحيث تشبهل البحرات الهاقعة عل قناة السويس والأراض العيطة بها لساحة ماثني متر من شواطئها ... اعتبارا من تاريخ صدور و الله الله الرابكون لهده الهيئة وحدها حق استثلال تلك الأراضي والترخيص بالانتفاع بها في نطال الأغراض المحددة بقرار الشائها واليها وحدها يؤول مقابل الانتفاع بها .. يمتلع على الجهات الأخرى التعدى على الاختصاص القرر كها في هذا الشبان لا يجوز التصرف في إلأرافي العيطة بالبحرات الزة حتى مسافة مائتي متر من شواطئها او العجز عليها او تهلكها بالتقادم وازالة ما يقع عليها من تعديات بكافة الطرق .. أساس ذلك : اعتبار هذه الأراغي المبلوكة للدولة وغرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في تاريخ اخضاعها لاشراف الهيئة اللكورة من أموال الدومين المام .. قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ اناط بالهيئة العامة لتنفية الثروة السمكية ازالة كافة التعديات والمقالفات التي تقع على للسطعات المائية الشرفة عليها وشواطتها بالطريق الأداري ـ استعمال هذه السلطة منوط بتوافر أساسها وتعقق دواعي استعمالها من وجود اعتداء ظاهر أو معاولة غمي ــ أذا لم يتوافى أو يتحقق سيء من ذلك ـ كما لو كان واضع اليد يستند في وضع يده أو حيازته الى ادعاء يعق له ما يبوره من المستندات التي تؤيد في ظاهرها ما يدعيه من حق ... فانه لا يعوز للهيئة لازالة الاعتداء الا أن تلجأ الى القضاء لرفض هذه السنندات وازالة مثل تلك المغالفات أو التمديات _ يطسق •

تنص المادة ٨٧ من التقني المدنى على أن « (١) تعتبر أموالا عامة المقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العلمة والتي تكون مخصصة لمنفعة علمة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

 ٢ ... وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو المجز عليها أو تملكها بالتقــادم ٠٠٠ » •

وتنص المادة الأولى من قدرار رئيس الجمهدورية رقدم ١٩٠ أسمنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العابة انتبية الثروة السمكية على أن « تنشما هيئة عامة اقتصادية باسم « الهيئة العامة لتنبية الثروة السمكية » يكون لها الشخصية الاعتبارية ... » . وننص المادة الثانية من ذات القرار على أن « تهدف البيئة الى تنمية الاقتصاد القدومي في مجال تنمية الثررة السمكية وأقامة مشروعات التوسع الأفقى والرأسي في هذا المجال ضمن اطار السبياسة العامة والخطة الماية للدولة ».«

وتنص المادة الثالثة على أن « الهيئة في سبيل تحقيق اهدائها القيام بَمَا تراه مِن أَعَمَالُ ولها على الأحس :

١٠٠١ ــ العمل على تنبية الثروة السبكية ومصادرها والاشراف هــلى تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمسطهــات المذية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس أنجمهورية

۱۱ — ابداء الرائ في المشروعات العابة التي تقوم بها جهات أخرى في حدود اختصاصها اذا ترتب عليها اقتطاع اجزاء بن المسلحات الماثية اذ كان بن شانها تلويث المياه ٥٠ » .

وتنص المادة الثانية عشر على أن « يكون للهيئة موازنة خاصــة تتكون مواردها من :مصيلة استغلال المسطحات المائية المنصوص عليها في البند (1) من المادة (٣) من هذا القرار» .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم 10} اسمة المربة المامة لتنفية الثروة المسكنات المثنية التي التولية المامة لتنفية الثروة السمكية تنبيتها والاشراف على تنفيذ الصيد بها على أن « تحدد المسكمة المثنية التي تنولى الهيئة العاسة لتنبية الثروة السمكية والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها فيها على النحو الآتى:

. أولا : البحر الاقليمي الممرى في البحر الأبيض المتوسط والبحسر. الأحضر وخليج السويس وقناة السويس وبحيراتها *

ثالثا : (الراشي المحيطة بالبحيسرات حتى مسلحة مالتي متر من شواطئها مده » .

ومفاد ما تقدم أن الشرع تحقيقا منه لسياسة التنميسة الاقتصادية ثلاقتصاد القومي في محال الثروة السبكية أنشأ هيئة عامة اقتصادسية أطلق عليها الهيئة العامة لتتمية الثروة السحكية ناط بها مهمة تتمية الثروة السمكية والتيام ببشروعات النوسع الأغتى والراسي في هسذا المجال ضمن اطار السبياسة العسامة والخطة المسامة للدولة والعمل على استفلال مناطق الصيد والرابي والزارع السمكية بالسطحات الماتيسة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية والاشرافة على تنفيذ قوانين الصيد بهنذه المنطحات واصدار التراهيص اللازمة للصنيد فيها والمصول على مقابل استغلالها باعتباره يشكل احد مواردها كما عهد اليها أيضا بالعبل على صيانتها وتنبيتها وتطهير غثهاتها وازالة ما يقع عليها أو على شواطئها من تعديات ومخالفات بالطريق الاداري وفي سبيل أحكام سلطتها في الاشراف على تلك المناطق فقد تطلب المشرع ضرورة أحد رأيها بالنسبة للبشروعات العلبة التي تقيبها جهات أخرى في حدود أختصاصها اذا ترتب عليها اقتطاع جزء منها أو كان من شانهما تلويث مياهها وذلك بالاضافة الى سائر الاختصاصات الأخرى الواردة بقرار انشاء الهيئة المذكورة ، هذا وقد حدد قرار رئيس الجههورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٧ المسار اليه نطاق المسطحات المائية التي تشرف عليهسا الهيثة بحيث تشبل البحيرات الواقعة على قناة السبويس والأراضي المعطة بها لساهة مائتي متر من شواطئها .

وبن حيث أن الجمعية المهومية لتسبى الفتوى والتشريع قد ذهبت بجاستها المتعددة في ١٩٨٧/١٢/٩ إلى أن جبيع الأعبال والتصرفات الصادرة بن الهيئة العابة لتنبية الثروة السبكية يجب أن تستهدف غاية واحدة هي تنبية الثروة السبكية غان استهدفت غاية أخسرى اصبحت مخالفة لأحكام الترار الصادر بانشائها وذلك عبلا بتاعدة تخصيص الإهداف التي تخضع لها الهيئات العلبة .

وبن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٣ المسار البه قد حدد في المادة الأولى بنه المسطحسات المائيسة والأراضي التي تختص الهيئة المامة لتنمية الثروة السسحكية بالاشراف عليها واستغلالها بحيث تشبل كافة المسطحات المئية بجييع انوامها والأراشي المحيطة متما بالبحيرات دون المسطحات المئية الأخرى > وبن ثم عاتم اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استغلال تلك الأراضي والترخيص بالانتفاع بها في نطاق الاغراض المحسددة بتسرار أنشائها واليها وحدها يؤول بقابل الانتفاع بها بعيث يبتنع على الجهات المثرى التصددي على الجهات وذلك بمراماة

عدم الاخلال بحق هذه الجهات في اتلهة المشروعات العلمة التي تعفل في الحتمساسها بشرط أخذ رأى الهيئة المذكورة أذا ترتب على أقلمة تلسك المشروعات انتطاع جزء من المسطحات المشار الليها أو كان من شائها تلويث المياه .

ومن حيث أن المسلم به وغقا لأحكام التقنين المدنى أن اكتسبف المال السفة العابة منوط بتوافر امرين أولهما أن يكون المال ... عقارا أو منقولا ... مملوكا للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العلمة وتأنيهما أن يتم تخصيص هذا المال للمنفعة العامة باحدى الطرق المقررة قانونا .

ومن حيث أن الأراضى المحيطة بالبحيرات حتى مساحة مائتى متر شواطئها قد اخضعت لاشراف الهيئة المامة لنتية الثروة السمكية وخضعت لتحقيق المنفعة العابة التى تضطلع بها الهيئة المنكرة وذلك بتنبية الاتصاد القومى في مجال الثروة السمكية وأن هسنده المساحسة بحسب تحديدها تعتبر حاليا حرما الشاطئ، وجزءاً بنه بحسب المسأل طبقا لما هو معروف من تأكل وتراجع الشاطئ، بعرور الزمن بنعل عوامل النحر الطبيعية 6 ومن ثم تعد جبيع الأراضى الداخلة في نطاق المساحة المشار اليها والملوكة المدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العلبة في تاريخ خضاعها لاشراف الهيئة المتكررة من الموال الدومين العام بحيث تسرى عليها كافة أوجه الحماية المقررة له من حيث عدم جواز التمرف نيها أو الملحة العبها و الملحة او تعديدات عدم جواز التمرف كناة الطرة ...

ومن حيث أنه ولأن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ اسنة المروة السمكية ازالسة العملات والمخالفات التي تقع على السطحات المائية الشرة عليها كانة التعميات والمخالفات التي تقع على السطحات المائية الشرية عليها وشواطئها بالطريق الادارى الا أن استمهال هذه السلطة بنواهر اساسها وتحقيق دواعي استمهالها من وجود اعتداء ظاهر أو محاولة غصب غاذا لم يتوافر أو يتحقق شيء من ذلك كما أو كان واضع السد يستند في وضع يده أو حيازته الى ادعاء بحق له ما يبرده من المستندات التي تؤيد في ظاهرها با بدعيه من حق غلته لا يجوز للهيئة لازالة الاعتداء اللا نظرة الى القضاء لرفض هذه المستندات وأزالة بلل تلك المخالفات أو التحديات .

ترتبيا على ما تقدم ولما كان الشابت في الحالة المعروضة أن السيد/
قد اشترى من مشروع استغلال وتنمية شاطىء فايد
س ط ف

التابع لمحافظة الاسماعينية مساحة ٣ ٣ ٧ تقع داخمل نطساق

وان الجهة المبيمة قد اقرت في عليها الهيئة العابة لتنبية الثروة السبكية وان الجهة المبيمة قد اقرت في عقد بيع الارض المشار اليها بملكيةها للمقار المبيع ملكية هاصة وتم تسجيل هذا المقد بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ ودن أي اعتراض من جانب الشهر المقارى ومن ثم غانه يتعين لامكان ابطال هذا المقد الانتجاء التي القضاء لا يكون للهيئة المذكورة الحق في استرداد مقابل الانتفاع المستحق نظير اشخال السيد المذكور اللارض المشار اليها الا بعد صدور حكم المحكمة المختصمة في ذلك الشان ويصرى المشار اليها المناب المنابة لجبيع المتصرف اليهم بعد تاريخ خضوع الارتض المشارة اليها المشارة اليها المشارة اليها المشارة المسلم المشاركة المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المشاركة المسلم المس

4 18

أنتهى راى الجمعية الممومية لتسبى المتوى والتشريع الى ما يلى : اولا ... عدم جواز التصرف في الأراضي المحيطة بالبحيرات المرة حتى مسافة ماثني متر من شواطنها باعتبارها من الأموال العامة .

ثانيا ... أنه لا يجوز المهنة العابة التعبة الثورة السبكية ليتسنى لها أزالة وضع اليد المسار اليه الا أن ترغم الأمر المقضاء لابطال هسده المتود بمسحلة أو غير مسجلة .

ثلثنا ... انه لا يحق للهيئة الحصول على مقابل الانتفاع المشار اليه الا يعد صدور احكام القضاء على النحو المبين غيما تقدم وعلى ضـوء بما سيقضي به ،

ر فتوی رقم ۱۱۸ فی ۱۹۹۰/٦/۱۳ جلسة ۱۹۹۰/٦/۱۷ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۱۷) .

(YAE)

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

عُلاد ... علاد اداری ... علاد کورید ... تنفیله ... الافلال بشروط التنفیذ ... ُسلطة توقیع چزا-دت عل التماقد مع الادارة ... غرامات التنفير .

المقد شريعة التمافدين - تقوم قواعده مقام قواعد القانون بالنسبة فطرفيه - يتميخ تتفيد وفقا لما اشتمار عليه وبطريقة تقاق مع ما يوجيه حسن النية - القرامات أكتى يغص عليها المقود الالادارية تر القود الالادارية تر الفودة الل مسود حكم ينها المقود الالادارية المساود حكم بها الكفياء المنافذة المساود المقود المقدد المتفادة المتفادة المتفادة على تنفيذ مروط العقد المتفادة المتفادة المسافقة تعديد عبدا حساب غرامة التنفر - وتعديد الأعمال التي تحسب على أساسها غرامة التأخير الا تم يتم يوجيد بديلها المقانوة المواسفات في المياد المعدد للتوريد سافيرة في قبول الأشياء الموردة انها يكون بالتسليم النهائي الذي يتم بعد المعدى والمايئة بعمرفة اللجان المختصة ويتم بالتسليم الابتمائي الذي يتم بعد المعدى والمايئة بعمرفة اللجان المختصة ويودها - قابية -

تبينت الجمعية العمومية أن الهيئة القسومية للاتمسالات الملكية والاسلكية قد تماقدت عن طريق المارسة مع جهاز مركز الشدريب المهنى المسرطة القاهرة التابع لوزارة الداخلية على توريد ثلاثة انواع من الخراطيم بالباشبورى يبلغ عددها ۱۸۰ خرطوما نظيسر قيمة اجمالية مقدارها بالباشبورى يبلغ عددها ۱۸۰ خرطوما نظيسر قيمة اجمالية مقدارها التوريد المسادر المبركز المورد بناريخ ۱۹/۹/۱۸۱۹ على ضرورة التوريد نظال شهر من اليوم التالى لصحور الأمر المتكور وعلى أن يتم التدريد بخذارن المركز و وفي هالة التأخير في التوريد توقع على المورد غراب تناخير بواقع الرعن كل السبوع وبحد اقمى ٤/ وأن الهيئة تطلب المركز المورد بغرابة التأخير المستحقة عليه محسوبة على السلس اجبائي تيمة علية التوريد لعدم قيابه بتوريد الاسناف المطابقة للمواصفات في المهاد المسحد .

ومن حيث أن المسلم به في مجالى القانونين المام والخاص أن المقد شريعة المتعاندين بحيث تقوم تواعده مقام قواعد القانسون بالنسسجة لطرفية وانه يتعين تنفيذه وفقا لما المستمل عليه ويطريقة تتفق مع ما يوجبه حجدن النية و

وبن حيث أن القضاء الادارى قد استقر على أن الغرابات التي ينص عليها في المقود الادارية توقعها جهلت الادارة من تلقاء نفسها دون هاجة ألى صدور حكم بها أذا توافرت شروط استحقاقها بمصول الاخلال من جانب المتماقد معها ولها أن تستنزل قيمتها من المسالغ التي عساها أن تكون مستحقة له بهوجب المقد دون أن علترم الادارة باثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حمسول الضرر على اعتبارا أن جهة الادارة في تصديدها مدة ممينة لتنفيذ المقد يقدر من فيها أنها قدرت أن حلجة المرفق تستوجب التنفيذ في هدده المواعيد دون أي تأخير قاقضاء غرامات القدامة على حسن سير المرفق المسام والقدائمة على حسن سير المرفق المسام والقدائمة على حسن سير المرفق المسام والقدائمة على تنفيذ شروط المقدد .

ومن حيث أن الحكمة الادارية العليا قد ذهبت بجلستها المنعقدة في الممترجية المسلطة الممترجية المسلطة الممترجية المسلطة الممترجية المسلطة المسلطة على المسلطة الم

ومن حيث أن التوريد غير المطابق للمواصعات ياخذ حكم عدم التوريد من حيث توقيع غرامة التأخير اذا لم يتم توريد بديلها المطابق للمواصعات في المحاد المحدد للتوريد ولما كان الثابت في الحالة المعروضة أن هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد رفضت قبول عند ٥٠ ضرطوما بالمباشبهري ١٢٩٠ باشهري من اجمالي كمية الضراطيم المطلوب توريدها المغرض الموردة من أجله بدون البشبوري كما أعادت بذلك ادارة الامن والمهاع المدغى المدخم بديلها المحرف من المورد تن المحدد المخرطة المعرف المعرف المورد تن المحدد الأصفاف المرفضة وتورد بديلها المطابق المواصعات تواقعي في سحب الاصناف المرفضة وتورد بديلها المطابق المواصعات في المهام المعرف عن المجهة المتعاقدة توقيع غرامة التأخير في المحدد المعرف من عدله المتحدد المعرف من حساب المعرف على المعرف المعرف المحدد المعرف عن حساب المعرف على المهرفة المتعاقدة المعرفة المتحدد المعرفة المحددة المعرفة المتحددة المعرفة المحددة المحد

واحكام القانون طالما أن عدم توريد الصنف المطلوب باجزائه المتكاباسة يحول دون الاستفادة منه وهو آمرَ تقدره الجهة المتعاقدة ويتمين تبعا لذلك الزام المركز المورد باداء غرامة التأخير المستقدة عليه والبالسخ مقدارها ٢٩٧٧/٢٤ جنبه ولا يغير من ذلك القول بأن الجهة المتعاقدة قد رشفت الاسنف المسال المسلسل المهالية بعد أن سبق وتبلتها عند التسليم بحفارن المركز ذلك أن العبرة في قبول الاشياء الموردة أنما يكون بالتسليم النهائي الذي يتم بعد الفحص والمحاينة بعموفة اللجان المفتصة وليس بالتسليم الإبدائي الذي يقسد به أثبات كبية وعدد الاصناف الموردة، وتاريخ ورودها .

4 131

انتهت الجمعية الصومية لقسمى المنتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (مركز التعريب المهني لشرطة القاهرة) بأن تؤدى الى الميئة القدمة للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٢٩٧٧/١ جنيه .

ر فتوی رقم ۱۹۹ فی ۱۹/۰/۱۹/۱۹ چلسة ۱۹۹۰/۱/۱۹۹ ملف رقم ۱۹۷۱/۲/۹۳) ·

(**۲۹۵**) جلسة 1 من يونيــو سنة ۱۹۹۰

مجلس الدولة _ اعضاء مجلس الدولة _ انتهاء الخدمة _ اعارة خلال فترة الاستبقاء __ تحقية تصديد المحاملة المالية •

.. اللادة ١٢٣ من الكانون رقولاء اسئة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة الستيدلة بالقانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٧٧ ـ استبقاء من تنتهي خدمته من السادة اعضاء المجلس ببلوغه السن المقررة لترك الخدمة خلال المام القضائي حتى نهايته ـ لا تحسب الدة من انتهاء الطلمة حتى نهاية العام القضائي في تقدير العاش او الكافام الستحقة له .. حكم المادة ١٣٣ الشار اليها جاء عاما دون تأييد ومطلقا دون تحديد .. نتيَّجة ذلك : يسرى على جميع اعضاء مجلس الدولة ولو كان الضبو يعمل في خارج البجلس ما دام أن عهله هذا رؤى انه وثيق الصلة بعمله في المجلس ... العضو خلال هذه الفترة وأن كان شاغلا لوظيفته في المجلس الا اله لا يعتبر شاغلا لدرجته المالية _ تتيجة ذلك : يحصل العضو بالاضافة ال الماش عل مكافاة توازى اللرق بين العاش وبين الرتب والبدلات القررة .. من يعمل خارج ألجلس طوال ألوقت خلال فترة استبقاله ـ لا يستحق تلك الكافاة لتخلف مناط استحقاقها بالنسبة له .. تستقل البهة التي رخص له بالعبل فيها يتقدير ما يمنع له من مقصصات مالية .. اعارة العضو لشقل وظيفة أمين عام مجلس الوزداء ... هو تصريح او ترخيص بالعبل بمجلس الوزداء في عمل #انوئي يتلقد تماما مع طبيعة العمل في الأسرة القضائية التي يظل منتميا اليها ... الماملة المالية خلال فترة استبقائه مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس ... مؤداه أن يستحق الماش القرر وفقا لأحكام قانون التأمن الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ ـ. بالاضافة الى المضممات القررة لوظيفة امن عام مجلس الوزراء التي يضطلع باعبالها ـ أساس ذلك : اعتبار هلم للقصصات هي البديل عن الكافاة التي يحمل عليها العضو في حالة استبقاله بالشمة في مجلس الدولة -

تنص المادة ٨٨ من التانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة على أن « يجوز ندب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير الوقت العبل الرسمية أو أعربهم المقيام بأعبال قضائية أو تانونيسة لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العابة أو المؤسسات العابة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للبشرون الادارية على أن يترانى المجلس الذكور وحده تحديد المكافأة التي يستمقها المعصو المنتدب أو المحسار عن هسنده الأعمال ٠٠٠٠ » وتنص المادة المعشون المنتفاء من أحكام قوانين المحاسات لا يجوز أن يبقى أو يمين عقسوا بمجلس الدولة من جاوز عبره ستين سنة ميلادية ومع ذلك أذا كان بلوغ العضو سن المتاعد في المعترة من أول تكوير الى أول يوليو مائه بلوغ المقدو سن المتاعد في المعترة من أول تكوير الى أول يوليو مائه بيقى في المقدو سن المتاعد في المعترة من أول تكوير الى أول يوليو مائه

المعاش أو المكافأة . وتنص المادة ١٣ من التانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ يتحديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أن و تطبق أحكام المجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقنون مجلس الدولة المسار اليهما على البانتين في الخدمة مين بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول الكنوبر ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على اسلس المرتبات السواردة بهذين الجدولين » .

ومفاد ما تقدم أن تقانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ المسار اليه قد لجاز في المادة ٨٨ منه ندب واعلرة السادة اعضاء المجلس للتيلم يأعبال قضائية أو قانونية لوزارات المحكومة وهسالحها وغيرها من الجهات الآخرى المنصوص عليها وذلك بعد موافقة المجلس الضامي المشنون الادارية الذى له وحده حق تحديد المكاماة المستحقة المضو المنتدب أو الممائل بعسن الممائل مدا وقد حدد القانون المشار اليه ايضا الاحالة الى الممائل بعسن المستين غير انه مراعاة لمحسن سعير وانتظام العمل قضى باستبقاء من المسادة أعضاء المجلس ببلوغه السن المتسررة لترك المضدة خطال العمام المقضائي متى نهايته شريطة الا تحسب المدة من المكامة الخدية وحتى نهاية المام القضائي في تقدير المعاش أو المكامة المستحقة له ٠

وبن حيث أن عضو مجلس الدولة شانه شأن سائر العاملين المنيين بالدولة المضاطبين بآحكام القبانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنتهى خسدمته ببلوغه سن السئين غير ان المشرع مراعاة منه لعسن سير وانتظام الممل خلال العام القضائي وهتى يتلافى ما قد يترتب على تطبيق الحكم المتقدم على أعضاء مجلس الدولة من اخلال واضطراب نظام العمل قرر هي المادة ١٩٣٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسمنة ١٩٧٧ المسار اليه استبقاء بن تنتهى خدمته ببلوغه السن المتررة لانتهاء الخدمة (سسن الستين) خلال العام القضائي حتى نهايته بحيث يعتبر خلال هذه الفترة مستبقيا بالخدمة لصالح العمل وقدجاء حكم المادة ١٢٣ المشار اليها عاما دون تقیید ومطلقاً دون تحدید ، ومن ثم غلقه بسری علی جمیع اعضاء مجلس العولة متى تحققت دواعى اعماله ويغير حاجة للبحث عن الحكمة أو الغاية من تقريره بالقول بعدم انطباقه الاعلى من يستمر بالعمل في المجلس خلال تلك الفترة دون من يعمل طوال الوقت خارج المجلس لأن البعث عن المكمة من التشريع لا تكون الا في حالة غموض النص وهسو أمر غير متحقق بالنسبة لحكم المادة ١٣٣ وبالتالي نان كل من يبلغ من العضاء المجلس سن الاحالة الى المساش خسلال المسام القضائي يستبقى حَقِيَّ مُهَايِتِه ولو كان يصلُ في خَارج المجلس مادام أن عبله هذا رؤى

انه وثيق الصلة بعيله في المجلس وغقا لما تدرته الجهة المسئولة عسن المشئون الادارية لأعضاء المجلس وهي المجلس الخاص ويظل تبعا لذلك خلال غترة استبقائه منتبها المجلس متبتعا بالحقوق الوظيفية المقسررة لأعضائه بالقدر الذي يتفق ووضعه القانوني الجديد ، ويكون للمجلس عليه من السلطات والاختصاصات بما يتفق مع هذا الوضع .

على أنه من ناحية أخرى غانه يرد على الحظر المتقدم أن المعسو خلال هذه الفترة وأن كان شاغلا لوظيفته في المجلس الا أنه لا يعتبر شاغلا لدرجة مالية ، ومن ثم فهبو يحصل بالإضافة الى المسائن على مكافأة توازى الفرق بين المساش وبين الرتب والبسخلات المقررة على ما انتهى اليه الاقتاء السابق للجمعية ، كما لا تجبوز ترقيته أو منحسه علاوة خلال تلك الفترة ألتي تزايله غيها الدرجة ، وأما من يعمل خارج المجلس طوال الوقت خلال فترة استبقائه فهو بطبيعة الحال لا يستحق تلك الكافأة التخلف مناط استحقاقها بالنسبة له و

لها بالنسبة لجواز اعارة العضو خارج المجلس اعارة داخلية خلال فترة الاستبقاء غانه أيا كان الرأى في مشروعية هذه الأعارة أي سواء كان الرأى غانه يجب أن يشترط غيها أما يشترط في التعيين كاداة لشغيل الوظائف العابة طبقا لقانون العابلين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العمامة في هذا الشان وإن القانون المذكور لا يجيز التعيين ان جماور سن الستين ٤ أو كان الراي بجواز الإمارة بأعتبار أن ذلك من الحقوق الوظيئية لأعضاء المجلس المترتبة على النص الصريح لقانون المجلس باستبقائهم بعد سن الستين لمين انتهاء العام القضائي ـ أيا كان الراي في هذا الشان فان القدر المتيقن في قرار اعارة الأستاذ الستشار المسد رضوان أمينا علما لمجلس الوزراء حتى نهاية المام القضائي انه تصريعن او ترخيص له بالعمل بمجلس الوزراء في عمسل قانوني يتفسق تمساما مع طبيعة العمل في الأسرة القضائية التي يظلل منتميا اليها بل هو وثيلق الصلة باعمال مجلس الدولة ، وهنو امن على أية حنال تملكه وتستقل بتقديره السلطة المقتصبة بالجلس وهي المجلس الخباص باعتبسارها القسرامة على رعباية شبئون الأعضباء وحسن سبير وانتظام العمل بالمبلس •

وبالنسبة لكيفية معساملة الاسستاد المستنسار اعمسد رضسوان نائب رئيس مجلس الدولة في غترة استبقائه مع الترخيص له بالممل في خارج المجلس عان سيلانه يستحق المعاش المترر له وغنا الأحكام تأثون النبايين الاجتماعي رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ والقوانين المحلة له من تاريخ بلوغه من الاسالة الى المعاش في ٢١/ -١٩٨٩ وليس ثمنة أساس من بلوغه من الاسالة الى المعاش في ٢١/ -١٩٨٩ وليس ثمنة أساس من

التانون لوتك أو قطع هذا الماش بعد بلوغه المن المذكورة وتسويسة معاشمه .

ي لها بالنسبة لمهلته المالية عن عمله في رئاسة مجلس الوزراء عاته مادام أن العضو في حالة استبقائه بالخدمة بعد الستين في مجلس الدولة يجمم بين المساش والمكافأة التي تتحدد بالفرق بين المرتب والبدلات والحوافز وبين المعاش غان البديل عن المكلفاة في الجهة التي رخص له بالعمل فيها خارج المجلس هو ما تقدره هذه الجهة في شأن معاملته المالية باعتبار أنه من السلم أن الجهة التي يعمل بها العضو خارج المسلس هي التي تستقل بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية بوجه أو مآخر، مع الرجوع للمجلس الخاص لمجلس الدولة اذا رات هذه الجهسة ذلك طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة ومتى كان رئيس الجمهورية قد أصدر القرار ٤٥ لسنة ١٩٩٠ بتعيين سيادته ابينا عاما لمجلس الوزراء بدرجة وزير لدة تبدأ من اليوم النالي لانتهاء مدة اعسارته الحسالية وتنتهي في ١٩٩٠/٦/٣٠ غان هذا القرار يتضبن بالضرورة تحديد معاملته المائية بمجلس الوزراء بمنحه مخصصات درجة وزير ـ ايا كان الراي في شهله الدرجة المالية لهذه الوظيفة بعد الستين _ وذلك باعتبار هيذه المخصصات هي المقابل المالي الذي يستحقه مقابل قيامه بأعمال هذه الوظيفة واضطلاعه بأعبائها والذي تحدده الجهة التي رخص له بالعبل غيها وغقا لتقديرها

ولا تسرى أحكام هـذا التامين في شان المؤمن عليه أذا تجاوزت سنه الستين وذلك غيبا عدا من تبد خدمته بقرار من السلطة المختصة ٠٠٠ الله أن الفقرة الأولى من المادة المذكورة تفترض لنتهاء خدمة العامل ثم عودته الى المخدمة مرة أخرى قبل بلوغه سن الاحالة إلى الماش على هـذه الحالة بوقف عرف معاشه الى عين انتهاء خدمته أو بلوغه السن المقررة لمترك الضدمة أيهما اسبق أى انها تقضى بعدم جواز الجمع بين المساش. والمرتب لمن هم دون سن الاحالة الى الماش الذين يعودون للخدمة عدرة المرتب لن هم دون سن الاحالة الى الماش الذين يعودون للخدمة عدرة المري كما أن الفقرة الأخيرة تفترض عدور قرار من العالمة المختصة بعد

جنبة من جاوز سن الستين وكلا العرضين اللذين تحكيها الفترتسان المثار اليهما غير متحققين في حالة المنتشار احمد رضوان فسيامته قد بلغ سن الاحالة الى المماش في ١٩٨٩/١٠/٢١ ولم تبد خسميته بقرار من المسلطة المنتصة بعد الستين انما استيقى بالخدمة بقوة القسانون مهاشرة وهو الأمر الذي يتمين معه استيماد تطبيق حكم المادة ٤٠ بفقرتها المثار اليهما على حالته ٤٠

413 1

لنتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى احقيسة المسيد الإستاذ المستشار / احمد رضوان في الحصول على المصسات المشررة لوظيفة أمين عام مجلس الوزراء التي يضطلع باعبائها بالاضافة الى المساعى المقررة قائرة قائرة على الوجه سألف البيان -

ر فتوی رقم ۱۲۳ فی ۱۹۹۰/۹/۲۳ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۰ مَلْف رقم ۱۹۹۰/۹/۸۱ .

(Y47)

جلستة ٦ من يوليسو سنة ١٩٩٠٠

مجلس الدولة ــ الجمعية الدونية لقسمى اللتوى والتثريم ــ اختماسها ــ ما يطرج من هذا الاختمامي ــ مؤسسات منطية •

المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة ــ اختصاص الجمعية المحمومية لقسمى القنوى والتشريع دون غيرها بالقصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزايات او بين المسالح الصاحة أو بين المسالح المساحة المهانعة المنازعات المساحة المساحة المساحة والالات واجهزة الطباعة والتوزيع تعتبر في حقيقتها مؤسسات غاصة تباشر نشاطها في نظاق القانون المفاص .. تتيجة ذلك: يطرح من اختصاص الجمعية العمومية المساحى الانترى والتشريع وقاتا لحكم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ المنازعات التي تكون المؤسسات الشار المها من المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ المنازعات التي تكون المؤسسات الشار المها

استعرضت الجمعية العبوبية حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة التي نفس على أن « تختص الجمعية المعبوبية لقسمى الفتوى والتشريع بلداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية:

(د) المنازعات التي تنشا بين الوزارات أو بين المسلح العاسة أو بين الهيئات العلمة أو بين المؤسسات العلمة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات ويعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية المعسومية لتسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات طرماً للجانبين .

كما استعرضت حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة المسحلنة التي تنص على أن « تعتبر المؤسسات الصحنية التومية والصحف التومية مبلوكة ملكية خاصة المدولة ويمارس حسقوق الملكية عليها مجلس الشورى » .

وبغاد ما تقدم أن المشرع وضع أسلا عليا من مقتضاه اختصاص الجيعية الصوبية القسبى الغتوى والتشريع دون غيرها بالمسسل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسلح العلية أو بين الهيئات العابة أو بين الموسسات العابة أو بين هذه الجهات بعضها البعض و ولما كان المستقر عليه وغنا الأحكام القضاء واغتاء الجيعية أن المؤسسات المسطية ولمحتاتها من دور المسحة والالات واجهزة الطباعة والتوزيع تعتبر في حقيقتها مؤسسات خاصة تباشر نشاطها في نطاق القدون الخاص وبن ثم يخرج بن اختصاص الجبعية العبوبية القسبى الفتوى والتشريع وفقا لحكم الفقرة (د) بن المادة ١٦ من القساتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ المنازمات التي تكون المؤسسات المسار اليها طرفا غيها واذ كان الفايت بما تقدم أن مؤسسة دان الشعب للطباعة والنشر تعتبر بن المؤسسات الخاصة وبن ثم غانه ينحسر عن الجبعيسة العبسوية الاختصاص بنظر النزاع القاتم بينها وبين الهيئة العابة لشئون المالع الاميرية المسار اليه في الحالة المورضة .

4 13

انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم الختصباسية بنظر النزاع المائل .

ر فتوی رقم ۱۹۹۰ فی ۱۹۹۰/۹/۲۵ جلسة ۱/۹۹۰/۹۹۰ ملف رقم ۱۹۹۲/۲/۲۲) ·

(YAV)

جلسة ٦ بن يونيو سنة ١٩٩٠

جامعات .. العاملون من غير اعضاء هيئة التعريس .. العبدون .. تعيين .. قواعد الأفضيلية ، المادتان ١٣٦ ، ١٣٧ من القانون رقم ٤٩ كسنة ١٩٧٧ بشكل تنظيم الجاسات _ جمل فلشرع في حالة التميين بالإعلان الأفضلية كلاعل في التقدير المام ثم تلاعل في تقدير ملاة التخميص ثم تلاعل في الدرجة العلمية .. وفي حالة التمين بالتكليف اكتفى الشرع بقاعدة العلو في التقدير العام .. الزم الشرع جهة الادارة عند اعبالها لسلطتها في التعيين سواء بالإعلان أو التكليف بقاعدة المفاضلة على أساس التقدير العام _ تتيجة ذلك : لا يجوز الاستعاضة عن هلم القاعدة المريحة والثول بالاعتداد بللجموع الأعل للدرجات الحاصل عليها الرشع لشفل وظيفة معيد في حالة التساوي في كل من التقدير العام أو تقدير مادة التخصص - هذا القول يخالف صريح نصوص القانون التي قطعت بان المبرة بالتقدير العام سوأه في الدرجة الجامعية الأولى أو في مادة التخصص وليس بمجموع الدرجات ـــ في حالة التساوي في التقدير العام على النحو الوارد في المادتين ١٣٧ ، ١٣٧ الشار اليهما _ يتمن الرجوع الى الضوابط الواردة في قانون العاملين الدنيين بالدولة .. التصوص عليها في المادة (١٨) منه .. هذه الضواحك مكملة لما نمن عليه قانون تنظيم الجامعات في المادتين ١٣١ ، ١٩٧ عند شغل وفاقف الميدين .. اساس ذلك : وفالف الميدين ليست من وفاقف باعضاء هيئة التدريس بل من الوظائف الماونة لها والتي يخضع التعيين فيها أساسا ال احكام قانون العاملين الدنيين بالبولة فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في قانون تنظيم الجانمات _ تغليق :

تنص المادة . 10 من القانون رقم ٩٩ اسنة ١٩٧٢ بشسان تنظيم المامعات على أن « تسرى أحكام المواد التالية على المعيدين والمدرسين الماساعدين في المجلمات الخاشعة لهذا القانسون ، كسما نسرى عليهم أحكام المالمين من غير أعضاء هيئة التدريس عيما لم يرد في شائه نص خاص بهم » ، وتنص المادة (١٣٣٠) من ذات القانون على أن « يكون تعين المعيدين بناء على أعلان عن الوظائف الشاغرة ،

ومع مراعاة حكم المادة السابقة ، يشترط نبين يعين معيدا ما يأتى : 1 ـــ أن يكون حاصلًا على تقدير جيد جدا على الأقل في التقدير المام في الدرجة للجامعية الأولى -

٢ _ ان يكون حاصلا على تقدير جيد على الأتل في مادة التخصص
 أو ما يقسوم مقسامها

ومع ذلك اذا لم يوجد من بنين المقدمين للاعلان من هــ حاصــل على تقدير (حيد خدا) في التقدير العام في العرجة الجامعية الأولى نيجوز التعيين من الحاصلين على « جيد » على الأقل في هذا التقدير وبشرط أن لا يقل التقدير في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها على « جيد جدا».

وفي جبيع الأحوال تجرى المفاضلة بين المتنبين على اسساس تفضيل الأعلى في التقدير العلم ، وعقد التساوى في هذا المقدير يفضل الأعلى تقسير في مادة التخصص وعند التساوى في التقسيرين بعضل المحاصل على درجة علمية أعلى » . ونصت المدة ١٣٧٠ من ذات القاتون على انه إ مع مراحاة حكم المواد (١٣٣) و (١٣٣) و (١٣٠) يجوز ان يعين المعيدون عن طريق النكليف من بين الحاصلين على تقدير (جيد جدا) على الأقل سواء في التقدير العلم في الدرجة الجابسية الأولى أو في المتحسس أو ما يتوم مقلها ، وتعطى الأغضلية داغًا لمن هو أعلى في التقدير العلم » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع جعل التعيين بطريق الاعلان هو الأصل في التميين في وظائف المعيدين 6 واستثناء جاز التعيين غيها بطريق التكليف ، واشترط في التعيين عن طريق الاعلان الإيقل التقدير العلم للبرشيح من (جيد جدا) والا يقل تقدير مادة التخصيص عن جيد ثم أجاز التعيين من الحاصلين على تقدير عام « جيد » اذا غان تقسدير مسادة التخصص (جيد جدا) وذلك اذا لم يوجد بين المتقدمين من يصل تقديره المام الى (جيد جدا) ، أما في التكليف ، فقد اشترط المشرع صراحة ألا يقل التقدير عن جيد جدا في كل من التقدير العام ومادة التخصص ولم يجز. الهبوط باحد التقديرين وجمل المشرع في حالة التعيين بالاعلان الأغضلية للأعلى في التقدير المسام ثم للأعلى في تقدير مادة التخصص ثم للأعسلي في الدرجة العلمية ، وفي حالة التعيين بالتكليف اكتفى المشرع بقاعدة الماو في التقدير المام وبذلك يكون المشرع قد الزم جهة الادارة عند أعمالها لسلطتها في التعيين سواء بالاعلان او التكليف بقاعدة المفاضلة على اساس التقدير، المام ، ومن ثم غلا يجوز الاستماضة عن هسذه التامدة الصريحة والتول بالامتداد بالجبوع الأعلى للدرجات الحاصل عليها الرشيع لشغل وظيفة معيد في حالة النساوي في كل من التقديس الملم أو تقدير مادة التخصص لخالفة ذلك أصراحة نصوص القانسون التي تطعت بأن العبرة بالتقدير، العام سواء في الدرجة الجامعية الأولى او في مادة التغميس وليس بمجبوع الدرجات ، كل ما هنالك أنه في حللة التساوى في التقدير العام على النحو السوارد في المسادتين ١٣٦ و ١٣٨ سالفتي البيان فاقه يتعين الرجوع سـ حسبها استقر على ذلك المتاء هذه الجمعية _ الى الضوابط الواردة في تلتون العاملين المنبين بالدولة والنصوص عليها في المادة (١٨) منه التي تضمه بأنسه منسد

التساوى في المؤهل تكون الأولوية للأعلى في مرتبة العصول على الشهادة الدراسية ، غالاتدم تخرجا غالاكير سنا ، فهذه الضوابط تعتبر مكلة لم نص عليه تانون تنظيم الجلمات في الملادين ١٣٦ و ١٩٣٧ عند شفلان وظائف المدين باعتبارها ليست من وظائف اعضباء هيئة التسديس بل من الوظائف المعاونة لها والتي يخضع التعيين غيها اساسا الى اهكام تقدن العالمين المدين بالدولة غيها لم يرد في شائه نعن خاص بهم في تنظيم الجامعات ،

وبالبناء على ما تقدم يكون ما قرره مجلس جليمة القاهره بجلسته المنتقدة بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩ بالاعتداد بالجبوع الكسلي للدرجسات المناشلة بين خريجسي الكليات عند التعين في وظيفة معيد عند التساوي في التقدير العام قد خالف صحيح حكم القانون ، وأذ يبين من الأوراق إن ما قرره مجلس الجامعة في هذا الشأن قد طبق بالفعل في بعض الكليات الأمر الذي كان محل تظلم بعض من مسهم هذا القرار فاقه يتعين البت في هذه التظلمات وفقا لما كشف عنه هذا الاقتاء .

d 133

أنتهى راى الجمعية العومية لتسبى الفتوى والتشريع إلى مدم جواز الاعتداد عند تعيين الميلين بالجامعات بمجبوع الدرجات عنسد التساوى في التتدير العام وانه في حالة التساوى في هذا التتدير العام فانه يتعين الرجبوع الى الضوابط المنصوص عليها في نظام العاملين بالدولة وذلك كله على النحو البين بالاسباب

ر فِتوى رقم ١٤١ في ١٩٠/٣/٣٦ جِلمية ١/١/٠٠ علق، رقم ١٩٩٠/٣/٨٦ ، د

(APY)

جاسة ٦ من يونيو سنة ١٩٩٠

ِ تَاجِدٍ وَبِيعِ الأماكنَ ــ تَنظِمِ الطَّالَةَ بِينَ لَاؤَجِرُ والسَّتَاجِرَ ــ زَيَادَةَ أَجِرَةَ الأَمَاكن فاؤَجِرَةَ لَقَيْرَ أَعْرَاضُ السَّكِنِي ــ العكمِ بعدم المستورية -

المجاهزة لا من القانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الإحكام المفاصة بتاجي وبيع وبيع المجاهزة وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستقبر حكم الملاة الشاد اليهة بزيادة اجرة الامائن المؤجرة الخير المرابط المائي المؤجرة المؤيز المرابط المائي المؤجرة المؤيز المرابط اللي الوردته المائي المؤجرة المؤيزة المائي المؤجرة المؤيزة المائي المؤجرة على ١٩٨٨/١٠ - الأفر المرابط على ذلك مو سريان حكم الزيادة الشماد اليها على صاد الامائن بما في ذلك تلك المؤجرة للجهات مو سريان حكم الزيادة الشماد اليها على صاد الامائن بما في ذلك تلك المؤجرة للجهات المحاورية المائية والمحاورية المائية والمستورية اعتبارا من المحاورية المؤجرة محاورية المائية والمحاورية المؤجرة محاورية المائية والمحاورية المؤجرة محاورية المائية والمحاورية المؤجرة محاورية المحاورية المؤجرة محاورية المنافرية والملاقات السابقة على صدورة على الاستيار عند صرف الزيادة الشماد المها مراعاة فواحد التلفية المفصري المفصري المؤجرة المحاورة المحاورية المنافرة محاورة المنافرة المحاورة المؤجرة المحاورة على الاستيار عند صرف الزيادة الشماد المؤجرة المحاورة المخاورة المخاورة المؤجرة المخاورة المخاورة المخاورة المخاورة المخاورة المخاورة المؤجرة المخاورة المخاورة المؤجرة المخاورة المخاورة المخاورة المخاورة المؤجرة المؤجرة المؤجرة المؤجرة المخاورة المؤجرة المؤ

لا تنمن المادة 1) من تأتون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم //) لسنة 1979 على أن « لحكام المحكمة في الدماوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة وتنشر الأحسكام والقرارات المشار اليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغيس مصروفات خلال خيسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائعة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

غاذا كان الحكم بعدم الدستورية متطقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالأدانة استفادا الى ذلك النص كأن لم يكن ويقوم رئيس هيئة المفيضين بتبليغ النائب المسام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه

وتتص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ أسسنة ١٩٨١ في شان بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيح الأماكن وتنظيم المالاتة بين المؤجر المستأجر على انه اعتبارا من تاريخ الميل بهذا القانون تزاد في أول يناير من كل حسنة اجرة الأماكن المؤجرة لفير أغراض المسكني المنشساة حتى ٩

سبتبر سنة ۱۹۷۷ زيادة دورية ثابتة مواقع نسبة بن القيمة الايجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المنيسة في ذات وقت الانشاء حتى لو ادخلت عليها تصيلات جوهرية ويخصص الملك نصف هذه الزيادة لمواجهة تكاليف الترميم والصيانة ويعتبر بعثابة اعانة تصت بسده

وتنص المادة ٨ من ذات القانون على أن ٥ تؤدى الزيادة المنموس عليها في المادة ١ من ذات المواعيد المصحدة استحداد الاجسرة - الاصلية ... وتقف هذه الزيادة عند انقضاء خبس سنوات كلملة على تاريخ استحقاق أول زيادة واخيرا تنس المسادة ٢٧ على أن ه تعامل في تطبيق أحكام هذا القانون معاملة الباتي المؤجرة لافراض المسكني الاماكن المستعملة في اغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على ارباح المهن غير التجارية ...

ومقاد ما تقدم أن المشرع رغبة منه في تصحيح بعض أوضاع الميلني القديبة بتعويض الملاك عن التخفيضات التي طرات على تيبتها الابجارية بمتنفى التشريعات المختلفة والتي أصبحت لا تتبشى مع ما ينيفي أن تفله هذه العفارات من عوائد وحفاظا .. في ذات للوقت .. على سسلامتها باجراء الصيانة والترميمات اللازمة لها بتكاليف لا يتحمل بسيئها المالسك وحده قرر بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه زيادة اجسرة الأملكن المؤجرة لغير أغراض السكني والمنشأة تبل ١٩٧٧/٩/٨ زيادة دورية ثابتة تحسب بنسبة مثوية معينة من قيمتها الايجارية حسب تاريخ انشاء البني على أن نسرى هذه الزيادة لدة خيس سنوات اعتبارا من ١٩٨٢/١/١ وأن تخصص نصف تيبتها لمواجهة تكاليف الصيانة والترميم اللازمة لتلك المباني وتوضع تحت يد المالك بمثابة المائة للصرف منها على الغرض المحدد لها ، هذا وقد قضى القانون المشار اليه أيضاً في المسادة ٢٧. منه بمعاملة الأماكن المستعملة في اغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري او الصناعي او المهني الخاضع الضريبة كالاسلكن المؤجسرة للجهات الحكومية معاملة الباتي المؤجرة لأغراض السكني أي أنه قد استثنى تلك الأماكن من هكم الزيادة في القيمة الايجسارية المقررة بالسادة ٧ من النانوين المذكور .

ومن خيث ان المحكمة الدستورية الطبا تد حكمت بطستها المنعدة في ١٩٨٩/ ١٩٨٩ في الطبن رقم ٢٧ السنة ٧٧ ق دستورية بعلم دستورية المائمة ٧٧ تمن القانون رقم ١٧٦ أسسنة ١٩٨١ في شسان بعض الإسكام القداسة بتاجير وبيع الابلكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر نيبا تضيفته من استثناء الأبلكن المستعبلة في أغراض لا تدخل في نطساق التشاط التجاري أو الصناعي أو المهنى الخاضع الضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبية على أرباح المهن غير التجارية وذلك بالنسبة الى تطبيق ما تضمئته المادة لا من زيادة الأجرة .

ومن حيث أن الأحكام الصادرة في الدماوى الدستوريسة وهي مطبيعتها دعلوى عبنية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطبيعتها دعلوى عبنية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية الأرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت نيها وانها ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلزم به جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الأحكام كد انتهت آلى عدم دستورية النص التشريعي المطعسون نيسه أم الى حسوريته

وبن حيث أن السنتر عليه ونقا لأمكام المحكمة الدستورية العليا والقضاء الادارى أن مؤدى حكم المادة ؟ كا بن قانون المحكمة الدستورية العليا بعدم جواز تطبيق النمن المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالى فششر المحكم وهلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية المقانون أن أثر الحكسم لا يقتصر على السنقبل نحسب وإنها ينسحب على الوقائع والعلاقات المسابقة على صدوره على أن يستثنى بن هذا الأثر الرجمي الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حائز قوة الأمر المتضى

ومن حيثانه ترتيبا على ما تقسم ولما كان الثابت أن حكم المادة ٧ من التاتون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بزيادة أجرة الأماكن المؤجرة لغير الفراض السكتي قد جاء علما مطلقا دون تقيد وأن الاستثناء الذي أوردته المادة ٢٧ من القانون الذكور على حكم المادة المسار اليها بالنسبة للاماكن الماستهاة في أغراض لا تدخل في النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني المشاشع للقمرية قد المفي باثر رجمي بمقتفى حكم المحكمة المستورية المسايا بملستها للنعقدة في ١٩٨٩/٤٨ ومن ثم يسرى حكم الزيادة المشار النها على جميع هذه الأماكن بما في ذلك تلك المؤجرة للجهات الحكومية وذلك اعتبارا من التاريخ المصد بالقائدون رقسم ١٣٦ أسنة ١٩٨١ المسابرات المناسات المكرمية المسابرات المناسات المكرمية المسابرات المناسات المكرمية المسابرات التاريخ المصد بالقائدون رقسم ١٣٦ أسنة ١٩٨١ المسابرات المسابرات المناسات المن الأسلية تعتبر من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم بانقضاء خيموي سنوات على تاريخ استحقاقها .

انتهى راى الجمعية المعومية لقسمى الفترى والتدريع الى احقيقة شركة الشرق التابين في الحصول على الزيادة في التيبة الايجارية المتروق بالمادة ٧ من التانون رتم ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ المسلر اليه عن الأبلكن التي توجه اللجهات الحكومية لفير أغراض السسكني اعتبسارا من تاريخ تتريرها وذلك بعراعاة قواعد التقادم الخيسى التصوص عليها بالتقون المني على الوجه السالف بياته ،

ر فتوی رقم ۱۹۸۸ فی ۱۹۹۰/٦/۲۷ جلسة ۱۹۹۰/٦/۲ ملف رقم ۱۹۸۸/۱۹۷۳ € -

(Y44)

جلسة ٦ بن يونيو سنة ١٩٩٠

شركة قطاع عام .. أعضاء مجلس الادارة ... اسقاط الطسوية -

المادة (٢) من القانون دقع ٧٧ لسنة ١٩٧٧ في شال تحديد شروط وإجراءات انتخاب معثل المعال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والأرسسات المخاصة حين بين الشروط القردة عند اكترشيج أو لاستمراد العضوية - الا يكون العامل من شاغل الوظائف العلما - اورد الشرع علما الشرط مطلقا - يستوى ان يكون شمل هده الوظائف العلما - الوزي التمين او التقلل أم بشكل مؤقت بطري التدب العامل التنتخب قضوية مجلس الادارة لا تزايله صفة المضوية الا بعد تحلق جهة الادارة من فقدم الاحد الشروط المؤرف - فتصدر قرارا باسقاط المضوية عنه واحلال المرشع التالي له في عدد الأصوادة في عطوية التعلم - تطبيق ٠

استعرضت الجمعية المهومية المادة (٢) من التأنون رقم ٧٣ لمستة 19٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب مبثلي المهال في مجالس. ادارة وحدات المتطاع المسلم والشركسات المساهمة والجمعسيات والمؤسسات الخاصة التي تفص على أن « يشترط عبين يرشح لمضوية مجلس الادارة أن تتواغر عبه عند الترشيع الشروط الآتية :

١ - الا يكون من شاغلى وظائف الادارة العليا او من المفرضين في توقيع الجزاء في الوحدات الالتصادية التابعة للقطاع العام ، والا يكون مغوضا في كل أو بعض سلطات الادارة في باتى الجهات الخاضعة لأحكام. هذا القانون .

٧ -- الا يكون معارا أو منتدبا أو مكلفا أو مجندا لدة تجاوز السنة من بداية الدورة الانتخابية ٣ - والملاة (٧) من ذات القانون التي تنص على أنه « اذا قبل الطمن أو خلا محل أحد الاعضاء بسبب الاستقالة أو الوغاة أو سقطت العضوية أو زالت عنه لفتدان شرط من الشروط ، حل محله المرشح التالي في عدد الأصوات ٥٠ » . كما استمرضت الملاة (٥٥) من قانون نظام العالمين بالقطاع العام الصادر بالقانون رتم ٨٨ أسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « يجوز لدواعي العبل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه ندب العامل الي وظيفة مماثلة توافر نيس شروط شغلها أو الي وظيفة تعلو وظيفته مباشرة في ذات الشركة وذلك شروط شغلها أو الي وظيفة آخرى وبحد لقسى سنتين ٣ .

واستظهرت الجمعية مها تقدم أن المشرع في التقنون رقم ٧٣ لمسةة المهار الله قد حدد شروط واجراءات انتخاب معلى العمال في مجالس ادارة شركسات القطاع العسام وذلسك لقبول ترشيحهم أو لاستبرارهم في عضوية هذه المجالس، ومن بين الشروط المقررة عند الترشيع أو لاستبرار العضوية ؛ الا يكون العابل من شاغلي الوظائف يستوى أن المليا، وقد أورد المشرع هذا الشرط مطلقا ؛ وبالتالي فيستوى أن يكون شغل هذه الوظائف بشكل دائم بأسلوب التعيين أو النقسائي بشكل مؤقت بطريق الندب بيد أن هذا الاثر لا يتحقق بشكل تلقسائي غلمامل المنتخب بطموية جلس الادارة لا تزايله مسفة العضوية الا بعسقاء تحقق جهة الادارة من فقده لأحد الشروط المقربة قصدير قرارا باستقاط المضوية عنه ؛ واحلال المرشح النالي له في عد الأصوات في عضوية المحلس، المحلس،

ولما كان المهندس المعروضة حالته ، وهو عضو ببجلس ادارة شركة الشروعات الصناعية والهندسية – احدى شركات القطاع الغلم في الشروعات الصناعية والهندسية في الفترة من ١٩٨٥/٢/١٥ تقد معنويته بهذا المجلس حتى ١٩٨٥/٩/١٥ الا أن الثابت انه قد استين في عضويته بهذا المجلس خلال هذه الفترة ولم يصدر اى قرار باسقاط العضوية عند نديه الهن الوظيفة ، واذ صدر بعد انتهاء ندبه وعودة استيفائه لكانة الشروط المنطلبة لاستيراره في العضوية قرار من وزارة القوى العاملة بتاريخ المهام العضوية عنه ، غان هذا القرار يكون قد ورد على غير محل ، وخالف بنلك صحيح حكم القانون .

لتاسك

انتهى رأى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى مبيم معروعية قرار اسقاط عضوية _ المعروض حالته _ في مجلس أدارة شركة المشروعات الصناعية والهندسية *

فتوى رقم ١٠٥٦ في ٢٥/١/٢٨ جلسة ٦/٦/٠/١٩٩٠ ملف زَقْمُ ١٣٦/١/٤٧ > •

<****

جلسة ٦ بن يونيو سنة ١٩٩٠

عاملون بالهيئات العامة ـ. مر تب _. بدلات ـ. بدل تمثيل •

— الخداف (۱۹۷۳) - (۱۹۷۱) من قرار وزير الزراعة رقم ۱۹ اسنة ۱۹۷۷ بشال الالحقة الرئاسية المناسب الزراعي — فقد بطر المناسبية المناسب المناسب الزراعي من الزراعي — فقد بطر التحتيل المناسب المناسب بالنبا المناسب المنا

أستعرضت الجيمية المعومية المادة ١٢٧ من الدستسور السدائم في المهورية مصر العربية التي تنص على أن « يمين القاتون أواعد بشغ الرتبات والمماشك والتعويضات والاعاتات والمكافآت التي تتقرر على خزائة الدولة ونظم القاتون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » ، واستعرضت المادة (٧) من قاتون الهيئات العامة المسادر بالمقاتون رقم ٢٦ أسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهينة على شاونها . . . وله على الاخصى :

.

٧ -- وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعمالها وترتيتهم ومصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكاتبةم ومعاشمهم ونقا لأحكام هذا اللتنون وفي حدود ترار رئيس الجمهوية الصادر بانشاء الهيئة . . . » . كما استعرضت الملاة الأولى من تانون نظم ألعلمين المدنيين بالدواسة الصادر بالمتانون رتم ٧٧ اسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن ﴿ يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العلماين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا المتانون وتسرى لحكله على :

٧ — العالمين بالهيئات العابة غيها لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم » . والمادة ٢٤ من ذات القانون التي تنص على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وغقا للقواعد التي يتضعنها القرار الذي يصدره في هذا الشان وذلك بحد اتمى ..١ كن من بداية الأجر القرر الوظيئة .. » وكذلك استخاست المادة الأولى من قرار رئيس الجمهسورية رقم ٢٤٢١ اسمنة على ١٩٧١ بانشاء الجهاز التنفيذي لمروعات تحسين الأراضي التي تنص على أن « تنشا هيئة عامة بطلق عليه « الجهاز التنفيذي للمروعات تحسين الأراضي » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الزراعة » وللادة الخابسة من ذات القرار التي تنص على أن « يتسولي مجلس ولمادة الجهاز الاشراف على الأجهزة التابعة له و الملحقة به ... ويتولى على الأخص ما ياني :

. 1

٢ — اسدار اللوائح المتعلقة بتسيين العالمين بالجهساز وترقيتهم ونظهم ونديهم واعارتهم وانهاء خدمتهم وتحدد مرتباتهسم ومكانساتهم ومعاشاتهم دون التقدد بالنظم والقواعدد الدسكومية ٥٠٠ وأخيرا استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦٤ المسنة المادة الماليات التهنيل المحالاة الماليات التهنيل المحالة الماليات التمنيل المحالة الماليات المحالة المحالة المحالة والأجهزة التي لها موازنة خامسة بها ووددات الحكي الموطنية ويدلات التبنيل بالغنات الإنبة وذلك تما للمحالة والوظائف المطلعة وبذلك تما المحلى والهيئات المهنة ويدلات التبنيل بالغنات الإنبة وذلك تما للمحرجة المتررة الوظيفة :

وکیل اول ۱۵۰۰ جنیه سنویا وکیل وزارهٔ ۱۰۰۰ جنیه سنویا مدیر علم مصلعة مصلعة معنویا

والمادة الثانية من دات القرار التي تنصى على أن « ويحتفظ العاملون يصفة شخصية ببدلات التشيل التي يتقاضونها على خلاف احكام هذا الترار وتنتهى بزوال اسباب تقريرها » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتعبة أن القرار الجمهورى رقم ٢٤٣١ اسنة ١٩٧١ المسار اليه اجاز الجلس ادارة الجهاز التنفيذي الشروعات تحسين الأراضي اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العالمين بالجهاز وترقيتهم ٠٠٠ وتجديد مرتباتهسم ٠٠٠٠ دون التقيسد بالنفاسم والقواعد الحكومية .

ولما كانت المادة (٣٣) من اللائمة الأساسية للعاملين بالهيئية العامة المنكورة الصادرة بقرار وزير الزراعة رقسم ٥١ لسنسة ١٩٧٧ تقضى بأن « يسنحق رئيس مجلس الادارة مرتبا قدره ٢٠٠٠ ج « الني جنيه سنويا » وبدل تمثيل قدره ٢٠٠٠ « الفان من الجنيهات » والمسادة (٣٥) من ذات اللائحة تقضى بأن « يستحق المدير العام مرتبا ١٢٠٠ / ۱۸۰۰ ج سنویا وبدل تمثیل قدره ۳۰۰ ج (ستمانة جنیها سنویا . .) ». والثابت أن منئة بدل التبثيل المقررة في هاتين المادتين لسكل من رئيس مجلس الادارة ومديري العموم باعتبارهما من شباغلى الوظائف العليا 4 لم تتجاوز الحد الاقصى المقرر لهذا البدل طبقا لصريح نص المادة ٢٤ من القَسانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وهو نسبة (١٠٠٪) من بداية الأجر المقرر للوظيفة ، وذلك ما التزمت به المادتان المذكورنان ، ومن ثم فلا وجه القول بعدم مشروعيتهما . أما عن نشات بدل التمثيل الداردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد بدلات النبثيل للوظائف العليا فلا محل الطبيقها _ في الحالة المعروضية _ على اساس أن المادة الثانية من ذات القرار قضت باحتفاظ العاملين بصَّغة شخصية ببدلات التبثيل التي يتقاضونها على خلاف أحسكابه ، وتنتهم بزوال أسباب تقريرها . وعليه غان غلة بدل التبئيل المصددة بالمادتين (٣٣ و ٣٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار المها) مستبر العبل بها حتى وأن جاوزت الحد الاتمى المقرر في القرار المنكور ، وذلك لصدور تلك اللائحة في عام ١٩٧٧ وقبل العبل باحكام هـ ذا الترار ٤ ولثبوت مشروعية هذا التجاوز لاتفاته مع حكم المادة الأولى والمادة ٢٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ كما سلق النمان .

4 13

انتهى رأى الجمعية العبوميسة لقسسمى الفتوى والتشريسع الى مشروعية المادين (٣٣) و (٣٥) من اللائحة الاسلسسية المادلين بالمبيئة العلمة للجهاز التنفيذى المشروعات تحسين الأراضى ، وذلك نبيا جاء بهما من تحديد لفئة بدل التبثيل المسرر لرئيس مجالس الادارة ومديرى العبوم ،

ر د فتوی رقم ۱۹۲ فی ۱۹۹۰/۱/۲۸ چلسة ۱۹۹۰/۱/۹۱ ملف رقم ۱۹۹۰/۱۸۲۱) .

(4.1)

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

ب صندوق ابنية دور المعاكم ٠

.. - قراد دلیس الجمهوریة رقم ۱۹۷۳ نستة ۱۹۸۸ بتنظیم دور ابنیة المحاكم .. حدد الشرع موادد صندوق ابنیة دور المحاكم وضها حصیلة استشقال الاخاتات والودائم القدایت و المحاكم و منها حصیلة استشقال الاخاتات والودائم القدایت و المحاكم و وانکفالات و در السمایها او تصادر المحسابها او تصادر المحساب الدولة - قصر المدرع حق الصندوق الوادد عل حمل المورد على حصیلة الاستقلال فقط الافراد لاصحابها و تبقی کدلك الی ان ترد لهم او تصادر لحساب الدولة على حسب الاحوال .. استقلال مقط به المحاكم المستقلال محلم طبیعة تلك الاحوال .. مستدوق ابنیة دور المحاكم لا یفتص مطا الوجه من اوجه الاستقلال مع طبیعة تلك الاحوال .. مستدوق ابنیة دور المحاكم لا یفتص خدال .. عدم الدولة على مسابل المحالم المستقلال مع طبیعة تلك الاحوال .. مستدوق ابنیة دور المحاكم لا یفتص خواز استفدام الامانات و التاجم ح. اساس جواز استفدام الامانات و الدولام القدائية و المحالات والم یعری مجراها هی تصویل المانة المحاكم بعا فيها مسابل المخالات والدولم القدائية ماهدة تعميم نسبة من موادد وفقا تعمي نصبة من فراد مندول ابنية المحاكم بعا فيها در مستقلال الأمانات و اعتبارها من موادد وفقا تعميم الحداد (الهيئات القطائم تحقید تعمد المدات الفضائية تحقید تحتید الفضائية تحقید تعمد المدات الفضائية تحقید تعمد المدات الفضائية تحقید تحتید الفضائية تحتید تحدید الفضائية تحدید تحدید الفضائية تحدید تحدید المدات الفضائية تحدید تحدید

تنص المادة رقم (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ أسمنة ١٩٨١ بتنظيم ابنية دور المماكم على أن « صندوق ابنية المماكم هيئة عامة مركزها مدينة القاهرة ويتبع وزير الممدل » وتنص مادته (٢) عملى أن « يقوم الصندوق على تحقيق الإغراض التالية :

إ ... انشاء وصيانة وتأثيث دور المحاكم واستراحات رجال القضاء
 و العنابة بها .

۲ __ ۲

٣ ـــ القيام بالشروعات التي تكفل تيسير اداء رسالـــ القضاء
 ومباشرة حق النقاضي .

وتنص المادة (رقم ه) على أن « يختص مجلس ادارة الصندوق بتصريف شبّونه وتقرير السياسة العلمة التي يسير علها والخطسة. التسنوية لمشروعاته وله أن يتخذ من القرارات ما براه الإزما لتحقيسق. الغرض الذي لنشيء من أجله وعلى الأخص هـــ اقرار المشروعات المتطقة بأغراض الصندوق وبتابعسية الفيدهسا.

١٣ - ادارة أبوال السندوق وما يعهد به اليه من أبوال أخرى . وتنص المادة رقم (٧) من ذات القرار على أن « يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس الى وزير العدل خلال أسبوع من تاريخ صدورها لاعتبادها > وعلى الوزير أن يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها » .

وننص المادة (١٠) من ذات القرار على أن « تتكون موارد الصندوق مما ياتي :

١ ... حصيلة الرسم الاضافى لدور المحاكم القرر بالقانون رقم ٩٦ السنة -١٩٨٥ .

٢ ... الاعتبادات والاعاتات التي تخصصها الدولة للصندوق .

٣ - القروض التي يمكن المصول عليها لنبويل مشروعات الصندوق

 محميلة استغلال الأمانات والودائع القضيائية والكليالات وضمانات الانراج والمضبوطات من النقود وذلك حتى تسلم لأصحابها أو تعماد المحساب الدولة :

٦ ـــ التبرعات والهبات .

٧ ــ ما ينتج عن انشطة الصندوق 4 أو يتقرر له من موارد اخرى .

وقضت المادة ١١ من القرار المنكور باعتبار اموال الصندوق وما يخصص له أبوالا علمة وتصت مادته رقم (١٢) على أنه « يجوز أوزير المصدل ـ بموافقة مجلس الادارة ـ أن يعهد للصحندوق بالأعمال التي تتفق مع طبيعة نشاطه ، وأو كانت لا تتمل مباشرة ، بدور المحاكم أو استراحات رجال القضاء ،

وللوزير على وجه الخصوص ، أن يعهد الى الصندوق بلتشاء أو تأثيث أو الاشراف على الاستراحات أو أباكن الاتابة التي تعد لفيسر رجال التضاء من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى أو العابلين بالجهات المارنة لأى من الهيئات القضائية أو للعاملين بالصندوق . ويحدد القرار الصادر من وزير العدل في شأن ما سلف القواعسد المنظمة لشغل هذه الأماكن والأجر الذي يلزم به المنتمون بها والجهسة التي يؤول اليها هذا الأجر .

ونست المادة (؟) على أنه « يجوز لوزير المدل بعد موافقة مجلس الادارة أن يصدر قرارا بتخصيص ما لا يزيد على ٢٥٪ من موارد الصندوق من غير حصيلة الرسم الاضافي النصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك لرعاية أعضاء الهيئات القضائية .

ومفاد ما تقدم انه تنفيذا التفويض التشريعي الوارد في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم اضلافي لدور المساكم ، استدر رئيس الحبيورية قراره رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ بتنظيم دور أبنية المحلكم ، وقد حدد هذا الترار اغراض السندوق ومنها انشاء وسيانة وتأثيث دور المحلكم واستراحات رجال القضاء وإقامة المشروعات ألتى تكفل تيسير اداء رسالة القضاء ومباشرة حق التقاضي . كما بين القرار المذكور موارد المندوق ومنها حصيلة استفلال الامانات والودائع القضائية والكفالات وضمانات الافراج والمضبوطات من النقود وذلك حتى تسلم لأصحابها أو تصادر لحساب الدولة ، ومن ثم يكون الشرع قد قصر حق الصندوق الوارد على هذا الورد على حصيلة الاستغلال فقط دون أصل الامانات والودائع وما يجرى مجراها لاتها ماوكة على سبيل الاتنراد لأصحابها وتبتى كذلك الى أن ترد لهم أو تصادر لحساب الدولسة على حسب الأحوال ، وبالتالي فهي لا تدخل في ملكية المندوق وليس له عليها من عناصر الملكيــــة الا ما قروه له المشرع صراحة ــ وعلى ســــبيل التأقيت والاستثناء _ وهو ريع استفلالها طوال مدة قيام مناط احتفاظ الدولة بها مع استمرار بقائها على نمة اصمابها واربابها • ويتخلف هـــذا المناط تكون هذه الأمانات مما يجرى مجراها واجبة الرد أو المسادرة دون ما نتج عنها من ريع يؤول الى صندوق ابنية المحاكم ويدخل ضمون بوارده ،

لها نيها يتعلق بوسيلة استغلال هذه الأمانات غانه ولئن كان المشرع قد سكت عن تحديدها بل أن ظاهر النصوص قد توصى بالاطلاق ، بيد أن طبيعة هذه الامانات واستبرار ملكيتها على ذهبة اصحابها دون الصندوق وكونها والجبة الرد لهم فور تخلف مناط حجبها عنهم ، ترجب عدم المساس بها أو التصرف نيها على أي نحو يتعارض مع طبيعتها ومع كون يد المستدوق عليها مجرد بد أمين تؤول اليه حصيلة استفلالها الاستفلال الأمن ومن ثم فهذا الاستفلال لا يمكن بحال أن يعمل الى حد التسرف في أصل الاماتات أو استبدالها بمقارات لتمارض هذا الوجه من أوجه الاستفلال مع طبيعتها سالفة البيان وذلك أيا ما كان الفرض علنشود من هذا التصرف أو الاستبدال .

واذا كان من السلمات أن أولى الضرورات العيويــة التي يتعين على الدولة تونيرها الماضي حتى يؤدي رسالة الحق هي السكن ، وان استقرار القاشي في مسكن لائق بمكانته هو جزء بن اداء رسالة القضاء ، بيد أن نصوص القرار الجمهوري سالفة البيان قد جاءت خلوا من نص يغيد اختصاص الصندوق الذكور باقامة مساكن تخصص للقضاة كببكن خاص ودائم عن طريق التمليك او التاجير • فهذه النصوص اقتصرت على النص على اختصاص الصندوق باقامة « استراعات » للقضاة وتاثيثها لاقلبتهم آهادا أو مع أسرهم وذلك لا يمكن بطبيعة الحال الا بصفة مؤققه ايان مباشرة اعبالهم أو بمناسبتها ، وعليه غلا يسوغ مد مدلول الاستراحات الى مساكن القضاة الخاصة التي تملك لو تؤجر لهم لعدم الدراج هذا الفرض ... رغم أهبيته ... ضبن أفراض الصندوق ، وهسو أمر ترى هذه الجمعية معه مناشدة المشرع تعديل القرار الجمهورى مسلف البيان بما يكفل اندراج هذا الفرض مراحة مسمن أغسراض المندوق مع تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيقه وبذاسك يكفسل المشرع للقضياة - كما كفل ليعض الفشات الأخرى - المسكن اللاثق يرسالتهم الذي ياتي في مقدمة الأولويات التي تشكل سمات الحياة الكريمة للقاشى والتي هي اولي مستوليات الدولة واذا كان ما تقسدم مسحيما وكانت المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان تقضى بانه بحوز لوزير العدل بعد مواغقة مجاس الادارة أن يصدر قرارا بتخصيص ما لا يزيد على ٢٥٪ من موارد الصندوق من غير حصيلة الرسم الاضائي المنصوص عليه في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك لرعساية اعضساء الهيئات القضائية ، مانه والى حين اندراج اقلمة مسملكن للقضاة ولغيرهم من اعضاء الهيئات القضائية ضمن اغراض مستدرق ابنية المحاكم غاته لا يوجد ما يحول دون توجيه هذه النسبة من موارد الصندوق بما غيها ربع استغلال الأمانات باعتبارها من موارده لاتلمة مساكن تخصص المبيع أعضاء الهيئات القضائية لدخول ذلك الأمر في مدهوم رعاية أعضام الهيئات القضائية التي لجاز المشرع لوزير العدل تخصيص النسبة المنكورة لتحقيقها وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها .

4 13

انتهى رأى الجمعية العهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز استخدام الأمانات والودائع القسائية والكسالات وما يجسرى مجراها في تبويل اقابة مساكن المتضاه > وانه يجوز لوزير المعلل تخصيص نسبة من موارد صندوق ابنية المحاكم وفقا انمس الملاة (١٣) من قرار وهي المجمورية رقم ١٢٢ لمسنة ١٩٨١ لتمويل اقامة مساكن خاصسة لمجمع اعضاء الهيئات المتصائية وذلك على النحو المبين بالأسباب .

(فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۰/۱/۷۱ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۰ علف رقم ۱۹۲/۱/۷۱) .

(T+T)

جاسة ۲۰ من يونيو سنة ۱۹۹۰

ــ القاقيات دولية : (تمويض) •

الإتفاق المبرم بين الجمهورية العربية التحمة وحكومة اليونان في شاق تصويض المسالح اليونان في شاق تصويض المسالح اليونان في حقديه قيمة التصويض المستحق المرعان اليونان في منها مستحا اجراءات تطبيق القوائين الاشتراكية بواقع حاج من قيمتها سـ تنبية ذلك : عتبر هامه القليمة عن العدد الإقصى لا يمكن أن تعاهد العكومة المصرية أو يطالب به المستعليمين من أو واجبة الألفاء القائد المب الافراقية تستحقة الهم او واجبة الألفاء على البحض منهم تعين اجراء خصمها من قيمة التصويضات المستحقة لهم بمتناس من أصل التعريض عن الملك : أن خلهم في الحصول عن التصويض عن المتلكات وليس من أصل التعريض عن المتلكات المتلكات التي خلهم في الحصول عن التعريض عن المتلكات المنتخذة الهم ولان مستها الاجراءات المسار اليها يتملق بالمقائل الله بالنسبة المحدول عن التورض عن المتلكات المتناس اليه بالنسبة المحدول عن القول بغير ذلك يطاف واحت طرض الإلفاق الشار اليه بالمنا أنه يؤكدن التيجف المدين عن الدينين سـ تطبيق . ال

تنص المادة ٢ من الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة ومبلكة اليونان في شان تعويض المسالح اليونانية على أن « تدغم حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعويضات عن الأموال والحقوق والمسالح اليونانية التي مستها الاجراءات التي اتخذت في الجمهوريسة العربيسة المتحدة والمنصوص عنها غيها بعد » .

وتنص المدة) على أن (1) بناء على طلب الأشخاص الطبيعين اجريت من الطرفين تبلغ قيمة الأموال والحقوق والمسالح اليونائية التي مستها الاجراءات المذكورة في الملدة ٢ المسالي خمسة عشر مليونا من الجنيهات على وجه التقريب وعلى سبيل البيان ... » .

وتنص المادة ٤ على أن (١) بناء على طلب الأشخاص الطبيعين المنتعين بالجنسية اليونانية وكذلك الأشخاص الاعتبارية اليونانية تنفع سلطات الجمهورية العربية المتحدة التمويضات المستحقة لهـ ولاء الأشخاص ونقا للتوانين المذكورة في المادة ٢ المسلر اليها بواتع ٢٥٪ من قيمتها في حساب خاص لا يتل غائدة بغرض تحويل التمويضات الى البونان ويفتم الحساب المذكور في البنك المركزي المصرى ٠٠٠ » .

ومفاد ما تقدم أن انفاق تعويض الرعايا اليونقيين الميرم بين حكومتي مر واليونان قد وضع اسس نسوية التعويضات المستحقة للرعايا اليونائيين الذين مستهم اجراءات نطبيق التوانين الاشتراكية المنصوص عليها بالاتفاق المسار الله وونقا لهذا الاتفاق تقرت قبية التعويضات المستحقة لاولئك الرعايا تقديرا ابتدائيا ببلغ خمسة عشر مليون جنيها المستحقة لاولئك الرعايا تقديرا ابتدائيا ببلغ خمسة عشر مليون جنيها الاتفاق المشار اليه بنسبة ١٥٠٪ من تنهة ممتلكاته التي مستها الإجراءات المشار اليه على أن تودع بالنتك المركزي في حساب خاص لا يقل فوائد من اجل تحويلها للضارج .

ومن حيث انه ولئن كان المسلم به وفقا للمبساديم الدستوريسة المستترة أن الملكية الخاصة مصونه ولا يجوز الاستيلاء عليها بغيسر تمويض عادل وإن الأصل في تقدير هذا التعويض أن يتم على أسلس التيمة المتيتية للمتلكات المستولى عليها غير انسه لمأ كانت ارادتها المكومتين المصرية واليونانية الموقعتان على الاتفاق المشار اليه قد تلاقتسا وارتضتا لأسباب خاصة ولاعتبارات معينة على تحديد تيمة التعويض المستحق للرعايا اليونانيين عن المتلكات التي مستها اجراءات تطبيق التوانين الاشتراكية بواقع ٦٥٪ من تيبتها ومن ثم تعتبر هذه التيمة هي الحد الاقصى لما يمكن أن تدممه الحكومة المصرية أو يطالب به المستفيدون من الاتفاق المشار اليه فيقتصر حق هـولاء المستفيدين في التعويض عملي المصول على النسبة المشار اليها دون ايتزيادة ويحيث يعتبسر الجميسع في مركز متساوى في الحصول على القيمة المئوية المتعسويض المقسررة بالاتفاتية غاذا ظهر وجود ديون أو التزامات مستحقة أو وأجبة الأداء على البعض منهم تعين اجراء خصمها من قيمة التعويضات المستحقة لهم ببقتضى الاتفاق المشار اليه اى أن خصم هذه الديون أنها يكون من نسبة : ٦٥٪ المستحقة لهم وليس من أصل التعويض باعتبار أن حقهم في الحصول على التمويض عن المتلكات التي مستها الاجراءات المشار اليها يتعلق بمقتضى حكم الاتفاق المشار اليه بالنسبة المحددة به دون سواها والقول بغير ذلك يخالف أرادة طرفى الاتفاق المشار اليه كها أنه يؤدى الى نتيجة شاذة اذ يجمل المستفيد الدين في وضع الفسل من اقرائه غير المدينين .

وترنيبا على ما تقدم يعتبر الاجراء الذي تم بالنسبسة لكسل من السيده / هيلين يفي كوسمبراس والسيد / سيبون مخالي بيالوبولو اللين تم خصم الديون المستحتة عليهما من قيمة التعويض المستحق لكل منهما وقا المنسبة المحددة بالاتضاق المثار اليه امرا سليما يتقق واحسكام

ذلك الاتفاق ، ولا يغير من ذلك أن محكمة القضاء الادارى قضت بخلاف ذلك الراي في الدعوى رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٦ ق القسامة من السيد / نيقولا ميشائيل بلتي ذلك أن المسلم به أن حجية هذا الحكم حجية نسبية تقتصر على الحرافة ولا تمتد الى الفيد .

4 13

انتهى رأى الجيمية المبوية لتسبى المنوى والتشريع الى سلابة أجراء خصم الديون من نسبة الـ 70٪ في الحالتين المروشتين .

ر فتوی رقم ۱۹۳ فی ۱۹۹۰/۱/۲۹ جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۰۰ م

(T. T)

هِلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

۔ عاملون مدنیون بالدولة .. مرتب .. تسویة حافة .. استهلاله افغرق بین الرتب الفائر، والرتب الصحیح ٠

المنابة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شاق تسوية حالات بهن العاملين ـ
قرر الشرع حكما خاصا بقضاء بهم الاجتمالات للمفض بسلة شخصية بالرئب الفاطيء الأمي
يتفاصله في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٨٠٤ _ تجهوز القدرع في القانون للاكور
عن استرداد ما صرف بفع وجه حق حتى تاريخ العمل به على أن يستهلك الخرق بين المرتب
الفاطيء والرئب المستمق فانون وذلك من درج لحية علاوات الترقية والعلاوات الدورة
المستمقة بعد ١/١/١٩٠٦ تاريخ المعلى بالقانون المذكور _ الهدف من نص الشرع على حكمي
المستمقة بعد الاحكادة واستهلاك الخرق بين المرتب الفاطيء والمرتب والمحجج عو
الاحتفاق بالتسوية الخفاظة واستهلاك الخرق بين المرتب الشعجج ـ استجواد أعمال قاصة استهلاك
الفرق بين المرتب الفاطيء والمرتب الصحيح على تمام التعلق يشهما وهون المتقيد في ذلك
بالتاريخ الذي مدده الشرع وحظر بعده الساس بالرئخ القانوني للعامل ـ قاعدة الاستهلاك
بالتاريخ الذي عدده الشرع وحظر بعده الساس بالرئخ القانوني للعامل ـ قاعدة الاستهلاك

تنص المادة الثابنة بن القانون رقم لا أسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض الماملين على أن « يتجاوز عن استرداد ما هرف بغيد رجب حق حتى تاريخ المبل بهذا القانون بن الحكومة أو وحدات الحكم المعلى أو الهيئات المامة أو شركات القطاع المام المعليلين نتيجة النسويسة ، اذا كان المعرف قد تم تنفيذالمكم قضائي أو فقوى من مجلس الدرلة أو رأى المجهاز المركزي للننظيم والادارة أو رأى الاحدى ادارات الشئون القانونية إذا كان هذا الرأى في هذه المالة الأخيرة قد أعتبد من السلطة المختصة ، ثم عدل عن الفتوى أو الرأى أو الذي الحكم .

ولا يترتب على العبل بالفترة المنابقة رد ما منبق تحصيله من المبالغ المشار اليها .

ويحتفظ بصفة شخصية للماملين الموجودين بالضدمة بالرئيسات التي يتقلضونها وقت العبل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، عسلى ان يستهلك الفرق بين تلك الرئيسات وبين الرئيات المستحقة قانونا مضافا للبها الملاوتان المنصوص عليها في الملاة الأولى من هذا القانون اذا يكلوا من المستحتين لهما ، وذلك من ربع تبية علاوات الترقية والملاوات الدورية التي تستحق لهم بعد العبل بهذا القانون .

ومع عدم الاخلال بالأحكام التضائية النهائية أو بالترارات النهائية السلامة بالترقية للمايل الذي تنطبق عليه أحكام الفترة السسابقة أن يختل بين أحد الوضعين الآتين :

(۱) اعادة تسوية مالته تسوية قانونية ، مع منحة الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الروادة -

(بن) الابتاء بسفة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل الليه نتيجة النسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاقه الزيادة المشار الليها ، على ان يعتد عنه ترقيته للدرجة التالية بالوضع الرظيفي الصحيح له بالمتراض تسوية حالته نسوية تاتونية وفقا الأحكام التاتون المعول به عند اجرائها » .

ومقاد ما تقدم أن المشرع أفرد التصويات الفلطئة حكيا خامسا مقتضاه الاحتفاظ العامل بصفة شخصية بالمرتب الفلطىء الذي يتقاضاه في تاريخ العمل بالقاتون رشم لا اسنة ١٩٨٤ في ١٩٨٤/١/١ ، وتجاوز المشرع في القاتون المذكور عن استرداد با صرف بغير وجه حق حتى تاويخ العمل به على أن يستباك الفصرق بين المرتب الضاطىء والمرتب المستحق تاتونا وذلك من ربع تبيه علاوات الترتية والعلاوات الدورية المستحقة بعد ١٩/١/١٩٠١ تاريخ العبل بالقانون الذكسور ، كما أبقى بصفة شخصية على الوضع الوظيفي الخاطىء للعابل وأوجب اجراء تسوية صحيحة له وقفا للتواتين السنارية يعتد بها عند ترقيته للدرجة التعلية .

ولما كان الهدف من نص المشرع على حكمى الاحتفاظ بالتسويسة المخاطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الخاطئء والمرتب الصحيح هو الموصول الى تعادل المرتب الخاطئء مع المرتب الصحيح ، غان تحقيق هذا الهدف يحتم استبرار هذا الاستهلاك بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بالنسبة التسويات التى تبت وغقا لأحكام التشريعات المشار الهيا في المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٩٨٥ اسنة ١٩٨٠ ، وبعد ١٩٨٠/٦/٣٠ بلتسبة المتسويات الخاطئة التى تبت وغقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وذلك الى حين أتبام التمادل احتراما لارادة المشرع الصريعة المادل وذلك ألى حين أتبام التمادل بالركز القانوني للمال الذي في هذا الشمان وليس في ذلك أي اخلال بالركز القانوني للمال الذي السنتر واحتفظ له به لان قاعدة الاستهلاك لا تؤدى في حقيقة الأمر الى الاتقان مرتبه بالملاوات الترقية لا ما منالك أنه يترتب على خصم ربع قيمة الحدورية أو علاوات الترقية كل ما هنالك أنه يترتب على خصم ربع قيمة

الملاوة » أن الرتب الخاطئ عيزيد بعدار هلا! من تبية الملاوة التي تستحق له وتضاف اليه ومن ثم يتمين القول باستبرار أعبال تاحسدة استهلاك الغرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح لحين تبلم التحادل بينهما ودون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي حدده المشرع وحظر يصده المساس بالمركز القانوني للعامل لأن تطبيق قاعدة الاستهلاك لا تشكل اي مساس بهذا المركز .

الالسك

انتهى رأى الجيمية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استوان المبل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثابئة من الثانون رقسم ٧ السقة ١٩٨٨ بعد ١٩٨٠/٦/٣٠ والى حين اتبام التمادل بين الرتب المخالىء المحتفظ به للعامل ومرتبه الصحيح ،

ر فتوی رقم ۱۹۲۰ فی ۱۹۹۰/۲/۲۷ جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۲**/۲۷ » ~**

(4+5)

جاسة ۲۰ من يونيو سنة ۱۹۹۰

ميئات عامة ـ الهيئة العامة الاستثمار والثاطق العرة ـ العاملون بها تسوية ـ ترقية ـ مند بيئية وكلية (قرار ادادي) •

- المادة ١٤ من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الالتصادية والمالية ووزير الإلتماد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن لالعة تظام العاملين بالهيئة العامة الاستثمار والناطق العرة ـ يششرط في الترقية بالافتيار أن يكون العامل حاصلا عل تقدير ممتاز في التقرير الْمِيوري عن السنة الأقبرة - المادة ١٣٠ من القرار الذكور تقفي بأن ثتم اعادة التسكين في الوظائف طبقا لتوافر اشتراطات ومطالب التأميل بالاضافة ال العد الكلية اللازمة لشغل كل ونفيفة ... القرار الصادر بالترقية البني على تسوية خاطئة ... يشكل قرارا اداريا منشئا الركز فالوثى ذاتى لا يجوز سبعيه الاخلال الواعيد القررة للطمن القضائي ... ومن ثم يتحمس بقوات ثلك الواعبة عهما كان وجه الخطا او مخالفة القانون في شأنه .. طالما لم تشحير المقالفة به الى حد الانعدام بما يققده صفة القرار الادارى ويحيله الى مجرد عمل مادى لا يتمتع بشيء من الحصالة القررة للقرارات الادارية ... أساس ذلك : الحرص على علم زعزعة الراكز القانونية الذاتية الستقرة التي اكتسبها اربابها بمقتفى تلك القرارات ــ مغالفة القرار الاداري لشرط التصاب الزمش (اللهم البيئية والكلية) القرر قانونا تشقل الوظائف .. أو شرط الحصول على تقدير مهتاز في التأرير الدوري عن السنة الأخرة كشرط للترقية بالإفتيار .. انها تعتبر مغافلة لشرط صبحة محل القرار فحسب دون أن يترتب عليها العدام معل القرار 15ء _ الر ذلك : عدم سبعب ١٨٠ القرار لبطلاله خلال الواعبد القررة للطبن القضائي يكسبه حصانة تعميه من أي القاء أو تحيل .. تطبيق -

استعرضت الجمعية العومية المادة (٢٥) من تانون استثبار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالتانون رقم ٢٤ اسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٧٧ التي تنص على أن « تنشأ هيئة علمة يشرف عليها ويرأس مجلس ادارتها وزير الانتصاد والتعاون الدولي وتسمى الهيئة العلية للاستثبار .. ويكون مجلس الادارة هيو السلطة المهيئة على شئون المهيئة وتصرف أبورها ووضع السياسسة المائة التي تسير عليها ... » .

واستعرضت المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح للهيئة العسامة لاستثمار المال العسريي والأجنبي والمسامق المسرة حق وضع اللوائح المتطقة بنظم المابلين بها دون التقيد بالنظم والقواعد المحكومية الذي تقص على أن * لمجلس أدارة الهيئة المسلمة لاستثمار؛ المال العربي والأجنبي والمتاطق الحرة في سبيل تنفيذ أغراضها الوسائل المجتة * معهده وهده وهده *

(ج.) وضع اللوائح المتعلقة ينظم العاملين ومرتباتهم واجورهم والمزايا والبدلات الخاصة بهم ، ولا يتقيد مجلس الادارة نيها يصدره من ترارات في البنود السابقة بالتواعد والنظم المنصوص عليها في الترار يقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ٠٠٠ وكذلك النظم والقواعد المسول بها في الحدومه بما لا يجاوز المرتبات والبدلات التي تعطى للوزراء » . كمسا استعرضت المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المتربية على نطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ بشان تسويسه حالات بعض العابلين من حبلة المؤهلات الدراسية (المسئلة بالتانون رتم ١١٢ لسنة ١٩٨١) التي تنص على أن « يهنم حيلة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسه مدتها أربع سبوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العابة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة ف ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة أقدمية اعتبارية تدرها سنتان في النئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ٥٠٠ وكفلك استعرضت المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنسة ١٩٨٠ بشان لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الني تنص على أن « اعتماد أحكام النظام المرفق نظاما للعساملين بدهيئسه العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويسرى على العاملين بالهيئة والمناطق الحرة احكامه من أول سبتمبر سنة ١٩٨٠ » . والمادة ١٤ من اللائصة المذكورة التي تنص على أنه « ٠٠٠ ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون المايل حاصلا على تقدير مبتاز في التقرير الدوري عسن السنة الأخبرة ... وبشترط في الترقية بالأقدبية الحصول على تقدير جيد على الأقل . . . » والملدة ١٣٠ من ذات اللائمة التي تنص على أنه ١ في تاريخ نفاذ هذه اللائحة يتم اعادة تسكين العاملين بالهيئة في الوطائف الواردة بالهيكل التنظيمي المعتمد من مجلس ادارة الهيئة والدرجسات الواردة بالجدول الأساسي لدرجات الوظائف وغنات الأجور الملحق بهذه اللائحة وتحدد اقدمياتهم نيها طبقا لقواعد التسكين التي يصدر بها قرارا من نائب رئيس الهيئة بناء على التراح لجنة شئون المللين وف حدود الأسس الآتية :

إ ... تتم اعادة التسكين في الوظائف طبقا لتواثير اشتراطات ومطالب التاهيل بالاضافة الى المد الكلية اللازمة الشخال كل يظيفة وفي حدود المد الكلية الواردة بالجدول الإساسي الدرجات الوظائف وفئات الأجور الملحق بهذه الملاحسة . ٣ ــ في حقاة عدم انطباق شروط ومطالب التأهيل أو المدد اللازمة المحكل الوظيفة على المابل ــ تتم اعادة التسكين في وظيفة أخــرى تتفاسب مع ما يتوافر في العامل من خيرة ومطالب التأهيل في ذات القطاع الذي يممل به أو في أي تطاع آخر من تطاعات الهيئة ٠٠٠ » وقد ورد بالمحدول الأساسي لدرجات الوظائف وغنات الأجور الملحق بهذه الملائحة ترين الدرجة الأولى بالنسبة لحملة المؤهلات العليا أنها تنطلب (١٤ علم) كدة كلية لازمة للترقية اليها وقرين الدرجة الثانية بالنسبة لحملة المؤهلات العليا أنها تنطلب مدة بينية قدرها (٨) سنوات للترقية اليها، ونسبة الاكتبار في الترقية اليها (١٠٠٪) .

واستباتت الجمعية ان القاعدة المسلم بها في قضاء المحكمة الادارية الطيا واقتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريص تقفى بأن القرار الصادر بالقرقية — وان أنبنى على تصوية خاطئة — انها يشكل قرارا اداريا منشئا لمركز قانونى ذاتى لا يجوز سحبه الاخلال المواعيد المقال المنشئل ، وبن ثم يتحصن بنوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ أو مخالفة القانون في شأنه طالما لم تتحدر المخالفة به الى حد الاتحدام بما يققده صفة القرار الادارى ويحيله الى مجرد عصل مادى لا يتبع بشيء من الحصائة المقرر الادارى ويحيله الى مجرد عصل مرجعه الى الحرص على عدم زعزعة المراز الادارية ، وذلك كله مرجعه الى الحرص على عدم زعزعة المراز القانونية الذاتية المستقرة التي اكتسبها الربابها بهتضى طك القرارات .

ولما كانت السيدة / غاطبة محمد عبد البارى المعروضة حالتها ، تشفل وظينة من الدرجة الثانية بالهيئة العابة للاستثبار والمناطق المرة اعتبارا من الامم/١٩/١ وبدة خدمتها الكلية في ١٩٨٠/٨/٢١ وبدة خدمتها الكلية في ١٩٨٠/٨/٢١ وبدة خدمتها الكلية في ١٩٨٠/٨/٢١ مناقة ثم اضيف الى هذه المدة سنتان اعتباريتان وفقا لحكم المادة الثائرينج المذكور ٦ يوم وع شهر و ١٤ سنة ، غاته ايا ما كان الراى في صحة هذه التسوية ، غالمالت أن الهيئة تابت في ١٩٨٠/١/١ الراى في صحة هذه التسوية ، غالمالت أن الهيئة تأبت في ١٩٨٠/١/١ المنبذ الحكم المادة (١٩٠٠) من لاتحة العالمين الجديدة المحول بها اعتبارا من هذا التاريخ ، باعادة تسكين السيدة المذكورة على وظينة من درجة أعلى (الدرجة الأولى) تتطلب الشغلها توافر مدة خدمة كلية للفسامل عيث كانت تشعل درجة أدنى مباشرة من الدرجة التي سكفته عليها) حتى ولو انترضنا جدلا أنه قام على "ساس تسوية خاطئة ترتب عليها كتى ولو انترضنا جدلا أنه قام على "ساس تسوية خاطئة ترتب عليها استيناء العالمة الذكورة المرط المدة المكلة الذكورة المرط المدة الكلية (١٤) علته يشكل قرارا الديا متشئا المركز قانوتي داتى ، وباتناى لا يجور سحمه الا شكل قرارا الديا متشئا المركز قانوتي داتى ، وباتنالى لا يجور سحمه الا شكل الديا المنائد المنائدة المكلة الذكورة المركز قانوتي داتى ، وباتنالى لا يجور سحمه الا شكل الديا الديا المنائدة الكورة المنائد وبالتالى لا يجور سحمه الا شكل الديا المنائدة الكورة الكورة الكورة المنائدة الكورة الكورة المنائدة المنائدة الكورة الم المواعيد المقررة للطعن القضائى ويتحصن بغوات هذه المواهيد اليا ما كان وجه الخطا أو مخالفة القانون فى شائه طالما لم تنحدر به الى درجة الانعدام .

ولما كان مضاء المحكمة الادارية الطيا واهناء الجمعية العبوبية المسودية المسمى الفتوى والتثريع مستقرين على أن مخالفة الشرار الادارى لشرط النصاب الزمنى (المدة البينية والكلية) المقرر قانونا لشخال الوظائف ، انها تعتبر مخالفة لشرط صحة محل القرار خصاب ، دون أن يترتب عليها انحدام محل القرار ذاته ، وبناء عليه فقه المحمى كان الثابت من الأوراق المناز المدارة تسكين السيدة المعروضة المقالم ينم سحبه لبطلانه خلال المواعيد المقررة الطحن القضائي ومن ثم فاته لم ينم سحبه لبطلانه خلال المواعيد المقررة الطحن القضائي ومن ثم فاته لم ينم سحبه لبطلانه خلال المواعيد المقررة الطحن القضائي ومن ثم فاته لم ينم سحبه لبطلانه خلال المواعيد المقررة الطحن القضائي ومن ثم فاته لم ينم سحبه لبطلانه خلال المواعيد المقررة المحدولة المعربة من أي المفاء أو تعديل .

أما نبها يتعلق بحالة السيد / مجدى كمال حسن اباظة : فكسان يشغل وظينسة من الدرجسة الثالثة بالهيئسة بالسديية ترجسع الى ١٩٧٤/١٠/٢٦ ، وبدة خديته الكلية في ١٩٨٠/٨/٢١ ، ٢ يوم و ١٠ شمهر و ٥ سفة ، وقد طبق في شانه حكم المادة الثلاثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ مأضيف الى مدة خدمته الكلية في التاريخ المذكور سنتان اعتباریتان لتصبح ۲ یوم و ۱۰ شهر و ۷ سنة . وایا ما کان الرای فی صحة تلك التسوية ، غالثابت أنه بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ منابت الهيئة تنفيذا لحكم المادة ١٣٠ من لائحة العلماين بها ، باعادة تسكين السيد الذكور هلى وظيفة معادلة من الدرجة الثالثة بأقدمية ترد الى ١٩٧٢/١٠/٢٦ « حيث روعى عند تحديد أتنميته مدة خدمته الكلية سالفة الفكر » وبالتالي غان القرار الإداري باعادة تسكينه ... أذا سلمنا جدلا بأنه قد بنى على تسوية خاطئة أنت الى ارجاع أقدبية المذكور في الدرجسة الثالثة الى التاريخ المسار اليه ... يكون قرارا باطلا لا يجسوز سحبه ألا خلال المواميد المقررة للطمن القضائي ، للأسباب مسلفة البيان في العالة الأولى . ومتى كان الثابت من الأوراق أن هذا التسرار لم يتم سحبه خلال هذه الواعيد ، ومن ثم غاته يكتسب حصاتة تبنع الساس به الفاء أو تعويضاً .

واذ تنابت الهيئة بتاريخ . ١٩٨١/٦/٣٠ بترقية السيد المذكور الى وظيفة من الدرجة الثانية تتم الترقية اليها بالاختيار بنسبسة . ١٠٪ ، وتتطلب قضاء مدة بينية قدرها (٨ مسنوات) والعصول على تقسير معتاز في التعرير الدورى عن السنة الاغيرة ، في حين أن المذكور كسان حاصلا على تعدير بمرتبة (جيد) وهو التعدير الذي يلى مباشرة مرتبة

(مبتارُ) ، ومن ثم يكون القرار الصادر بترقيته قد خالف احد الشروط المتررة لحسحة محل هذا القرار بيد أن تلك المخالفة ليست من الجسلية بحيث تؤدى الى انعدام القرار ، وعليه عطالما لم يثبت من الأوراق سحب هذا القرار لبطلانه خلال المواعد المقريرة للطعن القضائي غانسه تبتع بحصانة تحول دون الفقه أو تعديله .

4 13

انتهى رأى الجبعة العبومية المسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى : اولا : تحصن قرار اعادة تسكين السيدة / غلطمة محمد عبد الهادى على وظيفة من الدرجة الأولى بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ ، للأسباب سالفة الميان .

ثانيا : تصمن قرار اعادة تسكين السيد / مجيدي كمال حسين أباظة على وظيفة معادلة من الدرجة الثالثة بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ وباتديية ترتد الى ١٩٧٢/١٠/٢٦ وكذلك تحصن قرار الترقية الى وظيفة من الدرجة الثانية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ وذلك للأسباب ساطة الذكر ،

(۱۹۹۰/۳/۸۳ في ۱۹۹۰/۷/۷ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۹۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۷/۷) .

الله والله الما المالية

(1)

الإلماد المعرى لكرة القدم ...

انتغاب أعضاء مجلس الادارة

★ القانون رقم ۲۷ اسنة ۱۹۷۰ المسل بالقانون رقم ۱۰ لسنة ١٩٧٨ بشان الهيئات الخاصة للشياب والرياضة _ جايد المشرم عدة مجلس ادارة الاتحاد ياريع سنوات _ الهجب اجراء انتخاب اعضاء مجلس الادارة الجديد في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أوليبه سواء الليمت هذه الدورة او لم تقم اشتركت فيها جمهورية معمر العربية أو لم تشترك _ بانتهاء محدة المجلس لا يجوز أمتناح الاتحاد المنكور عن دعوة الجمعية العمرمية لاجرآء انتشابات لمبلس الادارة الجديد بعد توجيبه الدعوة اليبه بذلك من الجهبة الادارية المقتصة _ لا وجه الاستناد في تبرير امتناع الاتماد عن دعوة الجمعية العمومية بأن ذلك يرجم الى المقيته في الاستمرار مدة تعادل الدة التي تم حله وفقا لحكم من المحكمة الادارية العليا _ كفل القبانون للجهة الادارية المقتمسة الحق في دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادى لانتخاب مجلس ادارة حديد الذا تقاعس مجلس الادارة عن اتضاد اجراءات الانتخاب - اساس ذلك - الدعوة اثر حتمي تقتضيه حالة الضرورة ونزولا على حيدا المشروعية الواجهة جالة عدم وجود مجلس أدارة ... تطبيق •

(۲۱۰)

اتماد ملاك -

★ اتحاد الملاك المنصوص عليه في المادة ٨٦٧ من القانون المسعني - أن اتحساد المسلاك لا يعسد شركة استامارية بمن ثم لا يحضيع للسعر غير المدعم الذي فرضه قرار وزير البتريل رقم ٢٤ نسبة ١٩٨١ .. اثر ذلك - يتم محاسبة اتحاد الملاك علي شماس المسعر للدهم من تاريخ لنشاء (الاحاد _ تطبيق ~ وأن وأن المنقمة المنقمة

اتفاقية دولية _

راچع ایضا : جعارای د اعقاء جعرکی ، (۱۳۲) والجهاز الرکزی للمماسیات (۱۲) رضرائب د ضربیة جعرکیة ، (۲۸) ۰

اتفاقية عكومة مصر واسيانيا

★ ابرمت حكومتا مصر واسبانيا اتفاقية بتاريخ ١٤/١٤/ ١٩٨٢ بخلت حين التنبيذ اعتبارا من ١٩٨١/١/٢١ ودلك لتميضه كامة مطالبات الرعاما الاسبمان قبيل العكومة المعرية عن الاجسدراءات السالبة لحقوقهم التي باشرتها منذ عام ١٩٥٢ وحتى تأريخ العمل بهـذه الاتفاقية ... ورد بالاتفاقية أن أداء الحكومة المعرية لمبلغ التعريض المتفق عليه يستتبع ابراء ذمتها من التزاماتها ودبيرنها المشعقة لهؤلاء الرعايا وأن تعل معلهم في كل المقوق القانونية والممالح والمتلكات التي تتضمنها الطالبات المنكورة بما غيها المسلبات المحدة .. الخاضع للحراسة تزيد خصومه على اصوله _ أصدرت اللجنة القضائيه الشيكلة طبقيا لأهيكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية المراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يشان رقم المراسة عن أموال بعض الأشخاص قرارها بالتغلى عن عناسر ذمت المالية المققة وغير للمقلة بالمدر جهباز تصعية المراسات قراره بالإقراج النهائي عن الموال الخاضم ومعتلكاته ... بتطبيق احكام القانون رقم ٤٩ لسينة ١٩٧١ على حالته لم تعد له مطالبات مستحقة على المكرمة المرية الدر ذاك : الله يشرح من عبداد الرعاية الأسبان الماطبين باحكام الاتفاتية الشار اليها _ تطبيق ٠٠

(117)

أتقاقية هكرمسة مصر وتركيسا

﴿ الانتاقية المبرية التركية لتمويض المقرق والمسالح التركية _ النص في البعد ثالثا من عده الانتائية على امتيار الوثائق التي يتلبعه بها البعبانا الأمراك رقي وقي المنط

الطبيعيين والاعتباريين مقبرلة لدى الجهات المسرية لتمنية تصحيام الاتفاقية مبارة مقبولة مشيخة استكام الاتفاقية مبارة مقبولة لدى الجهات المسرية لا تعني تذكر من المسكومة المسرية المسادرة عن المسلطات المسرية المسادرة عن المسلطات المسرية المسادرة عن المسلطات المسرية من المسادرة عن المسلطات المسرية ما المسادرة من المسلطات المسرية ما المسادرة من المسلطات المسرية ما المسادرة من المسلطات المسرية ما المستدات والاستكارة من المسلطات المسرية ما المستدات والاستكارة من المسلطات المسرية لا تعتبر مقبولة لدبها المسادرة من المسلطات المسلطات

(m)

اتفاقية حكومة مصر وسويسرا

🖈 انفياق التعويض المرى السويسري والبيروتوكول المنفيذ له وضعا اسس تسوية التعويضات الستحقية للرعايا السويسريين الذين مستهم اجدراءات تطبيق القرائين الاشتراكية ... قبر التعويض بالجنيه المعرى بواقم ٦٥٪ من قيمة المثلكات للمقيمين وغير القيمين .. يتم ايداع التعريضات بالبنيه المصرى في حساب غامن باسم المكتب السويسرى للتعويضات بمراعاة ان الجنيه المصرئ يعادل ٧٠ر٢ دولار المريكي ... بعجره هذا الايداع تبرا ذمة الحكومة المعرية في مواجهة الستنيدين .. بين الاتالق كيفية تمويل تلك البالغ _ اجاز الاتفاق استغدام ٥٠٪ لسداد نفقات السياحة والكاتب القنية والعلمية السويسرية داخل مصر ــ يستقدم النصف الاغر رفقسا للضوايط والصدود المقررة غي سداد قيمة البضائع افتى يتم توريدها لسد أعتياجات السوق السويسربة ... في سبيل تنفيذ ذنك ثم غلم حسابين غرعيين أعبدهما للسياحة والأخسر للبضاعة _ في ١٩٧١/٩/٥ تم الاتضاق على تعديل الإجراءات التقليدية للتمويل من شبلال المسباب الغرعى سياحة الذي يتم التمامل غيه بالعملة المسرية أن العهرة وسعر المعرف للبراكز أوقَّت كَنَابٌ أَلْتَحَوِّقِيْنَ بِـ . - أُنْ أَنْ الْمَعِيْدُ اللَّهِ · Auto

U.Ju

وال وال المشمة المداقاة

اتفاقية حكومة مصر واليونان

الاتفاق الميرم بين الجمهورية العربية المتحده وحكومه اليونان في شأن تعويض المسالح اليونانية _ تحديد قيمة التعويض الستحق للرعايا اليونانيين عن المتلكات التى مستها لجراءات تطبيق القوانين الاشتراكية بواقع ١٥٪ من قيمتها .. متيجة بلك : تعتير هذه القيمة هي الحد الاقمى لما يمكن أن تكفعه الجكومة المعرية أو يطالب به المستفيدون من الاتفاق المسار اليه .. الأثر المترتب على ذلك . اذا ظهر وجود ديون أو التزامات مستعقة أو وأجبة الأداء على البعض منهم لهم بعقتضي الاتفاق المشار اليه .. خميم هذه الديون تعين أجراء خصمها من قمة التعريضات الستحقية لنما يكون من نسبة الـ ١٥٪ الستحقة لهم وليس من أهمل التعويض .. أساس ذلك : أن حقهم في المصول على التعويض عن المتلكات التي مستها الاجراءات الشار اليها يتعلق بمقتضى حكم الاتفاق الشار اليه بالتسبة المعدة به دون سواها .. القول بغير ذلك! بغالف ارادة طرقى الاتفاق أقضار اليه _ كما اته يؤدى الى تتيمة شاذة اذ يجعل الستفيد الدين في وضم الفضل من الراته غير الدينين ـ تطبيق ٠

(Y-Y) FOA

اثمات _

راجع: عقد ادارئ و تنفيذه سالقطا المقدى ، (١١٩) •

اثر رجعی _

راجع : ملكية ﴿ يَمْ اللهِ غَيْرِ لِلْمَرْيِينَ إِلَيْمَ لِينَ إِلَيْمَ لِينَ إِلَيْمَ لِينَ إِلَيْمَ اللَّهُ ا المقارات ، (١٥٩) •

اجتبی ...

راجع : استثمار مال عربي واجنين (١٣٥) ويرخيس (غريفيض ممال تجارية رسناعية)(٢) رقم رقم المعلمة المعلمة

احوال مدنية ــ

أثر تغير الاسم

★ المانيين ١١ ، ٢١ من العامون رقم ٢٦٠ لمسعة ١٩٦٠ عي شان الأحوال المنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنه ١٩٦٠ ... المشرع اعتبر البيانات الواردة في سجلات الواقعات أو السجل المنى مسيحة ولها ألتعجية مالح بثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم - أم يجز الشرع أي تعيير أو تصحيح في قيود الأهوال المنية في ذك السجلات الابنياء على قرار يصدر من اللجنة الخامية المشكلة لهذا الغرض طيقيا لنص المأدة ١١ من هذا القانون _ تطبيق المروضة حالته قد تم تغيير اسمه (الأول) بالسجلات بناء على قرار من اللجنة المنكورة ... لهذا التغيير حجيته ويتعين الالتزام به .. الا انه لا يترتب عليه بطبيعة الحال محو الاسم القبيم من كاغة الستندات التعلقة بهذا الشخص التي ثم تمريرها قبل اجراء التعديل ـ القول يغير ذلك يؤدى الى اهدار معاملاته التي تمت بالاسبم القديم وتاريخ هذه الماملات _ نتيجة ذلك : لا يجوز طلب تغيير اسبه (الأول) بشهادة بكالوريوس التجارة التى حصل عليها باسمه القديم وعليه أن يرفق بها مأ يثبت تغيير اسمه الأول ـ تطبيق ٠

vir (m)

اختمناس ــ

راجع : عامل بالقطاع العام و تأديب ب ترزيع الاختصاص بين الماكم التأديبية ، (۲۱۸ ج) • ومجلس الدولة « الجمعية التعوية القسمي الفترى والتشريع » (۷) والهيئة السريية التعمين

ادارات قاتوتیة بإلمؤسسات والهیئات العامة ـ

المعامون بهيئات القطاع المسام بين المسام الله كانت المسام منات الطاع العام ذات النساط الذي كانت المسام الم

رقم رقم المعلمة المعلمة

> الادارات المقانرنية يشركات القطاع العلم بالقطانون الإم /2 السنة ۱۹۷۳ يخضيع له كذلك اعضاًه صده الإدارات بهيئات القطاع العمام التي تشرف عليها اساس ذلك : اتفاق طبيعة العمل في كلتا المائتين — تطبيق "

£11 (\A0)

الجهة المختصة بسداد رسرم القيد

إلقانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٧ بشأن الادارات ألقانونية بالمؤسسات العلمة والهوينات العامة والوحدات للتابعة لها – القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٧ للشار اليه حمد على سبيل المحسر الرطائف الفنية التي يعين غييا احتسام الادارات القانونية المفاطيين باحكاه – قانون الماماة الصادر بالقانون رقم ١٩٨٧/١٨١ الزم الهيئات العامة وشركات القطاع العالم بتحمل رسوم قيد واشتراكات المعامين العاملين بادارتها القانونية – الا والاشتراكات المعامين العاملين بادارتها القانونية – الر والاشتراكات المقاد اليها ينسرف قط الله يتصف الله المنافية المعامة بسداد الرسوم والاشتراكات المقاد اليها ينسرف قط الله المضاد المساحم والاشتراكات المقاد اليها ينسرف قط الله المضاد المساحم الادارات القانونية بها دون سواهم – تطبيق .

2A. (1YA)

مدى جواز منع الأعضاء علاوة تشجيعية .

★ القادن رقم 24 استة 1977 وضع نظياما قادونيا غامنا يمديري وامضاء الادارات القانونية في الهيئات المامة وشركات القطاع المام _ لا يجوز منح شاغلي وطائف الادارات القطاوية المسلارات التضييدية التصوص عليها بقائري المساملين المنينين بالدرئة ال قادرة الماملين بالقطاع الممام حاسلين فلك : أن النظام المائلي القرر لهم لا يصرف هذا النوع من الملارات تطبيق (1) - من من المالية.

وابع : فعرى الجسية السروية للسين القيري والتعريق العبائليّة بجائبيّة ١٩٤٠/٥٠٠ و واكن البازت منبع العباء الإفارات أفغار بيسة أعلود النجيبية (توري ولم ٧٧٧ في عاد ١٣٠١/١٠٠ عند عد ١٨١٤/١١٤١١ الأنار

رقم رقع تعطيمة العطمة

الاعتداد بعدد الاجازة الخاصة ضعن المدد الشترطة للترقية *

ولا اكتفى المترع بالتسبيه للترفيسه عن وظائف الادارات المقانونية يمجرد القيد في احد جداول نقاية المعامين . وبالتسية لليعش الأشر منها اشترط غضلا عن هسذا القيد خصورة انقضاء غترة زمنية على هذا القيد غي الهدول الأدنى مباشرة وبالنسسية ليعنس الوظائف اشترط اما القيد في احد للجدلول لدة معيشة أو انقضاء عبد اشتغال بالمحاماة - القيد في أحد جداول المامين الشتغلين يغيد الاشتغال بالماماه مادامت دم تقم بالمامي احدى المالات التي تقتض نقل أسمه الي جدول غير الشتغلين .. لا وجه للقول بأن العبرة ليست بانقضاء مدد على القيد وامما بممارسة المهنة خلالها غملا طوال الدة الطارية لأن هذا القول لا يجد له سند! من القانون نشيلا عن تعارضه مم ما هو ثابت بجدادا، نقابة المامين ... اثر ذلك ... حصول المنامل عجبو الادارة القانونية على لجازة خاصة سواء الرافقة الزوج ال لمرعلية الطفل لا يؤدى الى انفساء الرابحة الوطيقية بيته وبين جهة عبله بل تخل هذه الرابطة فائمة ويتعين الاعتداد بهذه دادد ضمن الدد المشترطة للترقية 🕳 تطبيق

(40) Y31

ادارة مطلة ــ

راجع أيضا أملاك النولة العامة والخاصة (٩) و (١٨٧) و (٢٥٧) ومصساريف اداريسة (١٤٥) -

مقابل الانتفاع ورصوم الخدمات المعلية

ولا حدد الشرع على سبيل المصر موارد حساب الخدات والتندية المحلية بالماشات وبين أوجه استخداجها — من بين هذه الموارد الرسوم التي يؤخمها المهاس المصري المحلي المسالح ذلك الرسبة ورالتي المترخ المرح المرتبط مرافقة مهادر الوزداء المراج عم هذه المراجع تعمل هذه الرسوم خدر الوزداء المالية المحافظة عمل هذه الرسوم خدر الوزدة السابة المحافظة عمل هذه الرسوم خدر الوزدة السابة

arj LAI

رقم رقم القاعدة المضا

ادارة وتشغيل المرافق المطلية

★ للادة (٢) من قانون نظام الادارة المسلية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ ـ تختص وحدات الادارة المطية بانشباء وإداره جميم المرافق الواقعية عن دائرتها ويتبط بها عي نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائج وذلك غيما عدا للرافق القومية أو الرافق ذات الطبيعية الخاصية ب طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ غي شان المجتمعات العمرانية المديدة بقل المشرع وجدات الادارة المطية بالنسبة للمجتمع العصراني الجديد الى الهبئة القائمة على الجنمعات العمراسية وقلك الى أن يتم تسليم المجتمع العصراني الجحيد الي الوحدات الحلية ... مرفق الماجر عاد بمتتفي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٨٥ الذي الفي بمقتضاه قراره رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٨٥ ألى وضعه الأول قبل صدور القرار اللغي باعتباره من الرافق المطيبة لا الرافق ذات الطبيعية الخاصبة وتغتمن الوحدات المطية بادارتها وتشغيلها _ تختص هيئة الجتمعات العمرانية الجديدة بادارة مرفق الماجز الي أن يتم تسليم المجتمع العصراني الجديد الى وحدات الادارة المطية _ الساس ذلك : أن اختصاص هبئة المجتمعات العمرانية الجديدة في هذا الشان مستحد من اختصاص المليات _ تطبيق ٠

(FAY) . ••A

عقود تمليك الوحدات السيكتية الانتصادية المراد ١٢٠ و ١٢٧ و ١٢٧ و ١٤٧ من التنتين الدي والمدت المراد ١٤٠ من التنتين الدي تتجيد وبيع الاماكن وتنظيم المالقية بهذ المؤجر مؤانستيم والمائة المثانية من قرار رئيس مهلس الوزراء رئيس ١١٠ السنة ١٩٧٨ وتصيلات المائن التسليك المساكن المراد والمراد المراد والمراد المراد والمراد المراد والمراد والمرا

127

رقع وقل المشعة المشعة

> المافظات يبيم الوحدات السكنية الاقتصادية التي تشغل معد ١٩٧٧/٩/٩ على أساس تكلفة الماس بدون الأرض وتقسط القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد ... ادا تاخر المشترى عن سداد اى قسط في الواعد للمددة له تسرى على الأقساط المتأخر سدادها غواند تأخمير بواقع ٧٪ من ثاريخ الاستحقمان إلى تاريم السداد _ تندرج فوائد القروض التي تحمي عليها المجافظات لتعويل بناء هذه النوعية من المساكن ضبهن العناصي اللازمة لجساب تكلعة بنياء تلك السباكن والتي متحمل بها الشترون - اثر ذلك -لا وجهه لاستبعاد غوائد القروض من تكلفة الماني (١) _ عدم النص في عقود تمليك الوحدات السكنية الاقتصاديه التى ايرمتها محاعظة البصيرة مع للواطنين بعدد ١٩٧٧/٩/٩ على أن ثمن البيع يشمل قيمة غوائد القروض التي حصلت عليها المحافظة ليبحاء تك الرحدات لا يجيز تعنيل العقود المنكورة باضافة قيمة الاتساط والفوائد الشار اليها الى ثمن البيع بالارادة المنفرية للمحلفظة ... اساس ذلك الن العقد هو شريعة المتعاقدين غلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للأصباب التي يقررها القانون ... اثر ذلك لا يسوغ للمحافظة طلب ابطال العقود المشار اليهما الفلط في القانون .. حق المافظة في النص صراحة في العقود الجديدة على التزام الشترى بالقوائد المنكورة باعتبارها تدخيل خبين التكلفة الفسلية للعباني م تطيق ٠

*17 (141)

اراشي منمراوية ــ

الاعقاءات والتيسيرات

إلائشة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢٧ أصفة ١٤/١٠ أفي هذات الاراض الصحراوية - قدر الشرع مد نطاق مريان الاراض المراحد اللارعة بالقانون من رقم ١٥٠١ أمينان من المحدود المدرانية المدرانية على مشروعات أميناني في استثنيا في الاراخية المدرانية القانمة الاجتلام القانونين ولم الالماد المجادر بالمدانية المدرانية المتحدود المحدود المحدو

رةم رةم للقاهية المسلمة

معلهات استصلاح واستنزداع الأراضي المصحراوية وتحقيقاً لمسياسة التنبها الزراعية للتي تستهدفها للحولة - رهدت الملدة ١٢ من اللائمة المكرية ذات المحلم الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٠ لسمت من المائن رقم ٥٠ لسمت من المائن الاستثمار والقانون الخماص المائن من المائن المسلوب والمستورة والاستزراع من المائن المائن المائن من المائن من المائن من المائن من المائن من المائن المائن من المائن الما

est (Y-Y)

اراشی فضام _

راجع : خريبة « الخريبـة على الأراخى الغضاء » (١١) *

ازھىر ــ

راجع : مندوق التعويل الأهملي لرعاية النشيء والشباب والرياضة (٢٨٢) •

استثمار مال عربي واجتبي _

راجع أيضاً : أراش منمراوية (٢٠٣) وينك د عضوية مجلس الادارة ، (٣٩) وشريبة «الاعفاء من الشريبة ، (٢٧١) •

انشساء والغاء المشروعات

إلا المادة ٢٥ من القانون رام ٤٧ استة ١٩٧٤ - جمل المرح مجلس ادارة البهلة المامة الاستثمار والشاطة المرة السلطة البهيئة ملن ماترتها وتحريف ادرية ا ناط المرح يديفس الادارة الشاد نة يرداه "لاره" حلالة القرارات الدعوى المراس النهائة الإراضة المراسة الإراضة الدعوى المراسة الإراضة المراسة ۸۲

رقع رقع العاهدة المطمة

(YA)

والضعوابط للمحددة فانونا — لمهامى الادارة سلطة العاه المرافقة أذا خوالفت الشروط الرتبطة بها — اساس ذنك ان المنع والمنع مرتبطان ومثلازمان ولا يستقيم تقدير المدعما للمهلس دون الاعتراف له بالأخر طالما قامت الأسياب المبررة لذلك — تطبيق •

تنظيم تملك غير المعربين للعقارات

﴿ قَرِي المُشْرِع بِمُوجِبِ القَلْتُونَ رَقْمِ ٨١ لَمِنْكُ ١٩٧٦ أَمَارُ علما مقتضاه حقل تملك غير المعربين للعقبارات المبتية والأراشى الفضاء ... وسع المقرع تطاق هذا الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعية والاعتبارية وأو انتبتت في مصر طيقا لأحكام القباتون المصرى مقدام لا يملك المعربون ثلثى راس مالها.. استثنباء من هذا الاصل لجاز القانون اكتساب الاجانب ملكية العقارات في دلات حالات تتعلق اولاها بعقبار البطات البيلوماسية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان الثملك يقعت السكلى الشنامسة او غزاولة النضاط وترتبط الثائلة بمصالح الهسائد مجون غيها غجلس الوزراء التغاشى عن بعش الفروط المارة في المالة الثانية .. ابطل المارع أي تصرف لأجنبى بالمثالقة لهبذه الأمبكام وتلك عون الاشبلال ولمكام قالون الاستثمار _ اكبت اللائمية التنابذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧١ هذا المكم عليما علقت التملك وفقا لأهسكام قاتون الاستثمسار على موافقسة هيئة الاستثمار على تاسبس الشركة أو المدروع ــ تعامل هذه الشركات والمشروعات على العقارات المينية في اطار تشاطها الرخص يتعين أن يخضع الحكام القاتون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ما لم يكن هذا التعامل تتيجة للمطية الشركة او المشروع بعد استرداد راس المُثَالُ المستشر _ قرر هذه الجالة يقيد المتمرف اليه ون المكام قانون الإستثمار سرتطبيق 😁 🔻

TEA . (LTO)

رقم رقم القاعدة المطمقة

محاسبة شركات الاستثمار على أساهار الطاقة •

بلا تجرار تلقب رئيس مجلس الوزراء ووزور البترول رام ٢ كما تسلة ١٨٨١ - أوجب مصامية شركات الاستقدار على مسحوياتها من المنتجات البترولية المستخدمة في توليد الكهرياء على الماس سعى غير مدهم - هذا المكم يقسرف الممالة التي القركة المسعودية المصرية المنتجير - أساس ذلك - القركة تتمتع جرايا نافق المزايا المارة لشركات الاستثمار الخاضعة للقالون رئم ٢٧ لسنة ١٧٧٤ ومن المترر الله علد التحاة منتصد للحكم الحال كانت المعاة تكان إضافاء ذات المحكم الجاني - التر ذلك - يتم محاصية الشركة ذات المحكم الجاني - التر ذلك - يتم محاصية الشركة على المطلة الكوريائية الجوردة لما بالمعمر شير الدعم - تطبيق - تطبيقة

المعجز على المشروعات الاستثمارية

الاعفاءات الضريبية •

له لفرع مرامة طلى جؤاز من سنة الاعلىاء الفريقي بالنسبة الفروعات التميز واللساء المن الجنيدة ــ الاعلام يكرن بلدة ١٥ سنة بدلا من عدر مطوات .. يتم تلك بقران عل ولهي الجمهورية بشاء على القراح مجلس تدارة الهيات .. القروح في تجر

>YY (7/Y-1)

171 - (61)

رقم رقم المعادة المعاد

> هذه الحالة لا يتمتع سوى بعدة الإعفاء التي تتكور له عند المرافقية على تيامه وهي خمس سبنوات فو تمان سنوات – عد الاعقاء مقسور على مقروعات اللمهير وانشاء المن الجديدة – في غير هذه الحالات لا يتمتع المشروع الا يعدة الاعقاء القبرية له عند الموافقة على قيامه – لا يجوز في هذه العالات عد عدة الا يقاد بعد قيام المشروع – أماس ذلك : أند لا يرد الا يقلدسية غفره التصوير وانتماء المن الجديدة – تطبيق -

(Y-)

﴿ المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ _ قرر الشرع تطبيق المكام الإعقاءات الضريبية المقررة الواردة بكل من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٥٩ لسبنة ١٩٧٩ على الانشطة التي يزاولها المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون تنفيذا للقانون الأول -يتعين لتطبيق الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قاتون الاستثمار على التشاط الذي يقوم به الاستشاريون المعربين تنفيذا لقانون المجتمعسات العمرانية الجديدة أن يكون هذا التنساط من خلال شركة مساهمة مالشاركة مع بيوت غيرة اجتبية ... عدم جواز اعفاء مقابل الاعمال الاستشارية التي تعت لمسالع مشروع لأحدى الجمعيات التعاونية للاسكان من الضرائب استنادا الى المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية متى ثبت أن هذه الأعمال لم تزاول من خلال شركة مساهمة _ تطبيق •

TTT ' OTE

★ الإعلام القريبي المقرر السيارات الركوب وقطا المادة (٣) من الملكون رقم ٤٤ استة ١٩٧٤ الماسار الله يسرى على الوقاع التي تحطفت في المقرة من تاريخ المسل بهذا القانون وحتى تاريخ المسل بالمثلاون رقم الد المسلم ١٩٨٤ المشار الله الارتاد فقا المسلم ١٩٨٤ المشار الله ١٩٠٤ من المثنون رقم ١٤٠ استة ١٩٨٤ المشار إليه قبل المسل بالمثنون رقم ١٩٠٤ المناس الله قبل المسلم بالمثانون وقم ١٩٠١ على سارية في طل المسل باستان وجه عام المثنون والأخير ... هساس ذلك ١٩٨٤ المثنون وجه عام المثنون والأخير ... هساس ذلك ١٩٨٤ المثنون وجه عام المثنون والأخير ... هساس ذلك ١٩٨٤ المثنون وجه عام المثنون والأخير ... هساس ذلك ١٩٨٤ المثنون وجه عام المثنون والأخير ... هساس ذلك ١٩٨٤ المثنون وجه عام المثنون والأخير ... المثنون والإخير ... المثنون المثنون

رقم رقم المعلمة المعلمة

> يحكم الوقلاع والمراكز التي تتم تحت سلطانه أي في القترة ما بين تاريخ العمل به والفلله وهذا هو مجال تشبيته الزمني غلا يسرى المالاون المجدد بالرم الباشر ملي الوقلاع والمراكز التي تقع أو تتم قبل نشاذه سا لم يرجد تمن مريح فيه يقرر هذا الإذر الرجعي ... تشبيق -

(177) 373

استيراد وتصدير ــ

إلا مثل المشرع الاستيراد من الفترج الا يترفيمن من وزارة الاقتصاد مصدورة ما يتم استيراده بالقطاة الإمكام الفقاون رقم ٩ اسسنة ١٩٥١ لحسساب وزارة الاقتصاد - قيام مصاففة بالاستيداد على احسدي السيارات المسامرة والتي اصبحت بمماديتها معلوكة اوزارة الاقتصاد مؤداه أن نكون ملتزمة باداء شمنها الى الجهة الملاقة - ولا يغير من ذلك قيام المخاففة بعداد شمنها الى وزارة النقل هذا المؤاء على فرض صحته يعتبر وفاءا لغير المستمت ولا يبرى شمة المضاففة قبل الجهة الملاكة الميار المستقد قبل المستمت ولا يبرى شمة المضاففة قبل المبولة الملاكة المشاففة والمساففة قبل المستمت المشاففة على المستمت المشاففة المساففة على المستمت المشاففة على المساففة على المساففة على المساففة على المشاففة على المساففة على المساف

(۲۷۲)

التانون رقم ۱۹۱۸ اسنة ۱۹۷۰ في شان الاستيرات والتصدير - افضح المرح جميع البضائع التي يعددها وزير التصاردات وحظر استيراد ال تصدير اليا من تاب البضائع الا بعد قصمها ومعايتها - اثاط المدرع دونير التجارة تحديد الرسوم المسمقة على عملية القحم الأوم المدرع الموردين والمسدون بان يزدوا الي الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والدواردات علارة على الرسوم المسمقة على عملية تقيمة الرسوم المائية قيمة على المحادرات والدواردات علارة على ما تتحمله فعلا من مبالغ نمنيم للعاملين نظير قيامهم ما تتحمله فعلا من مبالغ نمنيم للعاملين نظير قيامهم مواعيد العمال الرسمية - لكان المحدد لها وغارج نظائي بعدان مواعيد العمل الرسمية - لكل من هدد الرسوم وناكم يعدان موردين مفتلفين من موارد الهيئة يضمعان في بعدان موردين مفتلفين من موارد الهيئة يضمعان في بعدان موردين مفتلفين من موارد الهيئة يضمعان في بعدان موردين مفتلفين من موارد الهيئة يضمعان في معدان موردين مفتلفين من موارد الهيئة يضمعان في تحديد المبين - عليين - عليين - عليين - عليين - عليين - عليين - علين المعرد المبين - عليين - علين المبين المبين - علين - علين المبين المبين - علين -

رقم رقم القاعرة للمىقم

اسكان ــ

راجع ايضا : ادارة معلية « عقود تعليك الوحدات السكنية الاقتصادية » (١٨٩) ·

الشاء المشرع من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ مستوما لتعويل معروعات الاسكان الاقتصيادي وجعيل من خيمن موارده حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٤) من ذات القانون واشترط المشرع للترخيص ببناء المبانى السكنية ومبانى الاسكان الادارى التي تبلغ قيمتها خمسين الف جنيه فاكثر بدون حسباب قيمة الأرض أن يكتتب طالب البناء في سندات الاسكان المشار اليها بواقع ١٠٪ من قيعة المبنى ... استثنى المشرع من هذا الحكم الماني التي تقيمها المكومة ووحدات المكم المجلى والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن - في القانون رقع Y لسنة ١٩٨٧ متعديل بعض المكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شان توحيد وتنظيم اعمال البناء _ قصر المشرع الاكتتاب في سندات الاسكان على عباني الاسكان الاداري والاسكان القاغر مهما بلغت قيمتها ... غى المادة رقم ١٩٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تأجير وبيع الأماكن الزم المشرع كلا من الباشع والمشترى في حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية بأن يكتتب في سندات لصالح صندوق تعويل مشروعات الاسكان الاقتصادي به ٥٪ من ثمن البيع ونص مصراحة في المامة ١٨٠ تطبي التـ٠ هذا الالتزام لا يغل باية التزامات اغرى يغرضها القانون رقم ١٠٧ أسنة ١٩٧٦ _ اثر ذلك : أن الاكتتاب وبقا لمكم هذه المادة لا يجب ولا يمل محل الاكتتاب المنصوص علية في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧١ واتما يطل ساريا مادام قد تواقر مناطه وهو البيع - اذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ١٠٧ استة ١٩٧٦ الباني التي تقيمها المكومة ووهدات العكم المحلي من الاكتتاب إمر

سندات الاسكان المشار اليها في هذا القانون ألا انته لم يسلك ذات المسئلة في القانون رقم 49 أسنة 1940 بالنسبة للمبئني التي تبيمها المكرمة ووحدات الحكم المعلي - الا ذلك : سريان حكم المادة ١٨٥ من القانون رقم 44 أسنة 194٧ بدئن تأجير وبيم الإماكن في حالة التماقد على بيع الرحدات

السكنية التي تقيمها المكومة ورهدات المكم الملي تطبيق •

رام رقع القاعدة المطمة

امتلاح تراعی ۔۔

نطاق الإستيلاء •

 القانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بشأن الاسلاح الزراعي المدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ - احكام قانون الإصلام الزراعي تبهد مجالها الطبيعي على من طبق غي حكهم هذا القسانون تطبيقا سليما ... لا تمتد تلك الأسكام عن تطبيقها الى خير هؤلاء عمن لا يخضعون لأحكام قانون الامعلاج الزراهي - الاستيلاء الذي وقع على اراض لا تخصع لأهمكام فانون الاسسلاح الزراعي من قبل الهيئة العامة فلاحملاح الزراعيم لا يعدو ان يكون نوعا من الغمب لا يترثب عليه بحال خال هذه الأراضي من ملكية مالكها الأحسابين الي ملكيسة الهيشة ولا يترتب على ما ورد في قافون الاصلاح الزراعي من المكام في هذا الشان اسباخ أي نوع من الشروعيدة على الاجراءات التي اتفنت بالتطبيق لهذه الاحكام .. اساس ذلك : أن الذين اتفذت هذه الاجراءات في شاتهم من غير الماطبين باحكام هذا القانون .. اختصاص الهوئية العامة للاسلاح الزراعي مرسوم ومعدد في قانون الاصلاح الزراعي وهو الاستيبالاء على الاراشي الزائدة عن العبد الاقعي للملكية الزراعية الماري قانونا لتوزيعها علي سنسار الزراح - أيس في القانون ما يجيز للهيشة الذكورة الملله الأرض بالتقادم لانعدام نية تملكها للأرض الخارجة عن نطاق فانون الامسلاح الزراعي - استبالاه الهيئة على تلك الأرض وتوزيعها على صفأر الزراع يشكل عقبة كانونية يحول دون ردما عينا .. الرينك : المقية الملام الأممليين فالرشن في الممدول على تعويض تقدى من الهيئة ... تطبيق •

MY

اعتقبال _

راجع : موظف و الستمقات المالية خلال فترة الاعتقال ، (١٨٢) *

اعقاءات جمركية ــ

راجع : ضريبة و شريبة جمركية ، (٤٦) -

اكانيمية البحث العلمي والتكثولوجنا س

راجع : خريبة و الخريبة على الرئيسات و

رقع رقع المشعة المشعة

اموال أسرة معمد على ــ

إلى القانون رقم ١٢٧ المسنة ١٩٧٦ خول وزارة المالية مسلطة التصرف في الأموال المسادرة وإشافة جمسهاتها اليرادات المامة المدوقة _ يتدرغ في الاموال المسادرة من أسرة محمد على يعض المقارات الآمي كانت موفوقة وقاة الملها والت ملكيتها بالقطا التي الاسرة بعد الفاء الوقف الأهلى بالقانون رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٩٦ ثم غضمت تلك العقارات للمصابرة _ لتنبية نقلاء وزارة المليقة المهامة للقسمات المكومية _ الدارة الأموال المستودة) هي السهمات المكومية _ دارة الأموال المستودة) هي السهمات المكومية ـ دارة الأموال المستودة) هي الشهمات المقارات المنكورة وادارتها حاصاس نقله . أن القانون في المقارات المنكورة وادارتها حاصاس نقله . أن القانون يفرد غل المساحدة التي يفرد غل المساحدة التي يفرد غلوا المساحدة التي يفرد كالهاء علمهة .

(141) 173.

اسلاك الدولة العامة والشاصة ...

راجع أيضا : و الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية و (٢٩٣) •

اكتساب المال مبقة المعرصة وفقعها

* يتم اكتساب المال الفسادة المامة المعلق المامة بتصميهما
الاشخاص الاعتبارية العامة المسئة العامة بتصميهما
المنفعة العامة بأحد الرسائل المقرية المتس سنظم
عده الصحة أيضا بأحد الرسائل المقرية لاكتسابها
ال بانتهاء الفرض من التضموص للمنفسة العامة
كما يتكسب المال المسئة العامة بالمعل علمه يققدها
بالقمل أيضا بيتماق ذلك أذا انقطع على وجه مستمر
وبالمعلى استمال هذا المال في الفرض المفصدة الموادية والمنفسة المامة حال على وجه مستمر
استقلال الهيئة لمالرض المقسعة العامة حال عمر
استقلال الهيئة لمالرض المقسمة المامة حال عمر
مسمست من اجله وتركها مون استعمال على نحو
يومى معم عميام بتما يالهم بعا ياللام بورى بعدم عليه ومونية الميامة العامة عرض المستمال على نحو
يومى معم عميام بالمهابعة ياللام بورى المناق العامة على المنازعة المعامة العامة على المنازعة العامة ا

رةم رقم القاعدة المطمة

التخصيص الفعلى للمنفعة العامة

للدة ١/٨٧ من القانون السنى تشميعن الأراض المنطقة العامة قد يتم بالأداة التضريعية التي معدماً الشرع وقد يتم أيضا باللفال وتتبية ذلك : تصبح مذه الاراض من الأموال العامة وتتعتم بالمماية القانونية المفررة لهذه الأموال تطبيق .

مقايل الانتفاع بالمال المام المرام المام

راضي طرح النهر التي لم تستعمل في الزراعة وانسا رژي استقلالها الأغراض التعدير والسياحة بترخيص من الجهات المقتصلة ـ تفرج الأراضي من نطاق سريان احكام القانون رقم ١٠٠ اسعة ١٩٢١ بتنظيم تلجير المقارات الملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وتتولي وحدات الحكم المطنى الاضراف عليها وادارتها طبقا للقراحد التي يقررها المحافظة ولي همدود موافقة المهاس الشمعين المطنى المحافظة ولي همدود القراداء حساسي الشمعين المطنى الوزداء حساسي القلف . حكم المادة (٨٧) من قانون الحكم المعلى رقم ١٤٤٠ ـ حكم المادة (٨٧) من قانون الحكم المعلى رقم ١٤٨٠ ـ تطبيق وقواه من المناس والمسابقة والمسابقة والمسابقة

المادة ۲۸ من القانون رقم ۲۳ اسبقه ۲۷۹۷ بنشام الحكم المعلى المعدل بالقانون رقم ۵۰ استة ۱۸۸۰ واراري محافظ الاسكندرية رشي ۲۳۶ اسنة ۱۹۸۷ و ۲۳۰ اسنة ۱۹۸۷ بشراحد تسوية ارضاع المائزين و لاراضي الدولة ووحدات الحكم المحلي المعمة للبناء ما المدرع ناط بالمافظ المنتص سلطة وشيم قواجم ع.

44

(1)

(**\^)**

ď. القاعدة المطعة

التصرف غي الأرامي المدة للبناء الملوكة للدولة ووحدات المكم المالي في نطاق الماقطة وذلك بعيد: المسول على موافقية المحلس الكنيوس المحليم للمحافظة والالتزام بالقواغد العامة التي يضعهبه مهلس الوزراء .. قرارا معاقظ الاسكتبرية المساو اليهما أجازا بيخ تلك الأرامي للراغيين في درائها من واضعى اليد عليها النين ئبت حسانتهم لمها حتى ١٩٨٢/١/١٤ ونظم ومقا للثمن الذي تقبره اللجناة المفتصة بالاضافة الى مقابل ابتفاح عن مدة الجيازة السابقة بما لا يجاوز خيس سنوات سابقة على تاريخ البيع بواقع ١٪ من قيمة الثمن الذي تقدره اللجنبة المغتمية ودلك بالنسبة للمباس السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والاستثمبارية عدا الباتي السكنية في المناطق الشعبية .. تنظيم مقابل الانتفاع المشار اليه يعد جزءا لا يتجزأ من قواعد التصرف عي الأراضي المسحة للبنساء المسستفلة في المسساني السكنية والمشروعات المشار اليها ــ الثر ذلك : وخوب التقيد بقيمة مقابل الانتفاع التحددة به عنه بيش غله الأراشي لراضعي اليد عليها .. تطبيق 🔹 🗄

4+1 ... FIR

نقل الانتفسام

🖈 يد الشخص العام على ما هو مملوك ملكية عامة هي يد ملكية ... يبقى للدولة أن تضرح من ذمته هذا المال في أي وقت تحقيقا للمصلحة العامة وفي هذه الجالة لا يجوز القول باستحقاقه تعويضا ... الأمر هنا ليس مبادلة بين شخص عام واخر وانما الأمر يتعلق بتعديل , التخصيص السابق تقريره من الدولة ... نقل الانتفاع بما ينطوي عليه من تعديل التقميمس لا يمكن ان يرتب حقا في التعويض بين الاشخاص العامة خاصة اذا تم النقل تنفيذا لحكم القانهن ... لا مغير من ذلك اثفاق الجهتين على تقرير مفاءل لنقبل الانتفاع لكون هذا الاتفاق سؤالف نص القانون _ تطبيق •

🖈 قبرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ اسنة ١٩٨٧ ــ المشرع لم يتقبل الى الهيئة العامة لتتمية الثروة السمكية ملكية المزارع والمزابى السمكية القائمة غي نطاق المسطحات المائية المعددة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ ـ من الهيئة المشار اليها على

. (471)

رقم رقم القاعدة المباحة

TES

تلك المزارع والرابي حق إخراف والجارة وليهر مق ملكية .. تقل الانتفاع والأموال المواركة للوياة ببش الشخاص القانون السام يتم يفقل الإشواف الاداري عليها بدون مقابل ويفير إن يعقب والله تزولا عن الموال الدولة أن تمينا أنها بالجليقية

الايجار الرشبي

اذا ما احتاجت هيئة الراسات المسلكية: والماسطية الى ارض معلوكة الدولة السطائليسا في تقطيسة مشروعاتها فان مصدولها على هذه الاراضي يكون عن طريق تضميصها لنامتها بالإيجار الاحدى وابوس هن طريق الشراء - تطبيقا بالإيجار الاحدى وابوس هن

علا الماستان ١ و ٢ من القانون رقم ٢٩ ليسنة ١٩٥٨ في شان تواعد التصرف بإلهان في العقبارات للعلوكة -للدولة والنزول عن أموالها المنقولة • يشترط للتسرف والمجان غي أموال النولة لتباع اجراءات معينة تبدا باقتراح من الوزير المنتمن ثم موافقة اللهنة المالية سر تنتهى هذه الاجراءات يصدون قرار من السلطة المقتهمة. سواء رئيس الجمهورية أو الوزير المختص حسب قيمة المال المتنازل عنه _ تعتبر مرافقة اللجنة المالية شرطا جوهريا ينطوى اغفاله على مغالقة جسيبة الحكام القانون _ اذا كانت الأحزاب السياسية تسمعي الي تعقيق غرض ذي علم عام يتعثل في الساهمية في تعقبق التقيم السيامي والاقتصادي والاجتماعي للوطن الا أن ذلك لا ينفي وجسوب الالتزام والإجمرامات والشروط التي تطلبها الشرع غي.هان التمييف بالمهان في العقارات المبلوكة للدولة : القبرار المسادر بالخالفة للقواعد الشار البها لا يتجمين بمغي الدة ـ تطبيق ٠

(AFF) - T13

التصرف في الأموال الخاصية

سلطة الممافظات في التصرف في الأراضي الملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة في دائرة الممافظة تقف هند حدد الأراضي غير المخصصية للنولاق المحامة والخربية ... الأراضي المخصصية للمرافق المحامة او

رقم رقم القاعدة للمسقمة

القرمية لا يجوز للمحافظات التصرف فيها بدعوى امها جهاز الدولة المقتص بهذه التصرقات ــ تعهد المعافظة بيناه مبنى للهيئة القومية للبريد على ارض معلوكة للهيئة ثم قيام المعافظة ببيع عده الارض لمحمدية امكان ونقل الالتزام بالقصليم للجمعية ــ هـذا البيم مضاف للقانين غلا ينتج الرا ولا ينتل النزاما ولا يسرى في مق الهيئة ـ تطبيق (1) و

VYY (TOV)

اوسمة واتواط عسكرية ...

الجهة اللزمة بها

يو وزارة الفلاع من البهة الملزمة يصرف مكافات الارسمة والانواط المسكوية المقررة الافراد القوات المسلمة المسابقية الدراء القوات المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة بقال المسلمة بها وطائح ويدما لها مثلام وزارة الفاح بسداد مكافات حسلة الارسمة المناح المسكوية المستملة عن الفارة السابلة على صدور فقوى المجمعية المسومية في ١٩٨٧/١/١٧ متطبيق .

"YA (YE+) -

امجار اماکن ــ

راجع ایضا : ادارة محلیة « عقود تعلیك الوحدات السكنیة الاقتصادیة » (۱۸۹) واسكان (۲۹۷) ومصاریف اداریة (۲۲۰) ومجلس الدولة « الجمعیة العمومیت القدی والتشریع سما یخرج عن اختصاصها » (۲۰۷۴) ، پ) و (۱/۲۰۱) ،

تمليك الساكن الشمبية والاقتمنادية

اللادة ۷۲۷ من قانون تاچیر وبیع الاماکن وتنظیم للملاقة بین المؤجر والمستاجر رقم ۶۱ اسمنة ۱۹۷۷ ـ قرار رئیس مجلس الوزداء رقم ۱۹۱۰ اسمنة ۱۹۸۰ بخسان قراعد وشروط تملیك المسحاکن الشمیمیة والاقتصادیا والمتوسطة _ ام یتطرق القرار الملکور رقم رقع القاعية المخمة.

YEA

(+1)

الى تحديد الملتزم بتحصل المسباط وفوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات التحريل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهي تتدرج يطبيعة المساكن والتي المناصر الملازمة لمساب بتكلة بناء هذه المساكن والتي يتحصل بها المشترون وذلك علي خلاف الوكمة باللهسية لمساكن الايراء حيث نص القرار المنكور صراحة على إن القروض وفوائدها التي استقدمت في بناء نتك المساكن يتحمل بها صندوق تمويل مشروعات الاسكان

♦ وضع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ أمسنة
١٩٨٠ قواعد تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية
التي الامتها المعافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ والتي
التامتها أو تقييها بعد هذا التاريخ بـ أم يتطبق المقراد
المثار الله التي تحصل عليها المعافظات لتدويل بناء
تلك الذروية من المساكن ومن ثم فهي تندري يطبيعة
تلك الذروية من المساكن ومن ثم فهي تندري يطبيعة
المال غمدن العناصر اللايمة لهتاء هذه المساكن والتي
يتممل بها المشترون بضلاف مصاكن الايراء حيث نص
القراد المنكود مصراحة على أن القروض والموائد
التي استفحت في بناء تلك المساكن يتحمل بها
مضدوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي
تنظيق -

1AE (10)

بيع المتجر والتنازل عنه

المادة ۷۰ من القانون رقم ۱۳۱ استة ۱۹۸۱ في شان بعض الاحكام الخاصة بتاجير وبيع الاماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستاجر استصدت المشرع حكسا جميدا اقر فيه باحقية مالك المقار في المستور أو المستورات المنورة بالمين المؤجرة - هذا المق ورد المنور عليه مساحة ويصلة عامة وسطلة من أي قيد المستور أو المستورات المناجر المستورة المستورات المستورا

وقي وقي الفاهدة المشعة

ورخيته أو رهما منه كما هو الشأن عن حالات البيم الخبري التي تربيها مصلمة الضرائب ــ لا يغير من خلك إن المترار البيا الجبري النائم قرب عن المتوافقة على حقه القرر الجراءات مدينة لمحصول المالك على حقه القرر الفول بقسر حكم المائة ح الشار البيا على حالات البيع الاختياري التي تتم بارادة المستجر دون حالات البيع الخبري من شاتة أن يفتح التمايل على أممكام المائزون بغرض أغماط حق المالك كما أنه يهمال المستجر الماطل الذي يتاعس عن مداد ديونة في وضع أقضل من غيره وهر أمر لا يمكن التسليم به أو

Y41 (YAS)

زيادة أجرة الأماكن غير السكنية

المادة ٧ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٨٨١ وهان بعض الأمكام الخاصة بتأجير ربيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والستثمر _ حكم المادة الشئار اليها بزيادة المسرة الأماكن المؤجرة لغير اغراض السكنى قد جاء عاما مطلقا دون تقيد _ الأستثناء الذي أوريته المادة ٢٧ من القانون المذكور على حكم المادة المشار اليها بالنسبة للأماكن السنعملة في أغراض لا تدخل في النشاط التجاري أو المسناعي أو المهني الماضم للشريبة قد التي بالر رجمي بمقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا بجلستها المتعقدة في ١٩٨٩/٤/٩ .. الأثر المتريب على تلك هو سريان حكم الزيادة المشار البها على هذه الأماكن بما في ذلك تلك المؤجرة للجهات المكومية وذلك اعتبارا من التاريخ المصدد بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاستمقاق هذه الزيادة · قضاء المكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ استة ١٩٨١ معور حجبة مطلقة ولا يجول تطبيق النص المقضى يعيم يستوريته اعتبارا من اليوم التالي لنشر المكم _ اثر المكم لا يقتصر على المناتبل قصب وانما ينسحب على الوقائم والعبلاقات السابقة على صدوره .. برُخِدُ في الاعتبار عنيد صرف الزيادة المشار اليها مراعاة قواعد التقادم الشنسي المنسوس عليها بالمادة ٧٧٠ من التقنين الدني .. تطبيق *

رقم رقم القاعدة الصفعة

(Ļ)

بعثات --

المهة اللتزمة بدفع مرتب الهموث

إن الههة التي ارف لمسالمها المودت هي التي تنزع بيدع مرتباته اثناء المدة المتربة المسلمة مسلمة مسلمة مسلمة المهية هذه المقاعدة أن يتم نقل الدرجة الى صدة المهية المسلمة المالي لرتب المسوت اثناء صدة المهلة حرار النقل المدرط بنقل المدجة لا يدلم الترد القانوني لمدم وجود الدرجة المالية بالميزانية حصد علد نقل المدرجة بمكن ترتيب الاثر القانوني من نامية المتول الهية بمكن ترتيب الاثر القانوني من نامية المتول الهية بمصرف مرتبه من نامية المتول الهية بمصرف مرتبه من خطبيق المترام الهية المتول الهية المتول الهية المتول الهية بمصرف مرتبه من خطبيق المترام الهية المتول الهية بمصرف المترام الهية المتول الهية المتول الهية بمصرف الهية المتول الهية بمصرف الهية المتول الهية بمصرف الهية بمصرف الهية المتول المتول المتول الهية المتول الهية المتول المت

ينگ __

البنك الركزي الصري

- الله (۱۲۷) من القانون رقم ۱۲۰ اسنة ۱۹۷۰ غي شان البناء المركزي للصري والجهاز المصرفي * مجلس اداره يك القطاع العام هو السلطة الههدنة على تصريف شئونه للقانون رقم ۱۲۰ اسنة ۱۹۷۰ غي شمان البناك البركزي المصرفي والجهاز المصرفي لم ينتمني لمحاكما تتمثل يتشكيل والمتصامس الجمعيات المعومية لبنبوك القطاع المصام ياتني البيك الركزي على قمة الجهاز المصرفي لا يعد مجلس ادارة البناء المركزي جمعية لبنوك القطاع العام وانصا يصارس بعض معومية لبنوك القطاع العام وانصا يصارس بعض سلطات الجمعية المعربية المعربية المعاربية القانون رقم ۱۲۰ اسنة ۱۹۷۷ المضار اليه وهي سلطات محددة على سبيل المحصر متطبيق .
- بنوك القطاع للعام تارين مكافأت تشجيعية لرئيس واعضاء مجلس الادارة الفتص بذلك المادة ١٨٠ من القانون رقم ١٧٠ في شاق الليت. المركزي المصرى والجهار المصرفي اختمي المتري دريسا الجمهورية دون غيره وتحفيد مستمقات رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع العام ونهابهم عن مرتبات ومكافئت بكافة آدرامها التر نظاء لا يجود لا شرك جهة الحرى في عمارسة. هذا الاختماس دون استفاد الي نصر وغضع وصرح. يقود ذلك تطهيق

11. (1/17)

Y5 0

(AV)

A. رقع للقاعدة

> قرار رئيس مهاس ادارة البناء الركزي المعرى" أ بتقرير مكافات تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس " لدارة البنك الأهسلي المهرى يعتبر حسأترا من غير مفتص مفالف للقانون ــ تطبيق بنك التنمية والانتمان الزرامي

170

الشهرين الستمقة عن كل سية خدمة ب تأمين اجتماعي - جواز ضمها بالنيسية للعاملين بالهناه ... صرف مكافاة الشهرين المستجقة عن كل سنة خدية بالنسبة للعاملين قبل ١٩٦٢/١/١ أو مكافاة الشيهر

بالنسبة للمعينين بعد هذا للتاريخ يهم بالاضافة الى حقرقهم الثامينية التي جات محال مكافاة تهاية. الخدمة القانونية وفقا لقائون العمل ... هذه المكافآت تعد سزة الفسل شمرف بالزيادة على مكافلت تراه للقدمة القائرينية وتستمق للمامل عند تراه الجنمة حدشه الكالمات لا تعد منحة ومن ثم لا تؤخذ في الاعتبار عدد تحديد أجر الاشتراك ونقا لقانون التآمين والماشات --تشعق ١

148 · (67)

> - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شان البت الرئيس للتنمية والاثتمان الزراعي _ القانون رقم ١٧ أسئة ١٩٨٧ في شان مينات القطاع المام وشركاته - البطه الرئيسي التنمية والائتمان الزراعي تتوافر له ... من الناحية الرخبرعية - مقرمات فيئات القطاع العام _ أساس ذلك _ اتفاق النعام القانوني القرر لكل منهما في عدة عناصر الساسية .. نتيجة ذلك .. البتك الربيس يعد من هيئات القطاع العمام المنشحاة بماتخى قانون خاص .. سريان أجكام قانون هيئات القبطاع العام المشاة بموجب قوانين خاصة فيما لو يداء بشائه تمن خامن في هذه القوانين - القانون دام ١٧ نسنة ١٩٨٢ قضى صراحة بان يكون للعاملين يهيئات للقطاع العام التي تباشر نشاطا ينفسها نصوب في الأرياح التي تمتقها تلك الهيئات عانتيجة ذلك سايحق للعاملين بالبنك الرثيسي للتنمية والائتمان الزراعي الممول على نسبة الأرباح التي يحققها البنتك من الانشطة التي يزاولها بذاته ووققا للشروط والقواعد القررة في القاتون رقم ١٧ اسطة ١٩٨٧ سالف اللكور

رقم رقم القاعدة المنقمة

ير غيض الشرع في القانون وقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ الشاد اليه مجلس الوزواء في وضع الصدا الاهلى للهموج ما يتفاضاه العاملون في الجِوْآتُ ٱللْكُوْرِةُ فَيْ عَنُورُهُ " مرتبسات او ودلات او مكافأت أو حوافق او آباي مدورة اغرى .. معار قران رئيس مهاس الوزراء رام ١١٥٠ لمنة ١٩٨٦ نامما على أنه لا يجموز أن يُزيد على عشرين الف جنيب سنويط مجنموح ما يتقاضماه اى شغص يعمل في عند من الجهات. من بيتها الهيئات. العامة وشركات القطاع المسأم ونلك بالمشريط والضوابط الواردة في هذا القرار... ورد التعبير عن هاتين، الحمتين مطلقا _ بشمل بالتالي كافق الهيئات المسامة ، وشركات القطاع العام أيا ما بكان النظام القانوني الذي يحكم تشاطها أو يسرى على الماملين بها - البناء الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي بعد من الهيئات العامة ذات الشقمسية الاعتبارية التي يسرى عليها نظام قانوني خاص ورد في القانون رتم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ... بنول التنمية الزراعية التابعية للمنك المنكور بالمعافظات تباهر نشاطها وققا لأحكام ذات القانون في شكل شركات مساهمة معلوكة لشغمن اعتباري عام التطيق عليها وصف شركات القطاع المباء _ اثر ظله : _ سريان المكام القانون رام. ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقوار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٦ على الماملين بالبنك الرئيمي للتنمية والانتمان الزراعي والبنوك التابعة له بالمتقطات _ تطبيق •

مدى جراز الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك •

حفر المترع في القادين رقم ١٥٩ المستة ١٩٩١ الجمع بين عضوية مجلس ادارة بنك من البنواء التي تزاول نشاطها في مصر وعصوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركة من شركة الانتسان - اسستنى المترع في تأنين الاستنام مشالي الاشخماص الطبيعيين أو الاعتبارية الإعتبية - يتعين الاستثناء هؤلاء أن يكون الشخص ممثلاً في بتكين أو تكثر الشخص اعتبارى أو خبيعي اجنبي ، ولا يكني أن يكون ممثلاً لهذا الشخص مثلاً لهذا الشخص مثلاً الهذا المتثناء ولا الشخص مثلاً الهذا المتثناء ألى المتثناء الشخص في مجلس ادارة بنك حتى يتمتع بهذا الاستثناء الشخص في مجلس ادارة بنك حتى يتمتع بهذا الاستثناء مادامت قدة الصدة قد التنتيث في الهناء ولا شرير تطبيق . . . (٢٩)-

TA+ (184)

رقم رقم القاعدة المبقحة

يورمنة الأوراق المالية _

راجع : مجلس الدولة اختصاص ادارات النتوى (۲۰۱) •

60)

قامين -

راجع : شرکات سیاحیة (۳۰) ۱

. تامین اجتماعی --

راجع أيضًا : خبير (٢١٧) ٠

ميعاد طلب الصرف

الله الله (١٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر. بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ــ الزم الشرع دوي الشأن تقديم طلبات لمعرف العاشر أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك في ميمياد الساء عن التاريخ الذي نشأ فيه سوب: الاستحقاق والا سقط حقهم في الطالبة وها - خول الشرع مدير عام الهيئة المفتحمة أو من ينييه (الهيئة ، العامة للتأمين والماشات أو الهيئة العامة للتثنيتات الاجتماعية بحسب الأحوال) سلطبة التجاوز عن الاغلال بالمعاد الملكور اذا كأن قائما على أسبات تبرره ... غير هذه الجالة تضرف العقوق كأملة عن تاريخ الاستحقاق .. عبلت المادة (١٤٠) المتكررة بمقتضى القانون رقم ١٠٧ الصنة ١٩٨٧ العمول به بالنسبة لهذه المادة اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ والهبيف اليها اقرة جديدة تقشى باته اذا قسم كلب المعرف جعد ميعاد الشس ستوات الشار اليها يسرف الماش وحده اعتبارا من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب دون أن يعشع المرف لاية سُلطة تقديرية _ اسبح وذير التأمينات (وقا للنص المعدل) من السلطة المجتبعة بالتجازرُ عن تقديم طلب الصرف في المعاد المدد جمراعاة ذات الضوابط السالف بيانها ما الر ذلك : ...

457

راتم	رشع
the state of	5.m(2)

أن من تقدم بطلب لعمرف مستحقاته التأمينية بعد
معداد المتمس سنوات ولم تفصل فيه السلطة المقتمة
قبل ١/٧٧/٧/١ يصرف له المعاش وصده بدءا من
التاريخ المذكور – لا وجه لالزامه بتقديم طلب جديد
للاستفادة من هذا المكم التصارض ذلك مع صدف
المشرع من تعديل نص المات (-١٤) وهو عدم حرمان
المشرع من تعديل نص المات أيا كان سبب تأخرهم عن
المصماب الشان من المات أيا كان سبب تأخرهم عن
المصماب الشان من المات أيا كان سبب تأخرهم عن
القصار المسالة تقديرية – كلف لا يجه المقدري صمره
المصاف اعتبارا من أول الشهر الذي تقدم فيه بطله
المات المعارض مع سريان تعديل نص المادة (-١٤)
الفتار من //٧/٧١ – تطبيق -

414 (4.0)

مسأب حصبة صناعب العمل

 المادة ١٧٥ من قانون التأمين الاجتساعي رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧٥ _ قرار وزير التامينات الاجتماعية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٧ بشان التامين على عمال المقاولاي _ ناط المشرع بوزير التاميمات الاجتماعية بنعاء علي اقتراح من مجلس ادارة الهولة التوبية المثاستهات الاجتماعية تحديد كيفية ححاب الجور الازمن عليهم التي يتم على اساسها عديد عملة ساسب المعل غير اشتراكات التامين الإجتماعي في عطيات المطاولات ... تحدد هذه الحسة على اسلس شبية عارية من الهية الإجمالية لجموع المعليات المقتلفية الداغيكة في القاولة .. استبعاد تيمة المدات والتوريدا، الصنعنة بالكامل أو سابقة التجهيز التي تمثل جزءا من مكونات وأعدول الشروع ... القصدود بالتوريدات المنتمة بالكامل او سابقة التجهيز المنقولات كاملة الممنع التي تؤدى الغرض منها بذاتها وتلمق بالمشروح اخدمته ... هور العمال في تجميع الأجزاء كاملة الصنع لا يشرب عن كونه عملا من اعمال تركيب وذه الهمات وليس جزءاً من عملية تصنيمها _ اثر ذلك _ استبعاد فيمة هذه المعدات من القيمة الاجمالية لمجموع المعليات الدأغلة غي عاود المقاولات عند حساب حصة حباحب العبل في اشتراكات التابين الاجتباعي على عبيال المقاولات بـ تطبيع. •

ARY GUA)

رقم رقم القاعية المشعة

حوافز الانتاج

★ غاير الشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ يشان التامين الاجتماعي في مفهرم أجر الاشتراك في قانين التأمين الاجتماعي رام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ــ أسبح هذا الأور يشمل الى جانب الأجر الأساس الأجرى التغيرة كمرافز الانتاج وكافة البدلات ألثى تستمق للمؤمن عليهم وذلك غيما عدا البدلات الثي تقفى المحكام اتراد رئيس مجلس الوزراء رقع ١٧٦ قصلة ١٩٨٤ يصدم ر اعتبارهم عنصرا من عناصر أجر الاشتراك المتنهر -ناط المشرع يوزير التثبينات وشبع قواعد حسماب عناص الأجر التغير _ الصدرى وزيوة التلمينات القرام رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٤ يهذا الشائ ويقفى القرار باغضاع يعض الأجور التغيرة بالكامل أي يضية ١٠٠٪ عند حساب قيعة الاشكراف غين غانون التلمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتير جزءا من ثهر الاشتراك _ يستثنى من ذلك ما تكر سراجة في القرار المذكور جما يحسل هليه المؤهن عليه ستريا من عناصر الأجر المتغير دولا على من هذا الأجر هو الذي تؤدى على الساسه الاشتراكات ... تطلب البند (١) من المادة (١) من القوام الوزاري مام ٧٠ لسنة ١٩٨٤ في عنصر حافق الانتساج أو مكافأة زيادة الانتاج الذي يغضع بكامل قيمته لأجر الاغتراف التغير أن يستمق وفقا غنفام مسامو من السلطة المفتصة وان يشمل همؤا الغطام جمعيم الأسحى الرضوعية للتملقة بكمية الانتاج أو جودته أو معدلات الأداء التي يستحق على أساسها المافز سواه بالضبة للعامل أن مجموع العاملين ــ البين من قراعد صرف مكافاة زيادة المصيلة للصاملين بمصلحتي الجمارك والشرائب السادرة بقرارى رئيس مسلمتي الهمارك والضرائب على الاستهلاك رقمي ٥٨ لسنة ١٩٨٥ ، ٢٧ لسنة ١٩٨٧ أن هـده المكافئة ثعثم علي أسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتعيز في أداه العمل وجودته كما تضمنا حالات الحرمان هن الصرف أـ أثار ذلك : غنسوع مكافاة زيادة المصيلة بنسية ١٠٠٠ عشد حسساب الأجهر المتغير الطاي خلادي عشي اسأمسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي ... تطبيق •

رقع رقع المبقحة القاعدة

مواعيد استعقاق الإشتراكات

 الزم المشرع صاحب العمل بادام الاشتراكات التأمينية . الستحقة في مواعيد محددة وفي حالة تأخره في الداء المالغ للطلوبة يلتزي بمبلغ إخماني بنسبة الا منها شهريا عن المدة ما بين تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد - أعلى المشرع من البلغ الاضافي اذا تم السداد خلال خبسة غض يوماً من تاريخ وجوب الأداء ... حدد المشرع التاريخ الذي يعتد نه في سداد الاشتراكات بانه تاريخ التسجيل أبرا أربال مستند السداد يكتاب مهمئ علينه مع عبلم الوسسول الله من المبرة في هذه الحالة تكون بتأريخ التسجيل وليست بتاريخ رحبول مستند السداد فعلا . الذي قد يتأخر وصوله بسبب البريد - تطبيق ٠

(A0)

القمص الدوري للماملين 📑

🖈 المادة (AV) من قانون الفتامين الاجتماعي رقع ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تلزم الهيئة العامة للتأمين المبحن ياجرام القحص الدورى للعاملين المرغيسين للاسساية يألحد الأمراض الهنية المددة بالجدول رقم (1) الرقق بهذا القانون وذلك نظير التزام ساحي البضل بسلناك ووه مليم عن كل عامل _ جهة العمل تكون ملزمة باداء مقابل القمص الحدد قانونا ... لا يعلى جهة العمل من هذا الالتزام تاشيرها على نموذج القمعن بال للغمص مجانى وأته لا تهجد إديها اعتمادات مالهمة لهذا الغرض _ القانون وقد الزم جهة العمل بأداء مقابل القصص غاته لا يتأتى اعفاؤها مؤه بأداة أدتى مرتبة کمنشور _ تطبیق ۰

45 . (117

110

الجمع بين معاش الاصابة ومعاش الشيخوخة

🖈 الأصل هو سريان قانون التثبين الاجتماعي على كا من تربطه علاقة بجهة العمل ايا كانت فيما عدا علاقات العمل التي نص على استثنائها عبراحة ـ المشرع حدد نظم التأمين ـ لم يتضمن القانون المتكور نسا يمنع استفادة الزمن عليه من المكام تأمين اصابات العمل ر ، رِ الذا يلغ سنارِ وجهنة ــ الساس بَللهِ ــــرِانَ الهنف من هذا ﴿ رقم رقم القاعدة الصفحة

للنوع من التأمينات هو تغطية مخاطر موادث المعنى المختلف المعتقب لمن المعتقب المعتقب المعتقب المعتقب المعتقب المعتقب المعتقب المعتقب المتعقب عند سن معينة انحس على خلك محامة - اثر المعابة عند سن معينة انحس على خلك محامة - اثر المعابة عند سن معينة انحس على خلك معاش الاسماية حدمة المعتقبة المعتقب المعتقب المعتقبة المعتقب المعتقبة المعتقبة

101 (00)

انتهاء الاستحقاق في العاش •

إلا الموادر بالقانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ عند الشرع صن المصادية بالقانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٩ عدد الشرع صن المصادية والمشرين كحد ينتهى عنده استحقاق الإبناء معاشات حد المشرع هذه السن الم حصل منهم على مؤهل عالمي ولم يلتحق يحمل ولم يزاول مهسة وذلك الما السادسة والعشرين فاذا التحق الابن بعمل أو زاول مهنة قبل بلوغه هذه السن أو بلغ هذه السن انتخاع المتحقاقة في الماش حساط قسط المسادرات فيه أو بلوح السن المقررة حائز ذلك حاذا المضمد والمخة التحاقة بهذا العمل قبل بلوغ تك السن عاد الله استحقاقة في بلوغ المحاش لا يدخ عن المودة لا تحقاقة في بتوافز الخروط الماروة قانوط حافيق و منابعة و المودة لا المودة لا المودة لا المودة المودة الخروط حافيق و المودة الخروط حافيق و الخروط الماروة قانوط حافيق و منابعة و الخروط الماروة قانوط حافيق و المنابع المناب

(70)

التأمين الاجتماعي الشسامل

*خصص الشرع حسابا خامسا التامين في صندوق الميثة القرمية للتامينات الاجتماعية - حدد المشرع موارده والتي تتضمن البالغ التي تتدرج في الموازنه العامة سنويا لتمويل الماشات التي يكللها الالتون وجزء المعاش الذي تلتزم الجزائة, العامة باداته وهو

رقي رقع معمد المعادة

-٥/ من ربط المعاش المحدد بواقع ١٢ جديها سهريا – ثابتم الخزانة العسامة بتمويل المسندوق غي هده المحدد وتعويل المجز عي اموال الحساب المتسار اليه عند فحص المركز المالي – النزام الخزانة العسام يتخطية العجز في أموال هذا العسساب لا يقوم الا اذا لم تتك الاحتياطات والمخمصات المختلة تتسويته – يتحدد خلك من واقع الفحص الاكتراري – مؤدى خلك أن الخزانة العامة لا تلتزم عند عرض مشروع الموازنة المسنوية المهمية المائية التجنيات الاجتماعية بادراج مبالغ محددة لتمويل المجز السنوى في حساب المسندوق المسارة المدون المعرز السنوى في حساب المسندوق المسار المه وأنما يتحمل التزامها لهي هذا المشان الى تفطية المجز الذي يسسفر عنبه المحمن الاكتواري – يجرى هذا الفحص كل خلاث سسنرات حقييق •

.Y (1AY)

تحكيم _

مجال كل من التمكيم الاجباري والاختياري

ي الداده ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١١٥ ، ١١٥ من قائرن الراغمات للدنية والتجارية الصادر بالقلنون رقم ١٣ استة ١٩٦٨ ، الواد ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ١٧ من قانون هيئات للقطاع العام وشركاته الممادر بالقانون رقم ٩٧ اسبنة ١٩٨٣ - لكل من التصلكيم الاغتيساري المتصوص عليه بقاتون المرافعات والتحكيم الاجبارى النظم بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ مصال اعماله الستقل والتميز عن الأخر .. كما أن لكل من النظامين المشار اليهما قواعده التي تحكمه - رسم المشرع طريقا معينا لحسم جميع المنازعات التي تثور بين شركات القطاع المام أو بينها وبين غيرها من الجهات المحددة قانونا - أرجب الفصل فيها عن طريق التمكيم بواسطة هيئة تشكل على النحو المعدد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه واضفى على الاصكام التي تصدرها الصغة النهائية وجعلها نافذة وغبر قابلة للطعن فيها باى وجه من الوجوه كما استد اليها المصل في جميع المنازعات التعلقة بتنفيذ ما تصدره .

وقى وقل المنقمة

من احكام - نتيجة ذلك . لا يكون للقضاء شمة أختصاص في هذا الثمان - تعتبر الأحكام التي تصديها هيئة التحكيم المشار اليها في مجال اختصاصها حائزة لقرة الأمر المقضى فور مدورها وواجبة النقال - تطبيق •

V1. (Y11)

ترغيص _

راجع أيضا : الهيئة العامة لميناء بوسعيد (٧٤) •

ترخيص الانتفاع بالمال العام

🖈 الانتفاع بالمال العام المضممن للمرفق يكون بدون مقابل لانه لا يشرج عن كرنه استعمالا للمال العمام فيما اعد له الا اذا ارتضت الحهية المنتفعة الداء مقابل للجهة المالكة عن هذا الاستفاع شريطة أن تعسلم الجهة المنتفعة وقت الاتفاق على مقابل الانتفاع انها غير ملتزمة اهملا باداء اي مقابل نظير انتفاعها بالمال العام ... الأراشي الرشمن بها لمسلمة المسارك قطاع يررسميه مسرت تراخيمها من ميئة قناة السيبس واستمرت سأرية بعد حلول الهبثية المسامة لمنياء بورسعيد مجل هبئة قناة السويس مالقرار الجمهوري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٠ _ مصلحة الجمارك دابت على صداد التزاماتها المتولدة عن هذه التراخيص منهذ صدورها الى ان ترقفت فجاة في ١٩٨٦/١/١ _ توقفها هذا يأتى بالمالفة للقانون _ يتعين عليها الشفوع لأحكام الترخيص الصادر لها ومن بيتها آداء مقابل الانتفاع في الراعيد القررة قانونا - تطبيق ٠

ייד (איזי)

ترخيص محال صناعية وتجارية

رةم رقم القاعدة العنفسة

> ما توافرت كافة الفروط والاجراءات التي تطليها هذا القانون مع مراعاة ما تنظلبه يعض القوانين الأخرى من فروط لزاولة الأجنبي للعمل في مصر مثال ذلك : قانون العمل المسادر بالقانون رم ۱۷۷ السنة ۱۹۸۱ الذي حظر على الاجنبي مزاولة أي عمل في مصر الا يعد العصول علي ترخيص بذلك من وزارة الذي العاملة والتعريب حقيقة علية عنص بذلك من وزارة الذي العاملة والتعريب حقيقة علية علية علية المعادية المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة علية المناسبة المناسبة علية المناسبة علية المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة علية المناسبة المنا

(٢)

* المنشات التي تقيمها الهيئات العامة ... مدى خضوعها للقراعد المتعلقية بتراخيص المسال المستاعية والتجارية • القبانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشبان المال المساعية والتجارية المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ وقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ _ المشرع نظم في القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ الشار اليه القواعد المتعلقة بتراخيص المحال الصناعية والتجارية تنظيما يقوم في جملته على استيماد المنشات التابعة للمرافق التي تتولى ادارتها المسالح الحكومية أو الهيئات العامة من نطاق تطبيق المكامه _ اساس ذلك : ان المكام القانون المشار الله تتعارض وطبيعة نشاط هذه المسالح والهيشات ومأ ينبغى أن تقرم عليه المراغق العامة التي تديرها من اداء الشدمة المنوطة بها بانتظام واطراد - القانون رقم ١٣٧ لمنة ١٩٨١ المشار اليه قد المُضمع المنشأت التي تقيمها الهيئات العامة لأحكام السلامة والصحة المهنية واوجب عليها ان تراعي في اختيار مواقع ثلك المنشات توافر الاشتراطات المنصوص عليها والتوسارية رقم ٤٥٢ لسمنة والتوسارية رقم ٤٥٢ لسمنة ١٩٥٤ وخول مديريات القوى العامسلة أن تقوم بواجباتها في التغتيش على تلك المنشاث والتحقق من تواغر الشروط التي يتطلبها المشرع في القانون الشار اليه .. لا يعنى ذلك استلزام المصول على ترخيص مسبق منها للبدء في ادارتها خسانا أهندم حدوبة تعارض مع طبيعة نشساط المراق الذي يخضم رافي أنشائه وإدارته للقواعد المنظمية. له يه الثرر دلك. : متى كانت الورش التي اقامتها، الهيئة القومية اسكت حديد عصر تعتبر جـزءا من النشساط المرطق، الذي.

. 70

ρĀĻ	رقم
للمطبعة	القاعدة

(1517)

(177)

تضطاع به غانه لا يشترط لاقامة تلك الورش المصول على نرغيس بنلك وقت الأحكام القانون. دقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ المثار اليه ونلك مع الاغلال بالشروط المتعلقة بالمسالاة والمسحة المهنية وغيرها من الاشتراطات التطلبة في اغتيار مواقعها ستطييق ،

ترخيص بناء

🖈 اجاز المشرع في القانون رشر ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لكل من ارتكب أبل العمل به مخالفة الحكام قانون توجيب وتنظيم اشمال البناء أن يتقدم بطلب الي الوصدة المطية المنتصة خلال ٦ شهور من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ لوقف الاجراءات التي اتفنت أو تتفد غيده .. اذا تبين أن الأعمال موضوع المقالفية تشكل خطرا على الارواح أو المستلكات أو تشهيمن خروجيا على خط التنطيع ال مجاوزة للحد الأقصى للارتفساع المدد قاتونا وجب عرض الأمر على المساقط لامعدار قرار بالازالة أو التصميح _ القانون رقم £0 لسخة ١٩٨٤ استيمد حالة مجاوزة الحد الاقصى للارتفاع المعدد قانونا ومنح مهلة جديدة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ ليقدم المقالف طلب وقف الاجرامات ـ القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تناول ذات الوضوع • عبارة من و تاريخ العمل بهذا القانون و الواردة في المادة الأولى من القانون المنكور تنصرف الى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وليس الى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٧ ــ اسماس ذلك : أن الشرع لم يقتصر على احلال المتمن الوارد في القانون رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٦ محل النص الوارد في القانون رقم ٣٠ لمبعة ١٩٨٣ وانما أعاد تنظيم ذات الوضوع - المعول عليه في تحديد تاريخ ارتكاب المفالفة التي يجوز التصالح بشائها هو ما ورد في القانون رقم ٩٩ لمسئة ١٩٨٦ الذي عمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ ــ مؤدي ذلك ٠ ان آخر تاريخ للمخالفات التي يجوز التصالح بشانها هو ١٩٨٦/٧/٣ اذا توافرت الشروط الأخرى للتصالح _ تطبیق ۰

رقم رقم القاعدة المبقعة

تسعیر جبری ۔

راجع : عقد اداری د تنفیده ، (۲۲۹) ۰

تعاون انتاجي -

راجع : جمعيات تعارنية (٨٦) ٠

تعاون زراعی ـ

راجع : جمعیات تعارنیة (۸٦) •

تعلیم ازهری _

راجع : مندوق التمويل الأملى لرعاية النشء والشباب (٢٨٣)

تعویش ۔۔

راجع أيضًا: اتفاقية دولية (٣٠٢) •

الخطأ الشترك

لا ثبوت خطا بعض العاملين لا يتنافى ولا يتعارض مع أعبار غير مع المكان قبام أغطاء الشرى ساهمت في تحقيق الفرر حاداً ما أمد الفصرية المناف الشركة عيام هذه الأخصاء الأفصرية المناف من أخرار يتعين منطقها تنسيم تعويض المحرر بنسبة مساهمة كل مسئول في هذه الأخطاء وفي تحقق الضرر المترتب عليها عملا بالقاعدة الاسمولية المقانومية والتي تقض بأن مسئولية المامل لا تتباوز حدود ما ارتكبه من خطأ مد شطيق و .

147 (14)

(E)

جامعية _

١ - رئيس الجامعة

الحد الأقصى للمرتب

سارى المندع بين الوزير ومن كان يضعل وطيفة مدرجا لها في الموازنة المالية للدولة في اول يولية سعة ١٩٨٧ المرتب ويدل التعثيل المقرران للوزير حمن بين هؤلام رؤساء المجامعات حقرر لهم المشرع مرتبا

رقم رقم المشمة المشمة

مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنويا وبدل نعثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيه سنويا لا يخضع لاية ضرائب أو رسوم - ألعرص من ذلك مو تعقيق الساواة في الدعل بين أصحاب تلك المتناصب وبين الوزراء .. هـــنار المترع زيادة ما يتقاضاه تناغل احمدي همذه الوظائب من بدلات ومسكلفات على مرتبسه الأمسناس - تدخيل جميع البدلات والكلقات التي بتقامساها شساغل الوظيف شيمن الحد الأقسى المعدد قانونا _ مؤدى ذلك ، دخول عدل التمثيل القين لرئيس الجامعية ضمن الحبد الأقصى المشار اليه _ تنطبق ذات القاعدة على المكافأت الأغرى التي يعصل عليها رئيس الجامعة بهبذا الوصف .. ما يعمل عليله رئيس الجامعية من مكافات اغرى لسبب أغر غير شغله لوظيفته لا يدخش ضمن الحد الاقصى - مثال ذلك : مكافأت البحوث العلمية ومكافأت الاشراف على الرسائل وبدل الرياده العلمية _ اساس ذلك . أن هذه المبالغ لا تقرح عن كونها مكافأت عن مهام علمية منبشة الصلة بوظيمة رئيس الجامعة ولا تدخل ضعن الجد الاقهم حتى لو ومعفت احيانا بانها بدل .. تطبيق •

10A (1V-)

مقابل الربادة

** مقابل الريادة – القانون رتم 14 السمنة ١٩٧٣ بيان التطيم المهامعات رئيس المهامعات المعامدة بادارة شيئون الجامعات العلمية والادارية والادارية المادية الإعمال بتنفي من رئيس المهامعة أن يكون متفرغا الادائها – نظام الريادة العلمية يتنفى ومسي طبيعته وجود مسلة حباشرة بين متولى الريادة ومن يتقاما من الطالب المستنبين بها – هذا الادر لا يتحقق الا الذا كان متولى الريادة من اعضاء هيئة التدريس القائمين بالعلم لهلا مما يتيحه لام هذا العمل من مجال الاستكاك بالطلاب والاقتراب منهم للتعرف على مشاكلهم – لا يمكن اسناد عبم الريادة التعرف على مشاكلهم – لا يمكن اسناد عبم الريادة منهم متفرغا لاداء اعمالها وتباعلا لوظيفته السابلة على مقابل المتكال الديادة المناس ا

(3YY) oYF

رقم رقم القاعدة المطحة-

٢ ... اعضاء هيئة التعريس

التعيين

★ المارة ٧٠ من قانين تنظيم الجامعات رقم ٤٩ أمسنة ١٩٧٧ ـ أجاز المشرع يصفة استثنائية التعيين المبتعا في وظيفة استاذ من خارج الجامعات متى استواي الرشح الشروط المقررة لذلك ومنها مضى عشر سنوات على الأقل من تاريخ حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها وشماني عشرة سنة على الأقل من تأريخ حميرية على برجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .. هذه القراعد الاستثنائية لا تناجبت على تعيين الاساتذة الساعدين في الجامعات عند التعيين في وظيفة أستاذ أذ لا يتحقق نلك الا بأسلوب الترقيب طبقا للشروط المقررة - اساس ذلك - قصر التعبين في وظيفة أستاذ على الرشحين المستوفين للشروط من حارج الجامعات عصلا من الأخد به سيزدى حتما الى الاخلال بترتيب الاقدمية بين الأساتذة المساعدين بالجامعسات المتطلعين الى الترقية لوظيفة استاذ بنفس الكلية ال المعهد لاهدار أحد الشروط المقررة لذلك وهم قضساء مدة خمص ستوات على الأقل في وطيقة أستاذ مساعد للترقية الى وطيفة استاذ ... تطبيق •

(A·Y) YV0

المرتب

★ صدد المشرع في المادة (١٧١) من قانون تسمايم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعاملة المالية المقررة لمصدو في المصدون المعروب المعاملة المسمدات واستمر في الشدية كاشائذ متقرع – نص على منهم مكافاة مالية توزي المقرق بن المرتب مضافاً الليم الرواتب والبدلات الاشمري المساحق – خولك حق الجمع بين تلك الكافاة والمعاض القانون بالمواج ويقع 144 قدر منع الصاحلين بالمواد وينام المعاملين المناش بالمواد وينام العاملون المنين تشاهل مشرق توظهم قوانين الدينة الرائع تقاملة عشون توظهم قوانين الدينة الرائع تقاملة بنسية ١٩٠٤ من الرائع غاصة علية خالا من الوائع غاصة عاشة عاشة غاصة بنسية ١٩٠٠ من الدينة بالدينة المداد المساحلين مقاملة عاملون المناس المداد المساحلين مقاملة عاملة ع

رقم رقع القاعدة الصفحة

الاجر الاساحي المقرر لكل سفه: في تلويخ العمل بهذا اللغانون على الاساحية التعيين لمن وهين اللغانون عن الاملام التعيين لمن وهين الاساحي القانون ١٠٠ السنة ١٩٨٧ قرر زيادة الماشات المستحقة قبل //١/٧٧ بسمية ٢٠٠ المناشات المستحقة قبل ///١/٧٧ بسمية ٢٠٠ اعتبارا من ذلك التاريخ بـ حظر المشرع عن المادة (٢) من القانون رقم ١٠٠ السنة ١٩٨٧ المشار الميم المجمع بين الملاوة المفاصة القررة بمثقماء والزيادة المناسرات على المادن المناسرات المناسرة على المادن المناسرات المناسرة على المادن المناسرة على المادن المناسرات المناسرة المناسرة على المادن الدى المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة على المادن الدى المناسرة المناسرة

YY0 (AY)

خ قرر المدرع بدل تفرغ للمهندسين الساملين بالبههاز الادارى للدولة والقطاع العام متى ترافرت فيهم ثلاثة شروط أولها أن يكونوا أهضاء بنقابة المهندسين وثالثها أن يكونوا أهضاء مسلمة فعلية بوطائك مفسسية رقالتها أن تكون مقد الوطائف مفسسته في اليزائية لوطائك عندسية أو أن يكونوا تأثمين بالتعليم خاضعون لكادر خاص أذ يعرى في شاتهم قانون تنظيم المهامعات المصادر بالقانون رقم 19 لسنة ۱۲۷۷ للدى حدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم مما يمتنع معه اللدى حدد مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم مما يمتنع معه المامة – وأذ لم تتضمن تلك المودة الى الشريعة المامة – وأذ لم تتضمن تلك المؤودة الى الشريعة المعلمة مين عندا المناه علم يقانون من من المهندسين ب أثر ذلك لا سبيل لاكادتهم من هذا البدل تطبيق.

T-E (111)

إلا قرر المدرع بدل السفر لواجهة النفقات الفطيعة التي يتكدما الموقعة في اداء الجام التي يكلف بها وتتتنى التنبيب عن الجهة التي بجاء ملى عمله الأصلى .. بدل السفر يقف عند حد استرداد هذه النفقات .. قدر المدرع تحمل نفقات سفر بعض العاملين ببعض المناطق وتسرهم من والي مقار اعمالهم فمنصهم ميزة السخر باستمارات مجانية ومضاعت على النحو الوارد في باستمارات مجانية ومصاريف الانتقال .. غير المدرع العاملين المؤخس لهم بإنستر طبقنا للمادة ١٧ سن اللائحة المدكورة ومنهم العاملين المؤخس لهم بإنستر طبقنا للمادة ١٧ سن اللائحة المدكورة ومنهم العاملون بالسحودان ببن

رقم رقم القاعدة المبقحة

47+ (15E)

سن الاحالة للمعاش

🖈 قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الهمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ واللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - المشرع حدد سن الاحالة الى المعاش لأعضاء هيئة التدريس بسن الستين وقرر لاعتبارات معينة تتعلق باستقرار الأوشناع الجامعية وهسن سير وانتظام العام الدراسي مقام عشو هيئة التدريس الذي تنتهى خدمت ببلوغه سن الستين خلال العبام الدراس عتى نهايت، مع احتفاظه خلال مدة الاستبقاء هذه بكافة حقرقه ومناصبه الادارية على الا تصسب تلك المدة في معاشه - خول المشرع لمهلس الجامعة تصديد ميعماد بدء العام الدراسي وميعباد نهاينه ولا يعدو أن يكون ما قررته اللائمة الثنفيذية نقانون منطيم الجامعات يتحديد لبداية السنة البراسية بالسبت الثالث من شهر سبتمبر من قبيل الاستهداء أو الاشترشاد لميئس الجامعية الذي له سلطة تحديد هذا اليعاد _ اساس نلك : أن المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ للشار اليه قد أجاز في ختامها لجلس الجامعية تغيير ذلك الميماد وفقيا المنتضية المسالح العبام _ اعمال حكم المادة ١١٣ من القانون رقم 13 لسنة ١٩٧٧ المشار اليه منوط ببلوغ عدّو هيئة التدريس سن الاحالة الى العاش خلال مدة العام الدراسي الذي يبدا منذ الباريخ الذي يحدده مجلس الجامعية وينتهى بانهاء اعمال الامتحانات التي تجري في ختامه ـ اثر نلك : كل من تحتق في شانه هذا المناط من اعضاء هيئة التدريس يحق له البقياء ني

رقم رقع القاعدة الصقحة

WIN

(17)

الغدمة حتى نهاية العمام الدراسى مع احتفاظه خلان مدة بتأثه بكالة حقوقه ومناصبه الادارية ــ لا يستقيد من اعمال هذا المكم من أحيل الى الماش خلال شترة الأجازة الدراسية الواقعة في المدة من نهاية المعام الدراسي وبداية العام الجديد ــ تطبيق •

الأساتذة المتفرغون

★ رغية من المترع في الاستغادة بالضيرات العلمية الواسخة الاستئاة المجاهمة النين بلغرا من الستين وهي السن المقررة لاحالتهم إلى المعاق اجاز لهم البخاء بالخدمة كاساندة مقرفين لغاء مكافأة معينة مع الجمع بينها وبين الماش حكون لهم نفس المقوق والواجبات التي يتمتع أو يلتزم بها الاساندة فيما عدا تقلد المراكز الادارية بالجامعة باستئساء حسالة وحيدة ورات بالمادة (۱۲۲) معم فيها السرح اللاستاذ المتفرة برئاسة مجلس القسم أذا لم يرجد به اسانتذة ولئك بقرار من مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن

قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٧ ـ القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بمتم علاوة اجتماعية ... القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة العاشات _ حدد الشرع العاملة المالية القررة لعضو هبئة التدريس الذي بلغ سن الاحالة إلى الماش واستمر في الخدمة كاستاد متقرغ فنص علي منصه مكافأة اجمالية توازى الفرق بين المرتب والعماش - الكافاة الاجمالية المستحقة للأستاذ المتفرغ تعد عي مجال القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ في حكم المرث لأنها تقابل ما يؤديه من عمل بالجامعية _ ويسرى عليها ما يسري على الرنب من احكام _ يتم منه العلاوة الخاصة القررة بمقتضى هذا القانون بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأسامي القرر للعامل _ حسابها بالنسبة للأستاذ التغرغ يكون على اساس مقدار الكافاة التي يتقاضاها برزيادة معاش الاستاذ المتقرخ بنسبة ٧٠٪ طبقا للقانون رقم ١٠٧ لسنة

105

رقم رقم القاعدة المطمة

1947 _ حشر المشرع المهمه بين هذه الزيادة وقيصة الملاوة الفاصة – في حسالة زيادة قيصة المساود الشاصة محسوبة على الأساس السالف على الازيادة في معاشمه فيزدى له القرق بينهما من الجامعة التي يعمل بها – وذلك اعمالا لمكم المادة (٢) من القانون رقم (١٠ اسنة ١٩٧٧ _ خلييق)

(AE) ATY

🖈 نص المادة الأولى من القانون رام ٩٦ لسمة ١٩٨٦ بشأن التجاوز عن استرداد ما جعرف بغير وجه جق من مرتبات او اجور او بدلات او رواتب اضافية - حدد المشرع حالات التجاوز بانه اما أن يتم بقوة القانون اذا كان المرتب تم سنفيذا لمحكم قضائي أو راي مادر من اهدى الجهات الحددة بالنص واما أن يتم بقرار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تقديرية وذلك في غير الحالات التي بتم فيها بقوة القيانون ... حدد الشرع البالغ التي يجوز التجاوز عن استردادها وغقا للشروط القررة بأن تكون قد صرفت بصفة عراب أو أجر أو بدل أو راتب أضافي _ الكافآت التي تصرف للأساتذة المتفرغين ولمقا لحكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ بما يوازي الفرق بين ما كانوا يتقاضونه من مرتبات بدلات والعاش المستعق لهم تعد في حكم الرثب .. يسرى عليها ما يسرى على الرتب من أجكام خاصة بالتماوز _ اساس ذلك : الكافاة في هذه الجالة تقابل ما يؤدونه من عمل بالجامعة .. تطبيق (١) ٠

(777)

٣ - المدرسون المناعدون والمعيدون

لا المادتان ٢١١ ، ٢٧١ من امتاذون رقم ٢٩ المسنة ٢٩٢٧ بشان تنظيم المهامعات – جعل المشرع في حالة التعيين بالاعلان الافسلية الأطلى في التعيين الملاحة في تقدير مادة التضمين ثم الماعلي في الدرجة الملمية – وفي حالة التعيين بالتكلف اكتفى المشرع جباعات العال في التقدير العام – الزم المشرع جبة الادارة عند أعمالها لسلطانها في التعيين صحواء بالاعلان أو التكليف بقاعدة الفاضلة على أسامن التقدير العام أو التكليف بقاعدة الفاضلة على أسامن التقدير العام تشبهة ذلك : لا يجوز الاستعاشة عن صداء القاعـ،

رقم رقم القاعدة المسقمة

المريحة والقول بالاعتداد بالمعوم الأعلى للدرهات الماميل عليها الرشع اشفار وطيقة معيد في حيالة التساوي في كل من التقدير العام أو تقدير مادة التقصص _ هـذا القول يقبالف عربح تصوعن القانون التي قطعت بأن العبرة بالتقبير العباء سواء في الدرجة الجامعية الأولى أو في مادة التفسمي وليس بمجموع الدرجات _ في حالة التساوي في التقدير المنام على النصو الوارد في المايتين ١٣٦ ، ١٢٧ المشار اليهما .. يتعين الرجوع الى الضوابط الواردة في قانون العساملين السدنيين بالسولة _ المنصوص عليها في المادة (١٨) منه _ هذه الضوابط مكملة لما نص عليه قانون تنظيم الجامعات في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ عند شغل وطائف الميدين _ أساس ذلك : وطائف المعيدين ليست من وطائف اعضاء هيئة التدريس بل من الوطائف الماونة لها والتي يخضع التعيين فيها تساسا الى أحكام قانون العاملين الدنيين بالدولة فيما لم يرد في شائه نص خاص بهم في قانون تنظيم الجامعات _ تطبيق •

ATS (YSV)

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات تمي على نقل المعيدين والدرسين المساعدين الى وظائف مدنية أذا لم يحصلوا على الدرجة الصلعية الملوبة خلال الواحيد المعددة - فوات هذه المواجد وزن المصمول على الدرجة المطلوبة لا يترتب عليه شمرورة النقل غيده المواجد المطلوبية لا يترتب عليه — النقل لا يتم الا بقرار من المسلمة المقتصمة التي علما للتقدير والملامة حسب الملابسات الخاصصة ملاحية من والمدينة عن الالبسات الخاصصة مالية مديرة من الدرائة والملاحية عن الارائة والملاحية عن الارائة والملاحية عن الارائة والمساحية المساحية المساحية المساحية المساحية المساحية عن الارائة والمساحية المساحية المساحية

(1)

إستازم الشرع بالقانون ربّم 44 استة 1847 بشأن تنظيم الجامعات الشغال الوطائف المعاوفة لهيشة التعريس بالجامعات وللاستعرار فيها تاهيداً علما خاصا ـ يلزم الشغل وطيفة مدرس مساعد المحمود على درجة اللجستير ال ما يصادلها ... أوجب على الدرس المساعد ال يحمدل على درجة الدكتوراة أو ما

رقم رقم القاعدة المطمة

يمادلها خلال مدة اقضاها خمس سنوات مند تعيين مدرسا مساعدا والا تقل الى وطيقة أخرى في الكادر العام _ عند مثل المدرس الساعد الى احدى وطاقت الكادر العام لا يسوغ اهدار اقدميته السابقة على نقله ـ تعدد اقدميته عن الرئاينة البديدة بالنظر الى بدء علاقته الوظيفية الاولى سواء كانت لمي وظيد معيد أو في وظيفة مدرس مساعد مادام أن كلا من من درجات الكادر العام (القادون رقم لا المسيد . من درجات الكادر العام (القادون رقم لا المسيد .

1944) .

- تطبيق • •

YTY (AY)

اليعاد المحدد بالقانون رقم ٤٩ لسمة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات لمصول الضاطبين بالصكامه على الدرجة العلمية المطاوية نيس ميعادا وجوبيا تلترم السلطة المفتصة باعمال الاثر المترتب على حلوله بمحرد انقضام المدة المشار اليها انما هو ميماد تنظيمي مترك لهذه السلطة مجالا للتقدير والملاءمة حسيما تراه محققا للصالم العام وأغدا في الاعتبار الملابسات الخامية يسير البحث والظروف الغارجة عن الارادة ب القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات رتب على عدم حصول أعضاء هيئة التدريس المخاطبين بالمكامه على المؤهل العلمى المطلوب خلال المدة المقررة به نقلهم الى الوظائف المادلة بالكادر العام - هذا النقل لا يقم يقوة القانون بمجرد انقضام الدة المثار اليها بل يتعين لاحداث هذا الأثر صدور قبرار من الوزير المختص بعد موافقة عجلس الجامعية _ الي أن يصدر هذا القرار يظل عضو هيئة التدريس شاغلا الوظيفته متمتعا بكاغة حقوقه ومزاياها وملزما باعبائها - أذا حصل على المؤهل المطلوب ولق يعبد انقضاء تلك المدة امتنع على الوزير المختص تطبيق حمكم ألمادة ٢٠٤ مكروا المضافة بالقانون رقم ٧٠ لمسنة ١٩٧٥ على حالته - يعتبر القرار الصادر بالمالفية لذلك فاقدا لسببه ومشوبا بعيب مضالفة القانون وهي مخالفة جسيمة تتحدر به الى درجة الانعدام غلا تلحقه هصانة ولا يزول عيبه بفوات ميماد الطعن عليه _

رقم رقم القاعدة الفسلمة

حصول عضو هيئة التدريس علي الدكتوراة قبل مباشرة الرئير المنتص للسلطة المقررة له بمقتضى حكم المائة ٢٠٤ مكررا من القانون رتم ٤١ لسنة ١٩٧٧ - مؤداه أن القرار المسادر بنقله الى الكادر المسام يعد قرارا منعدما جديرا بالسحب على ما يترتب على ذلك من اثار لا سيما فيما بتعلق باعتبار مدة خدمته بوظيفة مدرس مدة متصلة - تطبقة .

TET (YTV)

قدريل طلبة الجامعات الأجنبية لجامعة الزقازيق •

★ الحصول على شهادة الثانوية الصاعة أو ما يعادلها من شرط لازم للقيد بالجامصات الممرية — عهد قانون " تنظيم الجامعات رقم أك السعة ۱۹۷۷ ألى المجلس الأعلى للجامعات تنظيم قبول الطائب — القدرارات التي يصدرها المجلس في هذا المقصوص تعتبر مكملة للقانون وتأخذ حكمه — أثر ذلك : أن أية مخالفة لما بطابة مخالفة للقانون °

مصصول بعض الطلاب على شهادة الثانية الاتبليزية (الهي - سي اي) مع هم مصولهم على التقديرات المعترات بها من المسلس الاعلى التقديرات المعترات بها من المسلس الاعلى تحريفم الى جامعة الزقازية من الجلمعات أي جامعة الزقازية من الجلمعات الاجبية - الثانوية العامة لان العبرة عند القبرل بالجامعات الثانوية العامة لان العبرة عند القبرل بالجامعات المصرى الملائما في عمد من قمرارات من المصرى الملائمة المنافقة بها وما يعمد من قمرارات من الملحات المقتمة تنبذا نهذا النظام - الاثر المترقب على الملكات المقتمة تنبذا نهذا الملك بيعض كليات على خلك : أن قبول في الملك بيعض كليات جامعة الزفازيق بناء على قرارات من مجالسها بقبرل حيويهم لا ينقق واحكام القانون ومن ثم تعتبر قرارات معيومة - تخييق و

'A• በ•ካ

رقم رقع المنقدة المنقدة

جمارك -

راجع ايضا : ضريبة ، الضريبة على الاستهلاك ، (٢٢٢) .

الإعقاء من الضرائب والرسوم الجعركية

خرائب جمركية _ اتفاقية منعة انضاء مركز مسايد
للأسمات بيميرة السد العالى _ اعضاء الرعايا
اليابلنيين من الضرائب والرسوم الجعركية المغررضة
في جمهورية مصر العربية بمناسبة توريد المنتجات
والمندمات عن نطاق المقود المولة من المنحة _ اساس
ذلك : اعمال قوة القانون التي حازتها اتفاقية النصة
بعد اقرارها والتصديق عليها من مجلس الشعب _
تطبية .

1·1 (YA)

 رسوم وضرائب جمركية _ اعقاءات _ المواد والمهمات المتعلقة باتفاقيتي القرض والمنحة الموقعتين في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ ، ١٩٧٨/٨/١٦ على المتوالى .

هيئة قناة السويس استوريت عام ١٩٨٣ ثلاث
رسائل مواسير مياه وملمقانها لازمة لتنفيذ مشروع
تجديد وترصيع نظم المياه والمجارى في عدن القناة
والمحول من انتاقين القرض والنحة سالفني الذكر
تتمتع هذه الرسائل بالاعقاء من الضرائب والرسود
المحركية المقربة بمعهورية مصر العربية تنفيذا لاحتام
مائين الاتفاقيتين حـ تطبيق .

Y7Y (177)

لل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 211 لسنة 111٧ الصادر طبقا لإحكام اتفاعية قرض التنمية لشروع معين العليا والمسادر بضائها قسرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 111 لسنة 111٧ قد حده على سبيل المصر الأشياء الواردة لشروع مكافعية المباوسسيا والتي تصفي من الفرائية والرسوم المبركية وهي السيارات والادبية والإجهزة والمبلغ وذلك في حدود تتفيد قرض التنمية المشار للهه . ورد لف المبر مطلقا الدين حمليا دون تصييد ما تشييد . الار ذلك التر مطلول السلع المؤلد السلع المؤلد اللائمة المبادر يتفيية . تطبيق وقطع المهابر وقطع المهابر المهابر وقطع المهابر اللازمة لذلك الإنبياء . تطبيق .

(171) 703

رةم رقم القاعدة المسقد

پخ مشروع تطوير التصليم الطبي والضعمات الصحية بمنطقة تناة الصويس ... ترار رئيس الجمهورية وقم بمنطقة تناة الصويس ... ترار رئيس الجمهورية وقم بالواقة على الاقلية منحة هذا المشروع .. تعفي هذه الاتفاقية والمنحة من اي ضريبة أن رسم مفروضين طبقا للقرافين السارية ... الاعفاء الذي تضميته الاتفاقية هو اعفاء شامل لجميع الفراشي والرسوم المعول بها في البغد المعور .. تنبية ذلك : يهتنع على مصلحة الجماران المطالبة بأية ضرائية أن رسوم جمركية على الرسائة المشار اليها .. تطبيق ..

YV0 (YY0)

القانون رقم ٧ اسنة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة العربية الواردة قي الأعليب البندول – الاتطاءات الهمركية الواردة قي الماليب المنتوب منذ ماله الله قد المهيت منذ تاريخ المصل بالثانون رقم ٩١ اسنة ١٩٨٦ – لم يعد يتمتع بالاعفاءات الهمركية منذ هذا الثالونية سوى الشركة العربية الأعليب المبترول بون المتصاملين معها من المنايض والإعانيب حقداً الافقاء الذي ينوره اعتبارا من تاريخ المصل بالقانون رقم ١٨٨ اسمنة ١٨٩٨ مسنة ١٨٩٨ المناوض بالمعرد المناوض المسنة ١٨٩٨ المناوض الم

rt (۷/)

(A)

و ضريبة چمركية ... اعلاءات ... مدى احقية الوكالات المتمسعة في اعقاء السيارات الملوكة لها من الضرائب والرسوم . الضرائب والرسوم ... الضرائب والرسوم ... التضميعة عند التصرف فيها في مصر للشرائب المجموعة وغيرها من الشرائب والرسوم وفقا احالتها وأيهتها وغيلاً المتمركة المجموعة المقادرة وقت السداد ... أساس ذلك : أن القادرين ولم ١٨٦١ مسحة ١٩٨٦ يتـقيم الإعقادات الجموعة لمحادث المتمسعة -- كل ما ورد بالقادين من المقادات بالتسمية عسيارات الركايد تقدير الركايد المقادات المقادات والشيئة السيارات الركايد مقصور على ما المقادات بالتسادات الركايد مقصور على ما المقادات بالتسادات والفرضييات ... تطبيق ...

رقع رقع المقدما المواقلة

★ المادتان ٧ . ٨ من القانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٦ بانشاء مينة كهرية الريف - اعفي المهري كافة ما تستوريه مينة كهرية الريف - اعفي المهري كافة ما تستوريه مستئرمات الانتاج والراد و اوالات والمصدات وقسف الغيار ووسائل النقل اللازمة لنشاطها من المدرات المبركية وغيرها من الفرائب والرهسوم - صد المدرع هذا الاهفاء ليضمل ما تستورده المنركات والهيئات والجهات المتعافدة معها عن المعلم المشار اليها - يشترط للله المعافدة معها عن المعلم المشار الساع المعافد الزمة لشروعاتها والا يتم التمسم غيها علمالا لازمة لشروعاتها والا يتم التمسم غيها علمالا المستعالات مناريخ تمتمها الرسوم الجمركية القررة - شخيق الرسوم الجمركية القررة - شخيق -

YTA (YVF)

الله المقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ الاعفاءات المقرية
بعلتفي الفانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٠ والتي كانت
تتمتع بها مؤسسة محصر للطيران - عادد المؤسسة
الى النمتع بهذه الاعفاءات منذ العمل بالمقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ - سنة العمل بالمقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ - المقرير بالمقانون الأخير واحب التطبيق على
المؤسسة المذكورة الإطاقة الإهماء المقرير بالمقانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ - التر ذلك : مشروعية قرار
وذير المالية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ بتصوير الإصناف
التي تصنورهما المهات التاجه... قيؤارة الطيران
المنية ١٩٨٠ المنة ١٩٨٠ المنازة الطيران
المنية ١٩٨٠ المنازة ١٩٨٠ المنازة ١٩٨٠ - الم

114 (15)

نص المانتين ٥ ، ١٠١ من تانون الجمارك رقم ٢١ استة المناح التي تدخل المناح البلاد ومنها مسيارات المبيب للشمراشي والرسوم الجمركية الا ما استثنى بنص خلص بهازا المشروط الاطراح عنها الخراجا معنها الخراجا معنها الخراجا معنها المناج والاوضاع التي يصددها وزير الملقة بالشمية المحامدة من المخارج أن يصدر بالاعضاء قرار من وزيم المامة من المخارج أن يصدر بالاعضاء قرار من وزيم المامة من المخارج أن يصدر بالاعضاء قرار من وزيم المضابية من المخارج الاعضاء قرار من وزيم المناحة من المخارج المراحة من وربيم المناحة من ترسية الوزير المقتص المضوابط المناحة من من مربيات المنصوب عليها في قرارى مجلس الوزراء وقد عالم

رقم رقم -المنقعة المنقعة -

> لسنة ۱۹۸۲ و ۱۷۷۹ لسنة ۱۹۸۰ لا تقدمن تلاور اعفاء ضريبي او جمركي للسلج الواردة – اساس الخلت – موضوعها تصحيد الجهاة المقتصدة بقبول المنحة ال اللبرع ال الهية التي تدمن جهات اجتبية او لمولية – نتيجة ذلك – يغيني ان تهريج, المساملة المولية عن حيث تقرير الانجلاء أو مقد، طبقة للقواعد, القانونية المطبقة غي هذا الفضائ – تطبيق *

(rat), Mr

★ المادتان ۲ ، ۲ من تأنون تنظيم الاعفادات المجركية المصادر بالقانون وقم ١٩٨١ لمسنة ١٩٨١ – اعلى المخرع الهدايا والهبات والمبات التي يعدده وزيد المالية الواردة اللى وزارات المسكومة ومصالحها المالية والمهادة المالية المالية المالية والمهادة المالية والمهادة المالية والمهادة المالية والمهادة المالية والمهادة المالية وكذاك عالية المالية والمهادة والمهادة المالية والمهادة والمهادة المالية وكذاك المالية المالية وكذاك الأشياء التي يقدر رئيس المهمورية بناء على المدرائية وكذاك الاشياء التي يقدر رئيس المهمورية بناء على المدرائية المحاكية دون تصديد للموات عدد الاشياء من المدرائية المحاكية دون تصديد للموات عدد الاشياء من المدرائية المحاكية دون تصديد للموات عدد الاشياء من المدرائية المحاكية دون تصديد للموات عدد المثانية .

(APP) YET

القانين رام ۱۲ استة ۱۹۷۵ بشان بعض الاصخام الفاصة بالتعبير معدلا بالقانون رام ۱۱۲ اصحة ۱۹۷۰ - غصر الشرع الجهات القائمة بالتعبير بعماملة جمركية متعيزة باعتبارها من الفيرائي الجمركية وغيرها من الشرائب والرسم علي ما تستويده من الدوات ومعدات يتم تعديدها بالرار من ويزيد الاسكان صدور قرار وزير الاسكان رام ۱۶۷ اسحة ۱۹۷۷ بنتظيم الإعادات للقطاعات المختلفة في مخروعات التعمير والقرار رام ۱۲۷ اسخة ۱۹۷۸ بسرمان والمصانع – لا يغير من مدا النظر ما تضمية القويدة والمصانع – لا يغير من مدا النظر ما تضمية القانون رام ۱۹۸۶ بنتظيم الاطاعات، التجريكة من رام ۱۹۸۶ بنتظيم الاطاعات، الجمريكة من

وقع وقع المعلمة

الغام النصوص المقررة لاعفاءات جمركية تينمأ وراحت ني القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القائرن وما نص عليه في المادة الثالثة من مراد الاصدار القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ... اساس ذلك . ان هذا اليماد هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على انقضائه سقيط المق في الاعتمام مادامت السيارات وأردة للجهات القائمة على التعمير واستوفت شروط الاعقام طبقها للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ ... تطبيق ٠ على القانون رقم ٧٠ اسنة ١٩٧٥ في شأن استبراد عربات الركوب أو الدراجات الالية للمصابين في العمليات المربية واعقائها من الرسوم الجمركية والقانون رةم ٩١ لسنة ١٩٨٧ والقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون تنطيم الاعقباءات الجمركية .. المشرع قد أسيم توعا من الرعاية على مصابى العمليات الحربية من اقراد القوات السلمة والعاملين المنبين بها الذين تلمقهم أصابة كبيرة بترتب عليها الشلل أو قاب الاطراف وتستدعى حالاتهم توفير وسيلة نقل مناسبة فاصدر عدة تشريعات تهدف للى اعفاء هؤلاء عن الضرائب المبركية وغيرها من الشرائب والرسوم اللحقة بها التي قد تستحق على ما يستوردونه من سيارات ركوب او دراجات الية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا .. القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الرقائع والراكز التي تثم تحت سلطانها غتمري واثر مباشر على الوقياكم والمراكز القانونية التي تتم بعد نفياذها ولا تنسمب على الماضي الا أذا وجد نص مريح يأرز لها الثرا رجعيا .. اثر ذلك : أن الأعفاء القرر بالقانون رقم ٧٥ إسنة ١٩٧٠ يكون له مجال اهمال لا يقلط ولا يتداخل مع الاعقاء الذي تضمته القبانون رام ٩١ لسنة ١٩٨٧ أو الاعقاء المقرر بالقانون رام ١٨٦ نسنة ١٩٨٦ ـ اساس ذلك : أن مستوردي سيارات الركرب المستيرة أو الدراجنات الألية الفاضحة للاعضاء القرر طيقا للضانون رقم ٧٠ لمسنة ١٩٧٥ تتمدد مراكزهم القائرنية في الرقت الذي تتمثق أبه الواقعة النشئة للشربية والتي تتحدد بلحظة دغول الأشياء المستوردة للي البلاد وهو ما ينتشى أن تسرى

177 (£1)

أحكام القانون المدول به في هذه اللحظة على تلاء الجراكز ــ التصيف في الأشياء المعالة يضفع المقانون الذي تم اعماؤها في طله وليس للثوانين اللاحقـة التي تماوت تنظيم هذا الاعفاء .. تطبيق •

777 · (77-)

* المادة ٢٦ من نظام استثمار المال العربي والاجتبى والناطق السرة المعادر بالقانون رام ٤٢ أسنة ١٩٧٤ المدل بالقانون وام ٢٤ لسنة ١٩٧٧ - اعنى الشرع جميسع الالوات والمهمات والآلات ووسمائل التقبل المعرورية اللازمة للمنشات للرغمس يها ينظام للنطقة المرة من الضرائب والرسوم المدركية وغيرها من للضرائب والرسوم - مناط اعمال هذا الاعقاء هو أن تكون الهمأت والأموات لازمة للمتشبأة غي هسموه اغبراش الترغيس المتوح لها كنبا يضترط للتعتع بالاعفاء الهمركي أن يتم النشاط داغل حدود المسطقة اليعركية الشاصة .. الدوات معارسة هنذا النشاط لا يشترط وجودها حتما تداخل هذه المدود - القرآن يغير ذلك غيه خلط بين تخساط المتروع الرخص به للعمل منظام المساطق المصرة وبين الدوات معارسية مِذَا النِشَاطِ .. الأمناء الزارد في المادة ٧٣ مَنْ فَأَنْونَ تنظيم الاعفادات الجمركية الصادر بالقانين رقم ١٨٦٠ لمبيئة ١٩٨٦ بمتد ليشمل الدوات ممارسة النضاط وأو وجدت خارج حدود المنطقة الحرة ما دام كان مزاولة وادارة التضاط ذاته تثم داغل منده المندود .. تطبيق -

471 (171)

الاقراج الزائت

الله المادع الانداع عن البضائع اطرابها مؤاشا مون لمصميل اي رسوم جمريكي وقطا لما يصدد وزير المالية من شريط وارسوم المستعدة حصميل الضرائب المستعدة حصميل الضرائب المستعدة حصميل الضرائب يقد عن الشرائب والرسوم الميمرية وما ادى منها بالقمل وحينتذ يتمين رد ما صيق الداؤة من شرائب ورسسوم في المستحد والرسوم المهمرية وما ادى منها بالقمل وحينتذ يتمين رد ما سبق الداؤة من شرائب ورسسوم في المستحد والم مستحدة القمرائب بتسييل مطابات المفسان المودعة الميمرائب بتسييل مطابات المفسان المودعة لديها أي شعم القمرية من القدنيات التقيية المهمة لديها يتماض مع قرار الامقاد - تطبيق المديها بتماض مع قرار الامقاد - تطبيق - تصبيل لمطابعة المهمة المدينة المهمة المدينة بتسابل مطابعة المناسات التقيية المهمة لديها بتماض مع قرار الامقاد - تطبيق - تطبيق - تصبيل مطابعة المدينة المهمة المدينة من المدينة المهمة المهمة المهمة المدينة المهمة المهم

. رقع القاهدة أن المنفعة

العنون الجهارات رقم ٦٦ اسنة ١٩٦٦ ـ الأصل، العام ان دخول البضائع ومنها سيارات الركوب ـ الى البائد يخضعها للضراف الجمريّاً أن استكتابً من حدثا الأصل أجهاز المشرع الافراع موقاً عن بعضن الهشائع بما ليها السيارات مون حصيلها القرابُ والرسيم المقرم عدا الاستثناء مؤدن بطيعا القراب التهن مئته أن تصلف شروط القريرة بطيعات على اللهم المستوردة صداد الضرائد والرسوم المطاولة ت تطبيق .

EVA - . . Lawy

الله المدرع الاضراع المؤتت من الهنسائي الهرارية المدرية المدرع الاضراع المؤتسية المدرات ومنها السيارات من تصميل الضرائية والهرسية وزيد المالية - من بين هذو الشروط الملاتية وإجهاء ومنيد السيارة المفرى عنه إيها المؤتف في إنتهاء المفرى منه إيها المبل وصنيد الاختال بهدا الافترام بعبدا الافترام المتبيئة المفافسة المحمولية المحمولية المستود المسارة بالمالية بالمالية المستود المسارة بالترام بالمالية المستود المسارة بالترام بالمالية المسارة بالمالية المسارة بالمالية المسارة بالمالية المسارة بالمالية بينانية المسارة بالمالية بينانية المسالية المسالية بينانية المسالية المسالية المسالية بينانية المسالية بينانية المسالية بينانية المسالية المسالية المسالية بينانية المسالية بينانية المسالية بينانية المسالية بينانية المسالية بينانية المسالية المسا

171 (1-1)1

347

 $\{YY-\}$

اجاز قانون الجمارك رقم ١٦ استة ١٩١٢ غي المادة ١٠١ منه الإقراع المؤقت عن البضائع الواردة الي المبدو المستعدين المراحة والرسوم المبدو المستعدين والمساورة والمساورة والمساورة والمساورة والمساورة والمساورة والمساورة المبدورة والمساورة المباورة ال

رقم رقم القاعدة المطمه

للا تقدير المادتين ٥ ، ١٠١ من قافون الومارك برقو ١٦٠ المفعياته ومنها سيارات الركوب التي تسغل البلاد المبراتي والمبرات وبن تحميلها المبراتي والرسوم المبررة وفقا للمبروط والارضاح التي يصددها وزير المالية مدا الاستقداء مؤقت بطبيعت الدر نقاف اذا المبتردة مبرات شعيلها المبرات على المبارة المبرات المبارية المبارية المبارية المبارية المبارية المبارية على والرسوم المبارية المبارة المبارية المبا

797 , ... (787)

بر قانين البعارك رتم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ أكبار المقرع الافراع مؤقتا عن البضائع دون تحصيل القرائف والرسوم القررة وذلك بالبشهرة والأوضاع التي هابريها وزير المالية ـ تضمنت إلمادة المائنية من فرار وزير المالية رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٧٧ جواني الالهاج مؤقف عن البضائع الواردة باسم لسحين الوزارات دون تصميل الفرائد والبسرم استحمة عليها أذا تعذر تقديم السندات والمواتير الضامية بهما ـ تحرى الفرائد والرسوم على أساس تقديرات مصلحه المعارك والرسوم على أساس تقديرات مصلحه المعارك والمسلم على الشاس تقديرات مصلحه عليها أذا لم تقدم السندات والمواتية والمستدات والمؤاتير الإسلية خلال شايئ وردود البضاعة تطبيق خلاية عليها أدا المنافع وردود البضاعة تطبيق حالية والمنافعة تطبيق حالية المنافعة تطبيق حالية والمنافعة تطبيق حالية المنافعة تطبيق حالية المنافعة المناف

Y1. (Yex)

الماهة ه من قانون الممارات الممادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٠٧ ، قالدة ١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩ يقلود ١ في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩ يقوري بعض الإعفاءات المحركية ، الماهة ٢ من القانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٨٣ ألم الشيارية التي تستوريها القمارة المحركية رفيها من المدرات والرحوم في القمارة المحل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه واعتبارا من تاريخ المعل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ المشار ١٩٨٠ المنة ١٩٨٠ المنة ١٩٨٠ المنة ١٩٨٠ عبد واعتبارا من تاريخ المعل ١٩٨١ المي هذا الإعفاء واعتبارا من تاريخ المعل ١٩٨١ المي هذا الإعفاء واعتبارا من تاريخ المعل ١٩٨١ المي هذا الإعفاء واسمحت خاصمة المعراق، والرصوم القدرية شأن

رقم رقم المشعة المشعة

> مدات وادرات نظافة قد وربحت الأولى والملتنية في طل العمل باللغانين رقم ١٩٧٨ منة ١٩٧٥ مـ بتنيجة ذلك: غانهما تسمتمان بالاهام الذي قرره مـ اما الربياش الثلاث الباقية غفد وربح الأنام العمل بالمؤتيفين رقم الألاث المهام الأمام وبالتالي لا تتستع بالاهام الهنديين الم سائر ذلك: يتعين أن تسده عنها الضرائب والرسرم الموسركية المستحقة بعد انتهاه بشرة الافراج المؤقد : لا يجد بها سحتى تخلص من هذا الافترام سام مامان ذلك: المتقادم يلمق الدمون لا المقى ساليمسية المسمومية تفصل في المنازعة المعروضة المامها براى ملزم وليس عن طريق الدمون ستيجة ذلك: مذا الدغو ليس عن طريق الدمون -

(YVE)

المادة الغامسة من النبئ الجمعارات التهمادر بالقانون رقم 11 استة 1177 - تفسيم الشرع البضائم التين مناسب وغيرها من الفرائب والرسوم التين تستمل بمناسبة ما استثنى بنس خاص - استورات المهيئة العامة المسلم التعريبية معدات خاصة بمحملة لاستقبال وتقرين الزيوت والشحوم - خاصة بمحملة المدات المضرائب والرسوم الهمركية المدات شهادة الاجراءات المتعلقة بالادراج المحمدكي عن هذه المدات حساب قيمة رسم التغريزة يسداد المستمق مؤيدة المدات حساب قيمة رسم التغريزة يسداد الملغ حابيق

ייי ויוד (ייי

جمعية تعاونية _

★ تناول الشرع نطاق الضريبة على الرتبات والسعر الذي تغيض به ثم حدد وهاء الضريبة واستبعد منه بعض المائة التي يتقاضاها العاملون كعوافز انتزج وذلك عن الرتب أو المكافلة أو الأجر وذلك على الرتب أو المكافلة أو الأجر الأجر المسلى ويشرط الا تجاوز **** جنيبة على السنة _ الحسلى ويشرط الا تجاوز الانتزاج المائة التي تضمن المائة التي تضمن المناف الشيئة على الارزاج

رق وق القضاة المطالقة

للتجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأطوال أنوادة الانتاج أو رفع مستوى المضيمات ... المدرع في تلتيا في التعاون الزراعي. المشروفية المدرع في التجارية أساساتها في المدركة المدركة المدركة المدركة المدركة المدركة المدركة التحارية المائلة التي تعديما المدركة التحارية المائلة التي مالفي المكن المدركة ال

(FA) 737

الجهاز الركزى للتتنايم والادارة ...

راجع : الهيئة القومية لسكك عديد مصر (١٤٢) .

الجهاز الركزي للمحاسبات ...

مجال رقابته

\(\frac{\psi}{\psi} \) the time of the time of the time of time

(77) YAZ

(2)

مجز اداری ۔۔

الا تمتير الأموال الملوكة للدولة والاشتباص الاعتبارية المامة ومنها الهيئات العمامة أموالا علمة يمطر تملكها أو المجز عليها استيناه التي معن من المطبق - المام ذلك : المامة AV من التقاين المني والمامة (13) من

وال وال المنطقة المنطقة

قانون العينات العامة العمادس بالمقانون رقم ١١ إسعة
١٩٦٧ - تنشأ الشرع يمتنني للقانون عقم ١٢٧ اسعة
١٩٥٦ ميئة عامة تلحق بوزاية الصناعة الجلق عليها
الهيئة العامة لششون المطابع الأميرية وأضفي عليها
الهيئة العامة الاختبارية تتبتع هذه الهيئة بالمعالمة
التي اضطاعا الشرع على الاموال العلوكة للدولة
التي اضطاعا الشرع على الاموال العلوكة للدولة
ربالتالى لا يجوز توقيع المجز على ادوالها _ تطبيق .

TV+ {\(\cdot\)--\(\)

مچڙ ما للمدين لدى القير ...

راجع : شركات سياحية (٣٠)

مراسة ... راجع : اتفاقية دولية (١١٦) ·

(t)

غبير وطلی ــ

🛣 حقل الشرح بمقتضى المادة (٩٥) من نظام العماملين المدنيين بالدولة الصبادر بالقبانون رقم ٢٧ اسخة ١٩٧٨ المعلة بالقانون وألم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ مس غيمة العامل بعد يلوغه السن المقررة لانتهاء للخيمة ... ناط المشرع بالوزير المفتص بالتنمية الادارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة الدنية وخبع نظام لتوظيف الغبراء الوطنيين والأجانب _ المحر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراره رقم ١ لسسنة ١٩٧٩ يتظام توظيف الخبراء الوطنيين المسدل بالقرارين رقمي ٢٣٢٠ لسنة ١٩٨٧ ، ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي يمظر فيه بنص عريح قطعي ان يسند الى القبير الذي يعين بطريق التعاقد اي اختصاصات باصدار قرارات او ممارسة سلطات تنفينية _ اثر ذال : لا يجوز اسناد اغتصاصات تنفينية للغبير الذي يتم التعاقد معه بعد سن الستين ــ اساس ذلك : أن تعيين الفيير بعد هذا المن واستاد اغتصاصات تتفيئية له ينطوى على الثلاف حول المطر المريح الذي فرشه المفرع في المادة (٩٥) سالمة الذكر _ تشيق ،

رةم رةم القاعدة المطمة

الم خيراء مصريين - طبيعة العلالة التي تربطهم بالحماد الركزى للتعمير - خضوعهم لأشكام الانون التامين الاجتماعي • المادة ٧٤ من القانون المني والمادة: ٨ من القانون رقم ١٢ لسينة ١٩٧٤ بشان يعض الأحكام الخاصة بالتعمير - المشرع في القانوي والم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ الشار الله عهد الى وزور"التسرر بسلطة التعاقد بصفة مؤقلة مع الخبراء الصربين غن خوى المؤهلات والضبرة العلقينة التفاصبة بفريش الاستفادة من خبراتهم في مجالات التعميز _ تحكم العلاقة بين الطراين الأمكام التي ترد في العقد دون التقيد باحكام قوانين العاملين الدنيين في الدراة وفي . القطاع المسام .. تطلب المشرع في المادة ٦٧٤ من القائون الدنى تواقر عناصر ثلاثة في العقد لاعتباري من عاود العمل وهي عتمس العمل وعنمس الأور وعنمس التبعية .. يتضبع عنصر العمل في العتود التي بيرمها ظجهاز المذكور مع الغيراء المعربين من غيلال تحديدها الهام استشارية سمددة تكلف بها الرزارة الشبير وتتلق مع خبرته ومكانته ويثبت عنصر فالجو يتعديدها مبلغ ستوئ يدفع على اتساط شهرية رتعد التيمية القانونية متواقرة في صورتها الادارية والتنظيمية والتي تسمح للوزارة بالشخل في تحديد خوعية المعل المطلوب وطروف وضدوايط أداثه ونظا نا تقدره مناسبته - الثر ذلك : تراش عناصر عقد العمل غي المقود المبرمة مع الخيراء المتكورين - ثعد الماتكة التي تريطهم بالوزارة علاقية عسل .. يغلب عا يتللضونه من اتصاب الاشتراكات الناسين الجنساعي ۔ تطبیق ۰

31. (117)

ـ فيمة عامة

راجع : خدمة عسكرية بووطنية (٩٠) ٠

خيمة عسكرية ووطئية _

راجع : موثلف « مدة خدمة سابقة » (۲۲) و (۲۰۷) (۲۰۷) *

الشرق المشرع على كل مصرى من التكور أثم الثامة حشرة من عمره أداء المؤدمة العسكرية ... على من أثم الثامنة عشر من التكور والاتاث أداء المذمة الولمنية

ď, رقع القاسة

107

(1.)

القصود بالخدمة في المنظمات الوطنية تأدية الشباب من الهنسيين القصدمة العصامة طيقصا للقبانون رقيم ٧٦ لسينة ١٩٧٣ والذي تسرى المكامه على النكور من يزيدون عن حاجة القوات السلمة ال معن يتقرر اعفاؤهم من الشبعة للمسكرية - التفنف عن التجنيد الى السن التي لا يطلب يعدما لاداء الخدمة لا ينتمى الى احدى عاتين الفئتين ولا يجوز تكليف باداء الغيمة العامة لا وجه لقياس حالته على وضع الزائبتين على حاجة القرات السلمة في مجال تادية التدبة المتكورة القالقة ذلك صريح نص المادة (٢) من القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ ــ تطبيق ٠

(4)

مستوں ۔۔

راجم : قرش (۱/۱۲۳ - ب - ج) ونزع ملكية (١٥٥) والهيئة العسامة لمسوق المال (371) .

معوى --

التنازل عن الحكم

🛊 الماز المشرع تنازل المصم عن المكم الصادر الصلعته مهترتب على ذلك انقضاء الخصومة التي صدر الحكم فيها فيمتنع عليه تجديد المطالبة بالحق الثابت به -صريان ذات المبدا على الأحكام المسادرة من جهات القضاء الادارى غي دعارى التسوية غيجوز للعامل التنازل عن تنفيذ المكم السادر لسالمه شد المهة الادارية باعتباره صاحب حق شخسي وله يتنازل من جله _ استثناء من هيده القاعدة لا يجمون التنازل من تنفيذ الأمكام الصادرة في دعاوى الالفاء لتطلق الأمر غيها بالنظام العام الذي تقوم على أساسه الرقابة على مشروعية القرارات الادارية ... تطبيق -تنفيذ المكم بالالفاء المرد

177 (fA)

> 🖈 الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقترن بتاريخ صدورها بحيث شرى بالنسبة للستقبل و يرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات غيجوز حسدور بعض القرارات بالأر رجعى ومتها القبرارات التي تمسهر

رقم رقم للقاعدة المطمعا

تنفيذا لأحكام حادرة بالماء قرارات ادارية _ المكم المادر بالغاء قرار ادارئ قد يقتمى على التر من اثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيسمى الالقاء نسبيا أي جزئيا .. قد يتناول الالغاء للقرار جمعية بكل اثاره بما يعدم القرار كله فيسمير الالقباء المورد أو الكامل ... من شأن الحكم المناس بالقام القرار الغاء مجرداً ان يضمى القرار كان لم يكن ولا يمتج به في مواجهة احد ويستفيد منه ذوو الشان جميعها .. يتعين على جهة الادارة عند تنفذ هذا المكم ان تزيل القرار وكالة لا يترتب عليه من أثار باثر رجمي من تاريخ صدوره حتى تاريخ المكم بالفائه .. على جهة الادارة ان تعيد النظر في المراكز القانونية للعاملين النين الغيت ترقياتهم بوضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه قانونا _ تكون اهادة الترقية اللفاة بالنسبة ان يستحقها باثر رجعى يرتد الي الفترة ما بين تاريخ مسور القرار الملني وتاريم الحكم بالفائه _ تطبيق •

144 (11)

أع من شأن المحكم المسادر بالاشداء أن يضمى القرار المدكوم باللفائه كان لم يكن رلا يستج به في مواجهة أحد ويستفيد فوو الشأن جميعا من صدا الالفداء العرب على الادارة عند تنظيد هذا الحكم أن تزنل القار الملفي كافة ما يتركب طهيه بين الخار ويقتر رجعى من تاريخ مسووره متى المحكم بالفائة ... طلي الادارة أن تعبد النظر في الراكز القانونية للماملية المنين الفيت ترقيتهم مرامية وضع كل عامل في المركز القانوني المدين يستحقه على الرجه القانوني الصميح تكون أعامة التراية الملفئة بالتربية الملفئة بالتربية بالمناقبة ما يمن تاريخ مدور القرار وجمى يونك الى الفترة ما يين تاريخ مدور القرار القرارة المكرم بالفائة ... وهو التاريخ الذي سبل المقامحة به الادارة عن يتبتها في اجراء الترتية ...

17> 20

التنفيذ الحكم بالفاء قرارات ادارية بالترقية (مسك ديلوماس وانصلي) الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تكترن يتاريخ صعورها بعيث تسرى بالنسبة الى المستقبل ب اساس خلك : اعترام الحقول المتنسبة والمراكز اللائرية الذائية .. يود على هذا الاصل معمى

رقم رقم القاعدة الصفحة

الاستثناءات فيصور اصدار قرارات ادارية باثر رجعى من مثال : القرارات التي تصدر تنيذا لاحكام سمادية من جهات القضاء الاداري بالقاء قرارات الدارية بالقرارات عند تنفيذ ادارية بالمترقية حيد تنفيذ المكم سحب قرار الترقية وترقية المستمون تنفيذا للمكم باثر رجمى اعتبارا من تاريخ مسدور قرار التألية باللريخ مسدور قرار التخلية الملمية مسدور قرار الترقية الملمية مسدور قرار الترقية الملمية المناوا من تأويخ مسدور قرار الترقية الملمية المستمونة المستمونة المستمونة المستمونة المستمونة المستمونة المناوات الترقية الملمية المستمونة المستمونة

77. (177)

(3)

راجع أيضا : ادارة محلية (١٤) واستهراد. وتصدير (٢٠١) وجمارك « الاعفادات النهمركية» (٢٩٢) ومجاس الدولة « للجمعية المعرمية المسمى المقارى والتشريع – ما يقسري عن المتصامعة » (٢٩٢) والهيئة الصابحة للملاهين المجمعي « اعفاؤها من الشرائب والرسود. » (١٩٤) »

رسوم تراخيص العمل بالوائي

الم أجاز المشرع في مجال البيقام بالالتزامات أن يقيم المدين بالوفاء او تائيه ال أي هنفيس لهو لهامسلنها. أي الوقاء الا اذا كان الالتزام بالدام عمل ورفض الهائن الوقاء من غير الدين ... يمنى قام الغير برفام الدين كان له الرجوع على الدين بمقدار عا التاه الا المؤا البت الدين أن الوقاء تم يغير اراهته وكان له مهملجة الى الاعتراض على ذلك باساس ذاله الماسين ٢٧٣٠، ٣٢٤ من التقنين المدنى مستعهد هيئة المعتممات العمرانية الجديدة الصلجة الرانى والشائر يسداه الرسوم القررة طبقا للمادة الدمن للقانون رقم ١٤ • استة ١٩٨٢ يظان رسوم الارشاد والتعويضات ورسوم ألواني والمناثر والستملة أصلا على احدى الشركات اليابانية المستد اليها تنفيذ مشروع ميزاء دمياط ب قبول للصلحة هذا التعهد والسماج لاحدى السبطن التابعسة للشركة اليابانية بمضادرة المنساء حتى لا تقعمل الهيئة بفرامات الثانهير بالر ذلك : يتعين إ

M

رقم رهم القاعدة المطمة

(*)

على الهيئة اداء الرسوم سافقة الذكر الى المسلحة بعد اجراء المراجعة المسابية على الفراتير الماضم من المسلحة في هذا الخمسومي والهيئة وشاتها بعد ذلك في الرجوع على الشركة لليابلاية بعتهار ما سعه من رسوم في ضوء أحكام العاد للايرم بينهما .. الطبيق .

رسوم تنمية الموارد المالية للدولة

إلا المادة الأولى من القانون 1817 لسنة 1846 بشروض رسم تتمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم من نسبة 1847 م. يغرض رسم تتمية الموارد المعالات والشدات الترفيعية المتي تقام في القانون والمحلات العاملة الصياحية – المقصود بالحفاة والشدة في القامة على يستهدف بون أن يكون لمسية بالاشام المتداد للفنديق أو المصل السمياحي – أما النشاط المعداد للفندي أو المسلم وبيات ورشاح وراب ما المتلائد المن تقديم وجبات المتزاد ولى صاحبها ترايد احتاد للفندق وكناك المتزاد الميامية المعال المامة السياحية قلا تضمم المال المامة السياحية قلا تضمم مادامد لصح المالة المعالمية قلا تشميم مادامد لصيالة بنشاطها المتاد حقيقية ،

174 (1717)

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ غي شأن الفتريية على المقارات المينية – القانون وقام ١٤٧ لسانة ١٩٨٤ بغرض رسم تنسية الوارد المائية للصحة المصدل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ حرّر وزير المالية رقم ١٩٨٧ سانة ١٩٨٤ من ١٤٨ بالكانين رقم ١٩٨٧ سانة ١٩٨٠ - المضرح استحدت بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨١ المضار اليه رسم بناية المؤارد المائية للدراة بيديدا الملق عليه رسم تنسية الموارد المائية للدراة والكيائن والاكتمائ والاكتمائ والاكتمائة حراكمائة ١٩٨٠ من مقابل الانتقاق السنوى وناط برزير المائية تصديد من مقابل الانتقاق السنوى وناط برزير المائية تصديد المراءة ومواهيد تحصيل الرسم المشارل الية تصديد المراءة المحراءة ومواهيد تحصيل الرسم المشارل الية المدار اللهدة التنبيذية للمائون وقام ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ السانة ١٩٨٤ السانة ١٩٨١ السانة ١٩٨١ السانة ١٩٨٠ السانة ١٩٨١ السانة ١٩

رقم وقل المخمة المخمة

المالت في غمش الرسم الذكور الى الاجراءات: القررة لتعصل الضريبة على العقارات البنية المقررة بالقانون ٥٦ اسنة ١٩٥٤ ـ القانون رقم ٥٦ اسنة ١٩٥٤ جسل تحصيل الضريبة على العقارات البنبية منوط بترافر شرطين أولهما يتعلق بسريان هذا القانون بأن تكون تلك العقارات واقعة باجدى للدن للمحددة بالمحدول الراق به وثانيهما يتعلق بربط الضريب ونلك بان يكون وعاؤها قد حدد بسفة نهائية وفقا للاجراءات القررة في هذا الشأن ـ الشرع ربط في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بين استحقاق رسيم تنبية الوارد المالية للدولة ويبن خضوع الوحداث المغروض عليها الرسم للضريبة المقررة على العقارات المينية .. نتيجة ذلك : انه يتعين لاستحقاق الرسم المشار اليه في حالة عدم وجود مقابل الانتفاع السنوى تواش ذات الشروط المتررة لاستعقاق ضريبة العقارات المينية .. اثر ذلك : يعتنم غرض الرسم المنكور على الوحدات المقاطبة بالمكلمة اذا كانت مقامة في مدن غير مغاطبة أصلا لتلك الغريبة - تطبيق . الشاليهات والكبائن والأكشاك المقامة في الدن الغير خاضعة على العقارات للبنية لا تغضم لرسم تنمية للوارد المائية للعولة ٠

الامالة الواردة باللائمة التنفينية المانون رسم تنمية الموارد المالية للمولة تقتصر عقط على ايرادات لتحصيل والقوريد دون تلك المفروة لريط وتصديد وعاء المغربية •

(m)

حبيب اڇٽيي ۔

راجع : عقد اداری د تنفیده به (۲۵) -

سلك ديلوماس وقلصلي _

النون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ اسنة عدي تسسويه عدي تسسويه ما ١٩٧٣ مع عدي تسسويه ما المسلم ال

4EF (19A)

وقن وقن «مقبط المعقدة

ترتيب القصية للحكوم لهما غي ادغي درجات وظاهد السلك الدبلوماسي ه وظفية ملموق » - ليس من الثان السلك الدبلوماسي ه وظفية ملموق » - ليس من الثان الوظائف الأعلى بفسكل علقائض -- حتى وان كان المخالف الأعلى بفسكل علقائض -- حتى وان كان المحكوم لهما قد طلبا فلك في مصيفة الدعوى اذ المتنجل ليعد بهشابة طعن بالشاء قدرادات التعربة التي تعت الى هذه الوظائف دون مراعاة المدينية الني سنتر الى هذه الوظائف دون مراعاة المدينية التي استرت رجب الحكم عواصد وإجرادات المحافظ المنان القدائي وعلى القرارات الادارية عني مذه الحالة من تاريخ صدور المحكم غي المناسبة عن التظام المحكوم له عن التظام ادعواه غي المراعيد المتربة عان المتطارات تكسيل -- وطاعية حسين المتاسبة عنيا المتكوم له عن التظام المتكسبة -- تتكسب حسانة تعصمها من الى الغاء ان تعديل -- تطبيق --

A17 (111)

سیارات ــ

راجع : جمارك « الاعضاءات الجمركيـة » (٨) و (٢٢٠) ٠

(ش)

شركة استثمارية --

راجع: اتعاد ملاك (٢٥٩/ب) ٠

شركة سياهية ...

خ اذا كان قانون تنظيم الشركات رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ المعنى بالقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٩٧ قد أجاز في المادة ١٩٨٧ منه أن يقسم مبلغ التأمين الذي تلزم شركات السياحة بايداعه لدى وزارة السياحة ما يكون مستحقا عليها من مبلغ بسبب مزاولة أعمالها ويكون الفصم عليها من مبلغ بسبب مزاولة أعمالها ويكون الفصم الما بناء على قرار من لبنة غنى المنازمات الشكاة الشنطر في الشكاوى المشدة من الشركات السياحية أو يمويب حكم تضائي ولهب القفاذ في دوضوع يتطبق بالتزامات الخياسة الحجر المنازمات الفياسة الحجر المنازمات الخياسة الحجر المنازمات الفياسة الحجر المنازمات الغياسة الحجر المنازمات المناسبة الحجر المنازمات المناسبة المنازمات الفياسة الحجر المنازمات المناسبة المنازمات المناسبة المنازمات المناسبة المنازمات المناسبة المنازمات ا

رقم رقم للقاعدة للمنقمة

(T-)

وققا لنظام حجز ما للمدين لدى الفير على مبلغ التأمين المشار اليه يناء على الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم .. تطبيق ·

شركة قطاع عنام _

راچع ایضا : عامل بالقطاع العام « مرتب » (۲) ومؤسسة عامة « تحولها الی شرکة عامه » (۰۰) ۰

انشاؤها

 تقم المشرع الأحكام الخاصة يهيئات القبطاع المنام وشركاته وحدد القصود بكل منهما ... رسيم للشرع غى القانون المنكور أسلوب انشاء شركات القطاع المام الجديدة بعد العمل بأحكامه .. لهيئة القطاع العبام المغتصة في حبود المتاح لها من اعتمادات بموازنتها التفطيطية أن تنشىء احدى هذه الشركات سواء بمغردها أو بالاشتراك مم الأشخاص الاعتبارية المبامة أو الخاصة أو الأقراد - يمدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المفتص بناء على اقتراح الهيئة المفتصة ويعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ب انشاء شركات القطاع العسام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ يجب ان يكون عن طريق هيئة القطاع العام المختصة ويمراعاة الضبوابط والاجبراءات المددة في هذا الشان .. لا يجوز للمحافظ ان يتقرد بانشاء شركة قطاع عام ... أساس ذلك : أنه ولثن كان الماغظ يباش الاغتصامات والسلطات التنفينية المقررة للوزراء الاان ذلك لا يشمل المطات التي قضد الشرم أن يباشرها الوزراء المقتصون كمطلين للسلطة الركزية بغير مشاركة من جهات آخرى باعتبار أن هذه السلطات لا تثيرج تحت عبارة الاغتصاصات والسلطات التنفينية المولة للمحافظين _ تطبيق .

رقم رقم المنقحة،

اسقاط المضوية عن أعضاء مجلس الادارة

إلا المادة (٢) من المقانون رفع ٧٢ لسنة ١٩٧٣ في عان تحديد تعريط واجراءات انتخاب معشل العمال في مجالس ادارة وصدات القطاع العام والثركات الساهمه والمهميات والتوسعيات والتوسعات المقامسة من بين الشروط المقريد عدد الترشيع أن الاستعمال المضرية ١٤ يكن شغل هذه الرطاقات الشرط مطلقا _ يسترى أن يكن شغل هذه الرطاقات بشكل دائم باصلوب التعيين أن النقل أو بشكل مؤات بطريق القدب للعامل المتابعين أن النقل أو بشكل مؤات بالمامل المتنافع المضرية مجلس الادارة لا تزايك مسقة العضوية الا بعد تعقق جهة الادارة من غلاد لاحد الشروط المقررة غلاميد وار باسقاط المضوية عنه واحلال النشع التنالي له في عدد المضوية المن التنالي له في عدد الاسروت الماص تطبيق و

(PPY) F3A-

شركة مساهمة ــ

راجع أيضا: الجهار الركزى للمصاسبات (٦٦) •

اختيار اعضاء مجلس الادارة المثلين لبنوك القطاع العام *

* المادة (۲۲) من القانون رقم ۱۲۰ لسينة ۱۹۷۰ بعيد تعديلها بالقائن رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٤ • قبل تعديل النص المشار اليه لم يكن وزير الاقتصاد والتصارة الخارجية مختما باصدار قرارات تعيين معثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة الشركة الساهمة أو الشتركة للتى يتم انشاؤها طبقا الحكام القانونين رقمی ۲۱ استة ۱۹۵۶ و ۶۲ استة ۱۹۷۶ ـ کان هذا الاغتصاص منوطا برئيس عجلس الوزراء بناء على اقتراح الرزير للخص ... بعد التعديل مسبأد دذين الاقتصاد والتجارة الخارجية هو الساطة المختصسة بتعيين ممثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة تلك الشركات أساس خلك : أن الوزير المنكور هو رئيس الجمعية العمومية لبنوك القطاع العبام ... القرارات المسادرة من وزير الاقتصاد قبل العمال بالقانون رقم ٥٠ لمسلة ١٩٨٤ مقالف للقانون لصدورها من غير المُتمن قاتونا بها _ تطبيق •

(۲۱۷)پ

وقن وقن خصفها خنداقنا

مظر الجمع بين الوظيفة العمامة وعضوية مجلس الادارة ·

المادة (۱۷۷) من القانون رقم ۱۵۹ المسئة ۱۹۹۱ يامىدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات دات المسئولية المصورة .

حظر المشرع الجمع بين الوظيفة العامة والمشاركة في تأسيس شركات مساهمة أو في عضسوية مجالس الادارة ... علة هذا المحظر هو منع التاثير على عمدالج الشركة بنفوذ يعفن الوظفين العموميين ... الاستئناء من هذا المظر يكون باذن خاص من رئيس مجالس الفرداء .

11. (+/17)

نطاق المظر لعضوية مجاس الشعب او الشودي

خ حظر اشتراك عضر مجلس الشعب أن الشرري في معنوية مجالس ادارات الشركات الملكرية ما لم يكن مؤسسا أن مالك المشرعة في الملكة على الإقل من الاسمم مناملة هذا المطر تؤدي الى البطلان _ يلزم الشالف بأداء ما قبضه من الشركة الى خزاضة الدولة _ بشوق.

14. (4/17)

شهر عقاری ــ

راجع : ملكية شبك غير المعربين للعقارات، • (١٥٩)

(au)

صندوق أبنية دور المماكم ...

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۲۷۲ لسنة ۱۸۸۱ بتنظيم دور اينية المملكم - عند الشرع موارد مشوق ابنية دور المحلكم ومنها حصيلة استفلال الامانات والودلام القضائية والكفلات وضماطك الافراع والشبوطات من النظيد والك عتى تسلم الصحابها أو تصادر

رقم رقم القاعدة المطحه

لمساب البولة _ قوس الشرع حق الصنبوق الوارن على هذا الورد على حسيلة الاستغلال فقبط دون أعمل الأمانات والودائع ومة يجرئ مجراها .. أساس نتك : اتها مملوكة على صبيل الانفراد لأصحابها وتبقى كذلك الى أن ترد لهم أو تصادر لحساب الدولة على حسب الأحوال .. استقلال هذه الموارد لا يصل اليرجد التصرف في نصل الأمانات أو استبدالها يعقارات لتعارض هذا الوجه من أوجه الاستغلال مع طبيعة تلك الأموال _ صندوق أبنية دور المساكم لا يختص باقاعة مساكن تخصص للقضاة كسكن خاص ودائم عن طريق التسليك أو الشاجير - أساس ذلك _ عدم البراج هذا الغرص رغم اهميته خممن أغراض المستدوق - نتيجة ذلك . عدم جواز استخدام الأمانات والودائع القضائية والكضالات ومأ يجبرته مجراها في تمويل اقامة مساكن للقضاة - يجسون لوزير العدل تقصيص نسبة من موارد صندوق أبنية المحاكم بما فيها ريع استغلال الأمانات باعتبارها من عوارده وقلاً لنص المسادة (١٣) من قسرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ لتمويل الألمة عساكن خاصة ليميع اعضاء الهيئات القضائية - تطبيق "

A01 (T-1)

صنفوق التمويل الأهل لرعاية النشء والشباب والرياضة ...

القانون رقم ه استة ۱۹۸۱ بانشاء صندوق التحويا الاعلى ارعاية النشء والنسباب والرياعة - غرض المفرع وسوما على النشاط الرياضي الطلابي في جميع مراجل التعليم - تقسر هذه الرسوم على التصليم العام المتابع لوزارة التعليم ولا تتعمله الي التعليم -الاترمزي - تساعي خلف - فلازهـر: غيله المسلقين واختصاصاته وممالاحياته المني يتفره بمعارضتها فجدات المقادن رفح ۱۹۲ السلة ۱۹۲۱ - تخييق.

(rule)

MAA

رقم رقم القاعدة المتقمة

مندوق تعويل مشروعات الاسكان الاقتصادي

راجع ! اسكان (١٤٦) · وايجار (٣٥) · وضريبة « الضريبة على الأراضي الفضاء ، (١١) ·

(ش)

شباط لمتباط -

راجع : خدمة عسكرية ووطنيسة و شروط خدمها ، (۲۱۲) *

شريية ...

راجع أيضا : جعارك (۲۸٪) و (۲۲٪) و (۲۱۲) ورسوم (۲٤۷) والهيئة العامة للتامين الصدعي (۱۹٤)

مدى سرية البيانات الماصة بالمولين

خدس المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الصرائب على الدخل رقم ۱۹۷ اسنة ۱۹۸۱ ــ اوجب المشرع على موظئى مصلحة الضرائب مراعاة س للهنة على ما يطلعون عليه من الدفاتر والوثائق والمستندات والا تعرضوا للعقوبات ... استثناء من القاعدة التقدمة . (١) أن ينص القانون على الزام حامل المر بتقديم البيانات المودعة لديه في أحوال معينة (٢) أن يكون . الشاء البيانات الضريبية بناء على طلب المول ناسه .. النيابة العامة لا يكون لها الحق في ضبح ملقات مصلحة الضرائب أو الاطلاع عليها أو المطالبة بضمها في غير الأحوال النصوحي عليها قانونا ساساس خلك ... لا يوجد نص عبريح يعطيوا هذا المق في غبان بهانات المولين ـ لا يغير من ذلك القول ءان النباية ذاتها ملتزمة بالمأفظة على سرية ما يودج لعيها من البرار لأن كل سلطة مطالبة بالمضاط غلير" السرية في تطاق عملها عادام القانون الزمها بذلك ... ا الد ذلك - لا يصور المهلمية الغيراتيا الاستوساية ال الطلبات النباية العامة التي وترتبير على الجابتها والإوكلال ال

··· مداحب البيروزي تطبيق •

" . رقم رقم القاعدة المنامة

الاعقاءات للشريبية

القانون رقم 17 المنة 1977 الشار اليه اخضع جميع البغسائع التي تعضل نظيم الدولة المضرائي على الواردات وغيرها من الشرائب والرسموم الاشريع المقترة لم يستثن المشرع من ذلك سوى ما ويد بشاته نص عامل بالاعقام عدم وجود نص باعام وسائل الانتقال من المصرائب والرسوم الجموكية المترة من المسرة و تطبيق من المشرائب والرسوم المعركية المترة من تطبيق .

(FF1) A33

وي المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ يشأن الشاء الهتمعات العمرانية الهدديدة وتسرى الاعاساءات الضريبية الواردة بالمادة (٢٤) سالفة البيان على حميم المشروعات والمنشأت التي تزاول نشاطها بصعه أسلية واساسية بالمتعمات العمرانية المسعودة الفاضعة لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ -- وتسري هلى الشروعات والنشات التي تنقل انصطنها الي تلك الناطق _ تظل هذه الاعقادات سارية ادة عتبر سنوات من تاريخ اول السنة المالية التاليـة لبسداية الانتاج أو مزاولة النشاط .. اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢ اسنة ١٩٧٧ بنظام استثمار المال العريبي والأجنبي والنباطق الحبرة يكون لشركات المقاولات المعرية العاملة في مجال التعمير الحق في التمتم بكاغة الاعفاءات القبرية بقانون الاستثمار بالنسبة لما تقوم به من اعمال في ذلك المهال وأو قامت بتنفيذها بمفردها ودون اى تعاون او مشاركة مع اي طرف اجتبي - لا يشترط لاستفادتها من تلك الاعقادات المصول على مراققة خاصة بالاعقاد من فيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وانما يكفئ أت تكون الأعمال التي تتولي تنفيذها داخلة في نطاق أعد المدروعات التي تم الترخيص بها من قبـل الهيشة الذكورة وذلك طيقا للسلطة الخولة لها بطقضى حكم المادة ١٢ من القانون رقع ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بالعلول: عصل الوهدات المسلية في أعبيدار التراغيس والوالقنات فللازمة في تطاق إليشميات العبوانية، ١٠٠٠ م

والواقلنات الافرادة في مواني إيوسياري المساورة المساورة

رقم رقع المنقمة المنقمة

ı:

★ المادة ٢١/و من القانون رقم ٥١ استه ١٩٥٤ بغرس الضريبة على العقارات البنية - العضاء من أداء الضريبة على العقارات المينية ... استفادة علاك يعمى الرجدات بالعقارات البنية من ذات الاعتساء بالشروط القررة لتطبيقه وسواء كانوا شاغلين لتك الوحدات او لا يشغلونها - المادة (١) من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ يتقرير بعض الاعطاءات الضريبية على للعقارات لليتية وخفض الايجار بمقدار الاعضاء .. يستفيد من صدًا الاعصباء مستأجرو الوحسدات السكنية ب اذا كان مالك احدى الرحدات بالعقبار هو شاغلها في نفس الوثت فانه يتمتم بالاعفاء المشار اليه لكونه الملتزم .. في هذه الحالة .. باداء الضريبة العقارية الأصلية والإضافية _ المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ـ يعسني شساغلو المساكن من أداء الشربية العقارية الأصلبة أن الاشنافية _ بجسب الأحوال _ إذا •••• _ إن كان عبالك أجيدي الوحدات بالعقار هو شاغلها في ذأت الوقت غله ايضا التمتع بالاعقاء المنكور وبذات الشروط .. المادة (١١) من القانون رقيم ١٣٦ لسينة ١٩٨١ _ يعلى ماليكو وشاعلو المباتى المؤجرة قيما عدا المبائي من المستوى الغاهر من جميم الضرائب العقارية الاصطية والاضافية _ العبرة في هذا الشان بما جهام صواحة بالنص القانوني وليس بما جاء بمذكرته الايضاحية .. تطبيق •

**** . . (YA+)

الشريبة على الأراشي القضاء

الثانون رقم ۱۰۷ استة ۱۹۷۱ بانشاء صندوق تعویل مشروعات الاسكان الاقتصادی المثل بالثانونین رقمی علام است ۱۹۷۸ و الثانون رقم ام است ۱۹۷۸ فی شان تأجیر وربیح الاسات و بتنظیم الملات بین المؤجر و الستاجر و الاعدل بالشانون رقم ۱۲ است ۱۹۸۸ - الشرع قدرت بالشانون رقم ۱۲ است ۱۹۸۸ - الشرع قدرت بالثانون رقم ۱۳ است ۱۹۸۸ الشدار الده شربیة علی الارض الشدام السند ۱۹۸۸ - الشروع المرتب علی الارض الشدام السند الملات المتحداد الشریا ۱۳۸۸ من المنانون الم

رقم رقم القاعدة المطعة

> ويَلِكُ مِالنِسِيةُ لِلأَرَاضِي الْخَاصِّعَةِ لأَحْكَامِهِ * أَمَا الأَرْضِ التى يتعقق منباط خضوعها له مستقيبلا فتستحق الضريبة بالنسبة لها في اول يناير التالى لانقضاء سنة على تاريخ ذلك للخضوع - اعال الشرع فيما يتعلق يجمس الأرئضي الفضماء واقبرارات المولين وتقدير قيمة الأرض والتخلم من التقدير والسرام والتحصيل الى الأحكام المصوص عليها في قانون الضريبة على العقارات المينية رةم ٥٦ أسنة ١٩٥٤ ــ عدم جواز اعادة تقدير قيمة وعاء تلك المرييسة يمناسية المصن العبام المزمع لجراؤه عام ١٩٩٠ استنادا الى حكم الاحالة الوارد بالمادة (٢) مكررا (٢) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ الى احبكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ــ القانون الأشهر لم يتضمن اية قواعد لتقدير قيمية الارض الفضساء س لكل من قانون ايجار الأماكن رقم 14 لمسنة ١٩٧٧ المدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وقانون ضريبة الأرض الغضاء ذاتيته الخاصة ومجال اعماله المستقل والمتميز عن الآخر ـ الأر ذلك : القام أحد الأحكام التي تضمنها احدهما لا يردى الى الفياء الحكم الماثل الوارد بالقانون الآخر - لا يجوز الاستناد الي الاثار السلبية التي تترتب على عاثق المزانة العامة كمبرر لاعادة تقدير بتيمة الأراشي الفضاء عند القيام بالعمس الزمع اجرازه عام ١٩٩٠ ـ أساس ذلك : أن العبرة دائما انما تكون بالتطبيق العسميم لحكم القاندين أيا كانت الاثار التي نترتب عليه .. تطبيق (١)٠

(FAT) (+s

★ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بانشاء مسندق تعويل مشروعات الاسكان الاقتصادي عدد الابس التي تتبع في تقدير قيمة الارض للرصول الي وعاء الضريب للرصول اللي وعاء الضريب السام المزاق عام ١٩٠٠ اعادة تقدير قيمة الارض المنساء السابق تحديدها وريطت الفريية على الساسمها سابس تلك أن الإحالة الوارعة في المادة ٢ عكرداً ٢٧ من المقانين وقم ٢٤ اسنة ١٩٧٨ المنسوس عليها في المقانين وقم ٢٦ اسنة ١٩٠٤ بشان المسموس عليها في المقارات المنية قيما يتجان بعدم الارائين واقوارات واقوارات المنية قيما يتجان بعدم الارائين واقوارات المنية قيما المقارات المنية قيما يتجان بعدم الارائين واقوارات المنية قيما المقارات المنية قيما يتجان بعدم الارائين واقوارات المنية قيما المقارات المنية قيما يتجان بعدم الارائين واقوارات المنية المنا المنازات المنية قيما يتجان بعدم الارائين واقوارات المنية قيما يتجان بعدم المنازات المنية قيما يتجان بعدم المنازات المنية قيما يتجان بعدم المنازات المن

رقم رقم القاعدة المنفحة

> المولين وتقدير قيمة الارص والتظام من التقدير نجد حدها الطبيعى فيه الا يتصارض مع نصر عمرين في القانون رقم ٢٤ اسنة ١٩٧٨ - الحكم الوارد في القانون المال الله باعادة تقدير نسبة القيمة الأيجارية للعقارات يعناسية العمر العام وبالتالي أعادة تقيير قيمة الضمرية المستمقة عليها يتمارض مع احكام القانون رقم ٢٤ اسنة ١٩٧٨ - بيأن ذلك - تطبيق ا

n . (n)

الإ المال المشرع الي الأحكام المصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لصنة ١٩٥٤ يشأن الضريبة على العقبارات للينية غيما يتعلق يحصر الأراضى الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ واقبرارات المولين وتقدير قيمة الارض والتظلم من التقدير والرام والتعمليل _ هذه الحالة تجهد حددها الطبيعي في الأحكام التي لا تتعارض مع نص صريح في القانون رقم ۲۶ أسنة ۱۹۷۸ ... أذ وجد هذا التعارض تعين الالتزام يما ورد في هذا القانون الخاص عن احكام ـ المشرح غي القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الرجب علي اسماب العقارات بما غيها المقاة من الخضوع للضريبة المقارية تقديم اقرارات غى المراعيد المددة فيه مشتملة على البيانات الواردة على سبيل الحصر فيه ورتب على عدم مسمة هذه الاقرارات او عسدم تقديمها غي أليعاد جزاء الغرامة التي تعادل مثل الضرورية المقررة أو ألمغي منها .. هذا الحكم لا يمتدر بالتسبة للضريبة على الأراض القضاء الاعلى الأراضي الخاضعة للضريبة دون تلك التي اعفياها المشرع منها ... اثر ذلك : عدم جواز غرض للغرامة المترتبه على عدم تاديم الاقرارات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ أسنة ١٩٥٤ على "صماب" الأراشي القضاء العفاة من الخضوع للقرية وفقيا لأحكام القانون رقم ۲۶ استة ۱۹۷۸ ــ تطبيق ٠٠٠

T-A . . (117)

حادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ السنة (١٧٧ - السنة (١٧٧ ع.) المدن بالشرع المدن بالشرع المدن بالمبارات المدما من الأميل المبام في الشريبة على المبال والمبارات المدما على الأميل المبام في الشريبة على المبال والمبارات المبارات المبارات

رقم **رقم** القاعدة المط**قمة**

الارض الفضاء لهذه الضريبة ضرورة ترافر شرطين مجمعين المهما أن تكون الأرض وافضة داخل لطاق المنافق المنا

(112)

الضريبة على الاستهلاك

لا حصيلة الغزامات والتعريضات المحكوم بهيا وقيم الأشهاء المسادرة التنازل منها تشكل آهد مصدادر الهداد المسادرة النتازل منها تشكل آهد مصدادر العامة الدولة – الساس ذلك : أن المترع في قانون الوازنة العلمة براء السام ١٩٠٦ قد الترم بناعده عميمية الميزانية » – استثناء من ذلك بجوز تضميص تسية لا تجاوز ٥٠٪ من الحصيلة المضراء اليها تتولى مصملحة المصرائب على الاستهالك المصراء منها – اساس ذلك : المادة (٥٥) من قانون الضريبة على الاستهالات بقم ١٢٢ مسكوت المشرع عن تضميص اللسبة الباقية من المحميلة لمدرد معين – تضميص اللسبة الباقية من المحميلة لمدرد معين – الاشتهام المارة المترتب على ذلك :

أن يطبق في شاتها القساعدة الصامة غتثول الي

(1)

رةم رةم القاعدة المبلحة

اليها المكام المقالقبات والتهبرب والتصرف في المضبوطات الواردة يقانون الجماراة ... القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ للشار الله حدد في الأبواب ١٣ . ١٢ ، ١٤ منه الأمكام المامية بالمقالفات والتهرب والتصرف غى المسبوطات وثوقيع الغرامات الواجهة التطبيق على السلم الخاضعة لاحكامه وقد قضت هذه الأبواب في يعفن موادها بالنص متراجة على مريان" أحكامها على السلع المستوردة ومستورديها _ اهأل المشرع في المادة (٥٩) من القانون المشار البيه في تحديد الأحكام التي تسري على السلع المستوردة في المجالات المشار اليها الى تلك الواردة بقانون المحمارك - الله ، السلم الستوردة تقضم اصلا لإحيكام الخالفات والتهرب والتصرف غي المضبوطات الواردة بقانون الجمارك وذلك وغقا لحكم الاحالة المتصوص عليه بالمادة (٥٩) سالفة الذكر كما تفضع ايضا لما تضمنته الابواب ۱۲ ، ۱۲ ، ۱۵ من القانون رقم ۱۳۳ لسخة ١٩٨١ من نصوص تقتضي عبراحيمة يسريبان أحكامها على السلم الستورية .. لا يوجد ما محول دون الامتناع عن تطبيق اعد الأحكام الممال اليها سواء على السلع الستوردة الخاضعة لضريبة الاستهلاك أو على مستورديها أذا كان هذا الحكم لا يقبل بحسب طبيعته التطبيق على اي منها _ تطبيق •

177 (777)

الضريبة على البخل

القانون رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۸۱ باصدار قانون الضرائب على المائدة ۵۸ من القانون مل وقع المائدة ۱۹۸۸ من القانون رقم ۱۹۸۸ و ما الشريبة على المراتبات واستثنى منه بعض العناصر واسرد صنم سريان المنتجر عليه المسسوم عليها ومنها صوافز الانتساج المحددة ۵۸ من تحديد معلول حوافز الانتساج الى المائدة ۵۸ من القانون رقم ۸۸ اسنة ۱۹۷۸ بشان المائمانين بالقطاع العام المحددة المستوي دون التقديد بعصبرات قيامنية المائدة المحددة ال

رقي وقي المناهدة المناهة

> رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيسا نصت عليبه هن سروان الضريبة على جميع ما يمنح للمائل من مزايا تقسية وعينية ـ تطبيق •

VT (Yo)

﴿ لَاشْرِعٍ فَي قَانُونَ الْمُعْرَاتُبِ عَلَى الدَّمْلِ عَامَلِ الْهِيثَاتِ العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الصامة لميما عدا جهاز مشروهات الضمة الوطنية بوزارة الدفاع معاملة شركات الأموال المشتغلة في مصر على اختلاف اغراضها وذلك بالنسبة لا تزاوله من نشاط خاضع للمريبة وذلك على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهرا التي اعتبرت تتيجتها اسلسا لوضع آخر ميزانية - يحدد صاعي الريم الغاضع للضريبة على اساس نتيجة العطيات على اغتلاف اتراعها بعد خميع جميع التكاليف - جهار مشروعات أرقضي القوات المسلمة لايقتصر نشاطه على تجهيز واعداد المدن والمناطق العسكرية البديلة للمناطق التي تغليها القوات المسلصة بل يصاربي انشطة المسرى وفقا للقسرارات المنظمسة له هي بيم الأراضي والعقارات للتي تخليها للقرات السلحة بالزاد الملئى وكذلك تأجيرها فتملا هن نشاطه الاستثماري المتمثل غي الضعات والانشطة الادارية والتصارية والمالية المنتلفة التي يهدف منها الى تحقيق اغراشه وتنمية موارده ... من بين هذه الأنشطة ما يحقق له ريصا _ الأر ذلك : خضوع هذه الأنشاة للضريبة على ارياح شركات الأموال ملدام مناط الخضوع قد تحقق رهو ثبوت الربع _ اساس ذلك : القانون لم يسائن جهاز مشروعات أراشى القرات المطحة بوصفه غيلة عامة من القضوع للغريبة مثلما نبي صراحة بالنسبة لجهاز مشروعات الشنمة الويلتية بوزارة النقاع تطبيق ٠

TA4 (1E0)

المواد ٥٠ و ٥٠ و ٥٠ من كانون الفراشي على النشر المسادر بالكانون رقم ١٠٥٧ لمسنة ١٩٨١ والمادة (٢٦) من اللائمة التنفيذية للكانون المنكور والمسادرة بقرار وذير المائية رقم ١٢١٤ سنة ١٩٨٧ - تقضع الريتاد وما في حكمها والماميات والأجور والكافات وغيرها رقم رقم القاعدة المسلما

> للضريبة على الرتيبات .. نهج الشرع في تحديد سعر الشريبة نهجين مختلفين : أولهما : فرض شرييب تصاعبها بنسية مثرية معينة من جملة المالغ التي محسل عليها المول يتربد سعرها بين ٢ و ٢٢٪ -أما النهج الثاني فهن تعديد نسبة مئوية ثابتة بواقم ١٠٪ بالنسية للمبالغ التي يمسل عليها الضبراء الأجانب اذا كانت مدة استغدامهم لا تزيد على سنة اشهر في السنة ... اذا جاوزت فترة استخدامهم تلك الدة فان البالغ التي يحصلون عليها تخضع للأصل العام الذي يحدد سعر الضريبة بنسب تمساعدية ــ لم يغص المشرع تلك الضريبة بتواعد معاسبية مستقلة عن تلك التي تخضم لها الضريبة على الرتيبات .. تأرض الضريبة على المرتبأت على اساس الايراد الشهرى بعد تحريله الى ايرك سنوى _ تستخطع ` الضريبة شهريا ويتم توريدها بصفة مؤقتة البرعامورية الضرائب المنتصة كل ثلاثية الشيهر كنتيهم في ٢١ ديسمير من كل عام _ اعتبر الشرع سنة الماسية عن الضريبة على الرتبات مي السنة البلادية التي تبدا من أول يناير وتنتهى في ٢١ ديسمبر من ذات العام ... العبرة في حساب مدة استخدام الغبير الأجنبي في مفهوم المائدة (٥٩) من القانون رقم ١٥٧ اسينة ١٩٨١ ، بالسنة الميلامية - تطبيق •

(Fo1) 173

للقانون رقم ٢٥١ نسنة ١٩٩٨ بشان الشركات العاملة هي موسال تلقي الاموال - استصحت المسرح احكاما خاصة لتنظيم نوع من الشركات الساهمة التي يكون من أخراضها تلقى الاموال لاستشارها - اخضع المشرع هذه الشركات لامكام القانون رقم ١٩٩ اسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة العامة فيما لم يرد بشاته نصى في قانونها الخاص - الارتاك الارباح لتن تعلقها الشركات المساهمة في مجال تلقى الإموال لاستمارها تضمع للقمرية على ارباح شركات لا تقضع للشرييات على البرادات رموس الاموال لا تقضع الشعرييات على البرادات رموس الاموال التقولة - الساس ذلك - إن تانون الشعرات على التعاشي المشافل رقم رقم القاعدة المنفدة

> رقم ١٥٧ لمسنة ١٩٨١ حدد في المادة الاولى على سبيل الممس الايرادات التي تسرى عليها هذه الضريبة وليس من بينها ارباح مسكوك الاستثمار كما أن الأرباح التي تتسبها الممكوك لأصحابهما تتدرج بالضرورة مي وعاء الضريبة على أرياح شركات الأموال قتسرى علي أرياح شمكات الأموال فتمرئ علي ارباح هذه للمبكون الضريبة العامة على السفل .. اجاز الشرم اشركات الساهمة التي ليس من بين اغراضها تلقي الأموال لاستثمار اعدار ما يسمى يصكوك التمويل لمواجهة الاحتياجات التعويلية لهذه الشركات ال تعويل نشاط أو عملية بذاتها _ هذه المحكوك تتماثل في طبيعتها القانونية مع الطبيعة القانونية للسندات رغم اغتلاب التسمية _ اثر ذلك _ العائد الذي تمتقه لامحابها يلقى نفس المعاملة المتررة لأرياح السندات فبضفيع العائد للشريبة على ابرادات رؤوس الأموال المتقبلة طيقا للمادة الأولى من قانون الضرائب على الدحل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وكنلك يضمع العائد للضريبه العامة على الدخل طيف الصكم المادة ٩٥ من ذات القانون أذا كان مالك مبك التمويل من الأشفاس الطبيعيين _ تطبيق •

ovo (T-1)

غرببة البمقسة

القانون رقم ١٨٠ اسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الاوقات المصرية وقانون ضريبة الدمغة العمادر بالقانون رقم ١١٠ الشرع غي المادة ١٨ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ الشرع غي المادة ١٨ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ المسلة مقد الفحريية الدمغة رقم المحدارها وجميح الاصبع والحصص والاتصبة المسادرة من الفحركات المسرية سواء كانت مساهمة أو توصية بالاسهم أو المدرية على الارحمية المشكرية لم ينبطر الى شخص الممرية على الارحمية المشكرية لم ينبطر الى شخص المسايد مها على الوائم بالشعرائية أو شخص المسايد على الوائم بالشعرائية أو شخص المسايد على الوائم بالشعرائية أو شخص على الوائم بالشعرائية أو شخص على الوائم الشعرائية أو المهام على وقائمة على واقعة تملك رأس المال والهما عصف المعربية على والتعم على الوائم المسدات والأسهم الوحمدس والانجمية غي مسكولة تسلم الاصحابها الذين

رقع رقع معقدة المطعه

يتمعلون بعبه الغربية ـ يتحصر الاعضاء من اداء الغربية المتكربة على حالة وحيدة تتصلق بالغركات من المصرية غد التصلية - من كانت مهيئة الإوقاف المصرية غد ساهمت بدبلغ (۱۰) ملايين جنيه من الاوقاف الخيرية في رأس مال اعدى الشركات المصرية المساهم التي تمثرية المساهم التي تمثرية المساهم التي تمثرية الداء هذه الفريحة بعقولة انها تتولى نياجة عن وزير الاوقاف بمسلته ناظرا على الإرقاف الخيرية اداء هذه الاوقاف واستلمسارها التصري فيصا باعتبارها لموالا خاصة تنفيذا الشروط الواقفين باعتبارها لموالا خاصة تنفيذا الشروط الواقفين عالك : ثنه ليا ما كان مالك الاسمم و المستقيد منها تشغيذا الشروط الواقفين منها تضمنع للضريبة المستكرية الذي لم يصنف منها مسوى الشركات تحدد التصفية _ تطبيق .

777 (777)

له الخادة (١٠) من قانون ضريبة الدمقة المعادر بالقانون رقم (١١ لسنة ١٩٨٠ - يعتبر اعلانا كل اعلام او اغطار أو تبليغ باية وسيلة - شمتدى عليه الضريب برائع ملة وبمانين مليما عن كل جنيه أو كسروه من أوجر النشر بالاعلانات - أجر النشر غير ثابت مقطوع بأن مقصوله مؤدى ذلك . أن الشريبة في المسانة المعروضة تعد ضريبة دمغة - نسبية وليست نوجية كمور الجنيه يستحق عليها ما يستمق علي الجميع فان خليس ، فليرضة - تطبيق ،

£7£ (10V)

الضريبة على الرتبات

إلى القانون رقم ١٥٧ اسمنة ١٩٨١ بشان المغراثي على الدخل حدد وعاء الفريية وسعرها على اساس المنيه المحرى باعتباره عملا البلاد الرسمية - العملة المصرية هي الأساس في كل ما يتعلق بالفرائي - التر ذلك . أن الأشفاص الذين يتألفرية متاليل ما بهلودته من خدمات سدواء كانت في مسودة عربته ال فيرها. بالمعلات الاجنبية لا يلتزمون قانونا باداء المضرية بالمسلات الاجنبية لا يلتزمون قانونا باداء المضرية عن هذه المبالغ بذات المعلة الاجنبية الذي يتقاضون بها مستمقانهم حد تطبيق .

رقم رقم القاعدة المطبقة

الضريبة على المرتبات

★ المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٧ اسمنة ١٩٧٨ يتمطام العاملين الدنيين بالدولة والمادة ٤ من القانون رقم 14 لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاح العام وقانون المراف على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ــ للشرع في القانونين رقمي ٤٧ ق ٨٤ لسدة ١٩٧٨ استبعد حبيل الاقامية الذي يمنح للعجاملين المغاطسن باعكامه الذبن تتوافي في شأتهم مناط تقريره من المنسوم للضريبة .. الشرع في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الشار اليه اللاحق عليهما اخضم كافة المالغ التي يحصل عليها المول من المرتبات وما غي عكمها والماهيات والأجبور والمكافأت والايرادات المرتبة لمدى الحياة للضريبة المقررة على الرتبات -فاتون الشرائب على الدخل يعتبر الشريعية العباعة غى مجال الضربية على الرتبات وان ما ورد بكل من المقانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من عدم غفيوم بدل الاقامة للضرائب بعد بمشابة الحسكم القامن _ الله ذلك : يقل هذا المكم ساريا في ظل المبل بالقانون رام ۱۹۷ أسنة ۱۹۸۱ ــ تطبيق ٠

(۲۱۲/پ)

الشرع نهي في القانون رقم ١٥٧ استة ١٨٩٨ التمار المدر فيم في المتواد ما في حكيها نهجين مطالعين . احدهما أحسلي وذلك بتحديد ضربية تصاعبية تلرض بنسبة مثوية معينة من جملة ألبالغ التي يحصل عليها المول ويتردد سعرها بين ٢ و ١٣٧ والآخر استثنائي ولمثل بتحديد نسبة مثوية ثابتة بواقع ٥٠/ تغرض دون أي تغفيض على البالغ التي يتقاضاها المحامل عسلارة على مرتبه الإصلى من غير جهة عمله الإحساية وفي المسابد وفي المشابد المشرع خضوع هذه المبالغ المضربية المامه على المشابد المسابد والمرابع المشابد المرابعة المشرع المدال عبد الماليات الماليات

رقم رقم تصليمة جداقاة

> ارعية مصددة بمسياتها ـ الآر نظف ، ينصمر تطبيق عده الاعلماءت علي تقف المبالغ التي تغضم غط في معاملتها الضريبية لمسكم البتد ٣ من المادة ٩٠ من القانين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من سراها ـ تطبق - تطبق -

•1T (+/Y1Y)

الله مناط مريان ضريبة المرتبات ان تكون المكرمة المعرية أو احدى الجهات الأخرى النصوص عليها هي التي قامت باداء تلك الرتسيات دما في حكمهما باعتبسارها الملتزمة أصلا بادائها _ عدم سريان الضريبة على الرتبسات والكافيات وما في حكمهما ألتي تصرف للعاملين المسريين بمشروع العلم والتكتولوجيا عن أجل التنبية الخاصعة لأحكاء اتفاقية متحبة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنبية المرمة بين جمهورية مصر العربية وعكومسة الولايات المتصدة الأمريكية ـ تعتبر أموال المنجة المقدمة من الجبائب الأمريكي المول ملكا للحكومة المعرية من وقت تبولها ... العاملون بمشروع العلم والتكنولوجيا التنار اليه انما يؤدون اعمالهم بهذا المثروع لمسلحة اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تعاقمية بالجهة المولة .. ما يتقاضونه من مرتبسات واجمور ومكافأت يعتبر مدفوعا من المكومة المسرية ويبغشهم بالتالي للفريبة على الرتبات وما في حكمها _ الاعفاء التصومن عليبه في الاتفاقبية يلمعرف الي النعة في ذاتها وليس الى البور ومرتبات العاملين بالشروع المول من ثلك المنمة _ تطبيق •

VA (1797)

(b)

_ 22 Un

رقم رقم القاهدة المطمقة

(2)

ه۲۰ (۲۰۹)

عامل بالقطاع العام ..

راجع أيضا : موظف و مرتب ــ المــلاوة الخاصة : (۲۷۸) •

١ ـ التميين

التعيين في غير ابنى الدرجات

★ المادة ٢٠ من تانون نظام العاملين بالتطاع العسم الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ أحياد أحياد الشرع التميين داخل وحدات القطاع العام على غير الني الوظائف أذا توافرت لدى العامل مدة خيرة كلية بين الوظائف الادنى - بجوز أحادة تعيين العامل باحدى وحدات القطاع العام غي غير المتى الوظائف دون أشتراط أستيقاك لمدة الشيرة البينية الملازية لكتفاء مرافر الشيرة البينية الملازية لكتفاء مرافر الشيرة البينية الملازية لكتفاء مرافر مدة الضيرة التعيين في غير أملي المرافر المرافرة المدين في غير أملي المرافرة غي ذات المهموعة التي ينتمي اليها تطبيق الدرجات غي ذات المهموعة التي ينتمي اليها تطبيق .

اعادة التعيين

 المادة ١٩ من القانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٨ اشترطت لاعادة التعيين هرطين :

اولهما : أن يستوفى الغامل الشروط المتررة لشفل الوظيفة المراد اعادة تعيينه فيها •

رثانيهما : أن يكون غثرير الكفاية الأغير القدم عنه في رطيفته السابقة بمرقبة كمامه على الآقل اشتراط مجلس الادارة أن يكون التقرير الأخير القدم عن العامل الداد اعادة تسييته بمرتبة معثلاً ، يعد أمرا غافدا استد شرعيته - تطبيق *

ν · (/ε)

(YEY)

7,87

رقي رقي تعليما المطمة

444

تقدير سن العامل

★ الأصل وفقا لقوانين التوظف المتعلقية ان من العامل يثبت بشهادة الميلاد أو بعمورة رمعية مستغرجة من سجات المواليد أو بقرار من الجاس الطبي المفتص. الذا ثبت أن المستغرج الرسمي لقيد البيلاد أم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقتصر على ذكر المبنة ألمذ مناص من اعتبار أول يوليدو من ذات السحة المذكورة بالمستغرج هو المتاريخ الذي يمتد به عند حساب السن بالمستغرج هو المتاريخ الذي يمتد به عند حساب السن وممالح جهة الادارة .. تطبيق "

۲ _ الرتب

العلاوة الدورية

* حدد المشرع في المابتين ٢٧ ، ٢٨ من قانون العاملين بالقطاع العام قواعد منح العلاوات الدورية المقسررة للماملين بشركات القطاع المام وتحديد فثاتها ومواعيد استمقاقها .. غاناط المشرع بمهملس ادارة المشركة سلطة تقرير مبدا استمقاق العلاوة الدورية او عدم استعقاقها ـ ويصدر بمنع العلاوة قبرار من رئيس مهلس الادارة .. يهب أن يعتمد قرار مجلس الادارة بشان العلاوة الدورية من الجمعية العبومية للشركه والتي يراسها الوزير المفاهن _ أساس ذلك : ما اكده المشرح في المادة ٢٦/٤ من قانون هيئات القطام العام وشركاته الشار اليه .. لم يخول المشرع رئيس مجلس الوزراء سلطة تقرير قواعد لنح العالاوة الدورية الو تحديد أجرأءأت معرفها وانعا أستد الاغتصاص للجهات سائلة البيان ... قرار رئيس الوزراء رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ بشسان قراعسه تحسديه المسلارة الدورية الستعقة للعاملين بشركات القطاع العمام لم يعمد ةائما في ظل العمل بالقانونين رقمي ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٧ لسنة ١٩٨٧ سالفي الذكر ــ تطبيق ٠ -

(YYY)

(LL)

رةم رةم المبلحة المبلحة

(4)

الملاوة التشجيعية

 اجاز المشرع بمقتضى نص المادة رقم (٥٠) من مظام العاملين بالقطاع العام الصبادر بالقبانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لرئيس محلس ادارة شركة القطاع العام مثم العاملين بها علاوة تشويعية بمقندار المبلاوة الدورية المقررة دون التقيد بنهاية ربط الدرجة واشترط لنجها الحصول على تقدير كفاية بمرتبة معتباز عن العامين الأخبرين او أن يكون العامل قد أدى عمسلا مميزا _ اثر ذلك . أنه يجوز منح العلاوة التشجيعية لشاغيلي الوظائف العيليا بشركات القبيطاع العيام (باستثناء ذوى الربط الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية) اذا ما تحققت أحد شروط منحها فيهم بالتطبيق لنص المادة رقم (٥٠) سالغة الذكر أساس نلك : أن المادة رقم (٥٠) سألفة النكر قد اكتفت أما بتواغر أحد عناصر التميز أو بالمصول على مرتبة ممتاز ولم تستلزم توافر الشرطين معيا _ تطبيق • ٢ ـ مدى جواز جبر الكبر الى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عند العاملين عن عشرة اقرأد : لا يجوز جبر الكس الى واعد منعيم في الجالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة اقراد ... اثر ذلك · أنه لا يجوز منح أحدهم علاوة تشجيعية _ تطبق

البدلات

★ أجاز الشرع منع شاغلى بعض اللوظائف بدل انتقال المدية التي مع الأعراص العمل المدية التي مع الأعراص العمل العمل مديد قرار المنع المنطقة اللتي يعمرف في المبدل استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون بها أي الطائلية باسترداد قيمة مصروفات الانتقال التي يتكبونها داخل منطقة تقرير البدل _ استعاض المنعل المعلى معرف عيمة نظات انتقال المعلى المعلم القطية في كل مرة على مدد بسبب أعمال وظيفته داخل المنطقة المقرد فيها البدل _ بيل الانتقال وطيفة داخل المنطق على مدة على مدد بسبب أعمال وظيفته داخل المنطق المنطقة المقرد فيها البدل _ بيل الانتقال معرفة على مدد بسبب أعمال على أحد المؤليا المنطقة المقرد فيها البدل _ بيل الانتقال معرفة على مدد مدين المعامل بعدفة المنطقة في سبيل المتقال معرفة المنطقة المتودد العامل بعدفة في سبيل المعاملة وجوالفية على سبيل المعاملة معالية وجوالفية على عمينة من نظات فعلية في سبيل

رةم رقم القاعدة المنفحة

ادام مهام وظيفته – مناط تغرير هذا المبدل هو ان
يشغل العامل وظيفته بستمى القيام بأعمالها استعمال
احدى وسائل الانتقال استعمالا متواصلا متكورا
لا يرتيط معرف هذا المبدل بحدد مرات الانتقال المعلى
التي يقوم بها العامل – يكفى لاستعماق البدل أن
تكون الوظيفة في حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال
بصورة دورية متواصلة – مؤدى ذلك : أن هذا البدل
يعتبر من البدلات اللصيفة بالأجر الاساس المامل بحيث
يهتبر من البدلات اللصيفة بالأجر الاساس المامل بحيث
يعور معه وجودا وحدما لا يصرف البدل أذا أترافرت
المعلى من هذا البدل خلال قدة الإجازة الاعتيادية –
المعلى من هذا البدل خلال قدة الإجازة الاعتيادية –
الخطيقة -

(171)

مدى جواز استحقاق الستبقى بالقوات السلمة المكافات والحوافز •

المنافقة المسكرية والوطنية المسادر بالمأنون رقع ١٢٧ لسبة ١٩٨١ ــ قانون نظام الهاملين بالقطاع المام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ــ اعتبر المترع من چند من الماملين خلال غترة تعييده في حكم المار وفرق في تحديد الماملة الماثية للعامل المهند يهن عترة تجنيده الالزامية وغترة استبقائه غفي خبلال المغترة الأولى يحتفظ له بالعلاوات والترقيات اما في الفترة الثانية غانه غضلا عن احتفاظه بالعلاوات والترقيات يصرف أليه ما يمنح القرانه غي جهة عمله الاصطية عن بدلات ومكافأت ومزايا مادية او معتوية .. يخصم العامل في تحديد مستحقاته المالية خلال فترة تجنيده للأحكام المقررة بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ المصار اليه _ أثر ذلك لا يجوز منع العامل أية مكافأت غلال مدة الخدمة الالزامية لما ينطرى عليه خلك من خروج على الأحكام النظمة استحقاته ـ لا يجوز الاستناد في هذا الصعد الى أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اجاز منع العاطين المفاطبين به . مكافات وحوافز على اساس ما يتملق من اهداف دون تميز بين الجندين وغير المجندين من المقاطبين بالمكامه - أساس ذلك : أنه لما كان قانون الخدمة العسكوية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو الرجم في تحديد

وقى وقل المنطقة المنطقة

(Y··)

كافة ما يستحق للعاملين الجندين خلال مدة تجنيدهم غانه يتمين عند منحهم تلك المكافآت التقيد يصا هي مقرر به في هذا الشان ــ تطبيق

مدى جواز أحقية المفرض على الشركة في بدلات رئيس مجلس الإدارة المتنص

 المادان ٨ ، ١٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقع 64 لسنة ١٩٧٨ ــ المادكان ٣٠ و ٣٧ من قانون هيئات القطاع للعماء وشركاته المدادر بالقانون رقع ٩٧ لسنة ١٩٨٧ ــ تعيين مغرض لادارة شركة من شركات القطاع العام لا ينسرف الي مصى استاد مهام وواجبات وظيفة دائمة واردة بألهيكل التنظيمي للشركة الى من استوفى شروط شغلها -المقصود عن تكليف الموض (لمدة التنحية المؤقتة) بمزاولة اغتصاميات ومسئوليات مجلس الادارة المنعي والمغوط به أحملا أدارة الشركة .. تلك الاغتصاصات من المعوم يحيث تتهاوز نطاق المهام المقبورة الكل وظيفة على حده بالدركة - لا وجه لتشبيه وضع المفوض بالمنتب ... النسب بحسب الأصل لا يكون الا الوطيقة خالية في حين ان وخاتف المنصيين نظل مشغولة اثناء مدة التنصية ... عمل المفوض لا ينحصر في اطار ما هو مجدد من واجبات لوظيفة معينة - الأر ذلك : لا يحق للمفوض تقاضي ما يصرف لشساغل وظيفة رئيس مجلس الادارة من اجر ويدلات ومكافأت وذلك لا يقل بجواز منحة مكافاة عن المهمة المكلف بها يحددها الوزير المنتص - تطبيق •

(077) ATF

مدى المقية اعضاء مجلس الادارة المنتخبين في صرف الكافاة السنوية لملانتاج .

اللاتان ۲۰ ، ۲۱ من الخاتون بقم ۷۷ اسنة ۱۸۲۲ بيشان هيئات القطاع المعام وشركاته والمادة (۲۱) من اللائمة التنفيذية لهذا القانون والمسادرة بقراد ديكس المهمورية بقم ۱۰ اسلة ۱۸۲۰ المادة (۲۰) من تقانون نظام الماملين بالقطاع العام المسادر بالقاند رام ۸۵ است. القصرع ادارة شركات ليشره ادارة شركات الشياد الشرع ادارة شركات النظاع العام التي يملك راس مالها شخص عام او اكثر

رقم رقم القاهدة المسقمة

الجالس إدارة يتكون كل منها من هيدد اودي من الأعضماء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على المد عشر عصوا ويشكل من رئيس واعضاء يعين الوزير المنسى نصف عددهم وذلك من شأغلى الوظائف العليا هي الشركة وينتخب النصف الاخر من بين العباملين عي الشركة _ بالنسبة لشركات القطاع العام التي يساهم في رئس مالها شخص عام أو اكثر او شركات وينوب القطاع العام مع اشخاص خاصة فتتكون معالس الادارة غيها من عدد عردي من الأعنساء لا يقل عي سبعة ولا يزيد على أحد عشر عضوا وتشكل من رئيس وأعضاء معينين ومنتخبين بالأسلوب السيالف سيابه بالاضافة الى اعضاء يعثلون نسبة ما تملكه الأشخاص الخاصة - لم يضرق للترع بين الأعضاء المبنين والمنتخبين غيما يتعمل بادارة الشركة وتحمل الاعياء والمسئوليات - اثر ذلك : أنه لا يسوخ التمييز بينهم في المطرق والمزايا المترية لاعضاء مجلس الادارة الا بنص صريح _ المادة (٧٠) من اللائمة التنفينية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته تقفى باستمقاق أعضاء مجلس ادارة الشركة مكافاة انتاج سينوية بالنسب والضوابط المتررة لذلك ... وردت عبارة واعضاء مجلس الادارة و بلفظ العموم والشمول ... اثر ذلك • أتها تنس جميع الأعضاء المبنين والمنتضبين -تطبيق ٠

TA. (18Y)

قواعد ونسب توزيع نصيب العمال من الأرباع ٠

★ قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۱۱۱ لسنة ۱۹۷٤ بتصديد نسب وقراعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات النظاع العام في الأرباح – وجود تناقض بين أحكام المادة ٤٣ من القانون رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٨٣ وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٨٤ وأحكام قرار بقراعد توزيع خسية الأرباح – يتعين التعول على احكام القانون وحدها درءا للتعارض القائم بينهما – أساس نلك : أحكام القانون معادرة من سلطة اعلى غمداح السلد التدرية حياية. . 711

رقم رقم القلم:21 المطمة

(a.)

بناط المشرع بمجالس ادارة شركات القساع السام وضع نظام المعوافز المامية والادبية على اختلاف انواعها للعاملين فيها – العاملون المتديون ليعض الرقت بتكك الشركات يسامعون غن الانتاج ويطلب منهم معدلات اداء – جواز أن يشمل مظام المعوافز بندا خاصا يقفى باستحقاقهم لنسبة من العدوافز المتردة لمسائر الصاطين – تطبيق ، العدوافز المتردة لمسائر الصاطين – تطبيق ،

٣ _ تقارير الكفاية

له المادة ٢٤ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ المندة ١٩٧٨ ٠

اجراءات التطلم من تقرير الكفاية المسنوي تتم أمام لجنة التظلمات بالجهة التي أحدت التقرير وليس الجهة المتقول اليها العامل وقت تقديم التـظلم ... تطبيق •

* اخضم المرع جميع العاملين الشاغلين لوظائف

الدرجة الأولى غما دونها يوهدات القبطاح العسام لنظام قيأس كفاية الإداء وأرجب على مجلس الادأرة ان يضع هذا النظام بما يتفق مم أرضاح وانشبطه الوحدة وبان يصع النظام الاجرائى لتقديم تقارير الكفاية والتظلم منها .. العاملون الشاغلون لوظائف الدرجة الثانية غما دوبها خصهم الشرع بالنص على اغتصاص لجان شئون العاملين بوضع تقارير الكفاية عنهم في المادة (٤) سالفة النكر واختصاص لجان التطلمات المشكلة وغقا لنص المادة (٢٦) بالقصل عي التظلمات المقدمة من العاملين في قرارات لجأن شئون العاملين باعتماد تقارير كفايتهم .. أغفل القانون ألنص على بيان الجهة المختصة باعتماد تقارير الكفاية المقدمة عن شاغلي وظائف الدرجة الأولى - اثر ذاك -ان رئيس مجلس إدارة الشركة هو الجهة المقتصة باعتماد هذه التقارير مادام انه هو الجهة المختصه بالتعبين في وظائف الشركة من الدرجة الأولى .. مجلس

ادارة الشركة هو السلطة المنتصة يوضع النظام الذي يتضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها طبقا للمادة

•

(177)

رقع رقع القاعدة المشعة

٣u

(۲۲) سائفة الذكر ... اشر ذلك : يكون هو السلسخة المختصة بالنظر في تظلمات العساملين من شاغلى وظلف الدرجة الأولى من التقارير المعدة عن كفايتهم ... تطبيق ...

(NYA)

(14)

٤ _ الترقبة

بلا المقانون رقم ٤٨ بشان العاملين بانقطاح العسام ناط المشرع للجنة شقون العاملين النظر في كل ما يتصل بشاغل الدرجة الثانية ثما دونها .. اعتسامي هذه اللجنة بشمل بالمسرورة النظر في ترقية شاغل الدرجة الثانية الني الأولى .. تطبيق *

٥ ـ الاجازات

* المادة ٦٠ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسخة ١٩٧٨ _ وضع الشرع نظاما للاجازات الاعتيادية التي يحصل عليها العامل يتجسر سبنوي كأمل ربط فيه بين مدة الأجازة ومدة الشدمة ... متم المشرع الهازة اعتياديه سننوية منتهما ثلاثين يرما للعامل الذي امض مدة عشر سنوات في الشيدمة ... يراعي في حساب عدة العشر ستوات مبدة الشيدمة المسكرية التي اعتد بها عند تميين المامل ... اساس ذلك - المادة ١٤ من قانون القدمة العسكرية الوطنية رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ ـ نتيجة ذلك : ان تاريخ التعيهن القعلى للعامل يندمج غي تاريخ تعيينه الغرضي التاتج عن ضم عدة الخدمة المسكرية وتحسب البعية العامل على هذا الأساس يميث لا يكون هناك سوى تأريخ وأحد للتعيين تبدأ منه الاثار المترتبة على تقلد الوظيفة عدا ما كان مرتبطا بمباشرة العمل غميلا كاستمقاق الأجر _ تطبيق ٠

(0.7)

لا لم ينظم قانون نظام العامليًّ بالقطاع العمام مسالة انتهاء خدمة العامل دون استنقاذ رصيده الذي تهمع من الاجازات الاعتيادية - يتعين الرجوع في هذ: الشأن الى قانون العمل باعتياره الخريصة المهامة وقصا اللاحالة الواردة في المادة (1) من القانون رتم 14 لسنة 1444 المشار اليه - يسمتحق العمام بالقطاع المفاص اجره عن رصيد اجازاته الاعتيادية

رقي وقن أعقيما المطلقة

عند انتهاء خدمته بحد اتمعي ثلاثة أشهر - أساس نلك .

المائتان 20 و 27 من قانون العمل - لا يجوز استمارة
معلول النجد الرارية في قانون العمل عشد حساب
المقال النقدى لرصيد الإجازات للماملين بالقطاع العلم
العام - أساس ذلك أن قانون العاملين بالقطاع العلم
وقواعد متميزة لمع العلاولت والكافات وغيبها من
المزايا المادية - يتمين تطبيق هذه القواحد دون بتك
المواردة في قانون العمل - الأجر الذي يعقد به عند
حساب المقابل بالقباع العام من الجوزات الاستيادي
الماملين بالقباع العام من الجور الأساس وملحقاته
الماملين بالقباع العام من الأجر الأساس وملحقاته
الماملين جناسية - لا يشمل ذلك الصوافر والمكافات

(397) (793.

٦ - الرعايا الصحية

إلادة ٥١ من قانون العاملين بالقطاع العمام رام ٥٤ لمسنة ١٩٧٨ – الرحاية الصحيحة لا تعتبد اللي توفير الاحتماء الاسمية اللي الدينة التي قد يهيمها بعض الاقراد مقابل شمن تضري به المريض – قانون نظام العمامين لم يجهز المشركات أن تغمن لواتمها ما يسمح بميالغ الحراء اعضاء اسبية أو بعرف قهنها لغير العاملين المستفيدين من نظام العلاج بالشركة – امساس نلك : بيع الانسان المحر كله أو بعضه باطل ولا يجهز التجرف على مبن معاهب الميم بمقابل – وقرع التصرف باطلا ولو صدر من معاهب الميم المسمية الميم ألم من مناهب الميم الميم المناس نقل المناهب الميم الميم المناهب المناهب الميم الميم المناهب المناهب الميم المناهب ا

YY* (\Y\)

٧ ــ التأسب

السلطة الختمية بمغظ التمقيق

لله المترع بين السلطة المنتُمة بعفظ التحقيق في المثالثات التسوية التي من العاملين بشركات القطاع المتاب الم

يقي وقل خصفية المنقطة

بتوقيع الجزاء التابيبي على من يثبت المتراقة للنب
دادري حالط المدرع برئيس مجلس الادارة دون غيره
مباشرة الاختصاص بعقظ التطبيق بالنسبة لجميع
العاملين أيا ما كانت درجة وظائفهم – التر ذلك ليس
لجلس الادارة عنظ التصليق مع الصاملين المناشعين
لمسلطته في توقيع الجزاءات التابيبية – لا يعد ذلك
مجبا للسلطة التابيبية المقررة لمجلس الادارة – أساس
خلك – أن المبنا السلم به في مجال التابيب هو أن
تنتهي درجة التحقيق باحسالة الصامل المضالف
ان تنتهي مرحة التحقيق باحسالة الصامل المضالف

177 (**)

القرار الصاس بمغط التحقيق لا يعتبر قرارا
 اداريا

★ القرار الصادر بالمغط القطمي للتحقيق في المغالفات النسبوية للماملين بالقطاع العام لا يعتبر من الناهية القانونية البحثة من القرارات الادارية - الساسي ذلك . تغلف عنصر السلطة العامة واهدم تطقها بعراقا عامة _ يعتبر القرار نهائيا فيما انتهى اليه في شان تاديب هؤلاء العاملين - لا يجموز بصد صحدوره اتخاذ الجراءات مساملة العاملين تأديبيا عن نفس المغالفة التي كانت موضع التعقيق الا اذا اعترض المجهاز المركزي للمحاسبات طبقا القانونة وفي المزاعية المترية . تأخيق .

Y07 (1/YZA)

مدى تعصن القرارات الصسادرة بشيان المخالفات المالية •

★ نص المادة ٥ من تانون الجهاز الركزى للمحاسبات رقم ١٩٤ أسنة ١٩٤٨ – المشرع حرصا منيه على المحافظة على أموال الدولة رأى أن يوكل الى الجهاز الركزي للمحاسبات فعمس مراجعة القرارات المسادرة من الجهاد الشاشعة لرقابته وذلك بالنسية المتقالفات المنافية التي تقع بها – ناط المشرع يرئيس الهيهاء انتفاذ هذة الجرادات في خلال مواجد معينة الواقية سلامة القرارات المحادرة من خلك الجهاد بالتصرف.

رقم وقي القاعدة الصفعة

جراء .. هذه القرارات تتمسن من جانب الجهة التي أصدرتها يمد التقواء الراعيد القررة لاعتراض رئيس الجهاز وعدم إبداء رأيه ميا تحقيقا لاستقرار الأوضاع المؤلفية .. لا يضل نلك برجوب الالتزام من جانب المامل بالواعيد المتردة للطمن في القرارات الادارية طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة .. تطبيق .

YOY (~ /TIA)

قواعد توزيع الاختصاص بين المساكم التاليبية ·

★ العبرة عند توزيع الاغتماس بين المحكم الدليبية بالنسبة المصالح المحلم الدوجة النسبة المصالح المحلم الوظيفة التي يشغلها العامل بصفة المبلغ الدعري التابيبية ... ندب العامل الى وطيفة الدرجة وظيفته الاصلية ... لا تعتب والدوجة الاطلاع عند توزيع الاغتصاص بين صده المحاكم ... اساس ذلك ... النتب وأن كان يشكل أحد طرق شغل الوظيفة الا أن له طبيعة مؤقتة ... لا يجوز أن يكون لهذا المؤسم المؤتد الرد في تحديد المحكمة التابيبية المنتصمة بالنسبة المصالم لما قد يرتب على زواله والعودة للوظيفة الإصلية غني المتصاص المحكمة بعد والعودة للوظيفة الإصلية غني المتصاص المحكمة بعد تطبيق و

TOV (6/13A)

٨ ـ الماش

تحديد تاريخ الاحالة للمعاش

الا يعتد بازل يوليو من ذات السنة المحدة بالسنةرج الرسمي لقيد البلاك عند حساب تاريخ الاحالة الى الماش في حالة اذا ما اقتصر السنقرج على سبنة الميلاد دون تحديد اليوم واشهر - تطبيق .

مدى جواز العدول عن قرار قبول الاستقالة ٠

الله ٩٠ من قانون نظام العنفلين بالقطاع العمام بالعادة ٩٠ من قانون نظام العمام العمام بالمائلين بالقطاع العمام بالعمام العمام بالعمام العمام بالعمام بالعمام

JA+ '(188)

رقم رقم المشعة المشعة

عامل بالهيئات العمامة -

الرتب _ بدل التمثيل

 ★ الماستانُ (۲۳) ، (۳۰) من قرار وزيد الزواعة رام أع استة ١٩٧٧ يشأن اللائحة الإساسية للعاملين بالهيئة للعامة للجهاز التنفيذي لمتروعات تحسين الأرامي .. غيَّة جيل المتعثيل المقررة في هاتين المادتين أكل من رئيس مجلس الادارة ومديرى العموم باعتبارهما من شاغلى الوظائف العليا _ لم تتجاوز الصه الأقصير المارد لهذا البدل طبقها لمجريح خص المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ جنظام العاملين العنيين بالدولة .. نتيجة ذلك : لا وجه للقول بعدم مشروعيتهما - غثات بدل التمثيل الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رائم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشان تمسيد بدلات التمثيل الوظائف العليا .. لا محل التطبيقها ... على المالة العروضة _ اساس ذلك : أنَّ المابدة الشائية من ذاك القرار قضت باحتفاظ العاملين بصغة شنقمبية · ببدلات التبثيل التي يتقاضونها على خلاف المكامه وتنتهى بزوال اسباب تقريرها ... الأثر الترتب على ذلك : فئة بدل التمثيل المعدة بالمعتبن (٣٧ ، ٣٥ إ من لائمة العاملين بالهيئة الشار اليها يستمر العمل بها حتى وان جاوزت العد الاقعى القرر في القرار المنكور _ أساس ذلك : صدور ذلك اللائمة عام ١٩٧٧ وقبل العمل بالمكام هذا القرار بالأبؤت مهزوعية هذا التجاوز لاتفاقه مم حكم المادة الأولى والمادة ٤٢ من القانون رقع ٤٧٠ استة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالدولة تطبيق ٠

AEA (T··)

الأمازات ... أحازة رعابة الطفار

خ نص المادة ١٠ من الآحة شعرين العاملين بالهيئة. العامة للاستثمار والمناطق الحرة ـ احقية العاملة في الحصول على لجازة الرحاية خلالها وذلك في

رقم رقم القاعدة المطحة

حدوق تتظيم مناس في حانب عنه التنظيم الداري بقاتون العاملين المنبيين بالدولة أد قسرت اللاكمه حق العاملة في الجميول على هذه الأجازة على مرتبن. عقط طوال حياتها الوظيفية وايس ثلاث مرات كما ورد بالقانون بالاضافة إلى انها اغابلت النص على تحديد الجهة التى ثاتزم بسداد اشتراكات التأمين الاجتماعي _ هذا النص في واقع الأسر أن التنظيم الذي غرجت به اللائمة التنفينية عن حدود التنظيم المام يقتمى على عبد مرات المصبول على الأجارة بحيث تقتصر على مرتين بدلا من ثلاثة اما فيما بتعلق باشتراكات التأمين الاجتماعي وكبغية سدادها فأن الأمر بالنسبة لها يظل خاضها لحبكم الظهرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون العاملين ٤٧ لسنة ١٩٧٨ _ أساس ذلك الاحالة التي تقسمتها صرر المادة ١٢٢ من اللائمة المنكورة من سريان أمكام قانون. العاملين للبنيين بالدولة على العاملين بالهيئة غيما لم يرى به تمن في هذه اللائمة .. تطبيق •

74V (Y89) .

عقد اداری ۔۔

 الشروط الواجب توافرها لاعتباز العقد اداريا

إلمائة بين الرائن العامة الانتصادية وبين المنظمين بها علائة عقدية تضمع الحكام المنافق ومين المنظمين الخاص حقاله الإحكام تتلق مع طبيعة حداء الرائق ومع الأسمن التجارية التى تصيد عليها - يشترط الاعتبار المقد أورا أن تكون الادارة بوسلها سلطة عامة طرفا فيه وأن يتسم بالطابع الميز للمقود الادارية من سحيت اتصاله بعرفق عام واخذه بأسلوب القانون الصحام فيما تضمنه من شروط استثنائية غير مالوضة في المقانون الخاصائمين لا تترافر المقانون المام في المقود التى تحكم العلائة بين المرافق الانتصادية في المقود التى تحكم العلائة بين المرافق الانتصادية وبين التنقود بها حقيقية و

/17 (1/Y+E)

وال وأل القاعدة المضامة

٢ ــ مدى جواز الاتفاق على التمكيم في المقود الادارية •

التحكيم هو الانعاق على عرص النزاع امام محكم و اكثر ليقصلوا عيه بدلا من المكعة المتصبة به وبلد بحكم علزم للخصوم _ بيَّفذ هدا الاتفساق احدى منورتين أولاهما . قد يرد منمن العقد الأصلي مصدر الرابطة القانونية _ وثابيتهما . انه قد لا يتفق الطرفان على التحكيم في العقد الاصلي ولكن بعد قيام النواح. بينهما بيرمان اتفاقا خاصا للقصل عى النزاع الدي نشأ باسلوب التحكيم .. التحكيم يقوم على اساسين هما : ارادة الضموم واقرار المشرع لهبذه الارادة ... أجأزة قانون الرافعات المنية والتجارية الاتفياق على التمكيم مبينا شروطه واجراءاته وكيفية تنفيذ أحكام المحكمين والطعن نبها وذلك في الواد من ٥٠١ وما بعدها .. المادة (٥٨) من قانون مجلس الدولة ورد بها ما يقطع عمراحة بجواز التجاء جهة الادارة الي . التمكيم في منارعاتها العقدية (ادارية ... مدنية) ... ازاء عدم وجود تشريع خاص ينظم التحكيم في منازعات المقود التي تكون جهة الادارة طرفا غيها سواء المنية أو الادارية يتعين الرجوع في ذلك الى الشروط العامة للتمكيم واجراءاته الواردة بقانون الرافعات والتي لا تتمارض عم طبيعة الروابط الادارية .. الأر ذلك : . جواز الاتفاق على الالتجاء الى التمكيم في العقود الادارية ... تطبيق ٠

*** (16-)

٣ ــ ابرامه

مدى جواز تعول الناقصة الى ممارسة

القانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٢ - حدد المشرع اساليم التعاقد وهي المناتصة العدامة والمناقصة المصدورة والمناقصة المحلية والمارسة والإمر المباشر ورسم كال أسلوب منها حدوده ويهن حالاته والإحيراءات التي يقتضيها الاهذا به ومن خلاله - لكل من هذه الأساليب مجال اعماله الذي لا يجوز أن تختلط خلاله بغيرة من الأساليب - لا يجوز أن تختلط خلاله بغيرة من معارسة - الساسي ذلك - المتاعدة هي الناقصة العامة العامة

رقم رقم القاعدة المبطعة

قيامها على أساس من ميادي، الصلانية والمساواة وحدية المنافسة ويتعارض مع هذه البيادي، اجبيار مقوض علم هذه البيادي، اجبيار عقوض على الدخول في الماسة بعد أن تعلقت عقوض بالمناقصة التي يجب أن تكون هي الأساس في اختيار المطاء الاضغل شروطا والاقل سعرا _ الذا للعام يكن الفاء المناقصة يتعارض مع المسالح تبين أن الاستعرار في المناقصة يتعارض مع المسالح اللها يمكن الفاء المناقصة أذا تحققت احدى المالات التي استلزمها المقانون لاجراء الالشاء ثم اعادة طرح المعافضة في معارسة بعد التحقق من توافر تروطها — المعلق -

Y10 (Y00)

التامين الابتدائي

للادة (١٩) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٧ _ يجب تقنيم المتامين الابتدائم كلملا مع المطاء ضمانا الملامت، وحرصا على تحقيق المساولة بين المناقصين وضمانا لجديتهم لم لم يتمن المشرع مراهة على البطلان كجره لمضالفة ذلك الا أن القواعد الصاحة تستوجب تقويم اللجلان عند عدم تقديم التأمين المؤتت هو الكلم لله : أن تقديم المتأمين المؤتت هو اجراء جوهري يترقف عليه عدة علوق لجهة الادارة اجراء جوهري يترقف عليه عدة علوق لجهة الادارة ومناسب علم المطاء عطاءه قبل عبداد قدم المطاء عطاءه قبل عبداد قدم المطاء عطاءه قبل عبداد قدم المطاء

(No//I) 173

الأ الداشاب المطاء خطا مادى في السعر اثر على قيمة التأمين الابتدائي فياءت اقل من النصبة المقررة قانرنا والتي تحسب على الساس الاجمالي الصحيح لقيمة العظاء مزدى ذلك : عدم جواز النظر في تكملة التأمين لما في ذلك من اخلال بعيدا المساواة وتكافؤ الفرص بين المتناقدين - تطبيق *

(۱۰۸/ب) ۲۲۲

٤ __ تنفيذه

الباديء العامة في تنفيذ العقد الاداري

الأحمن الأصول المقررة ان المقود مدينة كانت أم ادارية يجب أن يتم تنفيذها وفقا لما انفق عليه الخرافها وبخريقة تتفق مع حسن النية ... عن مجال تفسير هذه العقود

رقع المنقحة	وقع المادية	
£•A	(101)	يجب البحث عن النية المشتركة المتحاقدين والارادة الحقيقية لهما دون الوقوف عند الارادة الفردية لاي منهما ـ تطبيق •
		القطلا العقدى
44.	(111)	★ من الامور المسلم بها غي مجال العقود (ادارية - معنية) ان الفطا العقدى هو عدم قيام المدين بتنديذ التزاماته الناسنة عن العلد آيا كان السبب غي دائد المسافي الم يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عصد. او اهمال - ولقا لحكم على الدائر المن الاجتراء وهلى المدين اقبات المائد (١) من قانون الاجتراء وهلى المدين اقبات الالتزام وهلى المدين اقبات المتقلص منه - المشرع بمتقدي المائد ١٩٦٨ تستيد الدعوى كوسيقة المطالبة بالمقوق في الحائز المسلاقات بين الجهات الادارية واستبدل بها وسمية اخرى تنشل في عرض الحائلات بين هذه الجهات على الجمعية المعمومية تقسمي القترى والشبيع المجهات على الجمعية المعمومية تقسمي القترى والشبيع المجهات على الجمعية ملاح ملام - التقادم يلحق بالدعوى دون الحق - الثر ذلك الدي المدين قيا بين الجهات الادارية - الخرية المناكبة المناكبة بالدعوى دون الحق - الثر ذلك الدي المدين المجهات الادارية - الخريق - المدينة
17	(7)	لا المقط المقدى هو عدم قيام الدين بتنفيذ التزاماته الناشئة من العقد ايا كان السبب في ذلك _ يستوى هي ذلك أن يكون التنفيذ ناشئا عن عدده قر اهماله او غطه دون عدد او اهمال - إذا استمال على الدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مسئولا عن التعويض لهدم الوقاء بها طائا لم يثبت أن استمالة التنفيذ نشات عن سبب الهجيس لا يثبت أن استمالة التنفيذ نشات عن سبب المجنبي لا بد له فيه - أساس ذلك المادة (٢٥) من التقدين الدني - تطبيق .
		الغطا المطدى مو عدم قيام المدين بتنفيذ المتزاماته الناشئة عن المقد ـ الذا استحال على المدين أن ينفذ التزاماته عينا كان مصدولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما ام يثبت أن استحالة التنفيذ ترجع الى سبب اجنبى لا يد له فيه _ حثال : المحادث المفاجى أو القرة القامة أن الفياة من المغير أن خطأ الدائن
1.1	(To)	نان القوه العادرة ال النقط عن النبير الواعدة الدالن

رقم رقم Handii Handari

تعديل كميات أو حجم العقد زيادة أو نقصا

★ وصبع المشرع المبلا عاما في مجال تنفيذ العقود الاداريه مقتصاه الزام المتعاقد مع الجهة الادارية بقبول طلبها تعديل كبيات أو حجم العقد المرم معها زيادة أو نقصا في الحدود الواردة ينص المادة ٧١ مكررا من الأهسة تنظيم المناقصات والمزايدات - اذا باشرت جهة الادارة حقها هذا علا خيار المام المتعاقد معها عن الخضوع للطلب والالتزام بتنفيده ولا يكون له بأى حال من الأحوال أن يطالب بتعويض عن ذلك .. في هدود هذا الحق المغول لجهة الادارة تجاه المتعاقد معها يتعين الا تزيد الطالبة على ٢٥٪ بالنسبة لعقود الأعمال إذا رأت جهة الادارة تجاوز هذه النسبة واستاد اعمال اضافية تزيد عليها الى المتعاقد معها عليها أن تتفذ الاجراءات المناسبة توصلا الي موافقته وأسناد العمل الاشافي اليه .. استعمال هذا الحق عقيد بثلاثة شروط أولها : أن تكون هناك حالة ضرورة طارئة تبرو ذلك .. وثانيها : الا يؤثر هذا الأمر على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وثالثها : وجود الاعتماد المالي اللائم .. تطبيق ٠

سابى العرم ــ حطيق * مدى احقية المقاول في نقاشي قيمة الزيادة في اسعار مواد البناء *

إذا تصمعنت العقود المبرية مع الملايلين فصا يقحى بالترام ونزلرة التعبير والمهتمات العمرائية المهديدة والاسكان والرافق بصداد تهية أية زيادة في اسعاد المواد المستخدمة من البناء تطرأ خلال المدة المقرد لتنفيذ العقد فان هذا النحس يكون واجب التخبيق اعمالا المقاعدة أن العقد شريعة التمانيين – اذا لم يهد مثل هذا النحس في تلك العقود غانه بالنحسية لمواد البناء التي يضفع تحديد أسعار بيهما للقانون بام ١٦٣ المنة ١٩٥٠ النقاص بشمن التعمير الجبرى وتصديد لابرياح أذا المقامس بشمن التعمير الجبرى وتصديد مقاولات المبناء شعرا الساسيا ولماما بجانب العمل غانه يمق المقاولين تقاني قيمة الزيادة في اسحاد ثلث غيرها من المؤاد اذا حدثت الزيادة المناء تنفيذ عقوده غيرها من المؤاد اذا حدثت الزيادة الثاء تنفيذ عقوده غيرها من المؤاد اذا حدثت الزيادة الثاء تنفيذ عقودهم غيرها من المؤاد اذا حدثت الزيادة الثاء تنفيذ عقودهم غيرها من المؤاد اذا حدثت الزيادة الثاء تنفيذ عقودهم غيرها من المؤاد اذا حدثت الزيادة الثاء تنفيذ عقودهم

T-1 (117)

رقم رقم القاعدة المخامة

على أن يتحرف نلك الى المواد المطابقة للشروط والمواصفات التي يثبت توريدها لموقع العمل بصد مريان التسميدة الجبرية التي رفحت اسعارها يشرط الا تتضمن تلك العقود نصما مريحا يقفى بتثبيت الاسعار خلال مدة التنفيذ - الزيادة التي تطرأ على المعال المواد اللازمة للبناء التي لا تضمن الخابري فلا يحق للمقاولين المطالبة بصرف فيمتها ما لم يشعرها اللك في عقودهم - تطبيق •

1VE (YY4)

الجزاءات التي ترقعها جهة الادارة على المتعاقد المقصر •

غرامة التأخير

🖈 العقد شريعية المتعاقدين .. نقوم قواعده مقام قواعد القانون بالنسبة لطرفيه _ يتعين تنفيذه وغقا الا اشتمل عليه ويعاريقة تتفق مم ما يوجيه حسن النية _ الغرامات التي ينمن عليها غي العقرد الادارية توقعها جهات الادارة من تلقاء نصبها دون الماجة الى صدور حكم بها _ اقتضاء غرامات الناخير امر منبط متندير ألجهة الادارية للتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير الراق العام والقائمة على تتفيد شروط العقير _ للجهة المتعاقدة سلطة تحديد ميدا حسساب غرامة التأخير _ وتحديد الاعمال التي تحسب على اساسها غرامة التأخير - التوريد غير الطابق للمواصفات يأخذ حكم عدم التوريد من حيث توقيم غرامة التأخير أذا لم يتم توريد بديلها الطابق للمواصفات في اليعاد المحدد المتوريد ... العبرة في قبول الأشياء الموردة انما يكون بالتسليم النهائي الذي يتم بعد القمص والماينة بمعرفة اللجان الختصة _ وإيس بالتسليم الابتدائي الذي يقصد به اثبات كمية وهد الأصناف الوردة وتاريخ ورودها _ تطبيق ٠

(31Y) PYA

التعريض عن عدم التنفيذ

خ في مجال المترد (ادارية او مدية) للخطأ الماحدي مو عدم قيام المدين بتنفيذ التزامات، الناشــة عن المقد ايا كان السبب في ذلك - يسترى أن يكن عدم التنفيذ ناشئا عن عده أو اعماله أن لعله دون عدد التنفيذ ناشئا عن عده أو اعماله أن لعله دون عدد ادر اعمال - وقدا لحكم المادة ٢٠١٥ من التقدين الماضي

رقع المبقحة	رقم القاعدة	
IVF	(۲۲۷)	اذا استمال على المدين أن ينفذ النزاماته عينا كان مسئولا عن التعويض لعدم الوفاء بها ما لم يثبت ان استمالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبي لا يد له لهد ـ تطبيق *
		٦ بعض انواع العقود الادارية ٠
		عقد مقاولة الأعمال
761	(177)	* عقد المقاولة على عقد رضائي لا يشترط فيه شكل معين وينصب التراخي فيه على عنصرين . العمل المطلوب تاميته في الراح المدى يلتزم به دب الأجر يعد ركنا المساسيا لا ينعقد عقد المقاولة بدونه عقد المقاولة شائه شأن سأتر المقرد الرخائية الأخرى يتعقد بايجاب وقبول متطابقين يتعقد بايجاب وقبول متطابقين يتعقد عليا المقد قيام المقاول المقد قيام المقاول المحلوية منه تطبيق بتنفيذ الإعمال المطلوبة منه تطبيق
		* ينصب التراشى على عقد المقاولة على عنصرين هما الطوب تاديته أو الشرم المراد تصنيعه ، والأجر الذي يلزم به رب العمل يعد الأجر ركنا أساسيا لا ينعقد عقد المقاولة بعده يجب التعييز في هذا الشارية بين فرضين الولهما : أن يعرض الطرفان المجر توين المقاولة بالحلا الاستدام أحد اركانها وثانيهما الا يتقق الطرفان على تصيد مقدارة رخم الثاقيهما الا يتقق الطرفان على تصيد مقدارة رخم الثاقيهما على موضوع طرفان على تصيد مقدارة رخم الثاقيهما على موضوع طرفان على المدينة اللاجرة فيتم تحديد الأجرد في هذه
4AY	(144)	تطبيق ٠

عقد معقی ۔۔

راجسع : عقسد ادارى : الشروط الواجب توافرها لاعتبار العقد اداريا » (١/٢٥٤) •

عمد ومشايخ ــ

تميين الممدة

الأصل أن يتم التميين في وظيفة العددة الخالية بأسلوب
 الانتخاب ... استثناء من هذا الأصل نصر في الفلارة

رقن وقل المستعدد المستعدد

الأخيرة من المادة (٧) من القانون رقم ٥٨ لمسمة ١٩٨٨ ملى التحيين في تلك الوطيقة بلا حاجة لاتباع الجراءات الانتخاب لذا ما تبين أنه لم يقبل المنزمين اللهم يقبل المنزمين اللهم علاول المهم الارتخاب ولم يبق في قائمة المرتحمين الأول المرتحمين المالم الملائم الملائم المنازعة المالم المنازع المالمة المنازع واعادة فتح بناب المترفيح الشفل وطيقة المعدة صنطيق واعادة فتح بناب المترفيح الشفل وطيقة المعدة صنطيق .

(077) 733

(ق)

قانون ــ

الأثر الماشي للقانون

القانون بوچه عام يصكم الوقائع والراكز القابونيـه التي تتم تحت سلطانه اي في الفترة ما بين تاريح العمل به والفائه ـ يسرى المقانون الجديد باثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم يصد نشانه ـ لا يسرى باثر رجمى على الوقائع أو المراكز التي تقع ال تتم بل نفاذه الا بنص مديح يقرر الاثر الرجـعي ـ تطسة.

Y-Y (Y0Y)

الالغاء الصريح والاعفاء الضمني

بلا المادة (۱) من التقنين المنى تنص على أن لا يجور الغاء المن تشريعي الا بتشريع لاحق ينص مداحة على هذا الالفساء أو يشتمل على ندس يتمارش مع نص التشريع اللغيم أو ينظم من جديد الموسوع الذي سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع – الفاء أو نسخ التشريع بن بنص مديع ينفسنه تشريع لاحق وهذا هو النسخ المدريع – ويكنك يكون اللسخ غسسنيا ولم مورتان فاما أن يصدر تشريع جديد على نمي يتمارش تمارضا تأما مع التشريع اللغيم وهي هذه المسائة يمارشا النسخ على المحدد التي يتماق فيها التمارش ورضما من الأوضاع أفد له تشريع مبارق ولهي ولمي ولمرضاء ما المالة يمتبر التشريع هديد ينظم تنظيما كامل ورضما من الأوضاع أفد له تشريع مبارق ولهي ولمي ولم ولم المالة يمتبر التشريع المبارة والمبيلة والمبيل

رقم رقم القاعدة المبقحة

> ونصوص التتريع الذي ثلاء .. التنظيم العام الجديد لكافة فروع الجامعات الواردة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينسخ احكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٩ وبالتالي فلا يسوغ اقتراح تعديل مادة من قانون الفي .. تطبيق

(171) 073

الدادة الثانية من التقنين الدني ما العام التضريع عد يكرن صحيها وقد يكون ضمنيا ما الاصباح الاصباح المحمد المحمد

917 (1/11)

غرار اداری –

راجع أيضا : دعوى الالمناء و اثر المكم بالالفاء المجرد ، (٤٥) • ولائمة نظام الماناين بالهيئة العامة الاستثمار والمناطق الصرة (٤٠٣) • وموظف و تسوية حالة ما القانون رقم لا لمسنة ١٩٨٤ ، (١٩٨٨ • و حطورات خاصة من العاملين عاملون بهيئة سكك هديد عشر ، (٢٧٢) •

ركن الشكل

القانون رقم ٨٨ اسنة ١٩٢٣ غير شان مجمول القان -- خول المشرع وزير الاقتصاد (الذي حل مصلة فيما بعد وزير الإنجارة والتموين) سلكة أصدار قرارات تحديد استار أقلعان التي تصلعها المثلة الأقسطان

हों हों। सम्बद्धाः स्टब्स

المحرية وذلك قبل بداية كل موسم - صدور قرار من وزير التهارة في شأن تصديد أسمار القان متندسا خصم مبلغ جنيه وتصف نظير قيمة الطرق بين المصاريف التصويلية المحكية والمعلية ترزيع مذا المبلغ من مذا المبلغ - التمن على كيفية ترزيع مذا المبلغ من كتاب موجه من وزير التهارة لوزير المالية - يعتبر قرار ادارى ولمب التطبيق - أساس ذلك - صدوره من الوزير المفتسي يتحديد اسمار القطن - لا يشترط في القرار الادارى إن يصدر في صبيقة مبيئة و شكل معين طالا لم يتطلب المدرع ذلك - تطبيق *

ميعاد سحبه

★ الاصل في سحب القرارات الادارية الغربية هو انه لا يد. الا على القرارات المبينة أما القرارات المبينة أما القرارات السيعة والتي تتملق بها حقوق فري الشائل غانه يمتنع سميها – استثناء من هذا الأصل يجوز سحب قرار فضل الموظف فإن صدر صميحا متقلاً مع الغانرات وذلك في أي وقت دون المقيد بيهاد – أساس ذلك مراعاة الاعتبارات الانسانية وصلاح الاقار الفصارة التي تصبيب الموظف المفصول من جراء أثار الفصارة السيئة نتيهة ذلك – يجوز صحب قرار انهاء الشحب لعدم استيفاء مسرفات المتبين بعد مواعيد السحب تطبيق (١) •

القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخمسا

لملاضراد لا يجوز مسعيما في أي وقت متى مسترت سليمة ـ أساس خلك : دراعي المسلمة الاسامة التي تقتضى استقرار الاوضاح ـ القدرارات الخوية غير المقروعة يجب طبي جهة الادارة أن تسميها - اساس خلك : الاقترام بحكم المقانون وتسميما للاوضاح المقالفة ـ الخا صدر قرار اداري معيم من شاته ان يهاد حقا غله يستقر بحرار اداري معيم من شاته ان خشر القرار او احلانه بالطرق المقررة ـ يرد طي مبا

ملها القرار الذي لحقت به مُعَالِفة حسيمة الصكام القالون تجرده من صفته كلمات قانوني فلنزل به الر

472

(171)

YE7 (1771)

٧.

V-E

رقع رقع القاعدة

(Yol)

حد غميب السلجة وتتحير به الي محرد الغميل المادي المنعدم الأشر فاتويا _ سحب النوع الأخبر في اي وقت _ تطبيق ٠

التسكين باعتباره وضع العامل المناسب في المكان للناسب الذي يتلق مع خبراته ومؤهلاته من شانه أن يؤثر في الوضع الوظيفي للعامل - قرار التسكين يعد من القرارات الادارية يسرى عليه ما يسري على القرارات الادارية من أحكام تتعلق بالسحب أو الألفاء _ اثر ذلك _ بانقضاء اليماد المعند للبلعن القضائي او بسمیه یسیم قرار التسکین حصینا ضد ای سحد او تعديل _ تطبيق ٠

قروش ــ

 المكومة عن الهيئية التنفيدية والإدارية العليسا للبولة _ تختص المكومة بعمليات منع القروض وعقدها وما يتصل بها من عمليات مالية وانتمانيه تستهدف تعويل المشروعات مع تاجيل السداد ـ تقريق الاغتصاص بننح القروض يستثيع تقرين الاغتصاص يفسيمان سيدادها _ لا وجسه للجيسوء أأى رئيس الجمهورية للحجسول على اذن يذلك - عهد المشرع الى وزير المالية نيابة عن المكومة الاغتصاص بمنع الضمانات للهيئات العامة والمؤسسات العامة غيما تمصل عليه من قروش وذلك يموجب القرار الجمهوري رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ ــ ما ورد بهذا القرار لا يعدر أن يكون ناكيدا لاغتصاص وزير المألية بمنع هذه للضمانات - نظم المشرح يعد ذلك اختصاصات

EEY (1/1717)

وزير المالية تفصيلا بالقرار رقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٧١ . الله تسهيلات الوردين لا تفرج عن كونها ائتمانا يقدمه الباثم المورد الى المشترى عن قيمة البالغ المستحقة بمقتضى للعقد بدلا من أدائها غور انعقاد العقد أو غلال غترة التوريد ... يتراشى سداد هذه البالغ الى الآجال المتفق عليها الى الاساط سنوية أو نصف سنوية .. هذه التسهيلات لها طبيعة القروض _ الأر ذلك : أنه لوزور المانية غنمان سداد هذه المبالغ الترتبة على تسهيلات الوردين بحكم الاغتصاصات الأصولة للحكومة والتي تطلها وزارة المالية مع مراعاة الاجراءات الدستورية القررة في هذا الشان _ تطبيق •

SAY

رةم رقم القاسة المشعة

قضاء عسكري ــ

★ المادينان ٣٠ ، ٢٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطيية السادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنه ١٩٨٠ تختص النياب العسكرية دون غيرها بالتحقيق في القضايا الداخلة في اختصاص القضاء العسكرى ومنها التخلف عن اداء الخيمة العسكرية ـ يكون رفع هذه الدعاوى عن طريقها اذا قررت رفعها .. اذا ارتات ان الواقعة غير معاقب عليها أو ان الأداة عبر كافية عانها تصور امرأ بالإ وجه لاقامة الدعوى باعتبارها صاحبة الولاية العامة عى الدعوى المسكرية وهو ما تملك اتفاده في جنجه التغلف عن مرحلتي الفعص والتجنيد التي تتقادم بشلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشخص الثانبة والأربعين _ اثر ذلك : الله لا يجوز نقل معارسة هذا الاختصاص من النيابة العسكرية التي خصها القانون به الي مديري مناطق التجنيد حتى ولم كانوا مغرضين في التصعيق على المكام المساكم المسكرية في قضايا التشاف عن التهنيد لأن اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استثنائي يستعدونه بطريق التغويض من السلطة عماهية الاغتصاص الامسيل ويتعين أن تكون ممارستهم لهذا التفريض في الحدود التي صدر

£+7 (101)

غیها درن ترسمه ... تطبیق ۰

<u>تيان</u> _

راجسع : قسرار اداری « رکن الشسسکل » (۲۹۱) ۰

قرات مسلمة _

راجع ايضا : مخابرات عامة (٥٩) ٠.

الرتب _ علاوة ارتكان العترب

التانون رقم ۱۳۷۲ لسنة ۱۹۵۱ في بثان شروط الخدمة. والترقية المدياط القوات المبلهة... الحرد للشرع بهجني المزايا المهباط القوات المسلمة المتعاين الى ويطهفة مدنية منها الاحتفاظ بمسلارة الاركان حدرب التي لا تستحق الا في حالة النقل دون غيره ... بشرط عدم رقم رقم القاعدة الصفحة

(11)

27

وجود فاسسل زحض بين انتهاء الضخمة عن القوات السخة وشفل الرطية المنية لا يكفي خلك لاستيار لاستيار لمر تقلا با يتعين تتبع اوضاح كل حالة على حده لتحديد التكييف القانيني القرار اسناد الرطيفة الدنيه الى الشابط السابق – بيان ذلك — تطبيق •

مرتب الاستقبال

إلا الأساس القاديني لمنع مرتب الاستنبال للعسكريين من رئي قرواء وعديد عو قرار وزير الحربية رقم على من المرتبة المحكرة والمسكرة والمسكرة والمسكرة والمسكرة والمسكرة والمسكرة والمسكرة الاستقاد غير صدور نشرة النرقي للرتبة المسكرية والمستخرة والمستخرة والمستخرة والمستخرة والمستخرة والمستخرة والمستخرة والمستخرة من مزايا الوظيفة – اذا شفل أحد الفساط من مرتبة لوا مطبقة عسكرية مقرر لها رتبة فريق – اثر ذلك يعتقط بعرتب الاستقبال المترد لرتبته هو – امام يعتقط بعرتب الاستقبال المترد لرتبته هو – امام المرتبة المنطبة لا يتعدم ترافيته الى الرتبة المنابئة الى المنابؤ المناب

(301)

النقل من وطبقة عسكرية الى وطبقة مدنية

إذ المادة 181 من القانون رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٥١ يشان شروط القدمة والترقية لفسياط القوات المساحة منتية أن يكون الى الدرجة أو الوطيقة الماملة النجهة أن يكون الى الدرجة أو الوطيقة الماملة النجة المساحة المساحة

رام المشعة	وقن تبدلقلا	
PFG		لسنة ۱۹۷۸ على العاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي يسري عليها احكام هـــ:ا
	(4.4)	القانون ــ تطبيق ٠
		المساش

★ استمقاق الأخوات ـ القانون رقم ٢٣٣ اسـنة ١٩٥٩ بشأن الماشات والمكافات والتعويض لضباط القوات المسلمة .

- استحقاق الأغوات للمعاش القرر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ منوط بشرطين :

اولهما : إن يكن من المستحقات السمايق حرمانهن وقع المعانين المعاشات السابقة •

النيما : ان تتوافر فهين شروط الاستحقاق المقردة في القانون رقم * 9 لسنة ١٩٧٥ وهي عدم الدواج واعالة النهاس لهن حال حياته والا يكون لهن ايداد خاص يعادل قيمة الماش – اذا توافر هذان الشرطان يقدن من أحكام القانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٧٨ ويحق لهن المصول على الماش – المدرع لم يرتب لهن أي نصيب فيه الا في حالة عدم وجود أي من المنتقين المتصروص عليهم بالفقرة (ج) من المادة عمر المنادة من المات المنافرة المنافرة المنافرة من المنافرة ال

YA (177)

لا اعاد المشرع بمنتنى القانون رقم ١٠ المسنة ١١٧٥ تسيية ماشات المسلمة تسرية معاشات الفسياط الذين انبيت خدمتهم بالقوات المسلمة في القوت المسلمة في القوت (١٩٧٠/ حتى ١١/٥/١٠ حتى ١١/٥/١٥ القريل القانون المشروف القريد المقرق التانيين أو بالنقل بالشروط الواردة بالمادة (١٩٠٠) منه وذلك بما يعادل أن التصي مربوط مرتب أو درجات قرين كل منهم الوجود على المنتبة في ١٩٧٠/١/١٠ حتور المعة السابقة على ومندت عنها الاقساط المستمقة فرضا – لم يغرق المشرع بين من نظر من القوات المسلمة الي جهبة منظ بدون عمل بينمم الاستمالة الي جهبة منظ بدون عمل بينمم الاستمال المنتبة ومن ظل بدون عمل بينمم الاساس القانون المتلاقة منها العامل القانون المسلمة الي جهبة منظ بدون عمل بينمم الاستمال المنتبة المتابية المادينات الاجتماعية خدم وتحسيل الاستمال المنتبرة المتابيات الاستمال المنتبرة المناسون عليها في المنزن التأسين

TIT

رقم رقم القاعدة المبقطة

(Vo)

الاجتماعي منهم عن اشتغالهم في المكومة أو القطاع العام خلال المدة المذكورة أساس خلك : أن المشرع ضمها لهم غرضا دون أداه أي اشتراك عنها _ تطبيق ه

قود قاهرة _

راجم : عقد اداری « تنفیذه » (۲۰) •

(1)

لائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال --

راجع : موظف « مرتب ــ بدلات ــ بـدل النتقال » (۷۷) *

لاثمة شئون العاماين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق المرة -

راجع أيضًا : الهيئة العسامة لمسوق المسأل (١٣٤) وعاملون بالهيئات العامة (٢٤٩) ·

المادة ١٤ من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشان لاثمة نظام العناملين بالهيئنة العنامة للاستثمار والمناطق الصيرة .. يششرط في الترقيمة بالاغتيار أن يكون العامل حامملا على تقدير ممتاز غى التقرير الدوري عن السنة الأخيرة ... المادة ١٣٠ من القرار المنكور تقضي بأن تتم اعادة التسكين في الوظائف طبقنا لتوافى اشتراطات ومطالب التأهيل بالاضافة الى المد الكلية اللارمة لشفل كل وظيفة _ القرار الصادر بالترقية المبنى على تسوية خاطئة ... يشكل الرارا اداريا منشئا الركز فانونى ذاتى لا يجوز سحبه الاخلال المراعيد المتررة للطعن القضائي ... ومن ثم يتممس بقرات ثلك المراعيد مهما كان رجه الفطا أو مغالفة القانون في شاته .. طالا لم تنمس للغالقة به الى حد الاتعدام بما يفقده سنة القرار الادارى ويميله الى مجرد عمل مادى لا يتمتع بثى، من المسانة القررة للقرارات الادارية ــ أساس ذلك •

رةم رةم الكامنة المنفحة

المرصى على عدم زعزمة المراكز القابونية الذاتية المستقية القر التربيعية اربيابها بستنفي تلك القرارات ملستقية القرار الاداري لشرط النصاب الزمني (المدارية والكليبة) المقاررة قانونا الشخل الوطائف المستقدي ممتاز في التقرير المستقد الأخيرة كثيرة للترقية بالاغتيار ما المناز منائلة الشرط عمدة عمل القرار فعسب من المتراد فقيه المنازات عليها انتخام عمل القرار فقه المستوية عليها انتخام عمل القرار فقه المتراد فاته ماثر المنازة للماضا المقاراة والماها المواعد المنازة للماضائي كيمت عمائة تعصمه من الي الماهاء ان تعديل حالية و

(3·Y) YFA

اللائحة المالية للميزائية والمسايات ــ

راجع : هيئة الشرطة (٢٨١) • (م)

مؤسسة منحقية _

راجع : مجلس النولة « الجمعية العمومية لقسمي الفترى والتثريع » (٢٩٣) •

مؤسسة عامة _

تحولها الى شركة عامة

إلى يترتب على زوال الشخصية المعنوبة للمؤسسة العامة الشركة فشاء شخصية معنوبة جديدة هي شخصية الشركة الشركة المامة الذي معنوبة موجودوات وحقوق والتزامات المؤسسات المنكورة باعتبارها خلطا عاما لها – ليس في قرار وزير المالية المسار اليه ما يشهد تحويل قروض المؤسسات الى مصاهمات أو حاول وزارة المائية محمل المركات في سداد المقروض التر خلك – تلازم الشركة المامة بسداد المقروض التي كانت في تمتلزم الشركة المامة بسداد المقروض التي كانت في نمة المؤسسة التي حلت مدتها باعتبارها خلفا عاما لها – تطبيق •

1

161

(0.)

رام القاعدة المطمة

مؤسسة مصر للطيران ــ

راجع : غرائب (٩٦) •

مجتمعان عبرانية جبيدة ...

راجع : استثمار مال عربى واجنبى (١٧٤) وضريبة « الاعفاء منها » (٢٣٤) *

مجلس النولة _

راجم: الهيئة العربية للتصنيم (٢١) ٠

اعضاؤه

مرتب نائب رئيس مجلس الدولة

★ تناول المترع في القوانين المتدار اليها بالتعديل جداول مرتبات العياملين المنبين بالسدولة والقطام العسام وأصماب الكادرات الخاصة ... في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قرار زيادة مرتباتهم بواقم ستين جنيها سنويا على أن تمنح لهم بعد العلاوة الدورية الستحقة غي ١٩٨٤/٧/١ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة القررة قانونا ... تسري هذه الزيادة على مرتبات العاملين من نوى المناصب العامة ... استحدث القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ قاعدة تقرر للعضو الذي يبلغ مرتب تهابة مربوط الوظيفة الثي بشفلها حقا ماليا اقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأهلى ولو لم يرق اليها وبشرط عدم تجاوزه _ مربوط رئيس مهلس النولة (وهي الوظيفة الأعلى مباشرة اوظيفة ناتب رئيس مجلس الدولة) ببلغ في ١٩٨٤/٧/١ جنبها شهریا _ اثر ذلك . بستمق نائب رئيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبه في التاريخ الذكور نهابة مربوط وطيقته ومقداره ٢٤٤ جنبها شهريا في الوصول بمرتبه الى مرتب الرطيقة الأعلى ومقداره ٢٤٩ حنيها شهريا ولا وجه للتفرقة بين كون مرموط الوظيفة الأعلى متسحا الو ثابتا واتما بتعبن التسوية بين الأمرين لاتجاد العلة من النص في الحالتين ... نص القانون رقم

رقم وق المبدية المبدية

(YEV)

440

السنة ١٩٧٦ بالنسبة الموظيفة الاعلى ورد مطلفا دين تخصيص بوظائف معينة دين آخرى - التر ذلك يعتد حكمه الى هذه الوظيفة أيا كان نرع مربوطها ثابت أ و غير ثابت - من يشغلون وظيفة وكيل مجلس الدولة يفقح أهامهم المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٧ جميها شهويا - تظهيق.

العلاءة الإضافسة

المادة ۱۹۲۲ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتسان مهلس الدولة والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينسطام العاملين الدنيين بالدولة انعدل بالقبانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ _ الشرع استحدث بمقتضى حكم المادة ١٤ مكورا المتمالة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ نصا جديدا يمنح العامل بمقتضاه علاوة اضافية بفثة العلاوة الدورية القررة لدرجة الوظيفة التى بشغلها متى مض عليه ثلاث سنوات دون استمقاق العلاوة الدورية للقررة لومنول عرتبه الى العبد الأقصى السموح به قانونا _ شرط ذلك : الا يجاوز اجره بمنحه أياها الربط المالي الثابت المقبرر لدرجبة الوظيفية الأعلى مباشرة ما اثر ذلك : أن من يشغمل المرجمة العالية يحرم من ثلك العالوة اذا تحقق في شانه الشرط السلبي الذي قرره المشرح أما من يشغل ما عدا ذلك من الوظائف ذات الدرجات الأدنى لا يحرم من الحصول على ذلك العلاوة متى توافرت في شاته مناط استمقاقها - تصرى أحكام قانون نظام العاملين الدنيين بالدوا جوصفه الشريصة المنامة غي مصال التوظف على العاملين بكادرات خاصة غيما لم تتناوله ثلك الكادرات من مسائل بالتنظيم _ شرط ثلك : اتها لا تتعارض مم المكام ثلك الكادرات او طبيعة الوطائف التي تمكمها ... الساس ذلك : أن المشرع قصد الى أن الاقادة من حكم المادة ٤١ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يقتمى على العناملين الشناضمين لأحكام هذا القانون بل تمتد ايضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم المكامه قيما لم يرد في شاته نص خامر في القرانين والقرارات المنظمة الشئونهم الوظيفية ... سريان مطبيق حكم المأدة ٤١ مكررا الشيار اليها على السادة اعضاء مصلس الدولة ممن تتوافر في شاتهم شروط

رقم رقم القاعدة المبقحة

استماق العلارة الاضافية المقررة به ـ اساسي ذلك :

بلاز تقنون مجلس الدولة رقم الا اسنة ۱۹۷۲ قد حاه
خلوا من نصر مماثل الصحم الماسة المتكررة الذي
استحدث في تاريخ لاحق على العمل بلحكاه بمتضه
القانون رقم ١٩٨ السنة ١٩٨٦ وأن مصلة المسكم
لا يتمارض واحكام قانون حجلس الدولة ـ اثر ذلك جوان الجمع بين تطبيق حكم المالة ١٤ مكررا من
قانون العاملين المدنيين بالدولة والحكم الوارد بالمبول
المحق يقانون مجلس الدولة على السادة اعضاء المحق يقانون مجلس الدولة على السادة اعضاء مجلس الدولة وقفا المدروط الملاردة لكل منهما تطبيق -

317 . (439)

اجازة خاصة بدون مراثب

والمسلم المشرع بالمسادة ١٠٧ من قانون موساس الدوله الصادر بالغادون رقع ٧٤ اسدة ١٩٧٧ على اعصناء المماكم المصول على الهازات في غير العطلة القضائيه الالن باشر منهم العمل خلالها وكانت ظروف العمل تسمح بذلك .. واجاز الشرع الترخيص باهازات لطروف استثنائية في تطار ما تقدره القوانين واللوائم الخاصة باجازات العاملين المنبين بالدولة -اذا كان خاهر النص المذكور يوحى بائمه يخماطب أعضاء الماكم بمجلس الدولة الااته أخذ في الاعتبار ورود النص في الفصل الفاص بالأجازات الشاصه باعضاء المبلس عموما .. ولأن عيارة النص جاءت عامة ... اثر ذلك يسرى حكم النص على اعضاء الماكم وعلى غيرهم من اعتماء المجلس العاملين بقروع الجلس المختلفة ... قانون مجلس الدولة أورد بتنظيما يكاد يكون شاملا لأجازات الأعضاء الا أنه لم بستبعد الرجوع بما هو متصوص عليه في قاتون المباعلين المنسن بالبولة باعتباره الشريعة العامة في هذا الشأن ويما لا متعارض مع طبيعة العمل بمجلس الدولة .. الله ذلك : الله يجوز الترخيص لعضو الجلس باجازة خاصة بدون مرتب عتى قدر رئيس مجلس الدولة بأعتباره المططة المختصة أن الظروف الاستثناثية الخاصة بالعضو تستدعى حصوله على هذا النوع من الأجازات _ تطبيق •

وقع وقع المنتجة المنتجة

انتهاء الخسة

🖈 المادة ١٩٧٣ من القانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٧ يشان مجلس الدولة المستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ استبقاء من تنتهى خيمته من السادة اعضاء المهلس بيلوعه السن المقررة لترك الخدمة خلال العسام القضائي حتى نهايته ... لا تحسب المدة من انتهاء الخدمة حتى نهاية العام الفضائي في تادير العاش أو الكافاة الستعقة له ـ حكم المادة ١٢٢ المشار اليها جاء عاما مون تقيد ومطلقا دون تحديد .. نتيجة ذلك : يسرى على جميع اعضاء مجلس الدولة ولو كان العصو يعمل غي خارج المجلس مادام ان عمله هذا رؤى انه وثيق العبلة يعمله في المعلس _ العضو خلال هذه الفترة وان كان شاغلا لوظيفته غي المهلس الااته لا يعتبر شاغلا لدرجته المالية ... نتيجة ذلك : جحصل العضو بالاضافة الي الماش على مكافاة توازى الفرق بين للماش وبين للرتب والبدلات المقررة .. من يعمل خارج المهلس طوال الوقت خلال فترة استبقاشه _ لايستحق تلك الكافاة لتخلف مناط استحقاقها بالنسية له - تستقل الجهة التي رغص له بالعمل فيها بتقبير ما يعنج له من مخصصات مالية .. أعارة العضيق لشفل وظيفة أمين عام مجلس الوزراء .. هو تصريح أو ترخيص بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانوني يتقق تعلما مع طبيعة العمل في الأسرة القضائيية التي يطل منتميا اليها _ المعاملة المالية خلال فترة استبقائه مع الترخيص له بالمعل في خارج المجلس _ مؤداء أن يستحق المعاش المقرر وغقة الأحسكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ _ بالاضافة الى المقصصات القررة لوظيئة آمين عام مجلس الوزراء التي يضطلع بأعبائها ... أساس ذلك : اعتبار هـنه المصممات هي البديل عن المكافاة التي يحصيل عليها العضو في حالة استيقائه بالضدمة في مجلس الدولة ٠

(410)

ATY

اختصاص ادارات الفتوي

المائدة ٥٨ من قانون مجلس الدولة وقدم ٤٧ اسنة المائدة ١٩٧٠ مائط اختصاص ادارات الفتري بمجلس

رةم وأم القاعدة المطبقة

للدولة بايداء الراى في المسئل التي تعرض عليها تن يكون طلب الراى من الجهات المصددة على سبيل المصدرة على الميلة المحمر عن الغيرة الإولى من المادة المنكورة وهي رئاسة المجلس الوزراء والوزراء والوزارات والوزارات والوزارات والوزارات المادة التقليدة لا تندرج في عداد الهيئات المادة التقليدية إلى تلك التي يحكما المائين رقم 11 لسنة 1977 بشأن الهيئات المساحة لحييسة اقتصادية ومهنية ولا تتوافر فيها علما من لحييسة المادة بالمدنى المحدد في المقانون رقم 11 لسنة 1974 ومنها أن يكون انشاء الهيئة المادة كأصل عام بمتشى قرارة وهمهورى حالة تنظير من الدارة المقتوى عن ايداء الراى في موضوع وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية عليه موضوع وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية عليه وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية عليه وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية عليه وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية عاميلة عليه المائية عليه المائية عامية وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية عامية عامية عامية وارد عن طريق بورصة الاوراق المائية عامية عامية وارد عامية وروسة الاوراق المائية عامية عامية وروسة وروسة الاوراق المائية عامية عامية وروسة وروسة الاوراق المائية عامية عامية عامية

40Y (Y-1)

اختصاص تجان القسم الاستشاري

الرقاية القانونية التي يترلاها مصلس الدولة على المقود التي تيرمها جهة الادارة وقطا لما استقر عليه اهتام المجموعة المعرفية على رقابة نبيف التحقق من مطابقة احكام مشروع المقد للقرانين دون التطرق المسلم المثال الملاحمة والتقدير التي ينفرد القضاء برقابتها لا جهة القتوى – مهما بلفت المخافضات التي قد تشويب الإجراءات السابقة على الاحماقد علا يجوز الجهسة للقترى الاحتفاع عني خراجمة المقدد على جهمة للتورى والاخ الجهة طالبة الرائي بخميع ما راتاته على هذا المخصوص بالنسية الماك ومستداته ـ تطبيق «

404 (17)

الله قانون مجلس الدولة الممادر بالقانون رقم /2 لسنة ۱۹۷۷ عهد الى لجان الفترى المقتصة بمراجعة عقود القوريد والاشغال العامة وجميع المقدود التي ترتب حقوقا أن الاشخاص أن الاشخاص الاعتبارية العامة أن عليها اذا كانت قيمة العاد اكثر من خمسين الله جنيه – اذا كان الشرع قد اثالا بالمحمية العمومية للحسى القترى والتشريع أمر نظر المسائل التي ترى مددى لمبان القترى امالتها المامومية العمومية الاعتبار ويشمل ذلك الدقود بصلم الجمعية العمومية الاعتبار ويشمل ذلك الدقود بصلم التعراجها غمن غدة المسائل ولعمومية النصومة المتورية التصورية التعرب المائل ولعمومية النصورية التراجها غمن غدة المسائل ولعمومية النص الا أن

رقم رقم القاعدة المىشحة

> اختصاص الجمعية في هذا الشان يتحصر في الماثل التي تكون قد اثارت خلافا تانونيا يتنضى أخذ راى الجمعية بشاتها دون أن يعتد ليشمل الاختصاص، بعراجعة مشروع العقد في مصنوعه _ تطبيق * * *

7EV - (199A)

الجمعية العمومية لقسمى القتوى والتشريع

ما يغرج عن الفتصاصبها

مقابل الانتفاع بالأرض ورسم الصيانة والكسم الى القيمة الايجارية ·

V) · (I/Y1)

★ المادة ٦٦ من قانون مجملس النولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ــ المترع عدد السائل التي تفتص الجمعية العمومية لقسمى الفتدوى والتشريم بنظرها وحدد الأشخاص النين يملكون طلب ابدأء الرأى غيها - كما بين المنازعات التي تنفرد الجمعية العمومية بالغسل غيها واستلزم لاغتصاصها أن يكون طرفاها من الوزارات والمسالم الميامة والهشات العيامة والمؤسسات العامة والهيئات المسلية دون غبرها _ سلطة أبداء الرأى في السائل النولية والتستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية الهامة ليست مطلقة وانما هي مقيدة بالمصول على موافقة الجهبة صاحبة الشان وان تكون هذه الجهة هي طالبة الرأى وذلك حتى لا تقاجا الجهة بفتوى في صميم شئونها دون ان تطلبها ... الفترى ليست مجرد بحث نظرى والما يجب أن تكون مستندة الى طلب جهة قادرة على تتغيذها الأمر الذي يقتضي أن تكون صاحبة اختصاص مثباتها ٠

رآم رآم القاعدة المؤمة

> الأثر المترتب على نلكي : خروج المنازعة بين اتحاد_ البريد الافريقي ومصلحة الجمارك من اختصاصي . الجمعية العسومية لقسمي الفتري والتشريع بـ تطبيق -

m (a) (m).

🖈 الماده ٦٦ من هاتون مجلس الدوله رهم ٤٧ لسته ١٦٧٧ ـ المادة ١١٠ من قانون الرامعات أنسيه والمهاريه " ريم ١٢ لسبه ١٩٦٨ .. :لقانون رهم ٢٠ نسبه ١٠١٤ يتنان رسوم الترتيق والسهر ــ الأصل هو احتصاهن الجمعية العموميه لقسمى العدوي والتشريع بالعصال عى المازعات التي سما بين الجهات المسار سهه ينص المادة ٦٦/د من مانون مجلس اللبولة ألتسار اليه اد ان المترم في القبابون رقم ٧٠ لسمة ١٩٦٤ يشان رسوم التوثيق والشهر غرج على هذا الأصل فيمنا ينعلق بالمبازعات التي تثور هول تقيدير الرسيوم الكليلية فحدد طريقا خاصا للطعن فيها بالمادة ٢٦ من القانون المذكور ... اثر ذلك .. عدم اختصاص للجمعية المعمومية لمضمعي المفترى والتشريع والمحصل غي تلك المنازعات - لا يغير من ذلك أن احالة النزاع الي البيمية العمومية كان يجكم من ممكمة جزئية طبقا لنص المادة ١١٠ من عانون الراغميات لعدم سريان هذا النس في مراجهة الجمعية العمومية - أساس ذلك -أن الاحالة لا تكون الا بين محكمتين بابعتين لجهة قضائية واعدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين والجمعية الدومية للسمى الفتوى والتشريع ليست محكسة بالمنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات ... تطبيق ٠

(F0) , PAP

لله عدد المشرع في القانون دام ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن
رسوم التوثيق والشهور الطبيق الدى يتم وفقا له
المنظم من أمر التقدير – ما نسى عليه القانون في
مذا الصحد هو الواجب الاتباع حتى ولو كان النزاع
القائما بين جهنين عامتين منا تقنص المحمية العمومية
المسمى اللتوى والتشريع بنخر منازعاتها وققا المحمية
المائة ١٦/٦ من كانون مجلس الدولة باعتبار أن حكم
العانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ مو حكم خاص يقيد النص
الصحاح الوارد بالقالون ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشبأن
مجلس الدولة - أساس ننك : أن حيثما يرسم المرح
الرقاع غلمنا للمطالبة بالمعق سواه من حيث الجها
الرق من حيث الجورادات فائة يتيين التزام المصيل
الرق من حيث الجورادات فائة يتيين التزام المصيل

رقم رقم القاعدة المسقمة

> الذي حسيده المشرع - الأر ذلك : عدم اختمساهي المهمعية المسومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر النزاع المائل - تطبيق -

70Y (177)

ير يضرع عن اختصاص الهدمية العدومية القسدي المقتصدي المقتصدي المتاريع بمهاس الدولة كافة المنازعات التاجيدية التي يحكمها القانون رقم 24 استة 1974 من متصيلاته والتي تنشأ بين البهات الادارية مينفرها الاختصاص ينظرها للمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجد مصل المنزاع أو قاض الامور المستحملة حسب الأحوال الملقانون المشار اليه ذائيته وأوضاعه الخاصة تطبيق *

118 (8-)

إلى الأصل أن الجمعية للعمومية لمسمى الفترى والتدريج تختص بإبداء الرأي المترم في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات والمسالح والهيئات العامة ويحدات الحكم المصلى وغيرها من الجهات العامة الأخرى المشار اليها في المادة 17/د سالفة الذكر ... اذا عقد المتحر الإختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص تعين الاعتداد بهذا النص الخاص وحدد ... القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ المضار اليه قد ناط نظر المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق احكامه بالمحكمة تطبيق على دائرتها العقار حجل المنازعة تطبيق ...

171 (776)

"ع" نص المادة 13 فقرة من قابون مجلس الدول.

"لقم 22 لسنة 1977 - الأصل أن الجمعية المعومية
تفتص بايداء الراي الملازم في المنازعات التي ننشا
الإغتصاص ينظر نوع معين من المنازعات لجهة أغرى
الاغتصاص ينقين الاعتداد بهذا النص الخاص وحده
القائرين فيم ألا المسلم الالمامية المسلمية
الاماكن وتنظيم الملاقة بين الأجدر والمستاجر بنام
الماكن وتنظيم الملاقة بين الأجدر والمستاجر بنام
الملكنة الابتدائية التي يقع في دائرتها المقار محل
المعومية بنظر هذه المغازمات الإمهامية المقار محل
المعومية بنظر هذه المغازمات الإعاراء المنازعات المعومية بنظر هذه المغازمات الإمامية المعومية بنظر هذه المغازمات الإكانت المرائه المعومية بنظر هذه المغازمات الماكنة المعومية بنظر هذه المغازمات الماكنة المعومية بنظر هذه المغازمات الماكنة المدومية المعومية المهومية المعومية المعومية

(۲۰۱۷) ۲۱۲

رقم رقم القاعدة المطمة

🖈 نوس المائية ٦٦ عقرة د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ ليبنة ١٩٧٧ .. الأصل هن اغتمساس الهدديسة المدومية بالقصل غير المنازعات التير تنشأ بين الجهات للشار اليها على سبيل الحصر .. المترح في القابون رقم 69 لسنة 1977 في شأن تاجير وميم الأماكن وتنظيم العلاقة ببن الؤجر والستاجر خرج عن هدا الأصل فيما يتعلق بالنازعات الني تثور هول القرارات التي تصدرها اللجنة الشكلة بكل وحدة مطية بشان الهدم الكلى او الجزئي أو التبدعيم أو الترميم أو صيانة الماني .. اتاط بالمكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار الاغتصاص بالغصل في الطعون المقاعة على قرارات هذه اللحنة _ اثر نلك _ الفصل في هذه النازعات ينمسر عن اغتصاص الجمعية العمومية أيا ما كان المراف النزاع _ اساس ذلك .. النص الفاص الوارد بالقانون رقم ٤٩ لمنية ١٩٧٧ يقيد النص المسام الوارد في قانون مجلس الدولة - تطبيق ٠

Y11 (1/Ye1)

★ المادة ١٦/رد من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ - الاصل هو اغتصاص الجمعية العمرية لقسمي الفتري والتشريع بايداء الرائي الملاح في المسابق القسمة - اذا عقد الشرع الإشتصاص بنوع من المنازعات لجهة أغـري بنص غاص تمين الاعتداد المنازعات لجهة أغـري بنص غاص تمين الاعتداد بفائض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المقيلة بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المقيلة (الملفي) أو في القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٩١ بشأن المغرائب على الدخل (الحالي) وسم اجراءات معية رهبات محددة للنظر في المنازع المحال وجهات محددة للنظر في المنازعات المخدسات وجهات محددة للنظر في المنازعات الشمييية عالمن المتصاص يقيد العام - نتيجة ذلك لا اختصاص الشمائ إلى كان اطراف الذنواع فيها - تطبية نا كان المراف المتدين والتشريب في هذا المنائ إلى كان اطراف الذناع فيها - تطبيق -

*17 (1/4 o)

خ وضع المشرع المسلام علما مقتضاه أختصاص الجمعية للمعومية لقسمي المقتري والتقريع دون غيرها باللمصلا في المتازعات التي تتما بين الوزاوات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المساسات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات ويضمها

رقم ر**قم** القاعدة المبقحة

البعض _ نشاط وزير الاوقاف ومن بعده هيئة الاوقاف المعربة في القيام على شفون الاصوال الموقوق آؤه.. هو نشاط ماطر الوقف _ اى نزاع يتملق ببلك الأحوال انما بياشره فاظر الوقف وهو من أشخاص القلنون المقامى ولو كان الذي بياشر نشاطه من اشخاص القانون العام صواه وزير الاوقاف أو من يتوب عبه بنص القانون كهيئة الاوقاف المعربة _ اثر ذلك . شروح هذا النزاع من اختصاص الجمعية العمومية للمسمى الشترى والتشريع _ تطبيق .

(A-/) YPY

 المادة (٥) من القانون رام ٨٠ لسمة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوقاف المعريه ، المادة ٦٦ من قانون مجلس' الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ــ نشاط ودير الاوقاب ومن بعده هيئة الأوقاف المصريه عن ادارة ادوعاف الغيرية واستثمارها والتصرف فيها أبما هو نشاط ناظر الوقف الذي يعد من أشخاص القانون الخاص ... أى نزام يتمسل بتلك الأعوال بباشره وزير الأوقاف أو هيئة الأرقاف التي تنوب عنه بنص القانون يتم باعتباره من اشخاص القانون الخاص .. نتيجة دلك خروج عده الانزعة عن اختصاص الجمعية العبومية' للسمى الفتوى والتشريم القرر طبقا لنص المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة التي هددت اختصاصها بالبت في الأنزعة التي تقوم بين اشخاص القانون العام المتمورس عليهسا علي سبيل المصر بالمادة المنكورة وبالثالي غلا تشتص بالأنزعة التي يكون ناظر الوقف طرةا فيها _ تطبيق •

AA (AAL)

المادة ١٦/١، من قانون مجلس الدولة المعادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ – خص الشرح الجمعية العمومية المسلمين المتري دون غيرها بالقسمل في المتازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية التي حددما المامة والميتات المامة والميتات العامة والميتات المطية – الهيت العربية للتصنيع عمى منطقة عربية دولية وباب العضوية لهيا مظرح القروبة دولة عربية دولة وباب العضوية طبقا لمطروط القروة حربية ترغب في الانضمام البها مطبقا للشروط القروة حربية ترغب في الانضمام البها صعد بالمواققة عليها في مصر القانون رقم ١١ اسنة صعد بالمواققة عليها في مصر القانون رقم ١١ اسنة

رقع رقع العامدة المستحدة

۱۹۷۹ منصت الهوية الشخصية القانونية المستقلة التي متحقه من تعقيق مراضها وجعلمها لا تضميع لقرانين العيث العرب الاطراف وانطعتها – التر ذلك : أن الهيش المربية المتسميع لا تعد من بين الجهات المحددة في المقرق (م) من المادة ١٦ من قانون مجلس الديلة ومن للشري المتراض المحددية المحددية المتحددية المتحددية المتحددية بالمتحددية بالمتحددية بالمتحددية بالمتحدد بالمتحددية المتحددة المهددية المتحددة المهددية المتحددة المهددية المتحددة المهددية المتحددية المتحددية المتحددية المتحددية المتحددية المتحددية المتحددية المتحددة المتحددية المتحددية المتحددية المتحددية المتحددية المتحددية المتحددة المت

411 (114)

إلى المادة 17 من القادون رقم 92 لمسنة 1977 بشأن مجلس. والتتريع دون فيرها بالقصل في المنازعات التني نتشا والتتريع دون فيرها بالقصل في المنازعات التني نتشا لين الورارات أو بين المساحة العاملة أو بين هذه الجهات بعضها البحص – المؤسسات العصحفية وملطاتها من دور المسحف والآلات ولمهزة الطباعة والتوزيع تعتبرت في حقيقتها مؤسسات غلصة تباشر نشاطها في نطاو لقانون الفاص – نتيجة ذلك . يقرح من اختصاص البعمية العمومية لقسمي المفتري والتشريع وقدا لحكم الفيرة (و) من المادة 17 من المقانون رقم 52 لسنة 1947 عرفا فيها - تطبيق .

(757) · YTA

11

خ اختصاص الجمعية العمومية نفسمى الفترى والتخريخ بنظر المنازعات النصوص عليها في البند (د) من المادة من عانون مجلس الدولة ترم ٧٤ اسنة ١٩٧٧ من عانون مجلس الدولة ترم ٧٤ اسنة ١٩٧٧ عليها في هذه الملازة وهي الوزارات والمسالح المامة والهيئات المامة والمؤسسات العامة والهيئات للملية أد بين عنده الجهات وبعضها البعض ... النزاع بين مصلحة الجمارات واحدى الهيئات الملائحة لا يشخرج مصلحة الجمارات واحدى الهيئات الملائحة لا يشخرج مصلحة اجتبية تشخية وابست من المجات المتصوص عليها في التص ساقد الإشارة ... الرئاك خبرج هذا التري والتخريح ... تلامعية المسمى والتخري والتخريح ... تلبية ... التصريح ... تلبية ...

رقي وقي المطملة المطملة

صاحب الصفة في طلب الراي •

★ المادة ٦٦/و من قانون مهلس الدولة الصادر بالقادون وقم كة لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية الفسيس المنتوى والتشريع بالمصل في المنازعات النبي تنشأ بين الجهات المحددة بدس المادة ٢٦/د من غانون تنشأ بين الجهات المحددة بدس المادة ٢٦/د من غانون طبح مجلس الدولة وذلك يراى مادم المجادية من المثل القانون على الجمعية العمومية من المثل القانون المؤرية خالية المحددة المؤرية بمصلحة الجمعية العمومية بكتاب من رئيس الادارة المؤرية بمصلحة الجمادك بيرسميد والمنطقة المحددة - المؤرية بمصلحة الجمادك بيرسميد والمنطقة المحددة - الشريقة - تعلمة قبول طلب عرض الذراح لاتعددم المريقة - تعلمة .

To (17)

الله 17/1 من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم 42 لسنة 1977 ... اختصاص اليمعية العدومية القسمى الفتوى والتغيرية بابداء الراى عى المسائل اللعواية والمستورية والتغيرية وغيرها من المسائل القانونية يكون بإمالتها من احد الأشخاص المسار اليهم مؤرد الإشخاص مع رئيس المجمورية أو رئيس الميشة التغيريعية أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة ... طلب إبداء إلى ورد من رئيس مجلس الدولة ... طلب إبداء والكياى الأفر ذلك عدم تمول طلب الرائ ورتيت تلديق ...

1.. 78

اللادة ١٩/١ من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ١٤ منه ١٩٧٢ منه المدومية المدومية المدومية المدومية القنوي والتخريع بابداء الرأي في المسائل الدولية والمستورية والتخريعية وغيرها من المسائل المقانونية يكون بالمالية، هن طريق العد الاشتضاما الذي مددهم النمن على سبيل المصحر وهم ` رئيس المجلس الشعب أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الوراداء أو رئيس مجلس الدولة دون غيرهم مطلب الرأي المقدم من رئيس الوحدة للمطية مغيرهم مظلب الرأي المقدم من يثير نفي مساة متطبيق .

Y1Y (11)

 اختصاص الجمعية العمومية المحمى الفتوى والتشريح
 بنظر المنازصات بين الجهات الادارية عو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة احساية الصقوق وعنى

والي والي المشملة المشملة

المنازعات .. يجب لقيول طلب النزاع ان يقدم الى الجمعية العمومية من مساهب المسفة غي التقاضي وبن يوجه الى من يمثل الجهة التي رجه اليها قانونا .. فالصفة شيط لقبول الدعوى وبدائلها من وسائل عماية العقوق _ طلب النزاع قدم من رئيس مجلس لدارة الهيئة للصرية العبامة لمشروعات المعرف وهو صاحب الصفة في تمثيلها قانونا طبقا لنص المادة (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٣ .. هذا الطلب وجه الى معامط الغربية بصفته المثل القانوني الوحيد للوحدة الملية لركز ومدينة كعر الزيات في حين أن المثل القابوني لهذه الوحدة هو ويُبِسها _ المثل القانوني لقرية مشلة هو رئيسها طبقا لنص المادة (٤) من قانون نظام الادارة المحليبة .. اذا لم يوجله طلب النزاع الى اصحباب الصلحة المذكورين واقتصر على توجيهه الى محافسة الغربيسة وهو غير ذي معقة في النزاع غاشر ذلك عدم قبول طلب النزاع _ تطبيق ٠

TOT (177)

الإ اختصاص الجمعية المعربية بنظر المنازعات بين جهتين أن اكثر من الجهات الفسار أليها في القسرة (د) من المادة ٢٦ من قامن مجلس الثولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ هو البديل عن استعمال النجوي كوسية المعلمية المعقوق وفقص الملازعات بين الجهات المتساد الليها ... يجب تقديم طلب عرض الفنزاع من مساحب المعلمة في التقافي طبقا للقانون وأن يوجه الى من يمثل الجهة الموجه اليها عانونا ... عرض الفزاع على المعمية المعربية عاريق طريق رئيس الادارة القانونية برئاسة المجمورية ... أثر ذلك علم قبول طلب عرض برئاسة المجمورية ... أثر ذلك علم قبول طلب عرض برئاسة المجمورية ... أثر ذلك علم قبول طلب عرض الفزاع المتعربية من غير ذي مسلة ... تطبيق ...

701 (FFF)

TAT . . (ATA)

★ يتعين أن يرد طلب إدراى الى الجمعية العمومية من البهة مساحية الاغتصاص في طلب الراى مهاب الـ الماس ذلك: البند (1) من المادة ١٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ السنة ١٩٧٢ ــ الطلب الوارد مباشرة من وكيل محافظ البنك المركزي هو طلب مقدم من غير مساحب المحقة ــ الأو ذلك: عدم قبول الطلب تطبيق .

رقم رقم القاعة المبقطة

★ المادة ١٦ المترة د من المنون مجلس الدولة ٤٧ لسة ٢٩٧٧ - تفتص الجمعية المعومية القسمي المتوى والتعربع بنظر المنارعات بين جهتين أو اكثر من الجهات المتسلر اليها بالنص - اختصاصها هو بدنيل عن استممال الدعوى كوسيال المصابة المقوق وفض المنازعات بين الجهات المضار اليها - يتحتم تغنيم طلب عرض المنزاع من صاحب الصفة في التقامي طبقا للقانون وأن يوجه ألى من يمثل المجهة الموجه اليها قانونا - أساس ذلك - المصلة شرط القبول الدعوى قانونا - أساس ذلك - المصلة شرط القبول الدعوى الدعوى المنازع من مائة عليه من مضافر من مفوض رئيس مصلحة الديارة - تطبيق.

(YoX) • YY

لا المادة ١٦/رد من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسسة ١٩٧٢ ـ المتصامس الجمعية المعومية بنظر المغازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات المشار اليها بالنص عو يعلى عن استعمال الدعوى كوسيلة لمصاية المطوق وقض المغازعات بين اليهات المشار اليها . يتحتم تقديم طلب عرض المنزاع من صاحب الصحفة غي التقاض طبقا للمناون وأن يوجه الى من يمثل الجهة التقاض طبقا للمان ناوجه اليها قانونا المباس تلك . للمسلة شرط المبرا الوجه اليها قانونا المباس تلك . للمسلة شرط المبرا المورى الربيلها من وسائل حماية المستوى . بطبيق - للدعوى الربيلها من وسائل حماية المستوى . بطبيق - للدعوى الربيلها من وسائل حماية المستوى . بطبيق - للدعوى الربيلها من وسائل حماية المستوى . بطبيق - للدعوى الربيلها من وسائل حماية المستوى . بطبيق - للدعوى الربيلها من وسائل حماية المستوى . بطبيق - للدعوى الربيلها من وسائل حماية المستوى . بطبيق - للدعوى الربيلها من وسائل حماية المستوى .

A16 (14-)

عدم جواز الاهالة للجمعية العمومية من المحاكم

إستقر اغتاء الهمعية على عدم مديان نمس المادة ١١٠ من قانون المرافعسات المدنية والتجارية رقم ١٣ ١٩٠٨ في مولجهتها - الساس ذلك : ان الاحالة لا تكون لا بين ممكنتين المعتبن لمجهة قضائية ولحدة أو لجهتين قضائيتين مستقلتين - الجمعية المعرمية كيست مصحكمة بالمدنى الذى عداد الشرح في المادة ١١٠ مرافعات - تقيمت.

(ب/٩٥) ۲۲۲

★ احالة مزاع الى الجمعية المعربية بمحكم ممكنة لا يلزم الجمعية العمومية بنظرة طبقا لنمس المادة ١١٠ مراهمات ـــ أساس ذلك ـــ ان الاطالة لا تكون الا بين ممكنتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أن لجهتين قضائيتين مستقلتين ـــ الجمعية المعربية ايست حصكة بالمفتن الذي عناء المضرع عن المادة ١٩٠ من قانون المراهمات رقم رقم القاعدة المبقعة

رأى الجمعية في المنازعات ملزم للجانبين

راى الجمعية العمومية في النازعات التي تنظابين الجهات الادارية وفقا لنص الليند (د) من المادة (١٦) من المادة (١٦) من من المادة (١٦) من من المادة مراحاً المعادي المادة المادة المعرب ١٩٧١ يسب المهانين – الجمعية سبق لها أن المنازع - الم تقدم الجهة طالبية اعادة النحرمية حدد فصلها في المنزع – الار نلك - طلب النازع مجددا لا يعدو أن يكون الحل اعادة نظر أيه النزاع مجددا لا يعدو أن يكون الحل اعادة نظر أيه في الرأى المازم المعادر في النزاع المبابقة المعمل فيه – في الرأى المازم المعادر في النزاع المبابقة المعمل فيه – تطبيق .

¥1 · ; (ψ/Υε)

(YEY)

عدم جوان ابداء الرائ في أمر مطروح على . . . التضاء *

 ثیرت آن ایدام الرای فی الموضیح مالمورض علی الجمعیة العمومیة له صلة وثیقة ینزاع معروض علی التضاء ... عدم ملامه ابداه الرای غی امر معروض علی التضاء ... تطبیق "

محاسبة مكومية -

شرط التعامل مع بنوك القطاع العام

إلى البيات الادارية ومنها الماعظات تجرى عملياتها المالية من طريق البناء الركزى المحرى – تلنزم الا تتمامل مع بنوك القطاع العام ألا بالذي من البناء الزكرى وبعد موافقة وزارة المالم ألا بالذي من البناء المكتبية لمسالح خلك ذلك – مجلس خدمات النطقة المستاعية المترى الاستخدية محافظة الاستخدية محمرى على العمليات المالية التي يجوريها قواعد الماسية المكرمية – أذا ثبت أن الميلة المودي بالحد بنوك القطاع العام هو في مطيقة مصديلة الأموال التي قام العاملين بالشركات المستاعية بسدادها الني المهلس من الامرائ التي المسالمية المناعجة بسدادها الني المهلس من الامرائ التي معرفت لهم بالفعل من شركاتهم أو من الامروض التي معرفت لهم بالفعل من شركاتهم أو من القروض التي المناعجة التي المناعجة المناصرة المناعجة المناطقة التي المهلس من الامراض التي المناعجة بسدادها الني المهلس من الامراض التي المناعجة المناعة من الامراض التي المناعجة بسدادها الني المهلس من شركاتهم أو من القروض المناعة بعدادها الني المهلس من شركاتهم أو من القروض التي المناعة المهلس من شركاتهم أو من القروض المناعة المهلس من شركاتهم أو من القروض المناعة المهلس من شركاتهم أو من القروض المهلس المه

A. وإقم القاعدة

التي حصلوا عليها بالذمل بصفة شخصية بهدف ان يتولى المجلس نيابة عنهم استكمال بنباء الوحدات السكتية المقصصة لهم غلا يقضم هذا الابداع لقواعد الماسبة الحكرمية _ تطبيق (١) •

(410)

ممال تمارية ومنتاعية ...

راجع : ترخيص (٢)

محاماة _

راجم أيضا : ادارات قانونية بالمؤسسات العامة وألهيئات العامة (٥١) *

 لفظ ء الدعوى ، الوارد بالمادة ٦٦ من قانون المحاماة باعتبارها وسميلة للمصول على حماية الحق او المركر القانوني لرافعها ودفع أي اعتداه يقع عليهما جاء عاما هون تحديد مطلقا تقييد ينصرف الي اي ادعاء يتم مباشرته بتصد المصول على ثلك الحماية سواء المام القضاء أو المجالس أو اللجبان التي ناط يها القانون سلطة الفصل في المنازعات التي تعرض عليها ، - اثر ذلك : يمتنع على العاملين السابقين بمصلحة الضرائب الذين امتهنوا الماماة مياشرة اية دعوى ضد تلك المسلمة خلال الثلاث السنوات التالية لانهاء علاقتهم بها وذلك صواء أمام القنساء أو أمام لجان غض المنازعات الضريبية لتوافر عنة المكم مي الحالتين _ تطبيق •

(440) 111

ممكمة ادارية عليا ــ

تشكيلها

 عضو النيابة الادارية يمثل سلطة الادعاء في تشكيل للحاكم التأنيبية يهنف العمل على حسن سير الدعوى التاديبية وايضاح جوانبها بواسطة الجهة التي تولت فعصها وتعقيقها ... هذه المكمة غير متوفرة بالنسبة للمحكمة الادارية للعليا باعتبارها مصكمة تعقيب على المكام المماكم التاليبية غهى تزن العسكم بميزان ،

رقم رقم القامدة المعقمة

القانون وزنا مناطه استظهار ما الذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التير تصمه فتلفيه شم تنزل حكم القانون مي الدعوى غير مقيدة في ذلك يأسباب الطعن او طلبات الخمس مماشرة النهاية الادارية لاجراءات الطعن أمام المعكمة الادارية العليا لا يعنى أن تكون النيابة ضمن تشكيل هذه المجكمة _ دور النباية الادارية في هذا الشان بماثل دور معامي الدولة في مباشرته الطعون التي تكون الدولة طوفا فيها _ الشرع عندما نص في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٩ على أن يباش الطعن أمام المسكمة الادارية العليا احد اعضاء النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل لم يقصد أن عضو النبابة الإدارية قد أصبح ضمن تشكيل المكمة بل يعنى اقط تحديد مستوى وظيفة من بناش الطعن أمامها كما هو الجال بالنسبة لتجديد وطيقة مجامى الدولة الذي يباشر الطعن أمام المكمة المنكورة - تطبيق ٠

1777 (141)

محكمة تابسية ــ

راجع : عامل بالقسطاع العبام « توزيع الاختصاص بين المحاكم التأسيسة (٢٦٨/ج) -

مغايرات عامة -

تحديد اقدمية الضباط المتقولين للمفابرات

★ اجاز المشرع النقل الي جهاز المفادرات العامة بشروط مددها – استثره المشرع ترافر هذه الشروط في النقول – تضمنت المادة (٢٨) النكرية احكاما متكاملة ومعيارا منصبط الاتمام هذا النقل حيث يتم الي الفئة العاملة عند نقله دون تعويل على الدرجة أو الزينة المسكرية السابقة عليها في القوات المسلحة – تصحد القسية المنقول الي المفادرات المسلحة – تصحد القسية شغله رئيته العسكرية الأصلية وقت نقله فياتي سابقا على كل من شغل الرطيقة المعادلة المنقول اليها في تاريخ لاحق على التاريخ مساف الذكر ويكون لاحقا عن خليه على التاريخ ساف الذكر ويكون لاحقا عن خلها ما تضمنه نصى المادة المذكرية من أصحكام الالتزام بما تضمنه نصى المادة المذكرية من أصحكام الالتزام بما تضمنه نصى المادة المذكرية من أصحكام رقم رقم القاعدة الصفحة

> وعدم الخروج عليها باستعارة اي احكام أخرى من نشم مختلفة _ اساس ذلك _ ان الخادة ٣٨ المشار اليها لم يلمقها اي قصور أو نقص يستلزم استكمال احكامها _ باحكام أخرى من فانون أخر _ تطبيق :

17A . (49) . . AFI

مراقعيان ــ

راجع أيضا : تحكيم (٢٦٩) بعوي و الحكم في الدعوى » (٤٨) ومجلس الدولة « عدم سريان نصى المسادة (١١٠) في مواجهة الجمعيسة العمومية لقسمي الفتوى والتشريع » (١٥٠) و (٢٥١) ب) •

مسئولية ـ

اركان السئولية التقصيرية

- الله السنواية التقسيية على اركان تلاثة مي الفطا والضرر وعلالة السببية بينهما وأن المسئولية التبيئية تقترض خطأ من جانب من له مكتبة السيطرة على الفيء ولم يلتزم بصراسته حيث يلتزم يتبويض المغيد معا يلحقه من ضرر بحسيب الشيء الفاضع لمحراسته لا يعطيه من هذا الالتزام الا النبات أن الفرر وقع يسبب اجتبي رغم ما يلك من عساية للا الذا تصديف كل منهم في التعويض كانوا متسامتين في تعويض كانوا متسامتين في تعويض الضرر بثوة المقانون ويصق ان وقع عليه الضرر أن يرجع عليهم مجتمعين أو متفرين بكامل التحويض دون يرجع عليهم مجتمعين أو متفرين بكامل التحويض دون المدر أن المدر ان المدم التحويض دون المدر ان المدم التحويض دون المدر مصته في التحويض دون الباتين بقدر حصته في التحويض حال كل من المدين عدد الباتين بقدر حصته في التحويض حال كل من التحويض حال عليه المعانون كان منهم التحديض حال كل من التحويض حال كل من التحديث والتحديث التحديث والتحديث و
- # تقرم المسئولية التقسيرية على أركان ثاثثة مى الفطة
 والغمر وعلاقة السببية بينهما _ يكفى لمسئولية المتبرع
 عن الأغمرار التى يحدثها تابعه بعمله غير الشرح
 ان يثبت وقرع العمل غير المتروع من التابع التناه
 قيامه بعمام وظيفته أن يسببها _ تقرم رابطة التبعة
 قذا كان للمتبوع سلحة فعلية في توجيه التاج

4.4 (41)

رام رام القاهدة المطمة

(A1)

ورقابته على حالة تعدد المسئولين عن القعل الضار يعتبرون متضامنين في التزامهم بتعويض العمرر ريجوز للدائن المسرور أن يرجاح عليهم بالتعويض مجتعين أو معاردين - تعليق "

شرط الوجود القانوني لمبدر الضري (١٠٩) ٢٢٩

الا يسوغ الزام الجهة بالتمويض عن آمرار الأمادت مي الا يسوغ الجها رجود قانوني حيث انها انشئت بعد وقوع الجادت مما يتمين معه رفض المطالبة الموجهة البها ــ تطبيق *

مصاريف ادارية --

مناط استحقاقها

بلا تادة رقم ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في سأن تأجهر ربيع الاماكن وتنظيم المعلقة بين المؤجر والستاهر والمادة الأولى خن شرار رئيس مجاس الوزراء رقام ١١٠ لسنه ١٩٧٨ بشان قواعب وشروط تمليك المساكن الشعبية والاقتصادية والتوسيطة التي اقامتها الماقطات الى مستجريها والمادة رقم ١١٧ من اللائمة المالية للميزامية والمسلبات - المشرع ناط يرئيس مجلس الرزراء وصبم قواعت وشروط تصليك انساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة الثى أقامتها المحافظات الى مستأجريها وذلك بالنسبة للوحدات التي تم شقلها قبل العمل بهذا الكانون في ١٩٧٧/٩/٩ ... مندر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسينةً ١٩٧٨ وتداول قواعد تدليك المساكن المشار البهما سواء التي شفلت قبل ٩/٩/١٩٧٧ أو التي يتم شفلها بعد هدا التاريح وتصمن الجدول الثاني المرفق بالقرار للنكور أن للمانظات تقرم بتحديد ثمن بيع الوهدات السكنية الاقتصادية على اساس تكلفة ألباني درن حساب ثيمة الأرض ويتجعل المشترون لهما يرسموم ومصاريف تسجيل عقود البيع بمصلحة الشهر العقارئ ـ لم يتضمن القرار المنكور تحميل المسترين بأي مبالغ المرى خلاف ما فكر - عدم جواز الاستناد الى نص المادة ١١٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات

رقم رقم القاعدة المسقطة

(T10)

1.5

400

بان تكلفه المبانى الفعلية تتمعل ما يسمى د بمصاريف ادارية » تحسب بنسبة " (من قيمة المبانى – اساس خلك . أن تلك المصاريف ليس لها مدلول مصدد او مناصر المباتة تندرج – في جميع الأهوال – فممن المتكلفة اللعاباني فضلا عن ان نعى المادة ١٧ ه المشار اليه لا علاقه له بقواعد تعليك المساكن الشار اليها – تطبيق .

معساش ــ

القانون رقم 53 اسنة ١٩٦٧ المدل بالقانون رقم ٤١ لمسنة ١٩٧٠ بشان تقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة العمليات الحربية

لوثيس الجمهورية بقرار منه ترتيب معاشات عي
حالات المُسائر التي تقع على انفس (ولجاة حـ فقد حـ
عجز) والحله بناء على اقتراح وزير المُسْون الاجتماعية
- الواقحة المبررة لمصرف المحاش تترافر بتحقق الواة أو الحقف أو للمجز حصد قتوير المسائل يكون مصرفه المثيارا من تاريخ الوفاة أو الفضد أو العجز - تطبيق .

(11)

العهد القومي للقياس والمايرة _

اعضاء هيئة البحرث ... الرتب

★ أوجب المشرع عن تانون نظام العاملين المنيين بالدولة اعمال المكاسم على العاملين النين تغطم شعون توطفع قوانين أو قرارات غامسة غيضا لم يود بشائه نمن غي هذه القوانين والقرارات ويما لا يتنارض مع أحكام هذه القوانين والقرارات مقانون تنظيم المحامسا المسابرة المسابدة المحام هيئة التحريس علام يتقمعن نصا ينظم منح عضو هيئة التدريس علام المنطقة بعد وصول لجود الى الحد الاقتمى على خالات النمن المرارد بقانون نظام العاملين الدنيين بالدولة من اللادة (١٤) مكررا سالقة التكر قض بان منه العلاقة التكر قض بان منه العلاقة التكر قض بان منه العلاقة التكر قش بان منه العلاقة التكر قرائل الحد الاقمى

TAT

(188)

رقم رقم القاعدة المعقمة

المسموح به وقا المقوانين العيول بها وليس وقط المهذا القانون (اي قانون الصاملين الدنيين بالمولة وحده) - المترع يكون بنلك قد قصد حضا اللي أن الانصادة من هذا اللحمة لا تقتصر على الحاصلين الفاضعين (حكام هذا القانون بل تعد ايضا اللي غيرهم ممن تسري عليهم أحكامه فيصا لام يرد في حتابه نس بالقوانين والقرارات المنظمة للمنونين ما تعلين حكم المالدة (ا) مكرد من تقنون خام العالمين المنيين بالدولة على اعضام المعالين المنيين بالدولة على اعضاد مينا المحامد المورد بالمهد القومي المعاردة الماملين المنابع المعاردة الماملين المنابع المعاردة الماملين المنابع المتاملين المنابع المتاملين المنابع المتاملين ا

ملكسة ...

تملك غير الصريين للمفارات

إلا المادة الاولى من القانون رقم 14 لسنة 1971 يتنظيم المثلث غير المعربين للمقارات الينية والاراض الفقت.
- يحظر على غير المعربين سوراء اكلبوا اشفاسا المطبوعيين أم اعتباريين اكتساب علكية المقارات المبنية أيا أن الاراض الفقياء في جمهورية مصر العربية أيا المطل التصرفات التي تم شهرها قبل العمل بالمقانين المسلم المثل اليه في خلات مالات من () أذا كان التصرف مبنى أن قدم بشأن طلب شهر التي مأمورية الشسيم المقارى قبل 1971/1974 م (7) إذا كان التصرف سبق أن أقديت بشأنه دعري صحيحة تصاقد المأم سبق أن أقديت بشأنه دعري صحيحة تصاقد المأم بناء قبل المياد المشار اليه .

القاعدة القانرنية الجديدة لا تسرى باشر رجعى على الوقائع أو الراكز الفانرنية التي تقع أو تتم قبل نفاذها الا بنص عربع يقرر الأشر الرجعي ... تطبيق •

£79 (109)

میعاد تنظیمی ...

راجع : ضريبة جمركية و الاعفاء منها ع(٤٦)

رقم رقم القاعدة المطمد

موظف ۔۔

راجع ايضا : تأمين اجتماعي (٥٥) و (٥٨) . وخبير ومنني (٣٦) وعامل بالقطاع العام « تحديد سن الحامل ، (٣٦١) وقرار الداري « سحيه » (٣١٦) ،

التعيين (ص ١٣٠) ، مؤهل دراسي (ص ١٣٠) ، المتعيين (ص ١٣٠) ، مدة حدمه سابقه (١٣٠) ، مدة حدمه سابقه (ص ١٤٠) ، لجان شئون المعلمين والتقارير القلمية (ص ١٥٠) ، الترقية (ص ١٥٠) ، الترقية (ص ١٥٠) ، المتابقة (ص ١٥٠) ، الاجازات (ص ١٥٠) ، الحازات (ص ١٥٠) ، الحازات (ص ١٥٠) ، المتابين (ص ١٥٠) ، التاديب (ص ١٥٠) ، التاديب (ص ١٦١) ، التاديب (ص ١٦١) ، التاديب (ص ١٦١) ، الناديب (ص ١٦١) ، الناديب (ص ١٦١) ،

۱ ــ التعيين

شرط السن

الفالون رفع ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظام العاملين للسيين بالدولة المدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ ــ المشرع عاط بكل من الوجدات الخاضعة الأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الشار اليه وضع جدول للوظائف بأن يردق به بطاقات وصف مختلف وظائف الوحدة على ضوء المعايير التى يصمها رئيس الجهار المركرى للتنطيم والادارة .. اشترط القانون المذكور غيمن يشغل الوظيف أن يكون مستوفيا لاشتراطات شللها على النمو الوارد بيطاقات الوصف والا يقبل سن العامل من ست عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة الى الماش بسن الستين ـ التعيين في الوظائف العامة هو من الملاءمات التي تسنقل جهة الادارة في وزنها وتترخص في تقديرها حسيما تراه متفقا والممالح العام ومجققا ال تتغياه من كفالة حسن سير العمل في المرفق الدى تقوم عليه ، ولا معقب عليها في هذا الصدد ... شرط ذلك ان يبدأ قرارها من عيب اساءة استعمال السلطة وان ينامي عن دائرة الانمراف وذلك ما لم يقيدها القانون بنص خاص .. متى تحرث جهة الادارة أن من يتوافر فيه الواصفات والقدمات التي تتطلبها اعمال وظائف المحموعة المرغية ينبغى الايزيد سنه عند التعيين على

رقم رام المعيد المست

*3 سنة والا يقل من ٢٠ سنة وان هذه السن يحميها (الانس والالسي نتقق وطبيعة اعمال نلك البرطائم كما تمع في نطق المحدد القرية قانوبا وانه لهيس في نلك الشرط ما يجافي احتكام ذلك القانون بو يخالف القواحد التملك بالنظام العام قانه يعتبر شرطا مشروعا بما لا وجه للنص عليه بالبيطلان ولا تثريب على جهة الادارة في في تقريرها لملك الشرط ساماس نلك انها قد تفيت به وجه المسلمة العامة وانه قد جاء في صورة عامه مجردة ينطيق على الكافة ولم يصدر بصدد حالة فرية بعينها سنطيق .

717 (Y1A)

التعبين في غير الني الدرجات

إلى يشرط قضاء (ارتسحين التعيين في عير ادى المروات الد بينية في وظيء من الدرجة الالني مباشرة الانتيان المراحة الانتيان المراحة الراء التعيين المراحة من حارج الوحدة في عير الذي الدرجات أن يتم ذلك في ماس المجموعة الذي كان ينتبي اليها اكتفاء باستيعانه ادة الخبرة العملية المتطلبة لتمثل الوطيفة المراحج فها – له أن يستقط بالأجر الذي كان يتقلضاء عي وظيفته المسابقة أدا كان يزيد على بداية الأجراء المراحج في وان تكون عليه المهابية والأولية المهاب عليه المراحة الموارز نهايته وأن تكون عليه المراحة الإيجازز نهايته وأن تكون عليه المراحة وان تكون عليه المراحة على وان تكون مدة خدمة متصلة حتاييق .

(13)

(EY)

111

- إلا المادة (١٥) من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ أجال الجار المدرع العاملين داخل الوحدة أن خارجها التعيين على غير خبر الدرجات بعراعاة الشروط المقررة قانونا ومضاحة غيرة عملية لا تقل عن مجموع المحد المبينية الملارم قضاؤها في وظائف العرجات الادني ميلائرة التعيين المناه في غير المني العرجات بوصدة أضرى أو في نفس في غير المني العرجات بوصدة أضرى أو في نفس الوحدة على مجموعة نوعية مختلفة لا الزام فيه بتوانى الشعرة المناسبة الكلية في مهال عمل الوطيقة التي يعين عليها المملية الكلية في مهال عمل الوطيقة التي يعين عليها _ شرطة قضاء المدة المبينة يكون في مهال الترقية لنص _ شرطة (١٤) لللذة (٢٦) من المقانون المكتورة حميال المكتورة حميال المكتورة حميال المكتورة حميال المكتورة المتحدد حميات المكتورة المناسبة المكتورة من المكتورة المكتورة من المكتورة المكتورة من المكتورة المكتورة من المكتورة المكتورة حميال المكتورة المكتورة من المكتورة المكتورة حميال المكتورة المكتورة من المكتورة المكتورة على من المكتورة المكتورة المكتورة من المكتورة المكتورة من المكتورة المكتورة من المكتورة المكتورة المكتورة المكتورة من المكتورة المك
- چ اجاز الشرع في الخادة (١٥) من الخادي الطام الماملين المنيين بالدولة وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للعاملين من داخل الوحدة او خارجها التميين في غير ادني درجات وظائد

رقم رقم القاعدة المسلمة

الجنوعات النوعية بالوحسند عق أن براهي- الشروط المقررة لذلك بالمادة المنكورة وقرار لجنة شئون الخدمة للدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ومتها ضرورة تواقر عدة خبرة عملية للمرسم للتعيين لا تقل عن مجموع الدد البينية اللارم قضاؤها عي وظأشف الدرجات الادني من الوظيفة المرشم لها وهي المجموعة النوعية التي تنتمي اليها تلك الوظائف _ استقر اغتاء الجمعية العموميه غى هذا الشان على ان نظام التعيين غي غير ابني الدرجات لا يغلطب العاملين في نص المعوعة النوعيه التي توجد بها وظيفة شاغرة في عير ادمى الدرجات حتى واو توافرات في الرشع لشغلها من بيبهم عدة الشبرة العملية ساللة النكر بحسبان ان شعل عولاء الماملين للوطائف الأعلى في ذات المموعة النوعية (بصفة دائمة) لا يكون الا عن طريق الترقية من الوظيفة الادنى في الدرجة مباشرة ... أساس ذلك : نص النادة (٣٦) من قانون نظام العاملين المنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ تطبيق ٠

770 (77)

اعادة التعيين ـ المادة ٢٥ مكررا

🖈 تسهيعها عن المترع للعاملين الذين يحصهاون على مؤهلات أعلى اثناء الشيعة أجاز في الْفَقْرَة الأولى بالمادة (٢٥) مكروا من قانون العماملين الدنيين بالدوله تعيينهم لمى الوظائف الخالية بذات الوحدة التي يعملون بها متى كانت هده المؤهلات لازمة لشخلها وتواغرت غيهم باقى الشروط المتطلبة للتعيين وذلك مع استثنائهم من شرط الإعلان الضارجي عن الوظائب الشاغرة في حسيفتين يوميتين على الاقل فيكتفى بالنسية لهم باعلان داغل الوحدة ... كذلك اعضاؤهم من شرط الامتحان المقرر لشيفل الوظائف التي تري السلطة المفتصة ان يكون التعيين فيها بعد اجتياز اعتجان يعقد لهذا الغرض _ اثر ذلك . أن حكم الفقرة الأولى من المادة (٢٥) مكررا بشروطه واوضاعه الخاصة يخاطب العاملين المنتمين لنفس الوحدة النين يمصلون على مؤهل أعلى اثناء الخدمة .. هذا المكم يقتصر عليهم وبالتالى لا يجوز أن يتقدم لشغل وظيفة خالية بالرحدة اعلن عنها داخليا احد العاملين من خارجها حتى ولو كان من العاصلين على مؤهل اعلى اثداء

YAE

رقم رقم القاعدة المبقحة

(1:0)

الخدمة غي وحدته لمخالفة ذلك لصريح نص الغفرة الأولى من المادة (٢٠) مكررا سالفة الذكر _ تطبيق ٠

المادة ٧٠ من قانون العاملين العنيين باللولة وقع ٧٠ اسعة ١٩٧٨ من قانون العاملين العنيين باللولة وقع ٧٠ اسعة العاملين أن يحصل العمامل عند تصيينه على بداية الأجر المقرد لدوجة الوطبقة المبين عليها ما استثناءا الحسل الحسل المسامل اللدي وساد تحمينه في وطبيقة من مبعرجة أخرى في نقل درجت أن مي درجة أخرى بالأجر الذي كان يتقاهماه مي وظيفته السابقة ادا كان أجره في الوطبقة السابقة ادا كان أخرى مدة الإحداد منها الإحداد الخدمة متصلة جميد لا يقطع اتسابها أي فاصل زمني أي كان حديد الماداة المالية المادا لهم الوطبقة المبيدة على الوطبقة المبيدة على الماسان بداية مربوط الدرجة المادي المبين طبها مناسين عداية مربوط الدرجة المبين عليها مناسية على المناسقة المبين عليها مناسية على المناسقة المبينة المبين عليها مناسية على المبينا المبين عليها مناسية على المبينا مناسية مربوط الدرجة المبين عليها مناسية على المبين عليها مناسية على المبين عليها مناسية على المبين عليها مناسية على المبينا المبينا مناسها المبينا المبينا مناسية المبينا ال

(F·Y) YF•

التكليف كأداء استثنائية للثعيين

★ القاسون رقم ٢٩ لسعة ١٩٧٤ عي شان تكليف الأطباء - التكليف عن الجهات الادارية بتم بقرار عن ورير الصحه دون عيره بداء على طلب الجهة الادارية صاحبة السنن ويداء على توصيات اللهنة المشكلة عي وزارة المحجة لهذا العرش - متى تم التكليف فان نقل الطبيب غيما بين الجهات الادارية يكون بقرار من وزير الصحة باعتباره الملطة المختصة بالتعبين في ضوء توصيأت اللجنة المسار اليها _ النقل في هذه المالة لا يعدر أن يكون تعديلا في التكليف الذي يدخل في سلطة ورين المنحة وحدد _ لا وجه للقول بأن الماقط هر السلطة المنتصة بنقل الأطياء المكلفين بين الوحدات الملية _ اساس ذلك _ قدر المشرع اسدار قرارات التكليف على سلطة وأحدة بدلا من تعدد هذه السلطات يتعدد الجهات التي تستضيم هؤلاء الكلفين ـ ما أشترطته المادة ٤٣ من اللائمة التنفيذية المانون العاملين الدنيين بالدولة رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ من موافقة لجنتى شئون العاملين في الجهة المنقول اليها. والجهة المتقول منها لا يلزم في هذه المسالة .. المناس

رقم رقم القاعدة المسلمة

(XEA)

795

ذلك _ مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى احكام الملانون العمام الا فيما فات الملانون الخاص من احكام ويما لا يتمارض مع طبيعته والفرض منه .. تطبيق *

قراعد الجمع بين أكثر من وظيفة

★ لا يجوز تطييق قرار رئيس الوزداء المذكور غي طن المصل ياحكام القانونين رقس ٤٧ ، ٨٥ اسنة ١٩٧٨ المشار الهيما – اساس ذلك – أن المشرع هي هدين القانونين قد رضم تنظيما جديدا للمسائل التي تضميها قرار رئيس الوزداء ويؤدن بالمثالي قد الأمي التنظيم السابق با مع مسلم من أن التشريع اللاحق يسم التشريع السابق فيما يتمارض بينهما وأن التشريع الإعلى يقدم عنى التشريع الاضي منه – تطبيق -

'YF- (A1)

٢ ــ مؤهل دراسي

تقييم المؤهلات التي تمنعها الدارس الوطنية

پنمین استدرار العمل بافزهل الذي تصنعه الدارس والماهد اللهفنية اذا كان قد سبق تقییمه تغییما علمیا طبقا لفرانین التسروات واللوائم المفقد لها مع ترتیب الاثر المعلق بتحدید الدرجة المالیة المستمقة لمملة مذه المؤهلات اذا كان هذا المقیم لا یتصارض مع امكام الفافرین رقم ۷۶ استة ۱۹۷۸ - تطبیق:

۲۰۲ (۲۰)

معادلة بعض الشهادات والمؤهلات العلمية

★ قرار وزير التعليم رقم ١٥٠ بتـاريخ م/١٨٩٧م بمعاملة بعض الشهادات والمؤالات العليمة تقدى بان الشهادات والمؤالات العليمة تقدى بان الفنون المجمئة بالقاهرة والاسكندرية والفنون التخبيقية والترجيعة المغنية لمغلورجيعا خلال تبعيتها للمرادرات المختصة بالتعليم متعتبر معادلة لدرجة البكالوريوس التي تنتمها جامعة علوان في التقصيمات المناظرة التي تنتمها جامعة علوان في التقصيمات المناظرة التي تنتم المؤلمة المؤلمة المؤلمة المؤلمة المؤلمة المؤلمة المؤلمة عند القدر لرجلة المجسيد قبل الحصول على درجة الديام بالتقويق المؤلمة تنمى عليه المواتلة الداخلية لمؤمة الكامات على درجة الديام بالتقويق المؤلمة تنمى عليه المواتلة الداخلية لمؤمة الكامات عليه المؤلمة على الداخلية لمؤمة الكامات عليه عليه المؤلمة الداخلية لمؤمة الكامات حقيقة .

(IAI)

FAR

رقم ر**قم** القامدة المساحدة

دبلوم معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية

🖈 مرسوم ٦ (عسطس سنة ١٩٥٧ الخاص بتعيين الؤهلات التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف بعد أن أشار الى للبرجات الجامعية التي تعنعها الجامعات المعريه والتي تعد مؤهلات عاليه ونص على صلاحيه حامليها للتعيين عى وطائف الكادر الادارى والعني والعبائى اورد بعض المؤهلات والشهادات الأخسري وعمي بمبلاحية اسحابها للتقدم للترشيح لهده الوظائف _ عن هذه الشهادات شهادة معهد التدبير المنزلي والفنون الطرزية مع اجازة التعريس - الشهدادات البراسية لا تعد كقاعدة عامة مؤهلات عالية الا ادا كانت واردة ضمن الشهادات القررة قانونا في هدا الشان وكان مباحبها قد حصل عليها بعد حصبوله على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الضاص) (المثابوية العامة حاليا) ويعد أن يقضى في أحدى الكليات الجامعية أو عي معهد عال معادل لها أريع سنوات دراسية كاملة على الاقل - اساس ذلك ، المادة (٣) من القانون رقم ٧٩ -لسنة ١٩٥٧ يقعـديل بعص احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا يكفى ان يعتي الطالب بعد المصول على شهادة الدراسة الثانوية عدة مجموعات من السنوات الدراسية شتهي كل مجموعة منها. بالحصول على مؤهل معين للقول بأن هذه المؤهلات مجتمعة تعد مؤهلا عالميا واحدا _ معهد الثدبير المنرلى والفنون الطرزية يشتمل على قسمين احدهما للتدبير المنزلى والأخر للفنون للطرزيه ومدة الدراسية لمكل قسم ثلاث سيوات تحصيل الطالبية الناجمة في نهايتها على ديلوم في التدبير المنزلي أو الفنون الطرزية - لن ترغب في الاشتقال بمهشة التدريس أن تتابع الدراسة بعب ذلك لدة سنة للحصول على اجازة تدريس التعبير المنزلي أو الفنون الطرزية _ اثر ذلك يخرح دبلوم معهد التدبير المزلى والفنون الطرزية من عداد المؤهلات العليا بحسبان أن المصول عليه يتم بعد دراسة عدتها ثلاث سنوات بعد شهادة الثانوية العامة ... المصول على اجازة التدريس لا يعدو أن يكون تاهيلا لمارسة مهنة معينة وبالتألى فان الانتظام في الدراسة التأميلية لا يدخلها في نطاق

رقم رقم القاعدة المطحة

> التتابع العلمي للمواد الدراسية السابق الاشارة اليها ما قرره مرسوم ١ أغسطس ١٩٥٣ من ان الؤمل المذكور مع الاجازة يصلح المتعين في وطائف الكادرين الفني العالي والاداري يتتجمر على تجديد الدرجب المفقية المقررة للمؤهل دون أن ينصرف الى تقييمه من اللحقة العلمية علمية

**1 (11*).

٣ ــ الرتب

الملارة الاجتماعية

- إلا قرر المشرع منع علاوة أوضاعية للمضاطيين بأحسكم القانون رقم ١١٨ لمسخة ١٨٨١ بمراحاة الحسالة الإجتماعية للمامل وما بهاجوب من نطقات بعد الزواج وإعالة الأولاد _ يتم تعديل هذه العلاوة تبسا لنفير المحالة الاجتماعية للعامل _ تصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشهر الثالى تتغير عده المحالة مناط صرف علاوة الزواج هو قيام وابطة الزوجية _ الأرملة لا تستجع علوة زواج لتخلف مناط المنة عنها بوفاة زوجها وأن كانت تستحق علاوة أعانة الأولاد عند انتقال امالتهم اليها أذ لا ارتباط بين العلاوتين _ تطبيق .
- اليراث عو انتقال المال من دمة شخص توفي الي دم شخص هي أو اكثر تعتبر الشريعة الاسلاميسة والمقانون الوشعمي المعرى شخصية الوارث مستقلة تماما عن شخصية الورث إذا كانت اعوال التركة تنتقل الي الوارث بجورد موت عورثه الا أنها تكن اعتمال الدين ينحصر ضمان عزاد الدائنين في تلك الاموال الدين في تلك الاموال الدينة على أموال الوارث الفاصدة عتى ولو كانت أموال التركة تتكلى للوفاء بيبينهم عتى ولو كانت أموال التركة تتكلى للوفاء بيبينهم قرر المشرع في المائنين ١٩٠٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ١٩٠٧ استة ١٩٧٥ من قانون التأمين العامل المؤمنة المعرف منصوبة عند وناة المعامل المؤمن عليه تصادل إحر ثلاثة أشهر مصحوبة على الساس الإجر القرر عن شهر الوفاة وهي تستمن على أساس الإجر القرر عن شهر الوفاة وهي تستمن المناط قبل وفاتة فاذا لم يصحد الصدال المن عددهم العامل المائن المن مستمنة المائن الم

1717 (17)

رقم رقم الكلفظ المستحد

> للكتر سنتيجة نلك . أن منحة الوقاة لا تدر بالنمة المالية للعامل المتوفى ولا تحد جزءا من تركته أذ أتها تستحق مباشرة للمستفيدين منها وتعد مالا خاصا بهم سه اثر نلك : أنه لا يجوز اجرام خصم أو ترقيع حجز على تلك المنحة لاستيفاء ديين العامل المتوفى كالمطرقة الاجتماعية التي صرفت بدين وجه حق ب تطبيق "

YAY . (1/1-0)

فرر المترع بالمادة (١٥) من قانون نطام الماملين الدنيون بالدولة رقم /3 استة /١٧٨ استمقاق العامل الدنيون بالدولة رقم /3 استة /١٧٨ استمقاق العامل الاستيادية مقابلا نقيا عن هذا الرسيد يساوى أجرد الاسامى الذي كان يقلصاء عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يهاوز أجر ثلالة أشهر المصمول على المقابل النادى المذكور حق مقرر المسامل نقسه معلق على شرط والقب هو انتهاء خدمته مع ترافر رصيد من اجرازته الاعتبادية المعلى المالية متى تمقق المفرط الواقد ويبنرك مي تركد أو انتهت خدمته بالوفاة التر ذلك انه لا يهجر خسم قيمة العلارة الاجتباعية التي مرفت بدون وجه عن للمال وللذي رامديد بنون وجه عن للمال وللذي المالية المقابل المتلادى لرمديد بنون وجه عن للمال ولائل من المقابل التقدى لرمديد

TAY (~/1-0)

خ نرر الشرع بمقتضي القانون رقم ۱۹۲۲ لسنة ۱۹۹۲ مراقع ملارة اجتماعية المعاطين بالمولة والقطاع العام حطر المعاطين بالمولة والقطاع العام حطر المشرع المجمع بين عدد العلاوة والقطاع المدرع بمقتضي القانون رقم ۱۹۲۱ لسنة تعرها اربعة جنيهات الاحماد المائة تعرها اربعة جنيهات الاحماد المائترية بمقتض القانون الأخير تماثل تلك المئترية بمقتض القانون الأول عن حيث فيتها والهدام من تقريرها حتيجة ذلك عدم جواز الجمع بين المداوية المحام بين المعارفة المحام بين المحام بين المحام بين تطبيق المائت حيث المداوية المحام بين المحام بين

171 (17)

العلارة التشجيعية - مناط استحقاقها

خ المادة ٥٢ من تانون نظام العماماين التغيين بالدولة
 السادر بالقانون رقم ٤٧ أمسنة ١٩٧٨ ما الشرع
 اجاز بشروط خاصة حددها منح علارة تشجيعية للعامل

رقم وقع القاعدة الصعحة

> تعادل العلاوة الدورية المقررة وقسى صراحة يمنع هنيه العلاوة للعامل ولو تجاوز بها الأجر القرر لبرجة الوظيمة التي يشفلها وقت حصوله على العلاوة .. هذا الاستثناء يجد حده عند القدر السموح به للتحرج بالعلاوات الدوريه وهو نهاية الربط الثأبت القبرر الشاغلى وظائف الدرجة المتازة الواردة على قعب حدول، المرتبات علا يجون تجاور هذا الربط - اثر ذلك . أن العاملين المنبين بالدولة الشياغلين للوظائف العليا لا يستحقون علاوات تشجيعية بما يجاوز الربط الثابت المقرر لشاغني وطائف ألدرجة المتبارة الذي اعتبره المشرع حدا اقصى ارتبات هؤلاء العاملين لا يجوز تجاوزه - القبرار المساس بناسرين عبلاوه تشجيعية بما يجاوز الريط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة المتازة طبقنا لجدول الرتينات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وتعديلامه يكون مخالف للقانون وتصل المخالفة الى حد الانعدام _ اثر ذلك . يتعين سحب هذا القرار دون التقيد بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية - تطبيق(١)٠

770 (771)

★ قادون العقابات العمالية المسادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وقانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقابون رقم ٤٧ لسبئة ١٩٧٨ ... المترخ في قانون التقابات العماليه وصم تنطيما خاصا لوضع العامل الذي يتفرخ لعضوية مجلس ادارة المنظمة النقابية للقيام بالنشاط النقابي فقرر استمقاقه غلال فترة تفرغه لجميع الترقيسات وحميم الملاوات والبدلات ومتوسط المكافات والجوافل ومكاغات الانتاج والمزايا المادية التي يحصل عليها رملاءه من خاص الستوى المالي كما لمو كان يؤدي عمله غعلا وذلك مع حساب مدة؛ التقرغ خنمن عدة الشدءة الفعلية للعامل .. اساس ذلك : أن تقرع العامل للعمل النقابي يتبغى الا يؤدى بصال الى الاضرار بوضعه الوظيفي الثابت له والزايا المتعلقة به والتي يحصل عليها زملاؤه في مجال الترقيات والعالارات والجوافق والمكافات _ المشرع في المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المهار الله حدد شروط وضوابط منح العامل علاوة تشجيعية تطلب المشرع تواقر عنصرين

رقم رقم القاعدة المعفجة

> مجتمعين . أن تكون كفاية العامل قد قدرت بمرتبة ممثار عن العلمين الأغيرين وإن يكون قد بنل جهدا غاصا أو حقق اقتصاد أغي النظات أو رفضا المستوي الاداء _ تفاف العنصر الثاني المشار الله في شأن العاملين المترفين لعضوية مجالس ادارة المنظمات النقابين . أصاس ذلك / اعمال حكم المادة 60 من القانون رقم الاسنة / 1912 المضار الله وتمقيقا لها _ تطبيق .

(197) 778

العلاوة الشاسنة

اللادة الاولى من العامون رقم ١٠١ لسمه ١٩٨٧ بيدويد علاوة خاصة للصاطين بالدولة والقسطاع العام صادرة خريسات جميع العاملين بالدولة والقسطاع العام والريادة مرتبسات جميع العاملية ١٢٠ من الاجر السماعي المستحق غي تاريخ العمل بالقانون المسار المستبد الموجودين بالمضحة أو غي تاريخ التعيين النهاسيين بعد ذلك سنقاشي العامل الرتب النسائي، عن السنوية المخاطئة و المنتظاف به مجمعة شخصية هو احر استثنائي يحمل به غي حدوده القررة ولا يعران عليه بنسبة عفوية حد ما يطرأ علي مرتبه من زيادات تحصيد بنسبة عفوية حدا الخبرة في جميع الاحرال في تحديد بنسبة عفوية حدا القادرة بالقانون رقم ١٠١ لسنه ليمحة العلارة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنه التعيين المسابع النحوال والناشيء عن التعيان المستحق النحيان المستحق النحيا والناشيء عن التعيان المستحق النحيان الخاطئة سنطيدة.

YAY (YYA)

مدل الانتقال الثيابت

الإبدال الانتقال الثابت هو احدى الزايا المقربة الوهية التصويض العامل بصفة المحالية وجزافية عما يتكدم من نفقات فعلية في سبيل دداء مهام وطهنة منا مناققت أن يشغل العامل وطيقة يستمعى القيام باعمالها استعمال احدى وسائل القتل استعمالا محدى وسائل القتل استعمالا متكوما لل متكودا حمد محدات الانتقال العامل خلال المدم مرات الانتقال العامل التي يقوم بها العامل خلال المدم القرية عنها حيكش الاستحقاقة ان تكون الوطيقة المائل يحدال بصدرة عورية حدائها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصدرة عورية

رقم رقم القاعدة المطحه،

> متواصلة _ الخر ذلك _ يعتمر دول الانتقال المثابت من اسيلات اللحصيةة بالإجر الاساسي للمامل جميد يجور معه وجودا وعدما غيمت البدل في كاخة حالات استحقاق الأجر الأساسي ولا يعرص الذا ما تواضرت اعدى حالات للحيمان من الأحر الأساسي _ تشييق "

117 (VV)

بدل التفتيش

إن مناط استمقاق بدل التفتيش والجمع بينه وبين بس التغرغ القدر للمهندسين هو أن يكون الهندسين ما مهندسي مصلحة الري – المهندسون بالهيشة المصرية الماحة للمساية الشواطيء المتشاة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦ اسنة ١٩٨١ ، ليسوا من مهندسي مصلحة الري – اثر نظات با يستمقين عرف بدل التفتيش ولا يجوز احتفاظ المنقراين منهم إلى الهيئة من مصلحة الري بوذا البدل – تطبيق .

E90 (1/3AE)

(١٨٤/ب)

290

لج لجلس ادارة الهيئة العامة لحماية الشواطيء اذا راى منع مهندى الهيئة بدل التلتيش الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لتقرير هذا البدل رنسبه وأوضاعه بذاء على ما تقترمه لجنة شئون الخدمة المنية *

بدل التفرخ

و قرار رئيس الجمهورية ترام ١٧٧ لمسنة ١٩٩٧ بللقرار رئم ١٨١٧ لمسنة ١٧٩٠ بلسان منع بعضي بالقرار رئم ١٨١٧ لمسنة ١٩٩٠ بلسان منع بعضي بالمسابلة بدل تغرغ ما قرار رئيس الجمهورية المشار اليه تضمن منع بدل تغرغ من قدره خمسة مشر جنها مهريا لبعض المسيادلة المنين تتنشى وطائفهم التغرغ الساحة (المستوى الثالث ومن بينهم شاغلوا الدرجة ١٩٠٨) ما يمنع مدا البدر بذات المليمة والشروط لشاغلي اللوطينة المحكومية بالوزارات والمسالح المنتلفة ما الساحة المساحة المساحة

رقم رقم القاهدة المطمك

بدل التقرغ الشار اليه يكون مقصورا تيما لذلك على السياطة الصاطين ورئاسة الهجمهورية الشاخلين المسيتات المستة ١٩٧٨ مستة ١٩٧٨ دون خورهم من الصحيفاتة الشاخلين لوطائف أعلى درجة - تطبيق -

(717) Y-F

يدل المسقر

🖈 عمال المشرخ يعمسي مس المادة ٤٧ من عاتون تطام العاملين المنبين بالدوله رقم ٤٧ أسنه ١٩٧٨ غير بيان أوسأع وشروط أسترداد السامل للنعقات التي يتحملها في سبيل نداء اعمال وطيفته الي هرار يسبير بدلت من رئيس مجلس الوزراء لد الي ان يصدر هذا القرار يستمر العمل باحكام لاشصة بدل السيقر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس المعهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والتي عددت احكامها على سبيل المسر الحالات التي يستعق غيها يدل السعر ومنها حالة الأعمال التي يكلف بها المرطف من قبل الحكومة وتقتضى تعييه عن مقر عمله الرسمي .. جاءت عبارة الأعمال التي يكلف جها المرطف من قبل للحكومة مي نص المادة الأولى من لاثمة يدل المساد ومصاريف الانتقال عامة ومطلقة بحيث تتسم لتشمل حالة الندب حتى ولو لم يكن معهد الدة لأنه في هذه البهالة سوف يتم التقيد بالحد الاقصى للمدة التي يجوز ان يمنح عنها بدل السفر وهو ستة اشهر طبقا لنص المادة الشامسة من اللائمة - أثر ذلك : أن النب لشغل وطيلة أغرى مثى ترتب عليه تعيب العامل عن مقر عمله وتجميله نظات وتكاليف اضافية فانه ينتفع باهكام لاثصة بدل أأسغر ومصاريف الانتقال ويستمق عن تغييب بدل السفر بالشروط المقررة باللائمة _ تجانبة •

YAY (1-17)

بتل المسودان

العبرة في تصعيد فئات هذا البعدل تكون بالدرجة الخالية التي يضغلها العامل وليس بالرتب المستحق له ـ تغير مصميات وفئات الدرجات المالية للتي كانت قائدة وقت صمعور قرارات مجلس الوزراء المقررة لذلك البيل في خلل العمل بالقرائين التعاقية لرقام ٢١٠ امسيقة رقم رفه القاعدة المنفحه

190، 31 استة 1918 ، 40 استة 1918 لا اثر له في كيلية استمقاق البدل للذكور - القانون رقم 24 المستة 1920 المنافرة والرابعة من غنات القانون رقم 40 المستة 1920، بالدرجة الثانية والفئات الأطلعة والفعاسة والسابعة بالدرجة الثانية - اثر نلك - وجوب تعديل غنة بدل السودان اعتبارا من تاريخ بلوغ مرتب العسامل بداية ربط الفقة المالية المنافية من غنات القانون رقم 40 استة 1921 و بعض مقدار البدل المترتب بالمحامل بداية ربط النسبة لعالمية مستقليه بالمتبد استعمليه يتطلب استعمدار قرار جديد بناء على مستهيه يتطلب استعمدار قرار جديد بناء على تطبيق .

بدل طروف ومخاطر الوظيفة

🖈 قرر المشرع منع بدل طروف ومخاطر الوطيعة يمــ اقمى ١٠٪ وكذلك وجبة عذائية او مقابل نقدى عبيه وفقا الأحكام القانون المذكور وهو ما يتمقق غي شان العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة المكومية ووحداث الحبكم المطى مثى كاذرا من المتغلين بالمساري والصرف الصحى ومياه الشرب بعص النظر عما اذا كانت الجهات المنكورة تعمسل املا في للهارئ والصرف الصحى ومياه الشرب ام لا تعمل فيها ما دام ان العاملين انفسهم من المشتعلين بهذه الأعمال _ اساس ذلك ـــ أن النس جاء عاما ومطلقا بحيث يشمل جميع الجهات التي ينطبق عليها وصف الهيئة القرمية أو العامة أو الوحدة الحسيه سواء اكانت تعمل في مجال المجارى والصرف الصمى أم كانت تمارس هذا العمل بصفة تبعية أو على سبيل الخدمة الذاتية والقاعدة الاصولية أن العام يجرى على عمومه الى أن يرد ما يخصصه ومن ثم فأن أشتراط العمل باحدى الجهات القائمة على شئون المساري والصرف الصحى لامكان الانادة من أحكام هذا القانون هو تخصيص للنص بغير مخصص كما أن المشرع لو اأراد ذلك لما أعوره النص على ذلك معراجة ـ تطبيق ٠

(VA)

£Y

(rr)

رقم رقم للقاعدة المبغمة

اعانة التهجير

القانون رقم 1.1 لسنة ١٩٨٧ قرر منع جميع الماطين بالدولة المناطبين بامكامه علارة خاصة غيرية تحدد بنسية ٢٠٠ من الأجر الاساسي القرر لكل منهم في تاريخ التعيين ابن يعين بعد هذا التساريخ - مسحر المتانون رقم ١٩٨٨ وقسي بنسية، وقساع غيرة المساسية ياشر رجمي ومعافظات القتاة الى "جورهم الاساسية ياشر رجمي يرتد الى ٢/١/١٨٦ - مؤدي ذلك ، اعادة حساب يرتد الى ١٩٨٦/ إلما المقالين طبقا للقانون رقم ١٠١١ اسنة ١٩٨٧ يعد أن زادت بالمغيل المجاروم الاساسية عن زادت بالمغيل المعالين طبقا المجروم الاساسية غيرة المؤلاء العاملين طبقا المجروم الاساسية غيرة المؤلاء العاملين طبقا المجروم الاساسية غيرة المؤلاء العاملين طبقا الشارة اللهاسية غيرة (١٩٨٧ يعقداد الاعانة الشارة اللهاسية غيرة (١٩٨٧ يعقداد اللهاسية على الشارة اللهاسة منطقية الشارة اللهاسة منطقية الشارة اللهاسة منطقية الشارة اللهاسة منطقية المناسة المناسة اللهاء اللهاء اللهاء اللهاء المناسة المناسة المناسة اللهاء ا

To. (YY1)

ير استعقاق اعانة التهجير منوط بالعصل في احمدي
ممانطات الثناة حتى ٢١٧/١٢/١١ والمقصوع لاهد
النظم التي اوردها حتى ١١٧/١٢/١١ اللقانون يقه ١٨
اسنة ١٩٧٦ بشان منع اعانات للهاطنين العنين بسياله
وقطاع غزة رمحافظات القناة وهو ما لا يتحقق الا عر
شان العامل المبين والقائم بالعمل الفعلى في احدى
الرطائف في ١٩٧١ - استجعاق الاعانة يرتبط
باستمرار القامته في احدى الماطنطات الضيفة وهو
باستمرار القامته في احدى الماطنطات الضيفة وهو
ما يقتض الاتامة في احدى المسلطات المسيئة وهو
الاتامة في احدى الماطنات القياة التي عاد الى الاتامة بها واستمرار
الاتامة في احدى الماطنات المناة الم الاتامة على احدى
ما يقتض كالاتامة الماطنات المناة التي عاد الى الاتامة بها واستمرار
على من كان ممارا في التاريخ الملكور خارج الولاد

74. (751)

الموافز المادية والعنوية

إن ناط المشرع بالسلطة المقتصة وضع نظام المحرافز المادية والمعنوية للعاملين بالتوجعة يما يكال تحقيق الإعداف المشودة على أن يقدمن هذا الانظام شروبة ومدوابط مذهها — استحقاق الصوافز والمكافقة وبغين بمسترى الداء العالم لتهامه بواجبات وطيفته على اكما وجه توقيع جزاد تأثيين دليل على عدم تحقيقة المترى الأداء المطلوب — تطبيق .

177 (1/1)

* قاترن تظام العاملين الدنيين بالدولة المعادر بالقاترن

رقم رقم القاعدة المطحة

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ _ غائرن الهيئات الماحة السبادر بالقانين رام ١٦ لسنة ١٩٦٣ ـ قرار رثيس الجمهورية رقم ٧١ ئسنة ١٩٦٥ في شأن مكافاة عضوية ويستل حصور الجلسات واللجبان _ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ في شان تنظيم الهيئة المصرب . العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية _ المثرع عهد الى السلطة المغتصة بوشع نظام يبين المعدود القصوى 1 يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ تصرف له تحت عسمي عقابل الجهود غير المابية والأعمال الاضافية كما عهد المشرع الى مجالس ادارة الهيئات العامة باصدار القرارات المعلقة بالشيئين المالية والوظيفية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية ... متى قدرت السلطة المقتصة صرف مكافأت لأعضياء مجلس الادارة ووصفتها بانها مكافات عن عنسويتهم بالجلس او بدل حضور لجلساته قان هذم الكاتات تعتبر مقابلا للجهود غين العادية والأعمال الاضائبة التي بباشرها هؤلاء الأعضاء _ الله ذلك : لا تتضد هذه الكافات بالعدود القصوى النصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ الشار اليه ويكفى قصمتها مندور قرار بها بن البطية الفتسة ينفية لقانون الماملين البنبين بالدولة واللاحق في صدوره على القرار الجمهوري المذكور فيعتبر معدلا له بما تمس عليه من اختصاصات أوسع بالنسبة للسلطة القتصة س مشروعية القرار المبادر من وزير البترول والثروة المعدنية لتعويض الاعضاء عما يتكبدونه من جهد بمناسبة عضورهم جلسات الجلس بداساس ذلك : ان هذا القرار يعد في حقيقته مكافأة عن جهود غير عادية تغتمن السلطة المتصة بتقيرها _ مشروعية القرار السادر من وزير البترول والثروة العدنية بتسديد الكافاة السنوية لمضوية مجلس الادارة - أن قدرار ركيس الجمهورية رقم ٤٥ استة ١٩٨٦ الشار اليه تد عهد الى الرزير مراحة بتحديدها - تطبيق ٠

3·· (Y\E)

الأجر غلال فترة الاجازة الرضية الاستثنائية

اللا الثانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ وشأن التامين الاجتماعي معدلا بالقانون رقم ٧٤ اسنة ١٩٨٤ - المادة ٢١ مكررا من قانون العاملين الدنيين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١١٥ اسنة ١٩٨٢ - من التمين عدد تحديد الستخات 81

(11)

رھ رقع الكلمية

المائية للعامل المريض تطبيق النظام التأميني الوارو بقانون التامين الاجتماعي الذى يستمد الحق فيها منه - لا يحرم العامل من أي حقوق أغرى نصبت عليها القوانين او اللوائم او النظم الشاسة تزيد على القدر الستمق في هذا النظام .. العامل الريش بمرش مزمن يستمق الثناء اجازته الاستثنائية حتى يثبت عجزه الثام تعويضا بمبادل اجره كاملا بعنصريه الاساس والمتغير _ اصاس ذلك : المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي _ تطبيق *

الستمقات المالية خلال فترة الاعتقال

المولد ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٢ من قانون نظام العماملين المنبين بالعولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ استه ١٩٧٨ ... قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسينة ١٩٨٧ بمتم العاملين بالمكومة والقطاع العام والمجنبدين بالقوات السلحة والشرطة منحة يمناسية يدء العام الدراسي .. يستحق العبامل اجبره مقبايل ما يؤييه من عمل طبقا لنظام الدرجات الشار انيه بجدول الأجور اللمق بقانون نظام العاملين المنبين بالدولة _ استحقاق البدلات والموافز والمكافأت مرتبيط يتوافر اسبباب تقريرها النصوص عليها غانونا ـ حظر للشرع على العامل أن ينقطع عن عمله الا لأجازة يستحقها أو أسبب قروه القانون كتنفيذ عقوية الوقف عن المدل وألا حرم من أجره عن منة غيابه مع عسم الاخلا بعساملته تاديبيا - الانقطاع الذي يرتب هذا الاثر هو الانقطاع الارادي الذي يرجع الى ارادة العامل .. لذا كأن الانقطاع مرده طروف واسبلب خارجة عن ارادة المامل حالت بينه وبين مزاولته أعمال وطيفته غلا يجوز أعمال الأثر المترتب على الانقطاح الارادي في هذه المالة سواء من حيث المرمان من الأجر أو المساءلة التاديبية .. الاعتقال لأسياب سياسية مؤداء ان الانقطاع عن العمل كان لظروف لا شقل لارادة العامل غيها ... الله ... استحقاق العامل اجره الاساس كاملا غلال مدة اعتقاله وكذلك ملمقات الآجر اللمبيئة به رائتی تدور معه وجنودا وصدما كالعالوات الاجتماعية والاشافية وبدل طبيعسة العصل س تلبيق ٠

(M/V)

رقع وقل المشعة المشعة

لا الامتقال على العرافز الشهرية والمنح - صرف السواهز الشهرية طبقا لقرار رقيص جامعة الازهر رقم 17 لسنة ١٩٩٨ لا يرتبط باداء العامل جهدا غير عادى أن تطبق مدالات أداء قياسية - تصرف هذه الحوافي بصملة تكاد تكون جماعية - يستحق المتقل لاسباب سياسية عرف هذه الحوافز - يستحق كلاله النمة القريق بمناسية بدء العام الدراس - تعرف المنتفل كاملة دون استنزال هذه الامتقال التي تقطع غيها كاملة دون استنزال مدة الامتقال التي تقطع غيها على المدل للصبابي خارجة من ارادته - تعليق - عن المدل للصبابي خارجة من ارادته - تعليق - عن المدل للصبابي خارجة من ارادته - تعليق - عن المدل للصبابي خارجة من ارادته - تعليق -

(۱۸۸۱/پ)

0-5

٤ ــ مدة خدمة سابقة
 الحهة الختصة بضمها

🖈 قرار رئيس الجمهورية رام ١٥٩ اسنة ١٩٥٨ في شان حساب عدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة _ حق العامل في ضم مدة خدمته السابقة طبقا لأحكام قرار رئيس الهمهورية الشمار اليه وفي المجال الزمني لأعمال هذا القرار هو حق مستحد من القانون مباشرة .. ليس للجهة الاداريه سلطة تقديرية في هذا الشان تترخص بمقتضاها في تقرير منع التسوية أو منعها حسبها تراه .. جعل المشرع اختصاص الجهة الادارية مقيدا في تطبيق المكام القانون واجراء التسوية للعسامل اذا تولغرت الشروط المقررة لشم مدة خدمته السابقة .. اتر ذلك : أن الجهة التي عين فيها العمامل ابتداء تكون صاحبة الاغتصاص بضم مدة غدمته السابقية متى استوقى الشروط الشكلية والموضوعية المتطلبة لمساب ثك المدة باعتبارها الجهة الأقسدر على التحقق من تراغر الاشتراطات اللازمة لضم مدة الشدمة بملتشى أهكام القرار الجمهوري المشار اليه عند تحقيق مناط تطبيقه _ لا يؤثر في اغتساس هذه الجهة نقل العامل منها

(FP1) c7c

المادة 18 من القانون رقم 177 لسنة 174 في شان الضدمة المسكرية والولمنية ... مطهرم الزميل وفق المادة (لشار اللها هو الزميل الذي تحق مصحة الضمعة المسكرية وضمت إلى الاسيته وكفلك الزميل للذي

لم يؤد المخدمة العسكرية .. اساس ذلك : ان مجال

قبل أجراء التسوية الي جهة أغرى - تطبيق -

خدم مدة الخدمة العسكرية

رقم رقم القامدة المشخطة

> اهمال قيد الزميل هو اقدميته حتى ولو كانت ناشئة من ضم عدة خدمة مسكرية لار عدلية ــ بيأن ثالك ــُـ تطبيق -

10 (77)

 خابط الاحتياط من طائفة الموندين قوى الزهالات يعد طوال غترة غيمته المسكرية الالزامية بما غيها مدة الاستبقاء غى ذات الركز القانوني لقرينة المهند كمهندي عن ناهية ان اساس الزامها بالقدمه العسكرية أصلا قانون الشدمة العسكرية .. حساب مدة القدمة الالزاميه له بِما غيها عدة الاستيقام في مهة خدمته الدنيه عند تعيينه في احدى طجهات المشار اللها بالمادة 66 من القانون رقم ١٦٧ لسنه ١٩٨٠ يشائن الشدمة العسكرية والوطنيه يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه غي دات المادة ـ لا يجوز ان يترتب على حبساب هده ألمدة ال تزيد اقدميته او مدد خبرته على اقدميه او مدة خبرة زميله في التفرج الذي عين معه او قيله هي دات البهة .. ما ورد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ اسنة ١٩٥٩ الشاص بضباط الاعتباط بعد استبدالها بالقاترين رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٤ - من وجوب شمم عدة الاستدعاء نضباط الاحتياط بهي الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوطائد، (دون أشارة لمقيد الزميل) انما بعللج حالة الاستدعاء للخيمة بالقوات السبلجة كصابط احبياط ولا يتصرف المي مدة المقدمة الالزامية وكدلت مدة الاستبقاء بعد تمام مدة الشدمة الالرامية رهي المدة التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية - اساس ذلك . ان حكم المادة ١٦ من المانون رقم ٢٣١ لمسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كندابط اعتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للغدمة بالقوات للسلحة كغمابط احتياط اى يفترض وجود فاعسل زعنى بين مسدة الضدمة الالزامية بما غيها مدة الاستيقاء ويين مدة الاستدعاء _ الرياك : تضم عدة الاستدعاء الى عدة الخدمة الدنية اذا ما عين المستدعي في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الإستدعاء _ حساب مدة الخدمة العسكرية لا يكون الا في ادنى درجات التعيين دون غيرها .. اذا ما عين المجلد وطيق في شاته نعس المادة 32 من القانون وقو ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتهجة هذا التطبيق الرخيمت له مدة القدمة المسكوية كلها أو يعضها

رقم رقم القاعدة المنقدة

ار لم تحسب له بالرة بسبب قيد الزميل ـ اثر نفك :
انه يكون قد استنفذ حقه القرر قانوناً ولا يجوز له
ان يطلب اعادة مسابها عند تميينه مرة اغري او نظله
الى جهة المرى بما يتشى القرار بتطبيق هذا البدا
اليم جهة المرى زميله تراية عانية قبله غلا يجوز له
يطلب علاحقته له ال تحديل تاريخ عانية قبله غلا يجوز له
يطلب علاحقته له ال تحديل تاريخ تراقيته العامية تيما

Y1Y (1·V)

🖈 القانون رقم ۲۳۵ نسبه ۱۹۵۹ می سان قولمبر خدمة الضياط الاحتياط بالعوات السدجه المطر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ ... مانون المدمة العسكرية الوطنيه رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ـ اعتبر الشرع شبايط الاعتياط من خاطه المهندين ذوى للزهلات طوال فترة خدمته المسكرية الإلزاميه يما غيها مدة الاستيقاء غي ذات الركز القانوني لقرينه المجتد لجندي من ناحية ان اساس الزامهما بالقدمة العبسكرية اسلا هو قانون الغدمة المسكرية بدائر بلك بدان عساب مدة الغيمة الالزامية لمه يما فيها مدة الاستيقاء في مدة شبحته المنية عند تعيينه في احدى الجهات الشبار اليها بالمادة 25 من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه غلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد النبعيته أو مدد خدمته على الدمية أو مند خبرة زميله في التخرج الذي عين معه أو مثله غي ذأت الجهة .. لا يغير من ذلك ما ورد عي قانون قواعد خدمة الضباط الاختياط عن وجوب خدم مدد الاستدعاء لضياط الاحتياط في للوطائف العامة دونُ الاشارة الى الزميل الا يقتمس ذلك على هالة الاستدهاء للخدمة المسكرية بالقرات السلمة لضباط الاحتيساط فقط غلا يتصرف الى عبد الشدعة الالزامية وكثلك مدد الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الالزامية _ اساس نلك .. أن الاستدعاء بالنسبة اطائلة الجندين الزُملات المشار اليها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة المسكرية الالزامية _ تطبيق •

01A (Y1Y)

مدى جواز حساب مدة الانقطاع شمن مدة أأبخدمة

لله مدة الانقطاع الموجب لاتهاء المضمة ولئن لم يعقبها مدور قرار بانهاء خدمة العمامل لا تعتبر مدة خيمة

رقم رقم القاعية الصطحة

غملية بأي وجه من الوجود غلا يستمق اي حق من العقرق المستعدة من الوظيفة أن نلك التي ترتب بالوجود الفعلى بالتعدة – التر ذلك : أنه يتعين اسقات حدة الانتفاع وحدم حسابها ضعمن عدة خدمة المامر بلي الحدد المشتبطة للترقية وصعم جواز منحه المامرات الدورية التي حل مهماد استحقاقها خلال فترة انقطاعه حد أساس ذلك أن القول بغير هذا يضع العامل الذي حد تعدى خدمة بقرار اداري لانقطاعه ثم يقضي بالماساء هذا لقرار لوجلان شابه في وضع الهدل تلامارا . *

(יוי) ארז

لجان شئون العاملين والتقارير عنهم

نهائية تقرير الكفاية

ين ناط المترع بوحدة ششرن العاملين لفطار العامل يصورة من البيان الملام عن ادائه أو تقريد كفايت.ه بمجرد اعتماده وله ان يتظلم عنه خلال عامرين يورا من تاريخ علمه الى الجهة المتنسة بذلك - يسمح تقرير الكاياة تهائيا بعد انقضاء محمد التظام منه ال البت فيه - اذا صار التقرير نهائيا بانقضاء ميماد التظام منه يمتنع على الداخلة المقدمة تفضيفه -تطبيق "

174 (4/4)

قياس كفاية اداء شاغلى الوظائف العليا

يد قانون نظام الماملين المدنيين بالمواة الصادر بالقانون مد 19 اسنة 1947 المدن بالقانون رقم 194 السنة
1947 (رئيس الجهاز الركزي
المتنام والادارة رقم 194 اسنة 1944 بشان الماليد
اللازمة التيهي الرظاف المساحة المتنيين بالمولة
والأمكام التي يقتضيها تنفيده المدرع عهد الى السلطة
المقتصة يوضع نظام شامل يكال قياس كلماية اداه
جميع العاملين بالوحدة بما يمثق اهدائها يحسب توهية
الرظافة بها بالتسبة للوطاقة العليا المضمع المدرع
مد على يعديد المتعادها من بياتات قودع
مر ما يعديد الرئياء بشاماء بشائهم سنويا من بياتات قودع
مر ما يعديد الرئياء الاسامي نظات خدمتهم بعد اعتمادها من بياتات قودع
مداخليا المشار بعدة المتعادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة بعد اعتمادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة عدمة اعتمادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة مداخلية المقانة من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة عدمة اعتمادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة عدمة اعتمادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة المقتصة
مداخليا المقانة عدمة اعتمادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة عدمة المتحادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة عدمة المتحادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة عدمة اعتمادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة عدمة المتحادها من السلطة المقتصة
مداخليا المقانة المقانة المتحدد
مداخليا المقانة المناسة المتحدد
مداخليا المناسة المتحدد
مداخليا من المتحدد
مداخليا المتحدد
مد

رقم رقم القاعدة الصفعة

يكون تقدير كفاية أدائهم بذات حراتب تقارير الكفايد المفردة الفررة المنافي وحا دونها المفردة الاولى وحا دونها ومنها مرتبه معقار حاتم نوهية شماعي سوهاإلف المليا بالاغتيار بسخة حطفة ويعلى الأنبات المساطية المساطل بيان تقييم اداء واحد يقدر مسلاحية المساطل واحتيازه مضافا الى ذلك عا يحويه مطف تقدته من بيانات ومظاهر للامتياز فضالا من تواهر شروط شسفن بيانات ومظاهر للامتياز فضالا من تواهر شروط شسفن المؤسفة في حقة اساس ذلك تتينيق م

411) - 110

🖈 القانون رقم ٤٧ استة ١٩٧٨ بنظام العاملين البنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ ولاتحته التنفيذية ... الشرع حيد الإخار العلم النياس كفارة أداء العاملين فاتشذ من الأداء العبادي للعبامل أساسا لتقدير كفايته كما حيد مراتب هذه الكفاية _ قرر المضرع أن يتم قهاس كفاية اداء شاغلي وظائف الإدارة العليا على أساس ما يبديه الرؤساء بشاتهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المغتمسة يتودع بطفات خدمتهم مراعأة لوضعهم الخاهن .. المشرع أعال الي اللائحة التنفيذية لقانون نظام العباملين المدنيين بالدولة في شان الضوابط التي يتم على أساسها تقدير الكفاية للعاملين وهذه الاحالة قد وردت عامة غننصرف الى شاغلى الوظائف العليا أيضا ـ المشرع قد أورد في اللائمة التنفيذية نمنا عاما في المادة ٢١ بشان أحوال عدم جواز تقبير كفاية العاملين بمرتبة ممتاز - المشرع لم يقمد بذلك اخضماع شماغلي الوظائف العليا لنظام تقارير وانما الصد ان اي جزاء بالنسبة لشاغلي هذه الوظائف من شائه أن يهتز به وضعهم في ميزان كافة عناصر الكفاية ولا يجوز معه أن تادر كفايتهم في هذه الحالة على شعر يؤكد تميزهم .. تأدير الكفاية في ذاته لا يؤدي جاماً الى حرمان العامل من الترقية فقد لا يصادف الأمر وجود حسركة ترقيات في ذات المام الذي تم فيه تقدير الكفاية .. تطبيق •

(111)

قناس كفاية اداء أعضاء النظمات النقاسة

★ النقابية بمديرية التموين والثجارة الداخلية بالمنوفيد قانين نظام العاملين المديين بالفولة المسادر بالقانون

رآم رآم المفعد السفعة

ركم ٤٧ لمنة ١٩٧٨ - تفود المشرع اعضاء المنظمات النقابية بمكم غلمص فيها يتصل برضم التقارير عنهم طرجب أن تقدير كلايتهم في جديع الاحوال بعا لا يقل عن ترتيب كلايتهم في السنة السابقة على انتخابهم غمضرية المنظمة النقابية - الأرتك : الخليق هذا المسكم على عضد المنظمة النقابية صواء كان متقرفا أن غير متفرغ - تطبيق *

«۱V (۱۹·)

٦ ــ تسرية المالة

الدة الزمنية القررة لتسوية الحالة

لا لا يجوز للعامل المطالبة بتصديل وضعه الوظيمي استثادا التي الطانون دقم ١٦٥٠ لسبة ١٩٨٠ بعد
مهند ١٩٨٤ ما مهند ذلك تنايذا لمحكم قضائن نهائي
مهنتم على جهة الادارة لذات السبب تصديل المركز
القانوني للعسامل حتى واو كانت التسرية التي تجريت
له غلطة - خطعة .
له غلطة - خطعة .

T-1 (YY)

★ حدد الشرع في القانون رقم ١٣٩ المسنة ١٩٨٠ مهئة رمنية لـ ماملين المفاطبين باشكامه حتى ١٩٨٤/١/٣٠ لرفع الدعرى امام المسكنة امنتصف للمطالبة بالصقوق المستحدة من هذا القانون أو التنريصات الملكورة به حضر المشرع بعد فوات الهماك الملكور تعديل المركز القانوني للعمل ما لم يكن تنفيذا لمسكم قسائل نهائي دلك المسأمل الذي يكون في مركز قانوني يجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه في التسوية وبها أز قصائليا – اللسامل الذي لا يوجود في هذا المركز ريحول بينه وبين المطالبة بحقه في التسوية عنانوني لا يماح تبله بالمسطل الوارد في المائد مانع قانوني لا يماح تبله بالمسطل الوارد في المائد (١١) مكرد سالفة اللكر الا هي تلويخ زوال الملتوني. - تطبين - تطبين -

1Y (E)

ير اشترط الشرع غى المادة (٧٠) من القانون وقع ١١ لسنة ١٩٧٥ لانقاص مدة سنة واحدة من الدة الكلية التي يدقى المامل على اساسها أن يكون حاصلا على شهادة اللجستير أن ما يعاملها - القصمود (بما يعاملها) هو الزهالات التي تعامل مرجة المهستير وقى وقل المناهة المناهة

> علمية بقرار مبادر من الههة المقتمعة ياجراء هذا التوايل واقا لنصوص المنظمية له _ المؤملات التي تتساري مع المجستير في مدة الدراسة ولم يصدر بها قرار من السلطة للمتصة بمعادلتها به علميا ال تلك التي تتساوى معه عن يعض الأحوال عن ناحية الإثار المالية وينصوص تشريعية خاصة لا يعتد بها غي مجال تطبيق حكم للادة (٢٠) الشار اليها .. حصول العامل على ميلومات في الدراسات العليا لا تعادل من الماعية الملمية شهادة الماجستير وقيام جهة الادارة بتسوية حالته خيفا للمادة (٢٠) الشار اليها .. هذه التسوية تعد باطلة الخالفتها صحيح حكم القانون - عدد المشرع بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مهلة زمنية حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفيع دعوى أمام المحكمة المفتحسة للمطالبة بالصقوق الستحدة من هذا القانون ال التشريعات المنكورة بها رمنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ... وحطر بعد غرات الميعاد المذكور بتعديل الركن القانوني للمبامل على أي وجه من الوجوه الا تنفيذا لمكم قضائي نهدائي .. يمتنع على جهدة الادارة سحب التسوية السار اليها مع اجراء شنوية محميحة لحالته للاعتداد بهأ عند الترقية مستقبلا ــ تخيق ٠

(17)

تسوية حالة الحاصل على مؤهل عال أثناء الخدمة

الا العاصلين على مؤهل عال اثناء الفعمة من يعين في الحدوى البرصدات القانون رقم 1/5 من القانون رقم 1/4 لسنة 1970 ، المادة 1976 من القانون رقم 1974 . المنتج 1970 ، المتعلق متعاد وسداول الترصيف 1970 . والتقييم ونقا للمؤهل الاسمى المحاصل عليه اثناء الفعمة يمامل وقصا لأحكام القانون رقم 1/4 سنة 1970 . تصديد الاقتصية يكون وفقا لمكم المادة 1/4 من القانون المفار الله - لا محل الأصال حكم المادة 1/4 من القانون رقم 1/4 استة 1970 ، لا ترجه التطبيق المادة 2 من القانون رقم 1/4 المنة 1970 ، المنتج 1970 ، مؤهل الاعلى بعد اعتماد جدول التوسيف والتقييم . تطبيق .

رآم رآم القاعدة المشعد

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

العامل الذي أجريت له تسوية خاطئة بناء على قرار من هيئة تمكيم الدائرة العاشرة بحصكمة استثناء القاهرة ثم صدر حكم من مصكمة النقض (الدائرة العمالية) بتاويخ ۱۹۷/۱۹۷۳ بالماء هذا القحرار يتمين الاعتداد بالتسوية المحمومة لهذا العامل التي كشف منها المحكم المذكور وترتيب كافة اثارها الماقانونية لتصويد المرتب المستمق له وتقرير منصم العالمية والحوافز واللجور الاضافية على الساس هذا المرتب تطبيق .

751 . (1EA)

★ المائية (٨) من القامون رقم ٧ لسمه ١٩٨٤ عي شان تسوية حالات يعمن العاملين - القرارات الادارية التي تولد حقا أن مركزا تدخميا للأفراد لا يجوز سحيها عى أى وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعى المسلمة العبامة الثي تقتضي امتقرار تلك الاوصاع - اذا صدر قرار معيب من شاته ان يولد حق عان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن يحيت يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر غي الرشوع ذاته اقتصباه لدواعي الصلحبه المامة _ اذا انقضت سنين يوما من تاريخ نشر القرار ال اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي اكتسب القرار حصانة تعصمه من اي الغماء او تعديل ويصبح عندئذ لصاعب الشان حق مكتسب فيما تضمنه القرار _ اثر ذلك : كل اخلال بهذا المق بقرار لاحق يعد امرا مخالفا للقانون يعيب القرار الأخير ويبطله -يستثنى من موهد الستين يوما الشار اليه القـرار المعيب الذي لحقت به مخالفة جسيمة الأحكام القانون تهرده من صفته كتصرف فانونى وأيضا القرار الادارى المبنى على غش او تدليس يعيب الرضاء وكذلك يصرى ذات الاستثناء على قرارات التسوية الخاطئة باعتبار أن العق في التسوية مستعد من القانون ميأشرة ... اثر ذلك : عيم تجمئ تك القرارات وتصدر جهية الادارة قرارها بسميها في أي وأت دون التقييد بميعماد الستين بيما المفار اليه م يستثنى من ذلك للقرار الادارى الممادر بترقية العامل ترقيسة عادية

رقم رقم القاعرة المطلقة

حتى لد كان قد بنى على تسوية خاطئة لمائته الرطيفية وأيا ما كان رجه مقالفة التسوية لاحكام القانون : لا يجوز صحيه الا في خلال ميجاد السحيني يهما المطروة اسحب القرارات الادارية المهاملة ــ اساس خلك : قرار الترقية ينشىء مركزا قانونها ذاتها ... للمامل - تغييق -

(AA1) P-0

 المادة الشامنة من العانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ غير شان تسوية حالات بعض العاملين - قدر المشرع حكمها غاسنا بمؤتنباه يتم الاصفاظ للعامل يصغة شخصية بالرتب الضاطيء الذي يتقاضماه عي تاريخ العصل بالقانون رقم ٧ لسمنة ١٩٨٤ م توساور المشرع في القانون الذكور عن استرداد ما حرف يغير هجه حق حتى ناريخ العمل به على أن يستهلك الغرق يهن الرقب الغاطىء والمرتب الستحق قانونا وذلك عن ريع قهمة علاوات الترقيبة والصلاوات الدورية المعتحقة بصب ١٩٨٤/١/١ تاريخ العمل بالقانون المنكور - الهدف من نص المشرع على حديكمي الامتقباط بالتسبوية الخاطئة واستهلاك الفرق بين الرتب الخاطىء والمرتب الصحيح هو الوصول الى تصادل الرتب الخاطيء مع الرتب السميم _ استبرار أعمال قاعدة استهلاك الغرق بين الرتب الخاطيء والرتب الصبهيم لحين تمام التعادل بينهما ودون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي حدده الشرع وحظر بعده الساس بالركز القانوني للعامل .. قاعدة الاستهلاك لا تشكل أي مساس بهذا الركز - تطبيق ٠

(۲۰۳) ۲۰۸.

★ نص المادة A من القانون وقع ٧ لمنة ١٩٨٤ بشان تسوية حالات بعض العاطين _ قـرد المشرع مراعاة منه لعدم الإخلال بالمركز المالى الذي وصل اليه بعض العاطين نتيجة المتسويات الفاطئة التي اجريت نهم الاحتفاظ بديناتهم التي يتقاضونها وتلك بحسفة شخصية _ الاحتفاظ بديناتهم التي يتقاضونها وتلك بحسفة شخصية التسويات الفاطئة هو أمر استشائل وارد على خلاف الاحسل العام الذي يقتض بعن العامل الارت المستحق له تقانونا _ لا يجوز الترسع عليه أو القهاس عليه عند

رقم رقم القاعدة المقدة

تحديد كافة المستحقات المالية التي تمنع لاولكت العاملين بنسبة معينة من مرتباتهم " نتيجة دلت العبرة مي
تحديد قيمة المعلاوة الخطصة القررة بالقانون رقم ١٠١
منا ١٩٨١ بالأجر الاساس المستحق قانونا والمناخب
عن التطبية الصليم لأحكام المقانون على المستطيفين
منها القول بغير ذلك من نشانه أن يجمل من تصوية
منها القول بغير ذلك من نشانه أن يجمل من تصوية
عليه المكام القوانين المشتفة تطبيقا سليها وهو أمر
عليه المكام القوانين المشتفة تطبيقا سليها وهو أمر
لا يمكن التسليق به أن القرارة لما يؤدى اليه من نتائج
لا يمكن التسليق به أن القرارة لما يؤدى اليه من نتائج
شاذة في التجهيق - تطبيق .

(#87) FAF

٧ _ الأقدمية

ترتيب الأتسمية

 المادة (۲٤) من قانون خطاء العاملون المنبين بالدولة المدادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالة خات بطاقه وسف الوظيفة عن اشتراط قضعاء العباط مبدو غيرة كلية في ذات المعرفة تساوى مجموج الدد البينية اللازمة لشفل الوظبقة بدا من صححة بداية التعيين غلا مناص من الاكتفاء بما تضعنت هذه البطاقة من شرط قضاء الدة الجنية اللازمة للترايه من الوظيفة التي يشعلها العامل الى الوظيفة الاعفي على أن تكون هذه الدة لاحلة فاسمسول على الزهل اللازم لشفل الوظيفة وقضيت في ذات المسموعة الوظيفية التي يرقى المسامل خلالها ... بطاقات وصف الوطائف الطلوب الترقية اليها اكتفت باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الأقل في الوظيفة التي تسبقها مباشرة .. هذا الشرط متحقق .. الله ذلك ججوز النظر في ترقيتهم الى درجة مدير عام على أساس ترثيب اقدمياتهم في الدرجة الأولي - اذا ما اتحت تأريخ شغلهم للدرجة الأولم ترقه الاسباتهم على أسأس اقدميتهم في الدرجة المطبقة مباشرة وهي الدرجة الثانية في ذات المموعة الوطيفية التي تجرى الترثية خلالها .. أساس ذلك : غص الخامة (٧٤) من نظام العاملين الدنبين بالدولة الساهر واقتلهن رقب ١٤٧٠ · 1974 Timb

رقم رقم القاعرة المشحة.

۸ ـ التراتيــة

خ عند المتراقية للى الوظيفة الأعلى يعتد بما تطلبسته بطاقة ومسف الوظيفة المن وجبوب قفساء المدة البينيسة في الوظيفة المراد المترقي النبع على ان تكون هذه المدة دائما هي التي قفسيت بعد المحمول على المؤهل المطلوب الشفل الوظيفة المن والمعامل به العامل وفي دات المجموعة النوعية التي يراقي من خلالها - لمكانية تعديل بطاقة الوصف الذر يراقي من خلالها - لمكانية تعديل بطاقة الوصف الأدارية المرام للك - تطبيق (1) - تطبيق (1) -

(30) (05)

 غاير المشرع في الشروط اللازمة للتعيين مباشرة في غبر أبتر البرجات وتلك اللازمة للترقية اليها _ يشترط غيمن يعين مباشرة في غير أدنى الدرجات وجوب قضاء مهموع المد البينية اللازمة لشقل الوطيقة بدءا من درجة بداية التعيين في حالة الترقية الى الوظيفة الأعلى واكتفى المشرع بتوافر اشتراطات شغل هذه الوظيفة وافرغ ذلك في بطاقة الوظيفة - يجب أن تكون أغدة البينية اللازمة للترفية من الوظيفة التي يشغلها العامل الى الوظيفة الاعلى لاحقة على الحصول على المؤهل اللازم لشفل الوطيفة - يجب كذلك أن تكون المدة اللبينية قد قضيت في دات المجموعة النوعية التي يرقى العلمل خلالها .. الدر ذلك . طالمًا خلت بطاقة وصف الوظيفة المرشح للترقية اليها من ضرورة توافر مدة خيرة كلية فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قشناء مدة خبرة بينية لازمة لشفلها _ تطبيق

•YY (\90)

JEN _ 1

المادة ٤٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة المعامل بالمقانون وقع ٤٧ اسعة ١٩٤٨ . تقل العمامل من وحدة الى اخرى يقتضى أن يتم بين مجموعتين توعيتين متماثلتين ... نقل العامل من مجموعة نوعية الى الحرى مشتلفة بالجهة المقتول الهها يتكن اعتباره بمثابة أهادة تعيين القرال الهم يتكن اعتباره ضمل الوفيقة المقتول الهم يقرار ذلك ... تطبيق ...

17 (71)

رقم وقو القاعدة المعلمة

١٠ _ الإجازات

لمازة دراسية

ظنون نظام العاملين المنيين بالدولة رقم ١٩٥٧ استة ١٩٦٨ ، فرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥٨ استة ١٩٦٨ بشارة الماملين الماملين المستوية أو الهاد العاملين للتدريب سرواه داخسا الجمهورية أو خارجها ، واعتبر مدة التدريب فترة معل يتمتع فيها العامل بكافة الذايا المترزة للوظيفة الذي يشعلها بههة عمله بههة عمله بنهنة .

EAE (\A+)

القابل النقدى لرميد الاجازات

لا المادة (10) من المقانون رقم 12 استة 1944 ونظام الماملون المعنين بالدولة المدل بالقانون رقم 110 استم 194 المحاولات الاعتبادية أيا كان سبب تكوين هذا الرحميد عقم مضم أجره الاسامي الذي كان يتقاضاه عند التهاء المضمة بما لا يجساوز ثلاثة أشسمو حق العسامل في تكسرار حميف مقسابل رحمسيد اجسازاته المستمونة المستمونة الاعتبادية المستمق له عند المهاء خدمته لا يقالهد الا بعدم تجاوز الحد الإقلامي المقرر غدمته لا يقالهد الا طرال مدة حياته الوظهية إيا كان عدد مرات انهاء خدمته حادرات انهاء

(AAY) F-A

(11)

31

لجازة مرضية استثنائية

المتصود من استعرار للعامل الروض بصرف مترن من لجازته الاستثنائية بلهر كامل اذا نبين عهدة النام حتى يبلغ من الاسالة للي الماش هر توفيد اكبر قدر من للرحاقي له الماش ذلك : تأمين الاصابه باحد الامراض المزمنة لا يغطى الفترة التي تلى العجرا النام الامراض المرتبة لا يغطى المقرد التي تلى العجرا الماش عند المعرز الكلي ليتسنى له الاستفادة من منايا تأمينية أخرى المضل من مد لهارته الاستثنائية كا مصيرل على معاش العجز الكامل في عالة عدم ترافر مدة أشتراكه في المتابين اساس تلك : أن العامل معاهب للمن في اختيار الاخترار الإنااية التي كتلها له الشرع تطبيق * رقم رقم قصمة المستدة

> ب يستمق العامل الريض بعرض مزمن تعييضا يعادل المجرد كاملا (الاساسي والمتتبي) وبلك اثناء اجازته الاستثنائية الى ان يثبت عجزه النام – اساس نلك : المادة ١٨ من قانون التامين الاجتماعي رقم ١٩ اسنة ١٩٧٥ – تطبيق -

~1Y (11a)

١١ ــ اساية العبل الجهة الختيبة علاج الساب

غ قرر الشرع بمقتضى الصبكام المادة (٢٠) من قانون التامينات الاجتماعية رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ (الملفي) والمادة ٢ من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الملقى أن وحداث الجهاز الادارى بالدولة مهجدات القطاع العمام هي التي تلتزم فأغونا بعملاج العاملين بها من اصابات العمل التي تحدث اهم ويتعريضهم عن العجز الناجم عن هذه الاصابات -كميا قبور المشرع بالمادة (٤٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسينة ١٩٧٥ ص تتبولي الهيئية العيبامة للتبامين المسحى عبلاع المسباب ورهايته طبيسا _ رقى المسادة ٤٩ من ذات القانون قرر الشرع انه تعتبر في حمكم الاصابة كل جالة انتكاس أو مضاعفة تنشبه عنها .. وقوم اصابة العمل في ظل العمل بالمكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ وتقرير العجز الجزئي الناشء عنها غي ظل للعمل بالمكام القانون رقم ١٢ لمسنة ١٩٥٩ وتقرير العجز الجزئي التباشء عنها في ظل العبدل بأهكامه وتتابم الانتكاسات والمضاعفات التأهمة عن الاصابة وامتداد اثرها خلال سريان القانون رقم ٦٣ السنة ١٩٦٤ والقانون رام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ــ اكن ذلك : أن الجهة التي يعمل بها المساب هي التي تكريّ ملزمة قانونا بمصاريف كل ما ترتب على احسابته من انتكاسات ومضاعفات متهد وقوعها وحتم ٢٦ المسطس ١٩٧٠ اليوم السابق على نقال المكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ــ وتكون الهيئة المامة التأمين المممى هي الملزمة قانونا بعلاج ما وقع منذ ١/١/٥/٩/ تاريخ العمل بالمكام القائريُّ رقم ٧٩ لسنة من انتكاسات ومضاعفات _ تطبيق ٠

*** (1/1-1)

رقم رقم القاعدة المسلمة

(۱۰۱/ب)

مدى أحقية المساب قس طلب اعادة العرض

* اعطى المشرع في المادة (٥٨) من اللقانون رقم ٢٩ اعدة الفصم المنة ١٩٤٥ المصماب الحق في طلب اعادة الفصم الطبي المتعدد ودومة المون أو كانت نسبة المون المزيقة على المتعدد أو معامل الموز دون تقرقة ـ الماكات كل حالة التكاس أو مضاعلة تنفل عن الاصابة تعد في حكم الاصابة المنافرية وعرضه على اللجنة المؤينة المقينة عليها تقدير نسبة المجز الملمم عن اصابقه وما ترتب عليها قم كل حالة التكاس أو صفاعة في ظل العمل بأحكام المالية في كل حالة التكاس أو صفاعة في ظل العمل بأحكام الملكن رقم ٧٤ سدة ١٠٧٤ ... تطبية .

١٢ ـ طوائف خاصة من العاملين

عاملون بينك الأستثمار القومي

بل المادة ١٢ من الملائمة المصادرة بقدراد ناشب دؤس الوزراء المشكون الاقتصادية والماقية وهؤيور الاقتصادية رامائية وهؤيور الاقتصاد رغم ١٩٥٤ لمسنة ١٩٥٠ الطبقة على المصاملين بهناك الاستثمار القومي بمكنتي قرار دؤس المجمودية ولم تصوية مائة المامل الذي يحصل على مؤهل اعلى المناف المناف المناف المناف الذي يحصل على مؤهل اعلى المناف المبدر واعلمائه من شرط المدة المكاية والمدة المبينية المبدر الشروط المدة المكاية والمدة المبينية مستوليا لمسائر الشروط المنافقة في يوليه حالة المامل الذي يعين بالمبناك بعرض مؤهل إليانيك على الأولى المائل في المائل في حصل الثام شعصل المائل من المائلي في هصل الثام شعصل بالمبتك على الأولى المسائي – الشر شاك الممال القرمل المسائي – الشرية المنافئ بالمبتك الذين يصملون على المائل المائل المائل عن المائلية بالمبتك الذين يصملون على المائل المنافقة عند الممائل المسائل – المائل المسائل – المبين حصل المائل من المائل عن بالمبتك المائل الأمن المائل من المائل حمد المائل المن المائل حمد المائل حمد المائل المائل من المائل حمد المائل المائل المائل المائل المائل المائل المائل من المائل حمد المائل الأما الأعلى الثام الأعلى المائل الما

(3.7) 770

عاملون بالجامعة من غير اعضاء هيئة التعريس

بلا المامتان ١٦٢ ، ١٦٢ من قانون تنظيم الجامعيات وقم ٤٩ اسنة ١٩٧٤ - تناول الشرع بالتنظيم كيفية تاديب العاملين من غير اعضاء هنية التعريس علي تحو يفاير

رقم رقم القامية السلسة

غير بعض جوانبه التنظيم الوارد بالطانون الحام (خطنون الطاعلين المدنين بالدولة رقم 92 أسعة 1974) ... لم يبصل التحقيق في الخاصات للمالية أمرا وجوبيا من المتصاعب النباية الادارية كما تنسى على نلك الحادة 94 مكررا من نلطانون رقم 92 اسعة 1974 ... ترب المضرع السلطة المتطيرية لرئيس الجامعة أن يكلف أيا من المسؤلين في الجامعة بالتصطيين غي تلك المفاقيات أن أن يميل الأمر الى النباية الادارية .. لا يجهوز مع وجود هذا التنظيم الخاص الرجوع الى احكام الطانون العمام .. تطبيق .

YE- (Y\6)

عاملون بالهيئة القرمية للبريد

🖈 المادتان ١ و ٨ من قانون نظام العامياين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ قرار ريتيس الجهاز الركزي للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ يشان المايير اللازمة لترتيب الوظائف للعباطين السنبين بالدولة .. قرار وزير الوامعلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار لائمة العاملين بالهيشة القرميسة للبريد ب غانون نظام المباملين المدنيين بالدولة لا يسرى على الماملين الذين تنظم شئون ترطفهم قرارات او لوائح خاصة الاغيما لم تنص عليه اللوائح للخاصة بهم وغيما لا يتعارض مع أحكامها ... متن كانت لائعة العاملين بالهيئة القومية لملبريد قد عهدت لجلس ادارة الهيئة الاغتصاص برضع جداول ترسيف وتابيه الوظائف وأستحداث وظائف جديدة والغاء وطائف قائمة ولعابة تقييم ترصيف الوطائف تعما للمعاجة الفعلية غان مذه الأحكام تكون عن الولجبة الاتباع دون الأحكام أللني وردت بقانون نظام العاملين المنتيين بالدولة وقرار رئيس الجهاز الركزى للتنظيم، والادارة وقم ١٣٤ استة ۱۹۷۸ _ تطبيق ٠

705 --{YTS}.

عاملون بالهيئة القرمية للسكاء المسيية

لا لائحة العاملين بالهيئة المقرمية اسكك حديد مصر المسادرة بقرار وزير النقل والوامسلات رقم ١٧ لمسنة ١٩٨٢ - اشترط المفرع بالنسبة لحساب عدد معلوسة

والي والي المنطقة المنطقة

المهن المدرة المدادر يتنظيم الاشتقال جها فأنون سن غرانين الدولة أن تكون تلك المد لاحقة على القيد بالتقابة ... لا يعدو هذا الشرط أن يكهن عليها الأحكام القبوانين الختلفة النظمسة الشكون طلطنايات المنسبة .. أسساس علك : أن القسانون رقيم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشان نقاية الهن الهندسية قد حطر على وزارات العكومة ومصالحها والهيئات العامة وشركات القيقاع للعام والشامس على السواء والاقراد الكاميين في الأعمال الهندسية الالن كان متعتصا بعضسوية نقابة المهن الهندسية واعتبر القيد في هذه النقابة مسوغا من مسوغات النعيين - نتيجة ذلك : يستبعد من حساب مدد ممارسة اللهن الجرة بالنسبة أن يعين في المكومة أو القطاح المام تلك للدد السابقية على القيد بالنقابات المشار اليه التماق عامل بالعمل بالجهار التنفيذي لترم اتفاق القامرة الكيمي (الهيئة القرمية للأنفاق) برطيقة مهندس معنى شأن بالسجة الثانية قبل ان يكون قد انقض على قيده بالنقابة المنكورة المدة المقررة لشفل الدرجة المعين فيها .. حودى ذلك أن قرار التميمي بالوطيعة المذكورة يكون قد تم بالمخالعة لأحكام لاثعة العاملان للشار البها _ يتحسر العيب الذي شاب قرار تعيينه غي عدم توافر شرط النصاب الزمني المقبرر لشفل تك الوظيفة .. قصارى ما يمكن أن جثرتب على تغلف ذلك الشرط في حالة العامل المذكور هو غلدان غرار تعيينه لمشرط من شروط صحته _ الأثر المترتب على ذلك : يعتبر هذا القرار قرارا بأطلا يتعصن بانقضاء المراعيد المعدة للطعن على القرارات الادارية غير المشروعة _ خالما أنه لم يصدر بناء على غش او تعليس من جانب العامل الذكور - تطبيق •

444 (114)

١٢ _ التأديب

الوقف من العمل حقوة القانون

عدم جواز حساب مدة وقف العامل ضمن مدة خدمة: المادة (۱۸) من قانون نظام العاملين النخيين بالدولة المادر بالقانون رقم ۷۷ استة ۱۹۷۸ : ... القاهدة المسلم بها في مجال الوظيفة العامة أن مدة وقف العامل من عمله بقرة القانون بسبب حبسه تنفيذا المحكم

رقم رقم الكاهدة المستخة

1.0

(10-)

جنائي خهائي تستنزل من مدة خدمته لكرنه خلال منه الحدة لم يتحمل أهباء وواجبات الوظيفة ـ اثار ذلك : ليس لمه الحق في التمتع بحقوق الوظيفة ومزاياها ومتها اتصال مدة خدمته .. تطبيق *

١٤ _ انتهاء الخسمة

سن الإحالة للمعاش

 القانون رقم ٥٠ لسنة ١٢٦٢ ردد الأمسل العسام في سن الخدمة والاستثناء منه .. يشترط لاستفادة العاملين . من ميزة البقاء بالخدمة بعد سن الستين في تطبيق المكام القانونين رقمي ٢٦ و ٢٧ لمنة ١٩٦٠ توافر شيطين : الأول - أن يكونوا من موظفي الدولة أو مستقدميها الرحودين بالقدمه يأى من هذه المنقات ١٩٦٠/٢/١٤ لي ١٥٦٠/٥/١ بالنسبة لتطبيق القانونين رقمي ٢٦ و ١٧ لسنة ١٩٦٠ أن ١٩٦٢/٦/١ بالنسبة لتطبيق القانون رقم ٥٠ لسينة ١٩٦٢ والمثاني ... أن تكون قوانين أو لموائح توطفهم غى كل من التواريخ المنكورة بالنسبة لن تسرى عليهم تقضى ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين .. المينين بمكافاة شاملة لم ذكن لهم لوائح تقرر لهم ميزة معينة مقتضاها انهاء خدمتهم في سن اخرى غير الستين _ عند وضعهم على درجات تنتهى خدمتهم ببلوغهم سن الستين ـ تطبيق ٠

61 (1A)

استقالة المريض بمرش مزمن

للا منع للقدرع المامل المريض بلحد الإمراض المزمنة الجازة مديسية بالمنتقائية باجم كامل حتى يشغى ال استثنائية باجم كامل حتى يشغى ال استقر المي المجازته المرضية باجم كامل الى أن يبلغ سن الاحالة اللى الماش اليس مثلك مائم قانوني من النهاء بالاستقالة بناء على طلبه الناء مدة اجازته الاستثنائية السمن ذلك : أن الرعاية الخاصة المامل المها بالمادة الاستثنائية المحمد المائم المامل وبالمثالي الله ان المامل وبالمثالي الله ان يكون على عام بحكم المامل المها بالمادة الشمار المها بسمتم المامل وبالمثالي علم المامل وبالمثالي علم المامل وبالمثالي الله ان يكون على عام بحكم المامل المها بالماء الشار المها بستهيئة و الشار المها بستهيئة و المامل وبالمثالي المها بالمامل المها بستهيئة و المامل وبالمثالي المها بالمامل المها بستهية و المامل وبالمثالية المها بستهية و المامل وبالمثالية المها بستهية و المامل وبالمثالية المها بستهية و المها المها بستهية و المها المها بستهية و المها المها بستهية و المها المها بسته المها بالمها بستهية و المها بالمها بستها المها بستهية و المها بالمها بسته المها بستها المها بالمها بستها بستها المها بالمها بالمه

YY (Ye)

رقم رقم القاعدة الصقعة

(0)

الزع ملكية ــ

التصرف في الأراضي النزوعة ملكيتها

الا حرص الدستور على ميدا هنون الملكية الخاصة وحدم للساس بها ألا على سبيل الاستثناء وحطر نزع الملكية الغاصة جبرا عن صاحبها الاللمنفعة العلمة ومقابل تعويض (م/٣٤ من البستور) .. حدد القانون رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٤ شروط واجرادات نزع الملكية لمبالمها سلطة تقرير النفع العام البررة لنزع الملكية _ الت هذه السلطة لرثيس الجمهورية بموجب القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٠ - رئيس الجمهورية استر قراره رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية العقارات الكائنة بزمام ناهية سافية مكى بمدينة الجيزة وذلك للمنفعة العامة لاقامة مشروع الاسكان العابيل _ كان من المتعين على جهة الادارة (مجافظة الجيزة) احترام الغرض من نزع ملكية السطح المنكور وعدم مجاورته الى حد تقديم جزء من السطع كمصة عينية في راس مأل شركة مصر للتعمين الشاشعة لقانون الاستثمار رةم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ــ الدر ذلك : عدم قانونية تقصيص السطح المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة كعصة عينية من جانب معاقظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتعمير _ تطبيق ٠

£\0 (\00)

نقل بمری ــ

الخيمات النمرية

خ حشر المشرع مزاولة اعمال النقل البصدى وتقديم المنصات المحروة ويعض الأعمال الاشرى المرتبحة بالنقل البحرى الا من خلال المؤسسات العامة والشركات التي لا تقل حصة الدولة غي واسمالها عن ٢٠٪ المقيدة غي السجل العد لذلك بـ ناط الشرع وزير الواصلات بالاتفاق مع الوزير المشتص، تقرير الاستثناء من هذا الأحكام عند الاقتضاء بـ بالنمية لتقليم الشدمات البحرية المتقلقة بتجهيز السمنع على السماع أق الرحمية غان المطر الشار الهد ينسمق على السماع أق الرحمية غان المطر الشار الهد ينسمق على السماع أل الرحمية فان المطر الشار الهد ينسمق الى المجهز المسترد ولا يسرى على مالك الساهية إذا الأم متقسه بهالم

رقم رقم القاعدة المسلحة

(A+)

277

المقدمات باعتبارها من المقوق القررة له يجريها يمعرفته وحسب احتياجاته الفاصعة ودواعى المعل وطوفة - تطبيق * .

تيابة ادارية

اعضاؤها - المرتب - اعانة التههيد

🛪 القانون رقم ٩٨ اسمة ١٩٧٦ يتبان مبيع اعلنات الماملين يسيناه وقطاع غزة ومحافظلت القياة، القلون ٥٨ السنة ١٩٨٨ يشان شم اعانة التهجيير الى المرتبين وللعاش .. المقرة الاولى من البند شامنا من قواعد تطبيق جدول المرتهات الشباس باعضاء التهبايور الاداريسة الملحق والمضامون رقسم ١٩٧٨ أجبينه ١٩٧٢ والمستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ مجهلة بالقلنون. رقم ١١ لمسنة ١٩٨١ .. مناط تطبيق النفرة الاولى من الهند ثامنا من قواعد نعابيق جدول الرتبات الخاص باعضاء النيلبة الادارية المشار اليه هو في توين مأ استهدفه المشرع من تقرير هذا المكم على ضوه مساغة نصه والمكنة منه ... القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تناول بالتعديل جدول مرتبات أعهماء النهاية. الادارية قاضيا بالا يقل مرتب ويدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة او أعضاء النيابة الادارية أو اعضاء ادارة قضايا الحكومة في أحدى الوظائف البيئة بجداول الوظائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب ويدلات من يليه في الاقدمية في الوطيفة التي عين غيها .. الهدف من هذا المكم هو علاج الأرضاع المالية البعض اقرأد هذه الهيشات الذين يعينهن من غير اعتمائها مع احتساب اقدبية معينة لهي عند التعيين حتى يكون لهذه الاقسية الرها بالنسية للهرش والهملات القررين اشاغل الوطيفة .. هذا الحكم يجري فقط على من يعين من غير اعضاء النيابة. الإدارية غيها ... عبل المشرع النص التقدم بالقانون رقم ١١ لسنة، ١٩٨١. على خمو اطلق عبارة النص لتكون و لا يجوز أن يقل موتب ويدلات من يعين في أحدى الوظائف الهيئة: بالمحمل عن مرتب وبدلات من يليه في الأقهمية في ذاته المطيفة. ـ تسرى تلك القاعدة على من يعين عسيهالا: هي بجد

PAN

(KA)

رام رقع See SEE

> العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ .. كما تسري ايضاء على المحمد من هؤلاء في الشيعة وقت العمل بهذا القانون تحقيقا لمبا المناواة ببن ألواد الفئة الواجية _ اثر ذلك . لا يسري هذا الحكم في حالة عنم اعانة التهجير للمرتب مادام الأمر لا يتعلق بمثلة تعيين من الخارج _ تطبيق ٠

455 (171)

(4)

منة الأوقاف المعربة --

راجع: ضربية و شريبة الدمضة ، (٢٣٢) •

الهبئة الخامنة بالشباب والبياضي ب

راجع: الاتماد المبرئ لكرة القنم (٢١٠) • • هبئة الشرطة ــ

 المادة ٥٥٥ من اللائمة المائية للميزامية. والمسليات ... نفقات الخدمات المادية _ الحراسة. _ التي يهديها. رجال الشرطة الى المسالح المسلمة ومنهل مصلحة، سله العملة لا تتحمل بها هذه المسالح وأنما تضمم على ميزانية الشرطة _ تطبيق •

مىئة عامة ...

راجع ايضا: عاملون بالهيئات العامة (٣٠٠) ومجلس آلدولة و اختصاصات ادارات الفتوى » (٢٠١) والهيئة العامة لسوق المال (١٣٤) والهيئة القومية لسكُّك عديد مصر (١٤٣) •

الهيئة العامة للتأمين الصحيء سر

اعفاؤها من الضرائب والرسوم

اللهة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشان التأمين الاجتماعي _ تعني أموأل ألهيئة العمامة للتأمين الصحى النابئة والمنقولة وجميع عطياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من الضرائب والرسوم والعوائد التي تغرضها العكومة او اي سليطة عامة. المرى في الجمهورية .. الأثر المترتب على ذلك • اعتاء الهيئة العامة للتثمين الصحي من صداد الرسوم ـ تطبيق ٠

(375)

453

رام رقع القاعدة

الهبئة العامة لتتمية الثروة السمكية ...

راجم الشب الموال الدولة العامة والخاصية · (ŸY1)

🖈 قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لمسه ١٦٨٧ يانشاء الهيئة العامة لتدبية الغروة السمكية ... تطلب الشرع ضرورة الفذ رائ الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكيه بالنسية للمشروعات التي تقيمها جهات اخرى في حدود اختصاصها اذا ترتب عليها اقتطاع جزء منها او كان من شانها تلويث مياهها .. حدد قرار رئيس الجمهورية رةم 530 نسنة ١٩٨٣ نطاق المسطحات المائية التي تثرف طيها الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعيه على قناة السويس والأراني المبيطة بها لمساحة عائتي متر من شواطئها _ اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استفلال تلك الأراضي والترخيص بالانتفاع بها غي نطاق الأغراض المحددة يقرأر انشائها واليها وحدها يثول مقابل الانتقاع بها .. يمتنع على الجهات الأغرى التصدي على الاغتصاص المقرر لها في هذا الشان لا يجوز التصرف في الأراضي المحيطة بالبحيرات المرة حتى مساغة مائتي! متر من شواطئها او الصور عليها او تملكها بالتقايم وازالة ما يقع عليها من تعديات بكافة الطرق - اساس ذلكه : اعتبار هذه الأراضي المطوكة للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الصامة في تأريخ المضاعها لاشراف الهيئة المنكورة من أموال الدومين العمام _ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ ازاط بالهيئة العامة لتتمية الثروة السمكية ازالة كاغة التعديات والمفالفات التي تقع على المسطحات المشية المشرفة عليها وشواطئها بالطريق الدائري _ استعمال هذه السلطة عثوط بتواقس أساسها وتحقق دواعي استعمالها من وجود اعتداه ظاهر او محاولة غصب _ اذا لم يتوافر أو يتحقق شيء من ذلك _ كما لو كان وأضع اليد يستند في وضع يده أو حيازته الى ادعاء بحق له ما يبرره من الستندات التي تزيد في خامرها ما يدعيه من حق - غانه لا يجوز للهيئة لازالة الاعتدام الا أن تلجأ ألى القضاء لرقش هذه السنندات وازالة مثل ثلك المخالفات أو التعبيات _ تطبيق •

AYE

رةم رةم القاهدة المرشمة

الهيئة العامة أسوق المال ــ

🖈 المادة (۱۲۲) من الدستور قررت أن القانون هو الذي يعين قواعد منح الرتبات والماشات والتعويفسات والمناعات اللتي تصرف من الخزاية العبامة وقواعيد الاستثناء منها _ اذا أستم القانون لرئيس الجمهورية او لجلس أدارة أحدى الهيئات العبامه سلطه تحديد مرتبات العباملين بها دون التقيب بقواعب غانون العاملين المنيين بالدولة كان هذا الاسناد صحيحا ... القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ تضمن تقويل مجالس ادارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وخسم اللولقع ا للتطقة بنظم العاملين ومرتباقهم دون التقيد بقواعد قانون المناملين للبنيين بالنولية بـ المسدر رفيس المعهورية بعد قراره رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بانشاء الهبئة العامة لسوق المال القرار برقم ٢١٥ أسسنة ١٩٨٠ لاثمة شثون للعاملين بالهيئة المبامة للاستثمار الصادر من مجلس أدارة الهيئة بتغويض صريح من القانون على العاملين بالهيئة العمامة لسوق المال لما أرباه من تماثل عليمة العمل في الهيئتين ــ اثر ذلك : جواز غروج لاثمة العاملين بالهيئة العامة لسوق السال على جدول الرتبات الرفق بالقانون رقم ٤٧ أسمئة ١٩٧٨ بما لا يجاوز المدود الواردة بالثمة العاملين بالهبئة العامة للاستثمار بـ تطبيق •

TOO . (17E)

الهيئة العامة لشئون الطابع الأميرية -

راجع : هجز اداری (۱۰۰) ۰

الهبئة العامة لميناء يورسعيد ــ

الجاز الشرع للهيئة للعلمة ليناء بورسعيد الترخيص لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يعمل داخل دائرة الميناء أو أن يستقل جزءا من الأراضي أو المنشات المبلوكة لها على أن يعمد الترخيص في هذه العالمة من رئيس مجلس أدارتها كما أخصى الشرع ذات الهيئة باقتراح تعريقة المرسوم التي تحصل طبها مقابل الضعات الذي تؤدى داخل الميناء على أن يصدر بها الخصات الذي تؤدى داخل الميناء على أن يصدر بها رقم رقم المنفحة

(11)

قرار من وزير النقل البحرى .. نتيجة ذلك .. تحديد. مقابل الترخيص بشفل أو استغلال الأراض والمتفات الملوكة للهيئة وتحديد مقابل عن الانتقاع يكرن من المتصاص الهيئة .. تشديق ،

الهيئة العامة لتظافة وتجميل القاهرة ... الهيئة العربية للتصنيم ...

🗶 ثمير الهيدة العربية للتسنيع متقصمسة الشاتهيا جمهورية مصر العربية ودوثه الامارات للعربية والملته العرويه للسعودية ودولة غط يهسدف اقاسه فاعسلك سناعية _ يتعين الرجوع في كل ما يتعلق يعسلانه الوظفين التابعين لها بما غير علك وسائل عل المتلزعات التى تقوم بينهم ويبنها أس. انفاقية تاسيس الهيشة. ذاتها .. يعقتني المادة ٦٠ من القلنين رقع ١٢ لسبه 1970 - تعتيم الهيئة لجانا تضائية للقسسل عن المغازعات الادارية والعماليسة افتي تنشأ بين الهيشية أو وحداتها وبين الوظفين والساملين بها ويندب الهذه اللجان قضاة عن خارج الهيئة .. ما يعبدر عن هده لللجان يحوز غرة الأمر القضى به ... لا يغير من ذلك القول بأن الهيئة أسبحت هيئة قرحية بعد انسساب الدول المؤسسة لها عدا مصر _ الهيئة استنوت من حيث وجودها والزايا المتررة فها في خال المكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ على ما كانت عليه قبل مدوره .. تقل الهيئة العربية للتسنيع قائية ووسفها شخصا اعتباریا کما کانت قبل انشائها .. لا یجوز تطبيق القوانين الممرية عليها _ الاثر المترتب على نلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بطلب الرأى في المنازعة بين أحد العاملين بالهيئة ربينها _ تطبيق ٠

71 (11)

هيئات قضائية _

اعضاؤها _ انتهاء الخيمة

 الله ۱۹ من قانون السلسة القضائية رقم ۶۹ استة ۱۹۷۲ ، المادة رقم ۱۹۷۳ من قانون مجلس العواة رقم ۱۹۳۰ من قانون مجلس العواة رقم ۱۰۰ استهام المينات اللهنمائية

رقم الكاهية المطمأ

الذبن سلفون سن الستين غلالم العينام القضائي جتور. إنتهام هذا العام لأ يعد مها للخدبة أو استعرارا الها بعد سن الستين .. هذه الفترة. لا تبسب في الماش ولا تصغل بالتالي ضمن مهد الاشتواله في البليون ... لا يغير من ذلك صدور القانون رام ٩٢ لسنة. ١٩٨٠، بتعديل بعض احكام قانون التامين الاجتماعي باخبافق الوزراء ونوأب الوزراء الثين شقلها منميب الوزيم آب نائب الى الهَيَّات المستثناة من حكم المقرة الأغيرة من المادة (٤٠) من قانون التامين الاجتماعي في أول صدوره عام ١٩٧٥ ـ لا تسري هنته الاسكام على اعضياء الهيئات القضائية الذين قضمت المسكمة لليميتورية المليا بمعاملتهم مساملة الهزراء وؤوأب الوزراء من حيث الماش ـ اساس خلك : ورود هذا المكم الجديد في قانون التأمين الاجتماعي الذي يجتبر في مجاله قانونا عاما ولا تسرى احكامه على اعضاء السئات القضائية الا فيما لم يود بشاته نص خلص في القرانين المنظمة الشئونهم ... تعيارهن هذه الأسبكام مع النص الصريح الوارد في القبولتين المغلمبدة باعضاء الهيئات القضائية ... تطبيق "

(A-1) -(YAA)

مبئة قطاع عام --

راجع آیضا : بنك د البنك الرئیسي المتبعیة والانتمان الزراعی ، (۲۹۷) وشركة قطاع هام. (۲۲) وجامل بالقطاع العام (۱۲۰) .

إلى الرعاد المارر لصرف المكافأت السبوية للانتاج وطعما لنص المادة (14) من الملائمة التنفيذية المافون هيئات الشقاع العام ومركاته هو الاحتمادات الملازمة التي تدرج لهذا الفرض بموازمة الشركة في المصدود الواردة ويزير المستاعة رقما ٧٥، ١٩٨٠ بشأن قواعد صمود المكافأت السنوية للانتاج الماملين بهيؤات القباع العام ويركاته غير متلقين مع الملائن نهيا تضمناه من أن يوكن وعاء المعرف هو حصاب توزيع الاوياح بيوهد يكون وعاء المعرف هو حصاب توزيع الاوياح بيوهد عمود المكافأت السنوية للانتاج يتبسب الخل من ناله

رقع رهم القاعدة المطبعة،

التنهيدية وذلك لأن العدو، التي وردت في هاتين المادتين المرب فيه المحرف فقد الكافات هي العدود القصوى التي لا يجوز بتجاوزها وكان يجوز العرف بنسب التي منها .. هذه الكافات يصدر بها قرار من الوزور المفتص مسواء بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المادين بالشركة من أساس فلك : تصالحة ٢٠٠٠ المادة ١٠٠٠ المناس فلك : تصالحة ٢٠٠٠ المادة التناوزية المادة على اللائمة التناوزية المادين ميثات القطاع المادة من مرتاته .. تطبيق م ..

171 (171)

هيئة قناة السويس _

الماملون بها بدل ظروف ومقاطر العاملين بالمسرف المسعى - الغانون رمم ۲۰ لسنة ۱۹۷۳ بشان نظام عينة قناة السويس ب القانون رمم ۲۰ لسنة ۱۹۸۳ بشان نظام الماملين بالمبارئ والمسرف المسعى المدل بالقانون رام ۱۲ لسنة ۱۹۸۰ .

غي المقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ معدلا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ معدلا بالقامد للمرم لاعتبارات خاصدة يطييعة المعل في المبارى والعميف السحى ومياه الشدي منع العمامل في هذه المهمات يدل خروب ومنظر وطبقة ورجبة غذائية أو مقابل نقدي عنها وذلك على والدرائيان الآتيان ،

أولا: أن يكون من الماملين الدائمين أو المؤفتين في أحدى المجهات المحددة على سبيل الجعمر وهي الهيئات القومية والعامة والاجهزة المحكومية ووعدات المحكم المحلي ه

ثانيا : أن يكون من المشتقلين فيها باعمال المجارى والمعرف المحمى أو مياه الشرب ـ العاملون بهيئة قتاة السويس في نشاط توريد المياه يتمتعن بالذرايا المقردة في القانون سالف الذكر _ تطبيق .

*£V (AA)

الهيئة القومية لمالتصالات السلكية واللاسلكية ...

 ترقية العاملين بالهيئة القرمية المتصالات السلكية واللاسلكية الى وطائف الدرجة الأولى تتم بالاختيار على اساس حصول المرشح المترقية الى احمدي ضدى

وقي وقي المقددة المدالة

الوطائف على تقدين كفاية بمرتبة مبتان بالإضافة الي تواغر يعض الشروط الأغرى ومنها قدرة الرشح على القيبادة والاشراف والتوجيب والبت المباجل في الشاكل على الوجه للناسب _ للرض أمر غارج عن ا ارادة العامل وليس بمانع من موانع الترقيسة في ذاته ... المادة (٣٥) من لاثمة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزهر النقل والواصلات والنقل البصرى رقم ٢٠٠ أسنة ١٩٨٢ حسمت اي خلاف في الراي بشان ترقية العباس للريض اذا استطالت فترة مرضه وكان من الخاضعين لنظام تقارير الكفاية وذلك بقولها ان المسامل الدى لا يزاول عمله بسبب مرضه لدة ثمانية اشهر او اكثر لا يرضع عنه تقرير كفاية وانما يستصحب أثار تقرير كفايته عن العام السابق على مرضه عند النطر ني تراتيته _ اثر ذلك : جواز ترقية العامل المريض الى وطائف الدرجة الأولى اذا ما تولفرت في شأنه كالمة الشروط المتطلبة قانونا ... تطبيق "

Y1A (11A)

الهبئة القومية لسكك مديد مصر -

* خول المشرع الجهاز الركزي للتنظيم والادارة بعقتضي قانون انشائه رقم ١١٨ غسنة ١٩٦٤ سلطبة اقتراح القوادين واللوالع الخاصسة بالمساملي في الوحدات التي يتألم منها الجهاز الادارى للدولة والهيشات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وكذا ليداء الراي في الشروعات المتعلقة بشئونهم قبل اقرارها --الهيئة القومية تسكك حديد مصر تتبدرج في عبداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة _ تازم الهيئة بعرض مشروعات لوائح شئون العاملين بها قبل المرارها على الجهاز لابداء ملاحظاته مشابها .. بعد مراعاء الهيئة لهذه الشكلية التي تطلبها الشرع فانها لا تتقيد بما قد يبديه الجهاز المنكور من ملامظات استرشادية في مذا الصدد ... قرأر مولمر ادارة ظهيئة المشار اليها بتصديل شروط التاهيل الواردة بيطاقات وصف وظائف الدرجة الأولى بالكادر الادارى الوهد بمجموعة وظائف التنمية الادارية جما يسمع بترقية حملة الزملات المرسطة الي الدرجة

رقم رقم القاعدة المنقطة

الأولى غي حدود 6.5 من خطوات هذه الدرجة وذلك مون اخذ رأى المبهاز المركزي المتعنظيم والإدارة عي التعبيل المذكور ـ قرار مجلس الاعلوة يكون ثد خالف صحيح حكم المفاتون ويستمير باطلا ـ تحرارات الترقية التي تحت بالتفيذ لهذا المتعديل تعتبر باطلة ـ واذ لم تسحب خلال المعاد المقرر قانونا - الأر ذلك : اكتساب هذه القرارات حصالة تعصمها من أي الغاء أو تعديل . . خابيق - .

YA+ (14Y)

هيئة كرياء الريف ــ

راجع : جمارك (۲۲۲) ٠.

هيئة كهرياء مصر --

راجيع : أموال الدولة المسامة والخاصية (١٣٠) •

هيئة المهتمعات العمرائية الجديدة -

راجع : ادارة معلية (٢٨٦) •

للهيئة المعرية العامة لمطاية الشواطئء س

راجع : موظف ه مرتب ــ بذلات ۽ ٠ (١٨٤٤/ارب) ٠

الهيئة المعربة العامة للمساحة -

﴿ قرار رئيس مجاس الوزراء رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٨٦ في مشاورة المحاسفين مثان الحد الأهلي للأجور وحاشي سكتها على المحاسفين ورحدات السكم المشي والهيئات والأسسات العالمة وينزل وهيئات القطاع العام وشركاته ... حساب الحد الأعلى للأجور على الساس ما يستحق للمامل في سنة مهالاية كاملة مع اجراء محاسبته على شهو تبيمبير عن كل سعة كاملة مع اجراء محاسبته على شهو تبيمبير عن كل سعة كاملة مع اجراء محاسبته على شهو تبيمبير عن كل سعة المهاسبة على شهو تبيمبير عن كل سعة المهاسبة على المهاسبة على

رقع المطمة		سياب
	Smill .	يكون جلادية
A·T	(YAY)	

 لا اجتهاد أمام معراجة الفس ويضوحه - حساب المد الأعلى للاجور فن تنتهى ضبعته خلال السنة يكون على أساس الحد الأعلى المارر فاتونا في سنة حوالادية كاملة - تطبيق *

هيئة ميناء نمياط ــ

 الرتبات و الكافات والتعويضات التي تصرف من الخزائة العامة يترلى القانون تحديد قراعسدها والجهات التي تترلى تطبيقها وقوأعد الاستثناء منها _ اذا است افقانون لمجلس ادارة احدى الهيئات الصاعة سلطة تصيد مرتبات العاملين بها كان هذا الاسناد صحيحا ما دام أنه لم يرد نص صريم في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة _ القانون رقم 6 أسنة ١٩٨٦ غي شأن تنظيم الارشاد بعيناء دعياط عهد صراحة في المادة الشامسة منه الى مجلس ادارة هيئة ميتاء بمياط باصدار لائمة تتضمن القراعد الغاصة يتعيين الرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافأتهم ويدلاتهم وساثر الرضاعهم الرظيفية _ المدرع بذلك يكون الد كشف صراحة عدا اتجه اليه من إن يكون الجلس ادارة الهيئة الاغتصاص بوضم القواعد المتصلة بعرتبات ويدلات أ ومكافات المرشدين دون تقيد بالنظم والقواعد المكومية وبما يتفق وطروف العمل بالهيئة ما الأر ذلك : عدم تقيد مجلس ادارة هيئة ميناء دحياط عند وخمعه لاثمة المرشدين بالهيشة بجدول الرتبات المرفق بالقاترن رقم 17 استة ١٩٧٨ ــ تطبيق "

מוזה היד

(e)

وقف ـــ

فهبرس التشريعيات

أولان النسائي والقوانين والراسيم يقوانين والتفسيرات التشريعية

۱ ۔۔ قانون اساسی (بستوں) (بسلول ۱۱ میتمین ۱۹۷۱) القباعدة البادة 100 TL W 111 Y .. . 175 . 177 144 . 33 101 YAS 107 325 106 140 444 7/1 101 147 4/4 **NOA** 449 105 YAS 12. TAS 117 14. 177 16.

٢ ــ التقلين الدني (ق ١٣١ لسنة ١٩٤٨)

Zact_hii	المادة
111 - 111	3
717 , YAY , 100 , 1 ··	YA
100	AA
3.43	١٧٠
144	141
1.43	JAA
VAS.	164
117	104
117	\$47
147 , 1-1 , 77	177
1-1	179

القساعدة	المبادة
355	177
117	141
3.4	, 176
Vr	1VA
•	Y-A
157 4 7	110
357	***
144	AAA
100	YYY
1-4	YAO
	777
44.	TVY
ė	£Y\$
777 · 174	707
λ/A	1V£
707	Y/A
ية (ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠)	٣ ــ قانون الإجراءات الجنائ
القباعدة	المسادة
41.	Ve
11.	
ة الادارية والمعاكمات القاسيية (ق. ١١٧	ع ــ قانون اعادة تتخيم النيا: لسنة ١٩٥٨) •
القاعدة	المسادة
161	Ł
Y3A	· Yo
والتبارية (ق ١٣ لسنة ١٩٦٨)	ه ساقاتون المزافعات المنتية
हे <u> अर्था</u> को	, galt1 .
707 . 40 . 07	11-
₽A.	150
Az -	4.4

7-7

٧.

الأساعدة	المادة
11.	3.7
71.	7.0
711	4.7
35+	4.4
% c +	4*1
35.	0.4
¥14	0}-
1715	0/7
9"9	9/7
· •	AA.
. **	Y£ •
r-	YEE
۲۷ استة ۲۹۲۷)	قانون تنظيم مجلس الدولة (ق
بنساعدة	المادة
181	6
136	٧
181	4
*** . Ya+ . 1E+	1.
AFF.	10
181	44
111 . 114 . VI . VI	37
121	37
. 774	TY
197	13
Y+1 . 1E+	0A
YYA	rr .
E . YE . YE . YY . Y	77
1.4 . 90 . 98 . 07	
111 . 111 . 111 . 97	
AYY . YYY . YYY . AYY	
307 . 507 . 407 . 407	
740 . 747 . 777 . 777	
44.1	
1.7	1.4
711	144
7A7 . 9.7Y	144

•	 ٧ ـ قوائين تظام العاملين المشيين بالدولة ١١٥٠ القانون رقم ٢١٠ استة ١٩٥١
اللقباعدة	in the state of th
191	r
111	
141	*
111	14
771	14
117	47
197	YE
NA.	rr
	ریب) ق ۵۸ استة ۱۹۷۱
8ac1_301	<u>اؤ اب</u> ة
٧٠	A
	﴿ جِ ﴾ القانون رقم ٤٧ استة ١٩٧٨
	المسادة
741 . 117 . 177	•
17 . 3-1	¥
11	٣
477 . Y.A . Y YI	A
177	4
rı Tı	77
71 / 13 , 77 , A3Y	N£
100 7 11 7 21 7 21	10
1.6	34
11 ٧٧ . ٧٠	1A
71-241,44	Y1
107 , 77 , 71	**
7.Y , Y.T , 1.£ , £1	YE .
13, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10	۰ ۲۰/مکرر
. 191 , 191 , 191 , 191'	, YY
\$40,79	YA
*** / 11	Ψ+

हे <u>.स्</u> रीति -	المسادة
-141	*1
14.+	77
1.8	Ye.
13 . 21	77
11	44
'A Y	4+
434 * 154	٤١/مكرن
717	14
344 7	£Y
317	13
1-7	¥¥
14.7 . 14.1	••
18 , YAE	03
773 197 - 79 . F	70
YEA . "Y	48
A)	4.4
5A+	٦٠
1AY	14
YAA	17
YYA . 1.0	10
70 . 15 . 17	٦٦/مکرر
1-1	39
764	٧٠
K/E	۷۱/مکرر
Y"LE	VY
418	۷۹/مکرر
144	A•
14.	A£ Ao
311	
777	4.
vo 17	3.P •••
¥•	17
11	1.4
1.4 A.	1.1

	٨ ــ قاتون الخليات (ق ٢٥ اسنة ١٩٦٨) .
ساعبة	السادة يلاء
	نانيا: القوانين والراسيم بقوانين القفري : .
344	القـاثون الا
188	المانين رقم: • السنة ١٩٣٠ بشان انشاء بنك التسليف [] الزراعي •
1. , 46	القانون رقم ١٤ لمسعة ١٩٢٩ يشأن فحوض ضريبة على ليرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرياح التجازية والصناعية وعلى كسب العمل •
1/1-0	 ★ النائرن رقم ۷۷ است ۱۹۶۲ بشان المزاریث ٠
A *.	 العادرين رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشان تسميل السفى التجارية
"NÁE"	★ القانون ۱۲ اسنة ۱۹۰۰ بشان تقرير بدل تخصص للمهنسين
***	﴿ مرسوم بقانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۰۰ مشدان التصعير الجبرى وتعديد الأرباح مشاغا بالقانون رقم ۱٤٢ لسنة ۱۹۹۹ .
W	القانون رقسم ۷۷ لسنة ۱۹۰۱ بشسان انشساء بنسك مركزى للدولة
	المقانون رقم ١٣٠ لمسمة ١٩٥١ بشأن الاتفاقية الشاصة بعزايا ومعمانات الوكالات القضعمة التي انفسفت اليها المكرمة المحرية •
117	القانون رقم ۱۷۸ لمسنة ۱۹۰۳ بشــان الامسلاح الزراعي _ معدلا بالقانون رقم ۱۹۵ لمســنة ۱۹۰۷ • ـ والقانون رقم ۱۹ لمسنة ۱۹۷۱ •
	القانون بيةم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام الرقف على غير الفيرات *
78.	المقانون رقم ۱۲۲ اسنة ۲۹۰۳ بشأن الأرسيسة والأثراث

Suc LEH	ئ اڭ ئاون
141	المقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أمرة محمد على المسادرة
Y+4 . 7V . Ý4	القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٠٤ بشان بعش كلامحكام الفاصة بالشركات الساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات السئولية المحدودة *
. 147 . 197 . 19 . 147 . •447 :	القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٤ بشان الضريبية على المقارات البنية •
	الثانين رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشان المال الصناعية والتجارية •
11Y . Y	ـ معدلا بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ -
100	القانون رقم ۵۰۷ لسنة ۱۹۰۶ بسمان شروط ولجراءات نزع ملكية العقارات للمنفصة العامة •
1-7	الطانون رقم ۵۰۰ لمسنة ۱۹۰۰ بشان خفض مدة الخدمة المسكرية الالزامية الى سنة واحدة لخريجى الجامعات والماهد الماليـة -
FAY.	·القانون رقم ٨٦ اسنة ١٩٥٦ بشأن الناجم والمساجر ·
. 141	القابين رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۶۱ بشان تفويل وزارة المالية والاقتصاد مسلطة التمرات في الأموال المسادرة واضافة حميلتها للايرادات العامة للدولة ا
١٠٠	القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشان انشاء هيئة عامـة للمطابع •
1717	القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ بشان المملات العامة •
4-1	القانون رقم ۱۹۱۱ اسنة ۱۹۰۷ بشان اللائصة العامة لبورسات الارراق المالية • _ معدلا بالقانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۸۱ •
**** . Y**	القانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۵۷ بشان اصدار قانون البنـوك والاقتصان •
	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشان قراءد التصرفات بالمان في

المقارات الملوكة للدولة والنزول عن اموالها النقولة

191 , 174 , 199

غي الاطليم المسرى •

القاعدة	القانون
131	القانون رقم ١٨٤ لسينة ١٩٥٨ يشيان تتبطيم الجاممسات
1771	الغانون رقم ٩ لمسنة ١٩٥٩ بشان الاستيراد ٠
. "	القانون رقم ۷۳ لسنة ۱۹۰۹ بشان تنسكهل مجلس ضرح جامعة القاهرة بالخرطوم •
1-1	القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بسان التأمينات الاجتماعية
Y-Y . 94 . 17 -37	المقانون رفم ۲۲۷ لسنة ۱۹۹۹ بشان تروط الخدمة والترقية المساط المفوات المسلحة •
YV	القانون رقم ۲۲۳ لسنة ۱۹۰۹ بشان الماســات والكافات والتعويض لضباط القوات السلحة ·
YIT , 1-V	طلقانون رقم ۲۲۶ لمستة ۱۹۵۹ بشأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلمة • _ معدلا بالقانون رقم ۱۳۲ لمسنة ۱۹۹۵ •
W	القانون رقم ٣٦ لسنة -١٩٦٠ بتمان اصدار قانون التامين والماشات فرطفي الدولة •
3.4	المقانون رقم ٢٧ لمسخة ١٩٦٠ يشحان التامين والمعاشحات استخدمي الدولة وعمالها الدائمين ·
11	المقانون رقم ۸۳ لسنة ۱۹۹۰ بندان ترجيد مؤسسة الشطوط المبردة السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة معدلا بالقانون رقم ۱۹۲۰ اسنة ۱۹۹۰ والمقانون رقم ۲۹۲ لسنة ۱۹۹۰ بشان تعديل بعض الاحكام الضاصة بنزع الملكية للمنفسة العامة والاستيلاء على
100	المقارات -
***	القانون رقم ٢٦٠ لمسنة ١٩٦٠ بشان الأموال المنبية • سـ معدلا بالقانون رقم ١١ لمسنة ١٩٦٠ •
TAT	القانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۲۱ بشان اعادة تناهيم الازهر والهيئات التي يضملها •

القاعرة	للقانون
TA:	القانون رقم ١٦٩ لمحمنة ١٩٦١ بسان تقويد يجنس الاحطاءات. الضريبية على العقارات البنية وخفض الايجار بعدار الاعضاء •
W	الخانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٢ يضان تسسيم، الاحسان طفى تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة الصامة اللاصلاح الزراعى والمجالس المطية •
14	القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن قانون التأمين والمماشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ٠
**1	المقانون رقم ١٠ لمسنة ١٩٦٣ بشان الهيئات المسامة ٠
. 178 . 1-1 . AA	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بتدان اصدار قانون الهيئات السامة •
-F , IV , IFI ' VØI , YYY , -TY , 'TF , F3Y , V3Y , 'YOY , 3YY	القانون رام ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بُمَانَ الْجَمَارُكِ -
161	القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن هيئة قضايا الدولة • معدلا بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ •
4561	القائون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٣ بشان محمول القطن •
	القانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۹۳ بشان منع موظنی وحصال المكومة والهیئات والنؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عظنی از یاهم الامراض الزیمنة آمیازات
19	مرضية استثنائية بمرتب كالبل •
۸٠	القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء المؤسسة المعرية العامة للنقل البعرى •
71.	القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن أعادة تنظيم الرقمابة الادارية • _ معدلا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٩٩ •
1-1	القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشان التأمينات الاجتماعية ٠
ARY AR	القانون رقم ٧٠ لمسطة ١٩٦٤ بشان رسوم التوثيق والشهر

القياعدة	القبائون
1	الثانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۱۶ بشئن تنظيم تثهيب العظراب المعلوكة للعولة ملكية خاصة والتمرف فيها ~ ـ معدلا بالقانون رقم ۲۲ لسنة ۱۹۲۷ ·
1 99	للقانون رقم ١٠٤٤ لسنة ١٩٦٤ يشان ايلولة ملكية الاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها حليقا القانون الاصلاح المزراعير رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٧ لمسنة ١٩٩١ اليم المولة بدون مقامل
Y17 . 188	المقانون رقم 1.0 لمسنة 1974 بشأن انشساء المؤسسة المحمية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعه لها بالمعلقظات "
164	المقانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۹۶ بشأن انشاء الجهار المركزي للتنظيم والادارة -
1117	القانون رقم ۱۵۰ لسنة ۱۹۹۴ بشان رفع الحراسـة على اموال وممتلكات بعض الأشخاص •
77	القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشان بعض الأحكام الضاحة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية المتضل اللجدي
41	المتانين رقم £2 لسنة ١٩٦٧ بشان تقرير معاشات او اعانات او قروض عن الخمسائر عن الناس والمال نتيجة العمليات الحربية * - معدلا بالقانون رقم ٤١ (سنة ١٩٧٠ • •
*117	المتانون رقم 24 لسنة ۱۹۷۱ نشان تصفية المراسة على أمرال ومستلكات الأشخامي الخاضعين لأحكام القانون رقم ۱۹۰ لسنة ۱۹۲۴ •
AA	القانون رقم ٦٠ لمنة ١٩٧١ بشان أصدار قانون المُسمات العامة •
**	القانون رآم 11 لسنة 1971 بشان نظام العاملين بالقطاع العام •
44	الفانون رقم ٧١ لمسنة ١٩٧١ بشان تقرير بعض الاعقاءات المجمركية •
ave , mr	القانون رقم - 4 لمسخة ١٩٧٦ بتان انشساء ميثة الأكاف المعرية -

القباتون
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشان نظام المفايرات العامة٠
معدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ •
ـ والقانون رقم ۲۲۱ لسنة ۱۹۸۰ ·
القانون رام ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وشان تنظيم الجامعـات -
_ معدلا بالقانون رقم ٤٥ استة ١٩٧٣ •
•
القانون رقم (١) أسنة ١٩٧٣ بشان المنشات الفنيقية
والسياهية ٠
القانون رقم ١٧ اسنة ١٩٧٣ بشان الماماه ٠
القانون رقم ٤٧ لمسينة ١٩٧٣ مشان الادارات القانونيسة
بالهيئات العمامة والمؤسسات للعامة والوحدات التابعة
الها ٠
 معدلا بالقانونُ رقم (١) لسنة ١٩٨٨ ٠
القانون رقم ٥٣ اسنة ١٩٧٣ بشان الموازنة المسامة
القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشان تعديد شروط واجراءات
المتضاب معثلي العمال في مجلس ادارة وحدات القطاع
العبام والشركات الساهمية والجمعيبات والمؤسسات
الغامة •
القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ بشان الخدمة العامة •
القانون رائم ٨٠ لسنة ١٩٧٣ بشان هيشات الاوقاف
المصرية ٠
القانون رقم 48 اسنة 1977 بشان تسبرية حالة بعش
الساطين من حصلة المؤهلات الدراسسية والمؤهلات
والشهادات الدراسية التي توقف متمها
لقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن بعض الأحكام الخاصة

7

القياعية	القالون
279	المقانون رقم AA اسنة ۱۹۷۳ بنسان الأمكام الخامسة باعضاء النياية الادارية - ــ مستحدثاً بالقانون رقم ۱۷ اسنة ۱۹۷۲ · ــ ومعدلا بالقانون رقم ۱۱ اسنة ۱۹۸۱ ·
3.4*	القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ بشان هيئات القطاع العــام وشركاته •
	المقانون رقم ١١٠ اسنة ١٩٧٣ بسان للرافقة على انطاقية الرضى التنمية لمثروع صرف مصر العليا وهيئة التنمية المعولية •
34	المقانون رقم 5 لسنة ۱۹۷۶ بشان تعديل بعض الأحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة رسيناء والمهرين من منطقة القناة •
w	القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۷۶ بشان تاسيس الشركة العربيـة الأنابيب البترول •
YEA	القانون رقم ٢٩ لمسنة ١٩٧٤ بشان تكليف الأطباء والصيادلة وإطباء الأسنان وهيئات التعريض والقنيين المحميين والقنات الطبية الفتية الساعدة •
. 81 . 14 . 1A	المقانين رقم ٤٣ كسنة ١٩٧٤ بِسَانَ نظام استثمار المال الحربي والاجنبي • _ معدلا بالمقانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ •
. A VI . TV . 104 . 100 . 178 . 174 . 377 . 377 . 707 . 377	,,,,,
•	القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۶ يتان يعض الأصكام الخاصة بالتعمير *
73 . 371 . V/Y . 37Y	_ معدلا بالقانون رقم ۱۱۳ أسنة ۱۹۷۰ ·
777	_ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشان نقابة الهندسين ٠
VY . V-	 القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٤ بشائن تقييم الشهادات المسكرية فوق المتوسطة قيم مؤملات وطنية معينة من النامية الطمية ومستفها تبصا لدة الدراسة بها ونرميتها •

القامية	الغسانون
2. 37 x 37	القانون رقم أ ^{و ال} تشنة ۱۹۷۰ بشان اصدار قانون التشاشد والتامين والمعاشات للقوات المسلحة •
* A. * A. * A. * * B * * * * * * * * * * * * * * * *	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بشان تصحيح ارضناع القاملين المنيين بالدولة والقطاع العام •
IIV , KI	الفانون رقم ۱۷ ُسنة ۱۹۷۰ مشان حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصفيع • ــ معدلا بالقانون رقم ۱۵۰ اسنة ۱۹۷۸ •
YVE . 14	القانون رقم ۲۸ أسنة ۱۹۷۰ بشأن تقرير بعض الاعقاءات البمركية •
, AA	القانون رقم ۳۰ امنیة ۱۹۷۰ بشان نظام میتنهٔ قناه السویس ۰
٤٠	القانون رقم ٥٧ اسينة ١٩٧٥ بنيان اصدار قانون المكر المطبي •
4.1.5	القائرن رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ يشان الكسب غير الشروع
, • Add.	القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠ يشان استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في المصليات الحربية واعقائها من الرسوم الهمركية ٠
	القائون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشان الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ·
*1.	ر ارپاهه - . ب معدلا بالقانون رقم ۱۹ استة ۱۹۷۸ -
	القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشان التامين الاجتماعي -
entitions to a 19	_ معدلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ·
77 , 73 , 70 ,.	•
W . Vo	
11. 1.1 . •	
- 1 P/L x YYY x 377 x	
Yes Yes Afr	

القباعية	القسانون
ÝY . 77 . 94 . Y°Y	المقانون رقم 1۰ لمسنة ۱۹۷۰ يشان التقاعد والتامين والمانات للقوات المسلمة • ــ معدد بالقانون رقم ٥٧ لمسنة ١٩٧٨ • ــ والقانون رقم ٥١ لمسنة ١٩٧٨ •
FA.	القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٩ بشان التعاون الانتاجي •
7-1-,-0-	القانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۷۰ بشان بعض الأحكام الشاصه .يبعض شركات القطاع العام •
79,	القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ بشان بعض الأجكام الخامة بمؤسسة مصر للطيران •
¥5¥,	القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۰ بشان الاستهراد والتمدير ٠
. Y2 . YV EV.	القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۷۰ بشان البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي · ـ مصدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ۱۹۸۴ ·
\$10-	القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۱ دشان انشاء هيئة كهرياء مصر *
, 474 ° 474 ° 474 °	القانون رقم ١٧ اسنة ١٩٧٦ بدان تصديل بعض احسكاء الهيئات القضائية •
*17	اللانون رقم ۲۷ لسنة: ۱۹۷۱ بندان انشــاء هيئة كهرياه الريام -
397	القلنون رقم ۲۰ لسية ۱۹۷۱ بشان النقابات العمالية معدلا بالقانون رقم (۱) لسنة ۱۹۸۱ •
Y's 2 Tys	الثانون رام ٧٧ لسنة ١٩٧١ يشان تفويل مجالس ادارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وضع اللولتع المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد بقراعد الماون العاملين الدنيين بالدولة •
104 . 140	طلقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦ يشان تنظيم تملك غير المحريين المطارات المبنية والاراضي الفضاء •

القياعدة	الطائون
44.	القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يشان تنظيم التمامل بالنقد الاجنبي •
177 . 177 . 139	القانون رقم ۹۸ لسنة ۱۹۷۹ يشان منع اعانات العاملين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة •
137 . 797	القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشان توجيه وتنظيم اعمال البناء ·
	معدلا بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۲ - معدلا بالقانون رقم ۵۰ لسنة ۱۹۸۶ - معدلا بالقانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۸۲ -
131 . 161	المقانون رقم ۱۰۷ اسنة ۱۹۷۱ بثان انشاء صندوق تعویل معروعات الامسكان الاقتصادي * _ معدلا بالقانون رقم ۲۶ اسنة ۱۹۷۸ •
797 , 188	المقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بشان البنك الرئيسي للتنمية والاثتمان الزراعي •
	القانون رقم ۲۶ است ۱۹۷۷ بشان تقریر علاوة الارکان حرب لضباط القوات المسلحة • _ معدلا بالقرار رقم ۲۲۷ لسنة ۱۹۷۹ •
۲٠	القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۷۷ بشان تنظيم الشركات السياحية ــ معدلا بالقانون رقم ۱۱۸ السنة ۱۹۸۳ ۰
AFÉ	القانون رقم ٤٠ لمسنة ١٩٧٧ بشان نظام الأهزاب السياسية لامين اللبنة المركزية ٠
٦٥ . ٥٧ . ٤٠	القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ ستان تأجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المرْجر والستاجر ·
791 . 07 . 787 781 . 077 . 307 707 . 707 . 07	ــ معدلا بالقانون رقم ۱۲۳ اسنة ۱۹۸۱ •

القانون رقم ۲۲ لسنة ۱۹۷۸ بشان الترقيات بقواعد الرسوب الوطيقي •

التانون رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٨ بشان تعديل بعض اهكام القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين النتيين بالدولة والقطاع العام •

الأراعدة	القسانون
111 . 117 . 13	القانون رقم ۲۶ لسنة ۱۹۷۸ بشان انشاء سندوق تمول مشروعات الاسكان الاقتصادي •
377 . 177	القادون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق للعدالة الضريبية -
. 97 . 27 . 79 . 70 . 70 . 70 . 70 . 70 . 70 . 7	القادون رقم 64 استة 1974 يشان نظام المساملين بالقطاع العام
170	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشان العمد والشايخ ٠
114 . 11	القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ يشان الهيئة العربية للتصنيع ٠
. 1-8 . 7E . 7F . 9	للقانون رقم ٤٣ اسنة ١٩٧٩ بشان المحكم المعلى • ــ معدلا بالقانون رقم • • لسنة ١٩٨١ •
75A	القانون رام 64 لمنة 1979 بشان المكمة الدستورية العليا •
377 . 7·7 . 377 .	القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة •
. NEV	القانون رقم ٤٣ لمسنة ١٩٨٠ بشان تعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة • _ معدلا بالقانون رقم ٢٢ لمسنة ١٩٨٣ •
Y£	القانون رقم AA لسنة ۱۹۸۰ يشان انشساء الهيئة العامة لميناء بورسعيد •
T-1	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن فرض رمسم المساقي لدور المساكم •
777 . 1 09	القانون رقم ۱۱۱ لمستة ۱۹۸۰ بشأن ضريبة الدمضة • _ معدلا بالقانون رقم ۱۰۶ لسنة ۱۹۸۷ •

. الشاعدة	القسائون
SAR	للقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ بشلن نظام النامين الاجتماعي
/A	القانون رقم ۱۲۲ لمسنه ۱۹۸۰ بشان التعاون الرراعي .
. 1.9 . 1 TY . 7.0 . 7 101 Y1F	المقانون رمم ۱۱۷ لمسة ۱۹۸۰ بشقن الشهمة العسسكري» والوطنية - عمدلا بالقانون رقم ۱۰۲ لمسنة ۱۹۸۱ - -
YV	القانون رقم ۱۲۴ لسنة ۱۹۲۰ بشان تعیل بعص احسكام القانون رقم ۴۰ لسنة ۱۹۷۰ باصدار قانون النقاعد والتامین والماشات للقوات المسلحة ۰
. W1 2 Y7 2 S Y16 2 Y14	القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۸۰ يشان علاج الاثار المترتب على تطبيق القانون رقم ۸۳ لسنة ۱۹۷۳ بشمان تسوية حالات بعض الماملين من حملة المؤهلات الدرامسية ٠ معدلا بالقانون رقم ۱۱۲ استة ۱۹۸۱ ٠
797	القانون رقم ١٤٨ لسنة -١٩٨ يشان سلطة الصحافة -
198 a 189	للقانون رتم ۱۹۲ لسنة ۱۹۸۰ يضان انشاء الهيئة القومية لسكاء هديد مصر •
· YAY	القانون رقم ٥ اسنة ١٩٨١ بشان انشاء صندوق التعويل الاهلى لرعاية النشيء والشباب والرياضة ٠
1VP	القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۸۱ بشان الطيران المدني •
14	اللقانون رقم ۱۱۸ لمنة ۱۹۸۱ بشان تقرير علاوة احتماعية على صريان احكامه على العاملين بالعولة بالجهاز الاداري والحكم المحلى والهيئات العامة -
YE+ , YYY , 1	القانون رقم ۱۲۳ لسبتة ۱۹۸۱ مشان الضربية على الاستهلات - القانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۸۱ بشاله بعض الأصكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتقسطيم اللسائلة بين المأجسر
BAY . AFY	والمنتاجر •

القباعدة	اللقسانون
117 . 176 . Y	القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ يشسان اصدار قانون العمل
17 . TA . 97 .	القانوين رقم ١٥٧ أسنة ١٩٨١ بشان المعراشي على الدخل
. 150 . 170 . 175	
717 , 7-7 , 107 -77 , YVY	
. VI , VI , IV .	القانون رقم ۱۰۹ لسنة ۱۹۹۱ بشان اصدار قانون شركات المساهمة ودركات التوصية بالاسسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة •
ÁĘu	ظلمانون رقم ۱۰۱ اسنة ۱۹۸۷ بشان تقریر علاوة خاصة للماملین بالدولة والقطاع العسام •
άι · ἡ λ	القائرين رقم ١٠٦ اسنة ١٩٨٧ بشان تصديل بعض احسكام القائرين رقم ١٢٥ أسنة ١٩٨٠ بملاج الاكار الترتية علي تطبيق القائرين رقم ٨٦ اسنة ١٩٧٣ بشان تسبوية حالات بعض العاملين من حملة المزهلات للإراسية
74	اللهائون رقم ١١٣ لِسنة ١٩٨٢ يفان منح حلاوة اجتماعية المسلية المفاطين باحكامه بواقع اريعة جنيهات المعاملين بالمولة والقطاع العام •
77	الفائون رام ١٩١٦ أسنة ١٩٨٧ بشـأن تقـوير الطنة المسملب الماشات والستحاين •
Yes . 146 . 17	الشانون رقم ۹ لسينة ۱۹۸۷ بشيان تنظيم المناقصات والزايدات ۰
YY4 . YYA	الكائون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ بسال للمأماة •
4	القانون رقم ٢٤ لمنة ١٩٨٦ مشائن رسميوم الارشماد والتعويضات ورسوم المواني والنائر والرسوم والمكرث •
	القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ بشان العاملين الدنيين بالجارى
AA , VA	والمبرف الصحى * _ معدلا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ •

القاعدة	القساتون
\ {\}	القانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۸۲ بشان تعنيل جدولى مرتبات العاملين بالمسكومة والقساع العسام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام •
Y1 . YY	القانون رقم ۱۳ لمسنة ۱۹۸۲ بنسان مد المهلة المنصوص عليها في المادة ۱۱ مكروا من القانون رقم ۱۳۰ لسنه ۱۹۰ ۱۹۸۰ وعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ۱۹۸۲ لمسنة ۱۹۷۲ بشان تصوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات المراصية حتى ۱۹۸۴/۹/۳۰ •
344 ' 44 ' 134 AA4 ' 44 ' 134	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ بشان تنظيم الإعضاءات الجمركية ٠
74 . 77 . 77 . 77 . 77 . 77 . 77 . 77 .	المقانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۸۲ بشان هيئات القطاع السام وشركاته • •
164 , VI , VV VX", Y60 , 144" Y-P-	القانون رقم ٧ لَسُنَة ١٩٨٤ بشمان تسموية حالات بفض العاملين •
.737	القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بشان زيادة مرتبات الماملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة :
11A / 11Y	القائرن رام ۱۶۷ اسسنة ۱۹۸۶ يشان غرض رسم تنمية الوارد المالية للمولة • سامعدلا بالقائرن ترام • اسنة ۱۹۸٦ •
AVA ' JEĖ	القائرن رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن المد الأعلى للأجور وما في حكمها للعاملين في الحكومة ورحدات الحكم المحلى والهيئات والترسمات العامة والشركات، والجمعيات •
470	القانون رقم ١٠٦ اسنة ١٩٨٥ بشأن الفاء سلطة مجلس الوزراء في المرافقة على استثناء غير المعربين من شروط اكتصماب ملكية العقارات المبنية والاراضي القضاء •

القاصة	القائون
144	القانون رقم ٤ أسنة ١٩٨٦ يشان تنظيم الارشاد بميناء دمياط •
3/4.	القانون رقم ٤٥ لمنة ١٩٨٦ بشان تنظيم الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والشروعات التعدينية ٠
7 7.7	القانون رقم ٦٦ أسنة ١٩٨٦ يشان التهاوز عن استرداد ما همرت بغير وجه حق من مرتبات او اجور او بدلات - او رواتب اغمانية •
A , V/1, /3 ; A//	القانون رقم ۱۸۱ لسنة ۱۹۸۱ بثنان تنـشيم الاعفاءات الجمركية •
: TA . 3A . PYY .	الثانون رقم ١٠١ اسنة ١٩٨٧ يشان تقوير علاوة خاصة، للماملين بالدولة والقطاع العام •
YAY AY	القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بشان تقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع السام ·
r Jayani 🧸 🗎	القانون رقم ۱۰۷ لمستة ۱۹۸۷ بشان تمديل بعض اهـكام قانون التامين الاجتماعي • `
395	القانون رقم ٥٦ لمسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم تملك غير المصريين المعقارات المبنية ٠٠
ja.	القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۸۸ بشائن تحدید مرتبات شباخلی بعض الوطائف ۵۰ ، ، ، ، ،
*** . 3**	القانون رقم ٥٩ أسنة ١٩٨٨ بشائن أعمانة التهجير الى للرتب والمساشي."
7F s APP	القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن الجهاز المركزى للمحاسبات *
Y+9	القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ مسان الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال •

تالليا : الراسينيو :

القاعدة الرمسوم

الرسوم المعادر في ٦ من اغسطس سبة ١٩٠٣ يشان تعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليهما للتعيين عي وطادت الدرجات الناسعة والشامنة والسابعة بالمخادرين العني الترسط والكتابى والزهلات التي يعتب عليها للتميين في وظائف الدرجة السادسة بالبكادر الفني العبالي والادارى ويتعديد معادلات شهايتي الدراسية الشانوية قسم ثانى والتجارة المتوسطة ومعادلات شهادة الاستدائية ويتطبيق حكم المادة ١٣٥ غفرة رابعة وخامسة من قانون نظام موظفي الدولة رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ -

رابعها : قرارات رئيس الجمهورية

للقبران

قرار رئيس المعهورية رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ بشان منع 144 يدل تفرغ للمتبسيد ٧

> الزار رئيس الجمهورية رام ١٧٧ أسنة ١٩٥٧ بشان متم بمش السيادلة بدل تفرق -

ــ معدلا بالقرار رقع ۱۲۸۷ غستة ۱۹۹۰ •

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ أسنة ١٩٨٨ بشيان تشكيل لجنة لتقريم أسول هيئة المراسالات السلكية واللاسلكية •

غرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار لاثمة بدل السفر ومصاريف الانتقال •

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ اسنة ١٩٥٨ بشان حساب عدة العمل السابقة في تقرير الدرجة والرتب والدعبة الدرجة ٠

الرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٧ لسينة ١٩٦٠ بشان زيادة راثب الحرمان القرر للصيابلة •

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ بشان اصول الهيئة العامة لشيئون الواميلات السلكية واللاسلكية •

11.

القياعدة

717 191

148 . 117 . W

197

111

القاعدة	فظران
17	الحرار رئيس الهمهورية رقم ٢٣٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشائ ، قواهد وشروط واوضساع نقل الماحلين الى الدرجات الحادلة لدرجاتهم -
3/4	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لمعنة ١٩٦٥ بشمان مكافاة عضوية وبدل حضور الجلمات واللجان ·
128	ترار رئيس المجمهورية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ يشأن الانن اوزير الخزامة (المالمية) في ضحمان الهيئات العـامة والمؤسسات العمامة غيما تمصل عليمه من قروض -
14.	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لمسنة ١٩٦٨ بشأن خنظيم اعمامة المالية للعاملين •
``	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بشمان نزع ملكية العقارات الكائنة بزمام ناحية ساقية مكى بمديد: الجيزة ٠ .
, y•v	قرار رئیس الجمهوریة رقم ۱۷۷۰ لسنة ۱۹۷۱ بشان انشاء الهیئة العامة للرقابة علی الصادرات والواردات ·
. Y::	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ أمبسنة ١٩٧١ بشيان . انشاء الجهاز التنفيذي لشروعات تحسين الأراضي *
177	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢٧ لسنة ١٩٧١ بشان تنظيم وزارة الفزانة (المالية) •
)Á£	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١ استة ١٩٧٧ بشان بندل التفتيش لمينسي مصلحة الري سواء كانوا من اهضاء مجلس ادارة الهيئة العامة لياء النهل أي المنطولين من مصلحة الري الى الهيئة أي من الذين يعينون بالهيئة "
44.	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٣ لمستة ١٩٧٧ بشأن تشكيل مجال <i>س للشخصات بعن</i> ط <i>قتي شرق الاس</i> ككدرية وضعياطً واختصاصها
117	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨ لمنة ١٩٧٢ بضان تعثيل رئيس مجلس لدارة الهيئة المصرية العامة الخمروهات المصرف تعثيلا قالوفياً "
tr-	قدار رئيس الهمهورية رقم ١١١١ استة ١٩٧٤ بشداح تصنيد نسب وقواهد توزيع واستفدام نصنيد العاَّمَيْن بشركات القطاع العالم في الأوباح "

القاعبة	القراو
, n	غرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ يشان اعادة تنظيم مؤسسة عصر للطيران •
11	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٦ لمسنة ١٩٧٥ بشسان الموافقة على انفاقية تأسيس الشركة السعودية للمعربة للتعمير •
77 . 171 . 471 . 377	قرار رئيس الجمهورية رقم 4-4 لسنة 1470 بشــان اللائمة التنفينية لقانرن تنظيم الجامعات العمادر برقم 23 لسنه 1907 -
797	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ بتسان الموافقة على اتفاقية قرض مشروع الفلال والشحوم الحيوانية والدهون الموقع بين جمهورية مصر العربية والولايات المتعدة الأمريكية
177	قرار رئيس الجمهورية رقم 604 لسنة ١٩٧٨ بتسان المرافقة على انفاق المعونة الاقتصادية والفنية •
177	غراد رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية القرض •
177	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لمسـنة ١٩٧٩ يشـان الموافقة على اتفاقية المنهـة •
	قرار رئيس المجمهورية رقم ٥٢٠ لمسنة ١٩٧٩ بشــان انشاء الهيئة العامة لمسرق المال ٠
178	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٠ بسان لائمة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار •
TA	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠ بشان الموافقة على الكتاب المتبادل بين حسكرمتى جمهورية مصر العربية والهابان لنح انشاء مركز مصايد الأسماك ببحيرة السد للعالى •
1 ' 2' ' 1 '.	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ أسنة ١٩٨٠ بثان تنظيم وتعديد اختصاصات ومسئوليات الهيئة المامة ليناء بورسميد
MAE ,	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لمسنة ١٩٨١ بنسان انشاء الهيئة العلمة لمحالية الشواطيء •

القناعية	القران
	قرار رئيس الجحمهورية رقح ٢٦ امسنة ١٩٨١ پشان قواعد القصرت عن الارامي والطارات التي تطليها اللوات السلمة وتفسيس عائدها لانشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة •
160	بي- ــ معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ۲۲۳ لمستة ۱۹۸۲ •
4.1	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٨١ بتسأن تنظيم دور أبنية المحاكم •
Y۷۰	قرار رئيس الهمهورية رقم ۲۸۷ لمست ۱۹۸۱ بشـأن للواقف على اتفاقيـة منحة مشـروح تطوير التصــليم الطبى واضعدمات الصنحية بمنطقة قناة السويس · ــ معدلا بالمترار رقم ۲۵۸ لستة ۱۹۸۰ ·
-	قرار رئيس البمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٨٧ بشان تقفيص نسبة الـ ١٥٪ من ارياح الشركات الواقعة بمنطقى شرق الاسكندرية وبعياط المخصصحة للقصدمات الاجتماعية المركزية والاسكان للعاملين بها للصرف على خدمات
4.10	ماتين المنطقتين ٠
PVY , YPY	قرار رئيسي الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشـان انشاء الهيئة المامة لتنمية الثروة السمكية -
A4	خرار رئيس الجمهورية رقم ¥42 لسنة ١٩٨٢ بشان انساه الهيئة المعامة لنظاقة وتجعيل القـاهرة •
•	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٧ لمسـنة ١٩٨٣ بئـان اضافة ميناء دميلط الني الموانس الأخرى •
**	قرار رفيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٣ بنسان اسشاء هيئة القطاع العام للنقل البري والنهري *
Y46 , YV4	خرار رئيس المجمهورية رقم 130 لمستة ١٩٥٧ بشان تحديد المسطحات المائية التى تتولى الهيئة العمامة لتندية الأخروة المسكية تنديتها والإشراف على تنفيذ تولنين المصـيد خيها •
m.	قرار رئيس المجمورية رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨٤ بشان نقل ملكية مصطة استثنال وتغزين الزيوت والشحوم بالكس بعنينة الاسكترية من الهيئة للعامة للسلع التعريفية الى هيئة القطاع العام للمستاعات القدائية •

القباعدة	<u>اط</u> هان
121 - 121	قرار رئيس الجمهورية رفع ٩٠ اسنة ١٩٨٥ بشان اللائمة التنفينية لقانون هيئات القطاع الصام وشركاته رقم ٩٧ اسنة ١٩٨٢ ٠
177	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لمسنة ١٩٨٥ يشــاني انشام هيئة حيناء عمياط •
YVV	قدرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٨٦ يشال الموافقة على احسكام اتفاقية منحة مشروع العلم والتكولوجيا من أجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية - عمدلا بالقرار رقم ٢٠١١ سنة ١٩٨٨ -
144	قرار رثيع الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٧ بشمان منع العاملين بالحكومة والقطاع العمام والمجندين بالقراص المسلحة والشرطة مذهة بمناسبة بدء العمام الدواس
	خامسا : قرارات رئيس مجلس الوزراء
القياعدة	القران
القاعدة (۱۷	القوار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لمسنة ١٩٦٧ پشان لائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العصام •
	قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۲۷۵۹ لسنة ۱۹۹۷ بشان
w	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بثان لائعة بدل السار ومصاريف الانتقال للقطاع العام • قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩ لسـنة ١٩٦٩ بثان قواعد تصديد المقررة المورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع المام • قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٩ سنة ١٩٧٤ بشان
w	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٧ لسنة ١٩٦٧ بثان لائمة بدل الساد ومصاريف الانتقال للقطاع العمام · قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩ لسسنة ١٩٦٩ بثان قواعد تحديد العلاوة الدورية المستطقة للعاملين بشركات القطاع الممام ·
, M	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بثان لائعة بدل السار ومصاريف الانتقال للقطاع العام • قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩ لسـنة ١٩٦٩ بثان قواعد تصديد المقررة المورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع المام • قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٩ سنة ١٩٧٤ بشان

ر القيامية ر	القواو
198	قرار رئيس مجلس الورراء رقم ١٦٦١ لسنة ١٩٧٦ پشــئن المقابل النقدى لاستمارات اسعار الغاملين المعنيين بالدواة والقطاع المعام - - معدلا بالقرار رقم ١٩٧ السنة ١٩٧٧ - - معدلا بالقرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٧ -
	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لمسنة ١٩٧١ بشان تقريد بدل ظروب ومناظر الوظيفة ومقابل نقدى من وجبة غذائية للماملين بعياه الشرب "
146 - 111	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لمسنة ١٩٧٧ بثان منح بدل تفرغ للمهندسين -
179	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١١ لمسنة ١٩٧٧ بشمان تقرير بعض الاعقادات المجمركية •
YoY.	غرار رئيس مجلس الوزراء رام ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بشسان تحديد رأس مال الهيئة القومية للبريه ·
Y10_1,1A1 ,	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لمسخة ١٩٧٨ بشان تعليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها او تفيمها المحافظات •
Y00	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٤ اسنة ١٩٧٨ بشان لائمة المقرد والمشتريات القامنة بهيئة المحطات المنورية لتوليد الكهيباء »
١٠٤	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بهــان اصدار اللائمة التنسينية لقانون الادارة المحلية رقم ٤٣ اسنة ١٩٧٩ -
** **	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ATE لمسنة ۱۹۷۹ بخان تمديد بدلات التثيل للوطائف العليا •
70 , 07	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لمسنة ١١٨٠ بشان قواعد وشروط تملك المساكن الشعبية والاقتصسافية والمتوسطة •
YES	قرار رئيس مجلس الرزراء رقم 110 لسنة ١٩٨٧ بشارغ الضوابط وقواعد الرقابة الخاصة بالنع والهبات
48.4	والتبرعات المقدمة من جهات الجنبية أو دولية "

...

 القـاعية	Illiande
14.	قرار رئیس مهاسی الوزداء ریم ۲۲۰ استهٔ ۱۹۸۵ پشان استمرار العمل بقرار رئیس الهمهوریة رقم ۱۱۱ استهٔ ۱۹۷۵ فیما لا یتعارض مع احکام القانون رقم ۱۷ استهٔ ۱۹۸۳ •
FAY.	قرار رئیس مجلس الوزراء رام ۵۶۲ لسنة ۱۹۸۰ بشــان تحدید الطبیعة القانونیة ارفق للحاجر • ــ معدلا بالقرار رقم ۷۲۷ اسنة ۱۹۸۰ •
727	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٩ لمسنة ١٩٨٥ بشان تفويض الوزراء في قبول المنح والهبات والتبرعات •
YAY , \££	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ اسـنة ١٩٨٦ بشان الحد الاعلى اللاچور وماشي حكمها غي الحكرمة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وينوك وهيئات القطاع العام وشركاته •
F3.Y	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٨٦ بشان قبول السحيارات الجيب كهحية من الولايات المتصدة الإمريكية في خطاق اتفاقية منصة مشروع تنمية الشروة السحكية •
	سايسا : القرارات الوزارية
اللالمية	القبران إ
781 . 470 . 77	اللائمة المالية للميزانية والمسايات •
14	قرار وزير الثقافة والارشاد القهمي رقم ١٠٩ اسنة ١٩٦٠ ؛ بشان تنظيم معاملة الوظفين المينين بمكابلات علي اعتدادات •
108	قرار وزير الحربية رقم ٣٤٩ لسينة ١٩٧١ بشان تحديد قات بدل مرتب الاستقبال للشباط •
· ••	قرار رزير السياحة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بشان تحويا المُسسات المحرية العامة للسياحة والفنادق الى شركة مساعمة ٠
·	قرار وزير المألية رقم ١٣٨ اسنة ١٩٧٦ بضان القراعد الفاصة بتقيم رؤوس أموال الأحسات العامة المولمة الى شركات عامة •

القياعية	القوار
nı	قرار وزير المتجارة والتعوين رقم 170 لسنة 1977 بشان تحديد المسحار استلام المؤسسة المصرية العامة للقبلن - - معدلا بالقرار رقم 1779 لسنة 1977 -
\$ 1	قرار وزير الاسكان رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٧ بشران تنظيم الاعفاءات للقطاعات المختلفة في مشروعات التصبير ·
r	خرار وريد الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ بسان الملائم، الاساسية للعاملين بالهيئة المسامة للجهاز التنفيذي المروعات تصمين الأواضى •
401	خرار وزير المالية رقم ١٥٠ لمسنة ١٩٧٧ بلائمة الافراح عن البضائع المستوردة أو المصدرة بأسم وزارات المسكوم، ومصالحها والهيئات الصامة وشركات القطاع الصام •
ø.A.	خرار وزير التامينات رقم ۲۰۸ لمسنة ۱۹۷۷ بشان قواع. واجراءات اداء وتحصيل الاشتراكات •
17"	قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧ بشان شروط واوضعاع اجدراء الفصحى الطبى الدورى للصاحلين الموضين للاصابة باحد الامراض المهنية
	قرار وزير التجارة والتموين ١٠٧٦ لسنة ١٩٧٧ بشــان تحديد اسعار استلام القطن عن محصول ٧٧ لمــنة ١٩٧٨ -
Yol	قرار وزير العدل رقم ۱۷۸۰ لسنة ۱۹۷۷ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد مهاكل الوهائف وحداول ترصيف الوطائف الخاصة بالادارات القانونية -
an .	قرار وزير الاسكان رقم ١١٢ لمسنة ١٩٧٨ بشان صريان هذه الاعقاءات على بعض عشروعات انشاء المدن ألجديدة والمسانم *
4 •4	هرار وزير التمارة رقم ٢٠٣١ لسنة ١٩٧٨ بشأن اللائمة التنفيذية لمقافون الاستيراد والتصدير •
	قرار وذير التنمية الادارية رقم (۱) لمسنة ۱۹۷۹ بشان نظام توطيف القبراء الوطنيين * سعدلا بالقرار رقم ۱۳۳۰ لسنة ۱۹۸۷ *
n	_ والقوار رقم ٤٦ أسنة ١٩٨٨ ٠

القياعدة	. ٠٠٠ القنوان
. 14	قرار وزير النفاع والانتاح المعربي رقم 45 لمسنة ١٩٧٩ يشان تصديل علاوة الاركان حصرب أخسياط القوات المسلحة
***	ظرار وزير التممير والمجتمعات الجديدة رقم ١١١ لمسـنة ١٩٨٠ بشأن الاعظاء الضريبي والجمركي ·
**E . YEY . Y-E	قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشـُون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشان استحقاق العاملة اجازة بدون اجر لرحاية لحظها بحد اقصى عامين غى المرة الواحدة لمرتين فقط طوال حياتها الوطيفية •
404	فرار نائب رئيس مجلس الورراء ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ بشان معالمية اسعار الطاقه -
e // 2	قدرار وزير المالية رقم ۱۸۱ لسنة ۱۹۸۱ باللائمة التنفيذية لمقانون الماسبة المحكومية رقم ۱۲۷ لسمه ۱۹۸۱ •
* •*	قرار وزیر التعمیر والدولة والاسكان واستصلاح الأراضی رقم ۱۹۸ اسنة ۱۹۸۱ باللاشعة التنفینیة لمقانون رقم ۱۶۲ لمسنة ۱۹۸۱ • بشان الاراضی الصحراویة
71	قرار وزير التعبير رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ بشمان حرمان العامل من المحوافز في حالة توقيع جزاء الانذار او القصم من الرتب أو النياب بدون الذن *
	قرار وزير التعمير رقم ٥٦١ أمسنة ١٩٨١ بشسان تقرير مكانلة تضميمية للعامل الذي اشترك في ظعيم خدمة معتازة أو أعمالا تساعد علي تعمين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء في عدود مكافآة يعامل معافيها مرتب تعمل
71	شهر ويعد السي مرتب ثائلة اشهر طوال السنة المالية •
1777	قرار وزير النقل وللواصلات رقم ١٧ لسمينة ١٩٨٧ بلائمة العاملين بالهيئة القرمية لمسكك هديد مصر •
	قرار وزير شكون الاستثمار والتعاري الدولي رقم ٣٠ اسطة
	۱۹۸۷ • بشان اصدار اللائصة التنفيذية المُاثُون الشركات
4.4	الساهمة ٠

القاعده	فلقران			
107	هَرَاد وَبَيْدِ المَالِيةَ وَامْ ١٦٤ يَسَمَّ الْمَالُ اصدار اللائمة التنفيذِيةلقانون الضرائب على السفل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ -			
33A	غرار وزير النقل والواصلات والنقل البحرى رقم ٢٠٠ لمستة ١٩٨٧ بشان لائسة نظام العاملين بالهيئة القومية للإتصالات الصلكية واللاسلكية -			
***	هُرار وزير التأمينات الاحتماعية رقم ١٩٨٥ لمحمثة ١٩٨٧ · بشأن التأمين على عمال المكاولات · ـ معدلا بالقرار رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨٧ ·			
TTS.	قرار وزير المواصلات رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٧ بشان اصدار لاثمة العاملين بالهيئة القومية للهريد •			
Meet * AAd * 770	قرار وزير المالية رقم ۱۹۷۷ استه ۱۹۵۲ باللات <mark>صة المتنسفة</mark> المقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رائم ۹ اسســــــــــــــــــــــــــــــــــ			
	ظرار وزير السياسة والطيران الدني رقم ۲۲۲ لسنة ۱۹۸۲			
	بأصدار اللائمة التنفينية للقابون رقم ٢٨ لمسنة ١٩٧٧			
7-	يشان تنظيم الخركات السيامية •			
	هرار وزير المالية بيام ٣١٦ استة ١٩٨٧ بضان الافراج			
34. ' J.	المؤلف من سيارات الركوب القِلسة •			
	ظرار رئیس شئون مجلس الوزراه ووزیر الدولة للتنسية الاداریة رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۸۲ بشان قواعد حساب			
	مية الشيرة العملية الزائمة عند التعيين للعاملين			
105	الزملين •			
	ظرار وزيرة التامينات رقم Vo لسنة ۱۹۸۶ بشان قواعد			
	حسباب عناصر اجر الاشتراك المتدير في قانون التأمين			
**	الاجتماعي "			
	غوار وزير المالية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٥ بشان تصديد			
	الأسناف المفاة التي تستوردها الجهلت البتابعة لوزارة			
3%	الطيران المدشى *			

القباعدة	Mage
144	قرار وزير الثالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائمة التتلينية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المدل بالقانون رقع ٥ لسنة ١٩٨٦ ٠
 A *,	قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم 44 لسنة المحري بعض والاستثناءات من حشر مزاولة أعمال النقل البحري وتقديم الضنمات البحرية ويعض الإعمال الاغرى المرتبطة بالنقل البحري الا من خالال المسات والهيئات المامة والشركات التي لا نقل حصة الدولة غي راس مالها جن ۲۰٪ •
*118	قرار وزیر المبترول والثروة للعنیة رقم ۱۷۰۰ جُسنة ۱۹۸۲ بشان تحدید بدل حضور ومکافأت عصویة الاعضاء من نوی الخبرة بحبـلس ادارة الهیئـة المصریة العـامة للمساحة الجهولوجیة والمشروخات للتعدینیة ۰
.175	قولير وذير، المستاعة رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٧ بشان قواعد صرف الكافات السنوية للانتاج للعاملين بهيئات اللطاع الصام وشركاته
4.4	قرار وزير الاقتصاد والنجارة الخارجية رقم ٣٤٤ اسنة. ١٩٨٨ بشان اصدار اللائمة التنفيلية للقانون رقم ١٤٦ اسنة ١٩٨٨
1.41	قرار وزير التعليم رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٨٨ بضان مادلة - بعض الشهادات والمؤملات العلمية •
	سليما : قرارات لجِهْ شلون القدمة المنتية :
القاعدة	القرار
1.6	قرار لمينة ششون المخدمة المدنية رقم ٢ لمسنة ١٩٧٨ • - معدلا بقرار وزير التنسية الادارية رقم ١٩٨٦ • ١٩٨٢ •
	قرار لجنة الخدمة للدنية رقم ١ لمسنة ١٩٨٠ بشان التعيين في غير الدني الوطائف ·

القياعدة

للقبران

ئامنا : قرارات الجهاز الركزي للتنظيم والادارة ·

قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشان المسابير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين

الدنيين بالمولة والأحكام التي يقتضيها تنايذه • ١٩١ ، ١٩١ ، ٢٣١

مطابع الهيئة المعرية العامة للكتاب



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب